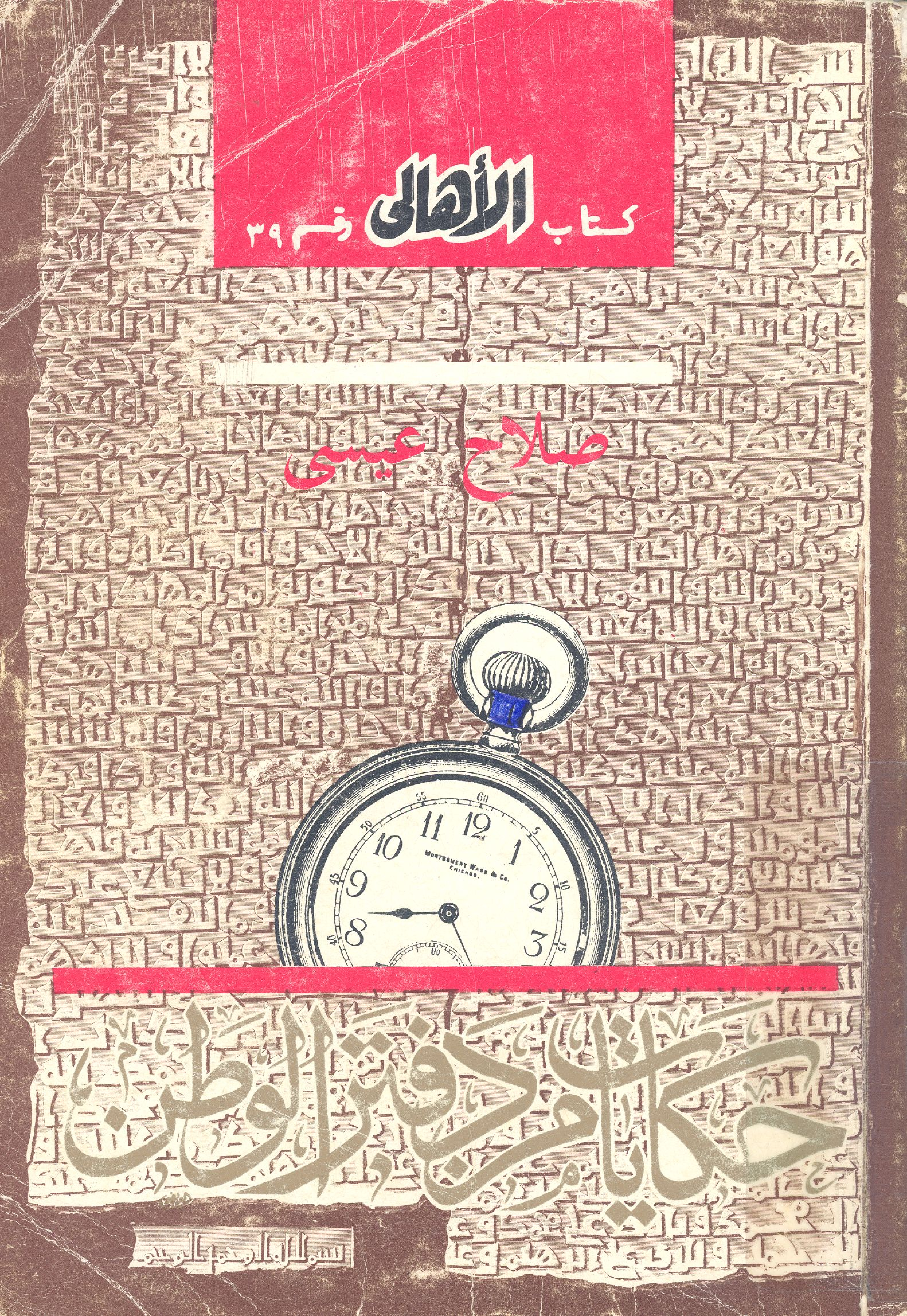
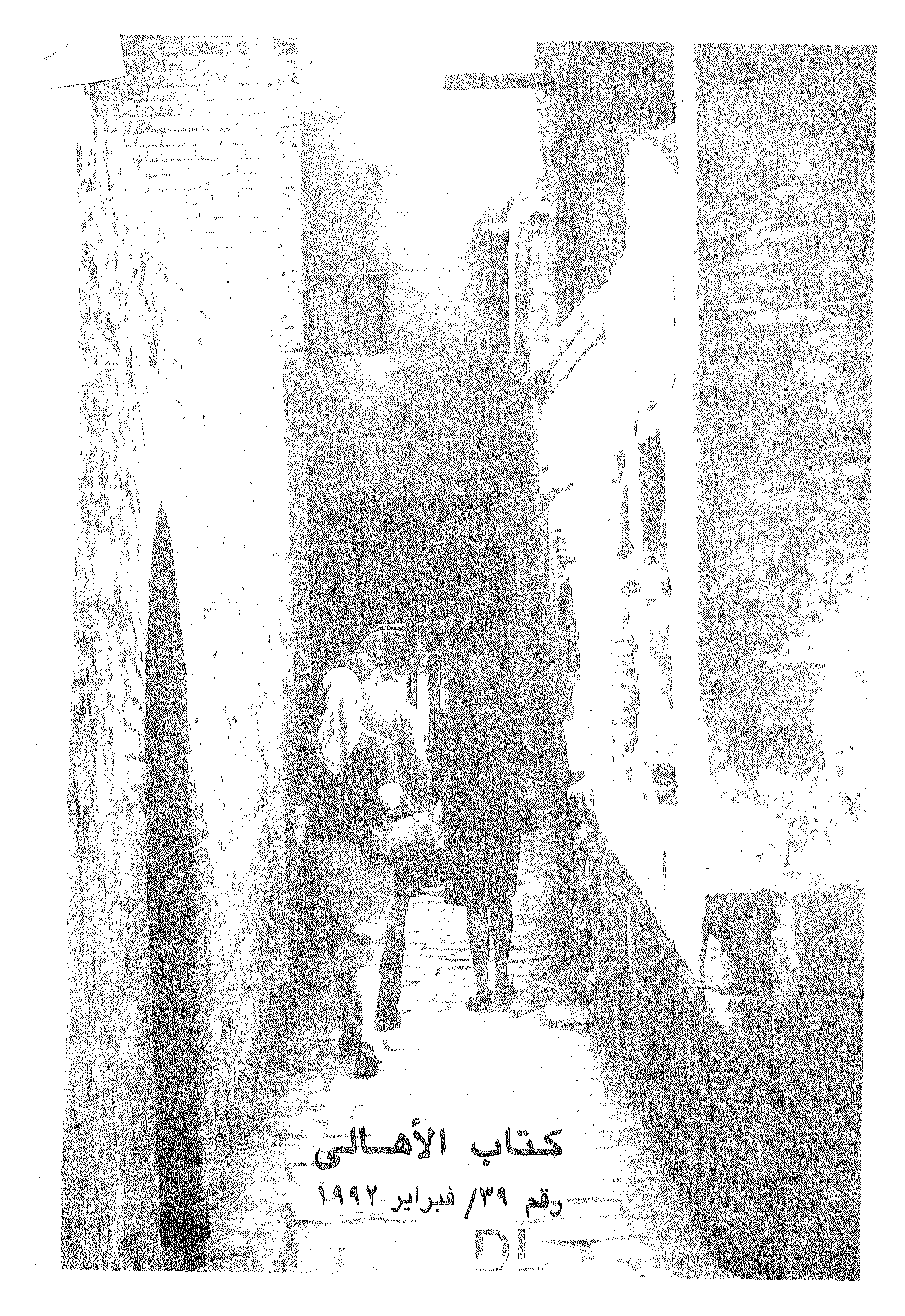

كتاب الأهالي رقم ٣٩
صلاح عيسى
حكايات من دفتر الوطن


كتاب الأهالى
رقم ٣٩/ فبراير ١٩٩٢
DI

الأمـين العـام : خالـد محـى الدين

رئيس مجلس الإدارة : لطفى واكد

مجلس التحرير : د. ابراهيم سعد الدين / ابو سيف يوسف / حسين عبد الرازق/د. عبد العظيم انيس / عبد الغفار شكر / د. محمد احمد خلف الله

الادارة والتحرير : ٢٣ شارع عبد الخالق ثروت شقة ١٨ القاهرة ج. م. ع.

ترسل جميع المراسلات باسم رئيس التحرير

الاعلانات : يتفق بشـــأنها مع الادارة

الاعداد السابقة : توجد نسخ محدودة من الاعداد السابقة من السلسله ترسل لمن يطلبها خارج القاهرة او خارج جمهورية مصر العـربية بـالبريد المسجل ويحسب سعر الكتاب على اساس ان الجنيـه يعـادل (دولار) امريكى ويضاف جنيه مصرى داخل مصر على ثمن الكتاب نفقات البريد كما يضاف « دولار » واحد خارجها الى الثمن وتحول اثمان الـكتاب بحـوالة بريدية باسم الاهالى .

كتاب الاهالى سلسلة كتب شهرية تصدرها جريدة الاهالى ـ حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى ـ مصر

اما وقد صمتت مدافع الامة عن الدفاع .. وحول العدو نيران مدافعه الى جبهة الوعى والانتماء فقـد كان لابد وان يصدر كتاب الاهالى ليكون بعض جهدنا المتواضع فى المعركة التى تدور على جبهة العقـل ليساهم فى اعادة بناء الجسور المنهارة بين الطليعة والشعب وبين المواطن والوطن وبين الوطن والامـة وبين هؤلاء جميعاً والكون الذى نعيش فيه .

ولاننا نعيش فى عصر ثورة الاتصالات الذى يؤدى تدفق معلوماته الى تشوش فى اليقين فان حاجتنا الى العودة للتبشير بالبديهيات واعادة احياء الذاكرة الوطنية لاتقل عن حاجتنا الى التعمق الـذى يحيـى اليقين لا الذى يشوش عليه .

واذا كان منطق الحركة السياسية اليومية يحتمل المساومة والوسطية فان جـوهر دور اليسـار على صعيد الوعى والانتماء هو الهدم والبناء ذلك ان الامر هنا امر تكوين وتأسيس يتجاوز ضرورات الحاضر وقيوده الى آفاق المستقبل واحلامه .

كتاب **الأهالى**

ثقافة الهدم والبناء

رئـــيس التـحرير : صلاح عيـــسى

سكرتير التحرير: د. أحمد الحصرى

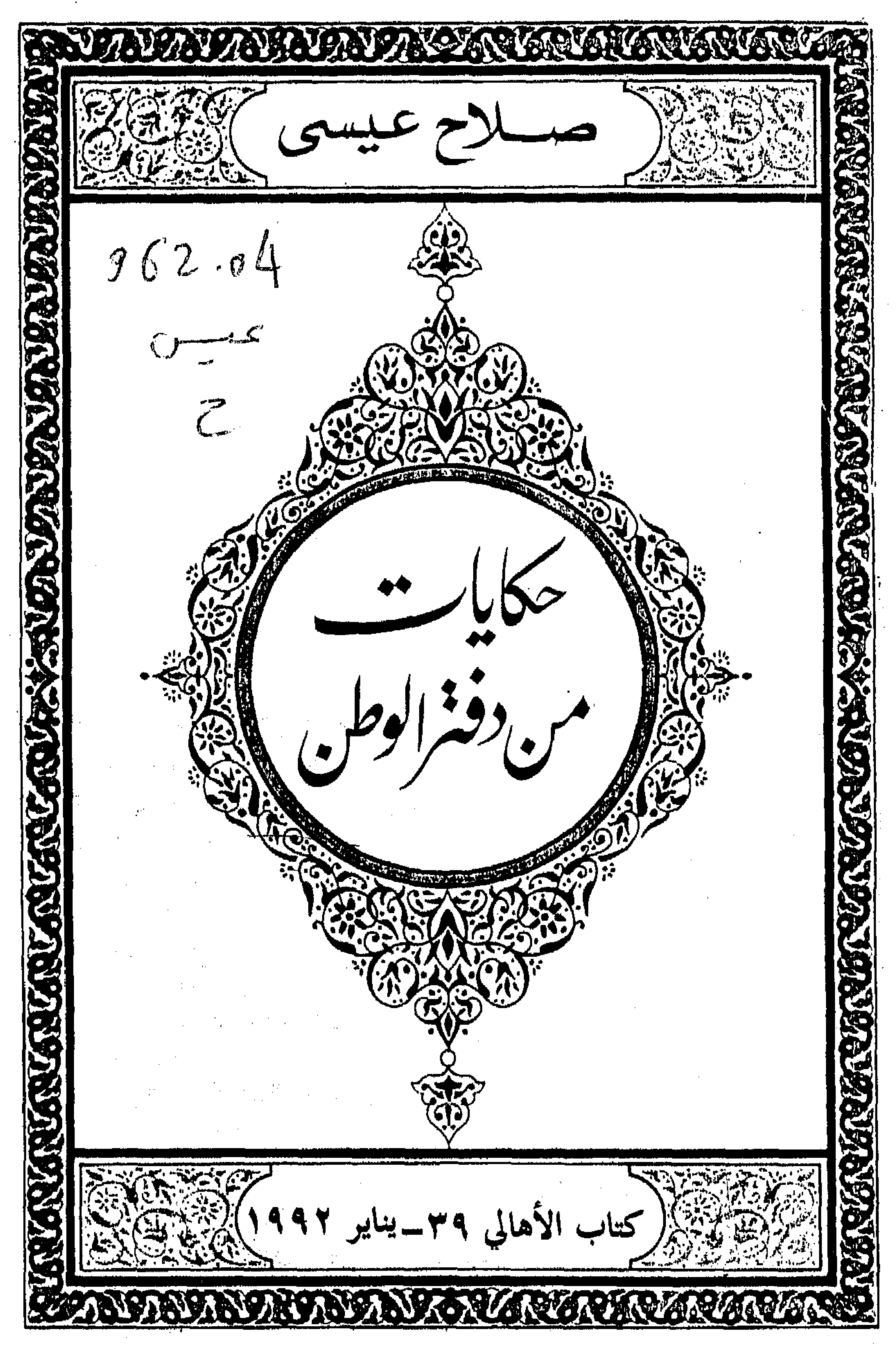





صلاح عيسى

- ولد فى أكتوبر ١٩٣٩ بقرية «بشلا» إحدى قرى محافظة الدقهلية بمصر.
- حصل على بكالوريوس فى الخدمة الاجتماعية عام ١٩٦١، وعمل لمدة خمس سنوات، رئيسا لعدد من الوحدات الاجتماعية فى قرى محافظة القليوبية، إلى أن فصل من عمله عام ١٩٦٦، بسبب آرائه السياسية.
- اعتقل لأول مرّة فى أكتوبر ١٩٦٦، بسبب سلسلة مقالات كتبها فى مجلة «الحرية» اللبنانية، وأعيد اعتقاله فى مارس ١٩٦٨، وقبض عليه فيما بعد على ذمة قضايا لم تقدم للمحاكمة فى سنوات ١٩٧٥، و١٩٨١، وكان بين الذين قبض عليهم فى حملة سبتمبر ١٩٨١.
- بدأ ينشر مقالاته فى الصحف عام ١٩٥٦، ومنذ ١٩٦٢ بدأ ينشر كتاباته فى الصحف المصرية والعربية بانتظام. وفى عام ١٩٧١ عمل بجريدة «الجمهورية» إلى أن فصل منها عام ١٩٧٧، أثناء هروبه من مطاردة الشرطة بسبب اتهامه بالمشاركة فى التحريض على انتفاضة الطعام فى ١٨ و ١٩ يناير، وظل مفصولا منها لمدة عشر سنوات.
- شارك فى تأسيس الإصدار الثانى لجريدة «الأهالى» عام ١٩٨٢، ثم أصبح مديرا لتحريرها عام ١٩٨٦، إلى أن استقال فى مايو ١٩٨٨. وشارك فى تأسيس ورأس تحرير «الثقافة الوطنية» - ١٩٨٠ - و«كتاب الأهالى» (١٩٨٣) و«الصحفيون» و«اليسار» (١٩٩٠).
- صدر له ١٢ كتابا فى التاريخ والفكر السياسى والاجتماعى، والأدب. وله تحت الطبع ١٠ كتب أخرى.





صلاح عيسى

حكايات من دفتر الوطن

كتاب الأهالي ٣٩ ـ يناير ١٩٩٢

حكايات من دفتر الوطن ، صلاح عيسى
كتاب الأهالي / رقم ٣٩ / يناير ١٩٩٢

الغلاف : **يوسف شاكر**
الخطوط : **حامد العويضى**
التنسيق الداخلي : **صلاح عيسى**
الفواصل : تصميم **حلمي التوني**
عازف الربابة : **من رسوم « وصف مصر »**

الناشر : **كتاب الأهالي**
حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي
٢٣ شارع عبد الخالق ثروت – القاهرة
ت : ٣٩٢٢٣٠٦ – ٣٩٢٢٤٠٨ – ٣٩٣٩١١٤
فاكس : ٣٩٠٠٤١٢

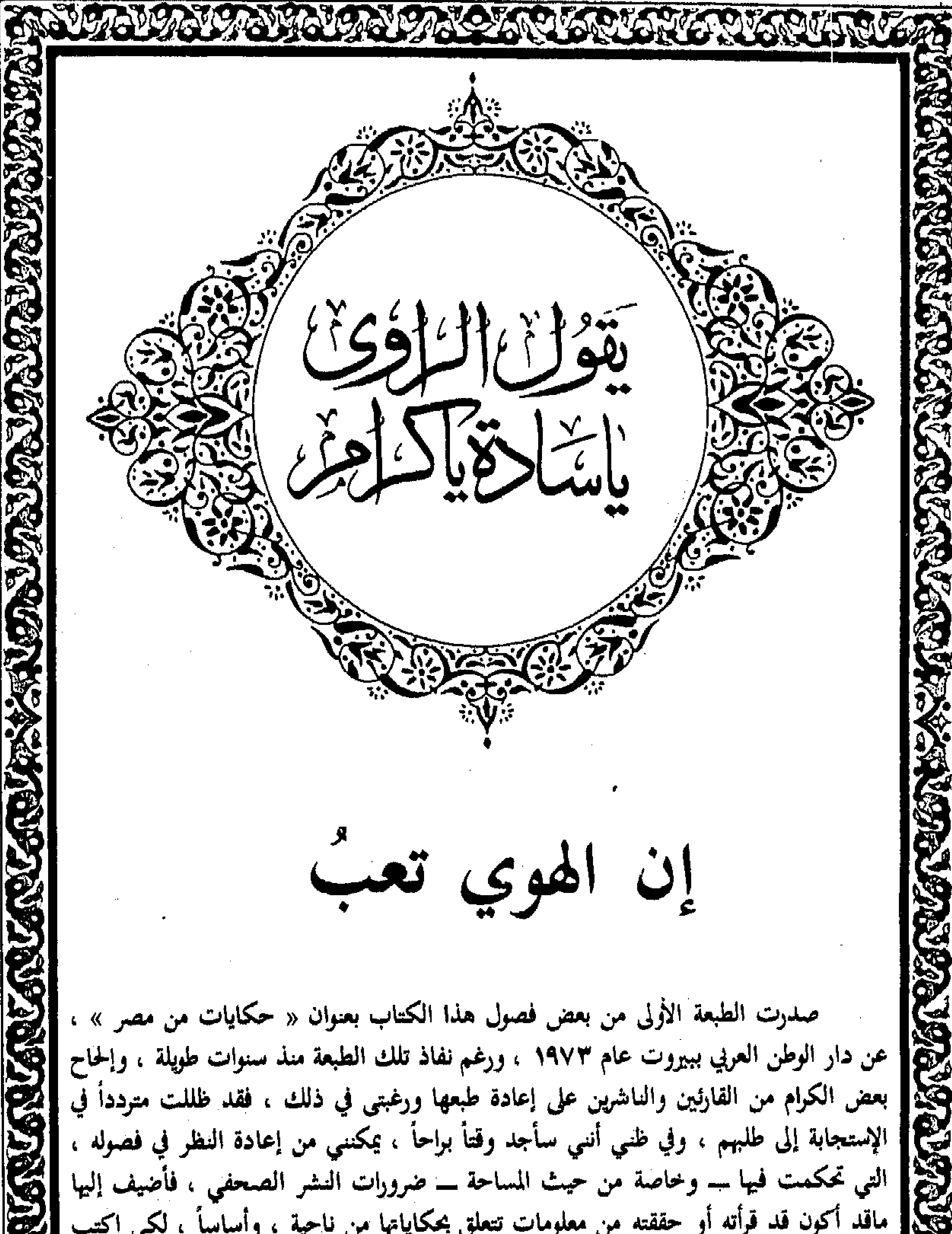
الجمع التصويري والتجهيز : **دار المستقبل العربي**
الطباعة : **مطابع شركة الأمل للطباعة والنشر**
« إخوان مورفتلى سابقا »

جئتُ يا مصرُ
وجاء معي تعبٌ
إن الهوى تَعَبُ
وسهادٌ موجعٌ
خلته هارباً مني
ولا هربُ
صرت نجم الحبِّ
أُحصي إذا أُحصيت
في الظلمة الشُّهبُ
قسماً بالمبدعَ سبباً
ياحبيبي
إنك السَّببُ

الأخوين رحباني ـــ فيروز



إلى مصر
قضائي الذى أعانقه
وقدرى الذى أحتضنه
وأين يهرب المُريد وشوقه قضاؤه .. وقلبه قدره
« صلاح عيسى »



إن الهوي تعبُ

صدرت الطبعة الأولى من بعض فصول هذا الكتاب بعنوان « حكايات من مصر » ، عن دار الوطن العربي ببيروت عام ١٩٧٣ ، ورغم نفاذ تلك الطبعة منذ سنوات طويلة ، وإلحاح بعض الكرام من القارئين والناشرين على إعادة طبعها ورغبتى في ذلك ، فقد ظللت متردداً في الإستجابة إلى طلبهم ، وفي ظني أنني سأجد وقتاً براحاً ، يمكنني من إعادة النظر في فصوله ، التي تحكمت فيها ـــ وخاصة من حيث المساحة ـــ ضرورات النشر الصحفي ، فأضيف إليها ماقد أكون قد قرأته أو حققته من معلومات تتعلق بحكاياتها من ناحية ، وأساساً ، لكي اكتب بقية الحكايات التي لم أكن قد كتبتها حين صدرت طبعته الأولى ، ليتاح لي أن أضيفها إلى فصول هذه الطبعة ، وارتبها جميعا في سياق تاريخي واحد ، ليكون الكتاب ـــ كما حلُمت ـــ أقرب ما يكون إلي صورة للوطن ، تغري المحبين ، بالقراءة في تاريخه ، وبالتطرف في عشقه ، كما أغرتني .

وأكذب لو قلت أنني أضعت كل تلك السنوات دون أن أسعي إلى حلمي .. لكن الدروب تفرعت أمام أقدامي المتعبة ، فاندفعت اليها دون تروّ ، شأن المُريدين الذين تقودهم قلوبهم ، وبدلاً من ان أركز على انهاء مشروع تلك الحكايات ، أغرتني طقوس أخري للصلاة في معبد المحبوب ، فظللت بين يونيو (حزيران) ١٩٧٢ ومارس (آذار) ١٩٧٥ ، أكتب يوميا على صفحات جريدة « الجمهورية » القاهرية ــ زاوية بعنوان « هوامش » ، كانت تنويعة أخرى على مشروع هذه الحكايات ، إذ كانت تلتقط ومضات تاريخية قصيرة ومركزة ومكثفة ، تبرق بسرعة ، ولكنها لاتنطفىء قبل أن تضيء عقل من يقرأها ــ بوعى ــ بكل دلالات عصرها ... وقد جذبني إليها ، أنها كانت تصل يوميا ، إلى قاريء الصحيفة اليومية ... الواسع المدى كألوان الطيف ، في حقبة السبعينيات التي كانت محاولات مسح الذاكرة ، الوطنية تجرى خلالها بصورة مكثفة .

وذات صباح من مارس (آذار) عام ١٩٧٥ ــ وبعد ثلاثة أعوام من العناء ــ توقفت هوامش المقريزي ، لأسباب رويتها بالتفصيل في مقدمة الكتاب الذى يحمل اسمها .

وفيما بعد جمعت القسم الأول منها ، في كتاب صدر بعنوان « هوامش المقريزي » وهو الاسم المستعار الذي كنت أوقعها به ــ يضم ١٨٠ أقصوصة تتوزع على مساحة زمنية تبدأ بالعصر الأموي ، وتنتهي بثورة ١٩١٩ .. واعتبرته جزءاً ثانياً من « حكايات من مصر » ، وآمل أن أستطيع جمع ما نشرته من « هوامش » أخرى تتناول تاريخ مابين الثورتين [١٩١٩ ــ ١٩٥٢] ، ليضمها جزءً آخر من « هوامش المقريزي » .

وذات صباح آخر من عام ١٩٧٧ ، فُصلت من عملي في جريدة « الجمهورية » ، وهو الفصل الذي إستمر عشر سنوات كاملة ، واغراني قرار الفصل من العمل ، والتحرر من قيود النشر في الصحف والمجلات ، على التجديد ــ والتمديد ــ في طقوس صلواتي ، فبعد الصلاة الخاطفة التي كانت الهوامش نموذجاً لها ، والصلاة القصيرة التي كانت « حكايات من مصر » مثالاً من أمثلتها ، بدأت اكتب ، حكايات طويله ، فانتقلت إلى صلوات الرهبان والنسّاك والزاهدين ، باعتبارها المتاح للمفصولين من العمل ، والممنوعين من الكتابة .

وكنت قد بدأت تجربة هذا اللون في عام ١٩٧٤ ، فكتبت « مغامرات اسرائيلية في قلب القاهرة » ــ وهي تتناول قصة « فضيحة لافون » الشهيرة في تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية الاسرائيلية ــ ونشرتها مسلسلة على صفحات « الجمهورية » ..

وفي عام ١٩٧٥ ، كتبت « أفيون وبنادق » ، ــ وهي تتناول ظاهرة العنف الجنائي والسياسي ، الذي ساد في مصر خلال الأربعينيات ــ وقد نشرتها خلال عام ١٩٧٩ على صفحات مجلة ٢٣ يوليو التي كانت تصدر ــ أيامها ــ في لندن .

وفي عام ١٩٧٧ ، وابان الشهور التي كنت هارباً خلالها من مطاردة الشرطة ، بسبب

اتهامي بالمشاركة في التحريض على انتفاضة ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ ، كتبت « البرنسيسة والأفندى » ـــ وهي حكاية تروي قصة الغرام الفاجع الذي جمع بين « البرنسيسة فتحية أصغر شقيقات « الملك فاروق » الأول ، آخر ملوك مصر ، « ورياض أفندي غالي » السكرتير الثاني بالسفارة المصرية بمارسيليا آنذاك .

وفي عام ١٩٧٩ ، وافقت « دار الفتى العربي » ـــ وهي دار نشر فلسطينية تحوز فضل الريادة في تجديد أدب الكتابة للأطفال والفتيان ـــ على مشروع كنت قد قدمته لها ـــ بناء على طلبها ـــ لاستكمال واصدار مشروع هذه الحكايات ، فدعتني إلى الانضمام إلى أسرة تحريرها لكي أشرف على تنفيذه ، فظللت عامين اكتب وأخطط وأحاول استثارة حماس الأدباء والمؤرخين ، لتجربة كتابة التاريخ ، بهذا الشكل غير الشائع في أنواع الكتابة الأدبية والتاريخية ، ومع أنني وجدت صعوبة في اغراء غيري من الكتاب بالمغامرة في تجريب هذا الشكل للكتابه ، ووجدت عقبات في استمرار عملي بالدار ، لأسباب تتعلق بتدهور العلاقات المصرية الفلسطينية آنذاك ، إلا أنني أنجزت خلال العامين اللذين قضيتهما في دار « الفتى العربي » كتابي « الخائن يخونه الله » ـــ الذي يروي قصة الخونة الثلاثة الذين سلموا الوطن العربي للسلطان العثماني سليم الأول ، وقد طبع في عام ١٩٨٣ ، وصدر بعنوان « رجال مرج دابق » ـــ كما اشتركت مع صديقي الروائي « جميل عطية » ، في تأليف كتاب « أربعة وجوه لوعد باطل » ـــ وهو يروي قصة صدور وعد بلفور .. وقد نشر مسلسلاً على صفحات جريدة الوطن الكويتية في ذكرى مرور سبعين عاما على صدور الوعد في نوفمبر « تشرين الثاني » ١٩٨٧ .

وفي مايو (آيار) عام ١٩٨٨ ، وبعد ست سنوات من العمل بين أسرة تحرير جريدة الأهالي ، قررت أن أستقيل ، ، وأن اتفرغ نهائياً لأحلامي ، وأن أعود لكتبي ومكتبتي وابحاثي ودراساتي ، وقبلت أن أشرف على تحرير هذه السلسلة ـــ كتاب الأهالي ـــ لأتخفف من عبء العمل اليومي ، وأوجه مابقي من طاقتي إلى مخاطبة الغد ، والمشاركة في تأسيس المستقبل بما استطيعه من جهد .

لكن هذه الحكايات ، ظلت كالحب الأول ، لايستطيع المرء أن ينسي ذكرياته ، أو يمنع نفسه من العودة إليه ، اذ لم تغنيني الصلاة الخاطفة أو صلاة النسّاك ، عن العودة إلى تلك الحكايات ، بين حين وآخر ، فكتبت ونشرت خمسة فصول جديدة ، هى « الموت على تل العقارب » و « رفعت العلم ياعبد الحكم » و« مصرع مأمور البداري » و« جامعة بحديقة وزهور ودستور يا أفندينا »[١] و « العجوز والثورة » .

وبدأت ـــ في صيف ١٩٨٨ ـــ باعداد هذه الطبعة من « حكايات من مصر » فإذا بي ، أغرق فيها شهوراً ، وأعيد كتابة بعض فصولها من الاساس ، وأضيف إلى بعضها الآخر ، ماكشفت عنه الدراسات التي صدرت بعد صدور الطبعة الأولى ، وأعمق بعض ماوجدته

هشـا من أفكاري ، . وأصلح ماوجدته ـــ بعد تقدم العمر ـــ ركاكة في أسلوبي ، وأضيف ماوجدته مما نشرته من حكايات لم تدركها الطبعة الأولى ، وعندما انتهيت وجدت بين يدي كتابا جديدا ليس هو الطبعة الأولى ، وليس مُنبت الصلة بها ، فقررت تغيير عنوانه ، إلى « حكايات من دفتر الوطن » لاستعيد حريتي ، وأحقق حلمي ، في أن أروي عن الوطن في مفهومة الأكبر والأوسع مدى ، وأحكي عن مصر وعن غيرها من أقطار الأمة العربية ، التي كانت ومازالت ، « في الدم والقربي ذوي رحم ، وفي التاريخ والأحزان اخوان » .

ولما كان الأمل في نشر هذه الحكايات من خلال سلسلة كتب شعبية أحد أسباب حماسي لكتابتها فقد رشحته للنشر بين اصدارات هذه السلسلة ، وقد اسعدني أن مجلس تحريرها قد وافق على الترشيح ومع أن الزمن الوغد كان قد غيّر كثيراً من الأشياء ، ومن بينها ان سلاسل الكتب الشهرية التي كنت أحلم بنشر هذا الكتاب بين اصداراتها كانت تباع على زمن الحلم بقروش ، فأصبحت الآن ـــ بسبب التضخم ـــ تباع بالجنيهات ، إلا أن ذلك لم يحرمني من بعض السعادة لأن جانباً من الحلم تحقق .

وكان من ملامح هذا الأمل كذلك ، أن تنقل هذه الحكايات ، قارئها ، إلى الزمن الذى جرت فيه حوادثها ، بكل ملامحه وشخوصه ومبانية ، وحوادثه وصحفه وفنونه ، وهو أمل لم تستطع أن تحققه الطبعة الأولى منه ، التى طبعت بعيداً عن إشرافي ، أما هذه الطبعة ، فقد حشدت لها كل ما أستطيع من مفردات الماضى الجميل والجليل ، ومن هنا كان ذلك العدد الكبير من الصور التاريخية النادرة ، لأبطال الزمان الذى ولىّ ، بشرا وأماكن وحوادث ، التى اجهدنى البحث عنها ، واسعدنى أنها حققت جانباً من محاولتى لتخليق الماضى ، ليحيا من جديد بين عيون القارىء ـــ وخاصة الشباب ـــ فيعشقه ، لأنه ماضى الوطن الذى لا نملك إلاّ أن نحبه ، حاضراً وماضياً ومستقبلاً .



وليس لدى ماأضيفه ، إلى ماقلته فى مقدمة الطبعة الأولى سوى أن أؤكد فقط ، أن هذه الحكايات ليس فيها سطر واحد من الخيال ، أو عبارة واحدة لاتستند إلى مرجع أو مصدر سواء كان وثيقة ، أو صحيفة أو مذكرات أو دراسات وأبحاث ، فهو تاريخ يخضع لكل شروط حرفة التأريخ حتى انني كنت أبحث أياما عن حالة الجو في يوم وقوع حادثة ، أو عن وصف ملامح أحد أبطالي ، أما الجديد فيه ، فهو إعادة تخليق الحادثة ، اعتماداً على الدراما الطبيعية في وقائع التاريخ ، وذلك هو جانب الأدب فيه .. وهو جانب لايلغي علميته كتاريخ وبالطبع فانني

مسئول وحدى عن تفسيراتي لوقائع هذا التاريخ ، وإذا كنت أدين باعتذار لأحد ، فهو لمؤلفي عشرات الدراسات والأبحاث والمذكرات والتقارير والتحقيقات الصحفية الذين استفدت من اجهدهم ، ووجدت أن اسناد أقوالهم إليهم ، يعطي الكتاب طابع الأبحاث الأكاديمية ، وهي الصفة التي وان كانت تتوفر فيه ، إلا أنني ، من باب اجتذاب القاريء العام وخاصة الشباب إلى قراءته ، رأيت أن اخفف من ذكرها ..



فإذا ماسئلت :
ــ لماذا جئت ؟
فسوف أنشد :
قسماً بالمبدع سبباً
ياحبيبي ..
إنك السببُ !

وإذا ماسئلت : هل لديك أقوال أخرى ؟! .

فسوف أرفع نسخة من هذا الكتاب ، إلى ذات المقام الذى رفعت إليه مشروعه الأول قبل عشرين عاما ، وأقول : اكتهل القلب ، لكن الحب لم يكتهل .

والمجد للوطن الذى منحنا أفضل مافينا حين علمنا أن نحبه

صلاح عيسى

مدينة الصحفيين ــ ٢٠ مايو ١٩٩٠

(١) كان البحث عن هذا الفصل ، أحد أسباب تأخير صدور الكتاب ، إذ نشر في مجلة « الشباب » ــ التى كانت تصدرها منظمة الشباب الاشتراكي ــ في عدد ٧ فبراير ١٩٧٣ ، ولم أجدها بقسم الدوريات بدار الكتب ، كما لم أجد نسخة لدى أحد ممن كانوا يعملون أو ينشرون بها . وكان الفصل قد نشر دون توقيعي ، إذ كنت بين الذين فصلهم الاتحاد الاشتراكي من عضويته في حملة ٤ فبراير ١٩٧٣ الشهيرة ، فاستباحه عدد من الزملاء ، وأعادوا نشره بعد ذلك باسمائهم ، فنشر مرّة في « روزاليوسف » ومرّة أخرى في جريدة « الأنباء » الكويتية .. وآمل ممن يعثر على النص المنشور أن يتكرم بارساله إليّ .



لهذه الحكايات حكاية :

كنت أصغر في العمر خمسة عشر عاماً وأقصر في الطول نصف متر ، وكان قلبي أخضرَ لم يزل ، أما ملامحي فكانت أقل جهامة ..

أيامها كنت أكره « **ترومان** » و « **تشرشل** » وأحتقر مدرس الجغرافيا و « **بيفن** » ، وأقرأ « **أرسين لوبين** » و « **طه حسين** » و « **المنفلوطي** » وأحب أمي وحصص الانشاء وبنت الجيران ، أما كتب التاريخ فان كراهيتي لها دفعتني لقص صورها وتعليقها على جدران غرفتي الناحلة .

كان كل شيء مُبهماً تماماً .. ولعلي كنت أبحث عن شيء أهبه كل مشاعري

وأحقق من خلال التوحّد فيه عالم النشوات العليا ، وكانت أشواقي قد تكونت عبر طفولة أقل سعادة من المعتاد ، بقي منها آنذاك ذكريات باهتة عن كتب تروي عذاب المجاهدين الأوائل ، ومصارع الشهداء ، وصبر الصحابة والأنبياء .. وحكاية « **محمد بن أبي بكر الصديق** » الذي قتله « **معاوية بن جُديج** » ، ومنع عنه الماء ، وجرّه من اقدامه وادخل جثته في جوف حمار ميت وأحرقه حتى صار فحماً ، وأخذ خادمه بقاياه فدفنها في قرية مجاورة لقريتنا وترك إلى جانبها شاهد . وكُشف عنها صدفة وأنا صبي .

أيامها سمعت قصة حياته الأسطورية ، وقرأتها في كتاب رديء الطباعة زخرفي الأسلوب ، وسمعتني أمي الأمية التي اتخذتني قارئاً ، فبكى قلبها الطيب العظيم ، وبكيت ... **وكرهت حتى الموت لحظات الحصار ، وامتهان الانسان لأنه يؤمن بشيء ، أو يناصر مايعتقد أنه الصواب ، وكرهت كل محاولة لاجباره بالجوع أو القهر على أن يكون غير مايريده لنفسه .**

وعلى مشارف الصبا عشت **شهور المد الديمقراطي العظيمة** ـــ بين ٣ يناير ١٩٥٠ و٢٦ يناير ١٩٥٢ ـــ فتفتح وعيي مبكراً . كان أبي وطنياً ليبرالياً بالفطرة « **وفدي** » الهوى برغم عضويته في « **الحزب السعدي** » . تعلمت من ليبراليته التلقائية أن **أكره التعصب والتزمت والجمود** . أما عمي فكان ينتمي لجيل الساخطين من **يعاقبه البرجوازية الصغيرة** ، لذلك كان عضواً بـ « **مصر الفتاة** » وفي بيت أعيش معهما فيه ، كان طبيعياً أن أقرأ **صحف المعارضة** ، وأن تترسب في أعماقي **كراهية مركزة** ـــ والى حد الاشمئزاز ـــ **لكل من يحاول أن يحرم الانسان حقه الطبيعي في أن يكون حراً ، يعتقد ما يشاء ، ويختار مصيره كما يريد ، ويعبر عن نفسه تعبيراً حراً منطلقاً ، لا يحده قيد ، ولايقف أمامه حد .**

في يوم من تلك الايام ، عثرت على كتاب صغير للأستاذ « **أحمد بهاء الدين** » اسمه « **أيام لها تاريخ** » ، ترددت أمامه قليلاً ، ثم غالبت حرصي واشتريته ، ولعلي شعرت للوهلة الأولى أني تورطت في ذلك . لكني ماكدت أقرأ صفحاته الأولى حتى غرقت فيه تماماً .. كانت ليلة شاتية باردة ، وكنت وحيداً تماماً ، تدثرت بأغطيتي ، والتهمت الكتاب في نَفَس واحد ، ولم أتركه حتى أتممته .

كان التاريخ في هذا الكتاب شيئاً آخر تماماً غير ذلك الذى كان يستفزني

لقص الصور من كتبه وتعليقها على جدران حجرتي الناحلة كنوع من العقوبة لمؤلفيها .. كان تاريخاً حياً ونابضاً ودافئاً .. أحببت رجالاً لم أعرفهم أبداً .. وبكيت على مصير بعضهم ، ولهثت خوفاً وقلقاً واشفاقاً وأنا أتابع الآخرين وهم يواجهون الخطر ويتحدونه ، ويصدون مطارق الزمن ، ويعانون التشريد في المنافي والسجون ، وعذاب الوحدة في الزنازين الضيقة ..

وربما هي الصدفة المحضة التي قادتني الى كتاب « **أحمد بهاء الدين** » ، لكنه قادني بدوره الى **عالم التاريخ المصري الرحيب** ، وأظن أنه من الصعوبة أن أصف ذلك العالم ، قد يستطيع غيري أن يفعل لكنني أعجز من أن أصف **عالماً متكاملاً من الأفراح والأحزان والضحكات والخفقات .. أو أصف الصبر والعذاب والدموع التي تشرق بالضحك والقهقهة التي تتفجر بالحزن الجليل** .

بين ذراعي ذلك العالم وجدت قوتي عندما أضعف ، وعزائي عندما يعزّ العزاء ، وصادقت معظم رجاله المعروفين وغير المعروفين . حدثت بعضهم في الليالى الموحشة ، شكوت لهم كثيراً ما عانيت من حصار الزمن ، ومن النفس الأمارة بالسوء . وغالبت معهم ، وبهم ، لحظات الضعف والابتلاء ، ومشاعر الخوف والاكتئاب .

كانوا ، ومازالوا ، شجاعتي وصبري وقوتي وثقتي بالنفس ، وكانوا أيضاً كبريائي ..



وعندما جاء صيف عام ١٩٦٧ جاءني قضائي فلم أستطع منه مهرباً ..

كان ماحدث في منتصف ذلك العام مرعباً لي ، وأظن أنه كان كذلك بالنسبة لجيلنا كله .

كان جيلنا قد ولد في دوّامة الحرب العالمية الثانية ، جاء المخاض أمهاتنا في ظلام الغارات الجوية ، وولد بعضنا في المخابيء ، واقترض آباء معظمنا ثمن الدجاج الذي تحتاجه الوالدة ، وتكاليف اقامة احتفال متواضع بتشريفنا الحياة .

في طفولتنا أصبنا بالبلهارسيا والانكلستوما ، وهددنا القراع والبلاجرا ، وأكملنا تعليمنا لأن « طه حسين » قال أن العلم كالماء والهواء . في مطلع المراهقة عرفنا مصر وأحببناها وعشقناها .

والذي حدث أن شوارب الكثيرين منا قد اخضرَّت في المعتقلات والسجون ، عرفنا النوم الطويل فوق الصخر البارد وفي ديمومة الظلام ، عرفنا الوحدة المعذِّبة والغربة الموحشه ، ونُفينا في جلودنا ، وعرفنا حتى الجنون .

وأتانا قضاؤنا ونحن نلعق كل هذه الجراح ..

شهدنا المذبحة بعيوننا .. هوينا من حالق شأن الذين يضاجعون الحلم ، اغتيل آلاف من الابناء والاخوة والأزواج في وضح النهار ، شربت الرمال دماءهم بينما الفِرِّيسيون يملأون الأرض فساداً . المذهل والغادر حقاً أننا فقدنا مافقدناه مقابل شهوات دنيا .. هابطة .. وقذرة .. وتافهة أيضا ..

مات أعز الأصدقاء ثمناً للحظات شبق لامعنى لها .. وضاعت مودّات وذكريات وعرق مشترك في رمال الصحراء .. تبدد الصراخ في التيه .. ويوماً ضحكت بطريقة هيستيريه عندما طلب مني — رسمياً — أن أتفاءل وأن أضحك وأطرح الماضي ظهراً . قلت ان الغدر قديم ومبيت .. يريدونني أن أنسى لكي يغتالوني مرة أخرى ..

وعندما كانت « **النكسة** » طفلاً مشوهاً في شهره الخامس ، سَكِرْت . كانت ليلة ديسمبرية باردة ، وكان « **جيفارا** » قد قتلنا معه قبل أسابيع .. وأذكر أني وقفت خطيباً وقلت :

— يا أولاد الكلب لاتذكروا « **جيفارا** » .. لاتبحثوا عن الكائن المتفرّد فنحن في ضوء الستار الختاَمي للمحمته كاذبون وفرِّيسيون وأولاد أفاعي .. بلدكم محتل .. والحذاء يصلح اذا لم تَكْفِ سكاكين المطابخ ، ولكنكم ترددون في صلواتكم أن الخمر مفتاح الفرج .. وهى كذلك للمساكين وفاقدي الحيلة ومكسوري الجناح ...

صمتوا كأن على رؤوسهم الطير .. وفي الصباح اعتذرت عما قلت .. ولبست رداء الأكذوبة ، ابتسمت في وجه قاهرتي وسرت في الشوارع !



وكان لابد من **خلاص** :

عدت الى **أحضان التاريخ المصري العظيم أبحث عن قوتي وعزائي وكبريائي** .

ولعل الهروب الى الماضي ـــ كأحلام المستقبل ـــ نوع من **النفي الاختياري** كان لابد منه لكل جيلنا ، ذلك أن العبث في طَرِيِّ الجراح كان مؤلماً وكان علينا أن نحمي أنفسنا من الانتحار ونحن نواجه نتيجة ما جنته أيدينا من آثام ، **فنحن ـــ وليس غيرنا ـــ مسئولون عن وقوع مصر تحت أقدام الكلاب** .

لشهور طويلة غُصت في أوراق الصحف القديمة بقصر مملوكى فوق رابية تطل منها القلعة على القاهرة ، أعيش مع القرن الماضي وأوائل القرن الحالي ، أتنسم عطر الزمن الذي ولّى .. زمن المشربيات والطرابيش والبراقع ، تضحك مني صفحات « **المقطم** » الصفراء ، تفح حروفها في وجهي رائحة كالجيفة ، وتبهجنى صفحات « **اللواء** » و « **المؤيد** » ، وصحف « **الوفد** » العظيم على امتداد العشرينيات والثلاثينيات وهو يناضل من أجل حرية مصر وكرامة أهلها ، ويرد عن الدستور والديمقراطية وحرية الفكر والعقيدة مؤامرات الكلاب ! .

كنت أحلم أيامها بأن أكتب كتاباً عن « **عذاب مصر** » : عن الوجه الذى يضحك وهو ينزف ، والقامة التي لاتنحني برغم مطارق الزمن ، ووحشية الغزاة ، وجبروت الطغاة ، عن المجاعات والطواعين وأكل الكلاب والقطط في « **الشدة المستنصرية** » .. عن « الكُبّة » و « الهواء الأصفر » و « الكوليرا » .. عن ثورات العربان والعوام والحرافيش وصعاليك المدن ، عن الخيانة وجنون السلاطين ، وتحريم أكل الملوخية ، عن سجون العصور الوسطى المرعبة : « المقشرة » و « الحجرة » و « خزانة شمايل » .. عن نَشرْ الناس كالأخشاب وسلخ جهودهم كالشياه ، **لأنهم قالوا ما**

يعتقدون انه الصواب . عن « أهل مصر » الذين قال عنهم « **ابن اياس** » **إنهم لايطاقون من ألسنتهم اذا أطلقوها في حق الناس** .. عن المرأة التي وقفت يوماً أمام باب « **قصر الزمرد** » وصاحت بصوت بين الغضب والبكاء والانهيار :

ــ ياأهل القاهرة ، ادعو بالنصر لأمير المؤمنين المستنصر بالله الذي أكلنا الرغيف في أيامه بألف دينار ..!

أردت لـ « **عذاب مصر** » أن يكون رسالة من جيلنا لجيل يأتي بعدنا ، يؤلمني ــ ويستفزني ــ أن معظمه يجهل آباءه ، تفتح في عالم يُنكر الماضي ويستدبره ، ويشوه كل رجاله ، وأردته أن يكون أول كتاب تقرأه ابنتي عندما تستشرف عيونها الجميلة عالم الكلمة ، فتجد فيه مرفأ اشواقها العليا ، وطريقها الى عالم النشوات الراقية ..!

وكنت قد توصلت إلى فرضية ليست خاطئة تماماً : « **ان عذاب مصر** » **الحقيقي ، قد بدأ منذ حُصر العقل المصري في اطار المسلمات النهائية ، التي لاتقبل المناقشة ــ وكان هدف الغزاة والطغاة باستمرار أن يفقدوا هذا العقل قدرته على التفكير والحركة ، لذلك ركزوا كلّ جهدهم على تحطيم حيويته ، وتبديد قدرته الخارقة على الابتكار والملاحة في البحار الصعبة . وكان أخطر مافعلوه أن حولوا هذا العقل الى عقل يعرف جيداً علامات « التنصيص » ، ويجهل علامات « الاستفهام » و « التعجب » ، عقل يفتقد تدريجياً الى « الحاسة النقدية » التي تمكنه من تحطيم المحرمات التي تحول بينه وبين الثورة على واقعه وانتزاع مقدراته من أيدي الطغاة والغزاة ..**

ومن الحق أن أقول أن العقل المصري كان يملك **حيوية خارقة** مكنته باستمرار من تفويت الفرص على أعدائه ، بل أنه كبّدهم هزائم متعددة ، برغم ماأصابه هو نفسه من **طعنات وندوب** .

وبينما أجمع مادة « **عذاب مصر** » وأقيدها ، عثرت على هذه الحكايات !

أيامها تذكرت كتاب « **أحمد بهاء الدين** » .. الذي وعد بأنه يكتب جزأه

الثاني ، ولم ينفذ هذا الوعد أبداً ، وحلمت بأن أكتب هذا الجزء الثاني ، والأجزاء الأخرى ، أكتبها وفي ذهني ذلك الجيل الذي ينكر آباءه ، **محاولاً أن أخلق رابطة من الحب بينهم وبين طريق الأرض والناس ، لكي يضيفوا الى هذا التاريخ ويعمقوا نضال الانسان المصري ويستنقذوا عقولهم من الضغط والحصار .**

ولسبب ما ، غادرت مدينتي ذات صباح من مارس ١٩٦٨ ، كان الربيع يقبل ، وكان علي أن أرحل ، ولم أعد مرة أخرى إلا بعد سنوات ثلاث ، عشت خلالها تجربة الحصار بكل أبعادها . عُزِلت عن مدينتي تماماً ، غابت عن حواسي افراحها بسمات الجدران ، وغمزات عيون الشوارع ، عرق الحواري ولهاث الأزقة . كانت مدينتي على مرمى البصر مني ، كنت في إحدى ضواحيها ، ولم يكن الوضع شديد التعاسة ـــ أي شيء بعد يونيو يمكن أن يكون تعاسة ـــ لكنه لم يكن سعيداً على أي حال .

هناك فكرت كثيراً في هذه الحكايات .. ووضعت مشروعاً متكاملاً لها ، وجمعت بعض المادة ، ولم يكن من اليسير أن أعمل .. وعندما عدت لمدينتي ذات صباح من فبراير ١٩٧١ ، تركت المشروع في درج مكتبي وأخذت ألهث وراء أشياء أخرى ، محاولاً أن أحفظ توازني لكي لايختل ، في وقت كان جيلنا كله ، يتعرض لمظاهر فقدان الاتزان .



ولعله كان مقدراً لهذه الحكايات أن تظل مشروعاً على الورق لولا حادث بسيط !

في أحد أيام مايو ١٩٧١ جاءني رسول من الأستاذ « **رجاء النقاش** » ـــ وكان

يرأس ــ آنذاك ــ تحرير مجلة « **الاذاعة والتليفزيون** » يسألني عما أستطيع أن أساهم به في تحرير المجلة .. فكرت قليلاً .. ثم تذكرت مشروعي القديم ذاك ، سحبت ورقة وكتبته ، وأرسلته اليه ..

في مساء نفس اليوم وجدت رسالة في منزلي تقول : « **رجاء النقاش** » يريدك لأمر هام . في مكتبة بالمجلة صافحته لأول مرة ــ ولم نكن قد التقينا قبل ذلك أبداً ــ وفي دقائق كان قد حسم الموضوع ، طلب مني أن أكتب كل الحكايات ، وأن أحدد له موعداً يتسلم فيه أولاها ، وقبل أن أتكلم كان قد حدد الموعد بأسبوع .. تعللت بالاجهاد وطلبت مهلة أخرى .. تفاوضنا قليلاً .. أخجلني اصراره وثقته بأنني أستطيع أن أفعل لو أردت .. وافقته من باب التورط ، وكتبتها بالفعل في أسبوع ، وبعد خمسة أيام وجدتها منشورة ، ووجدت « **رجاء النقاش** » يكلمني طالباً فصلاً آخر .

وفيما تلا ذلك تحولت المسألة الى أحد الهموم الملحة **لرجاء النقاش** ..

كنت مجهداً ، وكان ذلك يدفعني للكسل ، وكنت كلما تكاسلت عن الكتابة طاردني بمكالماته وأرسل لي الرسل وألح الى الدرجة التي جعلتني أقول له يوماً : انني أكتب هذه الفصول من أجلك قبل أي شيء آخر ..

وعندما قضت ظروف بأن يترك المجلة ، ظل مهتماً بمشروعي ، يلح على أن أستكمله ويحاول أن يجد له منبراً آخر ينشره ، ويتحدث عنه بطريقة أخجلتني دائماً .

واني لأشعر وقد دفعت هذه الفصول للمطبعة مرة أخرى ، أن مأأداه « **رجاء النقاش** » لهذا الكتاب لايقل عما أديته له ..



وبعد ..

ان هذه الفصول من مصر .. ولكنها ليست لها وحدها ، إنها أيضاً وبالدرجة الأولى لذلك العالم العربي الواسع ، الذي كانت مصر دائماً فصيلته المتقدمة في النضال من أجل الديمقراطية والتحرر الوطني ، وليس غريباً أن هذه الفصول ، تعكس

صوراً من هذا النضال ، تكاد تكون قريبة جداً ، من مثيلات لها عاشت في أقطار أخرى من العالم العربي ، وأن ماتصوغه من حقائق لاتختلف كثيراً عما صاغته حركة القوى الوطنية والديمقراطية العربية .

لقد حاولت باستمرار وأنا أكتبها أن أرصد ملامح الأزمة الضارية التي عاناها العقل المصري ، وهو ينتقل من أسوار التخلف الاقطاعي والعقلية الزراعية ، الى آفاق التقدم الصناعي والعقلية العلمية ، وهى أزمة تمثلت فى تلك الثنائية التى بدا معها أنه عاجز عن الموازنة بين الانتماء الفكري والمواقف العملية ، وجعلت معظم رواد الفكرة الليبرالية في صف المحافظين سياسياً بينما كان المتقدمون في السياسة أقرب إلى المحافظة في مسائل الفكر الاجتماعى .

كما تمثلت في ذلك الخيار الشرير الذي فرض عليه أن يختار بين حكم ديكتاتوري متشدد في الوطنية ، أو حكم ديمقراطي يتساهل في حقوق الوطن ، بينما استبعد دائما ، الاختيار الصحيح : أن يكون الحاكم وطنياً وديمقراطياً في آن واحد .

ومعظم فصول هذه المجموعة يحاول أن يقدم تفسيرات متعددة لأزمة الضمير المصري تلك ، من خلال رصد لعدد من أوجه قضية الحرية وعلى رأسها قضية التحرر الوطني نفسها .. وامتداداتها المختلفة في الاجتماع والسياسة والاقتصاد .

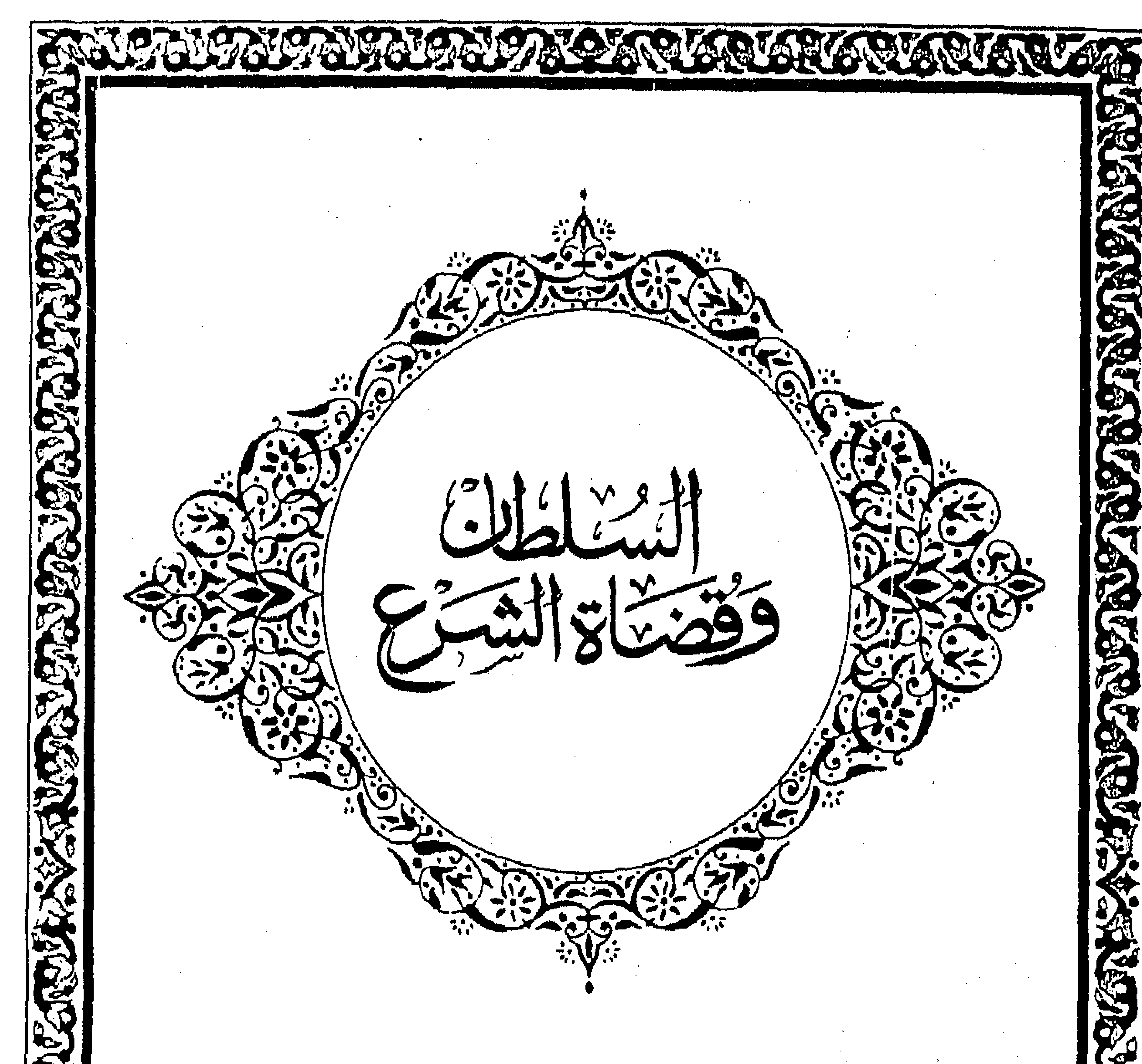
وما أظن أن اهتمامي بقضية الحرية هو اغراق في قضايا فرعية لاتتعلق بالموقف الراهن ، فقد اعتقدت دائماً أنها حلقة رئيسية في كل مايواجه بلادنا من مهام ، وخاصة الآن ..

من هنا كانت هذه الفصول من مصر .. وكانت أيضاً لها ..

واني لأرجو أن تكون هذه المجموعة الأولى من « حكايات من مصر » صلاة صوفية في معبد الأم الشجاعة التي تعلمنا على يديها الحب والصبر والكبرياء .

« صلاح عيسى »
١٩٧٣



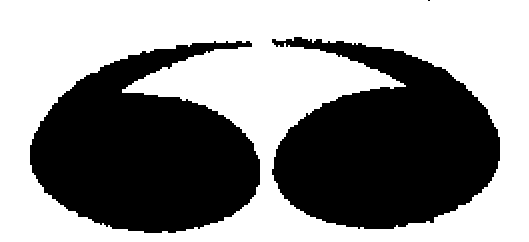


هي قصة حب ككل قصص الحب : امرأة فاتنة ورجل رهيف القلب ، لهفة وأشواق وجنون ، عواطف ساخنة تلتهب حيناً لتتوهج كالجمر المشتعل ، وتخبو احياناً فتنتهي الى رماد منطفىء . وكبعض قصص الحب ، فان عطرها كان يخفي عفونة كامنة ، كما تتوالد الديدان في قلب الزهور ، بين القبلات وفي دوامة الاحتضان يتفجر شيء كالبخر ، يعكر كل شيء .

ملايين من هذه القصص تحدث كل يوم . فلا يذكرها التاريخ ، ولايهتم بها . ذلك أن الحب هو أقدم ألعاب الانسان ، ولو تفرغ التأريخ لذكره ، ما اهتم بشيء سواه . والتاريخ بعد هذا « وقور » و « جاد » يهتم بالسياسة والإمارة والملك . تفتنه طلقات المدافع ؛ ولاتغريه اصوات القُبل ، يرصد أقوال الملوك والفلاسفة وصانعي الثورات ، أما همس المحبين ، فذلك ما لايناسب وقاره !

بيد ان مشكلة الحب الحقيقية هي « السياسة » ، فعندما تشتبك خيوطه بخيوطها ، تُهتك الأسرار ويُفتضح كل شيء .. تُبتذل عواطف جهد أصحابها في اخفائها . وتنشر على الملأ أسرار اللحظات التي يحرص كل منا على الا يعرفها سواه . إذ ذاك تنتشر العفونة . ويتفجر البخر . ويفقد الحب بعض قداسته . اما التاريخ فيتخلى عن وقارة وجديته ، فيروي ويتحدث ، ويقول هو الآخر .

ولولا أن الحظ العاثر قد أوقع « **نور الدين المشالى** » وحبيبته « **فاطمة** » في لعبة السياسة ، ماذكرهما ذاكر ، ولانعاهما ناع ، ولما كان لقصة صلبهما الحزينة ذلك الصدى المرعب الذي يأتينا عبر العصور ، بيد ان قدرهما كاد أن يفجرا في المجتمع المصري ، عدداً من القضايا الغريبة ، بعضها في الأخلاق ، وبعضها في الدين والشرع ، وكلها في نظام الحكم والسياسة ..



والقصة تنتمي الى العصر المملوكي .. وبالتحديد فانها تنتمي للسنوات الأربع الأخيرة منه ، قبل أن تدهس سنابك خيول السلطان « سليم شاه » الرامحة في معركة « **مرج دابق** » ، جثة السلطان « قانصوه الغوري » ، آخر سلاطين هذه الدولة الغريبة ، دولة سلاطين المماليك . ويُسدل الستار على مصر لتعاني مهانة الاحتلال العثماني أربعة قرون كاملة .

ذلك عصر لاحد لغرابته : عصر البطولة والاستشهاد والدفاع عن الاسلام الذى لم يؤمنوا به ، ولم يطبقوا حرفاً من تعاليمه ، لكنهم صَدّوا عنه غارات المغول والتتار والصليبيين . زمن السفه والاسراف وعدم الانتماء إلا لكرسى السلطنه ، الملابس المزركشه بالقصب والديباج . النساء الشهيات المتفجرات أنوثة ، المنغمسات فى مؤامرات القصور . عصر ملاقشة النساء فى مجامع الأسواق ، وخطفهن والزنا بهن فى صحون المساجد . عصر الفِرَد والضرائب والغرامات والعقوبات الجماعية ، وتمردات العربان والفلاحين وانتفاضات الزعر والجعيدية وأوباش الناس .. روائح البخور والمسك والعنبر ، والتكايا والأسبلة والخانات .. المشربيات والمساجد العظيمة والمآذن ..

شمس ذلك العصر كانت تغرب :



ثلاثة قرون من الظلم ، تحكم مصر خلالها ، طبقة غريبة عن المصريين لاتعرف من لغتهم الا القليل . لاتتزوج منهم ولا تصاهرهم . تحتقرهم وتسومهم العذاب . تسرق عرقهم وتحرمهم من حمل السلاح لتحترف هي الحروب . وتضمن ألاّ يواجهها أحد . دولة بدأت بلعبة تولت خلالها الستر العالى ، عصمة الدنيا والدين ، الملكة « شجرة الدر » أم خليل المستعصمية صاحبة « الملك الصالح » عرش السلطنة المصرية ، فى الوقت الذى كانت جيوش الصليبيين بقيادة ملك فرنسا « لويس التاسع » قد اقتحمت حدود مصر لتستمر مصر والشام وجّزيرة العرب سلطنة مماليكية يتداول الخصيان عرشها حتى يجلس عليه ، « قانصوه الغوري »، آخر سلاطينهم ، ماتت أول سلطانة لهم بأعجب طريقة للاغتيال السياسى ، أمرت ضرتها جواريها بأن يضربنها بقباقيبهن ، حتى لفظت آخر أنفاسها ، وآنذاك ألقيت من سور القلعة الى الخندق ، وليس عليها سوى سروال وقميص ، فبقيت فيه أياماً حتى فاحت رائحتها وسرق اللصوص تِكّة لباسها المزينة بالجواهر الثمينة .. آنذاك حملوا رِمّتها فى قفه ودفنوها بتربتها القائمة إلى الآن قرب مشهد السيدة نفيسه . أمّا آخرهم «السلطان قانصوه» الغوري ، فسوف يصيبه «خَلْطُ فالج» فيُبطل حَنكه، حين يخونه أمراؤه، ويخامرون عليه مع عدوه السلطان «سليم الأول» بعد أربع سنوات من هذا التاريخ، فيقع من فوق حصانه ويموت تحت سنابك الخيل في « مرج دابق » ، فما أشبه البداية بالنهاية .

في تلك السنة ، تفجرت قضية الحب بين « المشالي » و « فاطمة » لتكون بعض نذير النهاية ، التى كانت تسعى في طريق الزمن .. لكن أحداً لم يسمع دبيب التاريخ الآتي .. لأن الطغاة لا ينتبهون ــ إلا بعد فوات الأوان ــ لصوت التاريخ . وماقدر كان ..



ولان القصة ، قصة حب ، فان فيها بالضرورة « عاشقا » ، و « معشوقة » .

والعاشق اسمه « **نور الدين المشالي** » . لعله كان آنذاك في أواسط الحلقة الثالثة من عمره ، وظيفته الرسمية « نائب من نواب الحنفية ». وبلغة عصرنا ، فقد كان قاضياً ممن يحكمون بمذهب الإمام « **ابو حنيفة النعمان** » — رضى الله عنه — أحد أئمة الفقه الاسلامى الأربعة المعتمدين لدى أهل السُنّة من المسلمين .



باب أحد منازل القاهرة

وكان النظام القضائى فى السلطنة العربية المملوكية — وهى تضم آنذاك مصر وسوريا ولبنان وفلسطين والحجاز ، وتمتد من حدود ليبيا إلى الفرات ، ومن شمالى حلب وشرقيها إلى جنوبى الجزيرة العربية — يقوم على اساس الاحتكام إلى قواعد الشريعة الاسلامية ، ويعتمد مذاهب أهل السُنّة ، فمنذ سقوط الدولة الفاطمية واستيلاء الايوبيين على الحكم ، أبطل الاحتكام الى المذهب الشيعى كمذهب وحيد ، وأخذت المحاكم تطبق فقه الشافعية كمذهب رسمى ، إلى أن جاء السلطان المملوكى « الظاهر بيبرس » ، فغير — فى أكتوبر ١٢٦٥ م — نظام القضاء ، وبدلاً من تطبيق مذهب واحد ، أخذ بفكرة تطبيق المذاهب الأربعة ، وعين لكل مذهب قاضياً

للقضاة ، على أن يُعيِّن كل واحد من قضاة القضاة هؤلاء نواباً يقيمون فى أحياء المدينة المختلفة ، يعقدون مجالس القضاء فى المساجد ، فى بداية كل نهار أو فى نهايته ، ليتجه إليهم المتقاضون ، ويعرضون عليهم شكاواهم ، فيسمع النائب أقوال أطراف الخصومة ، وشهادة الشهود ، ثم يطبق احكام الشريعة ـــ حسب مذهبه ـــ ويصدر حكمه . وميزٌ هذا النظام القاضى الشافعى ، بأن أصبح له وحده حق تعيين نواب له فى الوجهين القبلى والبحرى . وكان « قضاة القضاة » هم وحدهم الذين يعينون بأمر سلطانى ، أما « النواب » فيصدر قرار تعيينهم عن قاضى قضاة المذهب الذى يتبعونه، ويحكمون فى القضايا طبقا له، وكان عددهم فى القاهرة والفسطاط يصل الى ٣٠٠ نائب .

ولم يكن عمل قاضي القضاة فى ذلك الوقت مقصوراً على النظر فى قضايا الأحوال الشخصية ، بل كان يتناول أيضا النظر فى جميع القضايا المدنية والجنائية ، وإمامة المسلمين فى الصلاة والاشراف على دار ضرب النقود وعلى نوابه فى الاقاليم . ومالبث اختصاص قاضى القضاه وقضاة الاقاليم أن زاد واتسع نفوذهم ، فتناول النظر فى دعاوى إثبات الحقوق ، والأموال التى ليس لها وارث ، كما تناول النظر فى أوصياء اليتامى ، وأموال المحجور عليهم من المجانين والمفلسين وأهل السَّفهْ وفى وصايا المسلمين ، وتزويج الأيامى عند فقد أوليائهن ، والتنظر على الأوقاف ، وتسلم أموال المواريث المتنازع عليها ، وأموال من يموتون من الغرباء ..

وهكذا أصبح القضاء مهنة يسعى إليها الناس ، لما تُغِلّه على صاحبها من أرزاق واسعة ، ومكانة مهيبة . ولأن العصر كان يحفل بتقاليد غريبة ، فقد كان عرفا رسمياً ألا يتولى أحد منصباً من مناصب الدولة إلا إذا دفع رشوة للسلطان ، كانت تعرف بـ « المعلوم » فالمناصب تخضع للمزاد العلنى ، ومن يدفع « المعلوم » الأكثر يتولاها ، وكان منطقياً وتقليدياً أن يسعى كل واحد من القضاة الأربعة لأن يسترد مادفعه من « معلوم » بالربح المركب من « النواب » الذين يعينهم ، ويسترد هؤلاء مادفعوه من « معلوم » وبالربح المركب أيضاً ، من المتقاضين من أبناء الشعب المسكين ..

كان « **نور الدين المشالى** » ـــ اذن ـــ أحد نواب قضاة « الحنفية » !



دكان القاضي في العصر المملوكي

وبرغم منصبه القضائي ، فان حالته لم تكن ميسورة تماماً ، فما يأخذه من المتقاضين قليل ، خاصة وان هذه السنة [**٩١٩ هـ = ١٥١٣ م**] كانت سنة عذاب وبلاء ، فقد وقع فيها طاعون أهلك الكثيرين ، وارتفعت الأسعار واختفت السلع ، واصاب الناس غم ونكد ــ على حد تعبير « **ابن اياس** » مؤرخ العصر ــ وكادت تحدث فتنة بين المماليك والسلطان بسبب خلو الخزائن ، مما يمكن أن يدفعه لهم ..

في سنة الكساد تلك ، ركدت سوق القضايا ،، وقل مايدفعه المتقاضون من « معلوم » .. صحيح أنه كان بين الحين والآخر يصدر حكماً في قضية ارث ، أو يعقد زواجاً أو يوقع طلاقاً ، لكن ذلك لم يكن يحدث كثيراً فى تلك الأيام السوداء ، وحتى حين كان الحظ الحسن يرزقه بقضية كبيرة ، سرعان ما يسرقها قاضي القضاة الشافعي « **كمال الدين الطويل** » لنفسه ، ولايدفع له شيئاً من « معلومها » !

ومن حسن الحظ ، ان « **المشالي** » كان قد احتاط لسنوات القحط ، وادخر من « معلوم » سنوات الرخاء ، مامكنه من أن يواجه الكساد .. وفى الأيام التى كان ينظر فيها القضايا ، كان ــ كغيره من النواب ــ ينظرها فى أحد المساجد فى بداية النهار ، أو فى آخره . أما فى أغلب الأيام ، فكان يمضي وقته فى دكان احد « الشهود » ينتظر أي قضية ، ويدعو الله ان يكون اصحابها من ميسوري الحال ، وان يبعد عنه السُّوقة والزعر وأوباش الناس ، الذين يصدعون رأسه بمشاكلهم ويعتذرون في النهاية بضيق ذات اليد عن دفع الاتعاب . دكان كعشرات الدكاكين .. يديره رجل وظيفته ان يورد الشهود الى القاضي . شهود مستعدون للشهادة بأي شيء وفي أي قضية .. ليس مهماً أن تكون شهادته صادقة أو كاذبة ، المهم انه في النهاية يأخذ « معلوما » من المتقاضين نظير شهادته بما يطلبونه منه ، فيورد من هذا « المعلوم » نصيباً للنائب ولقاضي القضاة ، ويتحمل وحده ــ امام الله عز وجل ــ تبعه الشهادة الزور .

وفي عصر كل يوم يعود « **المشالي** » الى بيته ، يقضي بعض الوقت مع زوجته . يسأل عن احوال ابنه الصبي الذى ألحقه بقرّاء القرآن الذين يقرأون في الحوش السلطاني بالدهيشة . ويراجع الصبي ــ إذا تصادف ووجده في المنزل ــ فيما حفظه من ايات القران الكريم وماجوّده منه .. وقبل أن يذهب في نوم القيلولة يعابثه طيف « **فاطمة** » الجميل ، فيحلم بعينيها السوداوين الجميلتين . ويشتهى جسدها الفوار ، وربما عابثته لحظة ندم إذا ماسمع صوت زوجته فى صحن الدار ، أو إذا ماطاف به شبح « **غرس الدين** » ــ زوج معشوقته ــ لكن النوم وطيف « **فاطمة** » الجميل ، كان يذهب بها .



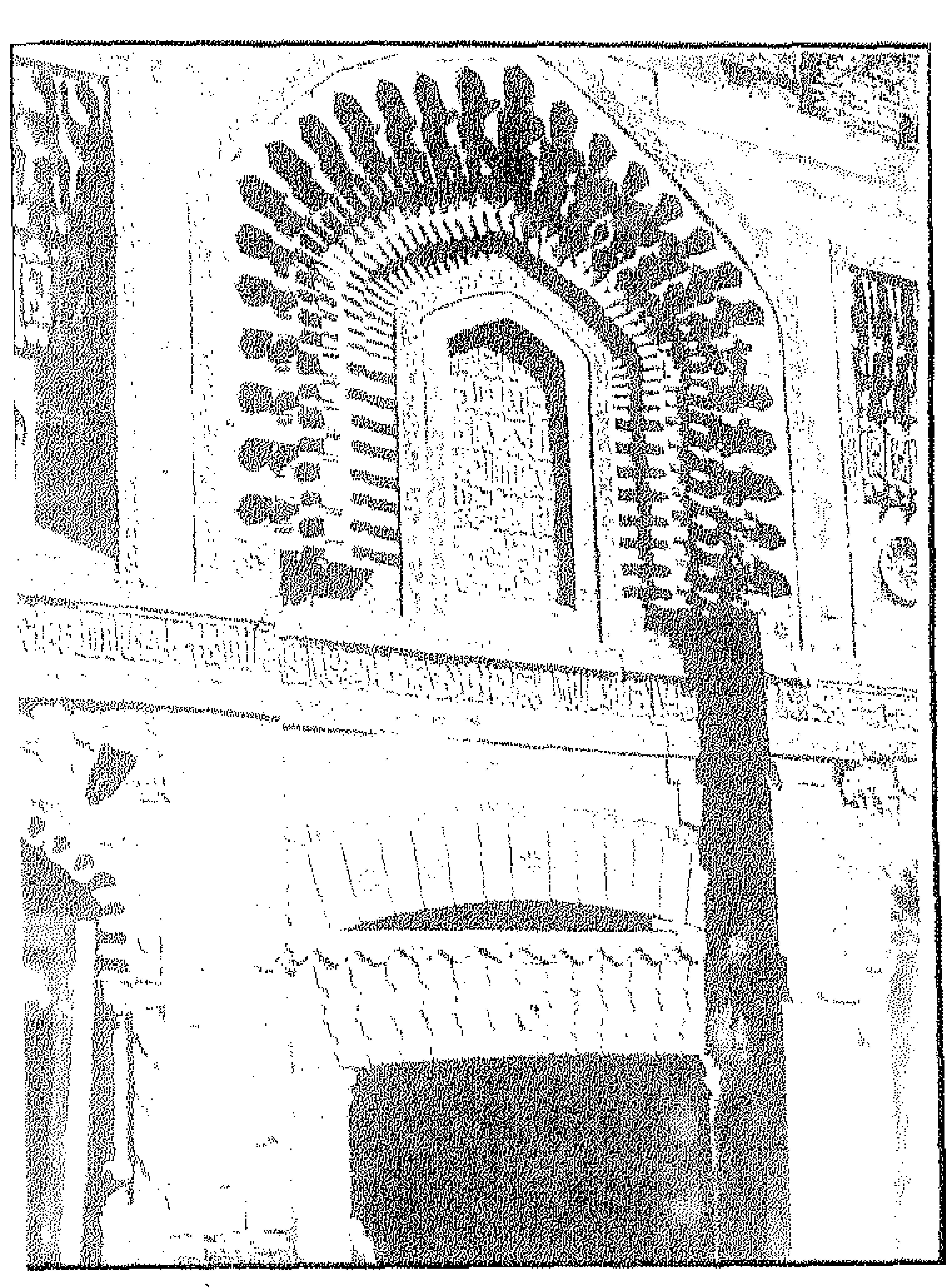
بعد القيلولة يخرج « **المشالي** » الى المسجد ، فيصلى المغرب ، وينتقل الى مقهى قريب ، حيث يجلس مع صديقه « **غرس الدين خليل** » . وكان « **خليل** » فى نفس عمر « **المشالي** » تقريباً ، وهو يعمل فى نفس مهنته ، ويتولى القضاء كأحد نواب « الشافعية » ، لاتختلف حالة عن حال « **المشالي** »..رجاورا زمناً في الأزهر معاً ، وعاشا سنوات اصدقاء ، ثم استطاع كل منهما ان يشترى منصب القضاء ، ورغم تغير خاطر السلطان على قاضي القضاة الشافعي ، وقاضى القضاة الحنفى ، واستبداله لهما اكثر من مرّة ، فإن كلاً منهما قد احتفظ بمنصبه ، وان كان ذلك قد كلفه « معلوما » إضافياً ، فكلما تغير قاضى قضاة أحد المذاهب ، ودفع « معلوما » جديداً للسلطان ، كان على نوابه أن يدفعوا له هذا المعلوم ، لكى يُثبِّت كلاً منهم فى منصبه ..

فى مسامراتهما تلك ، كان « **المشالي** » و« **خليل** » يتبادلان ، أنباء العلاقة بين السلطان والقضاة ، ويدعوان الله ألا يحدث مايعكر صفوها ، فيعزل السلطان أحد قضاة القضاة الأربعة ، فيكون عليهما ان يدفعا « معلوماً » جديداً ، وكان « المشالى » اكثر ثقة باستقرار الأوضاع ، إذ كان قاضي القضاة الحنفى « **عبد البر بن الشحنه** » من أخِصّاء السلطان ، المقربين إليه ، حتى أنه كان يبيت فى القلعة اكثر من نصف الأسبوع ، بل صار بيده الحل والعقد فى أمور السلطنة . لكن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة لـ « **خليل** » ، إذ كان الصراع على منصب قاضي القضاة الشافعى شديداً ، بين « **كمال الدين بن الطويل** » و« **محيى الدين بن النقيب** » . ومنذ شهور قليلة فقط انتزع « **بن الطويل** » المنصب من « **ابن النقيب** » ، فعاد إليه للمرَّة الثالثة .. وفقده « **ابن النقيب** » للمرّة الخامسة ، ولم تزد المدّة التى قضاها « **ابن النقيب** » فى المنصب ــ خلال هذه المرات الخمس ــ عن سنة وتسعة أشهر ، أما منافسه « **ابن الطويل** » فقد دفع فى ولاياته الثلاثة معلوما وصل إلى أكثر من عشرة آلاف دينار .

ومن حسن الحظ أن شبَح منافسة « **شرف الدين بن روق** » على منصب

قاضى القضاة الشافعى ، كان قد انتهى منذ وقعت واقعة المدرسة الصالحية .. قبل شهور قليلة .. وكان « **ابن روق** » أحد أعيان الشافعية ، وكان من أهل العلم والفضل ، بارعاً فى أصول الدين ، محبوباً من العوام ، ولكنه كان أرشلاً قليل البخت ، ولهذا لم يفز فى سعيه لتولى منصب قاضى قضاة الشافعية ، وكان آخر عهده بالمناصب ، أن اشترى منصب « ناظر الخزائن الشريفه » ، بمبلغ خمسة آلاف دينار ، وتعهد بجمع المبالغ التى نقصت فى الخزائن ، وضمن صهره ــ الذى كان كاتبا سابقا فى الخزانه ، واعتقل بتهمة تواطئه مع بعض كبار معاونى السلطان على الاستيلاء على ٤٠٠ ألف دينار من أموال الخزينة ــ فى دفع مبلغ ٥٠ ألف دينار ، كان السلطان قد قررها عليه .. ولكن « **ابن روق** » لم يمكث فى منصبه سوى شهر واحد ، ثم عزل عنه ، واعتقله السلطان وشكّه فى الحديد ، وطالبه بأن يدفع النقود التى ضمن فيها صهره ... ورفض « **ابن روق** » ، وقال ان صهره قد مات وهو رهن الاعتقال فسقطت ديونه بموته ، وسقطت بالتالى ضمانته له ، وعندما بدأوا فى تعذيبه ثار ، ووقع لسانه بكلمات فاحشة فى حق قضاة العصر وغيرهم من الناس .. وقال :

ــ اننى لأرى فى هذا البلد أحداً يستحق أن أصلى خلفه !





أسرها السلطان فى نفسه ، فالعبارة يمكن تأويلها فيحاكم « **ابن روق** » بسبب

إلحاده ، ففى البلد خليفة وسلطان ، وقضاة شرع ، فما معنى أن يرفض « **ابن روق** » الصلاة ؟!. إنه اذن لمشرك وملحد ويستحق القتل ، وعليه فقد أمر السلطان بعقد مجلس بالمدرسة الصالحية لمحاكمة « **شرف الدين بن روق** » حضره قاضي القضاة الشافعى « **كمال الدين الطويل** » ، وقاضى القضاة الحنفى « **عبد البر بن الشحنه** » ، وقاضي القضاة المالكى « **محيى الدين يحيى بن الدميرى** » ..

وانتهز « **ابن روق** » فرصة محاكمته لفضح نظام الحكم ، فأخذ يناور ويناقش القاضي الحنفي « **عبد البر بن الشحنة** » في معنى ماقاله من كلام ، ويسرد مبررات رفضه للصلاه خلف القضاة ، وقال « **ابن روق** » صائحاً ..

ــ انت يا « **عبد البر** » تبيع الأوقاف وتسرق مال المسلمين .

كان « **عبد البر** » هو قاضي القضاة الحنفي ، وكان صديقاً للسلطان ونديماً له ، وقد وضح للجميع من سلوكه اثناء المحاكمة انه ينفذ خطة السلطان لاصدار حكم بتكفير « **ابن روق** » تمهيداً لاعدامه . لذلك سارع القاضي الشافعي « **كمال الدين الطويل** » فقام بمناورة بارعة . كان في أعماقه يعطف على « **ابن روق** » ويحترمه ، ويدرك أبعاد المؤامرة التي تستهدف حياته . ثم إنه كان أحد أعيان الشافعية وهو قاضى قضاتهم . لذلك سارع فأمر بطرح « **ابن روق** » أرضاً في فناء المدرسة الصالحية بسبب اهانته للقاضي « **عبد البر** » .. وعندما بدأوا يضربونه ثار الواقفون في فناء المدرسة من العوام ، وتعصبوا « **لابن روق** » . وكان هذا مايريده القاضي الشافعي ، فقد سارع السلطان وأمر بفض المجلس لكيلا تُسمعه العوام ما يكره من ألفاظ .. بيد أن السلطان أدرك مناورة « **ابن الطويل** » وأسرّها له . وتوعده بالويل والثبور ..



لم يتمكن السلطان من تنفيذ وعيده ضد القاضي الشافعي ، إذ شهد العام بعد ذلك حوادث جساماً .

جاء الطاعون في أواخر الشهر نفسه ، وفشا في مصر المحروسة وفتك في العبيد والجواري والفقراء من الناس . يزيد في بعض الأيام وينقص في بعضها ، حتى مات به ـــ فى المتوسط ـــ ثلاثة آلاف فرد يومياً .. وحصل للناس أيامها غاية الرعب ، وهَرَّب قاضي القضاة « **عبد البر بن الشحنة** » أولاده من الطاعون ، فأخرجهم إلى جبل الطور ، وكانت تلك عادته كلما وفد إلى مصر طاعون . بل إنه صعد للسلطان وحسّن له أن يرسل ولده إلى هناك ولكنه لم يوافق . وجاءت الخماسين ـــ فى ابريل من عام ١٥١٣ م ـــ فتزايد أمر الطاعون وفتك بالناس فتكاً ذريعاً . واتبع عدد عظيم من الأمراء مشورة القاضي « **عبد البر** » فهرّبوا أولادهم الى الطور ..

ولم يكن غريباً ان يجتمع على مصر في تلك السنة « الغلاء والوباء » إذ كان تلازمهما طبيعيا فى تلك القرون .. وهكذا قلّ الخبز وغلا الدقيق . ورغم ظهور القمح الجديد . فقد تزايدت أسعار الخبز وأشيع بين الناس أن السلطان يشتري القمح ويرسله إلى الشام لأن بها غلاءً عظيماً ، وأنه يتاجر بأقوات المصريين ويستفيد من فرق الأسعار ، ولما شقّ السلطان من القاهرة « تسيبت » عليه العوام واسمعوه « الكلام المنكي » وصاحوا فيه :

ـــ اللّه يهلك من يقصد الغلاء الى المسلمين .

سمع السلطان ذلك باذنه فتنكد في ذلك اليوم وطلع الى القلعة بين الدروب . ولم يشق من باب زويلة .

ويستمر « **المشالي** » فى مسامرته مع صديقه « **خليل** » ، فيقول « خليل » ان أحواله المالية قد تحسنت ، بعد أن تمكن هو الآخر من الحاق ابنه الصغير بالصبيان الذين يقرأون القرآن فى الحوش السلطاني « بالدهيشة » ، وبذلك فسوف يحصل على بعض العطايا بين حين وآخر ، ومن المحتمل أن يوفر ذلك للابن مستقبلاً باهراً ، بالاضافة الى أن زوجته قد ورثت ـــ أخيراً ـــ بعض المال ..

عندما كانت الزوجة تُذكر ، كانت بسمةٌ خافتة ترف على شفتي « **المشالي** » فكان يسارع باخفائها بمبسم الشيشة ، محاذراً ان يراها صديقه « **خليل** » .. ذلك أن قصة حب وخيانة كانت قد نسجت خيوطها بين « **المشالي** » و « **فاطمة** » . ولم



يرَ « **المشالي** » اذن داعياً لان يتوقّر « **خليل** » عند ذكر زوجته ، ولا لأن يسميها « **الجماعة** » و « **المشالي** » كان يعرف ــ ليس اسمها فقط ــ وإنما كل تضاريس جسدها الشهي .

كيف حدث هذا ؟

لأحد يعرف بالضبط ، بيد أن العصر كان يموج بالمتناقضات الغريبة حقاً .. كان عصراً وقوراً جداً من حيث المظهر . وتحت السطح كانت اخلاقياته تكشف عن روائح كريهة . كان « الزنا » منتشراً بصورة كبيرة ، حتى لقد أصبح « البغاء » ، رسمياً ، تعترف به الدولة ، فتفرض على البغايا ضرائب مقررة ، وتجمع من هذه الضرائب اموالاً ضخمة . وتجعل للبغايا « ضامنة » تذهب اليها مُحترفة البغاء فتسجل اسمها عندها . وكانت البغايا تخرجن إلى الشارع ، وقد استكملن زينتهن فتسرن أمام الناس في صورة ملفتة للنظر ، وتحرضن علناً على الفجور . وقد أدى هذا الى انتشار الأمراض السرية كالزهري والسيلان وكانا يسميان بمرض « الحب الافرنجي » . وقد فشيا في بعض السنوات بصورة وبائية .

وانتشر الشذوذ الجنسي والأخلاقي ، الى الدرجة التي أصبح معها المؤرخون يستثنون سلطاناً من كل عشرة سلاطين . فيذكرون ــ كـ « **أبي المحاسن** » صاحب

كتاب « النجوم الزاهرة » ــ انه « لم يكن له ميل للشباب كعادة الملوك من قبله » ، وخلع أحد السلاطين عن العرش بسبب حبه لغلام أمْرد !

لم يكن غريباً إذن ان تلتقي « **فاطمة** » و « **المشالي** » في علاقة آثمة . إن الرجل صديق زوجها . وهو يدخل المنزل ، ويقضي به أوقات سمره ، ويتردد عليه بانتظام . وصحيح أن التقاليد لم تكن تسمح بأن يرى الغريب حريم صاحب المنزل . ولكن ظروف الانحلال الاجتماعي العام لم تدع تقليداً على حاله .

وبينما « **خليل** » يتحدث عن اخلاق زوجته ، وجمالها ، وماتدخره من مال ، و « **المشالي** » يخفي بسماته بمبسم الشيشة ، كان « **شميس** » قد وصل !

و« **شميس** » شاب مفتون ، من الملتحقين بمجالس القضاة ، إذ كان خاله أحد النواب ، وكان يستعين به فى بعض شئونه ، فتعرف على مجتمع القضاة ، وتعود أن يجلس معهم ، ويسمر في سهراتهم ويشارك في مناقشة بعض المسائل الفقهية ، وبينما استقبله « **خليل** » بترحاب ، فان « **المشالي** » ــ كعادته ــ استقبله بفتور لم يحرص على إخفاء علاماته !

لعل هذا لم يغب عن « **خليل** » . بيد انه كان يفسره على أنه مجرد عدم استلطاف متبادل بين « **المشالي** » و « **شميس** » . ولم يكن يدرى أن المسألة أبعد مدى من ذلك وأعمق . فقد كان « **شميس** » يهوى « **فاطمة** » . وكانت بينهما نظرات وعلامات ، وبشائر اتفاق . وقبل أن تتطور تلك النظرات الى ماكان « **شميس** » يطمح إليه ، ظهر « **المشالي** » في أفق « **فاطمة** » . آنذاك قلبت المرأه الهوائية للعاشق القديم ظهر المُجَنّ . ورفضت ان تتقدم في علاقتها به خطوة جديدة ، ولما حاول أن يطور الهجوم من جانبه صدته بقسوة !

وككل عاشق خائب ، فقد ترصدها « **شميس** » . وأخذ يتحسس اخبارها ليعرف سبب انقلابها عليه ، وايقافها للمناورات التى كانت تدور بينهما ، حتى عرف أنها انتقلت إلى غيره وعرف اسم غريمه .. وأصبحت المسألة مكشوفة للأطراف الثلاثة . يتحدث عنها « **شميس** » مع « **المشالي** » احاديثَ مقنّعة ، ويشير إليها من طرف خفي ، و« **خليل** » بينهما يدهشه انهما لايكفان عن المشاحنة ، ولايقبل

أحدهما للآخر كلاماً ، فإذا شرّق هذا غرّب ذاك ، كأنهما ديكان في حلبة صراع ..

وكان لابد ان يمر شهر رمضان ذاك ، وتمر أيام عيد الفطر ، ليعرف « **خليل** » اخيراً سبب كل هذا .



☐ السبت ١١ ديسمبر ١٥١٣ م

كانت زحمة العمل التى تعقب الركود الذى يأتى به شهر رمضان قد خفّت . ففي أيام العيد الثلاثة عقد « **خليل** » عددا ضخماً من الزيجات ، وكان يعود إلى بيته كل يوم مُحَمّلاً بالهدايا التى حصل عليها من العَروسين واسرتيهما . وهو ماحدث أيضا لـ « **المشالي** » . وبانتهاء ايام العيد ، آن لـ « **خليل** » أن يقضي ليلة فى رحاب « **الامام الليث** » ــ رضى اللّه عنه ــ مع بعض أصدقائه من الصوفيين يتعبدون وينشدون الأذكار للّه ، ويشكرونه على ما أفاء به من نعيم أعقب شهور الطاعون والكساد .

وعندما خرج « **خليل** » من بيته قبل صلاة المغرب ، كان « **شميس** » يجلس على مصطبة أمام منزله المجاور ، فألقى عليه التحية ، وأخبره بأنه سيقضى الليلة خارج منزله ، وعرض عليه ان يصاحبه ولكن « **شميس** » رفض .

وبمجرد ان مضى « **خليل** » في اتجاه « **الإمام الليث** » ، حتى كان « **شميس** » قد قرّر أمراً : ظل جالساً في مكانه وعينه مُثْبتة على بيت « **خليل** » أمامه ، تنتقل أحياناً الى المشربية منتظراً ان يلمح خلفها شبح « **فاطمة** » كما كان يحدث في الزمان الماضي .. وفُتح الباب أخيراً لتخرج جارية كان « **شميس** » يعرفها تماماً : انها كاتمة اسرار « **فاطمة** » وموضع ثقتها ــ وكانت يوماً رسول غرام بينها وبينه ــ فإلى أين تتجه الآن ؟ . حيرّة السؤال ، وعذبته الغيرة ، فتبعها إلى أن لمحها وهي تتحدث مع أحد أتباع « **المشالي** » في ركن مظلم في أحد الشوارع ، فأدرك كل

شيء : ان « **فاطمة** » قد أرسلت تستدعى عشيقها ... وهذا ماتأكد له بعد قليل عندما طرق باب « **فاطمة** » احد اتباع « **المشالي** » وهو يحمل بعض اللفافات لم يشك « **شميس** » فى انها هدية الى المعشوقة الفاتنة من عشيقها الوغد .

لم تكد الظلمة تشتد ، وتنقطع أفواج السابلة ، حتى لمح « **شميس** » من مخبئه ، غريمه وهو يتسلل إلى بيت « **فاطمة** » .. وكانت موجات الغيرة التي عصفت به ، قد ارتفعت إلى ذروتها .. فلم يتمالك نفسه ، وقرر أن ينفذ خطة كانت تعصف برأسه ، طوال ساعات مراقبته لمنزل المعشوقة الخائنة .. لقد آن أوان الانتقام .


ربة منزل في العصر الوسيط

مضى مسرعاً إلى « **الامام لليث** » .. وهناك وجد « **خليل** » مندمجاً في الذّكر بكل مشاعره وما كاد هذا يلمحه حتى دعاه للمشاركة في الذّكر ، ولكن « **شميس** » جذبه من كُمه واخطره هامساً بكل شيء .

وركب كل منهما حماره وعادا مسرعي إلى القاهرة ..

همَّ « **خليل** » أن يطرق الباب ، ولكنه خشي أن يخفى المجرمان آثار جريمتهما ، فتسلق سور المنزل ، وتوجه على الفور الى حجرة النوم « فوجد **المشالي** مع زوجته في الناموسية ، وهما تحت اللحاف متعانقان ، فقبض عليهما باليد وضربهما ضرباً مبرحاً » ..

حدثت ضجة ، واستيقظ الجيران وفتحت النوافذ ، وأطل الجميع

يستفسرون . ووقف عدد قليل من سابلة مابعد منتصف الليل يتسمعون ويحاولون ان يعرفوا مايجري ..

فقد « **المشالي** » أعصابه ، بعد ان انتزع من فراش غرامه وهو عارٍ وسكران لكنه استطاع ان يتمالك مابقي من اعصابه ، ليطلب من « **خليل** » ان يهدأ . ويتوسل إليه ألاّ يفضحه ، ويَعِده بأن يكتب له صَكّاً بألف دينار . وقالت « **فاطمة** » انها مستعدة للتنازل عن جميع أمتعة البيت ، على ان يتستر « **المشالي** » على الامر . رفض الزوج ، وأصر على الرفض رغم كل التوسلات ، واستفزه ما عرضه المجرمان فانهال عليهما ضرباً . وفي النهاية أغلق عليهما باب الحجرة ، ووضع عليهما حراسة من بعض خدم المنزل . وتوجه من فورة إلى دار « حاجب الحجاب » .

وبمجرد أن سمع « حاجب الحجاب » تفاصيل القصة ، ارسل فقبض على العاشقين ، وعندما وصلا إلى داره بدأ التحقيق معهما .

وكان « **المشالي** » مرتبكاً ويود ان يتخلص من الموقف بأي شكل . فاعترف بكل شيء . سمع « حاجب الحجاب » التفاصيل باهتام . وتأمل جمال المرأة بعين غير بريئة . ثم أرسل فأحضر أحد زملاء المتهم وهو « **القاضي شمس الدين بن وحيش** » ـــ وكان شافعياً هو الآخر ـــ فأعاد التحقيق أمامه ، ثم أحضروا دواة وقلماً ، فكتب « **المشالي** » اعترافه بخط يده .. ووقّع القاضي « **ابن وحيش** » على المحضر بما يفيد أن الاعتراف تم في حضوره ، ودون ضغط أو تعذيب للمتهم ..

وبعد ان انتهى التحقيق أمر « حاجب الحجاب » بضرب « **المشالي** » ؛ فُضرب ضرباً مبرحاً حتى كاد يهلك . ثم رفعت المرأة على اكتاف الجنود وضربت هي الأخرى حتى أُغمي عليها .. وأمر حاجب الحجاب « باشهارهما » و « **تجريسهما** » في القاهرة ..

في صباح اليوم التالي ، بدأت عملية « التجريس » . أُركب « **نور الدين المشالي** » و « **فاطمة** » كلّ على حمار ، وأُجبر « **المشالي** » على لبس عمامته ـــ وهي الشارة التي تدل على أنه من القضاة ـــ وكان وجه كل منهما إلى مؤخرة الحمار .

وطافوا بهما الشوارع المحيطة ، والجنود حولهما يدقون الاجراس ، وينادون على الناس ليجتمعوا حولهما ويسمعوا قصتهما . والمغاني في الخلف يزفونهما بالطارات ، وقد وضع في عنق المشالي « **ماشه** » و « **هون** » وطافوا بهما في أحياء « الصليبة » ، و « قناطر السباع » ــ السيدة زينب الآن ــ ثم عادوا بهما الى دار حاجب الحجاب حيث ضربوهما بالسياط أمام الناس عقاباً لهما .

إلى هنا كان الموضوع قد انتهى . إذ لم تكن هناك عقوبة يمكن ان توقع بعد ذلك على العاشقين .. لقد ضربا وعذبا و« جُرِّسا » في كل انحاء القاهرة .. وغاية ما هناك أن المرأة كانت ستطلق ، أما « **المشالي** » فكان المنطقى هو أن يفصل من وظيفته .

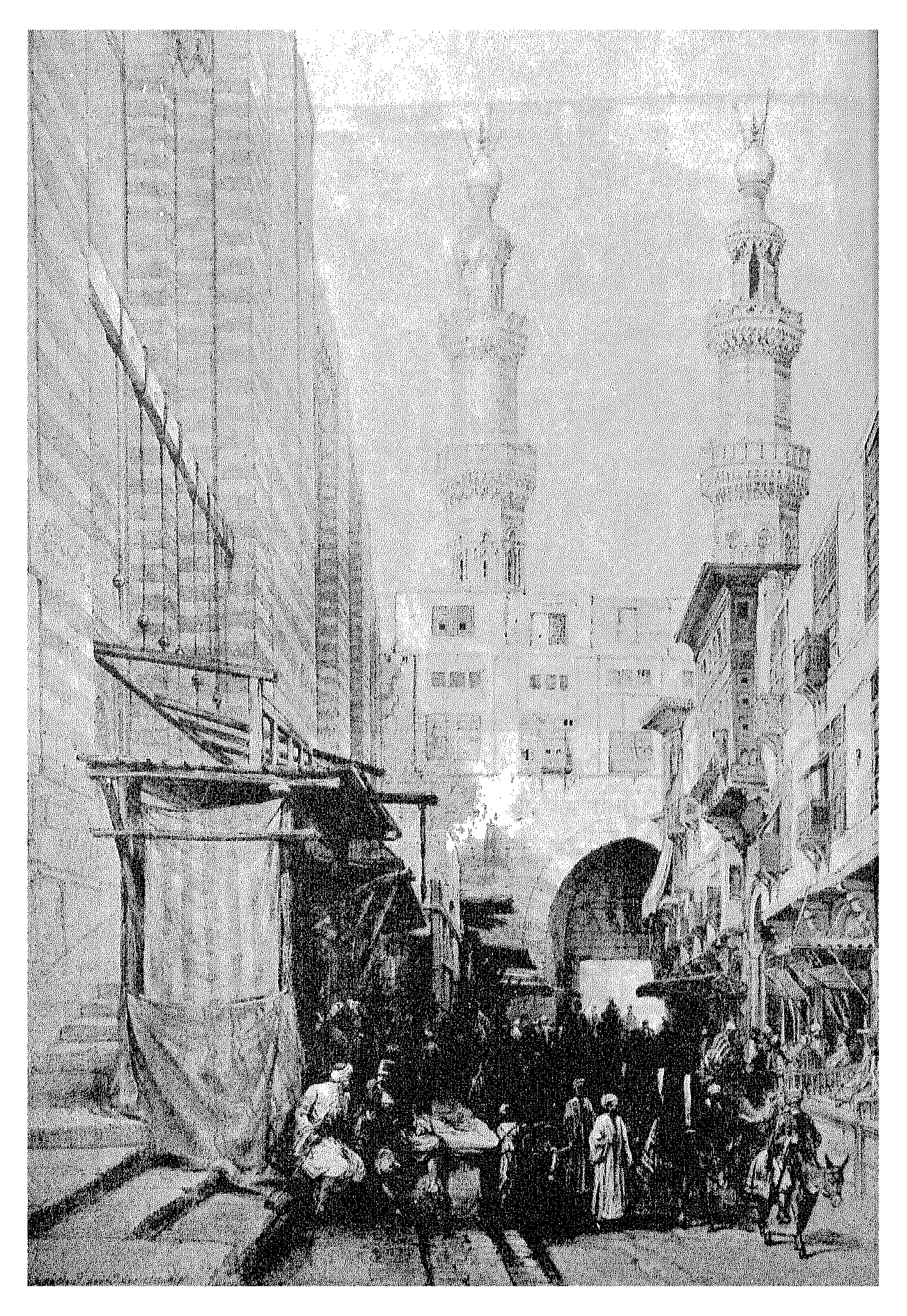
ولأن العصر غريب ، فان مافجر الموقف وصعّده .. وجعل له نهاية أخرى غير تلك النهاية الفكاهية كان آخر مايمكن ان يخطر على البال .

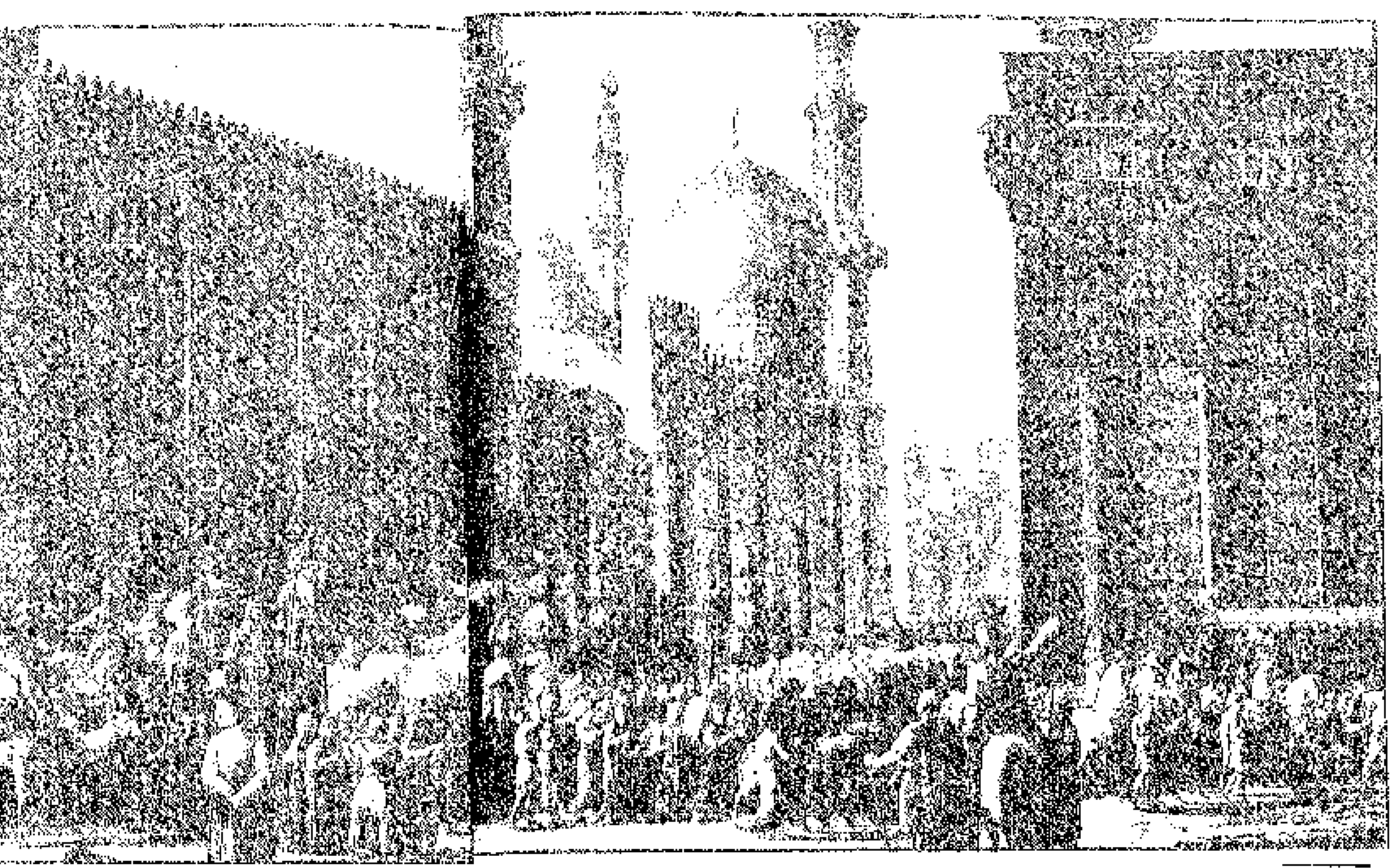
قبل أن يأمر « حاجب الحجاب » بالافراج عن « **المشالي** » و « **فاطمة** » فكر في ان يكسب من الجهد الذى بذله فى تحقيق القضية .. فاستدعى الحاجب الرجل والمرأة ، وطالب كلاً منهما بمائة دينار لكي يفرج عنهما . وأبدى « **المشالي** » استعداده لدفع المبلغ ، اما المرأة فاعتذرت عن الدفع .. وقالت :
ــ لقد وضع زوجي يده على جميع ماأملك من مال ، وأنا لااحتكم على دينار واحد الآن .

على الفور أرسل « حاجب الحجاب » فاستدعى « **خليل** » ، و طالبه بأن يحضر من مال زوجته مائة دينار بصفة رشوة . ولكن « **خليل** » ــ الذي كان مذهولاً مما حدث ــ رفض ان يدفع درهماً واحداً . وثار في وجه « حاجب الحجاب » ، ثورة الزوج المصدوم الذى لجأ إلى الحاجب ليقتص له من زوجته الزانية ، فإذا به يطلب منه مائة دينار لكى يفرج عنها .. لكن هذه الثورة استفزت حاجب الحجاب فأمر جنوده بالقبض على « **خليل** » وتعذيبه حتى يذكر مكان مال زوجته ، ويحضر منه المائة دينار .

دفع « **المشالي** » الرشوة ، وأفرج عنه .. وأُفرج عن « المرأة » .. وهكذا فلت

« باب زويلة » في أحد أبراجه كان يوجد سجن « المقشرة »





الزناة واعتقل الضحية وهو الزوج المسكين وبُدىء في تعذيبه .. وبعد يومين تذكر ابن «**خليل**» الصغير انه يستطيع أن يخدم أباه المعتقل . كان يقرأ القرآن في «الدهيشة» ــ أحد الأحواش السلطانية في القلعة ــ عندما مر السلطان بالقرب من الحوش ، ورغم رهبة الموقف على الصبي الصغير ، فإن المأساة كانت قد أفقدته القدرة على الخوف ؛ اتجه فوراً إلى السلطان ، وقبل أن يتمكن الحراس من منعه . كان قد وصل إليه ، وفي كلمات متلعثمة قصّ الأبن القصة الغريبة التى انتهت بالافراج عن «الزاني» و «الزانية» واعتقال الزوج المجني عليه ، والمطعون فى شرفه.. والمسلوب العرض .

يقول المؤرخ «**ابن اياس**» ــ الذي روى لنا القصة ــ انه عند ذاك

«**اتسع الخرق على الراقع . وفشى الكلام بالمواقع**» ..



☐ الأربعاء ١٥ ديسمبر ١٥١٣

☐ القصر الكبير بقلعة الجبل .

السلطان «**قانصُوه الغوري**» يتمشى قلقاً ، ويهمهم بين الحين والآخر بكلمات سُباب . لا احد من الأمراء الواقفين حوله يجسر على الكلام معه . بعد فترة أخطر السلطان بأن القضاة قد وصلوا . أمر بإدخالهم . دخلوا وقبلوا الأرض أمامه . أشار إليهم بالجلوس . لم يجسروا على ذلك حتى جلس السلطان . ظل السلطان يتفرس فيهم لحظات ، كانت عيناه مُرعبتين ، ففي العام نفسه كان قد اصيب بارتخاء في جفنيه ، بحيث لم يعد يستطيع أن يرفعهما الا بعد ان قصّهما له الأطباء . انهى السلطان الصمت منفجراً :

ــ والله افتخرتم ياقضاة الشرع ، نوابكم شيء يشرب الخمر .. وشيء يزني ، وشيء يبيع الأوقاف !!

كان الكلام الأخير يتضمن ــ بتعبير «**ابن إياس**» «تسميعه» لقاضي القضاة الحنفي «**عبد البر بن الشحنة**» ، إذ كان هو المقصود بذلك الكلام عن بيع الأوقاف ..

كان «**عبد البر**» ــ ككل القضاة ــ يتنظر على أوقاف متعددة ، موقوفة على المؤسسات الدينية ، وكان يؤجرها بأسعار زهيدة جداً ، مقابل رشاوى ضخمة . صمت القضاة ولم يردوا .. سأل السلطان عن القاضي «**بن وحيش**» الذي

حضر اعتراف « **المشالي** » بالزنا ، وعندما وقف ، تفرّس فيه السلطان قليلاً ، ثم طلب منه أن يشهد في المجلس بما صدر عن الزاني من اعتراف ..

روى « **ابن وحيش** » كل شيء ..

وفي النهاية سأل السلطان القاضي عن رأيه ، قال «ابن وحيش » :

ــ أنا ثبت عندي رجمهما .. لابد من تطبيق الحدّ .

قال السلطان على الفور :

ــ إذن اصدر حكمك برجمهما .

أثار « **ابن وحيش** » نقطة شكلية ، قال أنه لايستطيع أن يصدر حكماً في القضية ، لأنه مجرد « **نائب** » ، إلاّ إذ حصل على إذن بالحكم فيها من قاضي قضاة مذهبه ، وهو القاضي الشافعي « **كمال الدين الطويل** » ، فأذن له القاضي الشافعي بذلك !

انفض المجلس بعد أن أصدر قضاة الشرع حكماً برجم « **المشالي** » و« **فاطمة** » ، وأمر السلطان بإعادة القبض عليهما ، وباختيار مكان تحفر فيه حفرة لكل من « الزاني » و « الزانية » عمقها بطول قامة كل منهما بحيث لايظهر منهما سوى الرأس فقط ــ لتكون هدفاً سهلاً للطوب الذي يلقيه الناس عليهما حتى يموتا .. وتطبيقاً لهذا الحكم قبض « الوالي » على « **المشالي** » و « فاطمة » . وأودع الأول سجن « المقشرة » اما المرأة فقد ذهبوا بها الى سجن النساء وكان يُعرف بـ « الحجرة » . وافرج عن الزوج المسكين !

الشيء المذهل في هذا كله ؛ ان سلوك حاجب الحجاب لم يثر اي مناقشة . انتشرت الواقعة ، وتهامس الناس بأن السلطان « **قانصوه الغوري** » سوف يطبق حدود الشرع .. وانه سيبدأ بتطبيق « **حد الزنا** » ، ذلك الحد الذي لم يطبق منذ عهد الخلفاء الراشدين ، وأثار ذلك موجة من المناقشات في القاهرة ، وخشي كثيرون من الفُسّاق على رقابهم . وانتظر أربابُ الفجور نتيجة الموقف بقلق شديد ..

في اليوم التالي كان السلطان مشغولاً في أمر الحج ، وخروج المحمل وكان هناك ضيوف غرباء من أمراء العراق ، سافروا مع الحجاج وودّعهم السلطان وداعاً يليق

بمقامهم ، وحضر القضاة الأربعة موكب خروج المحمل ، ونُسىَ إلى حين أمر «**فاطمة**» و «**المشالي**» .

وبينما السلطان مشغول في أمر الحج كان هناك امر آخر يدبر خفية .. شخص يقال له « **شمس الدين الزنكلوني** » من قضاة الشافعية كان زميلاً وصديقاً لـ «**المشالي** » ، وجد حلاً شرعياً ينقذ صديقه من الرجم ، وتمكن من أن يهرب له رسالة في « **سجن المقشرة** » واخرى إلى المرأة في « **سجن الحجرة** » ، تنبههما الى ضرورة أن يطلب كل منهما قاضياً وينكر أمامه اعترافه بالزّنا ..

وبينما ذلك يتم كان « **الزنكلوني** » قد كتب فتوى على شكل سؤال مجرد ، ودار بها على القضاة ومشايخ الاسلام ، وكان نص السؤال هو :

ـ رجل زنا واعترف بالزّنا .. ثم رجع عن ذلك الاعتراف ، فهل يسقط عنه الحد أم لا ؟

بدأ « **الزنكلوني** » جولته بشيخ جليل هو الشيخ « **برهان الدين ابن أبي شريف** » ، وكان قاضياً سابقاً لقضاة الشافعية ثم عزل من منصبه . وتولى نظارة إحدى مدارس العلم ، وكان معروفاً بتفقهه في الدين ، موفور الحرمة والكرامة يحترمه الجميع .

قدم له « **الزنكلوني** » السؤال مكتوباً فكتب يجيب عليه :

ـ إذا رجع الزاني عن الاقرار باعترافه بالزنا ، سقط عنه حدّ الرجم ، وغير ذلك من الحدود ..



عازف على المقهى

تجول « **الزنكلوني** » بين كبار المشايخ ، يعرض عليهم السؤال وتحته إجابة الشيخ الجليل « **ابن ابى شريف** » فكانوا جميعاً يقرون إجابته ، ويكتبون بذلك أوراقاً . وكان القضاة الأربعة من بين الموقعين ..

وعندما انتهى السلطان من مشاغله ، وأرسل يسأل عما اتخذ من اجراءات لرجم الزاني والزانية فوجىء بأن المتهميْن قد عدلا عن اعترافهما .. وفوجىء بأن فتوى قد صدرت من قضاة الشرع بأن لا وجه لتطبيق حدِّ الرجم أو غيره ــ كالجلد ــ لعدول الزانييْن عن الاعتراف ..!

استشاط السلطان غضباً ، وصاح :

ــ يامسلمين .. رجل يطلع إلى بيت آخر ، ويفسق في زوجته ويُقبض عليه تحت اللحاف معها ، ويعترف بذلك ، ويكتبه بخط يده ، وبعد ذلك تقولون له حق الرجوع ؟!!

ارسل السلطان فاستدعى قاضي قضاة الحنفية « **عبد البر بن الشحنة** » وكان صديقاً له ومقرباً عنده حتى أنه كان يبيت معه في القلعة ثلاث ليال في الجمعة ، وصار بيده الحلّ والعَقْد في أمور السلطنة وسأله عن امر الفتوى ، فانكرها وهاجمها بشدة ، وقال أن الذين أصدروها لايفهمون في الدين وان الحَدّ لابد أن يطبق ، ولابد أن يكون هذا في دولة السلطان « **قانصوه الغوري** » ، مجدّد دين الاسلام ، وأول من سيُطبِّق « **حد الزنا** » بعد الرسول صلوات الله عليه وسلامه وكحل للمشكلة اقترح « **عبد البر** » عقد مجلس شرعي عال لمناقشة الفتوى وتجريحها علمياً ..



☐ **الخميس ٢٣ ديسمبر ١٥١٣ م .**

☐ **القصر الكبير بقلعة الجبل .**

عقد السلطان أكبر مجلس شرعي قضائي في تاريخ مصر العصر ..

ذلك أن الذين حضروه لم يكونوا قضاة المذاهب الأربعة فحسب ، ولكن حضره أيضا كل شيوخ القضاة الذين تركوا مناصبهم ، ونظار المدارس والمعاهد الدينية وكبار مشايخ الأزهر والقضاة ، ومن بينهم الشيخ « **برهان الدين بن شريف** » الذي أصدر الفتوى ..

ولما تكامل المجلس أعاد السلطان عرض المسألة مُصِراً على أخذ الزاني باعترافه معارضاً في حق الرجوع ، وتولى القاضي « **ابن ابي شريف** » الرد باعتباره مُصْدر الفتوى ، فذكر أقوال الفقهاء في هذا الصدد وختم كلامه بقوله : هذا هو شرع الله ..

تشعب الحديث حول شروط وأحوال تطبيق حدّ الزنا ، ولخص بعض الحنابلة من الحاضرين آراء الفقهاء في المسألة ناقلين عن « ابن تيمية » قوله إن « حد الزنا لايقام حتى يشهد على الزاني اربعة شهود ، أو يشهد على نفسه أربع شهادات عند كثير من العلماء أو أكثرهم ، ومنهم من يكتفي بشهادته على نفسه مرة واحدة ، ولو أقر على نفسه ، ثم رجع فمن الفقهاء من يقول يسقط عنه الحد ، ومنهم من يقول لا يسقط » .

وتمسك السلطان بقول الأخيرين وأصر على عدم إسقاط الحد وتمسك الفقهاء والقضاة بالقول بسقوط الحد ، ذاكرين ان الرسول ــ صلى الله عليه وسلم ــ كان يقول « إدرأوا الحدود بالشُّبهات » .

وتشعب الحديث مرة أخرى . ولم يكن هناك خلاف بين الحاضرين على ان « **المشالي** » و« **فاطمة** » قد ارتكبا جريمة الزنا ولافي استحقاقهما للرجم، وهى العقوبة التي نص عليها القرآن الكريم ، حين يكون الزانيين مُحصنينْ أى متزوجين ، ولكن الخلاف كان : هل يحق لهما أن يرجعا عن الاعتراف وينكرا ؛ وخاصة أن الاعتراف كان هو الدليل الوحيد الثابت على الجريمة ، اذ أن الذين رأوهما لم يكونوا أربعة شهود ولم يروا « المِرْوَد في المكحلة » كما ينص على ذلك الحديث النبوي الشريف ..

طالت المناقشة فتوترت اعصاب السلطان ، فقال للشيخ « **ابن ابي شريف** » ..

ـــ ياشيخ برهان الدين ، أنا ولي الأمر ولي الحق في اتخاذ ماأراه .

رد الشيخ :

ـــ نعم يامولانا ، ولكن بموافقة الشرع الشريف ، فإن قتلتهما دون أمر الله تلزمك ديتان عنهما .

حنق السلطان على الشيخ ، ولكنه كظم غيظه ، ونظر إلى شيخ آخر من قضاة الشافعية هو « **الشيخ زكريا** » ، وسأله عن رأيه ، فأيد رأي زميله ، فقال السلطان :

ـــ هذا يبقى في ذمتك ؟!

قال الشيخ :

ـــ إيش أكون أنا .. يبقى في ذمة « **الامام الشافعي** » صاحب المذهب .

قال السلطان :

ـــ انت دَهْولت .. مابقى لك عقل ..

تدخل الشيخ « **نور الدين المحلي** » ، قال :

ـــ يامولانا ، إن الذي صدر عن القضاة ومشايخ الأسلام بصحة سقوط الحد عند الرجوع عن الاعتراف هو الحق ، وهو نص مانقله الامام الشافعي وغيره رضي الله عنهم أجمعين ، فلا عبرة باعتراف الزاني إذا رجع عن اعترافه .

كان السلطان قد فقد السيطرة على أعصابه ، تماماً .. صاح فيه :

ـــ ان شاء الله يا « **شيخ محلي** » تطلع إلى بيتك فتجد من يفعل في زوجتك الفاحشة كما فعل « **المشالي** » في زوجة « **خليل** » .

قال « **المحلي** » :

ـــ عافانا الله من ذلك يامولانا .

نظر السلطان الى صديقه القاضي « **عبد البر** » منتظراً أن يؤيده في رأيه ، ففوجىء به يؤيد زملاءه القضاة . آنذاك انفجر يشتمه ويسبه صائحاً :

ـــ انت تقرر معي شيئاً وترجع عن ذلك .. كنت قلت هذا من الأول حتى أعرف أمر الرجوع .

ونظر السلطان إلى القضاة الأربعة ، فوبخهم بالكلام القبيح وقد بلغ به الحنق مداه .. ثم ختم توبيخه ، بأن صاح فيهم .

ــ انتوا الأربعة .. قوموا .. لاتروني وجوهكم قط .. انتم مفصولون القضاء .



في اليوم التالي أصدر السلطان قراراً بعزل الشيخ « **برهان الدين بن ابي شريف** » من منصبه كناظر لمدرسة السلطان ، واشيع انه سينفى الى « **القدس** ». وأصدر أمراً بعزل قضاة المذاهب الأربعة . ثم نزل الى ميدان القلعة . وأرسل فأمر بالقبض على « **شمس الدين الزنكلوني** » القاضي الذي دار على العلماء بالفتوى . فلما مَثَل بين يديه قال له :

ــ « **يازنكلوني** ».. حكمك أنتَ يمشي .. وحكمي أنا يبطل .

ثم بطحه على الأرض وضربه نحواً من ألف عصا . وضرب أولاده الاثنين كل واحد نحواً من ٦٠٠ عصا ، وأمر بنفيه هو وأولاده الى الواحات . فأركبوهم حميراً والدم يسيل من أكعابهم وأشيع بين الناس أن « **الزنكلوني** » مات !!.. وان اولاده في حالة العدم .

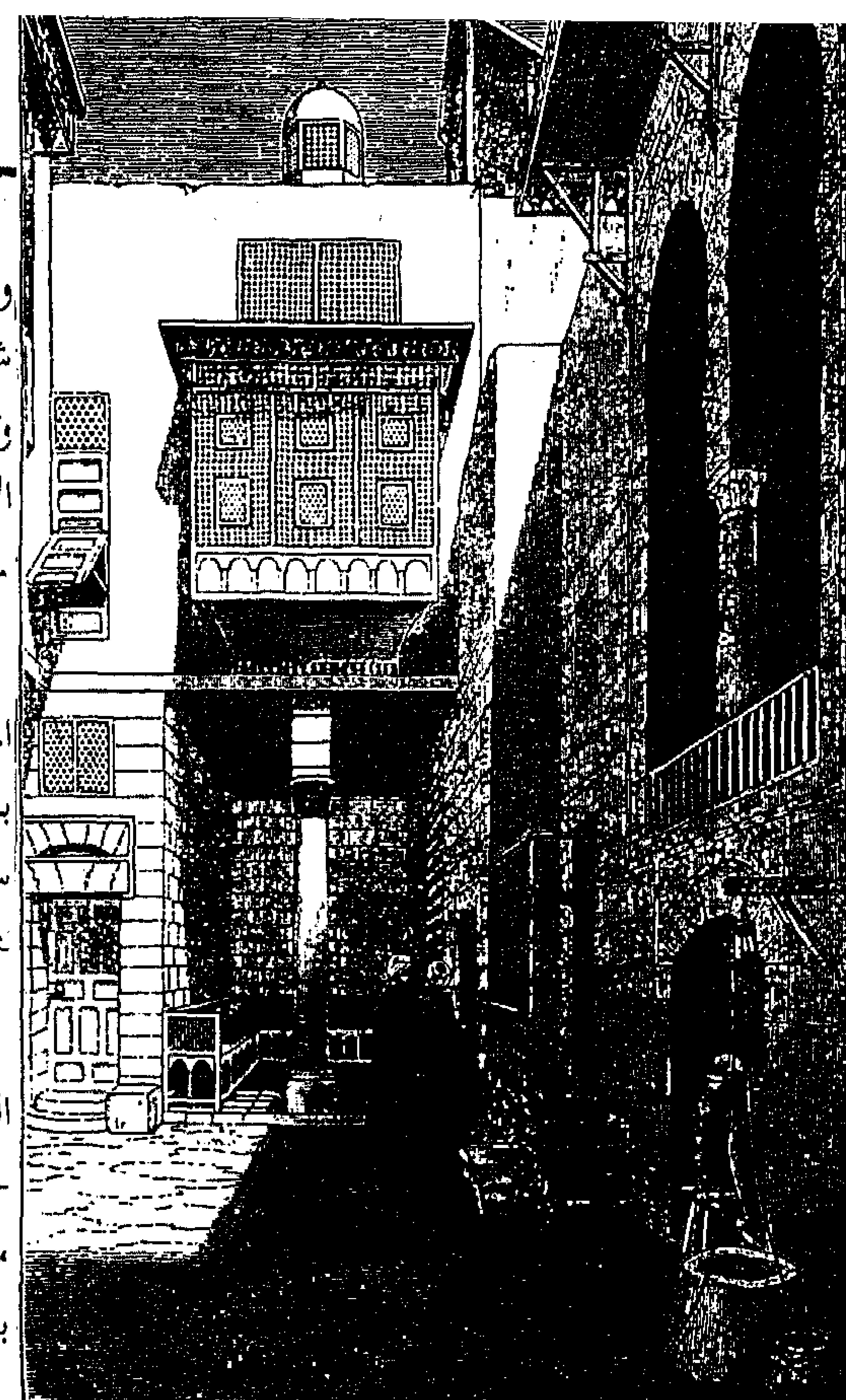
كان ذلك اليوم هو التاسع والعشرين من شوال ٩١٩ هـ ــ ٢٨ ديسمبر ١٥١٣ م ــ وظنّ السلطان ان أول ذي القعدة سيكون اليوم التالي . وكان من بين تقاليد السلطنة أن يصعد القضاة في أول كل شهر عربي لتهنئة السلطان به ، ولشدة غضبه عليهم غادر القلعة لكيلا يلتقي بهم . وعندما جاءت غرة الشهر في يوم الخميس التالي صعدوا القلعة للتهنئة وانتظروا بجامعها لكي يهل عليهم السلطان ، ولكنه تركهم ولم يجتمع بهم فنزلوا بخفي حنين .

وظلت مصر خمسة أيام كاملة بلا قضاة .

خلال تلك الأيام لم يعقد زواج ، ولم يتم طلاق ، ولم يصدر أي حكم شرعي .. وأغلق الشهود دكاكينهم ؛ وتعطلت قضايا التجار ، واضطربت الأحوال ، والناس يتساءلون عما سيفعل السلطان بعد ذلك .

وتزايد غضب السلطان على المشايخ أجمعين ، فأصدر أمره للوالي بأن كل من يجده من الفقهاء وهو سكران فليقبض عليه على الفور وله خلعة ثمينة .

.. وأمر ألاّ يدخل عليه أحد من الناس وهو يرتدي عمامة أياً كان ، حتى أن موظفي القصور السلطانية من المعممين استبدلوا عماماتهم بغطاء رأس مملوكي .


صحن دار بالقاهرة

واخذ الأمراء يتشفعون للقضاة لكي يبقيهم السلطان في مناصبهم . فلما نزل السلطان إلى الميدان قام عدد من الأمراء بتقبيل الأرض بين يديه . وأعادوا شفاعتهم للقضاة الأربعة ، ولما سمع السلطان ذلك حنق على الأمراء « وحلف بحياة رأسه أنه مايعيد أحداً من القضاة الى وظيفته » وصمم على ذلك .

يقول ابن اياس « ولم يتفق قط أن القضاة الأربعة يعزلون كلهم في يوم واحد إلاّ في هذه الواقعة التي جرت فعُدّت من النوادر الغريبة » ..

وبلغ من توتر أعصاب السلطان في تلك الأيام أن عُرض أمامه مملوك ارتكب مخالفة . فأراد أن يُضرب بين يديه فتعترس قدام السلطان فحنق عليه وامر بتوسيطه ،

وبالفعل جاء « المشاعلي » بسيفه وضربه في بطنه فشقه نصفين .



في يوم الأربعاء ١٠ يناير ١٥١٤ م استبدل السلطان حكم الرجم الذى صدر بحقّ الزانيين بقرار بشنق « **نور الدين المشالي** » و « فاطمة » .

واختار لتنفيذ الحكم وسيلة غريبة .. أمر بأن تُنصب المشنقة على باب الشيخ « **برهان الدين ابن أبي شريف** » ، الذي أصدر الفتوى في صالح حقهما في الرجوع عن الاعتراف . وتوجه « داودار الوالي » لكي ينصب المشنقة في حارة « أولاد الجيعان » حيث كان يسكن الشيخ ؛ وظن أهله أنه هو الذي سيشنق فصرخوا ولطموا وبكوا .. وأخيراً اتضحت الحقيقة ، حين بدأ تنفيذ حكم السلطان ..

جاءوا بـ « **نور الدين المشالي** » من سجن « **المقشرة** » . كان قد عانى ذل الحبس شهراً طويلاً في زنازين سجن المقشرة الرهيب ، وجاءوا بـ « **فاطمة** » من سجن « الحجرة » . ونفذ الشنق على الصورة التى تخيلها السلطان :

شنقوهما في حبل واحد .. وقد جعلوا وجه الرجل في وجه المرأة .. وكانت « فاطمة » تلبس إزارها وعليها أثوابها مسبولة . وظلت جثتاهما معلقتين ثلاثة أيام .. ووجهاهما وجسادهما ملتصقين ، والناس يأتون من كل فج عميق لكي يشاهدوا النهاية الفاجعة لقصة حب .

وتهز الحادثة قلب شاعر ركيك هو « **محمد بن الصايغ** » فيقول :

أيا لهما من عاشقين عليهما قضى من قضى بالموت حتماً وأشنقا
فقلبيهما عند الحياة تآلفا وجسميهما عند الممات تعانقا

في مساء اليوم نفسه عين السلطان أربعة قضاة بديلاً عن القضاة المفصولين ، وتجمع نوابهم حول القلعة ينتظرون موكبهم فكان عددهم يزيد عن ٣٠٠ نائب .

لكن السلطان كان قد أمر بتغيير نظام القضاء بحيث لايزيد عدد النواب ع
١٠٠ نائب للقضاة الأربعة ، وبدلاً من أن يكون لقاضي كل مذهب حق تعيين نوابه فان السلطان أمر بألاّ يعين أحد من النواب إلاّ بعد عرض اسمه عليه . وبالفعل أعيد عرض الأسماء كلها عليه ، ففصل أكثر من مائة قاض ، واستبقى مائة فقط .

الشيء الذى يثير الدهشة في هذا كله .. هو السبب الذي من أجله أصرّ السلطان على تطبيق الحد . فمن المؤكد ان القضاة كانوا على حق في موقفهم من الناحية الشرعية والخلقية والاجتماعية أساساً . و« حدّ الزنا » بالذات قد أحيط بمجموعة من القيود لاتسمح بتطبيقه إلاّ في أضيق الحدود ، نظراً لخطورته . ولسهولة الظن فيه . ولقسوة العقوبة المقررة عليه .

ومن الناحية الاجتماعية فإن دولة تعترف بالبغاء رسمياً ، وتتقاضى ضرائب من البغايا . لايمكن الظن بأنها سوف تطبق هذا الحد ، فانتشار البغاء في أي حضارة ، هو مقياس لا إنسانيتها ، فليست هناك مهانة أكثر من مهانة تحويل الجسم البشري إلى سلعة تباع وتشترى .

فما الذي دفع السلطان الى هذا الغضب الأعمى ، والى تفجير المسألة وتحويلها إلى ازمة ؟ ..

أغلب الظن أنها كانت واحدة من ألعاب السلطة التي لاتنتهي والتي برع فيها العصر المملوكي عموماً ، فقد شهدت مصر في نفس السنة التي وقعت فيها هده الحادثة غلاء مرعباً في سعر القمح وطاعوناً استمر عدة أشهر ، ومحاولة للاستيلاء على السلطة قام بها أمراء المماليك عندما مرض السلطان بارتخاء في جفونه ، وظنوا أنه فقد البصر ولم يعد يصلح للسلطنة .

فضلاً عن العديد من المظالم وخصوصاً التلاعب في سعر العملة الذي كان « السلطان الغوري » بارعاً فيه ـــ اذ كان يغير اشكالها وقيمتها ويستفيد من فروق أسعارها ، كما كان يرفع الأسعار ويكبد الفقراء ، وحتى الأغنياء مشاقا لا حصر لها ..



كان السلطان يحاول أن يغطي على مظالمه بتطبيق الحد .. وإعلان الغضب على القضاة لأنهم لم يوافقوا على ذلك . وقد ضحى في هذه اللعبة تضحية جسيمة ، فلَم يأخذ من القضاة الجدد الذين عينوا « المعلوم » ، ففاته ـــ كما يقول ابن اياس ـــ « نحو اثني عشر الف دينار » وقد « عُدَّ ذلك من النوادر الغريبة ولاسيما من « **الاشرف الغوري** » ..

بيد ان المملوك لايمكن إلاّ أن يكون مملوكاً ..

لم يمر أقل من عام حتى عاد ثلاثة من القضاة المفصولين إلى وظائفهم .. دفع أولهم ألفى دينار ، ودفع كل واحد من الاثنين الآخرين ثلاثة آلاف دينار ، ولم يَعَد الرابع وهو نديم السلطان وصديقه ـــ القاضى عبد البر بن الشحنه ـــ لأنه كان قد مات من شدّة قهره !



الجنرال كليبر



كان يوم السبت ١٤ يونيو (حزيران) سنة ١٨٠٠ م ، أطول أيام الجنرال « **كليبر** » فى مصر .

حين بدأ اليوم ، لم ينبىء بشيء جديد عما تعوده الجنرال منذ تولى القيادة العامة لجيش الشرق قبل عشرة اشهر ، فشمس يونيو الساطعة توحي بيوم صيفي حار ، مكتظ بالعمل ومبلل بالعرق .. وفى جدول أعماله ، مهام لاتخلو من مشقة ، ولكنها لاتفتقد إلى الترفيه ، أما الذى لم يكن يعلمه الجنرال ـــ حين فتح عينيه في الصباح بمسكنه المؤقت فى معسكر الجيزه ـــ فهو أن هذا اليوم سيكون آخر ايامه في هذه الدنيا الفانية ..

كان عليه أن يعبر النيل إلى الروضة ، ليستعرض الجنود اليونانيين ، الذين تتكون منهم « كتيبة الأروام » ويلتقى بقائدهم القبطان « **نيقولا بابازوغلو** » لعله

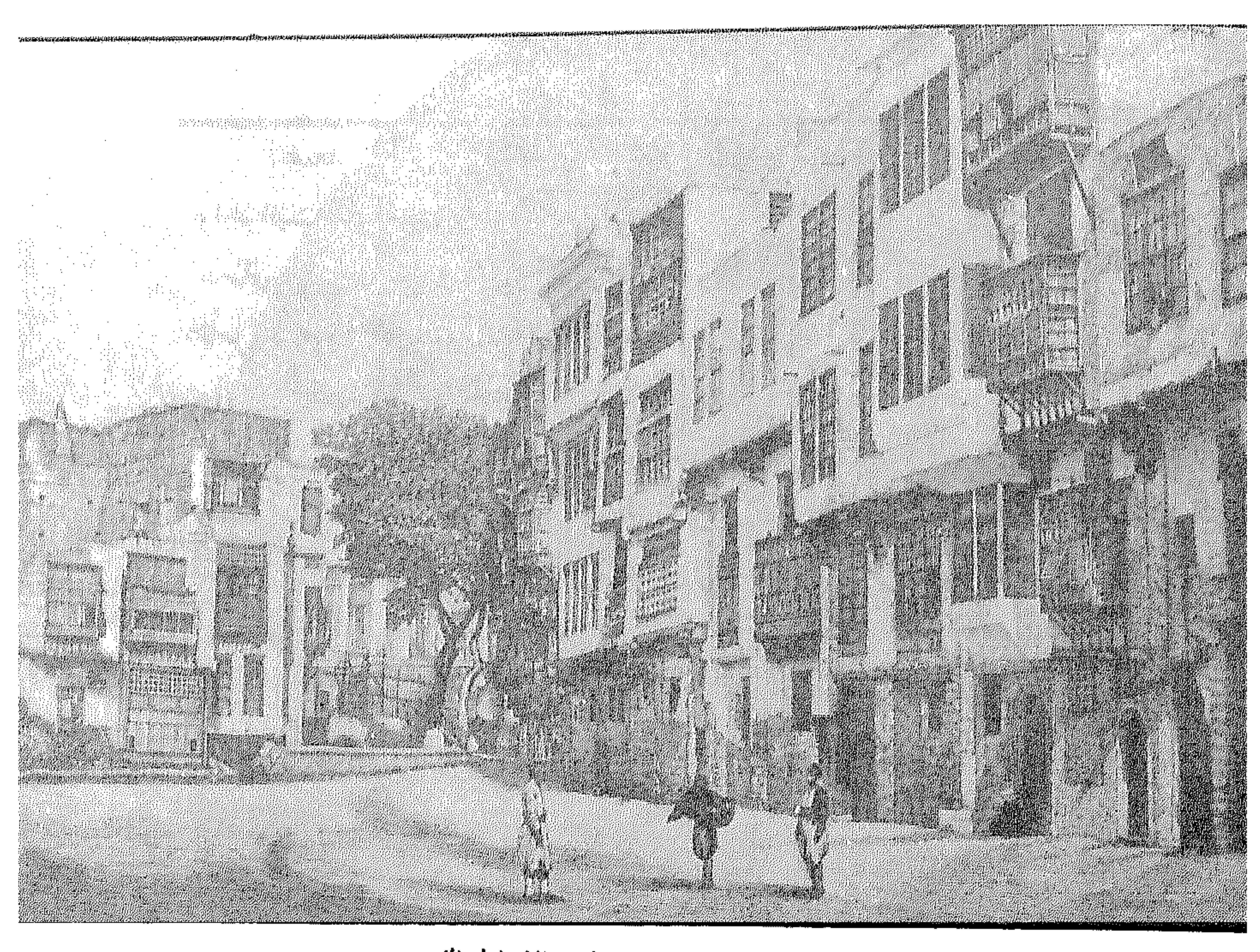
يسمع منه مايطمئنه على كفاءة فرقته ، وقدرتها على دعم الجيش الفرنسي ، إذا ما اضطر للدخول فى مواجهة جديدة مع العثمانيين أو الانجليز أو المصريين ..

ومع أن أحوال الكتيبة كانت تدعو للتفاؤل ، إلا أن « **كليبر** » لم يهضم بسهولة الواقع الذى قضى بان يحتاج جيش الشرق لمن يدعم قدرته على المواجهة والصمود . أين الاحلام الجامحة التى قاد بها « **نابليون بونابرت** » هذا الجيش نفسه ـــ قبل ثلاثة أعوام ـــ ليبني امبراطورية فرنسية شرقية ، تضرب انجلترا في الصميم ، وتقطع طريق تجارتها إلى الهند ؟ .. أين صيحة « **نابليون** » أمام الأهرام مخاطباً جنود جيش الشرق : أيها الجنود .. إن أربعين قرناً تنظر إليكم من قمة هذه الأهرام ؟ . وأين قاموسه الذى كان يفخر بأنه قد خلا من كلمة مستحيل ؟ .

ضاعت جميعها بين الصحراء والبحر ، كما ضاع نصف جيش الشرق فى الطواعين والثورات وأمام أسوار « **عكا** » . تبدد الجيش والحلم . هرب قائده « المظفر » « **نابليون بونابرت** » تحت جنح الليل ، مُخلّفا أربعة خطابات مليئة بالنصائح ، وتركة مثقلة بالديون ورثها « **كليبر** » : خزانة مُفْلِسة بها عجز يصل إلى عشرة ملايين من الفرنكات ، وجيش فقد نصف قواته ، وتدهورت معنوياته ، وبلغت متأخرات رواتبه أربعة ملايين فرنك ، يرتدى جنوده وضباطه ملابس باليه ، لايستطيع ان يجددها لهم ، لأنه إذا وجد النقود اللازمة لذلك ، فلن يجد السبيل لاستيراد الأجواخ ، وهو محاصر بين البحر والصحراء .

فهل تصلح « كتيبة الأروام » التي يقودها القبطان « **نيقولا بابا زوغلو** » ما أفسده الدهر ؟ . هل تمكّن جيش الشرق المحاصر من الخروج من المحنة حيا ؟ فتنقذه من براثن الاعداء الكثيرين الذين يتربصون به : الانجليز فى البحر .. والأتراك فى الصحراء .. وهؤلاء المصريون الذين لم تمض سوى أسابيع قليلة على إخماد ثورتهم اللاهبه ؟

كانت أثار الثورة ماتزال واضحة على مبنى القيادة العامة للجيش الفرنسى ، حين وصل إليه « **الجنرال كليبر** » قادماً من الروضة ، ليتفقد اعمال الترميم الذى أمر باجرائه به . طالت قنابل الثوار غُرف القصر والممرات التى تنتشر بين حدائقه



قصر الألفى الذى لم يسكنه .. فتحول إلى مركز للقيادة العامة لجيش الاحتلال الفرنسى

ونافوراته ، وثكنات الجنود المحيطة به . حطمت الثورة جمال القصر ، فهل هو قصر أم لعنة ؟ . لم يتمتع أحد بالاقامة في هذا الترف الجنونى ، حتى صاحبه الأمير المملوكى ، « **محمد بك الألفى** » ، الذى بناه وزخرفه ، واستورد له نافورات من ايطاليا ، وأنواعا من الرخام والأعمدة ، وخرط له مشربيات وشبابيك يزينها زجاج ملون ، وفرشه بالوسائد والمساند والستائر ، وأضاءه بالقناديل والشموع والمشكاوات ، لم يمكث به سوى ستة عشر يوماً ، ثم جاء جيش الشرق ، فهزب الأمير المملوكى فيمن هرب ، أما البيت فسكنه سارى عسكر « **بونابرته الكبير** » ، قائد الجيوش الفرنساوية الذى جاء ليلتقى بأربعين قرناً من التاريخ ، فحوصر ، ودمر الانجليز اسطوله فى « أبى قير » ، ولم يجد متعة تخرجه من الحصار والإحباط وتضفى بهجة على القصر الفخم الذى سكنه ، إلا أن يدفن إحباطه فى أحضان المواطنه « **بولين فوريه** » .

صعد الجنرال « **كليبر** » سلالم القصر المصنوعة من الرخام والمرمر والجرانيت المصقول المجلوب من أسوان ، يتفقد العمال الذين انهمكوا يصلحون ماطال الجدران من قذائف ، وينزعون النوافذ المحترقة ، ويستبدلون الزجاج المحطم تأمل النافورة الفخمة فى قاعة الاستقبال التى شهدت احتفال « **الألفى** » الأول والأخير بقصره الذى لم يسكنه بعد ذلك أبدا ، وسمعت أكاذيب « **نابليون** » على شيوخ الأزهر يوم أعلن أمامهم إسلامه ، وأكاذيبه على جنوده يوم وعدهم بأن يحصل كل جندى منهم عند عودته إلى فرنسا مايكفى لشراء ستة أفدنة من الأرض ، فمات معظمهم دون أن يجدوا قبراً يدفنون فيه .. أما فى غرفة النوم ، فقد كانت وعوده الباطلة « **لمدام فورييه** » بالزواج منها منقوشة على الجدران ، كأثر تذكارى للكذب والجبن ، فقد دبر رحيله من مصر فى سرية تامة وتركها دون أن يصحبها أو يكتب لها حرفاً واحداً .



لم يكن المهندس « **جان بروتان** » هو الذى تنبه لذلك الشاب الرث الملابس الذى يرتدى عمامة خضراء ، وقفطاناً رديئاً ، ويمشي في إثر الجنرال « **كليبر** » من غرفة لغرفة خلال تفقده للاصلاحات التى تجرى فى القصر ، إذ كان « **بروتان** » مشغولا بتقديم إيضاحات حول عمليات الترميم للجنرال ، ولكن الملازم ، « **فورتينيه** » ــ « **ياور كليبر** » ــ كان هو الذي تنبه لذلك الفتي الذى أخذ وجهه يظهر أمامه فى كل غرفة أو قاعة استقبال يدخلها الجنرال ومرافقوه . ولم تكن ملامحه تشي بشيء ، ولعل آخرون قد تنبهوا ايضا له ، لكن أحداً لم يفسر الأمر بأكثر من مظاهره ، فالقصر مليء برجال مثله يصلحون ما أصابه من دمار ، فلعله واحداً من العمال الذين يصلحون الزجاج أو يخرطون الخشب ، فجميعهم يرتدون ملابس رثة ، وحتى لو لم يكن ، فليس هناك أدنى احتمال لأن يقوم أى انسان فى مصر الآن بعمل طائش ، وأطلال حى الأزبكية المحيطة بالقصر شاهد على أن الطيش سيء العاقبة ، فقد



نابليون بونابرت .. بعد أن أصبح إمبراطور لفرنسا

احترقت عن بكرة أبيها ، لأن حفنة من المهيجين ظنت أن رحيل « **بونابرت** » يمكن أن يضعف موقف الفرنسيين فى مصر .

وحين اقترب موعد الغداء ذكّر المهندس « **بروتان** » الجنرال بدعوة للغداء : كان قد وجهها إليه « **الجنرال داماس** » ـــ رئيس أركان حرب الجيش ـــ فغادر

الإثنان القصر إلى الحديقة ، وبصحبتهما الحاشية ، واخترقاها عبر الأرض المصنوعة من الفسيفساء الملون ، إلى ممشى يقود إلى حديقة بيت « **داماس** » المجاور للقيادة العامة . ولاحظ « **فورتينيه** » أن الشاب ذا العمامة الخضراء مازال ضمن صفوف حاشية الجنرال ، ولما كان ذلك فى رأيه تطاولا ، فقد أمر أحد الخدم بطرده قبل أن يدلف إلى دار رئيس الأركان ، وحين ألقى نظرة أخيرة ، وهو على سلم منزل « **داماس** » ، لم ير وجه الرجل ، فتنهد براحه .

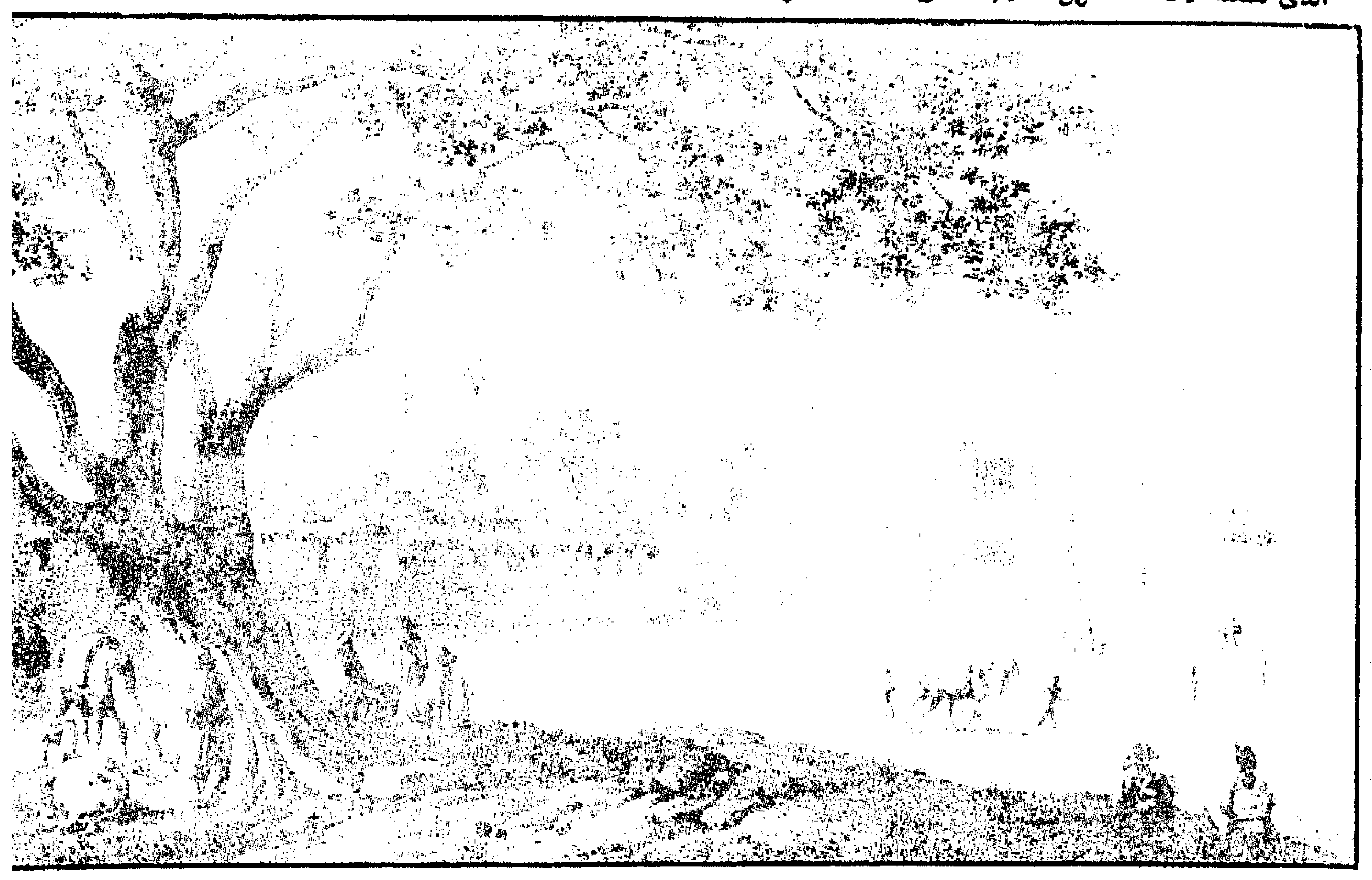
فى قاعة الطعام بمنزل « **داماس** » تخفف « **كليبر** » من سترته العسكرية بسبب حرارة الجو ، وسرعان ماشمل المدعوين جو من الألفة ، وزاد « **كليبر** » الجو مرحاً بسخريته اللاذعة من « البطل القوى القادر » « **بونابرت** » الذى هرب تحت جنح الظلام ، وترك له خلافة لم يكن يريدها ، وخطابا مليئاً بالأكاذيب عن فرنسا التى هرول لنجدتها ، ولو كان صادقاً لقال : عن السلطة التى لابد أن آخذ لنفسي نصيباً منها قبل ان تتوزع وأنا محاصر هنا فى مصر ..

وإذ تطرق الحديث إلى الأحوال فى مصر بدا « **كليبر** » مطْمئناً ، صحيح أن مشروعه للجلاء عنها بشكل مشرف قد فشل ، ولكنه انتصر على الأتراك فى معركة عين شمس ، وأخمد الثورة التى قام بها المصريون ضده خمسة أسابيع متصلة ، وهو واثق أن سياسته ستثمر ، فالشيء الوحيد الذى يحترمه المصريون هو القوة . ومصر — في نظره — إقليم تحت الاحتلال العسكرى ، وينبغي أن تخضع له . وسوف يخضعها شاءت أم أبت ، فأى محاولة لكسب مودة الأهالى عن طريق التظاهر بالأخوة مقضى عليها بالفشل ، فهى خدعة لاتنطلي على هؤلاء القوم الماكرين ، الذين يخطئون فهم التسامح ويظنونه ضعفا ..



فى الساعة الثانية بعد الظهر غادر « **كليبر** » المأدبة قبل أن تنفض ليواصل تفقد أعمال الترميم ، وليستعرض مع كبير المهندسين « **بروتان** » تصميما أعده لمبنًى جديد يلحق بقصر الألفي . عبر حديقة قصر « **الجنرال داماس** » — بقامته المديدة التي تقرب من ستة أقدام — دون أن ينتظر ياوره « **الملازم ديفوج** » الذى لم يكن قد

حديقة قصر القيادة العامة لجيش الاحتلال الفرنسى ، في مكان ما منها قتل سليمان الحلبى كليبر ، وهو المكان الذى تشغله الآن محطة تموين للسيارات على ناصية شارعي « الجمهورية » و« الألفى » بوسط القاهرة



انهى طعامه بعد ، ولحق به « **بروتان** » . وانهمكا فى حديث حول المبنى الجديد الذى يريد « **كليبر** » إضافته لمقر القيادة العامة ، لكى يتوقى فى المستقبل أى محاولة يقوم بها الغوغاء المصريون ، للهجوم على القيادة ، كما حدث منذ أسابيع ، وحين مر الاثنان أمام بئر أقيمت عليه ساقيه ، لم يتنبها لذلك الشاب ذى القفطان والعمامة الخضراء ، الذى كان يكمن متسترًا بدواليب الساقية .

دلف الرجلان إلى رواق طويل ، يفصل بين الحديقتين ، وتظلله تكعيبة من العنب وهما يواصلان الحديث ، وفى حين التفت المهندس « **بروتان** » إلى الخلف يتفحص بعض التدمير الذى لقيه فى طريقه ، واصل « **كليبر** » سيره فتقدمه بخطوات ، آنذاك ، ظهر ذو العمامة الخضراء من خلف الساقية ، وتقدم نحو الجنرال ، الذى ظنه متسولا جاء يطلب عطاءه ، أو صاحب حاجة جاء يعرضها ، فقال بعجرفة :

ـــ مافيش ..

واصل الشاب تقدمه بلا تردد . ماداً يده اليسرى إلى أمامه . ظن الجنرال انه يريد تقبيل يده . ما أن اقترب منه حتى مد الجنرال إليه يده مبسوطة كي يقبلها . فى ثوان قليلة كان الشاب قد أخرج يده اليمنى من صدره ، وفيها خنجر حاد طعن به « **كليبر** » فى صدره ، فى اللحظة نفسها كان « **بروتان** » يتلفت وراء كتفه . رأى القاتل يسحب مديته من صدر الجنرال وبينما كان « **كليبر** » يترنح ، أغمدها فى بطنه ، ثم فى ذراعه اليسرى وخدّه الأيمن . أذهلت المفاجأة « **بروتان** » للوهلة الأولى فألقى بنفسه أرضاً ، وحين سمع « **كليبر** » ينادى حُرّاسه بصوت ضعيف ، استرد شجاعته فقام مسرعا ليلحق بالقاتل ، ورفع عصا كان يحملها وانهال بها ضرباً على رأسه ، التفت إليه الشاب . تماسكا فى شبه شجار . حسمه الشاب بمديته فطعن « **بروتان** » ست طعنات حتى سقط فاقد الوعى .

انقضت ست دقائق قبل ان يتنبه أحد لما جرى ، أما الشاب ذو العمامة الخضراء فقد اختفى وحين اكتشف الحراس ماجرى ، كان « **كليبر** » قد لفظ أنفاسه الأخيرة ، وعلى أثرها انطلق من ميدان الأزبكية دوى طبل ينذر بالخطر ، فجاوبته على الفور كل الطبول الفرنسية فى القاهرة ، تدعو الجنود إلى مراكزهم . واحتاطوا — كما يقول « **الجبرتى** » المؤرخ — بالبلد ، عَمَّروا المدافع وحرَّروا القنابر ، وأرسلوا العساكر إلى الحصون والقلاع ، وقالوا لابد من قتل أهل مصر عن آخرهم . واندفع الجنود الفرنسيون كالمجانين فى الشوارع يضربون كل من يقف فى طريقهم وقد اشتد غضبهم وبدا أن جنونا وبائياً قد أصاب الجميع ، قتل الفرنسيون بسيوفهم وخناجرهم جميع من صادفهم من الرجال والأطفال ، فى تلك الساعات السوداء من ذلك النهار الذى لم يكن كذلك .

لم يترك القاتل وراءه اثراً يدل عليه سوى جزء من شال عمامته الأخضر الذى تمزق خلال المعركة القصيرة التى وقعت بينه وبين « **بروتان** » ، وانتشر الجنود يفتشون المنطقة التى جرى بها الحادث وماحولها من بيوت ، وبعد ساعة عثر عليه الجنديان « **بيران** » و « روبير » فى حديقة مجاورة لبيت « **الجنرال د اماس** » . كان منهكاً تتساقط الدماء من رأسه — التى أصابتها عصا المهندس « **بروتان** » إصابات مؤثرة

ــ فتلطّخ ثيابه ، وتُلوّن الجدران القصيرة نصف المتهدمة التى استند إليها . وكان عارى الرأس إلا من غلالة من قماش اخضر .

وكان يصلى .

قال الجندى « **جوزيف بيران** » ــ فى التحقيق الذى أجرى فى وقت لاحق من اليوم نفسه ــ :

ــ لقد اضطررنا ان نضربه بالسيف عدة ضربات لكى نحمله على المشى ..



مراد بك

تحولت مائدة الغذاء فى بيت « **الجنرال داماس** » إلى مكتب للتحقيقات . وأشرف الجنرال « **مينو** » ــ أقدم جنرالات الجيش وقائد القاهرة ــ على التحقيق . قال « المتهم » ان اسمه « **سليمان** » عمره ٢٤ عاماً ، وصناعته : كاتب عربى ، وسكنه : حلب . أنكر أنه قتل « **الجنرال كليبر** » . وبرر العثور عليه فى الحديقة بأنه كان جالسا هناك لأن الخيّالة كانوا يحاصرون جميع الطرق ، فلم يستطع ان يغادرها إلى أى مكان . وحين وُوجِه بالخنجر ــ الذى عثر عليه « **بيران** و « **روبير** » مدفوناً فى التراب فى نفس المكان الذى قبض عليه فيه ــ أنكر أنه يخصه . وسئل عن غلالة القماش الأخضر التى وجدت بجانب جثة الجنرال ، وتبدو مكملة لغلالة أخرى مماثلة لها توجد فى ملابسه ، فأجاب بأنها ليست له . وقال إن الجروح التي برأسه أحدثها من قبضوا عليه .



تقول الترجمة العربية لنصوص التحقيقات « فلما أن كان المتهوم لم يَصْدُق فى جواباته ، أمر سارى عسكر أنهم يضربونه ، حُكْم عوائد البلاد . فحالا إنضرب لحد

أنه طلب العفو ، ووعد أنه يقر بالصحيح ، فأرتفع عنه الضرب وانفكت له سواعده ، وصار يحكى من أول وجديد .. » .

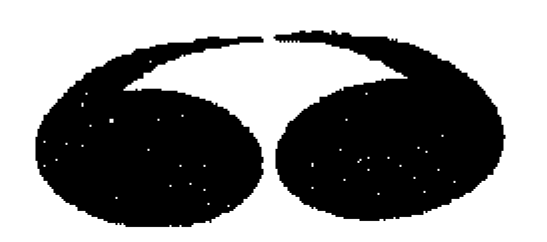


مات الجنرال « **جان بابتست كليبر** » ، قبل أن يحتفل بعيد ميلاده السابع والأربعين . وحين ولد فى مدينة « **ستراسبورج** » عاصمة مقاطعة الإلزاس ـــ عام ١٧٥٣ م ، لم يكن أحد يظن أنه سيلقى حتفه فى ركن من حديقة بيت مملوكى بميدان الأزبكية بمصر المحروسة ـــ تشغله الآن محطة بنزين على ناصية شارعى الألفى والجمهورية بمدينة القاهرة ـــ على يد رجل لم يولد ـــ فى مدينة حلب السورية ـــ إلا بعد ذلك التاريخ بثلاثة وعشرين عاماً كاملة .

فروق كثيرة فصلت بين الرجلين ، أهونها شأنا العمر والمقام ، فنحن نقرأ أكثر من اللازم عن كليبر « بطل معركتى مايستريك وعين شمس » وصاحب « المواقف العسكرية البطولية على ضفاف أنهار الراين والنيل والأردن » ، وهذا طبيعى ، فالقائد الإلزاسى ترك مذكرات ووثائق وسكرتيرين ومصورين وشعراء ، كتبوا عنه وأشادوا به ، وأبنوه قبل أن يدفن فى حديقة « **قصر العينى** » بالقاهرة . أما « **سليمان الحلبى** » ، فان أحدا لم يعن بأن يكتب تاريخه ، وهو لم يكتب مذكرات ، ولم يترك صوراً جرافيكية أو زيتيه ، ولاشك أن شاعرا مجهولا قد أبّنه ، ولكن المؤرخين الذين يعنيهم هذا النوع من الشعر ، كانوا نادرين فى ذلك الزمان . وهكذا لم يبق لنا من « **سليمان الحلبى** » إلا معلومات قليلة ، وأقوال بسيطة غير مزوقه ـــ بل وأحياناً ركيكه ـــ أدلى بها أمام هيئة من الجنرالات المتزمتين الذين تنوشهم مشاعر الثأر والانتقام ، بعد أن « انضرب لحدّ أنه طلب العفو » ، وأوصاف تافهه منحها له « **الجبرتى** » ـــ مؤرخ

القاهرة ــ الذى قال عنه انه « رجل أفّاق أهوج » ، وأهم تلك الكلمات البسيطة الأسرة ، قالها « **سليمان الحلبي** » ــ بعد أن ارتفع عنه الضرب وانفكت له سواعده ــ سألوه لماذا جئت من غزه الى مصر . قال :

ــ كان مرادي أن أغازي فى سبيل الله !



رأس « **سليمان الحلبي** » ــ التى قطعوها بعد ذلك ــ كانت خالية من ذلك الذى يسمونه « أحلام المجد » . وكان هدفه عاريا عن أى تزويق أو تهويل أو أوهام بشرية . لذلك جاءت كلماته بسيطة ، فهو لم يكن يملك خبرة « **كليبر** » الواسعة فى وضع هالات العظمة حول مايفعل ، ومن المؤكد أنه كان خالياً تماماً من أى إحساس مريض بالذات ، أو حرص على إبراز مظاهر العنجهية وسمات العظمة ، كما كان غريمة القائد الالزاسى يفعل عادة . كان شاباً تطهرياً يرى المسائل فى مباشرتها ونقائها ، ففعل مافعل ، لأن « مراده أن يغازى ــ أى يجاهد ــ فى سبيل الله » لا لشيء أكثر من ذلك ..

والمواجهة الدموية التى حدثت فى « **رواق العنب** » ــ الذى أصبح الآن شارعاً تدوسه السابلة ــ بين « **سليمان الحلبى** » وبين « **جان باتيست كليبر** » تُصوَّر على لسان مؤرخين كثيرين باعتبارها مواجهة بين رجل متعصب مصاب بهستيريا ــ أو هلاوس ــ دينيه ، وبين قائد عظيم من أبناء حضارة الحرية والأخاء والمساواة ، جاء لينشر العلم والعمران والتقدم فى الوطن العربي الجاهل والمتخلف ، ولينقله من القرون الوسطى إلى العصر الحديث ..

تلك بعض أكاذيب المؤرخين ، وهى ليست قليلة ، فلا أحد يعرف ــ على وجه التحديد ــ أين تكمن الحضارة فى تاريخ حياة الجنرال « **جان باتيست كليبر** » ، ولا أحد يستطيع أن يضبط ذلك الانتماء لمقولات الثورة الفرنسية فيما فعله ــ هو وسيده « **بونابرت** » ــ بأهل « **القاهرة** » وأهل « **يافا** » وأهل « **رشيد** » ، وكل الذى نضبطه ، هو المدافع والبنادق والبارود والمذابح والقسوة التى لاحد لها ،

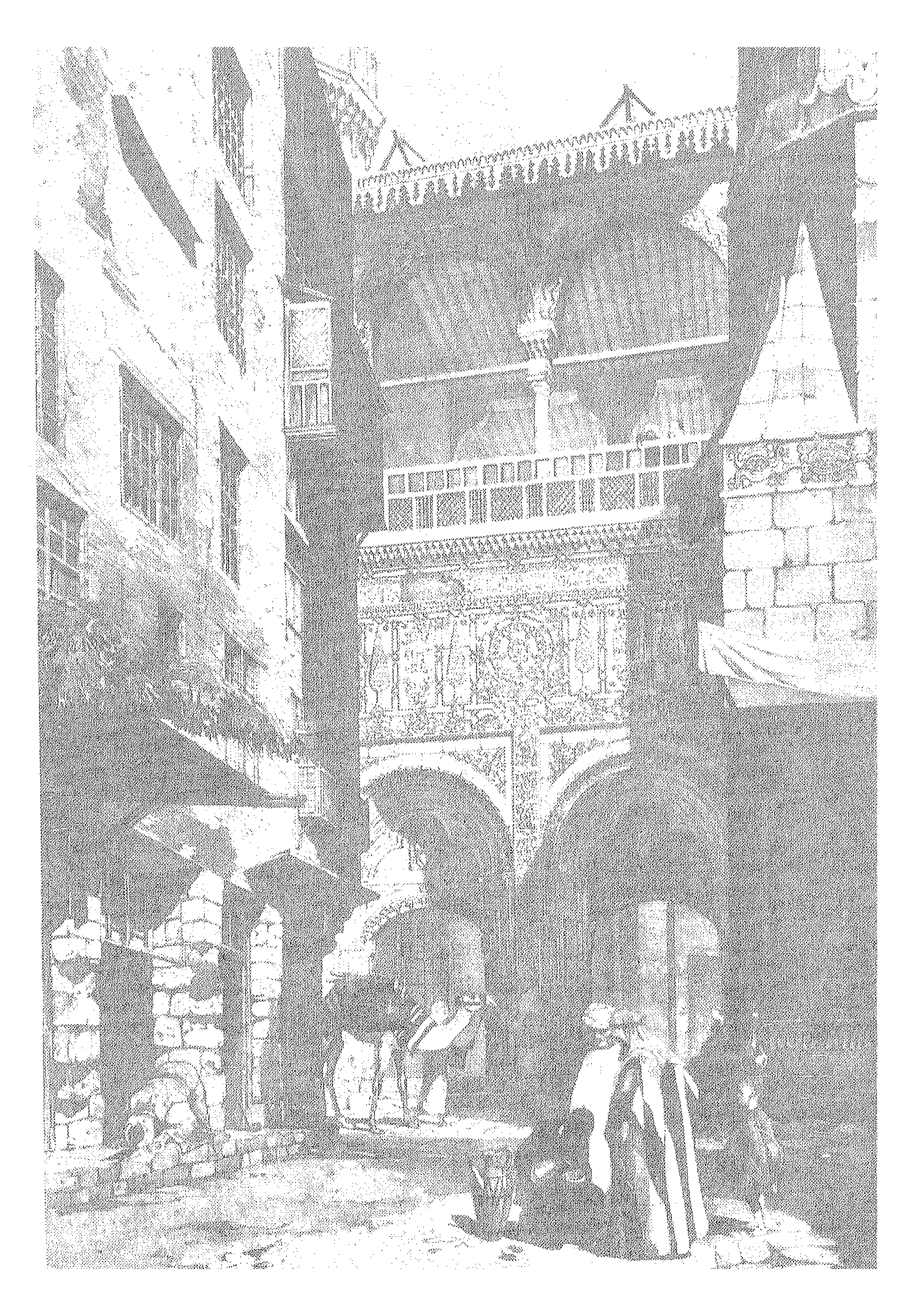
وحفنة من الشعارات عن الحرية والإخاء والمساواة ، اعترف « **بونابرت** » — بعد ذلك فى مذكراته التى كتبها فى منفاه بسانت هيلانه — بأنها كانت دجلا من أعلى طراز !

وفى السنة التى رزق فيها « **الحاج محمد أمين** » تاجر الزبد بمدينة حلب السورية — بابنه « **سليمان** » [١٧٧٦ م] ، كان « **جان باتيست كليبر** » قد انهى دراسته للعمارة وللهندسة الحربية . والتحق بجيش مملكة بافاريا ، حيث خدم ثمانى سنوات وحين انشىء الحرس الوطنى — فى بداية الثورة الفرنسية — انضم إليه ، وهكذا أصبح الضابط السابق المتفوق فى خدمة الامبراطوره « **ماريا تريزا** » ، و« **الملك لويس السادس عشر** » جمهوريا متحمسا ، وهو أمر يصعب فهمه على الذين يأخذون الحياة ببساطة ، ولكننا نجد له اشباهاً ونظائر فى حياة كل جنرالات الثورة الفرنسية ، الساعين إلى مجد السيف وعظمة السلطة ، دون أن يشغلوا أنفسهم بالبحث المزعج عن أهداف عليا أو غايات سامية ، فهم يقاتلون ويُقتلون ، وليس فى مرادهم أن يغازوا فى سبيل الله أو سبيل الوطن ..

وهكذا شارك « **كليبر** » — بكفاءة عسكرية — فى قمع الاضطرابات التى قام بها فلاحو الاقاليم الغربية الفرنسية ضد الثورة فى « **الفندية** » و « **اللوار** » و« **سيفر** » و« **بريتانى** » . وشارك فى حروب الثورة ضد التدخل الأوروبي ، فدافع عن « **ماينز** » التى حاصرتها القوات البروسية شهرين ، وانضم إلى جيش « **الجنرال بونابرت** » الذى فتح ايطاليا ، ولمع اسمه فى معارك « **شامبانيا** » و« **شالروا** » و« **مايستريك** » . وحين قرر « **بونابرت** » أن ينشىء إمبراطورية فرنسية شرقية ، صحبه معه إلى مصر ، حيث كان مقدراً له ، أن يموت فى « مواجهة دموية » بعد عامين من وصوله إلى الشرق .

ولا أحد يعرف أين كان « **سليمان الحلبى** » حين وصل « **كليبر** » إلى الاسكندرية — فى ٢ يوليو (تموز) ١٧٩٨ م — لعله كان فى « **القاهرة** » ، أو فى « **مكه** » أو فى « **الاسكندرية** » ذاتها . فالذى نعرفه من تاريخه ، أنه شاب قلق ، كثير التجوال ، فهو ابن لتاجر فى زمن كان التجار فيه موضع عُسْف من يحكمون ، تتوالى عليهم الضرائب والغرامات والمصادرات ، وينتقلون بسرعة من الحياة الرخية

مدخل الجامع الأزهر كما رسمه الرسام « هاى » عام ١٨٠٠ م

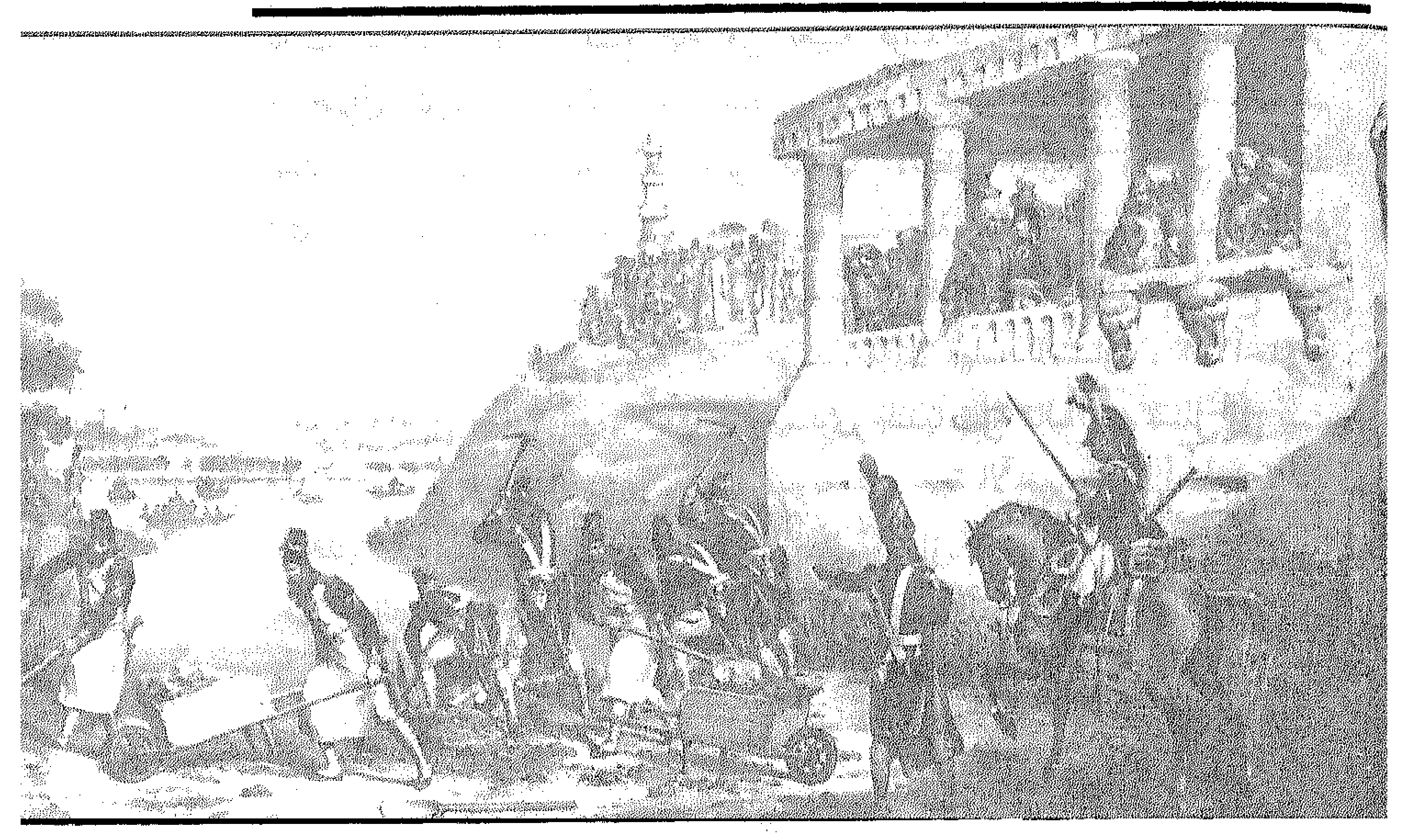


السهلة إلى حياة تصل الى حد الفاقه . وهو لم يأخذ عن أبيه إلاّ أنه كثير التجوال ، فقد عاش ثلاث سنوات فى « **مكة** » و « **المدينة** » مجاورا للبيت العتيق ولقبر الرسول ، وعاش ثلاث سنوات أخرى فى « **القاهرة** » ، مجاورا للأزهر الشريف ، يدرس القرآن ويحفظه على يد شيخ تركى عجوز اسمه « **مصطفى افندى** » . وهو قد زار « **القدس** » و« **نابلس** » ، وكان على صلة وثيقة بأهل « **غزه** » ، حتى أن الشيوخ الثلاثة الذين عرفوا مشروعه لقتل الجنرال كانوا جميعا من « **غزه** » !

وكان أول مافعله « **كليبر** » حين نزل إلى البر على شاطىء العجمى بالاسكندرية ، أن ارتوى من ماء بئر قريبه ، واستغرق فى نوم طويل أيقظه منه البرد ، وفى الصباح التالى بدأ هجوم المتحضرين من جنرالات الحرية والإخاء والمساواة ، على « المتوحشين الهمج .. العرب .. المسلمين .. المصريين » من أهل « **الاسكندرية** » . وفى الهجوم تلقى « **كليبر** » طلقة إنذار أصابته فى جبهته ، أطلقها جندى من قوات الدفاع عن المدينة المحاصرة كان يقف على سور المدينة ، ولم يفهم « **كليبر** » مغزى الانذار الذى أصابه فى جبهته ، فقد شغل بعد ذلك بعلاج إصابته ، وبالضيق من قائده « **بونابرت** » ، الذى تركه فى الاسكندرية قومندانا وحاكماً ، واصطحب الفرقة التى كان يقودها فى زحفه لفتح « **القاهرة** » ، وحرمه من رؤية القرون الأربعين التى أطلت على الغزاة من فوق قمة الأهرام .

وفى الفترة التى حكم فيها « **كليبر** » الاسكندرية أثبت أنه مخلص حقاً لمبادىء « الفرنسوية المبنية على الحرية والتسوية » — كما جاء فى الترجمة العربية للمنشور الذى وزعه « **نابليون** » على المصريين — وآية ذلك الاخلاص أن سكان « **الاسكندرية** » احتموا — بعد ان اقتحم الغزاة مدينتهم — بالمساجد فذبحهم الغزاة : الرجال والنساء ، الكبار والصغار ، وحتى الأطفال ، ذبحوهم عن بكرة أبيهم .. وبعد أربع ساعات هدأت سَوْرة جنود الحضارة ، رافعى أعلام « الحرية والتسوية » !

وتلك واقعة لم يروها الدفاع عن « **سليمان الحلبى** » ، فى المحاكمة الهزلية التى أجريت له عقب مقتل « **كليبر** » ، ذلك أنه لم يكن هناك دفاع أما هو نفسه — « **سليمان** » — فقد ظل صامتاً هادئاً كرجل فعل مايريد ولايعنيه مايجرى أمامه . ولو



العام لجيوش الجمهورية الفرنسية في مصر ، يشهد الاحتفال بقطع الخليج

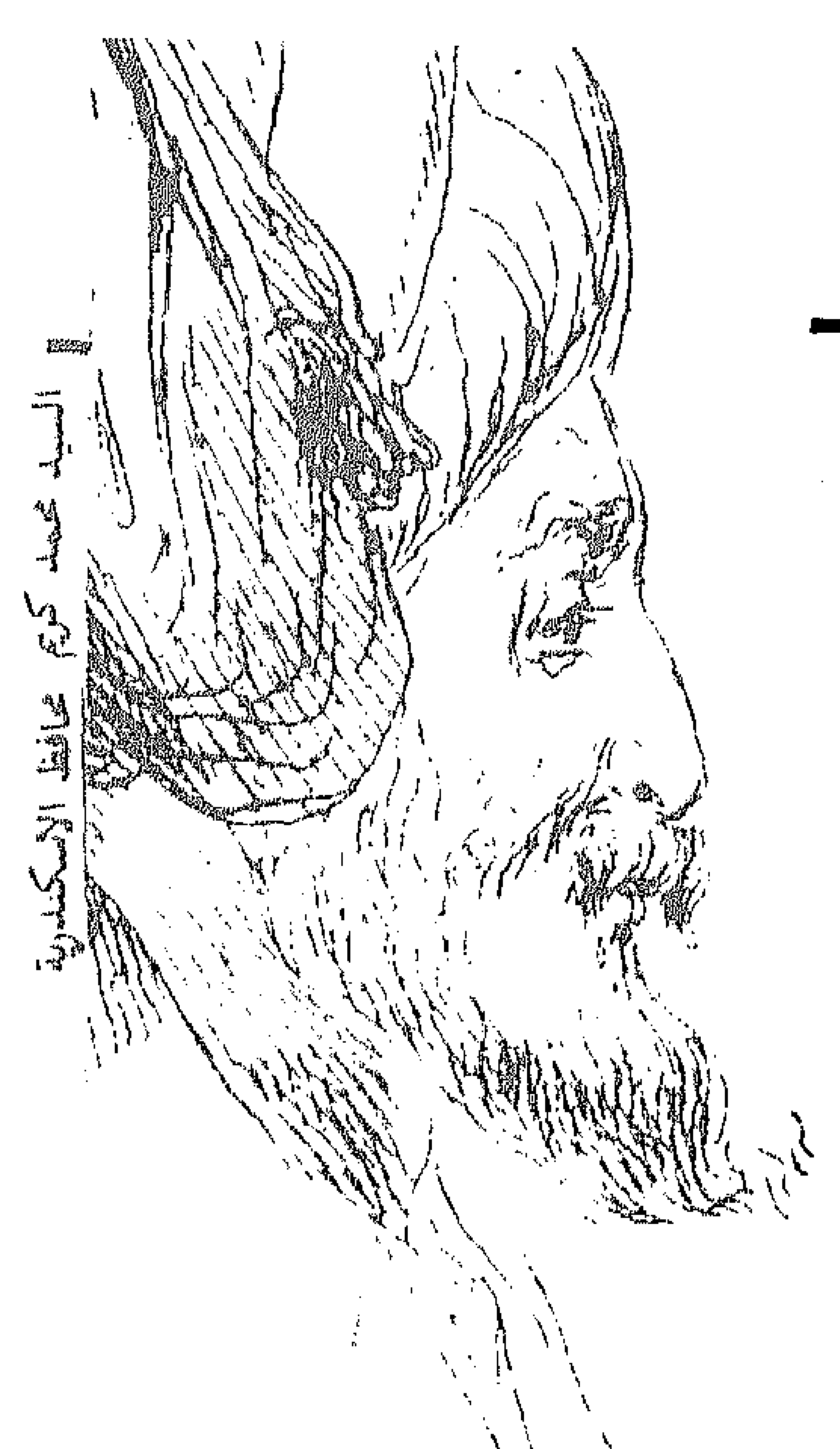
أنه تكلم لنقلت جثة « **كليبر** » التى كانت حتى ذلك الوقت فى منزل الجنرال « **داماس** » ـــ المجاور لمقر المحكمة ـــ لتوضع فى قفص الاتهام . ولكف ممثل الاتهام ، القومسيير « **سارتلون** » ـــ مدير مهمات جيش الاحتلال ـــ عن الاندفاع فى مرافعته الشائنة . ولعرف حقا من هو صاحب « اليد الأثيمة والروح الخائنة المتعصبة » الذى جاء ليقتل « القائد العظيم المجلل الرأس بغار المجد ، الذى تراجعت عنه فى المعامع أخطار الحروب » .

« أكاليل الغار » التى تزين رأس « **كليبر** » أكثر من أن تحصى ، لكن « **سليمان** » الحلبى آثر الصمت ، أما مؤرخو الحضارة فقد تحدثوا أحياناً .. فقبل

ثلاث سنوات ، وبعد عشرة أيام من تعيينه قومنداناً على « **الاسكندرية** » أمر « **الجنرال كليبر** » بالتحفظ على عدد من كبار أعيان المدينة ووجوهها واتخذهم رهائن . والسبب أن جثة لأحد جنود مدفعية الأسطول الفرنسي وُجدت فى أحد الشوارع ، ولفظ البحر ــ فى اليوم نفسه ــ جثة لخادم فرنسى لأحد الضباط الفرنسيين ، فغضب الجنرال ، وطلب تسليمه الجناة ، وهدد بشنق من تقع عليه القرعة من الرهائن إذا لم يُسَلِّموا له . مؤكدا بذلك فهمه للمساواة ، فلا أحد فى شعب مغلوب ومقهور أيا كان مقامه ، يساوى جندياً قتل غالباً لأنه تسلل إلى بيت يريد أن يُدبَّ على نسائه ، فنال جزاء عدوانه على حرية الآخرين ، ولا أحد فينا نحن المتخلفين الجهلة ، يساوى خادماً طوح به السُّكْر إلى مياه البحر . أما أخذ الأبرياء رهائن والتهديد بقتلهم على جريمة ارتكبها غيرهم ، فهو أفضل تطبيق لقاعدة « شخصية العقوبة » وهذا هو فهم الغزاة لما قاله « **روسو** » و « **مونتسكيو** » و« **فولتير** » ..



وكما اثبت « **بونابرت** » ــ حين حكم مصر ــ انه مجرد عاهل مستبد ، فضلا عن أنه غازي فقد اثبت « **كليبر** » نفس الشيء ، الفرق بين الرجلين ، ان الأول كان بشوشا ، ربما لأنه كان أكثر قدرة على الاحتيال ، أما « **كليبر** » فكان جهماً . يقول « **الجبرتى** » المؤرخ أن أكابر البلد من المشايخ والأعيان ، حين قابلوه « لم يروا منه بشاشة ولا طلاقة وجه مثل « **بونابرته** » ، فانه كان بشوشاً يباسط الجلساء ويضحك معهم » ، وكان « **بونابرت** » ينطلق ــ فى تعامله مع المصريين ــ من قاعدة ثابتة هى أن يقطع ستّ رءوس كل يوم ، ويحتفظ مع ذلك ببشاشته ، أما « **كليبر** » ، **فكان يقطع الرءوس ــ بنسبة أقل ــ ويعوض الفرق بجهامة تفرض هيبته ، وبفرض غرامات جماعية تستنزف المال بلا رحمة ، واجتمع المنهجان ليطيحا برأس السيد** « **محمد كريم** » محافظ الاسكندرية ، إذ أصدر الجنرال « **كليبر** » فى ٢٠ يوليو



(تموز) ١٧٩٨ قراراً بالقبض عليه بتهمة إثارة العصيان ضد الحملة ، وبعث به الى « نابليون » فى القاهرة فأصدر القائد العام أمره بأعدامه ، وخيره بين الموت بالرصاص ، وبين افتداء نفسه بدفع غرامة ثلاثين ألف ريال ، فلم يقبل ، وقالوا له

ــ انت رجل غنى ، فماذا يضيرك ان تفتدى نفسك بهذا المبلغ ؟ .

ــ إذا كان مقدراً لى أن أموت ، فلا يعصمنى من الموت مال مهما كثر ، وإذا كان مقدراً لى أن أعيش ، فلماذا اشترى قدري !

ولم يكن « **سليمان الحلبى** » ، « الأفاّق الأهوج » ــ بتعبير « **الجبرتى** » ــ يملك ثلاثين ألف ريال ليفتدى نفسه وحتى لو كانت معه ، فإن أحداً لم يكن ليقبل فيه فِدْيَة ، وقد قتل كبير الفرنسيس وقائد جيشهم ويعسوبهم ، وكل الذى كان معه ، حين قَدِمَ إلى القاهرة من القدس ليقتل « **كليبر** » أربعون قرشاً قيمة كل منها أربعون باره ، ولم تكن رأسه محملة بأُكاليل الغار وأوهام المجد ، إذ كان يسعى مختاراً للفداء ، لمعانقة قدره ، للمغازاة فى سبيل الله ..

وهو قد ولد فى حلب ، وجاء من القدس عبر « **الجليل** » و « **يافا** » و« **غزة** » ، أى جاء من الشام : الأرض التى كانت بعض حلم « **نابليون** » و« **كليبر** » ببناء إمبراطورية فرنسية شرقية ليقطع الطريق على انجلترا ويضربها فى الصميم : يضربها فينا ، يدميها برءوسنا المقطوعة ، بجوعنا وقهرنا وذبحنا ونحن نصلى ، مُلوِّحاً أمامنا « **بالجوكارد** » شارة الثورة الفرنسية المثلثة الألوان ، وبزخارف الحرية والأخاء والمساواة التى لم نشهد شيئا منها ..

« **كليبر** » أيضا كان قد ذهب إلى « **غزة** » و« **يافا** » . حدث هذا قبل مقتله بعام واحد . فلم يكن أمام « **بونابرت** » بعد أن حطم « **الأدميرال نلسون** » ــ قائد الأسطول البريطانى ــ الأسطول الفرنسى ، قبل أن يمر شهر على رسوه

بشواطىء مصر ، وبعد أن ثارت عليه المدن المصرية جميعاً ، إلا أن يحاول خرق الحصار وأن يؤكد لنفسه ، ولجيشه وللشعب المصري الذي يرفض « جوكارده » ولأعدائه فى أوربة ، أنه مازال منتصراً وقوياً وفى ذروة المجد ، فكان قراره بغزو الشام . وفكر فى أن يولى « **كليبر** » قيادة الحملة ، لكنه عدل عن ذلك وآثر نفسه بالمجد المتوقع ، فتولى القيادة بنفسه وحرم القائد الإلزاسى المتكبر ــ الذى كان يعتبر نفسه أقدم من « **بونابرت** » واكفأ منه عسكرياً ــ من مجد الشام !

وفى الشام لم يكن هنا مجد لـ «بونابرت» أو «كليبر» ، وفيما بعد قال أولهما بأسىً فاجع : لو استطعت الاستيلاء على « **عكا** » ، للبست عمامة ، ولجعلت جنودى يرتدون السراويل الفضفاضة ، ولجعلتهم فيلقاً مقدساً ، ولنصبت نفسى إمبراطوراً على الشرق ، ولعدت إلى باريس بطريق « **القسطنطينية** » .. **ولكن هذه الأحلام قد دفنت تحت أسوار عكا** » !

المجد الذى تحقق فى حملة الشام ، حققته « عكا » التى صمدت للحصار ٦٢ يوما كاملة رغم ضرب الأسوار والأبراج بالمدافع ، وما فتحته المدفعية الفرنسية فى أسوارها من ثغرات ، وموجات الهجوم عليها ، موجة بعد موجة ، لكنها لم تفتح أبوابها للغازى الذى يحلم بعمامة وسروال فضفاض ، أما أكاليل الغار التى عاد بها « **كليبر** » وعاد بها « **بونابرت** » ، فهى تملأ كتب التاريخ : مذابح وقسوة وولوغ فى الدم تخجل منه الوحوش ذوات الظفر والناب التى لم تقرأ « **فولتير** » ، ولم تتأثر بـ « روسو » ، ولم تسمع عن فلاسفة التنوير ! .

فى الطريق إلى « **عكا** » سقطت « **العريش** » و« **غزة** » و« **الرملة** » و « **يافا** » . ونال « **كليبر** » بعض « مجد » هذا الفتح ، فقد كانت فرقته طليعة الجيش . أما التفاصيل فهى كثيرة . فقد تسللت كتيبة من فرقته إلى معسكر « **العريش** » فقتلت بالسلاح الأبيض خمسمائة من الجند والأهالى ، كانوا نائمين فيما بين إفطار يوم رمضانى وسحوره ، ولم يستيقظ الباقون إلا حين شم كلب المعسكر رائحة الدم بعد أن تشبعت بها الرمال ، فنبح ، حينئذ أخذوا أسرى ، ولولا ذلك لواصلت الكتيبة الفرنسية مهمتها فى محو الفارق بين المحاربين وسفاكى الدماء . معلقا

على ماجرى فى معسكر العريش قال « **نابليون** » :

ـــ والحقيقة ان هذا الهجوم يعتبر من أجمل العمليات الحربية التى يتصورها العقل .

والشىء المؤكد أن « **سليمان الحلبى** » ـــ القذر الثياب والزرى الهيئة والذى كان كثير التجوال فى فلسطين وسوريا ومصر والحجاز ـــ كان يفهم معنى مختلفاً للجمال عن مفهوم الجنرال « **بونابرت** » .

ثم يأتى ماجرى فى « **يافا** » ليكون تنويعا آخر على تلك المفاهيم الفرنسية للجمال التى طبقت فى عملية « **العريش** » الجميلة ، فمع أن المدينة قد سقطت بعد ساعات من الهجوم ، إلا أن الفاتحين بدل أن يناقشوا مع الحامية شروط التسليم ، اندفعوا يقتلون كالمجانين كل من يصادفهم من أهلها ، فعلوا ذلك طوال ليلة ونهار ذُبح خلالهما كل من له وجه إنسان : الشيوخ والفتيات ، الأطفال الرضع والصبيان الذين لم يبلغوا الحلم ، المسلمون والمسيحيون . أصبحت السيوف والمُدىَ سيدة الموقف وقائدة البشر . جنون مجنون يعربد فى شوارع « **يافا** » ظامىء للدم . يتضاعف هياج الفاتحين حين يسمعون صرخات الاسترحام . ينزون شهوة . ينتعظون رغبة ، حين يرون فتيات تتشبثن بأحضان أمهاتهن المائتات فيغتصبونهن . وحين يتعبون : يكفون .

يتذكر قادتهم ان حامية المدينة ماتزال فى قلعتها ، يفاوضونها فى التسليم . يطلب جنود الحامية بألاّ يعاملوا كما عومل المدنيون من أهل « **يافا** » . يُبْذَل لهم الوعد سخيا بأن يعاملوا كأسرى حرب . يُسلّم ثلاثة ألاف جندى سلاحهم : فيهم مغاربة وسوريون وفلسطينيون ومصريون وأتراك . يعقد « **بونابرت** » مجلساً عسكرياً يضم قادة حملته على الشام . فيهم « **كليبر** » . يناقش المجلس مشكلة الأسرى :

كيف يطعمهم الجيش الفرنسى وهو بعيد عن خطوط تموينه ؟

من يحرسهم والحملة فى حاجة إلى كل جندى من جنودها ؟ .

كيف يطلق سراحهم وقد ينضمون إلى « عكا » ـــ المحطة التالية للغزاة ـــ فيحاربون الفرنسيين مرة أخرى .

لم يقل احد من الذين ثبّتوا أكاليل الغار على جبين « **كليبر** » أنه تحدث — فى هذا الاجتماع — عن كلمة الشرف التى استسلم جنود الحامية تصديقاً لها . ولم نسمع أنه تحدث عن قوانين معاملة أسرى الحرب الذين سلّموا سلاحهم ، وكفوا عن القتال . تلك القوانين « الحضارية » التى لانستحقها نحن « الهمج المتوحشين » تقضى بالحفاظ علي حياة الأسير الذى ألقي سلاحه ولأن « **كليبر** » — أو غيره — لم يثر هذا الدفع البسيط ، فقد صدر القرار باعدام حامية يافا عن بكرة أبيها (٣٠٠٠ عربى ومسلم من مصر والشام والمغرب وتركيا) .

وصْف التنفيذ كتبه المواطن الفرنسى — « **بيروس** » — فى خطابه لأمه .. قال فيه :

— فى صباح اليوم التالى أُخِذَ المغاربة جميعهم إلى شاطىء البحر ، وبدأت كتيبتان فى رميهم بالرصاص ، وكان أملهم الوحيد فى النجاه هو أن يُلقوا بأنفسهم فى البحر ، فلم يترددوا ، وحاولوا كلهم الهرب سباحة فضُربوا بالرصاص على مهل ، ولم تمض لحظة حتى اصطبغ ماء البحر بدمائهم ، وانتشرت جثثهم على سطحه ، وأسعد الحظ نفراً قليلا فوصلوا إلى بعض الصخور . ولكن الأوامر صدرت للجنود باقتفاء إثرهم فى قوارب والأجهاز عليهم وصدرت التعليمات للجنود بألاّ يسرفوا فى الذخيرة فبلغت بهم الوحشية أن أُعْملوا فيهم الطعن بالسونكى . وقد وجدنا بين الضحايا أطفالا كثيرين تشبثوا وهم يموتون بأبائهم .

علي شاطىء البحر ، كان الأحياء من أسرى حامية « **يافا** » ، يخوضون بحر الدم دفاعاً عن حياتهم ، ويصنعون من جثث رفاقهم الذين ماتوا بالرصاص ، متاريس تحميهم من طعنات السونكى .

بعد خمسة أسابيع من ذلك التاريخ تكرر المشهد بمعظم تفاصيله أسفل « **جبل طابور** » جنوبى بحيرة « **طبرية** » . وكان البطل هذه المرة « **كليبر** » نفسه ، إذ طوقه جيش والي « دمشق » أسفل الجبل ، واستمر يحاصره عشر ساعات ، حتى كادت ذخيرته تنفد ، واستبد العطش بالجنود الفرنسيين وأمامهم — على مسافة قريبة — بحيرة عجزوا عن الوصول إليها ، وأنقذ « **نابليون** » الموقف ، وقاد بنفسه فرقة من

الجيش بدأت فى إطلاق المدافع من مرتفع جنوبى ساحة القتال ، وحين بدأ جيش والى « دمشق » ينسحب توقياً للمدفعية التى أصبح هدفا سهلا لها ، أمر « **كليبر** » رجاله المجهدين عطشاً بمطاردة الجيش الدمشقي المنسحب . خاضوا فى البحيرة ، لا ليشربوا ، ولكن ليقتلوا ، كتب أحدهم فى مذكراته يقول :

ـ كنا نموت ظمأ .. ولكن ظمأنا للانتقام أطفأ ظمأنا للماء ، وألهب ظمأنا للدماء . رحنا نخوض إلى خصورنا مياه هذه البحيرة التى كنا نشتهى أن نشرب منها قدحا من الماء قبل لحظات ، غير أننا لم نعد نفكر فى الشراب ، بل فى القتل ، وفى صبغ البحيرة بدماء هؤلاء الهمج ، حتى امتلأت بجثثهم ..

فى تلك الأيام كان « **نابليون** » **قد طبع منشورا لأهل فلسطين قال فيه** « ... وسيكون الدين على الأخص موضع الحماية والاحترام ، **لأن** جميع الطيبات من عند الله .. والنصر من عند الله » .

جثث أهل « **يافا** » المتعفنة فى شوارعها . متاريس جثث الحامية التى ظلت على الشاطىء . الدم الذى روى عطش جيش « **كليبر** » أسفل جبل طابور . كل هذا أثمر طاعونا مالبث أن هزم الجيش الغازى تحت أسوار « **عكا** » . يقول **هيرولد** « فى اليوم الثانى من مذبحة يافا ، أرسل الله ـ الذى من عنده تأتى جميع الطيبات ـ الطاعون على الجيش الفرنسى » .

ومع أن أحداً من المؤرخين لم يذكر شيئا عن « **سليمان الحلبى** » آنذاك ، فمن المؤكد أنه كان يومها فى مسجد ما من مساجد حلب ، أو دمشق ، أو القاهرة ، يقرأ بخشوع :

ـ وأرسل عليهم طيراً أبابيل ، ترميهم بحجارة من سِجِّيل . فجعلهم كعصف مأكول .



قضى « **سليمان الحلبى** » الشهور الخمسة الأولى من عام (١٨٠٠ م) فى

فلسطين . وصلها فى الشتاء ليصلى فى المسجد الأقصى ويجاوره زمناً . ولابد انه سمع هناك بما فعله الفرنسيس بأهل « **يافا** » وبحامية « **دمشق** » ومعسكر « **العريش** » . كان مكدوداً وضائقاً ، ذلك أن والي حلب العثماني « **ابراهيم باشا** » ، فرض على أبيه غرامة ضخمة وألزمه بدفعها ، فرحل الشاب القلق بحثا عن عمل يقتات منه ، وعن باب يشكو إليه ما يفعل الوالي الظالم .

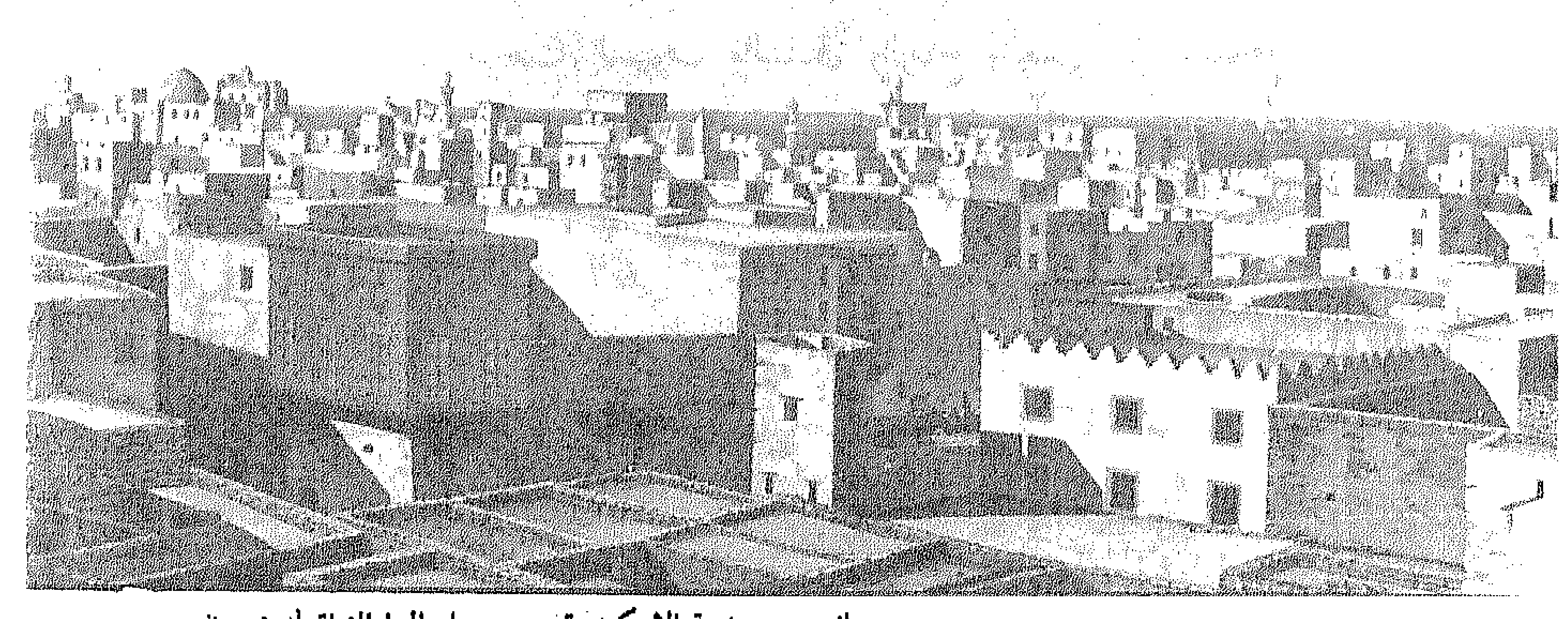
وكانت « **فلسطين** » أيامها قد أصبحت مركز تجميع الجيوش العثمانية التى تستعد للهجوم على الفرنسيين لتجليهم عن مصر . أما « **كليبر** » ، الذى تولى قيادة الجيش فى مقتبل الخريف بعد أن هرب نابليون تحت جنح الظلام ، وترك مصر إلى فرنسا ، فقد كان يقرأ ساخراً رسائل نابليون إليه :

ــ ولاتنس يامواطني الجنرال أن « **قمبيز** » و« **أجزرسيس** » و« **الاسكندر الأكبر** » و« **عمرو بن العاص** » و « **سليم الأول** » كلهم دخلوا مصر من فلسطين .

فماذا تفيد تلك البديهيات التاريخية ، قائداً أستُخلف على جيش هبطت قوته المقاتلة الى النصف ، وهَدَّه الطاعون ، والحصار يخنقه من البر والبحر . ويكتب « **كليبر** » إلى حكومة الديركتوار الفرنسية قائلا :



بونابرت يعود مهزوماً من سوريا وفلسطين ، بعد أن طبق قوانين الحضارة في هجومه الفاشل عليها



جانب من مدينة الاسكندرية حين وصل إليها الغزاة الفرنسيون

ــ إنى اعترف بأهمية احتلالنا مصر ، وقد كنت أقول في أوربا أن مصر بالنسبة لفرنسا كنقطة الارتكاز التى نستطيع بها أن نقبض على ناصية التجارة ، ونتولى زمامها في سائر انحاء العالم ، ولكن يجب أن يكون لفرنسا محرك قوى . وهذا المحرك هو البحرية ، ولقد كانت لنا بحرية ثم ضاعت فتغير كل شىء ، وتغيرت المسألة من كل وجه ولم يعد لنا فيما يظهر لى سوى عقد صلح مع تركيا نمهد لأنفسنا طريقاً شريفاً نخلص به من حملة لايمكن أن تحقق أغراضها التى دعت إليها !

ولأن أحداً فى فرنسا ــ حتى « **بونابرت** » ذاته ــ لم يرد عليه ، فقد دخل مفاوضات الصلح مع العثمانيين ، ووقع معهم ــ فى ٢٤ يناير (ك ٢) ١٨٠٠ م ــ معاهدة العريش . وتطبيقاً لها بدأ جيش الشرق فى الرحيل . لكن اللعبة الدولية أبت عليه هذا « الطريق الشريف » ، فالانجليز ــ الذين كانوا طرفاً فى المفاوضات ــ ، لم يرضهم ان يرحل جيش الشرق بأسلحته لينضم إلى جبهات القتال ضدهم فى أوربا ، فقطعوا طريق البحر على الجيش الفرنسى المنسحب ، وأسَروا كل من خرج منهم . ولم يجد العثمانيون بُداً من الهجوم على الجيش الفرنسي لاجلائه بالقوة . فكانت معركة « **عين شمس** » ..

لم يتطلب الجيش العثماني سوى يوم واحد ليهزم فى « **معركة عين شمس** » ، لكن « **القاهرة** » تمردت خمسة أسابيع كاملة ، فما كاد « **كليبر** » ينتصر على العثمانيين ، حتى تحولت شوارع المدينة إلى متاريس ، إمتد الغضب من بولاق إلى كل أنحاء المدينة . خرجت السيوف والبنادق والرماح والعصى بل والمدافع المدفونة فى أحواش المنازل ، وسرعان ماستولى الثوار على المدينة ، أقاموا متاريس قوية فى مداخل الشوارع ، هاجمت فصائل منهم مقر القيادة العامة لجيش الاحتلال ، حيث يسكن « **كليبر** » ، فى قصر الألفى بميدان الأزبكية . أنشأ الثوار معملا لصنع القنابل وصب المدافع ، جمعوا له الحديد من المساجد والحوانيت ، وتطوع الصناع للعمل فيه . استعانوا بكرات الحديد التى تستخدم فى الموازين « كقذائف » . أخذوا يجمعون القنابل التى تتساقط من المدافع الفرنسية فى الشوارع فيحيلونها إلى قذائف جديدة . تشكلت لجان للاعاشة ، وللتجنيد ، ولمراقبة المتاريس ورسم الخطط .



وحين دخل « **كليبر** » المدينة كانت فى أيدى الثوار ، فلم يبق أمامه سوى النار ، بدأت مدافع الفرنسيين تطلق قذائفها على المنازل ، واحتلت فرق من جيش الاحتلال الآكام المشرفة على المدينة ، فأحاطت بها شمالا وشرقاً ، وحوصرت بحيث لايصلها طعام ولا ماء . تقدم جيش الشرق يُشعل النار فى المتاريس والمنازل فإذا ما أطفأتها الأمطار الغزيرة التى هبطت على القاهرة ، أعادوا إشعالها من جديد : خمسة أسابيع كاملة والقاهرة تقاوم ، والنار ترعى فى مساكنها ، ولاأحد يقبل التسليم .

وأخيراً .. اقتحم الفرنسيون « **بولاق** » ، ففعلوا بأهلها — كما يقول « **الجبرتى** » المؤرخ — ماتشيب من هوله النواصي . « صارت القتلى فى الطرقات والأزقة ، واحترقت الدور والقصور » ، أما الأزبكية وما جاورها من الأحياء التى دار فيها القتال ، فقد صارت كلها « تلالا وخرائب ، كأنها لم تكن مغنى صبابات ، ولا مواطن أُنسٍ ونزهات ، جنت عليها أيدى الزمان ، وطوارق الحدثان ، حتى تبدلت محاسنها ، وأقفرت مساكنها . تسكب عند مشاهدتها العبرات » .

بكى « **الجبرتى** » المؤرخ ، أما الجنرال « **كليبر** » ، فقد أضاف إلى أكاليل

غاره ، إكليلاً جديداً ، وبات من الدقة العلمية ان نسميه : بطل معارك مايستريك وشارلوا وفانديه وجبل طابور وعين شمس وبولاق .

فى القدس كان « **سليمان الحلبي** » ــ القادم من قلب القهر ــ قد قرر أن يغازي فى سبيل الله ..

لا أحد يدرى كيف نبتت فكرة مشروع اغتيال « **كليبر** » ، ومن الذى أوحى بها ، ذلك أن « **سليمان الحلبي** » ، لم يكن من هؤلاء الذين يدونون خواطرهم ، كما أنه لم يعن كثيراً باطلاع الآخرين على مادار فى رأسه . وحين قبضوا عليه ، وعذبوه « حُكْمَ عوائد البلاد » لم يُفِضْ كثيراً فى الحديث . ومع أن جوهر روايته لما جرى ، صحيح ، إلا بعضاً مما قاله ، وقاله الآخرون ، يحتمل الشكّ وربما الاهمال .

وطبقا لروايته ، فقد نبت المشروع فى حوار بينه وبين « **أحمد اغا** » محافظ القدس . وكان المحافظ قد تسلم منصبه فى نهاية مارس (آذار) ١٨٠٠ م ، وذهب إليه « **سليمان** » يشكو ما يلاقى أبوه ، « **الحاج محمد أمين** » ، ــ تاجر المسلى بحلب ــ من اضطهاد ، إذ تعود « **ابراهيم باشا** » ، محافظ حلب ، ان يفرض عليه ــ وعلى غيره من التجار ــ غرامات فادحة ينوءون بها . وأسفر اللقاء بين « **سليمان** » و« **محافظ القدس** » عن مواعيد أخرى متعددة ، جرت فى الأيام التالية ، وتراجعت خلالها المشكلة بين تاجر المسلى ومحافظ حلب ، ليطرح مشروع اغتيال « **كليبر** » نفسه على لقاءات الرجلين .



وأسفرت هذه اللقاءات عن اتفاق بأن يتوجه « **سليمان** » إلى القاهرة لتنفيذ المهمة ، وطلب منه « **أحمد أغا** » أن يسافر أولاً من « **القدس** » إلى « **غزة** » ليلتقي

هناك بشخص اسمه « **ياسين أغا** » سيقدم له المساعدات الضرورية لتنفيذ مهمته ، ولم يزوده بأى خطابات تَقْدِمه أو رسائل تعريف ، إذ فضل أن يرسل ذلك عن طريقه وبوسائله الرسمية ، حتى لاتتعرض الرسائل للوقوع فى يد غريبه ، أو تطلع عليها عين متطفلة .

ولم تستغرق تلك المباحثات جميعها سوى ثلاثة أيام . وفى اليوم الرابع غادر « **سليمان** » « **القدس** » إلى « **الخليل** » ، حيث ظل عشرين يوماً فى انتظار قافلة يرافقها إلى « **غزة** » ، ليكون فى مأمن من قطاع الطرق . وحين وصل إلى « **غزة** » فى نهاية ابريل (نيسان) ١٨٠٠ ، التقى بـ « **ياسين أغا** » ، الذى قال له بأن لديه عِلماً بالمهمة التى قَدِم من أجلها ، ورتب له إقامة مؤقتة بجامع غزة الكبير ، وتردد عليه هناك عدة مرات ، تباحثا خلالها فى المشروع ، وكان « **ياسين أغا** » حريصاً على أن يكون اللقاء خفية عن الأعين ، لذلك تمت معظم اللقاءات ليلا .



الجيش الفرنسي ، يستعد للانسحاب الذى لم يتم بعد توقيع معاهدة العريش في يناير ١٨٠٠ م

وحين تمت الصفقة ، وعده « **ياسين** » برفع الاضطهاد عن أبيه ، وأن يشمله بحمايته فى جميع المناسبات ، وأعطاه أربعين قرشاً تركياً ــ قيمة كل منها أربعون بارة ــ لمصاريف سفره ، وأوصاه أن يكون حذِراً ، وألاّ ينفذ المشروع إلاّ بعد أن يضمن نجاحه وألا يُحَدِّث أحداً بشأنه .

وخلال الأيام العشرة التى أمضاها بغزة فى انتظار قافلة تقوده للقاهرة ، اشترى « **سليمان** » الخنجر الذى أغمده فيما بعد فى صدر « **كليبر** » ، ولم يبذل مجهوداً كبيراً فى الانتقاء ، إذ اشترى أول خنجر صادفه ، والتحق بأول قافلة مسافرة ، وكانت مُحَمَّلة بالصابون والدخان ، قطعت المسافة بين غزة والقاهرة فى ستة أيام ، قضاها « **سليمان** » على ظهر هجين .

ولأن القاهرة كانت ــ حين وصل إليها « **سليمان** » فى منتصف مايو (١٨٠٠ م) ــ ماتزال تلعق جراح الثورة : أبوابها مخفورة وآثار الحريق فى كل شوارعها ، والبحث لا يهدأ ــ ليل نهار ــ عن الجنود العثمانيين الذين تسربوا إليها وشاركوا فى الثورة والمتمردين الذين قادوا المقاومة ، فقد آثرت القافلة ألا تدخل المدينة ، وحطت رحالها فى قرية صغيرة بجوار الجيزة اسمها « **العياط** » . ومن هناك استأجر « **سليمان الحلبى** » حماراً ، دخل به المدينة فى ١٤ مايو ١٨٠٠ م .

أمضى « **سليمان الحلبي** » شهراً كاملا فى القاهرة . كانت الثورة قد خمدت ، أما أعمال الثأر فكانت فى قمتها . وكان « **كليبر** » يطبق قاعدته الديمقراطية : رؤوس أقل تُذبح ، وأموال كثيرة تُنهب ، ولابشاشة هناك . لذلك صمم ــ كما قال ــ أن يعصر مصر كما يعصر الشربتلى الليمونة . وتطبيقا لسياسة « الارهاب المالي » تلك ، فرض على المدينة العاصية ، غرامة قدرها ١٢ مليون فرنك ، واعتقل خمسة عشر رجلا من أعيان المصريين حتى تجمع الغرامه الذى وزعت ــ كما يقول « **الجبرتي** » ــ على « الملتزمين وأصحاب الحرف حتى الحواة والقرداتية والتجار وأهل الغورية وخان الخليلى والصاغة والنحاسين والدلالين والقبانية وقضاة المحاكم وغيرهم ، كل طائفة عليها مبلغ معلوم ، وكذلك بياعو الدخان والتُنباك والصابون والخُردجية والعطارون والزيّاتون والشواءون والجزارون والمزينون وجميع أهل الصنائع والحرف ، وجعلوا على الأملاك والدور


كليبر

أجرة سنة كاملة » .

وعند التنفيذ ، كان البلاء عظيما ، يقول الجبرتي « مضى عيد النحر ولم يلتفت إليه أحد ، بل ولم يشعروا به ، ونزل بهم من البلاء والذل مالا يوصف . وفرغت الدراهم من عند الناس ، واحتاج كل إلى القرض فلم يجد الدائن من يدينه لشغل كل فرد بشأنه ومصيبته ، فلزمهم بيع المتاع فلم يوجد من يشترى ، اذا أعطوهم ذلك لايقبلونه ، فضاق خُنَّاق الناس ، وتمنوا الموت فلم يجدوه . ثم وقع التَّرجِّى فى قبول المصوغات والفضيات ، فأحضر الناس ما عندهم ، فيُقَوّم بأبخس الأثمان ، وأما أثاثات البيوت من فرش ونحاس وملبوس فلا يوجد من يأخذه ، وحين يشتد الطلب ، وينبثُّ المعينون والعسكر فى طلب الناس ومهاجمة الدور ، وجرجرة الناس حتى النساء من أكابر وأصاغر وبهدلتهم وحبسهم وضربهم ، والذى لم يجدوه لكونه فرَّ وهرب يقبضون على قريبه أو حريمه أو ينهبون داره » .

وهكذا دخل « **سليمان الحلبى** » ، ليجد القاهرة ، بتلخيص « **الجبرتى** » ــ فى شرِّ حال ، فـ « الطرق مجفرة ، والأسواق مقفرة ، والحوانيت مقفولة ، والعقول مخبولة والخانات والوكائل مغلوقة ، والنفوس مطبوقة ، والغرامات نازلة والأرزاق عاطلة ، والمطالب عظيمة ، والمصائب عميمة ، والعكوسات مقصودة والشفاعات مردودة .. وبالجملة فالأمر عظيم ، والخطب جسيم ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم » .



أمضى « **سليمان** » أول ليلة له بالقاهرة بمنزل أستاذه « **مصطفى أفندي** » ، واستضافة الشيخ العجوز الذى جاوز الثمانين من عمره ، إذ كان هو الذى علمه الخط وحفظ عليه القرآن حين كان بالقاهرة قبل ذلك بثلاث سنوات . وفى الصباح ، اعتذر له « **مصطفى أفندي** » فهو شيخ عجوز فقير ، لاقِبل له بضيافته . وقبل

« **سليمان** » عذر الرجل ، وأستأذنه أن يمر عليه بين الحين والآخر لزيارته ، فأذن له ، فظل يتردد عليه طوال الشهر التالي كل أسبوع مرتين فى يومى الاثنين والخميس .

ونقل « **سليمان** » إقامته إلى الجامع الأزهر ، حيث التقى بأربعة من أصدقائه ، جميعهم من « **غزة** » ، ويقيمون كغيرهم من طلاب فلسطين وسوريا ، فى رواق الشوام ، وكان أكبرهم « **عبد الله الغزي** » فى الثلاثين من عمره ، أمضى منها عشر سنوات فى الأزهر ، وهى المدة التى قضاها ثانيهم « **أحمد الوالي** » الذى كان يناهزه عمراً ، أما أحدثهم إقامة فى القاهرة وفى الأزهر ، فكان الشيخ « **محمد الغزي** » ، إذ لم تمض على إقامته فى الجامع الكبير سوى خمس سنوات . وهرب الرابع « **الشيخ عبد القادر الغزى** » بعد مقتل كليبر ، فلم يترك أى معلومات تخصه .

سهّل المشايخ الأربعة لـ « **سليمان الحلبي** » الالتحاق بالجامع الأزهر ، والإقامة فيه ، دون إخطار السلطات الفرنسية ، التى كانت قد أصدرت أمراً بالإخطار عن كل عثماني يصل الى القاهرة . ومنذ البداية ــ وعلى عكس مانصحه به « **ياسين أغا** » محافظ القدس ــ أخطرهم بمشروعه ، فنصحوا له بعدم الإقدام عليه ، وأشاروا إلى الصعوبات التى تحول دون تنفيذه ، ونبهوه الى أنه سيقتل ، لكن « **سليمان** » لم يقتنع بما قالوه ، وواصل الحديث عن مشروعه خلال الأيام التالية ..

وطوال الوقت كان « **سليمان** » مشغولا يالبحث عن « **كليبر** » ، ودراسة أنسب مكان لتنفيذ مشروعه ، وكان القائد العام قد نقل إقامته الى « معسكر الجيزة » ، حتى تنتهى الاصلاحات التى كانت تجرى فى بيت الألفى ، مقر القيادة العامة ، الذى كان يقيم به قبل أن تصيبه قنابل الثوار باضرار ، أصبح معها غير صالح لإقامته به قبل ترميمه ، كما أنه كان كثير التجول فى المدينة ، يراجع متطلبات الدفاع عنها ، ويطمئن إلى سلامة قلاعها وحصونها ، ويشرف على إجراءات تحصيل الغرامة التى فرضها على أهلها ، فلم يكن له خط سير ثابت يسهل معه اقتناصه ..

ولظنه أن الفرصة المتاحة لتنفيذ مشروعه ، قد تتأخر بعض الوقت ، فقد أخذ « **سليمان** » يبحث عن عمل يقتات منه ، ككاتب عربي ، ومع أن الفرصة لم تسنح ، إلا أنه وجد أعمالا متفرقة . وكان يقضي معظم أوقاته بالأزهر ، ويكتب

أحياناً أوراقاً تتضمن أدعية وآيات من القرآن ، يوزعها على الطلاب والمصلين فى الجامع الكبير .

ويلتقى بأصدقاه « الغزاوية » ، فيسامرهم أحيانا .. ويشارك « **أحمد الوالي** » ، قلقه على ابن خالته « **عبد الملك بن شهيب** » الذى اختفى فجأة فى الخريف الماضى ، وترك أخته « **زينب** » فى منزلهما بـ « **تل العقارب** » ، ولعله قد صاحب « **أحمد الوالي** » ، إلى المنزل الذى كان يقع فى نواحى الناصرية ، بالقرب من بيت قاسم بك الذى كان مقراً للمجْمع العلمى الفرنسي . وكانت البيوت تحيط بالتل المرتفع ، المطل من أحد جوانبه على البركة الناصرية ، بينما كان الفرنسيون قد احتلوا سطح التل وحولوه إلى طابية نصبوا عليها المدافع ، لتأمين المدينة ، بعد ثورة القاهرة الأولى ، ولعل « **سليمان** » قد أدهشه شك « **أحمد الوالي** » فى أن يكون « **عبد الملك** » قد قتل وريبته فى أن بنت خالته « **زينب** » تعلم بسر اختفاء شقيقها « **عبد الملك** » !

وما أن عرف « **سليمان الحلبي** » أخيراً مقر إقامة الجنرال بالجيزة ، حتى انطلق إلى هناك ، وراقب موكبه ، وسأل النوتية الذين ينقلونه عبر النيل من الجيزة إلى القاهرة عن السبيل للقياه ، وحين استفهموا منه عن سبب سؤاله ، قال لهم أنه يود أن يقدم اليه شكوى .. فأخطره أحدهم أن الجنرال يذهب عصر كل يوم الى حديقة الأزبكية ليتفقد أعمال الترميم فى مبنى القيادة العامة ..

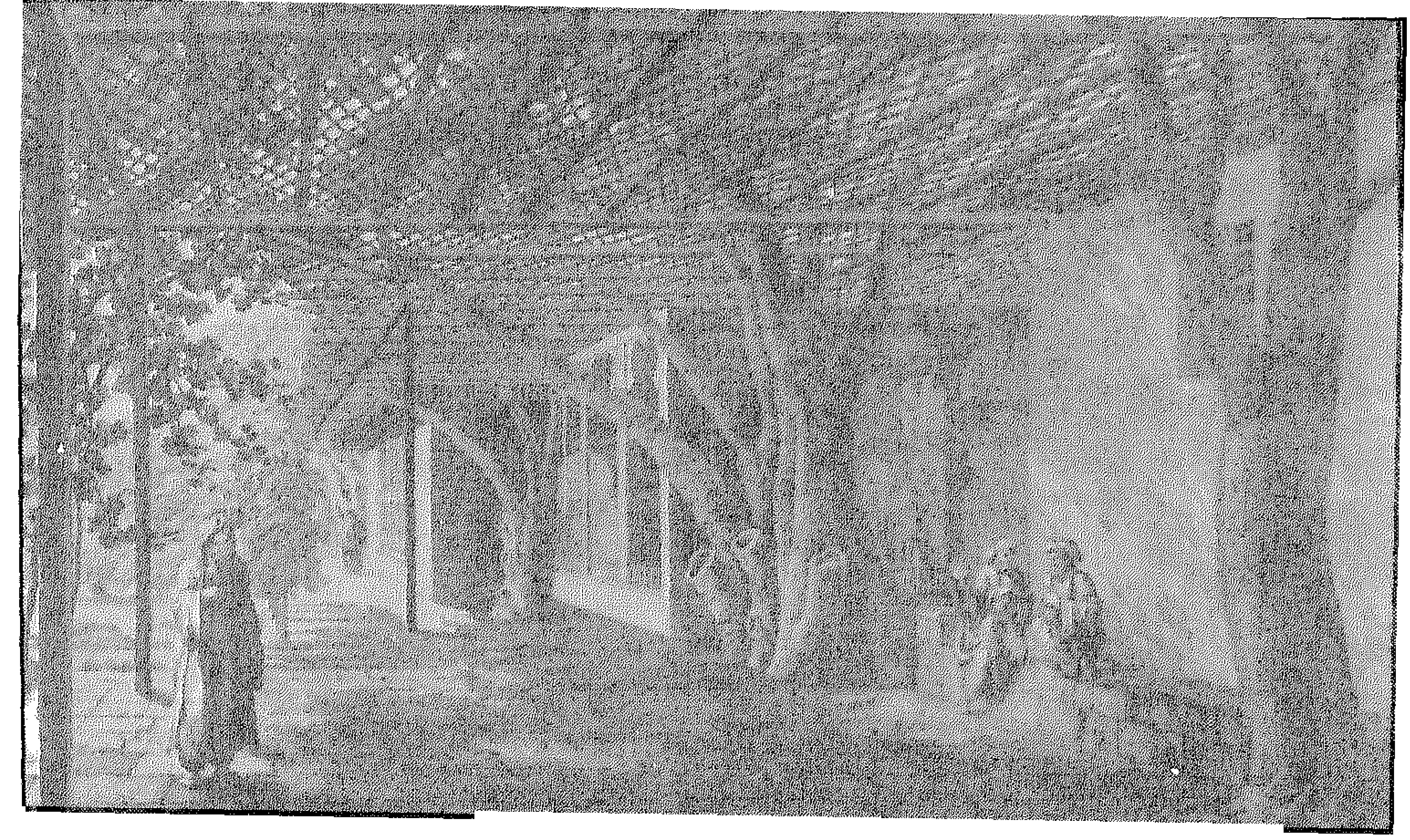
لحظتها كان قدر « **كليبر** » قد أدركه ..



انتهى التحقيق فى اليوم نفسه ــ السبت ١٤ يونيو ١٨٠٠ م ــ وتحدد اليوم التالى لبدء المحاكمة ، وأصدر « **الجنرال منو** » ــ الذى خلف « **كليبر** » فى القيادة العامة ــ أمراً بتشكيل المحكمة من تسعة من قادة الجيش . وفى جلستها الأولى ،

ندبت المحكمة رئيسها ، وممثل الاتهام فيها ، لإجراء التحقيق ، وجمع أدلة الاتهام . فأسفر تحقيقهم عن اتهام « **سليمان الحلبى** » ، والأزهريين الأربعة الذين أفضى اليهم بعزمه ، وهم « **محمد الوالي** » و« **عبد الله الغزي** » و« **عبد القادر الغزي** » وأستاذه « **مصطفى افندي** » الذى بات فى منزله عند حضوره الى مصر ، فكان عدد المتهمين ستة ، ولما كان رابع المتهمين « **عبد القادر الغزى** » قد فر قبل المحاكمة ، فقد حُوكم غيابياً ..

وحين انعقدت المحكمة فى اليوم التالى ــ الإثنين ١٦ يونيو (حزيران) ١٨٠٠ م ــ وقف ممثل الاتهام « **القومسيير سارتلون** » ، يترافع ضد المتهمين ، فتحدث عما يكتنف الجيش الفرنسى فى مصر « من حداد عام ، وحزن عميق فيهما الدليل على عظم المصاب ، ففى مجال المجد والنصر ، اختطف من بيننا قائدنا قتيلا » ، وتساءل « ماذا عساني أن أضيف إلى التعبير عن الألم المبرح الذى نشعر به من أجله ؟ هل أذكر دموع جنوده الذين كان لهم بمثابة الوالد ، أم أذكر مايملأ قلوب قواده ــ الذين حضروا أفعاله وزاملوه فى مواطن المجد ــ من أسى » .



« جانب من قصر « مرادبك » بالجيزة حيث كان المقر المؤقت لإقامة « كليبر »

وفى ختام مرافعته طلب المدعى العمومى من المحكمة إدانة « **سليمان الحلبى** » والحكم بحرق يده اليمنى ، ثم يوضع على الخازوق حتى يموت وتنهش الطيور الجارحة جسمه ، وأن تقضي بأدانه الشيوخ الثلاثة « محمد » و« عبد الله » و« أحمد الغزي » فى تهمة الاشتراك بالجريمة ، لعدم إبلاغهم عنها رغم علمهم المسبق بها ، والحكم بقطع رؤوسهم ، وأن يحكم على رابعهم « **عبد القادر الغزي** » ـــ الذى هرب ولم يتمكن الفرنسيون من القبض عليه ـــ بنفس الحكم ، على أن تنفذ الأحكام إثر تشييع جنازة « **الجنرال كليبر** » بحضور الجيش وأهالي البلاد ، وطالب المدعى العام ببراءة ساحة « **مصطفى أفندي** » والافراج عنه ، إذ لم يثبت أن « **سليمان الحلبي** » قد أنبأه بمشروعه ، وأن يطبع من الحكم وأوراق الدعوى خمسمائة نسخة وتنشر مع ترجمتها إلى اللغتين التركية والعربية فى مختلف أنحاء مصر بالمواقع المعتادة والمخصصة لذلك ..

وفى مجال المقارنة بين عظمة « **كليبر** » ، وجيشه ، وبين « وحشية » « **سليمان الحلبي** » ورفاقه ، تحدث « **سارتلون** » عن « بحبوحة التسامح والكرم التى يرتع فيها المصريون من قاهريهم » أما العثمانيون والمصريون والعرب ، فقد وصفهم « **سارتلون** » بأنهم « **متوحشون ، جُبناء ، لاتحمر وجوههم خجلا من إقدامهم على الانتقام لهزيمتهم بالاغتيال ، لذلك لن يكسبوا أمام العالم سوى العار** » .

وأرجع المدعى العمومى جريمة « **سليمان الحلبى** » ، إلى التعصب والهلاوس الدينية ، فهذا « الشاب المتوحش الموصوم بوصمة الاجرام ، أثرت روح التعصب الدينى أبلغ الأثر فى رأسه المضطربة بخاطىء الأقاويل عن مقتضيات الاسلام الصحيح ، حتى بات يعتقد أن أقوى دعائم الدين ، وأعز وسائله هى الجهاد فى سبيل الله وموت المشركين » .

وبعد أن انتهى المدعى العمومى من مرافعته ، أعادت المحكمة استجواب المتهمين ، فاعترفوا بالوقائع كما وردت فى أقوالهم النهائية ، وسألتهم هل يريدون توكيل محام للدفاع عنهم ، فلم يردوا ، فانتدبت المحكمة المترجم « **لوكاهاما** » للدفاع لكنه وقف ليترافع فقال أن لاشىء لديه ليقوله .

واختلت المحكمة للمداولة فى الحكم ، وسأل الرئيس أعضاءها إبتداء من أصغر الأعضاء رتبة ، عن كل متهم على حدة ، فكان قرارهم أنهم جميعاً مذنبون ، ما

عدا « **مصطفى افندي** » الخطاط ، واستفتاهم رئيس المحكمة جميعا عن نوع العقوبة التى توقع على كل متهم ، فوافقوا على مااقترحه المدعى العمومى فى مرافعته .

وهكذا قضت عدالة الحرية والاخاء والمساواة والحضارة على « **سليمان الحلبى** » بالاعدام بوسيلة متحضرة تماما .. نقلها مترجمو الحملة عن الفرنسية إلى لغة عربية ركيكة ، كالخيال الركيك الذى قضى بها ، واعتبرها عدلاً .. وهكذا نص الحكم على « حرق يده اليمين ، وبعد ذلك يتخوزق ، ويبقى على الخازوق لحين تأكل رمّته الطيور ، وكل ماتحكم يده عليه ، يكن حلالاً للجمهور الفرنساوي » .. أما « **محمد الغزي** ، و« **عبد الله الغزي** » .. و« **أحمد الوالي** » فقد حكمت العدالة الفرنسية بأن « تقطع رؤوسهم ، وتوضع على نبابيت .. أما أجسامهم « فتحرق بالنار .. ويكون ذلك قُدّام « **سليمان الحلبي** » قبل أن يجرى فيه شىء » ..

فى تلك الأيام ذاتها ــ أو قبلها بقليل ــ انعقدت محكمة فرنسية أخرى فى ميناء « **طولون** » ــ الفرنسى ــ لتحاكم شاباً آخر من « **غزة** » .. هو « **عبد الملك شهيب** » .. فتحكم ــ أيضا ــ بإعدامه .



برتلمي ، محافظ القاهرة اليوناني الذى نفذ حكم الإعدام فى سليمان الحلبى ورفاقه

ظهر « عبد الملك » فى آخر مكان كان يتصوره ابن خالته « **أحمد الوالي** » : على سطح السفينة الحربية « لامويرون » ، التى هرب عليها « **نابليون بونابرت** » من مصر . ولم يكتشف أحد من حُرّاس « **نابليون** » وجوده ، إلا حين فوجئوا به ذات صباح ، يثب على الجندى « **فورتين** » ــ أحد حراس « **نابليون** » ــ ليطعنه بخنجره أربع طعنات فى صدره وكتفه .. فيسقط صريعاً .. وأمام « **نابليون** » روى « عبد الملك » الواقعة .. كان « فورتين » يعسكر فوق « **تل العقارب** » ضمن قوة طابية

المعهد العلمى .. وذات غروب ، تسلل الى بيت « **عبد الملك** » ليغتصب « **زينب** » .. وظل يواصل اغتصابه لها بين الحين والآخر ، حتى اكتشف « **عبد الملك** » المأساة ، فظل يرحل خلف « **فورتين** » من بلد الى بلد ، حتى استطاع أخيراً أن يتسلل خلفه ، إلى السفينة « **لاموبرون** » ، فقتله !

وفى الوقت نفسه الذى كانت الاستعدادات فيه قد تمت لاقامة مراسم العدالة الفرنسية فوق « **تل العقارب** » .. لم تكن « **زينب** » التى خرجت مع أهل البلد لتتفرج على مراسم دفن « **كليبر** » وإعدام « **سليمان الحلبي** » ورفاقه — ومن بينهم ابن خالتها « **أحمد الوالي** » — تعلم أن حكم الاعدام رميا بالرصاص ، ينفذ فى اللحظة ذاتها فى شقيقها « **عبد الملك** » !



□ القاهرة المحروسة
□ الثلاثاء ١٧ يونيو (حزيران) ١٨٠٠ م .

حين بدأت جنازة الجنرال « **كليبر** » تحركها من مبنى القيادة العامة ، انطلقت طلقات مدفع القلعة تتالى مرة كل ثلاث دقائق . وتقدمت كتائب الجيش من الفرسان والمدفعية ثم حرس القائد العام ، فموسيقى الجيش موكب الجنازة ، حمل الجنود بنادقهم منكسة ، ووضعوا أشرطة سوداء على أكمامهم ، أما الطبول التى كانت تدق دقاً جنائزياً خافتاً ، فكانت هى الأخرى مجللة بالكريب الأسود . كذلك كان النعش الذى حُمِل على مركبة تجرها الجياد ، وفوقه سيف « **كليبر** » وقبعته وشاراته والسكين الذى قُتل به . وكان دمه مايزال متجلِّطاً عليه . خلف النعش وفد من فرسان المماليك ، ثم « **الجنرال منو** » — خليفة « **كليبر** » — وقواد الجيش وأعضاء المجمع العلمي الفرنسي ، ثم أعيان القاهرة من التجار والعلماء والقساوسة ، ومندوبو

طوائف الصناع ، وسارت الجنازة من «الأزبكية» إلى « درب الجماميز » إلى «الناصرية» ، حتى «تل العقارب» .. وهناك توقفت الجنازة ، ومااحتشد فيها ، ليشهد جثمان « كليبر » المسجى فى نعشه ـــ قبل الدفن ـــ آخر مشاهد المجد ويتزود بنظرة من عدالة الظالمين !

أنزل نعش «**كليبر**» من فوق عربته ، ووضع على «**تل العقارب**» ، حيث كانت مراسم تنفيذ الحكم فى « **سليمان الحلبى** » وشركائه فى انتظار وصول النعش . وما أن انطلقت المدافع ، حتى بدأ الشطر الثانى من الاحتفال . تقدم « **بارتليمى** » ـــ محافظ القاهرة اليونانى ـــ فأطاح بسيفه برؤوس طلاب الأزهر الثلاثة وتسلم بعض معاونيه الرءوس التى تخضبها الدماء ، فرفعوها فوق عصى طويلة ، وغرسوها فى أرض التل ، بينما وضعت جثثهم فوق كومة ضخمة من الحطب والأخشاب ، أشعلوا فيها النيران . وكان الفحم آنذاك ، يحمى فى مجمرة ، وحين انتهى المحافظ من مهمة إعدام المشايخ ، تقدم إلى « **سليمان** » ، ووضع كفه فى المجمرة ، لم يشلِك « **سليمان** » ، **ولم يتكلم والنار تأكل لحمه الحى ، غير أنه اعترض حين تعمد** « **بارتليمى** » أن يعدل من وضع يده ، لتطول النار مرفقه ، منبهًا إياه إلى أن الحكم لم يذكر المرفق بل اليد فقط ، وتشاجر «سليمان» مع « **بارتليمى** » ونعته بالكلب ، وأصر على حقوقه ولم يكف عن الاحتجاج إلا حين أزيحت عن مرفقه الجمرة ..

وبعد أن احترقت يد « **سليمان** » ، بدأ تنفيذ القسم الثانى من الحكم الصادر بحقه . وقام « **بارتليمى** » بعملية الخوزقة بمهارة ، أحضر قضيباً مدبباً من الحديد ، ثم بدأ فى إدخاله فى شرج « **سليمان الحلبى** » ، بالدق بمطرقة خفيفة ، حتى لايحدث نزيفاً يؤدى إلى موته قبل أن يتعذب بما يكفى ، وبعد أن انتهى ذلك الاجراء التمهيدى ، رفع الخازوق قائماً ، وعليه سليمان ، ثم غرس فى الأرض .

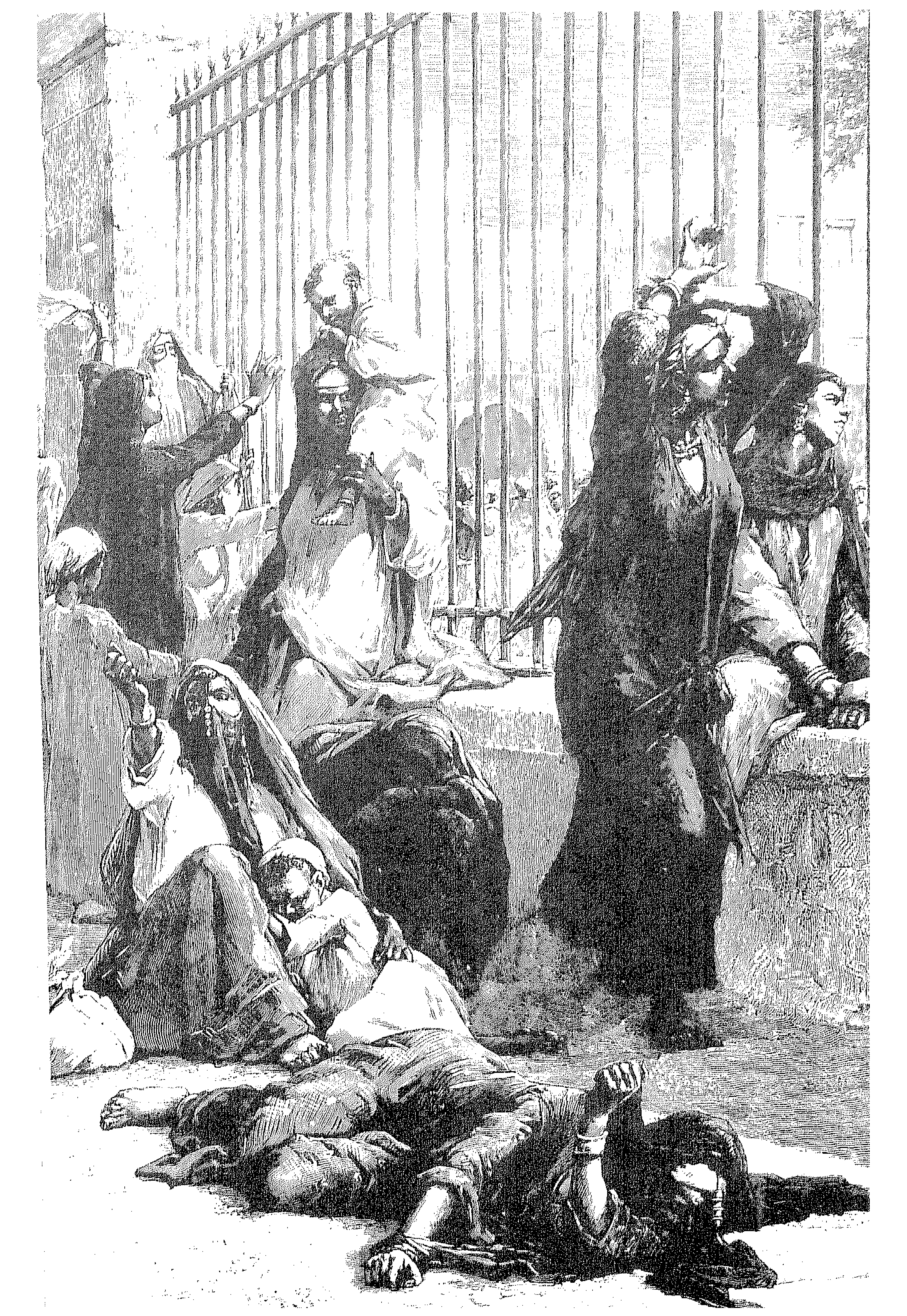


طلب « **سليمان** » من جندى فرنسى كان يقف على مقربة منه ، أن يعطيه شَرْبة ماء . كان الجندى على وشك أن يعطيه زمزميته ، منعه « **بارتليمى** » ، إذ سوف تؤدى أى نقطة ماء الى موته فوراً ، فتنقذه من عذابه ، وهذا مخالف لمنطوق الحكم ولتقاليد الحضاره !

على تل العقارب .. فارق جثمان « **كليبر** » « **سليمان الحلبى** » .. مضوا به ، تتقدمهم الفرسان والموسيقى ، وحين وصلوا إلى فناء قصر العينى ، حيث أعدوا فى حديقته قبراً للجنرال ، على درج عال زرعوا حوله أعواد السرو . وبعد انتهاء مراسم الدفن ، ألقى المواطن « **فورييه** » ـــ سكرتير المعهد العلمي الفرنسي ـــ كلمة طويلة ، تحدث فيها عن الجنرال « **كليبر** » بطل معارك فانديه وشارلوا وفلوريس ومايستريك والفكريش وفريدبرج ، ومقتحم الاسكندرية وبطل معركة جبل طابور وعين شمس ، من أخمد ثورة القاهرة ، وجاء ـــ مع جيشه ـــ لينشر أعلام الحضارة والعدل على ضفاف النيل ..



وفى تلك اللحظة .. كان «**سليمان الحلبى**» جالساً على خازوقه فوق تل العقارب يصلي !! .





هو يوم مصري ككل الأيام المصرية ..!

يوم « أحد »

مئات الألوف من الآحاد مرت قبله .. وأخرى جاءت بعده .. لكنه ظل يتميز من بينها جميعاً بما جرى فيه ، بثوانيه المكثفة وأحداثه اللاهثة ، بمصائر مئات الرجال التى تحددت فيه .. وبما ترتب عليه من نتائج .

وهو بعد هذا كله واحد من أطول أيام التاريخ المصري ..

انفجرت خلاله تراكات متعددة ظلت تعمل تحت السطح على امتداد الأسابيع والشهور لتتجمع فى النهاية . وتحيل يوماً محدود الساعات ، إلى دهر كامل ، مشحون بالأحداث والانفعالات ، دموي القسمات ، غاضب كبحر هادر ، وقاس كعاصفة عاتية ..

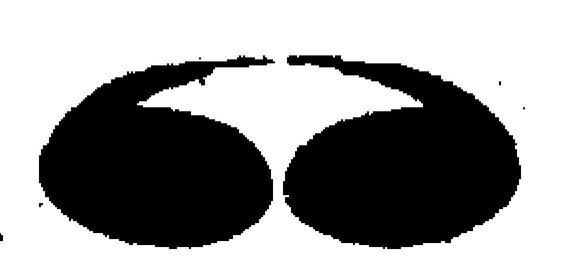
ورصد تفاصيل يوم مثل هذا عملية صعبة ، بيد أنها ضرورية على أيّ حال ، فعندما توضع تلك التفاصيل تحت المجهر ، تعطينا الفرصة ، لنكشف فى صورتها المكبرة ، كيف تحرك أعم الحوادث أبعد الناس صلة بها ، وكيف تؤثر السياسات التى ترسم فى القصور ، وتصاغ بالعبارات الجزلة ، فى مصائر رجال بسطاء ، ونساء لاتفرقن بين الألف والأصبع .

يوم « أحد » سكندري الطابع ، ككل أيام الآحاد المصرية !

شرارة بسيطة أحرقت السهل كله . تحركت الثواني لاهثة ، واندفعت الحوادث دامية ، ثم انحسر كل هذا ـــ عندما هبط الغروب ـــ فى الظلام والسكون ، ولم يعد أحد يسمع فى عمق الصمت سوى هدير أمواج البحر ، وأضواء الفنار تخدش وحدها بكارة الظلام ، لكنه فى ذلك الليل المظلم الساكن كان قدر مصر ينتظرها . ستأتى سنوات الإحتلال وشيكاً ، وستسقط مصر ـــ كأحد نتائج هذا اليوم ـــ تحت سنابك الغزو .. ولمدة ٧٤ عاماً متواصلة !

ولأنه يوم غريب كأمثاله من الأيام ، فإنه بعدما خمدت نيرانه ، ضاعت معظم تفاصيله ..

وفى الرماد المتخلف عن الحرائق ، المتلبّد بدماء القتلى والجرحى ، صعُبت كلّ محاولة للحصول على أنصع وجوه الحقيقة . ضاعت المسئولية ، وتبادل الجميع الاتهام إختفت الوثائق ، وتحولت الإشاعة الى خبر يقينى وإلى شهادة يقسم صاحبها على صحتها بأغلظ قسم .. وفرض المنتصر ـــ وهو الجاني في الوقت نفسه ـــ تصوره على كل شيء . فاندفع يلفق أدلة الاتهام ضد الضحايا وشهادات الدفاع المزورة لصالح الجناه ، ذلك مرض سياسى قديم وحديث .. ولابرء منه .



كان موقع اليوم أحد منحنيات الزمن :

أيامها كانت مصر تعيش مرحلة جديدة من مراحل الثورة الوطنية التحررية كان

حق ملكية الأرض قد أقِرّ جزئياً .. فتحولت لسلعة تخضع لقانون السوق . وبدأ المنتجون يتجهون للزراعة الكثيفة للتسويق الخارجي وخاصة القطن والحبوب .. وعرفت مصر وابور المياه والآلات الزراعية الأخرى وتزايدت الدعوة الى تحرير الفلاحين من السخرة ، فضلاً عن انتشار التجارة .

وأدّى كل هذا إلى نشأة « جنين برجوازي مصري » بدأ يجاهد لكيلا تقع السوق المصرية فى يد الاحتكارات الأوربية الشرهة .. فكانت الثورة العرابية ..

غير أن قيادة الثورة ولدت منقسمة منذ البداية ..

كانت مصر فى تلك الحقبة العجيبة من تاريخها تزدحم بعناصر غريبة عن المصريين من الأتراك والجراكسة ، بقايا العصر المماليكي الذين حكموا مصر قرابة الخمسة قرون ، وكانت الشرائح العليا من هؤلاء تنتمي للطبقة الصاعدة التى يهمها تحرير الاقتصاد من السيطرة الأجنبية ، لكنها تناقضت بسرعة مع الجناح المصري من نفس الطبقة ، نتيجة لغربتها الجنسية عن المصريين .

كان الجراكسة والاتراك يحتقرون كل ما هو مصري ولا يصاهرون المصريين . وكانوا بالإضافة الى هذا كله يحوزون مناصب الإدارة ، وهو ما سهّل لهم باستمرار تسخير الفلاحين ، وجعلهم يعارضون فى مطلب حيوي من مطالب الحركة الوطنية .. وهو تحرير قوة العمل بإلغاء السخرة ..

وألقى هذا الجناح من البرجوازيين غير المصريين ، بكل ثقلة وراء « **محمد شريف باشا** » ، الذى ساند الثورة العرابية فى أول مراحلها ، ثم تولى رئاسة الوزارة بطلب من الثوار ، وحاول باستمرار أن يخرج الجيش من حلبة العمل الثورى ، وظلت الخلافات تتصاعد بينه وبين الجناح الآخر فى الثورة ــ وكان يمثله « **أحمد عرابى** » ــ الى أن استقال بعد أن رفض مجلس النواب الموافقة على بعض المواد فى مشروع الدستور الذى قدمه لأنها مواد تسلب المجلس ، حق اعتماد الميزانية ، ولاتكفل له من الحقوق بشأنها إلاّمجرد العلم بها .

وكان الجناح الآخر فى قيادة الحركة الوطنية أكثر تحرراً وتطرفاً .. وهو ماجعل

حركته أكثر انسجاماً مع حركة عناصر التجار والحرفيين والمثقفين الليبراليين والثوريين .. فالتفوا جميعاً حول قيادة « **أحمد عرابي** » وتولى « محمود سامى البارودي » الوزارة عقب استقالة « **شريف** » .. واستفزت رئاسة « البارودي » للوزارة ، قوى المقاومة على الجبهة الأخرى ، التى كانت تدبر لإجهاض الثورة ، واستدراجها الى دروب المساومات ، ورأت أن التمكين للعناصر المتطرفة ، بتولى « **البارودي** » لرئاسة الوزارة ، معناه ، أن تنجح تلك العناصر ، فى جمع الناس حولها ، فتتحول بذلك إلى قوة يصعب التغلب عليها .

ومنذ ألقت الاحتكارات الأوربية شباكها حول السوق المصرية ، وهى تدرك دائماً أن اللعب على التناقض بين « **اليعاقبة** » ــ الذين يتشددون فى عدائهم للاستعمار ــ و« **الجيروند** » ــ الساعون للحلول الوسط ، والمطالبون بالتساهل والتعقل ــ هو الأسلوب الرئيسي الذى يمكنها من إجهاض أيّة حركة ثورية .. حدث هذا أثناء الغزو الفرنسي ، وحدث فى الثورة العرابية .. وسيحدث بعد ذلك فى أوائل القرن ، ثم فى ثورة ١٩١٩ .

وكانت السياسة الاستعمارية ترسم خطتها على أساس أن « **اليعاقبة** » و« **الجيروند** » هم جميعاً أبناء طبقة واحدة .. وأن المتشددين يفعلون هذا لأن الجماهير الشعبية تدخل الحلبة ، وتعطى من دعمها وثقتها لهؤلاء اليعاقبة مايدفعهم للتشدد ولاتخاذ مواقف تتجاوز طاقتهم الثورية .. وأن المطلوب دائماً استدراجهم بعيداً عن هذه الجماهير ، آنذاك يستطيع الاستعمار أن يدفعهم للمناقشة والاتفاق معه بمنتهى الهدوء والتعقل ..

وفى تلك الأيام كانت الدوائر الاستعمارية تدبر لاجهاض الثورة العرابية .. وكانت الدوائر الرجعية فى الداخل وعلى رأسها قصر الخديوية وعناصر الاتراك والجراكسة تعمل معها فى حركة متناسقة ..



وقدر لهذا كله أن يصنع بعض ملامح الأحد الدامى ١١ يونيو ١٨٨٢



وكالعادة فان البداية غير واضحة تماماً ..

وربما كانت أقرب النقط الى حوادث اليوم ، نقطة تبعد ستين يوماً فقط ..

ففى الحادى عشر من ابريل ١٨٨٢ ، استقبل « **أحمد عرابى** » فى مكتبه بوزارة الحربية اللواء « **طُلبة عصمت** » قائد اللواء الأول .. بناء على طلب الأخير .

كان « **طُلبة** » صديقاً لـ « **عرابى** » وأحد قادة الحركة الوطنية . بيد أنه لم يُضيع الوقت فى أحاديث الأصدقاء وسمرهم ، فبمجرد أن جلس ، وقبل أن يحتسى القهوة بدأ يخطر « عرابي » بما جاء من أجله .



طلبة عصمت

قال انه علم من مصدر سرى ، أن هناك مؤامرة تدبر لاغتيال « **عرابي** » ومعه كبار الضباط الوطنيين والوزراء الثوريين فى حكومة « **محمود سامي البارودي** » . وأكد أن المعلومات التى وصلته تقول بأن حركة الترقيات التى تمت أخيراً ، والتى صَعَّدت عدداً من الضباط المصريين إلى القيادة العليا للجيش ، وأقصت عدداً من الضباط الجراكسة ، قد أغضبت الجنرالات غير المصريين ، لدرجة أن المنقولين منهم إلى السودان قد عارضوا أولاً فى النقل ، ثم رفضوا السفر نهائياً وعطلوا تنفيذ حركة التنقلات . وأنهم منذ ذلك الوقت يدبرون للمؤامرة ..

وأضاف « **طلبة عصمت** » قائلاً :

ـــ من المحتمل كذلك أن تكون للخديو السابق « **إسماعيل** » يد فى المؤامرة ، فقد أوفد الى مصر فى الآونة الأخيرة سكرتيره الخاص « **راتب باشا** » ، وهناك احتمال بأن يكون « **راتب** » قد دبر للمؤامرة فى أثناء وجوده فى مصر ، بهدف إعادة « **إسماعيل** » إلى العرش ..

سأل « **عرابى** » عن مصادر هذه المعلومات . أنبأه « **طُلبة عصمت** » أن الذى زوده بها هو ضابط جركسى شاب اسمه « **راشد أفندي أنور** » وأنه اعترف له بعضويته فى جمعية سرية من الضباط الجراكسة تهدف الى اغتيال قادة الثورة جميعاً ..

أمر « **عرابي** »على الفور باتخاذ الاجراءات اللازمة للتحقيق فى المسألة ومحاكمة من تثبت ادانته .

وبعد ثلاثة أسابيع من هذا التاريخ ، انعقد المجلس العسكري الذى حاكم المتآمرين . كان المجلس برئاسة جنرال جركسي هو الفريق « **راشد باشا حسني** » . استعرض المجلس ظروف الدعوى التى ثبتت باعتراف المتهمين أنفسهم .. ومنهم « **الأمير آلاى يوسف بك نجاتي** » الذى اعترف بأن « **راتب باشا** » هو مُدبِّر المؤامرة ، وبأنه أغرى الضباط الجراكسة بحضور « **عثمان رفقي** » ـــ وزير الحربية الأسبق ـــ بقتل « **عرابي** » .. وأيدت بقية الاعترافات أقوال « **يوسف نجاتي** » ..



وأعلن رئيس المجلس الحكم على المتهمين الأربعين .. وهو يقضى بنفيهم جميعاً

الى أقاصى السودان مع تجريدهم من الرتب العسكرية والامتيازات والنياشين ، وأن يكونوا متفرقين فى الجهات التى يُنفون اليها ، وألا تكون هذه الجهات فى مركز الحكمدارية ـــ أى مدينة « الخرطوم » ـــ ولا عواصم المديريات أو الجهات الساحلية .. وتضمن الحكم كذلك اعتبار « **راتب باشا** » محركاً للمؤامرة ، وتجريده من رتبه ونياشينه وحرمانه من العودة إلى مصر . وأعلن المجلس العسكري أن الخديو السابق « **إسماعيل** » كان وراء المؤامرة كلها وأنه يستعين بالمرتبات التى تدفعها له الحكومة المصرية فى تدبير المؤامرات . وأوصى المجلس أن ينظر الخديو ومجلس الوزراء فى أمر قطع مرتباته ..

فى اليوم التالى لصدور الحكم ، توجه « **محمود سامى البارودي** » رئيس الوزراء ـــ الى سراى الاسماعيلية وعرض الحكم على « **الخديو توفيق** » لكى يصدِّق عليه ، كما تقضى بذلك القوانين ، أبدى الخديو ملاحظة بأن الحكم شديد القسوة ، لفت « **البارودي** » نظره إلى تعداد المؤامرات التى يقوم بها الجراكسة للقضاء على الثورة ، وأكد أن حكومته مصرة على تدعيم الحكم الوطنى وأنها ستضرب بيد من حديد كل من يتآمر على مصلحة البلاد أو استمرار الثورة .


محمود سامى البارودى وزارة الثورة

فى تلك الأيام كان صبر « **الخديو توفيق** » قد نفد ..

كان قد حاول احتواء الضباط فى أوائل أيام الحركة ، وفى ظنه أنه يستطيع أستخدامهم كفزَّاعه يخيف بها قناصل الدول الأوربية الذين سلبوا كل سلطته المطلقة ، ولم يتركوا له نفوذاً فى إدارة شئون البلاد ، ثم اكتشف فيما بعد أنه استجار من الرمضاء بالنار وأن هؤلاء الضباط يعملون ـــ هم أيضا ـــ للقضاء على سلطته ، ويريدون دستوراً ، وبرلماناً يجعل الأمة مصدر السلطات ، لكن الأوان كان قد فات لاستدراك خطئه ، فمكّن الضباط لأنفسهم ، وها هى كل محاولاته

لاقصائهم منذ فرضوا أنفسهم ــ يوم ٩ سبتمبر ١٨٨١ ــ تبوء بالفشل .. وكل مؤامراته تُفضح .. وهاهو « **البارودي** » يطلب منه أن يوقع بيده هذا الحكم القاسى على أعوانه.. وهو إجراء سيؤدى إلى خوف الجميع منه ، فيرفضون بعد ذلك التآمر لحسابه ، وصحيح أن المجلس اتهم والده الخديو السابق بتدبير المؤامرة ، ولكنها طريقة يفهمها ، إنهم يقولون له بوضوح :

ــ إيّاكِ أعنى والكلام لك ياجارة ..!

صمت الخديو لحظة ، ثم طلب من « **البارودي** » إمهاله يومين للنظر فى الحكم . وافق رئيس الوزراء وانحنى له وخرج !

فى أول هذين اليومين استدعى الخديو قنصلى فرنسا وانجلترا .. وكانت الدولتان فرسى رهان وسباق فى الاستيلاء على مصر .. بينهما تنافس حاد وصداقة لدودة .. وبحث القنصلان الامر مع الخديو طويلاً .

قال « **توفيق** » :

ــ إن من بين المحكوم عليهم عدداً من أصدقائي المخلصين .. ولاأشك فى إخلاصهم لي ..

وأردف بالفرنسية :

ــ إن « **عرابي** » و« **البارودي** » يضغطان بشدة لكى أصدّق على الحكم .. ولو فعلت لانفض من حولى المخلصون ، وهذا هو مايهدف إليه الضباط ..إنهم يريدوننى بلا أصدقاء لكى يسهل عليهم افتراسى .

تكلم « **ماليت** » ــ القنصل البريطاني العام ــ فأشار على الخديو بعدم التصديق على الحكم ، وقال له أن وزارة الخارجية البريطانية على استعداد لتأييده فى موقفه . وتدخل المسيو « **سنكفكس** » ــ القنصل الفرنسي العام ــ فى الحديث وأيد مشورة زميله الانجليزي ، وقدم نفس الوعد على لسان حكومته .. واقترح الإثنان عليه أن يتعلل بضرورة رفع الحكم إلى السلطان العثمانى للتصديق عليه .

في ثاني اليومين استدعى الخديو قناصل بقية الدول الأوربية .. عرض عليهم

المسألة ، وطلب منهم معونة دولهم فى تثبيت سلطته كحاكم شرعي لمصر .. تردد أكثرهم وقالوا ان الأمر يحتاج إلى مكاتبة وزارات خارجيتهم . ووعدوا بالتوصية لدى وزراء الخارجية فى دولهم لكى يستجيبوا لمطالب الخديو بتأييده .. لم يكن « **توفيق** » يطلب أكثر من هذا ..





الخديو محمد توفيق

فى اليوم الثالث استدعى الخديو « **البارودي** » لمقابلته ..

كانت مقابلة عاصفة .. بدأها الخديو بأن أخطر « **البارودي** » بأنه لن يُصدِّق على الحكم ، ولكنه سيرفعه إلى الآستانة ليوقعه السلطان العثماني .. باعتبار أن مصر ولاية عثمانية وأن صاحب الجلالة الشاهانية السلطان التركي ، قد منح أحد المتهمين — وهو « **عثمان رفقي** » — رتبة الفريق .. ولايمكن تجريده منها الا بتصديق من السلطان ..

ثار « **البارودي** » ثورة عنيفة فى وجه الخديو ... ولفت نظره الى أنه ارتكب عدة أخطاء فادحة :

— إنك يامولاى باستشارتك القناصل فى مسألة داخلية تُحرض الدول الأوربية على التدخل فى شئوننا . وفضلاً عن هذا فان عرض هذه المسألة الداخلية على السلطان التركي هو تنازل عن الاستقلال الذاتي الذى تمتعت به مصر بمقتضى الفرمانات .. وأود أن أذكر عظمتكم بأن هناك دستوراً فى البلاد ، وهذا الدستور لايخولكم إجراء أى اتصالات بالدول الأجنبية إلا عن طريق وزير الخارجية أو رئيس الوزراء ..

عاد الخديو يحتج بمسألة « **عثمان رفقي** » ورتبة الفريق التى يحملها ... فنّد«الباردوي» حجة الخديو .. وقال محتداً :

ــ لقد أرسلت يامولاى سكرتيرك الخاص « **ثابت باشا** » إلى الآستانة فى مهمة مجهولة منذ عدة شهور ، ولدىّ معلومات تفيد أن هذا الباشا قد حاول الدس بين الوزارة وبين السلطان .. فقد أفهْم من التقى بهم من المسئولين العثمانيين بأن الوزارة والضباط ، يهدفون إلى إقامة « خلافة عربية » تضم الدول العربية وتنفصل عن الآستانة ، ومثل هذه الدسائس ليست فى مصلحة الوطن ..

فى نهاية المناقشة العاصفة قال « **البارودي** » أن الوزارة لا مانع لديها من تعديل الحكم على المتهمين بأن يُستبدل بالنفى خارج القطر على أن يختار المحكوم عليهم الجهة التي يفضلون النفي اليها ، وأكد للخديو بأن الوزارة تعرض هذا لأنها حريصة على ألا يتدخل أحد سواء كان أوربياً أو عثمانياً فى مسألة تتعلق بسيادة مصر على أرضها ومواطنيها ..

رفض الخديو الطلب بحجة أنه قد عرض الأمر بالفعل على السلطانى العثماني .. غضب « **البارودي** » وخرج من حضرة الخديو مهتاجاً .

فى الأيام التالية أحدثت أنباء الأزمة ضجة شديدة فى القاهرة ، وبالذات فى تجمعات الضباط والمثقفين والعناصر المتعاطفة مع الثورة عموماً .. وتزايد السخط على الخديو .. وأكد كثيرون خلال المناقشات أن الخديو يمهد للخيانة ، ويدعو الأجانب علناً للتدخل فى شئون البلاد .. وارتفعت أصوات تدعو لاتخاذ موقف حاسم . وتزايدت الضجة بالذات فى الأزهر .. وانتشرت الشائعات بكثرة .. **ووضح أن الشارع المصرى كله مع « عرابى » و« البارودى » وضد الخديو ..**

وبدأت العناصر المتآمرة تبرر موقفها ، وتحيط الأزمة بالشائعات الكاذبة .. فأرسل « **ماليت** » ــ القنصل البريطاني ــ رسالة الى وزارة الخارجية امتدح فيها أخلاق الخديو وعدَّة جديراً بثقة حكومة جلالة الملكة .. وفى نفس الوقت أرسل مراسل « **التيمس** » السكندري ، رسالة الى جريدته تتضمن خبراً مكذوباً بأن « **عرابي** » ذهب الى السجن وعذب المتهمين بنفسه ، وانهم اعترفوا كذباً بالمؤامرة

تحت وطأة التعذيب . وأيد « **ماليت** » الرواية المكذوبة فى رسالة سرية لوزارة الخارجية ، ذكر فيها أن هذه القصة من الإشاعات الجارية على الألسن . وأنه شخصياً سمع صراخاً من السجن فى الليل ..

وأدى التصاعد المستمر فى الأزمة إلى نجاح المحاولات المبذولة لحلها .. خاصة أن الخديو كان يلعب بورقة السلطان ، دون رغبة حقيقية فى دعوته للتدخل .. وفى مساء الثلاثاء ٩ مايو ١٨٨٢ ، وقع الخديو قرار تعديل الحكم على أن يُنفى المتهمون مؤبداً من القطر المصري ، ومع الترخيص لهم بالتوجه حيث شاءوا خارج القطر ، ومع عدم حرمانهم من رتبهم ونياشينهم . وقد تم التوقيع فى سراى الاسماعيلية وبحضور « **ماليت** » و « **سنكفكس** » اللذين أوصيا الخديو بالتوقيع .

وبعد التوقيع جاء « **البارودي** » الى السراى ، وعنَّف الخديو فى لهجة شديدة لنزوله على ارادة قناصل الدول ، واتهمه بالضعف والجبن ، وطلب منه إضافة عقوبة التجريد من الرتب العسكرية إلى أمر التعديل . رفض الخديو . وبمجرد خروج « **البارودي** » استدعى « **الخديو** » القنصلين مرة أخرى فظاهراه على إصراره على عدم إضافة شيء للقرار الذى أصدره بتعديل الحكم .. فأبلغ ذلك للبارودى ..



□ القاهرة المحروسة
□ الأربعاء ١٠ مايو ١٨٨٢

عقد مجلس الوزراء جلسة عاصفة فى الصباح لدراسة الأزمة .. استمر الاجتماع عشر ساعات متواصلة ـــ كانت وجهة النظر السائدة فى المجلس **أن المسألة برمتها خرجت عن حدود أزمة حول التصديق على حكم قضائى لتطّرح قضية الاستقلال الوطنى وقضية الديمقراطية ، أى أنها أصبحت مسألة الأهداف الرئيسية للثورة ..**



بيت عرابي في باب اللوق

وتحددت فى الاجتماع أوجه الخلاف مع الخديو فى عدة مسائل .. منها رفضه التصديق على الحكم فى قضية المؤامرة واستشارته للقناصل وللسلطان فى مسائل من صميم السيادة ، وهاتان مسألتان تنطويان على تنازل عن الاستقلال الوطني ودعوة للعبث به .. بالإضافة إلى ممارسة الخديو لسلطته منفرداً فى هذه المسائل دون الرجوع لمجلس الوزراء تطبيقاً لنص الدستور الذى يقضى بأن الخديو يمارس سلطته بواسطة مجلس الوزراء .

كان « عرابي » ثائراً جداً فى أثناء الجلسة ، تحدث عن الخديو بعبارات حادة .. وشرح ماحدث من جرائم فى عصر « إسماعيل » ، وأبدى عجبه من أن جرائم الاغتيالات المتعددة التى حدثت خلال حكمه ، وتعذيب المتهمين لم تثر ضمير قصر الخديوية .. ولاقصر « يلدز » ــ حيث يقيم السلطان العثمانى ــ ولم توجع قلب وزارات الخارجية الأوربية .. بينما يتكتل هؤلاء جميعاً اليوم للدفاع عن مجموعة من المتآمرين الخونة .. اعترفوا بجريمتهم وحوكموا محاكمة عادلة بواسطة محكمة يرأسها جنرال جركسي مثلهم هو الفريق « راشد حسنى » !

وفى أثناء انعقاد الجلسة ، دخل « **أحمد رفعت** » ــ سكرتير عام مجلس الوزراء ــ فأخطر المجتمعين بأن عدداً من قناصل الدول الأوربية فى مكتبه يطلبون مقابلة عاجلة مع وزير الخارجية . رُفعت الجلسة ، وخرج اليهم « **مصطفى فهمى باشا** » ــ وزير الخارجية ــ وقد أبدى القناصل فى حوارهم معه تخوفهم من توتر الجو ، وسألوا عما اذا كان هناك خطر يتهدد حياة الرعايا الأوربيين .. أخبرهم وزير الخارجية بأن المجلس مازال يبحث الأمر ، وأنه لاشىء يتهدد حياة الأجانب وأن المجلس يدرس اقتراحاً لحل الأزمة ..

كان الاقتراح الذى أشار اليه « **مصطفى فهمى** » يتضمن دعوة مجلس النواب للاجتماع لعرض الخلاف بين الخديو والوزارة عليه .. وعندما عاد وزير الخارجية إلى قاعة الاجتماع ، كان الوزراء يناقشون هذه المسألة . أثار بعضهم نقطة دستورية .. قالوا أن المجلس النيابي الآن فى اجازة مابين دورى الانعقاد .. وبحسب نص الدستور فإنه لايمكن دعوة المجلس فى اجازته الا بأمر من الخديو . ومن البديهى أن الخديو لن يوافق على دعوة المجلس لأمر مثل هذا على وجه التحديد .. كما أن الوزارة لاتستطيع دعوة المجلس للانعقاد لأن هذا لو حدث سيبطل قرارات المجلس ، لدعوته بطريقة مخالفة للدستور ..

تدخل « البارودي » فى المناقشة .. قال :

ــ ان البديل الوحيد لاصرار الخديو على موقفه ، هو استقالة الوزارة ، وهو أمر لايمكن حدوثه والحركة الوطنية تواجه بهذه التحديات كلها ..

وعلق على النقطة الدستورية قائلاً :

ــ أما بالنسبة للنص الدستوري ، فمع احترامنا للدستور فان الضرورات تبيح المحظورات ، وخاصة فى الظروف غير الطبيعية ..

وبعد مناقشات طويلة وافق الوزراء على أن يُدعى مجلس النواب للاجتماع ، فاذا رفض الخديو دعوته ، تقوم الوزارة بتوجيه الدعوة .. سجل ثلاثة من الوزراء اعتراضهم على القرار وهم « **عبد الله فكري** » و « **علي صادق** » و « **مصطفى فهمي** » ..

خرج « **البارودي** » من الاجتماع .. فاستدعى اليه « **حسين الدرمللي باشا** » — وكيل وزارة الخارجية — طلب منه التوجه لمقابلة الخديو وإحاطته علماً بقرار مجلس الوزراء بدعوة مجلس النواب إلى الاجتماع ، ليصدر المرسوم بالدعوة . وكان « البارودي » متأكداً من أن الخديو سيرفض ، لذلك استدعى إليه « **أحمد رفعت** » وأمره أن يعد منشوراً للمديرين والمحافظين لكى يخطروا أعضاء مجلس النواب فى الأقاليم بالحضور إلى القاهرة لاجتماع طارىء للمجلس . وأمر بأن يرسل المنشور تلغرافياً فور عودة « **الدرمللي باشا** » من السراى حاملاً رفض الخديو المتوقع ..

كانت ملامح الفشل واضحة على وجه « **الدرمللي** » عندما عاد من السراى . أشار « **البارودي** » لـ « **أحمد رفعت** » فتوجه لتنفيذ تعليمات رئيس الوزراء ..

وفى تلك الليلة قال « **البارودي** » لأحد محدثيه ملخصا الموقف :

— الخديو لازم ياخد شنطته ويتوجه للوكاندة شبرد .. خلاص اتعزل !

وكان القنصل الفرنسي العام « **سنكفكس** » يتابع إرسال البرقيات كل ساعة إلى باريس .. وفى نفس هذه اللحظة كان يملي جزءاً من برقية أرسلها لوزارة الخارجية الفرنسية .. تضمنت البرقية خبراً يقول

« وعندما تكلم بعضهم مع « عرابى » عن الأمير « حليم باشا » ليحل محل توفيق صاح غاضباً بأنه من الواجب التخلص من أسرة « محمد على » بأكملها » .



فى الأيام التالية تجمع النواب فى القاهرة .. جاءوا من جميع انحاء مصر .. بدأوا يناقشون الأمر فى جلسات غير رسمية .. وفى يوم الجمعة التالى اجتمعوا بدار

« **البارودي** » ـــ بغيط العدة بباب الخلق ـــ كان الصيف قد جاء مبكراً فى ذلك العام .. وكانت بدايات مايو قائظة .. حضر الاجتماع الوزراء جميعاً .. وحضره « **سلطان باشا** » رئيس مجلس النواب

ناقش المجتمعون المسألة من كل زواياها ..

كان واضحاً أن مجلس النواب لن يستطيع حسم المسألة .. وتأكد « **عرابي** » بذلك أن موقفه فى بداية الثورة كان سليماً ..

كان قد اعترض عقب ثورة ٩ سبتمبر ١٨٨١ مباشرة ، على الطريقة التى اقترحها « **شريف باشا** » ـــ وأصر عليها ـــ لانتخاب مجلس النواب . فقد أصر « **شريف** » على أن ينتخب النواب بموجب دستور ١٨٦٦ الذى أصدره « **إسماعيل** ». وكان هذا الدستور يقصر حق الترشيح ـــ بل وحق الانتخاب أيضاً ـــ على العمد وعلى المشايخ والأعيان . واعترض « **عرابي** » أيامها .. وطالب بإصدار قانون جديد للانتخاب تتوسع بمقتضاه دائرة الديمقراطية لإتاحة الفرصة لمثقفى المدن والتجار والحرفيين لدخول المجلس بمنحهم حق الترشيح والانتخاب .

وأيامها عارض « **شريف** » فى هذا ، وانُتخب المجلس بمقتضى دستور « **اسماعيل** » . وهاهى النتيجة !!

إن روح المحافظة تغلب على مجلس النواب ، فيرفض اتخاذ أى موقف حاسم فى المسألة ويتقنع بالخوف من التدخل الأجنبي ، على الرغم من أن سلوك الخديو هو تمهيد للخيانة السافرة ، والواجب الوطني يفرض سد الطريق أمام الخونة بحسم .. وكان طبيعياً أن ينتهى الاجتماع بتشكيل لجنة للوساطة .. وشكلت بالفعل من « **محمد سلطان باشا** » ـــ رئيس مجلس النواب ـــ وخمسة من أعضائه ، وكلفت اللجنة السداسية بمقابلة الخديو ومناقشته فى الموقف .

كان الخديو مصراً على استقالة الوزارة ..

وكانت الوزارة مصرة على تعديل الحكم ..

وعرضت اللجنة على « **الخديو** » أن يستقيل « **البارودي** » وحده مع بقاء الوزراء فى مناصبهم وتعيين أحدهم ـــ وهو « **مصطفى فهمي باشا** » ـــ رئيساً لهم ،

على أن يضيف الخديو إلى الحكم الذى صدق عليه عقوبة التجريد من الرتب العسكرية . وعد الخديو بالتفكير فى الأمر . لكن « **مصطفى فهمي** » اعتذر عن الجلوس على كرسى رئاسة الوزارة فوق كل هذه الألغام .. وبعد مفاوضات مُجهدة انتهى الأمر بالتوصل الى صيغة توفق بين المختلفين ، هى أن تبقى الوزارة بكامل هيئتها على أن ينفذ الحكم كما صدق عليه الخديو ..!

ورأى الثوار أن مجلس النواب قد خذلهم ، فاكتفوا بأنهم قد لقنوا الخديو درساً سيجعله يتردد ألف مرة قبل أن يكررها ... فقبلوا الحل ..

وانتهت الأزمة ، بصدور بيان رسمى مقتضب نشرته الوقائع المصرية .. قال البيان :

« الحمد لله قد زال الخلاف وانحسمت أسبابه بحسن توجيهات الحضرة الخديوية وتمثل حضرات النظار ورئيس مجلسهم « عطوفتلوا محمود سامي باشا » ، بين يدى الجناب الخديو .. ونالوا من جنابه السامي حسن الالتفات فلله الحمد أولاً وأخيراً .. وعلى أرباب الجرائد العربية التى تُطبع فى القطر المصري ألا تخوض فى تفاصيل المسألة خوفاً من الوقوع فيما يخالف الحقيقة » .


عبد الله نديم

فى اليوم التالى صدر قرار بتعطيل جريدة «**الطائف**» لمدة شهر. وكان السبب فى ذلك أن رئيس تحريرها «**عبد الله النديم**» كتب عدة مقالات حادة ضد الخديو وأسرته فى أثناء الأزمة وفى تلك المقالات .. لقبت « **الطائف** » الخديو بالخائن المخدوع . وهاجم « **النديم** » فى سلسلة من المقالات الأسرة الخديوية ابتداء من « **محمد علي** » الى « **ابراهيم** » ثم « **إسماعيل** » ولـ **توفيق** » . اتهم « **إسماعيل** »

بسلب الأملاك وتسخير الأبدان . وجرده هو وأسرته من صفات الآدمية ونَسَبَهُ إلى عالم المتوحشين ، ثم هاجم « **توفيق** » لضعفه ولؤمه وارتمائه فى أحضان الدول الأجنبية وعدائه لأهل البلاد واتهمه بخيانة الوطن والدين ..

وعطلت كذلك جريدة « **المفيد** » وأنذرت جريدة « **القُسطاس** » ..

الشيء الغريب فى هذا الموقف أن هذه الصحف عطلت بمقتضى قانون المطبوعات الذى صدر فى نوفمبر ١٨٨١ — على عهد تولى « **شريف** » لرئاسة الوزارة — وبعد نشوب الثورة بشهرين كاملين وهو القانون الذى ظل يُضرب به المثل فى الرجعية حتى اليوم !

كان ذلك كله يجرى ، بينما كان هناك نشاط لاهث يدور في أروقه وزارة الخارجية البريطانية ووزارة الخارجية الفرنسية ..

فمنذ تولى « **البارودي** » رئاسة الوزارة ، و « **ماليت** » — القنصل البريطانى — يكرر النصح على حكومته بقلب هذه الحكومة فوراً ، كان بحكم قربه من الميدان يدرك المخاطر التى ستحيق بالمصالح الانجليزية إذااستمرت فى الحكم. بل إنه قد كتب إلى « **جرانفيل** » — وزير الخارجية — يقول « **ان الوزارة البارودية مصممة على تقويض أركان الحماية الانجليزية والفرنسية** » وأكد اعتقاده بـ « **اننا لن نستعيد ماكان لنا من التفوق مالم تتحطم هذه السيادة العسكرية التى ضربت رواقها على البلاد** » ثم قال « **وفى اعتقادى أنه لابد من حدوث مشكلة يعسر حلها قبل الوصول إلى تسوية المسألة المصرية تسوية مرضية ، ولذلك فان من الأصوب التعجيل بها بدلاً من العمل على إرجائها** » .

وعندما نصح « **ماليت** » الخديو برفع الحكم فى قضية المؤامرة الجركسية إلى السلطان التركي ، عارض « **جرانفيل** » فى ذلك ، على أساس أن هذا سيؤدى إلى تدخل تركيا فى المسألة المصرية ، وكانت انجلترا تحاول « التهام » مصر منفردة مع ابعاد كل الأطراف .

وكانت قد توصلت الى تحليل يرى أن اجهاض الثورة لم يعد ممكناً بمجرد احتضان « **الجيروند** » ودعمهم ليكسبوا السلطة من « **اليعاقبة** » . فقد أثبتت

التجربة أن المتساهلين غير قادرين على الانتصار ، كما أن المتشددين كانوا يزدادون تشدداً نتيجة لما يحرزونه من انتصارات ، لازدياد الالتفاف الجماهيرى حولهم ..

وقررت الدولتان التدخل عسكرياً ضد الثورة العرابية ..

وكانت الحجة الظاهرة للتدخل هو أن هناك احتمالات لاضطراب الأمن العام ، وخطرا على حياة الرعايا الأوربيين ! .. ولاحت بشائر التدخل فى يوم الجمعة ١٩ مايو ، عندما وصلت فجأة إلى ميناء الاسكندرية مدرعة انجليزية .. وخلال الأسبوع التالي وصلت بعض قطع بحرية فرنسية ..



□ القاهرة المحروسة
□ الخميس ٢٥ مايو (أيار) ١٨٨٢
□ مبنى مجلس الوزراء

وصل « **ماليت** » و« **سنكفكس** » الى مجلس الوزراء .. قابلا « **البارودي** » وقدما له المذكرة التالية :

« ان قنصلى فرنسا وبريطانيا العظمى الموقعين على هذا يحيطان علم عطوفتكم بأنه من حيث أن عاطفة الوطنية حملت سعادة « **محمد سلطان باشا** » رئيس مجلس النواب ، كما حملته أيضاً رغبته فى تأييد سلم مصر ورفاهيتها على عرض الشروط التالية على « **عطوفتلو محمود سامى باشا البارودي** » رئيس مجلس النظار ، إذ رأى أنها الواسطة لوضع حدٍّ لحالة الاضطراب فى مصر .. وهذه الشروط هى :

ـــ ابعاد سعادة « **عرابي باشا** » مؤقتا عن مصر مع بقاء رتبه ومرتباته .

ـــ ارسال كل من « **على باشا فهمي** » و« **عبد العال حلمي باشا** » الى

داخل القطر المصري مع ابقاء رتبهما ومرتباتهما .
ـــ استقالة الوزارة الحالية .

ويرى القنصلان أن هذه الشروط لما فيها من روح الاعتدال تمنع المصائب التى تستهدف لها مصر ، فهما باسم حكوميتهما وبتفويض منهما ، ينصحان حضرة رئيس مجلس النظار ـــ وزملاءة بقبولها ، وعند الاقتضاء يشترطان تنفيذها .

ليس لحكومتى فرنسا وانجلترا غاية من التدخل فى شئون مصر ، سوى حفظ الحالة المقررة . وبما أن توسط الدولتين ليس مبنياً على حب الانتقام والتشفي ، فسيبذلان الجهد فى صدور عفو عمومي من الحضرة الخديوية ، وسيسهران على تنفيذ هذا العفو »

« **سنكفكس ـــ ماليت** »

قرأ « **البارودى** » المذكرة بامعان ، وقال للقنصلين :
ـــ إن « **سلطان باشا** » لم يخاطبني فى هذا الموضوع إطلاقاً ، ولم يقدم إلىّ مثل هذه المقترحات !
قال « **ماليت** » :
ـــ لقد تناقشتُ معه ، وهو موافق على هذه الشروط !
رأى « **البارودي** » أن الوضع أخطر من أن يبت فيه وحده . كان قد قابل « **الخديو توفيق** » خلال الأسبوع المنصرم وأخطره بورود الأساطيل الأوربية . واتفق على إخطار الباب العالى فى الآستانة وانتظار تعليماته .

وسارع « **البارودي** » باستدعاء مجلس الوزراء . وحضر « **سلطان باشا** » رئيس مجلس النواب الاجتماع . وبعد مناقشة قصيرة رفض المجلس مذكرة القنصلين . وصاغ قرار الرفض فى خطاب وجهه اليهما ، وبناه على أن « **سلطان باشا** » أنكر أنه قدم هذه المقترحات أصلاً ، كما أن المطالب الواردة فى المذكرة تتعلق بأمور إدارية داخلية هى من حق الحكومة المصرية وحدها ، وتدخل الدولتين فيها تُعدّ على الفرمانات السلطانية والمعاهدات الدولية التى حددت مقام مصر الخصوصي ، كما أنه نقض للدستور .

وتحركت القوى الوطنية بسرعة .. ففى اليوم التالي عقدت عدة اجتماعات فى الجيش .. ووزع فى الشوارع منشور يحذر من التدخل الأوربي ، ويقول أنه سينتهى باحتلال مصر وحل الجيش المصرى ونفى ضباطه والقضاء على الحكم الدستوري . ويحذر من الخيانة !

وتوجه « **البارودي** » فى المساء إلى سراى الاسماعيلية .. قابل الخديو وقدم له خطاب مجلس الوزراء برفض مذكرة ٢٥ مايو .. فوجىء بالخديو يقول له أنه قبل الانذار الفرنسى الانجليزى ، وأن على الوزارة أن تستقيل ، وعلى « **عرابى** » أن يغادر البلاد ، أما « **على فهمي** » و « **عبد العال حلمي** » فعليهما التوجه الى الريف .

ثار « **البارودي** » ، وذكّر الخديو بما سبق له الاتفاق عليه معه عندما وردت الأساطيل ، أصر الخديو على موقفه .

عاد « **البارودي** » إلى مجلس الوزراء .. تشاور مع زملائه قليلاً ، ثم سحب ورقة وكتب استقالة الوزارة ، كانت الاستقالة مسببة ، إحتجاجاً على قبول الخديو لمذكرة ٢٥ مايو التى تمس استقلال البلاد ..

أحدثت الاستقالة ضجّة كبيرة فى كل أنحاء مصر . وعندما علم بها قناصل الدول الأوربية الآخرين توجهوا إلى دار « **عرابي** » بباب اللوق . طلبوا منه تأمين حياة وممتلكات رعاياهم ، فأجابهم بأنه استقال ولا صفة له تخوله تحمل هذه المسئولية العظيمة . قالوا :

ــ إن الجيش لا يخالف إرادتك .. فأنت زعيم الحركة الوطنية .. ولن نستطيع أن نأمن على رعايانا ولا أنفسنا إلاّ إذا أعطيتنا كلمة شرف .



عبد العال حلمي

وافق « عرابى » . وأرسل تلغرافاً الى جميع وحدات الجيش المصرى ، طلب منهم فيه أن يلازموا الهدوء والسكينة .. وأن يحافظوا على الأمن العام ..

فى الوقت نفسه كان الخديو يرأس مؤتمراً على مستوى عال ، حضره عدد كبير من الأعيان وكبار الساسة ورؤساء الوزارات السابقين . عرض الخديو على « **محمد شريف باشا** » أن يتولى رئاسة الوزارة . رفض « **شريف** » بحجة أنه لايمكن قيام أى حكومة طالما بقى الزعماء العسكريون فى القاهرة . ثم علق قبوله الوزارة على موافقة « **عمر لطفي باشا** » ــ محافظ الاسكندرية ــ على قبول منصب وزير الحربية .. تردد « **عمر لطفي** » .. وانفض الاجتماع دون نتيجة !

عاود الخديو المحاولة فدعا عدداً من كبار الضباط والعلماء والأعيان للاجتماع به وأخطرهم ، بأن الظروف قضت باستقالة الوزارة وقبول مذكرة ٢٥ مايو . وأنه سيشكل وزارة برئاسته يتقلد فيها نظارة الحربية . وهدد بعقاب من يخالف ذلك . هاج الضباط قال « **طلبة عصمت** » إن الجيش كله يرفض المذكرة .. وإن الجنود والضباط لايرضون بغير « **عرابي** » وزيراً وقائداً . قال « **علي فهمي** » ان قادة الجيش فى الاسكندرية وقادة البوليس أيضاً قد أرسلوا برقية يهددون فيها بأنهم لن يكونوا مسئولين عما يحدث اذا لم يعد « **عرابي** » الى منصبه فى ظرف ١٢ ساعة .. قام الشيخ « **حسن العدوي** » والشيخ « **عليش** » بتأييد مطالب الضباط .. أصر الخديو على موقفه . خرج « **طلبة عصمت** » . و« **علي فهمي** » من الاجتماع احتجاجاً .. انصرف وراءهما الضباط دون استئذان ..

ووصل الضباط المنسحبون إلى قشلاق عابدين . كان هناك « **أحمد عرابي** » و« **البارودي** » و« **عبد العال حلمي** » وجميع حكمداري الآلايات .. وكان « **عرابي** » يؤكد للجميع أنه وإن ترك منصب وزير الحربية فانه مازال رئيس الحزب الوطنى ، حضر « **الشيخ البكري** » وبعض العلماء والذوات . تناقشوا فى الموقف واقترحوا عقد اجتماع لاتخاذ قرار حاسم .. اقترح البعض التوجه لدار « **سلطان باشا** » رئيس مجلس النواب ..

وعندما وصل الجميع إلى الدار .. وجدوا أعضاء مجلس النواب هناك .. وقف

« **عرابي** » يتناقش معهم فى أمر الإنذار ، ثم ألقى خطبة طويلة هاجم فيها الخديو وعائلته ، وطالب بخلعه عن العرش . تحدث أكثر من واحد من الضباط وأكدوا رأيهم بأن قبول الانذار ونفى « **عرابي** » وقادة الثورة هو بمثابة تسليم البلاد للاستعمار والاستبداد . علق « **عرابي** » على أقوال الضباط ، وقال فى نهاية خطبته :

ـــ إن هذا الخديو الظالم لايصح أن يكون خديوياً ويجب خلعه .. فمن يوافق على خلعه منكم فليقم .


علي فهمي باشا

تردد معظم النواب فى القيام . قام عدد منهم ، ووقف كل الضباط .. شهر الصاغ **محمد عبيد** » سيفه ، صاح :

ـــ إن الخائن هو من يؤيد الخونة ..

حدث هرج ومرج .. خرج « **عرابي** » ثائراً وأرسل يستدعى آلاى « **خليل كامل** » لمحاصرة سراى الاسماعيلية وإجبار الخديو على التنازل عن العرش .. احتج « **سلطان باشا** » وطلب التروي قال أحد الضباط :

ـــ إن حزب الأحرار البريطانى يؤيدنا !

ورد عليه « **سلطان باشا** » :

ـــ إنكم بما تفعلون تسلمون مصر الى الانجليز .. قال ضابط اخر :

ـــ نحن لانخشى شيئاً .. فلا ناقة لنا فيها ولاجمل ..

أجابه « **أحمد عبد الغفار** » عضو مجلس النواب :

ـــ إذن فاتركوا مصر لأصحاب النياق والجِمّال !

تزايدت الضجة .. اقترح « **سلطان باشا** » أن يتوسط لدى الخديو لابقاء « **عرابي** » وزيراً للحربية .. قَبِل الضباط على أساس أن هذا يُعَدّ رفضاً جزئياً لمذكرة ٢٥ مايو .. وانفض الاجتماع ..



توجه « **سلطان باشا** » إلى السراى ، كانت الشوارع مزدحمة بمواكب ضخمة تضم جموعاً حاشدة من طلبة الأزهر وعلمائه وعددامن أعضاء مجلس النواب والأعيان وطلبة المدارس والمعاهد والتجار وأصحاب الحرف ، وهم يحملون المشاعل فى ظلام الليل ويهتفون بسقوط المذكرة ، ويطالبون بعودة « **عرابي** » .. وعندما وصل « **سلطان باشا** » الى السراى ، كان الخديو مجتمعاً بوفد من رجال الدين . يضم عدداً من

قوات الجيش تحرس المباني العامة ، بعد انتهاء الأزمة الوزارية مؤقتا ..



واقعة تل الكبير (سبتمبر سنة ١٨٨٢) من رسم المستر كاتون وودفيل

مشايخ الأزهر ، وكان معهم البابا « **كيرلس الخامس** » بطريرك الأقباط ، و« **الرّباعى** » حاخام اليهود .. وهم جميعاً يطالبون الخديو بابقاء « **عرابى** » وزملائه ، ورفض التدخل الأجنبي فى شئون البلاد ..

وعرض « **سلطان باشا** » اقتراحه .. قال :

ـــ لقد صدر قرار من السلطان بتعيين « **مصطفى درويش باشا** » معتمداً سامياً للحضور الى مصر ، وذلك لدراسة الحالة فيها .. وأرى يامولاى أن تسندوا منصب وزير الحربية الى « **عرابي باشا** » مؤقتاً ، لكى نضمن الأمن العام .. وعندما يصل وفد السلطان ، فسوف تحل المسألة نهائياً على ضوء التحقيق الذى سيجريه فيها ..

كان الخديو يفكر فى الأمر ، عندما أخطروه بأن قناصل الدول الأوربية جميعها ـــ عدا قنصلى بريطانيا وفرنسا ـــ قد جاءوا يطالبون بإبقاء « **عرابي** » لأنه الوحيد الذى يستطيع أن يتحكم فى الشارع المصرى ، ولو ذهب فان إشارة واحدة كفيلة بقتل جميع الأوربيين فى مصر ..

فكر الخديو لحظة أخرى ، ثم التفت الى « **سلطان باشا** » وقال :

ـــ اننى أوافق على إبقاء « **عرابي** » ..

وبعد لحظات كان الخديو يوقع على مرسوم بتعيين « **عرابي** » ناظراً للجهادية والبحرية ، فى وزارة ليس لها رئيس وليس بها وزراء سواه .. وجاء فى المرسوم الذى

صدر على شكل خطاب إلى « **عرابي** » أنه « مراعاة لحفظ الأمن والراحة استصوبنا بقاءكم فى نظارة الجهادية والبحرية » !

وأصدر « **عرابي** » فى نفس الليلة منشوراً إلى قناصل الدول ، تعهد فيه بحفظ الأمن ، وضمان الراحة لكل سكان القطر المصرى ، وطنيين وأجانب .. مسلمين وغير مسلمين ..

وجاء يونيو بقيظه ، والجميع فى انتظار وصول بعثة « **درويش باشا** » ، التى كلفها السلطان بالتحقيق فى أسباب الخلاف بين الخديو و« **عرابى** » ومعرفة من منهما تجاوز حدوده ..

بيد أن الانتظار لم يكن ساكناً ..

كان المتآمرون قد وصلوا إلى تحليل يرى ألاّ خروج من المأزق ، إلاّ بتصعيد الأزمة وتفجير الموقف فى مصر ، واختاروا مسألة الأمن العام لتكون الشرارة التى تحرق السهل كله ، والتى تدفع الأساطيل الأجنبية للتدخل فتنهى كل شىء : الثورة والدستور ومجلس النواب والتحرر من السيطرة الأجنبية ..

ولاكثر من سبب فان القوى المتآمرة اختارت الاسكندرية لكى تفجر فيها القنبلة .. فقد كانت القاهرة مقر قيادة الثورة ، بحيث يمكن فى أى وقت السيطرة عليها ، ومن ناحية أخرى فان الاسكندرية كانت « ميناء » وهو ماجعلها أكثر مدن مصر ازدحاماً بالأجانب من كل جنس وملة .. ومن السهل باستمرار افتعال أى حادث ، ليكون بداية الانفجار ..

وبدأ الخديو يخطط لحركته ..

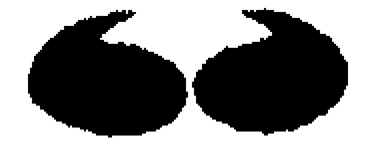
كان يريد أن يضمن ولاء « **عمر لطفي** » محافظ الاسكندرية .. وجرت الرسائل بينهما .. وأرسل اليه الخديو برقية بالشفرة يقول له فيها « **ضمن عرابي الأمن العام ، وأعلن عن ذلك بالصحف ، وجعل نفسه مسئولاً أمام القناصل ، فاذا نجح فى حفظ الأمن فلابد أن تضع فيه الدول ثقتها.. وعندها يضيع مالنا من اعتبار . أضف الى ذلك أن أساطيل الدول فى مياه الاسكندرية والخواطر متهيجة ، وعليك الآن أن تختار لنفسك إما أن تخدم عرابي فى ضمانته للأمن وإما أن تخدمنا** » .

وفى نفس الوقت اتجه « **الخديو** » للتحالف مع البدو .

ففى أوائل يونيو ، نشرت صحيفة « **البال مال جازيت** » الانجليزية ــ وكانت ذات صلة معروفة بالدوائر الانجليزية ــ خبراً قالت فيه [**قضى الخديو أمس فى قصر الاسماعيلية بالقاهرة يحيط به إثنا عشر ألف بدوى من المخلصين لسموه . ووجود أطفال الصحراء هؤلاء فى عاصمة مصر ، سيكون حائلاً دون ظهور « عرابي » وانتصاره ، ولاشك أن وقوع قتال بين البدو والجيش المصرى سيكون من الأشياء المخيفة المزعجة . ولكن حدوث هذا القتال سيحل الأزمة حلاً سليماً ، فان مركز « عرابي » لم يعد كما كان من قبل . فانه لاينفرد وحده الآن بقوة السيف ، لأنه إذا كان الخديو لايستطيع إخضاع « عرابي » بمعونة البدو ، وظهره إلى البوارج الانجليزية والفرنسية ، ومعه مجلس النواب ، فإن الحالة يجب أن تكون عندئذ أكثر مما قدرها الناس الى الآن**] .

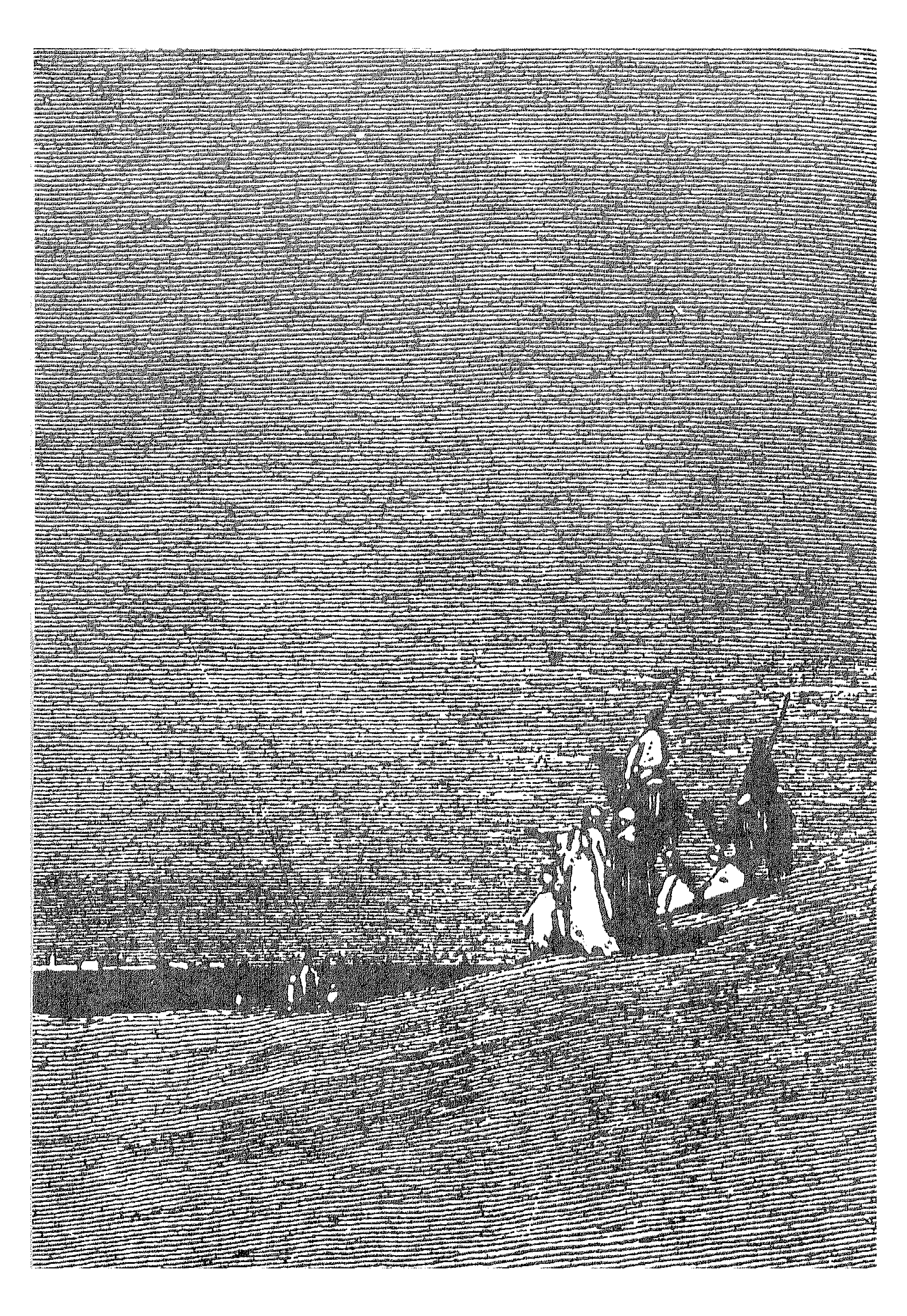
وفى تلك الأيام أيضاً وصل إلى القاهرة « **ابراهيم توفيق** » مدير البحيرة .. وقابل الخديو فى قصر الاسماعيلية ، وكان برفقته عدد من مشايخ البدو ورؤساء القبائل . وقد قابلهم الخديو بترحاب شديد ، ووعدهم بالخير ، وطلب منهم أن يجمعوا ثلاثة آلاف رجل من الأعراب وأن يحضروهم إلى العاصمة عن طريق الجيزة . وأن يسعوا لإحداث الاضطراب فيها . وأمر بصرف عشرين ألف جنيه لهم .

وفيما بعد غُيرّت الخطة ، وبدأ عربان « **وِلْد على** » بالبحيرة يتسللون إلى الاسكندرية التى كانت متاخمة لمضاربهم ، والتى كانت لظروفها الخاصة أكثر ملاءمة لحدوث الانفجار . وقد انتشروا فى شوارع الإسكندرية ، ولفتت كثرتهم الأنظار وتحدث أكثر من واحد مع « **عمر لطفي** » **محافظ الاسكندرية فى الأمر** ، **ونبهه الى أن العربان معروفون بتهورهم** ، وأنهم حدوث السلب والنهب . **لم يهتم « عمر لطفي »** بالأمر .



وفى ذلك الوقت كان الأجانب يتحركون بطريقة مريبة ..

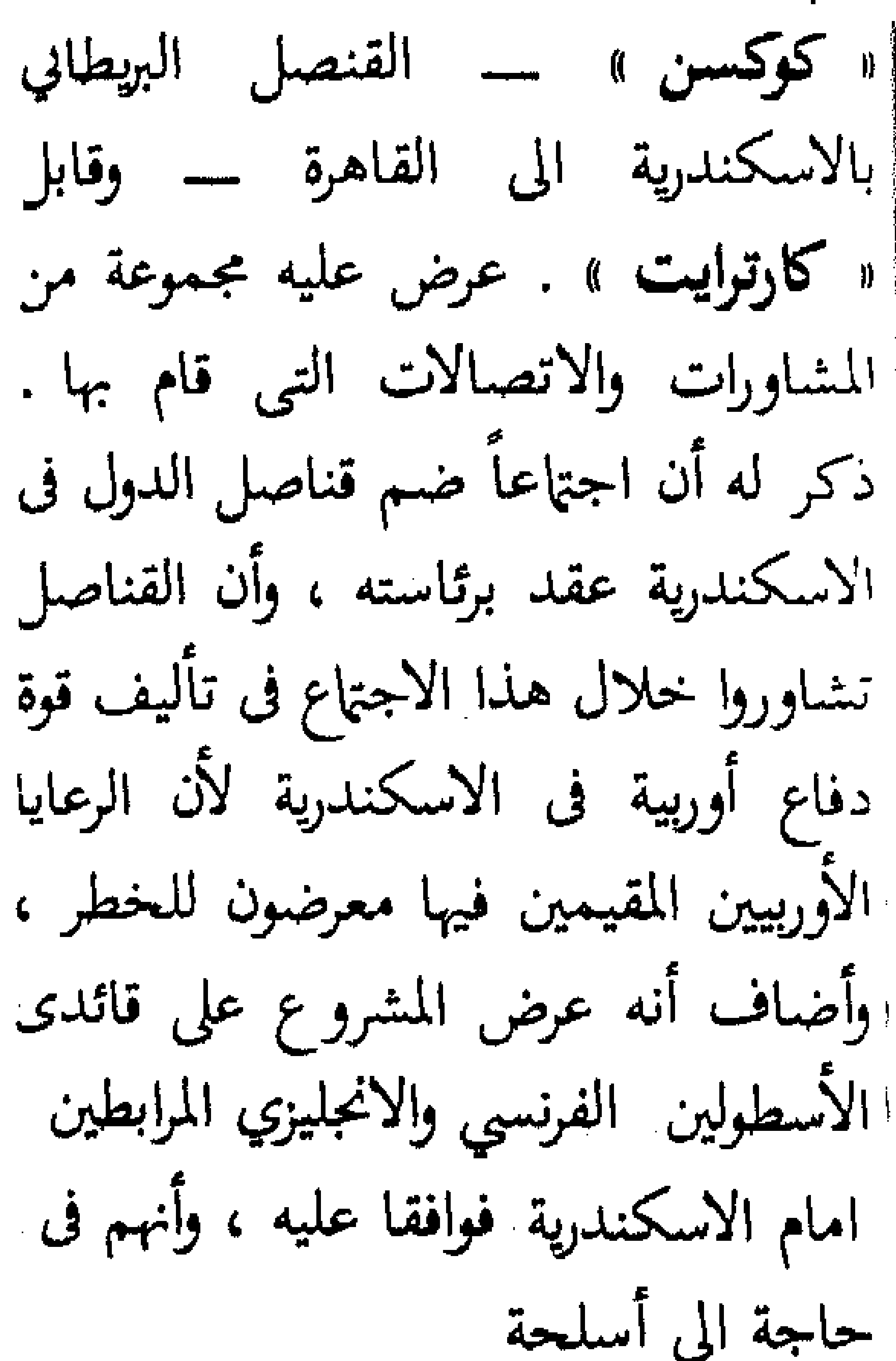
كان « **ماليت** » قد سافر الى لندن لقضاء اجازة صغيرة ، وترك « **المستر**



كارترايت » للقيام بأعمال القنصل العام .وفى أوائل يونيو وصل المستر



عمر لطفى باشا أثناء الأزمة



« **كوكسن** » ـــ القنصل البريطاني بالاسكندرية الى القاهرة ـــ وقابل « **كارترايت** » . عرض عليه مجموعة من المشاورات والاتصالات التى قام بها . ذكر له أن اجتماعاً ضم قناصل الدول فى الاسكندرية عقد برئاسته ، وأن القناصل تشاوروا خلال هذا الاجتماع فى تأليف قوة دفاع أوربية فى الاسكندرية لأن الرعايا الأوربيين المقيمين فيها معرضون للخطر ، وأضاف أنه عرض المشروع على قائدى الأسطولين الفرنسي والانجليزي المرابطين امام الاسكندرية فوافقا عليه ، وأنهم فى حاجة الى أسلحة

لتدريب الاجانب على السلاح ، كما أنهم فى حاجة الى الذخيرة . ناقش « **كارترايت** » الموضوع بافاضة شديدة ، رفضه فى النهاية .. وان كان قد نصح بأن يكون كل أوربي مستعداً للدفاع عن نفسه ..

وفي اليوم نفسه وقع فى الاسكندرية حادث مريب .. فقد استدعى مدير شركة « **الاسترن تلجراف** » ـــ وهى شركة انجليزية ـــ موظفي شركته إلى اجتماع عام .. قال لهم :

ـــ سبق أن قدمتم عريضة تطلبون فيها التسلح لمواجهة أى طارىء ، وقد أرسلتها فى حينها إلى لندن ، ويهمنى أن أخطركم أن إدارة الشركة قد وافقت على طلبكم ، وورد لي ثمانية وثلاثون مسدساً سأوزعها عليكم الآن .

وتصاعدت المحاولات التى تبذل « لتوتير الجو » و « تلغيمه » . لدرجة أن جريدة « **المحروسة** » ـــ وهى صحيفة سكندرية كانت وثيقة الصلة بـ « **عمر**

لطفي » ـ نشرت خبراً يقول أن الأوربيين يقومون باستعدادات حربية ، وأحصت عدد الذين يسلحون أنفسهم ، وتوجه أحد الأعيان إلى مبنى الجريدة وقابل محررها وسأله عن مصدر الخبر ، فقال أنه أمر بنشره ، ولكنه ليس فى حل من إباحة إسم الشخص الذى أرسله إليه . قيل له ان الواجب يقضى أن تدقق « المحروسة » فى نشر هذه الأخبار لأنها تثير ثائرة البلاد .. فوعد بذلك ..

وفى يوم ٧ يونيو حدثت مؤامرة صغيرة :

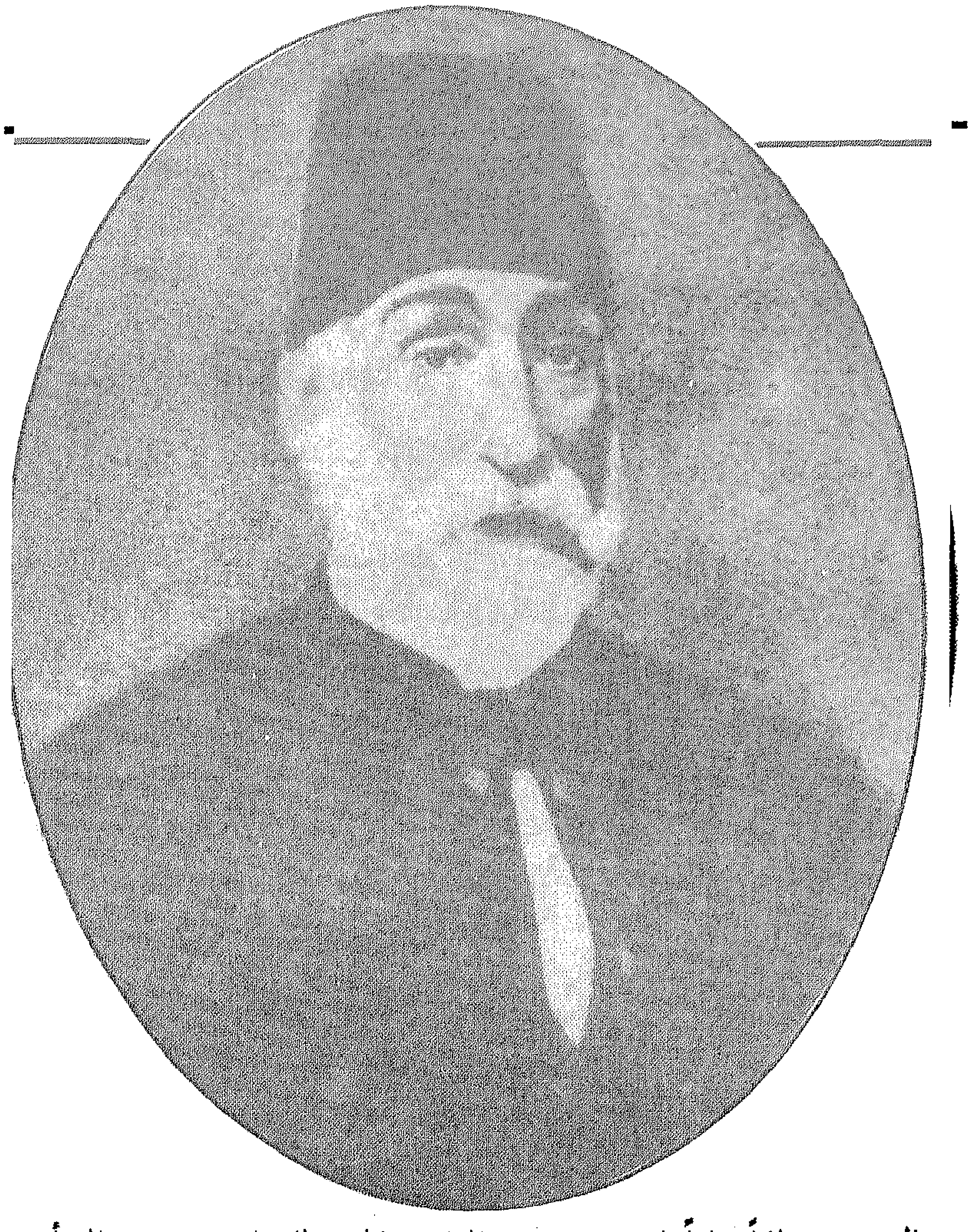
وصلت إلى الاسكندرية برقية من القاهرة تقول إن الخديو قد ذُبح ـ ثارت المدينة وامتلأت بالاشاعات وعندما علم بها « يعقوب سامي » ـ وكيل وزارة الحربية الذى كان بالاسكندرية ـ سارع بأرسال برقية إلى القاهرة يستعلم فيها عما حدث وكان غريباً أن يجيئه الرد بأن الخبر حقيقي وأن العاصمة فى هياج ، والمذابح قائمة ضد الأوربيين .. أرسل « يعقوب » برقية ثانية وهو فى حالة شديدة من اليأس والذهول إلى مكتب تلغراف قصر النيل ، فاستلم رداً مناقضاً للأخبار التى سبق له سماعها وتأكد ان الخبر مكذوب ، وأن مجهولاً أرسله من مكتب بريد الأزبكية بالقاهرة .. وقصد منه أن يثير الخواطر فى الاسكندرية وأن يدفع الأهالى للاصطدام بالأجانب . أمر « يعقوب سامي » باتخاذ تدابير أمن مشددة ..

وكان « عمر لطفي » يتصرف بطريقة غريبة .. فقد لاحظ « أحمد أفندى نبيه » ـ رئيس نقطة شرطة ميدان القناصل ـ أن هناك تحركات غير عادية بين الأوربيين فى الحى المجاور للميدان الأكبر .. وقدم « طاهر أفندى الكردلى » من ضباط البوليس تقريراً بمعلوماته عن هذه الحركة ولكن « عمر لطفى » لم يهتم ..

وكان « ماليت » قبل أن يسافر قد أرسل برقية إلى وزارة الخارجية البريطانية يقول فيها « ان الاصطدام بين المسلمين والمسيحيين قد يقع فى أى لحظة » .

ولم تقف القوى الوطنية مكتوفة الأيدى أمام هذه التحركات المريبة ..

كانت في حاجة إلى حشد الجماهير استعداداً لزيارة « درويش باشا » ومباحثاته .. وكانت تدرك ضرورة ضبط النفس وتفويت الفرصة على المتآمرين .. وهكذا أوفد « عبد الله النديم » إلى الاسكندرية . وفى ٥ يونيو ١٨٨٢ القى



عمر لطفى باشا فى شيخوخته

« النديم » خطاباً هاماً فى مبنى جمعية المقاصد الخيرية للشبان ، نبه فيه الى أن الأجانب والخديو يسعون لأحداث فتنة ليسوغوا للأساطيل أن تخرج عساكرها الى البر بدعوى أنها خرجت لتقمع الشر . نبه « النديم » فى خطبته الجماهير الى ضرورة « لزوم السكون اذا كثرت الظنون ، والبعد عن مجالس الأجانب ، حتى تنتهى تلك المصائب : فعليكم بلزوم الهدوء وعدم التداخل مع العدو فـ « عرابي » أخذ عهده الأمن على نفسه ، والخديو يسعى فى عكسه » وشدد « النديم » فى خطبته على

المواطنين بضرورة الامتناع عن الاشتراك فى أى مشاجرة ، حتى ولو أسيئت معاملتهم أو ضربوا بواسطة أوباش الأوربيين .

وما كاد « **النديم** » ينتهى من خطابه حتى وجد مندوباً من محافظة الاسكندرية يطلب منه مقابلة « **عمر لطفى** » . وصل « **النديم** » إلى مبنى المحافظة مع الرسول . هدد المحافظ « **النديم** » وتوعده . ولكن « **النديم** » هاجمه بشدة . وقال له :

ـــ اننى لا أدبر الفتنة كما يفعل غيرى ، وأنا أنبهك إلى أن الضبطية والمحافظة لا تلقيان بالاً إلى تسلح الأجانب واضطرار بعض الأهالى للتسلح .. ان هناك تآمراً يحدث على مستقبل البلاد .. ويجب أن يكون الجميع على مستوى المسئولية .

أراد المحافظ أن يضع « **النديم** » فى الحجز .. ولكن الجماهير الغفيرة التى تبعت « **النديم** » إلى دار المحافظة هددت باقتحام السجن واخراجه ، فأفرج عنه صاغراً ..

لم يثن ماحدث « **النديم** » عن الاستمرار فى مهمته .. كان عليه أن يمهد الجو جماهيرياً لمقابلة البعثة التركية . وهكذا بدأ فى تلقين جماهير الاسكندرية الشعارات التى سيقابلون بها المندوب العثمانى « **درويش باشا** » . شرح لهم وجهة نظر قيادة الثورة .. وهى ضرورة التمسك برفض مذكرة ٢٥ مايو وكل المطالب التى تتضمنها .. وقال :

ـــ المذكرة أو اللائحة تتعارض مع استقلال البلاد .. ومن المهم أن نطالب بسحبها وسحب الأساطيل الأوربية من مياه الاسكندرية ..



ووسط هذا القلق الشديد وصلت البعثة التركية يوم ٧ يونيه .. واستقبلها فى ميناء الاسكندرية « **ذو الفقار باشا** » مندوباً عن « **الخديو توفيق** » ، « **ويعقوب**

سامي » مندوباً عن « **عرابي** » ، و« **عمر لطفي** » محافظ الاسكندرية . وحيّا الباشا المستقبلين واتجه إلى سراى « رأس التين » .

كانت البعثة مشكلة بطريقة « عثمانلية » معروفة إذ ، كانت تضم ــ غير رئيسها ــ عضواً آخر هو « **الشيخ أحمد أسعد** » ، وكان من مشايخ الطرق الصوفية بالمدينة المنورة ، يقيم باستمرار بالأستانة ويستخدمه السلطان فى المهمات السرية الخاصة بالجزء العربى من الامبراطورية العثمانية ، والمهمات المتعلقة بالجامعة الاسلامية .. وكان معروفاً بموالاته لـ « **عرابى** » .. وبهذا كانت البعثة مكونة من شخص يمكن أن ينحاز الى الخديو ــ وهو « **درويش باشا** » ــ وآخر يؤيد « **عرابي** » وهو « **أحمد أسعد** » ..

المشير درويش باشا

وكان « **درويش** » معروفاً بقسوته الشديدة .. فعندما كان قائداً للأسطول البحرى التركى فى حرب البلقان ، لم يتردد فى تدمير مدن بأكملها على السكان .. وهو ماجعل « **البال مال جازيت** » التى كانت وثيقة الصلة بالدوائر الحاكمة فى انجلترا ــ تقول : [**لقد وصلت الأزمة المصرية أقصى حدودها ولكن يظهر أن فى الطريق الى القاهرة الآن رجلاً يستطيع أن يملك ناصية الأحوال ، فان فى وجاهة « درويش » الهادئة البال الرصينة شيئاً من التأثير . فهو بلا شك رجل الساعة ، فانه مما يريح أن يجد الثوار المصريون رجلاً يستطيع أن يخضعهم لارادته ، فليس هناك شىء أكبر أثراً من إثباته لسلطته باشارة عرضية منه إلى مذبحة المماليك . إن « درويش » رجل من حديد . ويحق لـ « عرابي »** أن يرتجف أمامه ، فما أن ينطق بكلمة خرقاء حتى يرى رأسه يتدحرج أمامه على السجاد] .

هاهو التركى القاسى المتعجرف يمر فى شوارع الاسكندرية !

على طول الطريق من الميناء الى قصر رأس التين ، وقفت الجماهير تردد الشعارات التى لقنها اياها « **النديم** » .

كان الأولاد يصيحون : اللايحة .. اللايحة .. فترد النساء قائلات : مرفوضه .. مرفوضه .. ثم يشتركون جميعاً فى هتاف : رُدّوا الأسطول .. رُدّوا الأسطول ..

وكانت مذكرة « ٢٥ مايو » معروفة شعبياً باسم « اللايحة » أو « النوتة » !

وبمجرد أن استراح « **درويش باشا** » فوجىء بأن هناك من يطلب لقاءه ..

ودخل وفد من الأعيان والعلماء ، وقدموا له عريضة باسم الشعب المصرى ، يشكون فيها من الخديو ويظهرون استياءهم من وجود الأساطيل ورغبة الأمة فى

الاستقلال .. حادثهم « **درويش** » طويلا .. ووعدهم أن الأسطول سيغادر المياه المصرية بعد زمن قصير . ولاحظ الزائرون أن « **درويش** » لم يحتف بهم كما ينبغى فلم يقدم لهم القهوة ، أو الدخان كما يقضى البروتوكول !

وانتهت المقابلة بسرعة لأن وفداً من القناصل كان قد جاء لمقابلة « **درويش** » كان الوفد يضم جميع القناصل ، وكان المستر « **كوكسن** » ـــ القنصل الانجليزى فى الاسكندرية ـــ والمسيو « **ميكوفسكي** » ـــ القنصل الفرنسى بها ـــ فى ملابسهما العادية .. برفقتهما الأدميرال الفرنسي والأدميرال الانجليزي وكل منهما فى ملابسة الرسمية . قال « **المستر كوكسن** » أن « **الأدميرال سيمور** » و« **درويش باشا** » سبق أن تقابلا فى حرب القرم ، وأن الأدميرال هو نفسه قائد الاسطول البحري التركي في « **دلسينيو** » . لم يجب « درويش » بأكثر من الابتسام .. انهم يُذكّرونه بأنهم أصدقاء قدماء ..

في اليوم التالى وصل « **درويش** » إلى محطة القاهرة ، ولم يقابله أحد من الوزراء . كان حماس الجماهير فاتراً .. سار « **درويش** » مباشرة إلى سراى عابدين . لم يستقبل أحداً فى ذلك اليوم غير الخديو وعائلته .. فى المساء توجه الى قصر النزهة

حيث قضى ليلته . وصل معه إلى القاهرة ــ في القطار نفسه ــ « **عبد الله النديم** » .

وفي الصباح بدأ « **درويش** » نشاطه .. استقبل وفداً من علماء الأزهر . عاتبه أعضاء الوفد لأنه قابل بجفاء العريضة التى قدمها له أحدهم بعد صلاة الجمعة . عامل « **درويش** » العلماء بخشونة . قال :

ــ لقد جئت لتسمعوني وليس لتتكلموا أنتم !

طلبوا منه أن يرفض لائحة ٢٥ مايو .. وبخاصة تلك الفقرة التى تشترط نفى « **عرابي** » . غضب « **درويش** » . أمرهم مرة أخرى بالصمت . كان الوفد مكوناً من ٢٢ عضواً ويرأسه الشيخ « **محمد خضير** » ؛ الذى قدم لـ « **درويش** » عريضة موقعا عليها من عشرة آلاف مواطن يطلبون خلع الخديو ورفض طلبات الدول . تحول الجزء الأخير من الاجتماع إلى مناظرة دينية .. ألزم المشايخ خلالها « **درويش** » الحجة ، وعرضوا الأحاديث النبوية التى توجب خلع الحاكم الذى ينضم لاعداء البلاد والدين واحتدت المناقشة بينهم وبينه .. وخرجوا غاضبين .

كان ذلك يوم الجمعة ٩ يونيو ..!

فى اليوم نفسه حدثت مزيد من التحركات المريبة .. فقد وصل « **عمر لطفي** » محافظ الاسكندرية ، إلى القاهرة ، في قطار خاص . توجه إلى سراى الاسماعيلية . تحدث معه الخديو عقب وصوله مباشرة . لم يعرف أحد مادار فى الاجتماع ..

وكان الجو فى القاهرة ليلتها شديد التوتر .. وحدثت تحركات كثيرة فى المدينة وانتشرت الاشاعات وعلم الجميع بنتيجة مقابلة « **درويش** » للعلماء . واختارت قيادة الثورة عدداً من الرسل وكلفتهم بالتوجه إلى جميع جهات القطر وإخطار الناس أن « **درويش** » لايمكن الوثوق به ..

أما فى الاسكندرية فان الجو كان مشحوناً ..

فى محل « **سوماريفا** » كان المسيو « **جون نينيه** » ــ الطبيب وعميد الجالية

السويسرية ـــ يتناول عشاءه . التفت إلى المائدة المجاورة له ، فوجد « **سيد قنديل** » ـــ مدير الأمن العام وحكمدار الاسكندرية ـــ حيّاه برأسه ودعاه الى المائدة .. وتحدثا قليلاً .. قال « **قنديل** » :

ـــ أشعر أننى مريض !

أمسك « **نينيه** » بمعصمه . قاس النبض .. قال :

ـــ ان نبضك عادي .. ولكن حرارتك مرتفعة ويستحسن أن تلزم الفراش ..

استأذن « **قنديل** » ومضى .. قال « **جون نينيه** » لنفسه :

ـــ كيف يمرض مدير الأمن العام فى مدينة توشك على الانفجار !؟

فى تلك اللحظة كان المستر « **فليوليس** » ـــ وهو مواطن يونانى ـــ جالساً فى مقهى مجاور . اقترب منه أحد أصدقائه من بدو البحيرة .. قال « **فليوليس** » :

ـــ لاأفهم مايحدث الآن .. لقد شاهدت كثيراً من « وِلْد على » فى السوق أمس ، وهم يحملون البنادق ويبدو أنكم تخزنون السلاح فى جهة ما .. فما هى الحكاية ..؟

قال الصديق البدوى :

ـــ الأفضل أن تأخذ حذرك ..!



□ السبت ١٠ يونيو ١٨٨٢

□ قصر النزهة ـــ القاهرة المحروسة .

وصل « **عرابى** » و « **محمود سامي البارودي** » إلى قصر النزهة .. قابلهما « **درويش** » باحترام وتكلم معهما عن الحالة .

قال « درويش » :

ـ نحن هنا إخوة .. وأبناء السلطان ، ولحيتى البيضاء هذه تسمح لى أن أكون أباك يا « عرابي » . وغرضنا واحد ، هو أن نصل إلى إجلاء الأساطيل عن لاسكندرية ، لأن وجودها مسبة للسلطان وتهديد لمصر ، فلنتفقوا جميعاً على العمل لهذه الغاية ، وعلى الخصوص « عرابي » و« البارودي » ومجلس النظار ـ لتظهروا ولاءكم للسيد السلطان . ولا يكون ذلك الا بأن تتخلوا عن مناصبكم ، وبالذات أنت يا « عرابي » ، ولكى تدخل السرور على السلطان ، فلتتوجه الى القسطنطينية ، ولو لمدة وجيزة فقط ..

قال « عرابي » :

ـ كان بودي أن أتنحى ولكن الموقف دقيق ، لقد أخذت على عاتقي مسئولية حفظ الأمن ، ولا أستطيع أن أترك هذه المسئولية معلقة فى عنقى دون أن أؤديها . فاذا ماتنحيت فيجب أن يكون تنحياً تاماً واستقالة نهائية . ولايمكن أن أترك مكاني إلاّ باعفاء كتابي من ضمانتي للأمن . اننى لاأستطيع أن أتحمل تبعة أمور لايكون لى دخل فيها . أما التوجه إلى القسطنطينية فانى مستعد له ، ولكن فى وقت قادم بعدما تستقر الأمور .

قال « درويش » :

ـ فلنعتبر أن الأمور قد استقرت وما عليك حينئذ إلا أن ترسل برقية إلى محافظ الاسكندرية وقائد الحامية تقول فيها أنك تنحيت عن مركزك وأنك ستعمل كوكيل لي . وسيعقد يوم الاثنين اجتماع فى عابدين من الخديو والقناصل ، وفى هذا لاجتماع تُخليك من ضمانتك للأمن ..

رفض « عرابي » قائلاً :

ـ اننى سأبقى فى مركزي متحملاً مسئولية ضمانتي الى أن أتسلم وثيقة مكتوبة تخليني من الضمان .

قام « البارودي » و« عرابي » . لاحظا وهما خارجان أن « درويش » لم يقدم لهما لا قهوة ولا سجاير ..

كان واضحاً فى ضوء المقابلة أن هناك ، تآمراً وأن الباب العالي يوشك أن يتخلى عن الثورة ..

فى مساء اليوم نفسه عقد اجتماع كبير فى الأزهر . حضره أربعة آلاف نفس . خطب « النديم » فهاجم « درويش » وبعثته واحتج العلماء والمشايخ على الاهانة التى لحقت مشايخهم الكبار .

كانت اللحظات الأخيرة من يوم ١٠ يونيو تنتهى ..

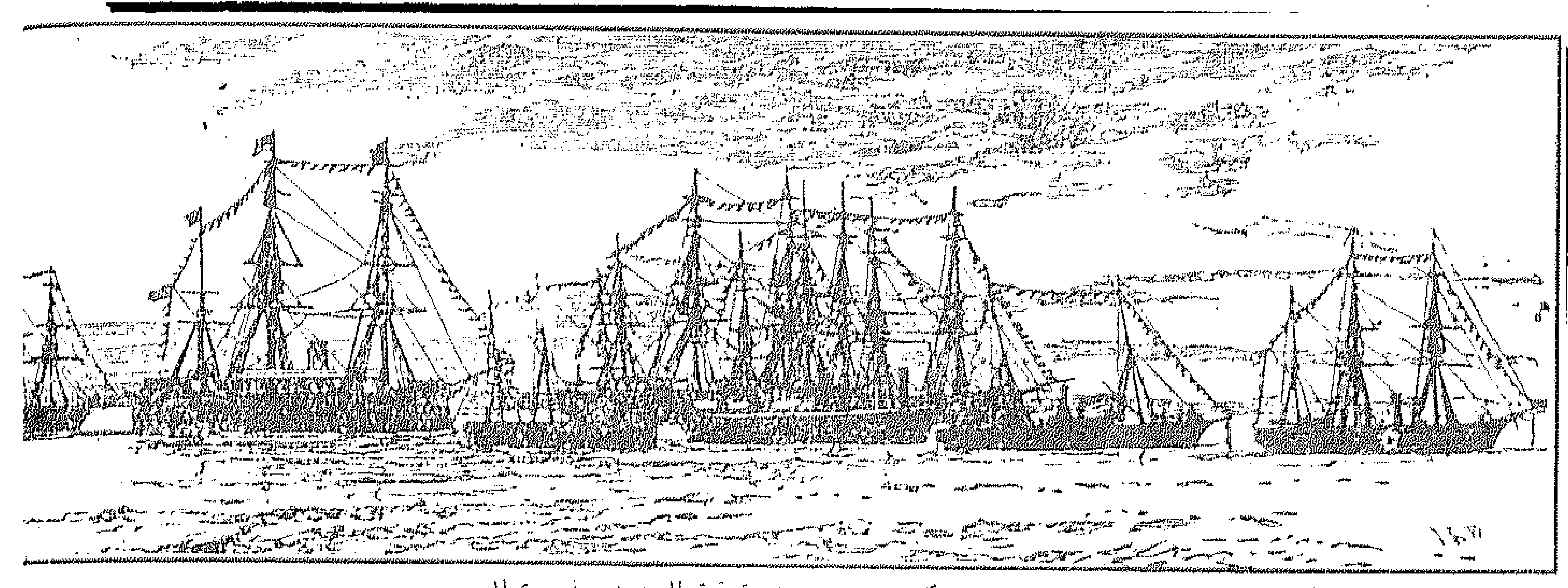
وكانت المؤامرة قد تمت فصولاً



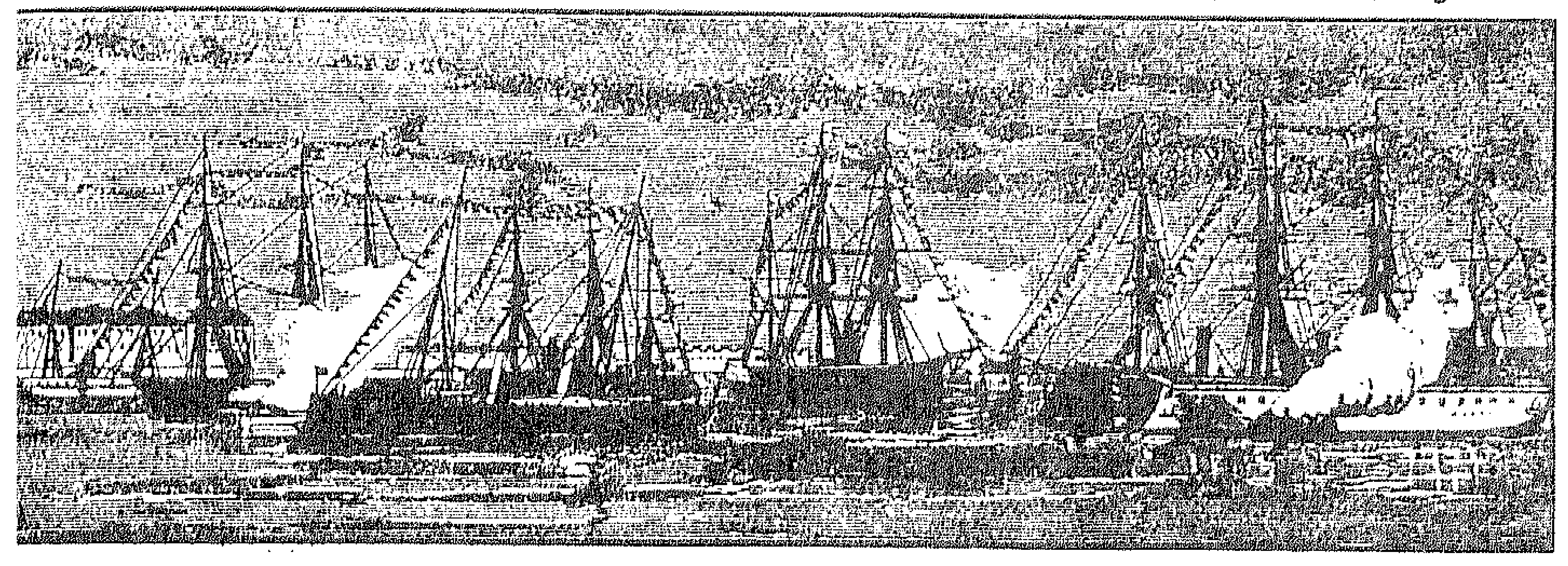
□ الاسكندرية
□ الأحد ١١ يونيه ١٨٨٢

يوم « أحد » سكندري الطابع .. يوم الأجازة الأسبوعية . يتجمع الأجانب العاملين والمقيمين فى المدينة ، يخرجون للنزهة ، أعداد من اليونانيين والايطاليين والمالطيين والفرنسيين والانجليز والروس . فى منطقة شارع السبع بنات ــ بجوار قسم اللبان ــ تجمعت أعداد من الأوربيين والاعراب ، وخدم المنازل ومساحي الأحذية والنوتيه .

كان « **عبد الله النديم** » يومها فى الاسكندرية بيد أنه فى الصباح استقل القطار عائداً إلى القاهرة بعد أن أحاط المسئولين فى الاسكندرية بخطط « **درويش باشا** » واتجاهاته . وفى نفس الوقت كان « **حسن موسى العقاد** » ــ كبير تجار



أساطيل الدول الأوربية التى احتشدت فى مياه الاسكندرية فى مظاهرة قوة للتهديد سفى عرابى



القاهرة ، واحد كبار أنصار « **عرابى** » — يتوجه إلى الاسكندرية لأمر يتعلق بشئون تجارته .

فى التاسعة صباحاً ، وصل الى مبنى القنصلية الانجليزية أحد الرعايا المالطيين لزيارة أخيه الذى كان يعمل فى خدمة « **المستر كوكسن** » ، القنصل البريطانى بالاسكندرية . كان القنصل يهم بدخول مكتبه حين رآه . تقدم من المستر « **كوكسن** » . قبّل يده . أعطاه « **كوكسن** » جنيهاً بقشيشاً . دخل المالطى إلى حيث يعمل اخوه — جلس معه قليلا — ثم خرج لينتزه .

الحرارة ترتفع تدريجياً . قبل الضحى خرج المالطى من باب القنصلية . مَرّت عربة حانطور . استوقفها . صعد متثاقلاً . قال للسائق :

ـــ إلى شارع السبع بنات ..

مضى الحانطور متهادياً . كان « **السيد العجان** » ـــ سائق « الحانطور » ـــ مرهقاً . فكر فى أن الخواجا قد يمنحه أجراً طيباً . بعد لحظات طلب منه الخواجا أن يتوقف قليلاً . نزل من الحانطور توجه إلى احدى الخمارات ، طلب كأساً تجرعه بسرعة . ثم أردفه بآخر .. وثالث .

بعد لحظة فتر حماسه للمكان . قام . مضى . تحرك الحانطور مرة أخرى !

تكرر المشهد مرات ومرات بين كل خماره وأخرى ينزل المالطى . يطلب كأساً يحتسيه فى شربه واحدة . يردفه بآخر . ثم يواصل الرحلة بالحانطور . الحرارة تشتد . الخواجا قد سكر تماماً . أخذ يثرثر مع « **السيد العجان** » ، رد عليه بتثاقل .. مضى نصف النهار الأول فى « توصيلة » واحدة ، لكن الزبون يبدو ثرياً ولابد أنه سوف يعطيه الكثير ..

دار « **السيد العجان** » بالمالطي على جميع خمّارات الحي الأوربي . سكر تماماً . خرج من آخر تلك الخمارات . ركب العربة مرة ثانية .. قلق « العربجي » لان الخواجا قد سكر وسيكون التفاهم معه صعباً . لفت نظره إلى أن الساعة قد قاربت الواحدة . كانت العربة قد وصلت الى شارع « السبع بنات » ..

وقفت عربة « **السيد العجان** » أمام « **قهوة القزّاز** » . توجه المالطى إلى حانة صغيرة بجوارها . كان صاحب الحانة يقف خلف المنصة . طلب المالطي كأساً . على المنضدة قالب من الجبن الرومى يقدم كجزء من المزّات للرواد . ويقطع بسكين حاد ، يتصل بخيط ثبت طرفه الآخر فى الطاولة .

دخل « **السيد العجان** » خلف المالطي . طلب منه أجره . قال المالطي أنه سيستعمل الحانطور مرة أخرى وعلى « **العجان** » أن ينتظره . رفض « **العجان** » . كان منظر المالطى يوحى بأنه أوشك على الافلاس . استثار إصراره غضب الخواجا .

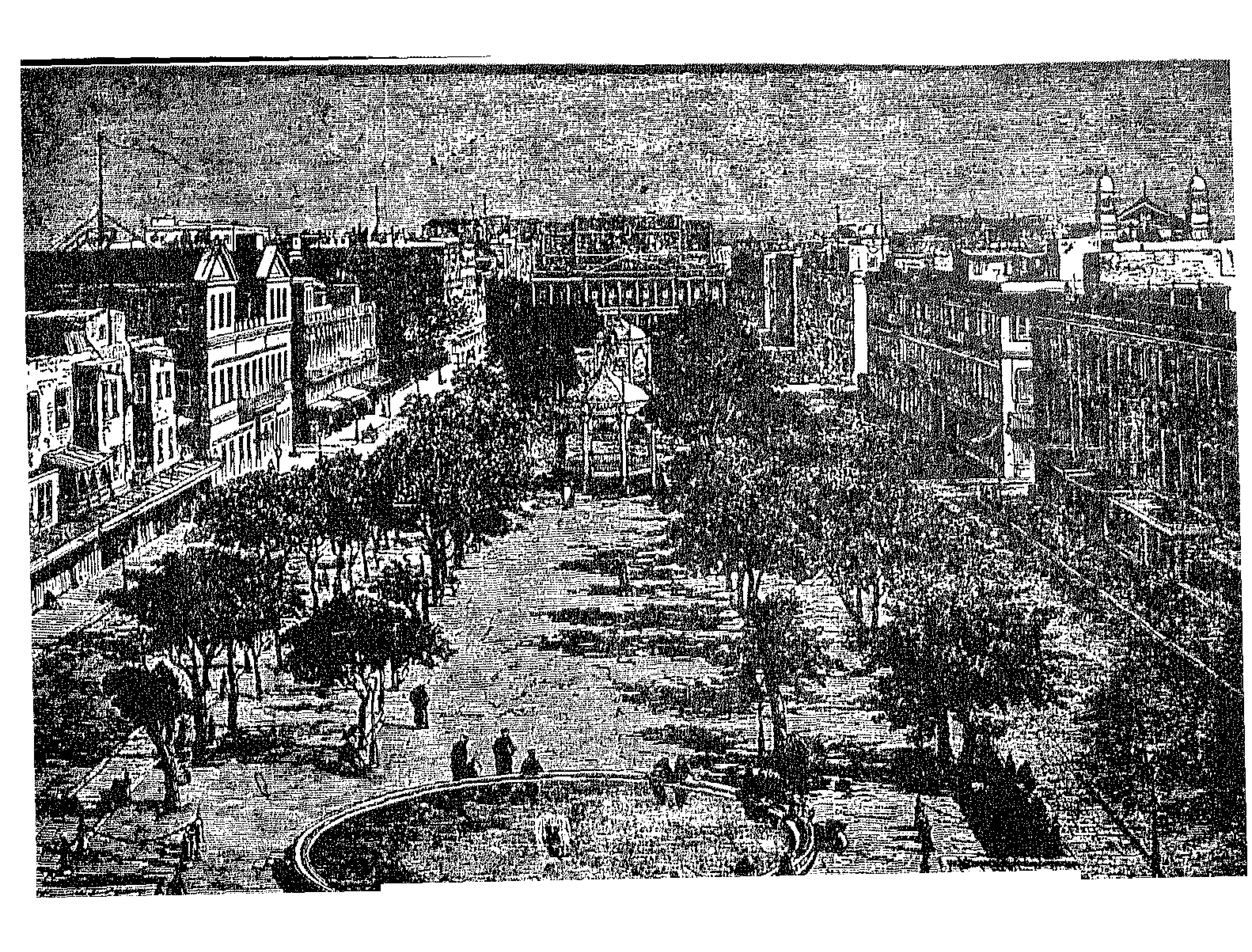
أخرج قرشاً واحداً من جيبه والقاه فى اهمال لـ « **العجان** ». ثار الأخير وطالب بحقه . تصاعد الغضب . تشاتم الرجلان . لم يلتفت أحد لتشاجرهما لأنه شيء عادى يحدث كل يوم .

فجأة تناول الخواجا السكين وطعن بها السائق فى بطنه .

سقط « **العجان** » يتلوى على الأرض .

أمسك مواطن آخر بالخواجا المالطي . نزع السكين من يده . هم بأن يطبق على خناقه . فوجىء بطعنة مطواة تصيبه فى ظهره . سقط قتيلاً بجوار « **العجان** » . اتسع نطاق المشاجرة حتى ضمت جميع من كان بالحانة . تجمع رواد قهوة القزّاز . استخدمت المناضد والمقاعد . كان شقيق « **العجان** » موجوداً . جرى إلى جاويش إيطالى كان يعمل ببوليس المدينة . طلب منه القبض على المعتدى . ضربه الجاويش

ميدان المنشية بالاسكندرية



الايطالى ورفض التحرك . نزل خباز يونانى من مسكنه الملاصق للقهوة ليشترك فى المعركة . قتل . فر المالطي إلى دار يسكنها أوربيون فى شارع صغير متفرع من شارع السبع بنات . تجمهر المواطنون حول المنزل . حاصروه . خرجت من النوافذ بنادق ومسدسات . أطلقت على المواطنين . سقط عدد من القتلى .

وصل بعض المواطنين إلى قسم الشرطة . أخطروا معاون البوليس بما حدث . مضى وقت طويل قبل أن يفهم المعاون شيئاً لأنه كانه ايطالياً لايتقن العربية . تحرك بعد ذلك إلى مكان المذبحة بجوار القسم مباشرة . حاول التدخل ففشل . جُرح أحد رجال البوليس . تدخل بعضهم لنصرة الوطنيين وانضم الآخرون إلى الأوربيين .

فى تلك اللحظة أخذ عدد من الناس يجرون فى شوارع الاسكندرية صائحين :
ـــ جاى يامسلمين .. جاى .. بيقتلوا اخواننا ..

وامتد الهياج إلى الشارع الابراهيمى وإلى شارع الهماميل وشارع المحمودية والى منطقة الجمرك والمنشية وشارع الضبطية وغيرها من الشوارع التي يقطنها الأوربيون أو يمرون فيها . وشوهد أحد خدم « **المستر كوكسن** » يطوف فى شوارع الاسكندرية ويطالب الأوربيين بحمل سلاحهم وقتال المواطنين ..

فى تلك اللحظة كان « **عمر لطفى** » محافظ المدينة يتولى رئاسة قومسيون تحقيق الجمرك بدار المحافظة . أبلغه « **إلياس أفندى ملحم** » ـــ أحد معاوني البوليس ـــ بنبأ الشجار الذى وقع بين « **السيد العجان** » والمالطي . أمر المحافظ باخطار « **السيد بك قنديل** » مدير الأمن العام . فقيل له أنه مريض بمنزله . أمر بأن يتوجه « **حسن بك فهمي** » وكيل المحافظة إلى مكان الواقعة لفض الشجار ..

كان « المالطى » مازال متحصناً بالمنزل ، يطلق الرصاص على الحشود المزدحمة أمام باحته تطلب القبض عليه . وأرسل قسم اللبان الى « **المستر كوكسن** » ـــ قنصل انجلترا فى الثغر ـــ لإيفاد أحد موظفي القنصلية لكى يُخرج المعتدي من المنزل ، ويوقف هجوم الأجانب على الأهالى ..

كان المسيو « **جون نينيه** » ـــ عميد الجالية السويسرية ـــ فى منزله ، أرسل

خادمه السوداني ليحضر له عربة ، حتى يذهب إلى موعد هام كان مرتبطاً به . تأخر الخادم ، وعاد أخيراً ليقول لسيده انه لم يستطع أن يجد العربة ، لأن هناك مشاجرة ضخمة عند « **قهوة القزاز** » فى « **شارع السبع بنات** » . وأن اثنين من الوطنيين قد قتلا ..

خرج « **جون نينيه** » على أقدامه ليتوجه لمقابلة قائد قوات الجيش فى الاسكندرية « **الفريق اسماعيل باشا كامل** » بناء على موعد سابق بينهما . لم يخترق الميدان . سلك من شارع خلفي . كان « **شارع السبع عمارات** » مملوءاً بالمخلوقات من افرنج ومصريين ، ولكنه لم ير اقتتالاً بالقرب منه . على بعد مائتى ياردة شاهد كتلاً من البشر تموج كالبحر . ورأى طلقات نارية تطلق من النوافذ . لم تلبث المعركة أن تقدمت ناحيته . تراجع « **جون نينيه** » حتى وصل الى « **مدرسة الرهبان** » . فى مقدمة قهوة مواجهة للمدرسة شاهد اثنى عشر يونانياً مدججين بالبنادق . كانوا يطلقون النار على الجماهير بدون حساب .

بالقرب من « **بيت جبارا** » ، لمح « **المسيو جون نينيه** » حوالي خمسة وعشرين من عربان « **أولاد علي** » وكانوا يفتحون مخزناً للأسلحة فيوزعونها على أنفسهم ثم ينطلقون مسرعين . وبجوار مبنى الضبطية فُتح مخزن آخر وزعت منه أعداد ضخمة من « النبابيت » و « الشوم » على البدو والصعاليك .

كانت الساعة قد بلغت الثالثة عندما وصل « **عمر لطفي** » إلى منطقة الشجار . وجد تزاحماً شديداً . تجمع الأهالي وبأيديهم العصى . شرع فى تفريقهم بواسطة من كان هناك من البوليس والمستحفظين . أُخطر المحافظ أن هناك عيارات نارية تطلق من بعض الشبابيك .

عاد المحافظ إلى قرقول قسم شرطه اللبان .. وأرسل يستدعى القنصل الانجليزى ..

استقل « **المستر كوكسن** » عربة مفتوحة ومعه « **ابراهيم أغا** » ساعي بريد القنصلية فى طريقه لمقابلة المحافظ بقسم شرطة اللبان . دارت السيارة من المنشية . دخلت فى شارع السبع بنات . كانت واجهة المتاجر محطمة .. عندما وصل إلى

« ميدان القناصل » قُذفت سيارته بالحجارة وهوت عليها العصى ، أصابت الضربات ساقة وفخذه . ظن المستر « **كوكسن** » أنه إذا أظهر نفسه فقد يؤثر بهيبته فى المهاجمين . وقف داخل العربة . نظر حوله بثبات . تقدم منه نوبي طويل وضربه بنبوت ضخم على رأسه . أغمى على القنصل . قُلبت العربة . طُرح القنصل وساعى البريد أرضاً . منع اليوزباشى « **على صالح** » المتجمهرين من الاعتداء على القنصل . وتدخل الحاج « **بلتاجى** » ـــ وهو أحد تجار الكُهنْة ـــ لكف العدوان عنه . قاده اليوزباشى الى مبني قسم اللبان حيث كان المحافظ فى انتظاره .

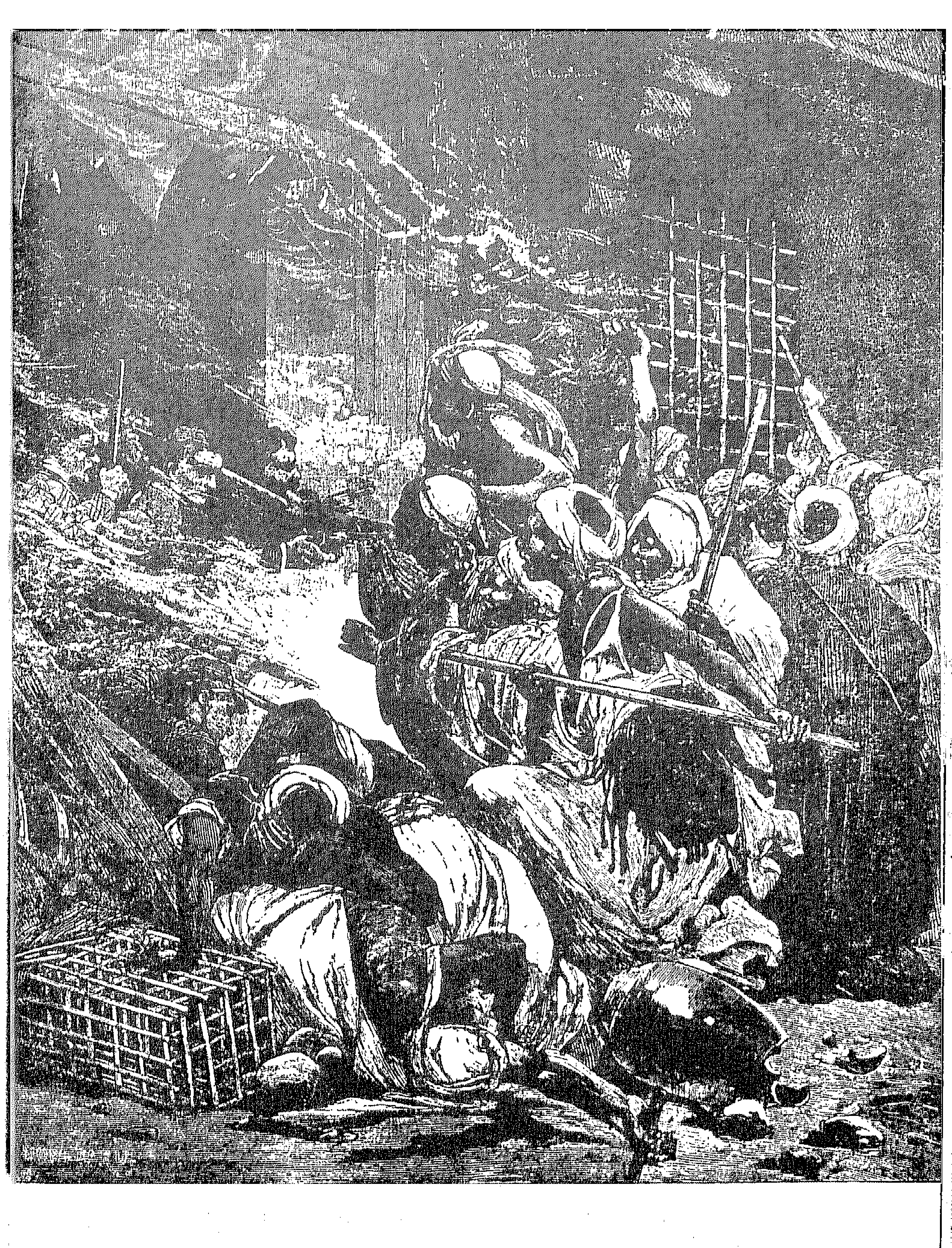
وتوجه المحافظ مع « **المستر كوكسن** » الى البيت الذى تحصن فيه المالطيون وأطلقوا منه النار . طلب القنصل منهم الكف عن اطلاق النار . هرب المتحصنون من فوق أسطح المنازل . دخل القنصل والمحافظ . لم يجدا سوى عدد من النساء والأطفال ومعهم شخص مالطى ، عثروا أيضاً على مسدس فى أحد أدراج منضدة .



بين الثانية والخامسة .. كانت حوادث مثل هذه تحدث بغزارة فى أماكن مختلفة من المدينة ..

بدا وكأن شيطان الفتنه تلبّس كل الناس ... لم يتوقف أحد ليسأل نفسه أو غيره عما يحدث ، بل اندفع الجميع يحملون الشوم والنبابيت والعصى والسكاكين والسنج والبنادق ويشتركون فى المقتلة !

ـــ فى أثناء عودة « **أحمد خلف** » .. عربجى حانطور إلى الأسطبل الذى يعمل به بعد أن قام بشراء عرضحال دمغة ، وبينما هو يمر بشارع الهماميل ، وجد زحاماً . وقف قليلاً . سمع الناس تتحدث عن الأجانب الذين يطلقون الرصاص من



بنادق الأجانب وعصى المصريين فى معركة غير متكافئة .

نوافذ البيوت . فجأة غرس أحد الأجانب سكيناً فى ظهره .

ـــ وبينما كان « **أحمد أبو السعود** » ـــ سايس ـــ فى طريقه الى الأسطبل الذى يعمل به ، مروراً بشارع السبع بنات . أصابته رصاصة من احدى النوافذ التى تحصن بها الأجانب .

ـــ وأصيب أيضاً « **محمد هنداوى** » ـــ وكان فى طريقه إلى منزله بعشش الميرى . أصابته رصاصة من نافذة أحد المنازل .

ـــ وكان « **السيد العجان** » (وهو غير ضحية الحادثة) يسير بجهة قهوة القزاز ، وجد مشادة بين أحد المصريين وبعض الأجانب . كان سببها الاختلاف حول سعر السمك الذى باعه الأجنبى للمصرى .. قال السيد العجان للخواجه :

ـــ ماعلش .. اذا كانت سمكة زيادة أو سمكة نقصان .

سب الخواجا دين العجان . جرى خلفه . ضربه بسكين فى إليته اليسرى . وقع على الأرض .

ـــ وفى شارع السبع بنات ، كان « **على محمد جرانلى** » ـــ بائع سمك ـــ يمر فى شارع السبع بنات رأى شخصاً يسمى « **الحاج عمر** » مصاباً في رأسه بحجر ، وبطلق نارى فى ظهره ، وملقى فى أحد الأزقة المتفرعة من شارع السبع بنات . اقترب منه . أراد أن يحمله . أطلق عليه أحد الأجانب نيران بندقيته من النافذة . اصيب فى وجهه ويده وظهره .

ـــ وسمع « **السيد مصباح** » ، وهو خادم بمحل الخواجا « **باربا نقولا** » ، الضجة أغلق المحل . هم بالجرى إلى منزله . قابله « **الخواجا طناش** » ـــ صاحب القهوة المجاورة للدكان الذى يعمل به ـــ قال له :

ـــ **انت لسه مامتش يابصاص**

أطلق عليه النار . سقط على الأرض . فتشه . أخذ منه كيس الدراهم . كان فيه تسعة وأربعون فرنكاً والختم .

ـــ جاءت البنت « **صابحة بنت أبو العينين الشيال** » الى جهة المعركة للتفرج

أصيبت بحجر قذفه الأجانب من فوق أحد المنازل أصابها فى وجهها .

ــ وخرج « **أحمد التمسكي** » ــ الكاتب بدائرة طوسون باشا ــ من زاوية البزاز بالشارع الابراهيمى ، بعد أن صلى الظهر . وجد ابن أخته « **محمود قمحة** » واقفاً أمام دكان المزين الذى يعمل عنده . سأله عن سبب الزحام . قال له :

ــ روّح على البيت ..

على رأس الحارة التى يقطن بها وجد اثنين من اليونانيين يحمل أحدهما سكيناً والآخر نبوتاً . توجه الأول نحوه قاصداً ضربه . صفق على كفوفه . وقال له :

ــ أنا لامعي عصا ولاسكين .. رايح تؤذيني ليه .. وأنا رايح على بيتى ؟

تقدم الخواجا منه وتمتم بكلام لم يفهمه « **التمسكى** » ثم ضربه بالسكين فى صدره .

كان معظم من أصيبوا فى المذبحة من صعاليك المدينة .. فقد أصيب بطلقات البنادق .. مرجان عبد الرحيم (جلاّد) ، وأحمد حسنين (فرام دخان) ، والسيد مندور (طباخ من كوم الدكة) ، وعلى عوض البربري (عاطل) ، وسمير خليل (فحام) وخير اللّه محمد (عربجي) ، ومصطفى محمد (مساح أحذية) ، وخليل ابراهيم (قهوجي) . واطلق بقال يونانى الرصاص على محمد شلبي العربجي من نافذة منزله . وأصيب الشيخ شحاتة نصار (فقي) فى فخذه الشمال من رصاصة أطلقت من نافذة ، وكذلك اصيب كل من سعيد السوداني (قهوجي بالطرطوشي) ودواد محمد البربري (طباخ) ، وأحمد محمد الصعيدي (خدام عاطل) ، ومحمود الشريف (مراكبي بالمحمودية) . ومحمد حسن (صبي قهوجي بالطرطوشي) .. الخ .



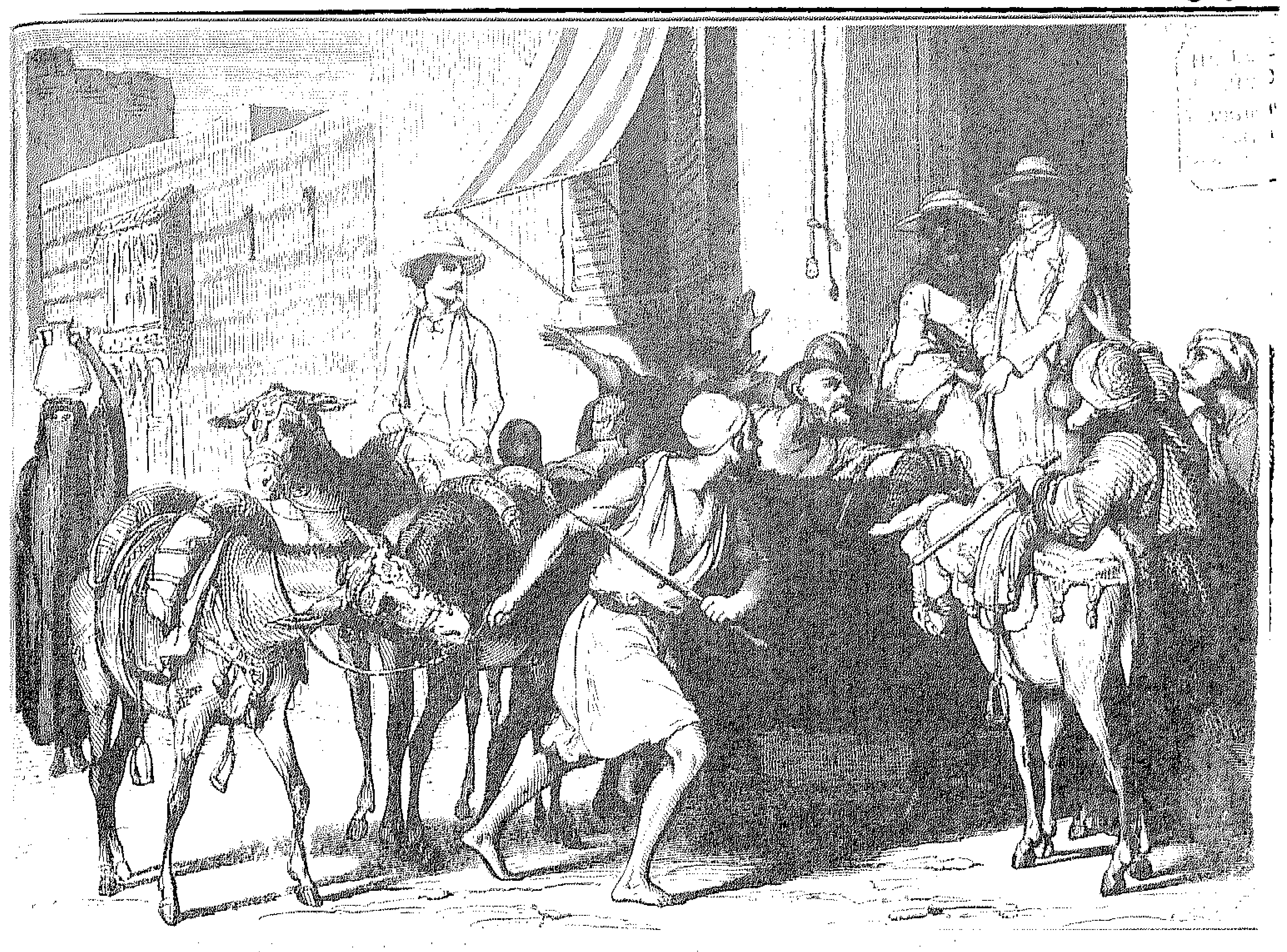
في الساعة الرابعة ظهراً ، كان « **المسيو كلورنجابين** » ، القنصل اليوناني العام فى منزله ، يقيم حفل غذاء لأدميرال الأسطول الفرنسى الموجود بمياه الاسكندرية . سمع ضجة فى الشارع . أرسل يستفهم عما هو حادث . عاد الرسول فأخطره بنبأ

المشاجرة . فكر فى التوجه إلى مكانها . وصل « **جان ميكيلبس** » — الكاتب بالقنصلية — فأخطره بأن المحافظ أرسل رسولاً يطلب حضوره الى مكان المذبحة .

استأذن القنصل من الأدميرال الفرنسي . اعتذر عن الذهاب معه لشرب الشاى ، واقترح عليه أن يعود للأسطول . أخذ معه كاتب القنصلية والمحضر العامل بها « **اسبيريدون** » . ركبا سيارة وتوجها إلى مكان الشغب . ماكادت السيارة تصل إلى القرقول الصغير حتى توقفت أمام الزحام الشديد فى مكان الحادثة . أشار عليه بعض رعايا اليونان بعدم التقدم . نصحهم بألا يزيدوا من دموية المعركة . وصل فى هذه اللحظة قنصل النمسا وقنصل ألمانيا . اتفقوا على التوجه الى المحافظة لصعوبة السير وسط الزحام .

مروا من ميدان المنشية . دخلوا « حارة الأفرنج » . كانت هناك معركة بين اثنين من الانجليز وبعض المواطنين . لجأ أحدهما الى سيارة القناصل أمر « **المسيو رنجابين** » قائد العربة بأن يدور ويهرب . هجم المواطنون على السيارة وبدأوا فى ضرب ركابها ، أصيب العربجى وسقط على الأرض . أصيب أيضاً « **جان ميكيلبس** » — كاتب القنصلية — أما المسيو « **رنجابين** » فقد أصيب بثلاثة جروح فى رأسه . نزل القناصل الثلاثة ومن معهم من السيارة . هربوا جرياً الى أن عادوا الى « **حارة الافرنج** » . لجأوا الى منزل أسرة يونانية فآوتهم .

وعندما وصل « **المسيو ميكاديللى** » — قنصل ايطاليا — إلى « **شارع العزازية** » . هجم عليه المتجمهرون . ضربوه بالعصى . أخرج مسدساً كان معه ، أطلق الرصاص عليهم . تقدم أحد عساكر البوليس منه . ضربه على يده وأخذ منه المسدس . عاود المتجمهرون الهجوم عليه . نزل القنصل من سيارته . لجأ الى دكان حلاق . منع ثلاثة أو أربعة من الجنود الجماهير ، من اللحاق به . أغلق صاحب الدكان الباب عليهم . كان الباب مصنوعاً من خشب رقيق . تزايد الضغط عليه من الخارج . منع العساكر الجماهير من الاستمرار فى الضغط ثم أخرجوهم وقادوهم الى قسم اللبان حيث كان المحافظ فى انتظارهم .



تقابل « **جون نينيه** » مع « **عمر لطفى** » محافظ الاسكندرية .. كان المحافظ يتمشى فى ملابس عادية مع نفر من البوليس . سأله « **جون نينيه** » عن السبب الذى منعه من ايقاف الاضطراب .

قال « **عمر لطفى** » .

ـــ لقد كنت مع « **المستر كوكسن** » القنصل الانجليزى الذى ضربه الأهالي .

قال « **نينيه** » :

ـــ لماذا لاتذهب فى ملابسك الرسمية ومعك خمسون رجلاً من البوليس السواري وتوقف المذبحة .

قال « **عمر لطفى** » :

ـــ إن الحكمدار مريض ومتعب .. وهذه مسألة مضرة ..

قال « **نينيه** » :

ــ أعلم أن « **سيد قنديل** » مريض .. وقد قابلته فى « **سوريفاما** » أمس مساء ونصحته بالراحة ، ولكن لماذا لايتدخل الجيش المصري . هل طلبت منه التدخل ..

ذكر له « **عمر لطفى** » أن قادة فرق الجيش الموجودة بالاسكندرية يعقدون اجتماعاً الآن ..

تساءل « **نينيه** » :

ــ هل أرسلت تلغرافاً بالحادث لمندوب السلطان ؟

أجابه المحافظ فى غلظة :

ــ وما شأنك بهذا ؟

توجه « **عمر لطفى** » الى مكتب لتلغراف ، وأرسل برقية شفرية إلى السراى الخديوية . قال فيها : « **نفذت نصيحتكم بأن أطلب جنوداً من الأسطول الانجليزي لقمع الفتنة ، وألاّ أطلب جنوداً مصرية .. ولكن أميرال الأسطول رفض خشية أن يحدث شىء آخر من الجنود فى المدينة .. مما يكون من الصعب تلافيه .. سأطلب جنوداً من الجيش المصرى لقمع الفتنة** » .



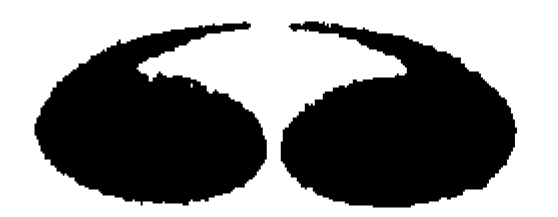
عمر لطفى باشا بعد القبض عليه

وعلى الفور أرسل « **عمر لطفى** » أحمد معاونيه الى « **الأميرالاى مصطفى عبد الرحيم** » ــ قائد فرق الجيش المعسكرة بجوار الحادث ــ طلب منه انزال الجيش إلى المدينة لايقاف المذبحة .

تشاور « **مصطفى عبد الرحيم** » مع زملائه ، ثم أخبر رسول المحافظ أنه لا مانع لديه من ذلك ، ولكن لابد من طَلَب مكتوب بطريقة رسمية . سأل الرسول عن السبب فى هذا الطلب . قال الاميرالاى :

ــ إن البلاد ليست تحت الاحكام العرفية حتى أتدخل .. وقائد قوات الأمن هو المحافظ وقد مضى على المذبحة أكثر من خمس ساعات .. فلماذا لم

يخطرنى من البداية .. لابد من طلب كتابى حتى لايتهم الجيش بأنه وراء المذبحة .



فى تلك اللحظة كان القتال مازال دائراً فى المدينة .

ففى الساعة الرابعة كان عدد من الأجانب يعودون من الميناء بعد أن قاموا بزيارة البوارج الانجليزية والفرنسية ، كعادتهم فى أيام الأجازات . وقبل أن يصلوا إلى مبنى المحافظة هجم عليهم عدد من العربان بالعصى وقطع الجريد وأصيب بعضهم .

وشاهد « **جون نينيه** » أيضاً عدداً من الصبيان يجرون بأمتعة نهبوها من المحال التجارية .. ورآهم رجال البوليس . حاول « **انجلو كتاكزانوس** » ـــ وهو بقال يونانى بمينا البصل ـــ الدفاع عن نفسه وعن محله فرفع مقعداً وأخذ يرد به الهجوم ولكنهم تمكنوا من التغلب عليه ونهبوا البضاعة الموجودة بالدكان .



معارك الشوارع فى الاسكندرية يوم الأحد الدامى

ولم يكن فى الأسكندرية من الذين لهم علاقة بقوى الثورة يومها سوى « **حسن موسى العقاد** » ، كانت هناك بالطبع وحدات الجيش المعسكرة بثكنات « **مصطفى باشا** » وفيما بعد حاولت القوى التى دبرت المذبحة أن تتهم « **عبد الله النديم** » بتدبيرها ، لكنه ثبت أنه غادر الاسكندرية فى الصباح الباكر من يوم ١١ يونيو ..

وكان « **حسن موسى العقاد** » قد وصل إلى الأسكندرية حوالى الظهر ، وتوجه بمجرد وصوله إلى منزل « **الشيخ ابراهيم باشا** » ، أحد كبار تجار الاسكندرية . شرب القهوة . توضأ وصلى ولما كان « **الشيخ ابراهيم** » نائماً . فقد استقبل الضيف — نيابة عنه — شقيقه « **الشيخ أحمد باشا** » .. وسأله عن أسباب حضوره إلى الأسكندرية . فقال « **العقاد** » :

— إنّ لى دعوى منظورة أمام محكمة الأستئناف المختلطة .. وأريد أن أتصل بأحد أعضاء المحكمة للتفاهم بشأنها وهو « **حماد بك** » المستشار .. فهل تعرف منزله ؟

ونظراً لأن « **أحمد باشا** » لم يكن يعرفه ، فقد أمهل « **حسن موسى** » حتى استيقظ شقيقه « **الشيخ ابراهيم** » — فى الثانية ظهراً — الذى اعطى « **العقاد** » عنوان « **حماد بك** » ، ووضع تحت إمرته عربته الخاصة ، فاستقلها « **العقاد** » وتوجه لمقابلة المستشار . وعاد بعد ساعة إلى منزل مضيفه ، لأنه لم يجد « **حماد بك** » ، ولم يغادر المنزل مرة أخرى طول اليوم .

فى الساعة السادسة .. نزلت قوات الجيش إلى المدينة . فرقت المتجمهرين ولزم الناس بيوتهم . خلت الطرقات من المارة .. وكان الجميع فى انتظار المجهول !



لم تعلم القاهرة ماحدث الا فى وقت متأخر من وقوع الحوادث !

ففى الثالثة ظهراً ، توجه « **عرابى** » و« **البارودى** » وجميع الوزراء الى قصر

النزهة للاجتماع بالمبعوث العثمانى « **درويش باشا** » . كان « درويش » قد علم بالهجوم العنيف الذى شنه المشايخ ضده فى المساجد، فأدرك أنه تطرف فى التعامل مع الثوار ، وقرر أن يكون أكثر رقّة معهم ، وهكذا استقبلهم ببشاشة وأعلن لهم أنه سيستعمل نفوذه لكى ترحل الأساطيل .

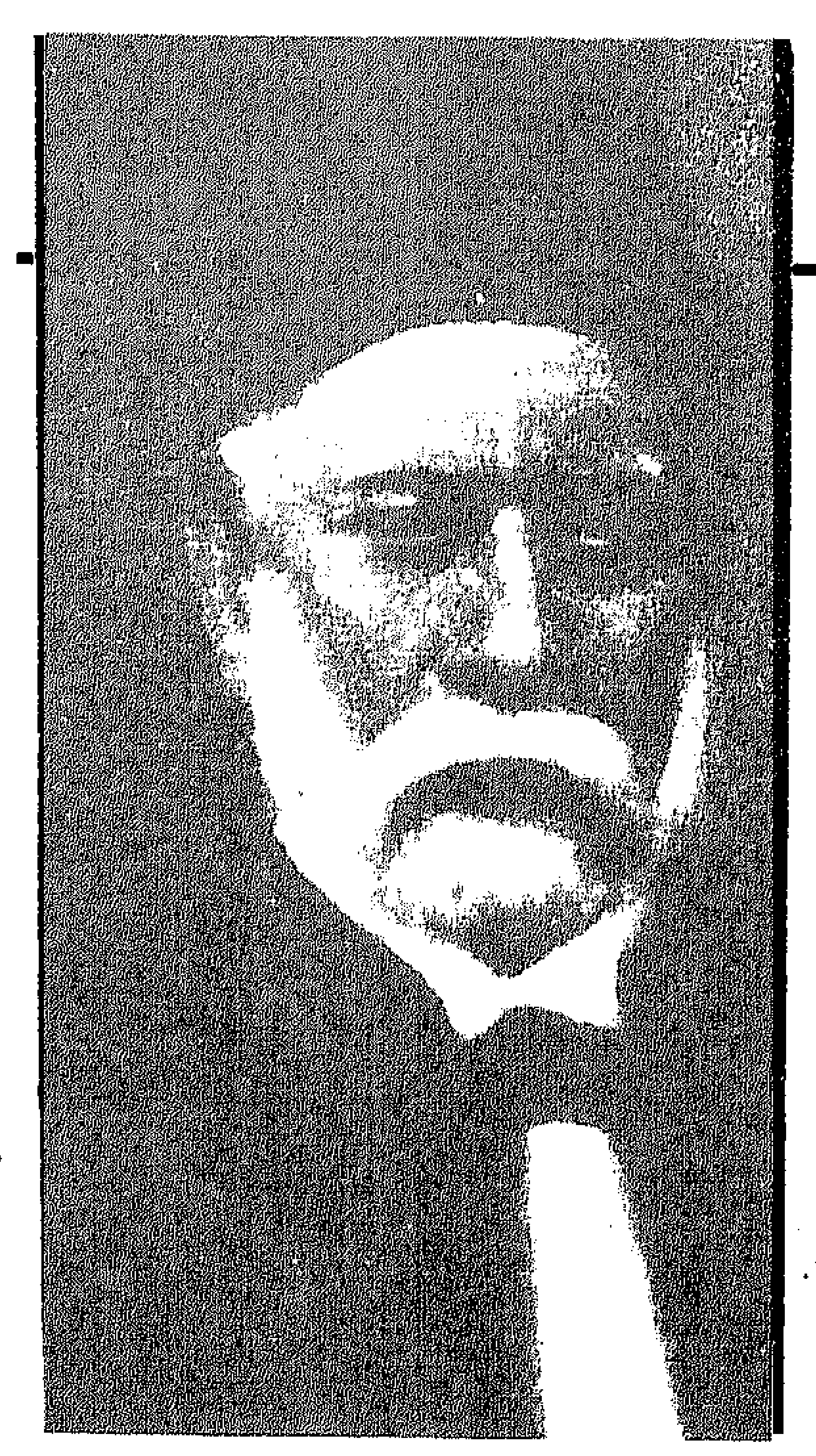
وعندما انتهى اجتماعه بالوزراء ، توجه « **درويش باشا** » إلى سراى الاسماعيلية ليقابل الخديو ويخطره بنتيجة اجتماعه مع « **عرابى** » و « **البارودى** » . وعلى باب السراى قابله « **طلعت باشا** » سكرتير الخديو الخاص . أخبره بأن هناك هياجاً فى الاسكندرية ، وأنه لايزال مستمراً منذ ثلاث ساعات وأن الأوربيين والمسيحيين يُذبحون فى كل مكان .

وعجب « **درويش** » لأن « **طلعت باشا** » كان يسوق الأنباء وملامحه تشى بسروره العميق . والتفت « **درويش** » إلى أركان حربه الذى كان معه فى العربة وطلب منه أن ينقل هذه الأنباء إلى « **عرابي** » ، وكان « **أحمد رفعت** » ــ سكرتير عام مجلس الوزراء ــ خارجاً من السراى ويهم بركوب سيارته . أفسح مكاناً بجواره لاركان حرب « **درويش باشا** » أمر السائق بالتوجه إلى « **سراى البارودي** » بغيط العدة ، حيث كان « **عرابي** » هناك .

وانتشرت الاشاعات بسرعة فى القاهرة . فزع الناس . شعر « **عرابي** » بأن الطعنة مقصودة ، وموجهة اليه . **كانت سراى الخديوية فى أفراح . ومنها تناثرت الاشاعات . قال البعض ان « عرابى » أصدر أوامره بالمذبحة . قال آخرون بلهجة الرجل الأكثر اطلاعاً أن الحركة قد دبرت بواسطة « البارودي » . كان الوطنيون فى غاية الحزن .. قال « عرابي » :**

ــ هذه كارثة ..

أمر على الفور بارسال تعزيز للقوات المسلحة الموجودة بالاسكندرية .. كان الجيش المصري في الاسكندرية مكوناً من الآلاى الخامس ، وكان مرابطاً برأس التين ،



محمد سلطان باشا

ويقوده الأميرلاى « **مصطفى عبد الرحيم** » والآلاى السادس ، وكان مرابطاً بباب شرقى ، ويقوده القائمقام « **سليمان سامي داود** » ، وكان يقود الجيش كله « **اسماعيل باشا كامل** » قومندان الاسكندرية .. وأمر « **عرابي** » بارسال الآلاى البيادة الثانى بقيادة « **خليل كامل** » ، والآلاى الرابع بقيادة « **عيد محمد** » وبطاريتين طوبجية « مدفعية » بقيادة « **أحمد عبد الغفار** » وعين اللواء « **طلبة باشا عصمت** » قائداً عاماً للجيش المصرى بالاسكندرية ..

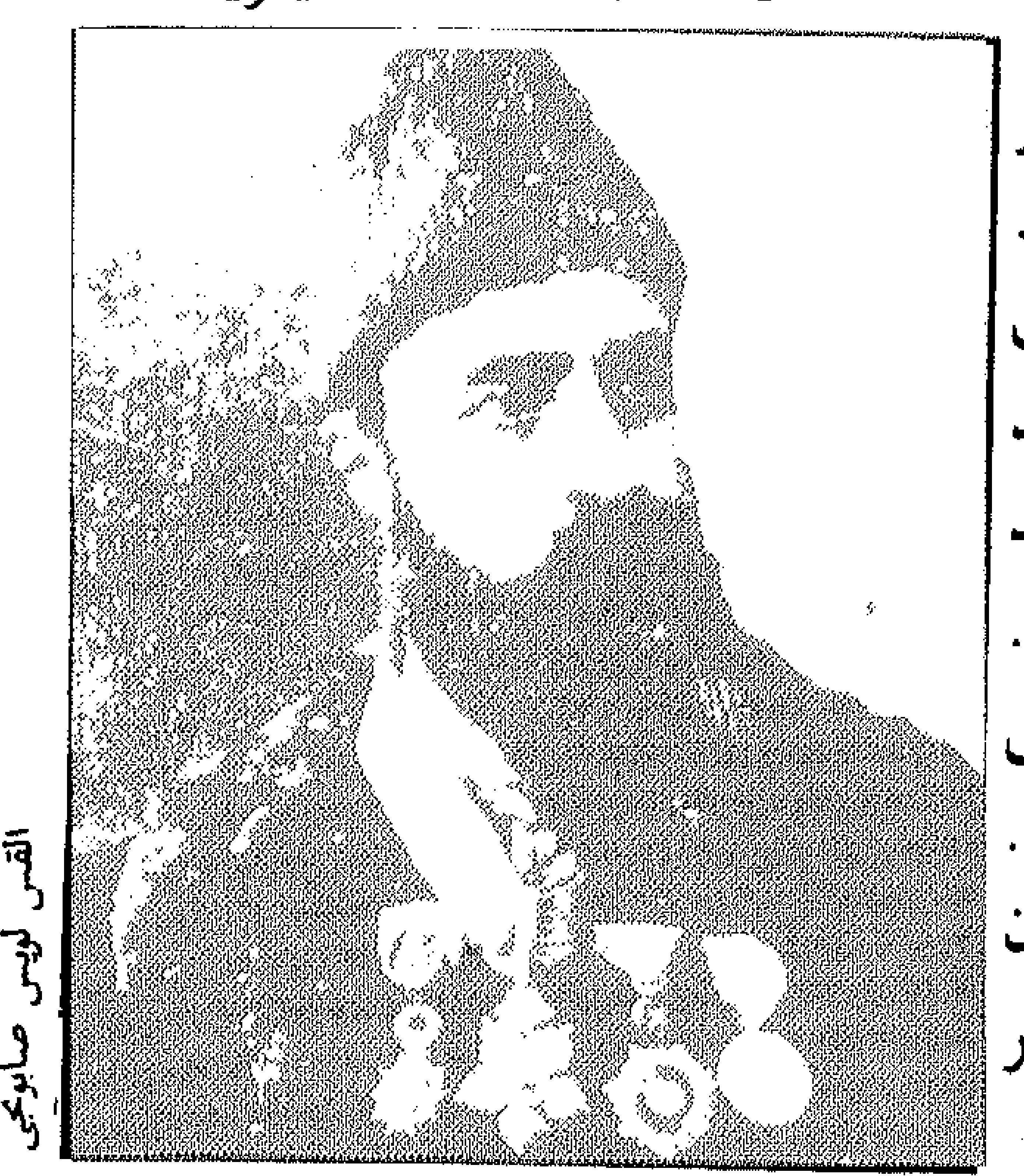
واستدعى إليه « **يعقوب باشا سامي** » — وكيل وزارة الحربية — وأمره بالسفر على الفور إلى الاسكندرية وتفقد الحالة ، وإرسال تقرير عاجل بما حدث وتحديد أوَّلى للمسئولية ..

وكانت هناك محاولات أخرى تُبذل لاستصدار أوامر من وزارات الخارجية الأوربية الى أساطيلها الراسية بميناء الاسكندرية لتدخل المدينة !

ففى منتصف الليل قابل « **لويس صابونجى** » — وهو قس لبنانى كان يعمل سكرتيراً للمستشرق الايرلندى « **ألفرد بلنت** » صديق العرابيين — « **عرابي** » . وسأله عن حقيقة المسألة .. وذكر له « **عرابي** » أنه أبرق الى الاسكندرية أربع مرات ولكن لم يأت له أى جواب من الاسكندرية . بعد فترة جاء « **الحاج رازي** » — وهو أحد كبار التجار — موفداً من قائد الجيش بالاسكندرية وأخطر « **عرابي** » بالتفاصيل ..

ومع أن « **صابونجى** » كان متأكداً أن « **الحاج رازي** » كان صادقاً حين قال

ان اصابة القنصل البريطاني هى اصابة طفيفة .. فقد فوجىء « **صابونجى** » بعد هذا الزمن بساعة.بمراسل « **الديلى تلجراف** » فى القاهرة يطلب مقابلته .. ليقول له :



القس لويس صابونجى

ـــ.. لقد استدعانى « السير ماليت » . وأبلغنى أنباء المذبحة .. وذكر لي أن القنصل البريطانى بالاسكندرية « المستر كوكسن » قد جُرح فى المذبحة جرحاً مميتاً .. وأنه قد يُسْلِم الروح قبل شروق الشمس .. وقد رجانى أن أبرق بالخبر الآن إلى لندن .. وانت تعلم أننى جديد هنا .. وأريد أن أتأكد من الخبر ، إذ الواقع أن حماس « السير ماليت » لارسال الخبر قد شككنى في صدقه !

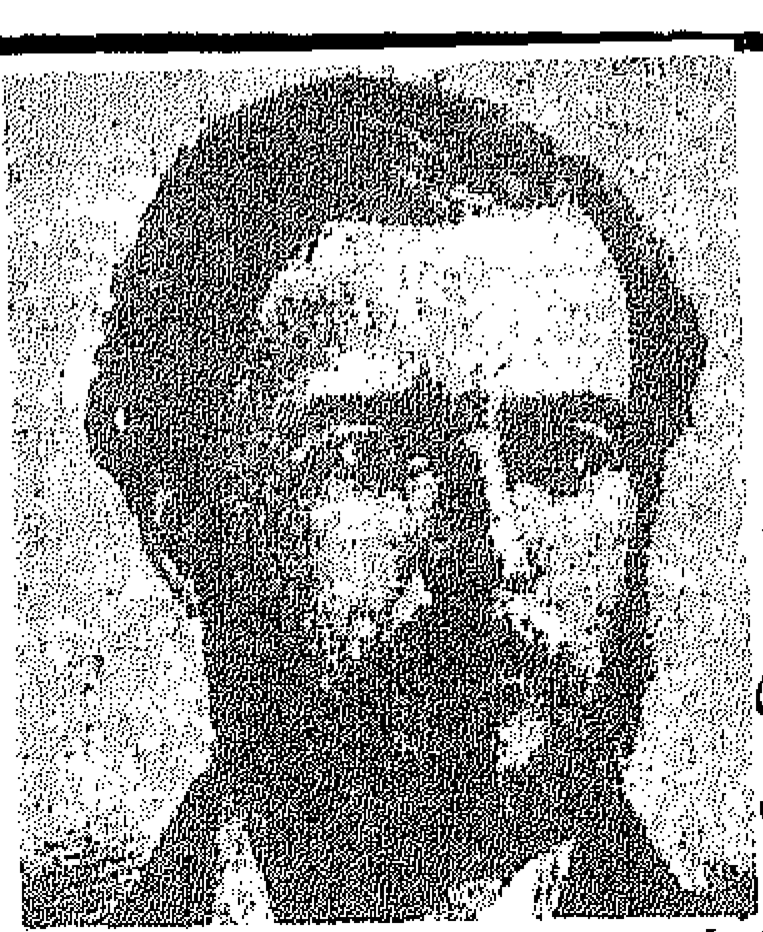
أكد له « **صابونجى** » ماسمعه من أن اصابة القنصل طفيفة ، ولفت نظره إلى أن نشر خبر كاذب مثل هذا يساهم فى تعقيد الموقف .. إذ قد يدفع وزارة الخارجية البريطانية للتدخل بسرعة .. وقال :

ــ لو كان الخبر صحيحاً لأرسله « **ماليت** » بنفسه إلى وزارة الخارجية .. وليس من مصلحتك أن تبدأ نشاطك الصحافي بخبر مكذوب .



وكانت الاسكندرية لحظتها تمر بمرحلة استيعاب ماحدث . اقفرت الشوارع تماماً . بينما جلس المسئولون يتدبرون الامر .

وبدأت الحقائق تتكشف تدريجياً .. فعندما فرق جنود الجيش الجماهير المحتشدة ، وجدوا عند باب القنصلية البريطانية عربة فيها أربع وعشرون بندقية ومسدسان وصندوقان مملوءان بالبارود ، وكان القنصل نفسه قد أعدها جميعاً



السير ادوارد ماليت



محمد شريف باشا

ليستخدمها المالطيون .. وأرسلت القوة تخطر المسئولين . آنذاك : كان « **عمر لطفي** » وقومندان الجيش ووكيل الضبطية يجلسون فى مبنى المحكمة المختلطة .. وعندما أخطروا بقصة العربة لم يهتم « **عمر لطفي** » ، وقام « **الاميرلاى مصطفى عبد الرحيم** » و« **القائمقام سليمان سامي** » لبحث الأمر . وهما فى الطريق قال « **سليمان سامى** » :

ـــ ان ظواهر الحال تدل على أن « **عمر لطفي** » شارك فى المذبحة ..

أخذ قائد باب شرقى يشرح ماوصل إلى علمه .. قال أن لديه معلومات بأن « **عمر لطفي** » كان ينتقل من مكان إلى آخر فى أثناء المذبحة .. وأنه رأى أحد الأوربيين يطل من النافذة وبيده مسدس .. وسأله أحد البدو :

ـــ هل أطلق النار على هذا الخواجا ياباشا ؟

وافق المحافظ ، وأطلق البدوى النار على الخواجا فقتله !

وقال « **سليمان سامى** » :

ـــ لقد علمت أن « **عمر لطفي** » كان يشجع المعتدين فى أثناء المذبحة .. وأنه كان يعمل اشارات لرجال البوليس مغزاها ألا يهتموا بشىء .. وكان يقول لهم :

ـــ سيبوهم يموتوا ولاد الكلب ..

وانهى « **سليمان سامي** » حديثه بأن طلب من « **مصطفى عبد الرحيم** » القبض على « **عمر لطفي** » فوراً قبل أن يخفى آثار خيانته أو يخيف الذين قد

يشهدون على مااقترفه .. اعترض « **مصطفى عبد الرحيم** » بأن القطر ليس تحت الأحكام العرفية .. واقترح الانتظار حتى يصل « **يعقوب سامي** » وكيل الحربية لعرض الأمر عليه .

وحدثت أزمة أخرى ، بعد أن وصلت أنباء للأميرلاى « **مصطفى عبد الرحيم** » بأن هناك زوارق بريطانية محملة بالجنود تسرع إلى الشاطىء وأن هناك احتمالاً لاحتلال المدينة .. فأخطر المحافظ فى الحال ، استبعد المحافظ ذلك وتوجه إلى القنصل الفرنسي الذى رافقه مع فريق من الضباط وبعض الجنود إلى شاطىء البحر . وهناك تأكدوا من صحة الخبر . وتوجهوا على الفور إلى القنصل الانجليزى الذى أصدر بعد شيء من الجدل الأوامر للزوارق بالرجوع ثانية بمن فيها ..

وعلى إثر ذلك ، عقد اجتماع فى دار المحافظة ، حضره المحافظ وكبار رجال الجيش والقناصل وحضره « **الكابتن مولينو** » ـــ أحد ضباط المدرعة الانجليزية « **انفنسيل** » ـــ وكان « **الأدميرال سيمور** » ـــ قائد الأسطول ـــ قد عهد اليه أن ينوب عن « **المستر كوكسن** » فى ادارة القنصلية عقب اصابة القنصل . وتداول المجتمعون فيما يجب اتخاذه لاعادة النظام وتهدئة الخواطر ، فصرح كبار ضباط الجيش بالاسكندرية أنهم متكفلون بحفظ الأمن والنظام على ان لايتدخل الأسطولان فى الأمر لكى لايثير أى تدخل أجنبى ثائرة الجماهير ويعرض أرواح الجميع للخطر . وبرغم موافقة القناصل على ذلك فان « **الأدميرال سيمور** » أصدر أوامره فى نفس الليلة بأن تخرج الباخرة « **سوبرب** » من الميناء الغربية وترسو خارج الميناء الشرقية ، وأن ترسل بعض الزوارق إلى البر لنقل النساء والأطفال الأجانب إلى البارجة ..

وفى الصباح الباكر من اليوم التالى عقد اجتماع آخر ، حضره ـــ مع المحافظ والقناصل ـــ « **يعقوب سامي** » و« **بطرس غالي** » وياور « **درويش باشا** » الذين وصلوا الى الاسكندرية فى الفجر . ولخص « **عمر لطفي** » نتائج الاجتماع الذى عقد فى مساء اليوم السابق ، وما اتخذه من تدابير لحفظ الأمن العام . وذكر أن « **الكابتن مولينو** » قد وعده أن يأمر بعدم اقتراب زوارق البوارج من البر ، ولكن بعض هذه الزوارق جاء الى الشاطىء فى الخامسة صباحاً خلافاً لوعده . تعلل الكابتن بأنه لم

يتمكن من اخطار « **الأدميرال سيمور** » باتفاقه مع المحافظ .

وتشاور المجتمعون فى الأمر مرة ثانية .

وانتهى الاجتماع بأن وقع القناصل جميعاً بياناً أعلنوا فيه ثقتهم بالجيش المصري ، ونصحوا فيه رعاياهم بالتزام الهدوء والسكينة . وقد دار الحديث حول البحث عن الطريقة الفعّالة لالقاء القبض على كل أوروبي يطلق النار على الجنود أو الأهالي ، فتقرر أن يختار كل قنصل مندوباً يعهد إليه مرافقه رجال البوليس المصريين إلى منزل كل أجنبى يطلق النار على الأهالى للقبض عليه ، ويعين المحافظ لكل مندوب المركز الذى يلزمه ليكون تحت تصرف المحافظة حين استدعائه واتفقوا على أن يعهد القناصل بهذه المهمة لحُجّاب القنصليات . وقد تقرر فى الاجتماع أيضاً أن يزاد عدد الخفراء ليلاً وأن يناط بالجنود معاونة رجال البوليس فى المحافظة على الأمن . وطلب القناصل من الضباط منع الأهالي من الاحتشاد جماعات فى الشوارع الآهلة بالأجانب .

فى القاهرة ، توجه « **عرابي** » ليقابل الخديو فى سراى الاسماعيلية . احتج على أن السراى لم تخطره بما حدث فى حينه وقال :

ــ لقد تعهدت بحفظ الأمن .. ولا أفهم كيف يخطر المحافظ السراى ولايخطرنى بما حدث !

وأصر « **عرابي** » على اجراء تحقيق فى أسباب الشغب وتعيين مندوبين مصريين وأجانب للكشف عن الحقيقة .. وقد استجاب الخديو للطلب وأصدر أمراً فى نفس اليوم بتشكيل اللجنة ..

وأرسل « عرابي » خطابا الى « يعقوب سامي » فى الاسكندرية .. طلب منه فيه أن يبذل كل جهده لازالة الاضطراب وتوطيد الأمن العام والهدوء فى المدينة وخارجها ، وأن يكون متبصراً حين يبدأ التحقيق ، وأن يحذر الوقوع فى فخاخ الخادعين ، وأن يدافع عن شرف الجيش والحكومة والشعب وأن يعقد نيته على معرفة الحقيقة وكشف المجرم الفعلى ..

وحضر « **عرابي** » بعد ذلك اجتماعاً عقده الخديو فى سراى عابدين .. وحضره

أيضاً « **شريف باشا** » و« **درويش باشا** » والقناصل العامون لفرنسا وانجلترا والنمسا وألمانيا وايطاليا والروسيا الذين جاءوا يطلبون تأمين رعاياهم على أرواحهم وأموالهم وجرت المباحثة فى هذا الاجتماع فيما يجب اتخاذه حيال حوادث الاسكندرية .. استقر الرأى على اعطاء وكلاء الدول السياسيين الضمانات الوثيقة التى تكفل إعادة الأمن إلى نصابه وصيانة أرواح الأجانب وأموالهم . ومن أهم هذه الضمانات امتثال « **عرابى باشا** » لأوامر الخديو ..

وعد « **عرابي** » بذلك .. وقال أنه سوف يمنع كل ما من شأنه أن يثير الخواطر كالاجتماعات العامة ، وانعقاد الجمعيات والقاء الخطب ونشر المقالات المهيجة . وتعهد الخديو بالتعاون مع « **عرابي** » .. وقال « **درويش باشا** » :

ـــ اننى آخذ على عاتقى تنفيذ الأوامر الخديوية بالاشتراك مع « **عرابي باشا** » ومشاركته المسئولية فى هذا الصدد ..

فى الأسبوع التالي لهذا بدأ رحيل الأوربيين عن البلاد ..

كثرت جموعهم النازحة ونزل المهاجرون منهم الى السفن التى كانت راسية فى الميناء ينتظرون أن تقلع بهم .. وبلغ عدد الراحلين منهم يوم ١٢ يونيو أكثر من عشرة آلاف مهاجر نزلوا إلى البحر متفرقين فى البواخر والسفن الشراعية .. ولم تعارض إدارة جوازات السفر ولا الجمارك أحداً منهم فى النزول الى البحر ، وكثرت جموع المهاجرين يحملون أموالهم وأمتعتهم . وامتلأت الميناء بالسفن المقلة لهم وظلت الهجرة مستمرة فى الأيام التالية حتى بلغ عدد الراحلين فى ١٨ يونيو حوالى ٣٢٠٠٠ مهاجر ..

وكانت المؤامرات مستمرة على الرغم من ذلك ، فقد قبضت الضبطية يوم الثلاثاء ١٣ يونيو على شخص يلبس ملابس الافرنج وهو يصبح ويهيج الأوربيين ويحثهم على الرحيل ويحذرهم من القتل واحداً بعد الآخر . وبالتحقيق معه تبين أنه مصري ، وان اسمه « **محمود** » ، وهو أحد مماليك « **عباس باشا** » خديو مصر الأسبق !

وتمخض اليوم عن ٤٩ قتيلاً .. ٣٨ منهم أجانب و١١ من المصريين .. وعن

٧١ جريحاً .. منهم ٣٦ من الأجانب و٣٣ من المصريين واثنين من الاتراك !

بيد أن المهم هو ماتمخض عنه من أحداث جسام ..

ففى ١٣ يونيو — أى بعد المقتله بيومين — انتقل « الخديو » فجأة إلى الاسكندرية بحجة تفقُّد الحالة هناك ، وكان هدفه أن يكون فى حماية الأساطيل بعد أن أيقن أن التدخل حادث لامحالة !

وبعد أيام طلب « **عمر لطفي** » من الخديو السماح له بتغيير الهواء فى سوريا لكى يهرب من التحقيق ويبعد عن المسئولية !

وفى ١١ يوليو ١٨٨٢ بدأ الأسطول البريطانى فى ضرب الاسكندرية .

وفى ١٣ سبتمبر ١٨٨٢ هزم الجيش الانجليزى ، جيش « **عرابى** » فى معركة التل الكبير، وأعلنت القاهرة مدينة مفتوحة، وبدأ الاحتلال البريطانى لمصر الذى استمر ٧٤ عاما، وكان من بين أهم أسبابه، حماية الأجانب والأقليات الدينية .

وفي أثناء الحرب لحق « **عمر لطفي** » بالخديو عن طريق بورسعيد ..

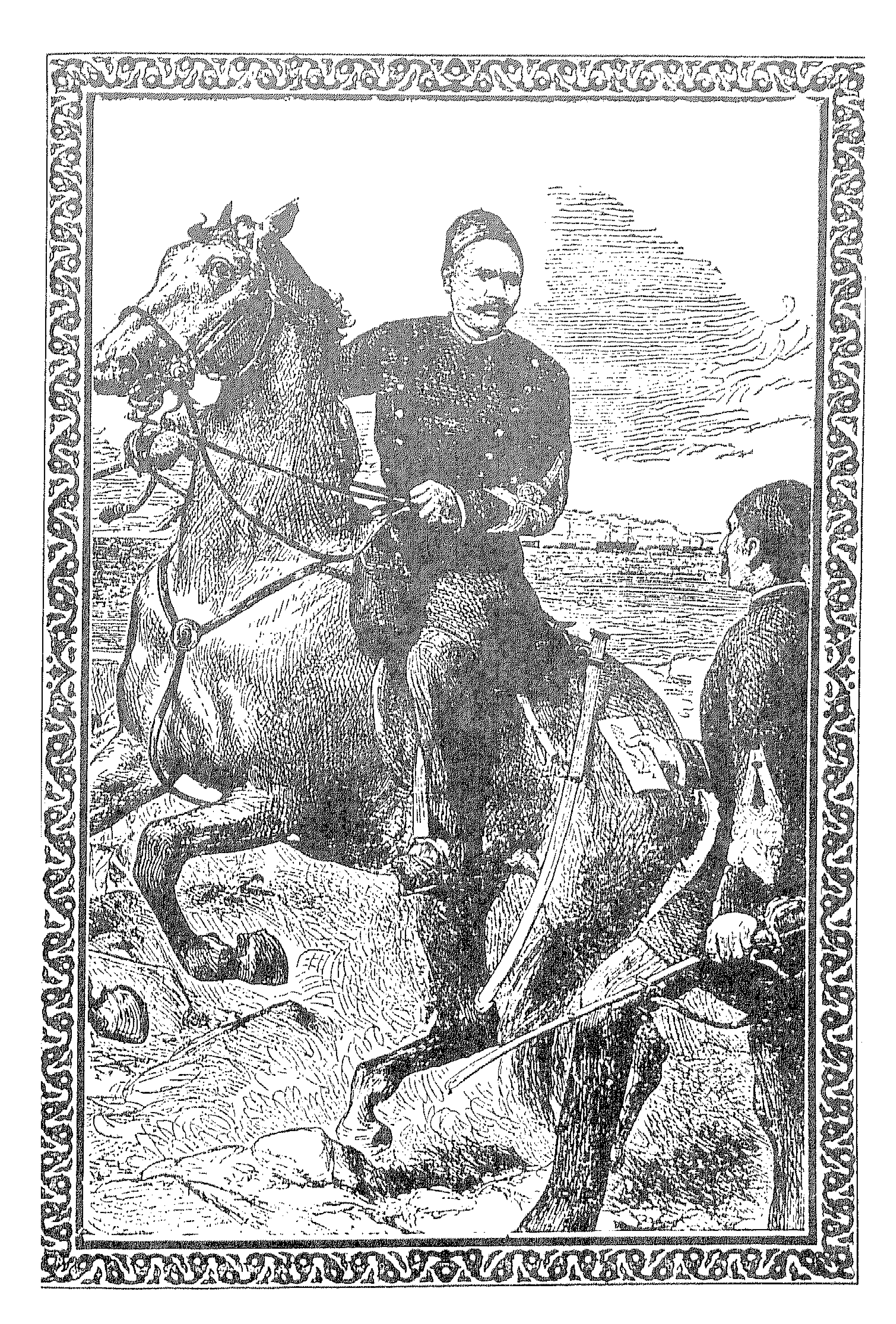
وبعد الهزيمة عينه وزيراً للحربية.. خلفاً لعرابى..

والملفت للنظر أن الأوراق الرسمية لذلك العهد قد سمت اليوم « مَقْتَلة ١١ يونيو » .

أجل مقتلة ..

ولكن ماقتل فيها هو أهداف الشعب المصرى فى مزيد من الحرية والعدل والتقدم .







☐ **الاثنين ٧ اغسطس (اب) ١٨٨٢**
☐ **الساعة الثانية ظهراً**

قارب بخاري صغير يعبر قناة السويس ، على سطحه ثمانية رجال ، لاتتميز على البعد ملامحهم ، بيد ان الناظر من قريب ، يستطيع ان يميز ثلاثة منهم : زرق العيون ، بشرتهم بيضاء مشربة بحمرة خفيفة ، بعضها من أثر الشمس ، يختلفون عن الخمسة الآخرين الذين كانوا بدواً سمر الوجوه ، متغضنى الملامح ، شديدى الاسمرار ، عيونهم سود واسعة ، تعودت النظر عبر المسافات الطويلة .

واحد من الرجال الثلاثة ـــ ذوي العيون الزرق ـــ كان يرتدى زى تاجر سوري ، ويتحدث لهجة بادية الشام بإتقان . إنه « **عبد الله أفندي** » تاجر الجمال والإبل ، يعرفه العربان هنا جيداً ، فقد مر كثيراً بالصحراء ، وأقام بها شهوراً . إن

أصدقاءه فى الصحراء أكثر من أن يعدوا ، وهو دائماً يحمل هدايا غريبة يقدمها لهم ، يحفظ شعر « **المتنبي** » ويتلوه فى الليالى القمرية بصوته الأجش العريض ، فيصمت الجميع حتى لاتفوتهم طريقة إلقائه الجميلة .

كان الرجل الثاني هو « **فضيلة الشيخ محمد** » ، وهو مشغول الآن بلم شمل جبته الفضفاضة ويحبك عمامته فتظهر للعين منابت شعره الأشقر ، وبين الحين والآخر ، كان ينظر خلفه ، ثم تعود عيناه القلقتان مسرعتين لتستقرا على صندوق حديدى صغير وضعه بجواره وسط الأمتعة . فاذا ما انتهى من هذا كله ، أمسك مسبحته بعصبية ، وابتسم بهدوء مفتعل .

كان ثالثهم صامتاً تماماً ، وبينما كان « **عبد الله افندى** » و « **الشيخ محمد** » يتبادلان بين الحين والآخر الحديث مع العربان الخمسة ، فانه لم يكن يشارك فى الحديث ، مشغولاً بالنظر إلى بعض جنود الأسطول الانجليزى ، وقد نزلوا من بوارجهم ليستحموا فى ماء القناة ويخففوا عن أنفسهم حرّ ذلك اليوم القائظ من أغسطس .

العربان الخمسة يستنيمون لحركة اللنش السريعة ، ويجتذب أبصارهم منظر حقيبة جلدية سوداء ضخمة كان « **عبد الله افندي** » يحملها فى يده ، ويحرص على ألاّ يتخفف من الضغط عليها !

عندما وصلوا الى الشاطىء الآخر ، دار قائد اللنش باحثاً عن خليج صغير يتمكن من أن يرسو به ، قفز أحد العربان إلى الشاطى ، خاض فى المياه القليلة ، وتمكن من اكتشاف مكان يصلح للرسو . نزل « **عبد الله افندي** » وزميلاه ، جلسوا على البعد يتابعون العربان الأربعة وهم ينقلون الأمتعة ، ذهب خامسهم يبحث عن الجمال التى ستقودهم عبر الصحراء .

تناثرت كلمات قليلة من « **عبد الله افندي** » .. إن « **الشيخ محمد** » غير راض عن الرحلة ، عارض فيها قبل ان تبدأ ، ودافع عن رأيه طويلاً ، لكن احداً لم يسمع كلامه .. وهو يشرح رأيه تذكر شيئاً ، نظر الى الرجل الصامت ، صاح :

ـــ أين صندوق الديناميت ياكابتن « **تشارلجتون** » ؟!

تحرك الكابتن بقلق شديد فى اتجاه اللنش ، قال «**عبد الله افندي**» :

ـــ لعل البدو لم يسقطوه فى الماء وإلاّ فسد .

جاءت الجِمَال أخيراً ، وحُمِّلت بالأمتعة .. وبدأ الرجال الثلاثة الرحلة ، ومعهم مرافقوهم من العربان !

لم يكن « **عبد الله افندي** » سوى « الدكتور **إدوارد بالمر** » أستاذ ورئيس قسم اللغات الشرقية « **بجامعة كامبردج** » ، واحدة من اقدم وأكبر الجامعات البريطانية !

ولم يكن « **فضيلة الشيخ محمد** » سوى « **الكابتن جيل** » أحد ضباط إدارة المخابرات البريطانية !

اما الرجل الصامت ، الذى لم يكن يعرف كلمة واحدة من العربية ، فكان الملازم « **تشارنجتون** » ، ياور « **الأدميرال سيمور** » ، قائد الأسطول البريطانى الذى اتى لغزو مصر !

ما الذى جاء بهؤلاء الرجال إلى هذا المكان ؟

وماذا ينتظرهم على بعد قليل من مفاجآت ؟



للحكاية .. ككل حكاية بداية ..

فى بداية ١٨٨١ ، كان المستشرق الايرلندى « **ألفرد بلنت** » ، يقوم بجولة فى صحراء سيناء ، وكان يهدف منها دراسة أحوال المنطقة العربية عموماً . فقبل ذلك التاريخ بعدة اعوام ، كان « **بلنت** » قد ترك العمل بالسلك الدبلوماسي البريطاني ، وفكر فى أن يشارك فى العمل السياسى لبلاده . ولما كانت زوجته « **اللادى آن بلنت** » هى حفيدة الشاعر الانجليزي الكبير « **اللورد بايرون** » ، فقد طمح الزوجان بأن يقوما بدور مشابه لما قام به اللورد « **بايرون** » الذى ناضل مع الثوار اليونانيين

ضد الإحتلال العثماني . وخضوعاً لهذا الاغراء ، بدأ يسيحان فى المنطقة العربية ، لعل دوراً ما يتاح لهما للمشاركة مع الشعوب العربية فى نضالها ضد الاستعمار ..

كانت صحراء سيناء ، وصحراء النقب تمتلئان بالقبائل العربية المتناثرة فى تلك المنطقة ، ومع أن المنطقة كانت خاضعة من الناحية الإسمية لسلطان تركيا ، إلا أن هذه القبائل كانت قد استقلت بها معتمدة على قوتها ، وعلى شريعة الصحراء مترامية الأطراف التى يصعب إخضاعها لحكومة مركزية مهما كانت قوية ، فما بالك إذا كانت متدهورة القوى كما كانت الامبراطورية العثمانية آنذاك . وكأى مجتمع بدوي متخلف فان القبائل التى كانت تسكن الصحراء كان بينها تشاحن وصراع وثارات دم لاتنتهى ، وهو الأمر الذى أزعج الحكومة التركية وأقلقها ، خاصة عندما هددت هذه المعارك المدن المأهولة مثل « **غزة** » و« **يافا** » وغيرهما من المدن الفلسطينية ..

ولمواجهة تلك القلاقل لجأت الحكومة التركية الى اسلوب « عثمانلى » معروف .

أرسلت دعوة رسمية أنيقة إلى اثنين من زعماء أقوى قبيلتين من تلك القبائل ، هما زعيما قبيلتى « **ترابين** » و« **تباها** » . واستجاب الإثنان للدعوة ، وذهبا معززين مكرمين لمقابلة محافظ « **غزة** » فاذا بهما فى السجن ، وبعد أيام نقلا إلى سجن « **القدس** » ، واعلنت الحكومة أنهما رهينتان لديها لحفظ السلام والأمن !

عدة شهور كانت قد مرت عليهما فى السجن ، عندما وصل « **بلنت** » إلى مضارب القبيلتين ليسأل عن الشيخين اللذين كان قد عرفهما من جولاته السابقة فى المنطقة ، وفوجىء بأنهما رهن الاعتقال . وكان من المفهوم أن لانجلترا فى تلك الفترة كلمة مسموعة فى الآستانة ، وهو مادفع كبار رجال القبيلتين إلى رجاء « بلنت » أن يتدخل لدى الحكومة التركية للإفراج عن الزعيمين المعتقلين . وقَبِل الرجل الرجاء ، واستصحب معه « **على ابن عطية** » القائم بزعامة قبيلة « **تباها** » وكذلك الابن الأصغر لشيخ قبيلة « **ترابين** » ، فذهبا معه إلى « **القدس** » ، حيث تمكن من الحصول لهما على تصريح لزيارة المعتقلَيْن فى سجنهما . وكانا فى حالة يرثى لها ، مسجونين فى طبقة سفلية تحت الأرض بالقرب من « **جامع عمرو** » ، وبرغم انهما وقعا تعهداً بعدم التشاحن ، فان والي القدس رفض الإفراج عنهما ، وهو مافعله رئيسه

والي دمشق الذى قال إن المسألة الآن أصبحت فى يد الآستانة .

وكتب « **بلنت** » إلى صديقه « **جوشن** » — سفير انجلترا فى « **الاستانة** » — طالباً تدخله لدى الباب العالي من أجل الافراج عن الشيخين ، ولكى يزيد اهتمامه بالأمر أخبره أن « الحكومة الانجليزية قد تحتاج يوما من الأيام الى حماية ضفة قناة السويس من المهاجمة إذا نشبت الحرب بين إنجلترا وبين إحدى الدول الأخرى » .

اهتم « **جوشن** » بالمسألة وكتب إلى وزارة الحربية البريطانية ، وأخذ يتابع الموضوع الى أن نُقل من منصبه ، وخلفه سفير آخر هو اللورد « **دوفرين** » فأوصاه بالاهتمام به ، وظل الأمر مطروحاً للمفاوضة ، حتى أفرج بالفعل عن الشيخين بعد بضعة أسابيع . ولم يبق من ذيول هذه الوساطة ، سوى ذلك الاقتراح الذى ذكره « **بلنت** » فى رسالته « **لجوشن** » ، الاقتراح الذى يقول « أن انجلترا قد تحتاج يوماً الى قبائل البدو ، لحماية ضفة قناة السويس . إذا نشبت الحرب بينهما .. وبين دولة أخرى » .



حدثت هذه الحادثة فى أوائل عام ١٨٨١

وفى الشهور التالية وقعت فى مصر حوادث غريبة :

ففى ١٥ يناير من تلك السنة ، قدم ثلاثة من أمراء الآيات الجيش هم « **أحمد عرابي** » و« **عبد العال حلمي** » و« **على فهمي** » مذكرة إلى الخديو يطالبون فيها

بعزل وزير الحربية « **عثمان رفقي** » لتحيزه للجراكسة وظلمه للضباط المصريين فى الترقيات ، وانتهت المذكرة باعتقال الضباط الثلاثة بنفس الطريقة « العثمانلية » ، حيث دعوا لاجتماع لمناقشة ترتيبات حفل زفاف « **الأميرة جميلة** » شقيقة الخديو ، فوجدوا أنفسهم سجناء فى ثكنات قصر النيل !

بيد أن الغدر انقلب على أصحابه ، فقد هاجم الضباط الثكنات وأفرجوا عن أمراء الآلايات الثلاثة ، وفرضوا مطالبهم ، فنِحيّ « **عثمان رفقي** » عن وزارة الحربية ، وعين « **البارودي** » خلفاً له . وعلى امتداد شهور الشتاء والربيع بدأ « **البارودي** » بإصلاح الجيش ، وتكتلت كل القوى الراغبة فى التغيير خلف « **عرابي** » تتشاور حول المطالبة بالدستور والحريات العامة ، بينما حدث استقطاب رجعي حول السراى فى مؤامرات متتالية لاغتيال زعماء « **الحزب العسكري** » . وانتهت هذه المؤامرات بعزل « **البارودي** » وصدور قرارات بتشتيت الزعماء الثلاثة بعيداً عن القاهرة . وفى حركة انقضاض سريعة ، قاد « عرابي » الجيش إلى ميدان عابدين ، وحاصر الخديو فى سرايه ، طارحاً كل شعارات الثورة الديمقراطية المعادية للاستعمار . وقال الخديو .

— لاحق لكم فى هذه الطلبات ، وأنا خديو البلد واعمل زى ماأنا عاوز !

قال « **عرابي** » :

— ونحن لن نستعبد بعد اليوم !

وفاز الفلاح ابن « هِرِّية رزنه » ، واسقطت وزارة «**رياض** » العميلة للاستعمار ، ودعى « **شريف** » لتشكيل الوزارة ، فظلت وزارته تحكم خمسة أشهر ، أجرت خلالها انتخابات مجلس النواب ثم اختلفت مع المجلس حول بعض مواد الدستور ، فاستقالت في فبراير ١٨٨٢ ، وخلفتها وزارة ثورية برئاسة « **البارودي** » ، كان « **عرابي** » وزير الحربية فيها . وأصدرت الوزارة الجديدة الدستور بالاتفاق مع مجلس النواب ..

بعد ثلاثة اشهر من تولى « **البارودي** » للوزارة حدثت أزمة خطيرة ، تعرف بأزمة « **المؤامرة الجركسية** » فقد اكتشفت مؤامرة دبرها عدد من الجنرالات الجراكسة تهدف الى اغتيال زعماء الثورة . فقدموا الى المحاكمة وصدرت احكام بنفيهم خارج

البلاد . ولما رفع الحكم للخديو لتصديقه رفض ، فنشبت بينه وبين الوزارة أزمة ضارية ، أدّت إلى رفع شعارات بعزله ، وكانت تلك هى الفرصة التى انتهزتها الدول الاستعمارية للتدخل . فى ٢٥ مايو ١٨٨٢ قدمت فرنسا وانجلترا مذكرة تطالبان فيها بنفى الزعماء الثلاثة « **عرابي** » و« **عبد العال** » و« **على فهمي** » ، إلى قراهم وإقالة « **البارودي** » ووزارته . وقبل الخديو المذكرة ، بينما رفضها الشعب كله .. ودبرت القوى العميلة فى الداخل مذبحة طائفية فى ١١ يونيو ١٨٨٢ بالاسكندرية ..

كان من الواضح من تطور الحوادث أن القوى الاستعمارية قد قررت التدخل عسكرياً ضد الثورة العرابية .

وفى أثناء تدبير الغزو .. تذكرت وزارة البحرية البريطانية فكرة « **بلنت** » القديمة !

كانت هناك جبهتان للقتال ، إحداهما شمالية ، من الإسكندرية ، والأخرى شرقية من قناة السويس . وقد بدأت المعارك الأولى على الجبهة الشمالية ، وكان التدبير البريطاني يعتبرها مجرد مناوشة لصرف النظر عن الجبهة الأساسية للغزو .. جبهة قناة السويس !



☐ السبت ٢٤ يونيو (حزيران) ١٨٨٢
☐ مبنى وزارة البحرية البريطانية

وقف الدكتور « **إدوارد بالمر** » أستاذ اللغات الشرقية بجامعة « **كامبردج** » ، أمام باب الوزارة لحظات . تقدم إلى الحارس الواقف أمام الباب ، وطلب مقابلة اللورد « **نورثبروك** » وزير البحرية البريطانية . فى مكتب الوزير قدم « **بالمر** » لسكرتيره خطاباً جاءه من إدارة المخابرات البريطانية ، يتضمن دعوته لمقابلة الوزير ، وتناول طعام الإفطار معه ، والمناقشة في بعض الأمور .

فى تلك السنة كان الدكتور « **بالمر** » يعاني مشاكل مالية معقدة ، كان قد تزوج حديثاً وتورط فى عدد من الالتزامات المالية ، ناء مرتبه المحدود بها . ولم تكن لديه فكرة محددة عما يريده منه وزير البحر ، بيد انه أدرك أن هناك عملاً ما ، قد يوفر له بعض النقود .

استدعاه الوزير أخيراً ، وفى قاعة ملحقة بمكتبه جلس الرجلان يتناولان الإفطار ، ويناقشان بعض الأمور ، وفجأة سأله الوزير عما إذا كان يتابع مايجرى في مصر ، فقال « **بالمر** » انه يفعل ذلك ، وخاصة انه يكتب بعض المقالات عن المسألة الشرقية عموماً فى بعض الصحف ، ومنها « **ذى ستاندارد** » ولكنه لايستطيع مع ذلك أن يزعم أن إحاطته بالامر كاملة .

ابتسم « **اللورد نورثبروك** » ابتسامة ذات مغزى ، وسأله عما اذا كان ماينشره من مقالات فى الصحف يعود عليه بفائدة توازى مايبذله فيها من مجهود ؟ ثم أردف بلهجة خاصة :

ــ لعل احوالك المالية لاتكون سيئة .

شم « **الدكتور بالمر** » في الجو رائحة مساومة ، قال على الفور :

ــ لايتجاوز دخلي ٣٠٠ جنيه فى العام .

عاد الوزير يتحدث عما يجري فى مصر ، قال :

ــ إن الأمور تتدهور هناك بسرعة ، والأسطول الانجليزى بقيادة « **الأدميرال سيمور** » موجود الآن بالمياه المصرية ، والاحتمال الأكبر أننا سنضطر للتدخل عسكرياً . إن الوضع معقد للغاية ولايمكن أن نترك « **عرابي** » ورفاقه ينهون الوجود الانجليزي فى مصر ونقف نحن لنتفرج . وأنت تعرف طبعاً أن هناك مذبحة دموية قد حدثت ضد الأوربيين منذ أسبوعين ، ولو تركنا « **عرابي** » يمكّن لنفسه لخرجت مصر من مجال نفوذنا على الاطلاق .

وافق الدكتور بهزة من رأسه ، كان اهتمامه بالأمور الشرقية قديماً ، وكان مقتنعاً بأن بريطانيا تلعب دوراً عظيماً فى تلك البلاد الجاهلة المتعصبة ، وقد افاض فى شرح ذلك وانتقل مع اللورد الى مكتبه بعد انتهاء الأفطار . حيث قال له الوزير :

ـــ نحن متفقان في كل شيء ، ولهذا أرسلت في طلبك . لقد قُمْتَ برحلة استكشافية فى صحراء سيناء والنقب قبل عِدّة أعوام ، وأنت تعرف العربية جيداً كأهلها ، وأنا أحتاج إلى معونتك .

نشر اللورد خريطة على المكتب أمامه ، وقال :

ـــ هذه هى خريطة صحراء سيناء ، وفى هذه المنطقة التى تبدو كالمثلث المقلوب بين أصبعى البحر الأحمر ، يكمن خطر شديد علينا وعلى آمالنا فى مصر . اننا نفكر بالهجوم على مصر من جبهتين ، أولاهما شمالية وسوف يقوم بها « **الأدميرال سيمور** » ، الذى سيبدأ الهجوم على الاسكندرية خلال أسابيع قليلة ، وثانيتهما شرقية وسوف يحمل الأسطول جنودنا من البحر الأبيض إلى السويس عبر القنال . هناك بالطبع أخطار متعددة ، إن « **عرابى** » لن يكف عن المقاومة . وهناك إحتمال أن يلقىَ معونة من السلطان العثماني ، أو أن تتقدم فرق عربية من سوريا أو « **نجد** » أو غيرها من البلاد العربية لمشاركته فى الحرب ضدنا ، وخطتنا كلها تقوم على تشتيت الجيش المصرى فى جبهتين ، ومايهمنا الآن هو أن نؤمن ظهرنا . إن المكان الوحيد الذى يمكن أن تصل منه جيوش تركية برية هو صحراء سيناء ، وذلك عن طريق سوريا ، ومن ناحية أخرى فإن إحتمالات تطوع عناصر من سوريا لمشاركة « **عرابى** » فى الدفاع احتمال قوي . ومعنى هذا أن جيوشنا سوف تكون بين كماشة ، أحد طرفيها جيوش «**عرابى** » فى غرب القناة ، وطرفها الآخر جيوش حلفائه فى شرقها . فما العمل .

ضحك « **الدكتور بالمر** » قائلاً :

ـــ إنها مشكلة معقدة كما ترى ياسيدى اللورد ، وأنا لا أفهم جيداً فى المسائل العسكرية !

قال اللورد :

ـــ إنها مفهومة على أى حال ، لاحل أمامنا سوى ضمان ولاء قبائل البدو المقيمة فى تلك المنطقة ، ولهذا أرسلت لك . إنك تعرف هذه القبائل جيداً ، منذ رحلتك الاستكشافية في الصحراء ، وانت تتقن العربية كأهلها ، وسوف أمنحك كل ماتريد ، وعليك أن تستعد للسفر خلال أيام . مارأيك فى خمسمائة جنيه دفعة أولى

تستعين بها على السفر .

وقّع الوزير على ورقة صغيرة ، تبيح للدكتور « **بالمر** » أن يصرف خمسمائة جنيه فوراً . والدكتور فاغر فاه كأنه لايصدق .

قال له وهو يناولها إيّاه :

ــ عليك ان تسعى الى « **السير ألفرد بلنت** » ، ولكن حذار أن يفهم شيئاً من مهمتك ، إنه صديق للعرابيين كما تعلم ، وقد أثار ضجة شديدة لتدخلنا ، وهو يتهمنا بتدبير ماحدث فى الاسكندرية فى الحادى عشر من هذا الشهر ، لنبرر تدخلنا . وسوف يعلم بعد فترة أنه صاحب هذه الفكرة الطريفة التى سوف تنفذها أنت . ولاشك أن هذا سيكون مضحكاً جداً !

وبينما الدكتور « **بالمر** » يخرج إلى المكتب السرى ، ليستكمل مهمته ، دخل ضابط متوسط العمر ، استقبله اللورد « **نورثبروك** » وقدمه « **بالمر** » باسم « **الكابتن جيل** » . تفرس كل من الرجلين فى الآخر ، وقال اللورد :

ــ عليكما أن تتعارفا جيداً . فسوف تلتقيان بالتأكيد قريباً .. في الصحراء !

فى اليومين التاليين كان « **بالمر** » قد انهى كل شيء . فى يوم الاثنين التالى قابل « **بلنت** » ، وقال له إنه مسافر إلى الاسكندرية لكى يكون مكاتباً لصحيفة « **ذى ستاندارد** » وطلب منه أن يكتب خطابات يقدمه بها لأصدقائه الثوار المصريين ، لكى يسهل عليه التعرف بهم ، والحصول على ثقتهم . وأكد له أنه يعطف على قضيتهم ، وانه سوف ينصرهم فى الرسائل التى سوف يكتبها من القاهرة لصحيفته .

استمر الحديث بين الرجلين فترة ، ولكن سؤالاً عابراً جعل « **السير بلنت** » يتحفظ فى الحديث ، فقد سأله « **بالمر** » عما إذا كان البدو يؤيدون « **عرابي** » ، وماذا يدفعه للثقة فيهم ، رد « **السير بلنت** » رداً غير محدد ، واكتفى بكتابة خطاب تعريف به وبمهمته ، لصديقيه « **محمد عبده** » و« **عبد الله النديم** » ، وخطاب آخر لسكرتيره « **لويس صابونجي** » يقدم لهم فيه « **بالمر** » باعتباره صحافياً ، وألح الدكتور فى الحصول على كتاب تقدمَة لـ « **عرابي** » نفسه . فقال « **بلنت** » :

— إنّ « **صابونجي** » هو سكرتيري الخاص ، وهو يقيم هناك ليكون صلة بيني وبين العرابيين ، وسوف يقدمك لمن تشاء . لكن « **عرابي** » فيما أعلم مشغول جداً .. وقد لاتستطيع مقابلته .

اكتفى « **بالمر** » بذلك ولم يلح فى طلبه حتى لايثير ريبة « **بلنت** » . وبدأ يستعد للسفر .

وفي أوائل يوليو ١٨٨٢ ، وصل « **بالمر** » إلى الاسكندرية .



الادميرال سيمور قائد الأسطول

وعلى الفور ، وحسب التعليمات التى لديه ، توجه إلى القنصلية البريطانية . وبعد ساعة واحدة حمله قارب إلى يخت « **الأدميرال سيمور** » قائد الأسطول البريطانى . استمرت المفاوضة بعض الوقت ، كان البرنامج الذى وضعته المخابرات البريطانية ، يتضمن أن يذهب « **بالمر** » من « **الاسكندرية** » إلى « **يافا** » ، فيغير ملابسه بأخرى عربية ، ثم يذهب منها إلى الصحراء الواقعة إلى الجنوب الغربى من « **غزة** » ، ليتعرف بقبيلتى « **تباها** » و « **الترابين** » .

أخطره الأدميرال بالخطة ، وأعطاه مسدساً وبندقية وعدة خرطوشات ، وتناقشا قليلاً فى احتمالات الحرب ، فقال له « **سيمور** » ، إن الحرب ستقع فى أقرب فرصة ،

وقد تقع غداً !!

وأردف الادميرال معبراً عن سروره لأنه سيتعاون مع « **الدكتور بالمر** » ، وقال إنه يهنىء الوطن لأنه اهتدى إلى رجل قادر مثله لكى يقوم بهذه المهمة الشاقة . فعبر « **بالمر** » عن بهجته لأنه سيكون أحد عوامل الانتصار لبلاده ، ثم استأذن ليقابل السير « **أوكلند كلفن** » الوكيل السياسى لبريطانيا فى مصر ..

بعد يوم واحد ، كان « **الدكتور بالمر** » ، يقف مزهواً على إحدى سفن الأسطول ، يخفق فوق رأسه العلم البريطانى ، ومعه بحاران لكى يحملا له البندقية والمسدس . ووصل إلى « **يافا** » ، فاستقبله القنصل البريطانى « **شابيرا** » ، وأرسل معه ابنه إلى « **غزة** » ، لكى يهيىء له رحلته فى الصحراء . وفى « **غزة** » اشترى ملابس عربية ، وأعد معدات رحلته الطويلة عبر الصحراء ، وعلى الرغم من الحر الشديد ، فقد انهمك فى الاعداد بجهد شديد . وبين الحين والآخر كان يفكر فى المكافأة الضخمة التى سوف يحصل عليها فى المستقبل . وعندما وجد بدوياً يرافقه فى الرحلة ، ترك الحديث بالانجليزية نهائياً .. وتحدث بالعربية .

إنه الآن « **عبد الله افندي** » التاجر السورى المعروف .

بدأ « **عبد الله افندى** » مغامرته المثيرة !



كان للبدو فى مصر آنذاك وضعاً خاصاً .

كانت علاقتهم في مضاربهم بالصحراء ، ببقية المصريين الذين يقطنون على ضفتى وادي النيل علاقة عدائية فى الغالب ، لأنهم لايرتبطون بأرض محددة ، ولاتجمعهم بأهله علاقات اجتماعية أو انتاجية من أى نوع كانت . كانوا عناصر خارجة تمارس السلب والنهب وتغير على القرى والمدن ، وعلى الرغم من أن اشتراك بعض فصائلهم فى صد الغزو الفرنسى قد خلق لدى هذه الفصائل إحساساً بالمواطنة أدى إلى استقرارهم داخل الوادي ، إلا أن أغلبيتهم العظمى لم تفقد طابعها . وقد نجح « **محمد علي** » فى القضاء على خطرهم بالرشوة والهدايا والدسائس ، ثم

باقطاعهم أرضاً يزرعونها وسلب خيولهم التى لايستطيعون بدونها أن يكونوا قوة محاربة ، خاصة فى مواجهة الأسلحة الحديثة التى لم يكونوا يحوزونها . ثم عادت لهم بعض قوتهم فى حكم « **سعيد** » ، فقاموا بتمرد كبير فى منطقة الفيوم ، وأعلنوا الاستقلال بها بقيادة زعيمهم « **عمر المصري** » ، ولكن هذا التمرد قضى عليه بسرعة .

وعلى ضفتى النيل الشرقية والغربية ، كان العربان يتوزعون . فعلى الضفة الشرقية كانت هناك ٢٠ قبيلة تتوزع بين « العريش » و« الطور » وبين محافظة الشرقية وأعالى أسيوط . وكانت بعض هذه القبائل ، وخاصة فى الصعيد قد اشتركت فى الحرب ضد « **محمد علي** » ثم صفيت قوتها وتوطنت بعض بطونها ، وبلغ مجموع عربان الضفة الشرقية ايامها ٥٠ ألفاً من القادرين على حمل السلاح .

أمّا الضفة الغربية فكانت تضم تسع قبائل بعضها يمتد من سهول أسيوط إلى سقارة تضم خمسة آلاف مقاتل و٤٠٠ فرس .. وبعضها يمتد من بلبيس الى الدلتا وكان يضم ٧٢٠٠ مقاتل و٦٠٠ جمل .

وكان للعربان أيامها امتيازات معينة ، منها إعفاؤهم من التجنيد ومن دفع الضرائب ومع أن هذه الامتيازات لم تمس خلال الثورة ، فقد كانوا محط أنظار كل القوى المعادية للعرابيين . بدأ « **الخديو توفيق** » ينظر إليهم كحلفاء ويحاول أن يكوِّن منهم جيشاً يواجه به الجيش الذى ثار عليه وأوشك أن يخلعه ، أما الانجليز ، فكانوا يطمعون فى أن يوفر عليهم البدو جزءاً من جهدهم الحربي ، سواء بالاشتراك معهم فى الحرب ضد « **عرابي** » وأى قوة مسلحة قد تتحالف معه سواء كانت عربية أو تركية ، أو على الأقل بالوقوف موقف الحياد من الصراع وبذلك يخسر « **عرابي** » حليفاً قوياً ربما يخطط للاعتماد عليه ..

وكان البدو الذين يقيمون فى صحراء سيناء ـــ والذين أرسل « **بالمر** » مبعوثاً لهم ـــ هم المقيمين بصحراء « **وادى التيه** » ، تلك البرية الشاسعة الأرجاء التى تاه فيها بنو إسرائيل أربعين عاماً كاملة ، وكانت أقدم قبائل تلك المنطقة وأشهرها هى قبيلة « تباها » ، ويليها فى الأهمية والعراقة ، « الترابين » ، وكان بين الطرفين عداء قديم

وثارات ودم متبادل ، كما يحدث غالباً بين أى قبيلتين قويتين ، ثم تأتى بعد هاتين القبيلتين « **الحويطات** » ، التى كانت أقل أهمية منهما .

كانت مهمة « **بالمر** »تنحصر فى إرشاء زعماء هذه القبائل ، وتوزيع الهدايا والأموال عليهم وكسب ودهم ، وذلك لضمان حيادهم فى الحرب بين « **عرابي** » وبين « الانجليز » على الأقل ، أو ضمهم نهائياً إلى الجيش البريطانى .. وكانت لمعظم قبائل « **وادى التيه** » ، فروع فى الصحارى المحيطة بالوادي ، فـ « **الترابين** » مثلاً كان لهم فرع يقيم فى الجيزة ، و« **الحويطات** » لهم فرع فى القليوبية ، وهكذا فان ضمان ولائهم يخلق قوة موالية لقوات الغزو ، لايستهان بعددها ، ولابإنتشارها !



قبل ان يغادر « **عبد اللّه افندي** » يافا إلى الصحراء الواقعة جنوبى « **غزة** » ، ليبدأ اتصاله بالقبائل ، علم من القنصل الانجليزي « **شابيرا** » ، ان « **الأدميرال سيمور** » قد بدأ الغزو بالفعل ، وأن « **عرابي** » لم يخضع لإنذاره بالكف عن تحصين طوابى الاسكندرية ، ولذلك بدأ الأسطول يقصف هذه الحصون بمدافعه . وأدرك « **عبد اللّه** » أن عليه أن يسرع بأداء مهمته ، وتوقع ـــ لخبرته بالمكان ـــ أن ينتهى منها فى وقت لايتعدى أسبوعين ، فترك رسالة للأدميرال ـــ كلّف « **شابيرا** » بارسالها اليه ـــ يطلب تدبير نقطة اتصال به فى « **السويس** » .. ورحل على الفور .

بعد أيام كان قد وصل إلى مضارب قبيلة « **الترابين** » والتقى ببعض أفرادها ، فأظهروا فضولاً شديداً ، وسألوه عن كل مايتعلق به ، فقال لهم البدوي الذي معه ، إنه ضابط سوري مسافر إلى مصر عبر الصحراء . واستطاع « **عبد اللّه افندي** » ان يعرف عنهم اكثر مما عرفوا عنه . وخلال أيام كان قد عقد اتفاقاً مع زعماء « **الترابين** » وانتقل إلى مضارب « **تباها** » أكثر البدو شجاعة وأقواهم ، وبعد

مفاوضات سريعة ، قدر عدد من سوف ينضمون إليه منهم بحوالي أربعين ألفاً من الرجال الأشداء .

ذُهل « **عبد اللّه أفندى** » من نجاحه السريع ، وأصبح فى شوق شديد للوصول إلى « **السويس** » ليخطر الأدميرال بما حققه من نجاح ، وينتظر تعليماته بمهام جديدة . وبلغ من بهجته انه كتب لزوجته رسالة يقول « أظن اننا قد أصبنا الحظ ونلنا الثروة » .

بيد أن ماكان يشغله إلى حدّ القلق ، هو مايحدث في الاسكندرية . وكان بدو الصحراء قد أكدوا أن « **عرابي** » مازال مسلحاً ، وأنه لن يستسلم بسهولة ، ولم يكن يعرف ما إذا كانت الجيوش الانجليزية قد نزلت إلى البر أم لا . وفى ٢٠ يوليو التقى بـ « **شفيق سليمان** » ــ حامى الحجاج ، وكان يتقاضى من الحكومة المصرية ، مرتباً مقابل حمايته لركب الحج كل عام من اعتداء البدو عليه ــ وقد ادرك « **عبد اللّه افندي** » على الفور الأهمية البالغة لمثل هذا الرجل ، وقد ساومه مساومة مرهقة ، انتهت بأن اقسم له قسماً عربياً رهيباً ومغلّظاً ، بأنه يستطيع ان يضمن ﻻمة القناه ضد « **عرابي** » والسكان ، بيد أنه طلب من « **عبد اللّه افندى** » أن يخلص ثلاثة من المشايخ كانوا مسجونين كرهائن أيضاً فى الآستانة ، وذكر له أن ذلك سوف يسهِّل مهمة ضم البدو اليه ، وقد وعده « **عبد اللّه افندى** » بأن يبذل جَهْدَه فى هذا الصدد .

كانت الليالى تمضى واحدة بعد أخرى ، و« **عبد اللّه افندى** » ينتقل من مضارب قبيلة إلى مضارب أخرى ، ينشد شعر « **المتنبي** » فى ضوء القمر ، ويوزع الهدايا التى حملها معه ، ويناقش بصبر ودأب المشايخ فى قيمة الرشوة التى يطلبها كل منهم . فاذا ما اتفق مع قبيلة أكل معها « عيش وملح » على أن يحمى كل منهما الآخر ، ولايفض مابينهما من تحالف !

وكان يرسم خططه بحيث يتفق مع الرجال البارزين الذين يستطيعون التأثير فى الآخرين ، ففضلا عن « **شفيق سليمان** » اتفق ايضاً مع زميله الذى يمد رَكْب الحجاج بالجِمَال . وكان يتفق اتفاقات مبدأية ، على أن يعطى النقود للقبائل بعد أن

يعرض الأمر على الأدميرال ، وقد وعد كبار المشايخ بما يوازى خمسمائة جنيه لكل منهم . وأحياناً يعود بعض العربان من مصر ، فينقلون اليه اخبارها . ففى ٢٢ يوليو ١٨٨٢ ، أخطره أحدهم بأن « **عرابي** » قد أحضر إلى القناة ، حوالي ألفين من بدو النيل ، ووعده كبير المشايخ بأن يرسل لهم من يجعلهم يعودون من حيث أتوا ، فاذا أصروا على ولائهم لعرابى ، فمن الممكن أن يرسل إليهم عشرة آلاف من « **تباها** » و« **الترابين** » لكى يطردوهم . وقبل نهاية يوليو كان قد اتفق مع مشايخ « **الحويطات** » وبذلك انتهت أشق المراحل فى مهمته ، ولم يبق أمامه سوى العودة للسويس ، ليعتمد الأدميرال اتفاقاته ويسلمه المال ، فيعود به ليوزعه على القبائل ، وبذلك لايبقى من مهمته سوى أسبوعين أو ثلاثة .

وبمقتضى الاتفاقات الأولية التى وقعها معهم ، كان قد ضمن « تحييد البدو » على الأقل ، حتى يتسلموا منه ماوعدهم به من نقود .

وفى أغسطس وصل « **عبد الله افندى** » إلى « **السويس** » بعد مغامرة صغيرة ، كان فى إمكانه أن ينتظر حتى يدبر له الأدميرال قارباً ينقله إلى إحدى سفن الأسطول ، الذى كان قد وصل بالفعل إلى قناة السويس ، ولكنه دفع عشرة جنيهات مكنته من الحصول على وسيلة نقل ، وجد نفسه بواسطتها على سطح سفينة القيادة ، و « **الأدميرال سيمور** » يهنئه بسلامة الوصول ويخطره بأنه كان قلقاً عليه ولذلك خصص ثلاث سفن لمراقبة شاطىء القناة من أجله .

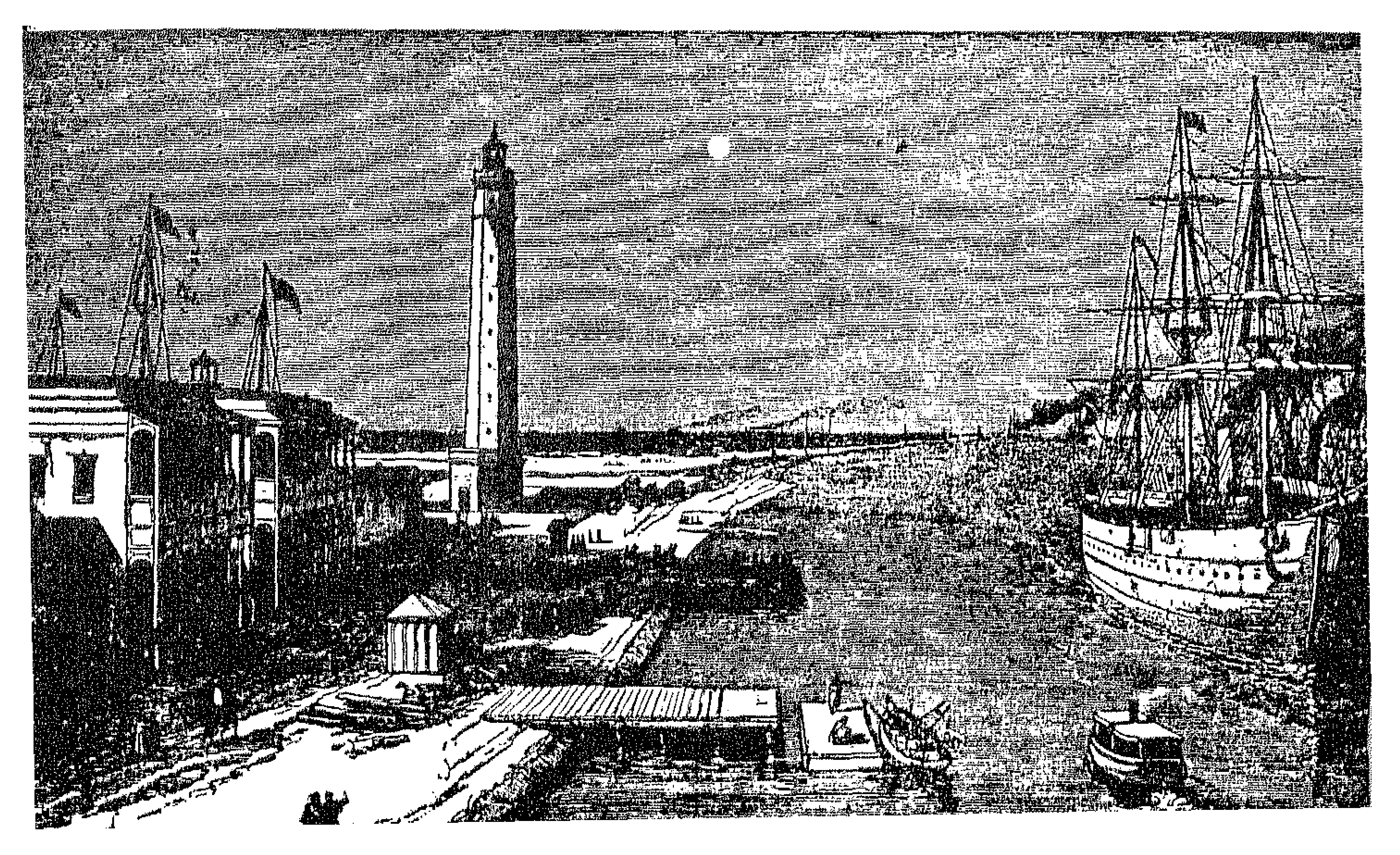
وقضى الدكتور ليلته يتنقل بين بوارج الأسطول ، حيث كان ربّان كل بارجة يُرحب به ، ويستقبله محتفيا به ، ويلح عليه فى أن يشرب مع ضباطها الشمبانيا المثلجة ، ولم ينم ليلتها إلا فى الفجر ..

بعد طول عناء وجد « **الدكتور بالمر** » نفسه فى مكان مريح ، فاستحم وهذّب لحيته التى كانت قد طالت دون عناية ، ثم جلس يتناول العشاء مع الأدميرال وأركان حربه ، ويروى لهم ماحقق من نجاح ، وقد أبدى « **سيمور** » بهجته الشديدة بما حققه « **عبد الله افندي** » من انجازات رائعة ، وقام على الفور فكتب تقريراً بما حدث ، أرسله إلى « **اللورد نورثبروك** » وزير الحربية البريطانية فى لندن .

وبعد وصوله بيومين ، أمره « **الأدميرال** » أن يرافق ضباط القوة التى كُلّفت بالاستيلاء على « **السويس** » ، فكان فى أول زورق وصل إلى شاطىء القناة ، وعندما هُزمت الجنود المصرية ، توجه مع قادة الغزو إلى المحافظة ، وطلبوا من المحافظ ـــ وكان من المعادين للعرابيين ـــ أن يسلمهم المدينة ، وجردوا خزينة المحافظة ، فوجدوا بها خمسين ألفاً من الجنيهات فاستولوا عليها .

وعندما استة فى أحد فنادق « **السويس** » ، علم من الأدميرال أن « **اللورد نورثبروك** » قد أرسل يهنئه بنجاح مهمته ، وسلامة وصوله ، وأنه أصدر أمراً بتعيينه رئيساً للتراجمة فى جيوش جلالة الملك فى مصر . وأنه ترتيباً على ذلك قد أصبح عضواً فى هيئة أركان الحرب التى يرأسها امير البحر .

فى تلك الفترة كان « **الدكتور بالمر** » يعيش أسعد أيام حياته ، فرغم مكانته العلمية الممتازة ، كان يسعد كطفل أمام كلمة مدح من الأدميرال ، أو إشارة رضى من وزير البحرية .. وتكشف المذكرات التى كان « **بالمر** » يكتبها عن مهمته ، والرسائل التى كان يرسلها لزوجته من بوارج الأسطول ، عن ان عالماً كبيراً مثله ، كان يمتلىء بمشاعر إحباط غلاّبة .. وكان متخماً بأحاسيس نقص فى الثقة بالنفس ، وشعور غامر بالاضطهاد ، وبأن جهده العلمى ـــ على الرغم من اهميته ، ومن امتيازه



فيه وما يتكبده فى سبيله من مشاق ـــ لايكفل له أى مكانة اجتماعية ذات قيمة ، بل إن الحال قد وصل به الى التدهور المالى والاقتراض ، وقد أذهله احترام الأدميرال له ، وأذهلته أكثر العيشة الفخمة التى عاشها فى « السويس » بعد عودته من مهمته ، وأثار زهوه أنه لايتناول الطعام إلاّ مع أمير البحر ، وعندما كُلّف بالسفر فى مهمة إلى « **الاسماعيلية** » ، وقال له الأدميرال :

ـــ لاتدعهم هناك يحجزونك ، لأنك مُقيّد بين رجال بارجتى .

استثار ذلك رضاه العميق . وخاصة عندما أسر إليه « **سيمور** » ، بأنه يعتقد أنه سوف يُمنَح وسام الشجاعة ونجمة الهند . وأصبحت أى مهمة يكلف بها ترضيه كطفل صغير ، جائع للاحساس بالأهمية .

وكانت أحلامه غريبة كشخصيته ، حتى أنه كتب فى مذكراته وهو فى الصحراء « لقد نجحت نجاحاً يبرر لي أن اطلب من الحكومة مبلغاً آخر ، وسأقول أني صرفت مامعى فى الهدايا ، وبضعة مئات من الجنيهات ليست شيئاً يذكر فى نظر الحكومة ، ولكنها ذات قيمة كبيرة لمثلى .. وسأرسل الى زوجتى نحو ١٠٠ جنيه عند أول وصولي للسويس . وهذا أفضل من العمل فى الصحافة » !!

وتدور كل أحلامه بعد ذلك حول المال « لقد قال لى لورد « **نورثبروك** » انه سيعطينى ٥٠٠ جنيه عند السفر ، وأما عن المفاوضات ، فسيتفقون معى اتفاقاً آخر ، وسأقتصد هذا الشهر على الأقل ٢٨٠ جنيهاً ، وهو ربح لا بأس به من عمل شهر واحد ، ولاأظنهم يعطوننى أقل من ألفين أو ثلاثة آلاف للقيام بالمهمة كلها » !

وبعد تعيينه ضابطاً فى هيئة أركان الحرب .. قال له الأدميرال أنه يستطيع أن يسحب مايريد من الأموال لنفقاته الشخصية على حساب مرتبه الذى لم يكن تحدد بعد رسميا وقد حرص « **بالمر** » على عدم التلهف على طلب المال حتى لايبدو عليه العسر ، فيدفعهم هذا الى تعيينه بمرتب قليل !

بيد أن « **بالمر** » كان في غمار كل هذا يتحدث كثيراً عن مجد بريطانيا العظمى ، وعن خدمة الوطن ، وعن اعتقاده بأنه يرفع علم بلاده عالياً ويؤدي دوراً عظيماً يستهدف نشر الحضارة بين هؤلاء الهمج المتوحشين المسمون بالمصريين ،

ويخدم تقدم العالم ، ومسيرة التاريخ .. وكأنه وهو العالم والمثقف ــ كان يحاول ان يجد لدوره الخسيس غطاء فكرياً ، يحميه على الأقل من الاحتقار المدمر للذات ، فاختار غطاء من نفس معدن مهمته ، ينتمي إلى افكار الحضارة الأوربية الرأسمالية التى كانت تدخل مرحلة التوحش والافتراس ساعية إلى احتلال أوطان الآخرين ، مغطية وجهها القبيح بأنها تسعى الى تمدينهم ونقلهم من البداوة والتوحش إلى عصر الحضارة والتمدن .



وفى ذلك الوقت كان « بالمر » قد أرسل إلى **الأدميرال يقول انه يستطيع شراء خمسين ألف بدوى بخمسة وعشرين ألف جنيه ، بواقع نصف جنيه للواحد ، مما جعل « جيل » يوصي بتدبير المبلغ ، لأن السعر الذى وصل إليه «بالمر»** كان سعراً مناسباً ، وأقل كثيراً من المتوقع .

فى الوقت الذى كان « **عبد الله افندى بالمر** » ، يقوم فيه بمهمته .. كان فضيلة الشيخ « **محمد جيل** » يقوم بمهمة مشابهة فى محافظة الشرقية .. والمنطقة الواقعة غرب القناة . وكان قد وصل الى « **الاسكندرية** » بعد « **بالمر** » بأيام فوجدها قد سقطت فى أيدي الأسطول الانجليزى ، ومكنته القنصلية البريطانية من لقاء **« الخديو توفيق » وفى هذا اللقاء سأل « جيل » ، سمو الخديوى عن موقف العربان فى غرب القناة ، فأعطاه معلومات مفصلة ، ثم سلمه قائمة بأسماء مشايخ العربان بين القناة ، والأرض المزروعة ، وركز على اثنين « مسعود الطحاوى » ــ فى الصالحية ــ و«محمد البقلى» ــ فى « وادى طوميلات » ــ وشهد الخديو للشيخ «محمد جيل» بأنهما اهل للثقة ويمكنه الاعتماد عليهما .**

وعندما وصل « **جيل** » الى « **بورسعيد** » قابل محافظها ــ وكان « **عرابى** » قد عزله لممالأته للخديو « **توفيق** » ــ وذكر المحافظ له أنه يستطيع **ان يشترى البدوي الواحد بجنيهين أو ثلاثة على الأكثر .**

ولم يكن « **جيل**» يعمل وحده ، ذلك أن « **الخديو توفيق** » ، وأنصاره من عناصر الارستقراطية الزراعية التى كانت قد خانت الثورة بشكل سافر ، كانت تعمل لهزيمة الجيش المصرى . والتقى اهتمام وزارة البحرية البريطانية بقبائل البدو ، باهتمام الخديو بهم . وكان الخديو هو صاحب التأثير الأكبر فيهم وقد نجح « **الشيخ محمد** » ـــ أو « **الكابتن جيل** » ـــ بالاشتراك مع « **سلطان باشا** » و« **أحمد عبد الغفار** » و« **السيد الفقى** » من أعضاء مجلس النواب ، فى إغراء « **مسعود الطحاوي** » بخيانة « **عرابي** » ، وكان هو الوحيد ـــ كما يقول « **بلنت** » ـــ الذى ثبت على خيانته أو نجح فيها ـــ وقد تناول « **مسعود** » ثمناً لخيانته يصل إلى خمسة آلاف كرون نمسوى ، كما أنه كان دائباً على الخيانة منذ انتقال الجيش من كفر الدوار إلى التل الكبير . ويذكر « **بلنت** » الذى قابل « **مسعود** » فيما بعد ، أن لديه مايشبه الاعتراف من « **الطحاوي** » بأنه كان جاسوساً للانجليز فى جيش « **عرابى** » ، وقد أثّرت خيانته تأثيراً بالغ السوء ، فى هزيمة الجيش المصرى **فى معركة** «التل الكبير» لان « **عرابي** » كان قد كلفه بالقيام بعمليات الاستطلاع لحساب الجيش المصري ، مما أعطى رجاله ميزة التواجد فى معسكراته ومكنتهم من نقل أدق المعلومات عنه إلى القيادة الانجليزية .





وبنجاح « **الشيخ محمد** » فى مهمته ، انتقل إلى السويس في اغسطس ومعه عشرون ألفاً من الجنيهات ليسلمها إلى « **بالمر** » ليدفعها هذا إلى عربان الصحراء الذين تعاقد معهم شفهياً . وفى الاسماعيلية يكلف بمهمة اخرى . إنّ هناك ضرورة لتدمير أعمدة التلغراف فى صحراء سيناء كلها ، لمنع المراسلات البرقية بين جيش « **عرابي** » وبين تركيا وسوريا .. وكانت هناك ثلاث وسائل لذلك : ان تدمر من

العريش وهى مهمة محفوفة بالمخاطر ، أو أن تدمر من القنطرة ، وهو ماقد تعترض عليه شركة قناة السويس ، بدعوى أنه يخالف حياد القناة ، أو تقطع من « **السويس** » وهو ماكان يفضله الكابتن « **جيل** » .

وصل « **جيل** » إلى السويس ، فلم يجد « **الدكتور بالمر** » وعلم أنه عبر إلى الشاطىء الآخر ليشترى بعض الخيول والجمال ، وفى المساء عاد « **بالمر** » ومعه اثنا عشر فرساً وثلاثون جملاً اشتراها باربعمائة جنيه . وتخلص « **جيل** » من العشرين الف جنيه التى كانت معه ، بتسليمها الى «**بالمر**» .

وفى مساء ٦ أغسطس كان الأدميرال يجتمع مع محافظ « السويس » وحضر « **بالمر** » المقابلة ليترجم الحديث بينهما ، ثم حضر بعد ذلك مأدبة العشاء التى أقامها « **سيمور** » تكريماً للمحافظ . وكان سعيداً لأن قائد الأسطول أكد له مرة أخرى بأنه يستحق وسام نجمة الهند على خدماته لجيوش صاحب الجلالة .. وبعد العشاء ، عقد إجتماع خاص ، حضره « **جيل** » و« **بالمر** » و« **الأدميرال** » واتفق فى هذا الاجتماع على أن يسافر الاثنان فى صباح الغد إلى الصحراء ، لتسليم النقود إلى البدو ، وتدمير وإحراق أعمدة التلغراف ، ثم شراء اكبر عدد من الخيول والجمال .. واتفق ايضاً على ان يصحبهما الملازم « **تشارنجتون** » ياور الأدميرال .



□ الاثنين ٧ اغسطس (آب) ١٨٨٢ .
□ الساعة الرابعة ظهراً ...

كانت القافلة الصغيرة تمضى ، والرجال الثلاثة فى مقدمتها . « **عبد الله افندي** » على الرغم من حرارة الجو ، يلقى أبياتاً من قصائد « **المتنبى** » ، شاعره المفضل ، و« **الشيخ محمد** » يسأله عن معنى بعض الكلمات فيضحك ويقول :
ــ لقد اخطأت يافضيلة الشيخ بارتداء هذا الزى ، إن لغتك العربية أقرب إلى

العامية ، فى حين أنك رجل دين كما تزعم ، الأفضل ان تكون تاجراً وأكون أنا ازهرياً .

ويتبادلان الابتسامات ثم يتذكر « **الشيخ محمد** » شيئاً فيقول :

ــ لأدرى لماذا لم يوافق الأدميرال على أن نأخذ المبلغ كله معنا ، يجب أن ننتهى من المهمة مرة واحدة .

رد « **عبد الله افندى** » :

ــ اعتقد أنه كان على حق ، ليس من الحصافة أن نسلمهم المال كله مرة واحدة ، والاّ ماضمنا ولاءهم ، إنك لست تاجراً ماهراً ، على أى حال .

كانوا قد اقتربوا من « **وادى سدر** » حطوا الرحال هناك ، ونصب البدو خيمة واسعة استراح فيها الرجال الثلاثة وانصرفوا هم لاعداد الطعام ، وبعد الغذاء استراحوا فى ظل أشجار النخيل التى تملأ الوادي ..

بعد القيلولة ، قام أحد البدو لبعض شأنه ، وبينما هو عائد ، لمح شيئاً غريباً يجرى داخل الخيمة . « **عبد الله افندى** » يجلس على الأرض ، والحقيبة السوداء التى كان يحملها مفتوحة ، تطل منها رزم متعددة من الأوراق المالية ، والأفندي يعدها .. ويقسمها إلى أكوام .. ويتمتم بأسماء أفراد من قبيلة « تباها » ..

تسلل البدوى عائداً الى زملائه بالنبأ المثير (!!)



قبيل الغروب ..

استعدت القافلة للرحيل ، كانت الحقيبة السوداء قد أُغلقت كما كانت ، وصندوق الديناميت قد رُفع إلى ظهر أحد الجمّال ، و« **الشيخ محمد** » يسأل « **عبد الله افندى** » عن معنى كلمة صعبة فى بيت شعر قاله ، والملازم الصامت يتأمل غروب الشمس عند انطباق حافة الأفق على رمال الصحراء .

فجأة .. انطلقت ثلاث رصاصات ، قضت على الرجال الثلاثة ..

فى رمال الصحراء دُفنت أحلام « **عبد الله افندى بالمر** » إلى الابد ..

على أن هذا لم ينه فصول القصة ..!

كانت حلقات الخيانة تستحكم حول « عرابى » . **لقد فشلت مهمة «بالمر» ، لأنه لم يسلم النقود إلى القبائل التى اتفق معها ، ويضاف إلى هذا ان المهمة نفسها لم يعد لها مايبررها ، ذلك أن الدول الأوربية كانت قد نجحت بالفعل فى الضغط على السلطان العثماني فأصدر منشور عصيان « عرابي »** المشهور ، وبهذا لم يعد هناك خوف من أن ترسل تركيا جيوشاً لنُصرة « **عرابي** » ، وأصبح الاحتمال الوحيد للخطر أن تتسلل فرق من المتطوعين من سوريا لتحارب المحتلين ، فى صف الجيش المصري وهذه يمكن مواجتها .

وحتى الآن فان احداً لايعرف بالتحديد سبب قتل « **بالمر** » ورفيقيه ، صبحيح



عرابى يتوسط على فهمى وعبد العال حلمى في منفاهم في جزيرة سيلان

ان العربان الخمسة قد استولوا على المال الذى كان يحمله معه ، وهو مبلغ يصل إلى خمسة آلاف جنيه ، ولكن هذا لم يكن مبرراً كافياً ، خصوصاً فى ضوء ماكان ينتظر قبائلهم من خير على يد الرجل ، والاحتمال الأرجح كما يقول « **بلنت** » ان العربان الخمسة كانوا متواطئين مع حاكم « نِخِل » ـــ بكسر النون والخاء ـــ الذى أراد أن يدمر مهمة « **بالمر** » كلها مساعدة لـ «**عرابى**» .. فاستدرج الثلاثة الى الصحراء ووعدهم بالمساعدة فى مهمة تدمير أعمدة التلغراف فى الصحراء وامر بقتلهم ..

بيد أن فشل « **بالمر** » ، لم يلحق بمهمة « **جيل**» الذى كان قد استطاع بمعونة الخديو توفيق أن يضمن ولاء « **مسعود الطحاوى** » ومن يتبعه من البدو .. وعندما بدأ الجيش الانجليزى زحفه من الاسماعيلية كان « **سلطان باشا** » رئيس مجلس النواب يرافقه ـــ نائباً عن الخديو ـــ واضعاً فى خدمة الجيش الزاحف كل امكانياته ، واهمها اتصاله بمشايخ العربان ، فاتخذ الانجليز منهم مرشدين وأدِلاّء للزحف فى تلك المناطق الصحراوية التى لايسهل على الجيش المغير أن يتعرف مسالكها ومتاهاتها دون الاستعانة بأمثال هؤلاء الأدلاء .

وظلت جبهات الخيانة تعمل بلا كلل حتى نجحت فى حصار الجيش المصري فى التل الكبير وإلحاق الهزيمة به .



كان الفصل بعد الأخير من مغامرة « **عبد الله افندى** » طريفاً !

فبعد الاحتلال ، أرسل الجيش الفاتح « **الجنرال وراين** » على رأس قوة عسكرية ضخمة إلى الصحراء ، وأمد « **الخديو توفيق** » القوة ببعض البدو ، وكلفت الحملة بالقبض على المسئولين عن قتل « **بالمر** » وزميليه . وبمعونة البدو بدأ الجنرال عملية البحث والتفتيش ، فأخذ يقبض على البدو بالجملة ، رجالاً وأطفالاً ونساء ، وعاد إلى السويس ومعه اعداد كبيرة من المعتقلين أودعهم السجن ..

وكان قد صدر عفو شامل عمن لم يشملهم التحقيق فى حوادث الثورة ، وعلى الرغم من أن القضية كانت واضحة فالجريمة سياسية ، لأن المجنى عليهم جواسيس ، فأن العدالة البريطانية لم تعترف بذلك . وبدأت التحقيق بأسلوب ديمقراطية الغزاة المنتصرين ، فاختارت خمسة ممن اعتقلتهم بطريقة عشوائية وأجبرتهم على الاعتراف بجريمة لم يرتكبوها . وطُويت أوراق التحقيق بسرعة وأرسلت الى محكمة مصرية شكلية عقدت فى الزقازيق ، واصدرت حكمها عليهم بالإعدام وتم شنقهم بالفعل .

وبقى الآخرون يعانون ذُلّ الاعتقال رجالاً ونساء وأطفالاً ، أكثر من ستة اشهر حتى عثر بهم « **بلنت** » صدفة فتدخل للافراج عنهم ..

والغريب أنه بعد « استشهاد » « **جيل** » و« **بالمر** » فى سبيل الحضارة الأوربية رفضت الحكومة الانجليزية الاعتراف بخدماتهما، أو دفع تعويض لعائلتيهما .. فقد أنكرت تماماً أنها أرسلتهما لرشوة البدو . وقد تحمس « **بلنت** » للمسألة ، وكلف صهره « **اللورد ونتورث** » — عضو مجلس العموم — ان يثيرها فى المجلس ، ولشدة دهشة الجميع فان السير « **هنرى بانرمان** » — وكيل وزارة البحرية البريطانية — وقف لينكر بكل صفاقة أن الحكومة كانت تستخدم الرشوة فى حربها ضد « **عرابى** » . وقال ان « **بالمر** » و« **جيل** » كانا قد ذهبا لشراء الجمال فقط ، وهو ماأيده فيه لورد « **جرانفيل** » — وزير الخارجية — ولورد « **نورثبروك** » — وزير الحربية — والرجل الذى استثار أحلام « **بالمر** » يوماً ووعده بوسام نجمة الهند مقابل خدماته للحضارة !.

وهكذا ذهب دم « **بالمر** » هدراً ..

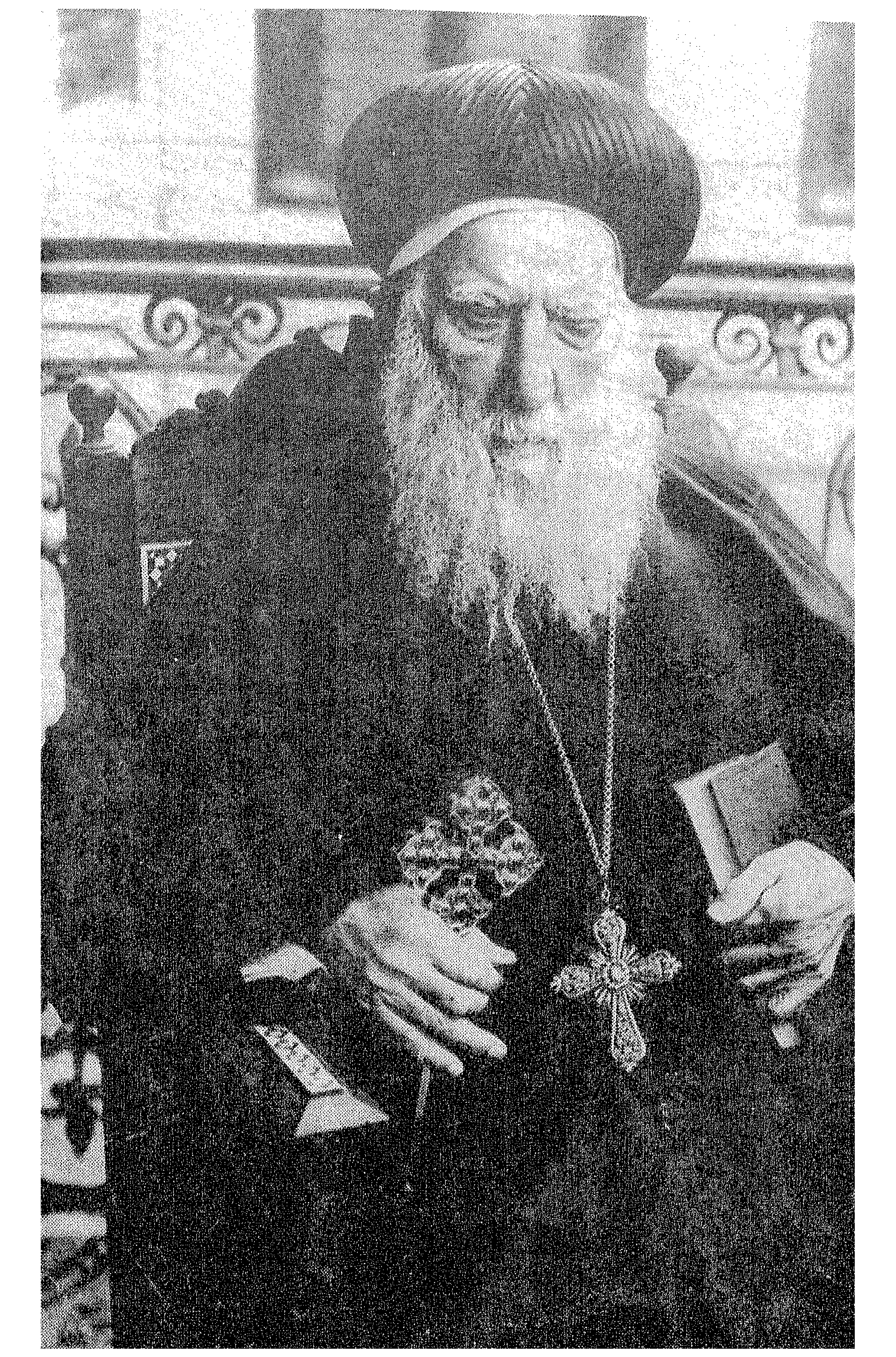
وحتى اليوم .. فان الرجال فى قرانا يرددون مثلاً يقول :

— الوِلْس كسر عرابى .

والولس ، فى العامية المصرية ، هو الخيانة !

وكم هزمت الخيانة من ابطال ..







البطريرك في المنفى

في التاريخ ــ كما في الحياة ــ قصص غريبة ، وشخصيات الماضي لا تقل إثارة عن شخصيات الحاضر !

وعندما يكون بطل أى قصة من قصص التاريخ حبراً جليلاً من رجال الدين ، فان القصة تتعقد بعض الشيء ، فاذا ما كان بطلاً لقصة مثيرة تبدو كالمغامرة ، وتفجر قضية خطيرة ، فان روايتها تصبح كالمشي على الشوك !

وبطل القصة شخصية من أهم شخصيات التاريخ المصري الحديث ، على الرغم من أنها غير معروفة جيداً لكثيرين ..

إنه « البابا كيرلس الخامس » ، البطريرك الذى ظل يترأس الكنيسة المصرية ثلاثة وخمسين عاماً متتالية ، ومات وقد زاد عمره عن القرن الكامل . وشهد ــ وهو بطريرك ــ ثورتين من أعظم ثورات التحرر الوطنى المصرية ، هما الثورة العرابية وثورة

١٩١٩ وساهم فى صياغة الموقف الوطنى الذى أتخذته الكنيسة المصرية خلال هاتين الثورتين ضد الاستعمار وهو موقف كانت له أهميته الخاصة، إذ كانت الإحتكارات الأوربية التى جاءت لاحتلال مصر، أو سعت لابقائها بين مستعمراتها، ماتزال ترفع ـــ خلال هاتين الثورتين ، أعلام الصليب ، التى رفعها ملوك أوربا فى فى عصر الحروب الصليبية ، وتدعى أن احتلالها لمصر ضرورى لحماية الأقباط ، وليس للاستيلاء على الأسواق !

كان رجلاً طاهراً نقياً ، شفافاً كالندى المؤتلق ، وفى الوقت نفسه كان قوياً كأقوى مايكون الرجال ، عنيداً ، صلب الشكيمة ، يملك قدراً بالغاً من التحدي دفعه لأن يصر على موقفه ، فيعارض جماهير الأقباط فى مصر ، ويعارض الحكومة ، ويتحمل نتائج كل هذا ، وكانت نتائج مذهلة : لقد نُفى الحبر الجليل ، بابا الأقباط والبطريرك العام على كرسى مصر والحبشة والنوبة وليبيا والمدن الخمس الغربية وإفريقيا ، وسائر أقطار الكرازة المرقسية ، نُفى الجالس على كرسى خلافة « **مارمرقس** » والذى يخضع له كل أقباط مصر من الإكليروس والشعب على اختلاف درجاتهم .. نفى إلى « **دير البراموس** » ..

كانت السنوات التى حدثت فيها هذه الحكاية ، سنوات حزن عظيم ، فجُرْح الإحتلال كان طرياً لم يزل وأظافر الغزاة لاتكف عن النبش فيه ، وعلى الرغم من هذا فإن المصريين على اختلاف مواقعهم الطبقية ، وأعمارهم ، وأديانهم قد تابعوا فصولها باهتمام وقلق ولهفة .. وفجّرت فى الكنيسة المصرية عريقة التاريخ ، وفى المجتمع المصرى ، قضايا غريبة ، متآلفة ومتناقضة .



اسمه الدينى هو **البابا كيرلس الخامس** » ، أما اسمه الحقيقى فهو « **يوحنا**

الناسخ » . ولد فى عام ١٨٢٤ ــ فى عهد « **محمد علي** » ــ ومات فى عام ١٩٢٧ ــ فى عهد « **الملك فؤاد** » .

وهو فى الخامسة ترك قريته مع والديه ، واتجه من « بنى سويف » ــ فى الجنوب ــ الى « **كفر سليمان** » ــ إحدى قرى محافظة الشرقية ــ وهناك أمضى طفولته ، إلى أن رُسِمَ شمّاساً فى الثانية عشرة ، ثم اختار أن يكون راهباً ، فشد رحاله إلى « **دير البراموس** » بمديرية البحيرة ..

في الدير أُنيط به أن ينسخ الكتب الدينية والقوانين الكنائسية ، فأمضى أوقاته في نسخ هذه الكتب ، وأتاح هذا له أن يجدد ثقافته الدينية ، وأن يترق إلى قسيس للدير ، فقام بواجبه الجديد بما عُرف عنه من جدية ، واستمر مهتماً بالقراءة والاطلاع ، واستفاضت أنباؤه إلى أن وصلت إلى مسامع « **الإنبا ديمتريوس** » ــ الذى كان بطريركا فى ذلك الوقت ــ فاستدعاه إليه وناقشه، وأُعْجب به فقلده رئاسة « **دير البراموس** » وهو المنصب الذى ظل يتولاه حتى ، وفاة سلفه « **البطريرك ديمتريوس** » .

وعندما توفى البطريرك « **ديمتريوس** » ، تولى وكيل البطريركية ، « **الانبا مرقس** » ــ مطران البحيرة ــ إدارة شئون الطائفة ، وبمجرد توليه مسئوليته الجديدة شعر بالحرج ، إذ كان كل زملائه مطارنة فى مستواه الديني والكهنوتي ، وقد لايرحبون بتنفيذ أوامره .. وكان عليه أن يجد حلاً للمشكلة !

تلفت « **الانبا مرقس** » حوله فوجد جمعية اسمها « **الجمعية الاصلاحية** » ، وكانت هذه الجمعية تضم عدداً من الأقباط المصريين غير المنتمين للسلك الكهنوتى ، يسعون إلى ترقية شئون الطائفة ، وذلك بنشر التعليم فى أوساطها ، وفتح الملاجىء والمدارس وطبع الكتب ، وتقديم المعونات الاجتماعية للفقراء والمعوزين وإنشاء الصحف والمستشفيات وكافة الخدمات ..

وكان من رأى هؤلاء أن تقدم طائفتهم لايكون إلاّ بتشكيل مجلس منتخب يضم العناصر الصالحة من أبناء الطائفة ليقوم بالتخطيط للدور الذى تلعبه الكنيسة وخاصةً فى المسائل التى تتعلق بالحياة الدنيا .

واختار مطران البحيرة حلاً وسطاً ، أمر أن يجتمع حوله عدد من أعضاء « الجمعية الاصلاحية » ، كان يستشيرهم بشكل عرفي .

وطال الوقت الذى خلا الكرسي البطريركي ممن يشغله حتى وصل الى أربع سنوات ..!

وخلال تلك المدة الطويلة تحول المجلس الذى كان عُرفياً إلى مجلس رسمي .. ففى يناير ١٨٧٤ اجتمع عدد كبير من الأقباط فى منزل أحدهم ، وتناقشوا فى أحوال الطائفة ، وأسفر هذا الاجتماع عن مطالبة الحكومة بإصدار تشريع بانشاء « **مجلس مِليّ للأقباط** » أو « **جمعية عمومية** » لهم . وكان من عادة الطائفة القبطية ــ كما يقول «**قليني فهمي**» فى مذكراته ــ أن تخضع لمن يكون من أبنائها متقلداً منصباً حكومياً رفيعاً ، وكان « **بطرس باشا غالي** » في ذلك الوقت هو أبرز أبناء طائفته ، إذ كان وكيلاً لاحدى الوزارات ، وعلى صلة طيبة بـ « **الخديو اسماعيل** » ورجال الحاشية الخديوية . والذى حدث أن « **بطرس غالي** » قد تبنى فكرة « **المجلس المِليّ** » ، واستصدر بالفعل أمراً عالياً من « **الخديو اسماعيل** » بتشكيل أول مجلس مِليّ للأقباط ، وكان ذلك فى فبراير عام ١٨٧٤ .. وأُنيط بالمجلس الجديد أن يحدد اختصاصاته ، وأن يضع لنفسه لائحة داخلية .

وفي نوفمبر من العام نفسه ، انتخب الراهب « **يوحنا الناسخ** » رئيس « **دير البراموس** » ، بطريركاً باسم الانبا « **كيرلس الخامس** » ، واشترك المجلس الملي الذى كان قائماً فى ذلك الوقت فى انتخابه .. وبعد اجراء التنصيب الدينى قدّم أعضاء المجلس منشوراً إلى البابا الجديد باختصاصات المجلس ، وناقشهم فيه ووقعه ، وحضر البابا إجتماعات المجلس أكثر من مرة ..

وتدريجياً بدأ البطريرك الجديد يضيق بالمجلس ، ويشعر أنه ينازعه سلطاته ، وهكذا بدا يخطط ليتخلص من هذا القيد ، فلم يدعه إلى الانعقاد ، وأهمله تماماً حتى ذبل .

وظل الحال هكذا لمدة سبع سنوات .

وعندما بدأت بشائر الثورة العرابية ، تحركت فكرة « المجلس المِليّ » مرة

أخرى . كان « **عبد الله النديم** » قد انشأ « **الجمعية الخيرية الاسلامية** » ، لرعاية فقراء المسلمين ، وإنشاء المدارس ونشر التعليم بين الفقراء ، ودعا الأقباط الى تأليف جمعية مشابهة ، وبالفعل تشكلت « **الجمعية الخيرية القبطية** » برئاسة « **بطرس غالي** » وكان وزيراً آنذاك . وتبنت الجمعية الجديدة فكرة بعث « **المجلس الملي** » ، وصدر أمر جديد بتشكيله ، وبدأ يمارس اختصاصاته .

وخوفاً من أن يتجمد المجلس مرة أخرى ، فان الداعين إليه ، استصدروا قانوناً يحدد العلاقة بين البطريرك والمجلس ، بحيث لاتكون اللائحة مجرد قرار صادر من المجلس نفسه ، ولكنها تصبح قانوناً له قوة النفاذ .. وتطبيقاً لهذا كله ، صدر قانون يحدد العلاقة بين الكنيسة و« **المجلس العمومي للأقباط الأرثوذكس** » وهو الاسم الرسمى للمجلس الملى ..

والقانون الذى صدر فى مايو ١٨٨٢ — وفى أخطر أيام الثورة العرابية — هو محور المشكلة كلها ، أنه هو الذى فجر الخلاف بعد ذلك ، واستثار مقاومة الحَبْر الجليل « **كيرلس الخامس** » ودفعه للمقاومة ، حتى نُفى بقوة البوليس الى دير البراموس ..

☐ حدّد هذا القانون عدد أعضاء «**المجلس الملى**» بأربعة وعشرين عضواً ، ينتخبهم الأقباط الأرثوذكس فى مصر ، عن طريق اجتماع عام يُدْعون اليه ، ولا يقل من يحضره منهم عن مائة وخمسين شخصاً . ويشترط فيمن ينتخب عضواً بهذا المجلس أن يكون عمره على الأقل ثلاثين عاماً ، على ألاّ يكون من العاملين فى القوات المسلحة ، أو ممن هم فى القوات الإحتياطية للخدمة العسكرية . ونص القانون على أن يتشكل المجلس من اثنى عشر عضواً أصلياً واثنا عشر احتياطياً . ويستمر كل مجلس يمارس وظيفته لمدة خمس سنوات . ينتخب فى بدايتها وكيلاً له من بين أعضائه ، ويتولى البابا رئاسته بحكم منصبه الدينى .

☐ والمجلس يختص بكل النواحى غير الدينية في حياة الكنيسة . إنه ينظر في كل مايتعلق بالأوقاف الخيرية وبالمدارس والكنائس والمطابع القبطية والمعونات للفقراء والمعوزين ، وينظم حياة الكنيسة وحياة الرهبان فى الأديرة ، وسجلات الزواج والتعميد

والوفاة ، ومن اختصاصاته أيضا نظر الدعاوى المتعلقة بالأحوال الشخصية كالزواج والانفصال الجسدي والطلاق ، وكذلك الوصايا والمواريث .

☐ واستثنى القانون المسائل المتعلقة بالاكليروس ــ الكهنة والقسس ــ من اختصاصات « المجلس الملى » ، وحصر مهمته فى حالة ارتكاب أحد هؤلاء لمخالفة ، فى أن يحيله لمجلس روحي ، يتشكل من أربعة من الاكليروس يرأسهم البطريرك أيضاً ، ولكن الذى يختارهم ويعينهم هو المجلس الملي !

☐ وأجازت اللائحة أيضاً تشكيل مجالس ملية فرعية ، ويتولى رئاسة كل مجلس الأسقف أو الرئيس الروحاني فى الجهة المعينة ، وينتخب الاعضاء بنفس الطريقة التى ينتخب بها المجلس العام !



باختصار كانت اللائحة تجعل من المجلس المِلّي برلماناً خاصاً للأقباط فى مصر يبحث فى شئونهم وينظر ميزانية الطائفة ويعمل على إصلاح أحوالها . وكانت مشكلته من البداية أنه برلمان « عَلَمَانى » أى مكون من رجال ليسوا من الاكليروس أو رجال الدين ، بل من رجال هذا « العالم » ، انهم من الشعب القبطى العادي ، الذى مهما كان متديناً فانه لايفهم المسيحية كما يجب ، أو هكذا ينظر إليه رجال الدين !

اجتمع المجلس بمقتضى اللائحة الجديدة عدة اجتماعات ، اصطدم بعدها مع البطريرك مرة أخرى ..

كانت المادة التاسعة من لائحة المجلس ، تجعل من اختصاصه أن يحصر جميع الأوقاف الخيرية الموقوفة على الكنائس والأديرة والمدارس ، وأن يطلب بيانات رسمية بقيمة المدخرات والموجودات والنقود التابعة لتلك الأوقاف ، والاستحصال على حسابات عن الايرادات والمصروفات للنظر فيها ، وحفظ ما يكون زائداً من الإيرادات بخزينة البطريركية .. وأن يديرها بما يؤول منه تحسين حالتها .. كذلك فان المجلس كان قد جعل من اختصاصه أن يشرف على الأديرة ويحصر أمتعتها ، ويشرف بدقة على من يُقبل فيها من الرهبان .

وعند المناقشة فى هذه الموضوعات ، قدّم أعضاء المجلس انتقادات حادة لحالة الأديرة ، وخاصة فيما يتعلق بسلوك رؤساء الأديرة ، والطريقة التي يتصرفون بها في ريع الأوقاف الضخمة الموقوفة على تلك الأدْيرة والتي لاحظ المجلس أنه لايسُتغل أحسن استغلال ..

وأوقاف الأديرة التي فجرت كل المشاكل فيما بعد ، هى عدد كبير من العقارات المبنية في القاهرة وضواحيها ، وأراضٍ واسعةٍ خصبة فى مديريات الوجهين القبلي والبحري ، وأغلبها فى مديرية أسيوط وكانت قيمتها ـــ آنذاك ـــ مجهولة ، وقد ظلت هذه الأوقاف سراً لايعرف أحد مساحتها ، حتى اكتشفها « **جرجس بك حنين** » ، عندما كان مديراً لمصلحة الأموال المقررة ـــ التى يدخل فى اختصاصها تسجيل الملكية الزراعية والعقارية ـــ فاستعان بوظيفته على البحث عن هذه الأملاك وتفصيلاتها ، وقد قدر قيمتها ـــ فى سنة ١٩٠٦ ـــ بمليون ونصف مليون من جنيهات ذلك الزمان !



أعضاء المجلس الملي القبطى مع الأنبا يوأنس خليفة البابا كيرلس

وكانت هذه الاملاك كلها تحت تصرف رؤساء الأديرة ، الذين لم يكن عددهم يزيد على أصابع اليدين ، وقد أساءوا استغلالها ، وتصرفوا فى إيراداتها بلا رقيب ، وأخذوا يبعثرون المال كما يريدون ، فيشترون به العقارات ويسجلونها بأسمائهم واسماء أقاربهم ، وأصبحوا — وهم رهبان — يعيشون فى بذخ وترف ، وقيل انهم كانوا يعيشون حياة أقرب الى حياة ألف ليلة وليلة !

وفى مقابل هذا البذخ فإن أحداً منهم لم يكن يوافق على صرف قرش واحد على تعليم الرهبان وتثقيفهم أو إنشاء مدرسة أو كنيسة أو غير ذلك من الحاجات الضرورية للطائفة ..!

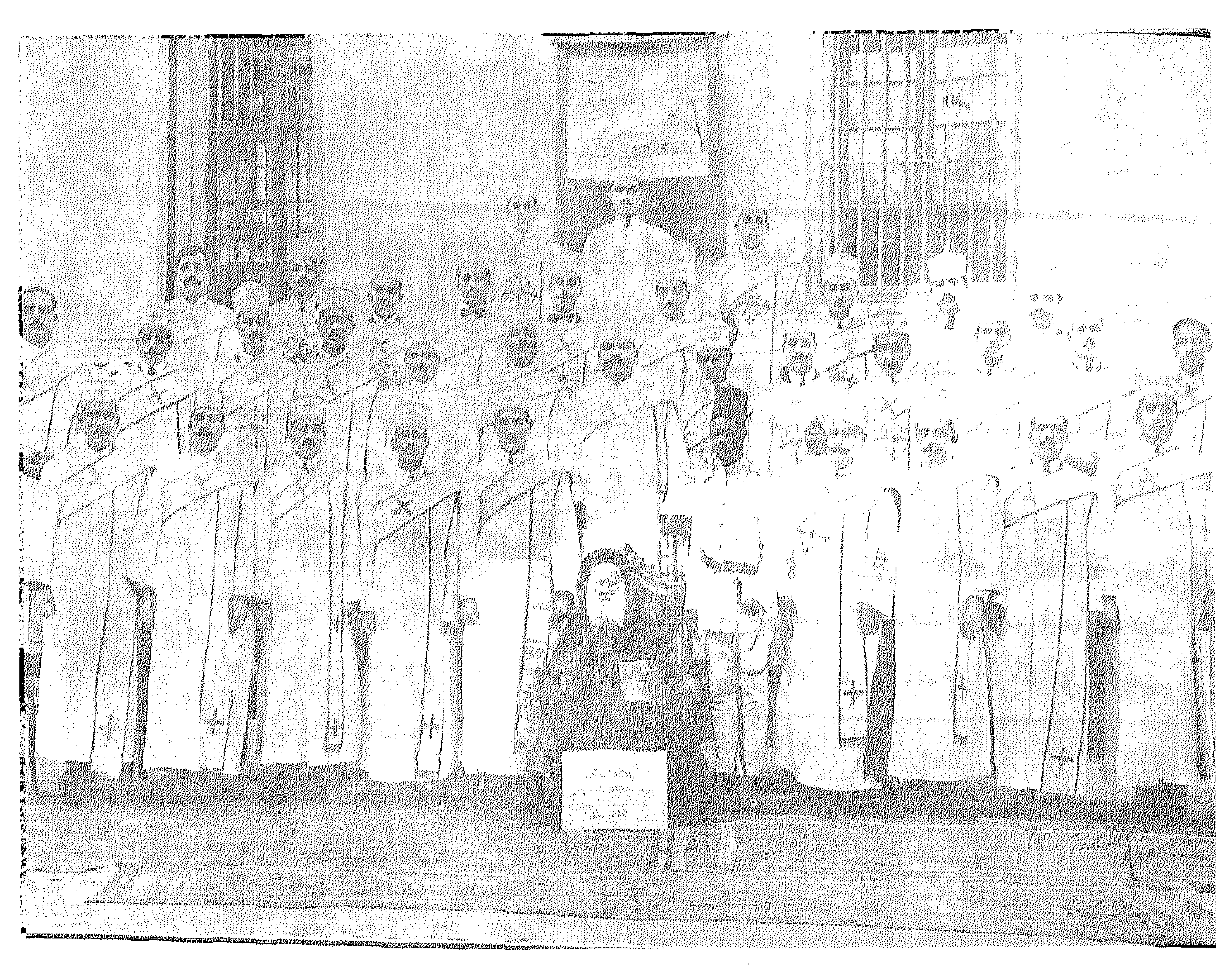
كان الرهبان فى الأديرة يعيشون حياة عجيبة بكل معنى للكلمة .. وقد وصف أحد الرهبان الذين تركوا الرهبنة بعد ذلك ، الحياة فى الأديرة فى ذلك الزمان ، فقال إنهم لم يكونوا يعتزلون العالم حقاً ، وانما كانوا يخرجون من الأديرة للاتصال بالعالم الخارجى بما فيه من مؤثرات مادية وعاطفية ، بدون أن تحاسبهم رئاسات الأديرة على هذه الفوضى الخلقية لأن تلك الرئاسات كانت — ببساطة — من نوعهم .. تفعل مايفعلون ، وتُمارس مايمارسون .. وربما على نطاق أوسع حرية .. وأكثر انطلاقاً

ومما كان يزيد الطين بلّة ، أن بعض رؤساء الأديرة ، سمحوا للنساء بدخول الأديرة المخصصة للمترهبين ، فتغلغلن بين الرهبان حتى فى صوامعهم ، وصارت مخازن أولئك النساء تلك الصوامع ، تخزن كل واحدة حاجاتها القليلة فى صومعة الراهب الصديق ، فتدخل الصومعة وتخرج منها كيف تشاء وحين تشاء بدون مبالاة ، عياناً بياناً ، لأن الجميع كانوا — آنذاك — فى الفوضى الخلقية سواءً .

وعلى الرغم من هذه الفوضى المرعبة ، فإن البطريرك دافع عن الأديرة ، بل إنه رفض — وتحت ضغط رؤساء الأديرة فيما يبدو — مبدأ المناقشة من الأساس ، وهكذا انتهى الخلاف حول هذا الأمر ، بتجميد « **المجلس الملى** » مرة أخرى ..

وبين الحين والآخر كانت فكرة المجلس تطل من جديد !

فى منتصف عام ١٨٩١ ، توجه عدد من وُجهاء الأقباط إلى البطريرك وطلبوا منه إعادة تشكيل المجلس مرة أخرى .. فرفض ، وذكر لهم أن هذا المجلس قد شُكِّل أكثر من مرة ولم تنجم عن تشكيله أى فائدة تُذكر فتُشكر . وأضاف البابا أن



١٩٢: الأنبا كيرلس الخامس يوم يوبيله الذهبى وحوله الشمامسة وأعضاء جميعة نهضة الكنائس القبطية بملابسهم الرسمية الكنائسية

اللائحة التي تحدد اختصاصات المجلس مخالفة لشرائع وقوانين الكنيسة ، واقترح أن تُعرض على جمعية من المطارنة والأساقفة لبيان مدى اتفاقها مع الشريعة . ورفض الوُجهاء اقتراح البطريرك ، ويبدو أنهم تبادلوا بعض الكلمات القارصة مع غبطة البابا ، وأن نتيجة الحوار قد أغضبتهم ، وقطعت سبل التفاهم بينهم وبين الحبر الجليل !

خرج هؤلاء من لدى البابا ، فوجهوا دعوات الى الشعب القبطى لكى يجتمع فينتخب جمعيته العمومية ، وحددوا مكان الاجتماع بالدار البطريركية ، وببساطة أخطر البابا « **كيرلس الخامس** » المسئولين فى الشرطة ، فأحاطوا بالدار البطريركية ومنعوا المتجمهرين من الاجتماع داخلها .

وهكذا تفجر الصراع هذه المرة ليصبح علنياً ..

أمر البطريرك على الفور بتشكيل مجمع اكليريكى مقدس ، مؤلف من عموم

البطاركة والأساقفة ورؤساء الأديرة ورؤساء الشريعة ، واجتمعوا بالفعل فى الكنيسة المرقسية بالقاهرة للنظر فى أمر انسجام تشكيل « **المجلس الملي** » مع الانجيل ، وطلب منهم البطريرك « اعطاء القرار النهائى فى الموضوع ، وذلك بتطبيق نصوص الكتب المقدسة ، والقوانين الرسولية الدائمة المعمول بها فى الدين المسيحى والكنائس الأرثوذكسية من عهد سيدنا يسوع المسيح إلى الآن » .

وظل « **المجمع المقدس** » مجتمعاً عدة أيام ، أرسل خلالها لدعاة تشكيل « **المجلس المِليّ** » والمقتنعين بفكرته ، يدعوهم للحضور للمناقشة معهم فيما يدعون إليه ، ولكن هؤلاء رفضوا الحضور نهائياً . واكتفى الآباء الأُساقفة بأن كرروا دعوتهم مرة ومرتين، ثم ناقشوا الأمر وأصدروا قرارهم بأن فكرة انشاء مجلس ملى هى فكرة مخالفة للأنجيل والقوانين الكنسيّة. فهذه القوانين كما ـــ رأى الآباء الأساقفة ـــ تعطى الأب البطريرك «تفويضا كاملا فى كل الأمور العامة بما فيه تنفيذ الأحكام وقطع المنازعات وتقدير العطاء للمستحقين». وقال المجمع فى قراره أن «تداخل أحد من الشعب فى تدبير امور الكنيسة ومتعلقاتها فى شكل مجالس أو بأى شكل هو مخالف للأوامر الالهية والنصوص الرسولية»، ذلك أن انشاء هذا المجلس هو «سلب لحقوق الكنيسة وشرف رؤسائها المأمور بها من الإله وتسليم شعبها لقيادة من لم تكن لهم السلطة » .



الخديو توفيق : فى عهده بدات الازمة.

وصرح الأب البطريرك فى « **المجمع المقدس** » أنه يرى استدعاء بعض أولاده الكهنة للنظر فى الأمور المذكورة ، وأنه قد يستدعى بعض وجهاء الطائفة ـــ من العلمانيين ـــ لذلك ، ولكن هذا كله رهين بما يراه وفى الوقت الذى يختاره .

طبع قرار « **المجمع المقدس** » ووزع على جميع كنائس مصر ، ورُفِع إلى الخديو . وسافر البطريرك بنفسه إلى الاسكندرية حيث كان « **الخديو توفيق** » يصطاف ، فقابله وعرض عليه الأمر ، وأشيع أنه أسرَّ له أسراراً حول أهداف الذين يطلبون المجلس ، وأنه ـــ الخديو ـــ طيّب خاطره .

وفى اليوم التالى سافر أصحاب الدعوة إلى الاسكندرية . وقابلهم « **الخديو توفيق** » أيضاً واستمع اليهم طويلاً . لكنه شعر أن المسألة تتضمن مشكلة . فقال لهم أنه لامانع لديه من تشكيل المجلس . ولكن ذلك ينبغى أن يكون بموافقة البطريرك وبرضاه ..



لم ييأس طلاب المجلس الملي .. وقرروا أن يدخلوا المعركة ضد البابا !

تجمعوا على الفور ، وشكلوا جمعية سموها « **جمعية التوفيق القبطية** » . أخذت الجمعية الجديدة موقفاً نقدياً يميل إلى الحدة من إدارة الكنيسة . وبدأوا في إصدار مجلة لهم ، وامتلأت صفحاتها تدريجياً بالهجوم على البطريركية . هاجموا المدارس القبطية وحالتها المتدهورة ، وهاجموا حالة الأديرة ، ونددوا بادارة الأوقاف والتصرف فى عائداتها ، وأخذوا ينتقدون الرهبان والإكليروس وألحوا على ضرورة تشكيل المجلس مرة أخرى !

وتكتل المعارضون للفكرة والقائلون بضرورة إبقاء الكنيسة تحت سيطرة رجال الدين . تكتلوا فى جمعية أخرى هى « **الجمعية الأرثوذكسية** » التى شُكِّلت للرد على « **جمعية التوفيق** » ، واستمرت حرب المقالات بين المجلات التابعة للجمعيتين ساخنة عدة شهور ..

واتسعت الحركة لتتحول من مجرد معركة صحفية إلى معركة سياسية منظمة .

بدأ أعضاء « **جمعية التوفيق** » يشكلون لهم فروعاً فى البلاد ، فأسسوا فروعاً لجمعيتهم فى « **الاسكندرية** » و« **المنيا** » و« **أسيوط** » . ليس هذا فقط بل إنهم استطاعوا أن يضموا إلى صفوفهم أعداداً من رجال الاكليروس أنفسهم ، كان على رأسهم « **الايغومانس فيلوثاؤس عوض** » رئيس الكنيسة المرقسية — أكبر كنائس مصر فى ذلك الوقت — وطوّروا أساليب هجومهم ، فإذا بسيل من العرائض والتلغرافات تنهال على الحكومة وعلى « الخديو » تطالب بإلحاح بتشكيل « **المجلس الملي** » مرة أخرى ..

وتوجه « **بطرس غالى** » إلى الاسكندرية فى صيف ١٨٩٢ فقابل الخديو الجديد — « **عباس حلمى الثانى** » — وعرض عليه رغبة أبناء الطائفة القبطية بتشكيل « **المجلس الملي** » من جديد . واستجاب « الخديو » لطلبه ، وأمر باتخاذ الاجراءات اللازمة لإعادة تشكيل المجلس .

وعاد « **بطرس باشا** » إلى القاهرة فوجه الدعوة باسمه إلى أبناء الطائفة للاجتماع فى « **الدار البطريركية** » لانتخاب أعضاء المجلس . وتحدد آخر يونيو موعداً لهذا الاجتماع وفى الموعد المحدد أوفدت وزارة الداخلية مندوباً عنها لحضور الانتخاب لمراقبة العملية وضمان حيادها .

وأوفدت المحافظة عدداً من رجال الشرطة لكيلا يشتبك المختلفون فى صراع بالأيدي . وأسفر الانتخاب عن اختيار ٢٤ عضواً للمجلس .. كان من بينهم أبرز وجوه الطائفة القبطية فى ذلك الوقت . وقد تولى اثنان منهم رئاسة الوزارة بعد ذلك — هما « **بطرس غالي** » و« **يوسف وهبة** » — وتولى ثالث الوزارة — هو « **مرقس سميكة** » — وكان من بين المنتخَبين أربعة من أعضاء مجلس إدارة جمعية التوفيق ، وكان معظم أعضائه من ألمع رجال القانون والقضاء والمال والادارة والتاريخ والفكر لا فى الطائفة القبطية فحسب ، ولكن فى مصر كلها ..

لم يحضر البابا هذا الاجتماع ، ولم يترأسه كما تقضى بذلك اللائحة !

واكتفى بأن أرسل قبل يوم الإجتماع منشوراً إلى كافة الكنائس ، يتضمن رسالة منه أوفقها بالقرار الذى كان « **المجمع المقدس** » قد أصدره قبل ذلك . والذى



الخديو عباس حلمى الثاني : رفض استقبال البابا، وخضع لمشورة « بطرس غالى » فصعد الأزمة

يعتبر تشكيل مجلس علماني لادارة شئون الطائفة ، خروجاً عن تعاليم المسيحية وافتئاتا على قوانين الكنيسة . وقال « **البابا كيرلس الخامس** » فى رسالته أن قرار « **المجمع المقدس** » يعتبر قانوناً كباقى قوانين الآباء ، ومن المحتم والضرورى اتباعه والعمل بمقتضاه على مر الدهور والأزمان. » وطالبهم بقراءته بكافة الكنائس مرات على الكهنة والشعب « ومن يخالف نصوصه أو يعارض فيها فيكون خالف الله تعالى » .

وتزعم البطريرك حركة دعائية واسعة ضد إعادة انتخاب المجلس ، وانهالت العرائض على « **الخديو عباس** » تطالب بايقاف عملية الانتخاب ، وتزعمت « **الجمعية الارثوذكسية** » المطالبة بذلك . ولما تمت الانتخابات على الرغم من كل هذا ، رفض البابا حضور الجلسة التى جرت فيها ، وبادر بالسفر إلى

الاسكندرية حيث التقى بوكيل البطريركية ـــ وهو مطران الاسكندرية ، « **الانبا يُؤانّس** » ـــ وتشاوروا فى الامر .

وتصادف أن حلّ عيد الأضحى المبارك فى تلك الأيام ، فتوجه البطريرك ومعه مطران الاسكندرية إلى سراى رأس التين ، لكى يهنئا الخديو بالعيد كالعادة ، وفوجئا بمن ينبه عليهما بعدم حضور التشريفة لأن الخديو يرفض استقبالهما .. كان موقفاً له دلالته ، أعلن الخديو به أنه غير راض عن الحبر الجليل لرفضه لقرار إحياء « **المجلس الملي** » ، وتحريضه الأقباط ضد القرار وماترتب عليه من اجراءات .

وعلى الرغم من كل هذا لم يتوقف البابا عن المقاومة ، بل بادر بتحرير رسالة حادة أرسلها إلى جميع الكنائس لتُقرأ على المصلين ، بدأها بآية حزينة من الكتاب المقدس ، تذكر « أبو الرأفة ، وإلّه كل تعزية ، الذى يعزينا فى كل ضيقنا ، حتى نستطيع أن نُعزى الذين هم فى كل ضيقة بالتعزية التى نتعزى بها نحن من اللّه » ، وهاجم البابا فى هذا المنشور « **جمعية التوفيق** » هجوماً حاداً وحذر الشعب من الانصياع إلى أفكارها المدمرة التى « تحدث الشقاق والشكوك خلافاً للتعاليم » ودعاهم إلى « الثبات وعدم الجزع أو الفزع » .

وضع البطريرك ثقله الديني كله ضد عودة «**المجلس الملي**» للنشاط!

ووصل به الأمر إلى كتابة رسائل الى الصحف ، والحوار علناً مع دعاة المجلس ، فكتب فى جريدة « **الوطن** » مقالاً يذكر فيه أن الذين يوقّعون فى الأقاليم بطلب المجلس يوقعون بالتهديد، وأن من بينهم عدد كبير من الأقباط الذين نبذوا الديانة الأرثوذكسية ، ولم يعد لهم بها علاقة . ونفى البابا فى مقالته أن القسس أو رجال الدين قد وقعوا على طلب المجلس وذكر أن الموقعين منهم قد خُدعوا وأُفهموا خطأً أن البطريرك وافق على ذلك .

وأخطر ماورد فى هذا المقال أن البابا اتهم دعاة فكرة المجلس بأنهم أصحاب غايات خبيثة ولهذا قلب البابا المائدة عليهم . فأكد أنهم يهدفون الى « سلب أموال الكنائس والأديرة وتفريق أبناء المِلّة وهو أمر مستتر بينهم » كما أكد أيضاً أن زعم دعاة المجلس بأن الحكومة تستطيع فرضه على الكنيسة رغم أنف البطريرك ، هو زعم

مستحيل « لأن مسائل البطريكخانه ليست سياسية بل هى دينية كنائسية شرعية جارية بمقتضى قوانين وشرائع ، وأن الحكومة ليس لها صالح فى ذلك ، عدا الأمور التى يحتاج الحال أن نعرض عنها لانتظام الهيئة وراحة العموم » .

تزايدت لهجة البابا حدة ، خاصة أن « **المجلس الملي** » كان قد بدأ حركة لتأليف مجالس مِلّية فرعية فى الأقاليم ، فبدأت « **جعيمة التوفيق** » فى عقد إجتماعات بالكنائس لانتخاب المجالس الفرعية ، وتابعت الصحف نشر أنباء هذه الاجتماعات . ورصد البطريرك ماينشر عنها ، وبدأ فى إصدار بيانات تكذيب يوجهها للشعب القبطى .. ذكرت « الأهرام » أن مجلس مِلّي المنيا قد انُتخب بحضور حوالى أربعمائة شخص . وقد كذّب البابا ذلك وقال انهم أربعون فقط ، وعندما ذكرت «**الأهرام**» ، أن مجلس ملى أسيوط قد انتخب فى جمعية عمومية حضرها ألفان ، رد البابا ساخراً ، فقال أن الكنيسة تسع خمسمائة فرد بالكاد ! .

تناثرت الاتهامات من الجانبين ، وتابع رجل الشارع مذهولاً ما يجرى ، قال البطريرك فى منشوراته أن أعضاء « **جمعية التوفيق** » يهاجمون القسس ورجال الاكليروس ويهددونهم بالعزل من مناصبهم ، فازدادت لهجة أنصار المجلس حِدّة وتحدثوا عن أوقاف الأديرة التى أصبحت نهباً لرجال الإكليروس ذوى النفوذ !.. وعاد البابا يتحدث عن دعاة الشغب الذين يقاطعون الصلاة فى الكنائس وقت تلاوة منشورات البابا ، وقرار « **المجمع المقدس** » ليحتجوا عليه ، ويفندوه غير مراعين الاحترام الواجب لدور العبادة ..

وأطلق البابا السهم الأخير فى جعبته ، فقال إنّ دعاة المجلس مرتبطين مع « المتمذهبين بمذاهب مخالفة لقواعد الكنيسة » وركز فى هجومه المضاد على اتهام أنصار المجلس باثارة العداء ضد رجال الدين . وقال ان لديه نص رسالة أرسلها أحد أعضاء المجلس الملي لبعض أصدقائه ، وأن في هذه الرسالة فقرة يُفهم منها أن جمعيات التوفيق أصبحت لسان حال الملة من شعب وقسس وأساقفة ، وقال أن الرسالة تتضمن تحريضاً على معاداة الاكليروس ودعوة إلى طردهم عن آخرهم ، وأن فى الحركة عدد كبير من الذين تحولوا من الأرثوذكسية الى البروتستانتية .

ومضى البابا فى سخرية حادة يقول إن دعاة المجلس لا يريدون كما يزعمون مجرد الإصلاح « لأنه لو كان الغرض هو عمل الخير والإصلاح فكان يمكن لهؤلاء أن يجمعوا من بعضهم أموالاً بدون انتظار أموال الأديرة والكنائس » .



فى ٢٧ يوليو ١٨٩٢ ، اجتمع مجلس النظار برئاسة « **الخديو عباس حلمى** » ، وقرر إعفاء غبطة البطريرك من تولّي الأشغال الإدارية التى تتعلق بأعمال الأوقاف وغيرها من الأمور المدنية ، وأن يكون له وكيل يتولى إدارة هذه الاعمال بالتعاون مع المجلس الملي ، وأن يتولى هذا الوكيل رئاسة المجلس المذكور بدلاً من البطريرك .

وقد رفض مجلس الوزراء فى اجتماعه ذاك قرار « **المجمع المقدس** » ، الذى ينص على أن المجالس الملية مخالفة لقوانين الكنيسة ، وذلك على أساس الحجج المضادة التى قدمها الطرف الآخر ، ومنها أن هذا المجلس كان قائماً وقت انتخاب البطريرك بل وهو الذى انتخبه ، كما أن لائحته قد وُضعت بموافقته ، وأن غبطته نوقش فيها بنداً بنداً . فضلاً عن أن الخطاب الذى قدم للحكومة يطلب إعتماد هذه اللائحة بتوقيعه ، ثم أن غبطته أبلغ اللائحة للمطارنة والأساقفة والقسس للعمل بموجبها .

كان قرار مجلس الوزراء تطوراً خطيراً في المسألة . وكان من نتيجته أن تصاعد مدّ الغضب البطريركى ، وأصر « **البابا كيرلس الخامس** » على موقفه ، وتدخل القنصل الروسي بين « **بطرس غالى** » ـــ الذى كان يقود الداعين إلى المجلس ـــ وبين البطريرك ، واتفق الجانبان على تلافي الأزمة ، على أن يحدث تعديل فى لائحة المجلس ،

فتظل الأديرة تحت إشراف البطريرك . وأن تكون المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية على قسمين : ماهو شرعى ينظره المجلس الروحي ، أما ما هو متعلق بالمسائل الحَسْبِيّة فينظر بالمجلس الملي .. ونص التعديل المقترح أن يدير البطريرك ديوان البطريكخانة ، وأخذ التعديل بوجهه نظر الباب الذى اتهم بعض أعضاء المجلس الملي الحاليين بأنهم ليسوا من الأرثوذكس، بل أميل الى البروتستانتية، فاتفق على أن يحل محلهم عدد من الإكليروس لتكون نسبة الاكليروس إلى العلمانيين الثلث الى الثلثين.


بطرس غالى باشا

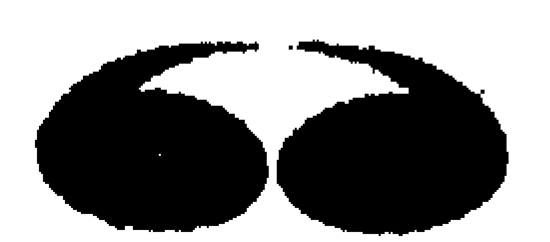
وبلغ من عدم ثقة الطرفين ببعضهما أنهما اختارا وسيطاً أودعا لديه نص الاتفاق، ووقع كل من البطريرك «**وبطرس باشا**» على تعهد بذلك.. لكن المجلس الملي رفض التعديلات على إختصاصاته التي قِبَل بها « **بطرس غالى** » إذ لاحظ أنها تنزع عنه كمجلس كل صفة ، ووافق على بعضها فحسب ، وفسر الباقى تفسيراً يحتفظ له بالسلطة فى بعض الأمور ، وأرسل بذلك رسالة إلى البطريرك اشترط فيها أن « لايقوم البطريرك بالانفراد بعمل مما يكون فى دائرة اختصاص المجلس ولايأخذ شيئاً من جميع الايرادات سواء كانت من الأوقاف أو من مرتبات الأساقفة أو من تركاتهم أو رسوم البطريكخانة أو غير ذلك ، ولايأخذ سوى الهدايا التى تقدم له شخصياً ، وأن يكتفي بمرتب شهرى يساوى ثلاثين بنتو » .

رفض البطريرك بالطبع كل هذا ، ونشر بياناً فى الصحف هاجم فيه قرار « المجلس الملي » وقال ان المجلس أوّل الاتفاق تأويلاً لايقبله العقل السليم ، وأضاف إضافات هى من باب التحكم ، شأن القوي مع الضعيف . وقال ان اعضاء المجلس

لايريدون الصلح وأنما يهدفون للتحكم فى الاكليروس وفى البابا « وما قصدهم بهذا إلا قلب الأحوال وجعل الاكليروس تحت أمر الشعب ، لا الشعب تحت أمر الاكليروس كما تقضى بذلك القواعد الدينية » وختم البابا منشوره برفع الامر الى الخديو طالباً تدخله لحفظ وحدة الطائفة .

وبينما حرب المنشورات دائرة ، كانت محاولة تجرى لعزل البطريرك ، واختيار أحد الأساقفة ليكون رئيساً للمجلس الملى ، ويتولى فى الوقت نفسه وكالة البطريركية . وتردد معظم الأساقفة في قبول هذا العرض إلى أن سافر « **مقار بك عبد الشهيد** » ــ أحد أعضاء « **المجلس الملي** » ــ الى الوجه القبلى واتفق مع « أسقف صَنَبُّو » على تولى المنصب .

وبلغ الأمر البابا ، فبادر بارسال رسالة إلى الأسقف يُذكِّره فيها بأنه كان أحد الأعضاء الموقعين على محضر المجمع المقدس الذى رفض فكرة المجلس نهائياً .. وتردد الأسقف قليلاً فى قبوله المهمة ، ولكنه عندما صدر قرار المجلس المِلِّي بتعيينه ، وصدّق مجلس الوزراء والخديو على هذا القرار ، وأرسلت اليه وزارة الداخلية تخطره به ، تحرك من مقر أسقفيته إلى القاهرة !



كان البابا كيرلس رجلاً عنيداً لاتنطفىء شعلة ذكائه .. وهكذا أسرع ، بمجرد أن علم بتحرك القائم الجديد بعمله إلى القاهرة فأمر على الفور بعقد « **مجمع روحى مقدس** » ، مؤلف من ثلاثة أساقفة كانوا بالصدفة بالاسكندرية على رأسهم « **الأنبا يوأنس** » الصديق المخلص للبابا ووكيله فضلاً عن حوالى عشرين قسيساً . وتلى الجميع صلاة المجامع الروحية ، ثم عرض موقف أسقف « صنبو » عليهم ، وبعد المداولة القانونية الشرعية تقرر باتحاد الآراء « حَرْم الأسقف وَقطْعة من الرتب الكهنوتية وعدم اعتباره بين الكنيسة والعموم » لأنه « تجرأ على ارتكاب إثم لاتزيله كرور الأيام واقترف ذنباً لايمحى من تاريخ الكنيسة مدى الحدثان » وأرسل القرار على الفور إلى



« الأنبا يوأنس » وكيل البطريركية وظهير البابا كيرلس في المعركة مع المجلس الملى.. ثم خليفته بعد وفاته في عام ١٩٢٧.

« أسقف بنى سويف » تلغرافياً ، وكلّف بانتظار أسقف « صنبو » بمحطة السكة الحديد وإبلاغه بقرار طرده من الكنيسة ، لأنه « تعدى حدود وظيفته ، وقبل إدارة شئون الطائفة بدلاً عنا ، حالة وجودنا ، وبغير إرادتنا ، ونبذ طاعتنا » .

وفى نفس الوقت أُبلغ القرار إلى الصحف !

وعندما وصل الأسقف « **اثناسيوس** » إلى محطة « **بنى سويف** » قادماً من « صنبو » ، فوجىء بزميله أسقف بنى سويف يخطره بالقرار ، في مظاهرة تضم عدداً كبيراً من الكهنة وأعيان الطائفة وأفرادها ومستخدمي الحكومة . وعلى الرغم من هذا واصل الأسقف السفر إلى القاهرة وبرفقته عدد من الرهبان ، انتقلوا من محطة القاهرة إلى دار أحد أصدقاء الأسقف للمبيت فيها ، أما الرهبان فتوجهوا إلى الدار البطريركية لينزلوا فيها ، فوجدوا الباب مقفلاً وجمهرة من الناس حوله تهتف وهى تشير إليهم « يامحرومين ... يامحرومين » !!

كان من الواضح أن « **البابا كيرلس** » قرر المقاومة إلى النهاية ، واختار أن يدير المعركة من الاسكندرية حيث أقام بكنيستها الكبرى مع صديقه الأنبا « **يؤأنّس** » ، وترك تعليمات مفصلة لمن هم بالدار البطريركية بالقاهرة عن كيفية التعامل مع العصاه ! .

.. وهكذا ، عندما توجه أعضاء « **المجلس الملي** » فى اليوم التالى إلى الدار وجدوا بابها مغلقاً ، فتحركوا وعادوا ومعهم معاون قسم الأزبكية ومندوب عن وزارة الداخلية وعدد من رجال الشرطة ، وأعادوا طرق الباب مرّة ومرتين ، وأخيراً أطل عليهم أحد الرهبان فطلب منه المعاون أن يفتح الباب باسم الخديو ، ولكن الراهب رفض وأخطر الجميع أن باب البطريركية لن يفتح مهما كانت الأحوال الا بأمر « **البابا كيرلس الخامس** » شخصياً .

وحاول المعاون أن يُرهبه ، فسأله بلهجة بوليسية عن إسمه ، فقال : « **بولس البراموسى** » !

انصرف المعاون ، وتكررت المسألة مع محافظ القاهرة ، فقد رفض مُن بالدار البطريركية السماح لرئيس المجلس الملي والوكيل القائم بعمل البطريرك والمعين بقرار من

مجلس النظار ، رفضوا السماح له بدخول الدار . وانصرف المحافظ بعد أن أصدر أمره بحصار البطريركية ، وعدم السماح لأحد ممن بداخلها بالخروج منها ..

فى ذلك اليوم اجتمع « **المجلس الملي** » وأحدث تغييراً فى تركيبه ، بحيث أصبح مشكلاً من ١٦ عضواً من الشعب ، و٨ أعضاء من الإكليروس ، ثم ناقش موقف البابا ، وأصدر قراراً ــ أبلغه للحكومة بخطاب ــ واتهم البابا فيه بأنه شكا كتابة لبعض معتمدى الدول الأجنبية، وأنه ينشر الهياج فى الكنيسة، وأشار إلى أن قرار الحرمان الذى صدر ضد « **الأنبا إثناسيسوس** » قرار غير شرعى ، فضلاً عن رفضه تنفيذ الأمر الخديو القاضي بتعيين « **الأنبا إثناسيسوس** » فى وظيفته ورفضه فتح أبواب الدار البطريركية ، وفى النهاية طلب المجلس إصدار قرار بابعاد جناب البطريرك إلى « **دير البراموس** » فى مديرية البحيرة، على أن يبعد أيضا وكيله « المطران يوأنس » ، الذى ظاهره فى كل تصرفاته ، ولكن إلى دير « **الأنبا بولا** » فى بنى سويف .. ووقع على هذا القرار ١٦ من أعضاء المجلس من العلمانيين ، وثمانية من القسس .

وبعد التوقيع على العريضة ، قابلوا رئيس النظار بالنيابة ــ وكان « **عبد الرحمن رشدى باشا** » ــ وفازوا بموافقته على رفع عريضتهم إلى الخديو ، وفعلاً قدمت العريضة لأفندينا ، وبذلت مجهودات عظيمة لإقناع سموه باجابة طلب نواب الطائفة مادامو يرون في ذلك إصلاح شئونهم ، فوافق الخديو على إصدار الأمر بعد تردد طويل ..



☐ **الاسكندرية.**

☐ **الجمعة ٩ سبتمبر ١٨٩٢.**

حضر محافظ الإسكندية وبرفقته مندوبان عن الحكومة ، وكان البطريرك

والمُطران مستعدين للرحيل ، فركب غبطته عربة مع أحدهما وركب نيافة المُطران عربة مع المندوب الآخر . وقبل أن يغادرا فناء الكنيسة المرقسية ، قال البطريرك للمحافظ إنه يوجد بحجرته بالكنيسة كيس به « ١٢٠٠ جنيهاً » . وسأله المحافظ بأدب عما إذا كان يريد أن يحضره ، فأجاب غبطته بأنه لا يرغب فى شيء ، وأمر بارسال المبلغ إلى « **المجلس الملي** » .. والتفت البطريرك الى المُطران قائلاً :

ــ اننا قد كرّسنا حياتنا لمثل هذه الساعة ، فمهما اضطُهِدنا فما علينا سوى الامتثال لحُكمه تعالى مع الاعتصام بالصبر .

ثم رفع يده الكريمة قائلاً :

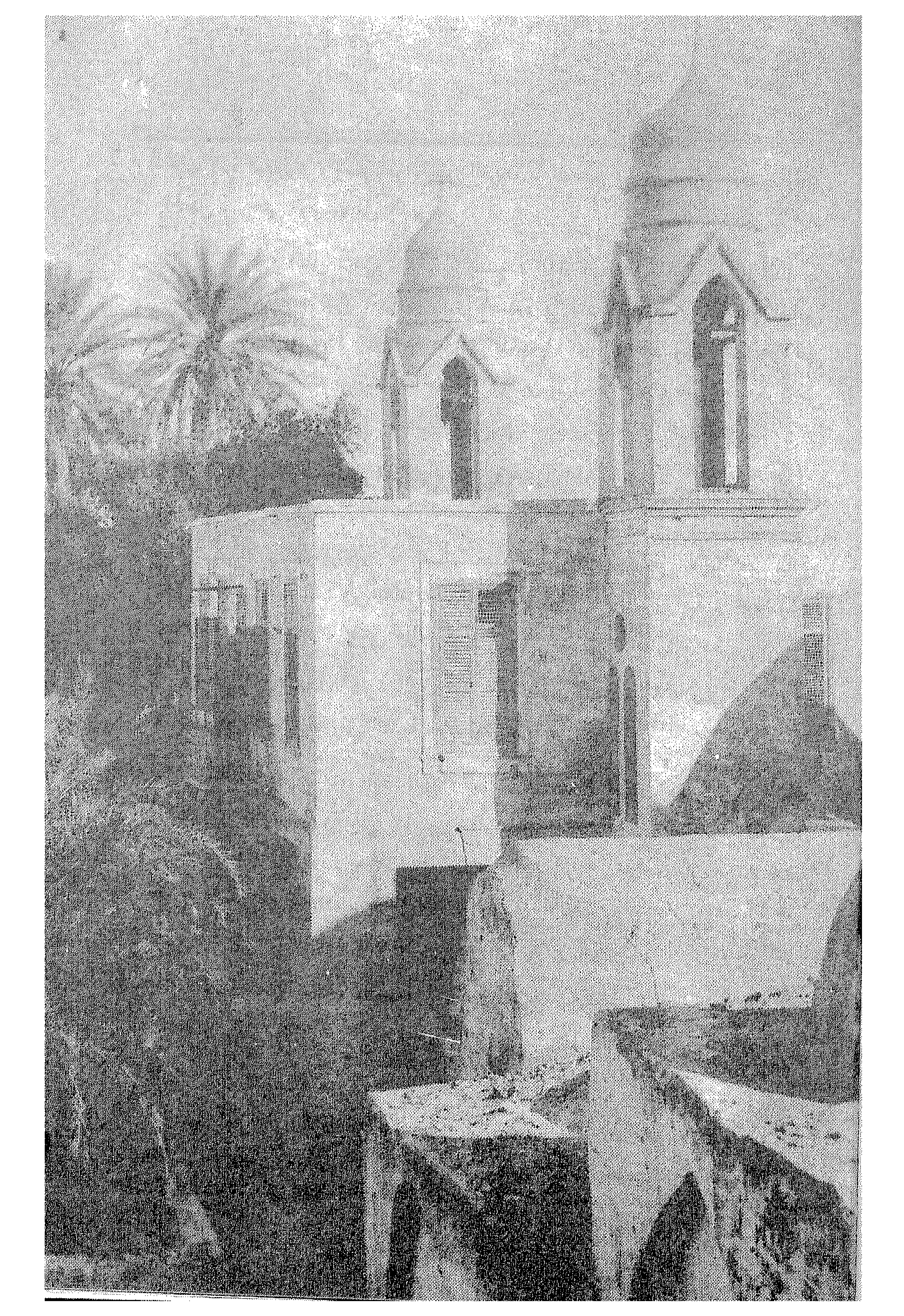
ــ يارب اغفر لهم لأنهم لايعلمون ماذا يفعلون !

يقول صحافى ببلاغة أواخر القرن : « أى عين لاتدمع ، وأى قلب لاينقطع عندما يرى هذين المحترميْن مقاديْن بهذه الحالة المحزنة كمن أتى شيئاً فرياً ، وأى كبد لاينفتت وجوارح لاتتحسر لما تشعر بما لحق بهذين الحبرين الجليلين » فعلى الرغم مما لاقيا فقد تمسكا بقوله تعالى « طوباكم إذا عايروكم وطردوكم .. وقالوا عليكم كل كلمة شريرة من أجلى كاذبين ، إفرحوا وتهللوا لأن أجركم عظيم فى ملكوت السموات » .

وفى محطة مصر بالاسكندرية ، تجمع الناس حزانى ، وهم يرون حبريْن جليلين تقيين يساقان إلى المنفى فى حراسة الشرطة ووجفت قلوبهم حزناً ، وكل منهما يفارق الآخر ويمضى إلى عربة خاصة فى القطار ، والزحام الشديد يكاد يبكى ، زحام يضم خليطاً من المسلمين والأقباط ، كانوا جمعياً يعلمون أن الحبر الجليل رجل تقى ، طيب القلب ، نقى السريرة .

وفى محطة دمنهور نزل البطريرك ليستقل قطاراً آخر إلى « **كفر الدوار** » وهنالك قابلته جماهير المسلمين والأقباط بالهتاف والتحية وتقدم منه « **حمزة بك** » ــ شيخ مشايخ عربان البحيرة ــ ووضع نفسه فى خدمته ، وقبَّل الجميع يده وهم يبكون .

تقول بلاغة أواخر القرن : « وكان غبطة البطريرك يقابل الجميع بما جُبِل عليه من الوداعة ، معزياً إياهم بدرر ألفاظه القدسية ، فكان الكل يسكبون الدّمع السخين من قلب منفطر وخاطر منكسر » . ووضع « **حمزة بك** » حصانه الخاص



تحت إمرة البطريرك ، وسار هو وقبائل العربان بأسلحتهم وراءه كحرس شرف للحَبْر الجليل .. حتى أوصلوه الى الدير .

فى اليوم التالى دخل أسقف « صنبو » الدار البطريركية وبدأ يباشر عمله .. لكنه صُدِم بقرار الحرمان الذى أصدره « **البابا كيرلس** » فبمقتضى قوانين الكنيسة فان « المحروم » يعتبر مُجَدِّفاً على المسيح ، أى أنه كافر وليس مسيحياً على الاطلاق ، فلا يؤاكله أو يشاربه أحد من المؤمنين ولايدخله بيته ، ومن دخله ، دخل معه فى ذنبه وشاركه فيه « يسقط الجميع من الكهنوت ومن الجماعة » .

كان البابا «**كيرلس الخامس**» ــ بذكاء ومهارة شديدتين ــ قد لَغمَّ الأرض أمام أسقف « صنبو » .

إن الدار البطريركية الآن قد أصبحت محرمة على المسيحى الأرثوذكسى الذى يؤمن بتعاليم الكنيسة ، ولن يغامر مسيحى تقى بدخول مكان يترأسه « محروم وكافر مجدف » فما بالك أن يصلى وراءه .

هجر الأقباط دار البطريركية ... وواجه أسقف « **صنبو** » **الأنبا** « **اثناسيوس** » مجموعة من الظروف المحرجة .

فعندما أراد أن يزور أحد وجهاء الطائفة فى بيته ، حدثت مشكلة بين الوجيه المذكور وزوجته وأبنائه وأشقائه ، إنهم جميعاً يقيمون فى دار واحدة ، وهم أرثوذكسيون مؤمنون ، ولايمكن أن يسمحوا بأن يدخل دارهم رجل محروم بقرار من « **مجمع مقدس** » ، إنهم لايقبلون مخالطته ولا مؤاكلته ولا الحديث معه . بل ويرفضون حتى مجرد أن يلج عتبة باب دارهم ..

وكان موقفاً مؤلماً ، ومُحْرجاً لأسقف صنبو .. بيد أنه تكرر كثيراً ..

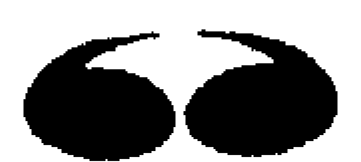
فى تلك الأيام هجر الأقباط فى مصر كنائسهم ، فالكنيسة المرقسية الكبرى ، كانت تحت إشراف الأغامانس « **فيلتاؤس عوض** » وكان من دعاة المجلس ومؤيديه ، بل ، ويا للكارثة ، كان أحد القسس الذين وقعوا على قرار نفى « **البابا كيرلس الخامس** » ، وبحث الأقباط فى القاهرة عن كنيسة أرثوذكسية يصلون فيها ، فلم يجدوا

سوى كنيسة « الروم الأرثوذكس » بالحمزاوي . فتوجهوا إليها فى أيام الآحاد التالية لذلك ..

ولأن الكنيسة فى الأصل مخصصة لجالية محدودة العدد ، فان الأعداد الهائلة من الأقباط الذين ذهبوا للصلاة فيها ، قد أدوا إلى ازدحامها بالمصلين ، وغيّر القسس لغة الصلاة من اليونانية إلى العربية .. وتعطلت أكاليل الزواج فى القاهرة ، واضطر أبناء الطائفة للذهاب إلى الجيزة لعقد الزواج .

وكلما توفى أحد لم يدخلوه قط إلى الكنيسة المرقسية الكبرى التى كانت تحت الحرم ، وعندما توفى « **جرجس بك شلبى** » وكان من وجهاء الأقباط ، وذهب القُمُّص « **فلتاؤس عوض** » لدار المتوفى للصلاة عليه ، رفض أهله ذلك ، لأن القُمُّص عضو بالمجلس الملي ، ومخالط للأسقف المحروم ، فهو إذن محروم مثله ، ولذلك طردوه من دارهم ، ولم يصلوا على الميت فى الكنيسة الكبرى ، ولكن فى كنيسة صغيرة .

حاول المجلس الملى أن يواجه الموقف ، وقرر إحضار بعض الأساقفة لحل الحرمان الذى أوقعه البابا « **كيرلس الخامس** » على أسقف « صنبو » ، وبالفعل حرر « **بطرس غالى** » عدداً من الخطابات الى الأساقفة ، فامتنع أكثرهم عن تلبية الاستدعاء ، ولبّاه ثلاثة منهم فقط هم أساقفة أسيوط والمنيا وجرجا .. فجاءوا إلى القاهرة ، لكنهم أخذوا بالأحوط ، فرفضوا الاقامة فى دار البطريركية لوجود الأسقف المحروم فيها .. ونزلوا فى عزبة تابعة لدير « **الأنبا بولا** » على مشارف القاهرة ، وتوجه أعضاء المجلس الملي اليهم ، وسألوهم فى حل مسألة التحريم ، فقالوا إنه تحريم صحيح وقانوني وينطبق على قواعد المذهب ، ولا يمكن أن يحله إلاّ الذى أصدره بحسب القواعد المذهبية المقرره والمتبعة منذ أقدم العصور .



وسألتهم الجماهير عما إذا كانوا قد جاءوا لاستشارتهم فى حل التحريم الصادر ضد الأسقف ، فنفوا ذلك بشدة ، وأكدوا تمسكهم بنص الإنجيل القائل بأن « **الفم الذى ربط هو وحده الذى يحل** » .

وعاد الأساقفة إلى مقر أعمالهم بعد أن رفضوا دعوة المجلس الملي لهم للاجتماع به ..

وهجر الأساقفة مقر أبرشيّاتهم وعادوا كل إلى ديره ..

ترك أسقف بنى سويف مقر منصبه وعاد الى دير الأنبا بولا ، ولما بلغ وزارة الداخلية ذلك أرسلت إلى مدير المديرية بأن يعيده قبل أن يدخل الدير ، وأرسل المحافظ خلفه معاون البوليس فلم يدركه ، ونفس المسألة فعلها أسقف منفلوط وأسقف إسنا اللذان عادا إلى « دير البراموس » ليقيما مع البطريرك المنفى .



الظاهرة الفكرية الغريبة فى هذه الحكاية تتعلق بالبابا « **كيرلس الخامس** » نفسه ..

فمن المعروف أن « **البابا كيرلس** » ، كان أحد البطاركة الذين شاركوا بمجهود وافر فى صياغة الموقف الوطني المعادي للاستعمار الذى اتخذته الكنيسة المصرية فى العصر الحديث ، وكان هذا الموقف ينطلق من شعور بأن مصر هى دار المصريين من مختلف الأديان ، وأن الأقباط ، هم مصريون مسيحيون فى الأساس ، يهمهم ازدهار وتقدم وتحرر وطنهم .

و« **كيرلس الخامس** » هو البطريرك الذى كان على رأس الكنيسة المصرية فى اثناء ثورتى ١٨٨٢ و١٩١٩ . فهو بهذا قد بلور دور الكنيسة المصرية والأقباط المصريين فى أثناء حلقتين متتاليتين من حلقات الثورة الوطنية الديمقراطية ، وهو دور واضح ومحدد ، مضمونه الالتزام بالهدف القومي العام ، والاسهام فى الدفاع عن حرية الوطن وتأييد الشعارات الوطنية الثورية .

ففى أثناء الثورة العرابية ، كانت العلاقة بين الأقباط والمسلمين طيبة جداً .. ويذكر « **بلنت** » فى كتابه « **التاريخ السرى لاحتلال انجلترا لمصر** » ان « العلاقة بين



١٩٢٣ : صورة تجمع بين الانبا يوانس واعضاء المجلس الملى، التقطت بمناسبة زيارة مطران الحبشة إلى مصر، الذى يجلس حراسه على الأرض ، بينما يجلس على الكراسى من اليمين المطارنة يوساب (الفيوم) يوأنس (الاسكندرية) متاوس (الحبشة) لوكاس (قنا) والقمص سيدراوس سعد (رئيس الدير المحرق). الواقفون فى الصفين هم رئيس واعضاء المجلس الملى من اليمين سليم بك البارانى . رفة بك تادرس . مرقص باشا سميكة . كامل بك صدقى . بسطورس بك صليب . د. ابراهيم بك فهمى البكير . يواقيم بك ميخائيل . أسعد افندى مرقص سكرتير المجلس . الأغوماتوس بطرس عبد الملك رئيس المجلس ورئيس الكاتدرائية الكبرى . القمص ميا يعقوب . سيداروس غالى . جرجس بك أنطون .

مسلمي مصر وأقباطها كانت ودية للغاية . وكان الاقباط على العموم إلى جانب وزارة الثورة . كذلك فان العلاقة بين البطريرك والوزارة كانت ودِّية جداً .

وخلال حوادث الثورة فان البابا كان فى مقدمة الذين كانوا يؤيدون « **عرابي** » والاتجاهات الثورية عموماً . فعندما سقطت الاسكندرية ، وقرر « **عرابي** » المقاومة عزله الخديو ، فجمع « **عرابي** » جمعية وطنية ضخمة ضمت أعيان البلاد ووجهائها . وكان من بين المدعوين الى هذه الجمعية « **البابا كيرلس** » ، وقد وقع مع الحاضرين على القرار الشهير الذى صدر عن اجتماعها والذى ينص على الاستمرار فى الحرب ضد الغزو الانجليزي ، وعدم سماع أوامر الخديو ومجلس وزرائه لانضمامهم إلى الغزاة ، وإبقاء « **عرابي** » فى منصبه ليتولى شئون الدفاع عن البلاد ضد جيوش الغزاة .

وأخطر ماصدر عن « **البابا كيرلس** » فى هذه الفترة ، فتواه الشهيرة التى أعلن فيها أن الانجليز بعدوانهم ومحاولتهم إحتلال مصر ، قد خرجوا عن تعاليم المسيحية الحقة التى تدعو إلى السلام وعدم الأعتداء . ومن ثمَّ اعتبرهم كفرة خارجين على دينهم يجب حربهم . ليس هذا فقط بل إن رجال الدين المسيحيين ـــ كما يروى « **برودلي** » ـــ قد هرعوا إلى الكنائس يصلون للّه ويدعونه أن ينصر جيش الوطن .

والدور الذى لعبته الكنيسة المصرية فى ثورة ١٩١٩ معروف . وعلى الرغم من أن « **البابا كيرلس** » أيامها كان قد بلغ الشيخوخة ، فان ماجرى كان بالتأكيد فى ظل الفهم العام لاتجاهاته وآرائه ..

وقد يبدو هذا التناقض غريباً ..!

كيف يكون الحَبْر الجليل بهذا التقدم وتلك الاستنارة ، ومع ذلك يقف هذا الموقف المتشدد ـــ بل والرجعي ـــ من فكرة كفكرة « **المجلس المِلّي** » ، يهدف أصحابها إلى أن تصبح الكنيسة أكثر تحرراً وديمقراطية ؟

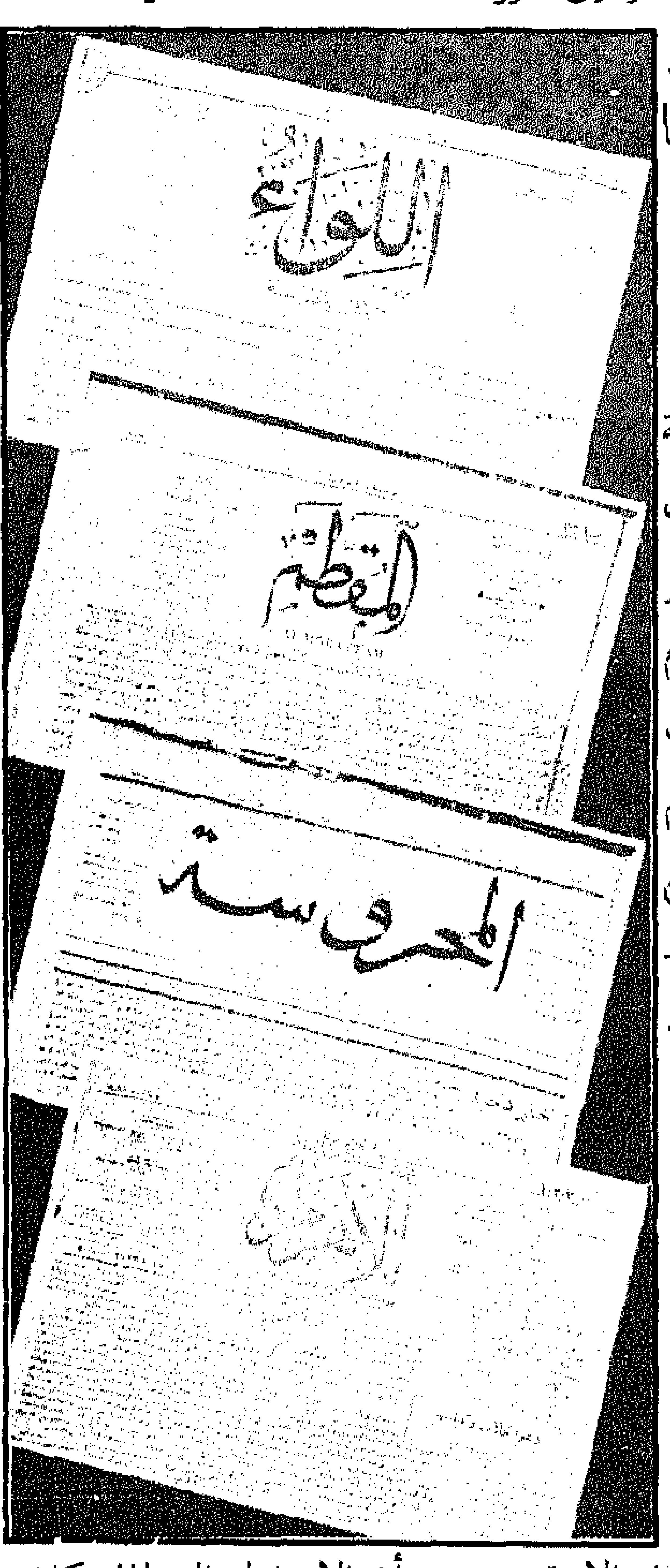
تلك ظاهرة غريبة من ظواهر العقل المصري ..

سوف نجد هذه الثنائية بين الحين والآخر فى العديد من الشخصيات والكثير من المواقف .

بيد أن لكل موقف سببه الخاص وهى جميعاً أسباب تشكل ملامح من قصة الصراع الضاري الذى خاضه العقل المصري خلال ظروف معقدة ومتشابكة ، فى مرحلة المخاض التى انتقل فيها من التخلف الى التقدم ، ومن السلفية الى المعاصرة ..

والحقيقة أن القضية الرئيسية ، لم تكن قضية « **البابا** » و« **المجلس الملي** » ، بقدر ماكانت قضية استقلال الكنيسة المصرية ، والحرص على طابعها القومي الخاص ، كجزء من الدفاع المصرى ضد محاولات التذويب ، فى كيانات قومية أخرى ، ومن المعروف للذين يتابعون التاريخ المصرى ان النضال القومى المصري قد اتخذ لفترة طويلة ، طابع الدفاع عن قومية الكنيسة والحفاظ على تقاليدها ، ومنع التيارات المذهبية الأخرى من التسلل إليها .

وفى العصر الحديث فان محاولات التبشير التى قامت بها بعثات أمريكية أو إنجليزية قد أثارت مقاومة الكنيسة المصرية ، وكان للبطاركة دور هام فى مواجهة هذه المحاولات ، وكان وراء هذه المواجهة ـــ كما يقول الأستاذ « **طارق البشري** » ـــ « روح نافرة من السيطرة الأجنبية ، لأن نشاط هذه الأرساليات قد ارتبط فى آسيا وافريقيا عامة بسعى الدول الرأسمالية الكبيرة إلى غزو هذه البلاد اقتصادياً وسياسياً ، إلى أن تُخلق فيها أقليات ترتبط بها وتكون مرفأ الوصول لجيوشها وساستها ولإنتاجها الإقتصادى ».



الصحف التى كانت تصدر فى شهور الأزمة بين البطريرك والخديو

ومن المعروف أن للكنيسة الأرثوذكسية فى مصر، تراثها الديمقراطى الخاص بها، وبمقتضى هذا التراث ـــ كما يرصد الدكتور « **وليم سليمان** » ـــ فان « المبدأ العام المستقر منذ بدأ النظام الكنسي هو أن اقامة جميع رجال الكهنوت بكل درجاتهم تتم بالانتخاب الشعبى الذى يقوم به جميع أعضاء الكنيسة ـــ جمهور المسيحيين ـــ فهؤلاء أعضاء فى كيان عضوى ـــ حشد ـــ واحد ، لايمكن تجاهل وجودهم بدون انهيار الجامعة نفسها».

وحركة المجالس الملية، كما صاغتها لائحة ١٨٨٣، تثير الكثير من المخاوف لدى المسيحيين الحريصين على استقلال كنيستهم. وقد أشار البابا بالفعل الى ذلك فى مجموعة المنشورات التى أصدرها فى أثناء الازمة . ويبدو أن الاحتلال البريطانى كان

يسعى الى التسلل الى الكنيسة المصرية وتحويلها تدريجياً عن نظامها ، لخلق نوع من الولاء الدينى بين الكنيستين الانجليزية والمصرية ومن هنا نلاحظ أن « **البابا كيرلس** » فى منشوراته قد ركز كثيراً على أن الحركة تهدف الى طرد الاكليروس عن آخرهم وبأن يسيطر « الشعب » على الكنيسة . وهى فكرة قريبة من البروتستانتية ومن المعروف ان الكنيسة الانجليزية هى كنيسة « انجليكانية » تجمع بين الكاثوليكية والبروتستانتينية .

والى هذا الخطر أشار الزعيم « **محمد فريد** »، الذى حرص على أن يشير إلى لواقعة، فى مذكراته ، وأن يسرد حادث الإفراج عن « **البابا كيرلس الخامس** » ، فى يوم ٣١ يناير ١٨٩٣ قائلا « وفى هذا اليوم صدر العفو عن بطرك الأقباط ومُطران الاسكندرية، وبذلك لم تنجح انجلترا فى مساعيها وهى جعل الكنيسة القبطية بروتستانتية المذهب، ويكون جميع الأقباط تحت حماية انجلترا ».

ان هذا يفسر لنا لماذا وقف البطريرك الوطني هذا الموقف الغريب من دعوة ظاهرها الإصلاح وهى دعوة المجلس الملي . والغريب أن العديد ممن تزعموا هذه الحركة من الأقباط فى ذلك الوقت كانوا من المعروفين بصلتهم بدار المعتمد البريطاني ، ومن الذين لا يمكن الاطمئنان الى اتجاهاتهم تماما.


الزعيم محمد فريد

ولهذا السبب فان الصحف الوطنية المصرية ، وخاصة الاسلامية الاتجاه ، قد اتخذت موقفاً حيادياً فى أثناء الأزمة، واكتفت بالتغطية الاخبارية لها، ذلك أن الأمر كان محرجاً من جميع الوجوه . خاصة أن الكنيسة بالفعل كانت فى حاجة الى مزيد من العناية لاصلاح شئونها بيد أن « **المؤيد** » قد خصصت افتتاحيتها للتنبيه إلي جراح

الوطن الذى كان الاحتلال ينبش فيها بأظافره بين الحين والآخر . وقال الشيخ « **على يوسف** » محرر « **المؤيد** » فى هذه الافتتاحية أن « **أملنا أن يستقيم ظهر أثقلته الحوادث حتى انحنى** » وأكد أن المسألة تهم المسلمين ، لأنها تخص فئة « **تشاركنا فى روابط الجامعات الجنسية والوطنية والمدنية الكلية والجزئية .. بل هى منا ؛ لها ما لنا وعليها ماعلينا** » وأشارت « **المؤيد** » إلى أن الازمة قد تتخذ ذريعة للتدخل الأجنبي فـ « كثيرا ماتذرعت الدول الأجنبية بالوهم من مثل هذا لتتداخل فى شئون تلك الممالك » . وطالبت الحكومة ببذل المزيد من الجهد للتقريب بين وجهات نظر الفريقين ، « كى نلقى بيننا الشعب القبطى الذى يؤلمنا مايلم به ، وهو يعيش في راحة بال ورغد عيش وسلام ».

وأفردت الصحف كلها صفحاتها لمن يريد أن يدلى برأى فى المسألة ، فذكّر كاتب وقع بالحرفين الأولين من اسمه (ب .س) على صفحات « **المحروسة** » بالبراءات الشهانية « التى أصدرها السلطان العثمانى لأحد بطاركة الروم الأرثوذكس ، والتى تطبق على كافة الطوائف ، وبمقتضى هذه البراءات الشاهانية فإن البطريرك هو المتصرف الأول فى شئون رجال الدين من مطارنة وأساقفة وقسس ، لايجوز لأحد أن يجبره على مالايريد ، وحق « تحريم » أى منهم خاص به وحده ، لايجوز التداخل معه فيه » .

وزاد الاحساس بالخطر ، ان ملامح التدخل الأوربي بدأت تظهر . فقد نقلت وكالة « هافاس » من لندن ، خبراً يقول إن قيصر الروسيا ، سوف يتدخل ليطلب من الخديو إعادة البطريرك . وكانت روسيا هى الدولة الأوربية الأرثوذكسية الوحيدة . وكان التناقض بين الدول الأوربية وانجلترا فى هذا الوقت على أشده ، بعد أن انفردت انجلترا باحتلال مصر . ومن هنا أقنع رجال الدين الروسيون « المسيو ششكين » وزير الخارجية الروسى بأن يطالب القيصر بالتدخل .

وفي الوقت نفسه فإن فرنسا — التى كانت تنتهز أى فرصة لمعاكسة انجلترا فى مصر — قد شجعت القيصر الروسي على ذلك .. وأرسل القيصر « **نيقولا الثانى** » بالفعل رسالة إلى الخديو فى هذا الصدد .

وقد غضب الباب العالى لنفى البطريرك . وكتب مراسل جريدة « الفلاح » بالآستانة رسالة قال فيها « إن بعض أرباب المراكز العالية الرسمية قد استدعاني ليعلم منى تفاصيل الموقف » وقال انه « لايستبعد أن تتدخل الدولة العلية ان لم يحصل تدارك هذه المسألة وصرفها بالحسنى » .

وطوال الشهور التى استغرقتها الأزمة ، ظل البطريرك « **كيرلس الخامس** » مصراً على موقفه .. ثابتا عليه !

القيصر نيقولا الثاني قيصر الروسيا

فعندما أرسل « **المجلس الملي** » وفدا منه ليقابله فى الدير، ويفاوضه قال لهم « إنى قد استُبعدت من مركزى بأمر الخديو ، وأمرت من لدُنه ألا أتكلم ولا كلمة ولا أبُدي أدنى عمل ، ولن أعود إلى مركزى إلاّ بأمر منه »، وعندما سألوه فى مسألة الحرمان الذى وقعه على الأسقف قال : « **ان الأسقف اثناسيوس** » مقطوع ومفروز من شركة الكنيسة، هو ومن يتبعه ومن يسلم عليه ومن يساعده . وعندما اقترحوا عليه فى المساء أن يستبدلوا الأسقف بغيره قال « كل من يقبل هذا المركز يكون محروماً مثله » .

وكان اخر ماقاله البابا للوفد ..

« إن الأسقف محروم ، وجميع من يتبعه من الشعب ، ونسلهم إلى الابد » .



مضت شهور الخريف ثقيلة ممضة ، وأقبل الشتاء والأزمة مازالت قائمة والبابا والمطران منفيان كلٌ إلى ديره ..

وفى تلك الشهور تزايدت هجرة الأقباط من كنائسهم .. وعندما جاء عيد الصليب ، لم يحضر فى كنيسة الملاك البحري سوى ستة أشخاص ، مع أن العادة كانت قد جرت بأن هذا العيد مهرجان ضخم تمتلىء فيه هذه الكنيسة بالآلاف من الناس . وفى هذا العيد أيضاً لم يذهب الناس كعادتهم إلى دير العِريان بالمعصرة لذبح الذبائح . وأُقفلت الكنائس تماماً ككنيسة الزقازيق ، ونَضَبت إيرادات البطريركية ، فلم يَرد إليها شيء من البلاد ، وبمضى الوقت كان عدد الممتنعين عن الذهاب للكنائس يزداد .

ولم يكل المطالبون بعودة البطريرك عن نشاطهم .. وكان قرار ابعاده قد صدر ورئيس الوزراء الأصلى « **مصطفى فهمي باشا** » فى مصيفه . وعندما عاد قابله وفد من ثلاثين شخصاً من أعيان الأقباط وطلبوا إعادة البطريرك . ثم قابل وفد آخر « الخديو عباس » فى نهاية نوفمبر وأعاد الالتماس ..

وظل الأمر يتصاعد حتى أصبح يشكل صداعاً للحكومة . وفى تلك الاثناء حدثت أزمة سياسية ذهبت بوزارة « **مصطفى فهمي** » وتولى الوزارة « **رياض** باشا » . وكان من أوائل مافعله أن استدعى رؤساء الطائفة القبطية وناقشهم فى الامر ، ثم توجه لمناقشة الخديو فيه . ووصلت المناقشة إلى درجة من الحدّة ، حتى قال رئيس الوزراء للخديو :

ـــ أنتَ ياأفندينا لاتملك حق نفى فرد بسيط من الأفراد إلاّ بحكم يصدر من المحكمة ، فكيف تأمر بنفى رئيس ديني جليل المقام يماثل بابا روما وكيف يكون موقف سموكم لو التجأ للمحاكم ؟

وألقى الخديو بالتبعة كلها على مستشاريه من الأقباط وخاصة « **بطرس غالي باشا** » ، وطلب من « **رياض باشا** » أن يعمل على حل الازمة .

وبعد مناقشات مرهقة ، توصل « **رياض باشا** » إلى حل قدمه له « **قليني فهمي باشا** » ، وكان هذا الحل يقضى بأن يتقدم المجلس المِلىّ بالتماس إلى رئيس الوزراء ، يرجو فيه الحكومة إعادة البابا لمنصبه . فهذه طريقة تحفظ كرامة المجلس من ناحية ثم أنها تُرضى غبطته من الناحية الأخرى . واقترح « **قليني فهمي** » أن يُعد استقبال طيب للبطريرك ، وأن يمنحه الخديو « الوشاح المجيدي » ـــ أكبر وسام آنذاك ـــ وعلى الرغم من معارضة « **بطرس باشا** » لهذا الحل ، فان اجراءات تنفيذه



ميدان محطة القاهرة في نهاية القرن الماضي التي وصل إليها البطريرك ووكيله في طريقهما إلى المنفى

قد اتخذت على الفور ..

وفى نهاية يناير صدر أمر الخديو بناء على التماس من « المجلس الملي » بالعفو عن « **البطريرك كيرلس الخامس** » ، وعن « **الأنبا يوأنس** » مطران الاسكندرية .

وعند وصوله إلى محطة العاصمة ، كان فى استقباله كبار رجال الحكومة ، وفرقة عسكرية أدّت التحية للحَبْر الجليل . وقابله « **الخديو عباس** » فى المساء ، ومنحه « الوشاح المجيدى الأكبر » .

وقام البطريرك من ناحيته بزيارة أبنائه الذين كان غير راض عنهم ، وصفح عما حدث ، وزار كل أعضاء المجلس الملي وعفى عنهم ..

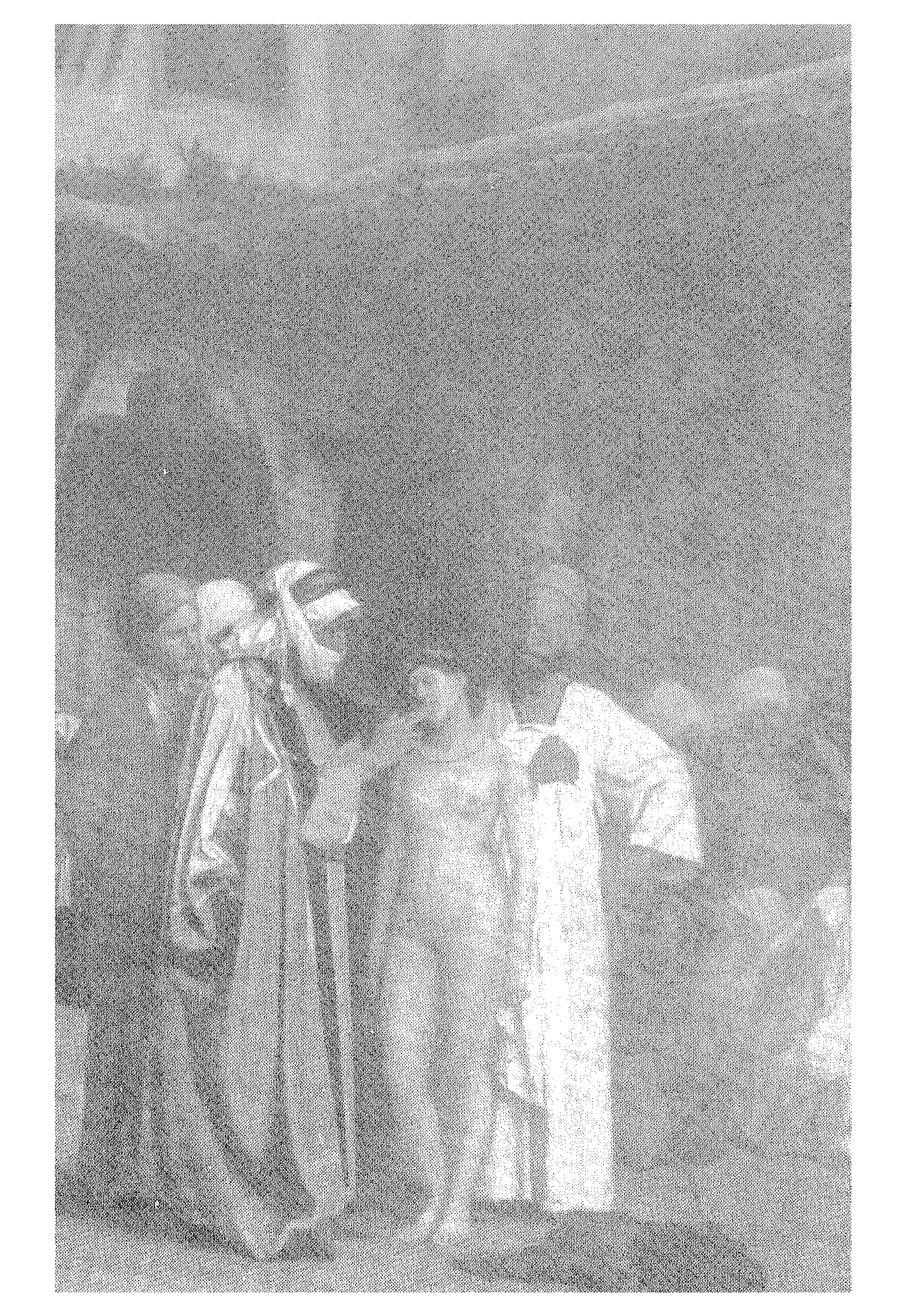


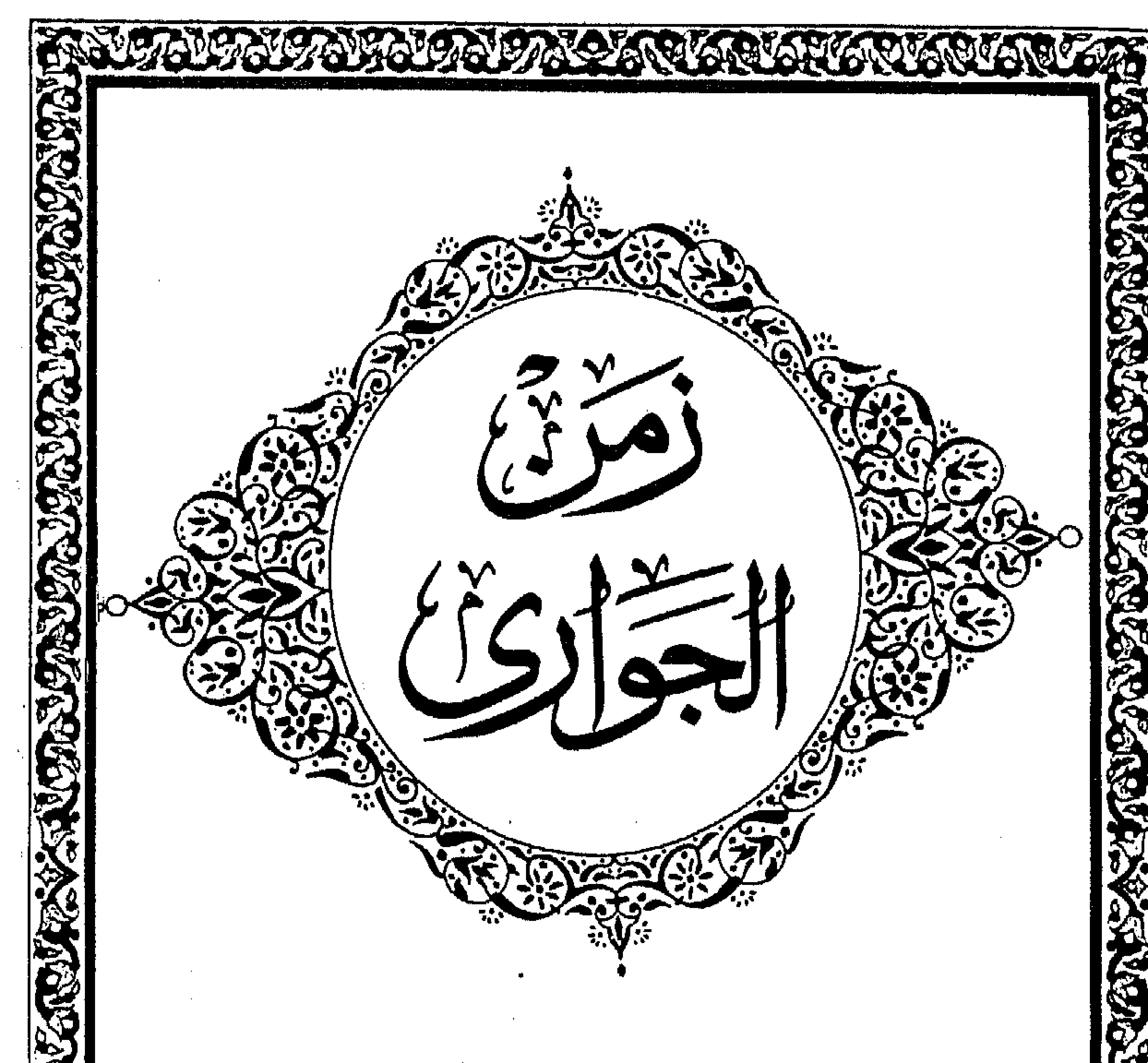
البابا كيرلس الخامس

وتوصل الجميع الى حل وسط للمشكلة ..

اتفقوا على أن يُلغى « **المجلس الملي** » الذي كان سبباً فى ابعاد البطريرك . على أن تقوم مقامه لجنة ملية مؤقتة تتألف من أربعة اشخاص لتحل محل المجلس فى جميع اختصاصاته . وتألفث اللجنة بالفعل ، وقامت بعمل طيب طوال عشر سنوات . وتمكنت من الحصول على اذن من البطريرك بتأليف مجالس فرعية ملية بجميع الجهات التى بها « مطارنة » أو « أساقفة » وتشكلت المجالس . لكن ذلك لم يمنع طالبي المجالس الملية من انتظار الوقت الملائم لجولة أخرى من الهجوم .. وظل الأمر هكذا ، يفور . ثم يهدأ ، ثم يعود الى الفوران مرة أخرى .

والحياة تمضى ..





☐ المكان : عزبة نصّار ... بجوار أهرامات الجيزة ..

☐ الزمان : يوم حار في أوائل أغسطس (آب) ١٨٩٤ .

على مشارف الصحراء المجاورة للعزبة ، حطّت قافلة صغيرة ، تنتظر هبوط الغروب .. قائد القافلة بدوي اسمه « **محمد شغلوب** » .. لا أحد يعرف من أين انحدر .. لكنه ومنذ سنوات يتخذ من قرية « كرداسة » إحدى النقط التى يستريح فيها .. يرحل منها بالشهور ، ويعود محملاً بالتمر والبلح والدوم وكل ماتنتجه الصحراء .. له في « كرداسة » زوجة وأولاد .. لكنه لايهتم غالبا بهم ، فهم بالنسبة له مجرد محطة من المحطات التى تستريح فيها القوافل .

هذه المرة لم يكن وحده .. كان معه أربعة من العربان وست من النساء السودانيات ..

عندما هبط الليل .. توجهوا جميعاً إلى منزل « **عبد الرحمن نصار** » ـــ أحد أفراد أسرة ثرية بالعزبة ـــ وبعد مباحثات قصيرة ، شرحوا له الأمر الخطير ، « معنا ست جوار حبشيات نريد بيعهن .. فهل لديك مشتر ؟ » كان « **عبد الرحمن** » يعرف « **شغلوب** » منذ سنوات طويلة .. وسبق أن ساعده فى عمليات مشابهة . لكن الأمر كان الآن قد أصبح مشكلة . فتجارة الرقيق ممنوعة قانوناً . ومن يُضبط متلبساً بالبيع أو الشراء أو التعامل فى مثل هذه السّلع ، يعاقب بالسجن خمس سنوات . ولأن منطقة الأهرام مجاورة للصحراء ، فان بها نقطة بوليس تتبع « مصلحة إلغاء الرقيق » خُصّصت لمطاردة النخّاسين ، بيد أن العملية فيها ربح . بعد تفكير ، قال « **عبد الرحمن** » أنا مستعد لاخفائهن .. وعليكم تدبير المشترى ..

في حجرة بأعلى منزل « **عبد الرحمن نصّار** » أخفوا الجواري الست .. وتكتموا الأمر ، حتى لايعرف أحد بالأمر ، ويبلغ مصلحة إلغاء الرقيق .

لم يكن النخاسون فريقا واحداً ، بل كانوا مجرد رفقة طريق .. وكان مع كل واحد منهم بضاعته الخاصة .. لكنهم كانوا يعرفون « **شغلوب** » الذي كان يسافر كثيراً إلى الصحراء الغربية .. وليبيا .. وكان لبعضهم علاقات بمصر ، يحضر كثيراً ويقيم كثيراً ، لكن « **شغلوب** » كان معروفاً أكثر .. لتردده وإقامته الطويلة نسبياً وزواجه من مصرية ، لذلك كان دوره فى تصريف البضاعة أظهر وأبرز .



كانوا خمسة نخاسين :

« **محمد شغلوب** » : وكانت معه جاريتان هما « **حليمة** » و « **فاطمة** » .

« **محمد درحان** » .. وكانت معه جارية واحدة هى «**مراسيلة**» .

« **عبد الله سعيد** » .. وكانت معه جارية واحدة أيضاً هى «**زنوبة**» .

« **علي مبروك** » .. ومعه جارية واحدة هى «سعيدة» .

شخص يدعى « **حمدان** » .. أحضر معه جارية تسمى «**مريم**» ..



□ **القاهرة المحروسة ..**

□ **الخميس ٩ أغسطس (آب) ١٨٩٤**

كانت عدة أيام قد مضت على وصول القافلة ولم يظهر فى الأفق مُشْتَرٍ .. تذكر النخاس « **علي مبروك** » أن له صديقاً يهودياً يدعى « **إبراهيم منير** » .. ترك « **عزبة نصار** » وتوجه على حمار إلى حيث التقى به .

« **إبراهيم منير** » يهودى مصرى .. كان صاحب ورشة لإصلاح العربات ثم أفلست فعمل بالسمسرة أحياناً ، وفى أغلب الأحيان ظل بلا عمل .. حدثه « **علي مبروك** » بالسر . وقال له أنه يريد منه خدمتين .. الأولى أن يبحث له عن مشتر .. والثانية أن يدبر له « حانطوراً » ، أو « عربة كارو » ، لنقل الجواري إلى من يشتريهن ضماناً لسرية العملية .. صحبة « **إبراهيم منير** » الى « **اليَسَرجي** » صاحب عربخانة بدرب المناصرة .. وعلى مصطبة بجوار باب « العربخانة » تناقش الجميع فى الأمر . « **الشيخ اليسرجي** » ــ بحكم عمله ــ يلتقى أحياناً ببعض الذوات الفخام ، الذين يأتون لإصلاح مالديهم من عربات فى ورشته .. وكان يعرف معرفة وثيقة أحد خدم « **علي باشا شريف** » ــ رئيس مجلس شورى النواب ــ ومع أن هذا الخادم كان مجرد بستانى بقصر الباشا ، لكنه كان مقرباً لديه .. وذا دالة عليه . وهكذا توجه « **اليَسَرجي** » إلى سراى الباشا ، غاب قليلاً .. وعاد فأخبرهم بأنه حدث «جنيناتي» الباشا بالموضوع ، فاستمهله إلى أن يستيقظ سعادته من نوم القيلولة ليعرض عليه الأمر ..

ذهب الجميع إلى « **قهوة أبو فراخ** » ــ بالفوالة ــ وانتظروا .

قُبيل الغروب بقليل جاء «الجنيناتي» .. أخطرهم أن الباشا قد وافق ، ولكنه يشترط أن يُعاين البضاعة أولاً .. إبتسم الجميع .. البضاعة جيدة والحمد لله ..

وبينما كانت المناقشة تدور في «**قهوة أبو فراخ**» ..كان شيء آخر .. يدور في «**عزبة نصار**» ..

في إحدى العزب المجاورة لعزبة نصار ، شخص يدعى « **محمد بطران** » ، مهنتة الأصلية مزارع .. لكن له مهنة أخرى ، هى التنقيب وراء الناس وإبلاغ العمدة بما يفعلون .. بلغة العصر .. فان الرجل كان « مرشداً للشرطة » . وكان قد كسب من وراء هذه العملية بعض النقود . وبحكم مهنته إستراب « **بطران** » في الرجال الذين جاءوا مع « **شغلوب** » هذه المرة .. تابع تنقلاتهم بين العزب والكفور والقرى المجاورة للهرم .. وشمّ بأنفه البوليسى رائحة « رقيق » وراءهم .. كان يعلم أن أمثال هؤلاء الناس لابد وأن يكونوا نخّاسين . فبدأ يبحث وينقب ويفتش عن البضاعة ، ويتابع تحركاتها !

في مساء ٩ أغسطس (اب) ذهب « **بطران** » ومعه بعض أعوانه إلى منزل « **عبد الرحمن نصار** » .. دق الباب .. حاول « **عبد الرحمن** » أن يمنعه من الدخول .. لكنه اتهمه علناً بأن لديه رقيقاً .. سمح له « **عبد الرحمن** » بالدخول وحدة آملاً ألاّيكتشف الغرفة العلوية التى تقيم فيها الجواري .. لكن « **بطران** » وصل أخيراً إلي أعلى المنزل .. ودفع باب الغرفة حيث واجهته في الظلام عيون برّاقة لسِتّ جوارٍ حبشيات اختفين فى الظلام . رجاه « **عبد الرحمن** » ألاّ يُفشى سره .. وأعطاه جنيهين وبعض المصوغات الفضية .. أطل « **بطران** » من فوق سطح المنزل على معاونيه وقال لهم أنه لم يجد شيئاً ..

شكّ أعوانه في الأمر .. وخاصة أن رائحة النقود ـــ فيما تلاك ذلك من أيام ـــ قد فاحت من ملابس « **بطران** » ..

في تلك الليلة .. عاد النخّاس « **علي مبروك** » إلى العزبة حاملاً البشرى بأنه وجد مشترياً عظيماً . ففوجىء بما حدث .. طلب أن يعجّلوا ببيع الجواري قبل أن يتعقد الموقف .. وبالفعل تستر الجميع بالليل .. وأحضر السمسار اليهودي « **فيتوناً** » حمل الجواري الست ومعهن زوجة السمسار ، وأحد خدم سراى الباشا ليدلهم على الطريق .. وقاد السمسار العربة بنفسه .. ووصلت القافلة إلى سراى « **علي باشا**

شريف » .. انتظر الجميع فى الحَرَمْلك .. حضر الباشا ليتفقد « البضاعة » .

شابات كاعبات سوداوات .. فيهن حيوية دافقة ، وبعض الإرهاق لعله من وعثاء السفر وقلة الطعام .. إختار الباشا ثلاثاً منهن .. ثم استراب فى صحة احداهن .. أمرها أن تجرى أمامه . رسبت فى الكشف الطبي . قال : « دي ماتنفعشى » وأخذ غيرها . أمر بارسالهن إلى الحرملك ..

ساوم الباشا النخّاسين في الثمن مساومة مرهقة .. في النهاية دفع ستين جنيهاً ، ثمناً للجواري الثلاث .. وسبعة جنيهات للسماسرة .. رجاه النخاسون أن يُبقى الثلاث الأخريات في سرايه حتى يدبروا لهن مشترياً أو أكثر ،.. وافق الباشا ..



على باشا شريف
رئيس مجلس شورى النواب

في الأيام الثلاثة كان الشيخ « **اليسرجي** » قد توصل إلى مشتر جديد .. وهكذا ذهب الجميع إلى سراى « **الدكتور عبد الحميد الشافعى بك** » .

«**الدكتور الشافعى**» طبيب معروف تعلم في أوروبا ، وتزوج من طبيبة أوربية ، سُمِح لها أن تمارس الطب في مصر فترة طويلة .. فعملت طبيبة لحريم الأسر الكبيرة في مصر .. استعرضت حرم الدكتور الجواري الثلاث الباقيات ، واستبقت منهن واحدة .. وطلبت إبقاء الاثنتين الأخريين لأنها تود أن تعرضهما على بعض صديقاتها . وبالفعل توجهت بهما إلى منزل « **حسين باشا واصف** » ـــ مدير أسيوط سابقاً ، وعضو مجلس شورى النواب ـــ فقد كانت حرم الدكتور الشافعى طبيبة خاصة لحرم «**واصف باشا**» ، وبينهما صداقة متينة .. وقد أُعجبت حرم الباشا باحدى الجواري فاشترتها .. ثم أرسلت الجارية السادسة والأخيرة إلى منزل « **محمد**

الشواربي باشا » ـــ عضو مجلس شورى النواب ـــ وسافرت الجارية إلى قليوب حيث تقع عزبة الباشا !

انتهى كل شيء على مايرام ..

بيعت « البضاعة » .. واستقرت كلّ جارية في منزل سيدها الجديد ..

قبض النخّاسون النقود .. وقبض السماسرة .. ونال « **بطران** » من الطيِّب نصيباً ، بل أنصبه .

لكن ذلك كله كان حلماً لم يدم طويلاً !



تدخلت السياسة في الأمر فأفسدته ، وماأكثر ماتفسد السياسة من أمور ؛ كان الموضوع أصلاً موضوع نخاسين وجوارٍ حبشيات وصعاليك من أمثال السمسار اليهودي « **إبراهيم منير** » ومرشد الشرطة « **بطران** » واليسرجي صاحب العربخانة .. لكنه تحول إلى موضوع سياسى اهتمت به القصور والقنصليات وصحف العالم ، عندما تدخل فيه الباشوات الثلاثة ، فدخلته معهم السياسة ..

في تلك السنة كان قد مر إثنا عشر عاماً بالتمام والكمال على الإحتلال البريطاني لمصر .

كل شيء كان قد إنهار في السنوات الأولى للاحتلال .. « عرابي » فى المنفى يعانى ذلّ الغربة والأسر بين أيدي أعدائه . الحناجر التى هتفت بحماس أيام الثورة « اللّه ينصرك ياعرابي يامُعَمِّر الطوابى » قد بُحّت . الشعارات المضيئة التى ارتفعت تنادى بالحرية والإخاء والمساواة قد انتكست . المصريون يلعقون جراحهم بعد ماحدث . الانحلال الخلقى يسود ، وسط الرماد المتخلف عن محترق الآمال ساد الكذب والنفاق ، تراجع الحماس وتراجعت الصلابة والشجاعة . والمخلصون قتلى أما الخونة فهم فرسان الحلبة .

برغم ذلك كله فان القلب المصرى عاد يخفق من جديد .

كيف حدث هذا ؟ . ذلك سره المطوى فمتى يبوح به ؟ .

ظهر «عبد اللّه النديم» بعد تسع سنوات من الاختفاء في قلب مصر الوسيع الخصيب. ولم يبق حرا ـــ بعد سنوات الاختفاء ـــ سوى عام واحد أقلق فيه الاحتلال فنفاه المحتلون إلى « يافا » ومنها إلى « إستانبول » . حتى المؤسسات الشكلية التى أنشأها الاحتلال ورعاها ووضع فيها من يظنهم رجاله ، لكى تسمع ـــ وتطيع ـــ كل أوامره ، هذه المؤسسات التافهه الشأن .. بدأت فجأة تعارض وتشاكس وترفض تنفيذالأوامر ..

أحد هذه المؤسسات كان « مجلس شورى القوانين » ..

شيء تافه لامعنى له ولاسلطة له . انشأه الاحتلال ليكون بديلاً عن مجلس نواب الثورة العرابية.. وكان «اللورد دوفرين» ـــ الذي أرسل إلى مصر بعد إجهاض الثورة ليقترح نظاماً للحكم فى ظل الإحتلال ـــ قد حَكَم ـــ لافُضّ فوه ـــ بـ « ان مصر ليست كفؤاً لان يكون لها مجلس نيابي وحكومة ديمقراطية » ، واقترح إنشاء هذا « الشيء » المسمى « مجلس شورى النواب » ، مكوناً من ٣٠ عضواً نصفهم تعينه الحكومة ـــ أى الإنجليز ـــ والنصف الآخر ينتخب بطريقة معوجة . ولم يكن لهذا الشيء أى اختصاصات . مجرد مجلس استشارى ، يستشار في كل تشريع تنوي الحكومة إصداره .. وتعرض عليه الميزانية ، وله أن يقترح بعض الإقتراحات أو يستوضح ، ولكن الحكومة ليست مُلْزَمة بأن تنفذ اقتراحاته أو أن تَصْدق فيما تقدمه له من إيضاحات .. وقد اجتمع هذا المجلس لأول مرة فى سنة ١٨٨٣ .. وفي السنة التالية عين « علي باشا شريف » رئيساً له .. وظل يتولى هذا المنصب لمدة عشر سنوات كاملة ..

وعندما بدأ القلب المصرى يعود إلى النبض من جديد .. سرى بعض هذا النبض فى عروق هذا المجلس التافه الشأن .. كان أعضاؤه ـــ ومعظمهم من الأعيان ـــ قد بدأوا يدركون أن المحتل يستنزف مصر بطريقة مرعبة .. حُوِّلت ميزانية مصر إلى « ميزانية تسديد ديون » .. بينما إمتلأت المصالح الحكومية بجحافل

من المرتزقة الأوربيين ــ وخاصة الانجليز ــ يتقاضون مرتبات باهظة ويحوزون سلطات واسعة ، في حين كانت الكفاءات المصرية معطلة أو تعمل فى أعمال تافهة . وكانت فرص المعارضة في هذا تسنح أمام أعضاء مجلس شورى القوانين عند عرض الميزانية ، لأنها تتضمن عادة بند المرتبات ..



وفي أواخر عام ١٨٩٤ ــ وقبل وصول « **شغلوب** » بثمانية أشهر ــ كان المجلس قد عارض بعنف المرتبات الضخمة المرصودة في الميزانية للموظفين الأوربيين ، وركز المجلس على « **مصلحة إلغاء الرقيق** » وطالب بتفكيكها وإحالة أعمالها على مصلحة السجون ، مستنداً في ذلك إلى أن تجارة الرقيق قد انتهت من مصر تماماً ، وان الشعب المصري شعب متحضر لايشترى أحد فيه الرقيق ، لأنه يقدر حرية الانسان ويحترمها . من هنا فلا مبرر إطلاقاً لوجود « **مصلحة الغاء الرقيق** » **ولا رئيسها** « **جيفر بك** » ولا معاونيه من الضباط الانجليز .. وحدث في أثناء مداولات المجلس ــ وكانت سرية ــ أن أشيع أن اثنين من أعضائه قد ذهبا وقابلا « **اللورد كرومر** » ــ معتمد الاحتلال ــ وأبلغاه بعدم رضائهما عن موقف زملائهما الأعضاء من مصلحة الرقيق . وكلّف المجلس رئيسه ــ « **علي باشا شريف** » ــ بأن يطالب « **اللورد كرومر** » بإسمى العضوين ، وأن يحمل إليه رجاء المجلس بألا يستقبل عظمة اللورد أعضاء منه ، غير مكلفين بالاتصال به ، وقد رد اللورد بصلافة على الرسالة التى حملها إليه رئيس المجلس قائلاً :

ــ إن كل مصري حر في زيارة دار ممثل انجلترا وسفيرها فى مصر !

ولم يكن المجلس هو الذى أعلن العصيان وحده . ولكن « **الخديو عباس حلمي** » كان قد أعلنه أيضاً .. كان « **الخديو توفيق** » ــ الذى سلم البلاد لسلطات الاحتلال ــ قد مات وخلفه إبنه « **عباس** » ، وكان شاباً في الحادية والعشرين ، متخما بالشباب والطموح ، شاء قدره أن يتولى حكم بلد محتل ، لا سلطة له فيه .. وبدأ يقاوم .. ويبحث عن القوى الوطنية .. ويتحسس خفقات

القلب المصري ليسمعها .. وفي نفس العام وعقب أزمة الميزانية التي دارت في مجلس الشورى ، ذهب الخديو في زيارة لبعض فرق الجيش المصري ، وكان الجيش تحت رئاسة ضابط انجليزي هو « **السر دار كتشنر باشا** » وكانت كل قياداته العليا والوسطى فى أيد انجليزية ..

وفى أثناء زيارته لإحدى هذه الفرق أبدى الخديو ملاحظة بشأن التدريب العسكري ، مؤداها أنه تدريب غير كُفء وسيىء .. وسمع قائد الفرقة الإنجليزي الملاحظة ، وأبلغها للسردار « **كتشنر باشا** » ، فثارت دماؤه الانجليزية الزرقاء ، ودهش لأن « **شيئاً مصرياً** » ينتقد إنجلترا ، على الرغم من أن هذا « الشيء المصرى » كان خديو مصر ، الذى تلقى دراسة عسكرية عالية ، قدم السردار استقالته : وأبلغ الأمر إلى « **اللورد كرومر** » فثار وأرغى وأزبد ، وصدرت أوامره إلى الخديو تطلب إليه أن يراضي السردار « **كتشنر** » ، فاضطر سموه مُكرهاً إلى العدول عن نقده ، وإلى إصدار منشور يمتدح فيه التدريب والتنظيم والإدارة الإنجليزية للجيش المصري .. ويطالب بالمزيد منها !


اللورد كتشنر

حوادث الاصطدامات تتعدد ..
السياسة الانجليزية في مصر تشعر بالحرج

كانت إنجلترا على الرغم من كل شيء محاصرة فى مصر أصلاً .. ذلك أنها ـــ حتى ذلك الوقت ـــ كانت تحتل مصر نيابة عن الدول الأوربية ، وكانت مكلفة بأن تدير مالية مصر إدارة رشيدة تكفل دفع الديون التى اقترضها «**الخديو اسماعيل**» من أوربا .. وكانت هذه الدول تطالب بنصيبها فى الإدارة المصرية .. وتشهِّر بأى ملاحظة على أداء الموظفين الإنجليز لوظائفهم .. وتتطرف أحياناً فتطلب أن يُترك المصريون ليحكموا أنفسهم ، فذلك أفضل من إنفراد إنجلترا بمصر ..

وقدر للجواري الست اللواتي أحضرهن « **محمد شغلوب** » من « **واحة جغبوب** » ـــ على الحدود المصرية الليبية ـــ وعبر بهن إلى « **واحة سيوه** » قاطعاً الصحراء الغربية كلها ، قدّر لهن أن يكن قميص عثمان الذى يفجر كل هذا .



والذي حدث أن شخصاً ما أبلغ « **مصلحة إلغاء الرقيق** » بالأمر .. ولعل هذا الشخص واحد من أتباعِ « **بطران** » ـــ مرشد الشرطة الذى خان وظيفته ـــ ولعله آخر .. والله أعلم ..

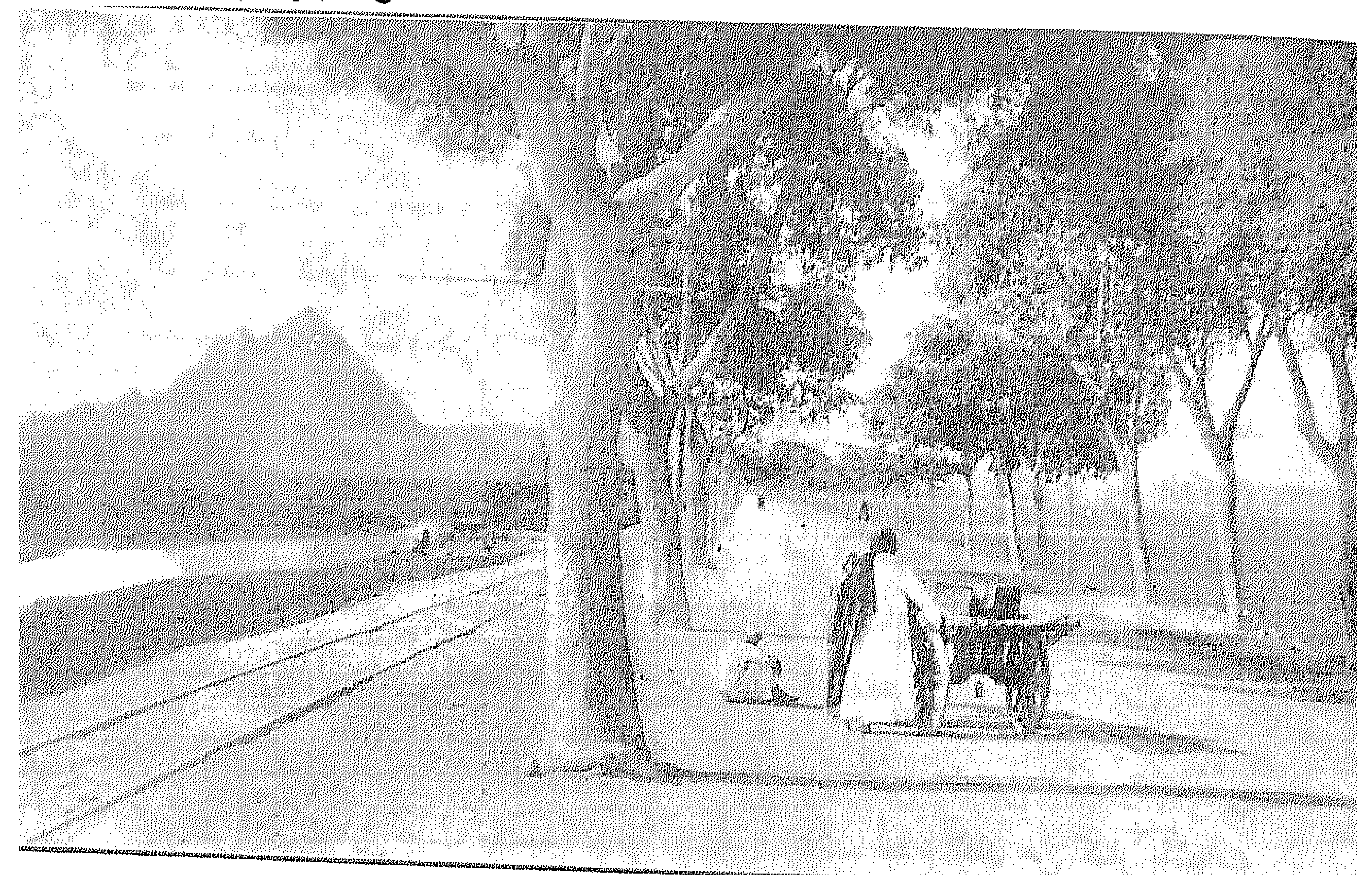
وكان « **جيفر بك** » ـــ مدير المصلحة ـــ يحفظ لمجلس الشورى رغبته في إقصائه عن وظيفته ، ثم ان المسألة فرصة سانحة تتيح لسلطات الاحتلال في مصر أن تؤدب العصاة ، وتُحني رءوس الذين يحاولون رفع قاماتهم في وجه بريطانيا .

لقد خُولف القانون .. ومن الذى خالفه ؟ . رئيس مجلس الشورى وعضوان من أعضائه ، وطبيب مشهور . صيد فخم فى المصيدة !

ثلاثة من ممثلي الشعب المصرى الذى يطالب بالدستور . أعضاء في مجلس كان يطالب قبل عدة أشهر بتفكيك « مصلحة الغاء الرقيق » وطرد من فيها من الموظفين الانجليز ، ويتشدق بالقول بأن مصر قد تمدنت وتحضرت .. ولم يعد بها من يشتري الرقيق .. هاهم ثلاثة باشوات ـــ أعضاء بهذا المجلس الطويل اللسان ـــ يضبطون متلبسين بشراء الرقيق ، وتلك فرصة سانحه لضرب الجميع ولطمهم لطمة دامية .. وهى ـــ بعد إجبار الخديو على الاعتذار ـــ لطمة أخرى تكفل ألا يفتح أحد فمه ، أو يحرك لسانه ليفوه مرة أخرى بما يمس الاحتلال .

تحرك « **جيفر بك** » مسرعاً .. فكلّف ضابط مصلحة الرقيق بنقطة الأهرام بالقبض على النخاسين الخمسة .. ونفذّ الضابط الأمر .. ولكنه لم يتمكن من القبض

شارع الهرم في عام ١٩٠٠



إلاّ على أربعة فقط وفر الخامس . في اللحظة نفسها وصلت إشارة إلى البكباشي « **محمد ماهر** » ــ مأمور قسم السيدة زينب ــ فتوجه إلى منزل « **الدكتور الشافعي** » بالناصرية ، وسأله عما اذا كان قد اشترى حقاً بعض الجوارى ..

كان المذهل للبكباشي « **ماهر** » ان « **الدكتور الشافعي** » قد اعترف بالجريمة اعترافاً كاملاً ، دون أية محاولة للانكار .

ويبدو أن الدكتور قد أخطأ تقدير الموقف ، وظنّ أن المسألة لاتخضع للقانون ، أو أن الشخصيات الكبيرة الأطراف فيها ستمنع أى اجراء قانوني ضد أحد ..

وببساطة أدلى « **الدكتور الشافعي** » بكل مالديه من معلومات لـ « **جيفر بك** » ..

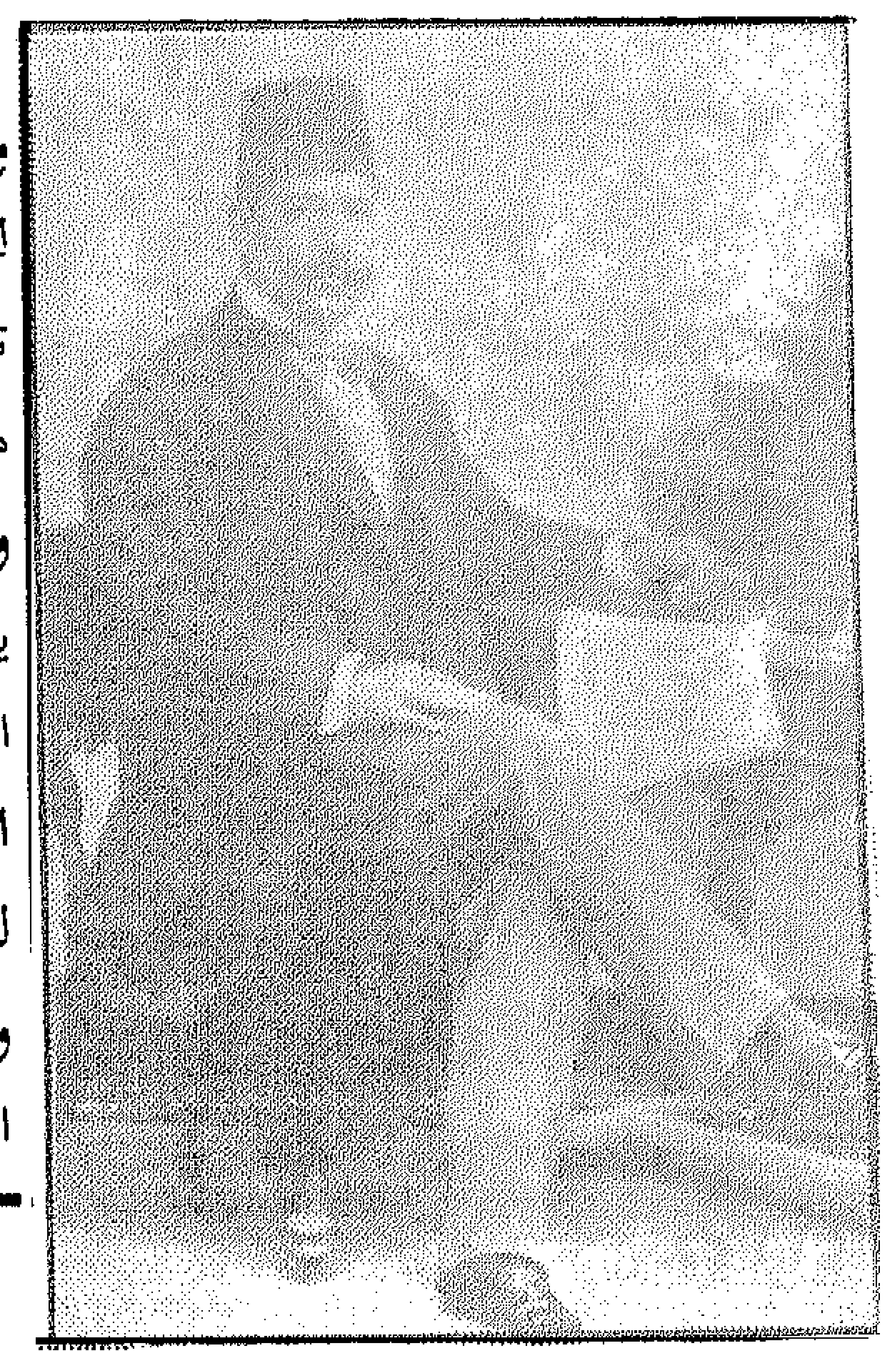
وبالبساطة نفسها أرسل « **جيفر بك** » جنوده يستدعون الباشوات الثلاثة للتحقيق ..

تولى « **جيفر بك** » التحقيق بنفسه ، وعندما استدعى « **علي باشا شريف** » للتحقيق معه . ذهب الباشا مباشرة إلى مكتب وكيل وزير الداخلية ، لكن هذا أفهمه ــ بأدب ــ بأنه مطلوب لمكتب « **جيفر بك** » .. فذهب إلى هناك ، وأراد أن

يدخل فوراً ، لكن الحاجب أمره بالانتظار ولم يسمح له « البك المدير » بالدخول إلا بعد ربع ساعة .. واجه « **جيفر بك** » « **علي باشا** » بالتهمة .. دُهش الباشا .. وأراد أن يتصل تلغرافياً برئيس مجلس النظار « **نوبار باشا** » ــ وكان يقوم أيضاً بعمل الخديو فى غيبته ــ ولكن « **جيفر بك** » منعه من ذلك . وأكد الباشا أنه رئيس أكبر مجلس نيابي فى القطر ، وأن معاملته يجب أن تخضع لبعض المجاملات .. لم يهتم أحد بذلك ، وأمر المحقق بإرسال « **علي باشا** » و« **واصف باشا** » و« **الدكتور الشافعي** » إلى قسم شرطة عابدين ليبيتوا فيه .. أما « **الشواربي باشا** » ، فان الجنود الذين ذهبوا للقبض عليه لم يجدوه بمنزله بالقاهرة ، وقيل لهم أنه بعزبته بقليوب ، فأرسلت إشارة عاجلة للقبض عليه وإرساله مخفوراً للقاهرة !

في قسم الشرطة الذى كان معروفاً آنذاك بـ « ثُمْن عابدين » ــ وقد سُمِّى كذلك لأن القاهرة كانت مقسمة لثمانية أقسام إدارية ــ أودع اثنان من كبار باشوات البلد ، وطبيب يحمل رتبة البيكوية ، كلٌ في زنزانة ، كما يعامل عادة اللصوص والقوادون وصغار المجرمين من أبناء الشعب المسكين .. واهتز كل الكبار في مصر .. رنّت اللطمة ساخنة على وجوههم .

لم يحترم الإحتلال شيبة الرجال ولا ألقابهم ولامناصبهم .. وجاء أحد أبناء « **علي باشا** » ليزوره.. وطلب الباشا سريراً لينام عليه ، ثم تذكر فى نهاية المقابلة أن لديه فى منزله ورقة هامة ، أمر إبنه بأن يذهب فيبحث عنها ، ووجدها الإبن : شهادة تثبت أن الباشا يتمتع بالرعوية الايطالية . كان عديدين من المصريين قد لجأوا ــ على عهد « **الخديو اسماعيل** » ــ للتجنس بجنسيات أجنبية لضمان حمايتهم من القبض والاعتقال والعسف ، فهذه الرعوية الشكلية للدول الأجنبية تُدخلهم في حماية قناصل



حسين واصف باشا

تلك الدول وتجعل محاكمتهم والقبض عليهم من سلطة المحاكم القنصلية بموجب ماكان يعرف إذ ذاك بالامتيازات الأجنبية .. ذهب الإبن بالورقة إلى القنصلية الإيطالية . قام القنصل الإيطالى فوراً وتوجه معه إلى قسم عابدين ، وطالب بالافراج عن « **علي باشا شريف** » ــ رئيس مجلس الشورى المصري ــ لأنه ايطالي الجنسية !

على الفور أُفرج عن « **علي باشا** » ..

وفي اللحظة نفسها أُفرج عن « **واصف باشا** » و« **الدكتور الشافعي** » بضمانة « **عثمان باشا ماهر** » ..



والذى حدث ــ ايضا ــ ان الحادثة قد رنت في « مصر المحروسة » ــ القاهرة ــ فحركت ركود الصيف ، ونكأت جراحاً قديمة كاد بعضها أن يندمل .. شعر الجميع ، حتى هؤلاء الذين ليسوا باشوات ، والذين هم أيضا رقيق ، بأن اللطمة قد طالتهم ؛ وبأن مصر الجريحة المسكينة مكسورة الجناح قد أهينت وأصبحت المسألة مسألة الكرامة المصرية فى ذلك الحين كان صعاليك المصريين ــ على الرغم من كل شيء ــ يحترمون الرجال الكبار ويُجلّونهم .. وينزّهونهم عن الخطأ .. ولايطيقون إهانتهم .. هم في نظرهم « أولاد أصول » .. قد يقبلون على أنفسهم الذل والإهانة ، أما الباشوات والكرام الذين يذلونهم ويمرغون كرامتهم فى التراب ، فان إهانتهم شيء لايحتمل .. وممن ؟ . من الإنجليز ، الذين نفوا « **عرابي** » وحطموا الطوابي .. واغتالوا حلم الانسان المصري بالحرية والكرامة . كان لصعاليك الشارع المصرى تاريخ طويل ومعقد مع الكبار ، منذ الفرعون إلى شيخ القبيلة .. وكلاهما كان يمارس الحكم والألوهية معاً . ومع ذلك فإن وجود الانجليز .. قلب كل الموازين .

كان بعض الذين أُعتقلوا ذوي تاريخ لايحترم .. « **علي باشا شريف** » مثلاً :

شيخ طاعن فى السن ، أربى على الثمانين .. سمين . قصير القامة . يقول عنه « **الزعيم محمد فريد** » ـــ فى مذكراته ـــ انه « كان مشهوراً بالتبذير وسوء التدبير والميل إلى إرضاء الشهوات . بذّر كثيراً من أمواله . واستدان مبالغ طائلة فحُجِر عليه لمدة سنتين . وكانت ديونه ٣٤٠ ألف جنيه وأملاكه ١٣ ألف فدان . تزوج أربع زوجات منهن واحدة أصلها مُغَنية وسيئة السيرة جداً » .

على الرغم من هذا حَزِن عليهم صعاليك الشارع المصري أبلغ الحزن وأعمقه .. وأخذوا يتابعون المسألة بقلب واجف ..

كان كبار المسئولين يُصيِّفون كالعادة في بلاد العالم الواسعة .. فالخديو « **عباس** » كان قد سافر ـــ في أوائل أغسطس ـــ إلى «الآستانة» ومنها إلى «فينيسيا» و«سويسرا» ، مُرفِّهاً عن نفسه عناء حكم بلد محتل ومستَذل .. أما « **اللورد كرومر** » ـــ معتمد الاحتلال ـــ فكان بلغة « **المقطم** » ـــ الجريدة ذات الصلة الوثيقة بدار المعتمد البريطاني ـــ « يُروِّح عن نفسه بالصيد والقنص في مروج اسكتلندا ، ذلك أن لبعض أنسبائه مروجاً فسيحة تبلغ ١٥ ألف فدان يكثر فيها القطا .. وفيها غدير موصوف بكثرة الأسماك وكبرها ، يقصدها الصيادون من كل فج » . وفي الإسكندرية كان « **نوبار باشا** » ـــ رئيس الوزراء ونائب الخديو ـــ يمارس سلطاته من منزله على شاطى البحر المتوسط .



اكتفى « **نوبار** » بأن أرسل فى طلب « **المسيو روكاسيرا** » ـــ المستشار بقلم قضايا ـــ المالية ـــ و« **حسن بك عاصم** » ـــ الافوكاتو العمومي لدى المحاكم الأهلية ـــ إلى الاسكندرية للمفاوضة معهما فى المسألة ..

وبدأ الجميع يدرسون القضية من الناحية القانونية ..

كان الرقيق قد أُلغي من مصر ، بمعاهدة مصرية انجليزية أُبرمت في سنة ١٨٧٧ وتطبيقاً لها صدر أمر عال من الخديو فى أغسطس (آب) من العام نفسه ، ينص على فترة انتقال مدتها إثنتا عشرة سنة يسمح خلالها للأُسر التى تملك جوار أو عبيداً أن تتاجر فيها مع غيرها . « وبعد مُضِيّ المدة المحكي عنها ، إذا كان أحد من رعايا الحكومة المحلية يخالف الأمر ويتجرأ على بيع الرقيق السوداني أو الحبشي تصير مجازاته بالاشغال الشاقة لمدة أقلها خمسة أشهر ، وأكثرها خمس سنوات » .

وجعل القانون محاكمة المتهمين في قضايا الرقيق من إختصاص مجالس عسكرية تُشكّل بأمر السردار ـــ أى القائد الإنجليزى للجيش المصرى ـــ ولم يعن القانون بتحرير العبيد الموجودين طرف العائلات في داخل البلاد . فطالما أن العبيد أو الجواري لم يطلبوا عتقهم ، وطالما أن الأسر التى تملكهم لا تتاجر فيهم ، فلا موجب لتحريرهم ، واعتبرهم القانون جيلاً انتقاليا ، يمكن أن يظل على حاله إلى أن ينقرض . وعند تطبيق القانون اكتشفت « مصلحة الغاء الرقيق » أن مواده لاتتضمن نصاً صريحاً بمعاقبة من يشتري الرقيق ، ولتلافى هذا النقص أصدرت وزارة الداخلية منشوراً تُفسِّر فيه القانون ، وتقول بأن العقوبة تشمل البائع والمشتري ..

رأى المستشاران اللذان استدعاهما « **نوبار** » أن القانون لايُلزم بمحاكمة مشتري الرقيق ، وأن المنشور الوزاري لايغير القانون . لكن مجلس النظار شعر بأن وراء المسألة ضغطا انجليزياً عنيفا ، ولم يجد لديه القوة لمعارضة السردار . فسلم أمره للّه ، وحول المسألة الى المجلس العسكري العالي ..

وصدر قرار من «**السردار كتشنر باشا**» بتشكيل المجلس برئاسة ضابط أرمني هو « **زهراب باشا** » وعضوية عدد آخر من الضباط الإنجليز والمصريين .

وتابع الشعب الأمر بقلق . وتوجهت كل القلوب إلى رُبى سويسرا ، تنتظر أن يتدخل الخديو الشاب لإنقاذ كرامة البلاد ، وحفظ المقامات العالية ، وبالفعل فإن « **نوبار** » قد أجّل انعقاد المجلس بطلب من الخديو ، لكن التأجيل لم يستمر سوى

يوم واحد فقط .

خضع الجميع فى النهاية لضغط الاحتلال .. وعُقِد المجلس بالفعل ..



إنه فى يوم ٤ سبتمبر (إيلول) سنة ١٨٩٤ . انعقد المجلس العسكرى المحكي عنه . ووقف « **حسين باشا واصف** » ، و« **محمد باشا الشواربي** » ، و« **الدكتور الشافعي بك** » فى قفص الاتهام . أما « **على باشا شريف** » فقد سقط مريضاً بأزمة قلبية حادة ، وأُجِّلَت محاكمته إلى حين شفائه . .

بجوار الذوات الفخام وفي القفص نفسه ، وقف أربعة من البدو مُغْبرو الثياب والملامح . وسمسار يهودي ، وصاحب عربخانه .. وصاحب المنزل الذى أوى الجميع .. ومرشد الشرطة الذي خان وظيفته ..

على الرغم من أن القاعة كانت ضيقة ، فإن مصر كلها قد ازدحمت فيها .. ألقت قلوبها في ممراتها الضيقة المزدحمة .. تسمع وترى ...وتتوجع ..

الضحكة الدامعة فى وسط كل هذا .. نطقت بها وجوه الجواري أنفسهن . أسماؤهن غريبة كوضعهن تماماً . الثلاث اللواتى اشتراهن « علي باشا شريف » ، هنّ « حليمة » و« سعيدة » و« مراسيلة » . لم تعجبه سعيدة . أمرها أن تجري أمامه . قال « دى مرضانه » ، أرسل فاستبدلها بفاطمة . دفع ثمناً للجواري الثلاث ستين جنيهاً . الواحدة بعشرين . ثلاث نساء فاتنات ، ساخنات ، يطبخن ويكنسن ، يغسلن الاقدام المرهقة بالمياه الساخنة . يضاجعن الباشا العجوز لو سمحت شيخوخته .

خَضَعَت البنت للكشف الطبى القاسي دون الم .. قالت « سعيدة » ـــ تلك التى رسبت فى الاختبار



ـــ « سيدى اللى فى سيوه مات .. وأهل بيته باعونى لسيدى «علي مبروك» ـــ النخاس ـــ وجينا من سيوه لمصر » .

أمَه بنت أَمَةْ .. عَبْدة من سلسال طويل من العبيد والجواري والإماء . كذلك كانت الأخريات .. الواحدة منهن لاتعرف نطق الأسماء دون أن تسبقها بلقَب « سيدي » .. النخاس سيدها .. السمسار سيدها .. « **ياسيدي القاضى** » .. ليس فى قاموسها إسم لاتمنحه لقب السيادة ... وهن لا تعرفن الأماكن ولا التاريخ .. مخلوقات كتب عليها أن تعيش تحت الأقدام دائماً .. تباع .. تشترى .. لاتعرف الا النظر لأسفل .. يقول « سيدي القاضى » لزنوبة ـــ احداهن

ـــ « ارفعى راسك وانت بتتكلمى » .

ترفع رأسها لثوان ، لكن الرأس ولد محنياً ، هى لاتتحكم فيه . يتحكم فيه التاريخ والزمن الوغد . يُكرِّر رئيس المجلس طلبه حتى ييأس فيسلم أمره للّه ، ولأنهن جوارٍ فهن لايعرفن شيئاً من العالم لا المكان ، ولا الزمان ، ولا الحاضر ولا الماضي ، السادة يعرفون أما هنّ ففي خدمتهم.. تصف « مريم » المكان الذى نزلت فيه فتقول « جنب الحجرين الكبار والحجر الصغير » .

تضحك القاعة .. انها تقصد أهرام الجيزة !!. يلقنها « سيدي القاضي » المعلومات ، لكنها لاتجسر على تردادها .. كيف تتجاسر هى الأمة بنت الأمَه نسل الجواري إلى الجدّ المائة ـــ فتعلم مايعلمه هؤلاء السادة الذين يسألونها . هى أيضاً لاتعرف اللحية .. يسألها المحامى هل تعرفين «شواربى باشا» فاذا أجابت بالإيجاب سألها « هل له لحية ؟ » . على وجه المحامى النابه ملامح إنتصار. إرتبكت الشاهدة . الباشا برىء . لأن الشاهدة لاتعرف اللحية . يقول رئيس المجلس

ـــ « كيف لا تعرفين اللحية ؟ .. اللحية عبارة عن شعر ينبت فى الوجه ».

يشير أحد أعضاء المجلس إلى لحيته الوقور . حينئذ تقول

ـــ « نعم له لحية ».

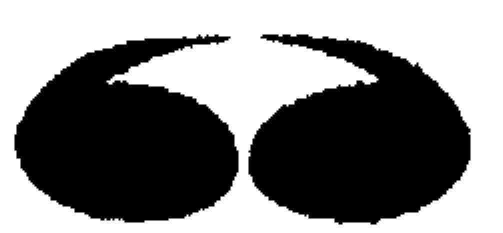
يضحك المجلس .

رفّه السادة عن أنفسهمَ . مكدودون هم مِن عَنَاء العدل بين الناس . أمامهم لحم يباع بأرخص مما تباع البهائم في عِزَبهم واقطاعياتهم الشاسعة . لحم ملىء

بالانفعالات والآمال والأحلام والغرائز ..

آن لكل من «حليمة» و«سعيدة» و«مراسيله» و«فاطمة» و«زنوبه» و«مريم» ان تَكُن محل إهتمام العصر كله .. تذكر الصحف أسماءهن .. تصف وجوههن السوداء الوسيمة .. وصباهن النضر .. وملابسهن التى أتين بها من « سيوه » و « جغبوب » .. يهتم بهن ناظر النظار و« اللورد كرومر » و « الخديو عباس » ووزارات الخارجية فى لندن وباريس وروما . تهتم بهن « التيمس » و « ذى تروث » وكبريات صحف العالم ..

لم تكن الجواري الست بشرا، كن مجرد قميص عثمان .. لذلك لم يهتم بهن أحد اهتماماً حقيقياً .. ولم تعن حريتهن أحداً فالمهمون هم الباشاوات، والصراع يدور على شيء آخر تماما.



توقعت « **المؤيد** » ــ جريدة الوطنيين المصريين التى يحررها « **الشيخ علي يوسف** » ــ أن يكون للحادثة أصداء هائلة فى أوربا .. وذكرت أن وكالات الانباء سوف تذيعها في أرجاء الأرض وأن نتيجة ذلك أن الجهات الاستعمارية « سوف تطالب الحكومة البريطانية بأن تستولى على النيل الأعلى نهائياً لتقطع الطرق على النخاسين وأن تتبع خطة العُسف فى معاملة المصريين ردعاً لهم وزجراً » .. وقد صح ماتوقعته « **المؤيد** » ، التى كانت أول من تشكك فى المسألة فأشار مراسلها السكندرى ، إلى أن الحادثة دُبِّرت خصيصاً لكى تبرهن على « **عدم كفاءة رجال الشورى لمناصبهم** » . ونبهت فى يوم آخر إلى أن اختيار « **علي باشا شريف** » بالذات لإيقاعه فى المطب عملية مقصودة « بصفته رئيس مجلس كان فى آخر السنة الماضية يعارض في بقاء « **مصلحة إلغاء الرقيق** » ويبرهن على قلة الحاجة إليها بزوال معنى الاسترقاق من عقول المصريين » .

وأربكت الحادثة «**المؤيد**» ومن تنطق باسمهم ، فخلطت بين الأصول والفروع ، وشنت حملة ضد ماوصفته التدخل في « الحرية الشخصية » للباشاوات ، وإساءة استعمال السلطة معهم . فقد أشارت إلى أن الاجراءات التى اتخذها « **جيفر بك** »

هى اجراءات متعسفة . فبفرض ثبوت التهمة على الباشوات ، فان الضرورة لم تكن تستدعي حبسهم احتياطيا في قسم شرطة عابدين ، على أساس أن الرخص المعطاة للسلطة في حبس المتهمين احتياطيا ، هى رخصة قُصِد منها الحيطة خشية الهرب أو التدخل لإفساد التحقيق باخفاء الأدلة أو تهديد الشهود ، ولعدم توافر هذين الركنين فان حبس الباشاوات احتياطيا هو إساءة لاستعمال السلطة واهدار للحرية الشخصية (!!) .

وقصرت دفاعها على أن شراء الرقيق هو عمل حضاري ، بعكس بيعه الذى أدانته أحياناً ، وتجاهلته غالباً . وذكر مراسل « **المؤيد** » السكندرى ـــ في هذا الصدد ـــ أنه لو ثبت أن الذوات الكرام الفخام قد فعلوا ذلك فهم « لم يقدموا على ذلك إلاّ عملاً للخير » .

وذكر كاتب آخر « أن الرقيق لم يطمعوا في نوال الحرية إلاّ مجاراة للأحوال في نيل تلك الورقة من مصلحة الرقيق بعتقهم ، لكنهم لم يفارقوا منازل شبّوا فيها وشابوا على عدم معرفة سواها ، ولن يفارقونها إلاّ بفراق أرواحهم لأجسادهم . وهم الآن يستقتلون في حفظ كرامة مخدوميهم حفظهم على أنفسهم » ، وسخر من العبيد الذين « لذّ لهم إسم الحرية » فـ « غادروا منازل أنسهم » وأدى بهم هذا إلى « ان يعاشروا أمثالهم من أبناء جلدتهم ، ففسدت أخلاقهم تمام الفساد .. وأصبحوا ضربة قاضية على الحرية وعالة على الإنسانية وقد بلغ الشقاء ببعضهم مبلغاً ليس بعده غاية ، وهم أحرار . فليتهم لبثوا أرقاء ، فإنه كان خيراً لهم في كل حال » وقال الكاتب في النهاية بلهجة ضعيفة « أما منع الرقيق بالإجمال ، فهو خير واسطة لرفع لواء المدنية فى العالم » .

وقد ردد الدفاع عن « **شواربي باشا** » ـــ وكان يتولاه « **خليل بك ابراهيم** » المحامى ـــ هذه الفكرة . فقال إن شراء الجواري عمل انساني عظيم ، « ذلك أن الموسر مثلاً يبتاع جارية أومملوكاً أو عبداً فينقله من حالته التعيسة إلى حاله سعيدة ، ويُحسن تربيته ويقوم بكمال تهذيبه ويكسوه ويشبعه ، وبالجملة ينقذه من وهدة الشقاء ويرفعه الى أوج الراحة والرخاء » .



وأكد على فكرة أن القانون لم يقض بمعاقبة الشاري « ولو قضى بذلك لكان هذا خارجاً عن دائرة التصور ، إذ لا يُعقل أن من يفعل الجميل يقابل بضده ، وأن من ينقل الرقيق من دور إلى دور ، يكون جزاؤه هو نفس جزاء من يتّجر به » .

والغريب أن الدفاع عن « **واصف باشا** » ، قد احتج في مرافعته على قلم الرقيق لأنه أخرج الجارية « **سعيدة** » من منزل الباشا ومنحها شهادة العتق ، وقال «بفرض المستحيل أنه اشتراها فانه لايحق للمذكور أن يعتقها طالما أنها لم تشتك أو تطلب عتقها» .



من المضحكات المبكيات في زمن الجواري ذاك ، أن حرية الانسان لم تهم أحداً كما يليق ، ولم يدافع أحد عنها بشراسة ووضوح وصراحة .. الا صحيفة واحدة هى « **المقطم** » جريدة الاحتلال الانجليزي ، والمدافعة عن وجوده ، هي وجدها دون الصحف الوطنية .. وللانصاف فان « المدعى العام » قد دافع ايضاً .. لكنه على الرغم من مصريته كان ممثلاً لمصلحة إلغاء الرقيق . إنجليزي العقل والتفكير .

وقد بَنَتْ « **المقطم** » موقفها على أساس منطلق واحد ، هو قاعدة المساواة أمام القانون .. فقالت « إن العادة المتبعة فى مصر من يوم تعهُّدها بالغاء تجارة الرقيق سنة ١٨٧٧ هى أن يعامل شاري الرقيق معاملة بائعه ، فيُحاكَم محاكمته ويعاقب معاقبته ، وان أحكاماً أصُدرت على كثيرين عوقب فيها الشارون كالبائعين ولم يلتفت إليهم أحد ولم ينازع فى ذلك منازع » .

وذكرت أن المنازعة التى تثور الآن حول تطبيق القانون على الشاري تصدر من الأعيان والباشوات الذين « يتمنون أن يكونوا هم السادة وسائر الناس العبيد » .

وفى الموضوع فان « **المقطم** » قد انحازت تماماً الى جانب تحرير العبيد . ونشرت فى هذا الصدد بحثاً طويلاً من جزأين ، بعنوان « ما سمعنا بهذا فى آبائنا الأولين » ذكرت أنه بقلم « **أديب فاضل من وجهاء المصريين طالما قارع ببراعة فحول الأدباء وسحر بحسن بيانه ألباب أولي الالباب** » .



الدكتور يعقوب صروف أحد صاحبى « المقطم »

وقد دافعت في هذا البحث دفاعاً مجيداً عن حرية الانسان واستعرضت تاريخ الرق من أقدم العصور وأوضحت موقف الاسلام غير الودي تجاهه ، ذلك الموقف الذى يتساوى مع التحريم .. وقالت ان « الزنجية المشتراه بالثمن كما تشترى البقرة قد أصبحت — في عهد الاحتلال — متساوية الحقوق بمالكها » ، بل إن هذه الزنجية قد وقفت « بجانب كرسي مالكها تتهمه وتحاكمه وتشهد عليه وتشير اليه » . وختمت بحثها هاتفة بحماس « أنتم أيها العبيد إعلموا أنكم إخواننا ، لكم ما لنا . وعليكم ماعلينا .. لا فضل لقرشي على حبشي الا بالتقوى .. ولا يهولن أسيادكم أن تتساووا بهم في الحقوق وليهونوا على أنفسهم فكلكم لآدم .. وآدم من تراب » .

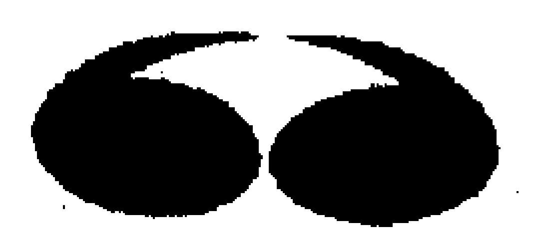
وعالج المدعي العمومي المسألة على أساس أن الشراء والبيع وجهان لعملة واحدة ، لا وجود لاحدهما دون الآخر ، وقال « إن مثل هؤلاء النخاسين المساكين لم يتجشموا الأتعاب ويكابدوا المشقات في إستحضار الرقيق إلا لعلمهم بوجود مشترين مثل حضرات هؤلاء الباشوات » .

ذلك جانب من سر العقل المصري ، ثنائيته الغريبة .. الصحف الوطنية تبرر إنتهاك حرية الانسان ، وتعتبر أن شراء الجواري عمل عظيم .. وهي التي

تطالب بالحرية والدستور والقانون . وصحف الإحتلال ، التى تدافع عن شرعية انتهاك « حرية الأمة » بأكملها ، هى التى تدافع عن العبيد وتطالب بتحريرهم .. وبالمساواة أمام القانون بين الباشاوات والنخاسين !..

وقع الدفاع عن المتهمين في مأزق ، كان عليه أن يهاجم « مصلحة إلغاء الرقيق » وما اتخذته من اجراءات ، ولكن دون أن يستفز ذلك الإحتلال .. طلباً للسلامة وخوفاً من التورط ـــ ولعل هذا كان أحد الدروس التى لقنتها سلطات الاحتلال لكل المصريين ـــ غازل « **إسماعيل بك عاصم** » الإحتلال طويلاً فى مرافعته ، وتحدث عن دوره في نقل مصر إلى المدنيّة، وعندما تعرض لإجراءات القبض على المتهمين لم يناقش شرعيته « ذلك أن أمراً مثل هذا من اختصاص رجال الحكومة وهى وشأنها مع موظفيها » .. وأردف « ولكن نقول إن عمال قلم الرقيق مجتهدون .. والمجتهد لايكون معصوماً ، بل هو دائماً معرض لكل خطأ » .

أثارت الكلمات جمهور الحاضرين فتصاعدت منهم همهمات ..



وكان للحادثة آثار ضخمة في العالم .. سارعت الصحف الإنجليزية إلى اتهام المصريين بالتوحش والبربرية .. وإلى التأكيد على ضرورة بقاء مصلحة إلغاء الرقيق وموظفيها الإنجليز وكل الموظفين « الملكية » و « الجهادية » في حكومة مصر ..

وعبرت عن دهشة الشعب الإنجليزي « المشغوف بتحرير الانسان والذي يرى لنفسه الفضل الأول في محو الاسترقاق من بلاد الشرق » . وذهوله « لحرص وجهاء المصريين على استبقاء الرقيق ». وتغزلت « التيمس » في العدالة الانجليزية التي تلقن الشعوب الهمجية دروساً فى الحرية .

وفي ايطاليا أمرت وزارة الخارجية بنفى « المسيو جوارنبرى » ـــ صاحب ومدير جريدة « الجورنال إجبسيان » ـــ وهو فرنسي ايطالي ـــ التى تصدر في

مصر ـــ لأنه هاجم انجلترا ، وهاجم تصرف الموظفين الإنجليز في مسألة الرقيق .. ثم أمرت بنقل القنصل الإيطالى فى مصر لأنه تدخل للافراج عن « علي باشا شريف » وطلب تأجيل محاكمته دون أن يستأذن من الحكومة الايطالية أولاً .. كان شهر العسل الايطالى الانجليزى لم ينته بعد !

وكانت « **المؤيد** » قد تزعمت حملة تطالب فيها بتوحيد القضاء ، وعدم تطبيق قانون الأحكام العسكرية على المدنيين وإحالة كل القضايا إلى القضاء الأعلى ، أى اطلاق حق استئناف الأحكام والطعن عليها بالنقض وسخرت « **المقطم** » من ذلك وقارنت عهود ماقبل الإحتلال ، بعهد الاحتلال .. وذكّرت المصريين بمظالم « **اسماعيل باشا** » وعهده الأغبر .. ثم قالت « ولا يجهل أحد أن المحاكم لم تستقل هذا الاستقلال ولم تأمن مداخله الحكام فى أحكامها إلا بعد ماشاد المحتلون للقضاء على صروح الاستقلال وأخذوا بناصية رجاله حتى لا يتعرض لهم الحكام فى حكم من الأحكام » .

كان الانجليز قد استلبوا حرية مصر ، بتخويفهم المصريين من طغيان « **اسماعيل** » !

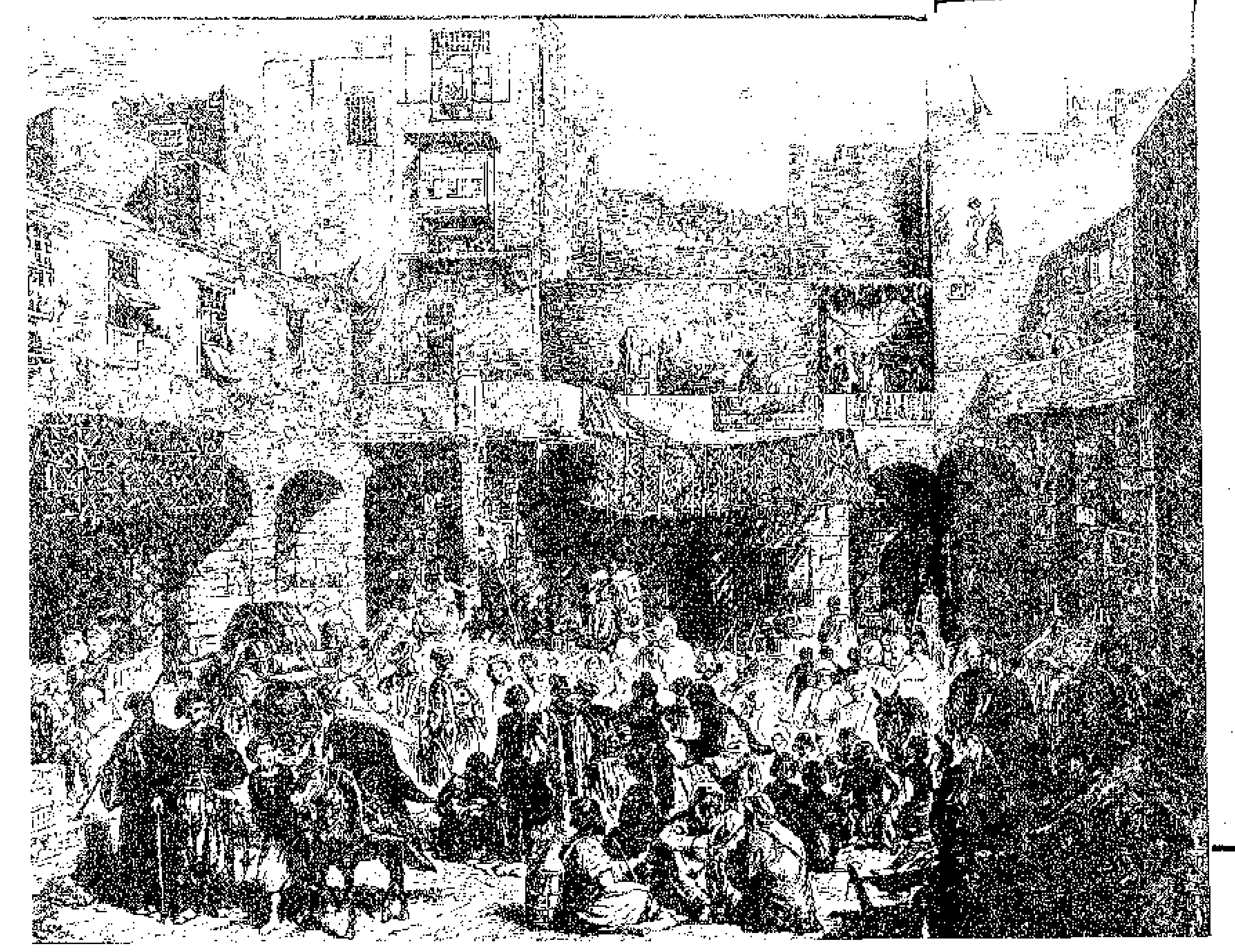
بعد أسـ ـع من بدء المحاكمة ، صدر حكم المجلس العسكري . وقد قضى ببراءة « **حسين باشا واصف** » و« **محمد الشواربي باشا** » ، وحكم بالسجن خمسة شهور على « **الدكتور عبد الحميد الشافعي** » .. وبأحكام تتراوح بين عام وعامين على النخاسين .

وبهذا رفض حكم المجلس العسكري كل الدفوع القانونية بأن المشتري لا عقوبة عليه .

وقد جاء حكم الإدانة على « **الدكتور الشافعي** » نتيجة منطقية لأنه الوحيد الذي اعترف فعلاً بأنه اشترى الجواري ، بينما أصر « **واصف باشا** » على أن حرم الدكتور قد أرسلت الجاريتين لتتعلما الطبخ في مطابخه .. وكانت بعض الصحف ـــ وخاصة « **الأهرام** » ـــ قد اتهمت « **الدكتور الشافعي** » بأنه دسيسة انجليزية ، وأنه اعترف ليورط الباشوات الثلاثة فى الجريمة خدمة لأهداف الاحتلال .. وهو ماسخرت

منه « **المقطم** » — بعد صدور الحكم .. واتخذته دليلاً على نزاهة القضاء ، واستقلاله في ظل الحكم الانجليزي ..

وقد رحبت الصحف الوطنية بالحكم .. وفرح له القلب المصري .. وامتلأت صفحات الصحف بالمادحين للمجلس العسكري ، لدرجة أن « **المؤيد** » قد اعتذرت عن نشرها لكثرتها الشديدة وضيق المساحة . وجاءت رسائل مراسليه في أنحاء البلاد تصف مظاهر الفرح والبشر والسرور بتبرئة كبار الرجال من التهمة ..



سوق الجواري في بداية القرن الثامن عشر

وسخر أحد مراسلي المؤيد من « **الدكتور الشافعي** » ، وخاصة أن محاميه كان قد لقبه « بالصادق » . قال المراسل مستشعراً :

والصدق إن ألفاك تحت العطب لاخير منه.. فاعتصم بالكذب!!

أما « **ابراهيم رمزي** » .. صاحب جريدة « **الفيوم** » — والكاتب الروائي والمسرحي الشهير — **فقد نظم** « مدحة » في المجلس العسكري .. قال فيها :

دعوى الرقيق أبانت عدل من حكموا فيابنى مصر.. أنتم خير أقبال
فبائع الناس ذو إثم بفعلته لكنّ شاريهم خِلّ لهم غال

وكان لا مفر من اتخاذ اجراء مع « **علي شريف باشا** » ، الذى منعه مرضه من حضور المحاكمة .. وشعرت سلطات الاحتلال بأنها قد انتقمت لنفسها بما فيه الكفاية .. فاكتفى السردار بأن يطلب من الباشا أن يكتب اعترافاً بالجريمة .. ينهيه برجاء مسامحته والعفو عنه ..

وقد كان ..

كتب الباشا اعترافاً مذلاً ومهيناً ، بأنه اشترى ثلاث جوار « وأعترف بأني مذنب في هذا العمل لعلمي أن هذا غير جائز .. ولكن حصل ذلك مني بنوع الإهمال ، والآن .. وقد ندمت وتأسفت على حصول ذلك .. وعليه أطلب العفو والسماح من لدن ولي الأمر » ..

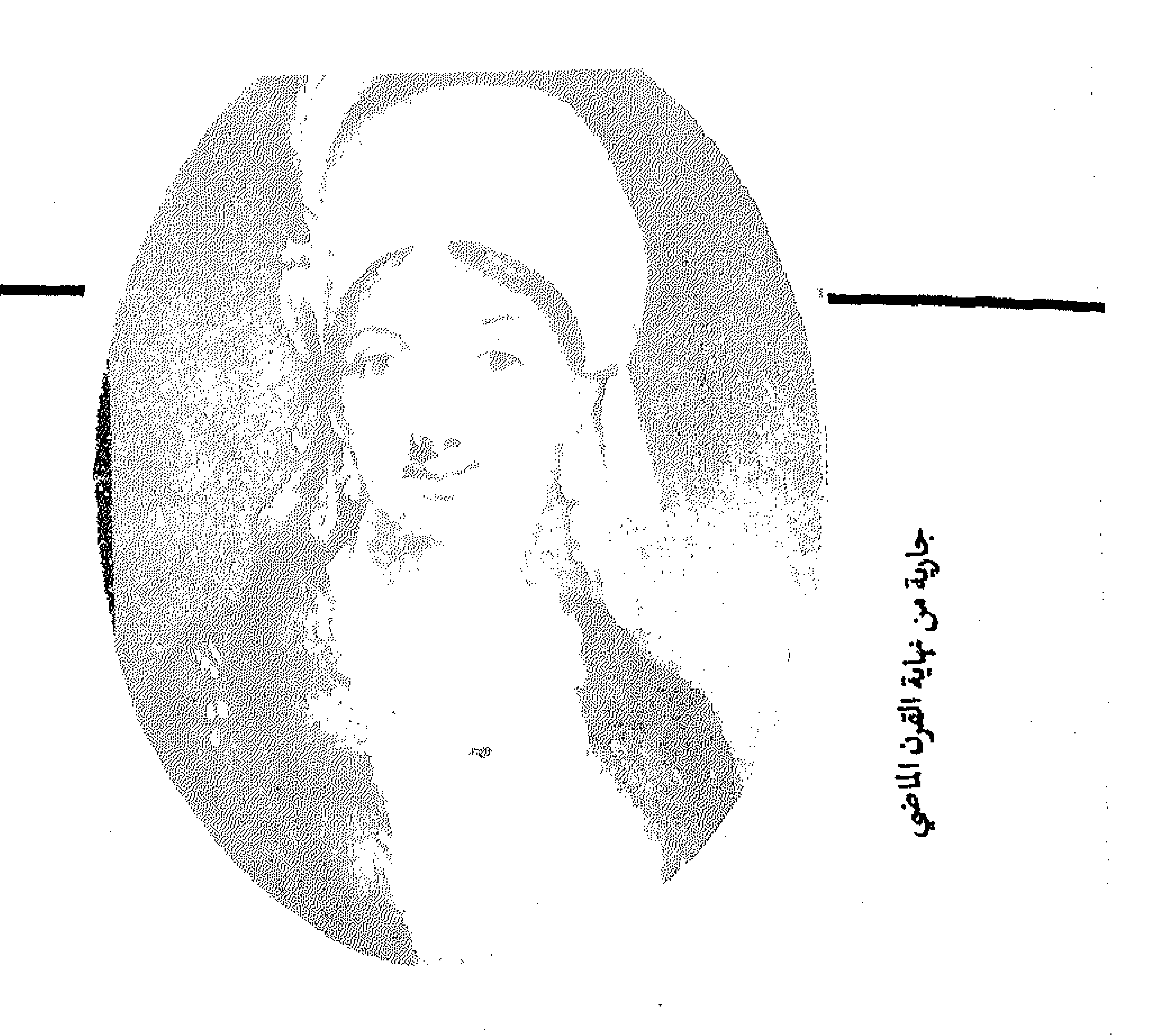
أدانت « **المؤيد** » موقف الباشا المهين للكرامة .. وكانت في بداية الأزمة قد اعتذرت عن تصرفه ، فذكرت أنه « لم يظهر الرغبة فى الحماية الطليانية .. ولكن الذي اضطره لذلك هو انه منع من الاتصال بـ « **نوبار** باشا » .. ولكنها وبعد موقفه الأخير أدانته بكلمات قاسية .

قالت : « لا خلاف أن سعادة الباشا قد أساء التصرف أولاً وثانياً .. فلقى من الإهانة واللوم مالقى .. وكان الواجب عليه أخيراً بعد ما حاول الخروج من الوطنية والإحتماء فى الأجنبية أن يتذرع بالصبر .. ويقبل المحاكمة مذنباً أو بريئاً » ..

استقال « علي باشا » من رئاسة « **مجلس شورى النواب** ».. وظل فى منزله حزيناً وحيداً .. حتى مات بعد عامين فى سنة ١٨٩٦ .. والغالب أنه مات كمداً !

لا أحد يدرى أين ذهبت الجواري بعد ذلك .. مع كل واحدة منهن ورقة عتق وتحرير من مصلحة « **جيفر بك** » .. لكنهن بلا عمل ولا أسرة ولا مستقبل .. الغالب أن مريم ـــ أكثرهن ذكاء ومشاكسة ـــ كانت أول من مزق ورقق العتق وعادت الى بيت سيدها .

« ورق عتق » ؟ ماقيمتها فى يد انسان جائع ، في وطن محتل !



جارية من نهاية القرن الماضي

عاد اللورد « كرومر » في مقتبل الخريف من مروج أنسبائه المليئة بالقطا في اسكتلندا .. وعاد الخديو من مصيفه السعيد فوق جبال سويسرا .. فطالبه اللورد بأن يعيِّن مستشاراً انجليزياً لوزارة الداخلية المصرية .. هاجت الصحف .. موظف إنجليزى فى وزارة الداخلية : وزارة العُمَد والخفراء والأعيان والضبط والربط .. إن وزارة الداخلية هى مصر .. فكيف نتركها لحاكم انجليزي .. لكن أحداً لم يجسر على مزيد من الغضب . ولم يستطع أحد أن يقول بأن المصريين قادرون على حكم أنفسهم .. بينما اعتراف الباشا رئيس مجلس الشورى لم يجف مداده بعد ..

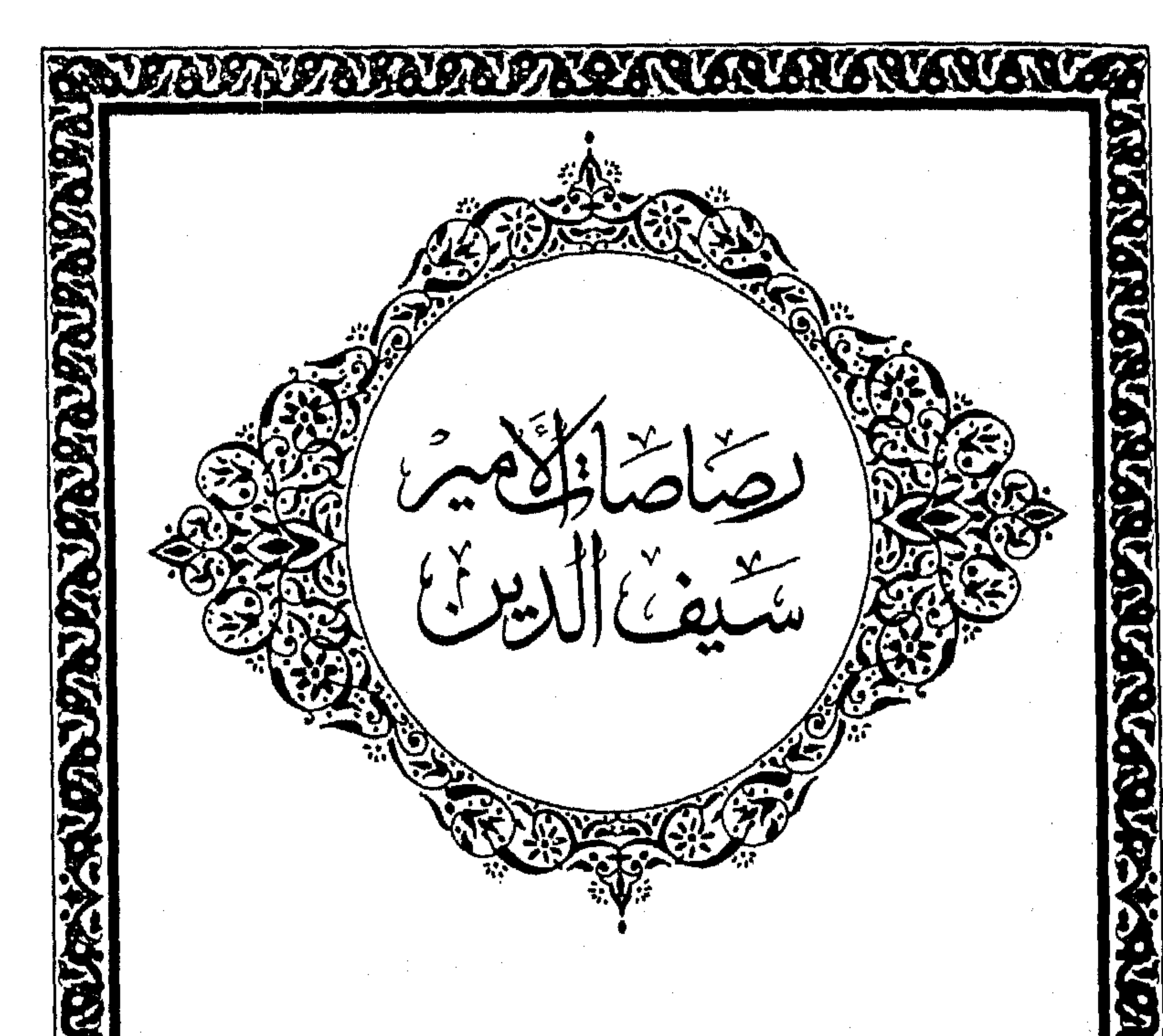
نخاسون وتريدون حكم أنفسكم ؟ عُيِّنَ المستشار الانجليزى فى وزارة الداخلية ..

في أواخر سبتمبر (أيلول) ــ ١٨٩٤ ــ عاد إلى مصر كما ذكرت « **المؤيد** » « **الأديب مصطفى كامل أفندي** » ــ أحد تلامذة مدرسة الحقوق وصاحب « مجلة المدرسة » ــ وعاد اليها أيضاً « حضرة الأصولي الفاضل « **سعد بك زغلول** » القاضى بالمحاكم الأهلية » .

كان الخريف يقبل وانياً ، حاملاً معه شاباً وسيماً كعاشق أضناه السهر . وفلاحاً متوسط العمر ، غير مشذب الشارب .. قدر لكل منهما بعد ذلك بسنوات أن يكون غضب مصر الجسور ، وصوتها العالى ــ إلى حد الموت حباً ــ المطالب بتحريرُ الانسان المصري .. وحرية الوطن المصري ..

ذلك لأنها .. هى ــ قضاؤنا وقدرنا ــ لم تعقم أبداً ..





هي حكاية من فصلين ..

أثار كلاهما فضول الذين عاصروا أحداثه .. ودهشتهم .. وحماستهم .. وإلى حد ما ، ملأ حلوقهم بالمرارة وقلوبهم بالشجن ..

في الفصل الأول ، كانت الحكاية من النوع الملكي ، يحمل أبطالها لقب « صاحب السمو » ، وتدور حوادثها بين عامي ١٨٩٥ و ١٨٩٨ ـــ وراء جدران قصور فخمة يتسلى سكانها باطلاق الرصاص على أهداف صغيرة ، توضع فوق رؤوس عبيدهم ..

ولأن التعاسة كانت تظلل مبانيها الفخمة ، فقد أسدلت ثلاث رصاصات أطلقها « **البرنس أحمد سيف الدين** » على « **البرنس أحمد فؤاد** » ـــ ابن عم والده

وزوج شقيقته البرنسيسة « **شويكار** » ـــ الستار على الفصل الأول من الحكاية .. ليملأ أنصار الاحتلال البريطانى لمصر ، الدنيا صراخا ، بأنه لولا الاحتلال السعيد لما حدث ولا في الأحلام ـــ أن يقف برنس من الأسرة المالكة أمام محكمة الجنايات ، ليحاكمه قضاة مصريون ، ويحرسه فى قفص الاتهام جندى من أبناء الفلاحين .

وبعد ثلاثين عاما من هذا التاريخ ـــ وفي عام ١٩٢٨ ـــ ارتفع الستار عن الفصل الثاني من الحكاية ، وهو فصل شعبي ، إذ انضم إلى أبطالها من أصحاب السمو والجلالة ، اثنان من أبناء الفلاحين ، لاتجري في عروق أحدهما نقطة واحدة من الدماء الزرقاء .. هما « **مصطفى النحاس** » ـــ رئيس الوزراء ورئيس حزب « **الوفد المصري** » و « **ويصا واصف** » رئيس مجلس النواب ، وأحد أقطاب « **الوفد** » ، الحزب الذي يضم أغلبية المصريين ، ويقود الحركة الوطنية ، ويتزعم جماهير الشعب .

وخلال هذه الأعوام الثلاثين ـــ التي قضى الأمير « **سيف الدين** » معظمها فى مصح للأمراض العقلية ـــ كانت الدنيا قد تغيرت .. فاشتعلت ثورة ١٩١٩ العاصفة ، وانتهت بأن حصلت مصر على نصف استقلال ونصف ديمقراطية ، أتاحا للأمير « **أحمد فؤاد** » ـــ الهدف الذي توجهت إليه رصاصات « **سيف الدين** » ـــ أن يصبح ملكا لبلد دستوري ، وأتاحا لأبناء الفلاحيين وصغار التجار ، الذين قادوا الثورة ، وكانوا وقودها ـــ ومنهم « **مصطفى النحاس** » و « **ويصا واصف** » ـــ أن يكونوا وزراء وزعماء .

ورفع المستعمرون البريطانيون شعار : لاديمقراطية بلا معاهدة تحالف تضفى شرعية على وجودنا فى مصر .

أما «**الملك فؤاد**» فقد رفع شعار: الملك لا الأمة ـــ هو مصدر كل السطات.

بينما أصر « **مصطفى النحاس** » ـــ خليفة « **سعد زغلول** » ـــ على ألا يتنازل عن الاستقلال التام ، أو يفرط فى حق الأمة فى أن تكون مصدر كل السلطات .

ولم تكن قد مضت سوى شهور قليلة ، على وفاة « **سعد زغلول** » ، وتولى « **مصطفى النحاس** » لزعامة الأمة حين رفض مشروع معاهدة التحالف التي عرضها الانجليز في تلك السنة ـــ ١٩٢٨ ـــ فأثبت بذلك أنه متشدد كسلفه وأنه

ليس مرنا ، ولن يسلم البضاعة ، فكان لابد من تأديبه وتطويعه ، وإجباره عن الاختيار ــ بين « الاعتدال » أو « الرحيل ».. إذ كان أعداء الأمة ، قد تنفسوا الصعداء بعد وفاة « **سعد** » ، ولم يكونوا على استعداد للإنتظار ــ حتى يتحول خليفته إلى صورة أخرى منه .

وهكذا بدأ البحث عن فضيحة تنسف زعامته ، وتلوث سمعته ، وتقضى على مستقبله ، ليستتروا بسحائب الدخان المتصاعدة منها ، فيحطمون الدستور ، ويقضون على الحياة النيابية ، ويقصون زعيم الأغلبية ، وحزبه المتشدد عن السلطة ، ليأتي « المعتدلون » فيوقعوا معاهدة التحالف ، ويسلموا البضاعة ، فيرتاح المستعمرون من مطالبة الوفد بالاستقلال « التام » .. ويرتاح « **الملك فؤاد** » من اصرار « **النحاس** » على أن تكون الأمة مصدر كل السلطات ..

وأثناء البحث عن هذه الفضيحة ، سرق المتآمرون من منزل أحد المحامين الوفديين في الاسكندرية ، عقد اتفاق للدفاع فى قضية أمام « مجلس البلاط » ، كان « **مصطفى النحاس** » أحد الموقعين عليه .. وكانت والدة الأمير « **سيف الدين** » ــ عدو الملك القديم وشقيق مطلقته المجنون ــ هى الطرف الثاني ..

واختار المتآمرون أن يكون هذا العقد هو موضوع الفضيحة التي ستقضي على زعيم الأغلبية « **مصطفى النحاس** »

فكيف بدأت الحكاية ؟ . وكيف تحاورت خلايا العقل المصرى حول العلاقة بين الاستقلال والديمقراطية ؟ . وكيف انتهت المؤامرة على زعيم الأغلبية ؟ ..



البطل الأول للقصة بفصليها « الملكي » و « الشعبي » هو الأمير « **أحمد سيف الدين** » :

شاب رفيع .. طويل القامة .. وسيم الى درجة واضحة .. عصبي المزاج . من أكثر أمراء الأسرة المالكة المصرية ـــ باعتبار ماكان ـــ إثارة للضجيج ، مع أنه لم يتول أي منصب رسمي في حياته ، داخل القصر الملكي أو خارجه بل قضى ثلاثين عاما ـــ هي أكثر من نصف عمره ـــ في مستشفى بريطاني للأمراض العقلية ! .

وهو حفيد « **إبراهيم باشا** » ابن « **محمد علي** » . ولد في سنة ١٨٧٨ . كانت والدته أميرة تركية عثمانية تنتمي للبيت السلطاني في استانبول . وهو في الثامنة ، رأت والدته « **البرنسيس نُجوان هانم** » أن تكرمه بتلقي العلم في المكتب السلطاني بالآستانة . فأرسلته إلى هناك ليبقى ست سنوات وحيدا .. بعيدا عن أي تربية حقيقية أو تهذيب .. لمجرد إرضاء رغبتها « العثمانلية » في أن يتربى ابنها مع أولاد السلطان التركي .. وعندما عاد إلى مصر في الرابعة عشرة ، كان أبوه يُسلم الروح .



الأمير سيف الدين .. والأمير محمد وحيد الدين في طفولتهما

وفي نفس الوقت يسلمه هو وثروته الطائلة إلى عمه « **الأمير أحمد كمال باشا** » ليكون وصيا عليه .



ولأن الثروة في نظر العم أهم من أي شيء آخر ، فقد وجّه همّه كله إلى تنميتها ، تاركا المراهق العائد من « استانبول » يصرِّف أموره بنفسه .. وكان الأمير الصغير قد عاد بعادات مرذولة ، وتصرفات طائشة . كان نبتة برية ، لم يهتم أحد بتربيتها أو بتعليمها أي شيء ، وخاصة اذا كان هذا الشيء هو الأخلاق .

ويتشاجر « **سيف الدين** » مع شقيقه الكبير ويتضاربان .. ويتدخل العم

قليلا .. ولايهتم كثيرا .. ويتزايد النفور بين الشقيقين .. وتنتاب « **سيف الدين** » حالات تشنج عصبي .. ويعوده الأطباء .. وتهتم به شقيقته « **شويكار** » ــ وكانت تكبره بعامين ــ وتمرضه .. وتنشأ بينهما صداقة وثيقة .. يعوِّض معها « **سيف الدين** » احساسه بأهمال عمه ، وإهانات شقيقه المستمرة له ..

وعندما يبلغ سن الرشد ، يتسلم ثروته .. ويعيش مع إخوته فى قصر والدهم الضخم في الجزيرة ، وكانت تحيط به حدائق شاسعة . وينتقل أحيانا ليقيم في سراى لهم بقصر الدوبارة ــ مبنى مجلس الوزراء المصري الآن ــ ويقضي وقته في هوايات تافهة .. تتيحها له ثروة واسعة تقدر قيمتها بعشرة ملايين من جنيهات ذلك الزمان .

وتتزايد مشاكله مع شقيقه .. ولايجد صدراً حنونا سوى أخته .. وكانت أمهما تقيم في « إستانبول » !

وهو فى السابعة عشرة فوجىء يوما بشقيقته تغادر السراي لتقيم بعيدا في الزعفران .. حيث قصر زوجها « **الأمير أحمد فؤاد** » .



كان ذلك في عام ١٨٩٥ .. وكان « **الأمير أحمد فؤاد** » أيامها في السابعة والعشرين . وهو نفسه حضرة صاحب العظمة «**السلطان فؤاد**» ــ كما لقب بذلك عندما تولى عرش مصر سنة ١٩١٧ ــ ثم تغير لقبه الى حضرة صاحب الجلالة ملك مصر عند اعلان الاستقلال في سنة ١٩٢٣ .

و« **البرنس فؤاد** » ، وهو أصغر أنجال « **الخديو اسماعيل** » .. كان معروفاً آنذاك في أوساط العائلة المالكة بأنه شاب مُفِلس كثير الاقتراض ، مقامر ، سكير .. وهي شهرة تعدت الأوساط الملكية لتصل إلى رجل الشارع العادي ، الذي كان يصفه بأنه « شمام » . ولم يكن مقصوداً بهذا التعبير العامى معناه الحقيقى ــ

وهو شم الكوكايين ــ ولكنه تعبير يصف تدهور أحواله العامة ، وافتقاده للإحترام الإجتماعي .. كان بتعبير المرحوم بيرم التونسى ــ « مقامراً لاترحب به أندية القمار ــ لأنه مفلس ولايسدد ديون اللعب .. وكان يركب الحانطور ولايدفع للحوذى أجرته .. ويطرق منازل أصدقائه ليلاً ويطلب الطعام » .



الأمير أحمد فؤاد في شبابه أيام الفلس

وكان هذا كله طبيعيا لأنه إبن « **الخديو اسماعيل** » ..

فالملاحظ ــ والفكرة قالها استاذنا يحيى حقى شفاهة ــ أن الفرع الذي ينتمى إلى « **اسماعيل** » من أسرة « **محمد علي** » ، فرع شره إلى المال بدرجة مرعبة ، فمن تولى منهم العرش ــ « **توفيق** » و « **عباس حلمى** » و « **حسين كامل** » و « **فؤاد** » و « **فاروق** » ــ كانوا لصوصاً مشهورين . وكان شرههم الأساسي للأرض .. يبذلون الجهد لاستلابها بأى سبيل حتى لو كان اغتصاب التنظر على الأوقاف الخيرية والأهلية .. بل انهم لم يتعففوا حتى عن السرقات الصغيرة ..

والسبب فى ذلك معروف . فقد انتقلت أملاك « **اسماعيل** » لملكية الدولة ، بموجب قانون التصفية الذي صدر قبل عزله عن العرش ، وذلك تسديدا للديون الشخصية التى كان قد اقترضها من الأجانب . وبهذا لم يترك لأولاده

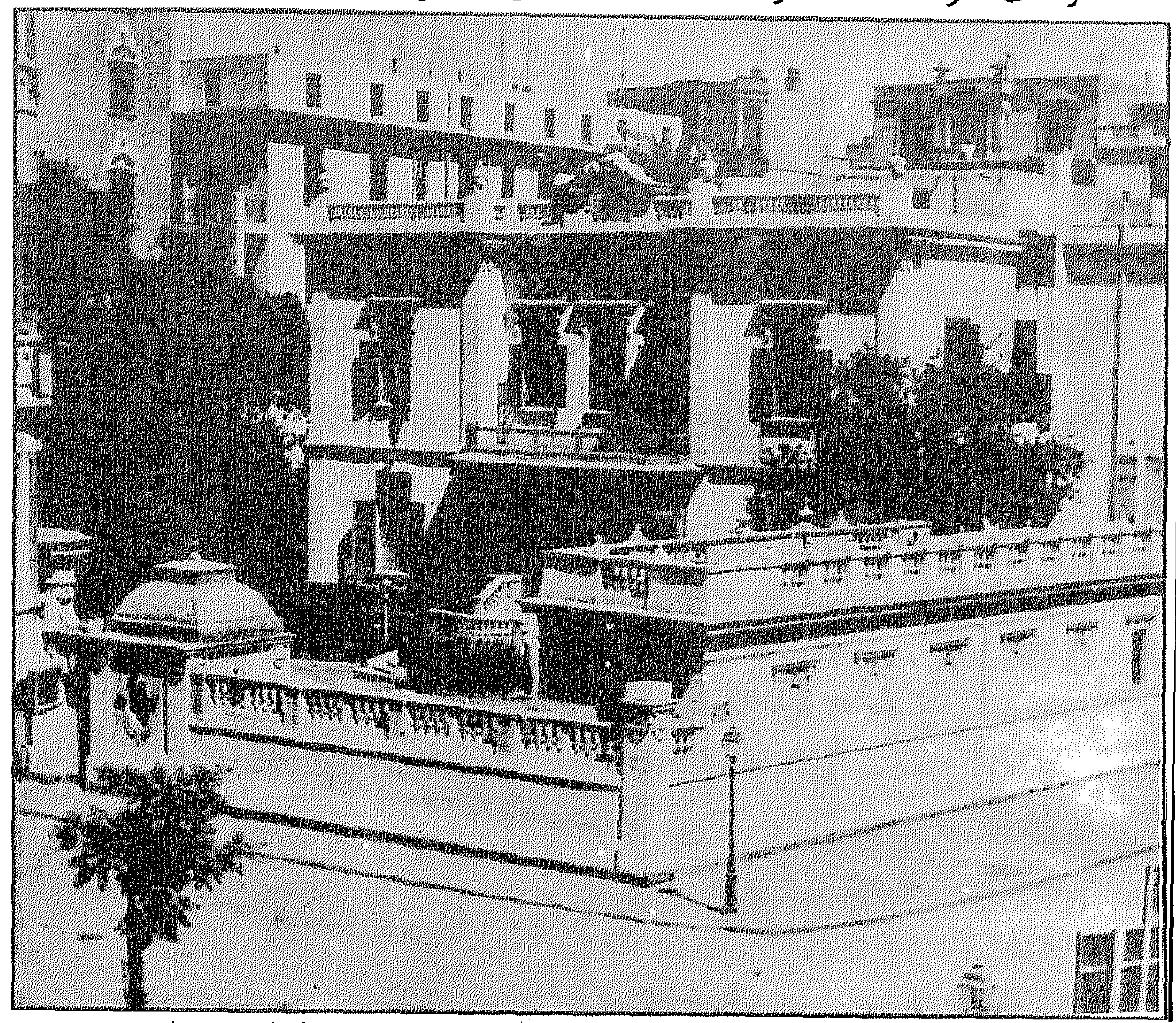
ثروات تكفيهم للحفاظ على هيبة الإمارة ، فأصبح كل همّ الذين جلسوا على كرسي العرش من بعده ، هو أن يستردوا هذه الأموال التى استولت عليها الدولة !. ويكفى للتدليل على هذا أن نعلم أن « **الملك فؤاد** » ، لم يرث عن أبيه سوى ٨٠٠ فدان فقط إستطاع « بجده واجتهاده » ــ بعد توليه الملك ــ أن يصل بها إلى ٣٥٠٠٠ فدان ، فضلاً عن ٤٥٠٠٠ فدانا من أراضى الأوقاف .. وثروة نقدية لاتقل عن أربعة ملايين من الجنيهات !

أمّا فى ذلك الزمن فقد كان « **البرنس فؤاد** » ، فقيراً ومفلساً .. وقد نجح فى إصطياد قلب « **شويكار** » ــ حفيدة «**ابراهيم باشا**» ــ فانتقلت إلى قصره المتواضع بالزعفران .. وتزوجته .

وخلال السنوات الثلاث الأولى من الحياة الزوجية ، صح ما توقعه العارفون .. فقد إستطاع الزوج أن يحصل من زوجته على توكيل بإدارة أعمالها المالية .. وتدريجاً بدأت الزوجة تلاحظ أنه يستلب منها أموالها .. بل انه حتى لم يدفع لها مقدم صداقها وقدره ١٠ آلاف جنيه . كتبها فى العقد وتعهد بدفعها حين ميسرة . ثم انه بعد هذا كله لايدفع مليماً لمصروفات القصر . ويتركها وحيدة به ، ويسافر إلى القاهرة فيمضى أيامه هناك فى قصر « البستان » الذى يملكه في باب اللوق وهو يسكر كثيراً . ويخسر كثيراً فى القمار ، وكل وقته ضائع فى « **الكلوب الخديوى** » يحاول أن يكسب دورا من البوكر ، حتى لو اضطر إلى سرقة « **الآس** » وإخفائه فى حذائه .!

وليت الأمر قد اقتصر على هذا .. إذن لأمكن احتماله .. خاصة وأنها قد رزقت بأول ابنائها منه ، وسمته « **اسماعيل** » ــ وقد مات بعد ذلك ــ لكن أم البرنس كانت سيدة سليطة اللسان .. أساءت معاملة « **شويكار** » ، وأطلقت فيها لسانها . وهو مالم تحتمله حفيدة « **إبراهيم باشا** » ، وابنة الأميرة العثمانلية « **نوجوان هانم أفندي** » . خاصة وأن أسرة « **محمد علي** » بأكملها ، كانت تكره « **إسماعيل باشا** » وكل ماتنسل عنه ، بسبب اللعبة غير النظيفة التى لعبها وغير بمقتضاها وراثة العرش ، بحيث تصبح فى اكبر ابنائه ، ثم أكبر أحفاده ، بعد أن كانت شائعة بين أكبر ذكور الأسرة !

وبينما كانت الحالة فى « قصر الزعفران » تتدهور ، ليصل الأمر إلى بعض اللكمات يوجهها البرنس إلى زوجته . كان « **الأمير سيف الدين** » فى القاهرة يعيش قصة حب .. فقد تعرف فى هذه الفترة « **بالأميرة نعمت هانم** » ــ ابنة « **البرنس جلال** » ــ فأحبها ، وتقدم يخطبها لنفسه .. وأخذ يتبادل معها رسائل غرامية بالتركية والفرنسية . ووجد فيها صديقة ، يبدو أنها قدرت حالته العصبية المختلة ، التى أثرت فى تناوله لعاطفته نحوها بحيث أصبحت ارتباطاً مرضياً أكثر منها عاطفة حب ..



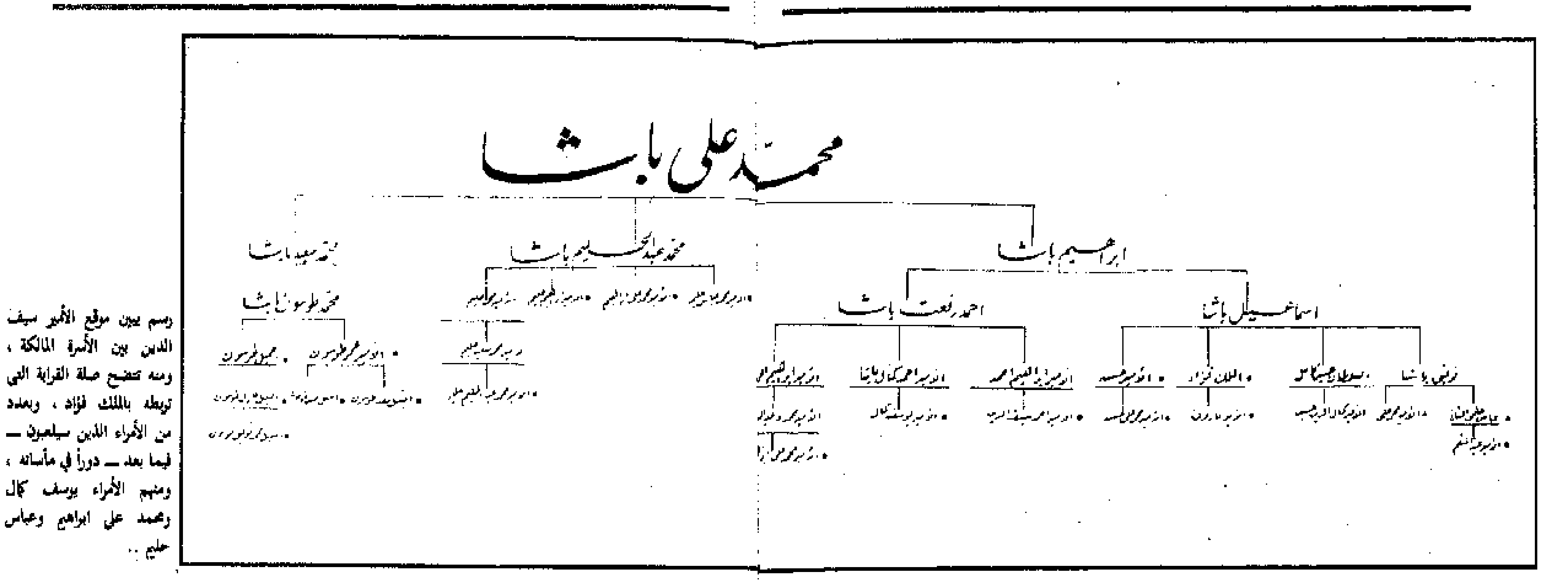
سراى البستان ، قصر الأمير فؤاد في القاهرة الذى كان يقيم فيه بالأسابيع ، تاركا زوجته الجميلة وحيدة في الزعفران ، أصبح فيما بعد قصرا لوزارة الخارجية ، ثم لجامعة الدول العربية ثم متحفا للعلوم . وأخيرا هدم ليقام في مكانه جراجا متعدد الطبقات .

وبدأ توتره يزداد ، وحالته العصبية تتفاقم . فقد أخذت الأسرة تتندر بالخطابات التى يرسلها لخطيبته . وأهمل شقيقه الأكبر الأمر .. ثم بدأ عمه « **الأمير أحمد كمال** » يعترض على الزواج ، ويشهِّر بتصرفاته العصبية أمام أنسبائه لينفرهم منه . وهو الدور نفسه الذى لعبته عمته « **البرنسيس عين الحياة هانم أفندي** » . وكانت برنسيسة عجوزاً من النوع التركي الصارم ، العدواني ، وقد وجدت فى الأمير « **أحمد سيف الدين**» هدفا سهلاً لعدوانها المستمر ، لذلك لم يكف لسانها الشرس عن التشهير بالعاشق المسكين ..



سراى الزعفران ، التى شهدت فصول المأساة بين « شويكار و» فؤاد » ، وهي تقع الآن ، بين مباني إدارة جامعة عين شمس . وقد ارتبطت بعدد من الأحداث التاريخية الهامة ، كان من بينها توقيع معاهدة ١٩٣٦

ولم يستطع «**سيف الدين**» — وهو المريض عصبياً — أن يواجه كل هذا إلاّ بالإستمرار في الإغراق في شرب الخمر . ثم الإنصياع لجهازه العصبي الضعيف ،



رسم يبين موقع الأمير سيف الدين بين الأسرة المالكة ، ومنه تتضح صلة القرابة التي تربطه بالملك فؤاد ، وبعدد من الأمراء الذين سيلعبون — فيما بعد — دوراً في مأساته ، ومنهم الأمراء يوسف كمال ومحمد على ابراهيم وعباس حليم ..

ليقوده إلى مجموعة من التصرفات المضحكة والطائشة ، تصبح بدورها موضوعاً للتندر والتشهير . فيزيد هذا توتره . ويندفع أكثر . وهكذا ..

وزاد الطين بلّة أن عمه بدأ يهدده بوضعه تحت الوصاية ، ويطلب الحجر عليه من المجلس الحسبي لسفاهته .. وقد جعله هذا يتوتر أكثر ، إذ كان معناه أن يُحرم من خطيبته ، وأن يُحرم من التصرف في ماله ، وأن يتحكم فيه هذا العم القاسي . وما لبث هذا الشعور الجارف أن تحول إلى إحساس مركز بالإضطهاد ..

وبدأت تصرفاته الطائشة تتحول إلى درجة قريبة من جنون الإضطهاد !

كان خوفه الأساسي أن يسلب أحد أمواله بتزوير إمضائه .. فأخذ يضع على كل ورقة توقيعاً غير الذي يضعه على الأخرى .. وهو ماأربك المتعاملين مع دائرته .. وأربك البنوك التي يضع بها أمواله .. وشمل شكّه بعد ذلك موظفي دائرته .. فأخذ

يبحث ويتشمم بطريقة فكاهية ، باحثاً عن عملاء عمه من موظفي الدائرة ، فإذا ماشك في أحدهم فصله ، وعيّن غيره .. وفي اليوم التالي يفصل الموظف الجديد .. وهكذا شمل الارتياب كل شيء في حياته ..

وعين « **الأمير سيف الدين** » جواسيس أطلقهم عيوناً وراء عمه ، يأتونه بأنبائه.. وتملكه وَهْم بأن عمه قد يستأجر من يغتاله ، فعين « فتوات » لحمايته والدفاع عنه .. وعاش في حالة من الرعب بان هناك مؤامرة واسعة الأطراف تدبر ضده .. ولم يكن يمارس كل هذا خفية .. بل إن تصرفاته كلها كانت علنية بشكل يجمع بين المأساة والملهاة ..

وكان يسكر كل ليلة ، ويعود مخموراً ليرتكب أي شيء .. وتكاثرت حوادث نزقه ، وسُجّلت في محاضر الشرطة ، كان يركب حماراً ذات ليلة وبصحبته إثنان من

خدمه .. وداس حماره شرطياً قرب قسم العطارين بالأسكندرية .. ولما أحتج الشرطي إنهال عليه ضرباً .. وفى القسم قال مبرراً فعلته : إن العسكري كان يلبس بنطلوناً أسود وقد ظننته حماراً فضربته !

وفي الأسبوع نفسه عاد يوما مخموراً إلى حجرته فى « **فندق سان استفانو** » ، مرَّ به خادم نوبي فأصر على تقبيله .. ودفعه الخادم تقززاً من رائحته ، فانهال عليه ضرباً ، ثم ضرب خفيراً تدخل ليحمى الخادم ، وحرر له محضر سكر وعربدة !

فى تلك الفترة بدأت الحالة فى الزعفران تتوتر ، وجاءته أنباء بتفاصيل ماتعانيه شقيقته « **شويكار** » من زوجها « **أحمد فؤاد** ».. وكان من البداية يشعر أنها وقعت فى يد نصاب ملكي ، وتكثف إحساسه بأن سوء الحظ يترصده ، ويترصد شقيقته !

في أوائل إبريل (نيسان) عام ١٨٩٨ ، رفع عمه « **الأمير أحمد كمال** » ، دعوى أمام المجلس الحسبي ، يطلب فيها وضع إبن شقيقه تحت الوصاية والحجر عليه ، وقال في تبرير ذلك ، أن الأمير الصغير ، ليس مبذراً أو متلافاً .. فنفقاته رغم ضخامتها لاتؤثر في ثروته الواسعة كالبحر .. لكنه « سيىء التقدير ، كثير التقلب ، وأخواله معتلة مختلة ، مهمل ومصاب بخلل في قواه العقلية » .

وأدى رفع القضية إلى انفلات عيار « **الأمير سيف الدين** » تماماً .. وأصبح يظن أن كل من يسير خلفه يريد به شراً .. دخل يوماً على معاون قسم بوليس عابدين ، وهو يرتعش ، وطلب منه شرطياً لمرافقته إلى مكان يقصده ، لأنه يشك فى أن أحد الأرمن يتتبّعه ليغتاله بتكليف من عمه .. وفي محطة كوبري الليمون ، إحتمى بناظرها من شخص آخر اتهمه بنفس التهمة ، فصحبه الناظر إلى قصره بالمرج !

وتوترت العلاقات بينه وبين شقيقه الأكبر الذى أصدر أوامره بأن يبيت فى السلاملك لأنه يعود مخموراً ويحدث ضجة .. وعاد ليلة فوجد أن فراشه غير موجود .. أحزنه ذلك كثيراً .. بحث فى المخزن السرى الذى يخفى فيه زجاجات الويسكي فوجد به ثلاث زجاجات .. إحتساها وخرج إلى الطريق العام .. وعندما وصل إلى شريط سكة حديد حلوان .. نام عليه وأصر على ألا يقوم إلا بعد أن يمر فوقه القطار ، وأخذ الخدم يستعطفونه .. وأخيراً حملوه بالقوة وعادوا به إلى القصر ..



صورة للأميرة شويكار في شبابها في ملابس أميرات العصر التركي المملوكي

وفجأة .. وصلت شقيقته « **شويكار** » إلى القاهرة !

كانت « **شويكار** » قد انتهزت فرصة غياب « **البرنس فؤاد** » في الكلوب فهربت بعد مشاجرة حامية مع أمه سليطة اللسان .. وفي قصر والدها بالجزيرة شكت لشقيقها الصغير كل مافعله بها الوحش السكير المقامر .. إنه يضربها بالكرباج ويسبها بألفاظ سوقية .. ويستولي على أموالها ..

لم تكن هذه أول مرة تشكو .. بيد أن الوقائع كانت غريبة ..

بعد يومين كان « **أحمد فؤاد** » قد اكتشف هرب زوجته .. فعاد على الفور إلى القاهرة .. وتوجه إلى قصر أصهاره بالجزيرة .. كان الوقت غروباً .. و« **شويكار** » تتمشى في حدائق القصر مع شقيقها « **سيف الدين** » .. لمح « **البرنس فؤاد** » جارية حبشية ، طلب منها أن تخطر « **شويكار** » بأنه ينتظرها فى صالون القصر .. بعد لحظة صعدت الزوجة اليه وكان شقيقها معها ، لكن « **البرنس فؤاد** » أمر الجارية أن تطلب من « **سيف الدين** » تركه مع زوجته .. تركهما الأخ وذهب إلى صالون مجاور .

بعد لحظات .. إرتفعت أصوات الزوجين .. وبدا أن الأمر تحول إلى شجار حاد .. صاحت «**شويكار**» : « أنا مش جاريتك » .. تناثرت الشتائم وتناولت الآباء والجدود ، قالت له انها لن تسكن معه منفردة أبداً ، وأنها تريد أن تكون وسط أخوتها ليحموها ، فليأت ليقيم هنا في قصر الجزيرة، أو في سراى قصر الدوبارة ، أو فليؤجر لها قصراً فى القاهرة ، أما السفر إلى الزعفران وتحمل سخافته هو وأمه فمستحيل .. إرتفعت الأصوات أكثر عندما تحدثت عن التوكيل ، وطلبت منه التنحي عن التصرف في أموالها ، هددها باصطحابها بالقوة ، جذبها بالفعل من يدها ـــ وكانت جالسة على مقعد ـــ فاندفعت بقوة الجذبة إلى وسط الحجرة ، صرخت ، دخل شقيقها « **سيف الدين** » .

بعد لحظة تحول الموضوع إلى مشاجرة بين الرجلين ، ضرب « **الأمير سيف الدين** » ، زوج شقيقته .. فقفز « **أحمد فؤاد** » عليه وأوسعه ضرباً ، هرب « **سيف الدين** » جارياً على السلم ، نادى « **البرنس فؤاد** » أحد الخدم وقال له :

ـــ « امسك الكلب ، إبن الكلب ده ، وسلمه للبوليس يحبسه » !

بينما « **سيف الدين** » يترك القصر .. كان « **فؤاد** » يسحب زوجته من شعرها على سلم القصر وهى تقاومه .. وهبط بها بالقوة .. حيث كانت عربته تنتظره ، لتعود بها إلى سراى الزعفران !

في الزعفران سُجنت الأميرة ، وأُقيم عليها الحراس .. وكانت وهي فى القاهرة قد أرسلت إلى زوجها إنذاراً بعزله عن الوكالة عنها ، وكلّفت عمها بأن يقوم بذلك .. ولكنها بعد علقة ساخنة بالكرباج ، كتبت بخط يدها وعلى نفس الإنذار الذى أرسلته



حدائق قصر الجزيرة الذى شهد فصولا من قصة شويكار وفؤاد وسيف الدين .. وهو القصر الذى بناه الخديو اسماعيل ، واستقبل فيه الامبراطورة أوجينى عند افتتاح قناة السويس ، ثم انتقلت ملكيته بعد مصادرة أموال اسماعيل الى شقيقه أحمد رفعت .. ومنه إلى حفيده أحمد سيف الدين .

له ، إقراراً باعادته إلى الوكالة عنها .. وعندما وصل إلى القصر بعد ذلك بأيام مندوب من المحكمة الشرعية ليطلب توقيعها على التوكيل الذى كتبته لعمها ، ضربه « **البرنس فؤاد** » وطرده شر طردة .

واستطاعت الأميرة ، على الرغم من سجنها ، ومايحيط بها من قيود ، أن تُهرِّب رسائل إلى عمتها « **عين الحياة** » .. أرفقت بواحدة منها بلاغاً إلى حكمدار القاهرة ــ « **هارفي باشا** » ــ قالت فيه : إنها سجينة في قصر الزعفران ، وأن زوجها يعاملها بقسوة ويهددها مما يجعلها غير آمنة على حياتها ، وطلبت إتخاذ إجراءات صارمة معه ، وبعد أربعة أيام سلّمت « **عين الحياة** » بلاغاً آخر إلى حكمدار العاصمة ، بنفس المعنى ، أضافت إليه واقعة إجبارها على إعادة التوكيل ، وكررت طلب إنقاذها لأنها سجينة فى القصر .. وحياتها في خطر ..

وبينما حكمدار العاصمة يدرس الموقف مع النائب العام ووزير الحقانية ــ العدل ــ كانت رسائل « **شويكار** » إلى شقيقها تقطر ألماً : « أؤكد لك ياأخى أن

كل كسرة خبز آكلها هنا تشعرني بخوف لا حد له .. استودعك الله يا حبيبي .. ومني لخطيبتك ألف قُبلة .. الصبر .. فبعد قليل سأكون بعيدة عن هؤلاء » ..

وكتبت له في اليوم التالي : « أمضيت أمس ليلة باكية .. لم أكُفّ عن النواح .. لم أعد أطيق الصبر.. تشاجرنا أمس .. وليس في استطاعتي أن أقص عليك ماقاله هذا الـ ... » .

وأصبح « **سيف الدين** » على يقين من أن شقيقته في خطر .. وزادت وساوسه فتصور أنهم قد يدسون لها السم ، أو يقدمون لها عقاقير تذهب بعقلها ..

وكان « **هارفي باشا** » قد انتهى إلى أن البلاغين اللذين وصلاه يتضمنان وقائع جنائية .. فرفع الأمر إلى النائب العام ، واستُدعى « **البرنس فؤاد** » للتحقيق معه فى شأنهما ، فأنكر تماماً ، وقال إن زوجته قد عدلت من تلقاء نفسها عن عزله عن الوكالة عنها واستسمحته وطلبت منه مباشرة أعمالها ، ودوّنت على إنذار العزل كتابة مايفيد ذلك ، أما مسألة السجن فليست حقيقية .. فهو يسمح لها بمقابلة من تريد ، ولكنه لايسمح لهؤلاء الذين يُلقون الدسائس والفتن بين العائلات بالدخول إلى قصره . وانتقل النائب العام إلى « **قصر الزعفران** » لأخذ أقوال « **شويكار** » .. وكانت قد أدركت أن التهديد بابلاغ السلطات قد أتى ثمرته .. واتفقت مع زوجها على تركها تسافر إلى القاهرة .. فأعلنت للنائب العام أن الخلاف بينهما قد انتهى !

في تلك الأيام كان « **سيف الدين** » يحاول أن يجد حلاً لمشكلته ومشكلة شقيقته .. فاتجه مباشرة الى « **الخديو عباس حلمي الثانى** » ، فهو أكبر أعضاء الأسرة مقاماً .. وهو بعد هذا **إبن شقيق البرنس فؤاد** .. وطلب منه أن يتدخل لإقناع عمه « **الأمير أحمد كمال** » بعدم الحجر عليه ، وعدم التدخل فى مسألة زواجه من البرنسيسة « **نعمت جلال** » ، وأن يوصى عمه ـــ عم السلطان ـــ « **البرنس فؤاد** » بأن يُحسن معاملة زوجته وأن يكف عن سلب أموالها .

كان « **الخديو عباس** » ينفر من « **سيف الدين** » ، لا لطيشه وجنونه فقط ، بل لأنه كان يتحدث كثيراً ـــ في مجالسه الخاصة ـــ عن حق أسرته فى العرش ، ويسُب الفرع الإسماعيلى من الأسرة ، ويؤكد أن الحق سيعود لأصحابه على


عربات سيدات الطبقة الراقية في القرن الماضى

يده ، وإنه سيكون خديو مصر المقبل ! . استمع اليه بملل ، ثم رفض التدخل ، وتحول الأمر سريعاً إلى مشاجرة ، رفع خلالها « **سيف الدين** » عقيرته منددا ًبـ « **إسماعيل** » و«**توفيق**» و«**فؤاد**» و«**عباس حلمى**» ، الذين سرقوا العرش ويريدون سلب أموال الأسرة ! . أمر الخديو بطرده من القصر ، وعندما جاء عيد الأضحى رفض « **سيف الدين** » أن يذهب لرفع التهاني إلى الخديو مع بقية الأمراء كما تقضى بذلك التقاليد ، بدعوى أنه « حرامي » كأبيه وعمه !

لم يبق أمام « **الأمير سيف الدين** » من أبواب الشكوى ، سوى « **اللورد كرومر** » ممثل الإحتلال ، توجه إلى دار الوكالة البريطانية ــ وكانت قريبة من قصره ــ طلب من سكرتير المعتمد البريطاني أن يحدد له موعداً لمقابلة اللورد . إعتذر جنابه عندما عرف سبب المقابلة ، وذكر له السكرتير أن اللورد ، يعتبرها مسألة خصوصية تخص العائلة الخديوية ، ووعده بأن يوَسِّط صديقه « **مصطفى فهمى باشا** » ــ رئيس الوزراء ــ في الامر . لم يقنع الأمير بذلك . عاد في اليوم التالي إلى الوكالة البريطانية . دخل من باب الخدم حاسر الرأس ، ولما استقبله السكرتير دهش لمنظره ، قال له إنه دخل من باب الخدم مكشوف الرأس ، كما تفعل الولايا اللواتي لانصير لهن ، لعل اللورد يستجيب لمظلمته ، لأن « **البرنس فؤاد** » حرّض بعض أعوانه فضربوه .. طيّب السكرتير خاطره ، وربت عليه ..

في ذلك اليوم همست « **شويكار** » لشقيقها بسر خطير : قالت له إن زوجها

« البرنس فؤاد » كان يغريها بدس السم لشقيقها « سيف الدين »، لترثه ويتمتعاً معاً بثروته ..

في صباح اليوم التالي ، بدأ « **سيف الدين** » برنامجا للتدرّب على إطلاق الرصاص .. إصطاد عصفوراً وآخر .. وتحطمت بعض ألواح الزجاج في سراى قصر الدوبارة .. أتى بخادم عنده ووضع ثمرة من الفاكهة فوق رأسه واستطاع أن يصيبها .

جاء شقيقه الأكبر على صوت الرصاص ، أغضبه ماحدث لألواح الزجاج ، تشاجرا معاً ، خرج « **سيف الدين** » غاضباً تاركاً القصر ..

كان المصير قد تحدد !



□ السبت ٧ مايو (آيار) ١٨٩٨

في الصباح جاء « **سيف الدين** » إلى السراى ومعه أربعة من خدمه .. طلب أمتعته الموجودة في القصر .. نزل شقيقه . طلب منه أن يبقى ، رفض ، إختلفا فيما يأخذه ومايتركه ، ثار « **سيف الدين** » وأمر خدمه أن يحملوا أشياء حددها ، تعرض لهم خدم شقيقه بأمر منه ، قامت معركة بين الخدم ومعركة بين الشقيقين . كان صاحب مجلة « **ثمرات الفنون** » موجوداً في القصر .. تدخل بينهما ، بعد لحظة صفِيت النفوس ، قرر « **سيف الدين** » أن يبقى مع شقيقه ، وهم على مائدة الغداء تذكر فجأة أن خدم القصر قد عاملوه بجلافة .. ثار ثورة عنيفة ، خطف عصا صاحب مجلة « **ثمرات الفنون** » وإنهال بها ضرباً على الخدم .

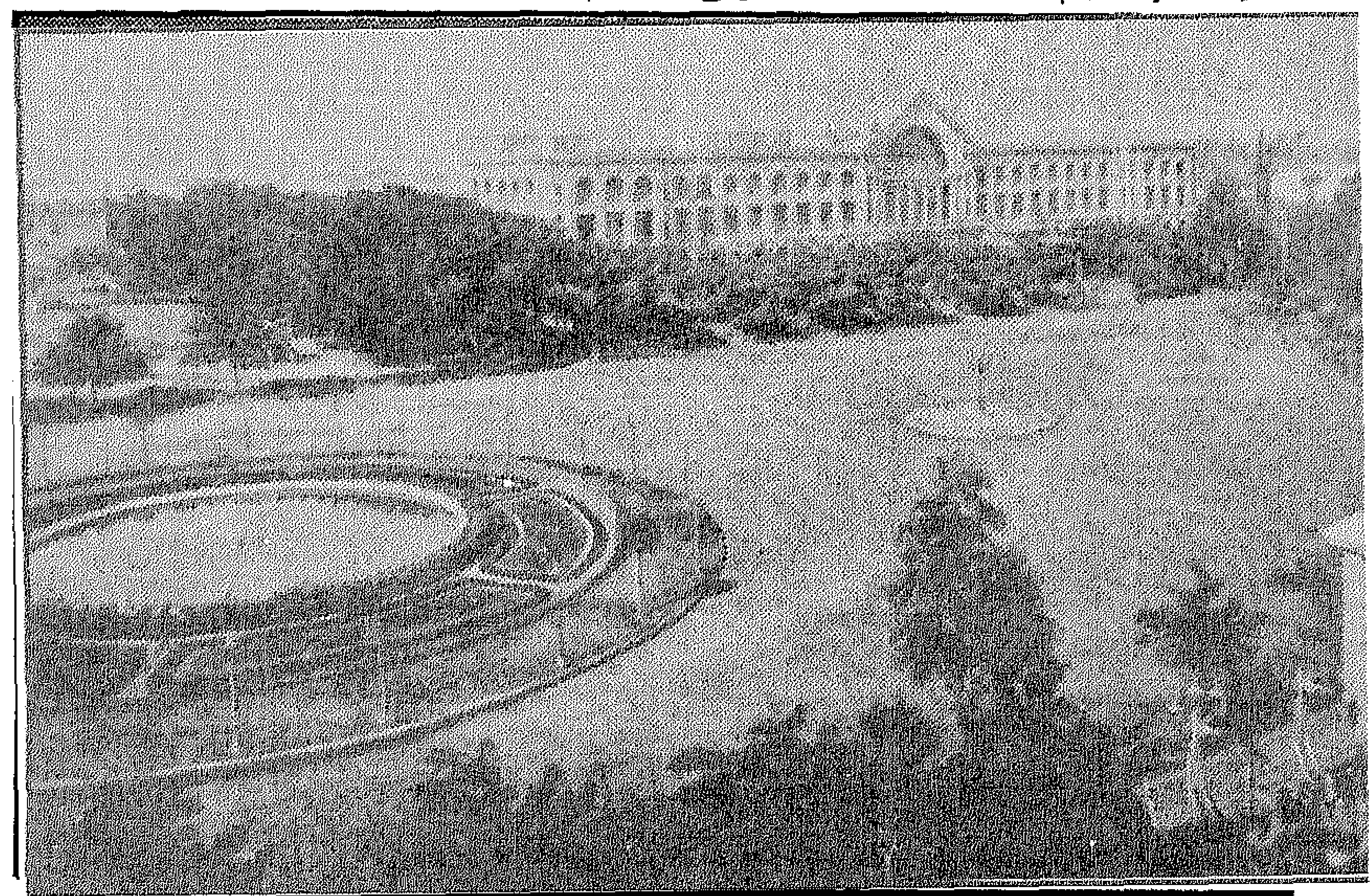


عبد القادر قباني صاحب ثمرات الفنون

بعد الغذاء عاد إلى السلاملك .. جمع كل أوراق ثروته المهمة .. ومستندات ديونه .. وكل مالديه من نقود وحلي .. وجلس فكتب رسالة إلى خطيبته .. ووضع كل هذا فى صندوق .. أخذه معه وخرج .. كان الوقت على مشارف الغروب .. لمح حنطوراً قادماً من الناصرية .. أشار إليه ، طلب من السائق أن يتوجه به إلى منزل خطيبته ..

سأل عنها ، فقالوا له أنها بالخارج ، دفع الصندوق إلى جارية وطلب منها أن تسلمه لها عند عودتها ، ماكاد يستدير عائداً إلى الحنطور حتى نادى على الجارية استرد الصندوق ، فتحه ، أخذ منه الخطاب وأعاده اليها ، فى الطريق مزق الخطاب وألقاه فى الهواء !

ذهب بالمركبة إلى الأزبكية أوقف الحنطور أمام محل « **بايوكي** » للأسلحة حيّا الخواجه ــ الذى كان يعرفه ــ وأخرج مسدسه وطلب خرطوشاً له ، ملأ له « **بايوكي** » المسدس بخمس رصاصات ، ولف له خمسين أخرى في ورقة ناوله إياها ، وهو يعاود ركوب الحنطور سقطت منه اللفافة ، تناولها خادم المحل ونادى عليه أشار اليه بغير اهتمام ، كتب عليها « **بايوكي** » إسم البرنس وإحتفظ بها حتى يعود !



ميدان الأوبرا في نهاية القرن الماضي ، في المؤخرة فندق نيو أوتيل الذى حل محله فندق الكونتنتال

عاد البرنس بعد ذلك إلى درب الجماميز .. سأل عن عمه « **الأمير أحمد كمال** » .. أنبأه الخادم أنه خرج منذ قليل ، ويحتمل أن يكون قد ذهب إلى « **قهوة اللبن** » بالجزيرة .. ذهب إلى هناك فسأل عنه ، فقال له الخادم إنه غير موجود .. وانه يحتمل أن يكون فى « **الكلوب الخديوى** » بشارع المناخ ..

هل يخدمه الحظ فيجد الفريستين فى مكان واحد ؟!

ــ إلي « **الكلوب الخديوي** » ياأسطى .



□ الكلوب الخديوي .

□ **السابعة والثلث مساء يوم السبت ٧ مايو (أيار) ١٨٩٨**

لم تكن السهرة قد بدأت بعد .. فهى لا تبدأ عادة إلاّ بعد العشاء .. عدد الرواد قليل .. صالة اللعب خالية .. لكن الليلة تَعِدُ بمكسب هائل .. الموجودون لابأس بهم « **عيالي باشا** » وزير الحربية و « **يعقوب أرتين** » وكيل وزارة المعارف و« **الكونت دي لاسال** » و « **مظلوم باشا** » ..

في الشرفة كان « **البرنس فؤاد باشا** » يقف مع صديقه « **نقولا صباغ** » يتحدثان .. لمح « **نقولا** » مركبة قادمة من شارع الاسماعيلية ــ التحرير الآن ــ في اتجاه الشارع الذي يقع الكلوب على ناصيته ــ وهو شارع رشدى الآن ــ حدق فيها فرأى « **البرنس سيف الدين** » ، لفت نظر البرنس «**فؤاد**» لذلك .. علق البرنس ضاحكاً

ــ لعله قادم لقتلي ..

ابتسم «**نقولا**» .. تقدم « **البرنس فؤاد** » إلى صالون المطالعة .

في اللحظة نفسها كان « **الأمير سيف الدين** » قد وصل إلى باب الكلوب .. سأل البواب عن « **البرنس فؤاد** » ، أخبره بأنه موجود ، تقابل في نفس

اللحظة مع « **يعقوب أرتين باشا** » ، وكان قد نزل ليتناول عشاءه ، فلم يلتفت لتحيته ..

في قفزة واحدة كان في صالون الدور الأول ..

ما كاد « **عياني باشا** » يقف لتحية « **البرنس فؤاد** » .. و« **مظلوم باشا** » يطوي صحيفة فرنسية كان يقرأها ، حتى كان « **البرنس أحمد سيف الدين** » يقف أمامهم وهو يشهر مسدسه .. أدرك « **فؤاد** » على الفور مايراد به ، صاح « سيف الدين » :

ـ **سأقتلك** ..

تواری « **البرنس فؤاد** » خلف « **عياني باشا** » ، ثم انسحب في إتجاه قاعة المقامرة .. أدركه « **سيف الدين** » بثلاث رصاصات إستقرت واحدة فى فخذه .. وأخرى إستقرت ببطنه . وطاشت الثالثة ..



يعقوب أرتين باشا

وقع « **البرنس فؤاد** » على الأرض انحنى عليه الكونت ، قال له « **فؤاد** » بالايطالية

ــ لقد مت ياعزيزى « لاسال » . قتلنى .

قال « **سيف الدين** » بالانجليزية

ـ فينش ! FINSH

نزل الأمير القاتل بثبات .. كان « **يعقوب باشا** » قد سمع الصيحات .. أمر البواب بإغلاق باب النادي ، حاول القاتل فتح الباب فلم يستطع ، أطل عليه من باب الكلوب الزجاجى عسكري ، طلب منه أن يفتح الباب ، إشترط عليه العسكري أن يعطيه المسدس وأن يسلم نفسه له .

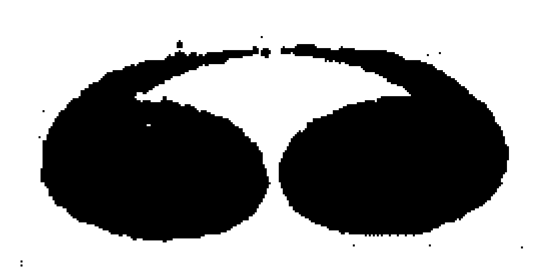
قادوه إلى قسم شرطة عابدين ..

في طريقه إلى القسم كان البرنس هادئاً جداً .. وكان يسير على قدميه والمسدس بيده .. وبصحبته العسكري وخلفه على بُعد قليل عدد من الباشوات .. على مكتب المعاون وضع البرنس المسدس .. وقال بهدوء .

ـــ لقد قتلت **«الأمير فؤاد»** لأنه عدو عائلتنا هو وعمه **«الخديو عباس»** ، الذى منذ أن جلس على أريكة الحكم يتصدى لعداوتنا ..

ازدحم الناس حول الكلوب ، واستُدعى « **حسين كامل باشا** » ـــ شقيق المصاب وولي العهد ـــ وضحك بعض الواقفين على الرغم من حرج الموقف ، ذلك إن عدداً من الباشوات كان قد هرب عند سماعه أصوات الرصاص ، وارتعد وكيل سابق لوزارة الداخلية ارتعاداً شديداً .. وأوشك أن يقع على الأرض ..

وعاد « **حسين باشا** » بعد قليل بوالدة المصاب ، وشاهدت إبنها المصاب ، ثم نزلت إلى أسفل ، وفاه لسان سموها بألفاظ بذيئة فى حق القاتل وشقيقته وكل من يمت له بصلة ..



فى الليالى التالية لم تنم القاهرة ..

كان الصراع بعيداً عن اهتمامات رجل الشارع القاهري .. ولم يكن أحد من أبطال الحادثة محبوباً .. العكس هو الصحيح .. فقد كانت الإشاعات تتوالى عما يفعله الأمراء والأميرات .. بتبذيرهم وسفههم .. وخضوعهم للإحتلال وسلوكهم غير السوى .. وكان « **فؤاد** » بالذات مشهوراً بأنه شمام .. أما « **سيف الدين** » فكان شاباً طائشاً تافهاً .. سكيراً .. مختل الاعصاب ..

لكن القضية التى طُرحت أمام رجل الشارع على الفور ، كانت قضية الذين يحوزون السلطة ، كانت أسرة « **محمد علي** » قد حكمت مصر بالحديد والنار والمشانق ، وقد خلق هذا « هيبة » خاصة لها . هيبة صنعتها الانتصارات التي حققتها

جيوش الفلاحين المصريين تحت قيادة كل من « **محمد على** » و« **إبراهيم** » و« **إسماعيل** » فى ميدان الحرب ، وصنعها نجاحهم المذهل فى تصفية خصومهم تصفية دموية ، كما صنعها القهر والقتل بفناجين القهوة المسمومة ، والنفى إلى أقاصى السودان ، عند أىّ بادرة معارضة أو تمرد ، أو نَمْرده !

وكانت هذه « الهيبة » قد جعلت أفراد الأسرة أساطير حية ... وصحيح أن رجل الشارع كان قد تمتع لشهور بامتياز سب هذه الأسرة .. وذلك في أثناء الثورة العرابية ، عندما كان صعاليك القاهرة يهتفون : « يا توفيق يا وِشّ القملة .. مين قالك تعمل دي العملة » .. بيد أن هذا كله كان قد إنتهى بنهاية الثورة . وحوسب الذين تجرأوا على « هيبة الحكم » ، حساباً عسيراً !

وفجأة وجد رجل الشارع نفسه « يتفرج » على الأسرة المالكة ، ويشاهد كل مايدور في كواليسها السرية .. بل ويكتشف طبيعة العلاقات الخاصة جدا بين أفرادها .. فاذا بها علاقات غريبة .. إحتيال ونصب .. زوجة تتعرض للضرب بالسياط كأنها زوجة لبلطجي أو فتوة ، وأمير يعيش على حساب زوجته ويقامر بأموالها .. وألفاظ بذيئة .. محاضر سكر وعربدة .. جنون وخبل وهيستيريا .. « **الأمير سيف الدين** » يقول ببساطة في محاضر التحقيق معه ، التى نشرتها الصحف أنه « يُغَيِّر ريقه » يومياً على كأس من الويسكي الممزوج بالماء ، والباشوات كانوا يستعدون « لبرتيتة بوكر » فى الكلوب الخديوى، قبل أن تنطلق رصاصات الأمير المجنون «أحمد سيف الدين»، فيربك غزلهم، ويفض شمل برتيتهم.

ويكتشف رجل الشارع أن الهيبة التى يزعمها الأمراء لأنفسهم هى هيبة مزيفة .. وأن الذين يمارسون السلطة يلعبون كالأطفال ، إنهم ليسوا آلهة كما يصورون أنفسهم .. وخلف شواربهم المقواة بالكوزماتيك ، تفاهات ، وسخافات ، وانحطاط خلقى أيضاً ..

وقد علق ولى العهد ــ السلطان فيما بعد ــ « **حسين كامل** » على الحادثة فقال :

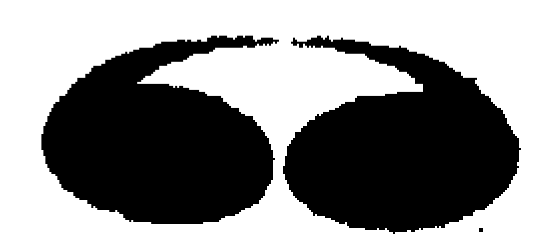
ــ « عرفنا فى أسرتنا المقامر ، والسكير ، والنصّاب .. ولم يكن ينقصنا

إلاّالقتلة ! »

وطوال جلسات المحاكمة .. تابع رجل الشارع وقائع الحادثة مذهولاً .. وبلغ من إهتمامه بها أن الصحف نبهت الجمهور إلى أبواب المحكمة التى سيدخل منها .. وذكرت أن الزحام كان شديداً لدرجة أن عدد الواقفين كان أكثر من عدد الجلوس .. مما اضطر القاضي إلى الامر بمقاعد إضافية لأصحاب المقامات العالية .. وكان الزحام فى شارع البستان حيث كانت تقع المحكمة .. شديداً جداً ..

كيف لا .. والجانى حفيد «**ابراهيم باشا**» ابن «محمد على» !؟

والمجنى عليه عم الخديو الحالي وشقيق ولى العهد .. والإبن الأصغر للخديو «**إسماعيل**» !



في قسم عابدين إستمر التحقيق مع البرنس القاتل حتى الرابعة صباحاً .. وفي التحقيق اعترف « **الأمير سيف الدين** » بأنه خرج من المنزل وفى نيته قتل عمه « **الأمير أحمد كمال** » وزوج شقيقته « **البرنس فؤاد** » .. فلم يجد الأول ونفذ نيته فى الثانى ، وبرّر نيته بأن الأول اقترض منه نقوداً ورفض أن يردها وأنه يسعى لوضعه تحت الوصاية .. أما الثانى فانه يسىء معاملة شقيقته ، فضلاً عن أنهما معاً يقفان بينه وبين خطيبته ويعرقلان زواجه ..

كان المجني عليه قد تُرِك حيث هو في الكلوب الخديوى .. وقد فحص الأطباء الحالة ، وأخرجوا الرصاصة التي أصابته فى فخذه ، بيد أنهم أكتشفوا أن الرصاصة الثانية قد نفذت من بطنه إلى صدره واستقرت بين الضلعين السادس والسابع على بعد ثلاثة ملليمترات من القلب ، وقد خشوا أن يؤدى تحركه إلى تحركها لتمس القلب وتصيبه بالالتهاب ، فأبقوه حيث هو فى الكلوب تحت الملاحظة ..

وعندما بلغ نبأ الحادث مسامع «**شويكار**» لم تهتم به ، بل إنها ـــ كما قالت في مذكراتها ـــ خاطبت نفسها قائلة : فى ستين داهية .. راجل بلطجي .

وفي صباح اليوم التالي للحادث ، اقترحت عليها إحدى صديقاتها أن تزور زوجها الجريح في الكلوب ، وأقنعتها بأن ذلك سيكون ملائماً .. ولما أبدت رغبتها تلك للأمير « **حسين كامل** » ـــ شقيق المصاب ـــ صاح غاضباً : محال أن تزور شقيقة المجرم أخي !



الأمير (السلطان فيما بعد) حسين كامل

وعلى إمتداد أكثر من أسبوعين كانت البيانات الطبية تصدر يوميا عن حالة الأمير « **أحمد فؤاد** » . واهتم الخديو بالحالة وأرسل مندوبا عنه لعيادة المريض ، وفتح « الكلوب » سجلا للزيارات يسجل فيه كبار الزوار تمنياتهم للأمير المصاب بالشفاء !

قضى الجاني ليلتين في قسم عابدين رفضوا خلالهما السماح له باستخدام الأغطية الوثيرة التى أحضروها له من منزله .. وتركوه ينام على الأرض كبقية المسجونين وعومل في سجن المحافظة معاملة شرسة .

نجحت العملية الجراحية التى أجريت للمصاب ، وانتقل إلى الإقامة في سراى عزيز باشا بشارع الإنشا .. وهناك اجتمع بشقيقه « **حسين كامل** » .. واتفق معه على أن يُطلّق زوجته .. وكان يعتبرها محرِّضة على قتله .. خاصة أنها في التحقيق الذى أجرى معها من خلف ستار ـــ كما حرصت « **المؤيد** » على تأكيده ـــ قد ذكرت أنه يسيء معاملتها .. وتحدثت عن طمعه فى أموالها وضربه إياها ..

عندما وصلتها ورقة الطلاق كانت حاملاً في شهرها الثانى .. والغريب انها أرسلت إلى مطلقها رسالة في اليوم التالى تقول له فيها : « لا أصدق أنك يا فؤادي لاتريدنى ـ ى عالمة حُبّك لى .. أقبّل قدميك وإستحلفك أن تسامحني فإن لم يكن صفحك عنى من أجلي ، فليكن من أجل إبنتنا « **فوقية** » ، والصغير الذى سأضعه

بعد سبعة أشهر .. اعتبرنى جارية إشتريتها من سوق النخاسة .. لاتظن باحبيبي انني حرّضت « **أحمد** » ذلك الأبله على أن يقوم بعمل شنيع كهذا .. كيف أحرض على قتل والد طفلي .. دعنى أراك مرة واحدة وأموت » !

لم يستجب « **فؤاد** » لرسالتها .. وتركت « **قصر الزعفران** » لآخر مرة ، إلى سراى والدها بقصر الدوبارة.. وأرسلت عمتها « **عين الحياة هانم افندى** » إلى « سراى الزعفران » لأخذ بقية أمتعتها.

فى تلك الفترة كان « **الأمير سيف الدين** » يعانى من متاعب الحبس . وذكرت « **المؤيد** » أنه يشكو من كثرة البّق فى السجن ، ويقول إنه لايستطيع أن ينام لكثرة ماينهال عليه من سقف القاعة التي هو فيها ومن جميع جوانبها ..

وبدأت المحاكمة فى أواخر يونيو.. كان البرنس طوال مدة المحاكمة ساكن الجأش ، هادئاً ، شاخصاً إلى الأمام لايلتفت يميناً أو يساراً.. كأنه غريب عن القضية ، أو مجرد مشاهد بسيط من جملة المشاهدين . وعندما بدأ النائب العام



« الأميرة فوقية » الثمرة الوحيدة التى بقت على قيد الحياة من زواج شويكار وفؤاد

مرافعته ، وأخذ فى تجريحه له ، ثبّت بصره عليه ، ولم يختلج وجهه بشيء . أمّا فى مرافعة الدفاع ، وعندما بدأ « **خليل بك ابراهيم المحامي** » يذكر طفولته المعذبة .. ويقرأ رسائل أخته اليه .. تقلص وجهه .. ودُهِش الحاضرون .. وأوشك بعضهم على البكاء شفقة على الأميرة الجميلة المعذبة !



طوال مدة المحاكمة ، والوقائع الغريبة تتناثر ، والتفاصيل المرعبة تتسرب ، والاشاعات تحيط بكل فرد فى الأسرة المالكة ، والصحف تعبر عن مختلف الاتجاهات حول المسألة .. وتثير قضايا أخرى أخطر بكثير من قضية الصراع الناري داخل الأسرة المالكة ..

كانت « **المقطم** » هى التي رفعت على الفور شعار الهجوم على الأسرة المالكة .. فعلت هذا فى مقدمة أول نبأ نشرته عن الواقعة . فقد قالت إنه لولا وجود

عدد من الأمراء المحترمين فى العائلة المالكة « **لحق الناس عموماً ولأرباب الأقلام منهم خصوصاً أن يسلقوا هذه العائلة بألسِنة حداد ، ويشهروا بها فى كل ناد ، لكثرة ما يأتى بعضها من الأفعال المنافية للكمال والمستحقة للندم واللوم والتعنيف ، حتى أنَّا لانسمع لها بحسنة واحدة إلاّ سمعنا بسيئات عديدة قبلها .. وكأن العائلة التى يُطلب منها أن تكون مثال الكمال والاعتدال وقدوة الأمة فى حسن السلوك وحفظ الشرائع والقوانين ، لايطلب الكثيرون من أفرادها إلاّ إرتكاب ما يغاير القوانين والآداب والانغماس في الملذات والشهوات وسلوك السُّبل المؤدية الى حط منزلتهم فى عيون الرعية وتقويض أركان حكمهم بدلاً من تقويتها** » .

ورفعت « **المقطم** » شعار « **المساواة أمام القانون** » .. فذكرت أن الناس يتوهمون أن أمراء العائلة الخديوية غير خاضعين للقانون مثل بقية الأهالي « وهذا وهم باطل لأنهم هم وبقية الأهالي سواء أمام القانون ، وسيرى الناس كلهم أن القضاء يحكم على الجاني منهم حسبما تستحق جنايته ، وأن المحكوم عليه يعاقب كما يعاقب أصغر خادم عنده .. وأننا فى عصر يُطأطىء الكبير رأسه فيه أمام القانون كالصغير ، حتى الذى يستثنيه القانون يعلم أنه يُسأل عن كل مايفعل » .


« فارس نمر » باشا

وكانت إشارة « **المقطم** » إلى من يستثنيه القانون ، واضحة قصدت منها الإشارة إلى « **الخديو عباس حلمي** » !

وأخذت « **المقطم** » على الصحف الأخرى أنها تنتهز فرصة « فقير جاع فسرق ليشبع » أو « رجل من عامة الناس ربّاه أبواه في ظلال الجهل وعِشْرة السوء لشدة

فقرهما ، فضرب رفيقه فجرحه أو قتلة » . تنتهز الصحف هذه الفرصة لتجعل من هذا « الجانى الضحية » أمثولة . لكن إذا كان القاتل أو السارق غنياً ، فان ألسنة الصحف تصمت . فمتى « تفعل الصحف مع الغني ماتفعله مع الفقير ، وتعامل الكبير معاملتها للصغير من هذا القبيل » ؟

واحتدت لهجة « **المقطم** » بعد ذلك ، فذكّرت خصومها ، أنهم يتجاهلون أخبار ظُلم الأغنياء للفقراء ، « أخبار رعاة البقر والجاموس الذين إذا جلسوا بمواشيهم للقيلولة في ظل الاشجار جُلِدوا بالسياط فى الغيطان ولم تسمع صراخهم غير القيعان ، وأخبار الغش في اللعب والطرد من النوادي الأجنبية ، والمنع من الدخول إلى ميادين السباق .. وفتح محلات المقامرة .. ومزج الراح فيها بالعقاقير المخدرة عند المعاقرة » .

ثم دافعت عن حرية الصحافة ، فقالت « إن الجرائد الحرة فى البلدان الحرة ، تعلم أن رؤساء الأمة وأمراءها وعظماءها ووجهاءها هم الذين يَقتدي بهم سواهم . ويتشبّه بهم من هم دونهم . فإذا لامت الضعيف على ذنب لامت القوي أضعاف ذلك على الذنب عينه . وإذا ذمت جناية الحقير يسيراً ، ذمت جناية الأمير كثيراً ، وشددت عليه النكير أضعافاً حتى يكون عبرة لغيره » .

ليس هذا فقط ، بل إن « **المقطم** » ذكّرت الشعب المصرى في أثناء المحاكمة ، بأن « المساواة » قد أصبحت حقيقية وأن الفلاحين قد أصبحوا سادة أخيراً ، فها هو « **حفيد إبراهيم باشا إبن محمد علي جالس في مجلس المجرمين ، وعسكري فلاح ابن فلاح رافعاً بندقيته بيده ، وواقفاً فوق رأسه ، ولسان حاله يقول له : طأطيء رأسك أمام منبر العدالة .. واحذر سيف النقمة فوق عنقك .. ثم يراه خاضعاً خاشعاً بين أيدي القضاة من أبناء أولئك المصريين الذين كانت حياتهم ومماتهم بين شفتى أجداده الغابرين .. ويقف أحدهم بالنيابة عن الحكومة فيوسعه توبيخاً .. ويقف بعده مصري صعيدي ، ومصري بحراوي ، يدافعان عنه ، ويلتمسان له الرحمة ، قائلين : اشفقوا عليه ، فما هو إلا مسكين ضعيف بائس الحال ، ساءت تربيته وجفاه ذووه .. وضعُفت مداركه** » .

وأخذت « **المؤيد** » جانب الأسرة المالكة . وذكّرت « **المقطم** » بعمالته وعمالة أصحابه للاحتلال البريطاني .. فهو « عدو قليل الأدب ، خاصة عندما يتعلق الأمر بالبيت الخديوي » ، فالمقطم « بازاء كل حادثة تتعلق بالبيت الخديوي الكريم جليلة كانت أو صغيرة ، مُفرحةً أو محزنة ، عدو لا أدب عنده ، ولا أخلاق ولامروءه على الإطلاق » .

وقالت « **المؤيد** » إن مثل هذا الحادث يمكن أن يقع بين أعظم العائلات الملوكية وفي كل زمان ومكان ، فلا « يجسر أحد ولا يخطر على بال أحد ان فعلة كهذه في ظروف لاسبة منها على شرف العائلة والأفراد ، تحط من قدرها ومنزلتها في أعين الرعية وتقوض أركان حكمها وبيان مُلكها » .

وقالت صحيفة « **السلام** » ــ التي تصدر فى الإسكندرية ــ أن « التعزية الكبرى أن الجرم لم يكن عن أمر يوجب الخجل ، ولا دعا إليه شأن من شئون النقيصة ومساس الأعراض بحمد الله ، بل هو يكاد يكون الحادث الوحيد في هذه العشيرة الكبيرة على طول تاريخها وتقادم عهدها ، ولم يكن نشأ فوق ذلك إلا عن طيش شباب ونزق جهالة ، وحماقة لا غير مما نراه في غير هذه الأسرة العالية من حكايات التاريخ وأخبار الناس ، بل الذى يعزى القلوب أن الأسرة المالكة في فرنسا وفي إنجلترا وفي إيطاليا لايخلو بلاط منها من الفظائع العظيمة والجرائم الهائلة » .

وكتب « **يوسف نحاس** » ــ في « **المؤيد** » ــ يحتج على قذارة سجن الأمير « **سيف الدين** » وعلى نومه على الأرض أسوة بالرعاع وأبناء السبيل ، ونفى أنه من الذين يؤمنون بألوهية الملوك ، ولكنه يعتقد أن كل عائلة حملت عبء الأحكام الثقيلة طويلاً .. ووقفت أوقاتها وحياتها لخدمة الأمة والسهر على مصالحها ، جديرة بمعاملة ممتازة .. وطالب « **يوسف نحاس** » بتشكيل محكمة مخصوصة لمحاكمة الأمير ، بقانون خاص ، وبتحسين معاملته .

وكان وضع الأمير فى السجن شديد الوطأة على البعض ممن ذهلوا لان أميراً من الأسرة المالكة يعامل معاملة السوقة . حتى أن المحامي الذي وُكِّل بالدفاع عنه، حرص على أن يبدأ مرافعته بالإشارة إلى هذه الواقعة الخطيرة ، فقال : « آسف على هذا

المتهم المسكين لأنه شارك المجرمين وقطاع الطرق والسالبين فى مأواهم وفى مجالسهم ومآكلهم . آسف لأنه نام على التراب وكان أرفع وأكبر من أن تمسه قدمه .. آسف على شبابه » .

وغضب « **المؤيد** » للاشارة الخبيثة التى وردت في كلام « **المقطم** » عن لخديو .. فقال « إن الجناب الخديوى الذي يستثنيه وحده القانون ، يعلم حقاً أنه مسئول عن كل مايفعل أمام سلطانه الأعظم وأمته وضميره ، كما يعلم ذلك كل مَلِكٌ مسئول أمام أمته والدستور الذى يحكم البلاد بمقتضاه . ولكن القراء لايجهلون ماذا يقصد « **المقطم** » الذى لايترك فرصة للشماتة إلاّ رفع بها عقيرته » .



لم تجد النيابة وسيلة لكسب القضية أمام المحكمة سوى تجريح المتهم .. فجمعت التفاصيل عن تصرفاته الطائشة : سُكْره وعربدته وإختلاله . ولم يجد الدفاع عنه وسيلة لتبرئته سوى تجريح المجنى عليه ، ووصف تصرفاته المنحطة مع زوجته . والتماس العذر للمتهم بأنه لم يجد من يهتم به ، أو يعلمه ويهذبه .

وهكذا وضعت الأسرة المالكة فى قفص الإتهام. سواء من جانب الإدعاء .. أم من جانب الدفاع!

وحاول الدفاع أن يخفف العقوبة القانونية ، فدفع ــ على سبيل الاحتياط ــ بجنون المتهم .. ودفعت النيابة بمسئوليته الكاملة عن الحادث ، وتوافر رُكن سَبق الاصرار . وتليت رسائل « **شويكار** » إلى شقيقها في المحكمة ..

وأخيراً صدر الحكم بمعاقبة « **الأمير سيف الدين** » بالسجن سبعة أعوام . وبتعويض رمزي للأمير « **فؤاد** » الذى كان قد دخل القضية كمدع بالحق المدنى .. وطُعِنَ في الحكم استئنافياً فخففت محكمة الاستئناف عقوبة السجن إلى خمسة أعوام .. وكانت المحكمة في حكمها قد أثبتت أن الجناية متعمدة ، وأن القاتل كان يقصد القتل لا التخويف ولا الجَرْح ، وأنه غير مضطرب ، بل قوي العقل وحسن التدبير لشئونه الذاتية .. ولهذا فقد رفضت دعوى الحجر التى كانت مرفوعة أيضاً !



وهكذا أسدل الستار مؤقتا على رصاصات «**الأمير سيف الدين**»، ليظل صداها لسنوات هائماً فى سماء السياسة المصرية فمع أن المصريين، كانوا قد أدركوا من التفاصيل التى نشرت عن الواقعة، طبيعة تلك « الهيبة » المزيفة التى تزعمها الأسرة المالكة لنفسها ، وأثر هذا باستمرار في علاقتهم بـ «**الأمير فؤاد**» ـــ الذي تولى الملك بعد ذلك ، وظل ملكاً لمصر حوالى عشرين عاماً ـــ وهى علاقة لم يدخلها عنصر الإحترام فى يوم من الأيام. إلا أن الوجه الآخر للقضية ، وهو تثبيت وتأكيد مبدأ « **المساواة أمام القانون** » لم يلق نفس الاهتمام . العكس من هذا ، فمعظم الصحف الوطنية ، قد هالها أن يعامل الأمير معاملة الأفراد العاديين من الشعب ، ليس هذا فقط بل إن مفكراً ليبراليا، ذى نزعات متحررة هو « **يوسف نحاس** » ، قد تصدى للدفاع عن مبدأ خطير ، هو إزدواجية القانون وإزدواجية القضاء ، فطالب بأن يكون للشعب قانونه وقضاؤه وللملوك قانونهم وقضاؤهم .. بل إن العقل المصرى قد فشل أيضاً فى تمثل قيمة خلقية ، فردية واجتماعية ، هى قيمة « الشرف » . فاعتبار الحادثة غير مخلة بالشرف ، رغم ماتحفل به وقائعها من نَصْب وسُكر وعربدة وقتل وقمار ومعيشة على حساب النساء ، طالما أنها لاتتضمن « مساساً بالعرض » ، يعطينا فكرة عن هذا التناول الخاص والمتخلف لمسألة الشرف الذي كان سائداً في تلك الفترة ، وربما مايزال سائداً إلى اليوم .

أما أخطر الأصداء التي تركتها رصاصات «الأمير سيف الدين» فهو ذلك الموقف الذى أخذته « **المقطم** » وقوات الاحتلال و«**اللورد كرومر**»!

فـ« **المقطم** » هو الذي دافع عن فكرة المساواة أمام القانون ، وعن حرية الصحافة وحقها في تناول ذوي المقامات العالية ، وهو الذي هدد الخديو « **عباس** »

بأنه قد يخضع للقانون كغيره من الناس . وموقف « **المقطم** » من القضايا الوطنية معروف ومشهور . فهى لسان حال الاحتلال ، تدافع عن بقائه .. وتبرر وجوده .. هذا في حين أن الصحف الوطنية وعلى رأسها « **المؤيد** » أخذت الموقف المناقض أى الدفاع عن الأمير والعائلة المالكة !

ان هذه الثنائية الغريبة في العقل المصري ، والعربي ، سمة متكررة وذات دلالة مهمة وخطيرة !

لماذا وقفت القوى الوطنية ، المعادية للاستعمار موقفاً متخلفاً من قضايا جوهرية كقضية تحرير العبيد ، والمساواة أمام القانون ، وتحرير المرأة . إننا نلاحظ ذلك في موقف « **المؤيد** » و« **الشيخ علي يوسف** » من هذه القضية ، ومن قضايا أخرى سابقة ولاحقه ، وهى مواقف تواصلت في الصحف الوطنية التى صدرت بعد ذلك ، ونلمح أشباهاً لها في مواقف ، « **اللواء** » وكتّابها البارزين ومنهم «**عبد العزيز جاويش**» و«**مصطفى كامل**» ..

ثم لماذا وقفت القوى الاستعمارية أو الممالئة للاستعمار ، هذا الموقف المستنير ، حتى بدا وكأن « **المقطم** » و« **دار المعتمد البريطاني** » هم حماة الحرية والديمقراطية ، والداعين إلى المساواة بين الناس أمام القانون ، وبخضوع الكل للقضاء ؟!

والموقف قابل للتفسير بالطبع ..

هناك عامل ذاتى في كل قضية على حدة . وهناك عوامل مشتركة ، ذلك أن الصراع بعد الاحتلال ، كان صراعا بين هذا الاحتلال والقوى الوطنية الرافضة لوجوده والمقاومة لهذا الوجود ومنذ بدأ حكم « **الخديو عباس** » ، أصبحت السراى فى جبهة القوى الوطنية عموماً .. وفي هذه القضية بالذات فان محاكمة « **الأمير سيف الدين** » وفضح وتجريح الأسرة المالكة كان مقصوداً منه فى الأساس تجريح القوى الوطنية فى شخص أسرة أحد اقطابها ، إن لم يكن أكثر هذه الأقطاب ثقلاً وأهمية وهو « **عباس حلمي الثاني** » .. وهذا هو السبب في موقف « **المؤيد** » المنحاز للسراى !

وكان الاحتلال البريطاني ، يركز في دعايته السياسية ، على أنه جاء لينقذ

المصريين من طغيان حُكّامهم ، الذي كان الجيل المعاصر ـــ آنذاك ـــ قد عانى منه الكثير في عهد « **الخديو إسماعيل** » ، وبهذا وضعت دعايته « الطغيان » كمقابل ومعاكس « للإستقلال » وكانت الدعاية الاستعمارية تتوهم انها تستطيع بتحسين الإدارة وإلزام الموظفين العموميين حدود وظائفهم ، وبعض الإصلاحات الأخرىٰ ، إحداث الإختلال في تقدير المصريين للمسألة ، بحيث يفضلون الإحتلال مع الحريات العامة النسبية عن الإستقلال مع الطغيان الفردى القاتل !

ولاشك أن الاختيار كان صعبا .. بل لعله كان مرهقا ومربكا خاصة أن العناصر الوطنية لم يكن لها فى هذا الوقت ثقل جماهيرى نسبى يمكنها من وضع المسألة فى وضعها الطبيعى لترفع شعار « الاستقلال مع الحريات العامة » . ومن المؤكد أن عناصر قليلة ـــ لم تكن نادرة ـــ هى التي كيّفت الموقف تكييفا صحيحا آنذاك . بينما تصرفت أغلب العناصر الوطنية تصرفات تلقائية انحازت فيها الى أحد الطرفين . مع الاستقلال والطغيان والتخلف . أو مع الاحتلال والحرية والتقدم !

وتلك هى محنة المصريين الأساسية التي عانوا منها فى حلقات تالية من تاريخ وطنهم ، ولعلها محنة عربية قومية ، فرضت على العرب دائما ، اختيارين لا ثالث لهما : أما القبول بنظام حكم وطنى معاد للاستعمار ، ساع الى التحرر من التبعية ، لكنه مع ذلك يهدر حرياتهم العامة والفردية ، ويحكمهم بالمعتقلات والسجون ويقيم حكما بطريركيا وطنيا .. أو القبول بنظام حكم تابع أو عميل أو ـــ على الأكثر ـــ غير متشدد فى الوطنية لكنه مع ذلك ، أكثر ديمقراطية وأقل إهداراً للحريات العامة والشخصية ، وأكثر احتراما لسيادة القانون وحصانة القضاء .. أما الطريق الثالث وهو أن يكون النظام وطنيا ديمقراطيا معا ، فهو اختيار لم يكن واردا إلا نادرا ..

وكانت « **المقطم** » نموذج لهذه المحنة ، فقد كان صاحباها « **يعقوب صروف** » ، و « **فارس نمر** » ـــ من أنصار الاحتلال ودعاته الأقوياء ، حتى أن « **اللورد كرومر** » صرح بأنه يستطيع أن يحكم مصر بخمسين جنديا فقط بشرط أن تواصل « **المقطم** » الصدور ، ومع ذلك ، فقد لعبا الدور الرئيسى فى الدعوة لسياسة العقلية العلمية الصناعية ، وبذر بذور النظرة العقلانية الى الظواهر في التربة المصرية



والعربية ، وكان صوتهما أعلى الأصوات دفاعاً عن الحريات العامة بمفهومهما الليبرالي ، والعجيب أنهما لم يجدا تناقضا بين تأييدهما لاحتلال مصر ، ودفاعهما عن الحريات العامة والشخصية والمبادىء الليبرالية !

في سنة ١٩٠٠ بذلت المساعى الحميدة .. وتدخلت حرم « **اللورد كرومر** » ، ـــ وكانت صديق للأميرة « **عين الحياة** » عمة « **الأمير سيف الدين** » ـــ وتدخلت قوى أخرى كان وراءها « **الخديو عباس حلمي** » نفسه . كان هدف هذه المحاولات جميعها الافراج عن الأمير ، بدعوى أنه مختل العقل . والتقت أهداف العمة التى تريد أن تفرج عن ابن شقيقها ، بأهداف الطامعين في ثروة الأمير . وكان على رأس هؤلاء « **الخديو عباس** » نفسه !

وتحركت دعوى الحَجْر من جديد ، وقيل صراحة أن الخديو يستصوب ذلك ، وأنه اختار بنفسه وصيا على الأمير المحجور عليه . وكان لابد من إثبات جنونه أولا . واتفقت السلطات على إبعاد الأمير إلى قرية « **تايسهرست** » بانجلترا لتكون مقرا لاقامته تحت ستار المعالجة والاستشفاء . وأرسل الى المستشفى تطلب منه عدم تمكين أحد من زيارة الأمير المجنون ، إلاّ باذن كتابي منها . وعندما أرسلت أمه مندوبا عنها لزيارته بعد ذلك بعدّة سنوات قيل له : نحن لانعرف لها صفة

واكتشفت الأم اللعبة !

ظل الأمير في المستشفى ربع قرن كامل ، تدهورت أحواله خلالها ، تركوه مهملاً بلا عناية ، يطلب خمرا يقدمونها ليحتسى منها مايشاء . وظل يتدهور ويتدهور . خلع طاقم أسنانه . وأثر فيه الحرمان الجنسي الطويل فاختلت أعصابه فعلا وأوشك على الجنون .

وملأت والدته الدنيا شكاوى : أرسلت لرؤساء الوزارات ، ووزراء الخارجية والصحف في مصر وانجلترا وتركيا دون جدوى ..

وفجأة في سنة ١٩٢٥ حدث حادث غريب !

نجح زوج الأميرة « **فريدون باشا** » ـــ في رشوة حارس الأمير ، وكان انجليزيا يسمى « **وليم بليم** » ، وزميل له هو « **باتون** » . وقيل أن شقيقته الجميلة ، الأميرة

« شويكار » ، قد أوهمت الحارس بأنها قد وقعت في غرامه وأن الرشوة كانت عينيه ولم تكن مادية .

المهم : خرج الأمير مع حارسيه إلى ضاحية قريبة من القرية ، هى ضاحية « هاشنجر » ، اختلطوا بجماهير المتنزهين . ثم سافروا على احدى البواخر التى تقوم بنزهات بين ساحلى انجلترا وفرنسا ، فأقلتهم الى بولندا . ومن هناك ركبوا سيارة كانت في انتظارهم



١٩٣٧ : الأميرة شويكار تعود إلى مصر لأول مرّة بعد وفاة الملك فؤاد فى أبريل ١٩٣٦ .

ورحلوا متنكرين الى ايطاليا ومنها اللآستانة

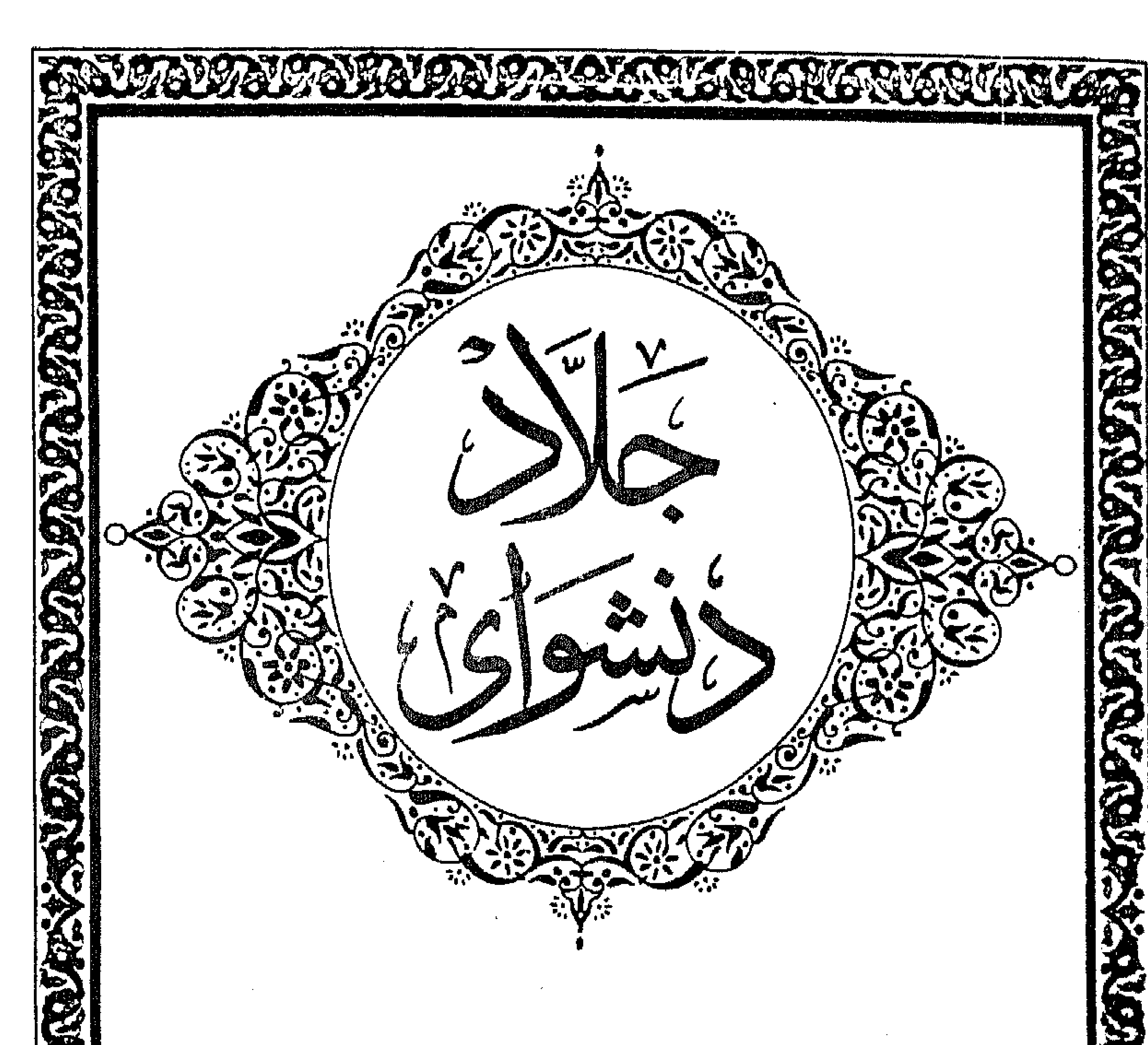
وبدأت الأم تسعى لرفع الحجر عن ثروة ابنها . تلك الثروة التى أربت على عشرة ملايين من الجنيهات وكانت في الأفاقين والنصابين ..

وفي بحثها عن محام مصري يرفع لها القضية أمام « مجلس البلاط » ، اشتبكت خيوطها بخيوط شخصيتين سياسيتين خطيرتين هما « **مصطفى النحاس باشا** » ــ سكرتير حزب الوفد المصرى آنذاك ــ و « **ويصا واصف أفندى** » ــ أحد أقطابه ..

وقد كان مُقَدّرا لهذا الاشتباك أن يفجر قضية أخطر من الأولى ، وأن يطلق رصاصا أعنف .. وأكثر دويا .

لكن ذلك فصل آخر من قصة الاختيار بين الاستقلال وبين الديمقراطية !

(*) اقتضى ترتيب فصول هذا الكتاب على أساس التسلسل التاريخى أن يأتى ترتيب الفصل الثاني من هذه الحكاية ، بعيداً ــ إلى حد ما ــ عن ترتيب الفصل الأول ، بما فصل بينهما من أحداث ، لذا لزم التنويه ، الى أن هذا القسم الثانى ، هو المنشور فى الفصل المعنون « مؤامرة ضد زعيم الأغلبية » .



اسمه : « ابراهيم الهلباوي » .

على المستوى العام ، عرفه الناس باعتباره واحداً ـــ من أعظم المحامين الذين أنجبتهم مصر .. إن لم يكن أعظمهم على الاطلاق ، أما ـــ على المستوى الشخصى ـــ فإن حياته كانت تراجيديا مصرية فاجعة .. فقد كانت سيرته نموذجا تقليديا لقصة حياة البطل الذى يخطىء مرة واحدة ، فتودى به خطيئته ، ويظل يجاهد العمر كله لكى يحصل على الغفران فيوصد الشعب قلبه دونه ، ولايرق له ، وهو الشعب الطيب القلب ، الحنون ، الذى طالما غفر لكثيرين ، وعفا عن كثيرين ..

ذلك رجل تغنى به الناس ، دخل حياتهم اليومية ، فقالوا فيه الأمثال ، ورووا عنه الفكاهات والأساطير ، وأحبوه كأعظم مايكون الحب ، وكرهوه كأعظم مايكون الكُرْه .

« ابراهيم الهلباوي » ببدلة التشريفة

وصفه الأستاذ « **عباس محمود العقاد** » مرَّة بأن « كان ذلاقة لسان لاتطيق نفسها ولاتريح صاحبها » .

وقف مرة يترافع فى قضية مَدَنِيّة ، وكان يقرأ القضايا بسرعة ويعتمد على بديهته ، وفي أثناء المرافعة تنبه موكله إلى أن الأستاذ قد نسى ، وأن مايقوله الآن هو حجج الخصوم ، فهمس له بذلك ، وأدرك هو الموقف ، فقال على الفور دون أن يرتبك أو يتعثر لسانه ، أو يغير نبرات صوته : هذه هى حجج خصومنا .. ولكنها واهية ، وبدأ بسرعة يرد عليها بنفس البلاغة !

وصفه معاصروه ، فقالوا أنه كان « أبلْغ طلاّب المَرْحَمه طوال أكثر من نصف قرن » .

رجل كان ينتمى لعصر غريب كانت القدرة على الكلام ، هى أعظم قدراته . وأجدرها بالاحترام ، وهى التى تمنح « المكانة » وتوزع الحظوظ .

يقول فلاح لآخر محتداً :

ـــ والله لاقتلك وأجيب « **الهلباوى** » ..

ذلك أنه مهما كان تورط المجرم وفداحة الجرم ، فإن « **الهلباوي** » قادر على الحصول على البراءة .

ويذهب إبن بلد إلى الجزار ليشترى ، رُبْع أقة من اللسان ويهوله الثمن المطلوب .

فيصيح :

ـــ ليه .. هوّا لسان « **الهلباوي** » ..

ذلك أن الرجل كان بليغاً كأعظم ماتكون البلاغة ، فصيحاً ، ذَرِب اللسان ، قادراً على المناظرة ، ماهراً فى المناورة ، ولاعباً لايشق له غبار ، فى صراع المنطق ، ومباريات الحجة ، وسباق البراهين . يناقش رأياً فيدعمه بألف دليل ، ويناقش ما يناقضه ، فيدعمه بألف دليل .

ذلك رجل كان يقف فى المحكمة فيهز مصر كلها . إذا ما أراد أن يستثير عواطف القضاة وحوح وولول وبكى وذرف الدموع .. وقد يبكى بعدما يضحك ، أو يقطع النحيب ليضحك بأعلى صوته .

وحتى فى ملامح جسده كان نموذجاً للعملاق : طويل القامة جداً . عريض الكتفين ملامح وجهه البيضاوى بين الاسمرار والاحمرار . كل شيء فيه طويل : شاربه . ذراعاه ، كتفاه ، أنامله ، وبالطبع لسانه .

عَمُر حتى زاد عمره على الثمانين .. شاخ كل شيء فيه ووهن عظمه ، واشتعل الرأس شيبا .

شيء واحد بقى قوياً ، فَتِياً ، عَصِياً على الشيخوخة ، مقاوماً للفناء : لسانه !!!

ذلك الرجل الأسطورى . الذى كان القطار يقف له . حيث لا يقف لأحد ، فى محطات صغيرة أو على مشارف المدن الكبيرة ، والذى قام قطار خاص مرَّة لكى يقله إلى جلسة في إحدى المحاكم .

طلب مُلوك وأمراء . وكسب مئات الألوف من الجنيهات ، وخسرها كلها حتى عاد كما بدأ فقيراً لا يملك شيء لكنه مع ذلك بدأ من جديد .. ومات وهو مستور أو يكاد ..

محامي « الظروف المخفِّفة » الذى يلتمس العذر للمتهم المدان ، وينقذه ببراعته ، وقوة منطقه مما ارتكبت يداه ، يقامر بكل شيء فى « القضايا اليائسة » وينجح دائماً فى فك حبل المشنقة عن عنق المتهم الذى ثبت عليه الاتهام .

لكنه على الرغم من هذا كله ـــ وتلك هى المأساة ـــ لم ينجح فى التماس العذر لنفسه .

فشل « اعظم طلاب المرحمة » فى طلب الرحمة لنفسه من الشعب . عجز محامي الظروف المخففة ، أن يقنع « محكمة الشعب » بأن لديه ظرفاً مخففاً يستحق الأخذ به ..

وعلى امتداد ثلاثين عاماً طويلة ، حاول أن يكفر عن ذنب ارتكبه ، مستخدماً كل طُاقاته المذهلة ، كل فصاحته ، لسانه الذّهبى ، قُدرته الفذّة على المناظرة ، لكى يقنع رجل الشارع ـــ الجاهل الأمّي الذي تبهره البلاغة ـــ ببراءته ، أو حتى توبته ففشل . أصمَّ الشعب أذنيه ، وأغلق قلبه ، وغَلظَت عواطفه ، وصمد ـــ وهو الرقيق الحنون ، المتفاهم ، أمام ولولة « الهلباوي » ووحوحته ، وبكائه وضحكه ، وأبى أن يغفر أو يعفو ، لأن ذنب « الهلباوي » ، كان مما لاتصلح معه ظروف مخففة ، أو مما يجوز أن يقيد فى كشوف المرحمة .

بيد أنّ تراجيديا « الهلباوي » ـــ بعد ذلك كله ـــ تطرح قضية جيل كامل من المثقفين المصريين ، عاش على أرضها في تلك السنوات المريرة التى أعقبت هزيمة الثورة العرابية ، وتصفيتها وإجهاض كل الأحلام التى تعلقت بها ، وتلفت حوله ، فلم يجد فى نفسه شجاعة لاستئناف المقاومة ، أو للدفاع عن أحلامه ، فانغلق على نفسه ، وعاش لها ، وكرّس عمره لعملية صعود فردي مُضنى ، وأصبح كل هدفه ، أن ينجح ، بتلك المقاييس التجارية للنجاح : الشهرة والمال والمجد ، وإتقان العمل الفني ، والتفوق فيه . ضاقت دائرة الانتماء ، من الوطن إلى الأسرة ، ثم إلى الفرد ، وسادت أيامها نظرية تقول ، أن « الوطنية » ، هى أن يؤدى الانسان واجبه باخلاص ، وأن يتقن عمله ، ويتفوق فيه ، وألا يمد نشاطه الى ما عداه . ومع أن الفكرة فى جوهرها لم تكن خاطئة تماما ، إلاّ أن مكمن الخطر فيها ، هو النظر إلى الواجب الإنساني العام ، تجاه الوطن ، باعتباره نقيضاً لأداء الواجب الفردي ، تجاه النفس والأسرة والمهنة .

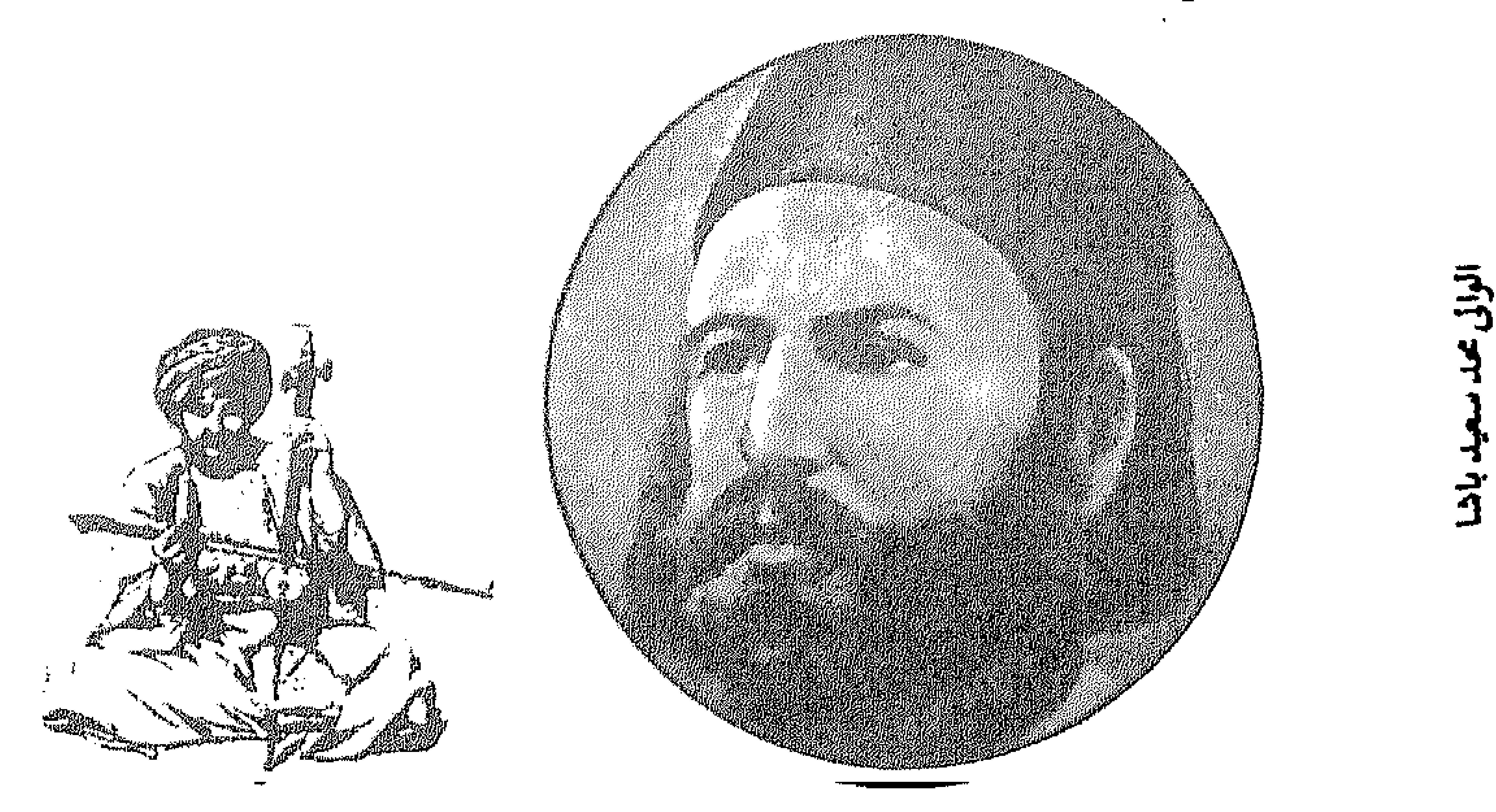
جيل كانت كل عناصرهِ تنتمي لنفسها وتنكمش على نفسها في الأساس . وتحدد موقفها من كل شيء على أساس ارتباط هذا الشيء بمطامحها الفردية .. وفى ظنها دائماً أنها بتفانيها في أداء هذا الواجب ، إنما تقوم بكل ما هو مطلوب منها للوطن .. وللانسان ..

وربما لم يخطىء أحد من هذا الجيل خطيئة « الهلباوي » .

لكن خطيئته ، كشفت كل سوءات هذا الموقف المأساوي .. وأدانته إدانة ساحقة .. فكانت تحذيراً ونذيراً للآخرين .

يقول الأستاذ « **يحيى حقي** » :

ـــ مسكين « **إبراهيم الهلباوي** » .. هذا الرجل الذى كانت شهرته مضرب الأمثال .. لا أعرف أحداً من ساسة مصر .. تجرَّع مثله العذاب علقماً ، وصابه كأساً بعد كأس .. سنين طويلة تكاد تكون هى عمره كله ..



الوالي محمد سعيد باشا

ككل الجيل ، أو معظمه ، وُلد « **إبراهيم الهلباوي** » في أسرة « مستورة » ، وهو تعبير مصري خاص ، يعنى : أنها أسرة لا تبيت جائعة ، ولكنها أيضاً لا تبيت ممتلئة المعدة تماماً .

كان والده ، مغربى الأصل ، تمصر وأقام ببلدة « **العطف** » بمديرية البحيرة ، وعندما بلغ « **إبراهيم** » الثانية عشرة ـــ ودّع أسرته وشدَّ الرحال إلى القاهرة لكى يتزود من العلم بالأزهر الشريف .

كان « **الأزهر** » أيامها محط كل الذين يرغبون فى التزود من العلم ، وكل الذين يريدون لأنفسهم مهنة تحميهم من السقوط فى هوة الفقر . وكانت تلك سنوات « **الوالي محمد سعيد** » الأخيرة . والأجانب يملأون مصر ، والشاب الريفي القادم من بلدة « **العطف** » يحلم بمستقبل سعيد وفي « **الأزهر** » ، تتكشف مواهبه الفطرية ، وتتبلور شخصيته المميزة ، كمشروع متمرد عظيم ، يتعلم أصول الفقه على المذاهب الأربعة . ويرفض « المالكية » لأن شيخهم لم يعجبه ، ويذهب

الى « **الحنفية** » ، وفى دروس النحو والمنطق والبلاغة يشاكس الشيوخ فيطردونه من الدرس فينتقل إلى عمود آخر ، ويختار أساتذة آخرين !

في بداية السبعينات من القرن الماضى ـــ وكان قد مضى عليه أربع سنوات وهو يدرس في « **الأزهر** » ـــ حط رحاله فى مصر رجل غريب اسمه « **جمال الدين الأفغاني** » كان موزع ثورات وناشر قلاقل . ومفكراً مقلقاً للذين يحكمون ولمن يحكمونهم ..

وفي « **قهوة متاتيا** » بميدان العتبة حيث تعود أن يجلس ، وفي منزله حيث تعود أن يلتقي بتلامذته . تعرف عليه « **الهلباوي** » .

كان « **الأفغاني** » قد ساح سياحته الطويلة في بلاد المسلمين ، يتحدث عن الثورة التي يحلم بها ضد الاستعمار الأوروبي ، وعن الاحتجاج الذى لابد أن يشمل علماء المسلمين ، فيخرجهم عن التبعية الآلية للسلف صالحاً كان أو طالحاً ، ويسمح لهم باستخدام عقولهم ، لتفسير الدين تفسيراً يخدم الحياة ، ويفيد في بناء دولة إسلامية قوية ..



كان « **الأفغاني** » « **لوثرياً** » فى جوهره . يسعى إلى حركة إحتجاج كتلك التي قادها « **مارتن لوثر** » ضد الكنيسة الكاثوليكية . هادفاً إلى تجديد الاسلام وبعث الروح العقلانية فى انحاء البلاد الاسلامية وبين جماهير المسلمين .

وفي « **الأزهر** » — ثم في « **قهوة متاتيا** » وفي منزله — التقى « **الأفغاني** » بالرجال الذين أصبحوا فيما بعد أخلص تلاميذه ، والذين أثّروا في تاريخ مصر ، كما لم يؤثر جيل آخر . التقى بـ « **محمد عبده** » و« **عبد الله النديم** » ، و« **سعد زغلول** » ، وعشرات غيرهم من مثقفي الجيل ، وكان أصغر هؤلاء جميعاً : « **ابراهيم الهلباوي** » .

وتمر سنوات وهو يتعلم على « **الأفغاني** » كل ما كان يدعو إليه . فينبهر بالمنطق الجديد الذى جاء به .

جمال الدين الأفغاني

لقد حلل الشيخ الفلسفة وكانت حراما على أعمدة الأزهر . وتحدث فى السياسة وتنظيم الأمم والشورى .. والسنوات تمر .. و« **الهلباوي** » يدنو من إنهاء دراسته ولم يبق إلا القليل ، ويحصل على « شهادة العالمية » ، أرفع شهادات الأزهر آنذاك ، والنقود تأتي من « العطف » لتذوب في جولاته الطويلة على مقاهي القاهرة ، وهو لايدخل الامتحان ، ويؤجله عاما بعد عام ..

في تلك السنة — ١٨٧٩ — خُلع « **الخديو إسماعيل** » عن العرش بارادة وأمر الدول الأوروبية وتولى « **الخديو توفيق** » أريكة الخديوية ، فأسند الوزارة إلى « **مصطفى رياض باشا** » .. فكان أول ما فعله أن نفى « **الأفغاني** » من البلاد .. لكنه بعد أشهر كان يسند إلى تلميذه « **الشيخ محمد عبده** » منصب رئيس تحرير « **الوقائع المصرية** » الجريدة الرسمية للحكومة .

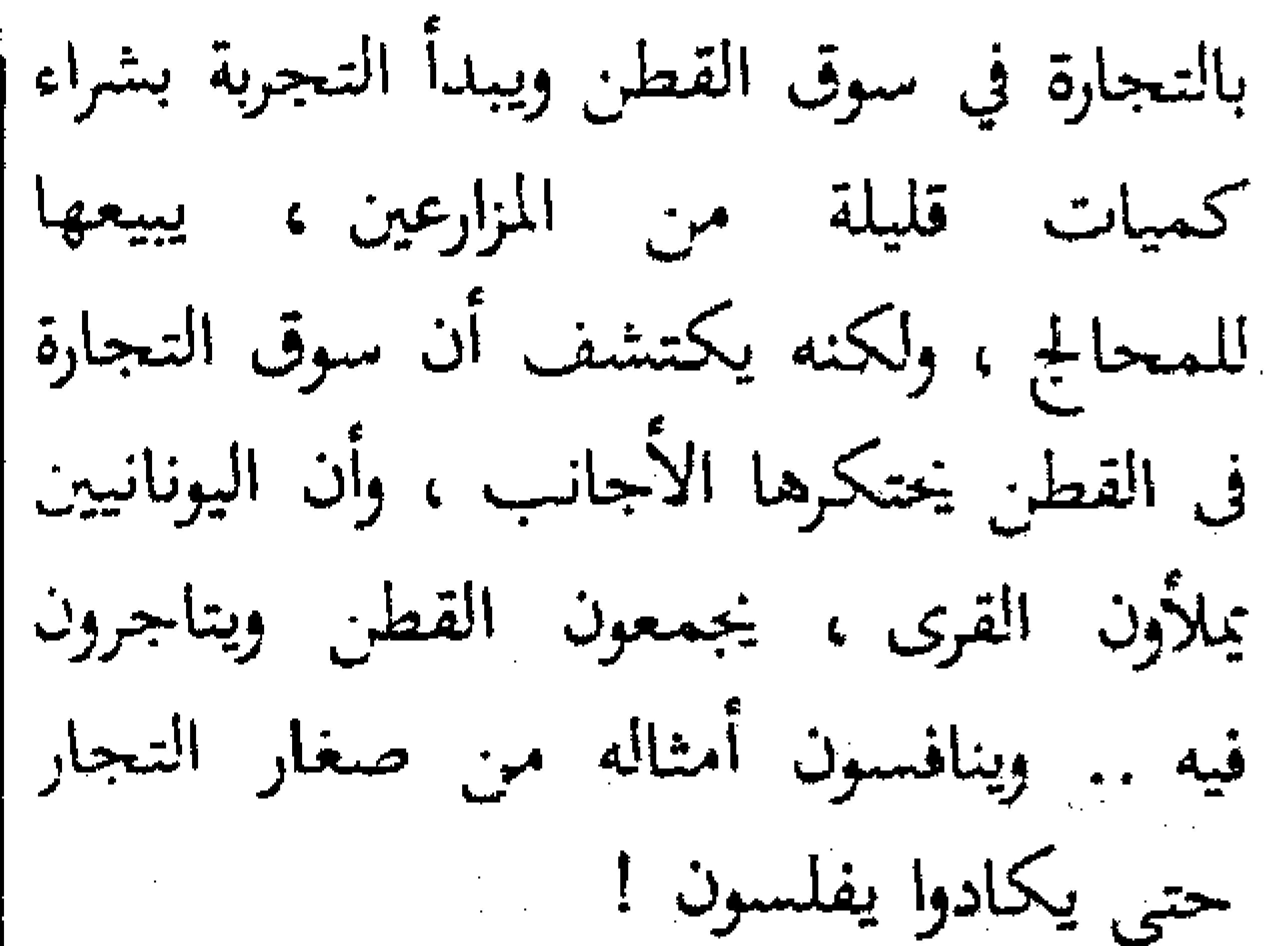
وبحث « **الشيخ محمد عبده** » عن بعض مريدي « **الأفغاني** » ليساعدوه في تحرير « **الوقائع** » واختار منهم ، ثلاثة هم : « **عبد الكريم سلمان** » و« **سعد**

زغلول » و« **إبراهيم الهلباوي** » ، ويكتب ابن « **العطف** » في الجريدة الرسمية الحكومية . لكنه بعد فترة يبدأ في إثارة المتاعب متسائلاً في ضجيج : كيف يُعطى « **عبد الكريم سلمان** » عشرة جنيهات فى الشهر ، ويقبض « **سعد زغلول** » ثمانية جنيهات ، ويأخذ هو خمسة فقط ؟ .

وينتهي الخلاف بتركه العمل في « **الوقائع** » ..

ها هو يعود إلى « **العطف** » بلا « عالمية » وبلا عمل ؛ وليس لديه إرث يعتمد عليه ولكن لديه عقلاً دلّه دائماً أنه يستطيع أن يصل . ويختار تجربة حظه





بالتجارة في سوق القطن ويبدأ التجربة بشراء كميات قليلة من المزارعين ، يبيعها للمحالج ، ولكنه يكتشف أن سوق التجارة فى القطن يحتكرها الأجانب ، وأن اليونانيين يملأون القرى ، يجمعون القطن ويتاجرون فيه .. وينافسون أمثاله من صغار التجار حتى يكادوا يفلسون !

لكنه لم ييأس مع ذلك ، واستمر فى عمله ..

فى بلدة مجاورة لبلدته هى « **صان الحجر** » كانت هناك أراض واسعة يملكها « **رياض باشا** » ناظر النظار .. وحدث أن طغت عليها مياه الفيضان .. وكعادة ذلك الزمن سخرّ وكيل المديرية الناس لمقاومة ذلك الفيضان . وانتهز الوكيل فرصة للانتقام من خصومه فحشر فى صفوف المسخَّرين بعض أبناء البيوتات المستورة ..

ولم يعجب الحال « **الهلباوي** » ، وفي منزله المتواضع بـ « **العطف** » كتب مقالاً شديد اللهجة ندّد فيه بصاحب الأرض ، وبوكيل المديرية لأنهما يسخِّران الناس ، وأسرع فأرسله الى « **جريدة التجارة** » .

وهاج « **رياض باشا** » .. وأمر بأن يُرسل إليه « **الهلباوي** » مصفوداً ..

واستقبله المدير مهدداً ومتوعداً ، وقال له فى نهاية حديث الوعيد الطويل :


رياض باشا ناظر النظار

ــ إن لم تكف عن هذا أخرب بيتك .

رد عليه « **الهلباوي** » قائلاً :

ــ.. لا أنت ولا أكبر منك يستطيع .

إستفهم المدير مستنكراً فى لهجة وعيد :

ــ ولا أكبر منى ؟!

شعر « **الهلباوي** » ، أنه أراد أن يأخذ عليه إهانة « **رياض باشا** » الذى لا يوجد أكبر من المدير سواه . فتخلص باحدى قضايا المنطق التى كان يجيدها ، وقال : إنه لا بيت لي تخربه ، والقدرة لا تتعلق بالمستحيل .

ها هو جزء مما تعلمه من دراسته في « **الأزهر** » يطفو ، لكنه يوظفه فحسب لإنقاذ نفسه . رجل بلاغة هو ، قد يُورده لسانه موارد التهلكة . لكنه ــ هذا اللسان العبقري نفسه ــ قادر على إنقاذه من أحرج المواقف .

وتسقط وزارة « **رياض باشا** » بعد مظاهرة ٩ سبتمبر ١٨٨١ التى قاد « عرابي » فيها وحدات من الجيش المصري إلى قصر عابدين ، ليطالب بالدستور ومجلس النواب .

وتضيء مصر طوال عام ونصف بشرارات الثورة العرابية العظيمة ، ويتكلم الناس ، كل الناس . يقولون كل شيء وأى شيء .. مرة واحدة يذهب الخوف والرعب وحصار السنوات . وتضيء الشوارع بحرارة الكلمات ..

أين كان « **الهلباوي** » فى كل هذا ؟

ذلك الرجل الطويل اللسان ، تلميذ « **الأفغاني** » ، ومحرر « **الوقائع** » الغاضب ، تاجر الأقطان بقرية « **العطف** » ، أين هو ؟. ومن يتكلم إن لم ينطق — في هذا المهرجان للكلام — لسانه المعجزة .

لم يكن ممكناً لرجل تعلم على « **الأفغاني** » ألا يهتز بالثورة . لكن الشيء المذهل ، أن بعضهم وقف يتفرج عليها . وانهم جمعياً تنكروا لها وخانوها عندما حان وقت الجد .

وقد أخذ « **الهلباوي** » موقفاً حذِرا من البداية .

وهو الموقف نفسه الذى أخذه « **محمد عبده** » فى البداية — ثم عدل عنه ليعود إليه .. بعد هزيمة الثورة — إنه مؤيد لها بقلبه .. لكنه حذر بقلمه ولسانه .

ذلك رجل حدد انتماءه منذ البداية . انه مع نفسه فقط ، لذلك كان — كما يقول مؤرخه الأستاذ « **عبد الحليم الجندي** » — « من الثوار ، لكنه ليس مع الثوار ولا مع خصوم الثوار . إنه مع نفسه .. كان كذلك فى العشرين ، وفى الخمسين .. وفى الثالثة والثمانين يوم مات .. ليس مع أحد .. وقد يكون معه كل الناس » ..

وتنتهى الثورة نهايتها الفاجعة ، والغريب أن « **الهلباوي** » قبض عليه ولكن الذين قبضوا عليه وأودعوه فى السجن هم الثوار لا أعداء الثورة ..

وعند هزيمة الثورة إستبقاه الخونة فى السجن لكى يستشهدوا به على أن الثوار كانوا يسيئون معاملة المسجونين السياسيين ! . غير أنه سرعان ما افرج عنه ، وعين سكرتيراً لـ « **محمد سلطان باشا** » — رئيس مجلس النواب الخائن الذى باع الثورة بمكافأة قدرها عشرة آلاف جنيه ولقب « سير » من « **الملكة فيكتوريا** » .

ها هو تلميذ « **الأفغاني** » فى خدمة الخونة وبائعى أوطانهم .. وهو يتدرج في المناصب حتى يصبح رئيساً لكُتّاب المجلس سنة ١٨٨٥ ، ثم سكرتيراً للبرنس « **حسين كامل** » — السلطان فيما بعد — بمرتب أربعين جنيهاً فى الشهر .



فى يناير ١٨٨٦ ــ وهو فى الثامنة والعشرين ــ إحترف « **ابراهيم الهلباوي** » المحاماة .

.. والبداية مصادفة محضة ، كان « **البرنس حسين كامل** » قد فصله من عمله ، فوكل محامياً ليرفع له قضية تعويض عن فصله وبينما هو يتابع مرافعة محاميه من مقاعد المتفرجين قرر مصيره بنفسه ..

ها هو يجد مكانه أخيراً : هنا ــ في قاعة المحكمة ــ يتاح له أن يتكلم ، وأن يجلجل صوته ، وأن يكون محط انظار المتفرجين ، ومطمح آمال المتقاضين ..

وبعد أيام ، كان قد تنازل عن دعواه ، وبدأ يستعد للعمل فى المحاماه .

في تلك السنوات ، كانت المحاماة مهنة السفهاء والذين لا يجيدون شيئاً .. وكان اسم المحامى مساوياً لاسم « **المزوِّر** » .. لدرجة أن « **سعد زغلول** » قال فى خطبة له فيما تلا من سنوات « إني اشتغلت بالمحاماة متنكراً عن أهلي وأصحابي .. وكلّما سألنى سائل : هل صرت محامياً ؟ أقول : معاذ الله أن أكون كقوم خاسرين » .

كان « **سعد زغلول** » ــ صديقه اللدود ، وزميله القديم فى تحرير « **الوقائع** » ــ قد احترف المحاماة في نفس الفترة تقريباً ، ولعل هذا كان دافعه الخبيء للعمل فى المحاماة .. ان مصير الرجلين قد اشتبك سنوات ، وتناقض سنوات . واختلف حظهما من المجد والشهرة ، على الرغم من أنهما بدآ الطريق معا.. بل لعل الاحساس بمنافسة « **سعد زغلول** » والسعى لدخول سباق معه ، والإنتصار عليه ، كان عقده « **الهلباوي** » طوال عمره !



١٨٨٦ : ابراهيم افندى الهلباوى المحامى



سعد افندى زغلول المحامى ١٨٨٦

استأجر « **الهلباوي** » غرفة فى طنطا ، وضع فيها مكتباً قديماً ، وعلّق عليها لافتة ناحلة ، وبدأ يعمل ليل نهار وبلا كلل ، يسافر إلى القاهرة أحياناً لبعض المسائل المتعلقة بمكتبه ..

وفي إحدى هذه الرحلات قرر أن يتزوج ..

ولأنه هو « نفسه » لا يمكن أن يكون شيئاً غير هذه « النفس » ، فان الزواج عنده لا يعني أكثر من وسيلة تمكنه من الوصول ، ولأنه ينتمي لأسرة لا تؤهلها مكانتها لمصاهرة الكبار ، فإن في الباب الخلفى متسعاً للجميع ..

ان الزواج صفقة ، لابد أن تفتح الباب للظهور والارتقاء والنجاح ، وإذن فيلتزوج تركية أو جركسية ، هناك أنواع منهن لا يرفضن أمثاله ، هن « الجواري البيض » أو (الكَلْفَوَاتْن) .. واختار واحدة كانت جارية فى سراى الأميرتين « **نعمت مختار** و« **فاطمة اسماعيل** » وتزوجها .. وعاد بها إلى طنطا ..

كان « الجيل العرابى » أيامها يجتر هزيمته بأكثر من أسلوب للحياة ..

ذلك أن الجراح التى عانتها الأمة بهزيمة الثورة ، كانت تطرح نفسها على الجيل .. وبدا لمعظم عناصره وخاصة المثقفين أن شيئاً لايمكن أن يصلح ماأفسده الدهر ؛ وإذن فلا أمل فى شيء ..

ولم يكن ذلك سوى مجرد تبرير لعجز الجيل عن أن يفعل شيئاً ، وقناعاً يخفى جُبنه الطبيعى وذاتيته المغرقة . وانعدام روح القتال فيه ، كان المثقفون المصريون ، ينتمون في كتلتهم الكبرى إلى الطبقة الوسطى الصغيرة في المدينة والريف ، أغلبهم انحدر من أسر « مستورة » ، يزعمون أنها كانت ذات مجد أثيل وثراء عريض ، أودت به الأيام ، ومن هنا كان هدفهم كله أن يستعيدوا ذلك المجد الذي ذهب ، وفي رحلة الصعود الشاقة من أسفل السلم الإجتماعي إلى قمته ـــ حيث النجاح والثروة والجاه ـــ تآكلت إنسانيتهم بل وعاشوا فى ذلك الانفصام المرعب بين ما يؤمنون به ، وما يفعلونه ، كانوا جميعاً ينتمون لجيل يؤمن بالحرية والديمقراطية والقومية ، ومع ذلك كانوا يسخِّرون مواهبهم في خدمة الطغيان الفردى أو ممالاة الإحتلال أو السكوت عنه ..

الأستاذ الإمام محمد عبده أثناء فترة النفي التي قضاها في بلاد الشام عقابا له على مشاركته في الثورة

وفقط وفى موجات المد الثورى الجارفة ، عندما تتوهج الثورة فى عيون جماهير الصعاليك الواسعة كالبحر . كان حماسهم يشتعل ، فيتقدمون الصفوف

ثم ينكصون ــ عند أول عقبة ــ هاربين ..

كان هذا هو ما حدث بعد هزيمة الثورة وانكسار « **عرابي** » ، وانهيار أحلام الاستقلال والحرية .

عاد « **محمد عبده** » من منفاه ليتنكر للثورة ، وليؤرخ لها بشكل مقزز ، واقفاً حياته على إصلاح الأزهر فقط ، وهو الذى حلم يوماً بإصلاح مصر كلها . واكتفى بالدعوة إلى التربية والتهذيب والأخلاق الحميدة كبديل عن الاستقلال والديمقراطية .. لاعناً فى النهاية السياسة مستعيذاً بالله من « ساس ، ويسوس ، وسائس ومسوس » .

وبدأ « **سعد زغلول** » عملية صعوده هو الآخر ، فعرف الطريق إلى قصر الأميرة « **نازلي فاضل** » وترددت إشاعات بأنها مغرمة به ــ ذكرها الزعيم « **محمد فريد** » فى مذكراته ــ ويقال انها هى التى زوجت « **سعد زغلول** » من « **صفية** » ابنة « **مصطفى فهمي باشا** » ، ولولا وساطتها ، لما حدث ــ ولا في الاحلام ــ أن يتزوج الفلاح ابن « **ابيانه** » من ابنة رئيس وزراء تركي ، رأس الوزارة ثلاثة عشر عاماً متواصلة ، لأنه كان أطوع ساسة مصر للاحتلال البريطاني .

وهذا نفس ما فعله « **الهلباوي** » .



أفواج متصلة من الموكلين تتجه الى مكتبه . ذاك رجل اشتهر عنه أنه أبلغ المحامين فى مصر ، تمر على المكتب وجوه ووجوه .. قضايا جنائية ومدنية وسياسية وحسبية وملية وشرعية واقتصادية وتجارية وما اليها ..

المحامي الريفى الذى بدأ بمكتب محاماة متواضع في طنطا يصبح في عام ١٨٩٣ مستشاراً للأوقاف الخصوصية ، ومستشاراً لديوان عموم الأوقاف ، وللخاصة الخديوية ، ويصبح من حقه أن يلقى « **الخديو عباس حلمي الثاني** » فى

أى وقت يشاء .. ليس هذا فقط بل أصبح صديق الخديو ونديمه ، ونجم حفلاته الذى لا يغيب . ويصل الأمر به إلى معاملة الخديو معاملة الند للند .. ذهب يوماً لمقابلته فى الاسكندرية فتأخر « الخديو » عن الموعد ثلاث ساعات ، أرسل اليه الخديو فى نهايتها يطلب اليه أن يلقاه فى « **محطة سيدى جابر** » ، تعمد « **الهلباوي** » أن يصل متأخراً خمس دقائق ، فلما لامه الخديو لتأخره أجابه :

ـــ ولكننا إنتظرنا سموكم ثلاث ساعات فى الظهر ..

كان الزمن قد أصبح زمن المحامي والقاضي ..

استقرت المحكمة كمؤسسة في مصر ، وأصبحت من أهم مؤسسات ذلك الزمن .

كانت البلاد قد تحولت من دولة يديرها الولاة لحسابهم ، إلى دولة منظمة ، تحكم العلاقات فيها قوانين من كل نوع : مدنية وتجارية وجنائية .. وقوانين الأحوال الشخصية .. وبصرف النظر عمّن كانت تخدمهم تلك القوانين . فان النتيجة المحققة لصدورها انتهت بأن تحول « **المحامي** » من نصّاب أو مزور إلى « رجل ذى قيمة » ، يَصْدُر قانون بتنظيم مهنته ، يقصر حق العمل فى هذه المهنة على من يحمل شهادة من مدرسة الحقوق . وبدأ قدامى المحامين يتعلمون . درس « **الهلباوي** » الفرنسية ـــ مثله كسعد زغلول ـــ وهو على مشارف الأربعين وأتقنها ، إذ كانت اللغة الشائعة في المحاكم ، لأن القانون الفرنسي ، كان مصدر معظم القوانين المطبقة في مصر .

ها هو بعد عشرين عاماً من العمل في المحاماة يرتفع بجهده إلى ذروة المجد .

يروى في مذكراته أنه فى بداية عمله في المحاماة . أخذ زوجته لتشكر سيداتها السابقات في سرايهن .. وتجمعت حولها زميلاتها من الجواري . وسألنها عن مهنة زوجها . فقالت إنه « افوكاتو » ، ولانهن لا يعرفن شيئاً عن مهنة كهذه ، فقد استفتين باش أغا السراى فأفتاهن بأن « الأفوكاتو » هو « مزور أو نصاب » ؛ يومها لطمن الخدود ، على حظها التعس وبكت زوجته .

بعد عشرين عاماً من ذلك التاريخ .. أصبح « النصاب » نديماً للخديو . اقتنى أراضٍ شاسعة ، سكن القصور ، يقضى الصيف في أوروبا ، يهتم بأناقته ، ويفصِّل ملابسه فى باريس ونيويورك ولندن .. يسافر إلى البحيرة في آخر كل أسبوع ليتفقد مزارعه كأى لورد انجليزى .

أقبلت الدنيا .. الكل راض .. الناس .. الصحف .. الخديو .. الوطنيون .. أصحاب الأراضى . كل شيء الآن على ما يرام . انه فى القمة .

كان ذلك فى عام ١٩٠٦ .

مضت عشرون عاماً .. وهو يعمل بالمحاماة .. إنه يطل على الخمسين ..

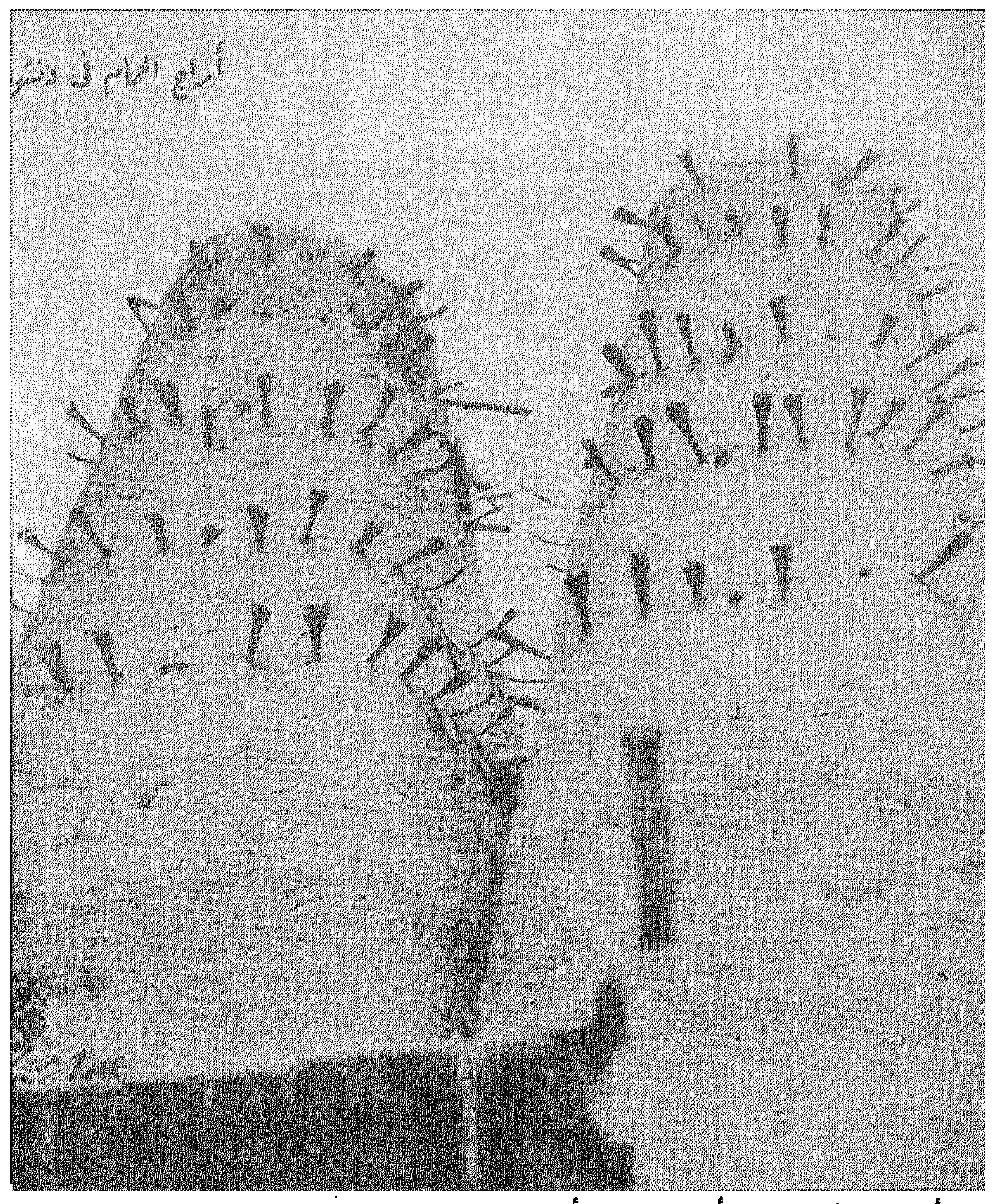
فى تلك السنة ، سقط البطل من حالق .

ذهب جهد العمر فى لحظة !



□ الأربعاء ١٣ يونيو (حزيران) ١٩٠٦

في صباح ذلك اليوم ، غادر « **ابراهيم الهلباوي** » القاهرة في طريقه إلى عزبته بالبحيرة ، ليتفقد أحوالها ، ويستعد لاستقبال مدير مصلحة الأملاك الأميرية « **المستر أنتوني** » ، و« **عبد العزيز بك أباظة** » ـــ مفتش المصلحة ، اللذين كان مقرراً أن يصلا إليها يوم الجمعة ، ليكونا حَكَمَيْن في خلاف حاد ، كان قد نشب بين « **الهلباوي** » ، وصاحب العزبة المجاورة له « **أحمد خيري باشا** » ـــ مدير ديوان الأوقاف ـــ حول أحقية كل منهما في شراء كوم سِباخ من الأملاك الحكومية ، تخلف عن تطهير المصرف الذي يمر بأراضيهما ، وهو خلاف ظل يتصاعد حتى تحول إلى



أزمة بين الإثنين ، ورأت المصلحة أن توفد مديرها ومفتشها ليعاينا الوضع على الطبيعة ، ويفصلا في الخلاف بين المتصارعَيْن على الاستفادة من الكوم .

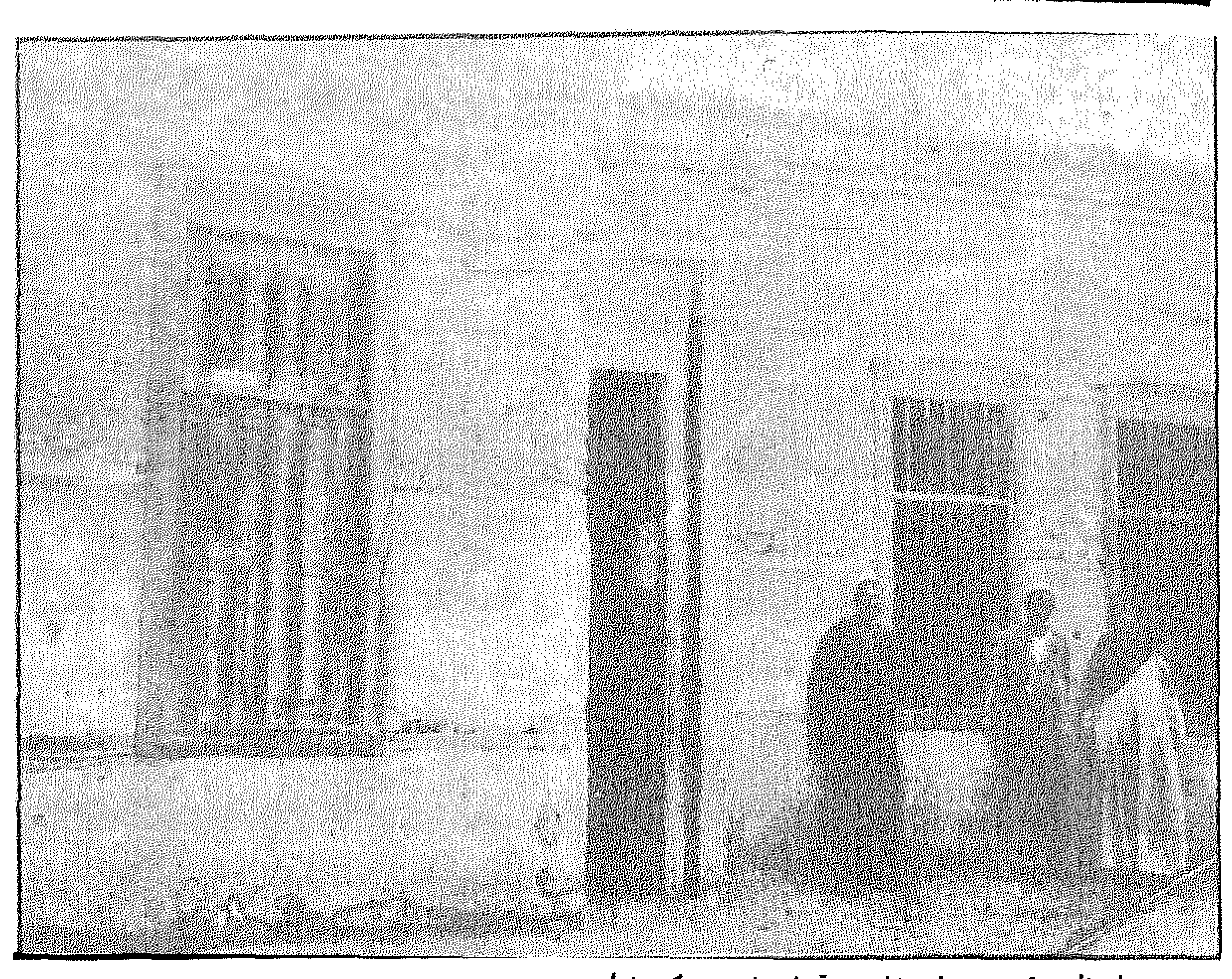
ولأن القطار الذي استقله « **ابراهيم الهلباوي** » لم يكن يمر بمحطة « **منوف** » ، فإنه لم يشاهد كتيبة « **الميجور بين كوفين** » ــ إحدى كتائب جيش الاحتلال البريطاني ــ التى كانت قد غادرت « **القاهرة** » يوم الأربعاء ١١ يونيو

(حزيران) ١٩٠٦ ، في طريقها إلى « **الاسكندرية** » ، ووصلت إلى « **منوف** » ، في صباح ذلك اليوم . ولم يتح له أن يعرف تفاصيل الكارثة التي كانت قد بدأت تتخلق منذ اللحظات الأولى لذلك اليوم المشئوم .

كان الميجور « **بين كوفين** » ــ قومندان الكتيبة ــ قد اعتاد ــ شأن كثيرين من ضباط وجنود جيش الاحتلال ــ أن يمارس هواية صيد الطيور .. وقبل ثلاثة أعوام ، علم من زملائه الهواة ، أن قرية « **دنشواى** » ــ القريبة من « **منوف** » ــ تزدحم بأسراب هائلة من الحمام ، تعشش بين أغصان الأشجار الكثيفة التى تملأ الطريق الزراعي الموصِّل إلى القرية ، وتتجول بينها ، وبين أكثر من مائتي برج أقامها فلاحو « **دنشواى** » على أسطح بيوتهم ، وعلى حواف حقولهم وأجرانهم ، لإغراء الحمام الشارد بالاستقرار فيها واستئناسه . ولمّا زار « **كوفين** » القرية ، أذهلته وفرة أسراب الحمام بها ، فانضم ــ منذ ذلك التاريخ ــ إلى هواة الصيد الذين كانوا يرتادون « **دنشواى** » لاقتناص الحمام .

وإذ وجد « **الميجور كوفين** » نفسه في هذا الصباح ، قريباً من « **دنشواى** » ، فقد أغرى أربعة من ضباط الكتيبة بأن يتوقفوا بالقرب منها ، لتستريح الدواب ، ويستريح جنود الكتيبة ــ وكانوا مائة وخمسين ــ بينما يتسلون هم بصيد الحمام ، فتحمسوا للاقتراح . وبدأ القومندان يُعد ترتيبات الرحلة ــ التى كان يعرفها بخبرته على امتداد السنوات الثلاث السابقة ــ فقابل مأمور مركز شرطة « منوف » ، وأبلغه أنه وزملاءه « **الكابتن بول** » ، والملازمين « **بورثر** » و « **سميث** » والطبيب البيطرى « الملازم **بوستك** » ، سيتوجهون إلى « دنشواى » للصيد .

ولأن قيام ضباط جيش الاحتلال برحلاته لصيد الطيور في أنحاء القرى المصرية ، في « **دنشواى** » ذاتها ، كان من الأمور الشائعة ، فإن مأمور شرطة « **منوف** » ــ الذى كان مشغولاً بالاشراف على إطفاء حريق هائل حدث في المدينة ــ اكتفى باتخاذ الاجراءات التقليدية .. فأرسل إشارة تليفونية إلى « **فؤاد أفندى محمد** » ــ ملاحظ نقطة شرطة « **الشهداء** » ، التي تتبعها « **دنشواى** » إداريا ــ يخطره بالأمر . وكلّف الملاحظ ــ الذي كان مشغولاً هو الآخر بتحقيق جناية هامة



منزل العمدة محمد الشاذلي .. تحول إلى معسكر للأسرى

ـــ أحد أفراد النقطة وهو الأومباشي ـــ العريف ـــ « **أحمد حسين زقزوق** » . بمصاحبتهم إلى القرية ، لتذكير العمدة بالتعليمات الرسمية المعروفة له ، في حالة مرور وحدات ـــ أو مجموعات ـــ من جيش الاحتلال بقريته ، بأن يحسن استقبالهم ، ويسهل لهم مايريدون ، ويحول دون حدوث أى إحتكاك بينهم وبين الأهالي ..

غادرت الكتيبة « **منوف** » إلى « **كمشيش** » حيث عسكرت خارج البلدة على ضفاف « **ترعة الباجورية** » . وغادرها قائدها وأربعة من ضباطها ، بعد أن تركوا الضابط الخامس ـــ الملازم « **هارجريفس** » ـــ ليكون مسئولاً عنها في غيابهم .. وعبروا الترعة في قارب نقلهم إلى « **سرسنا** » ، التى تقع على الضفة الأخرى . وساروا مسافة قليلة على أقدامهم ، حتى التقوا بعربتين تجرهما الخيول ، أرسلهما « **عبد المجيد باشا سلطان** » ـــ أحد أعيان قرية « **الواط** » (**منشية سلطان**) ـــ لنقل الضباط

إلى « **دنشواى** » والعودة بهم بعد الصيد ، فاستقل كل واحدة منهما اثنان من الضباط ، بينما كان الخامس يركب جواده ، وصاحبهم الأومباشي « **زقزوق** » والمترجم « **عبد العال صقر** » ، بينما قاد العربتين اثنان من أتباع « **عبد المجيد سلطان** » هما « **بخيت سعيد** » و « **محمد العبد** » .

وفى الساعة الثانية بعد الظهر وصل الضباط الخمسة إلى الطريق الزراعي الذى يقع شمال « **دنشواى** » ، وأخذوا يتفقدون الأشجار الكثيفة التي كانت أسراب الحمام تختفى بين أغصانها ، وتركهم الأومباشي « **أحمد حسين زقزوق** » مع المترجم « **عبد العال صقر** » ، وتوجه إلى القرية ، ليخطر عُمدتها ــ مختارها ــ « **محمد الشاذلي** » بوصولهم ، لكنه لم يجده في دار العمودية ، إذ كان قد غادر القرية عند الفجر إلى عاصمة المحافظة ــ « **شبين الكوم** » ــ لحضور إجتماع لعُمد المنطقة .. وفي طريقه للبحث عن نائب العمده « **الشيخ عمر زايد** » ، وشيخ الخفراء « **عامر عدس** » ، ليخطرهما بالأمر ، التقى بأحد أصدقائه من فلاحي « **دنشواى** » ، هو « **محمد درويش زهران** » ، الذى دعاه لتناول الغذاء معه ، فاستجاب للدعوة ، إذ كانت درجة الحرارة قد تعدَّت آنذاك الثانية والأربعين ، مطمئنا إلى أن الضباط الانجليز في حماية المترجم ، فضلاً عن أن قائدهم كان يعرف المنطقة ، التي سبق له الصيد فيها خلال السنوات الثلاث السابقة .



لم ينتظر فريق الصائدين ، عودة الأومباشي « **زقزوق** » ، ولم يهتم بظهور عمدة . وبدأوا ــ فور وصولهم إلى مشارف القرية ــ يختبرون بنادقهم ، ويملأونها بالخرطوش ، ويتفحصون ميادين الصيد ، بينما احتشد حولهم لفيف من أطفال القرية وصبيانها ، يتابعون مايفعلون .. وسرعان ما انقسم الفريق إلى قسمين ، إختار أولهما ــ وكان يضم « **الميجور كوفين** » ، و « **الكابتن بول** » و « **الملازم سميث** » ــ أن يصطاد الحمام من بين أغصان الأشجار على جانبي الطريق الزراعى . بينما ابتعد الآخران ــ وهما « **الكابتن الدكتور بوستك** » و « **الملازم بورثر** » ــ قليلاً عن بقية الفريق ، حتى وصلا إلى أجران القمح المتاخمة للطريق الزراعي ..



كان الوقت هو موسم حصاد القمح ودَرْسِه وتذريته .. وقد امتلأت الأجران بأكوام هائلة من عيدانه الصفراء المحملة بالسنابل ، يجرى درسها تحت عجلات « النورج » القاطعة ، تمهيداً لتذريتها في آلات خاصة ، تفصل حبوب القرح عن « التِّبن » المتخلف عن طحن العيدان ، وهو موسم تسعد له أسراب الحمام ، التي كانت تحط على الأجران لتلتقط حبات القمح ، ثم تطير إلى الأبراج أو إلى الأشجار

توقف « **الكابتن بوستك** » و « **اللفتينانت بورثر** » على مشارف أول جرن صادفهما ، هو جرن « **محمد عبد النبي** » ـــ مؤذن مسجد « **دنشواى** » ـــ بعد أن شاهدا عدداً من الحمامات تقف على أسواره ، وفوق عيدان القمح التى كانت تتكوم في أحد أركانه ، وتتقافز بينها وبين القمح الذى كان « النورج » يدور فوقه

ولم يكن « **محمد عبد النبي** » آنذاك في الجرن ، إذ كانت زوجته « **أم محمد** » ـــ وهى شابة صغيرة في السادسة عشرة من عمرها ـــ تسوق المواشي التي تقود « النورج » . بينما كان شقيقه « **شحاته عبد النبي** » يتولى العمل الأكثر مشقة ، فيقوم بتقليب القمح تحت العجلات ..

وعلى بُعد قريب ، كان « **حسن على محفوظ** » ـــ عميد عائلة محفوظ الذى

تجاوز السبعين — يتسامر على مصطبة أمام باب منزله المطل على الجرن ، مع ابن أخيه « **عزب محفوظ** » . وعندما بدأ « **الكابتن بوستك** » و « **الملازم بورثر** » إطلاق خرطوش بنادقهما نحو الحمام الذي استقر فوق جدران الجرن ، صاح « **شحاتة عبد النبي** » فيهما طالباً منهما أن أن يصطادا بعيداً عن الجرن ، لكنهما لم يأبها به ، أو لم يفهماه ، وتحرك « **حسن على محفوظ** » فى اتجاه الطريق الزراعى — الذى لم يكن يبعد عن منزله بأكثر من مائتي متر — وعندما التقى بالميجور « **بين كوفين** » طلب منه أن يأمر رجاله بالابتعاد عن الأجران ، وعدم الصيد داخل القرية ، بينما كانا يتحدثان ، كانت أصوات طلقات خرطوش « **بوستك** » و « **بورثر** » تتوالى ، إذ شاهدا حمامتين تقفان على كوم القمح في جرن « **محمد عبد النبي** » ، فأطلق عليهما « **بورثر** » تسع طلقات متتالية ، فاشتعلت النيران في الجرن ، وصرخت « **أم محمد** » مولولة ، تستغيث بالرجال لإطفاء النار التي اشتعلت في القمح . وأدركها زوجها « **محمد عبد النبي** » وآخرون شُغلوا بأطفاء النيران ، بينما أحتشد جمع من الفلاحين حول الضابطين يعنفونهما لأنهما لم يأبها بتحذيرات أهل القرية ، فكانت النتيجة أن اشتعلت النيران كما توقع الأهالي ، وهجم بعضهم عليهما ، يحاولون انتزاع البنادق منهما ، بينما خف إلى مكان الحادث شيخ الخفراء « **عامر عدس** » ، وبصحبته الخفيرين « **محمد شحاته داود** » و « **على الدبشه** » ، كما اجتذبت أصوات الصراخ ، الأومباشي « **أحمد حسين زقزوق** » وصديقه « **محمد درويش زهران** » .

وإبان الصراع بين « **بورثر** » و « **محمد عبد النبي** » وعدد آخر من الفلاحين ، كانوا يحاولون انتزاع البندقية منه ، انطلقت دفعة أخرى من الخرطوش ، أصاب أحد عياراتها « **أم محمد** » في فخذها ، ومع أن الطلقة لم تكن رصاصاً حياً ، إلا أن الفلاحة الصغيرة الساذجة انزعجت من الإصابة فسقطت مغشيا عليها ، وتبادر إلى ذهن زوجها أنها أصيبت في مقتل ، فاندفع إلى « **بورثر** » وأمسك به وانهال عليه ضربا بعصا من فروع الأشجار ، ورفع « **حسن محفوظ** » عصاه على « **الدكتور بوستك** » وارتفعت أصوات الأطفال والنساء تصرخ :

— الخواجا حرق الجرن وقتل « **أم محمد** » .. الخواجا حرق الجرن وقتل « **أم محمد** » ..



وبينما كانت أفواج أخرى من الفلاحين ، تعدو فى اتجاه الطريق الزراعي ، لتتبين ماحدث ، كان « **الميجور كوفين** » والملازم « **سميث ويك** » و « **الكابتن بول** » ، قد تركوا الطريق الزراعى حيث كانوا يصيدون ، والتحقوا بزميليهما فى محاولة لفض المشادة ، التى كانت قد بدأت بينهم وبين الفلاحين . لكن الموقف كان قد ازداد تدهوراً ، إذ إنطلقت رصاصتان حيتان من بندقية أحد الضباط أصابت واحدة منهما

شيخ الخفراء « **عامر عدس** » في فخذه الأيسر ، وأصيب اثنان آخران من الخفراء هما « **شحاته داود** » و « **على الدبشه** » ، فرفع الفلاحون عصيهم بينما كان الأطفال والصبيان يواصلون قذف المعتدين بالطين وقطع الحجارة .

وحاول الضباط استعطاف أهل القرية باستخدام الاشارات ، التى لم تسهِّل التفاوض ، إذ لم يكن أحد من الطرفين يعرف لغة الآخر ، أما المترجم فكان قد اختفى من الذعر .. وعلى سبيل الترضية ، تظاهر « **الميجور كوفين** » ـــ باعتباره الضابط الأكبر رتبة ـــ بالقبض على « **الملازم بورثر** » ، وتجريده من سلاحه ، بتهمة ماكان ظاهراً آنذاك ، أنه قتل المرأة .. كما قدم ساعته وخاتمه وماكان يحمله من نقود على سبيل التعويض ..

وكادت المفاوضات تسفر عن نجاح كامل ، وتوجه الضباط نحو العربات ، ولكن الأهالي ثاروا وتمسكوا بضرورة عدم السماح لهم بالانصراف ، قبل اثبات التهمة عليهم ، ووصول الحكومة ، وضبطها للسلاح المستخدم في الحادثة ، فلحقوا بهم وأعادوهم عنوة ، وهم يضربونهم بالعصى .

وإذ أدرك الضباط أن الموقف أصبح ميئوساً منه .. اتفقوا على أن يحاول بعضهم الهرب لطلب النجدة ، بينما يواصل الآخرون محاولة التخلص بلباقة من الحصار . وهكذا انطلق « **الكابتن بول** » و « **الدكتور بوستك** » هاربيْن على الطريق الزراعى ، وجرى خلفهما بعض الفلاحين يحاولون القبض عليهما .. وجذب الفلاحون الضباط الثلاثة الباقين إلى جرن القمح ، وأشاروا إلى المرأة الجريحة معبرين بالاشارات عن أنهم يستحقون قطع رقابهم جزاء قتلهم لها ، وأخذوا يركلونهم بالاقدام .

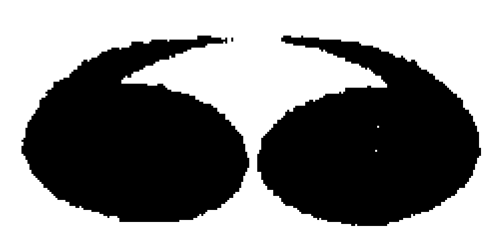
وحين نجح الخفراء وكبار السن من أهل القرية في فض الاشتباك أخيراً ، كانت المعركة قد اسفرت عن كسر عظمة من عظام الذراع اليسرى للميجور « **كوفين** » ، وإصابات سطحية لحقت بالضابطيْن الآخرين ، وقد ظل الثلاثة تحت التحفظ في الجرن ، حتى وصل ملاحظ نقطة الشهداء .

قطع «**الكابتن بول** » و« **الدكتور بوستك** » الطريق الزراعى عَدْواً في طريقهما إلى المعسكر لطلب النجدة ، وعندما التفت الدكتور الذى كان في المقدمة

خلفه لم يشاهد زميله الكابتن الذى كان قد أصيب اصابة سطحية في رأسه ، ولم يعرف « **بوستك** » — إلا فيما بعد — أن زميله سقط مغشيا عليه ، أمام باب سوق قرية « **سرسنا** » . وعندما وصل « **بوستك** » — في الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر — إلى ضفاف « **ترعة الباجورية** » ، كان قد قطع ثمانية كيلومترات تحت الشمس الحارقة فألقى بنفسه في مياهها ، وعبر إلى الضفة الأخرى ، حيث كان جنود الكتيبة يعسكرون على مشارف قرية « **كمشيش** » .

وعلى باب المعسكر إنهار من التعب والإجهاد ..

وفي كلمات متقطعة لاهثة ، أخطر بقية أفراد الكتيبة بما حدث في « **دنشواى** » .



وخلال دقائق قليلة ، غادرت طلائع الكتيبة المعسكر في اتجاه موقع الأحداث ، وأمام باب سوق « **سرسنا** » — وهو إحدى الأسواق التي أقامتها شركة انجليزية كانت تعرف بشركة الأسواق المصرية — وجدوا عدداً من الفلاحين يحيطون بالكابتن « **بول** » في المكان الذى سقط فيه ، فحمله بعضهم إلى المعسكر لإسعافه ، بينما طارد الباقون الفلاحين الذين كانوا يحيطون به ، للقبض عليهم ، وقد تبادر إلى ذهنهم أنهم الذين اعتدوا عليه فتراجعوا مذعورين إلى داخل السوق ليختفوا بها ، خشية القبض عليهم ، فطاردهم جنود الكتيبة حتى قبضوا على خمسة منهم هم « **حسين على الخولي** » و « **محمد شبل حليكان** » و « **محمد الديب** » وأحد خفراء السوق و « **سيد أحمد سعيد** » ، الذى فرّ منهم أثناء محاولة شد وثاقه ، وظل يعدو ، إلى أن اختبأ في قادوس طاحونة ، أقيمت لتجربة المواشي التي تعرض للبيع في السوق ، ولكن الجنود أدركوه ، وأنهالوا عليه ضرباً بالسونكي ، حتى أصبحت أكبر قطعة في رأسه — كما ذكرت « **مجلة المجلات العربية** » التي صدرت بعد الحادث مباشرة — في حجم عملة النقود الصغيرة التي كانت تسمّى بالقرش تعريفة . ثم واصلوا سيرهم إلى « **دنشواى** » ، ليتسلموا بقية الضباط ، الذين كانوا تحت التحفظ في الجرن الذي حرقوه .



وما أن وصل خبر ماوقع في « **دنشواى** » إلى المسئولين في « **القاهرة** » و « **شبين الكوم** » ــ عاصمة محافظة المنوفية ــ حتى انقلبت الدنيا .. فانتقل إلى موقع الأحداث ، مدير المنوفية ، « **محمد شكري باشا** » ، ورئيس نيابتها « **محمد ابراهيم بك** »ومأمور مركز شبين الكوم ، وعدد كبير من رجال الأمن بها .. ومن « القاهرة » وصل إلى منطقة الأحداث مستشار الداخلية الانجليزى « **المستر ميتشد** » ، وأحد مفتيشها ، وحوصرت القرية ، وبدأ البحث عن الجناة !



محمد شكرى باشا مدير المنوفية

ومع أن الاشارة التليفونية الرسمية الأولى عن الحادث ، والتى أرسلها الأومباشى « **أحمد حسين زقزوق** » من تليفون العمدة ، كانت تقول أن معركة وقعت بين الأهالي والضباط تبادل فيها الطرفان اطلاق النار ، إلا أن البحث منذ اللحظة الأولى ، كان في اتجاه واحد : لم يبحث أحد عن قتلة « **سيد أحمد سعيد** » فلاح « **سرسنا** » الذي أصبحت أكبر قطعة في رأسه ، في حجم القرش تعريفه !

ولم يبحث أحد عن الذين أصابوا « **أم محمد** » و « **عامر عدس** » و

« **شحاته داود** » و « **علي الدبشه** » .

كان البحث يجرى عن هؤلاء الذين تجرأوا على رفع عصيهم وقذف أحجارهم على جنود جيش الاحتلال ، إذ أن السكوت على مافعلوا معناه أن هيبة المحتلين قد اهتزت ، وأن جبروتهم لم يعد يخيف المصريين ، وتلك ظاهرة مقلقة قد تشجع آخرين على أن يفعلوا مافعله أهالي « **دنشواى** » ، وقد تتطور الأمور إلى ماهو أسوأ ، إذا ما استبدل المتمردون الحجارة والعصي ، بالبنادق والرصاص .

وكان أخطر مافي الموضوع ، أن الذين تمردوا ورفعوا العصى ، هم فلاحون من أصحاب الجلابيب الزرقاء ، الذين كان « **اللورد كرومر** » ـــ المعتمد البريطاني فى مصر ـــ يفخر بأنه صديقهم ، ويشيع بأنهم راضون عن الاحتلال ، الذي خلّصهم من السخرة ، والضرب بالكرباج ، وفوضى الضرائب ، وغيرها مما كان المحتلون يصفونه بأنه مظالم عهد « **إسماعيل** » !

ولم يكن هناك جناة بالمعنى الدقيق للكلمة ، إذ لم تكن هناك جناية بالمعني القانوني للمصطلح ، فما حدث هو مشاجرة عادية انتهت برضوض بسيطة ، أما « **الكابتن بول** » ـــ الذي كان قد نقل إلى المعسكر ـــ فقد توفى فى السابعة من مساء اليوم نفسه ، وقال ـــ زميله « **الدكتور بوستك** » انه كشف عليه طبيا ، وتبين له أنه أصيب باحتقان في المخ من أثر ضربه الشمس التي تعرض لها بسبب مسيرته الطويله تحت الشمس الحارقه . وفيما بعد كان « **بوستك** » واحداً من أربعة أطباء بريطانيين أكدوا أن ضربة الشمس وحدها ـــ دون الإصابة ـــ كانت كافية لقتل « **الكابتن بول** » ! .

وفضلاً عن هذا ، فقد كان عسيراً على الضباط الانجليز ، أن يتعرفوا على أحد ممن تشاجروا معهم ، أو رفعوا عليهم العصى ، بين زحام الفلاحين المتشابهي الوجوه والملابس ، الذين احتشدوا حولهم في أعقاب اشتعال النار في الجرن ، وكان مستحيلاً عليهم أن يتعرفوا على واحد من مئات الأطفال الذين كانوا يحصبونهم بالطوب ..

ومع أن « الجريمة » ـــ بفرض وقوعها ـــ كانت شائعة بين كثيرين كلهم مجهول أو شبه مجهول ، إلا أن رجال الادارة المصرية الانجليزية لم يعدموا الوسيلة التى

تقودهم إلى تهم ومتهمين وشهود ، وأدلة ، يستكملون بها ديكور العدل على الطريقة الاستعمارية ، فلجأوا إلى أسلوبهم التقليدي في البحث عن الفاعل المجهول في الجرائم الريفية .. طلبوا من مشايخ القرية ، أن يخرج كل منهم المشتبه فيهم من بين القاطنين في الحصة التى يَتَمشْيخ عليها .. وأخذ رجال الشرطة الانجليز — ومعاونوهم من المصريين — يجوسون فى أزقة القرية الضيقة ، ويفتشون بيوتها الطينية الفقيرة ، بحثا عن « الأعداء » الذين حاربوا بريطانيا العظمى ، فيعتقلون الناس بالشبهة أو الوشاية ، أو الاحتياط .

وتحكمت ضغائن وخلافات قديمة بين العمدة « **محمد الشاذلي** » ، وبين أسرة « **محفوظ** » في إختيار المتهمين ، فجاء عميد الأسرة « **حسن على محفوظ** » فى مقدمة المتهمين ، وشمل قرار الاتهام — فيما بعد — إثني عشر من عائلة « **محفوظ** » .

ولم تجد الشرطة مكانا تحتجز فيه المتهمين به فيهم ، سوى مسجد القرية ، الذى ازدحم بالمعتقلين ، وكان في مقدمتهم « **عبد النبي** » مؤذن المسجد ، وصاحب الجرن الذي اشتعلت فيه النيران .

واهتزت القرية الصغيرة لما يجري فيها من أهوال ، فصعدت النساء إلى أسطح المنازل تولولن باكيات ، وهنَّ تشعرن بالعجز أمام جيش دولة عظمى .. ولم يستطع المحققون مواصلة عملهم ، وأصوات المناحة تحيط بهم من كل جانب ، فانتقلوا إلى عزبة « **حسين بك شعير** » — التي تقع في الجهة الغربية من القرية — ليجروا تحقيقاتهم في هدوء ..

وأسفرت الحملة عن القبض على عشرات الفلاحين ، نقلوا جميعاً بعد ذلك إلى سجن « شبين الكوم » ، ولم يقدم للمحاكمة منهم سوى ٦٠ فقط ، كان منهم ٨ هاربين .

لم يعرف « **ابراهيم الهلباوى** » شيئا مما جرى في « **دنشواى** » فى ذلك اليوم التعيس .. ذلك أن الأنباء الأولى عن الحادثة ، كانت قد نشرت في صحف

الخميس ، التي لاتصل عادة إلى العزبة إلاّ بعد ظهر يوم الجمعة ، وعندما وصل المستر « **أنتوني** » ـــ مدير مصلحة الأملاك و « **عبد العزيز بك أباظة** » ـــ مفتش المصلحة ـــ إلى العزبة ضحى يوم الجمعة ، عرف « **الهلباوي** » من المدير بأنباء ماحدث في « **دنشواى** » ، وشاركه الأسف لما جرى ، ثم شُغل عن الموضوع بمشكلة كوم السباخ ، التى انتهت بأن حكم المدير والمفتش بأحقية « **أحمد خيرى باشا** » في الكوم .

وفي الصباح المبكر من يوم السبت ١٦ يونيو ١٩٠٦ غادر « **ابراهيم الهلباوى** » العزبة ، في طريقه إلى « **القاهرة** » . وفي منتصف الطريق ، هبط من القطار في محطة « **طنطا** » ، بحثاً عن وسيلة تنقله إلى « **دنشواى** » ، ليحضر التحقيق مع المتهمين ، إذ شعر ـــ كما قال فيما بعد ـــ بأن « مركزه كشيخ من شيوخ المحامين يفرض عليه أن يتطوع للدفاع عن أولئك المتهمين المساكين في حادثة هامة كتلك الحادثة » . وعندما سأل ناظر محطة طنطا ـــ « **محمود بك طلعت** » ـــ أخبره أن عليه أن ينتظر القطار الذي يقوم من « **طنطا** » في الحادية عشر صباحاً ، وأن ينزل في محطة « **البتانون** » ، ليبحث عن وسيلة أخرى للانتقال إلى « **دنشواى** » ، التى تبعد عنها حوالى عشرة كيلومترات . ولفت نظره إلى أن هناك احتمالاً بألا يكون هناك تحقيق في هذا اليوم .. وأشار إلى درجة الحرارة التى كانت قد تجاوزت الأربعين ، وإلى صعوبة الانتقال بين المحطة والقرية .. حتى فتّ في عضده ، فعاد إلى القطار ، الذى قاده إلى « **القاهرة** » ..

متشل إنس : مستشار الداخلية الإنجليزي

كان موعد عودة « **الهلباوي** » إلى « **القاهرة** » ، معروفا لأسرته وللعاملين في مكتبه ، لذلك لم يدهش حين وجد في انتظاره على رصيف القطار الياور الخاص بناظر النظار ـــ أى رئيس الوزراء ـــ « **مصطفى فهمي باشا** » ، الذى أخبره بأن الباشا ينتظره في مكتبه لأمر هام .. فاستأذنه « **الهلباوي** » في أن يمر على منزله أولا ليغير ملابسه .

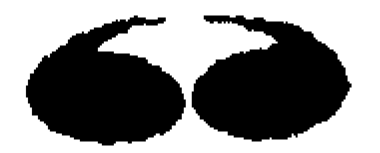


في ديوان رئاسة القطار ـــ وجد « **الهلباوي** » في انتظاره « **محمد محمود بك** » ـــ رئيس « **حزب الأحرار الدستوريين** » فيما بعد وكان يعمل آنذاك سكرتيراً خاصاً لمستشار الداخلية الانجليزى « **المستر ميتشل** » ـــ الذي سأله عما إذا كان أحداً من المتهمين في حادثة « **دنشواى** » قد وكله للدفاع عنه ، فلما نفى ذلك ، أخطره بأن الحكومة قد اختارته ليمثلها في إثبات التهمة ضد المتهمين أمام المحكمة المخصوصة باعتباره أكبر المحامين المصريين سناً وأقدميه !

ويقول « **ابراهيم الهلباوي** » ، أنه « تذكر آنذاك أن نظام المحكمة المخصوصه التى قُدِّم إليها المتهمون في حادثة « **دنشواى** » ، كان قد جرى على أن يمثل الاتهام أمامها شيخ من شيوخ المحاماة ، وأن أول تطبيق لقانون هذه المحكمة المخصوصة ، كان في « **حادثة قليوب** » ، وأن الحكومة إختارت أيامها لتمثيل الاتهام فيها المرحوم « **أحمد الحسيني بك** » ، لأنه كان إذ ذاك أكبر المحامين المصريين سنا ومقاماً » !

وهكذا قبل المهمه ..

بل وتواضع في تحديد أتعابه ، فمع أنه ـ كما قال فيما بعد ـــ « كان يتقاضى خمسائة جنيه في القضايا الكبرى ، إلا أنه خفّض أتعابه في هذه القضية ، فقبل أن يترافع فيها بثلاثمائة جنيه فقط » !



هذا هو « **ابراهيم الهلباوي** » بلا زيادة ولا نقصان !

لافارق لديه بين أن يدافع عن المتهم ، ليطالب بتبرئته ، أو أن يكون المدعي العمومي ، الذي يثبت عليه الاتهام ، ليطالب بإعدامه !

وإذ كان من العسير أن يتصور إنسان عاقل ، أن رجلاً في التاسعة والأربعين من عمره ، خبر الدنيا ، ودرس في الأزهر ، وعرف مجالس الثوار ، ومجامع التجار ، وشارك الأطهار صلواتهم ، والفُجّار سهراتهم ، يمكن أن يتخذ قرارا مصيريا مثل هذا استنادا إلى جداول مواعيد القطارات ، فلابد أن للسرعة التي حسم بها « **الهلباوي** » موقفه سبباً أعمق من هذا ، ولابد أن هناك دوافع راسخة الجذور في نفسه ، ومرتبطة

بتكوينه ، أقوى من هذه المصادفات ، التي لايمكن أن تدفع رجلاً مثل « **الهلباوي** » لاتخاذ قرار مثل هذا !

كان « **الهلباوي** » نموذجاً لجيل نفدت طاقته ، بعد أن أجهضت أحلامه ، فلم يعد يعيش إلاّ لنفسه ، لذلك خدعها بالوهم ، وعاش بمنطق ، أنه لايرتكب إثماً ، إذا ما انتمى لذاته ، وسعى للصعود ، بالبحث عن التميز في مهنته ، واثبات التفوق فيها ، وفى ظنه أن « ذاته » هى « الآخرين » ، وهى « الوطن » ، وأن مصالح الجميع متطابقة .

ولأنه كان ــ كما وصفه « **الأستاذ العقاد** » ــ « ذلاقة لسان لاتطاق » ، فقد كان واثقاً من أن قدرته على تبرئة المدانين ، توازى قدرته على إدانة الأبرياء ، فهو يستطيع أن يثبت أن الشمس تشرق من الغرب ، وأن يبرهن على أنها تغرب من الشرق ، وأن يدافع عن الحق ، وعن الباطل بالدرجة نفسها من قوة المنطق .

هذا هو « **الهلباوي** » الذي لايعرف في الدنيا شيئاً يستحق الاهتمام أو الانتماء يوماً ، أو قضية تستحق التضحية ، إلا « **ابراهيم الهلباوي** » نفسه !



جاء اختيار « **ابراهيم الهلباوي** » ليكون مدعياً عمومياً في محاكمة « **دنشواى** » ، تنفيذا لأحد بنود الأمر العالي الذى صدر في ٢٥ فبراير ــ شباط ــ عام ١٨٩٥ ، وهو يقضي بانشاء محكمة مخصوصة للحكم فيما يرتكبه المصريون من جنايات وجنح ضد جنود أو ضباط جيش الاحتلال ، أو على المراكب الانجليزية الراسية في أحد الموانىء المصرية ..

وفي ذلك العام ــ ١٩٠٦ ــ كان قد مرّ على وجود جيش الاحتلال الانجليزي في مصر، حوالي ربع قرن ، ومر على صدور هذا الأمر أكثر من عشر سنوات ، لم يطبق خلالها سوى مرّة واحدة في « **حادثة قليوب** » التي اتخذ « **ابراهيم الهلباوي** »

من قبول « **أحمد الحسيني بك** » القيام بدور المدعي العمومي فيها مبرراً للقبول بذات الدور ، فكانت خطيئته المميته ، التى قضت عليه .

لكن الأمر العالي كان قد صدر بسبب وقائع مشابهة ، حدثت في السنوات السابقة على صدوره :

ففى تلك السنوات ، كانت معسكرات جيش الاحتلال ، قد انتشرت في أنحاء مختلفة من أرض مصر .. وبدأ جنوده وضباطه يشعرون بالضجر من البقاء فيها ، فكانوا يغادرونها في أجازتهم ليسكروا أو يعربدوا أو يلهون بصيد الطيور .. ومالبث هذا اللهو الأنجلو سكسوني أن انتهى بمشاكل عديدة بينهم وبين المصريين ، الذين كانوا يضغطون على أنفسهم ، ويكظمون غيظهم ويستعدون لرد اللطمة التى انتهت بهزيمة جيشهم في معركة « التل الكبير » ، وإحتلال بلادهم ! .

وقد وقعت أولى حوادث الاحتكاك الكبيرة بين الطرفين في عام ١٨٨٧ ـــ بعد خمس سنوات من الاحتلال ـــ إذ ذهب ضابطان من جيش الاحتلال إلى قرية « **نزلة السمَّان** » القريبة من الهرم ، ليصطادوا .. فأصاب رصاصهما عدداً من أهالي القرية ، فهجم الفلاحون عليهما ، وأسفرت المعركة عن قتل أحد الأهالي ، وإصابة عدد آخر منهم ، أصيب الضابطان بجروح سطحية ..

ومع أن المصريين كانوا ضحايا الاعتداء ، إلا أن المعتمد البريطاني ـــ « **اللورد كرومر** » ـــ اعتبر ذلك إهانة لحقت بجيش الامبراطورية التي لم تكن الشمس ـــ آنذاك ـــ تغيب عنها .. فثار ثورة عارمة ، وطالب بتوقيع عقوبات رادعة بحق هؤلاء الفلاحين « **المجرمين** » الذين تجرأوا على الدفاع عن أنفسهم ، وخلعوا بُرقع الحياء ، وملكوا جسارة الإستهانة بهيبة جيش الاحتلال وجبروته ، ورفض بإنفة أن تُعرض القضية على المحاكم أو أن يحتكم المتخاصمون إلى القضاء ، إذ معنى ذلك أن يتساوى الفلاحون بالمحتلين والمصريون بالبريطانيين ، وهو ماكان « **اللورد كرومر** » يعتبره إهانة لاتغتفر ..

وأسفرت غضبة « **اللورد كرومر** » عن موافقة الحكومة المصرية ، على تشكيل

لجنة إدارية رأسها مدير الجيزة ، لمحاكمة فلاحي « **نزلة السمان** » . أصدرت أحكامها بحق الضحايا . وكانت تتراوح بين السجن والجلد والغرامه . وتم التنفيذ علنا بحضور عدد من أهالي القرية، وفصيلتين من فرقتى جيش الاحتلال اللتين ينتمي إليهما الضابطان «**المجنى عليهما**» لكى يكون ذلك تحذيراً وانذاراً لكل من تسول له نفسه، أن يرفع عينه ــ وليس يده ــ في وجه جنود جيش الاحتلال. أو أن يحتك بهم. ولكى يلزم الجميع حدود الأدب !

وبعد ذلك التاريخ بثماني سنوات ، وفي ٨ فبراير ــ شباط ــ ١٨٩٥ ، تشاجر ثلاثة من بحارة الأسطول الانجليزى ، مع ثلاثة من أهالي حى « **باب سدرة** » ــ أحد أحياء الاسكندرية الشعبية ــ وأسفرت المشاجرة عن إصابة اثنين من البحارة باصابات تافهة ، ومع أن المتهمين في تلك القضية ، قدموا إلى « **محكمة الاسكندرية الابتدائية** » ، إلا أن سلطات الاحتلال لم تُقصِّر في إحاطة المحاكمة بجو من الارهاب . ورغم تفاهة الوقائع ، إلا أن النائب العام ، والمستشار القضائي انتقلا إلى « **الاسكندرية** » للاشراف على التحقيق ، وأحاطت فرق من جيش الاحتلال ، وأخرى من البحرية الانجليزية ، بمبنى المحكمة أثناء نظر القضية ، التي انتهت بصدور أحكام بالحبس ضد سبعة من أهالي « **باب سدرة** » ، تتراوح بين سنتين وستة أشهر .

ورغم قسوة الحكم ، فإنه لم يرض « **اللورد كرومر** » ، الذى أسرع يكتب لحكومته لافتاً نظرها إلى أن القانون الدولي يخوِّل لجيش الاحتلال الحق في تطبيق الأحكام العرفية ضد الذين يعتدون على جنوده أو ضباطه ، مطالباً بسلب المحاكم العادية حقّ النظر في مثل هذه القضايا ، مشيراً إلى اللجنة الادارية التى سبق تشكيلها للحكم في واقعة « **نزلة السمان** » ، ومقترحاً تشكيل « محكمة مخصوصة » للنظر في كل عدوان يقع على جنود جيش الاحتلال .

ووافقت الحكومة الانجليزية على الاقتراح .

ووافقت الحكومة المصرية ، بعد تمحك قليل !

وقبل مرور أسبوعين على صدور الحكم في قضية « **باب سدرة** » ، صدر ــ

في ٢٥ فبراير (شباط) ١٨٩٥ ــ ديكريتو ــ أى أمر عالي ــ ينظم تشكيل محكمة مخصوصة للحكم على مايقع من الأهالي ، من الجنايات والجنح على جنود أو ضباط جيش الاحتلال ، أو على بحرية صاحب الجلالة الامبراطور الراسية في الموانىء المصرية ..

ونص هذا الديكريتو الغريب ــ الذي لاصلة له بأى نظام قضائي ، ولا علاقة له بالعدل الذي زعم المحتلون أنهم جاءوا لإرساء دعائمه فى مصر ــ على أن تتشكل هذه المحكمة برئاسة ناظر الحقانية ــ أى وزير العدل ــ وعضوية كل من المستشار القضائي ــ وكان عادة انجليزيا ــ وقاض انجليزي من « **محكمة الاستئناف الأهلية** » ، يختاره الوزير ، والقائم بأعمال المحاماة والقضاء في جيش الاحتلال بالقاهرة أو الاسكندرية ، ورئيس المحكمة الابتدائية في القاهرة أو الاسكندرية .. ونص الأمر على أن تعقد المحكمة جلساتها في المنطقة التى وقعت فيها الجناية أو الجنحة .

ومنح الأمر المحكمة سلطات واسعة ، فأباح لها عدم التقيد بقانون الإجراءات الجنائية اذا كان ذلك يعوق سرعة الاجراءات . وأعفاها من التقيد بقانون العقوبات فيما تصدره من أحكام ، فهى حرّة في أن تحكم بما تشاء من عقوبات ــ بما فيها الحكم بالإعدام ــ وفقا لما تراه . وحصّن أحكامها من الطعن فيها بأى وجه . وقضى بأن تنفذ هذه الأحكام حال صدورها . وألغى وجود النيابة وسلطتها كجهة تحقيق ، ومنحها لحكمدار البوليس ــ أى مدير الأمن ــ الذى كلفه الأمر العالى باختيار محام لاثبات التهمة على المتهمين .. وهذا هو الدور الذي اختير « **ابراهيم الهلباوي** » لادائه في « حادثة دنشواى » .

كانت المحكمة المخصوصة طبعة معاصرة من محاكم التفتيش ، لايكفل قانونها للتعساء الذين يمثلون أمامها ، أى ضمان قانوني من أى نوع . ولايعرفون حدود العقوبة التي يتم ايقاعها بهم . بل إن مثولهم أمامها كان أمراً مزاجيا يخضع لتقدير المعتمد البريطاني ، الذي أعطاه الأمر العالي ، حق طلب محاكمة المعتدين على أفراد جيش الاحتلال أمامها ، فإذا لم يطلب ذلك ، ظل اختصاص نظر القضية معقوداً للقضاء الأهلي . ولم يتعرض الأمر للجرائم التى قد يرتكبها جنود وضباط جيش

السير إفلن بارنج الذي عرف فيما بعد باسم اللوردكرومر، أهم مهندسي الاحتلال البريطاني للهند ثم لمصر، حكم مصر المحتلة لمدة ٣٠ سنة متصلة، ثم موقفه من فلاحي دنشواى ليكون خاتمة حكمه، الذى عبر الشاعر حافظ ابراهيم عن رأيه فيه بقوله «نيرون لو أدركت عهد كرومر، لعرفت كيف تنفذ الأحكام.





عثمان بك مرتضى

أحمد فتحي زغلول باشا

الاحتلال بحق المصريين ، ولم يكفل لهم أية ضمانات قضائية ضد هذه الاعتداءات .

وفي ١٧ سبتمبر (أيلول) ١٨٩٧ ، وأثناء عودة جنود إحدى فرق جيش الاحتلال ، من « **القناطر الخيرية** » إلى « **القاهرة** » ، بعد أن أنهوا مناورة كانوا يقومون بها هناك .. شاهد أحد الجنود ، بالقرب من « **قليوب** » فتاه ريفية جميلة تحمل على رأسها جرة ماء ، فعابثها وانتزع الجرة من فوق رأسها ، وصرخت الفتاة ، فاحتشد بعض الأطفال والفتيان ، وأخذوا يقذفون جنود الكتيبة بالأحجار ، فجرح بعضهم ..

وفي اليوم التالي ـــ ١٨ سبتمبر (أيلول) ١٨٩٧ ـــ أصدر المجلس الحربي لجيش الاحتلال قراراً بمحاصرة « **قليوب** » ، وانتقل حكمدار القاهرة الانجليزى إلى مكان الحادث ، وقبض على عشرات من أهالي المدينة . وصدر قرار الاتهام يتضمن اسماء ٢٠ منهم ، كان معظمهم من عمال مصنع نسيج قريب ، كانوا أول من حوكم أمام المحكمة المخصوصة التي ابتدعها ديكريتو ٢٥ فبراير ١٨٩٥ .

وقد تشكلت المحكمة برئاسة ناظر الحقانية ـــ آنذاك ـــ « **ابراهيم باشا فؤاد** » وعضوية « **المستر كاميرون** » ـــ المستشار بمحكمة الاستئناف الأهلية ـــ

نائباً عن المستشار القضائي ، و « **المستر ويلمور** » ـــ المستشار بمحكمة الاستئناف الأهلية ، و « **الميجور سمسون** » ـــ القائم بأعمال المحاماة والقضاء في جيش الاحتلال ـــ و « **أحمد فتحي زغلول بك** » ـــ رئيس محكمة مصر الابتدائية ـــ وقام بسكرتاريته المحكمة « **عثمان مرتضى بك** » .. وقام بدور المدعى العام « **أحمد الحسيني بك** » .

ومع أن الدفاع عن المتهمين دفع بعدم اختصاص المحكمة ، استناداً إلى أن الواقعه ليست « **جناية** » أو « **جنحة** » ـــ وهى الحالات التي نص الديكريتو على جواز تشكيل محكمة مخصوصة لنظرها ـــ بل هى ـــ على فرض ثبوتها ـــ مجرد « مخالفة » لم يعترف بها المتهمون إلاّ أن عدالة المحتلين ، قضت بالحكم على خمسة منهم بالنفى إلى السودان مدداً تتراوح بين ثمانية وستة أشهر .. وانذار الباقين .

وحتى عام ١٩٠٦ ، كان « **حادث قليوب** » هو الحادث الوحيد الذى طبق فيه ديكريتو المحكمة المخصوصة ، ثم جاء « حادث دنشواى » ـــ الذى وقع بعد ذلك التاريخ بعشر سنوات ـــ ليكون الحادث الأخير الذى لم يطبق بعده هذا القانون العجيب ..



خلال الأيام العشرة التى انقضت بين وقوع الحادثة فى ١٣ يونيو (حزيران) ، وبين انعقاد المحكمة فى ٢٤ يونيو (حزيران) ١٩٠٦ جرت الأحداث بسرعة لاهثه ، كشفت عن أن الهدف لم يكن البحث عن الحقيقة ، أو نصب ميزان العدالة ، بل التوصل إلى ضحايا يعاقبون بطريقة « متحضرة » فيكونون عبرة للآخرين ، وتذكيراً لمن ضعفت ذاكرتهم ، بأنهم يعيشون في وطن محتل ، ويخضعون لعدالة ترتدي قبعات المستعمرين .

وخلال هذه الأيام العشرة ، وبسرعة غير معهودة أجريت التحريات ، وقبض على المشتبه فيهم، واحتجزوا في سجن «شبين الكوم»، وتم التحقيق معهم. وجرى البحث عن بنادق الضباط التي كانوا قد سلموها إلى الفلاحين ، فأخفوها لأن تسليمهم لها كان يعنى الاعتراف بأنهم كانوا في موقع الحادث . وتم توقيع الكشف الطبي على المصابين من الضباط ، وتشريح جثة الكابتن القتيل ، وإجراء المعاينات على الطبيعة ، بينما كان البحث القانوني يجرى على قدم وساق .

وفي بداية هذه الأيام العشرة ، استقبل « **الهلباوي** » في مكتبه « **المستر موبيرلي** » — المفتش الانجليزي لوزارة الداخلية — و« المستر مانسفيلد » — الحكمدار الانجليزي لبوليس القاهرة — اللذين أبلغاه أنهما مكلفان بأن يكونا في خدمته في كل مايتعلق بقضية « **دنشواى** » ، واقترحا عليه أن يحضر التحقيق ، وأن يشارك في استجواب المتهمين ، ولكنه اعتذر عن ذلك ، وفضل أن يزور مسرح الوقائع ، ليعاينه ، والتقى بعدها مع محافظ المنوفية « **محمد شكرى باشا** » — الذي كان يشرف على التحقيق بمساعدة رئيس النيابه « **محمد ابراهيم** » فكررا عليه العرض ، ولكنه أصر على اعتذاره .

وفيما بعد ، قال « **ابراهيم الهلباوى** » — في معرض الدفاع عن موقفه ، وتبرير سقطته — أن قبوله القيام بدور المدعي العام قد مكنه من صدّ المحاولات الانجليزية التى استهدفت تضخيم الحادثة ، واقحام اسم « **الخديو عباس حلمي الثاني** » في القضية ، واتهامه بتحريض فلاحي « **دنشواي** » على الاعتداء على الضباط الانجليز ، وقتل « **الكابتن بول** »من خلال الايحاء بأن بعض المقربين منه ، كانوا على صلة بالمتهمين ، وأنهم هم الذين حرضوهم .. وكانت العلاقات بين « **الخديو عباس حلمي الثاني** » ، و« **اللورد كرومر** » بالغة التدهور ، بسبب شعور الخديو الشاب ، بأن المعتمد البريطاني ، ينتزع منه سلطاته ، ويتدخل فى اختصاصاته ، مما دفعه إلى التحالف مع الحركة الوطنية ، التى كان يتزعمها انذاك الزعيم « **مصطفى كامل** » .

ومع أن المحكمة المخصوصة ، طبقاً لأمر إنشائها ، كانت معفاة من الالتزام بقانون الاجراءات الجنائية ، فيما يتعلق بضمانات التحقيق ، كما كانت معفاة من الالتزام بقانون العقوبات ، فيما يتعلق بالأحكام التى تصدرها ، إلاّ أن القانونيين الممثلين لجيش الاحتلال ، كانوا — حريصين على الشكل ، وعلى إضفاء طابع قانوني وديمقراطي على مايتخذونه من اجراءات ومايجرونه من محاكمات ، لأسباب تتعلق بأن وجود الجيش البريطاني في مصر ، ظل — حتى اعلان الحماية عام ١٩١٤ — بصفته ممثلاً لمجموع الدول الأوربية ، ومندوبا عنها جميعاً ، إذ هى التي كلفت بريطانيا — في مؤتمر الآستانة عام ١٨٨٢ — بغزو مصر نيابة عنها ، وإعادة الأمن والنظام إليها . لذلك كانت هذه الدول — وخاصة فرنسا — تنتقد تصرفات جيش الاحتلال ، وتتخذ منها وسيلة لابتزاز انجلترا ، التى فرضت الأمر الواقع وانفردت باحتلال مصر ، فضلاً عن انتقادات الأحزاب البريطانية المعارضة فى مجلس العموم البريطاني .

ويضاف إلى كل هذا ، أنه كان لدى هؤلاء القانونيين مبرر هام للحرص على تكييف الوقائع بحيث لاتظهر الحقيقة ، فيتضح أن الأمر كله ، هو مجرد مشاجرة عادية ، بين فلاحي القرية وبعض الضباط الانجليز ، خلقت جواً من الانفعال وسوء التفاهم ، انتهى إلى واقعة ضرب أفضى إلى الموت ، وأصابات بين الطرفين ، إذ لو أتضحت الحقيقة على هذا النحو ، لما كانت هناك ضرورة لكل هذا الضجيج ، ولما استطاع « المدعي العمومي » أن يطالب باعدام المتهمين .. ولما تحقق — بالتالي — هدف المحتلين ، بإنزال عقوبة رادعة بهم ، تجعلهم عبرة لكل من تسوّل له نفسه، الاستهانة بهيبة ومكانة جيش الاحتلال ..

كان لابد من البحث — إذن — عن مبررات قانونية تنتهي بتكييف الواقعة ، بإعتبارها إعتداءً متعمداً مع سبق الإصرار ، فهذا التكييف وحده ، هو الذي يكفل للمحكمة إصدار أحكام بالاعدام وبالاشغال الشاقة !

ولم يكن اتهام الفلاحين المصريين بمعاداة جيش الاحتلال ، وتعمد الاعتداء على ضباطه ، والإصرار المُسبق على ذلك ، أمراً سهلاً ، إذ هو اعتراف بكذب كل الإدعاءات التى كان « **اللورد كرومر** » — المعتمد البريطاني — يذيعها في أنحاء

أوربا ، مُعلناً أنه صديق أصحاب الجلاليب الزرقاء ، وأن الفلاحين ــ وهم أغلبية الشعب المصري ــ راضون عن الاحتلال ، سعداء به ، بعد أن خلصهم من استبداد حكم « الخديو اسماعيل » ، وحررهم من السخرة ، ومن ضرب الكرابيج وأعاد تنظيم مالية البلاد ، فكفل لهم حياة كريمة ، وكفل للدائنين الأوربيين حقوقهم في استرداد القروض التى اقترضها « **الخديو اسماعيل** » ، وأن الذين يعادون الاحتلال ، ويطالبون بالجلاء من المصريين ، هم بعض أفندية المدن ، وبعض الباشاوات ، من أنصار الخديو ، ممن يسعون للإستبداد بالفلاحين ، واعادة عهد « **اسماعيل** » .

وهكذا انتهى رأى القانونيين الانجليز ــ طبقا لما نقله عنهم « **الهلباوي** » إلى القول أن « هذا الإصرار لايمكن أن يرجع إلى المتهمين مباشرة ، لأنه لا عداء بينهم وبين الانجليز ، وعلى ذلك فلابدّ وأن تكون هناك يدٌ خارجية قد حرّكتهم ، وأوحت إليهم بذلك الاعتداء » .

وفي البحث عن هذه اليد الخارجية ، أشار هؤلاء القانونيون الى موقف « **عبد المجيد باشا سلطان** » ، الذي كان من عاداته في كل عام ، أن يعد صيوانا لاستقبال الضباط الانجليز ، وأن يستضيفهم ويعنى بأمرهم ، ولكنه في تلك المرّة لم يفعل ذلك ، ولما كان « **الخديو عباس حلمي الثاني** » قد منحه ــ قبل عشرين يوما من الحادثة ــ رتبة الباشوية، فلا معنى لإهماله لشأن الاعتناء بالضباط الانجليز ، إلاّ أنه غيرّ ولاءه ، أو تلقى إشارة ، بألاّ يعتني بالأمر !

ولفت موقف ملاحظ نقطة شرطة الشهداء ــ « **مراد افندى محمد** » ــ أنظار المحققين الانجليز ، الذين لاحظوا أنه لم يحضر ــ كعادته كل مرّة ــ للمحافظة على الضباط ، وربطوا بين موقفه ذاك ، وبين قرابته لكبير ياوران الخديو « **حسين باشا محرم** » ، الذي اتضح أنه خال الضابط !

وكان معنى وضع هاتين الواقعتين ، موضع الريبة ، هو الايحاء الصريح ، بأن للخديو يداً في تحريض الفلاحين على العدوان على الضباط الانجليز .

ويقول « **الهلباوي** » أنه رفض التسليم بشكوك القانونيين الانجليز ، أو أن يسلم باعتقادهم بأن هناك يداً قوية دبرت الحادثة ، وأصر على أن الواقعة بنت وقتها ، وأن

الكارثة وقعت بسبب الحريق الذى اشتعل في الجرن ، وظن الأهالي أنه سيلتهم البلدة كلها لكثرة الغلال وشدة الحرارة .

وتدل ظواهر الأحوال على أن « **الهلباوي** » قد نجح في اقناع القانونيين الانجليز ، بالتنازل عن هاتين الواقعتين ، وهذين المتهمْين مقابل أن يبحث « **الهلباوي** » عن مبررات ووقائع أخرى ، تكفل البرهنة على أن اعتداء الفلاحين على الضباط ، كان مقترناً بسبق الإصرار ، بالتوصل إلى « محرِّضين » من بين الفلاحين أنفسهم ، كانوا يعلمون سلفاً بوصول الضباط ، ويهيئون الظروف للاعتداء عليهم .

ولما كان هذا التكييف للواقعة ، يتطلب العثور على أدلة ، وإعادة تصوير الواقعة على نحو ينسجم معه منطقياً ، فقد اتجه « **ابراهيم الهلباوي** » — مع فريق قانوني جيش الاحتلال — إلى محاولة إثبات أن الحريق الذي وقع بالجرن ، هو حادث تال للاشتباك بين الفلاحين والضباط . بل إن الضباط لم يكونوا سبباً أصلاً لحدوثه ، فهو حريق متعمد ، إصطنعه الفلاحون ليخفوا أدلة سبق إصرارهم وتعمدهم التحرش بالضباط الانجليز والاعتداء عليهم .

وجاء التكييف الجديد الذى اقترحه « **الهلباوي** » للواقعة ، ليضرب عشرة عصافير بحجر واحد ، إذ هو يثبت براءة الضباط الانجليز من أية مسئولية عما جرى منهم ، بينما يزيد من مسئولية الفلاحين وهو — فضلاً عن ذلك — تصوير أكثر حصافة ، إذ أن الاتجاه لاقحام أسماء كبيرة في الحادثة ، وتوجيه الشبهات نحو قصر الخديوية من شأنه أن يثير تعاطفاً أوسع مع المتهمين ، سوف يفتقدونه ، إذا اقتصر الاتهام عليهم ، إذ لم يكن من المتوقع أن يثور أحد أو يغضب ، لمجرد أن مشنقة المحتلين قد شرفت مجموعة من الفلاحين التافهين بالالتفاف حول أعناقهم .

وتأكيدا لذلك ، اصطحب « **ابراهيم الهلباوي** » معه ، حكمدار بوليس القاهرة ، وتوجه إلى « **دنشواى** » ، حيث أجريا تجربة يثبتان بها إستحالة أن يؤدى إطلاق الخرطوش إلى اشتعال النار في الجرن .. فقام الحكمدار باطلاق عيارات من بنادق صيد مزودة بخرطوش مماثل للخرطوش الذي كان الضباط يستخدمونه على تل من التبن ، من مسافات مختلفة ، فلم يشتعل التبن ، رغم إطلاق الخرطوش عليه

من مسافة عشرة أمتار فقط ، وهى أقل بكثير من المسافة التى كان الضباط يطلقون منها بنادقهم ، نحو الجرن .

وفيما بعد ، استبعد « **الهلباوي** » — في مرافعته أمام المحكمة — أن يكون الحريق قد حدث قضاءً وقدراً ، أو بسبب ارتفاع درجة الحرارة ، واستدل على ذلك بأنه في اللحظة اشتعلت فيها النيران في الجرن ، أمسك أحد الأهالي بالكابتن القتيل « **بول** » — الذي كان على بعد ٦٠٠ متر من موقع الحريق وصاح فيه :

— أنتم حرقتم البلد ..

ولما كان إطفاء الحريق لم يستغرق سوى عشرة دقائق ، وهى مدّة لاتكفي لقطع هذه المسافة الطويله ، فلا معنى لما قاله الفلاح للكابتن ، إلا أنه كان يعلم أن هناك نية لحرق الجرن ، وأن اشتعال النيران فيه ، هو اشارة البدء بالهجوم .

واتخذ « **الهلباوي** » من نجاح الفلاحين في إطفاء النيران خلال ربع ساعة فقط ، وعدم التهامها إلاّ لخُمْس التّبن الذي كان في الجرن ، دليلاً على أنه « كان حولها مائة رجل ، أطفأوها حال ما أشعلوها » ، مؤكدا أن آثار النيران فى جسم « النورج » — الذي قيل بأن الحريق قد طاله — هي دليل على افتعال الأمر كله ، إذ أن النيران قد طالته من أعلاه ، ولم تشتعل من أسفله ، مما يؤكد أنه أحرق بفعل فاعل .

ولم يبق في اثبات ركن « سبق الإصرار » على القتل والشروع فيه ، إلاّ اثبات أن فكرة القتل ذاتها ، لم تكن فكرة عَرَضية ، ولكنها كانت نيّة مبيّتة ومُصَمَّم عليها ، ولهذا ركز « **الهلباوي** » — في مرافعته — على أن حضور الضباط للصيد كان معروفا للفلاحين ، إذ أرسلت به إشارات تليفونية منذ أن تحركت الكتيبة من « القاهرة » — أى قل ثلاثة أيام من وصولهم إلى القرية — ولابد أن يكون الفلاحون قد علموا بنبأ احتمال مرورهم على قريتهم ، ورتبوا الأمر بحيث صمموا على قتلهم إذا جاءوا للصيد ، واستدل « **الهلباوي** » على هذا الاصرار — الذى وصفه بأنه سبق إصرار معلق على شرط — بخروج الرجل العجوز الذي تجاوز السبعين « **حسن محفوظ** » من منزله فى الثانية ظهراً ، وتحمله لحرارة الشمس القائظة التى تجاوزت درجة حرارتها الثانية والأربعين ،



لكى يكون أول من يستقبل الضباط عند وصولهم ، فيحذرهم من الصيد ، وعندما لم يأبهوا به ، نفّذ وعيده ، وحرّض الفلاحين على الاعتداء عليهم .

وخلال تلك الأيام العشرة ، كان البحث عن بنادق الضباط يجرى على قدم وساق .. ولما فشلت الجهود الرسمية ، استدعى « **محمد باشا شكرى** » ـــ مدير (محافظ) المنوفية ـــ « **محمد بك حبيب** » ـــ عمدة « الناعورة » وهى قرية مجاورة لدنشواي ـــ وطلب معونته في البحث عن بنادق الضباط .. واستجاب العمدة للطلب ، وسافر إلى « **دنشواى** » ، والتقى بعمدتها وأعيانها ، وطلب منهم إظهار ـــ الأسلحة وتقديمها لجهات التحقيق ، حتى لايزداد الموقف تدهوراً .

ونجح « **محمد بك حبيب** » في خديعة أحد المتهمين ـــ وهو « **عبد الرازق حسن محفوظ** » ـــ فاعترف له بأن البنادق أُخفيت في منزل « **محمد درويش زهران** » . وعلى الفور أنتقل إلى القرية ، حكمدار القاهرة ، ومفتش الداخليه ، وبدأ التفتيش عن البنادق . وكادت الحملة تفشل في مهمتها ، الى أن لاحظ الحكمدار ، أن « **الستّ وردة** » ـــ والدة « **محمد زهران** » ـــ التي كانت تجلس على جوال فارغ في باحة الدار ـــ لم تتحرك من مكانها ، طوال الوقت الذي استغرقه التفتيش ، فاستراب في جلستها ، وأمر بالحفر في المكان الذي كانت فيه ، فعثروا على بندقيتين .

وأسفرت الجوله الأولى من جهود « **حبيب بك** » ـــ أيضا ـــ عن العثور على علبة من الخرطوش في منزل « **رسلان سلام** » ؛ ولم يظهر شيء آخر من المضبوطات ، حتى أوشكت المحكمة على الانعقاد ، فزار « **محمد بك حبيب** » « **دنشواى** » مرّة أخرى ، وقال لأهلها أن الحكومة لن تسكت عن الأشياء التي ضاعت من ضباط الجيش ، ونصحهم بتسليمها ، ولكى يطمئنهم أعطاهم مهلة ليوم السبت ، يقوم خلالها من لديه شيء من متعلقات الضباط ، بالقائها في الساقية المهجورة ، التي تقع في شمال القرية .. وعندما عاد « **حبيب بك** » إلى « **دنشواى** » في السادسة من صباح السبت ٢٢ يونيو (حزيران) ١٩٠٦ ، كان يصطحب معه غطّاساً ، نزل إلى حوض الساقية ، فعثر على بندقية !

وبذلك اكتملت أدلة الاتهام .. فضُمّت البندقية إلى زميلاتها ، وإلى « النورج » المحترق ، والنبابيت .. وفروع الأشجار ، وعلبة الخرطوش ، في ساحة

المحكمة ، التي كان قد تقرر أن تعقد جلساتها في سرادق ضخم أقيم أمام مبني محافظة المنوفية ..

وفي غروب ذلك اليوم ، وأمام منزل مدير المنوفية ، المطل على « بحر شبين » ، رست سفينة حكومية فخمة ، تقل الأعضاء الانجليز في المحكمة ، والقاضي المصري « **أحمد فتحي زغلول** » والمدَّعي العمومي « **ابراهيم الهلباوي** » .. أما رئيس المحكمة « **بطرس باشا غالي** » ، فقد كان مقرراً أن يصل بالقطار في الصباح المبكر .

وقد فضّل القضاه أن يقضوا ليلتهم بالباخرة ، بدلاً من قضائها في منزل المحافظ ، حرصاً على إستقلال القضاء من ناحية ، وحتى تتاح لهم ــ من ناحية أخرى ــ فرصة من الهدوء الكامل ، يعيدون خلالها قراءة ملف القضية ، ويراجعون مواد القانون ، ويستخبرون ضمائرهم ، لتقودهم إلى العدل ، في مناخ تعطّره نسمات الصيف المبللة بمياه النيل .

في إحدى قمرات تلك الباخرة ، كانت المحكمة الموقرة ، قد اصطحبت معها المشنقة ، والمجْلَدة ، والسياط ، والجلادين ..

كان الحكم قد صدر قبل بدء المحاكمة !

عدل خواجات ..



☐ **الأحد ٢٤ يونيو (حزيران) ١٩٠٦**

☐ **مبنى محافظة شبين الكوم**

في الصباح المبكر إحتشد أربعة الاف من أعيان البلاد ووجهائها ــ ينتمي معظمهم إلى قرى ومدن مديرية المنوفية ــ في السرادق الضخم، الذي أقيم أمام مبنى

المحافظة ، لتجري فيه محاكمة فلاحي « دنشواي » ، وأحيط بأعداد ضخمة من قوات جيش الاحتلال ، وقوات البوليس المصرى ..

ومع أن أحداً من الأعيان لم يحضر المحاكمة باختياره ، بل جاءوا — جميعاً — بدعوة لم يكن من الحصافة رفضها، فإن « ابراهيم الهلباوي » كشف عن أحد مبررات هذه الدعوة الملزمة ، حين قال في مرافعته « إن أعيان البلاد خجلون من هذه الحادثة ، وقد جاءوا ليثبتوا لحضراتكم أنهم أبرياء من هذه التهمة » ، فكشف بذلك عن أحد أهداف الطابع الاستعراضي الذي أصرت سلطات الاحتلال على أن تحيط به إجراءات التحقيق والمحاكمة ثم تنفيذ الحكم .

فعلى عكس مايحدث في أي محكمة ، وفي أي قضية ، فإن محاكمة المتهمين في حادثة « **دنشواي** » ، قد افتقدت للرصانة التي تليق بالسلطة القضائية وأصبحت أقرب مايكون إلى عرض مسرحي سياسي ، لايهدف إلى تحقيق العدل ، بل إلى الحفاظ على هيبة المحتلين ، وتنظيم مظاهرة للقوة والجبروت ، ولذلك لم يكن الهدف من دعوة أعيان البلاد لشهود المحاكمة يقتصر على المعنى الذى أشار إليه « **الهلباوي** » بل كان الهدف كذلك هو دعوتهم لكى يشاهدوا بأعينهم نوع العدل الذى سيناله كل من يفكر في دفع عدوان المحتلين على أرضه أو حماماته .



في الثامنة والنصف صباحا ، دخلت هيئة المحكمة إلى القاعة . يتقدمها رئيسها « **بطرس غالي باشا** » — وزير الحقانية (العدل) بالنيابة آنذاك — وخلفه أعضائها الأربعة المستر « **وليم جودنفا هيتر** » — المستشار القضائي بالنيابة — و« **المستر بوند** » — وكيل محكمة الاستئناف الأهلية — و« **الكولونيل لادلو** » — القائم بأعمال المحاماة والقضاء في جيش الاحتلال — وأخيرا « **أحمد فتحي زغلول بك** » — رئيس محكمة مصر الابتدائية ..



سماعيل عاصم بك (١٨٤٧ — ١٩١٩)
من أشهر محامى القرن الماضى وبداية القرن

وأثبت أربعة من كبار المحامين في ذلك الوقت هم « **أحمد لطفى السيد بك** » ، و« **اسماعيل عاصم بك** » والأخوين « **محمد يوسف بك** » و « **عثمان يوسف بك** » .

وتلا « **عثمان بك مرتضي** » قرار الاتهام في القضية ، الذي صدر بتوقيع مدير المنوفية « **محمد شكري باشا** » ، كما ينص على ذلك قانون إنشاء المحكمة . وقد لخص القرار بايجاز شديد الوقائع ، وأحال إلى البيان التفصيلي الذي كانت وزارة الداخلية قد أصدرته عن الحادث ، واختتم بقرار إحالة ٦٠ من أهالي « دنشواي » إلى المحكمة المخصوصة ــ منهم ٥٢ قبض عليهم و٨ هاربين ــ « لمعاقبتهم أشد عقوبة تناسب هذا الجرم الذي صدر منهم » ..

وخلال نصف الساعة التالية ، استمع رئيس المحكمة إلى ردود المتهمين عن التهمة ،فقال بعضهم أنه كان غائباً ،وقال آخر أنه كان مريضاً ،وقال ثالث أنه لم ير شيئاً مما حدث .. وعندما جاء الدور على « **محمد عبد النبي** » أصر على أن يؤكد أن الضابط أطلق الأعيرة النارية وصوبها نحو الجرن ، وأن زوجته كانت تجلس فوق النورج ، بينما كان هو « يُصلح الرمية » ، فترتب على إطلاق النار حرق الجرن وإصابة المرأة ، وأنه أمسك بالضابط وأراد تسليمه للحكومة ، فانطلقت منه عيارات نارية أخرى أصابته وبعض الحاضرين ، كما أصابت شيخ الخفراء ، وأنه لم يعتد على الضباط ، وانما أراد أن يسلم المعتدين للحكومة .

ولم تستغرق المحاكمة سوى ثلاثة أيام ، استمعت هيئتها في اليومين الأولين إلى أقوال الشهود ، ومن بينهم الضباط البريطانيين الأربعة الذين نجوا من الحادثة ، والمترجم الذى كان يصحبهم ، والسُيّاس الذين أرسلهم « **عبد المجيد باشا سلطان** » لمصاحبتهم ، ثم لأقوال « **مراد محمد** » ــ ملاحظ نقطة شرطة الشهداء ــ وشهادة عامل التليفون بالنقطة .

ومع أن « **الهلباوي** » لم يترافع إلا في اليوم الثالث والأخير من أيام المحاكمه ، إلا أنه لم يكف طوال اليومين الأولين عن عصر الشهود ، واستجوابهم ، وإحراجهم ، لاستخلاص أقوال تفيده في اثبات التكييف القانوني الذي اتفق عليه مع قانونيى جيش

الاحتلال ، وهو أن المتهمين قد رتبوا للاعتداء على الضباط ، وأن الحادثة لم تقع مصادفة ، ولكنها تمت باصرار مسبق ، واتفاق يستهدف إعدام الضباط ، وحرمان المتهمين من الاستفادة من أقوال الشهود ، إلى حدّ إرهاب هؤلاء الشهود وتخويفهم .

وكان « **الملازم بورثر** » قد ذكر أثناء إدلائه باقواله أمام المحكمة أن المتهم التاسع « **عبد المطلب محفوظ** » قد حماه ــ هو وزملاءه ــ من العدوان عليهم ، وقدم اليهم المياه ليشربوا ، وهى شهادة كانت كافية لتبرئته ، وعندما جاء الدور على الشاهد « **فتح الله الشاذلي** » ــ ابن عمدة « دنشواي » ــ ورد في أقواله هو الآخر أنه قد قدم المياه للضباط ، فتنبه « **الهلباوي** » ، إلى نقطة جزم بأنها فاتت على « **الملازم بورثر** » . ووقف ليقول أنه يلاحظ أن هناك شبها كبيراً بين المتهم « **عبد المطلب** » والشاهد « **فتح الله** » في الملامح ، وأنه يعتقد أن الأمر قد اختلط على « **الملازم بورثر** » ، فاستدعت المحكمة الضابط الانجليزي ، الذي حسم الأمر ، وقال أن الذى سقاه هو ابن العمده وليس « المتهم » . وهكذا حرم « **الهلباوي** » المتهم التاسع من فرصة للنجاة من الحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة .

وكان « **أحمد بك حبيب** » ــ عمدة الناعورة ــ نموذجا للشاهد الملقّن ، الذي لايروى وقائع شهدها أو سمعها ، ولكنه يكيّف هذه الوقائع تكييفا قانونياً لاتسمع له به ثقافته ، وليست من المهام التي يكلّف بها القانون الشهود . وفضلاً عن الدور الذي لعبه في الايقاع بالمتهمين ، وكشفه عن السلاح المخبّأ، فقد وقف « **حبيب بك** » أمام المحكمة ليشهد بأنه عُلم بآن هناك سبق إصرار من اهالى « **دنشواى** » على الاعتداء على الضباط ، ويدلل على ذلك بأنه سمع من عمدة « **دنشواى** » ونائبه « **عمر زايد** » ، أن « حسن محفوظ » ، قد هدّد الضباط ، وأعلن أن الأهالى مستاؤون منذ العام الماضي ، بسبب صيد الضباط لحماماتهم ، وأنهم لو اصطادوا هذه المرّة ، فسوف « **يعرفون شغلهم** » !

وبسبب هذه العبارة ــ التى اعتمد عليها « **ابراهيم الهلباوي** » كثيراً في مرافعته ، باعتبارها دليلاً على سبق الاصرار ــ خرج القاضي الانجليزي « **المستر بوند** » عن كل تقاليد القضاء ، إبان مناقشته لشهادة المترجم « **عبد العال**



المتهمون في قضية دنشواي في طريقهم الى استعراض المحاكمة...

صقر » ، الذي شهد ان « حسن محفوظ » لم يقل عبارة « إن صدتم الآن تعرفوا شغلكم » ، وأنه اكتفى بأن يطلب من الضباط ـــ من خلال المترجم ـــ أنْ يصيدوا بعيداً عن البلد ، ولم يقل شيئاً أكثر من ذلك .

ولأن « **عبد العال صقر** » ، كان هو الذى تولي الترجمة بين « **حسن محفوظ** » والضباط ، فقد كانت شهادته ذات قيمة كبرى ، وكانت كافية لأهدار هذه الكلمة ، التي لايمكن اعتبارها دليلاً على التهديد أو سبق الإصرار ، إلا بتأويل معناها ، تأويلاً فيه كثير من الاصطناع ، ولأن نفى « **عبد العال صقر** » لها كان يهدم كل التأويلات التي ارتبطت بها ، فقد أثار ذلك « **المستر بوند** » الذي هاجم الشاهد ، وهدده قائلاً :

ـ ألا تعرف أن هذه المحكمة تعاقب على الشهادة الزور ؟

وعندما رد « **عبد العال** » بالايجاب قال « **المستر بوند** »

ـــ أنا أعرف المصريين أمثالك كيف تكون شهادتهم .

وتكرر هذا التهديد ، مرّة ثانية ، أثناء الاستماع إلى شهادة الأومباشي « حسن

زقزوق » الذي أصر على القول بأن « **الملازم بورثر** » هو الذي أطلق النار على الجرن في البداية ، فأصاب المرأة وأحرق الجرن ، وأن تلك كانت بداية الأحداث التي أدت إلى محاولة جذب البندقية من « **بورثر** » مما أدى إلى انطلاق المقذوفات منها لتصيب المؤذن وشيخ الخفراء والخفيرين . وقد أثار ذلك ضيق « **المستر بوند** » الذي سأله بعصبية :

ــ ألا تخاف هذا القول ؟

فقال « **الأومباشى زقزوق** » ، أن الحق هو الحق ، وأنه لايخاف أحداً إلا الله ، فأمره رئيس المحكمة بالجلوس فوراً .

وكان ذلك ــ مرّة اخرى ــ هو عدل الخواجات ، الذي شارك فيه « **الهلباوي** » .. بكل جسارة .. !



□ الثلاثاء ٢٦ يونيو (حزيران) ١٩٠٦
□ مبنى محافظة المنوفية بمدينة شبين الكوم .

حانت لحظة سقوط البطل . أدركه قدر إختياره ألاّ ينتمي إلا لنفسه ، فكان دماره في إختياره .

إنه الآن في التاسعة والأربعين من عمره ، وقد وصل إلى ذروة المجد ، فاسمه على كل لسان ، وأخباره في كل صحيفة ، وأنظار الناس جميعاً ، في مصر وخارجها تشخص إليه . ولابد أنه كان ــ خلال الأسبوعين اللذين جرت فيهما وقائع « **دنشواي** » سعيداً بنفسه ، وراضياً عنها ومزهواً بها ، وغافلاً عن الحفرة التي كان

يسير إليها مغمض العينين ،متوهماً أن مرافعته في قضية « **دنشواي** » ستقفز به إلى ذروة جديدة من ذُرى المجد ، ولعله كان شديد الثقة في أن أحداً من الناس لن يلومه لأنه ترافع ضد هؤلاء الفلاحين الحفاة الجائعين ، وشنقهم بلسانه ..

في السرادق الذي أقيم أمام مبنى المديرية ليكون قاعة للمحاكمة ، تعلقت به عيون وآذان أربعة آلاف من أعيان البلاد ووجهاؤها ، وهو يدخل إلى القاعة ، ويقف على المنصة ، ليبدأ مرافعته ، أما عيون المتهمين من فلاحي « **دنشواى** » وأسرهم ، فقد شخصت إليه شاردة ، مثقلة بالهم والرعب والخوف من المجهول ، تحاول أن تفهم شيئاً مما جرى أو يجري فلا تفهم .. كان الأمل في النجاة ، أو الإفلات من حبل المشنقة ، قد ذوى تماما منذ اللحظة التى عرفوا فيها أن « **ابراهيم الهلباوي** » سيترافع ضدهم .. وليس عنهم ..

هذا هو الرجل الذي كانوا يأملون فيه ، ينقلب عليهم ، وينضم إلى طالبي رؤوسهم ، وهم الذين تغنوا به ، وأقسموا بلسانه ، وتوعدوا الآخرين به ، « والله أقتلك وأجيب الهلباوي » . ومع أنهم كانوا يعلمون أنها كلمات تقال ليس إلاّ ، إذ لم يكن أحدا منهم يملك خمسمائة جنيه ، يدفعها أتعابا للمحامي الشهير ، إلاّ أن ترديدهم للعبارة ، كان يعكس إحساسهم العميق بالفرح والفخر لأن الوطن الذي ينتمون إليه ، أنجب هذا الرجل المعجزة ، الذى يفك لسانه أحبال المشانق عن رقاب المذنبين ، ويحطم قيود المرشحين لقضاء العمر خلف أسوار السجون ، والذى ولد مثلهم في قرية فقيرة ، وعانى من شظف العيش كما يعانون ، وقد جاء الأوان ليعرفوا وجهة الآخر ، ويدركوا الخلل في معجزته الانسانية ـــ أو بمعنى أدق اللسانية ـــ فكما هو قادر على تبرئة المدانين ، فهو قادر كذلك على إدانه الأبرياء ! .



في ذلك الصباح ؛ جاء الانجليز بـ « الهلباوي » ، ليثبت على فلاحي « دنشواي » تهمة للقتل مع سبق الإصرار التى لم يرتكبوها ، فيا له من سوء حظ نادر .. فلا أحد بمنجى من لسان « الهلباوي » العظيم ، ولا أمل في النجاة ، طالما أن أعظم طلاّب المُرحَمه يطلب ـــ لأول وآخر مرّة في حياته ـــ إهدار حياة هؤلاء الأبرياء التعساء ..

محامي « الظروف المخفّفة » ، يستخدم كل مهارته لاستبعاد أيّ ظرف مخفّف « الحمام الذي نأكله جاءوا يصيدونه . نحن بنينا له البنّيات . زوّدناها بالمياه .. واقتطعنا من قوتنا كى نغذيه . وجاءوا هم ليأكلوه هنيئا مرئياً .. ومع ذلك لم نعترض ، إلا عندما أشتعلت النيرآن في الجرن . وكاد القمح الذي عرقنا ونحن نزرعه في عزّ برد الشتاء أن يشتعل . وأصابوا الولية « أم محمد » في وركها . ضربهم الأولاد بالطوب . جرى « الكابتن بول » ـــ ألف رحمه ونور عليه ـــ فقتلته الشمس .. أين الجريمة في هذا ؟ » .

ويصرخ « محمد النبي » من قفص الاتهام ..

ـــ وكتاب الله ياسعادة الباشا .. أنا مسكت البندقية من الضابط عشان أسلمه للحكومة تاخد لي حقي منه .. وكتاب الله ياباشا دا اللى حصل...

بيد أن « الهلباوي » الخبير المدّرب.. ذرب اللسان .. الذي يستطيع أن يدين الأبرياء ، ويبرىء المدانين ، قادر على أن يصنع من هذا جريمة .. وأن يفوز بحكم الإعدام ..

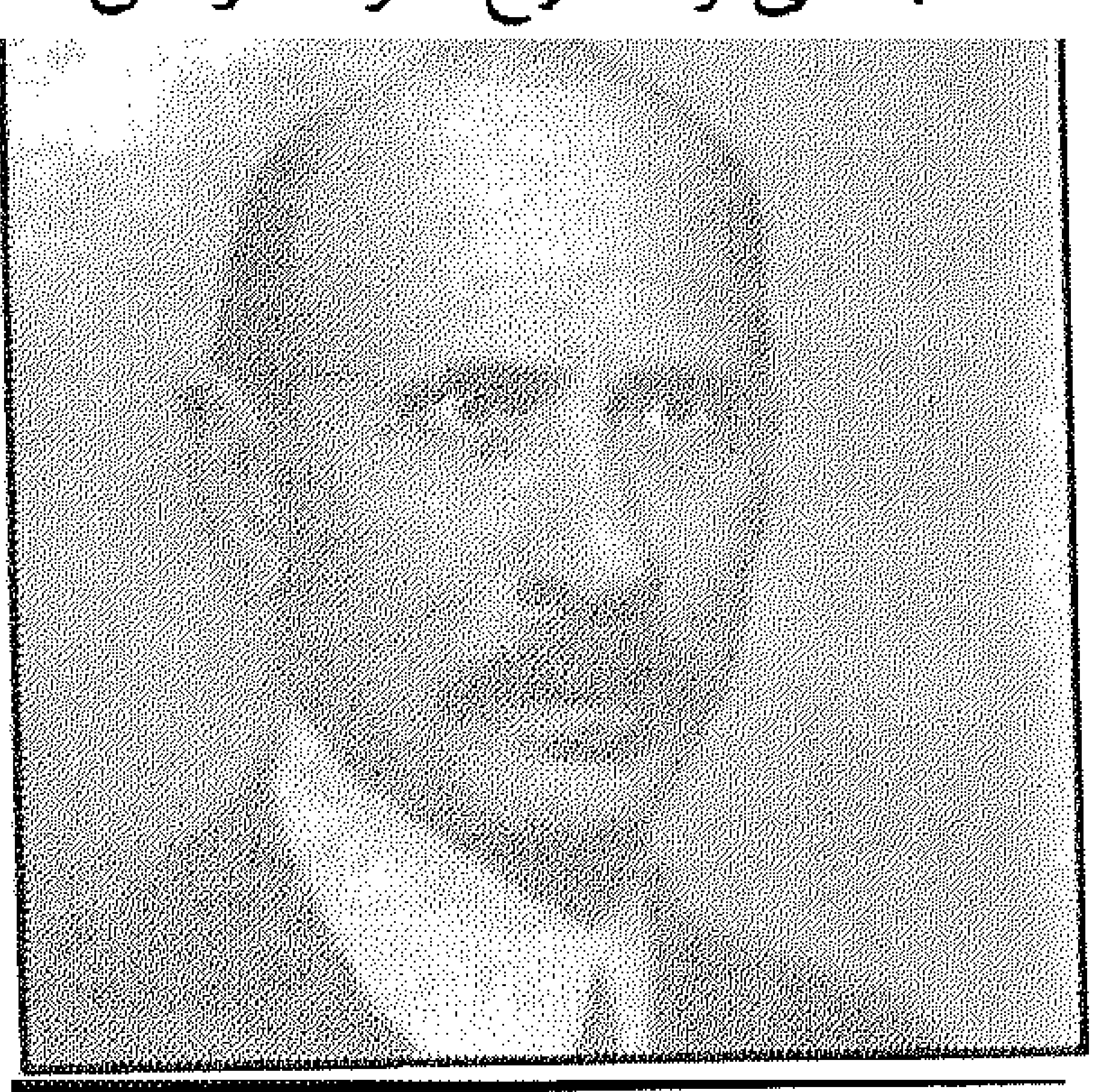
في آخر أربع ساعات وقفها « الهلباوي » على القمة ، ترافع عن الاحتلال ضد وطنه ، وعن الصائدين ضد ضحاياهم .. ولم يخطىء مرّة واحدة ، أثناء مرافعته الطويلة فيلتمس عذراً للبؤساء من أهل « دنشواى » ، فيما لم يفعلوه ، فالقضية كما صوّرتها مرافعته ، هى صراع بين ضباط خيرّين طيبين شجعان ، وبين فريق من الهمج المتوحشين .

ضباط ينتمون لجيش الاحتلال الانجليزي الذى « حرر المصري .. فترقّى وعرف مبادىء الواجبات الإجتماعية والحقوق المدنية .. والذي يتساوى العدو والصديق فى

الاعتراف بنزاهة ضباطه وجنوده » ، ذهبوا يصيدون الحمام ، « ليس طمعاً في لحم أو دجاج ، إذ لوفعل الجيش الانجليزي ذلك لكنت خجِلاً من أن أقف هذا الموقف » ، ولكنهم ذهبوا يصيدون لأن الصيد رياضة تعودوا على ممارستها .

هؤلاء الضباط الشجعان الذين حاز قائدهم « **الميجور بين كوفين** » ، نياشين الشرف ورتب المجد ، بسبب الانتصارات التى حققها في حرب البوير » كانوا يتوقعون أن يلقاهم الفلاحون بالاكرام ، الذي يليق « بمكارم أخلاقهم وسلوكهم » ، والذي وصل الى الحد الذى دفع « **الميجور بين كوفين** » ، « إلى تسليم سلاحه للفلاحين ، وأمر الضباط الذين تحت إمرته ، بتسليم سلاحهم لهم ، حسما للنزاع ؛ فاثبت بذلك أنه ذو أخلاق كريمه » .

لكن أخلاق « **الميجور كوفين** » الكريمة ، انتهت بهزيمته ، وهو الذي انتصر في « حرب البوير » ، لأنه حين أمر بذلك كان يظن « أنه أمام قوم عندهم شعور ومروءة ، فإذا هو بين أدنياء النفوس ، سافلي الأخلاق ، قابلوا هذه الأخلاق الكريمة بالعصى والشماريخ ، وصاحوا على النساء يرمونهم بالطوب والطين » .


أحمد لطفى السيد دفاع بلا حماس

وهؤلاء «السفلة» من فلاحي «دنشواى» ــ الذين «أساءوا ظنّ المحتلين بالمصريين بعد أن مضي عليهم خمسة وعشرون عاماً ونحن معهم في إخلاص واستقامة» ــ لايستحقون «رحمة أو شفقة» لأنهم «ذوي طبيعة شريرة» ارتكبت «جريمة فظيعة تستحق أشد عقاب»، وأعمالهم «قد تجردت عن الرحمة والرأفة والدين ، لأن الدين الاسلامي يبرأ من هؤلاء المتوحشين » .

وهم كاذبون بالفطرة ، كما أن الضباط الانجليز صادقون بالفطرة أيضاً ، وإذا اختلفت روايتهم للوقائع مع رواية الفلاحين ، فالواجب على المحكمة أن تصدق شهادتهم وتكذّب هؤلاء الفلاحين الجبناء .. « فإذا كان المتهمون يدعون ــ أو

يتوهمون ــ أن الضباط أطلقوا بنادقهم إرهابا للناس ، فهؤلاء الضباط قد قرروا عدم صحة ذلك ، وأنه لم يحصل منهم . ولابدع إذا أخذنا بشهادتهم ، وقد كانت كل كلمة من أقوالهم أمامكم في الجلسة ، شاهدة على أنهم نسوا كل شيء إلا العبودية للحقيقة» وبذلك برهنوا «على الصدق ومكارم الأخلاق، لأنهم ليسوا بجبناء، فقد كانوا كلهم في حرب البوير » .



وانطلاقا من هذا التوصيف الأخلاقي والحضاري لطرفي القضية ، أخذ « **الهلباوي** » ــ بمنطقة المحبوك الذي كان أضعف مايكون في ذلك اليوم الأخير من أيام المجد ــ يفند كل ماجاء في أقوال المتهمين والشهود ، ليهدم كل واقعة يمكن أن تتخذ ذريعه للتخفيف عن أسرى « **دنشواى** » ، بفرض أنهم مدانون ، ليثبت للمحكمة أن الحادثة أرتُكبت قصداً وعمداً ومع سبق الإصرار ، حتى يفوز بما كان قد اتفق عليه مع القانونيين في جيش الاحتلال ، ويعطي المحكمة مبرراً للحكم بالاعدام .

فالأسباب التى أدعاها الأهالي للمشادة التي وقعت بينهم وبين الضباط ، كاذبة من أساسها ، وليس صحيحاً أنهم كانوا يصطادون حماماً يعتبر في حكم الملكية الخاصة ، التي يعطى القانون صاحبها حق الدفاع عنها إذا تعرضت لاعتداء ، « فقد ذهبت إلى القرية ، فرأيت الحمام ليس ملكاً للأهالي ، بل إنهم لايملكون إلا الأبراج ، ولايقدمون له غذاء، بل هو حمام ياتي برج هذا، اليوم، ويذهب إلى برج ذاك غداً ، ولاحق لأحد في إدعاء ملكيته إلا من كان ببرجه » .

والجرن لم يحترق بسبب طلقات « **الملازم بورثر** » ، بل إن زعماء العصابة هم الذين أشعلوا الحريق عمداً ، لإيجاد ذريعة للعدوان الذي كانوا قد بيتوا إرتكابه ، ولأن تصاعد ألسنه النيران من الجرن ، كانت الاشارة المتفق عليها سلفا بين هؤلاء الزعماء وانصازهم من الفلاحين لكى يبدأ الهجوم على الضباط ، فضلاً عن أن التجربة التى



جرده الهلباوى من أى فضيلة

أجريت، أثبتت أن إطلاق العيارات لايتسبب عنه اشتعال الجرن، فإن تقرير الطبيب الشرعي، أثبت أن العيار الذي أصاب «**أم محمد**» أطلق من على بعد متر واحد، ومعنى هذا أنها لم تُصب وهى جالسة على «النورج»، بل أصيبت مع من أصيب من الخفراء، أثناء محاولتها هى وزوجها وآخرين انتزاع البندقية من يد «**الملازم بورثر**».

وكذّب «**الهلباوي**» شهادة الأومباشي «**أحمد حسين زقزوق**»، الذي قال إن أحد الضباط أطلق عياراً ، أو عيارين ، فأصاب الأهالي ، وفسر عدم مناقشته لشهادته ، بأنه لم يرد ذلك « حتى لاينفضح البوليس المصري فضيحة غلنية ، فيسمع الجمهور أن في البوليس المصري خونة جبناء أدنياء مثل هذا الأونباشي ، الذى تغذى عند « **محمد درويش زهران** » أحد زعماء المتهمين ، وترك الضباط وشأنهم حتى ـعت الواقعة ، ولما بلغه خبرها من الأهالي ، أبلغ في التليفون أن الضباط أطلقوا العيارات الناريه على الأهالي ، والأهالي أطلقوا العيارات على الضباط .

ونزعت مرافعة المدعى العام من المتهمين كل فضيلة ، فخاطب المتهم العاشر « على محمد سمك » قائلا :

ــ ثم يجىء « **سي علي سمك** » ويقول أن الضابط أعطاني ساعة بقشيشاً لأني سقيته وقدمت له الماء .. لاتظن يا « **على سمك** » أن ذلك يبرئك ولو صادقك عليه الضباط ، بل هو يزيد من مسئوليتك .. لأنه لمّا رآك طامعا فيه ، أنت وغيرك ، سلّمك أسلابه ، قبل أن تأخذوها غصباً ، كما سلّمكم سلاحه ــ المعادل لروحه ــ ولم يكن كل هذا مخففا من شرّكم ، ولاملطفاً من وحشيتكم ، فزدتم في طغيانكم، وتماديتم في فظائعكم .

وتمسك « **الهلباوي** » بتصوير الحادثة على النحو الذي يجعلها تبدو ــ من الناحية القانونية ــ قتل وشروع في القتل عمداً ومع سبق الإصرار ، ليعطى للمحكمة وللرأى العام مبرراً للحكم باعدام المتهمين السبعة ، الذين كان الاختيار قد وقع عليهم ليوصفوا بأنهم زعماء التمرد . وقد قال « **الهلباوي** » فيما بعد ، وفى معرض الدفاع عن نفسه ، أن القانونيين في جيش الاحتلال ، كان يتجهون إلى اثبات تهمة القتل العمد مع سبق الاصرار ، لكل المتهمين الستين في القضية ، وأنه رفض ذلك ، وأن الأخذ والرد بينه وبينهم قد طال حول هذه النقطة ، حتى خضعوا لرأيه وقبلوا أن يقتصر طلب الاعدام على عشرة فقط بدلاً من اثنين وخمسين !

وقال « **الهلباوي** » ــ في مرافعته ــ أن مفسري القانون ، يقولون بأنه يكفى لإثبات التصميم على القتل أن يقول القاتل أنه إذا جاء فلان أقتله ، ثم ينفذ هذا التهديد ، وأن سبق الإصرار يستفاد من إعداد الأسلحة أو اظهار البغضاء التى تؤكد وجود نية القتل ، قبل وقوعه . وأضاف « ولكن يصعب القول إن نية الإصرار تتوافر عند الـ ٥٢ متهما .. بل يمكن القول أنها توجد عند الزعماء

وحدد « **الهلباوي** » أسماء الزعماء الذين يقصدهم وهم « **حسن محفوظ** » و « **محمد درويش زهران** » و « **محمد عبد النبي** » و « **أحمد السيسي** » و « **أحمد عبد العال محفوظ** » .

وفي التدليل على توافر نية القتل لدى المتهمين ، ذكر أنهم كانوا يعرفون سلفا بموعد وصول الضباط ، لأن الادارة أبلغت جميع حُكّام القرى والمدن الواقعة على الطريق الذى كان مقرراً أن تسلكه الكتيبة بمرورها ببلادهم ، وأن هؤلاء الحكام قد أبلغوا الأهالي ، حتى أصبح وصول الضباط إلى المنطقة شائعاً ، فأعد المتهمون أنفسهم ، وخرج زعيمهم « **حسن محفوظ** » ليهدد الضباط بأن « **يعرفوا شغلهم** » ، إذا اصطادوا ، ثم أحرق الفلاحون النار في الجرن عمداً ، ليصطنعوا سببا لتنفيذ نيتهم في قتل الضباط ، وهكذا نفذوا تهديدهم وقتلوا « **الكابتن بول** » ، وشرعوا في قتل الباقين . وهو مايؤكد أنهم كانوا جاهزين بالأسلحة ، ــ وهى العِصِيّ والنبابيت والفؤوس ــ وأنهم ضربوا الضباط فى مَقاتِل ــ هى الرأس والعنق والأكتاف ــ بل إن الميجور « **بين كوفين** » قد أصيب في ذراعه ، إبّان محاولته تفادي ضربة كانت موجهة إلى رأسه .



وناقش « **الهلباوي** » التقريرين الطبيين اللذين قدم أحدهما « **الكابتن بوستك** » ــ **وهو الطبيب البيطري الذي كان ضمن فريق الصائدين ــ وكان قد كشف ظاهرياً على جثة** « **الكابتن بول** » قبل دفنها ، وشهد في المحكمة أن وفاته قد نتجت عن ضربة الشمس ، وإحتقان في المخ تولد عن إصابته إبّان المشادة مع الفلاحين . وقدم التقرير الثاني ثلاثة أطباء شرعيين انجليز شرّحوا الجثة بعد دفنها ، هم الدكاتره « **نولن** » و « **وِبْرْ** » و « **هاملتون** » . وقد أقروا رأى الدكتور « **بوستك** » . وذكروا أنّ الاصابة لم تكن هى السبب المباشر في الوفاة ، وأن ضربة الشمس وحدها كانت كافية لإحداث الوفاة ..

ولإدراكه بأن هذه التقارير الطبية ، لصالح المتهمين ، إذ هى تجزم بأن سبب الموت هو ضربة الشمس ، لاضربه النبوت ، فقد اقتبس « **الهلباوي** » من شروح العلامة الفرنسي « **جارو** » لقانون العقوبات قوله بأن الضرب الذي يؤدى إلى الموت ، لايشترط فيه إلا أن تكون علاقة السببية غير منقطعة ، وأن الموت إذا نتج لسبب ما ، بعد الضربة الأولى ، فالضارب قاتل ، حتى لو كانت الضربة وحدها لاتنتج الموت » ، واستشهد على ذلك بأن الوالد لو ترك إبنه في بستان وجاء طائر فقتله ، يكون الوالد قاتلاً ، وأن اللص إذا سطا على قطار فخاف منه الركاب وقذفوا بأنفسهم من القطار وماتوا ، يعتبر اللص قاتلاً ، وعلى ذلك فإن موت « **اليوزباشي بول** » بسبب ضربة الشمس التى أصابته اثناء عدوه تلك المسافة الطويلة ، لاينفي أن المتهمين هم الذين قتلوه ، لأنهم هم الذين ضربوه ، وهم الذين ألجاوه إلى الجرى تحت الشمس .

ثم استعرض « **الهلباوي** » الوقائع المنسوبة إلى الزعماء السبعة ، فقال إن الشهود قد أجمعوا على أن زعيم العصابة ، هو « **حسن محفوظ** » وعلى أنه كان متواجداً في وسط الحادثة .. واضاف :

ــ إننى كلما أنظر الى شيخوخته أتاثر ، ولكن تلاحظون حضراتكم أنه رجل وصل الى سن السبعين ، وكوّن من ظهره عائلة كبيرة ، ولم تهذبه هذه السنّ ، فيجب أن تطهر البشرية منه ، لأنه لم يكدر قرية ، بل كدر أمه بأسرها ، بعد أن مضى علينا ٢٥ عاماً ونحن مع المحتلين في إخلاص واستقامة وأمانة ، أساء الينا ، وإلى

كل مصري ، فاعتبروا صوتي ، صوت كل مصري ، حكيم عاقل ، يعرف مستقبل أمته وبلاده » .

وقال أن « **يوسف حسن سليم** » هو الذى قتل « **المستر بول** » وسرق ماكان مع « **المستر بورتر** » .

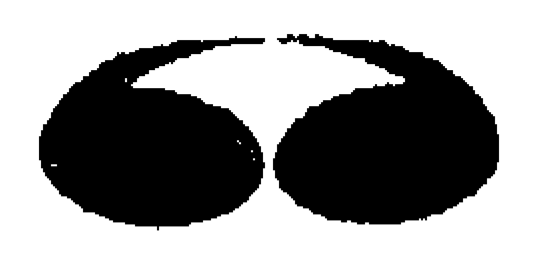
وأن « **محمد عبد النبي** » ــ مؤذن القرية ــ من أرباب السوابق وسبق الحكم عليه سنتين في قضية سرقة !

وأن « **محمد علي سمك** » ــ شريكه في الاعتداء على الضباط ــ كان أول من اعترف عليه .

وأن « **أحمد السيسي** » و « **أحمد عبد العال محفوظ** » قد اعتديا على الضباط وضرباهم .

وأن « **السيد عيسى سالم** » ، هو الذى تحفظ على الضباط ، وقادهم إلى الجرن ، وأشار إلى رقبته مهدداً بقتلهم ، وكان يحمل فأساً .

أما « **محمد درويش زهران** » فهو من أرباب السوابق ، إذ حكم عليه من قبل بالحبس سنة في قضية قتل ، وأنه معروف لأهالي المديرية بأنه من أهل الشر ، وأن الحملة التى عثرت على السلاح في منزله ، قد عثرت أيضا على بقية جاموسه مذبوحة، ثبت أنها مسروقة، وأن أدوات مما يستخدمها اللصوص في تحطيم الأقفال، وجدت في منزله .



في الدقائق الأخيرة من سنوات المجد ، آثر « **الهلباوي** » أن يبدو أمام الجميع ، رجلا لايعنيه القانون ، ولاتهمه العدالة ، ويضحي بكل قيمه في سبيل البقاء على القمة ، لذلك ختم مرافعته ، مفوضاً المحكمة بأن تطبق أى قانون تختاره يعطيها

رخصة الحكم بالاعدام على هؤلاء المتهمين ، فإذا لم تقتنع بأن الجريمة كانت قتلا متعمداً مع سبق الإصرار والترصد ، ففي استطاعتها ألا تطبق القانون الفرنسي وهو الذي يشترط سبق الإصرار للحكم بالاعدام ، وأن تطبق القانون الانجليزي الذى لايشترط هذا الشرط .. واضاف :

ـــ إننى رجل مسلم .. ولنا أن نطلب معاقبة المتهمين طبقا للشريعة الاسلامية ، ففي تبيين الحقائق في شرح الزيلعى أن القتل العمد يعاقب عليه بالقتل عملاً بنص القرآن الشريف « كتب عليكم القصاص في القتلى » حتى لو كان القتل بقشره قصب !

وختم « **الهلباوي** » مرافعته ، قائلاً :

ـــ نحن أمام محكمة مخصوصة غير مقيدة بالقانون . لأن المشرع لاحظ أنه توجد بعض حوادث استثنائية ، وأن العقوبة يجب أن تكون على قدر هذه الحوادث . وكل الشرائع تثبت أننا محقون في طلبنا ، منها القانون الفرنساوي ، والقانون الانجليزي ، وهذا ـــ أى القانون الانجليزي ـــ يقضي بالاعدام دون أن يشترط سبق الاصرار . فلكم تطبيقه إذا فرض أن لا إصرار هناك ، بل يمكنكم تطبيق قانون أى أمة تجدون فيه مصلحة الأمن العام .. والشريعة الاسلامية والقانون الانجليزي في هذا الموضوع يستويان ، ولا يمكن لأحد أن يعترض لأن البلاد إسلامية .



انتهى كلام « **الهلباوي** » .

هل كان يظن أن نتيجته ستكون ما كانت ؟!!

صدر الحكم فى اليوم التالى : إعدام اربعة . جلد اثنى عشر . أشغال شاقة للآخرين ..

قتل « **الهلباوي** » شعبه كله .

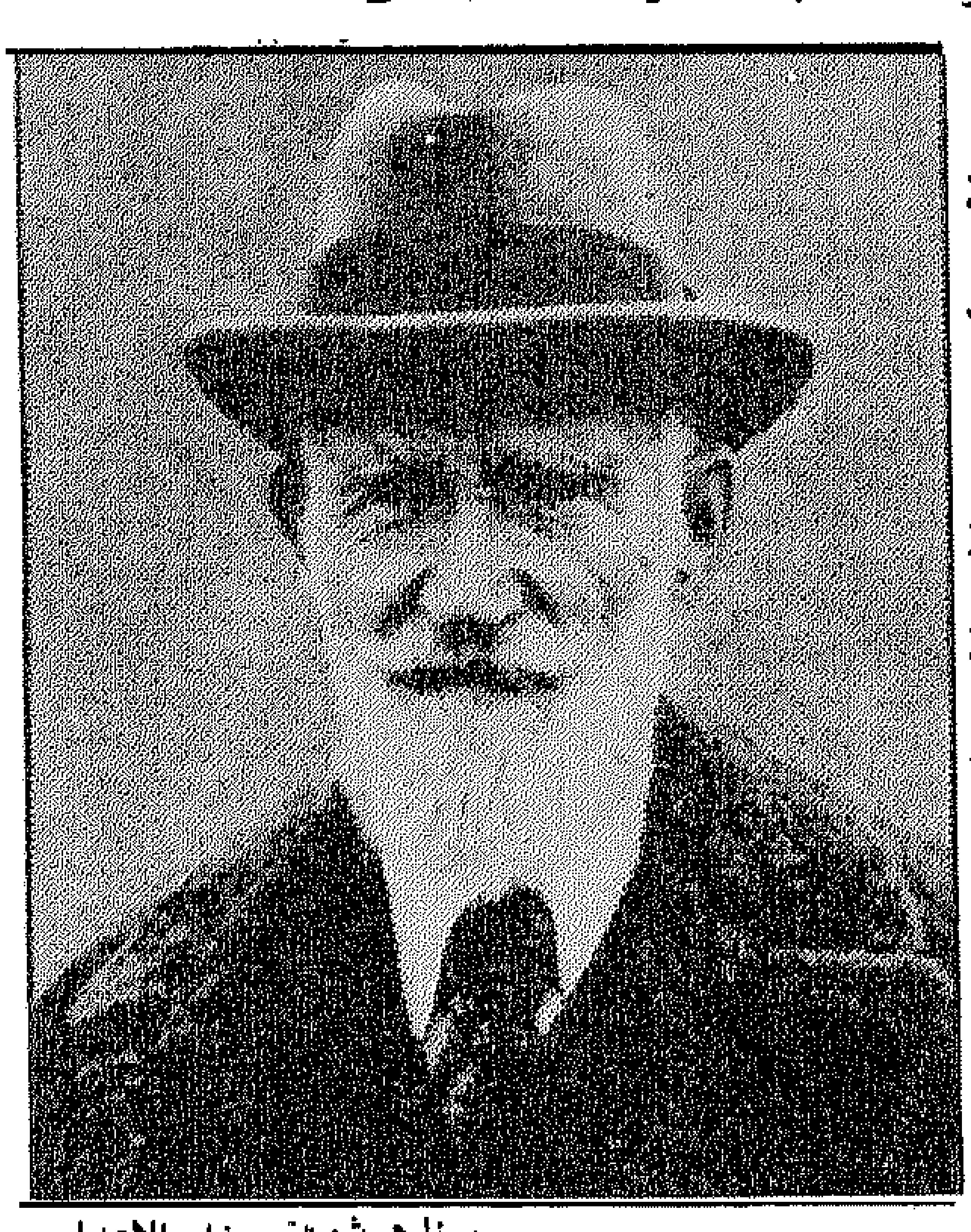


□ الخميس: ٢٨ يونيو ١٩٠٦

□ قرية «دنشواى»

الحضارة الأوربية تقود مسجوني دنشواى ، من « شبين الكوم » إلى « دنشواى » ، يمر الموكب على القرى الواقعة بينهما . وكلما مر على قرية ذعر أهلها من النساء والأطفال وولوا هاربين

أما الرجال فكانوا يقفون على قارعة الطريق ينظرون إلى موكب الأسرى ويتهامسون في رعب..



«برنارد شو»: حفل الاعدام

عند الظهر وصل الجميع إلى ساحة «دنشواى». هنا. سيتم تنفيذ الحكم. الطريقة التي اختيرت لتنفيذه ذات دلالة على حضارة الاستعمار. بين كل مشنوق وآخر . يجلد إثنان من المحكوم عليهم بالجلد ، أو بالجلد مع السجن ، بينما جسد المشنوق السابق مايزال يتأرجح فى حبل المشنقة . وهو أسلوب لم يجد .

الكاتب الايرلندي الشهير « جورج برناردشو » ما يفسره به ، سوى السخرية من عدل سلطات الاحتلال ، التى اجهدت نفسها بحثا عن « بروجرام » تشغل به المتفرجين على حفل الاعدام ، وتحول بينهم وبين الملل ، خلال نصف الساعة التى كان مفروضاً ان يظل فيها جسد المشنوق معلقا ، للتأكد من وفاته ،

ولاتاحة وقت كافٍ لاسرته كى تشاهده فيه وهو يدور حول نفسه ، وقد حلّت المحكمة هذه المشكلة ، فقضت على ثمانية من المتهمين بالجلد ، لتتيح لفرقة التنفيذ . ملء فراغ البروجرام ، بجلد اثنين بين كل مشنوقين ، وبهذا اكتمل الطابع الاحتفالي والاستعراضي لعدل المحتلين ، الذى حرص على أن يتم التنفيذ في المكان نفسه الذى وقعت فيه الحادثة ، وأن يبدأ في اللحظة ذاتها التى وقعت فيها الحادثة ، وأن تقام المشنقة على بعد ٦٠ متراً من باب منزل « **حسن محفوظ** » وإلى جوارها المجْلَدة ، وخيام الحانوتية والمغسلين ، المزودة بالنعوش وأدوات الغُسل .

كان لسان « **الهلباوي** » الطويل هو الحبل الذى شُنق به « **زهران** » و « **محفوظ** » و « **يوسف سليم** » . و « **السيد عيسى سالم** » . وكان هو الكرباج الطويل ذا الألسنة الثمانية الذى جُلد به الآخرون . تلك صورة لن ينساها الشعب المصرى أبداً ..

تجاهل المؤرخون وصف مشاهد التنفيذ . وما قاله المحكوم عليهم . لعل نوعاً من الكبرياء الوطني قد حال دون ذلك .

لكن ماذا تنتظر من فلاحين فقراء جهلة فى موقف صعب كهذا ؟ .

وقفت بريطانيا العظمى ضدهم .. وشنقهم لسان « **الهلباوي** » العظيم !

تقدم المشنوق الأول « **حسن محفوظ** » :

قالت المؤيد» كان ينظر إلى قريته وعيناه مغرورقتان بالدموع، فكأنه كان يودع أولاده وأحفاده الكثيرين ، الوداع الأخير .. نساء القرية فوق أسطح المنازل أقمن المناحات . أخذن يبكين رجالاً سيصرن بعدهن أيامى وينظرن إلى صغار سيكونون ــ بعد آبائهم ــ يتامى .. فهنّ في نار حامية.. وهم في البؤس خالدون » ..

عندما اعتلى « **محفوظ** » سلم المشنقة استدار إلى القرية .. ودّع المزارع والناس .

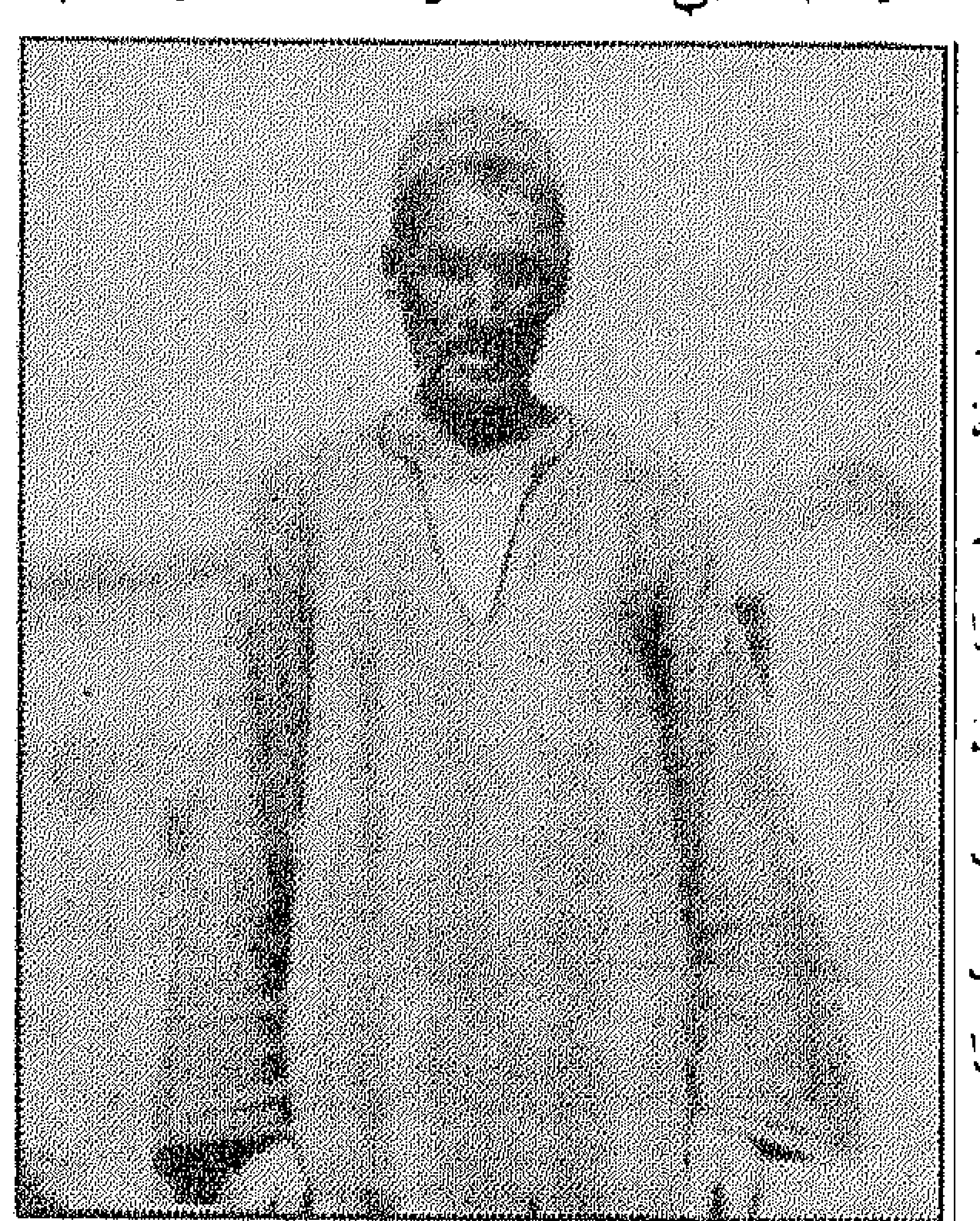
صاح « إنا لله وإنا إليه راجعون .. الله يخرب بيتك يا شاذلي .. الله يخرب بيتك يا محمد يا شاذلي » .. دعا الرجل على العمدة ـــ الشاهد الرئيسي ضده ـــ هل نال « **الهلباوي** » من دعواته شيئاً ؟ ربما . هوى « **محفوظ** » العجوز (٦٥ سنة) .. وفى نفس اللحظة وفى صفوف الصحافيين هوى ابنه ، الذى كان يشاهد التنفيذ وفى يده ورقة وقلم لكى يسجل طلبات أبيه الأخيرة . وكان الأبن قد حاول منذ الصباح المبكر أن يحصل على إذن بالالتقاء بأبيه ، ليسجل وصيته الأخيرة ، لكن أحداً من « العادلين » لم يسمح له بهذا الطلب المشروع البسيط .

وبينما كان جسد « **حسن محفوظ** » يتأرجح ، بدأت الفقرة الثانية من « البروجرام » . أوثقوا « **ابراهيم السيسى** » إلى المجلدة .. تأوه والسوط ذو الثمانية أفرع ينهال على ظهره العارى ..

صاح :

ـــ سُقت عليكم النبي .. سقت عليكم النبي .. يا هوه .. اشنقونى أحسن ..

استمروا يجلدونه وهو مغشى عليه .



«**يوسف سليم**»، المشنوق الثاني.. أصغر المحكوم عليهم بالاعدام. على قمة المشنقة صاح بهم «اللهم انتقم من الظالمين.. اللهم انتقم من الظالمين». عندما هوى متأرجحا «صاحت النساء والأطفال معهن. صيحة واحدة تفتت الأكباد، وبكت عيون الحاضرين من مندوبي الصحافة مصريين وأجانب». تبكي مصر كلها حزناً وأحساسا مريراً بالعجز..

كان جسد « **يوسف** » ما يزال يتأرجح . والمجلود « **السيد العوفي** » يصرخ من ألم الجلد . صاح :

ـ « في عرض الأفندي .. فى عرض الأفندي » ..

مجلود آخر يتقدم « **عزب محفوظ** » . لم يقل شيئاً . تأوه بأعلى صوته مع كل جلدة تصيبه . ثم أخذ ينبح كالكلب .

تقدم المشنوق الأخير : « **محمد درويش زهران** . **إلى المشنقة . صعد سلمها . كان نافذ الصبر ؛ استبطأ تنفيذ الحكم . صاح فى الشنّاق:** .

ـ « شهل يا خي .. شهل » .

بعد لحظة هوى « **زهران** » ، فهوت معه ـ كما قالت « **المؤيد** » ـ قلوب النساء المتجمعات ولطمن الخدود .. وتُرِك معلقاً فى الهواء .. تذروه الرياح .. يميناً وشمالاً .

ومن سوء حظ واضعي « بروجرام » الاحتفال أن أحد المحكوم عليهم بالجلد ، هو « **سيد سليمان خير الله** » ، قد أعفى من تنفيذ العقوبة بسبب إصابته بمرض الصرع ، وهكذا ـ كما يقول « برناردشو » ـ عانى المشاهدون من القرويين والضباط ورجال الفرسان البريطانيين ، من بعض الملل إبان الفترة التى كان فيها جسد « **محمد درويش زهران** » يتأرجح ، ويلف حول نفسه ، إذ لم يكن هناك مجلود يتأوه خلال تلك الفترة ، وهو خطأ وقعت فيه المحكمة التى نسيت أن تصدر بعض أحكام الجلد الاحتياطية ، لمواجهة مثل هذه الطوارئ .



.. يقول الأستاذ « العقاد » :

ـ « كنا أربعة نقرأ وصف التنفيذ في أسوان ، فأغمى على واحد منا .. ولم نستطع إتمام القراءة ، إلاّ بصوت متهدج تخنقه العبرات » ..

أجل .. وإن ذلك ليحدث حتي اليوم ، وبعد كل تلك السنوات .. .



كان لابد أن يدفع كل من اشترك في هذه الجريمة الثمن .. أياً كان ..

كانوا أربعة : « **اللورد كرومر** » ممثل الاحتلال ، و« **بطرس غالي** » الذى رأس المحكمة ، و« **أحمد فتحى زغلول** » وكان عضواً بها ، و« **الهلباوي** » .

تكفل « **مصطفى كامل** » بالأول . أثار عليه العالم كله . فضح الحضارة الانجليزية وأثار اشمئزاز البشرية منها . حتى أضطرت الحكومة البريطانية إلى نقله من مصر ، بعد أن ظل في منصبه رُبع قرن مكّنَ خلاله للاحتلال وثبّت أقدامه في الأرض المصرية .

أما « **أحمد فتحى زغلول** » ــ الذى كتب حيثيات الحكم بخطه ــ فإن شيئاً لم يغفر له ما فعله يوم دنشواى ، لم يغفر له أنه شقيق « **سعد زغلول** » ، حتى أن ذكراه كانت تمر ــ بعد ذلك ــ و« **سعد** » زعيم الأمة المحبوب ، فلا يجسر أحد على الاشارة إليها ، أو يدعو للاحتفال بها .

حدث فى العام التالى للمأساة مباشرة ــ ١٩٠٧ ــ أن رُقّى إلى منصب « **وكيل وزارة الحقانية** » ، وأقام له بعض الموظفين حفلة تكريم فى فندق شبرد ، وطالبوا أمير الشعراء « **أحمد شوقي** » بالاشتراك فى الحفل بقصيدة ، فوعدهم بارسالها لتلاوتها ــ وكان لا يتلو شعره بنفسه ــ وفى الموعد المحدد وصل رسول « **شوقي** » بمظروف الى « **فندق شبرد** » ، وفتحته لجنة الاحتفال فوجدت به أبياتاً تقول :

إذا ما جمعتم أمركم وهممتوا
بتقديم شيء للوكيل ثمين

خذوا حبل مشنوق بغير جريرة

وسروال مجلودٍ ، وقيدَ سجينِ

ولا تعرضوا شعري عليه فحسبه

من الشعر حكم خَطّه بيمينِ

ولا تقرأوه في « شبرد » بل اقرأوا

على ملأ في « دنشواي » حزينِ

وكانت لطمة ..

وأنقذ « **أحمد فتحي زغلول** » نفسه ، فغادر الدنيا بعدها بسنوات قليلة . إذ مات في عام ١٩١٤ وهو وكيل لوزارة العدل ! وهو نفس ما أجبر عليه « بطرس غالي » رئيس المحكمة !

وظل « **الهلباوي** » ، الوحيد من المصريين الذين شاركوا فى المأساة ، الذي عاش بعدها أكثر من ثلاثين عاماً ، فحمل لعنتها على كتفه كمن يحمل صليبه ، وطورد بها كيهودى تائه ومعذب ومحكوم عليه باللعنة الأبدية .. ألا يموت وألا تموت خطيئته فى ذاكرة الناس ..

سقط الرجل الذى صعد بعرقه قمة المجد ، إلى الدرجة التى جعلت رجل الشارع العادي ـــ الذى تغنى به قبل ذلك ـــ يحتقره ، ويهون من شأنه ، فعندما عين « **حسين رشدى باشا** » وزيراً للأوقاف بعد الحادث بقليل ، أراد أن يذهب للقاء « **الهلباوي** » فى بيته لأمر يتعلق بشئون الوزارة ، فلما أمر سائق عربته بالذهاب إلى ذلك البيت .. صاح السائق :

ـــ هيَّ وصلت يا باشا إنك تروح بيت « **هلباوي** » ؟! .. أنا ماروحش ولو قطعت راسى !

ولأن المصريين قد اشتهروا بالتسامح وضعف الذاكرة ، حتى اتهموا بالغفلة ، فإن قسوتهم في التعامل مع خطيئة « **الهلباوي** » تلفت النظر ، إذ هم لم يعاملوا شريكيه في الخطيئة ، بالدرجة ذاتها من القسوة ، وكان منطقهم في ذلك بسيطاً ،

وذا دلالة على « عدل الشعب » ، الذي يعرف كيف يلتمس الظروف المخففة ، ولا يضن بها على من يستحقها ، فقد كان « **بطرس غالي** » رئيسا للمحكمة بحكم منصبه كوزير للحقانية ، وكان « **أحمد فتحي زغلول** » عضواً بها بحكم منصبه كرئيس لمحكمة مصر الابتدائية ، أما « **الهلباوي** » فكان محامياً حرا ، يستطيع أن يرفض ، ويملك أن يختار ، واما وقد اختار أن يقف ضد شعبه ، فلا رحمة ولا شفقة ، ولا « ظروف مُخففّة » !

ولم يكن « **الهلباوي** » بالرجل الذي يقبل الهزيمة ، أو يرضى بأن يصدر حكم ضده ولا يستأنفه ، لذلك لم يتوار أو ينسحب ، ولم يكف عن محاولة البحث عن ظروف مخففة قد تدفع الرأى العام إلى معاملته بالرأفة !

وقد حاول في مذكراته ـــ التى أملاها عام ١٩٢٩ ولم تنشر إلى اليوم ـــ أن يتخذ من المصادفة ظرفا مخففا ، فذكر قصة عزمه على الدفاع عن المتهمين . وكسله عن ذلك بسبب شدة القيظ .. وقال أنه بعد ان انتهت المحاكمة سأله « **بطرس باشا** » ـــ رئيس المحكمة ـــ عن رأيه فى الحكم . فقال له : « ان مثلى مثل الوالدة التى يصاب ابن عزيز عليها بداء فى ساقه . ويرى الأطباء الأ سبيل إلى علاجها . وانه يجب بترها ، فلا يسع الوالدة الا أن تقابل ذلك القرار بالصياح والعويل » .. محاولا أن يلتمس ظرفاً مخففا في الادعاء بأنه كان مضطراً لكى يعفل مافعل ، لحماية الأمة كلها من غضب المحتل وانتقامه !! .

ولكن أحداً لم يقتنع بهذه الظروف ، حتى هؤلاء الذين كانوا يقدرون كثيرا من فضائل « **الهلباوي** » ، ومزاياه ، ومنهم الدكتور « **محمد حسين هيكل** » ، الذى يقول في مذكراته ، أن « **الهلباوي** » فكر في عام ١٩١٣ ، أن يرشح نفسه لعضوية « الجمعية التشريعية » ، ليكون في هذا الترشيح فرصة لكى يدافع عن موقفه في « قضية دنشواى » إستناداً إلى ظرف مخفّف ذو طبيعة مهنية ، إذ لم يكن إلا محامياً طُلب اليه أن يترافع فى قضية فترافع فيها . شأنه فى ذلك كشأنه فى أى قضية يقف فيها إلى جانب المدعي بالحق المدنى . وليس من حق المحامى أن يتنحى عن أداء واجبه . وليس من حقه ـــ لأى اعتبار من الاعتبارات أن يقصر فيه ـــ وأضاف أنه في دفاعه قد قسا على المتهمين لأن موقفه ـــ كمدع عمومى ـــ كان

يقتضيه هذه القسوة ، لكنه فعل ذلك لُينجي مصر من آثار لم يكن يعلمها إلا الله ..

ومع أن الرجل كان لبقاً فى شرح موقفه، إلا أن «الدكتور هيكل» رد عليه قائلاً :

ــ إن قضية «دنشواى» لم تكن قضية عادية يدافع «**هلباوي بك**» عن موقفه فيها بأنه أدى واجب المحامي ، بل كانت قضية بين مصر وانجلترا ، وقد وقفت سعادتك فيها فى صف انجلترا ، فمن الخير أن تترك الزمن يسدل على موقفك هذا ستار النسيان ، وما قمت به في خدمة وطنك قبل هذه القضية وبعدها ، خير ما يعاون على تكثيف هذا الستار . .

وصمت « **الهلباوي** » ولم يرد .. ولم يرشح نفسه !

وحاول فى مذكراته . بعد ذلك ، أن ينسب الى الذين هاجموه دوافع شخصية ، وخاصة الشيخ « **عبد العزيز جاويش** » ــ الذى هاجم « **الهلباوي** » بقسوة ، وأطلق عليه لقب « **جلاد دنشواى** » ــ فذكر انه قبل حادث « **دنشواى** » بعام كان قد ترافع فى قضية مدنية ضد أحد أشقاء الشيخ . وإنه قد حفظ عليه لهذا السبب ..

لكن معاصري « **الهلباوي** » ، يجمعون على أنه ترافع ضد شهداء دنشواى إرضاء للاحتلال . وطمعاً فى منصب قضائى . وكان صديقه اللدود ــ « **سعد زغلول** » ــ قد ترقى فى مناصب القضاء بسرعة . معتمداً على كفاءته ، وعلاقته بالأميرة « **نازلي فاضل** » ومصاهرته لرئيس الوزراء « **مصطفى فهمي** » ، ومع أن « **الهلباوي** » كان يكسب كثيراً من المحاماة ، فقد كان لمناصب القضاء ، آنذاك ، اغراؤها في بلد تعبد المناصب ..

وإلى هذه الرغبة أشار « **حافظ ابراهيم** » في قصيدته عن « **دنشواى** » التى قال فيها مخاطباً « **الهلباوي** » :

أيها المدعى العمومـي مهـلاً بعض هذا فقد بلغت المرادا ..

قد ضمنا لك القضاء بمصر وضمنا لنجلك الإسعادا
فإذا ما جلست للحكم فأذكر عهد مصر ، فقد شفيت الفؤادا



الهلباوي في شيخوخته



فى السنوات الثلاث التالية على حادث دنشواى كسدت أحوال « **الهلباوي** » . وانفض المتقاضون عن مكتبه ، فأغلقه ، وسافر إلى مزارعه بالبحيرة يعتنى بها ، ويدفن احساسه المر بالهوان ، وعُرض عليه منصب القضاء فتردد في الموافقة ، إذ لاشك أن قبوله له كان سيؤكد التهمة التى ألصقت به ..

ولم تسكت الصحافة عنه :

في ٢٨ يونيو ١٩٠٩ كتب « **عبد العزيز جاويش** » على صفحات « **اللواء** » جريدة « الحزب الوطنى » التى كان يرأس تحريرها مقالا تحت عنوان : « **فى ذكرى دنشواى** » ذكّر الجميع بمرور ثلاث سنوات على تنفيذ الحكم بالاعدام والجلد .

قال فيه « سلام على أولئك الذين وقف « **هلباوي بك** » فثار فيهم ثوران الجبارين ، ثم انثنى على رقابهم فقضمها ، وعلى أجسامهم فمزقها . وعلى دمائهم فأرسلها تجرى في الأرض ، تلعن الظالمين وتتوعد الآثمين .. واتهمه علناً بالعمالة للاحتلال وإلاّ ما قدم أهالى « **دنشواى** » « قرابين الى هيكل الاحتلال ، الذى هو معبد الخائنين ، وقرة أعين المارقين » . قدمهم إلى الهيكل ببراهين « يعلم أن حظها

من الصحة كحظه من الوطنية ، وقربها من الحق كقرب موقفه من العواطف البشرية » لكنها « أموال استهوته .. ومناصب استغوته ، وعظمة للاحتلال استرغبته» فأنطقه هذا كله بما أنطقه «لرغبة فى الألقاب والمناصب وعوز النفس الى الشعور بالواجب». ووضع الشيخ «جاويش» النقط على الحروف، فأكد أن «الهلباوي»، قال ما قال فى المحكمة لتروى عنه كلماته، فيكرم الانجليز وفادته ويجيبو مطالبه، ويأخذوا بيده إذا مارغب إليهم فِي بعض وظائف الادارة أو الاستشارة.



الشيخ عبد العزيز جاويش أطلق على الهلباوى لقب «جلاد دنشواى».. فلم يقاضه، ولم يتهمه بالقذف في حقه

ووصف الشيخ مافعله « الهلباوي » وزميليه « بطرس غالي » و« فتحى زغلول » بأنه « طمس لمعالم العدل واقامة لمنارات الجور » ، وقال ان جزاءهم كان « أن أصبحوا يشق وجودهم على الأرض ، ورؤيتهم على الأبصار ، وصوتهم على المسامع وذكرهم على الألسن ، وذكراهم على الصدور ... وهل هذا إلا قصاص عجله الله لهم فى الدنيا ليرى الناس عاقبة العدوان ومحاربة الأوطان فى سبيل الشيطان » .

وختم الشيخ « عبدُ العزيز جاويش » مقاله ، مترحِّماً على شهداء « دنشواى » « أولئك الذين بكتهم الأرض والسماء ، وروع لظلمهم العالم ، وانخلع لمصابهم قلب الانسان ، في كل مكان » ، داعيا الأمة أن تذكر « اليوم الذى ايقظها من سباتها ، وملأ قلوبها بالعظة والعبرة ، ونفوسها بالحمية والغيرة ، هذا اليوم الذى كشف اسرار المنافقين ، وفضح كيد الخائنين وأظهر حقائق المارقين .

هذا اليوم الذي أنبأ العالم بما يفعل الاحتلال في هذه البلاد من المفاسد والمظالم » .

والغريب أن النيابة العمومية ، قدمت الشيخ « **عبد العزيز جاويش** » الى المحاكمة بتهمة القذف فى حق كل من « **بطرس غالي** » ــ وكان أيامها رئيسا للوزراء ــ و« **أحمد فتحي زغلول** » ، عضو المحكمة .. و« **محمد بك يوسف** » ، أحد المحامين الأربعة الذين دافعوا عن المتهمين ، ونسب إليهم الشيخ « **جاويش** » تقاعسهم عن واجبهم في الدفاع .. بينما لم يتحرك « **الهلباوي** » ، ولم يبلغ ضد « **الشيخ جاويش** » ، ولم يعتبر ما كتبه قذفا في حقه ، ولم يتدخل في القضية كمدع بالحق المدني .

وتحين الفرصة « **للهباوي** » فى عام ١٩١٠ لطلب الغفران ، وللتكفير عن الذنب ففى ٢٠ فبراير من ذلك العام أطلق صيدلى شاب اسمه « **ابراهيم الورداني** » الرصاص على « **بطرس باشا غالي** » ، الرئيس السابق للمحكمة التى أصدرت أحكام « **دنشواى** » وكان قد أصبح آنذاك رئيسا لمجلس النظار .

وكانت تلك أول جريمة اغتيال سياسى فى تاريخ مصر الحديث ؛ وأسبابها بسيطة : ان « **بطرس باشا** » ــ في رأى « **الورداني** » ــ عميل للاحتلال ؛ كان عميلاً لهم يوم أصدر أحكام دنشواى ، وكان عميلاً يوم ضيّق الخناق على الوطنيين . وأعاد ــ في عام ١٩٠٩ ــ العمل بالقانون القديم للمطبوعات ، الذي يزهق أنفاس الصحف ، ويصادر حرية الصحافة . وكان كذلك يوم فكر فى مد امتياز القناة ويوم وقع اتفاقيتى السودان الشهيرتين .

وصل الخبر إلى « **الهلباوي** » في عزبته التى كان يعتكف فيها منذ حادث « **دنشواى** » .. وكان الفلاحون يتغنون بالشاب العصبى الفوضوى الذى قتل رئيس النظار في موال جميل مطلعه : « يا ميت صباح الفل على الوردانى » ، ويصله الغناء فيفكّر ويفكر .. وينتهى به التفكير إلى أن يقرر العودة للمحاماة والتطوع للدفاع عن « الورداني » ..

هل خاف أن يكون مصيره كمصير « بطرس غالي » ؟

ربما .. لكنها على أى الأحوال كانت محاولة تكفير ..

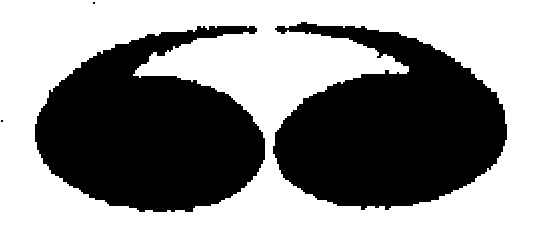
في المحكمة . صال « الهلباوي » وجال .. عاد فارس المحاكم القديم .. ليختار ذلك الركن الذى كان مجال إمتيازه وتفوقه « ركن الظروف المخففة » . ها هو « أعظم طلاب المرحمة » يعود من جديد . ليقول بجسارة للقاضى « إن الجريمة سياسية وطنية ومشرفة ، دفعت المتهم الى ارتكابها دوافع سامية » .

بل انه ـــ وهو الممثل البارع ـــ يتنكر أمام المحكمة لكل شيء ، ويختلط الأمر فلا يعرف أحدٌ هل فعل ذلك في سبيل موكله أم دفاعاً عن نفسه : لقد قتل « **الورداني** » « **بطرس غالي** » لأنه رأس « **محكمة دنشواى** » ، فماذا يقول « جلاد دنشواى » عن دنشواى بعد أربع سنوات منها ..

○ ○ قال إن دنشواى « احدى الفواجع الكبرى التى رُزئت بها مصر » وأن محكمتها كانت « بلا قانون ، بلا نصوص ، تصور ما تراه مناسباً من العقوبات » وأن انشاءها كان « مخالفة صريحة للعدالة البشرية » ..

○ ○ وقال إن المصريين « كرهوا جميعاً هذه المحكمة ، واحتقروا كل من شارك فيها من بينهم ، كقاض أو كمدع عمومى ، ولو كان أكثر الناس إخلاصاً ووطنية . لأنه يعرض سمعته للشبهات والريب ، إلى أن يتضح للناس من بعد أنه كان يهدف إلى غرض نبيل لا عيب فيه » .

○ ○ ثم عرض لموقفه فقال « لسنا هنا فى مقام التوجع ولا الدفاع عن أنفسنا ، ومع ذلك فاننا نستطيع أن نؤكد أن الشعب إحتقرنا ، كما احتقر المجنى عليه ، دون أن يقدر مواطنونا الظروف التي تصرفنا فيه تصرفاتنا .. إننا جئنا هنا للدفاع عن « **الورداني** » . ومن أجل هذا وجب علينا أن نتنكر لذواتنا .. وأن نغفر كل ما وجهه إلينا مواطنونا .. اللهم إنّا نستغفر مواطنينا عما وقعنا فيه من أخطاء » ..



ولكن الشعب رغم هذا لا يغفر .. ويترصد الهلباوي كل القضايا الوطنية

ليدافع عن المتهمين .. كأنما يقول انني وطني ، إن لساني لم يشنق « **محفوظ** » أو « **زهران** » ولم يجلد الآخرين . لكن أحداً لا يصدقه أبداً . فى عام ١٩١٢ تطوع للدفاع عن المتهمين ، فى قضية محاولة « **اللورد كتشنر** » .. ودافع بعد ذلك عن « **شفيق منصور** » فى قضية « **قتل السردار** » ـــ عام ١٩٢٤ ـــ وتقدم دائماً للدفاع فى كل قضايا الرأى .

دافع عن خصومه السياسيين . وعن أصدقائه وملأ مرافعاته بالهجوم على الاحتلال والزراية به .. لكن أحداً لم يصدقه . وعلى الرغم من تفانيه من جديد فى عمله كمحام ، واتساع أعماله وصعود نجمه ، فقد ظل يحلم دائماً بغفران الشعب .

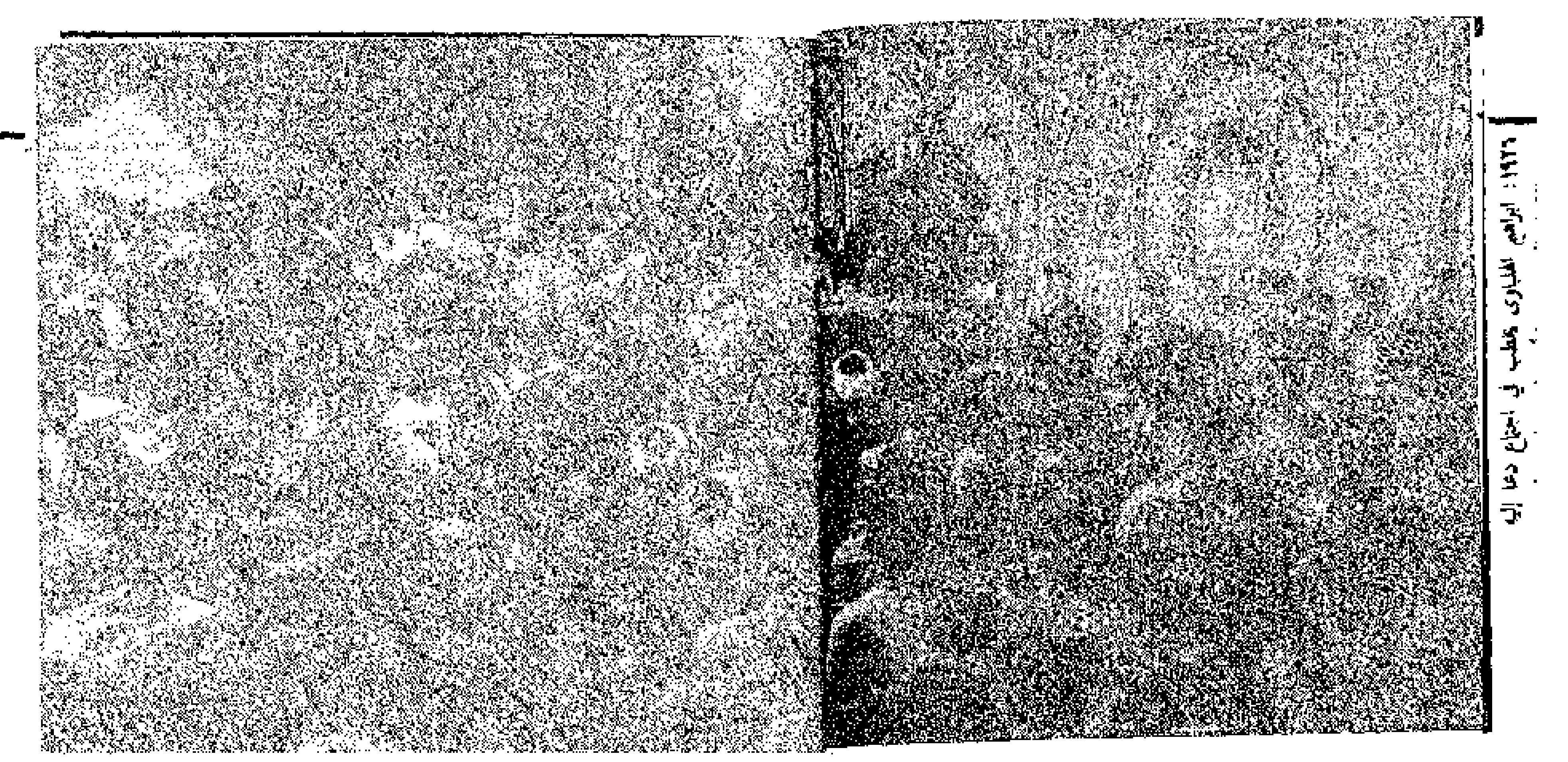
لكن الشعب وقف للزمن بالمرصاد ، ومنعه من أن يسدل الستار على المأساة !

ولعل المصريين بكل طيبتهم ، قد تجاوزوا القصد فى عقابهم للهلباوي ورفضهم لكل طقوس التوبة التى قدمها ؛ وتلبستهم حالة « سادية » لتعذيبه وتجريحه طوال عمره .. وابتكار أساليب نادرة فى هذا .

حدث فى مايو ١٩٠٨ أن عقد اجتماع بدار « **الجريدة** » ـــ صحيفة حزب الأمة ـــ للمناقشة فى بعض المسائل السياسية ، ودعى إليه العموم ، واكتظت دار الجريدة بمئات من المستمعين بينهم كثير من الطلبة والشباب وفى مقدمتهم طلاب « مدرسة الحقوق » الذين كانوا يرتدون سترات لم يتنبه أحد الى انها كانت منتفخة اكثر مما يتطلبه الأمر عادة . وبدأ كأن كل شيء يسير فى مجراه الطبيعى ، كان « **لطفى السيد** » ـــ رئيس تحرير الجريدة ـــ يخطب ، بينما جلس الى جواره « **ابراهيم الهلباوي** » ، الذى كان من أصدقاء حزب الأمة ..

وفجأة فوجىء المجتمعون بحمامات بيضاء تطير فى صالة الاجتماع ، وثمرات من « الطماطم » و« البيض » تنطلق فى وجه « **الهلباوي** » ، وهتاف كالرعد يملأ المكان ..

ـــ يسقط جلاد دنشواى !



١٩٢٦ : الزعيم الهلباوي يخطب في اجتماع دعا اليه

الحمامات الطائرة سوى مجرد رمز على ابراج الحمام الشهيرة في



م من كل هذا لم يكف « **الهلباوي** » عن محاولة الحصول على

امت ثورة ١٩١٩ انضم فترة الى لجنة الوفد المركزية بالقاهرة ، انشق مع المنشقين الذين خرجوا على الوفد ، وكونوا « **حزب رين** » .. وهكذا عاد الى صفوف الأقلية المكروهة من الشعب .

يستطيع الآن أن يحصل على الغفران ، فرشح نفسه — عام ن النواب .

ستاذ يحيى حقي :

— « **الهلباوي** » — يخطب في سرادق ضخم ، ازدحم فيه انصار

الحزب المتحمسون ، يكفرون بـ « **سعد زغلول** » ، ويؤيدون « **عبد العزيز فهمي** » رئيس حزبهم ..

وأفاض « **الهلباوي** » في الحديث عن الوطنية الحقة ، مشيداً بجهاد « **الأحرار الدستوريين** » من أجل تخليص حقوق البلاد من يد المحتلين . وقوطع خطابه بالهتاف والتصفيق .. وامتلأ الرجل ثقة وزهواً وظن ان الدنيا قد صالحته ، ولكنه لم يكد يفرغ من خطابه ، حتى ارتفع صوت في آخر السرادق يهتف :

— ليسقط جلاد دنشواي .

« كنا واثقين أنها دسيسة بعث بها « **حزب الوفد** » لإفساد الحفل ، بدليل أن المبعوث اتخذ مكانه بجانب الباب ليسهل عليه الهرب . ومع ذلك فكأني بالحاضرين ، وقد مستهم الكهرباء فجأة ، واذا بهم كلهم — وهم أنصار « **الهلباوي** » وأعوانه ومشايعو حزبه — يقفون وقفة رجل واحد ، ويهتفون بصوت واحد يجلجل كالرعد ..

— ليسقط جلاد دنشواي .

إنه كان صوت مصر .. ينطلق من حلوقهم على الرغم من ارادتهم » ..
ويسقط « الهلباوي » فى كل انتخابات يدخلها ، ولا يحصل حتى على عشر الأصوات ، وهى النسبة التى كان لابد من حصوله عليها وإلا ضاع عليه التأمين ..

طيب أنت أيها الشعب ، لكنك قاس كذلك ..

وتمضى السنوات ..

تموت زوجته ، فيتزوج غيرها ، وتموت الثانية ، فيتزوج ثالثة ، دائماً تركيات شابات ، وهو العجوز الذى زاد على السبعين ..

يفلس تماماً في عام ١٩٣٠ ، ويُحجز على أراضيه وأملاكه . ولايجد منزلاً يسكنه . وتترقرق الدموع فى عينه في المحكمة . وهو يترافع عن نفسه فى قضية ملكيته لمنزله . ويقول :

ـــ جئت بنفسى إلى المحكمة لأننى أعترف أننى اذا انهزمت في كل مكان ، فاننى انتصر دائماً في المحكمة . وإذا لم تبق لى دار ، فإنني باق في دار العدالة لاننى ساهمت فيها أكثر من أى انسان ..

ويبني نفسه من جديد .. يقع ، ويقوم .. ويقوم ليقع !

ولايكف طوال هذا العمر عن طلب الغفران من الشعب . والشعب يرفض .

كان واحداً من مفكرى الليبرالية المصرية الأنقياء ، دافع مبكراً عن حرية المرأة وحرية العقيدة ، وكانت له جولات فى لجنة الدستور . لكن ذلك كله اندثر مع خطيئته التى لاتغفر ..

فى عام ١٩٤٠ ـــ وهو في الثالثة والثمانين ـــ مات ..

وخلف جنازته .. كان الرجال يتذكرون أبياتاً من قصيدة « **حافظ ابراهيم** » التي يقول فيها :

لاجرى النيل في نواحيك يامصر ولا جادك الحيا حيث جادا

أنتِ أنبت ذلك النبت يامصر فأضحى عليك شوكاً قتادا

أيه يا يا مِذْره القضاء.. ويامن ساد فى غفلة من الزمان وشادا

انت جلادنا فلا تنس انا قد لبسنا على يديك الحدادا





إبراهيم الهلباوي بريشة سانتيس

ويهيل النسيان التراب على كل شىء ..

إن الذكرى الوحيدة الباقية للهلباوى — كما يرصد الأستاذ يحيى حقى — تسمعها من كمسارى الأتوبيس فى خط « المنيل » بمدينة القاهرة وهو يعدد المحطات فيقول :

— محطة الجراج .. محطة الهلباوي .

ذلك أن الشعب طيب ورحيم .

لكنه ليس مغفلاً ولا ساذجاً .. ولا قادراً على نسيان الجراح الكبيرة ..





لم يكن القلب المصرى أيامها خالياً ..

كان مليئاً حتى الحافة بالقلق واللهفة وانتظار المجهول ..

سنوات أربع كانت قد مرت على انتهاء الحرب العالمية الأولى ، وعلى ثورة ١٩١٩ .. وكل شيء يبدو باعثاً على القلق والخوف .. انتهت تضحيات سنوات الحرب ، وسنوات الثورة ، بتصريح ٢٨ فبراير (شباط) ١٩٢٢ الهزيل الذى أعطى مصر استقلالاً شكلياً لامعنى له .

« **سعد زغلول** » زعيم الثورة يفرج عنه . ويغادر منفاه الثانى في « جبل طارق » إلى فرنسا ، يستجم من عذاب النفي ، ويفكر قلقاً فى المستقبل .. وتأتى صوره من هناك .. عجوزاً مريضاً .. على ملامحه آيات يأس .. حتى الدستور الذى كان المكسب الوحيد لسنوات الحرب المعذبة .. وسنوات الثورة الباهرة .. حتى هذا الدستور كان يتعرض للمسخ .. تدخلت السراى وانتزعت حقوقاً لصالحها .. وتبعتها

« دار الحماية » فانتزعت حقوقاً لصالح الانجليز .. والأجانب يتربصون بما بقى منه لانتزاعه .

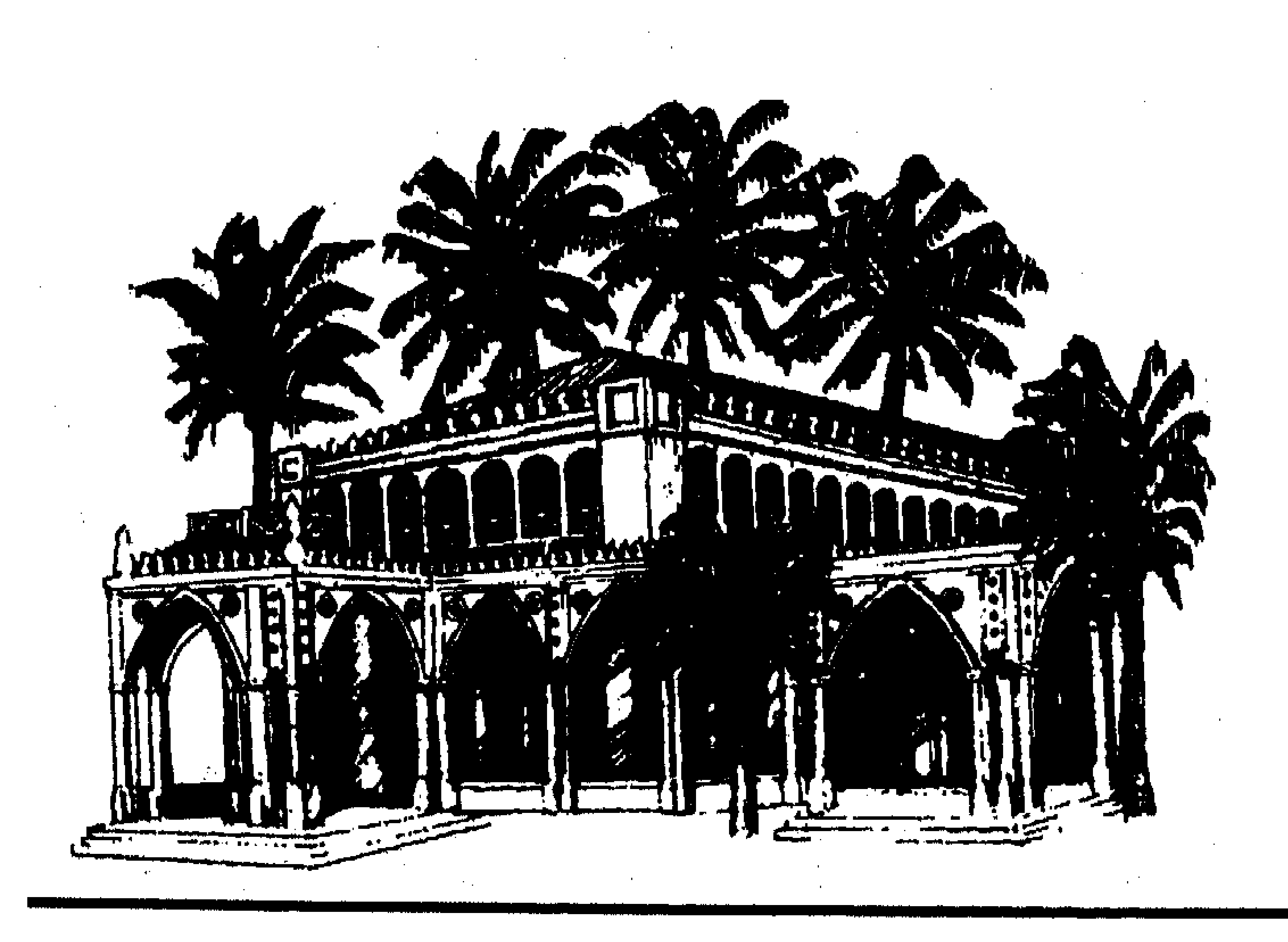
والشعب الذى عاش يحلم بأن يأتى اليوم الذى يكون فيه حقاً مصدر السلطات .. يتابع ذلك كله بقلق ..

صفحات الصحف تتحدث عن المعركة الانتخابية .. « وفرقة رمسيس » تستمر فى عرض مسرحية « **غادة الكاميليا** » .. والناس يعانون الاحساس المر بالقيظ مختلطاً بالأمل فى ألا يذهب هذا كله هباء ..

الطبقة الراقية تصطاف في أوروبا .. وأنباء الحركة « الاتاتوركية » هى أبرز الأنباء الخارجية

صيف ذلك العام كان حاراً .. والقلب المصرى ينبض قلقاً ولهفة ...

كل شيء أيامها كان فى كفة المجهول .. تضحيات سنوات الحرب .. شهداء الثورة التى أضاءت كالشهاب .. الاحساس الباهر الذى خالط الناس بأنهم أسياد مصيرهم .. وأنهم الأمة مصدر كل السلطات .



وعلى الرغم من كل هذا ، فان رصاصات أربع طلقات في لندن — على مبعدة آلاف الأميال — قد اجتذبت القلب المصري اليها فأخذ يتابع قصتها وسط شواغله وهمومه مذهولاً وتعيساً وحزيناً ! ..

ومع أن الرصاصات الأربع لم تطلق على سياسي مصري أو أوروبي .. ولم يكن لاطلاقها أى علاقة مباشرة بما كانت فيه مصر من شواغل أو ما كان يشغل المصريين من هموم ، فإنها فجّرت الكثير .. وكشفت عن الكثير .. كانت الرصاصات الأربع — في الظاهر — خاتمة قصة حب فاجع .. لكن وهجها ألقى أضواء كشافة على قلب الوطن ، ونزع الأستار عن حقيقة المجتمع ..



☐ **المكان : فندق « سافوى » بلندن عاصمة بريطانيا « العظمى » !**

☐ **الزمان : الساعة الثانية بعد منتصف ليلة ١٠ يوليو ١٩٢٣**

المليونير المصري « **علي فهمي كامل بك** » .. يصعد الى جناحه فى الدور الثانى بالفندق .. كان قد تشاجر مع زوجته الفرنسية « **مرجريت** » .. لأنها تريد السفر الى « **باريس** » لاجراء عملية جراحية وهو يرفض .. فكر في أن يناقشها فى الأمر .. دلف إلى جناحه رقم ٤٠ . إرتدى ملابس نومه . توجه إلى جناحها . طرق الباب ، فأبت أن تفتحه له . هددها بأن يحدث ضجة . فتحت الباب . حدثت الضجة بالفعل بعد أن سمحت له بالدخول .

بعد لحظة خرج « **علي فهمي** » شبه مطرود من جناح زوجته .. أثار ذلك فضول أحد خدم الفندق .. وقف يشاهد الموقف .. خرجت الزوجة بعد لحظة . أنبأت الخادم أن زوجها حاول خنقها .. أدرك الخادم أنه أمام مشاجرة زوجية من النوع العادي .. طلب منهما أن يراعيا الهدوء . استدار هابطاً .. كان آخر ما رآه

مشروع مداعبة بين « البرنس » ــ وهو اللقب الذى كان يزعمه « **علي فهمي** » لنفسه ــ وبين كلب الزوجة الذى كان قد خرج خلفها .. ماكاد الخادم يصل الى منتصف السلم حتى سمع دوِىّ الرصاص . رفع رأسه إلى أعلى السلم . كان « **البرنس** » قد سقط يتخبط فى دمه .. والكلب عند رأسه يلغ في هذا الدم ومسدس « **براونج** » في يد « **مدام مرجريت فهمي** » .

كانت ليلة « لندنية » باردة عاصفة .. المطر يتساقط والبرق يضيء السماء .. مضت سيارة الاسعاف مسرعة الى مستشفى « **تشارنج كروس** » .. ودلفت « **مدام فهمى** » الى سيارة البوليس . فى الطريق إلى قسم « بوستريت » .. قالت :

ــ قتلته ولست أخشى شيئاً ! .

لكنها بعد لحظة انخرطت فى بكاء حاد ..

كانت قصة الحب الفاجع قد وصلت الى نهايتها ..



□ القتيل : « **على فهمي كامل بك** » ..

شهرته فى الأوساط الأوربية « **البرنس فهمي** » . شاب سمين قصير .. ثلاثة وعشرون عاماً فقط .. نموذج لنمط انسانى واجتماعي كان شائعاً في مصر آنذاك . والده مهندس عصامى من الذين يبدأون رحلة صعودهم من أسفل السلم الإجتماعي فيعبدون « القرش » ويعتبرونه « وثنهم الوحيد » .. جمع ثروة لاتعد .. لكنه كان يرفض أن يعطى ابنه مصروفاً يناسب ثراءه وهو طالب .. وكما يحدث أحياناً .. مات الأب والابن فى السادسة عشرة .. طالب فاشل في الثالثة الابتدائية .. وجد نفسه فجأة وارثاً لآلاف الأفدنة ــ ٤٥٠٠ فدان في مغاغة ومئات الألوف من الجنيهات أرصدة فى البنوك .. مضت سنتان ، رُفعت في نهايتهما الوصاية عنه .

وأخيراً وجد المراهق المكبوت المضغوط الجاهل فى يده مفاتيح السعادة .. آن لسنوات الكبت أن تثأر لنفسها ..

وكان لابد من بطانة سوء لتفتح الطريق الى عوالم اللهو الخفية والظاهرة ..



تقدم « **سعيد العناني** » لكى يكون شيطان البرنس .. كاتب فقير فى الجمعية التشريعية ــ برلمان ذلك العهد ــ مرتب صغير ــ ثمانية جنيهات فقط ــ وأحلام واسعة بالعربدة وشهوات للانطلاق لا تقف أمامها أخلاق أو قيم .. أصبح « **العنانى** » صديقه وقواده ، وهي مهنة تتقنع في تلك الأوساط بلقب : سكرتير خاص .. مرتب قدره ستون جنيهاً .. وهو مرتب ضخم بعملة تلك الأيام ، بدلات وعمولات وسمسرات بآلاف الجنيهات فضلاً عن نصيبه العيني من ملذات دنيا العربدة ، التى كان قائد « البرنس » ودليله إليها .

في يد « **البرنس** » الآن ١٥٠ ألفاً من الجنيهات هى إيراد سنتى الوصاية . ما أن تسلمتها حتى بدأت الرحلة ..

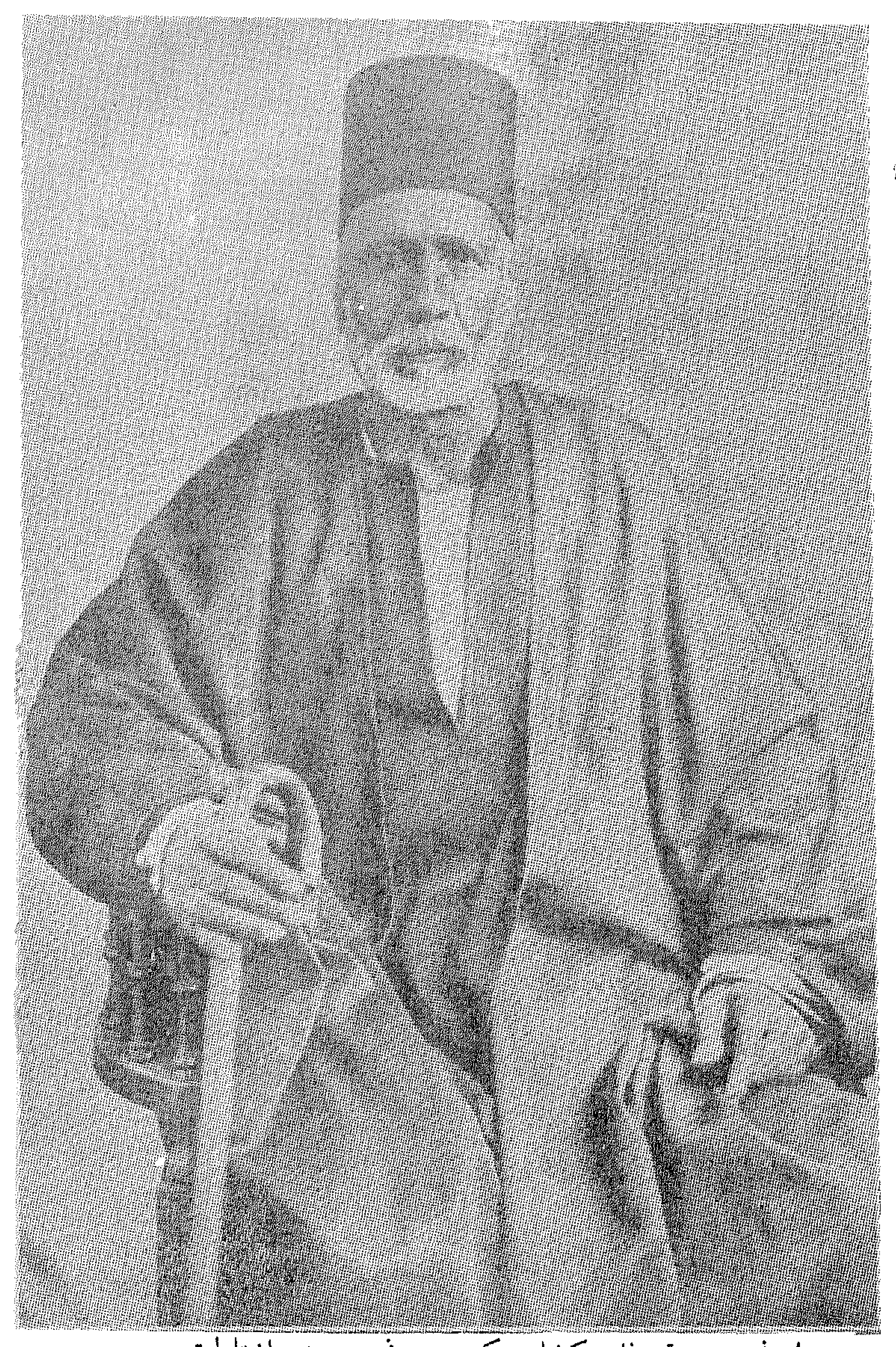
خلال اربع سنوات فقط كان قد انفق مليون جنيه كامل .. ليس من الصعوبة ان تتصور حياة شاب نصف أمي ووارث في ذلك الزمان .. سفه وإسراف لامزيد عليه في ملذات الحياة .. استخدام لغرائزه « كل الوقت » .



كان كما وصفه ــ فيما بعد ــ « **السير مارشال هول** » ــ محامى المتهمة ــ « منغمساً فى كثير من الرذائل .. ومنهمكاً فى الاسراف فى قواه الجنسية » ، لكنه « أساء استعمال وظيفته الجنسية الطبيعية العظيمة » ! . وهكذا حاز عددا من الخليلات لايمكن احصائهن ، مرتب الواحدة منهن لايقل من ألف جنيه فى الشهر ، رغبته أمر يطاع مهما كبدته .. رأى سيارة فى معرض باريس ، طلب شراءها ، اعتذر العارضون بأنها للعرض فقط ، وعدوه بأن يرسلوا له واحدة . دفع ألفين من الجنيهات زيادة على ثمنها ، لمجرد أن يخرج من باب المعرض وهو يقودها .



القصر الذى بناه « علي فهمي » في الزمالك .. ولم يهنأ بالحياة فيه .. وعرف فيما بعد باسم قصر « عائشة فهمى » شقيقته التي ورثته عنه .. وقد كان لفترة مقراً لوزارة الثقافة المصرية ، بنى على طراز عهد النهضة وتكلف مائة ألف جنيه مصرى



مرزوق أفندى عم «علي كامل فهمي» .. قضى حياته مزارعاً بسيطاً في دائرة ابن أخيه .. ثم أصبح من الأغنياء المعدودين بعد مقتله .

كان صيت « **علي فهمي** » قد ذاع كشاب كريم مسرف ، حتى اختلطت الحقيقة بالاشاعة فيما يذاع عنه من أنباء ، لكن كل ما كان يشاع كان يعكس إحساس الذين يروجونه ، بأنه كان شابا لا يعرف للنقود قيمة شأن من لم يتعب في جمعها ، فلا يتعبه إنفاقها : ظهر يوماً بين أصدقائه وقد لبس ساعة صغيرة في عروة

جاكتته ، فقيل أن هذه الساعة كلفته خمسمائة جنيه . وبعد ساعات ارتفع الرقم في بورصة الاشاعات إلى ألفي جنيه . واشترى مرَّة حقيبة للسفر ، فروّج بعضهم اشاعة فحواها أنه انفق على صنعها خمسة آلاف جنيه ، لأن بعض أجزائها من الذهب والبعض الآخر من جلد نادر الوجود !

أصبح « أمير الشباب » — كما كان يسمى في أوساط اللهو والخلاعة — نموذجاً للوارث المتلاف : كان إذا دخل فندقا أو حانة لتناول كأس ويسكى يدفع بقشيشاً للجرسونات يتراوح بين خمسة جنيهات وعشرين جنيها . واشترى مرَّة زورقا كهربائياً ورغم أنه يعلم أنه لا يصلح للسير في النيل لسرعة حركته فقد اشتراه ودفع ثمنه . وقرر أن يترك البيت الفاخر الذى ورثه عن أبيه في « باب اللوق » — وكان يقع في شارع فهمي الذى يحمل اسم الاب — وأن يبنى لنفسه بيتا على النيل في جزيرة الزمالك ، فاشترى الأرض بأربعة عشر ألفا من الجنيهات ، وهى لا تساوى أكثر من أربعة آلاف ، وتكلف بناء القصر — وهو المعروف الآن بقصر « عائشة فهمي » نسبة إلى شقيقته التى ورثته عنه — مائة ألف جنيه ، وهو لا يساوى أكثر من عشرين ، وكانت كل هذه الفروق في الأسعار تذهب إلى جيوب الحاشية والسماسرة الذين كانوا يحيطون به ، حتى أن مقاولاً لأعمال البياض ، ذكر بعد مقتله ، أنه عرض أن يتولى زخرفة القصر بستة آلاف جنيه ، فرفضت حاشية « البرنس » واسندت العملية إلى مقاول أجنبى بثلاثة عشر ألفا ..

ويوم قُتل ، كان قد انفق — خلال أربع سنوات فقط — كل ما تجمد له في سنوات الوصاية وكل ايراده في سنوات اللهو ، واقترض فوق هذا كله ٢٤٠ ألف جنيه .

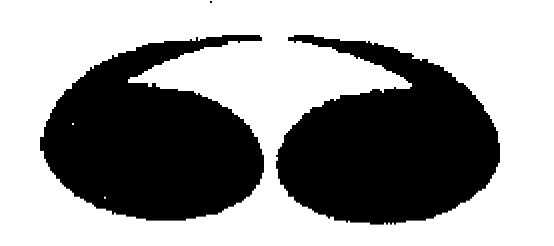
وعندما تقدم لخطبة « **منيرة** » ابنة « **اسماعيل سرهنك باشا** » — عديل « **سعد زغلول** » — ذهب الى قصر والدها ليقدم شبكة العروس ، على رأس موكب من ٢٠ خادما . يرتدى كل منهم بذلة ردنجوت ، ويحمل صندوقاً من الفضة فيه بعض المجوهرات . لكنه شوهد بعد أيام ، وهو يحمل فى سيارته إحدى ممثلات « **مسرح نجيب الريحانى** » ، فثارت الأسرة ، وتقرر فسخ الخطوبة !

. وفى المقابل كان يتمتع بنذالة نادرة المثال دفعته الى أن يبقى عمه مجرد مزارع بسيط فى دائرته ! ..

لكن هذه النذالة لم تمنعه ، من أن يتبرع بسخاء شديد للأعمال الخيرية ، فقد بنى مستشفى مجانياً في « مغاغه » ، كما كان يخصص مبلغ ثلاثة آلاف جنيه كل عام للانفاق على المبعوثين المصريين الذين ترسلهم الجامعة المصرية إلى أوروبا لتلقى العلم ، وهو ما أهله للحصول على رتبة البيكوية ، التى كانت تمنح للأثرياء الذين يتبرعون للأعمال الخيرية ، تشجيعاً لغيرهم على ارتياد هذا السبيل ..

ولم يكن هناك تناقض بين هذا التبذير الخيرى ، وبين التقتير على ذوى رحماه ، إذ كان سخاؤه في الانفاق على الأعمال الخيرية ، أحد مظاهر أنانيته ، التى دفعته الى شراء وجاهة اجتماعية ، ولقب من ألقات التشريف ، بتلك التبرعات الخيرية ، في حين أن العمل من أجل الآخرين لم يكن يعنيه في شيء .

وكان قدر هذا « البرنس المصرى » يَجِدُّ فى أثره ..



☐ القاتلة : « مرجريت ألبير » ..

« خضراء دِمَنْ » من النوع فرنسي الطابع .. امرأة حسناء ــ بمقاييس الزمن ــ عاشت وتربت في منبت سوء ، لذلك استحقت أن توصف بخضراء الدمن .. عمرها ٣٢ عاماً .. أى أنها كانت أكبر من « البرنس » بثماني سنوات كاملة .

.. والدها سائق سيارة باريسي فقير . من النوع الذى يشغله فقره عن التفكير في « الأخلاق » .. في السادسة عشرة ، انطلقت بلا حدود ولا عوائق ، كانت أمها قد سقطت فى معركة الحياة ميتة ، بسبب الفقر ونقص الدواء .

انطلقت « **مرجريت** » .. يقودها طموح مجنون الى الثروة .. ورغبة فى

استثمار جمالها فى السوق .. قالت صحيفة مصرية ــ بلغة العصر ــ ان مرجريت « كان همها أن تبحث عن ظبى لأنها فيما تعتقد غزال شارد .. ضربت فى الخلاعة والرقاعة بسهم وافر » .. وهكذا لم يستمر زواجها الأول إلا سنوات قليلة ، وأثمر ابنة واحدة ، ولقباً أخذته من زوجها ، ثم هجرته لتتبادلها الأيادي .. تصطاد رجلاً من هنا وآخر من هناك ..

ولأنها كانت قد أصيبت بمرض خطير ، فقد أوصاها الأطباء بضرورة السفر إلى منطقة لاتغيب عنها الشمس ، وهكذا قادتها قدماها في عام ١٩١٨ ، إلى مصر ، التى كانت تتحدث عنها ــ بعد ذلك ــ باعتبارها « أرض مصائبها » ، كما أن مصر كانت تبادلها الوصف نفسه ، باعتبارها المرأة الكارثة ..

في مصر ، وخلال إقامتها في « **فندق شبرد** » ، تعرفت على مجتمع الصفوة المصرية ، وتنافس على التقرب إليها عدد من كبار الأثرياء المصريين والاتراك ، وصاحبها أحدهم ، وهو جنرال تركى ، كان قد فر من بلاده ، بعد أن صدر ضده حكم بالاعدام ، إلى جولة في الصعيد ، لكى تشاهد آثار الفراعنة .

وعندما عادت إلى « **باريس** » ، استأنفت حياة اللهو التى كانت قد أدمنتها ، كواحدة من الغانيات في مجتمع الصفوة الأوربى ، وفي مصيف « **روفيل** » الفرنسى ، حيث كانت تقضى سهراتها مع أصحاب الألقاب الضخمة ، والثروات الضخمة ، تصاعد نجمها فتعرفت آنذاك على « **دوق وندسور** » ، ولى عهد انجلترا ، الذى تولى ــ بعد ذاك ــ العرش البريطاني ، لفترة قصيرة ، باسم ادوارد الثامن ، ثم نزل عن العرش ، ليتزوج من « مسز سميسون » .

وبعد قليل من انتهاء الحرب ، تزوجت « ماجى » للمرَّة الثانية من « شارل لوران » ــ الذى كان إبنا لأحد كبار التجار الفرنسيين ــ لكن الزواج لم يستمر سوى أقل من عامين ، إذ كانت قد أدمنت الحياة الناعمة اللاهية الخالية من أى مسئولية ، حتى لو كانت مسئولية الزواج ، وعندما رفض الزوج أسلوب حياتها الذى يقوم على التردد على ميادين السباق ، وركوب الخيل ، وارتياد الملاهى ، والجلوس في البارات والتنقل الدائم بين البلاد ، نشبت بينهما الخلافات التى انتهت بالطلاق .

وعادت « ماجى » بعد الطلاق إلى أسلوب حياتها الذى تعودته ، كانت قد أدمنت مركز « الخليلة » ، وتعودت على أن يعاملها الرجال ، بالطقوس التى يعاملون بها خليلاتهم ، فتعرفت الى مليونير من « شيلى » ، عاشت معه عدّة شهور ، إلى أن تكررت المشاجرات بينهما ، وعاودتها العلّة . التى تتطلب إقامتها في بلد مشمس ، فغادرت باريس فى شتاء ١٩٢٢ إلى القاهرة ..

وفى هذه الرحلة السياحية.. التقت بالبرنس المصرى « **علي فهمي** » ..!

وكان ذلك اللقاء البداية الرسمية للفاجعة التى انتهت فى فندق « سافواى » بلندن ..



لكن البداية الحقيقية كانت أبعد مدى من ذلك كله ..

في تلك السنوات كان المجتمع المصرى يتوالد ليخرج نمطاً جديداً من الرجال المصريين .. أكثر من قرن كان قد مر على الاحتكاك بالحضارة الأوروبية .. آلاف الشبان المصريين سافروا إلى أوروبا يتعلمون ويتنزهون ويسيحون ويعربدون .. الاحتلال البريطانى يضاعف اعداد الجاليات الأوروبية .. القاهرة ـــ وخاصة فى سنوات الحرب العالمية الأولى تصبح ميداناً فسيحاً لآلاف الأجانب .. بملامحهم الجسدية .. بأخلاقهم .. وأيضاً بنسائهم .

كبار ملاك الأراضى المصريين يستغلون أراضيهم بطريقة رأسمالية .. التجارة تزدهر وخاصة فى العمليات المرتبطة بالقطن .. جناح من الرأسمالية الصناعية يولد في قلب المجتمع .. أفكار جديدة تنتشر . الحرية . حرية العقيدة . حرية الرأى . حرية المرأة . سنوات طويلة مرت على صدور كتاب « **تحرير المرأة** » لـ « **قاسم**

أمين » .. صوت « **لطفي السيد** » لم تخفت بعد نداءاته بالحرية والديمقراطية . وكان « **المنفلوطي** » قد تحدث عن « الحب » وهو الشيخ المعمم .. ووصف القبلة وتغزل فيها ..



قاسم أمين

كان النموذج الجمالي للمرأة الأوروبية قد انتشر في الشوارع ، يجتذب انظار الرجال ، برشاقته وعيونه الزرقاء وشقرته والأهم من ذلك كله ، بشخصيته المتميزة ، الواثقة من نفسها ، فحل — في قلوب الرجال المصريين — محل النموذج الشرقي التقليدي الذي كان موضوع اشتهاءهم حتى ذلك الحين : الارداف الثقيلة والصدر المتضخم التي جعلت الشاعر القديم يتغزل في المرأة ، لأنها تمشي كما يمشي الوجي الوَحِلُ ، تتمايل من كثرة أطنان اللحم التي تختزنها حول هيكلها العظمى ..

أيامها كانت مصر تعيش مرحلة انتقال من مجتمع شبه إقطاعى مُستعمَر ، إلى مجتمع يخطو نحو الرأسمالية والتحرر . وكان التطور المادي قد سبق تطورها الفكري والاجتماعى . بل إن الفئات البرجوازية التي كانت مؤهلة للدفاع عن هذا التطور ، وصاحبة مصلحة فيه ، لم تتحمس له ، إذ كانت هى الأخرى محافظة في أفكارها الاجتماعية ، ومُثقلة بأفكار زراعية وإقطاعية ، ربما لأن نموها المحدود ، جعلها أضعف من الصدام مع الفكر الاقطاعي والزراعي . فلم يكن ما أنشأت من فابريكات ومصانع كبيراً بالدرجة التى تدفعها للتحمس لقضية تحرير المرأة ، أو للمطالبة بخروجها من محبسها بين جدران البيوت ، لتعمل بأجر أرخص من أجر الرجل ، وبالتالي ، فلم تكن صاحبة مصلحة في دخول معارك صدامية مع الأفكار المحافظة التى تحيّط بقضية معقدة وبالغة الحساسية ، وذات صلة بالمفاهيم المتعددة

للموروثات المقدسة ، مثل قضية تحرير المرأة .



... حه الإنجليزية للنبيل عباس حليم وفي عنقها عقد [illegible] التي استردها طليقها

وهكذا ولد العصر الرومانتيكي العربي المصري ، أعرجاً ومصاباً بشلل الأطفال ، ككل مواليد البرجوازية العربية ، وورث عن أبيه الشرعى كل عاهاته .

وتلفتت النماذج الجديدة من الشبّان المصريين ــ وخاصة من أبناء الفئات العليا في المجتمع ــ حولها تبحث عن هذا الحلم الرومانتيكي الجديد ، لعلهم يعثرون على امرأة تشاركهم حياتهم ولا حق بهذه الحياة ، فلم يجدوه في بيوتهم أو في أوطانهم ، التى كانت تزدحم بنساء لا تُتقن سوى الحديث عن المطبخ والأولاد ، ولا يعرفن شيئاً مما يجري خارج جدران البيوت ، التى كن لا يغادرنها إلا وهنّ مُحجّبات ، يرتدين الحبرة واليَشمك ويتنقلن في الظلام ، لكى يزرن بيوتا أخرى ، وتجلسن مع نساء مثلهن ، لا تقرأن ولا تكتبن ، ولا تعرفن أو تفكرن في شيء خارج نطاق تلك الجدران .

في تلك السنوات فشت ظاهرة التزوج من أجنبيات ، واتضح فيما بعد ، أن كثيرين من المصريين قد وقعوا بسبب قلة خبرتهم ورومانتيكيتهم المريضة ، بين براثن نوع خاص من النساء الأوربيات ، هن اللواتي دهسهن المجتمع الرأسمالي تحت أقدامه وحولهن إلى سلع تباع وتشترى ، ونقلهن من وضع القنانة الاقطاعي ، إلى وضع الجوارى بعد أن أضاف إليهن بعض الأصباغ والمساحيق . وبهذا

أصبحوا صيداً سهلاً للمغامرات والغانيات وصائدات الرجال ولم ينج من هذه المصيدة ، حتى أمراء البيت المالك ، حتى أن واحدة منهن ، كانت من ممثلات المسارح الانجليزية ، تزوجت اثنين من أمراء الأسرة المالكة على التوالي ، هما الأمير « **جلال الدين** » نجل الأميرة « **فاطمة اسماعيل** » ، ثم « **النبيل عباس حليم** » ، وكان الأول قد تعرف عليها فى أحد المراقص ، وهام بها وأغدق عليها الهدايا الثمينة ، ومن بينها عقد من اللؤلؤ ، يبلغ ثمنه أكثر من ٦٠ ألف جنيه ، ثم تزوجها. ولكنه سرعان مابدأ يشعر بغيرة عنيفة عليها ، ونشبت المشاجرات بينهما، وتدخل « **النبيل عباس حليم** » ليصلح بينهما ، فتعرفت عليه ، ومالت إليه ، وما أن طلقها « **الأمير جلال** » حتى تزوجها هو ، ولكنها سرعان ما قتلت في ظروف غامضة ، وقيل أنها كانت تنظف مسدساً من طراز براوننج فانطلقت منه رصاصة أصابتها في صدرها فقتلتها على الفور .

وكان عدد من الكتاب والأدباء الاوروبيين قد نشروا في أوروبا قصصاً عن عالم الشرق السحري ، حيث الرجال أقوياء وبُلهاء ويحبون المرأة الغربية حباً يفقدهم كل إرداة أمام جمالها .. وهكذا .. امتلأت مصر بالباحثات عن الثراء فى قصور الامراء والأثرياء من جواري الرأسمالية الأوروبية .

وكانت « **مرجريت آلبير** » .. واحدة منهن !



جاءت « **مرجريت** » إلى مصر لتزورها بدعوة من « **مسيو موصيرى** » ــ وهو ايطالي يهودي كان يملك بنكاً يحمل اسمه ــ وكان قد تعرف بها فى باريس ، فى أثناء جولة له .. ثم دعاها لزيارة مصر .. وجاءت معها أختها لتقضي أسابيع من شتاء عام ١٩٢٢ ، الذى كان دافئا في مصر .

وخلال هذه الرحلة تعرفت لأول مرة بـ « **علي فهمي** » !



وكان أول ما لفت نظر « مرجريت » — كما كتبت فى مذكراتها بعد ذلك — « مظاهر الأبهة والعظمة والثروة فى قصر « علي فهمي » . كان القصر « يحتوى بدائع التحف التى لايستطيع أحد أن يتصور جمالها وبهاءها » . وتوالت هداياه إليها ، حتى أنه أهداها يوما اسورة من الماس يبلغ ثمنها عشرة آلاف من جنيهات ذلك الزمان .

أما « علي » فسرعان ما وقع فى قصة حب من النوع الرومانتيكى الحاد .. « كان يعبر لها عن حب شديد يقرب من العبادة » .. وما كاد الشتاء ينتصف حتى عرض عليها الزواج .. كانت أحلام الحياة أمامها سعيدة .. « رأيت أمامى حياة كالحياة التى قرأت وصفها فى كتاب « ألف ليلة وليلة » ، وسمعت كلاماً ، ينم عن هيام شديد ويدل على ما تستطيع مثل هذه الثروة الطائلة أن تكفله لي من السعادة » .

ومع أنها كانت قد أصبحت عشيقته بعد عشرة أيام فقط من تعارفهما ، إلا أن شيطاناً تمكن منه ، أقنعه بضرورة أن تكون زوجته .. لا أحد يدرى السبب الحقيقى فى ذلك .. ربما لأن « مرجريت » نجحت فى ألاعيبها النسائية المعروفة ، وتحكمت فى الخيوط التي تشده إليها .. ومن بين تلك الألاعيب أنها أعلنت فجأة

أنها ستسافر بعد ثلاثة أيام . ولأن « **علي كامل** » ، كان زئر نساء من النوع المراهق .. الذى يهمه أساساً أن تصبح غزواته النسائية حديث المجتمعات.. ويفخر بأنه ضيف دائم على أبواب الفضائح في الصحف المصرية .. فقد كان هذا هو الوتر الذى دقت عليه « **مرجريت** » فنجحت وكان هو طرف الخيط الذي شدته إليها فعادت شبكتها محملة بالصائد المراهق ، الذي كان كل مايشغله عندما أنبأته بعزمها على السفر ، ان أصدقاءه جميعاً يتراهنون عما اذا كان سيتزوجها أم لا !

وما إن اكتشف « **علي فهمي** » أن « **ماجي** » قد غادرت « **القاهرة** » ، إلى « باريس » دون أن تودعه أو تلتقى به ، حتى جن جنونه ، وبعد أسابيع قليلة ـــ وفي بداية صيف ١٩٢٢ ـــ كان قد لحق بها في « **باريس** » ، ليكتشف زحام العشاق الذى يحيط بها ، لكنه لم يتردد في مزاحمتهم ، بطوفان من الهدايا التى أغرقها بها ، ومع أن غادرت « **باريس** » إلى « **روفيل** » مع عشيقها المليونير الشيلى ، حتى شد الرحال خلفها ، وهناك أستطاع بعد أسابيع ، أن يهزم منافسه ، بعد أن ضاقت به الثمرة المتمردة ، فاستجابت لتوسلات على فهمى ، وانتقلت للاقامة معه في فندقه ، وفي الصباح التالى تلقت منه علبه من البودرة مطعمة بالأحجار الكريمة ، كانت معروضة في أحد المعارض بسعر يصل إلى ٣٥ ألف فرنك فرنسى ..

وهكذا قضيا صيف ١٩٢٢ ، معاً في « **باريس** » و« **بياترنر** » وأسبانيا .. وفي بداية الخريف ، عاد « **علي فهمي** » إلى مصر ، لينتظر قدوم الثمرة المتمردة ، التى كانت قد وافقت أخيراً على أن تتزوج منه ..

على أنها لم تنفذ وعدها ، إلا بعد أن تقاطرت رسائله عليها ، تحمل إلحاحه وتوسلاته إليها بالقدوم ، ولم تتحرك من « باريس » إلاّ بعد أن كتب إليها ، أنه مريض ، وعلى وشك الموت ، وأن كل مايتمناه ، هو أن يراها لدقائق قبل أن يلفظ أنفاسه ..

وفيما بعد قالت في مذكراتها التى روتها ـــ عام ١٩٣٣ ـــ للكاتب الفرنسى « **ميشيل جورج ميشيل** » :

ـــ كنت أعرف مقدار مالى من سحر على هذا المخلوق الغامض الجميل ،

الفاتن ، النازع إلى السيطرة ، رغم رقته البالغة وإحساسه المرهف ، والذى لم أعرف إلاّ فيما بعد ، أنه أشبه بالنمر الجميل المستكين الذى ينام عند قدمى ، فإذا أراد أن يداعبنى ، لم يجد غير أظافره ينشبها في جسمي .. ولعلى قد أعرف .. ولكننى توهمت أننى سأستطيع ترويضه .. أما حينذاك ، فقد استجبت لإلحاحه ، لأجده واقفا ينتظرني على رصيف الميناء ، الذى غطاه بالزهور ، بينما انحنى لى أفراد حاشيته جميعاً ، وهم وقوف على بعد خطوات منا ، وفي الطريق الى السيارة ، همس في أذني بأن اسرته وافقت على زواجنا .. »

.. وقد كان ..

عُقد الزواج المدني فى ٢٦ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٢٢ ..

وفي ١١ يناير (كانون الثاني) ١٩٢٣ أشهرت « **مرجريت** » إسلامها ، وحملت اسم والدة زوجها « **منيرة** » ..

وبعد عدة أسابيع عقد الزواج الديني !

وفي أثناء توقيع العقود ، بدأت ملامح من الصراع المقبل بين هذين الكائنين الغريبين تُطل ، قالت « **مرجريت** » بعد ذلك أمام المحكمة .. انها وجدت صعوبة جمة في أثناء توقيع عقد الزواج المدني ، عندما حاولت إدخال فقرة تخولها حق تطليق نفسها ، وانها اشترطت أيضاً ألا تتحجب كالنساء المصريات ! .

وقد أرادات أن يكون حقها فى تطليق نفسها مكفولاً أيضاً بنص العقد الديني ، ولكن الزوج رفض ذلك ، وتدخل الحاضرون وأخذوا يناقشونها .. ولم يكن هناك مفر من العقد الديني ، ومن أن تعلن « **ماجي** » إسلامها ، لأن والدة « البرنس » ، كانت قد تركت له ثروة ضخمة ، واشترطت أن يتزوج مسلمة اذا أراد أن يتسلمها .

وأخيراً تنازلت « **ماجي** » عن حقها في الطلاق بعد ساعات من المناقشة المرهقة ، وتحت ظل وهم بأن حقها فى الطلاق مكفول بالعقد المدني ..

وعلى الرغم من أن « ماجي » زعمت فى مذكراتها ـــ التى نشرتها عقب الجريمة ـــ انها كانت حريصة على حقها فى الطلاق لكيلا تُفاجأ بزوجها وقد تزوج ثلاث نساء غيرها ، كما يفعل المصريون ، فان كل الشواهد تدل على أن كل ما كان يعنيها هو أن تحصل على حقها فى الانفلات من القفص « الذهبي » اذا حدث وتحول يوماً إلى قفص من « الصفيح . أو إذا وجدت قفصاً آخر أكثر ثراء وأكرم عطاء .



انتهت حفلات الزواج ..

وبدأت أشهر العسل الستة .. وكان عسلاً شديد المرارة ..

رجل وامرأة .. كل منهما جاء من واد . داخل كل منهما حضارة مختلفة . رؤية كل منهما للعالم تفصلها عن رؤية الآخر مسافات شاسعة .. فكيف يندمجان فى حياة مشتركة ، تختلط فيها الأجساد والأفكار ويمتزج فيها العرق والدم والدموع ، دون أن تقوم بينهما حواجز النشأة ومواريث الحضارة ، واختلاف الأعراف والتقاليد . سقطت أقنعة اللهفة والحب والشوق ، وآن للحقيقة أن تكشف عن نفسها .. كانت « ماجي » قد قنّعت كل شيء في حياتها بقصة حب توهمت أنها تعيشها وفى بداية شهر العسل ، وقبل أن تسقط الأقنعة ، وتذوي الأحلام كتبت الى صديقة انجليزية لها تقول « سأستمتع بحياة الأحلام مع ذلك الشاب الجذاب الذى يبدو غاية في الرقة والدماثة .. على كل وجه .. والذى يحبني ويعزّني إلى مالا نهاية » ..

وكان هو قد كتب إليها مرة يقول « إن خيالك يلاحقني بإلحاح أينما

اتجهت ، فأراك يا شعلة حياتي محاطة بهالة من نور .. وأرى رأسك مكللا بتاج أعددته لك هنا ، كى أتوجك به بمجرد وصولك إلى هذا البلد الجميل .. بلد أسلافي الأقدمين » .

لكن ذلك كله قد تبدد بأسرع مما يتصور أحد .. كان « **علي فهمي** » محباً مراهقاً فيه اندفاع المراهقين وغرورهم .. وكان إلى مراهقته ، ضحل الثقافة أمياً أو يكاد .. وكانت سنوات الكبت الطويلة التي عاناها في ظل والده العصامي البخيل ، قد خلقت منه شخصية مهتزة راغبة في التسلط .. ولعجزه عن ممارسة التسلط ممارسة حقيقية على هذه « النمرة » المتمردة ، صاحبة التجارب ، والتى جاءت لتعيش كأميرة لا كجارية ، فقد كان يلجأ لاساليب غريبة فى تأكيد ذاته .

وكانت « **ماجي** » نموذجاً للمرأة الناضجة ذات التجارب المتنوعة .. تعرف هدفها بسهولة وتسعى اليه .. ومن المؤكد أنها رغم سيرتها الشائنة ، لم تكن قد فكرت بعد فى أن تخون « البرنس » ، فضلاً عن أنه لم يمكّنها من ذلك .. وسد عليها كل الذرائع بثروته وفحولته .

لكن « البرنس » كان شديد الغيرة .. وهذا طبيعى فى ظروف امرأة كالمرأة التى معه .. امرأة مغامرة ، تنتمى لأسرة تحت مستوى الشبهات ، وبعض هذه الشبهات أن أختها « **ايفون** » لم تصده عندما غازلها .. ثم انه كان يتصور أن عليه أن يروّض النمرة التى تزوجها .. وقد كتب إلى شقيقتها خطاباً يذكر فيه طرفاً من وسائله فى ترويض نمرته الأوروبية ، فقال « أنا الآن مهتم بتدريبها فلن آتى إلى الغداء ولا إلى العشاء .. وقد تركتها في التياترو لتتعلم من هذا أن تحترم رغباتى » . وقال فى خطاب آخر « نحن كل حين في خصام وقد أريتها أننى أستطيع أن أتصرف بحزم . وهذا ما يجب أن يعامل به النساء » . ولم ينس أن يختم خطابه طالباً من شقيقة زوجته أن تكتب له « عن نساء باريس الجميلة .. واذا رأيت « **هيلانة** » فقولي لها أن قلبي وروحي وعواطفي عند قدميها .. فمازالت أحبها وأرجو ألاّ تنساني » !

وإذن فان « النَّمرة » الآن فى القفص .. يروضها أمير شرقى قاس ونصف

معتوه .. تجارب صغيرة يجريها « البرنس » ليستانس نمرته « الغربية » التى تعتقد حقاً أنها « شريكة » عمره ، وليست « ذيلاً » أو « تابعاً » .. بعض هذه التجارب يفشل.. ان لم تكن كلها.. أخذ يراقب بريدها ويتابع ماترسل وما تتلقى من رسائل فيحصي ورق الخطابات التى لديها ليعلم إذا كانت قد كتبت لاحد ، وياخذ ورق النشاف ويضعهْ أمام المرآه ليقرأ ما عليه .٠

في طريقهما الى « الأقصر » على ظهر يخته الخاص لقضاء شهر العسل وكانا بملابس النوم .. مرّ مركب شراعى على سطحه اثنان من « المراكبية » ، عجوزان ، ضعيفان .. كادا يصطدمان باليخت ، فضلا عن أنهما فى الغالب ألقيا نظرة على « البرنسيسة » التى ترتدى بيجاما على ظهره .. وكان جزاؤهما أن ضُرِبا بالنبابيت حتى سالت دماؤهما ..

وعندما اعترضت « **ماجي** » على سوء معاملته للبحارة ، غضب من تدخلها وصاح :

ــ اذن سأتركك مع رجالي تدبٌرين الأمور كما تريدين ..

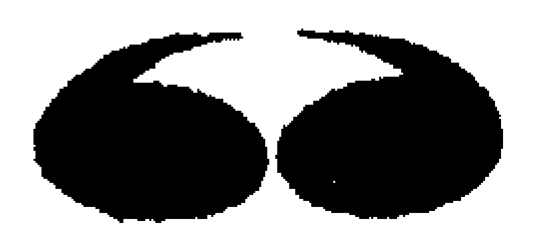
وتركها وغادر اليخت في زورق آخر . وكان يتوهم أن « أميرته » ستفزع وتقلق وتُذعر وتلقى بنفسها في زورق آخر لتعيده لأنها لا تستطيع أن تدبر الأمور وحدها ، ولكنها بكل هدوء تركته يمضى .. وقد عاد بعد ساعات غاضباً هائجاً . ولمّا وصل اليخت إلى مدينة « **الأقصر** » ، أمرها بألّا تغادره الى البر .. وعيّن عدداً من الحراس ليمنعوها من النزول ، وأمر برفع السلم بعد نزوله . فيما بعد قالت « مرجريت » في مذكراتها تعليقاً على شهور العسل المرّ : « وهكذا انهارت كل آمالى دفعة واحدة .. فالمرأة التى وُعِدت بأن تكون أميرة .. والزوجة التى عُرِضَت عليها حياة كلها حب فى عالم الخيال .. تعامل الآن كأسيرة .. أو عبدة ممتازة » .

أما هو فكان يضحك . كانت تجاربه المحدودة قد أكدت ميراثه الثقافي والحضاري ، لذلك كان يرى ــ كما كتب لشقيقة زوجته ــ أن « الرجل يجب أن يكون شديداً قاسياً مع النساء » .

رحويت فهمي : خضراء دمى فرنسية !



تحولت حياة « **ماجي** » الى جحيم .. وجدت نفسها تعيش فى « الحَرَملك » ، « لم يعد يسمح لي بأن أرى أيّ صديق ولا أن أركب أتومبيلاً .. وكلما خرجت كان « **العناني** » ، أو أحد الخدم السود ـــ الأغوات ـــ يرافقني .



تكشفت قصة الحب ، عن وهم كبير ، وعن شخصيتين صراعيتين ، يحاول كل منهما ، إخضاع الآخر لارادته .. والبرهنة على أن هذا الآخر تابع ذليل له ، وقد أدركت « **مارجريت** » فيما بعد ، أنها كانت ـــ قبل الزواج ـــ سيدته ، التى يتودد إليها ، ويجري خلفها ، ويتذلل إليها لكى تقبل الزواج منه ، وأنها كانت أقوى ، حين كانت حرّة من قيد الزواج ، وحين كانت تعيش في بيئتها الطبيعية ، وفي مجتمعها الأوربي ، أما حين انتقلت إلى بيئة « **علي فهمي** » الطبيعية فقد أصبحت الطرف الأضعف في العلاقة ، واكتشفت أنها بالنسبة للشاب المصري الجموح ، مجرد تحفة جميلة يقتنيها ، لكى يثبت لنفسه ، أنه قادر على التحكم في هذا الجنس الأوربي المتكبر ، المتجبر ، المتعالى ، الذى يشعر في أعماقه بالدونية تجاهه ، وبالعبودية له .

لذلك كان يعاملها في مرات ، باعتبارها جارية يملكها ، فيضربها أمام خدمه ، ويهجرها ، وينشب أظافره في لحمها ، ثم ينقلب في مرات أخرى ، ليعاملها باعتبارها زوجه ، يفخر بانتمائها إليه ، الذى يرفعه إلى المكانة الرفيعة التى يحتلها المنتمون للحضارة الأوربية المتفوقة .

وخلال الأسابيع التى استغرقتها رحلة اليخت من « **القاهرة** » إلى « **الاقصر** » عاملها كما يعامل السيد جاريته ، حتى أن الرعب تملكها ، فكتبت رسالة إلى محاميها المصرى « **البروفسير أسود** » ، وطلبت من وصيفتها الفرنسية ، أن ترسلها له بالبريد ، والحقت بالرسالة وثيقة طلبت إلى المحامى أن يحتفظ بها ، وقد جاء في نص هذه الوثيقة :

« أنا **مارى مرجريت ألبير** ، أقرر ـــ وأنا مالكة لقواى العقلية تماما ـــ أننى في حالة مصرعى بالعنف ، أو وقوع أى مكروه لى ، اتهم رسميا زوجى « **على بك** » بأنه قد

ساهم في اختفائي من الحياة ، ذلك أنه في الساعة الثالثة من بعد ظهر أمس ـــ ٢١ يناير ١٩٢٣ ـــ تناول القرآن ، ولثمه ، ثم وضع يده عليه ، وأقسم بأن ينتقم لنفسه منى ذات يوم ـــ سواء غداً أو بعد أسبوع ، أو شهر ، أو ثلاثة أشهر ، المهم أن اختفى من الارض بيده .. وقد اقسم زوجى هذا القسم ، دون أدنى سبب مفهوم ، سواء من غيرة ، أو سوء سلوك ، أو مشهد عاصف من جانبى ، لذلك فإنى أرغب ، بل وأطالب بانصاف ابنتى وأسرتى من عواقب فعلته ، والثأر لى منه » ..

وبينما كان البريد يحمل تلك الرسالة الى القاهرة ، كانت معاملة زوجها لها تنقلب الى النقيض ، إذ كانت « **الأقصر** » تزدحم أنذاك باعداد من مسئولي جيش الاحتلال ، وعلى رأسهم « **الجنرال ماكسويل** » ـــ قائد هذا الجيش ـــ فضلاً عن عدد كبير من الشخصيات الأوربية اللامعة ، تقاطرت إلى « **الأقصر** » لتتفقد مقبرة « **توت عنخ آمون** » التى اكتشفت آنذاك ، واحدث اكتشافها ضجة في العالم .

وفي هذه البيئة المختلفة ، أنقلب « **علي فهمي** » في معاملة « **مارجريت** » ، فتحولت إلى معاملة الزوجة ، بدلاً من معاملة الجارية ، وهكذا أقام لها حفلة تكريم ضخمة ، دعا إليها الجنرال « **ماكسويل** » و« **اللورد كارنافون** » ـــ الذى يمول مشروع البحث عن مقبرة **توت عنخ أمون** ـــ وعشرات غيرهم من الأوربيين والمصرين ، حيث وقفت إلى جواره ، في كامل زينتها وفتنتها ، تستقبل الزوار .

ومع أن « **اللورد كارنافون** » ، كان هو الذى دعاهما لزيارة مقبرة « **توت عنخ أمون** » ، إلاّ أن « **علي فهمي** » كان صاحب الدعوة إلى حفل العشاء الفخم ، الذى أقيم بين أعمدة وادى الملوك ، حيث نزل بحارة اليخت ـــ وعددهم ٢٥ بحارا ـــ بملابسهم الرسمية يحملون الخراف المشوية ، في صوان كبيرة من الفضة الخالصة ، كان الأمير قد اشتراها بأكثر من ٤٠٠ ألف فرنك !

على أن هذه المعاملة ، التى تتسم بدرجة من النّدية ، كانت استثناء من القاعدة التى سادت معاملته لها ، عندما عادا مرّة أخرى إلى عش الزوجية في قصر الرخام الوردى ، الذى أقيم على طراز عصر النهضة ، ومع أنهما كانا ينامان على أثاث كان يقتنيه يوما ، ملك الصرب ، ويأكلان في أدوات من الفضة الخالصة ،



ويستخدمان مفروشات صُنعت في فينيسيا ، إلاّ أنها وجدت نفسها أسيرة هذا القفص الذهبى الذى تكلف ٢٠ مليونا من الفرنكات ، وفقدت ميزات « الخليلة » ، فلم يعد باستطاعتها أن تخرج لتمرح أو تلهو ، أو ترقص ، ولم يعد « **علي فهمي** » يخرج معها إلاّ إلى حفلات الأوبرا ، لتشاهد العروض من خلال مقصورة تسدل عليها ستائر خفيفة ، واقتصرت حياتها الاجتماعية على استقبال عدد محدود من نساء الطبقات الارستقراطية وخاصة الشوام والأرمن ..

وكان العاشق الجموح يواصل ترويضها ..

ومضت شهور عسل الشتاء الباردة الثقيلة ..

وانتهت — معها .. وربما قبلها — فصول قصة الحب ..



في أوائل مايو (ايار) ١٩٢٣ ، سافر الزوجان إلى باريس ، وكانت « **ماجي** » تظن أنها ستكون هناك بعيدة عن المناخ الشرقي الذى يبيح لزوجها التحكم فيها .. وهو ما حدث نسبياً .. اذ أصبحت — على الأقل — فى موقف

ومكان يمكّناها من التمردا ويمكّناها من الرفض ، الى حدّ الشجار .. لكن مناخ « **باريس** » المزدحم بالمراقص والملاهى وأصدقاء وعشاق « **ماجي** » القدماء ، وعجز « البرنس » عن إحكام الرقابة ، كان يزيد من غيره « **علي كامل** » ويدفعه إلى القسوة معها وضربها ، وبعد ذلك كان ينهار بين يديها ، ويعتذر لها .

.. كانت « **ماجي** » تثق بأن هذا الشرقي القاسي ، المتقلب المزاج ، يقسو عليها لأنه يحبها ، وقد ذكرت في أقوالها عند المحاكمة « في كل مرة حاولت تركه كان يبكى ضارعاً إلى بأن أبقى معه ، ويقول : لن أعود إلى مثلها . وكنت أعرف أن فى وسعه أن يطلقني فى كل وقت ، ولكنني كنت أعتقد أنه يحبني ولن يطلقني » . أما هو فكان يسعى إلى الانتصار عليها بأى ثمن .. كان قد بدأ حياته الزوجية معها وهما على ظهر اليخت فى الطريق إلى « **الأقصر** » بأن أطلق رصاصة مرت فوق رأسها تماماً .. حكاية غير مستغربة ، شبيهة بالنصيحة التقليدية التى توصى الزوج بقتل قطة في الليلة الأولى للزواج أمام زوجته على سبيل الانذار وتأكيد الرجولة ، والتنبيه بضرورة الطاعة الدائمة ! ..



وما لم تكن كل الروايات التي ذكرتها « **ماجي** » عن زوجها لونا من ألوان الدفاع ، استهدفت تبرير قتلها ــ غير المبرر قانوناً ــ له ، فإن الأرجح ، هو أن « **علي فهمي** » كان ــ من الناحية النفسية ــ مصاباً بدرجة ما من درجات « السادية » ، أى أنه كان يستمتع بتعذيب من يحب ، ولا تتوهج عواطفه تجاهه إلا إذا مارس القسوة النفسية والجسدية ضده ، وربما كان أيضا « مازوكي » يستمتع بتعذيب الآخرين له ، وهو ما يفسر قسوته البالغة عليها ، ثم إنهياره بعد ذلك وبكائه بين يديها .. وطلبه الغفران منها .

وربما تفيد النتائج العلمية التى توصل إليها ــ فيما بعد ــ الطبيب النفسي المارتينيكي الأصل «**فرانز فانون**» ، في إضاءة الجانب الأكثر عمومية من هذه العلاقة المعقدة ، بين « البرنس الشرقي » وجاريته الأوروبية . فقد انتهت تحليلاته لأحكام سكان المستعمرات إلى نتيجة تقول بأن عمليات الكبح والكبت والقمع

التي يمارسها المحتلون ضد الشعوب التي يستعمرونها ، تخلق لدى سكان المستعمرات رغبة غير واعية ، لأنها مكبوتة في اللاشعور ، لتعويض هذا الكبح والانتقام منه ، من بين مظاهرها الرغبة في الحلول محله في فراشه ، وللسيطرة على نسائه . ومن ملامح هذا التعويض الوهم الشائع لدى شعوب المستعمرات بشكل عام ، بأن رجالها أوفر قدرة جنسية من الذين يستعمرونهم ، وأقدر على إرضاء النساء الأوروبيات من الرجال الأوروبيين .



قلليني فهمي باشا : شاهد على المأساة !

ويبدو أن الطرف الآخر في الصراع ، كان يدرك هذا المفهوم ، ولعل هذا هو السبب في أن « اللورد كرومر » — أول ممثل للاحتلال البريطاني في مصر — كان حريصاً على ألاّ يسمح لأية مومسة انجليزية بالعمل في مصر حتى لا تحصل « الأشياء » المصرية ، على شرف ملامسة جسد الامبراطورية الانثوي .

وهكذا مضت أيام شهر العسل الباريسية ، بطيئة ومتوترة .. سهرات طويلة في المسارح والملاهي .. ومشاحنات يومية .. ظلت تتصاعد إلى أن أصبح كل من الزوجين يهدد الآخر بالمسدس ، وفي واحدة من تلك المشاجرات هددها « **علي فهمي** » بالضرب بالسوط ، وقبض على عنقها ورماها على ظهرها ، فجاءت أختها وبيدها مسدس وهددته فتركها .. وخرج غاضباً وهو يهدد بأنه سيكلف أحد الرجال بتشويه وجهها بماء النار ..

وفي مرة أخرى — وكانا فى سيارتهما ومعهما صديقهما « **قليني فهمي باشا** » — رفسها بقدمه وضربها ، وقال له « **قليني باشا** » أنه يستغرب أعماله لأن والده كان جنتلماناً .. فأجابه :

ـ نعم .. ولكنني غير ذلك ..



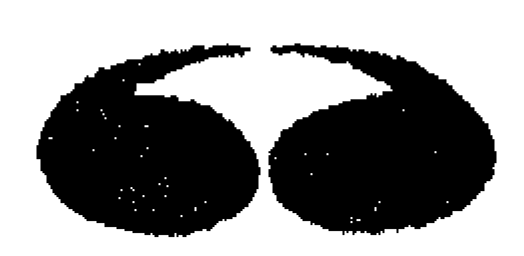
كانت الفاجعة تقترب من نهايتها ، بعد آن آحال التوتر حياة الاثنين إلى جحيم ..

كان « **علي فهمي** » شاباً غريب الأطوار .. وكان قد تدهور تماماً ، إلى الدرجة التى أملاها فيها وثيقة يبيح لها فيها ارتكاب الفحشاء ووقعها . وقد قال فيها « انه اذا وجد زوجته ترتكب الفحشاء فانه لا يقول شيئاً . وقال إن عليها أن تجد لها عاشقاً يدفع لها نفقاتها » .

ولأسباب غامضة ، ربما كان من بينها الخوف وعدم الاطمئنان ونقص الأمن ، فإن « **مارجريت** » كانت حريصة على أن تحتفظ بهذه الورقة ، وبأوراق أخرى غيرها ، مع أن الظروف التى حررت فيها ، وحرر فيها غيرها ، كانت تتغير .. ومنها الوثيقة التى أودعتها لدى محاميها « **البروفيسور أسود** » والتى طلبت عدم فتحها إلا حين موتها ، وفيها تذكر أنه إذا ماتت بسبب قهري أو بغيره أو في ظروف غير طبيعية فانها تتهم رسمياً « **علي فهمي** » بالاشتراك في القضاء عليها .

وزاد من انهيار الموقف ان « **علي فهمي** » كان فيما يبدو من ذوى « الميول الجنسية الشاذة » .. وكان قد أجبر زوجته بالعنف على ممارسة هذا الميل الشاذ .. وربما كان هذا الميل غير متأصل فى نفسه .. ولكنه كان وسيلة من وسائله لقهر هذه المرأة القوية .. وقد شهد الطبيب الذى عالج « ماجي » ـ من آثار هذه الوحشية ـ انها تركت آثاراً ضارة ، كانت تستدعي إجراء عملية جراحية .

كان كل شيء قد انهار تماماً .. والفصل الأخير يقترب ..



فى أوائل يوليو وصل الثلاثى « **ماجي** » و « **علي** » و « **سعيد العنانى** » الى



مايو ١٩٢٣ : وقبل ثلاثة شهور فقط من مصرعه ، اشترك أمير الشباب على بك فهمى مع اخرين في تنظيم مهرجان للزهور في نادى المختلط ــ الزمالك الآن ــ والمصورة في افتتاح المهرجان ، وهو يقف في الصف الأول من الواقفين ، ومعه أبوبكر راتب بك .. ومحمود أفندى أبو الفتح

لندن ونزلوا فى فندق « **سافواى** » .

ومضت الأيام الأولى فى مشاجرات ومشاحنات حتى لفتت أنظار المقيمين معهما في الفندق .. وفيما بعد شهد قائد أوركسترا الفندق بأنه سمع « **ماجي** » تقول أنها لا تستمتع بالموسيقى ، لأن زوجها سيقتلها خلال ساعات .

وفي مساء يوم ١٠ يوليو (تموز) ١٩٢٣ ، ذهبا ــ مع « **العناني** » وبعض الأصدقاء ، إلى ملهى « **الفولي برجير** » حيث قضيا جانبا من السهرة ، التى لم تكتمل ، اذ حدثت فى أثنائها مشاجرة أخرى .. وعندما عادوا من السهرة .. قضوا فترة فى صالة الفندق .. وأثارت « **ماجى** » مشكلة رغبتها في السفر إلى

« باريس » فى اليوم التالى .. لتزور ابنتها غير الشرعية التى تدرس هناك ، ولإجراء العملية الجراحية المطلوبة لها .. وعارض « **علي فهمي** » في ذلك ، ورفض أن يعطيها النقود اللازمة للسفر ولاجراء العملية .. حاول أن يزيل التوتر فطلب منها أن تراقصه ولكنها رفضت ، وصعدت إلى الدور الثانى حيث يوجد جناحها بالفندق وقضى هو بعض الوقت يحتسي الخمر ، قبل أن يصعد إليها .

وفيما بعد قالت « **ماجي** » في أقوالها أمام المحكمة أن زوجها عندما دخل إليها فى حجرتها ساومها باستعداده لدفع تكاليف سفرها ، إذا استجابت لرغباته الشاذة.

واضافت : « أصابنى ذعر عصبي ، وشعور مفاجىء بالكراهية والفزع مما عرفت أنه يعتزم فعله ... والذى حدث أننى رفعت ذراعى بالمسدس ودون أن أنظر إلى أمام ضغطت الزناد .. ولست أدري كم مرة انطلق المسدس ، ولاعرفت وقتئذ حقيقة ماحدث .. حتى رأيت « **فهمي** » ملقى على الأرض أمامي .. ركعت على ركبتي بجواره .. تناولت يده أهتف به كالمجنونة : حبيبي .. تكلم .. أواه .. بربك كلمنى .. كان الأمر فظيعاً .. فظيعاً .



حملت وكالات الأنباء الخبر إلى مصر ، وكان مراسل « **المقطم** » اللندنى أول من أبرق إلى جريدته بالنبأ .. فوصل إلى مصر فى مساء ١٠ يوليو (تمّوز) .. وكانت بعض الصحف الأجنبية قد اخطأت وظنت أن القتيل هو « **علي فهمي كامل بك** » ـــ شقيق الزعيم الراحل « **مصطفى كامل** » ـــ بيد أن الحقائق اتضحت فى الأيام التالية .. وتابعت الصحف أنباء الحادث بذهول .. وهدت الفاجعة الكثيرين ، وشعر الجميع بأنهم قد اغتيلوا .

ومع أن القتيل كان معروفاً بمغامراته ، ولم يكن له أى دور في النضال الوطني في تلك المرحلة ، فان « المصرية » كانت شعوراً جارفاً أيامها . كان يكفى أن يموت مصري فى الغربة حتى يخرج الشعب كله لتشييع جنازته .. وتفرد الصحف مساحات للحديث عنه .. وهو ماحدث عندما وصلت جثة « **علي فهمي** » إلى مصر ، فقد شيعت من ميدان « **باب الحديد** » إلى مقابر الأسرة بالامام ، فى مشهد رهيب .. وكانت جميع الصحف قد أعلنت عن خط سير الجنازة ، فتجمعت الجماهير تودع شاباً فقد حياته فى الغربة ، على يد واحدة تنتمى للجنس الذى أفقد الكثيرين من المصريين حياتهم عبر سنوات الاحتلال الطويلة ..

وعندما بدأت المحاكمة خلال شهر سبتمبر (أيلول) ١٩٢٣ بدأت الصحف تنشر تفصيلات رهيبة عن سلوك القتيل ، ومن المؤكد أن الكثيرين قد آلمهم الى حد القهر هذه الفضائح العلنية .. خاصة أن الدفاع عن المتهمة لم يجد وسيلة لتبرئتها ، إلاّ بالهجوم على المجني عليه الى حد التجريح المفزع ..

كان محامى المتهمة هو السير « **مارشال هول** » ، وهو واحد من أعظم المحامين في انجلترا والعالم فى ذلك الوقت .وقد وكّله الدفاع عنها ، ودفع له أتعابه الباهظة التي وصلت إلى عشرة آلاف جنيه ، عدد من أصدقاء « **ماجي** » وعمل « **إدوارد مارشال هول** » ـــ الذى كان قد بلغ السادسة والستين من عمره ـــ بنشاط لانقاذ رقبة موكلته ، فحشد عدداً ضخماً من الشهود ليثبت أنه كان لدى المتهمة مبرراً مشروعاً للقتل . وقد اعتمد في الدفاع عنها الى تصوير الجريمة باعتبارها النتيجة الطبيعية لصراع بين حضارتين وعقليتين .. صراع بين الشرق الرجعى المتخلف الذى يعتبر المرأة أثاثاً ، وبين الغرب المتقدم الحر ، الذى أعطى المرأة حريتها وعاملها باعتبارها نِدّاً للرجل .. ومن المؤسف أن



الفكرة فى حد ذاتها كانت حقيقية فى ذلك الوقت .. وربما مازالت حقيقية نسبياً الى الآن .

قال « **إدوارد مارشال هول** » في دفاعه :

ــ « ان هذه المرأة قد ارتكبت خطأ واحداً جسيماً ، هو أنها تزوجت من رجل شرقي .. لئن كانت الحضارة المصرية القديمة من أقدم حضارات العالم وأعرقها وأعظمها .. فانك إذا جردت الشرقي من طلاء الحضارة الخارجية ، بقى لك منه الجوهر الشرقي الأصيل » .

وذكّر « **هول** » المحلفين بألا ينسوا ذلك الاحساس الغريب الذى يمكن أن يخالط أى رجل شرق ، « الشعور الشرقى بامتلاك المرأة ، وخاصة اذا كانت هذه المرأة غريبة من جنس متقدم ومتفوق .. انه شعور التركى وسط حريمه .. » ان ذلك كله يعنى أن تعيش المرأة « مهانة مستباحة ، مهيضة الأنوثة ، مسلوبة الكرامة والحرية والحقوق جميعاً » .

وكان « **السير مارشال هول** » يوجه كل مناقشاته للشهود وتحليله لوقائع القضية لخدمة هذا الهدف إذ لم يكن أمامه من وسيلة لاكتساب عطف القضاة سواه ، فالجريمة ثابتة ، والمتهمة قد اعترفت بها ، ولم يبق أمامه سوى أن يلتمس لها الاعذار ، وأن يجد مبرراً معقولاً يفحم المحلفين ، والرأى العام الانجليزي والأوربي في القضية ويدعوهم للانحياز في ذلك الصراع بين « الشرق المتخلف » و« الغرب المتقدم » .

وقد سأل الشاهد « **سعيد العناني** » ــ سكرتير القتيل :

ــ ألم يضربها مرة فى مصر ، حيث ينظر الرجل الى المرأة نظرته الى متاع .. أليس كذلك ؟

فرد « **سعيد العناني** » :

ــ ليس في مصر زوجة تعامل معاملة حسنة ..

وختم « **مارشال هول** » هجومه العنيف على الشرق والشرقيين بصرخته المدوية :

ــ افتحوا الباب ، واطلقوا سراح المرأة الغربية .



وقد وجدت الصحافة الانجليزية فى دفاع المتهمة وفى وقائع القضية فرصة لتشويه المصريين . كانت سنوات الثورة قد انتهت الى خمود ، وهذه قضية يمكن استخدامها للتدليل على أن المصريين ليسوا أهلاً للاستقلال ، لهمجيتهم ووحشيتهم وتأخرهم .. ويمكن أيضاً أن تستخدم لتبرير جرائم المستعمرين فى قمع الثورة ، على أساس أنها كانت دفاعاً عن الحضارة ضد البرابرة الذين يسكنون ضفاف النيل ! .



السير ريجبي سويفت براءة القاتل .. وإدانة القت

وفي ١٩ سبتمبر (أيلول) ١٩٢٣ ، سأل السير « **ريجبي سويفت** » قاضي محكمة « أولد بيلي » المحلفين عن رأيهم ، فأعلنوا أن المتهمة غير مذنبة في رأيهم .. فأصدر حكمه ببراءتها ، فكان أول حكم ببراءة متهم بالقتل في تاريخ القضاء الانجليزى . وفلتت رقبة « **مارجريت** » الجميلة من حبل المشنقة ، الذى كان قد اقترب منها .

وهكذا انتهت المحكمة بإدانة القتيل وتبرئة القاتلة ، التى استقبلت عند خروجها من المحكمة بمظاهرة حاشدة ، اشترك فيها أكثر من ثمانية آلاف بريطاني ، انطلقوا يهتفون فرحاً فرحاً بانتصار الحضارة الأوروبية المتقدمة على الشرقيين البرابرة . وظلت تتلقى كل يوم ٦٠ برقية على الأقل ، على امتداد الأسابيع التالية . تحمل عروضاً بالزواج ، وعروضاً من أصحاب المسارح والملاهي وشركات الانتاج السينمائيّ بأن تغنى أو ترقص أو تمثل قصتها الدامية مع الشرقي المتوحش على الشاشة الفضية .

وعلى الجانب الآخر ، نزل الحكم كالمطرقة على رؤوس المصريين .. شعروا بأن ما وجّه إلى كرامتهم القومية من طعنات قد حصل على مباركة قضائية من محلّفي محكمة « أولد بيلي » .

وكانت القضية قد أثارت إهتمام الناس منذ أطلقت مدام فهمي رصاصاتها على زوجها وقد تزايد هذا الإهتمام بعد صدور الحكم .. ونشبت المجادلات بين الناس في الشوارع وعلى صفحات الصحف ، وشارك فيها القراء والأدباء والمفكرين . وتوزعت الآراء بين اتجاهات مختلفة ، تعكس التيارات الفكرية والاجتماعية

كان أعلى هذه الاتجاهات صوتا تيار يفسر المأساة باختلاف الأديان ويرى أن « **علي كامل فهمي** » قد أضر بنفسه ودينه ، عندما تزوج بغير مسلمة . وقد انطلق هذا التيار ليواجه الهجوم الذى شنته الصحافة الأوربية على الشريعة الاسلامية .. وكانت تلك الصحف قد ركزت على استئثار الرجل بحق الطلاق ، وحق التزوج من أربع ، ونظرت الى المسألة باعتبار أن « **مدام فهمي** » قد وجدت نفسها أسيرة رجل قاس غليظ القلب ، ومع ذلك فانها قد ارتبطت به ارتباطاً لاتستطيع أن تفصمه ، فى حين أن من حقه أن يطلقها متى شاء ، وأن يضيف اليها نساء أخريات . وقد ضم هذا التيار معظم المفكرين والكتاب الاسلاميين .

وكان هناك تيار آخر يرى المسألة صراعاً بين قوميات .. ويشعر بالأسى شديد لأن الغربيين ينظرون الى الشرقيين عموماً باعتبارهم كائنات في مرتبة أدنى .. وقد دفعهم هذا الى التذكير بحضارة الماضى العريق ، تلك التي كان لها " ضل على الحضارة الأوروبية.. فطالبوا بالحفاظ على نقاء الجنس الشرقى أو المصرى وعدم ادخال عناصر غريبة فيه . وفي هذا الصدد ، قال « **توفيق مفرج** » فى مقال نشرته « **اللطائف المصورة** ، « **ما أشد طيش هؤلاء الفتيان الذين يتركون بنات مصر المصونات الطاهرات الراضيات الناعمات العاقلات الضعيفات المطيعات ويركضون وراء راقصة من باريس ، أو غانية من برلين** » . وأضاف « **لو تزوج نجل فهمى باشا مصرية ، لما ذهبت دماؤه هدراً ، كانت أحبته ، وصبرت على طفوليته وفتوته وجهله وغرامه . كانت تكون له زوجه وأماً وأختاً وصديقة مخلصة أمينة** » .

وسرعان ما التقى المتطرفون من هذين التيارين حول فكرة ترى أن المدنية والحضارة ، هى شرّ مطبق ، وأن التخلف هو قرين البكارة والبراءة ،



وأن **خروج المرأة للعمل ، وسفورها هو الذى قضى على حياة « علي فهمي »** ... وتحولت القضية إلى مناظرة يتعصب كل طرف من طرفيها لرأيه ، فيفضل أحدهما المرأة الشرقية بينما يتشدد الآخر للمرأة الغربية .

ثم كان هناك من حلل المأساة تحليلاً هادئاً رصيناً ، وأدرك ما تحمله من حقائق قابلة للفهم ، وطالب بالتعامل مع هذه الحقائق مهما كانت قسوتها . وقد اتخذ هؤلاء من « **مأساة مدام فهمي** » ، وسيلة لطرح قضية خطيرة هى قضية المرأة .. حريتها ووضعها فى المجتمع المصري ..

كتب « م . س . ر — بني مزار » الى « **المقطم** » ، محتجاً على مقال نشرته يدعو الى عدم الزواج من الأجنبيات. وقد حلل فى رسالته أسباب زواج بعض المصريين من أجنبيات .. فقال « **ان الأجنبية سافرة ، يمكن للمصري أن يحبها حباً حقيقياً شريفاً ثم يتفق معها على الزواج** » ثم ذكر أن « **الأجنبية متعلمة التعليم الكافي** » و « **ليست كل أجنبية رديئة كزوجة ، ولا أعتقد أن زوجة « علي**

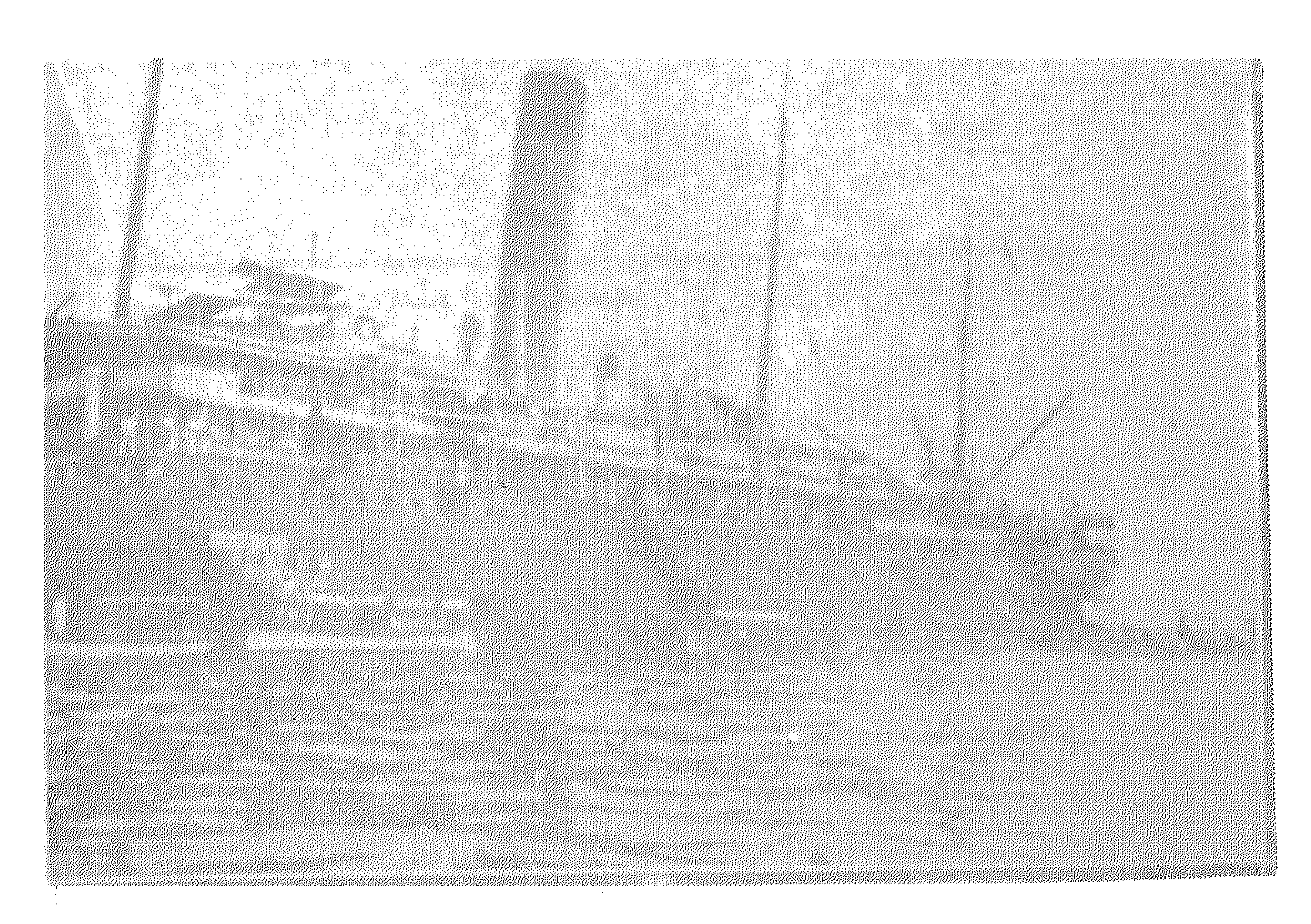
فهمي » قد ارتكبت هذه الجناية الفظيعة لأنها أجنبية ، بل جنايتها هذه سببها أنها ليست من الأصل والحسب والنسب والأخلاق الشريفة فى شيء » . وأشار إلى أن من عيوب الزواج من المصريات . تحجُّبهن وأميتهن والمهور .. وطالب الأسر المصرية بأن « تتيح للخطيب رؤية خطيبته والتحدث معها فى شئون الحياة الأدبية أو المعيشية أو العائلية والادارة المنزلية وغير ذلك بحضور أحد أقاربها .. وذلك لكى يتمكنا من التعارف قبل الزواج » ..

.. وقد فند « **الدكتور عبد الحميد حسن** » في رده على قارىء « **بني مزّار** » ، كل آرائه ، وقال « **هل سمعت يا سيدى ان امرأة مصرية سددت مسدساً أو رفعت عصا على زوجها .. المرأة المصرية لا تعمد إلى الانتقام على الاطلاق .. فقد يهينها زوجها ويمس عواطفها ، ويضربها أحياناً كما تفعل الطبقات الواطئة .. فلا تفكر أن تثأر لنفسها .. وكيف يجول فى خاطرها أن تنتقم ممن تجمعه بها رابطة الدين والجنس والوطن** » . وعارض في اقتراحه أن يرى الخطيب خطيبته « **كأنها سلعة تعرض في السوق .. تلك بدعة لم نسمع بمثلها من قبل .. ولو كان مستوى الأخلاق بين شبابنا عالياً لساغ ذلك ، أمّا ومستوى الأخلاق كما تعلم فليس هناك مجال للتفكير فى ذلك** » .

ولم تترك النساء قضية « **مدام فهمي** » للرجال ، إذ سارعن يشاركن في المناظرة ، فعلقت بعض الآنسات والسيدات المصريات على الحادثة ، كما اهتمت بها صفحات المرأة بالصحف المصرية ، فقد قالت « **الآنسة مفيدة شكرى** ــ شبرا » في رسالة وجهتها الى الشباب على صفحات « **المقطم** » :

« لا تزجوا بأنفسكم بين أيدى نساء لا ترعين لكم عهداً ، ولا يتزوجن بكم إلا طمعاً بالمال .. وأما أشخاصكم فموضع احتقارهن فهن الأجنبيات المتمدنات .. وأنتم الشرقيون المتوحشون .. لا تتركوا بنات بلدكم فى عقر دورهن وفيهن الجميلات الوقورات وربات الخدور المحصنات وهن العفيفات المهذبات » .

وقد نشرت الصفحة النسائية بجريدة « **السياسة** » بحثاً بتوقيع « ف » ، ذكر صاحبه أنه حتى الزواج من المصريات قد يتضمن بعض المزالق .. ولم يعارض



الباخرة الانجليزية يوركشير ، التى حملت جثمان على كامل فهمى من لندن إلى ميناء بورسعيد

الزواج بالأجنبيات كلية ، ونقل عن المتزوجين بالأجنبيات اعتذارهم « بأن الزوجة الأجنبية أقدر من المصرية على اسعاد الحياة الزوجية وأدرى بواجبات الزوجية من المصرية .. وأنها تحسن ادارة المنزل وتربية الأطفال » .

وطالب صاحب البحث فى نهايته المرأة المصرية « ألا تقبل هذا الاحتلال النسوى الأجنبي » ويكون هذا بتحرر المرأة المصرية ونهضتها ، نهضة شاملة تعليمية وأخلاقية ..

ورغم المناخ الاجتماعى والسياسى العام ، فان قارئاً يسمى « **بطرس بطرس جاد** » نشر مقالاً قصيراً في « **الأهرام** » ، عالج المشكلة من منظور مختلف عن الشائع بين المعالجات . وقد أشار فيه اشارة سريعة ــ ولكنها عميقة الدلالة ــ إلى الوجه الحقيقى للمأساة ، الذى كان قد أغفل حتى ذلك الحين . فقال « ان مرجريت قد قتلت زوجها « **علي فهمي** » بعد أن ابتزت منه أموالاً كثيرة ..

جمعها والده من كد الفلاحين المصريين » . وربط « **بطرس جاد** » بين الدعاية الاستعمارية الواسعة التى استغلت الحادث للتنديد بما سمته وحشية المصريين وتخلفهم وجلافتهم ، وبين مطامع هؤلاء المستعمرين في البقاء في مصر ، والاستمرار في احتلالها بدعوى ترقية وتهذيب اخلاق أهلها ..

واختار « **طه حسين** » أن يقول كلمته متقنعاً ، فلخص على صفحات « **السياسة** » مسرحية « **قانون الرجل** » لـ « **بول هرفيو** » ، وهى مسرحية تقول ان « **مصدر الظلم الذى تلقاه المرأة هو أنها محرومة من حقوقها السياسية فلو** « **ان لها هذه الحقوق ، لو أنها تنتخب وتُنتخب وتأخذ بنصيبها من الواجبات الاجتماعية لاستطاعت أن تنفى هذا الظلم .. وان تقف من الرجل موقف الخصم** » . وقال « **طه حسين** » معلقاً على المسرحية « **لو كان الامر بيدى لما اكتفيت بإقرار المساواة بين الرجال والنساء في هذه الحقوق بل لتنازلت للنساء عن كثير من الحقوق** » .

وتصاعدت المعركة ، وبدأت الصحف المصرية تتحدث عن أخلاق الغربيين ، وتذكرهم بالانحلال الذين يعيشون فيه ، ونشرت « **السياسة** » فى صدر صفحتها الأولى مقالاً على ثلاثة أعمدة بعنوان « **مدام فهمي** ــ أخلاق الشرقيين وأخلاق الغربيين » بتوقيع « ن ــ ش » ذكرّت فيه الأوروبيين بما يجرى من الخلاء فى طرقات « **الهايد بارك** » ، وهاجمت الحكم ونظام المحلفين ، ونشرت فى يوم تال رسالة أسقف لندن التى احتج فيها على تدهور الأخلاق فى انجلترا . وقالت انها فضائح تجرى « فى وسط قوم يُحسبون من أركان الحضارة الحديثة » وأنها لن تعممها « على الرغم من أن محامى مدام فهمي حكم علينا وعمم وعذره أنه ممثل مستأجر » .

أما « **الكشكول** » ــ صحفية الفضائح ــ فقد نشرت مقالاً بتوقيع « **هو بعينه** » . ذكرت فيه السير « **مارشال هول** » بأن الشذوذ ليس طبيعة شرقية . وذكرته بـ « **أوسكار وايلد** » وغرامه بـ « **اللورد دوجلاس** » وبنادى الطلبة بجامعة كيز الانجليزية ، وقالت « ان علي فهمي قد مات لكن شرف مصر والشرق

لم يمت معه .. وشرف مصر والشرق مرفوع مادام شرفكم منكس الاعلام .. وما دامت حادثتنا فردية ، وحوادثكم تكاد ان تكون اجماعية » .. وختمت كلامها مخاطبة « مدام فهمي » طالبة منها اذا ما جاءتْ مصر باحثة عن ميراثها ممن هدرت دمه أن تبحث عنه لتحييه .. صائحة :

ــ أنت درس لمصر وبنيها .. فالى .. إليّ يا من بيدك الموت والحياة ..

وقد استثار « **الكشكول** » ان شقيقات « **علي فهمي** » حضرن المحاكمة سافرات وسمحن للصحف بتصويرهن . وقال « ان سيداتنا الناهضات قد وصلن بالحركة النسائية الى درجة من الغلو في الحرية .. بسبب ما بلغه بعض الأزواج المصريين من زيادة التساهل فى اطلاق العنان لزوجاتهم » وقالت ان « هذه التصرفات قد اتخذها الانجليز فى بلادهم وسيلة للطعن علينا والقدح فينا .. وبرهاناً على نقص تربيتنا الخلقية وسوء استعدادنا لفهم الحرية » !!!

وقد نفى الدكتور « **أحمد بك سعيد** » ــ زوج شقيقة القتيل ــ بتاتاً بأن زوجته سمحت للمصورين بأخذ صورتها وقال أنهم التقطوها خلسة دون علمها !!



مأمور جمرك بورسعيد يشرف علي نقل جثمان علي فهمي إلى القطار الذى حمله إلى القاهرة



تركت الحادثة آثاراً متعددة .

ففى السياسة كانت المعركة الانتخابية الأُولى بعد اعلان دستور ١٩٢٣ ، فى ذروتها فى أثناء المحاكمة . ولمّا كان أعضاء « حزب الوفد » عموماً من الطبقات الوسطى الصغيرة التى تتزوج غالباً من مصريات ، بعكس منافسيهم من « **الاحرار الدستوريين** » الذين كانوا من الطبقات العليا وبينهم عدد من المتزوجين بأجنبيات ، فقد رفع الوفديون شعار « لاتنتخبوا المتزوجين من أجنبيات » . .

وسارع نقيب المحامين المصريين بارسال احتجاج مطول الى النائب العام البريطانى يشكو فيه « **السير مارشال هول** » « الذى سمح لنفسه بالتعميم فى الحديث عن مصر والشرق كله » .

وأرسلت « **هدى شعراوى** » رئيسة لجنة الوفد المركزية للسيدات ، احتجاجاً باسم نساء مصر « على التهم الفظيعة الباطلة التى وجهها المحامون عن مدام « **مرجريت فهمى** » وأغلب الصحف الانجليزية ضد الشرقيين عموماً والمصريين خصوصاً ، تلك التهم الباطلة التى لاترى فيها السيدات المصريات الا حملة عدائية هدفها خدمة سياسة الاستعمار » .

واحتجت اكثر من جهة ..

واعتذر النائب العام البريطانى ..

واعتذر « **مارشال هول** » ..

وأخذت « الديلى كرونيكيل » جانب المصريين ..

وفى الفن .. سارع الزجالون بالتعبير عن آرائهم .. فكتب « **بديع خيرى** » فى « **الكشكول** » زجلاً بعنوان « **أتاريه سير بولاقي** » يسخر فيه من السير « **مارشال هول** » ، الذى أجرته « البت القبيحة ، جلابة الفضيحة ، تقتل عينى عينك ، وتقول لك قتيلة » ، فاحتار فى دفاعه عنها « يعمل ايه جنابه ، مالقاش فى جرابه ، غير أنه يِشلّق ، والمقصود وسيلة » وقال « **بديع** » :

وأتاريـــــــه « سير » بولاقي
م الصنـــــــف الشلاقى
ان فرش الملايـــــــة
تتبهدل قبيلـــــــــه
مين فينـــا يعايــــر
ياوش الكبايـــــــــر
نسكت ولا نفتـــــن
بلاويكـــم تقيلـــه ...[1]

والغريب حقاً ان زجل الزجالين ، وشعر الشعراء رغم طابعه الهجومى عموماً ، كان يتضمن غزلاً خفياً أو صريحاً فى القاتلة ، مما يدل على أن « **مرجريت فهمي** » كانت ذات تأثير على قلوب فئات من المصريين .. وان مأساتها حركت فيهم أكثر من جانب .. قال « **عزت صقر** » أمير فن الزجل :

ليـه تقتليـه وانتـى جميلـــه
ماكنش فيه غير دى وسيله ؟
غَلَبتى قال فصل « دليلـه »
وجنيتى على روحك وعليه

وقال الشاعر « محمود عماد » :

أما كفاكِ فتك تلك العيون
فيما تعدين له من مَنون

(١) يشير بديع خيرى هنا الى هجوم « مارشال هول » على المصريين ، ويعتبره نوعاً من السباب قريب مما تفعله نساء العوام في مصر في الاحياء الشعبية ومنها « بولاق » .. و« الردح » أو « التشليق » ـــ بالعامية المصرية ـــ هو من تقاليد نساء العامة فى مصر اللاتى تعودن أن تدخلن معارك لفظية حامية تشهرن فيها ببعضهن وتفترين فيها أكاذيب كل على الأخرى ، وتخلعن ملاءاتهن لتحويل المعركة من لفظية الى فعلية وهذا هو المقصود بـ « فرش الملايه » فى الابيات .



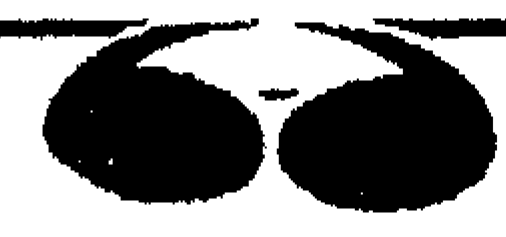
حتى استعنت بالرصاص على
مُهجة ذيّاك المحب الأمين
يا ليت شعرى يوم لبى الهوى
أكان يدرى ان هذا يكون
اكان يدرى ان صدراً به
قد لاذ مأوى لرداه الكمين
اكان يدرى انها ضمـــــة
تفيض فيها الروح فيض الشئون ؟

★ ★ ★

وكتب « **عثمان أفندى صبرى** » ـــ ليسانسيه فى الحقوق وأحد وكلاء النيابة العمومية ـــ رواية مسرحية بعنوان « **شبابنا فى أوروبا** » بناها على فكرة ان كل مصرى تزوج أجنبية يكون قد جنى جريمة قومية ثم بنى على هذه الفكرة نظرية جديدة مؤداها « يستثنى من ذلك كل من تزوجها بدافع حب خالص طاهر » .. وفسر تفشى الزواج بالأجنبيات بأسباب « أهمها كثرة وجود الفرص للاختلاط بالأجنبيات مما يدعو الى استحسان أو حب إحداهن ، بعكس الامر مع المصريات ، وأعلن أنه لاعلاج لذلك إلا بالسفور » ..

وفيما بعد أصبحت « **مأساة مدام فهمى** » موضوعاً أثيراً فى المسرح المصرى طوال الثلاثينات وقد استوحى « **انطون يزبك** » شخصيتها فى مسرحية « **الذبائح** » التى قدمها مسرح رمسيس . ثم بعد نجاح المسرحية قدم « **يوسف وهبى** » من تأليفه مسرحية مستوحاة من الجريمة نفسها هى « **أولاد الذوات** » التى أخرجت فى السينما بعد ذلك .. وقد نحى « **يوسف وهبى** » الى تملق المشاعر القومية للمصريين ، وذلك بالدفاع عما فى المجتمع الزراعى من بكارة وخير ونقاء ، بعكس مجتمع المدينة اللا أخلاقى ، المفتقد للحب والسعادة .

وتعدت القصة الحدود ، لاهتمام الصحف العالمية بها فاستوحى منها الكاتب الفرنسي « بيير فروندويه » مسرحيته الشهيرة « العاصية » ..



فى سبتمبر ١٩٢٣ كان سعد زغلول قد عاد الى مصر من منفاه الثانى . وكانت بعض الصحف تهاجم الذين يدعون للاختلاط بين الرجل والمرأة .. وكان الخريف يقبل هادئاً ..

وعندما وصلت « **مدام فهمى** » الى مصر لترفع قضية أمام القضاء المصرى بمطالبة بمؤخر صداقتها وبحقها فى الميراث تحدثت الصحف الانجليزية عن نظرات الغيظ التى ووجهت بها فى كل مكان .. وعن التجمعات التى تسير خلفها .. وثارت الصحف المصرية على القاتلة التى جاءت تطالب بنصيبها من ثروة من قتلته ..

وكان « **سيد درويش** » قد مات فى نفس الشهر ..

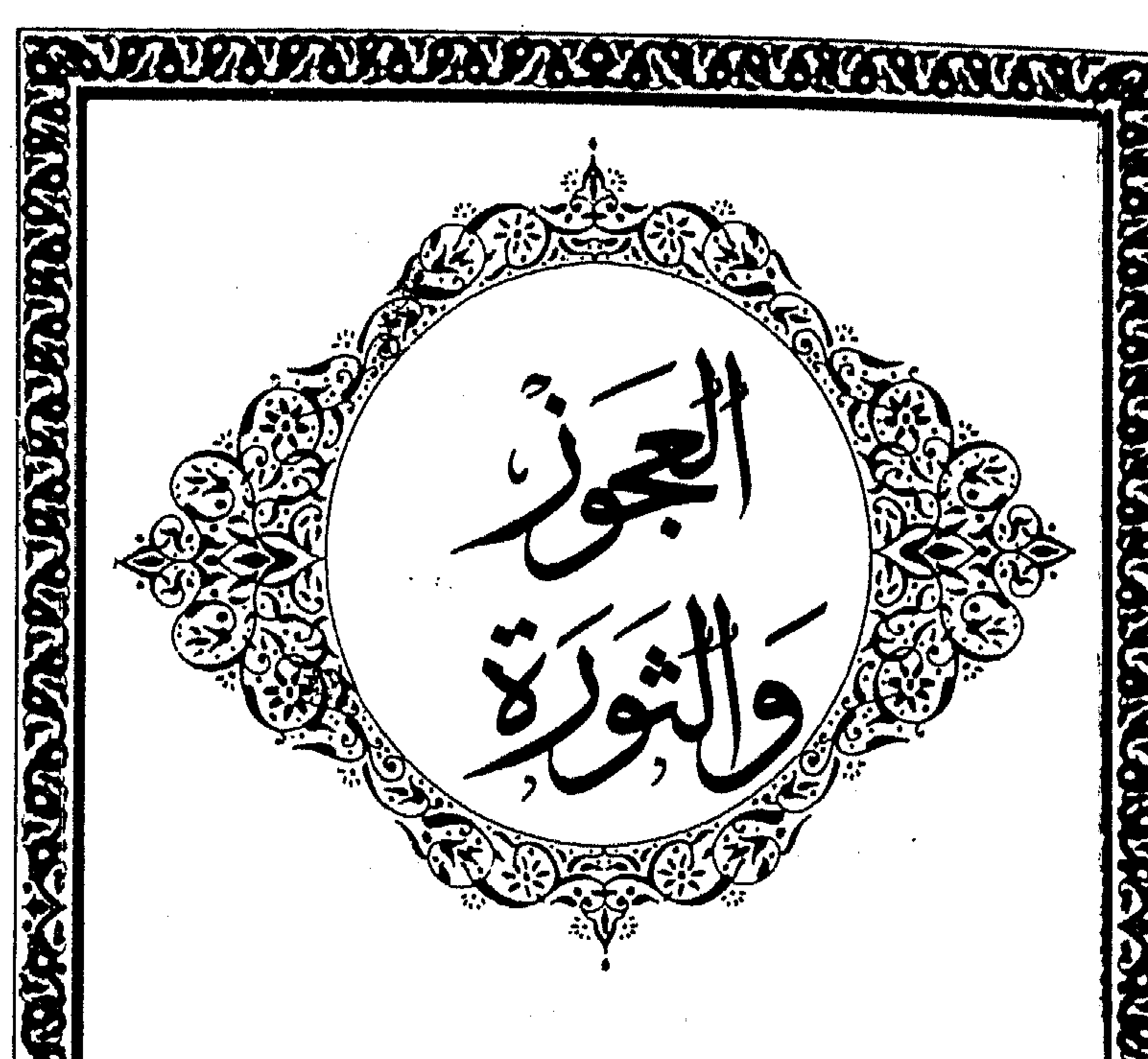
وتجمع تحت نوافذ « **فندق شبرد** » ــ حيث كانت « **مدام فهمى** » تقيم ــ عدد من الشبان ، يغنون « سيرانادا » مصرية حزينة كان « سيد درويش » قد لحنها قبل سنوات .. أطلت « **مدام فهمي** » من النافذة .. وجدتهم يغنون ..

ياناس أنا مت فى حب الهوى ..
جم الملايكة يحاسبوني
أول سؤال سألونى عليه ..
عن السبب فى لوم العُذّال ؟
قلت إن حِبى الحق عليه
خلى اللى عمره ماقلش أهو قال
قالوا لى إيه أصل غرامك ؟
وليه حبيبك مش وياك ؟!!
مين اللى حلل هجرانك ؟!!
بكيت وقلت العشق هلاك

....

« بكيت وقلت العشق هلاك » !!





قبل العاشرة بدقائق مات سعد زغلول ..

حدث هذا ذات ليلة صيفية حارة من شهر أغسطس ـــ أب ـــ ١٩٢٧ .

كان الصباح حارا وقائظا حين قدم الأطباء لعيادته ، تقدمتهم زوجته « **صفية زغلول** » الى الطابق الثانى من « **بيت الأمة** » وهى تروى لهم ماحدث في فجر ذات اليوم ، فقد استيقظ وهو يعانى ألما في المعدة ، واشتدت آلامه ، وارتفعت الحرارة حتى بلغت أربعين درجة قبل وصولهم بقليل .

ودخل الأطباء غرفته ، وجدوه راقداً نصف رقدة على فراشه ، وقد أسند رأسه إلى عدد من الوسائد مختلفة الأحجام ، يرتدى بيجامة بيضاء بخطوط بنفسجية ، وعلى رأسه طاقية من نفس قماشها ، ومن خلفه القرآن فوق الفراش في غلاف وردى من الحرير ..

رد تحيتهم بصوت واهن ، وسألته زوجته وهى تعيد تنظيم الوسائد حوله :
ـــ كيف حالك الآن ؟

نظر اليها بهدوء وتسليم ، وتمتم قائلا :
ـــ أنا انتهيت !

وكانت تلك آخر كلماته ، فعلى إمتداد اليوم ضعف ، واستمرت الحرارة في الارتفاع ، ثم دخل في غيبوبة كاملة لم يفق منها ..



في التاسعة والنصف من مساء اليوم نفسه ، عاده الأطباء للمرة الثانية ، وخرجوا من غرفته واليأس يطل من عيونهم الحزينة ، وحين نزلوا الى الدور الأرضى ، تقدمهم « **فتح الله بركات باشا** » ـــ ابن شقيقة « سعد » ـــ إلى غرفة المكتب ، وقبل أن يخطوا حرفا واحدا في تقريرهم الطبى ، دعى « **فتح الله بركات** » الى غرفة خاله ، فصعد مسرعا ..

حط الصمت على رءوس الرجال الذين ازدحموا في صالات المنزل وغرفه وشرفاته ، لم يفتح أحد منهم فمه بكلمة ، أو ينطق حرفا ، تعلقت عيونهم بالسلم الذى صعده « **فتح الله بركات** » وظلت شاخصة اليه ، بينما كان الذين تجمعوا في الشرفات ، يتأملون الشوارع الخالية المظلمة التى تحيط بالمنزل فيجدونها صامتة كالصحراء في ليالى المحاق ، وكان المصريون قد قرأوا في الصحف ، أن الضجة ترهق الزعيم الذى أحبوه كما لم يحبوا إنسانا في عصره ، فكانوا يمرون حول المنزل صامتين ، تتعلق عيونهم بجدرانه وشرفاته ، وقد كتموا أنفاسهم .

ظلت عيون الرجال شاخصة إلى حيث صعد « **فتح الله بركات** » ، حتى ظهر الرجل من جديد ، ينزل السلم ، مرتبك الخطوات ، شاحب الوجه ، مذهول النظرات ، فارتمى على أول مقعد صادفه دون أن يفتح فمه بكلمة ، ووقفت علامات الاستفهام الحزينة في حناجر الرجال : خشى الجميع أن يسألوا عن شيء فيسمعوا النبأ الحزين !

خدش الصمت فجأة نهنهات إمرأة تبكى ، وللوهلة الأولى لم يصدق الرجال آذانهم ، بدا الصوت غريبا كأنه يأتى من أعماق بئر بعيدة عند حد الأفق ، وحين عجزت المرأة عن مغالبة أحزانها ، اكتشفوا أن الصوت يأتى من شرفة قريبة . ووضح البكاء شيئا فشيئا ، ليدرك الرجال أنها « أم المصريين ، صفية زغلول » زوجة سعد ، التى أصبحت ــ في تلك اللحظة ــ أرملته ، تستقبل بالدمع زمن الفراق الذى أخذ منها رجلا صاحبته أربعين عاما طويلة .

وكأن دموع « أم المصريين » كانت اشارة البدء ..

أدرك الجميع أن سعداً قد مات ، وأن الصمت الذى يلتزمونه خشية إزعاجه ، قد أصبح بلا معنى . أن الأوان كى يفكوا أسر الدموع ، ويطلقوا الأحزان من قمقم القلب الملتاع ، فأنفجر الجميع يبكون في وقت واحد .. واختلطت أصوات الرجال المخشوشنة بعويل النساء المنهار .

وحتى هؤلاء الرجال ذوى القلوب التى لا تسمح لنفسها بأن تحزن : الثوار الذين لم ترهبهم البنادق ، ولم تخفهم الزنازين ، ولم تطفر دمعة واحدة من عيونهم وحبال المشانق تقترب من أعناقهم ، حتى هؤلاء ، سالت مدامعهم رغماً عنهم .. وكلما حاول أحدهم أن يمنع نفسه عن البكاء ، غلبته أحزانه ، فازداد بكاء ربما لعجزه عن أن يقهر أحزانه كما قهر يوماً خوفه ..



المنزل الذى ولد فيه سعد زغلول كما كان يبدو عام ١٩٥٠

وتمدد الحزن قاطعا صمت الشوارع والأزقة والحوارى ، دخل من النوافذ والشرفات ، ومن تحت أبواب الدور المغلقة ، اقتحم على النائمين أحلامهم ، وطاف بنوار الحقول ، وبأزهار الحدائق ، وجرى مع ماء النهر فلامس أغصان الصفصاف ، فارتوت منه ..



وحين صدر ملحق خاص لجريدة « المقطم » فى منتصف الليل ، أصبح النبأ حقيقة ، وفقد الذين كانوا يعللون أنفسهم بالأمانى آخر خيوط الأمل ..

صدم النبأ الناس كأنه صاعقة لا يملكون منها فراراً ، وبرغم أن الرجل كان قد شارف على السبعين من عمره ، وكان مريضا منذ شهر سابق ، فقد ذهل الناس عن أنفسهم حين قرأوا النبأ فى ملحق « المقطم » ، وأخذوا يسيرون في شوارع المدينة ، لا يعرفون ماذا يفعلون ، أيبكون ؟ أم يصرخون ؟ أم يمزقون شعورهم ؟!

عرفت مصر كلها النبأ في الليلة نفسها (الأربعاء ٢٣ أغسطس ــ أب ــ ١٩٢٧) ولم تكن فيها طائرة تطير ، أو إذاعة تذيع ، لكن خبرا مثل هذا كان ينتقل بالقلوب ويشيع عبر التسمع لخفقاتها .

واحد من هؤلاء ، قرأ النبأ فأذهله حتى أخذ يلف في شوارع المدينة النائمة لا يعرف ماذا يفعل ، يتأمل في البيوت ، ويخوض في الحوارى والأزقة ، فاذا لمح ضوء وقف تحته ، وأعاد قراءة النبأ في ملحق « المقطم » واذا مر به بائع صحف ، اشترى نسخة أخرى لعل نسخته كاذبة ، أو لعل تطور أحدث في الأمور ، فاكتشف الأطباء أن سعداً لم يمت !

وفي حيرته وذهوله قادته قدماه الى « شارع عماد الدين » حيث تنتشر المسارح والملاهى وفرق الغناء والرقص والحانات ، ولا أحد يدرى ــ حتى هو نفسه ــ ما الذى دفعه لكى يقتحم واحدة منها ، ليجد نفسه أمام منصة تزدحم بالراقصات والمغنين والمغنيات ، وقد تحلق حولها طالبوا المتعة والترفيه ، ومن غابوا عن وعيهم ..

وقف الرجل وتحت إبطه ما اشترى من صحف ، ثم تقدم بخطى مذهولة الى

سعد زغلول وزوجته صفية ابنة رئيس الوزراء مصطفى فهمى باشا



منصة الغناء ، فأعتلاها ، وقال بصوت مختنق بالبكاء :

ـــ أيها الاخوان .. البقية في حياتكم .. الباشا مات !

صمت كل شيء : ألا الغناء .. وشدو المطربات .. وضجيج السكارى ، وحتى دخان اللفائف السارح في الهواء ..

ظل كل انسان على الوضع الذى كان عليه ، كأنهم أصبحوا أحجاراً لا حياة فيها ..

وبعد ثوان انهاروا جميعاً يبكون .

وإذن فقد مات سعد : الثورة والمنفى وأحلام التحرر ومظاهرات الشوارع ومعارك القرى ، وأجراس الكنائس التى عانقت نداءات المآذن ، « نموت ويحيا الوطن » .. و« الاستقلال التام أو الموت الزؤام » ، و« يعجبنى الصدق في القول والاخلاص في العمل وأن يقوم الحب بين الناس مقام القانون » ..

مات سعد ..

انتهت الرحلة الطويلة التى استمرت ثمانية وستين عاما كاملة ..

بدأت في « إبيانة » : قرية صغيرة من آلاف القرى المتناثرة على ضفاف دلتا النيل . وانتهت فى غرفة واسعة بالطابق الثانى من بيت الأمة بحى الانشاء بالقاهرة ..

وبين البداية والنهاية ، وقائع لا يعيها عقال ، ولا تحفظها ذاكرة ..



هذا الرجل الغريب ، الذى كان مقدراً له أن يقضي حياته كما قضاها معظم زملائه : فلاحاً يتيم الأب والأم ، من أسرة متوسطة ، يربيه خاله وأخوه ، ويرحل إلى القاهرة ليطلب العلم في الأزهر الشريف ، إذا نجح وحصل على « شهادة العالمية » ،

فسوف يجلس بجوار أحد أعمدة الجامع العريق ، يلقن طلابه ما تلقنه من أساتذته ، واذا أسعده الحظ ، ربما حصل على أحد مناصب القضاء الشرعى ، وأما إذا فشل ، ففي « إبيانة » متسع لقارىء آخر من قراء القرآن الكريم في بيوت الأغنياء وعلى قبور الموتى .

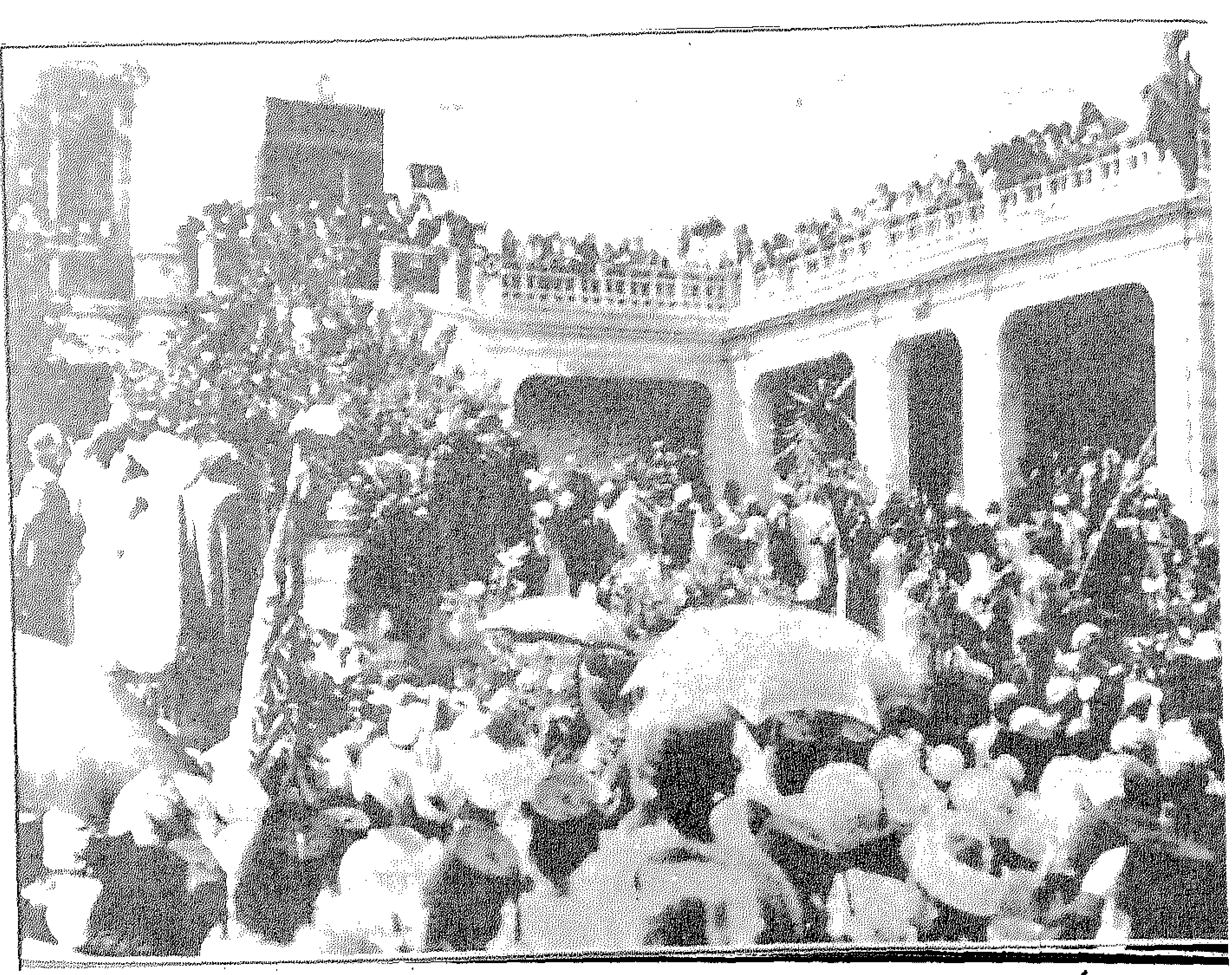
بعد أعوام قليلة من وصوله الى القاهرة ، أصبح « سعد » شيئا آخر غير ما كان مقدرا له أن يكون ، هجر الدراسة في الأزهر ليشتغل بالصحافة مع أستاذة الشيخ « **محمد عبده** » ، وتجول معه بين الحلقات التى كانت تعقد آنذاك في صالونات الكبار ، أو في المقاهى ، حيث يتحدث الناس فيها عن الأموال الضخمة التى إقترضها « **الخديوى اسماعيل** » من بنوك أوروبا ، وبددها على الاصلاح القليل الذى قام به ، والسفه الكثير الذى كان يميزه وفي وسطهم دائما ذلك الشيخ الأفغانى ، السيد « **جمال الدين** » الذى كان يجلس فى مقهى « متاتيا » ـــ بميدان العتبة بوسط القاهرة ـــ يوزع السعوط بيمناه والثورة بيسراه .



ويأتي الفصل الأول السعيد ..

تثور مصر ، ويقود « عرابى » الجيش ، ويقف به في ميدان عابدين ليطالب الخديوى توفيق ـــ الذى خلف أباه « **اسماعيل** » ـــ بحق الشعب في أن يحكم نفسه بنفسه ، وتتفجر مصر بالتمرد والأمل في أيام لا طغيان فيها ولا استعمار ولا جوع ، ويتابع « **سعد زغلول** » ذلك كله ، ويشارك فيه ..

وتنتهى الثورة ، تتكتل ضدها دول أوروبا ، ويتأمر عليها الخونة ، ويغيب أبطالها في المنافى البعيدة ، ويسوَدّ وجه الحياة في مصر ، وينتفض « **سعد زغلول** » بالرغبة في الانتقام ممن « والسوا » على عرابى ، وخانوه ، ويؤلف جمعية سرية للانتقام منهم ، سرعان ما يكتشف أمرها ، ويسجن بعض الوقت .. وينتهى الفصل الأول السعيد ..



الأب سرجيوس يخطب فى بيت الأمة عقب الإفراج عن سعد

أكثر من ثلاثين عاما عاشها « **سعد زغلول** » بعد ذلك التاريخ ، يبنى نفسه . أصبح واحداً من ذلك الجيل الذى شهد ثورة « عرابى » ، وعاصر انتكاساتها ، وظل يلعق جراح الخيانة ، ويتذكر سنوات المقاومة التى انتهت كالحلم الخاطف ..

وحين يعود أستاذه « **الشيخ محمد عبده** » من المنفى يسرع ليلتقى به ، فاذا بالشيخ الجليل قد عاد بأفكار غريبة ، هزته الهزيمة المريرة ، فعاد ليتنكر للماضى الجميل ، فيرى الثورة حماقة ، والتمرد طيشاً والسياسة مصيبة ، ويعلن بأن التربية والتعليم والتهذيب والأخلاق الحميدة ، وإصلاح المرافق هى كل مايريد . أما الثورة والاستقلال والديمقراطية فهى سياسة ، وهو يستعيذ بالله من لفظ « السياسة » ومن فعل السياسة ، ومن « ساس » و « يسوس » ، و « سائس » ، و « مسوس » .

ثلاثون عاما تاهها « **سعد زغلول** » ، لا يعرف ماذا يفعل ، أيثور من أجل الوطن الذى كان المستعمرون يذلون كرامته كل صباح ، ويأكلون خيره ، ويحتكرون

وظائفه ، ويمتهنون كل أبنائه ؟

أمْ يهتم بنفسه ، فيتعلم ويتثقف ويشق طريقه الخاص ، يبنى مجداً ويحقق شهرة ويزداد ثروة ونفوذا ؟!

لم يكن « **سعد زغلول** » وحيداً في حيرته ، ذلك أن هزيمة الثورة العرابية كانت قد أثخنت « الجيل العرابى » بالجراح .. فقد شهدوا بأنفسهم « الولس » وهو يجتاح كل أحلامهم ، بل ويملأ كل شبر في أرض مصر بجنود الاحتلال الانجليزى ..

ووسط تلك الجراح تاه « **سعد زغلول** » ، عرف طريقه الى قصر الأميرة « **نازلى فاضل** » ، وفي صالونها ، التقى بالفئات العليا من المجتمع ، عرف الفلاح الأزهرى الأمراء وأشباه الأمراء ، عرف كيف ينطق اسماءهم التركية ، ويتخاطب بلغتهم الرقيقة ، ولم يكن بينهم امرأة اسمها « ستهم » أو « فرحانة » أو رجل اسمه « الشناوى » كما كان أخوته يسمون ..

لم يكن بينهم رجال تتشقق أكفهم من العمل الطويل في الحقول ، أو تلتهم البلهارسيا أعمارهم فيشيخون وهم في شرخ الشباب ، ولم تكن بينهن نساء تفقدن نضارة الصبا وهن أطفال . كان عالما مريحا وهادئا وسعيداً .

وهكذا تزوج الفلاح الأزهرى ، ابن « إبيانه » ، من « **صفية** » ابنة « **مصطفى فهمي باشا** » ، الرجل الذى كان محسوبا على الاحتلال ، والذى رأس الوزارة المصرية ثلاثة عشر عاماً متوالية ، وكان أطوع رؤساء الوزارات لدار « المعتمد البريطانى » ..

.. وتمر السنوات ..

يرتقى سعد ــ بمجهوده ودأبه ــ من أزهرى لم يكمل دراسته ، وصحفى مطرود من وظيفته ، إلى محام بلا مؤهل ، ثم إلى قاض يدرس وهو في الأربعين اللغة الفرنسية ، ويحصل على شهادة ــ لم يطلبها منه أحد ــ في القانون ، وتتميز أحكامه بالدقة والمنطق ، ويعين وزيراً للمعارف ثم وزيراً للحقانية ..

في تلك الأيام .. لم يكن قد بقى من الثائر العرابى السابق سوى اعتداده



« صفية زغلول » مع والدها « مصطفى فهمى باشا » في أورزوبا

بكرامته ، وحرصه عليها ، وتمسكه بالحق فيما يقول أو يفعل ، وبرغم كل شيء ، نجح في أن يوقف نفوذ المستشار الانجليزى لوزارة المعارف عند حده ، فأصلح بعض شئون لتعليم وأصلح بعض شئون القضاء ..

في تلك السنوات كان سعد قد أصبح وحيداً على القمة التى أخذ يصعد الدرج اليها لاهثاً ..

خبت ذكريات الثورة العرابية التى لمعت كالشهاب ، ووجد الفلاح الأزهرى ابن « إبيانة » نفسه وحيدا في صالونات الفئات العليا من المجتمع ، خفتت أصوات

هتافات الفلاحين بحياة عرابى الذى عمرّ الطوابى ، لتعلو أصوات تتحدث بالتركية والانجليزية ، لا تعرف الكثير عما فعله المستعمرون فى مصر ، ولا تهمها رقاب الفلاحين التى تأرجحت في حبال مشانق دنشواى ، لا تفكر كثيراً في أبواب الأمل التى سدت أمام الموظفين المصريين وهم يرون وظائف حكومتهم . تسند للصعاليك البريطانيين ممن لا يحملون مؤهلات ، بينما تتفشى البطالة بين المتعلمين منهم .

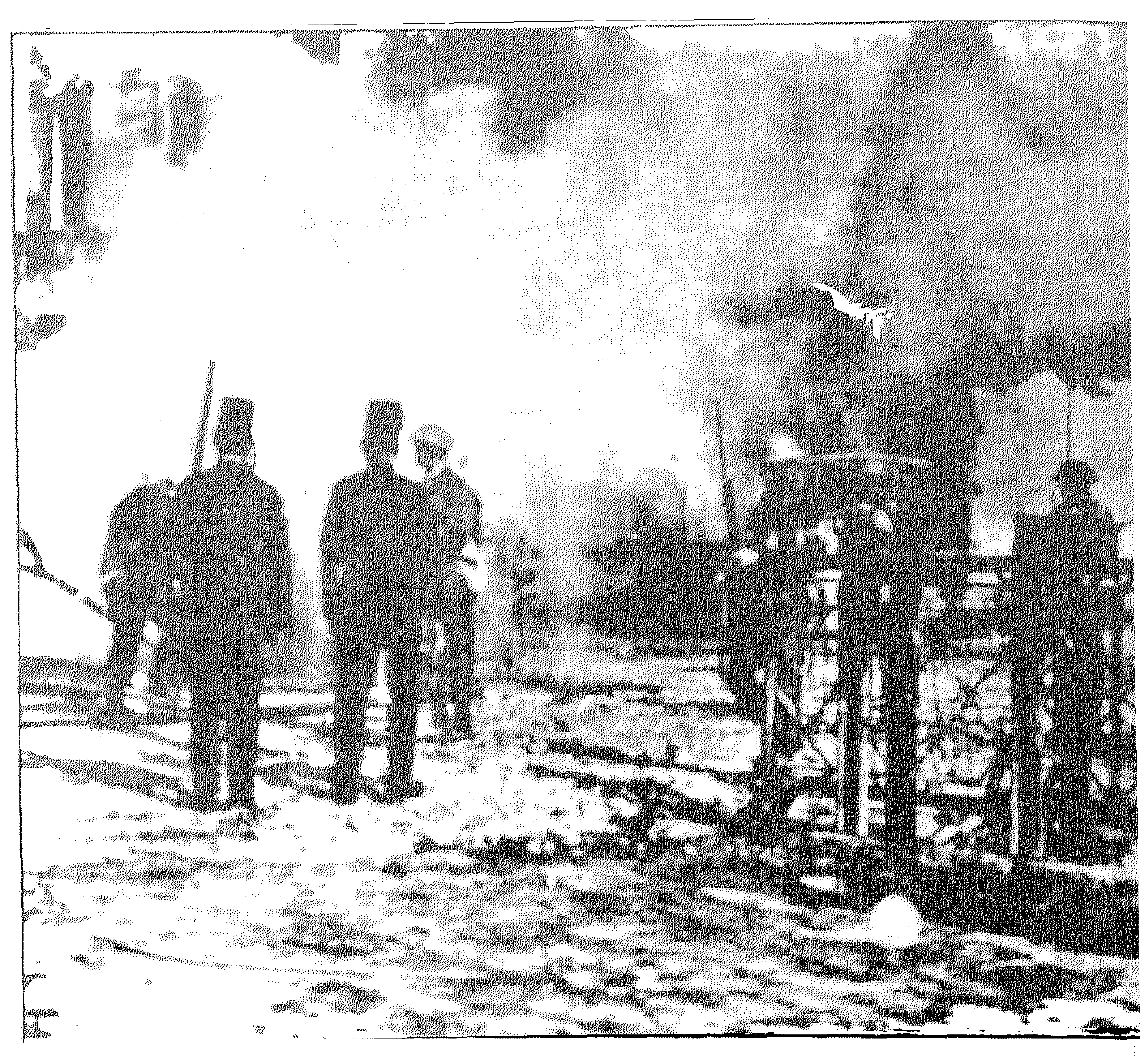
يوما بعد آخر كانت رحابة الحياة تضيق أمام « سعد » ، ودفعه الملل إلى قطع وقت الفراغ الطويل بلعب القمار في ليالي الحرب المظلمة الطويلة ، في صالونات الأمراء ، وقصور السادة والمترفين .

وفي وحدته عن الناس ، وبعده عن هتافات الشوارع ، وعن عذاب الذين يئنون من مهانة الإحتلال ، ضاع الثائر القديم ، فقد القدرة على التفرقة بين الصديق والعدو .. حتى أنه ساعد المحتلين على تحقيق بعض أهدافهم ..

فعندما أرادت سلطات الاحتلال البريطانى أن تكمم الصحافة الوطنية ، ضغطت على مجلس النظار لإصدار قانون جديد للمطبوعات يتيح لها مصادرة واغلاق الصحف الوطنية ، وكان « **سعد** » أيامها وزيراً للمعارف ، فأيد القانون ووقف في صفه ودافع عنه .

وبعدها بقليل ، طلبت شركة قناة السويس إلى الحكومة المصرية أن تمد لها امتيازها أربعين سنة بعد المدة التى حددت في العقد الذى وقعته الحكومة المصرية عند حفر القناة وهي ٩٩ سنة ، مقابل أربعة ملايين من الجنيهات ، وعارض الوطنيون المشروع وقالوا بأن قناة السويس ملك للشعب المصرى ، حفرت بدماء أبنائه ، وهو يتوق لليوم الذى يسترد فيه سيادته عليها ، ويستفيد وحده من عوائدها النقدية ، وأن على الحكومة أن تتفاوض مع الشركة لتقليل مدة الامتياز في العقد الأصلي ، لا أن تسعى لمدة أربعين سنة أخرى ..

وكان « **سعد زغلول** » أيامها وزيراً للحقانية ـــ العدل ـــ في وزارة « **بطرس غالى** » ، وخشيت الحكومة أن يؤثر هجوم الصحف الوطنية على أعضاء الجمعية



متاريس الشوارع أثناء الثورة

العمومية ــ وكانت أشبه بمجلس للشعب أو مجلس للنواب ، فيرفضوا المشروع فانتدبت « **سعد زغلول** » ليدافع عنه أمام النواب ، فدافع بحرارة وحماس وأثبت أنه محام مفوه ، ذرب اللسان ، بصرف النظر عن عدالة القضية التى يدافع عنها ! .

وعندما انتهت الحرب العالمية الأولى ، كان سعد زغلول قد اشرف على الستين ووصيل الى أرفع المناصب التي يشغلها أمثاله ، أصبح ابن « **إبيانه** » وزيرا وصهرا لرئيس وزراء ، سنوات العمر قد ولت ، وفي الستين ، لا يفكر الرجال عادة إلا في قضاء ما بقى من أعمارهم في تذكر ما مضى ، لا الحلم بما سيأتي .

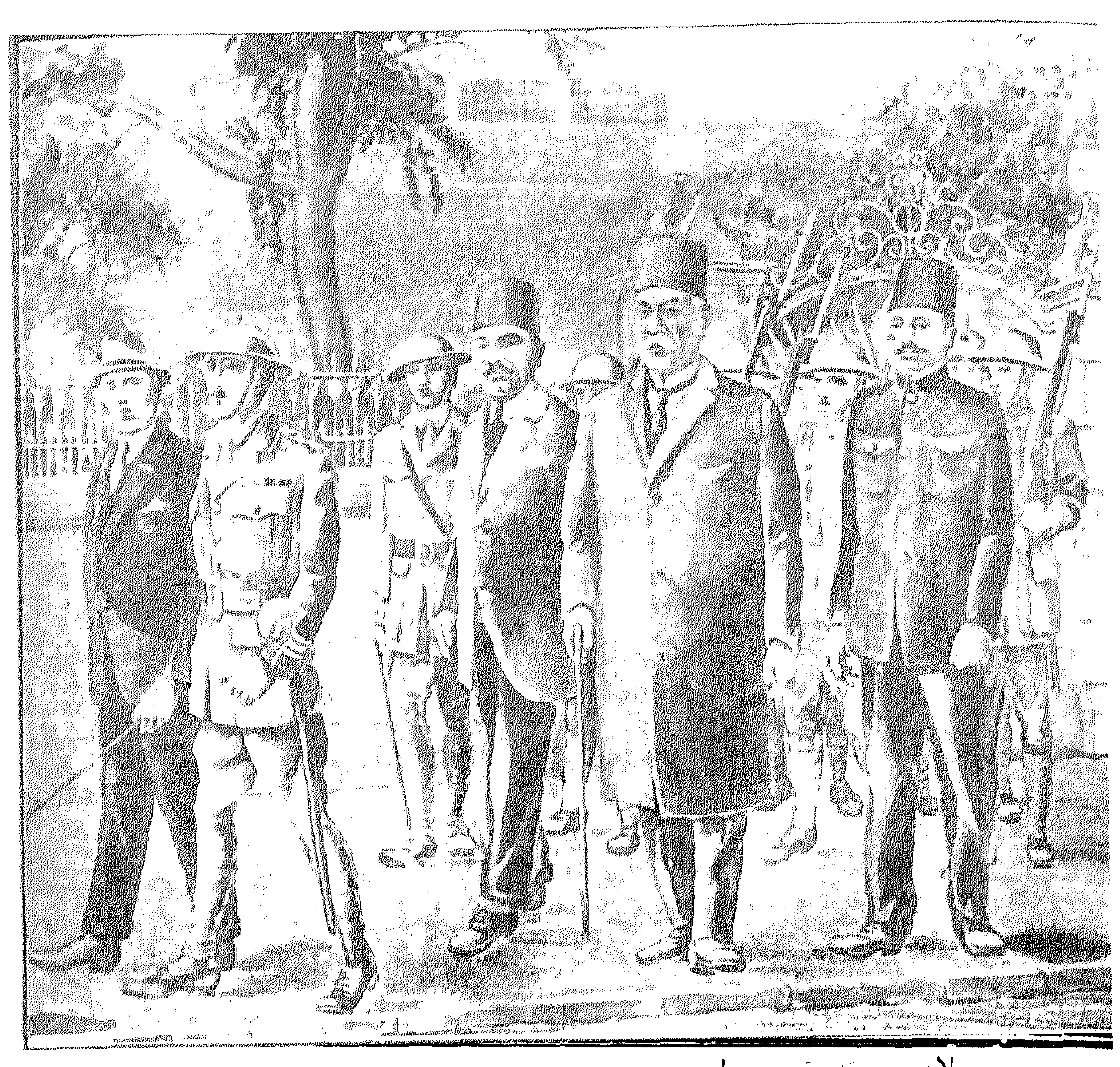


وعلى غير انتظار جاء الفصل السعيد الثاني ..

عاد فلاح « إبيانه » وهو في الستين ، كما كان وهو في العشرين ، استرد الشيخ العجوز شبابه وهو يسمع من جديد هتافات الشباب ، ومواكب الشهداء ، وفي زحام الناس .. قاد « **سعد** » ثورة بدلا من أن يبنى مقبرة .. لم يكن أحد ـــ حتى هو نفسه ـــ يصدق أن ذلك يمكن أن يحدث ..

وحين جاءت القوات البريطانية لتعتقله ، وتنفيه إلى جزر « سيشل » ظن الجميع أن كل شيء قد انتهى ، وتذكروا المصير المفجع لقادة الثورة العرابية ، هؤلاء الذين حملتهم السفينة « مريوتس » ذات غروب من ميناء السويس الى المنفى ، فماتوا هناك في الجزر البعيدة الموحشة ، فلم تر عيونهم مرة ثانية الوطن الذى ثاروا من أجله ، ولم يعطر ثراه رفاتهم .

وهو على ظهر السفينة ، كان « **سعد** » يسترجع رحلة العمر التى بدأت في إبيانه : سنوات الدراسة في الأزهر ، « **الأفغانى** » ، و« **محمد عبده** » ، و« **عزابى** » ، و« **البارودى** » ، الأميرة « **نازلى** » و« **صفية زغلول** » ، والوزارة ، والجمعية التشريعية ، الشهور الستة التى انقضت منذ قابل هو وزميلاه « **على شعراوى** » و« **عبد العزيز فهمى** » المندوب السامى البريطانى ، ليطلبوا السفر الى لندن للدفاع عن حق مصر في الاستقلال ، ستة شهور كاملة وهو يخطب ويحاضر ، ويصدر البيانات ، ويرسل البرقيات ، ويطبع المذكرات ، انتهت بمقعد على ظهر سفينة تقوده إلى « مالطة » كما اقتادوا « **عزابى** » قبل ذلك الى جزيرة « **سيلان** » قبل ست وثلاثين سنة .



« لابد من قارعة » .. !

ذلك ماكان « سعد » يقوله ويحلم به ، فالشعوب لا تستقل بالبرقيات ، ولا تتحرر بالخطب والمقالات ، لكنها بالقارعة تملك مصيرها .

وليس هنالك من يستطيع أن يصنع القارعة سوى الشعب : ذلك الزحام الكثيف من البشر ، العمائم والطرابيش واللبد والطواقى ، الأفندية والطلاب وعمال الورش ، وصبيان الحوارى ، قراء القرآن ومرتلو الانجيل ، وفلاحو التفاتيش ، وعمال التراحيل ، الأيدى الخشنة التى يشققها العرق ، والأقدام العارية المغروسة في الطين كل صباح .

ـــ لابد من قارعة ..

ذلك ما كان سعد يقوله ، إذ لو لم يحدث ، فسوف تنتهى رحلته التى بدأت في « إبيانه » ، بقبر في مالطة ، لا يجد من يزوره ليضع عليه باقة ورد ..

وعلى غير ماكان الجميع يتوقعون .. حدثت القارعة ..

في صباح اليوم التالي لاعتقاله ، علم طلاب مدرسة الحقوق بما حدث ، فتملكهم الغضب : كيف يقتحم جيش الاحتلال بيت رجل كبير وجليل ، ويفتشونه ، ويخطفونه من زوجته الى حيث لايعود ، لمجرد أنه طالب باستقلال مصر .

تجمع الطلاب في فناء مدرستهم يناقشون الأمر ، فانقسموا الى فريقين ، بعضهم يطالب بالخروج في مظاهرة تحتج على اعتقال « سعد » ورفيقيه ، والآخرون يفضلون أن يسألوا من بقى من رفاق سعد ، خشية أن تفسد المظاهر عليهم أمراً يريدون تدبيره ..

وحلا للمشكلة ، أرسل الطلاب وفداً منهم إلى بيت الأمة ، ليسأل :

ـــ هل من المناسب أن نخرج في مظاهرة نحتج فيها على اعتقال الزعماء ؟

وقابلهم « **عبد العزيز فهمي باشا** » ، زميل « **سعد** » ، وثالث الثلاثة الذين قابلوا معه المندوب السامى البريطانى ، فمنعهم وثار في وجوههم وصرخ فيهم :

ـــ إن المسألة ليست لعب أطفال .. دعونا نعمل في هدوء ، ولا تزيدوا نار الغضب عند القوم اشتعالا .

لكن صراخه لم يصل إلى طلاب الحقوق : كانوا قد قلقوا لتأخر الوفد الذي أرسلوه الى بيت الأمة ، فخرجوا بالفعل متظاهرين ، رفض الأطفال حكمة الشيوخ فليغضب القوم ما شاء لهم الغضب ، فهى بلادنا نحن المصريين لا بلادهم ، نحن زرعنا زرعها ، وحصدنا قمحها ، ودافعنا عن حدودها ، نحن شربنا ماءها بما فيه من طين ومن بلهارسيا ، ونحن بنينا الطرق . وأطلقنا دخان المصانع ، وزينا وأجهات البيوت عندما يعود الحجاج ، نحن سهرنا في ليالي الحصاد نغنيَ ، وانحنينا نجمع لطع



دودة القطن نهز الشجيرات فى ضوء القمر، نحن غنينا للبرتقال، وزرعنا الصفصاف على شواطىء الترع ، وجعنا في سنوات الحب ، وخطفوا ابناءنا من القرى ، أرسلوهم ليحاربوا معهم ولحسابهم ، ليموتوا هناك في البرد والصقيع ، وتطمر جثثهم ثلوج الصحارى .. ونحن نحلم بيوم يصبح كل هذا ملكنا ، لأنه عرقنا ، لا عرق أحد آخر .

وقد كان ..

خرج « الأطفال » إلى الطريق يلعبون مع انجلترا ـــ أعظم قوة في العالم مابعد الحرب العالمية الأولى ـــ لعبة غريبة ، لعبة مواجهة الرصاص والبارود باللحم والدم ، والانتصار على انجلترا التى أذلت الهيبة الألمانية في الحرب ، بذلك الاستعداد للموت في كل لحظة ، نسى كل فرد ذاته ، لم تعد له حياة خاصة ، لا أحد يهتم للأب أو للأم أو للزوجة أو للأطفال ، ولا أحد يحسب مايكسب ومايخسر ، ومايملك ومالايملك ، أصبح « الواحد » جمعاً كثيفاً من البشر ، توحدت الأرض في الناس ، وتوحد الوطن فيهم ، أصبحت تلك الغابة الكثيفة من البشر كلا لايقبل التجزئة : تلامذة المدارس ،

وباعة الحليب ، وعمال الكومبانية ، والصنايعية الصغار ، صعاليك المدن والفتوات ، ربات البيوت المحجبات (ربات العفاف والصون اللواتى لم يكن يسمح لأحد أيامها بأن يرى وجوههن أبدا) ، طالبات « السنية » ، كالزهور التى لم تتفتح عنها أكمامها عرفن كيف يهتفن بالدستور والاستقلال والحرية .

ــ نموت ويحيا الوطن .

نموت حقاً لا كلاما ، نموت فعلا لا قولا ، يسيل الدم ، وتأتى سيارات الاسعاف ، تحمل الجرحى ، الرصاص في صدورهم ، والدم يروى أرض السيارة ، يسيل منها إلى الطريق ، وليس فيهم قوة حتى لكى يتأوهوا من الألم ، لكن اذانهم المرهفة ــ رغم الجراح ــ تسمع أصوات المظاهرات في الطرق التى تمر بها السيارة ، فاذا ما اقتربت منها ، فتحوا الستائر ، وتساندوا وهتفوا مع الهاتفين ! .

ووسط الغضب والثورة والدم والرصاص ، هتف شخص مجهول ..

ــ الاستقلال التام أو الموت الزؤام ..

لعله طالب أزهرى فقير ، ممن يعيشون على « جراية » الأزهر الشريف وكانت ــ عادة ــ ثلاثة أرغفة من خبز القمح ، أو امام تقي يؤم المصلين في مسجد ، أو قسيس يترنم بآيات الانجيل ، وربما كان مدرس لغة عربية ، أو محاميا شاباً ممن كانوا يقودون المظاهرات ، لا أحد يعرف من هو ، لكن الهتاف منذ اللحظة الأولى لانطلاقه أصبح ملكاً للناس ، رددوه بسرعة مذهلة ، انتقل كالنار من العاصمة الى أقصى جنوب الوادى .

لم يقف أحد لحظة ليسأل نفسه : مامعنى كلمة الزؤام هذه ؟

رددها عمال وصنايعية وحرفيون وفلاحون وفتوات ، كلهم لايستطيعون التفرقة بين « الألف » و« المئذنة » ، لم يقرأوا يوماً أو يكتبوا ، لكنهم شعروا بأن « الزؤام » كصفة للموت الذى يفضلونه على البقاء في وطن محتل ، تعنى إصرارهم على ما يريدون ..

وقد فعلوها .. ماتوا موتاً « زؤاما » حتى قبل أن يأتى الاستقلال التام ..



ماتوا كي لايسقط علم مصر في التراب قطعة قماش طولها ضعف عرضها ، حمراء اللون يتوسطها هلال ونجمة ، هكذا كان علم مصر أيامها ــ وهو ذاته علم تركيا ــ قطعة قماش لا قيمة لها ، لكن شباناً في عمر الزهور ماتوا كي لا تسقط على الأرض ..

حدث هذا فعلا ولم يتخيله أو يؤلفه أحد ، تقدمت مظاهرة الأزهر الكبرى ، وفي صفها الأول حامل العلم ، وأخذت تقترب خطوة بعد خطوة من مواقع جنود الاحتلال الذين كلفوا بمنع المظاهرة أيا كان الثمن ، وجوههم حمراء وعددهم كبير ، وبنادقهم سريعة الطلقات .

ــ « نموت وتحيا مصر »

الجنود يضغطون على مفتاح الأمان في بنادقهم

ــ « نموت وتحيا مصر »

سحب الجنود « ازندة » البنادق ..

ـــ « نموت وتحيا مصر »
أعادوا الزناد الى موضعه .
ـــ « الاستقلال التام أو الموت الزؤام »
فعلوها . فتحوا النيران ..
ـــ « نموت وتحيا مصر »
ماتوا فعلا ، تهاوى عدد منهم على الأرض ، لم تتوقف المظاهرة ؛
ـــ عاشت مصر حرة .

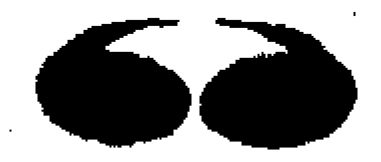
أصابت رصاصة حامل العلم ، ظل متماسكاً رغم الجراح ، رفع العلم بساريته إلى أعلى يحميه من الطلقات السريعة التى انهالت عمياء لاتعرف لها هدفا . ارتبكت خطواته ، تدفق الدم من فمه .

ـــ نموت وتحيا مصر .

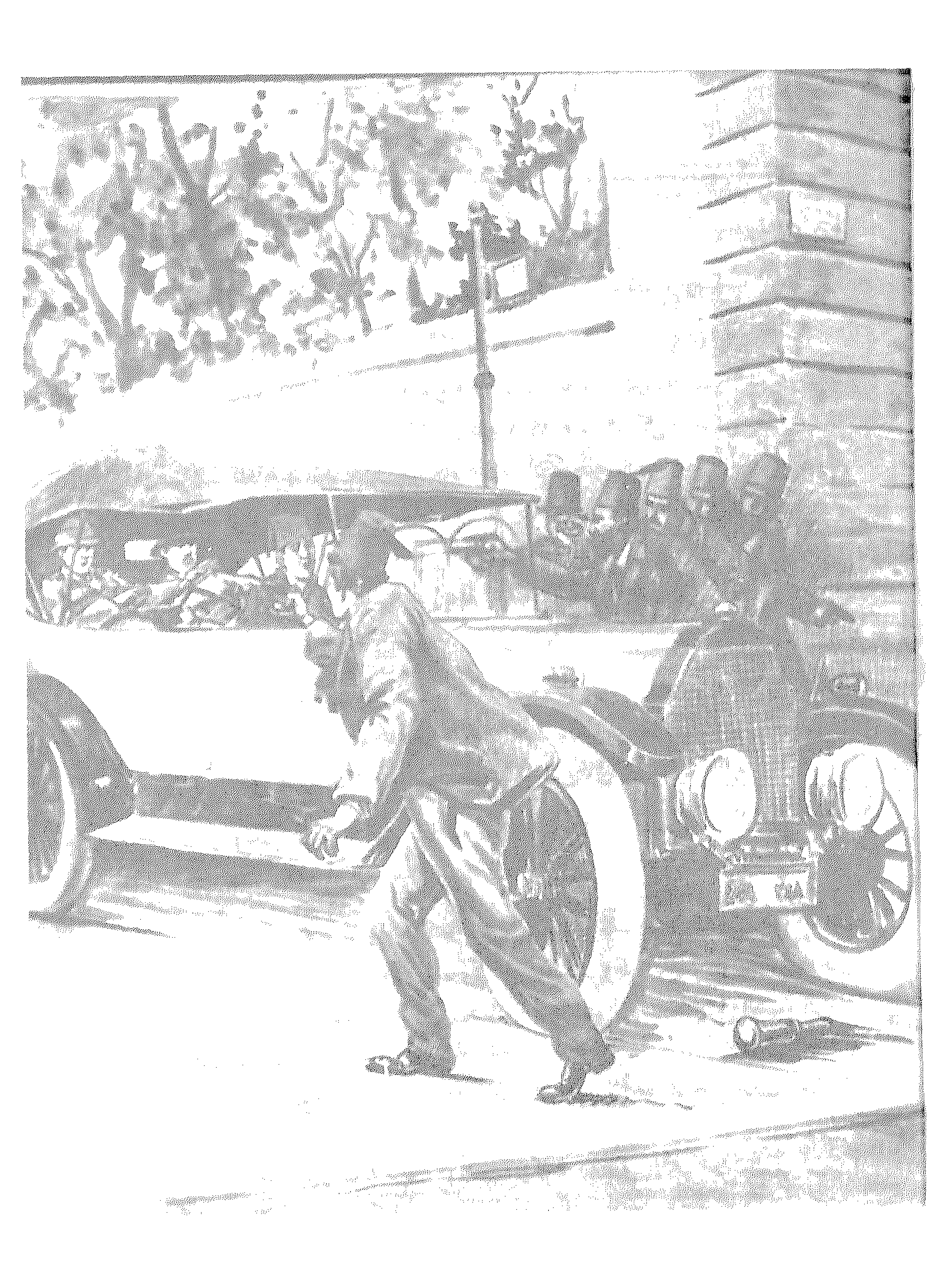
في اللحظة الأخيرة ، وقبل أن يسقط متهاويا على الأرض ، امتدت يد من الصف الذى يليه مباشرة ، فحملت العلم وهى تهتف .

ـــ نموت وتحيا مصر .
رصاصة .
يد أخرى تتقدم لكى تحمل العلم .
نموت وتحيا مصر .
رصاصة .
يد رابعة ،
ورصاصة رابعة ، وخامسة وسادسة .. و .. و ..

ثلاثة عشر شابا في عمر الزهور ، لم يكملوا تعليمهم ، ولم يتزوجوا ولم ينجبوا ، ولم يعيشوا بعد ، ماتوا واحداً بعد الآخر ، كي لايسقط العلم على الأرض .



ذلك حدث ...
لم يؤلفه أحد .. ولم يتخيله أحد .. !



في المنفى قرأ « سعد » أنباء هذا كله ، وقال :

ــ إنها قارعة شديدة فوق ما كان يقدر المقدرون ..

قارعة صنعت من « سعد » رجلا آخر غير ماكان ، وسياسيا آخر غير ماكان ..

عندما ذهب « سعد » وزميلاه لمقابلة المعتمد البريطانى ــ السير رجنالد ونجت في ١٣ نوفمبر (تشرين الثانى) عام ١٩١٨ م ، كان كل ما طلبوه لمصر ضئيلا متواضعا للغاية ، فقد حاول الزعماء الثلاثة أن يتخلصوا من تبعة المعارضة العنيفة للاستعمار ، التى كان يحمل لواءها قبل الحرب الزعيم « **محمد فريد** » ، فقال « **عبد العزيز فهمى** » :

ــ إن طريقة الطلب التى سار عليها الحزب الوطنى ربما كان فيها مايؤخذ علينا ، وذلك راجع لطبيعة الشبان في كل جهة .

ووافق الباشوات الثلاثة ــ أثناء اللقاء ــ على التسليم بحق بريطانيا في أن تكون لها قواعد عسكرية في مصر ، وهو ما أعلنه سعد بنفسه في لقائهم بالمندوب السامى ، ووافق « **على شعراوى** » **على بقاء المستشار البريطانى في وزارة المالية .**

ولكن عندما وقعت القارعة تغير كل شىء ، أصبحت المسألة هى مسألة « الاستقلال التام أو الموت الزؤام » ..

لم تكن مجرد قارعة ، لكنها كانت معجزة ، فقد صنع الشعب من « سعد زغلول » بطلا ، وهب له حبه ، وكم هو دافىء . وقلبه ، وكم هو مخلص فأحال شيخوخته صبا ، وضعفه قوة ، وبفيضان الحب حتى الموت ، تحمل الشيخ الواهن العظيم عذاب المنفى فيى الجزر الموحشة ، وقسوة الغربة ، إذ العمر في خريفه ، فتشدد ولم يساوم ، وقاتل ، وكان الظن أن يموت بأحد أمراض الشيخوخة ..

•

انتهت سنوات الحيرة ، وآن أن يكون الفصل الأخير من العمر سعيداً كالفصل الأول منه . فكيف يهرب من هذا الحب الذى يقيده كالأسير ، وكيف يخيب آمال الناس فيه ، هم الذين أنشدوا فيه الأغانى ، وترنموا باسمه ، وتعلم

فلاحون أميون أن يتكلموا الانجليزية من فرط حبهم له ، وألفوا عنه أساطير جميلة برغم سذاجتها ، فقالوا أن نوار حقول الفول كتب اسمه .

وهو بين الناس ، في زحام الشعب ، كان « سعد » يتوهج بالحماس ، ويشتعل بالثورة ، ويطرح عنه كل أمراض الشيخوخة ..

في آخر احتفال بعيد الجهاد الوطني ، قبل شهور من وفاته ، كان مريضاً ، وأمره الأطباء بألا يغادر فراشه ، ولكنه أصر على حضور الاحتفال ، ووافق الأطباء بعد مجهود شديد ، واشترطوا عليه أن يبقى خمس دقائق يعود بعدها إلى فراشه ، وقال أحدهم لزوجته صفية زغلول :

ـــ إنني لا أوافق أن يخرج اليوم .. لو خرج فقد يموت في الطريق .

وخرج سعد ، لفوّه بدثار ثقيل ، وارتدى معطفا ضخماً ، وأمسك عصاه يتوكأ عليها ، وساروا من بي الأمة إلى سرادق الاحتفال على بعد عشر خطوات ، قطعها الشيخ الواهن في عشر دقائق ..

ودخل « سعد » إلى السرادق ، وجلس يستمع الى الخطباء ، وإذا بأصوات هتافات الشعب تعلو مطالبة بالاستماع الى « سعد زغلول » ، فاذا به يقف بقامته الطويلة ، ويترك العصا التي جاء متوكئاً عليها ، ويمشي الى منبر الخطابة بخطوات شاب قوى ، ويصعد درجاته كما لو كان في العشرين من عمره ، ويخطب في الناس بصوت بدأ مجهداً وخافتاً ، ثم بدأ يرتفع تدريجيا حتى أصبح كزئير الأسود ، وبدلا من أن يبقى في السرادق خمس دقائق ، ظل يخطب ثلاث ساعات .

وتلك معجزة الشعب ، الذى جعل سعد زغالول ـــ وهو في الستين ـــ يقود ثورة بدلا من أن يبنى مقبرة .

وهو على فراش مرضه الأخير .. سألته زوجته صفية :

ـــ كيف حالك الآن ياسعد ؟ .

قال بتسليم :

ـــ أنا انتهيت ..

نعم .. انتهى سعد .. ولكن الشعب كله كان يستعد لقارعة اخرى





كان مقدرا للأمير « سيف الدين » أن يفجر قضية أخرى ، أخطر من قضيته الأولى ، وأكثر منها أهمية . قضية تعدت أفراد الأسرة المالكة ، وأسوار القصور الفخمة ، والنساء الجميلات ، لتصبح قضية مصر كلها .. يهتم بها الفلاحون والعمال والطلبة ، ويتحدث عنها سكان الأكواخ ، والنساء اللائي تتشقق أيديهن من العمل في الحقول والمنازل .

ثلاثون عاما طويلة غريبة كانت قد مرّت منذ أطلق الأمير « **سيف الدين** » رصاصاته على « **البرنس فؤاد** » .

خلال هذه العقود الثلاثة من القرن ، اشتعلت حرب عالمية طويلة ومريرة وقامت ثورة ١٩١٩ العاصفة كالحلم . وعلى سطح المجتمع ظهرت قوى اجتماعية جديدة ، وأفكار جديدة ، وتغيرت مصائر الشخصيات وأوضاعها .



□ □ **صاحب الجلالة الملك « فؤاد الأول » .. حفظه الله :**

هو نفسه « **البرنس فؤاد** » ابن « **الخديو إسماعيل** » الذي أطلق عليه البرنس « **أحمد سيف الدين** » الرصاص في « **الكلوب الخديو** » . هاهو البلطجي الذي كان يعيش على حساب زوجته « **شويكار** » ويبتز منها الأموال ، ويحرضها على قتل شقيقها « **أحمد سيف الدين** » لترثه ، ويتمتع هو بأموال شقيقها . المقامر المفلس ، الذي لايدفع ديون القمار . أصبح الشمام ملكا على مصر بضربة حظ مفاجئة : بدأ سلطانا بعد وفاة شقيقه « **حسين كامل** » ، وبعد الثورة وإعلان الاستقلال ، أصبح ملكا وصاحب جلالة .. فسبحان الذي يهب المُلْك من يشاء !

لكن الشعب لم ينس له الماضي القريب . لم ينس له حكايات البلطجة . وماحدث في « **الكلوب الخديوي** » ليلة السابع من مايو ١٨٩٨ . لذلك فإن « هيبة » الملوك لم تحط به . كانت هذه الهيبة قد تضعضعت تماما ، وُمرِّغ بها التراب على يد ذلك الأمير الطريف المجنون « **أحمد سيف الدين** » ! . لكن ربيب موائد القمار وبلطجي النساء كان يحلم باسترداد هيبته . يحلم بأيام أبيه « **إسماعيل** » الذي كانت كلمته لاترد ، والذي كان حاكم مصر حقا .

هاهو في « **قصر عابدين** » يحلم ببعث سطوة أسرة « **محمد علي** » من جديد ..

كان قد تولى العرش في أثناء الحرب والسلطة كلها في يد المندوب السامي البريطاني . وظلّ ينتظر في صبر أن تضع الحرب أوزارها لكى يبني مُلكه القويّ ، ويفرض كلمته . لكن الحرب انتهت لتشب الثورة عاصفة مدمرة لا تبقى ولا تذر .

امتلأت الشوارع بهتافات الرجال الخشني الوجوه والملابس ، يهتفون بسقوط الاحتلال والطغيان ، ويطالبون بالحرية ، ويستشهدون في سبيلها فوجا بعد فوج ، ويدخلون السجون والمعتقلات ، ويصعدون سلالم المشانق وهم يهتفون بحياة مصر . ولا يرضون عن الاستقلال التام بديلا ... إلا الموت الزؤام .

وتنتهي الثورة بتصريح فبراير ١٩٢٢ .. وتنال مصر استقلالا جزئيا .. ويصبح « **فؤاد** » ملكا وصاحب جلاله لكن أيام السلطة المطلقة لا تعود .. ذلك أن وعى الناس بعد الثورة لم يعد كما كان قبلها .. لم يعد الاستقلال لديهم رهينا بالسكون إلى حكم الطغاة ، ولم تعد الديمقراطية رهينة القبول بالاحتلال أو السكوت عنه كانت القوى الوطنية قد تبلورت أكثر ، وازدادت خبرة لذلك حسمت الاختيار ورفعت شعار « الاستقلال مع الديمقراطية » .

ليس هذا فقط بل إن سنوات الثورة قد أتاحت للصعاليك فرصة التطاول على مقامه السامي ، بما لم يحدث أبدا طوال السنوات الماضية ، منذ كف الفلاحون عن هتافهم « ياتوفيق ياوش القملة . مين قال لك تعمل دي العملة » . لقد دفع الفلاحون ثمن هذا التطاول غاليا، فنفى « **أحمد عرابي** » ورفاقه وامتلأت السجون بكل من حدثته نفسه الأمارة بالثورة أن يهين أحفاد « **محمد علي باشا** » الكبير ..

لكن الثورة تنشب من جديد .. وتتحدث المجالس بأن « **سعد زغلول** » يبطن نية اعلان الجمهورية ــ كعرابي تماما . وعندما غير السلطان « **فؤاد** » لقبه إلى « الملك » بعد اعلان الاستقلال ، قام صعلوك مصري اسمه « **بيرم التونسي** » بتأليف زجل بذيء كله مطاعن في ذات الملك مالبث أن ملأ الدنيا .. قال فيه مخاطبا جلالته :

جابوك الانجليز يافؤاد قعّدوك ... تمثّل على العرش دور الملوك
وخلّوك تبهدل في أمة أبوك ... وخلّوك تخالط بنات البلاد
على شرط تقطع رقابي العباد ... وفين يلقوا مثلك ممثل ودون
وتنسى زمان وقفتك يافؤاد ... على البنك تشحت شوية زتون

تغيرت الدنيا حقا .. أصبح هناك دستور يقول إن الأمة مصدر السلطات ، وحزب اسمه « **الوفد المصري** » على رأسه رجل عجوز أشيب اسمه « **سعد زغلول** » . اختار أن يكون مع الثورة وتحمل ببسالة عذاب النفى في «جبل طارق» و«سيشل»، وهما جزيرتان نائيتان موحشتان تمتلآن بالبعوض والرطوبة الخانقة ، وهو العجوز الذي تقترب أقدامه من القبر ، والذي لم تعد لديه حتى الأحلام ، ومع ذلك فهو يرفض طغيان الملوك ولايرضى عن الاستقلال التام بديلا سوى الموت الزؤام ..

ويحاول « جلالته » أن يسترد هيبة العرش ، هيبة « جنّة مكان » ــ ساكن الجنان ــ « **محمد علي باشا** » فيعتدي بواسطة رجاله على مشروع الدستور ، ويمسخ بعض مواده ، وينتزع لنفسه حقوقا ، لكن جوهر الدستور ظل مع ذلك قائما على ذلك المبدأ الذي لم يحبه « **الملك فؤاد** » يوما ، أو يسترح له لحظة : الأمة مصدر السلطات ذلك أنها بلاده ، التي ورثها عن أبيه وأخيه ، ويجب أن يكون هو مصدر كل السلطات ، وليس هذا الشيء الذين يسمونه الأمة .

ويزداد الطين بله ، عندما يوضع الدستور موضع التطبيق ، ويفوز « **سعد** » العجوز بالأغلبية ، ويدخل الفلاح ابن « **إبيانه** » قصر عابدين رئيسا للوزراء ، حملته هذه المرة ، أصوات الفلاحين والعمال والتجار وأفندية المدن .

ابن « **إبيانه** » يتحدث مع الملوك حديث الند للند . وينسى أن له أختين اسمها « **فرحانه** » وأخرى اسمها « **ستهم** » . مسحت الثورة كل تردد عمره . انتمى نهائيا لمصر لأنه لا ولد له . أصبح ابنها وأصبحت ابنته . تدله في حبها إلى حد النفى إلى بلاد الغربة المميتة . وهاهو يقف أمام جلالته شامخا ، مُصِرا على أن الأمة مصدر السلطات ، وأن الملك يمارس سلطته بواسطة وزرائه ، لأنه يملك ولا يحكم .. ويشير إلى نافذة في حجرة العرش فيستمع جلالته إلى دوى هتافات الرجال المخشوشني الملابس والوجوه ، وهي تصرخ : سعد أو الثورة !

وينحني جلالته أمام العجوز الشاب .

ويعلق في مكتبه لافته تقول : « الصبر » . يكظم غيظه . ويجلس في هدوء يدبر مؤامرة بعد أخرى ضد هذا المبدأ الغريب « الأمة مصدر السلطات » !



□ □ **الأمير « أحمد سيف الدين »**

رُبع قرن كامل في مستشفى للأمراض العقلية بقرية « تايسيهرست » الانجليزية . بدأت عام ١٩٠٠ بقرار غريب صدر عن « مجلس حسبي مصر » ، يقضي بالحجر عليه ، ومنعه من التصرف في أمواله وممتلكاته . والغريب أن قرار الحجر لم يصدر استنادا إلى كشف طبي وقع على الأمير ، ودل على أنه معتوه أو مجنون ، ولكنه صدر لأن « الجناب العالي للخديو ــ عباس حلمي الثاني ــ استصوب ذلك »

ففي ٥ أبريل (نيسان) سنة ١٩٠٠ ، وبعد عامين قضاهما الأمير « **أحمد سيف الدين** » في السجن ، من أصل الحكم الصادر بسجنه خمس سنوات بسبب الرصاصات التي أطلقها على الأمير « **أحمد فؤاد** » ، أرسل وزير الحقانية (العدل) كتابا إلى النائب العام ، يطلب منه اتخاذ الاجراءات القانونية ، لتوقيع الحجر على الأمير « **سيف الدين** » وفي جلسة « مجلس حسبي مصر » ، التي عقدت في ١٨ ابريل (نيسان) ١٩٠٠ ، قال رئيس المجلس :

ــ إن عطوفه ناظر الحقانية أخبرني أن حضرات النظار رأوا في حالة إذا ماأمر المجلس بالحجر على « **البرنس أحمد سيف الدين** » يكون من الموافق تعيين حضرة « **إسحاق بك أحمد** » قيِّما على الأمير .. وأن الجناب العالي يستصوب ذلك .

وهكذا وقع المجلس الحجر على الأمير السجين .. وعُيِّن « **إسحاق بك أحمد** » قيِّما عليه .

وبعد أسابيع من صدور قرار الحجر ، اتفقت المقامات العالية على الافراج عن « **أحمد سيف الدين** » ، وإبعاده إلى قرية « **تايسهرست** » للاستشفاء في مصح للأمراض العقلية والنفسية .. وهكذا امتدت فترة السجن من خمس سنوات إلى أجل غير مسمى ، وتحققت مخاوف أمه « **الأميرة نوجوان** » التي كانت قد أرسلتها إلى

« **اللورد كرومر** » في خطاب تقول له فيه ، أنها سمعت أنباء بأن هناك تفكيرا في نفي ابنها ، أو سجنه مدى الحياة ..

ومع أن « **اللورد كرومر** » كان قد كذّب لها هذا الزعم ، إلا أن تحققه ، لم يمنعها من مواصلة الكتابة إلى اللورد وإلى وزير الخارجية البريطانية ، وإلى خلفائهما من المسئولين البريطانيين في القاهرة وفي لندن .. إذ لم يكن أمامها بابا تطرقه سواهم ، طوال الفترة التي قضاها ابنها في منفاه الطبي ، فالجالس على العرش « **الخديو عباس حلمي الثاني** » هو ابن شقيق « **الأمير فؤاد** » الذي حاول « **الأمير سيف الدين** » قتله . وعندما عُزل — عام ١٩١٤ — خَلَفه على العرش « **السلطان حسين كامل** » ، شقيق « **الأمير فؤاد** » .. ثم شاء سوء الطالع أن يعتذر ابنه عن خلافته ، فيقفز الأمير « **أحمد فؤاد** » نفسه إلى العرش ، ليصبح صاحب الكلمة الأولى والأخيرة في مستقبل المنفي التعس .



الأمير كمال الدين حسين اعتذر عن تولي العرش

وواصلت « **الأميرة نوجوان** » محاولاتها لدى الدوائر البريطانية ، ولم تكف عن الكتابة إليها مؤكدة أن ابنها ليس مجنونا ، ومطالبة بالافراج عنه ، أو على الأقل السماح لها بزيارته . فكان الرد يجيئها دائما بأن الأمير مجنون وأن جنونه — طبقا لتقارير الطبيب المعالج الدكتور « **نيوونجتن** » من النوع الخطر ، الذي يتطلب بقاءه تحت الملاحظة والمراقبة الشديدتين .

واضطر « **اللورد كرومر** » — أمام إلحاح الأم — إلى أن يقول لها — في أحد ردوده على رسائلها — أنه عرض تقارير الأطباء عن حالة الأمير ، على سمو الخديو — **عباس حلمي** — الذي قرر بقاءه حيث هو . وأنه — أي اللورد — قد وافقه على ذلك . وأضاف « ويؤسفني أن أبلغك أن الدكتور « **نيو ونجتن** » ليس لديه أقل أمل

في شفاء البرنس » .

ولم يكن لهذه العبارات معنى ، سوى أن هناك اتفاقا سياسيا سياديا بين المعتمد البريطاني وقصر الخديوية على إبقاء الأمير « **سيف الدين** » في منفاه بمستشفى « **تايسهرست** » بالريف الانجليزي إلى آخر العمر .

ومع أن الأميرة لم تكف عن محاولاتها للاتصال بابنها بطريقة رسمية . إلا أنها لم تنجح في الاتصال به في منفاه إلا بطرق غير رسمية ، تبادلت عبرها الرسائل معه ، ومع طبيبه المعالج الدكتور « **ونجتن** » الذي كتب إليها ، في ١٨ مارس (آذار) ١٩١٣ ، يقول لها « إن الأمير لطيف المعاشرة ، وراقي الأدب ، ومسرور كعادته ، ويضيِّع وقته في الأمور التافهة ، ويتريض وهو راكب عربة أو أوتومبيلا ، وصحته الجسمانية جيدة » .

وفيما بعد شهد حارسا « **الأمير سيف الدين** » في المستشفى بأنه كان عند دخوله إليها في حالة طيبة نسبيا على الرغم من مظاهر اختلاله العقلي . واستمرت الحالة ثابتة خمس أو ست سنوات . كان شابا مرحا بشوشا ، مظاهر اختلاله من النوع الطريف ، يضحك لها حراسه وأطباؤه ، لكن سنوات النفي المعذب طالت وتمددت . وتكاثف لديه الاحساس بأنه سجين ومحروم من كل شيء ، من الحرية والتجول والمرأة ، فبدأ يطالب المستشفى بكميات من الخمور والدخان . وقاوموه في البداية ، لكنهم استناموا بعد ذلك لضغطه . ولم يكن هناك أحد يهمه الأمر حقا . فتركوه يغرق نفسه في طوفان من الخمور ، يسكر ليلا ونهارا ، ويدخن بشراهة ، يتوحش ويفقد آدميته ، ثم يجن جنونا حقيقيا أشبه بجنون الاكتئاب !

وعندما جاءوه بطبيب أسنان بعد ذلك بسنوات كتب في تقريره يقول : « إن فم « **الأمير سيف الدين** » في حالة يرثى لها ، ولم يكن في أي يوم من الأيام محلا لأى عناية فأُهملت أسنانه إهمالا تاما ، وقد ارتكبت في حقه جريمة خلع ثمانية منها وهي أهمها للمضغ ، بدون مبرر حقيقي » !

وظلت حالته النفسية تتدهور سنة بعد أخرى ، ويوما بعد يوم ، وقواه البدنية

نتدهور ·بي الأخرى ، و« القيِّم » على ثروته لا ينفق عليه ، إلى درجة أنه وهو الذي يملك عشرة ملايين من الجنيهات ، لم يكن يحصل من القيم على أكثر من أربعة آلاف من الجنيهات سنويا بينما يبلغ عائد ثروته السنوي ١٢٠ ألفا من الجنيهات . والثروة تدر أرباحا على الذين يديرونها، فيثرون من ورائها، وتصبح نهبا للطامعين واللصوص . وصاحبها منفي هناك بعيدا عن الوطن . بمؤامرة اشتركت فيها السراى . ولم يعد من الممكن لأحد أن يعترض ، فعلى عرش مصر الآن « **الملك فؤاد** » .. نفس الرجل الذي حاول الأمير « **سيف الدين** » أن يقتله ..

خلال تلك السنوات ومابعدها ، كانت « **دائرة الأمير سيف الدين** » دجاجة تبيض ذهبا للقيم على أمورها ، وللجالس على العرش . فعندما قبض على الأمير في سنة ١٨٩٨ ، كانت الدائرة تضم حوالي ستة آلاف فدان فقط . قفزت خلال الأعوام السبعة التالية إلى ١٨٠٠٠ فدان . وكان الخديو « **عباس حلمي** » يختار القيم على الأمير من أصدقائه ، وبعد سنوات يعزله ، بعد أن يتضح أنه سلب الدائرة ، وبنى القصور واشترى العزب والأطيان من قوامته على الأمير المتهم بالجنون .

وأصبحت « **دائرة سيف الدين** » أحد المراكز المؤثرة في السياسة المصرية ، فالذين يتولون القوامة عليها يملكون التصرف في أموال هائلة لا صاحب لها : يبيعون ويشترون ، ويعينون الموظفين والخبراء ، ويبادلون على العقارات والأراضي والأوراق المالية . لذلك أصبحت لهم مصالح ترتبط ببقاء الدائرة ، وببقاء الأمير محجورا عليه . وسرعان ماأدركوا الدور السياسي الذي يمكن أن تلعبه الدائرة لحساب القصر ، إذ في استطاعتهم ، أن يمولوا الصحف والأحزاب ويسيروا المظاهرات ، وينظموا الإضرابات المصنوعة لصالح الملك ، الذي كان صاحب الكلمة الأولى في اختيارهم ، وصاحب حق محاسبتهم على إدارتهم للدائرة ، لذلك كانوا يحرصون على ألاّ يخاصموا الجالس على العرش ، حتى لايعزلهم فيفقدون الدجاجة التي تبيض لهم الذهب ، وكان أطولهم عمرا في منصبه هو « **محمد سعيد باشا** » الذي استمر قيما على التركه فيما بين عامى ١٩١٤ و ١٩٢٥ . وعندما استقال « **سعد زغلول** » من الوزارة عام ١٩٢٤ ، بسبب اغتيال « **السير لي ستاك** » ، تخلي عنه « **محمد سعيد** » واستقال من الهيئة

الوفدية ، عندما هدده « **الملك فؤاد** » باخراجه من القوامه . وكان « **سعد زغلول** » يقول دائما

ــ لو عقل « **الأمير سيف الدين** » .. فسوف يُجَنّ « **محمد سعيد باشا** » ..

لكن « **محمد سعيد باشا** » فقد منصبه في الدائرة بعد شهور حين تلكأ في تنفيذ طلب « **الملك فؤاد** » بأن تتولى الدائرة تمويل انشاء « **حزب الاتحاد** » فجوزى على هذا التلكؤ باثارة فضيحة مدوية عن أربعين ألف جنيه ، كان قد اقترضها من خزانة الدائرة . وهي فضيحة لم تقصه فحسب عن القوامة على الأمير .. بل وكادت تقوده إلى النيابة العامة ، لولا أن تنازل عن ١٣٠ فدانا من أرضه لصهره « **أحمد مظلوم باشا** » ليسدد ماكان قد اقترضه من خزانة الدائرة ..



محمد سعيد باشا

ومع أن الملك « **فؤاد** » كان معروفا بحرصه البالغ الذي يصل إلى درجة البُخل إلاّ أن التطورات التي حدثت في مصر بعد ثورة ١٩١٩ فرضت عليه أن يتخفف من حرصه ، وخاصة حين ظهرت على الساحة السياسية المصرية ، قوة جديدة ، هددت سلطته ، هي قوة الأمة المصرية التي صنعت الثورة ، والتي احتشدت في « **حزب الوفد** » بقيادة « **سعد زغلول** » .. لذلك شجع على إنشاء « **حزب الاتحاد** » ليكون حزبا للقصر ، يضم المدافعين عن الجالس على العرش ، والمؤمنين بأن الملك ــ لا الأمة ــ ينبغي أن يكون مصدر كل السلطات ، ولما كان الملك لايريد أن ينفق على ترسيخ سلطته السياسية من أمواله الخاصة ، فقد أصبحت « **دائرة سيف الدين** » هي الممول الرئيسي للنشاط السياسي للقصر .

ولابد أن وقوع ثروة « **الأمير سيف الدين** » في يد أعدائه ، واستثمارها في دعم وترسيخ نفوذ الملك « **فؤاد** » ، قد استفز شقيقته « **الأميرة شويكار** » ، التي كانت

قد غادرت مصر ، لتقيم مع أمها الأميرة « **نوجوان هانم** » في تركيا ، لكنها لم تنس أن لها ثأرا في عنق الملك ، وأن لها شقيقا سُجن ونفى إلى الأبد في مصح للأمراض العقلية . ولم ينس الملك لها أنها سبب كل ماتعرض له ، من التمرد على طاعته ، إلى التشهير بسلوكه ، وفضح ماكان يجري خلف جدران قصره ، وأخيرا إطلاق الرصاص عليه .

وبسبب هذا الثأر ، فإن « **الملك فؤاد** » لم يكف عن التشهير بمطلقته واتهامها بالتهتك ، وبأنها تُبدِّل أزواجها كما تبدل ثيابها . فبعد طلاقها منه بعام واحد ، تزوجت من « **رؤوف بك ثابت** » ــ عام ١٨٩٩ ــ ولم يستمر زواجها به سوى أربعة أعوام ، أنجبت منه خلالها ابنيها « **ابراهيم** » و« **عين الحياة** » . وفي الفترة بين الزيجتين الثانية والثالثة ، تعلقت بالزعيم « **مصطفى كامل** » ، وكان شابا وسيما ومشهورا في العالم كله ، فأخذت تطارده في أوروبا ، حتى أصبحت قصة غرامها به على كل لسان . ولكن « **مصطفى كامل** » رفض الزواج منها . وقال إنها متهتكه ، فغضبت وثارت ووصفته بأنه « **شحات بردنحوت** » .. وتزوجت في العام التالي مباشرة ــ ١٩٠٤ ــ من « **سيف الله يسري باشا** » وطُلِّقت منه بعد ١٢ عاما



سيف الله يسري باشا الزوج الثالث

أنجبت فيها ابنيها « **لطيفة** » و « **وحيد يسري** » . وفي عام ١٩١٧ تزوجت للمرة الرابعة من « **سليم خليل باشا** » ، وطُلِّقت منه في عام ١٩٢٥ بعد أن أنجبت منه ابنها السادس « **وحيد الدين** » .

وكان معظم ازواجها من الباشوات ذوي النفوذ في الدوائر الرسمية التركية ، واستطاعت هي أن تنمي صلاتها بهذه الدوائر ، حين تطوعت للمشاركة في تمريض

جرحى المعارك بين تركيا وقوات الحلفاء في الحرب العالمية الأولى .

واستنادا إلى هذا النفوذ ، حاولت — في عام ١٩٢٠ — أن تفتح ملف شقيقها المنفى وثروته المنهوبة . فاصطحبت «ابن عمها» «**الأمير يوسف كمال**» إلى قرية « تايسهرست » حيث زارا الأمير السجين ، واطمأنا على أحواله . وحين عاد «**يوسف كمال**» إلى القاهرة ، كان يحمل توكيلا من الأميرة باسم المحامي «**مصطفى النحاس بك**» ، ليرفع قضية ضد القيم على شقيقها — وكان آنذاك «**محمد سعيد باشا**» — لالزامه بتقديم حساب عن إدارته لثروة الأمير المحجور عليه ، ومناقشته فيه أمام المجلس الحسبي عند تقديمه . واستمرت الدعوى إلى أن اعتقل «**النحاس**» في خريف ١٩٢١ ، ونفى إلى «**عدن**» ثم «**سيشل**» وترك القضية لغيره .



الأمير يوسف كمال

وعادت الأميرة «**نوجوان هانم**» تطرق على الأبواب البريطانية ، وكانت آخر محاولاتها في هذا الصدد ، عام ١٩٢٤ ، إذ وكلت محاميا تركيا كبيرا — كان سفيرا سابقا لبلاده — هو «**جلال الدين عارف بك**» لاتخاذ كل الأجراءات لنقل ابنها إلى تركيا ، لكي يكون في رعايتها . ومع أنها أرسلت مع المحامي خطاب تقدمة منها إلى رئيس الوزراء البريطاني «**رامزي ماكدونالد**» ، إلا أنه واجه صعوبات جمة في تحقيق الهدف من مهمته ... فقد اعتذرت المستشفى بأن الأميرة «**نوجوان هانم**» لا علاقة لها بالأمير المحتجز ، وليس لها حق التدخل في شئونه ، وأن نظام العمل يقضي ألا يودع مريض في المستشفى ، إلا بناء على طلب أحد الأبويين ، وأن التي أودعت «**الأمير أحمد سيف الدين**» في المصحة ، وحظرت عليها أن تسمح لأحد بأن يراه ، هي والدته الأميرة «**عين الحياة هانم**» ، وهي صاحبة الحق في أن تسمح للأمير بلقاء أحد .. أو طلب اخراجه من المستشفى .

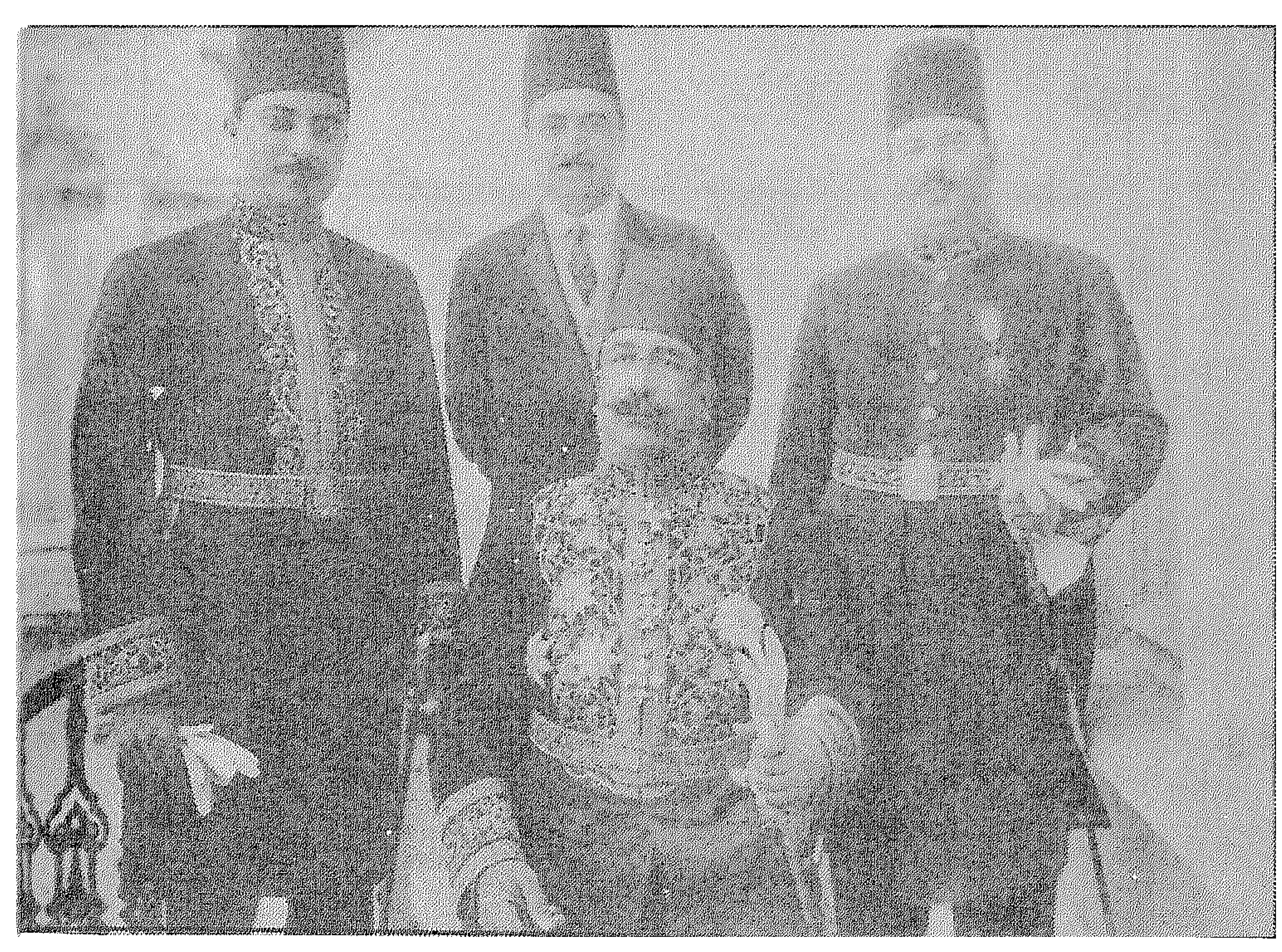
وبعد ثلاثة أشهر استطاع «**جلال الدين عارف بك**» أن يلتقي بالأمير ، الذي عرفه حين رآه ، وتذكر آخر لقاء لهما معا في سنة ١٨٩٥ بكازينو «سان استفانو» بالاسكندرية . وخرج المحامي التركي الكبير من الزيارة ليكتب مقالات في الصحف الفرنسية ، يستشهد فيها بتعرف الأمير عليه ، مُعلنا أن اللقاء كشف عن أن الأمير ليس مجنونا فهو يميز بين الأشخاص والتواريخ ، بل إنه مايزال يتقن اللغات الثلاث الأصلية التي يعرفها ، وهي العربية والفرنسية والتركية ، ومع أنه لم يتكلم مع أحد بها منذ ٢٦ سنة فمازال قادراً على التعبير بها تعبيرا صحيحاً ، بل إنه تعلم أيضا اللغة الانجليزية ، من مجرد الاستماع إلى ممرضيه .

واتهم «**جلال الدين عارف بك**» إدارة المستشفى بأنها تسعى إلى الايحاء إلى البرنس ولمن حوله بأنه مجنون .. وبأنها أودعته بها بطلب من سيدة أدعت أنها والدته ، مع أنها عمته ! .

وكانت مقالات المحامي التركي سببا في رفض ادارة المستشفى رفضا باتا السماح له ـــ أو لغيره ـــ برؤية الأمير مرة أخرى .

وجاء فشل مهمة «**جلال الدين عارف**» ليكون المسمار الأخير في نعش سياسة الاتجاه إلى الباب البريطاني لعل الأمير يخرج منه .. فقطعت كل من الأميرتين «**شويكار**» و«**نوجوان**» الأمل في الافراج عن الأمير السجين بالطرق المشروعة . ولم يعد أمامهما سوى المغامرة : سافرتا إلى «باريس» ثم «لندن» ، وبدأتا تتصلان بالحراس بواسطة زوج الأم «**فريدون باشا**» . وعقدت اجتماعات سرية في الحدائق والأماكن العامة . انتهت برشوة حارسين من حراس الأمير ، وتزييف تصريح عبور له ، ثم هربه فجأة من المصح ذات يوم من أغسطس (آب) عام ١٩٢٥ وظهوره في «الآستانة» .

في «الآستانة» ، بدأت عملية ترميم واسعة لعقل الأمير وجسده ، واجتمع حوله عدد من كبار الأطباء ، يحاولون التغلب على ماتركه الزمن في عقله وجسده من آثار. عندما وصل إلى «الآستانة» ، لم يكن يستطيع المشي أو الحركة ، وكان كئيبا عبوسا ، ثم تحسنت صحته تدريجيا ، فأصبح يتريض مشياً على قدميه ساعة أو



محمد حداية باشا سفير مصر في تركيا يتوسط أعضاء سفارته ، بعد أن قدم أوراق اعتماده ، وإلى يمينه عبد الرءوف حلمى بك الملحق بالسفارة ، ثم سليمان بك نجيب ـــ الممثل السينمائى والمسرحى بعد ذلك ـــ ثم عبد الحليم البيلى سكرتير السفارة وقطب حزب الاتحاد بعد ذلك .

ساعتين في اليوم ، وأصبح بشوشا ذا مزاج مرح . يصيد السمك ويلعب الشطرنج ، ويتردد على السينما والمسارح .

إنه الآن في الخمسين من عمره . فهل تتاح له ، فيما بقى من العمر ، فرصة لاسترداد حقوقه المدنية وإلغاء الحَجْر الذي أفقده أهليته ، وحرمه من التصرف في أمواله . أم أن الأمر يتطلب مغامرة كتلك التي أضطرت أمه وشقيقته للقيام بها حتى استرد حريته ؟ ..

لم يكن الأمير قادراً على التفكير في ذلك . ولم تكن أمه وشقيقته قادرتين على التفكير في غير ذلك .. لكن الأمر لم يكن سهلا والدلائل لم تكن مشجِّعة ..

فالجالس على العرش لم ينس ولم يغفر .. وحتى لو استطاع فقد كانت واحدة من رصاصات «**الأمير سيف الدين**» ماتزال تستقر في أعلى قفصه الصدري بالقرب من الحنجرة ، بعد أن وجد الأطباء أن اخراجها قد يصيبه بضرر ، فتركوها هناك . ولم يكن لبقائها إلا أثر طفيف يظهر في صوت جلالته عندما ينفعل ، فتصدر عنه أصوات أقرب إلى عواء الكلاب ، كانت كفيلة بأن تذكره بالتاريخ الأسود لأسرة مطلقته ، وبالثأر القديم بينهما .

والحقيقة أن الرجل لم يقصر في الأخذ بثأره ، وخاصة بعد أن تحول من أمير مفلس بلا مستقبل ، إلى سلطان ، ثم ملك لبلد شبه مستقل بفضل ثورة ١٩١٩ . فازداد تعنتا في معاملتهما . وأصدر أوامره إلى الدائرة بالتضييق عليهما ، وتقليل مايرسل للأمير من نفقة إلى الحد الأدنى .. وهو ماأثار «**شويكار**» فتوجهت يوما إلى المفوضية المصرية بأنقرة ، وطلبت مقابلة «**محمد حداية باشا**» ــ وزير مصر المفوض بالعاصمة التركية ــ فاستقبلها الرجل بالاحترام اللائق بأميرة من البيت المالك ، ومطلقة صاحب الجلالة ، وأم ابنته الكبرى «**الأميرة فوقية**» . وسألته عما إذا كان في استطاعته أن يحمل رسالة منها إلى جلالة الملك .

فأجاب بالايجاب . وعادت تسأله : وهل تعدني بأن توصلها كما هي دون تغيير أو تحريف . فأقسم لها أنه سيفعل . وآنذاك وقفت على أطراف أصابع أقدامها لتطوله ــ إذ كانت «**شويكار**» قصيرة القامة ــ ثم هوت بكفها على وجه الوزير المفوض في صفعة ساخنة وهي تقول : أرجو أن تُبلغ هذه الصفعة إلى جلالته بالنص . وغادرت المفوضية دون أن تنتظر جوابا ..

ولعل تلك الصفعة كانت بمثابة قرار باستئناف القتال بين الطرفين ..

وهكذا ــ وبعد أربعة أشهر فقط من هروب الأمير من سجنه ــ أرسلت الأميرة «**نوجوان هانم**» إلى القاهرة سفيرا فوق العادة ، هو «**محمد بك شوكت**» ، في مهمة استطلاعية ، هدفها استكشاف امكانيات التوصل إلى اتفاق ودي ، أو البحث عن ميدان تبدأ فيه الحرب .

ـوصيا «**شوكت بك**» ــ وكيل الأميرة ــ إلى القاهرة في ديسمبر «كانون

الأول» ١٩٢٥ . وبدأ اتصالاته بكل من يعنيهم الأمر من المسئولين وأمراء الأسرة المالكة والقيم على الأمير . وبعد شهور قليلة من المحادثات مع المقامات العليا ، أدرك أن مهمته صعبة للغاية ، وأن خصوم الأمير يزدادون قوة وشراسة ، إذ كان «**الملك فؤاد**» قد استرد ـــ في تلك السنة ـــ سلطته المطلقة في أعقاب مقتل السردار ، واستقالة وزارة «**سعد زغلول**»، فغاب زعيم الرعاع الذي لايكف عن الصراخ بأن الأمة هي ـــ وحدها ـــ مصدر السلطات ، وأصبح القصر يحكم مصر بشكل مباشر ، وعطل العمل بالدستور ، وحل البرلمان وامتلأت السجون بالمئات من قادة «**الوفد**» الذين اتهموا في قضية مقتل السردار ، وماتفرع عنها من قضايا ، وليس في الوزارة القائمة آنذاك من يستطيع أن يتدخل لصالح الأمير الذي أطلق الرصاص على صاحب الجلالة ، وكل أعضائها من أتباع السراى و«برادع» الانجليز .

ولم يغير عزل «**محمد سعيد باشا**» ـــ رجل الملك ـــ عن القوامة على الأمير والدائرة ، وتعيين الأمير «**محمد علي إبراهيم**» ـــ ابن شقيق «**الأمير سيف الدين**» ـــ مكانه ، من الأمر شيئا .. إذ لم يكن القيم الجديد ، أقل قسوة على عمه المحجور عليه ، من رجل الملك .. حتى أنه انتهز فرصة هروبه من «تايسهرست» فقطع مخصصاته السنوية ، وتوقف عن الانفاق عليه .

وكان الأمير «**محمد علي إبراهيم**» شابا مستهترا ، اشتهر بتبذيره وإسرافه حتى أنه استأجر مرة قطارا خاصا لينقله من «لندن» إلى إحدى الموانىء البريطانية ، لكى يصل إليها في وقت يسمح له أن يكون في شرف استقبال إحدى صديقاته بمجرد وصول الباخرة التي تستقلها . ولأن الفساد كان أهم المؤهلات التي يشترطها «**الملك فؤاد**» فيمن يتولى القوامة على الأمير «**سيف الدين**» ، حتى لا يرفض القيم للملك طلبا أو أمرا ، فإذا فعل كُشف المستور ، وعُزل عن القوامة .. فقد كان الأمير «**محمد علي إبراهيم**» ، هو الرجل الفاسد المناسب لتولي هذا المنصب . لأنه ـــ بسبب سفهه وتبذيره ومغامراته ـــ لم يكن يستطيع أن يعصى للملك أمراً . خاصة بعد الأزمة التي أثارها ـــ في عام ١٩٢٠ ـــ نشر خبر نقلته وكالات الأنباء العالمية ، يقول إنه يعتزم الزواج من ممثلة أمريكية . فغضب «**الملك فؤاد**» وطلب اتخاذ الاجراءات

لتجريد الأمير من لقبه .. فأسرع وكيل دائرته «**أمين علي منصور**» يبرق إليه بالأزمة التي فجرها نشر نبأ الزواج .. وعندما وصله تكذيب من الأمير ، أسرع يطلع الملك عليه . فأوقف ماكان ينوي اتخاذه من إجراءات ضده .

وكان أخطر ماكتشفه «محمد شوكت بك» خلال قيامة بمهمته ، أن هناك خصما ثالثا قويا غير الملك والقيم ، هو «دائرة سيف الدين» ، التي أصبحت مؤسسة تزدحم بأصحاب المصالح . وخبراء الدسائس ، ممن لهم مصلحة في بقاء الوضع على ماهو عليه ، لما يكفله لهم من نفوذ ، ومايحققه من مكاسب .. وكان على رأسهم آنذاك «**علي بك أمين منصور**» المحامي .. ووكيل الأمير «**محمد علي إبراهيم**» .. الذي كان يجمع بين ادارته لدائرة الأمير ، وادارته لدائرة عمه «**الأمير سيف الدين**» الموضوع تحت قوامته .. وفيما بعد قال «**شوكت بك**» .

الأمير محمد علي ابراهيم

ـــ الدائرة كلها دسائس .. لأن كل واحد ماسك الليه السمينة دي ، مش عاوز يسيبها ، فيعمل عشرين ألف دسيسة ليعجز البرنس عن طلب استحقاقه كله ..

لكن «**شوكت بك**» لم ييأس مع ذلك كله . إذ لم يكن هناك مفر من المواجهة ، فرغم قوة وجبروت أعداء الأمير ، إلّا أن الأوضاع في مصر ، لم تعد كما كانت عليه قبل الثورة ، فهناك الآن أمة هي ـــ نظريا ـــ مصدر للسلطات ، فيها رجال شجعان تحدوا الملك في سنوات الثورة ، وهتفوا بسقوطه ، وطالبوا بعزله وإعلان الجمهورية ، ومازالوا يتحدونه . يكسبون يوما ويخسرون يوما . لكن المهم أن في

استطاعتهم أن يتصدوا له أمام القضاء . وأن يضعوا خاتمة للمؤامرة التي أحاطت بالأمير على امتداد ثلاثين عاما .. وأصبحت كابوسا لايمكن احتماله أو السكوت عليه ..

وأصبح لا مفر من العثور على هؤلاء الرجال الشجعان ، بعد أن اكتشف « **محمد شوكت بك** » ، أن الصراع لن يدور أمام القضاء العادي ، ولكن المواجهة ستجري أمام محكمة ملكية خاصة هي « **مجلس البلاط** » ، وهو أحد المؤسسات التي أنشأها قانون تنظيم شئون البيت المالك ، الذي صدر في ١٠ يونيو (حزيران) ١٩٢٢ ، ومنحه حق النظر في الخلافات التي تقع بين أعضاء الأسرة المالكة ، بما في ذلك الأمور الشرعية ، وأحال إليه كل ماللمحاكم الشرعية والمجالس الحسبية من اختصاص وسلطة ، وحَصَّن أحكامه من الطعن عليها ، ونصّ على أن يُشكَّل من أمير من أمراء البيت المالك ، من أقرب أقرباء الملك ، ورئيس مجلس الشيوخ ، ووزير الحقانية ، وشيخ الجامع الأزهر ، ورئيس المحكمة الشرعية العليا ، ومفتي الديار المصرية .

وهكذا ــ وبعد عام كامل ــ من وصوله إلى مصر ، تنقل خلاله بين « القاهرة » و« الاسكندرية » و« استانبول » ، انتهى « **شوكت بك** » إلى أنه لامفر من رفع قضية أمام « مجلس البلاط » وبدأ يبحث عن الرجال الشجعان الذين يستطيعون تحمل مسئوليتها . وقد قال فيما بعد :

ــ أردت أن أنتخب أناسا أصحاب علم غزير .. يدافعون بقوة .. ويملكون شجاعة لاتوصف ، وذمة لايرقى اليها الشك .. كان « **اميل زولا** » في فرنسا قد رفع صوته في وجه القوى العاتية صائحا « إني اتهم » فبرىء « **الكابتن دريفوس** » الذي تآمرت عليه المقامات العليا في فرنسا . وكانت قضيتي مشابهة . قضية مهمة تتعلق بأمير من البيت المالك ، حكم عليه ظلما بأنه مجنون ، وتحايلوا لسلب ثروته منه ووضعها في يد غير أمينة ، وبينه وبين الجالس على العرش ضغائن وحساسيات ، من الذي يملك الشجاعة ليقول كما قال « **اميل زولا** » : إني اتهم ؟

وجّه « **شوكت بك** » هذا السؤال لمحام مصري يعرفه هو « **جعفر فخري**

بك » ، فقد كان **« شوكت بك »** عثمانيا من « جزيرة رودس » حيث كان **« جعفر فخري »** يحوز أملاكا هناك ، وبينهما صداقة ، بل وصلات عائلية دفعت **« شوكت بك »** لاختياره ضمن هيئة الدفاع ، إذ كان — فضلا عن ذلك — يتقن التركية ، وهي لغة عدد كبير من وثائق القضية . لكنه لم يكتف به ، بل طلب إليه أن يرشح له محامين آخرين ، يتوليان الدفاع معه ويتصفان بالشجاعة والنظافة ، فلا يخافان من تهديد ، ولايرهبها وعيد ، ولايبيعان الأمير لخصومه الأشرار أو يتواطآن على مصالحه .

ويذكر له « **جعفر فخري** » قصة عن صديقه « **مصطفى النحاس** » ، الذي كان محاميا عن « **أحمد ماهر** » و « **محمود فهمي النقراشي** » في قضية اغتيال « **السير لي ستاك** » ، سردار الجيش المصري . فوقف في المحكمة ليقول بأعلى صوته « إني اتهم علنا ، وفي مجلس القضاء ، النيابة العمومية بالاشتراك مع رجال السلطات في التدبير لاغتيال « **ماهر** » و « **النقراشي** » .. اكتبوا هذا عني وانشروه على الملأ » . ولم تكن السلطات التي عناها **« مصطفى النحاس »** سوى القصر الملكي ودار المندوب السامي .

محمود فهمي النقراشي ، المتهم في قضية مقتل السردار

وذكر له قصة عن صديقه **« ويصا واصف »** ، الذي كان يترافع في إحدى القضايا أمام المحكمة المختلطة ، وصدر أمر بالقبض عليه من السلطة العسكرية البريطانية ، وذهبوا ينفذون الأمر في قاعة المحكمة ، فرفض **« ويصا واصف »** أن يغادر القاعة قبل أن يتم دفاعه عن المتهم .. وانهاه بالفعل وخرج والقيود في يديه .. ليواجه حكما بالاعدام .

لم يخطىء « **جعفر فخري** » في اختياره .. ولم يكن « **شوكت بك** » خالي الذهن عما رواه ، إذ كان قد تابع بنفسه مادار في محاكمة « **ماهر** » و « **النقراشي** » . وكان على صلة بالأوضاع في مصر ، مكنته من المعرفة الكافية بأقدار الرجلين اللذين رشحهما له صديقهم المشترك ، إذ كان الانطباع العام السائد في كل الدوائر المصرية ، يعترف للرجلين ، بالنزاهة والشجاعة والأمانة ، والتفوق المهني .



جعفر فخري بك

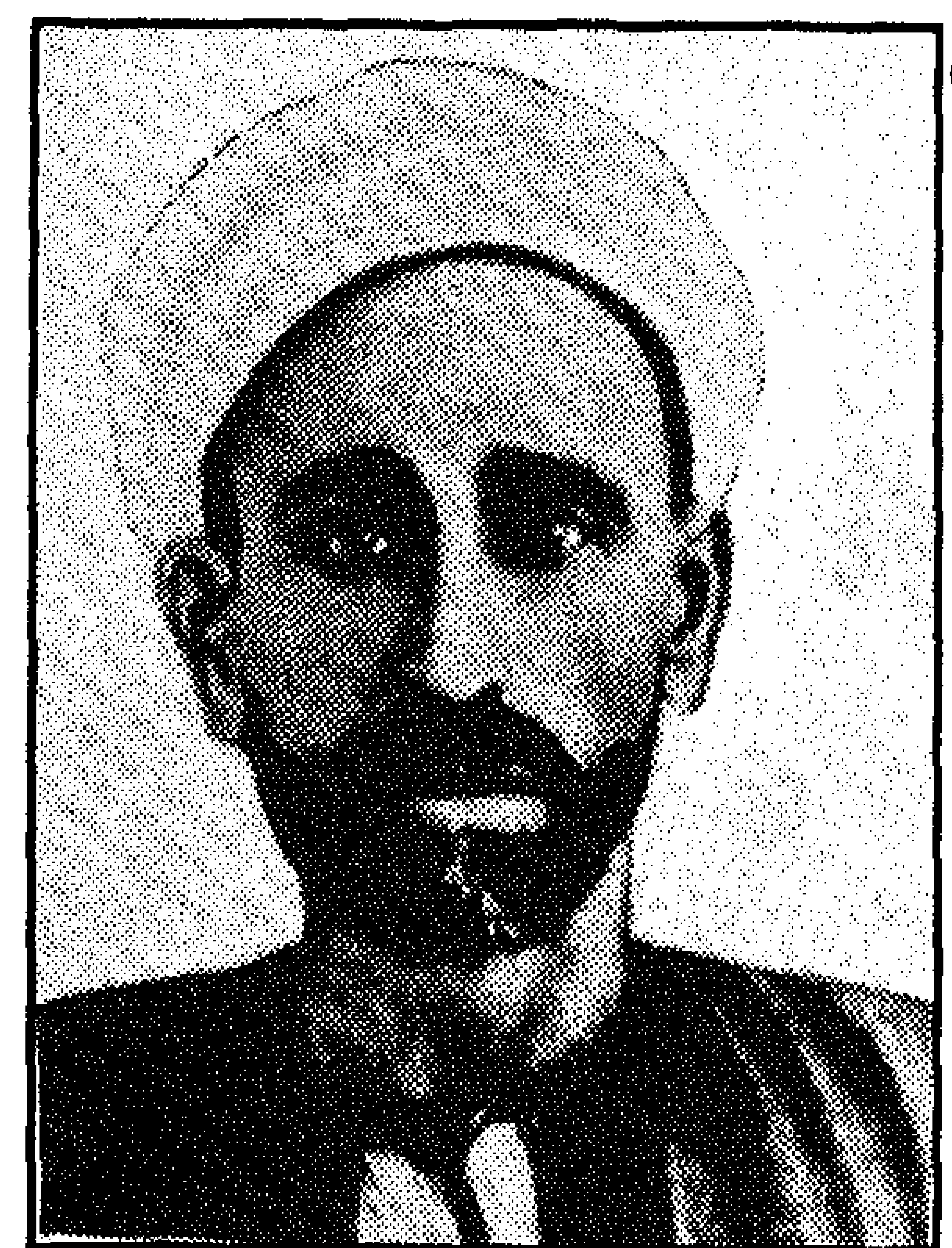


وفضلا عن أن « **مصطفى النحاس باشا** » كان قاضيا سابقاً وواحداً من ألمع المحامين المشهود لهم بالكفاءة والتمكن ، فقد كان سكرتيرا عاما لحزب « **الوفد المصري** » ، ووكيلا أول لمجلس النواب ، وواحداً من أبرز قادة الحركة الوطنية ، الذين يفخرون بأن وزارة الخارجية البريطانية تشارك القصر الملكي المصري عدم ارتياحه إليهم .

وهو واحد من ستة أخوة أنجبهم تاجر أخشاب متوسط الحال في مدينة « سمنود » التي ولد بها وعاش طفولته ، والتي كان مقررا أن يعمل تلغرافياً بمكتب التلغراف بها ، لولا أن استيعابه لاشارات « مورس » ، لفتت نظر أحد أعيان المنطقة ، فنصح أباه « **محمد أفندي النحاس** » بالحاقه بالمدارس ، فعمل

بالنصيحة ، وأثبت « **مصطفى النحاس** » أنه أهل للفرصة التي اتيحت له ، فكان الأول على الشهادة الابتدائية ثم على الشهادة التوجيهية ، ثم كان أول دفعته في « مدرسة الحقوق » التي تخرج منها عام ١٩٠٠ ، وهي السنة ذاتها التي نقل فيها الأمير « **سيف الدين** » من « سجن مصر » إلى سجن مصحة « تايسهرست » ..

محمد أفندى النحاس



ولم يعمل « **مصطفى النحاس** » بالمحاماة سوى أربع سنوات ، بدأت في مكتب الزعيم « **محمد فريد** » قبل أن يستقل بمكتب خاص به بمدينة « المنصورة » . ويلفت تفوقه في مهنته نظر « **عبد الخالق ثروت باشا** » — مدير إدارة المحاكم بوزارة العدل — فيرشحه للعمل بالقضاء ، ليقضي خمسة عشر عاما في سلكه ، يلمع خلالها اسمه باعتباره قاضيا نزيها ، حسن السمعة . صلبا في الحق ، يدرس قضاياه بعناية ، ويبدع في فهم القانون ويتمسك برأيه ، وبكرامته ، حتى أن رئيس أحدى الدوائر القضائية ، التي كان « **مصطفى النحاس** » عضوا لليسار بها ، فاجأه يوما ، باعلان الحكم في إحدى القضايا من فوق المنصه دون مداولة .. رغم علمه — من مناقشات سابقة — أن لعضو اليسار رأيا في تكييف القضية يختلف مع رأيه . ولم تشل المفاجأة قدرة القاضي « **مصطفى النحاس** » على المواجهة ، فما كاد رئيس الدائرة يعلن الحكم ، حتى فاجأه بقوله لكاتب الجلسة ، أمام أطراف النزاع ، وجمهور المحكمة :

— أكتب في المحضر أنه لم يؤخذ برأى عضو الشمال في هذا الحكم ..

وكانت هذه الواقعة ، هي سبب تعرف « **مصطفى النحاس** » بالزعيم « **سعد زغلول** » الذي كان آنذاك (١٩٠٩) وزيرا للحقانية ، فاستدعى « **النحاس** » ليناقشه

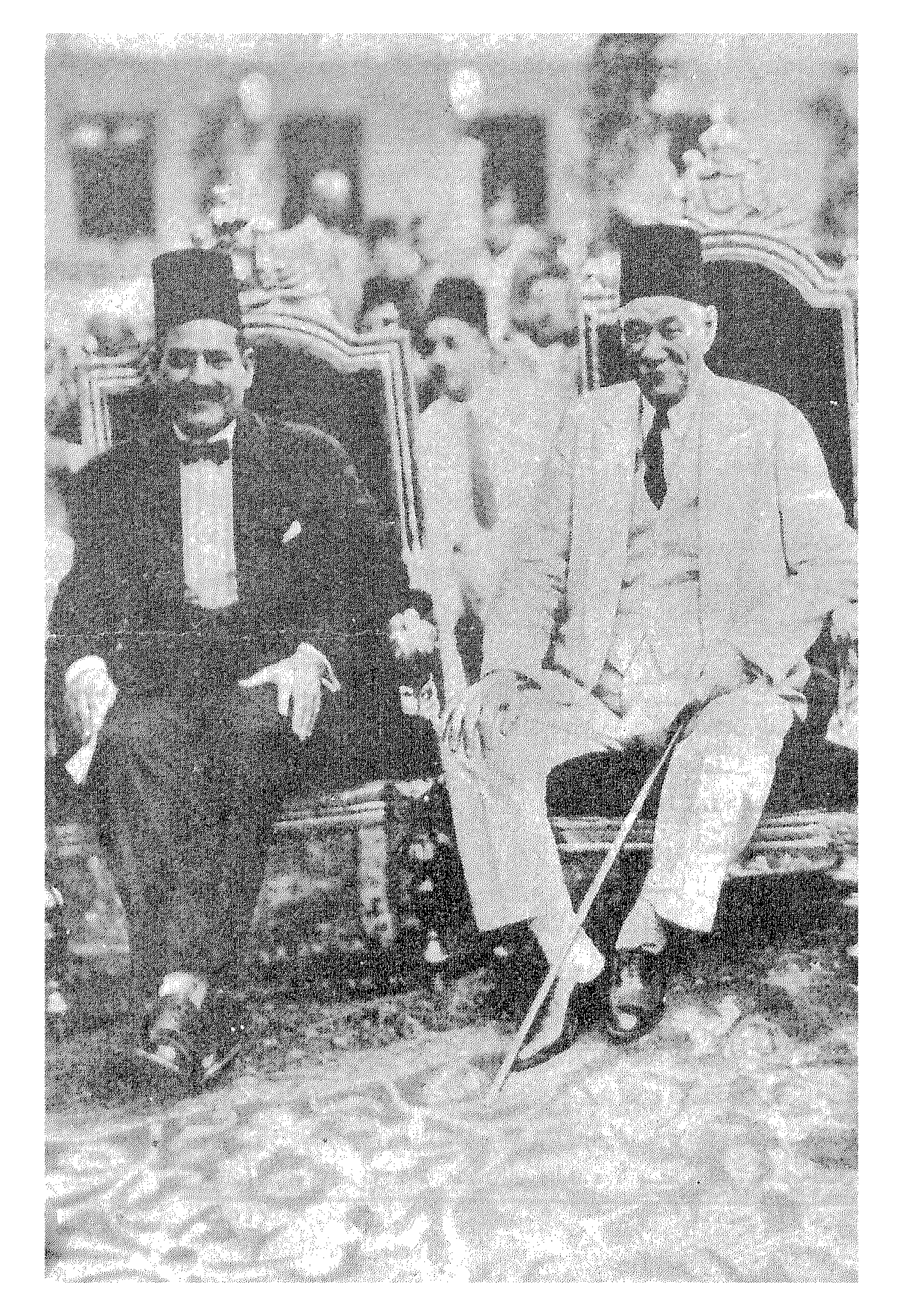
في شكوى رئيس الدائرة ، ومع أنه قد أقره على مافعل ، فقد أصدر قرارا بنقله قاضيا جزئيا ليحول دون الاحتكاك بينه وبين رئيس الدائرة .

وعرف عن القاضي **«مصطفى النحاس»** أنه من المتعاطفين مع **«الحزب الوطني»** ، ومن المؤيدين لزعيميه **«مصطفى كامل»** و**«محمد فريد»** ، حتى أنه انتخب وكيلا لنادي المدارس العليا ، وكان ناديا مستقلا عن الحزب رغم صلته الوثيقة به ، لذلك لم يحل عمل **«النحاس»** في القضاء دون انتخابه وكيلا له . لكن **«ويصا واصف»** كان متحررا من هذا القيد ، لذلك انضم للحزب الوطني وانتخب عضوا في اللجنة الادارية الأولى له ، عند تأسيسه في عام ١٩٠٧ .



- و**«ويصا واصف»** أحد أبناء الأسر القبطية المستورة ، إذ كان والده يعمل بالتجارة بين مصر والسودان ، وقد ترك مسقط رأسه في **«طهطا»** ، ورحل إلى القاهرة ، بعد أن أنهى **«ويصا»** دراسته الابتدائية ، وأثناء دراسته الثانوية، لحقت كارثةمالية بأبيه ، فأصبح عاجزاً عن دفع نفقات دراسته ، لولا أن ذكاء الابن واجتهاده قد لفتا نظر مدرس فرنسي من أساتذته ، فرشحه لبعثة حكومية إلى فرنسا ، أكمل أثناءها دراسته الثانوية ، وتخرج من مدرسة المعلمين العليا بباريس .

وعمل **«ويصا واصف»** بعد عودته من البعثة مدرسا بمدرسة رأس التين الثانوية بالاسكندرية ، وإبّان عمله بها ، حدث صدام بينه وبين **«المستر دَنْلوب»** ــ المستشار الانجليزي لوزارة المعارف المصرية ــ فكتب سلسلة مقالات ــ في **«اللواء»** ــ جريدة **«مصطفى كامل»** ــ يهاجم سياسته التعليمية .. وكانت تلك هي بداية علاقته بالحزب الوطني ، التي فترت بعد وفاة **«مصطفى كامل»** . كان قبطيا مستنيرا بعيداً عن التعصب من المؤمنين برابطة الوطنية التي تجمع بين المصريين جميعا بصرف النظر عن أديانهم . وقد عرّضه هذا لهجوم المتعصبين من الطرفين ، عندما نشبت الفتنة الطائفية في عامي ١٩١٠ و ١٩١١ .



وبسبب تدهور العلاقات بينه وبين «**المستر دنلوب**» ــ الذي كان نفوذه في الوزارة طاغيا ــ لم يستطع مواصلة عمله بالتدريس، فأخذ يتنقل بين القاهرة وباريس، حتى أنهى دراسته للقانون، وحصل على ليسانسيه الحقوق في عام ١٩٠٢ .. وآنذاك ترك التدريس، واشتغل بالمحاماه أمام المحاكم الأهلية والمختلطة.

ولم يكن غريبا أن يكون «مصطفى النحاس» و «**ويصا واصف**» من طلائع النخبة المصرية المثقفة التي تحركت عقب إعلان الهدنة في عام ١٩١٨ للبحث عن وسيلة تستطيع بها مصر أن تتخلص من أغلال الاحتلال البريطاني، وتسترد استقلالها الوطني، وتلغي الحماية التي فرضتها عليها بريطانيا عند اعلان الحرب. وكان «**النحاس**» أيامها رئيسا لمحكمة طنطا الإبتدائية. وكان «**ويصا واصف**» محاميا مشهورا. وقد اختارهما «**سعد زغلول**» بنفسه ليضمهما إلى «**الوفد**» عند تشكيله، فاختار «**النحاس**» ليكون أحد ممثلي «**الحزب الوطني**» .. واختار «**ويصا واصف**» ليكون أحد ممثلي الاقباط. ولكن «**ويصا**» اعتذر ورشح بدلا منه «**واصف غالي باشا**».

وبمجرد نشوب الثورة في مارس (اذار) ١٩١٩ آلقى الاثنان بنفسيهما في تيارها الجارف. وشاركا في تنظيم حركة الاحتجاج الواسعة التي أعقبت نفى «**سعد زغلول**» وزملائه. وعندما أفرج عن المنفيين، وسمحت لهم الحكومة البريطانية بالسفر إلى «باريس» لعرض قضية مصر على مؤتمر الصلح، كان «**النحاس**» واحداً من خمسة من أعضاء «**الوفد**» الذين سافروا من القاهرة لينضموا إلى المنفيين الأربعة، ويكونون وفد مصر إلى المؤتمر. وكان «**ويصا واصف**» ضمن السكرتارية الفنية للوفد، وبعد أسابيع قليلة من وصوله إلى باريس وافق «**الوفد**» على ضمه إلى عضويته، حيث أصبح عضوا باحدى لجانه، وهى لجنة النشر. بينما اختير «**مصطفى النحاس**» سكرتيرا للوفد، يدون جلساته، ويشرف على تنفيذ قراراته.

وبعد شهور قليلة، دبت الخلافات بين أعضاء الجبهة الواسعة التي تشكل منها «**الوفد**» في البداية، بين «المعتدلين» أنصار الحلول الوسط، الذين يفضلون مسالمة المحتلين ... و«المتطرفين» ممن يقولون أن «**الوفد**» لا يستطيع الخروج عن نطاق



١٩٠ : مصطفى النحاس أفندى قاضي محكمة المنيا يجلس في المقعد الثاني من اليمين ، وسط عدد من أعيان وكبار موظفي محافظة المنيا ، في صورة تذكارية التقطت بمناسبة نقل حسن حسيب باشا مدير المديرية إلى محافظة الشرقية

التوكيل الذي أعطته له الأمة والذي يكلفه بالسعي إلى الاستقلال « التام » وليس أقل من ذلك .

ولم يضل « **مصطفى النحاس** » أو « **ويصا واصف** » الطريق ، ولم يحتارا في الاختيار بين طرفي الخلاف وانضما بتلقائية إلى « **سعد زغلول** » . وقربهما « **سعد** » إليه، واعتمد عليهما في كثير من المهام الحساسة... اختلف الوفد حول المقترحات التي عرضها عليه « **اللورد ملنر** » . فقال « **سعد زغلول** » : إنها مقترحات ظاهرها الاستقلال وباطنها الحماية . وقالت أغلبية « **الوفد** » : إنها خطوة لايجوز رفضها . واتفق الطرفان على إرسال المقترحات إلى القاهرة ، وعرضها على الأمة ، عرضا محايداً غير مصحوب برأى أى من طرفي الخلاف . وحرص « **سعد زغلول** » على ضم « **مصطفى النحاس** » و « **ويصا واصف** » إلى اللجنة التي كلفت بادارة الحوار .. ولفت نظرهما إلى رأيه الحقيقي في المشروع ، ولمح إليهما بأهمية تنبيه الأمة إلى مخاطره .

وقد كان . تحفظت الأمة على المشروع . وقيدت قبوله بشروط أقرب إلى الرفض .

وغضب المعتدلون . وانشقوا عن « **الوفد** » ليشكلوا فيما بعد « **حزب الأحرار الدستوريين** » .

كان الانشقاق فصداً للدم الفاسد الذي تسلل إلى « **الوفد** » قبل أن تنفجر الثورة في مارس (آذار) ١٩١٩ ..

وعاد « **سعد زغلول** » ليقود المقاومة في الداخل .. واحتشد حوله الجيل الأكثر شبابا والأوفر ثورية من قيادات « **الوفد** » ، وبينهم « **النحاس** » و « **ماهر** » و « **النقراشي** » و « **ويصا واصف** » .

وعندما نفى « **سعد زغلول** » في ديسمبر (كانون الأول) ١٩٢١ إلى « سيشل » كان « **النحاس** » واحداً من الخمسة الذين نفوا معه .. وظلوا بالمنفى هذه المرة ١٦ شهرا ولم يفرج عنهم إلا في مارس (آذار) ١٩٢٢ ، بعد اعلان الدستور . وقضى « **ويصا واصف** » معظم هذه الفترة في معتقل « ألماظة » . وكانت السلطة العسكرية البريطانية قد قبضت عليه وعلى أعضاء الوفد الذين لم ينفوا بسبب بيان أصدروه في أعقاب اعتقال « **سعد** » طلبوا فيه من المصريين عدم التعاون مع الانجليز ومقاطعة بضائعهم وبنوكهم وشركات تأمينهم ومتاجرهم . ومع أنها أفرجت عنهم بعد يومين إلا أنهم لم يكفوا عن المشاغبة فاعتقلتهم السلطة مرة أخرى ، وسجنتهم بثكناتها في قصر النيل . وقدمتهم إلى محكمة عسكرية بريطانية . لم تستغرق في مهمتها سوى ثلاثة أيام . فقد قاطعها المتهمون . ورفضوا الاعتراف بها فأصدرت حكما باعدامهم في ١١ مارس (آذار) ١٩٢٢ ، ثم خففته القيادة البريطانية إلى الحبس سبع سنوات لكل منهم . وظلوا رهن الاعتقال حتى أفرج عنهم في مايو (أيار) ١٩٢٣ بعد ١٤ شهرا . تمهيدا لاجراء أول انتخابات نيابية في ظلّ الدستور .

ولما شكل « **سعد زغلول** » وزارته الأولى في يناير (اكانون الثاني) ١٩٢٤ ، اختار « **مصطفى النحاس** » وزيرا للمواصلات في وزارته ، وأصبح ابن « **سمنود** » الذي كان مرشحا لكي يكون عامل تلغراف في مدينته الصغيرة ، وزيرا للوزارة التي تشرف



« ويصا أفندى واصف » : فى عام ١٩٣١ وأثناء ديكتاتورية اسماعيل صدقى.. وكان في مقدمة النواب الذين احتجوا على قرار صدقى بحل مجلس النواب ومنع النواب من الاستماع الى قرار الحل ، فقام بتحطيم السلاسل التى تحيط ببوابة المجلس وعقد الجلسة ، فأطلقت عليه الصحف اسم محطم السلاسل .. مات عام ١٩٣١ ، وفي جنازته انطلق الهتاف الشهير: اشكي لسعد الظلم ياويصا.

على كل مكاتب التلغراف ، ورئيسا لمدير عام مصلحة التلغرافات . لكن الوزارة بمجملها لم تعش سوى عشرة أشهر استقالت بعدها ، لأنها رفضت تنفيذ معظم المطالب التي طلبها المحتلون تعويضا عن مقتل السردار ، وقالت أنها اعتداء على استقلال البلاد وحقوقها .

وهكذا استقر **« مصطفى النحاس »** و **« ويصا واصف »** على خريطة السياسة المصرية باعتبارهما من أقرب أنصار **« سعد زغلول »** اليه ، ومن أكثرهم تشربا لأسلوبه ورؤاه ومبادئه ، لذلك كرههما أعداء **« سعد »** وأعداء الأمة ولم يهتم الاثنان . بل إن **« مصطفى النحاس »** لم يتردد ـــ وهو وزير للمواصلات في وزارة **« سعد زغلول »** في استدعاء **« المستر فرسكويل »** ـــ وكان مديراً عاما لمصلحة السكك الحديدية

المصرية ــ بعد أن نقلت وكالات الأنباء تصريحات أدلى بها لصحيفة بريطانية ، هاجم فيها تولى المصريين لشئونهم ، وقال إن السكك الحديدية قد تدهورت بعد أن تولت الوزارة الدستورية الحكم . ومع أن الموظفين البريطانيين في الحكومة المصرية ، كانوا أصحاب نفوذ يخشاه الجميع،إلا أن «**النحاس**» عنف «**فرسكويل**» ولفت نظره إلى أنه يتقاضى مرتبه من الحكومة التي يهاجمها ، وخيره بين أمرين : أن ينفي تلك التصريحات ويعتذر عنها أو أن يحيله إلى لجنة التأديب . وأختار المدير الانجليزي ــ الذي فوجىء بهذه المعاملة غير المسبوقة ــ أن ينفي وأن يعتذر .

ولم يغفر القصر لوزير المواصلات «**مصطفى النحاس**» أنه كان من أعلى الأصوات ، التي ساندت «**سعد زغلول**» ، حين حدث الخلاف بينه وبين «**الملك فؤاد**» حول حق الملك في تعيين ثلثي مجلس الشيوخ ، وكان من رأيه أن كل دور الملك ، هو أن يعين هؤلاء الذين ترشحهم الحكومة ، لأن الدستور صريح في أن الملك يملك ولايحكم ، وأن الأمة هى مصدر للسلطات ، ولذلك فكل سلطات الملك يمارسها من خلال وزرائه ... وتلك هى الأزمة التي حسمتها الجماهير ، يوم احتشدت حول القصر هاتفه : «**سعد**» أو «**الثورة**» .

وحين وقع الانقلاب الدستوري الأول ــ الذي أعقب مقتل السردار ــ رفض «**ويصا واصف**» أن يشارك في وزارة الانقلاب ، رغم إلحاح رئيسها «**أحمد زيور باشا**» عليه . أما «**مصطفى النحاس**» ، فقد ركز كل جهوده ، لصد المحاولة الشريرة ، التي كانت تهدف إلى التشهير بالحكم الدستوري ، وتلويث الذين يطالبون بأن تكون الأمة مصدر السلطات ، وهي محاولة اشترك فيها القصر الملكي مع «دار المندوب السامي البريطاني» ، استهدفت ادانة اثنين من أبرز قادة الوفد هما «**محمود فهمي النقراشي**» و «**أحمد ماهر**» بالمشاركة في قتل السردار ، وفي قتل عدد من كبار الموظفين البريطانيين، لوصم الحكم الوطني بالفوضى والارهاب ، وتخويف الجاليات الأوروبية منه .. ليسهل العصف به فيستريح الانجليز من «الاستقلال» ويستريح الملك من «الديمقراطية» .. ولم يتردد «**النحاس**» الذي كان على رأس المحامين عن «**ماهر**» و «**النقراشي**» في فضح المؤامرة ، واتهام السلطات بأنها اصطنعت أقوالا على لسان أحد المتهمين ، بعد أن ساومته على الاختيار بين الحكم بالاعدام وبين الادلاء



مظاهرات الابتهاج ببراءة ماهر والنقراشى من تهمة استهدفت التشهير بالحكم الدستورى وتلويث المطالبين بأن تكون الأمة مصدر السلطات .

بأقوال تثبت التهمة على القطبين الوفديين ، وقد ادلى بهذه الاقوال وعندما عدل عنها أخفت النيابة المحضر ، إلى أن تم اعدامه ، حتى لايناقشه الدفاع عمن أقحمهم في الاتهام ، فينكشف المستور ويفتضح التلفيق والتآمر ..

وحين صدر الحكم ببراءة أقطاب **«الوفد»** المتهمين في هذه القضية ، كانت الحياة النيابية قد عادت .. إذ اجتمع البرلمان من تلقاء نفسه ، طبقا للدستور ، ولما حالت الحكومة بين النواب وبين الاجتماع في مبنى المجلس ، عقدوه في فندق الكونتننتال ، وكانت بداية انتهت بائتلاف الأحزاب ، واتفاقها على أن تتعاون في الدفاع عن الدستور ، وأجريت الانتخابات .

ومع أن **«الوفد»** قد حصل على أغلبية مقاعد البرلمان . إلا أن الانجليز اعترضوا على تكليف **«سعد زغلول»** بتشكيل الوزارة ، فتنازل عن تشكيلها ل **«عدلي يكن»** ، واكتفى برئاسة مجلس النواب . وتمسك بضرورة ادخال **«مصطفى النحاس»** ضمن الوزراء لكن الانجليز اعترضوا لنفس السبب الذي اعترضوا به على **«سعد»** ، وقال **«اللورد لويد»** ـــ المندوب السامي البريطاني ـــ أن **«النحاس باشا»** كان قد لزم دائما خطة العداء الذي لاهوادة فيه نحو بريطانيا العظمى ، وأنه لو انضم للوزارة ، فسوف يعمل ضد التفاهم ، لأنه لم يتعلم بعد أن العداء لبريطانيا لايتفق مع تقدم مصر للامام ..



مصطفى النحاس كما كان يرسمه فنانو الكاريكاتير في الثلاثينيات

وكما أن « **مصطفى النحاس** » لم يتردد عن توجيه الاتهام علنا للقصر بالاشتراك في محاولة قتل « **ماهر** » و « **النقراشي** » ، فإن « **ويصا واصف** » لم يأبه بتهديدات القصر أو وعيده ، بسبب توليه الدفاع في قضية تكاد تكون الطبعة الأولى من قضية « **البرنس سيف الدين** » مع فارق واحد ، هو أن بطلتها كانت « **البرنسيسة صالحة هانم حلمي** » وفيما عدا ذلك ، فإن المسألتين تتماثلان في أن وراء كل منهما « **مقامات عليا** » ، ذات نفوذ كبير لايفوقه إلا شرَه تلك المقامات للمال ، ورغبتها في نهب مايمتلكه الآخرين ، حتى لو كان هؤلاء الآخرون من أقربائهم وذوي رحمهم .

والأميرة « **صالحة إبراهيم حلمي** » هي أرملة الأمير « **محمد وحيد الدين إبراهيم** » ــ ابن شقيق الأمير « **أحمد سيف الدين** » ، وشقيق القيم عليه الأمير « **محمد على إبراهيم** » ــ وبعد وفاة زوجها في عام ١٩٠٦ أقامت في باريس ، حيث تعرفت بالدبلوماسي الروسي « **فلاديمير يوركوفيتش** » وتزوجت منه ، في الكنيسة البروتستنتية بموسكو ثم عادا ليعيشا معا في العاصمة الفرنسية حيث كان يعمل الزوج .

وثار الخديو « **عباس حلمي الثاني** » على الأميرة صالحة إبنة عمه « **الأمير إبراهيم حلمي** » لزواجها من أجنبي ولأنها قبلت ــ وهى الأميرة المسلمة ــ أن يحتفظ زوجها بديانته المسيحية ، فحذف اسم الأميرة من قائمة أعضاء الأسرة المالكة ،



المستشار «كرشو» القاضي الانجليزي في الهيئة التي حاكمت ماهر والنقراشي .. إستقال احتجاجا على الحكم

وطلب توقيع الحجر عليها ، وعرض الامر على «مجلس حسبي مصر» الذي أمر بالحجر على الأميرة ، وعين أمها قيمة ووصية عليها ، بينما عين «**الأمير عمر طوسون**» وصيا على أبنائها .

ومع أن هدف الخديو المعلن من طلب الحجر على الأميرة ، هو رغبته في صيانة أموالها من طمع الطامعين ، والاحتفاظ بهذه الأموال لأولادها القصر من زوجها الراحل الأمير «**محمد وحيد الدين حلمي**» إلا أن هدفه الخفى سرعان ماانفضح، إذ سعى لعزل الأم عن القوامة على الأميرة المحجور عليها ، واستبدلها بأحد أتباعة ، وبعد قليل بدأ القيم الجديد يتصرف في أموال الأميرة ، فيبيع بعضها ، ويقايض على بعضها الآخر ، مقابل أثمان بخسة وفي صفقات مريبة .. وانفضح سر غضبة الخديو ، والدافع وراء عزل الأم عن القوامة ، وتعيين أحد الأتباع مكانها .. إذ كان الخديو

يحصل على عمولة ضخمة على كل صفقة تعقدها **« دائرة الأميرة صالحة »** ، مقابل التساهل في قيمة ماي‍باع ومايستبدل مما تملكه .



الأمير عمر طوسون

وثار الأمير **« عمر طوسون »** ــ االوصي على الأولاد ، فقاضي القيم على الأميرة أمام المجلس الحسبى مطالباً بالغاء إحدى الصفقات التي كان الخديو قد تقاضي تسهيل إبرامها عمولة ضخمة ، لأنها تضر مصالح الأبناء الذين هم تحت وصايته .. وسرعان مااشتد النزاع القضائي حول **« الأميرة صالحة »** وتفرعت عنه قضايا متعددة .. فطلب الأمير **« عمر طوسون »** من المحكمة الابتدائية الحكم ببطلان زواج الأميرة ، وإلغاء عقد زواجها ، لأنها ــ وهي المسلمة ــ تزوجت مسيحيا .. وانتقل الصراع إلى المحكمة المختلطة وأقامت **« الأميرة صالحة »** وزوجها ــ دعوى يطلبان فيها إلغاء قرار الحجر على الأميرة ، ورد أموالها وأملاكها اليها ، تتصرف فيها بارادتها ، وليس بارادة غيرها ، ولصالحها لا لصالحهم ، وبالتالي إلغاء الصفقة التي أبرمها القيم ، وقبض عمولتها الخديو .. واستند طلب الالغاء إلى أن الأميرة بزواجها من الدبلوماسي الروسي قد أصبحت روسية الجنسية ، ولم تعد من الرعايا العثمانيين ، فلا يجوز للمجلس الحسبي الحجر عليها ، إذ لا ولاية له على غير العثمانيين .

وتشعب النزاع ، وصمد **« ويصا واصف »** محامي **« الأميرة صالحة »** أمام المحكمة المختلطة في وجه ضغوط عنيفة ، مارسها الخديو لكى يتخلى عن موكلته لأن استمرار تداول النزاع في المحاكم حول الصفقة المختلف عليها وحول الحجر على الأميرة ، ستفضح دوره .. وتكشف ستره .

في تلك السنة ــ ١٩٢٦ ــ كان **« ويصا واصف »** قد بلغ الثالثة والخمسين

من عمره ، وكان **«النحاس»** في التاسعة والأربعين ، وكانا يجلسان فوق هرم من التميز في أداء الواجب الوطني والواجب المهني ، لا يثقل شيء ضميرهما .. وليس في تاريخهما إلا كل مايدعو للفخر .

وذات يوم من أواخر هذه السنة دخل عليهما صديقهما **«جعفر فخري»** ليقدم إليهما **«محمد شوكت بك»** وكيل الأميرة **«نوجوان هانم»** الذي جاء يطلب منهما أن ينقذا الأمير **«سيف الدين»** من شَرَهْ ــ وشرّ ــ المقامات العليا .. وبعد مناقشات طويلة وافقا ووقعا عقد الاتفاق ..

فيما بعد وقف **«محمد نجيب الغرابلي باشا»** ، متحدثا باسم **«مصطفى النحاس»** و **«ويصا واصف»** ، مبررا قبولهما الدفاع في هذه القضية الشائكة فقال :

ــ رأينا عزيز قوم ذلّ ، فرأينا من واجبنا أن نأخذ بيده ، ونقيل عثرته ، ورأينا الناس تتهيب الدفاع ضد القيم في قضية **«الأمير سيف الدين»** ولهم في ذلك أفكار وتصورات ، ولكننا نحن الذين لانعتقد في مثل هذه التصورات ، ولا في أن هناك تدخلا من أحد في سير العدالة في هذه البلاد ونعرف أن في مصر قضاه ، وأنه لا سلطان لأحد على القضاء .. رأينا من واجبنا ألا نتردد في أداء الواجب ، وكنا في موقف المحامي الشريف ، لأننا شعرنا بأن الموكل في مقام بؤس وشقاء ، محروما من ماله .. مدفونا حيا .. فقمنا بما كان الواجب الانساني يحتم علينا القيام به ..

ولأن الطريق إلى جهنم مفروش بالنيات الطيبة ، فقد كانت تلك خُطوتهما الأولى إلى عش الزنابير .



في ٢ فبراير «شباط» ١٩٢٧ وقّع **«شوكت بك»** ــ وكيلا عن **«الأميرة نوجوان»** ــ عقدا مع المحامين الثلاثة ، يوكلهم فيه برفع الحجر عن الأمير ، وإعادة أمواله اليه . ونص العقد على أن المحامين الثلاثة يتولون المدافعة والمرافعة عن حقوق الأمير أمام مجلس البلاط ، أو أى جهة قضائية أو إدارية ، للحصول على رفع الحجر

عنه وتسليمه إدارة أمواله . وعلى سبيل الاحتياط ترتيب نفقة له . وعن الأتعاب نص العقد على أنه في حالة الحصول على قرار برفع الحجر عن الأمير تكون الأتعاب ١١٧ ألف جنيه . أما في حالة تقدير نفقة تصل إلى ٢٢ ألف جنيه تكون الأتعاب عشرة آلاف جنيه . فإذا قلت عن ذلك أو كثرت عنه ، فإن الاتعاب تزيد وتنخفض حسب أهمية النفقة التي ترتبت . أما إذا صرف للأمير نفقة ــ أو متجمد نفقة ــ عن الفترة بين هروبه من المصح وصدور الحكم في القضية ، فإن الأتعاب تكون خمسة آلاف جنيه إذا كانت النفقة ٦٠ ألف جنيه وتزيد أو تقل في حدود هذه النسبة .

وُقع العقد في مكتب **«ويصا واصف»** في الصباح ، ولأن كتبة المكتب كانوا آنذاك ــ كما هي العادة في مكتب كل المحامين ــ يتابعون قضايا المكتب في المحاكم ، فقد كتب كل منهم نسخة بخط يده ، ثم وقعوا عليها ، وتبادلوها .

ومع أن المفاوضات التي سبقت توقيع العقد ، كانت قد انتهت بالاتفاق على أن يتقاضى المحامون الثلاثة خمسة عشر ألفا من الجنيهات ، كمقدم أتعاب ، إلا أن **«شوكت بك»** اعتذر لهم بأن أحوال الأميرة المالية ليست على مايرام ، بعد الأموال الطائلة التي أنفقتها على مغامرة تهريب الأمير من «تايسهرست» ، وما أنفقته بعد ذلك على علاجه .. فقبل المحامون تخفيض مقدم الأتعاب إلى ألف وخمسمائه جنيه فقط ، اقتسموها بواقع خمسمائه جنيه لكل منهم .

وبسبب إدراكهم لصعوبة القضية وشراسة القوى التي كان عليهم مواجهتها ، فقد رسموا خطة الدفاع على أساس التدرج في المواجهة ، حتى لايستثيروا أعداءهم الأقوياء ، فيباغتونهم بالهجوم . ولهذا قرروا التريث في إقامة دعوى إلغاء الحجر على الأمير .. والبدء باقامة دعوى لطلب نفقة دائمة له ، ثم الاستفادة من حيثيات الحكم بالنفقة ، لإقامة دعوى إلغاء الحجر بعد ذلك ..

وسافر **«شوكت بك»** إلى «الآستانة» ، حيث أخطر الأميرة بما تم الاتفاق عليه ، وعاد بتقارير طبية ، كان من أهمها تقرير وقعه **«الدكتور الجنرال عيسى باشا**

روحي » الرئيس السابق لمصلحة الصحة بوزارة الحربية التركية ــ وهو الذي كان يتولى الاشراف على علاج الأمير من يوم وصوله إلى «الآستانة» ــ على رأس لجنة طبية تضم ستة من أطباء الأمراض العصبية والنفسية ، وأساتذة الطب العقلي في المستشفيات وكليات الطب التركية .. وقد أشار هذا التقرير إلى أن حالة الأمير قد تحسنت تحسنا كبيراً على إثر العلاج الذي سار عليه منذ أُطلقت حريته ، وقال بأنه «يحتاج إلى علاج منظم ، وهو متمتع بكامل حريته ، وعلى الأخص إذا ظهر استعداد لمثل هذا التحسن» ومن وسائل هذا العلاج ، ذكر التقرير «الفُسح الطويلة في الهواء الطلق ، والسياحات في البحر ، والأسفار والألعاب الخفيفة ، مثل التنس والغداء المناسب لحالته ، وأخيراً العلاج بالطرق الحديثة » .



حسين رشدى باشا رئيس مجلس البلاط

وفي ٣٠ مارس (آذار) ١٩٢٧ ، عقد « **مجلس البلاط** » ــ وكان يرأسه آنذاك « **حسين رشدي باشا** » رئيس مجلس الشيوخ ــ جلسته الأولى لنظر دعوى النفقة التي أقامها المحامون « **مصطفى النحاس** » و « **ويصا واصف** » و« **جعفر فخري** » باعتبارهم وكلاء عن « **الأميرة نوجوان** » ضد القيم، يطلبون فيها تقرير نفقة للأمير ، الذي امتنع القيم عليه ، عن الانفاق عليه ، طول الشهور الثماني عشر التي انقضت منذ هروبه ، إلى انعقاد الجلسة .

ومنذ اللحظة الأولى ، تكشفت ملامح الصراع القانوني الضاري ، الذي سيدور بين « **الأمير سيف الدين** » ووالدته وهيئة الدفاع عنه ، وبين خصومه ، الذين يملكون سلاحا تياراً هو سلاح المال ، اذ كانت دائرة « سيف الدين » تملك أموالا متراكمة مكنتها من أن تحشد للدفاع عنها في قضية النفقة ، أربعة من كبار المحامين المصريين . كان على رأسهم « **عبد العزيز فهمي باشا** » و« **توفيق دوس باشا** » وهما وزيران

سابقان ، لم تكن صدفة أنهما من الأقطاب البارزين لحزب « **الأحرار الدستوريين** » ، إذ كان أولهما رئيساً له ، وكان الثاني عضوا بمجلس إدارته ، وقد اشترك كليهما في وزارة « **زيور** » التي خلفت وزارة « **سعد زغلول** » ممثلين للحزب . ومع أن الظروف السياسية كانت قد ابتعدت بهما عن العمل داخل منظمات الحزب ، إلا أنها لم تقطع صلتهما به ، ولم تقض على انتمائهما السياسي لرؤاه ، ولم تشف قلبيهما من كراهية « **الوفد** » . وبهذا لم يكن صراعهما مع وكلاء والدة الأمير « **سيف الدين** » مجرد صراع قانوني ، بل كان ــ في جانب منه ــ صراعا بين خصوم سياسيين : فالمدافعون عن « **الأمير سيف الدين** » ، عدو الملك ، هم من أقطاب « **الوفد المصري** » الذي كان يتبادل العداء مع الملك بشكل شبه علني .. والمدافعون عن القيم الحائز على ثقة الملك ، هم من أقطاب « **الأحرار الدستوريين** » ، شركاء الملك في العداء للوفد ..

بدأ الدفاع عن القيم «**الأمير محمد علي إبراهيم**» بهجوم ساحق ، فقدم دفعا شكليا بعدم وجود صفة للأميرة «**نوجوان هانم**» تجيز لها رفع دعوى النفقة ، إذ ليس لها ولاية على نفس الأمير المحجور عليه ، لأن هذه الولاية معقودة لابن أخية القيم .. باعتباره وليا على نفسه . وقدم دفعا شكليا آخر بعدم اختصاص «مجلس البلاط» بنظر القضية ، وأقام دعوى مضادة ضد الأم ، لانتزاعها الأمير من تحت ولاية القيم ، وتهريبها له ــ أو خطفها اياه ــ من المصحة العقلية ، وإهدارها لما تتطلبه حالته الصحية من علاج .. واتهمها بالطمع في أمواله والسعى لوضع يدها على ثروته . ولخص طلباته في تسليم الأمير إلى صاحب الولاية الشرعية عليه ، وهو ابن شقيقه القيم «لأن خير مايُفعل مع الأمير ، هو أن يعاد إلى المصحة» .

أدرك «**النحاس**» و «**واصف**» و «**جعفر فخري**» من تقديم الدفوع ، أن توقعهم كان صحيحا وأن خصومهم في القضية سيستنفدون قواهم في كل الألاعيب والحيل القانونية ، من دفوع إلى إستشكالات ، إلى قضايا مضادة ، فقبلوا التحدي ، وطلبوا التأجيل للرد على الدفوع ، وانتقلوا من ذلك إلى هجوم مضاد على جبهة موضوع النفقة فاتهموا القيم باهمال شأن الأمير التعيس الذي ألقته الظروف تحت قوامته ، فإذا به يقتر عليه ، فلا ينفق عليه خلال السنوات العشر السابقة إلا أربعة آلاف جنيه في السنة ، ارتفعت في عام ١٩٢٤ إلى ٥٥٨٣ جنيها ، ليس لأن القيم

كان في تلك السنة أسخى على الأمير ، ولا أكثر حنانا ، بل إن هذه الزيادة ، وقدرها ١٥٨٣ جنيها ، اقتضاها انتداب أحد كبار المحامين إلى انجلترا للبحث في إمكان وجود مصح آخر يُنقل إليه الأمير ، أما مخصصات الأمير نفسه فقد ظلت عند مستواها المعروف وهو ٣٥٠ جنيها شهريا .

وحتى هذا المبلغ الضئيل ، توقف القيم عن إرساله للأمير طوال الشهور الثمانية عشر التي تلت هروبه من المستشفى .

وفضح الدفاع عن « **الأميرة نوجوان** » المنهج الذي يتعامل به القيم مع الأمير ، فقال إنه منهج يفترض أن الأمير لايحتاج إلا للنفقات التي تلزم لأكله وشربه وملبسه باعتباره شخصا لا يفقه شيئا في نِعَم الحياة وطيباتها ، فهو بالتالي لايحتاج إلا للنفقات التي يحتاجها أى كائن حى ، سواء كان حيوانا أو انسانا ، لاشباع غرائزه الأولية ، ولكن تقارير الأطباء تؤكد أن الأمير يستشعر بمتاع الحياة ، وأن الحياة الراقية من جميع الوجوه من شأنها أن تعود على صحته بأهم الفوائد . فهو الآن يحتاج إلى النفقات التي تساعد على ظهوره بالمظهر اللائق بمركزه ، ومركز عائلته ، والتي تمكنه من أن يغشى الأوساط الراقية ، ويعيش كما يعيش أنداده ، فهو من البيت المالك ، الذي لايصح أن تقاس نفقاته ، بنفقات غيره من أغنياء الناس ، ويجب أن يعيش عيشه الأمراء ،



توفيق دوس باشا

عبد العزيز فهمي باشا

وماكان كماليا عند غيرهم من الناس ، يصبح أن يكون ضروريا عندهم ، إذ لابد أن تكون لهم القصور الشامخة في المشتى والمصيف ، والسيارات الفاخرة للنزهة ، والخيول المطهمة للرياضة ، واليخوت الجميلة للتسلية .

واستند الدفاع عن والدة الأمير ، إلى اعتراف القيم بأن قيمة ممتلكات الأمير تصل إلى عشرة ملايين جنيه ، تدر دخلا سنويا يصل إلى مائة وعشرين ألفا من الجنيهات ، ليطالب بأن تكون النفقة التي تصرف له هي كل الدخل السنوي الذي تحققه الثروة وبرر طلبه بأن الثروة تنمو ، وأن الدائرة لديها — باعتراف القيم — ايرادات متراكمة — من السنوات السابقة — تصل إلى ٧٥٠ ألف جنيه ، يمكن إعادة استغلالها وتنميتها ، فلا ضرر إذن من أن ينفق الأمير كل الريع المتجدد في ضرورياته أو كمالياته .. إذ ستظل أصول الثروة ، والمخزون المتجمد من ايراداته قائمة يتمتع بها مابقي من حياته .. ثم أشار إلى الدافع الخفى وراء تقتير القيم في الانفاق على الأمير ، وإلى السبب الحقيقي لمقاومته لطلب النفقة ، فقال إن **«الأمير سيف الدين»** ليست له زوجه أو ولد ليرثاه وأن من حقه أن يستمتع بثروته في حياته ، خاصة وأن « كل مايملكه سيؤول إلى مَنْ يريد للأمير أن يكون شريدا طريدا ، ولذلك رأيناهم يتفننون في محاولة حرمانه من النفقة ، لكى تؤول هى أيضا اليهم بالميراث » . وهى إشارة واضحة إلى أن للقيّم — الأمير **«محمد علي إبراهيم»** — مصلحة في إبقاء ثروة الأمير كما هى ، فلا تسلم إليه ، ولا يتاح له الانفاق منها بسعة ، لأن القيم ، هو عم الأمير المحجور عليه ، والذي لا ولد له ولا زوجه ، وسيكون بذلك صاحب النصيب الأكبر من ميراثه بعد عمر طويل .

وعلى سبيل الاحتياط ، طلب الدفاع أن تكون النفقة نصف الايراد السنوي أى ستين ألفا من الجنيهات ..

وعندما سأل رئيس المجلس **«حسين رشدي باشا»** هيئة الدفاع عن القيم ، عن سبب توقف الأمير **«محمد علي إبراهيم»** عن الانفاق على الأمير المحجور عليه ، قال **«توفيق دوس باشا»** — محامي الدائرة — أن القيم لايعرف للأمير مكانا يقيم فيه ، بعد أن هرب من المصح الذي كان قد أودع فيه ، وبالتالي فقد عجز عن إرسال نفقته إليه .

استفز الرد رئيس مجلس البلاط ، فلم يملك نفسه من إبداء تقززه ، عندما سمع بأن القيم لايعرف مكان محجوره في حين أن الدنيا جميعها كانت تعرف هذا المكان ، إذ أن هروب الأمير كان قد أثار ضجة ، تناولته بسببها جميع الصحف المصرية والعالمية .. فأنهى «**رشدي باشا**» الجلسة ، وأجل القضية أربعة أسابيع ، ليتاح للدفاع عن الأميرة الرد على الدفوع التي قدمها وكلاء القيم ، وصرح ل «**مصطفى النحاس باشا**» بالاطلاع على كل مايهمه الاطلاع عليه ، من أوراق الأمير المحفوظة بالمجلس .

بانتهاء جلسة مجلس البلاط الأولى ، أدرك خصوم «**الأمير سيف الدين**» أنهم ضبطوا متلبسين ، وأن وضعهم في القضية سيسوء إذا لم يقوموا بمبادرة تثبت حسن نيتهم ، خاصة وأن التعليقات التي صدرت عن رئيس المجلس «**حسين رشدي باشا**» ، وتأففه من زعم القيم أنه لايعرف مكان المحجور عليه الموضوع تحت قوامته ، كشفت عن أن ضمير المجلس ورئيسه لن يتحمل أكاذيب بهذا المستوى .

وخلال الأسابيع الأربعة التي فصلت بين جلسة مجلس البلاط الأولى .. وجلسته الثانية ، بدأ سباق عنيف بين طرفي الصراع ، لتحسين أوضاعهما في المباراه .



أسرع القيم «**الأمير محمد علي إبراهيم**» بارسال بعثة كبيرة برئاسة النبيل «**عباس حليم**» وفي صحبته عدد من محاميي الدائرة ، وفُسّر إرسال هذه البعثة رسميا بأن الهدف منه هو «بحث حالة الأمير ووسائل رعاية شئونه المالية ، وتقديم تقرير عما تتطلبه حالة الأمير من وجوه الصرف ، ومايلزم إعداده لراحته من المعدات من جهة المسكن ووسائل التريض» . وبعد أسبوع من سفر البعثة ، أرسل النبيل «**عباس حليم**» إلى القاهرة ، يطلب صرف مبلغ يتراوح بين ٣٠ و ٤٠ ألف جنيه ، قيمة النفقات التي أنفقت على الأمير منذ غادر مصح تايسهرست ، إلى حين عودة البعثة ، لتقدم تقريرها . وأسرع وكلاء القيم يقدمون طلبا إلى مجلس البلاط ، لصرف المبلغ ، ويلفتون النظر إلى أن الأمير «**عباس حليم**» ينتظر فى الاستانة ، لحين إرسال المبلغ

ليقوم بتسديد ديون الأمير ثم يعود إلى القاهرة في أول باخرة . وعقد « **مجلس البلاط** » جلسة خاصة يوم ٢٣ ابريل (نيسان) ١٩٢٧ ، ونظر في الطلب ووافق عليه .



الأمير عباس حليم

لم يتكشف الجانب الآخر من مهمة بعثة النبيل « **عباس حليم** » إلاّ عندما انعقدت جلسة « مجلس البلاط » في الموعد الذي كان محددا لها من قبل — وهو ٢٧ ابريل (نيسان) ١٩٢٧ — ففي هذه الجلسة طلبت هيئة الدفاع عن القيّم التأجيل ، لحين عودة المندوب الذي سافر لتفقد أحوال الأمير .. ووافق « **النحاس** » و« **ويصا واصف** » و« **جعفر فخري** » على طلب التأجيل ، إذ كانت « **الأميرة نوجوان** » قد أرسلت إلى « **محمد بك شوكت** » تطلب إليه الحضور إلى الآستانة ، ومعه أحد المحامين الذين يتولون الدفاع في القضية ، لبحث شروط الصلح التي عرضتها عليها بعثة « **النبيل عباس حليم** » . وقرر المجلس تأجيل القضية لمدة ثلاثة أسابيع أخرى .

لم يجد « **جعفر فخري** » — الذي كان قد سافر مع وكيل الأميرة — بعثة القيم ب « **الاستانة** » إذ كانت قد غادرتها إلى القاهرة ، لكنه وجد مسودة الاتفاق المعروض ليكون أساسا للصلح .. وبعد بحثها أدرك أن العروض الشفهية التي قدمت للأميرة الوالدة ، قد تقلصت إلى حدها الأدنى ، ولفت نظره أن جوهر الاتفاق يقوم على أن تتنازل الأم عن حضانتها للأمير ، مقابل بعض الترضيات المالية ، فنبه الأميرة إلى أن مسألة الحضانة ، هى جوهر القضية ، وأشار عليها برفض العرض .. فرفضته .

في ذلك الوقت ، كانت مسألة الحضانة موضوع بحث فقهي بدأ « **مصطفى النحاس باشا** » في اعداده عقب انتهاء جلسة مجلس البلاط مباشرة ، استعدادا للرد

على الدفاع الذي تقدم به «**عبد العزيز فهمي باشا**» و «**توفيق دوس باشا**» في تلك الجلسة ــ بأنه لاصفة للأم في رفع الدعوى ، بزعم أنها لا ولاية لها على نفس الأمير وكان رأى «**النحاس**» المبدئي ، هو أن المدافعين عن القيم قد عكسوا الآية ، وصوروا الموضوع بشكل خاطىء ، وأن البحث لايجب أن يدور حول مسألة «الولاية» بل حول مسألة «الحضانة» ، باعتبار أن المحجور عليه ، هو في حكم الصغير الذي يحتاج إلى حضانة . فبدأ يدرس الموضوع . وعندما احتاج إلى مراجع شرعية لاستكمال البحث ، كلف أحد أصدقائه من موظفي مجلس النواب ــ الذي كان آنذاك وكيلا له ــ بأن يدبر له هذه المراجع . وحدد له النقاط التي يبحث فيها ، وهي : معنى الحضانة شرعا . ومن هو صاحب الحق الشرعي الأصلي في الحضانة ، ومتى يضم الصغير ــ أو من في حكمه ــ إلى حاضن ، وحكم الأم إذا كانت متزوجة بغير والد الصغير أو من في حكمه .. ولما لم يستطع الأستاذ «**محمد الجديلي**» ــ الذي كلفه «**النحاس**» بهذه المهمة ــ تدبير المراجع ، اكتفى بأن اقتطف منها مقتطفات تجيب على النقاط التي تشغل المحامي .. لكن «**النحاس**» طلب منه المراجع ذاتها ، ليرجع بنفسه إلى النصوص الأصلية فيبحث الموضوع بشكل أكثر عمقا . وعكف «**النحاس**» على إعداد المذكرة ، لتكون جاهزة للتقديم عند انعقاد جلسة «مجلس البلاط» في ١٨ مايو (آيار) ١٩٢٧ .

لكن الجلسة لم تنعقد في هذا التاريخ . إذ كان «**جعفر فخري**» مايزال في طريق العودة من «الآستانة» ، فطلب زميلاه تأجيل الجلسة حتى يعود . وقد عاد بالفعل يوم ١٩ مايو (أيار) ، قبل يومين من الموعد الجديد الذي أُجِّل إليه اجتماع المجلس . واجتمع المحامون الثلاثة ــ لترتيب أوراقهم . ومستندات دفاعهم ، ولقراءة مسودة المذكرة الشرعية في موضوع الحضانة ، وكان «**النحاس**» قد كتبها بخطه . وبالقلم الرصاص .

وفي ٢١ مايو (آيار) ١٩٢٧ عقد مجلس البلاط ، جلسته الخامسة ، لنظر القضية وهى جلسة العمل الثانية إذ أن الجلسات التي فصلت بينها وبين الجلسة الأولى ، كانت كلها جلسات اجرائية .. وقبل بداية الجلسة بدا واضحا أنها ستكون

جلسة ساخنة ، إذ دخل **« النحاس »** قاعة المحكمة ، وهو يحمل عددا من المجلدات الضخمة هى مراجعة في المسألة الشرعية .. وفي بداية الجلسة أعلن **« مصطفى النحاس »** ـــ باسم زميليه ـــ أنهم جاهزون للمرافعة ، بعد أن اطلعوا على جميع أوراق الأمير المحفوظة في مجلس البلاط ، وحصلوا على جميع المستندات التي يقتضيها الرد على مذكرة الطرف الآخر ودفوعه ومستنداته ، بما في ذلك المسألة الشرعية ، وأنهم ترجموا المستندات من لغاتها المختلفة إلى اللغة العربية.. واعترض المحامون عن الدائرة لأن **« النحاس »** وزميليه لم يتبادلوا معهم المستندات ، فاعتذر **« النحاس »** بأن ضيق الوقت لم يتح له فرصة لذلك . ووعد بتبادلها معهم قبل الجلسة التالية .

وفي هذه الجلسة فاجأ **« مصطفى النحاس »** المجلس بتقديم طلب جديد ، هو تقرير نفقة « مؤقتة » للأمير لحين البت في الطلب الأصلي بتقرير نفقة دائمة له .. وشرح مقتضيات طلبه ، مستشهدا على ذلك ، بحالة الأمير التي دفعت مندوب القيم لأن يطلب بصفة عاجلة ، صرف ٤٠ ألف جنيه لسداد ماعليه من ديون .. وبعد مبارزة قانونية عنيفة بين طرفى الخصومة ، قدم خلالها الدفاع عن الدائرة تقارير طبية تؤكد أن حالة الأمير تتطلب إعادته إلي المصحه . اقتنع المجلس بصواب الطلب ، وقرر صرف نفقة مؤقتة للأمير ، مقدارها ألف جنيه شهريا ، اعتبارا من أول مايو (أيار) ١٩٢٧ .. كما قرر انتداب رئيسه **« حسين رشدي باشا »** لمعاينة حال الأمير ، على أن يستعين بمن يشاء من الأطباء .. كما قرر تأجيل الجلسة ، إلى موعد لم يحدده ، يتم إخطار أطراف النزاع به بعد أجازات الصيف .

وكان القرار الوحيد الذي نفذ من هذه القرارات جميعا هو صرف النفقة المؤقتة ، وماتجمد للأمير منها منذ مغادرته المصحة ، وهو ٢٠ ألف جنيه ..

ولم يسافر رئيس المجلس **« حسين باشا رشدي »** إلى « الآستانة » . ولم يستجب المجلس رئيساً له . لم يحب المصريون على إلى أن الجبهة المعتدلون الطلبات ، إذ كان سبب عدم السفر هو أن « المقامات العليا » ـــ أى **« الملك فؤاد »** ـــ كانت تعارض في هذا السفر . وتشعر أن **« رشدي باشا »** يريد أن يحسم القضية بسرعة ، وأنه يتعاطف مع الأمير .



١٩٢٥ · أول صورة تنشر للأمير أحمد سيف الدين عندما هرب من مستشفى [illegible] . بعد ربع قرن قضاها حبيسا بين جدرانه

ومن سوء الحظ ـــ كذلك ـــ أن تلك الجلسة ، كانت اخر الجلسات التي رأسها **«حسين رشدي باشا»** ، إذ مات في ١٣ مارس (آذار) ١٩٢٨ ، فخلا منصب رئيس «مجلس البلاط» وظل خاليا حتى عين **«محمد توفيق نسيم باشا»** رئيساً له .

وهكذا امتد التأجيل إلى أكثر من عام ، ولم يستأنف « مجلس البلاط » نظر القضية إلا في ١٦ (يونيو) ١٩٢٨ .

وكانت مياه كثيرة .. قد جرت في كل الأنهار .



خلال شهور الصيف ، تفرق أطراف الصراع بين الشواطىء والعواصم الأوروبية ــ للراحة أو للعمل أو للاستشفاء أو الثلاثة معا .

ففي ٢٤ يونيو (حزيران) ١٩٢٧ ، بدأ « **الملك فؤاد** » رحله إلى أوروبا استغرقت حوالي أربعة أشهر ، زار خلالها « باريس » و « لندن » و « روما » و « بروكسل » . ولحق به في « لندن » ، « **عبد الخالق ثروت باشا** » ــ رئيس الوزارة الأئتلافية التي كانت قائمة آنذاك . ليبدأ محادثات مع « **السير أوستن تشميرلن** » ــ رئيس الوزراء البريطاني ــ استمرت خمسة شهور وأسفرت عن مشروع معاهدة جديدة .

لكن كثيرين من الساسة الذين سافروا لقضاء الصيف في أوروبا ، قطعوا أجازاتهم وعادوا إلى مصر ، عندما بلغهم نبأ وفاة « **سعد زغلول** » في ٢٣ أغسطس (آب) ١٩٢٧ . وكان منهم « **مصطفى النحاس** » .

وكانت وفاة زعيم الثورة ، مؤشرا على أن الأوضاع في مصر ، لن تظل على ماهى عليه ، فقد مات الرجل الذي لم يحب المصريون على طول تاريخهم رجلا كما أحبوه ، والذي كان الخلاف معه أو التطاول عليه ، يسقط اعتبار أى إنسان في نظرهم . ومع أنه كان قد اكتفى في العامين الأخيرين من حياته ، برئاسة مجلس النواب ــ بعد اعتراض الانجليز على رئاسته للوزارة ــ إلا أن ذلك لم يقلل من تأثيره على كل مايجري

في مصر ، فقد ظل يمسك بكل الخيوط بين يديه ، ويلقى بظله على كل شيء ، وكل انسان .

وخلال هاتين السنتين بنى «**سعد زغلول**» سياسته انطلاقا من إدراكه بأن هدف البريطانيين هو تصفية ثورة ١٩١٩ وحرمان المصريين من الحصول على أى ثمرة أو مكسب نتيجة لها ، باللعب على التناقض بين « اليعاقبة» و « الجيروند» أو بين «المتطرفين» و «المعتدلين» ، ووضع هدفى الثورة ــ وهما الاستقلال الوطني والديمقراطية الليبرالية في تناقض مفتعل ، بحيث يدرك المصريون أن استمرار الدستور ، والحكم النيابي رهين بالتحالف مع بريطانيا ، وليس الاستقلال التام عنها ..

وكان «**اللورد ملنر**» ــ وزير المستعمرات البريطاني ــ هو أول من لفت نظر حكومته إلى أن الجبهة الوطنية الواسعة التي قادت ثورة ١٩١٩ ، تضم جناحين أحدهما « معتدل» و « حكيم وعاقل» ، ومطالبه متواضعة ، يضم كبار ملاك الأرض وأبناءهم من المثقفين الليبراليين ، الذين أسسوا قبل ذلك «**حزب الأمة**» ، وكان من رأيهم أن في مصر سلطتين إحداهما « شرعية» وهى سلطة « الخديو» والأخرى فعلية «وهى سلطة الإحتلال البريطاني» وأن المعادلة السياسية المصرية لاتتوازن إلا إذا أضيفت إليهما وشاركتهما النفوذ ، سلطة ثالثة هى «سلطة الأمة» لتعبر عن أصحاب المصالح الحقيقية في البلاد ــ وهم أبناء البيوتات ، ووجهاء العائلات ــ حتى لاتجور السلطتان عليهم ، أو تتجاهل مصالحهم .

وجاءت الثورة ، فإذا بالأمة تنتفض وتتمرد ، وتحيل حياة المحتلين إلى جحيم ، وإذا بالموازين المستقرة تنقلب ، وإذا بالأمة تفرض نفسها بالقوة على السلطتين الشرعية والفعلية ، ولكن بشكل مختلف تماما عما طالب به «**حزب الأمة**» . ذلك أن الذي ثار وتمرد وضحى ، واستشهد لم يكن أبناء البيوتات ، ولكن أفندية المدن ، وأسطوات العنابر ، وفلاحو التفاتيش . والذين قادوهم كانوا محامين شبان ، وقضاة ، ومدرسين في الكتاتيب والمدارس وتلاميذ بها ، ومجاورون في الأزهر . وهؤلاء هم الذين التفوا حول «**سعد زغلول**» وصنعوا زعامته وشدوا أزره ليشكلوا معه ، الجناح اليعقوبي .. الأكثر تحرراً ثوريا وتطرفا ،والذى لايطالب ــ كما يطالب المعتدلون ــ بمجرد استقلال ذاتي

في إطار الحماية ، أو مجرد نصيب متواضع على خريطة السلطة ، لأنه لايرضي عن الاستقلال « التام » بديلا إلّا الموت الزؤام ، والذي لايعترف بسلطة أخرى غير سلطة الأمة ، ويريد أن يجعلها هي « السلطة الشرعية » و « السلطة الفعلية » معا .

وهكذا تحدد الصراع السياسي بعد الثورة ، بين « السلطة الفعلية » و « السلطة الشرعية » و « سلطة الأمة الزاحفة » وأصبح على « المعتدلين » ـــ الذين انسحبوا من « **الوفد المصري** » وأعادوا تشكيل حزبهم القديم باسم جديد هو « **الأحرار الدستوريين** » ـــ أن يدخلوا الصراع للحصول على مكاسب الثورة التي لم يصنعوها، فأصبح « **الوفد** » هو عدوهم الرئيسي ، وليس الاحتلال أو « **الملك** » ، لأنه هو الذي ينازعهم مايعتبرونه حقهم المشروع في تمثيل الأمة . فلم يستنكفوا من التحالف مع السلطتين « الشرعية » و « الفعلية » ضده .

وعندما أدرك « **اللورد ملنر** » ـــ بذكائه الاستعماري القارح ـــ طبيعة قيادة الثورة ، وحجم الصراع بين « اليعاقبة » و « الجيروند » ، نصح بمحاولة التعامل مع المتطرفين ، وتوقع أن الاعتراف بهم والتعامل معهم ، سيعيدهم إلى أصولهم المعتدلة . فقبلت انجلترا مبدأ التفاوض مع « **الوفد المصري** » واعترفت بزعامة « **سعد زغلول** » . وفاوضه « **ملنر** » نفسه . لكن السياسة البريطانية سرعان ماأدركت أن هناك عاملاً جديدا في الموقف ، هو الثورة والشعب الذي صنعها ، وزعامة « **سعد زغلول** » ، التي لم تعد تستطيع أن تتنازل ، أو تتخلى عن الشعب ، أو تخرج عن البرنامج الذي ارتبطت به معه . وعندما تأكدت أن المتطرفين لن يسلموا البضاعة ، ولن يوقعوا على اتفاق يمنح شرعية للحماية البريطانية على مصر ، وماسبقها من احتلال ، أهملتهم واتجهت إلى المعتدلين تحاول أن تتفاوض معهم على هذا التسليم ، فإذا باليعاقبة ، وعلى رأسهم « **سعد زغلول** » يُشعلون الثورة مرة أخرى ، فيحيطون المعتدلين بجو من التشدد ، جعلهم يخافون تسليم البضاعة ، فاضطرت انجلترا إلى المبادرة بالغاء الحماية من جانبها ، واحتفظت لنفسها بالتحفظات الأربعة الشهيرة في تصريح فبراير (شباط) ١٩٢٢ .

وبالغاء الحماية ، عاد الدستور ، وأجريت الانتخابات ، وكان طبيعيا أن

تنتخب الأمة ممثليها الحقيقيين ، الذين ألغوا بثورتهم وتشددهم الحماية ، وأعادوا الدستور الذي كان قد ألغي بعد هزيمة الثورة العرابية . فعادت بريطانيا صاغرة للتفاوض من جديد مع زعيم اليعاقبة «**سعد زغلول**» رغم فشل المحاولة السابقة . لكن المفاوضات تفشل لأن انجلترا لاتريد أن تعترف باستقلال مصر استقلالا «تاما» ، و «**سعد زغلول**» لايستطيع أن يقبل بأقل من ذلك ولا بأن يوقع على اتفاق ، يجعل الاحتلال البريطاني مشروعا . وتنتهز السياسة البريطانية فرصة حادث مقتل السردار ، فتنصح بتعطيل الدستور ، واقصاء اليعاقبة عن السلطة ، وإعادة المعتدلين اليها ولو بانتخابات مزورة لعلهم يسلمون البضاعة ، فيريحون ويرتاحون ، وهكذا كان الانقلاب الدستوري الأول الذي فشل بعد ١٥ شهراً .

ويدرك «**سعد زغلول**» أن انقاذ مكاسب الثورة من التبدد ، رهين بألّا يفرط في هدفي الثورة ، وأن يشل يد المعتدلين الممدودة إلى السلطة «الفعلية» و «السلطة الشرعية» ، بأعلام الانقلاب ، وهو مالايمكن تحقيقه إلا إذا مد هو يده اليهم ، ليكون لهم مكانهم في السلطة الدستورية ، كحلفاء وشركاء صغار في برلمان ائتلافي وحكومة ائتلافية ، يمثلون فيهما بحجمهم ، ويعملون تحت قيادة الأغلبية .. وبذلك يحول دون تآمرهم على الأمة ، ويتيح لهم المشاركة التي كانوا يقبلون بها مع المحتلين والقصر ، وبذلك يحرم المحتلين من الرهان على تسليم المعتدلين للبضاعة ، ويحرم القصر من الاستفادة من شبقهم للانقلاب على الدستور ، الذي وضعوه ، فلما لم يسفر تطبيقه عن حصولهم على الأغلبية ، هاجموه ، وقالوا أنه ثوب فضفاض .

وهكذا أدرك «**سعد زغلول**» أنه لا استقلال بلا ديمقراطية ، لأن معنى غياب الديمقراطية ، هو أن يحكم القصر أو يحكم المعتدلون ، فيفرطون في الاستقلال .. ولأن الديمقراطية في ظل بقاء الاحتلال تجعل الحياة الدستورية في مهب الريح . لذلك قبل أن يصافح أعداء الأمس ، الذين تآمروا عليه ، وشهروا به .

ويوم مات «**سعد زغلول**» كان عمر برلمان الائتلاف وحكومته ١٥ شهرا .. وطوال حياته لم يجسر أحد على المساس بهما ، واضطر المعتدلون إلى مجاراة الأغلبية اليعقوبية في الحفاظ على الائتلاف ، وفي رؤاها السياسية ، إذ لولا قبول هذه الأغلبية

للتحالف معهم ، مامنحهم أحد صوتا ، ولانجح منهم نائبٌ ..

لكن وفاة **«سعد زغلول»** فجرت كل الرغبات الشريرة لدى كل الأعداء .
مات الرجل القوي الذي لاحدّ لحب الجماهير له ، ولا حدّ لسيطرته عليها وقدرته على تفجير غضبها وسخطها .. ولن يتاح لخليفته ـــ أيا كان ـــ ماأتيح له من حب أحال شيخوخته صبا ، وتردده صلابة ، وجعله وهو في الستين من عمره ، يقود ثورة ، بدلا من أن ينشىء مقبرة !

أما وقد مات **«سعد»** ، واختفى حب الشعب الذي يورط الزعماء في التطرف ، فقد آن أوان تسليم البضاعة .. أو هكذا كانوا يظنون .

في ٢٢ سبتمبر (أيلول) ١٩٢٧ ، انتخب «الوفد» ، **«مصطفى النحاس باشا»** ، رئيسا له ، وبعد أربعة أيام انتخبته الهيئة البرلمانية الوفدية رئيسا لها ، فكان من الطبيعي أن يشغل مقعد **«سعد زغلول»** الشاغر كرئيس لمجلس النواب .



لم يسترح أحد من الأعداء لفوز **«مصطفى النحاس»** بخلافة **«سعد»** فقد اعتبروه انتصارا للعناصر الراديكالية في قيادة **«الوفد»** ، لابسبب تاريخه المعروف من أيام **«مصطفى كامل»** إلى أيام **«سعد زغلول»** فحسب ، ولكن ـــ أيضا ـــ لأن الذين وقفوا وراء فوزه بالرئاسة هم مهندسو الثورة ، ومنظمو اللجان الوفدية ، وعلى رأسهم **«أحمد ماهر»** و **«محمود فهمي النقراشي»** ، لذلك صرخ المندوب السامي البريطاني قائلا :

ـــ إن العصابات التي اغتالت السردار في طريقها إلى العودة لممارسة السلطة من جديد .

الملك فؤاد مع جورج الخامس ملك انجلترا ، أثناء زيارته للعاصمة البريطانية في صيف ١٩٢٧

المصور

العدد ٦٦٤
الجمعة ١٥ يوليه ١٩٣٧
(ثمن العدد ١٠ مليمات)

AL-MUSAWAR · Cairo, 15 July 1937 · Vol. 16, No. 664

ملكا انجلترا ومصر يبتسمان

[illegible]

ورغم تعاستهم لأن خليفة « **سعد** » ليس من النوع الذي يقبل تسليم البضاعة ، إلا أنهم لم ييأسوا ، وظل الأمل يناوشهم في أن يقود التشدد المعروف عن الرئيس الجديد « **مصطفى النحاس** » إلى خطأ يقضي عليه ، وعلى « **الوفد** » ويتيح لهم فض كل شيء : الائتلاف والبرلمان والدستور ، وكل مايمت بصلة إلى الاستقلال التام ، أو إلى «الادعاء» القائل بأن الأمة مصدر كل السلطات .

وكان ذلك يُخيف حتى بعض الوفديين من أنصار « **النحاس** » والمتحمسين لانتخابه ، إذ لم تكن فضائله خافية على أحد ، وكان أبرز عيوبه هو فضيلة الصراحة الزائدة عن الحد ، والتشدد في الحق ، وهي أمور خشي بعض أنصاره أن تقوده إلى مآزق يصطدم فيها مع حكومة الائتلاف ــ أو دار المندوب السامي البريطاني أو القصر ، بما يهدم المعبد على رؤوس الجميع ، حتى أن « **روز اليوسف** »وهي مجلة وفدية ــ رصدت أن أبرز عيوب « **النحاس** » أنه متسرع جدا ، وذكرت أن المُصطلح الشائع لهذه الفضيلة في الدوائر السياسية هو « مدب » ، وتمنت ألا يستفيد الأعداء من هذه الفضيلة .

وسرعان ماقضى « **مصطفى النحاس** » على آمال الأعداء ، وطمأن مخاوف الأصدقاء ، وأثبت أنه سياسي محنك قادر على إدارة الصراع السياسي بذكاء ومهارة ، دون أن يتنازل عن مبادئه ، أو يفرط في حق من حقوق الوطن أو الشعب فاضطر الأعداء ــ بعد عشرة أشهر من الصراع ــ أن يسفروا عن وجههم ويعلنوا نواياهم ، ويتآمروا بأكثر الأسلحة فجرا ، ويفتعلون الأسباب للانقلاب على الائتلاف وعلى الدستور ، ليبدأوا محاولة جديدة لتسلم البضاعة من المعتدلين .

دخل « **مصطفى النحاس** » مكتب « **سعد زغلول** » ليجد أن أول مايجب عليه أن يفعله ، هو أن يتابع ماانتهت إليه المفاوضات بين رئيس الوزراء ، « **عبد الخالق ثروت** » وبين نظيره البريطاني « **السير أوستن تشمبرلن** » ومع أن المفاوضات حول المعاهدة ، كانت قد انتهت منذ شهر نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٢٨ ، إلا أن « **ثروت** » ظل يتكتم نتائجها ، رغم إلحاح « **النحاس** » باطلاعه على هذه النتائج ، لكن « **ثروت** » كان يأمل أن يحصل على نتائج أفضل مما توصل اليه . ولكنه لاحظ

أن « تشمبرلن » بدأ يتشدد بعد وفاة « سعد »، إذ لم يجد مبررا ، وقد رحل زعيم اليعاقبة ، لأن يتنازل لأحد ، في انتظار عَجْم عود القوى السياسية المصرية ، بعد هذا الرحيل . فقطع المفاوضات وطلب من «ثروت» أن يعرض مشروع المعاهدة التي توصلا إليها على زملائه في الوزارة ، وشركائه في الائتلاف ، بل وطلب اليه أن يلفت نظرهم ــ وخاصة «النحاس باشا» بصفته رئيسا للأغلبية البرلمانية وأغلبية مجلس الوزراء ــ إلى أن المعاهدة غير قابلة للتفاوض ، وأن عليهم أن يقبلوها كما هي . وفي حالة الرفض فإن انجلترا سوف تتشدد وتدقق في مراقبة مدى التزام الحكومة المصرية ، بالتحفظات الأربعة ، التي احتفظت بريطانيا لنفسها في تصريح ٢٨ فبراير بحق مباشرتها .

وكان معنى ذلك أن على «النحاس» أن يوافق على المعاهدة أو يتحمل مسئولية مايترتب على هذا الرفض ، وهو أن تتدخل بريطانيا باسم تحفظات فبراير في الشئون المصرية الداخلية ، تدخلا تحميه القوة المسلحة ، وتفرضه . فإذا قبل المعاهدة فقد حقق لبريطانيا ماتريد . وإذا قبل التدخل ، فقد مكانته عند الجماهير ..

وما أن أطلع «النحاس» على نص المعاهدة ، حتى أدرك على الفور ، أنها صيغت بشكل يحتم عليه رفضها ، إذ كانت كل نصوصها ضد مواقف «الوفد» الثابتة والمعلنة ، وأنها ــ كما قال فيما بعد ــ تقر شرعية الاحتلال . فهى تربط سياسة مصر الخارجية بسياسة بريطانيا . وتلزمها ألا تتخذ في علاقاتها الدولية ، مواقف تتعارض مع سياسة حليفتها . وأن تقدم لها في حالة الحرب أو خطر الحرب كل التسهيلات في أراضيها . وهى تربط سياسة مصر الداخلية بالتبعية الكاملة لبريطانيا ، إذ تلزم الجيش المصري بأن يتبع في تدريبه الأسلوب المتبع في الجيش البريطاني ــ وأن يستخدم مدربين بريطانيين ، وتعطي أفضلية للبريطانيين عند تعيين الأجانب في الحكومة المصرية ، وتفرض على مصر إبقاء المستشارين البريطانيين في وزارات المالية والعدل ، والاحتفاظ بالضباط البريطانيين في الشرطة . والغريب أن المعاهدة بعد هذا كله ، نصت على ابقاء قوات جيش الاحتلال في أي مكان في مصر ، ولزمن غير محدود .

لم يتردد «النحاس» في رفض المعاهدة ، إذ أدرك أنها بالون اختبار يريد أن يقيس مدى تمسك مصر ، وتمسكه هو شخصيا ، بما كان «سعد» يعتبره مبادىء لايمكن التنازل عنها . ولم يهتم بالانذار البريطاني . وقال للمندوب السامي البريطاني «اللورد لويد» ، أنه لن يقبل ببقاء جندي بريطاني واحد على التربة المصرية ، سواء في السويس أو سيناء . وعاد «اللورد لويد» يهدده قائلا :

إنك تقود البلاد إلى مأزق خطير ، فسوف نتشدد من الآن فيما تساهلنا فيه من قبل .

ورد «النحاس»

— إنني أؤدي واجبي في التعبير عن شعور البلاد الحقيقي .. وللقوة أن تفعل بنا ماتشاء ..

واجتمع مجلس الوزراء في يوم ٤ مارس (آذار) ١٩٢٧ ، ورفض المعاهدة . وكلف «ثروت» بابلاغ القرار إلى رئيس الوزراء البريطاني . وكانت تلك آخر مهمة يقوم بها «ثروت» ، إذ قدم استقالة وزارته في اليوم نفسه ، وكلفه الملك بمواصلة العمل إلى حين تشكيل وزارة جديدة. وفي مساء اليوم نفسه أرسل إليه «اللورد لويد» إنذاراً كلفته حكومته بابلاغه إليه . وكان الانذار هو أول تعليق بريطاني على تجرؤ «النحاس» على رفض المعاهدة . وقد لفت نظر الحكومة المصرية إلى «أن قانون الاجتماعات الذي يوشك البرلمان أن ينتهي من إقراره يبيح المظاهرات والمسيرات والاجتماعات العامة ، ويضعف من سلطة رجال الشرطة في مواجهتها ، فيعرض بالتالي أمن الأجانب للخطر» . وربط الانذار بين تقديمه ، وبين رفض مصر للمعاهدة ، فقال إن بريطانيا لم تعترض على القانون من قبل لأن المفاوضات كانت دائرة لعقد معاهدة تحالف بين البلدين تنظم هذه الأمور ،





ديسمبر ١٩٢٧ : زعيم الوفد ورئيس مجلس النواب مصطفى النحاس باشا يودع رئيس الوزراء عبد الخالق ثروت باشا الذى كان في زيارته بمكتبه بمجلس النواب ، ليخطره بمشروع المعاهدة الذى انتهت إليها مفاوضاته في لندن .

معاهدة تحالف بين البلدين تنظم هذه الأمور ، «أما وقد رفضت مصر المعاهدة ، فإن بريطانيا تلفت نظر حكومتها إلى أن قانون الاجتماعات يخالف التعهدات التي أخذتها بريطانيا على عاتقها بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير . وأنها تحتفظ لنفسها بالحق في اتخاذ أى إجراء ترى أن الحالة تقتضيه . لم يرد «**ثروت**» على الإنذار ، واعتذر بأن وزارته قد قدمت استقالتها .. وكان يعلم أنه ليس المقصود به .

كان الإنذار موجها في الأساس إلى «**مصطفى النحاس**» والهدف منه ، هو أن يلزمه موقف الدفاع ، ويعجم عوده ، ويجبره على التنازل عن تشدده ، ويكشفه أمام شعبه ، فالأغلبية في البرلمان «وفدية» ، والمطلوب من هذه الأغلبية الآن ، أن ترفض مشروع قانون ، كانت قد وافقت على كل مواده ، ومرّ من مجلس النواب ، ومن مجلس الشيوخ ، ولم يبق سوى تعديل طفيف في صياغة إحدى المواد . فكيف يسحب البرلمان موافقته على قانون أصدره ؟ . ثم أنه قانون يتعلق بواحدة من الحريات العامة الأساسية التي يكفلها الدستور للمصريين . فكيف يتراجع البرلمان أمام ضغط أجنبي في موضوع يتعلق بحريات المصريين ؟

كان الإنذار ـــ باختصار ـــ إعلانا بريطانياً بأنه لا ديمقراطية بلا معاهدة .

○ ○ فمن الذي يقبل تشكيل وزارة تحيطها كل تلك المحاذير ؟

عرض الملك على «**النحاس**» تشكيلها ، فأدهش الجميع حين قَبِل . وأذهلهم حين أصر على أن تبقى الوزارة إئتلافية !

وكانت فصول المؤامرة قد بدأت فعلا خلال الأسبوع نفسه .



□ □ الخميس ٨ مارس (اذار) ١٩٢٧ .

□ □ منزل «**جعفر بك فخري**» المحامي والنائب الوفدي . الاسكندرية .

في صباح ذلك اليوم اكتشف حارس المنزل ، أن واحدة من نوافذه مفتوحه على مصراعيها فأزعجه ذلك ، إذ لم يكن في المنزل أحد ، بعد أن غادره صاحبه وأسرته إلى



١٩٢٢ : « جعفر فخرى بك » ، بمكتبه بمنزله في حلوان .. وهو المنزل الذى اختار الإقامة به ، عندما أمرته السلطة العسكرية البريطانية هو وآخرين من أعضاء الوفد بملازمة بيوتهم بعد نفى « سعد زغلول » !

القاهرة . ليقيم في جناحه بفندق «الناسيونال» ، كما تعود أن يفعل كلما اضطرته قضاياه أو جلسات «مجلس النواب» للبقاء في القاهرة . أما هذه المرة ، فقد كانت الأزمة الوزارية في ذروتها ، بعد أن استقال **«ثروت»** وظلت مصر بلا وزارة أسبوعين . ولما كان **«جعفر بك»** ينوي أن يغيب فترة أطول من كل مرة ، إلى أن تنتهي المشاورات بالتوصل إلى حل للأزمة ، فقد أحكمت الأسرة غلق أبواب المنزل ونوافذه .

واتصل حارس المنزل بمكتب مخدومه ، وأخطر العاملين به بما حدث ، فانتقل إليه أحد المحامين بالمكتب ، وهو **«ملاك أفندي كامل»** ووكيل المكتب **«إبراهيم حسني»** ، ودخلوه ـــ عن طريق النافذة المفتوحة ـــ فاكتشفوا أن النافذة كسرت من داخل المنزل لا من خارجه ، لكنهم وجدوا أن كل شيء على حاله .. فأقفلوا النافذة .. وفي المساء أبلغوا **«جعفر فخري»** بما حدث .. فلم يجد مبررا للعودة ، حين علم أن أثاث المنزل وفضياته سليمة .

وعندما عاد **«جعفر بك»** إلى الاسكندرية في يوم الخميس التالي ـــ ١٥ مارس (آذار) ـــ اكتشف أن سرقة حدثت ، وأن هدف السارق كان الحصول على

وثيقتين فقط ، أولاهما هي النسخة الخاصة ب «**جعفر فخري**» من العقد الذي وقّعه هو وزميليه «**ويصا واصف**» و «**مصطفى النحاس**» مع «**محمد بك شوكت**» في قضية «**الأمير سيف الدين**» المنظورة أمام «مجلس البلاط» . وكانت الوثيقة الثانية هي صورة كربونية من خطاب شخصي يتعلق بالقضية أرسله «**جعفر بك**» إلى «**فريدون باشا**» زوج الأميرة «**نوجوان هانم**» . وقد قُصّت صفحات الخطاب الخمس من دفتر الكوبيا . ولأن نافذة المنزل وُجدت مفتوحة من الداخل .. فقد اتجهت شبهات «**جعفر فخري**» نحو طباخ منزله ، الذي كانت لديه شكوك قوية ، في أنه شريك في الترتيب لسرقة الأوراق ، فأبلغ الشرطة ضده ، فقبضت عليه وبدأت النيابة التحقيق معه . ولم يكن الأمر في حاجة إلى ذكاء ليدرك كل انسان ، أن المستفيد الوحيد من سرقة هذه الوثائق ، هي «**دائرة سيف الدين**» ، ومعنى ذلك أن الدائرة قررت أن تشن حرباً قذرة في الصراع بينها وبين الأمير ، والمدافعين عنه في القضية التي كان طرفيها يتبادلان المذكرات في انتظار انعقاد «مجلس البلاط» ليستأنف نظرها .

ولذلك اهتم «**جعفر فخري**» بسرقة الأوراق اهتماما عظيما ، ولم يقصّر في أقواله أمام نيابة العطارين ، في إبراز خطورة الموضوع بشكل عام ، إذ لو تعرضت مستندات ووثائق أصحاب القضايا ــ التي يودعونها لدى المحامين ويأتمنونهم عليها ــ للسرقة ، لكان معنى ذلك أن تضيع الحقوق التي تضمنها هذه الوثائق . ومع أنه في أقواله أمام النيابة لم يذكر موضوع تلك الأوراق ، إلا أنه ذكرها إبّان مناقشة له مع «**سوكه بك**» ــ قاضي محكمة العطارين الجزئي ــ الذي أحال إليه وكيل النيابة التحقيق لاستصدار إذنه بحبس الطباخ احتياطيا .

ودهش «**جعفر فخري**» حين علم أن المحامي الذي وُكّل عن الطباخ المتهم ، هو نفسه الأستاذ «**مصطفى الطرابلسي**» محامي «دائرة سيف الدين» بالاسكندرية ، فتوجه إلى قاضي محكمة العطارين «**سوكه بك**» في غرفة المداولة ، حيث كان ينظر في الطعن ، وتحدث معه طويلا ، لافتاً نظره إلى أن الأوراق التي سرقها الطباخ المتهم ، تتعلق بقضية سيف الدين ، وأن حضور محامي الدائرة للدفاع

عنه دليل ضده ، فضلاً عن القرائن الأخرى . ومع أن الاستاذ « **الطرابلسي** » كان قد ذكر في غرفة المحامين قبل الجلسة ، أن الدائرة هى التي وكلته للدفاع عن الطباخ ، إلا أنه نفى أمام القاضي ذلك ، وقال إن أسرة المتهم هى التي وكلته ، وأنه قبل الدفاع عنه تطوعا بسبب فقره . وحاول « **جعفر فخري** » أن يقنع القاضي بأن هناك مبررات لحبس الطباخ احتياطيا إلا أنه لم يقتنع ، وأمر بالافراج عن المتهم .. وفيما بعد برأت محكمة أخرى الطباخ لعدم كفاية الأدلة ضده ..

وبعد أسابيع هدأ الموضوع .. إذ كانت هناك هموم أخرى ومشاكل أعقد ..



شكل « **النحاس** » وزارته الأولى في ١٧ مارس (آذار) ، من عشرة وزراء ، بينهم ٧ وفديين ، واثنان من « **الأحرار الدستوريين** » ، ووزير واحد مستقل .. ولم ينس في زحمة المشاكل التي تنتظر الوزارة ، أن يرسل خطابا إلى « **شوكت بك** » في ٢١ مارس (آذار) يخطره فيه ، بأنه يتنحى عن المشاركة في الدفاع بسبب توليه رئاسة مجلس الوزراء ، لأن الدستور يحظر على الوزراء ورئيسهم ، أن يقوموا بأى عمل آخر خلال الفترة التي يتولون فيها مناصبهم .. وقد رد عليه « **شوكت بك** » بخطاب شكر له فيه مابذله من مجهود في القضية حتى ذلك الحين .



اللادى لويد عقيلة اللورد لويد المندوب السامى البريطانى في مصر .. وابنه عم الفيكونت لاسال زوج ابنه ملك انجلترا

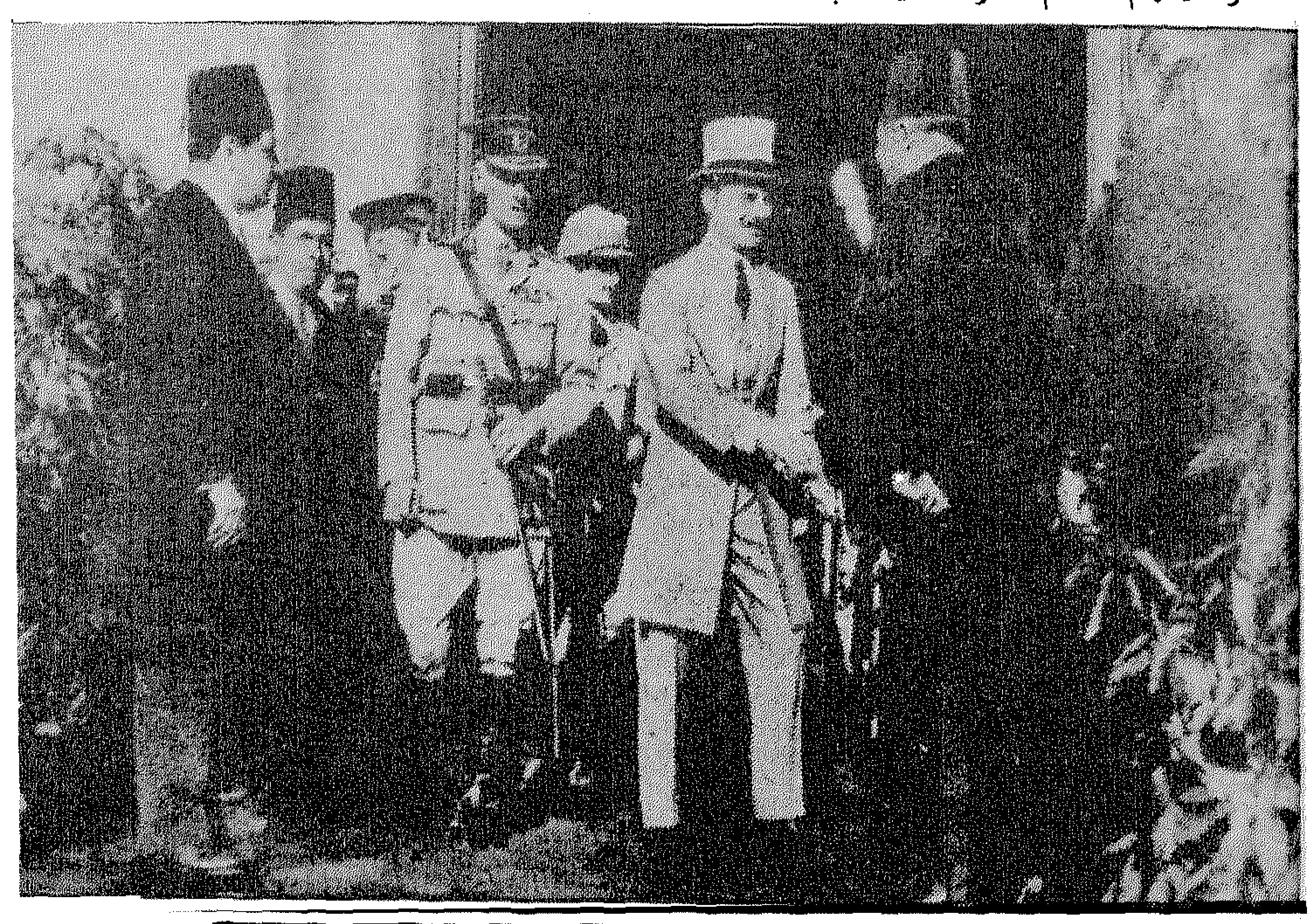
وبعد أسبوعين من تشكيل الوزارة ، أرسل **« النحاس »** رد حكومته على مذكرة ٤ مارس (آذار) إلى المندوب السامي البريطاني ، معلنا رفضة للانذار ، وللأساس الذي استند إليه ، وهو تصريح ٢٨ فبراير (شباط) ١٩٢٢ . محتكما إلى القانون الدولي ، باعتبار أن مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، لا يجوز أن تفرض دولة أخرى الرقابة عليها ، مشيرا إلى أن قبول الانذار يعني القبول بالتدخل المستمر في شئون مصر الداخلية ، مما يشل سلطة البرلمان في التشريع ، وفي الرقابة على أعمال الادارة ، ويجعل مهمة الحكم مستحيلة على أية حكومة جديرة بهذا الاسم .. مؤكدا في الوقت نفسه أن الحكومة المصرية تضع حماية الأجانب موضعا خاصا من رعايتها ، وأنهم يتمتعون في مصر بمعاملة حسنة ، لاتقل عما يلقونه في أى بلد آخر ، بما فيهم الرعايا البريطانيون .

قالت الصحف البريطانية أن رد **« النحاس »** وقح ومتبجح . وأعاد **« اللورد لويد »** تذكير **« النحاس »** في رد مضاد ، بأن استقلال مصر الذي أعلنته بريطانيا ، مشروط بحقها المطلق في تولى المسائل الأربع الواردة في إعلان الاستقلال ، والمعروفة بالتحفظات الأربعة ، ومنها حماية الأجانب ، إلى أن تُسوَّى هذه المسائل باتفاقات تعقد بين الحكومتين . وأضاف **« لويد »** قائلا أن حكومته سعت لوضع تسوية لهذه التحفظات في مشروع المعاهدة التي رفضتها مصر ، وعلى ذلك فإن استعمال الحكومة المصرية لسلطتها المستقلة في المسائل المرتبطة بهذه التحفظات مشروط برضاء الحكومة البريطانية .

في اليوم التالي لوصول الرد البريطاني — ٥ ابريل (نيسان) ١٩٢٧ — ألقى **« النحاس »** بيانا أمام مجلس النواب ، أشار فيه إلى رد **« اللورد لويد »** مؤكداً أن الحكومة المصرية متمسكة بوجهة نظرها . وبعدها بحوالي أسبوعين ، ألقى خطبة أخرى في حفل أقامه المحامون لتكريمه ، قدم خلالها تفسيرات لمشروع قانون الاجتماعات تثبت أن نصوصه لاتعرض الأمن أو النظام العام ، أو أرواح الأجانب وممتلكاتهم ، لأية أخطار . وفي مواجهة إصرار **« النحاس »** على عدم سحب القانون ، عادت الحكومة البريطانية في ٢٩ ابريل (نيسان) — تؤكد إنذارها ، وتطلب أن

يصلها خلال أربعة أيام ، تأكيد كتابي بأن الحكومة المصرية ستتخذ الاجراءات اللازمة لمنع مشروع القانون المنظم للاجتماعات العامة والمظاهرات من أن يصبح قانونا ، وإلاّ فان الحكومة البريطانية تعتبر نفسها حرة في أن تقوم بأى عمل ترى أن الحالة تستدعيه .

أدرك **«مصطفى النحاس»** أن هناك محاولات لتصعيد الأزمة وأن السياسة البريطانية ، تسعى لمعاقبته على رفضه المعاهدة ، وامتناعه عن تسليم البضاعة ، وأنها ــ بالتحالف مع أعدائه في الداخل ــ يراهنون على « تطرفه » أو على « انهياره » لأن الأول يمكنهم من العصف به ، والعودة إلى الانقلاب على الدستور ، وحل البرلمان ، وتسليم الحكم للمعتدلين ، لكى يسلّموا البضاعة ، ولأن الثاني يحرقه جماهيريا ، فلا يصبح هناك فارق بينه وبين المعتدلين ، وآنذاك تسهل إزاحته ، وتسليمهم الحكم ، دون أن يغضب أحد .



« اللورد لويد » يصافح مستقبليه في محطة القاهرة عند وصوله إليها لاستئناف عمله بعد أجازة

وهكذا قرر «**النحاس**» أن يتراجع خطوة واحدة فقط، لايستجيب بها للانذار، ولايقبل الحيثيات التي بنى عليها، ولكنها تؤجل الأزمة بمجملها إلى الوقت الذي تتوفر فيه ظروف تمكنه من مواجهتها بما لايمس كرامة مصر.. فقال في رد قوي ــ أرسله إلى «**اللورد لويد**» ــ أنه لايسلم بأن لبريطانيا حقا في التدخل في التشريع المصري، استنادا إلى تصريح فبراير ١٩٢٢، **فهو تصريح من جانب** واحد، لايقيد مصر ولا يلزمها، وأن القانون المعترض عليه ينظم الحريات الدستورية، ويصون الأمن صيانة تامة.. وأضاف رد «**النحاس**» أن حكومته لاتسلم بما جاء في الانذار، لأن ذلك يعتبر عبثا خطرا بحق مصر الأزلي، ولكنها رغبة منها في التفاهم قد طلبت من «مجلس الشيوخ»، في حدود حقها الدستوري، تأجيل المناقشات في مشروع القانون إلى دور الانعقاد القادم..

وهكذا أعاد «**النحاس**» الكره إلى ملعب الانقلابيين الذين كانوا يبحثون عن مبرر لتقويض الائتلاف، وطرد «**الوفد**» من الحلبة السياسية، بعد أن ثبت أن «**النحاس**» نسخة من «**سعد**»، وأصبحت الحاجة ملحة إلى تحطيمه قبل أن يقوى ويزداد نفوذه بين الجماهير فتلتف حوله، وتمنحه ماكانت تعطيه لـ «**سعد**» من حب ومساندة، فيصعب القضاء عليه أو تعليمه الحكمه والتعقل، أو اقناعه بتسليم البضاعة.. ومع أن الحكومة البريطانية اعتبرت رد «**النحاس**» ردا مقبولا، إلّا أن مندوبها السامي في مصر «**اللورد لويد**» حاول أن يغريها بمواصلة تصعيد الأزمة، فاقترح أن تطلب تعهدا كتابيا من «**النحاس**» بأن القانون لن ينظر في أى وقت ولكن حكومته رفضت الاقتراح.

ودار الخلاف بين «**لويد**» وحكومته حول شعبية «**النحاس**»، فالمندوب السامي البريطاني، يرى أن رئيس «**الوفد**» لم يتنازل عن شيء، وأنه كسب من الأزمة جماهيريا، بينما تراجعت شعبية «الأحرار الدستوريين» ولذلك اقترح على حكومته أن تلزم «**النحاس**» بالرضوخ التام، وإلا فقد تدخلها تأثيره، أو أن تعطي ضوءا أخضر للملك لطرد «**النحاس**» وحل البرلمان. بينما رأى رئيس الوزراء البريطاني «**تشمبرلن**» أن التصعيد قد ينعش شعبية «**النحاس**» على عكس مايتوقع اللورد..

كان الانجليز والملك يبحثون عن وسيلة تؤدب «**النحاس**» وتطوّعه، وتجعله

طبعة من المعتدلين ، وكان المعتدلون يرون أن الأوان قد آن لكي يتولوا الحكم ، فقد مات «**سعد**» ولن ينتظروا على «**النحاس**» حتى يصبح سعدا آخر ، فتضيع فرصتهم في الحكم إلى الأبد ، وتختفي أمة أصحاب المصالح الحقيقية لتحل مكانها هذه الأمة ، التي كان «**سعد زغلول**» يفخر بأنه زعيمها : أمة الرعاع .

وكانت الرغبة في تقويض الائتلاف ، والانقلاب على الدستور ، قد انتعشت في صدور «**الأحرار الدستوريين**» ، منذ رفض «**النحاس**» المعاهدة فترددوا في دخول الوزارة الائتلافية ، ولم يكف الدكتور «**محمد حسين هيكل**» ـــ رئيس تحرير جريدتهم «**السياسة**» ـــ عن غمز الائتلاف ، وإحراج الحكومة ، ولما لم تجد هذه الوسائل ، بدأوا المزايدة على «**النحاس**» فاستقال رئيسهم «**محمد محمود**» من منصبه كوزير للمالية ، في اليوم التالي لارسال الرد المصري على الانذار بدعوى : أن الموقف الذي اتخذه «**النحاس**» ضعيف ، وأنه كان عليه أن يواصل تحديه للبريطانيين ، أو أن يستقيل .. ومع أن «**النحاس**» أقنعه بسحب الاستقالة ، إلا أن «**السياسة**» واصلت غمز الحكومة . ثم اشترك نواب «**حزب الأحرار**» مع نواب «**الحزب الوطني**» في الانسحاب من إحدى جلسات مجلس النواب ، بسبب الخلاف حول تعديل في اللائحة الداخلية للمجلس ، لمواجهة اخلال النائب بنظام الجلسات ، اقترحه رئيس الجلسة «**أحمد ماهر**» بعد أن حاول أحد نواب الحزب الوطني ضرب «**مكرم عبيد**» في إحدى الجلسات ، ولم يكن الانسحاب أمرا ينسجم مع الائتلاف ، أو يدل على الحرص عليه . واشتعلت المعركة الصحفية بين صحيفة الأحرار الدستوريين وصحف «**الوفد**» . وبدا أن محاولة تصعيد الموقف على الجبهة البريطانية ، قد انتقلت إلى جبهة الائتلاف . وخاطب الملك «**إسماعيل صدقي**» في تولى الوزارة خلفا للنحاس ، فوافق وعدل عن السفر إلى أوروبا .. وبدأ وزراء الأحرار الدستوريين يلزمون دورهم ، ثم بدأوا



د. محمد حسين هيكل رئيس تحرير السياسة

يستقيلون فاستقال «**محمد محمود باشا**» في ١٧ مايو ، واستقال «**جعفر ولي باشا**» وزير الحربية بعد يومين آخرين .. وفي ٢١ يونيو (حزيران) استقال «**أحمد خشبة باشا**» ـــ وزير الحقانية ـــ فأثارت استقالته ضجة ، إذ كان إلى ذلك الحين وزيرا وفدياً . وفي نهاية الاسبوع ، استقال الوزير المستقل «**إبراهيم فهمي كريم**» . ومع أن «**النحاس**» أدرك أن الهدف من الاستقالات هو احراج حكومته ودفعها للاستقالة ، أو تبرر إقالتها ، إلا أنه لم يهتم بالأمر ولم يستقيل ، فالأغلبية البرلمانية معه ، وهو الذى تطوع وقبل أن يشكل الوزارة إئتلافية ، لذلك شغل الحقائب الوزارية التي تخلى عنها «**الأحرار الدستوريين**» ومن تحالف معهم ، بوزراء وفديين ، وصرح في مجالسه الخاصة ، بأنه لن يستقيل والشعب يؤيده .. وأنه إذا كان صاحب الجلالة يريد إقالته . فليفعلها ..

وكان لابد من فضيحة مدوية تكنس «**النحاس**» و «**الوفد**» ومبدأ الأمة مصدر السلطات .

فضيحة تبرر إقالة «**النحاس**» وإلغاء الدستور .. وتسليم الحكم للمعتدلين . لكى يسلموا ـــ بدورهم ـــ البضاعة وبذلك لايكون هناك استقلال تام ، ولا أمة هى مصدر كل السلطات . وكانت الفضيحة ـــ فيما ظنوا ـــ جاهزة .



□ □ الجمعة ٢٢ يونيو (حزيران) ١٩٢٨

في الساعة الواحدة من بعد ظهر هذا اليوم . موعد صدور صحف المساء ، ظهرت الوثائق التي كانت قد سرقت من منزل «**جعفر فخري بك**» بالاسكندرية ، منذ ثلاثة شهور ونصف . لم تضبط مع الطباخ الذي اتهمه «**جعفر فخري**»والذي كانت النيابة قد حفظت بلاغه ضده لعدم كفاية الأدلة ، بل ظهرت على الصفحات

الأولى لصحيفتي «**الاتحاد**» ــ لسان حال «**حزب الاتحاد**» ــ و «**الأخبار**» ــ لسان حال «**الحزب الوطني**» ــ أما جريدة «**السياسة**» ــ لسان حال «**حزب الأحرار الدستوريين**» ــ فقد نشرتها في صباح اليوم التالي .

تحت مانشيتات عريضة .. قالت الصحف الثلاث :

« فضائح برلمانية خطيرة »

« رئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب يستخدمان السلطتين التنفيذية والتشريعية لمصالحهما الذاتية »

« تشريع خاص من أجل أتعاب في قضية »

« نائب يصف المجلسين بالاستسلام والخنوع »

« يجب على النحاس النزيه وزميله أن يتخليا عن منصبهما ويطلبا رفع الحصانة البرلمانية والتقدم للتحقيق »

« واجب البرلمان المبادرة للنظر في الأمر حرصا على سمعة البلاد »

« أتعاب قضية ضعف رأس مال بنك مصر »

وتحت هذه المانشيتات نشرت الصحف صورة للعقد الذي وقعه المحامون الثلاثة مع «**محمد شوكت بك**» وأدعت أنه محرر بخط «**ويصا واصف**» ــ رئيس مجلس النواب ــ وعليه توقيعات «**مصطفى النحاس**» رئيس مجلس الوزراء . و «**جعفر فخري**» عضو المجلس ، فضلا عن توقيع من حرره .

خلاصة الفضيحة ــ كما صورتها تلك الصحف ــ أن العقد الذي وقعه المحامون الثلاثة ، يتضمن استغلالا بشعا ، سواءً في قيمة الأتعاب ، أو في القواعد الرياضية التي تضمنها ، لحسابها بحيث تتناسب أجورهم طرديا بنسبة مايُحكم به للأمير من نفقة ، وهو مالخصته جريدة الاتحاد بقولها : «إن المحامين الثلاثة قبلوا اتفاقا تتعلق زيادة ونقص الأتعاب فيه ، بنسبة مايحكم لموكلهم . وهم يعلمون كمحامين أن عمل المحامى محدود لايختلف باختلاف الحكم» . وذكرت أنهم « استباحوا لأنفسهم أن ينتهزوا فرصة رغبة والدة المحجور عليه في أن تتولى القوامة عليه بنفسها ، وطمعها في أن تتصرف في ثروته ، فساوموها هذه المساومة المجرمة وظفروا منها بهذا الاتفاق الذي

تبلغ جملة أتعابهم فيه ضعف رأسمال بنك مصر» .

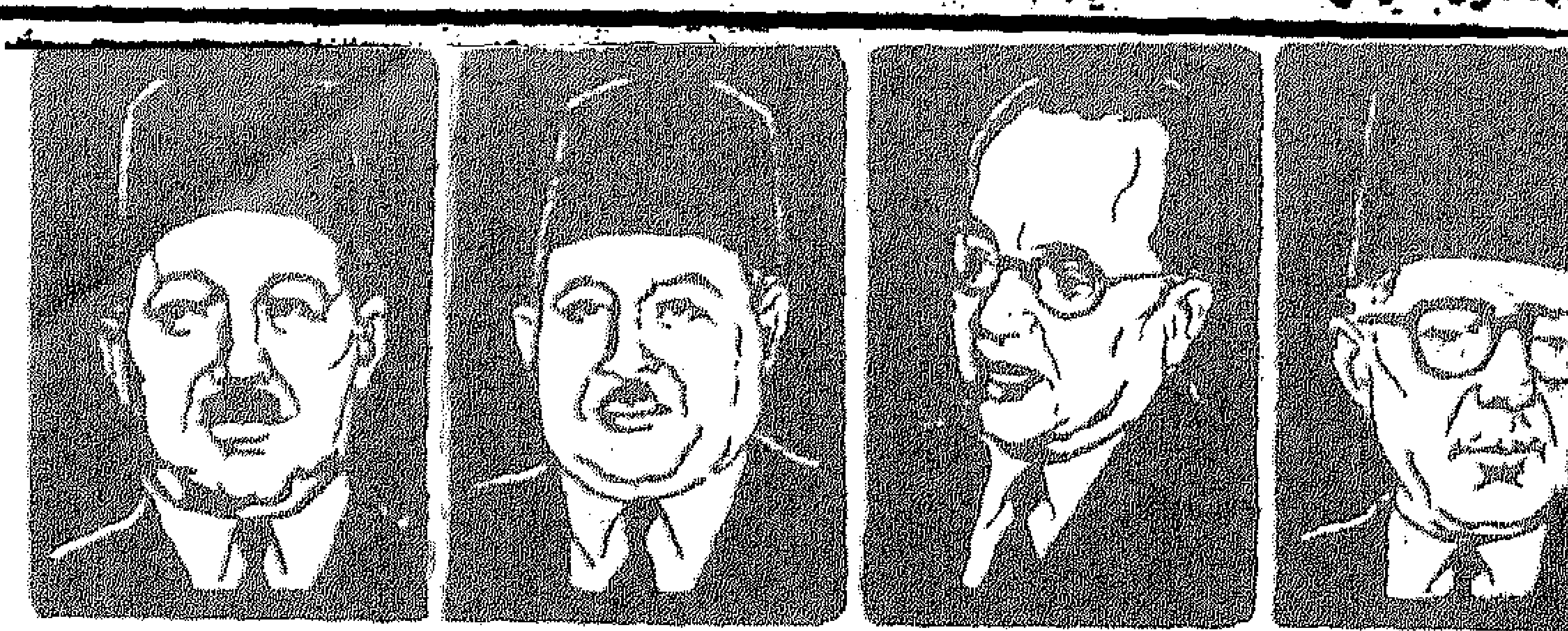
ونشرت الصحف الثلاث أيضا صورة زنكوغرافية للخطاب الذي كان **«جعفر فخري»** قد أرسله إلى **«فريدون باشا»** ـــ وهو مؤرخ في ٢٢ سبتمبر (أيلول) ١٩٢٧ ـــ وقد بدأه مرسله ، بالاشارة إلى نبأ كانت جريدة **«المقطم»** قد نشرته في ذلك الصباح بعنوان «جنسية الأمير سيف الدين» ، جاء فيه أن الأمير قد حصل على الجنسية التركية وأنه بهذه الصفة سوف يقاضي الحكومة الانجليزية بسبب الاجراءات التي اتبعت معه . وقد ذكر **«جعفر فخري»** في رسالته ، أنه اتصل بزميليه تليفونيا ، وقرروا أن يطلبوا منه تفصيلات حول هذا الخبر . ثم أخطر **«جعفر فخري»** الباشا ، بنبأ وفاة **«سعد زغلول»** وأضاف «ولما كان ضروريا سدّ الفراغ العظيم الذي حدث بموته فلا يوجد من يملؤه سوى زميلي الاستاذ **«مصطفى النحاس باشا»** الذي انتخب بالاجماع رئيسا للوفد ، كما اتفق على ترشيحه لرئاسة مجلس النواب ، ولابد أنكم تذكرون الصفات العالية التي اتصف بها سعادته وحدثتكم عنها كثيرا» !

وأضاف **«جعفر فخري»** يقول للباشا :

ـــ لقد كان للاقتراح المقدم أخيرا إلى مجلس النواب ، بالغاء «مجلس البلاط» وإحالة الأحوال الشخصية الخاصة بالأسرة المالكة إلى المجالس الحسبية ، أسوأ وقع في نفوس خصومنا ، وقد بعث اليأس إلى نفوسهم ماشاهدوه من مرور هذا الاقتراح بسرعة في جميع اللجان البرلمانية التي مر بها الاقتراح . وسوف يُعرض في الدورة المقبلة على المجلس لاصدار قراره فيه . ولا أكون مبالغا إذا أكدت لكم من الآن فصاعدا أن الموافقة عليه ستكون بالاجماع من المجلسين . ولا يخفى عليكم وقوفنا على حقيقة نفسية المجلسين وكيفية توجيه ميول أعضائهما ، ولولا ذلك ماأقدمنا على الاضطلاع بمثل هذه القضية الصعبة الكبيرة» .

وذكرت الصحف التي نشرت هاتين الوثيقتين ، أن **«جعفر فخري»** قدم اقتراحا لمجلس النواب بطلب تعديل المادتين ١٠ ، ١١ من قانون الجنسية الذي كان منظورا أمام المجلس ، تعديلا يعطي كل مصري أقام بعيدا عن مصر مدة عشر





سنوات ، حق التجنس بالجنسية التي يريدها من غير موافقة الحكومة المصرية ، ونسبت إلى مجهولين قولهم أن المقصود بذلك التعديل هو تمكين **« الأمير سيف الدين »** من التجنس بالجنسية التركية ، ليحولوا بين « مجلس البلاط » وبين الاشراف على شئونه .

لم تقتصر الفضيحة ـــ في رأي الذين نشروا الوثائق ـــ على الإحتيال على امرأة ضعيفة ، قادها الطمع إلى الوقوع بين براثنهم ، بل تجاوزت ذلك إلى ماهو أخطر ، وهو تسخير البرلمان ، لاصدار قانون لصالح أحد أطراف النزاع في قضية منظورة أمام القضاء .. واستدلت على ذلك بحرص **« جعفر فخري »** المريب على تنبيه **« فريدون باشا »** إلى تولي أحد المحامين في القضية ، وهو **« مصطفى النحاس »** ، لمناصب **« سعد زغلول »** ـــ بما في ذلك رئاسته لمجلس النواب ـــ وربطه بين ذلك ، وبين تفاؤله ـــ بل ثقته ـــ في أن مشروع الاقتراح بقانون بالغاء « مجلس البلاط » سوف يمر بسهولة في مجلس النواب ، وأن هذه الثقة كانت أحد أسباب قبولهم الاضطلاع بالقضية .. وبهذا لم تعد الفضيحة دليلاً على فساد شخصي ومهني فحسب ، بل وفساد سياسي كذلك .

وكان صاحب الفكرة في إلغاء مجلس البلاط هو « الأمير محمد علي توفيق » ـــ



الأمير محمد علي توفيق
صاحب المشروع !

ابن شقيق «الملك فؤاد» ــ لأسباب تتعلق بشعور أمراء الأسرة المالكة بأن مجلسا من هذا النوع ، يتيح للجالس على العرش درجة من التحكم في أقضيتهم التي تعرض عليه .. إذ قد تكون لديه دوافع للانحياز إلى أحد طرفى الخصومه . صحيح أن تشكيل المجلس يضم أعضاء بحكم مناصبهم ، ذات الصفة القضائية في الأغلب الأعم ، مثل رئيس المحكمة الشرعية العليا ، والمفتي ورئيس محكمة النقض ، إلا أن المجلس في ذاته ، ليس هيئة قضائية بالمعنى الاصطلاحي .. لذل اهتم فريق من أمراء الأسرة المالكة ــ تزعمهم «الأمير محمد على توفيق» ببحث مدى دستورية القانون الذي أنشأ «مجلس البلاط» خاصة وأنه من القوانين التي صدرت قبل إعلان الدستور ، فطلبوا من ثلاثة من كبار القانونيين هم المحامون «محمد محمود خليل» و «حافظ رمضان» و محام بلجيكي من كبار المحامين أمام المحاكم المختلطه هو «المسيو مزرباح» ، إعداد مذكرة حول الموضوع ، انطلاقا من آن القانون المنشىء لمجلس البلاط ، يؤسس قضاء خاصا بفئة من المصريين ، هم أمراء الأسرة المالكة ، ويستثنيهم من الخضوع للقضاء العادي ، وهو مايتنافى مع النصوص الواردة في الدستور حول المساواة بين جميع المصريين .

وعندما استكمل المحامون الثلاثة بحث الموضوع ، قدم أحدهم ، وهو « محمد حافظ رمضان » ــ وكان رئيسا للحزب الوطني.ومحاميا للأمير « محمد علي » وعضوا بمجلس النواب ــ إقتراحا بقانون إلى مجلس النواب بالغاء « مجلس البلاط » ونظر قضايا الأحوال الشخصية والمدنية للأسرة المالكة أمام القضاء المختص .

محمد حافظ رمضان رئيس الحزب الوطني

تقدم « حافظ رمضان » بالمشروع في ٣ يونيو (حزيران) ١٩٢٧ ، وطبقا للائحة الداخلية للمجلس فقد عرض الاقتراح أولا على لجنة الاقتراحات فبقى بها حوالى ثلاثة أسابيع ، ثم احالته إلى لجنة الحقانية وكان يرأسها وكيل مجلس النواب في

ذلك الوقت **« مصطفى النحاس »** . وحين أذيعت «وثائق سيف الدين» كان المشروع مايزال معروضا على اللجنة ، منذ أكثر من سنة ، ترك خلالها **« النحاس »** وكالة المجلس ولجنة الاقتراحات ، ليصبح رئيسا له . ثم ترك رئاسة المجلس ليصبح رئيسا لمجلس الوزراء ، ومشروع القانون محفوظ في ثلاجة لجنة الاقتراحات .

لم تخف صحف الانقلابيين فيما نشرته في ذلك اليوم ، والأيام التالية ، الأغراض الحقيقية للذين سرقوا الوثائق وأثاروا الفضيحة . ولم تضع قناعا على وجه الهدف الأساسي منها وهو العصف بالنظام الدستوري ..

ركزت الحملة الضارية التي شنتها تلك الصحف على **« النحاس »** و **« ويصا واصف »** ــ بحكم مكانتهما السياسية في حزب **« الوفد »** وبالتالي في الوزارة وفي البرلمان ــ فلم تترك لفظا حُوشيا أو تعبيرا سُوقيا أو لفظ سُباب مقذع لم توجهه اليهما . ولم تستنكف من مطالبة **« النحاس »** ــ وكان مايزال رئيسا للوزراء ــ بالاستقالة قبل أن يقال .

في اليوم التالي لنشر الوثائق ــ ٢٣ يونيو (حزيران) ١٩٢٧ ــ نشرت **« الأخبار »** جريدة **« الحزب الوطني »** وكان يرأس تحريرها **« أحمد وفيق »** مقالا عنوانه «لتلق الأمة دروس النزاهة والشرف والأمانة على **« النحاس »** و **« ويصا واصف »** و **« جعفر فخري »** المرتشين والنصابين» ، قالت فيه «إن حرفتهم كانت سلب أموال الأمة ، فأمعنوا في سلبها ، وكانت مهمتهم الدستور فقتلوه ، إذن هم عنوان الشرف ، وعنوان الأمانة ، كما هو العرف في دولة اللصوص وقطاع الطرق والقرصان الذين كانوا في غابر الأزمان» .. ثم أضافت «أنه لشرف النعال ، وأنها لأمانة المحتال ، وأنها لصيانة دستور الدجال ، هذا مايريد أن يثبته **« النحاس »** و **« ويصا واصف »** و **« جعفر فخري »** . ثم خاطبت **« النحاس »** قائلة «ألا تخشى أن يتلطف معك صاحب الجلالة ، ويسألك أين استقالتك ؟.. فماذا تجيب أيها النتن القذر» ؟

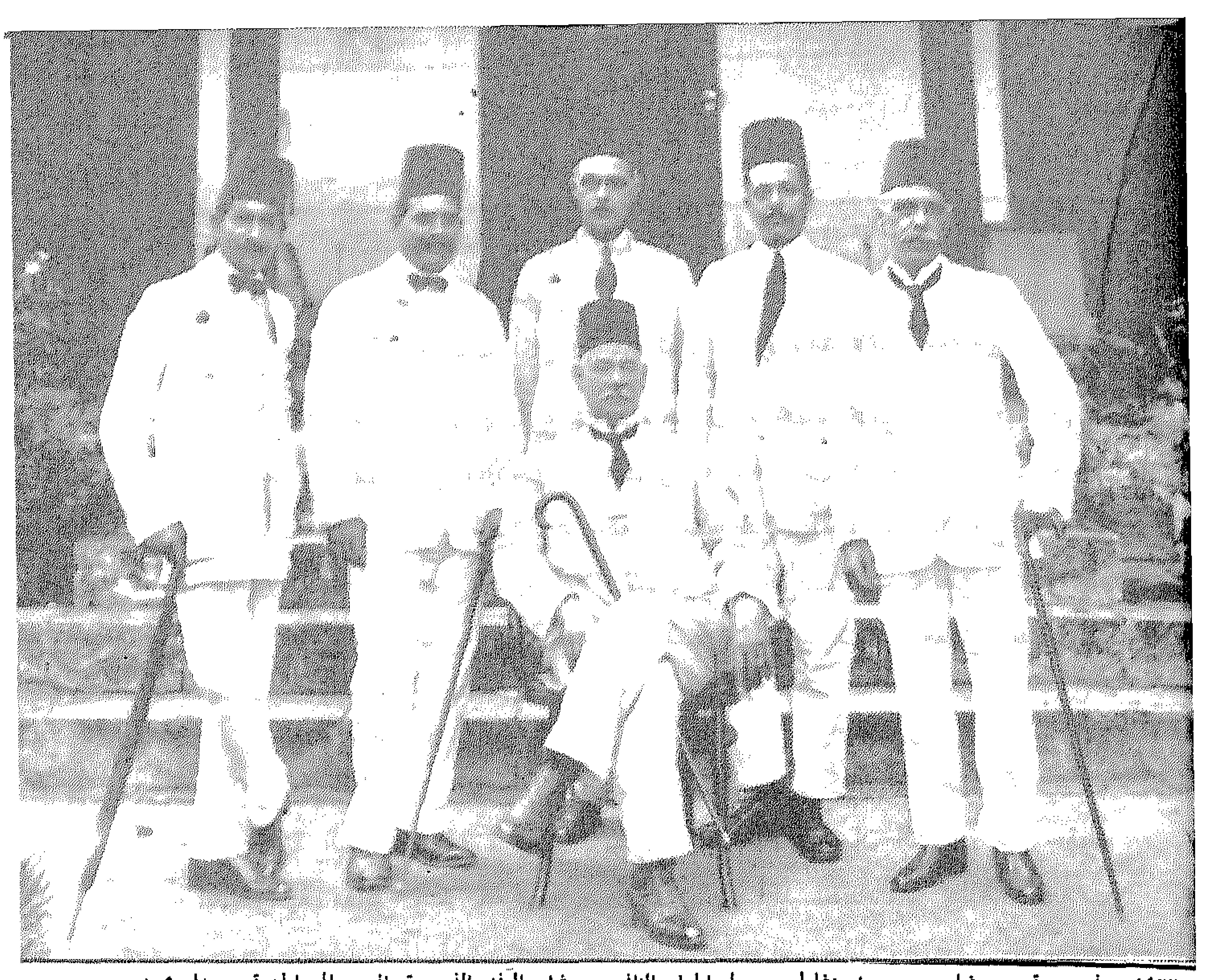
ووصفت **السياسة** ــ لسان حال **« الأحرار الدستوريين »** ــ وكان يرأس تحريرها **« الدكتور محمد حسين هيكل »** ــ **« النحاس »** وحزبه بأنهم متآمرون !!.. وهم « لايأتمرون بالدستور وكفى ، بل يأتمرون بالوطن وحقوقه حرصا منهم على البقاء

في الحكم لينصبوا وليسرقوا وليرتشوا ، وليفعلوا ذلك كله بوثائق موقعة بأسمائهم ، وقعوها في غير خجل ولاحياء .. دعك من أنهم لايقدرون شيئا اسمه الشرف ولا الكرامة ، فليس يُطلب إلى الناس جميعا أن يكونوا ذوي شرف وكرامة ، مادام في الناس مُجرمون بالفطرة يستحقون الرثاء والاشفاق عليهم ، وكان لامبروزو «يرى ألا وسيلة لتربيتهم إلا أن يتخلص المجتمع منهم تخلصا حاسما» . وأضافت «إن المحامين الثلاثة قد انتهزوا فرصة ضعف الأمير وأمه ، فسعوا كما يسعى أحط الأنذال لابتزاز أمواله ، ولو أن هؤلاء الناس تجري فيهم دماء بني آدم ، لفروا من أن يراهم بنو آدم فرارا ، ولفعلوا مايفعل الأجرب المريض ، حتى لايتقزز الناس بمنظره ، وحتى لاتثور أنفسهم لمنظر الجريمة المتحركة في الطرقات» .

وقالت «**الاتحاد**» ــ لسان حال حزب القصر ــ بوضوح :

ــ «إن اكتشاف مثل هذه الجريمة في بلد دستوري كاف لطرد رئيس جمهورية لا رئيس وزارة ، يجب أن يكون أمينا على مافي يده من السلطة ، حفيظا على ماأعطت البلاد لنوابها من سلطة التشريع للأعمال العامة لا للمصالح الخاصة والمآرب الذاتية» . ونبهت ــ بلا مواربة ــ لأن «الفضائح الأخيرة تجعل تشريع المجلس محل الريبة والشك» وأن الفضيحة «تضع المجلسين وعملهما موضع الشبهة ، وتُلقي على المتآمرين مسئولية التلاعب بتشريع البلاد ، وغش البرلمان بمحاولة استخدام سلطة التشريع وسيلة لتحقيق مآرب ذاتية ومناهج مادية» !

وانتهزت «الديلي كرونيكل» ــ البريطانية ــ الفرصة لتعبر عن رأى الدوائر الاستعمارية في ضرورة العصف بالنظام الدستوري في مصر ، فقالت : «إن التهمة المُدهشة الموجهة إلى رئيس الوزارة ورئيس مجلس النواب في مصر ، هي بمثابة حقائق تطيح بأولئك الذين يدعون أن مصر قادرة على القيام بأعباء المسئوليات التي تلقي على عاتق دولة حديثة . وليس هناك حكومة ذات شعور أوروبي من الآداب السياسية تستطيع أن تعمل ومثل هذا الاتهام معلق فوق رأسها» . ثم ربطت بين الفضيحة ، وأزمة قانون الاجتماعات وذكرت «أن هذه الفضيحة دلت على أن الوقت لم يحن بعد للعدول عن حماية المصالح الأجنبية» .



١٩٢٢ : في جزيرة « سيشل » .. سعد زغلول يتوسط الجيل الثاني من ثوار الوفد الذين تم نفيهم الى الجزيرة .. على يمينه « مصطفى النحاس » و« سينوث حنا » وعلى يساره « مكرم عبيد » و « فتح الله بركات » ، وخلفه « عاطف بركات » .

وفي ٢٤ يونيو (حزيران) ، نشرت جريدة **« الاتحاد »** ـــ وكانت المصدر الرئيسي لما ينشر حول الفضيحة بحكم قربها للقصر ، ولدائرة **« سيف الدين »** ـــ خبراً أرادت به أن تؤكد الجانب السياسي من الاتهامات ، وأن تبرهن عليه ، فذكرت أن **« مصطفى النحاس »** كان ـــ إلى يوم نشر الوثائق ـــ يعمل ليل نهار في مكتبه برئاسة مجلس الوزراء في تحضير النقاط الشرعية التي أعدها له الشيخ « **محمد عز العرب بك** » وهي الجزء الخاص به في الدفاع عن والدة الأمير سيف الدين في القضية ، والذي ستقدم مذكرته إلى مجلس البلاط قريبا . وأضافت أنه « كان يستخدم في ذلك العمل الذي هو محرم عليه باعتباره موظفا ممنوعا من المحاماة ، موظفي مكتبه ومنهم **« ناصيف أفندي »** ، الذي رقاه أخيرا ، يعاونه **« إبراهيم حسن أفندي »** ـــ وكيل مكتب **جعفر فخري بك** للمحاماة ـــ فحوّل بذلك مكتب رئيس الوزارة إلى مكتب محام ، ليشتغل لحساب **مصطفى النحاس** ، **وويصا واصف وجعفر فخري** » .

وقد لعب نشر هذا الخبر الذي أريد به تصقيع الاتهامات ، دورا هاما في القضية فيما تلا ذلك من شهور .

في مساء اليوم نفسه أقال **« الملك فؤاد »** وزارة **« مصطفى النحاس »** بدعوى أن الائتلاف قد أصيب بصدع شديد . وكلف **« محمد محمود »** بتشكيل الوزارة الجديدة ، فألفها من « الأحرار الدستوريين » و« حزب الاتحاد » ، وبدأ فأجل اجتماعات مجلس النواب شهراً ، ثم حله في نهاية فترة التأجيل ، وبدلا من أن يدعو الناخبين لانتخاب مجلس جديد خلال شهرين من الحل ـــ حسب نص الدستور ـــ استصدر مرسوما بتعليق الحياة الدستورية لمدة ثلاث سنوات ، وتعطيل بعض مواد الدستور .

تمت المؤامرة فصولا ..

خلال الشهور التالية بدأت مصر معركة ضد ديكتاتورية **« محمد محمود »** ، ديكتاتورية اليد الحديدية والحكم بالبوليس والادارة ، وحرمان الشعب من حقوقه الديمقراطية مقابل وعد الحكومة بتجفيف البرك والمستنقعات ، تظاهر الطلاب احتجاجا، وسارع **«الوفد»** بتنشيط لجان الطلبة التابعة له. وحاولت صحف الحكومة أن تشكك في النضال الديمقراطي ، فكتبت تتساءل «ألجان طلبة أم لجان سوفييت» ؟! .. وبعد انتهاء الشهر المحدد لتأجيل البرلمان حاول النواب أن يجتمعوا في مجلسهم على أساس أن قرار الحكومة غير دستوري .. لكن الحكومة منعتهم بالقوة ، فاجتمعوا بدار آل الشريعي بشارع محمد علي ، واحتجوا على تعطيل الدستور ، وقرروا اعتبار الحكومة غير شرعية . واستمر **« محمد محمود »** يحكم باليد الحديدية ، فأعاد قانون المطبوعات القديم الذي يجيز تعطيل الصحف والغاءها اداريا ، وأهدر الحريات الفردية ، ومنع اجتماعات المعارضة ، وحرم على الموظفين والطلاب الاتصال بالصحف . ودافع عن سياسته دفاعا مضحكا ، فذكر أن النظام البرلماني قد تحول إلى أوتوقراطية في ظل حكم الأغلبية ، وأن هناك ضرورة لتعطيل الدستور حتى تعرف الجماهير مصالحها وتستطيع الحكم على الأحزاب !

لكن أحدا في الشارع المصري لم يصدق أبدا هذه الأكذوبة ، ولم يقتنع أبدا بأن انتزاع حريته منه ، يمكن تعويضه ببناء مستشفى أو تجفيف بركة أو مستنقع ! !

في ٢٥ يونيو (حزيران) ١٩٢٨ .. وقبل ساعات من إقالة وزارته ، وضع «**مصطفى النحاس**» خصومه في مأزق حرج . فألقى بالكرة في ملعبهم وإذا كان المتآمرون عليه، قد اختاروا اشعال حريق وثائق قضية سيف الدين ليتاح لهم — في حماية سحب الدخان المتصاعدة منه — الانقلاب على الدستور، والعصف بالحياة النيابية، فإنه لم يهتز أمام تشهيرهم ، بل قبل التحدي ، وقرر أن ينقل المعركة من ساحة التشهير الصحفي بالحياة الدستورية ، وبالنواب ، إلى ساحة التحقيق القانوني ، مؤكداً بذلك ثقته ببراءته ونزاهة سلوكه . وهكذا قدم بلاغه إلى النائب العام ، ضد الصحف التي اتهمته باستغلال نفوذه والعمل بالمحاماة أثناء توليه لرئاسة مجلس الوزراء ، وسبته وقذفت في حقه فوصفته بالنصاب والمحتال وبالنتن القذر .

كلّف النائب العام ، أحد رؤساء النيابة وهو «**السيد بك مصطفى**» بالتحقيق في البلاغ ، فاستمع إلى أقوال المبلغ . وفي اليوم التالي لبدء التحقيق — ٢٦ يونيو (حزيران) — توجه «**جعفر بك فخري**» إلى النيابة وطلب اليها رسميا استئناف التحقيق في البلاغ الذي تقدم به في ١٥ مارس (آذار) إلى نيابة العطارين .. حول سرقة المستندات من منزله بالاسكندرية . وقال إن حفظ البلاغ لم يعد له مبرر ، بعد أن ظهرت الوثائق المسروقة ، ونُشرت صوراً زنكوغرافية لها في الصحف ، وفي نهاية بلاغه ، ادعى بالحق المدني ضد صحف « **السياسة** » و« **الأخبار** » وكل الصحف التي يظهر فيما بعد اشتراكها في القذف في حقه .


أحمد رفيق بك رئيس تحرير « الأخبار »

ومنذ اللحظة الأولى لفتح التحقيق ، بدا واضحا أن المحقق يتعرض لضغوط سياسية عنيفة ، تحد من حريته في اجرائه بحياد وموضوعية ، تستهدف التوصل إلى

الحقيقة ، وهو مالم يكن ممكنا أن تسمح به المقامات العليا التي تقف وراء المؤامرة .

وكان من دلائل ذلك أن النيابة لم تفرد محضرا مستقلا للتحقيق في سرقة الوثائق ، بل اكتفت بمس الموضوع مسا شكليا ، يستهدف اغلاقه ، وليس التحقيق فيه . فسألت رؤساء تحرير الصحف التي نشرت الوثائق ، عمن زودهم بالصور الزنكوغرافية التي نشروها . وردا على هذا السؤال ، قال « **أحمد وفيق** » ـــ رئيس تحرير « **الأخبار** » ـــ أنه تسلم هذه الصور من شخص يثق به ، واعتذر عن ذكر اسمه محتمياً بسر المهنة .. وتعلل بالسبب نفسه ، ليعتذر عن تسليم الصور التي وصلته ونشرها . على أن « **رياض بك عفيفي** » ـــ مدير جريدة « **الاتحاد** » ـــ ذكر أن الصورتين الزنكوغرافيتين للوثائق ، وصلتا إلى الجريدة بالبريد من الاسكندرية .

قبلت النيابة اعتذار « **أحمد وفيق** » بسر المهنة فلم تكلف الشرطة بالتحري عن الشخص الذي سلم الصور اليه . ولم تكلفها بعرض الصورتين اللتين سلمهما إليها « **رياض عفيفي** » ، على العدد المحدود من أصحاب محال التصوير الفوتوغرافي في القاهرة والاسكندرية ، لتكتشف مكان تصويرهما وسؤال المصور عن اسم أو أوصاف الشخص الذي قدم له أصول المستندات للتصوير .

استراب « **جعفر فخري** » في سلوك النيابة ، وأدرك أن الضغوط السياسية مازالت تمارس عليها .. خاصة وأن وزير الحقانية ـــ وهو الوزير الذي تتبعه النيابة ـــ في وزارة الانقلاب ، كان هو ذاته « **محمد أحمد خشبة باشا** » ، الذي كان يشغل المنصب ذاته في وزارة « **النحاس** » الائتلافية ، واستقال منها رغم وفديته ، ليساهم في تقويض الائتلاف ، مبررا استقالته بالاحتجاج على سلوك « **النحاس** » في قضية « **سيف الدين** » .

وفي مواجهة هذه المحاولات ، لاغلاق ملف سرقة الوثائق ، حاول « **جعفر فخري** » أن يحرك التحقيق في الموضوع ، فقدم بلاغا للنائب العام ـــ بعد خمسة أيام من بدء التحقيق ـــ يتهم فيه « **أحمد وفيق** » باخفاء معلومات عن سلطات التحقيق ، من شأن اخفائها التستر على المجرم الذى قام بسرقة المستندات وتمكينه من الافلات من وجه العدالة .

ومع أن النيابة كانت تعرف أن القاعدة القانونية تقول بأنه لايجوز الاعتداد بسر المهنة ، إذا كان الأمر يتعلق بالتحقيق في جريمة ، كما أن القوانين القائمة آنذاك ، لم تكن تعتبر الصحافة من الأعمال التي يجوز للمشتغلين بها الامتناع عن البوح بسر المهنة . إلا أنها تجاهلت بلاغ «**جعفر فخري**» الثاني وسكتت عن اتخاذ أى اجراء ، كما سكتت عن بلاغه الأول .

كان لابد من ضغوط سياسية على النيابة ، إذ لم يضع مخططو المؤامرة في اعتبارهم احتمال أن يطلب « **النحاس** » فتح تحقيق قضائي في التهم الموجهة اليه ، وقد استهدفت هذه الضغوط ، إجبار النيابة على أن توجه تحقيقها في الاتجاه الذي يؤدي إلى اثبات التهم التي استندت اليها حملة التشهير ضد رئيس حزب الأغلبية ، ورئيس مجلس النواب والحياة النيابية كلها ، والبرهنة على أنهم استغلوا مناصبهم في الحكومة والبرلمان للنصب والاحتيال ، واستبعاد أية محاولة للتفتيش وراء سارق الوثائق ، لأن هذه المحاولة ستفضح المقامات العليا التي وقفت وراء السرقة، وتكشف عن أن وراء هذه الضجة كلها ضغائن سياسية ، وأهداف مالية مشبوهة ، فيخرج «المتهمون» من قفص الاتهام ، ليدخله الذين اتهموهم .

وحتى لا تتجاهل النيابة أو تتغاضي عن المطلوب منها . فقد قلب رؤساء تحرير الصحف التحقيق معهم في تهمة القذف والسب ، إلى بلاغات ضد زعيم الأغلبية وزميليه. بل إن « **أحمد وفيق** » ــ رئيس تحرير « **الأخبار** » ــ رفض أن يجيب على أسئلة المحقق ، وقال إنه لايعرف لماذا استدُعى إلى النيابة وأنه يرفض اعتباره متهما ، بل يسجل بلاغا ضد رئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب ، وأحد النواب لأنهم استغلوا مناصبهم للاساءة للصفة التي يحملونها . وختم كلامه قائلا .

ــ وحيث أن هؤلاء نوّاب عن الأمة المصرية ، وهم بحكم هذه النيابة وكلاء عني .. وبتصرفهم هذا قد أساءوا إليّ باعتباري وكلتهم في هذه النيابة ، لهذا أرجو تحقيق مانُسب إليهم ، وأدعى مدنيا الآن بقرش صاغ واحد .

وقال الدكتور «**محمد حسين هيكل**» مدللا على صحة مانسبه إلى «**النحاس**» وزميليه على صفحات «**السياسة**»

ـــ يكفيني للدلالة أن جلالة الملك أقالهم من مناصبهم .



ولابد أن النيابة كانت تفضل أن يعفيها المتآمرون من الحرج الذي وضعوها فيه ، بمواصلتهم للضغط عليها لتوجه التحقيق بحيث ينتهي إلى ادانة « **النحاس باشا** » وزميليه ، فتقدم بذلك مبررا قضائيا للعصف بالدستور ، وتعطيل الحياة النيابية . ولم يكن في مقدور المتآمرين أن يكفوا عن الضغط ، إذ كانوا يدركون أن كل التخريجات التى استنطقوا « وثائق سيف الدين » ، لتقولها بالاكراه ، لن تصمد أمام أى تحقيق قضائي .. لذلك كان اللجوء إلى القضاء ، أو فتح باب التحقيق في الموضوع ، هو آخر مايتمنونه أو يفكرون فيه . أما وقد أسرع عدوهم اللدود بوضع الأمر بين يدى القضاء، فلم يكن أمامهم مفر من الضغط على النيابة ، حتى لايكسب « **النحاس** » الجولة ، وينصف القضاء زعيم الأغلبية ، ويطفيء الحريق الذي افتعلوه ليستتروا وراء سحب الدخان المتصاعدة منه ، وهم ينقلبون على الدستور .

وكان المصدر الرئيسي لحرج النيابة ، هو أن مواد القانون لم تكن تسعفها في الاستجابة لمطالب الضاغطين ، فليس من حقها قانونا أن تحقق في كل التخريجات التي حاولت أن تتخذ من نصوص عقد الاتفاق ، موضوعا للاتهام طالما أن الطرف الآخر في العقد ـــ وهو الأميرة « **نوجوان هانم** » ـــ لم يشك من فداحة الاتعاب ، أو يتهم المحامين الثلاثة بالنصب عليه ، أو يقاضيهم طالبا فسخ العقد أو إعادة تقدير الأتعاب . ثم أن بين المتهمين رئيسا للوزراء ، ورئيسا لمجلس النواب ، وفي وقائع الاتهام ، مايتصل بأداء كل منهما لواجبات وظيفته ، ولم يكن هناك قانون ينظم إجراءات التحقيق مع شاغلي هذه الوظائف في حالة ارتكابهم لجرائم تتعلق بأدائهم لواجباتهم ..

وفي مواجهة هذا الحرج ، حاولت النيابة في المرحلة الأولى من التحقيق ـــ التي استغرقت ثلاثة أسابيع ـــ أن تلتزم بالتحقيق في بلاغ «**النحاس**» ضد الصحف التي قذفت في حقه وسبّته .. وفي حماية هذه المظلة تناولت بالتحقيق معظم الوقائع التي ادعى بها كلا من الطرفين مدنيا ضد الآخر ..

وكان منطقيا أن يتهاوى الاتهام في نهاية الأسابيع الثلاثة التي استغرقتها تحقيق «**السيد بك مصطفى**» . فقد جاء الموقف الذي وقفه «**محمد بك شوكت**» ـــ وكيل الأميرة «**نوجوان هانم**» ـــ في التحقيق ، ليكون المعول الأول في جدران الاتهام .. إذ قال إنه هو الذي اختار المحامين الثلاثة ، لمعرفته بعلمهم الغزير ، وعفتهم ، ولأنهم أصحاب جسارة مدنية ، يقولون الحق ولايخشون في قوله لومة لائم .. ويدافعون عن حقوق الغير ، كأنها حقوقهم . وأضاف : أنه لم يضع في اعتباره ، وهو يتعاقد مع المحامين ، أن بينهما اثنين يعملان وكيلين لمجلس النواب ، وإن كانت التطورات التالية أقنعته بأن هذه المراكز كانت فألاً سيئا على القضية ، لأن أحدهما ترك القضية حين اختير لرئاسة الوزارة ، بينما لم يستطع الثاني ـــ بعد أن أصبح رئيسا لمجلس النواب ـــ أن يواصل مرافعته فيها .

ونفى «**شوكت بك**» القول بأن الأتعاب التي اتفق عليها مع المحامين الثلاثة باهظة ، وقال إنه راضٍ بتلك الأتعاب ، وأنه مستعد لأن يدفع أضعافها إذا ربح قضيته التي يعلم كم هى صعبة ، وهو أكثر الناس معرفة بحجم المشاكل المعقدة المحيطة بها .. وشهد بأن المحامين تصرفوا بشهامة ، حين اعتذر لهم بأن موكلته لن تستطيع دفع مقدم الأتعاب المتفق عليه ، لسوء أحوالها المالية ، فقبلوا ١٠٪ فقط من هذا المقدم ، وبرهنوا بذلك على شفقتهم ورحمتهم وعدلهم وتنزههم عن استغلال الظروف .

وكشف التحقيق عن مفاجآة أخرى هدمت أدلة الاتهام ، هى التلاعب في الترجمة العربية لخطاب «**جعفر فخري**» التي نشرتها الصحف باضافة سطور إليها لم ترد في الأصل التركي ، تهدف إلى تأكيد الاتهام بتسخير البرلمان ، لأغراض خاصة ، واستغواء النواب لاصدار قانون لمصلحة أحد طرفي الخصومة في قضية منظورة أمام القضاء .

وكانت الترجمة التي نشرتها الصحف الثلاث في الأساس نصاً عربياً واحداً وصل اليها مع الصورة الشمسية للخطاب باعتباره ترجمة عربية للأصل التركي .. وقد عرضت جريدة «**الاتحاد**» هذا النص على أحد المترجمين العاملين بها وهو «**أحمد أفندي باور**» ـــ فأقر بأن الترجمة سليمة ، فاعتمدت الصحف على إقراره للنص العربي ونشرته . وحرصت على أن تختار منه فقرة بذاتها تصُفها بحروف الطباعة الكبيرة ، وتضع تحت عبارتين من عباراتها خطوطا ، لتلفت نظر القراء إلى أهميتها وتدعوهم للتأمل في معانيهما . وهي الفقرة التي يشير فيها «**جعفر فخري**» إلى الايقاع السريع لحركة الاقتراح بالغاء «مجلس البلاط» ، في لجان مجلس النواب ، ثم يقول مخاطبا «**فريدون باشا**» : «ولا يخفى عليكم وقوفنا على حقيقة نفسية المجلسين ، **وكيفية توجيه ميول أعضائهما** مما يجعلنا على تمام الثقة بقرار المجلسين في هذا الموضوع . **ولولا ذلك ماأقدمنا على الاضطلاع بمثل هذه القضية الصعبة الكبيرة**» .

وجاءت الترجمة الرسمية التي طلبت النيابة اجراءها ، لتكشف عن أن عبارة «وكيفية توجيه ميول أعضائهما» ، وكذلك عبارة «ولولا ذلك ماأقدمنا على الاضطلاع بمثل هذه القضية الصعبة الكبيرة» لا وجود لهما مطلقا في الأصل التركي الذي كتبه «جعفر فخري» . وأن الترجمة الدقيقة للنص الوارد في هذا الأصل هي «.. فليس بخاف على فطنة معاليكم العالية أننا أمناء على حالة مجلس النواب والشيوخ الروحية» . وعندما واجه المحقق «**أحمد أفندي باور**» ـــ مترجم «الاتحاد» الذي اعتمد الترجمة قبل النشر ـــ بما كشفت عنه الترجمة الرسمية للخطاب ، وسأله عن الأصل التركي للعبارتين اللتين نشرتهما الصحف ، قال :

ـــ دي زيادة تعبير مش موجودة في الأصل التركي ، وفي الترجمة (التي نشرتها الصحف) بعض حشو كلام .. زيادة في الايضاح ..

وأضاف «**باور أفندي**» قائلا إن كاتب الخطاب ، لم يَعِدْ المرسل إليه ، بالقيام بأى عمل ليؤثر به على أعضاء مجلسى النواب والشيوخ لتمرير قانون الغاء مجلس البلاط . ولكنه كتب إليه فقط يقول إنه واثق من أن موقف أعضاء المجلسين سيكون

مع الغاء هذا المجلس .

وكشف تحقيق «**السيد بك مصطفى**» كذلك ، عن أن الادعاء باشتغال «**مصطفى النحاس باشا**» باعداد المذكرة الشرعية أثناء رئاسته لمجلس الوزراء ، وقيامه بتحويل مكتبه في الرئاسة إلى مكتب للمحاماة ، هو فرية لا أساس لها . إذ استمع المحقق إلى شهادة كل الذين وردت أسماؤهم في الخبر الذي نشرته «**الاتحاد**» عن هذه الواقعة ، فنفى « **الشيخ محمد عز العرب** » ـــ عضو الشيوخ الوفدي والمحامي الشرعي الكبير ـــ أن «**النحاس**» طلب منه مذكرة بهذا المعنى . وقال إنه لو طلب منه ، اعدادها لفعل ذلك بكل ترحاب ، بصفته محاميا شرعيا مختصا ببحث المسائل الشرعية . فضلا عن أن هذا نوع من تبادل الخبرة بين المحامين ، تجيزه تقاليد المهنة ، بل وتوصي به . وأضاف أنه لم يتردد على مبنى رئاسة مجلس الوزراء ، طوال الشهور الثلاثة التي كان «**النحاس**» فيها رئيسا للمجلس ، إذ كان يلقاه في البرلمان ، وفي المقر الرئيسي للوفد في «بيت الأمة» . ونفى «**ناصيف أفندي مفتاح**» أن «**النحاس**» قد أملاه شيئا .. وقال إنه موظف بسكرتارية مجلس النواب ولا علاقة له بمجلس الوزراء .. وروى «**النحاس**» قصة المذكرة ، مستشهدا بمحاضر مجلس البلاط على أنه قد كتبها منذ أكثر من عام .. ومستشهدا بالأستاذ «**محمد عبد الرحمن الجديلي**» ـــ الموظف بمجلس النواب ـــ على أنه طلب منه في هذا التاريخ تدبير بعض مراجع هذه المذكرة باعتباره من متخرجي مدرسة القضاء الشرعي .. وقد ايد « **الجديلي** » هذه الوقائع . وقدم « **ويصا واصف** » إلى المحقق المذكرة الشرعية نفسها ليتثبت أنها كلها مكتوبة بخط « **النحاس باشا** » .. وأضاف أنه بعد تنازل « **النحاس** » عن الدفاع في القضية ـــ على أثر توليه لرئاسة مجلس الوزراء ـــ سلمه دوسيه القضية الخاص به ، وأنه سلمه بدوره إلى زميله « **جعفر فخري** » ،



مصطفى النحاس كاريكاتير من « الكشكول »

وهكذا انهارت التهمة .

ولم يجد «**السيد بك مصطفى**» مبررا لسؤال شخص آخر ، ذكر خبر «الاتحاد» أن اسمه «**إبراهيم أفندي حسن**» ، وأن وظيفته هي وكيل مكتب «**جعفر فخري**» ، وأدعى الخبر أنه كان ممن أملى عليهم «**النحاس باشا**» المذكرة الشرعية في مبنى مجلس الوزراء ، إذ سأل المحقق «**جعفر فخري**» عما إذا كان من بين وكلاء المحامين الذين يعملون بمكتبه أحد باسم «**إبراهيم حسن**» .. فنفى ذلك .. ولما لم يكن لشهادة هذا الشخص ـ في نظر المحقق ـ قيمة ، بعد أن نفى كل الشهود الآخرين الواقعة ، فقد اعتبر أن التحقيق فيها قد استوفى غايته وأنها ليست في حاجة إلى أقوال جديدة ، بعد أن أنهارت تماما .. وفقدت مصداقيتها .

أنزعج المتآمرون من سقوط الاتهامات واحدا بعد آخر ، فأسرعوا يحاولون انقاذها من الانهيار الشامل ، بالبحث عن وثائق جديدة ، تؤكد مانسبوه للمتهمين ، بعد أن تبددت سحب الدخان ، التي أطلقوها عقب نشر العقد والخطاب ، ولم يسفر التحقيق ، حتى ذلك الحين عن وجود جناية أو شبهة جناية ، ضد «**النحاس**» وزميليه ..

وتقدمت «دائرة سيف الدين» لتعاون المتآمرين ، وتقوم بما يتطلبه اثبات الاتهام في أية مؤامرة سياسية ، من ألعاب قذرة .. إذ كان للدائرة مصلحة ، في البرهنة على سَفَهْ «**الأميرة جويدان**» التي تبعثر أموال الأمير على الوسطاء النصابين ، الذين أوهموها بأن في استطاعتهم تمكينها من وضع يدها على الثروة ، لأن هدفها الوحيد هو أن تضع يدها عليها ، وتحصل على حق التصرف فيها ، فهى ليست أمينة على الأمير ولايمكن الاطمئنان إلى قوامتها عليه ، أو الثقة في حضانتها له .

وانتهى تفكير خبراء الدسائس في دائرة سيف الدين ، إلى محاولة شق جبهة الأعداء ، وفصم العلاقة بين «**الأميرة جويدان**» ووكيلها «**شوكت بك**» وصديقة «**جعفر فخري**» من ناحية ، وبين «**النحاس**» و «**ويصا واصف**» . ومساومة الأميرة ووكلائها على تحقيق بعض ماكانت تهدف إليه من رفع القضية ، مقابل أن تساعد الدائرة في إثبات الاتهام ضد «**النحاس**» و «**ويصا واصف**» .

وهكذا فوجىء «**جعفر فخري بك**» في مساء يوم ١٤ يوليو (تموز) ١٩٢٨ بورقة تصله من مكتب الاستقبال في فندق «ناسيونال» ـــ الذي يسكن به عادة حين يكون بالقاهرة ـــ تقول «أكون سعيدا إذا تفضلتم بمقابلتي في مسألة خاصة ـــ زكريا نامق المحامي» .

ومع أن «**جعفر فخري**» دهش لأن أحد المحامين عن دائرة سيف الدين يطلب لقاءه في وقت اشتدت فيه الحرب بين الطرفين ، سواء في قضية نشر الوثائق ، أو في قضية مجلس البلاط .. إلاّ أن دهشته قد تصاعدت حين اكتشف أن الدائرة أرسلت المحامي ليرفع أغصان الزيتون ، ويعرض استئناف مفاوضات الصلح في القضية المرفوعة أمام مجلس البلاط ، بعد أن انقطعت في أعقاب العرض الذي قدمته نيابة عن الدائرة بعثه «**النبيل عباس حليم**» ، ونصح المحامون الأميرة «**نوجوان**» برفضه لأنه يقوم على تنازلها عن حقها في حضانة ابنها . واستمع «**جعفر فخري**» إلى الخطوط العامة للعرض ، ولم يناقشها معتذرا بأن صاحب الحق الأصلي في قبول العرض ، أو طلب تعديله أو رفضه ، وهو «**محمد بك شوكت**» يقيم في الاسكندرية وأنه سيرسل في طلبه ، لعقد جلسة ثلاثية لمناقشة العرض .

ووصل «**شوكت بك**» إلى القاهرة ، حيث اجتمع إلى «**جعفر فخري**» واستمع منه إلى شروط الصلح التي تعرضها الدائرة ، ثم انتقل الاثنان إلى مكتب «**ويصا واصف**» وناقشوا معه الموضوع ، وكان من رأيه أن يقبلا البحث في الصلح إذا كانوا واثقين من حسن نية الطرف الآخر .

وفي اللقاء الثلاثي ، الذي جمع بين «**جعفر فخري**» و «**محمد شوكت**» و «**زكريا نامق**» ، في جناح الأول بفندق «ناسيونال» ـــ في التاسعة والنصف من مساء يوم ١٦ يوليو (تموز) ـــ عرض محامي الدائرة شروطه للصلح ، وخلاصتها أن الدائرة على استعداد لأن تخصص للأمير نفقة سنوية قدرها خمسين ألف جنيه تسلم إلى والدته ، وعلى استعداد أيضا لأن تنفذ القرار الصادر من مجلس البلاط بصرف ٤٠ ألف جنيه لشراء العقارات الخاصة بسكن الأمير . وفي مقابل ذلك يبقى الحجر قائما ، ويبقى القيِّم هو «**الأمير محمد علي إبراهيم**» على أن تعين الأميرة الوالدة مشرفة

على القيم .

ورأى «**شوكت بك**» أن الشروط المعروضة ، لابأس بها ، ولو أنها لاتحقق لهم كل مايريدون ، ولكنها أساس طيب للبحث . فطلب زيادة النفقة السنوية عشرة آلاف جنيه أخرى ، لتصبح خمسة آلاف جنيه شهريا ، فقال «**زكريا نامق**» إنه لايعتقد أن هذا مطلب عسير التحقيق ، وأضاف :

ـــ لو أن «**أمين بك على منصور**» (وكيل القيم) كان موجودا الآن لانتهت المسألة .

وطلب منه «**شوكت بك**» أن يتصل به تليفونيا ليعرض عليه الأمر . ولما لم يجده ، اتفق الطرفان على لقاء في صباح اليوم التالي يحضره وكيل الدائرة «**على أمين منصور**» **لاتمام الاتفاق** ، وتوقيعه .



. انتهت جلسة المفاوضات ، وخرج «**جعفر فخري**» من جناحه مع مضيفه ليودعه حتى السلم ، وخرج خلفهما «**شوكت بك**» الذي لاحظ أنهما يتهامسان ، فتوقف على مقربة من باب الجناح ، بينما واصلا الهمس عده دقائق ، استدارا بعدها عائديْن ، ودخلا ثانية إلى الغرفة ، وبدا وكأن هناك جانبا من المفاوضات يحتاج إلى استكمال .. وما أن دخل الثلاثة الغرفة ، حتى قال «**جعفر بك**» لـ «**زكريا نامق**» .

ـــ أهو «**شوكت بك**» قدامك .. كلمه في اللى انت عاوزه ..

وبعد مقدمة قصيرة ، قال « **زكريا نامق** » : المسألة تحتاج لانهائها أن تسهلوا لنا بعض الأمور ..

ولما سأله «**شوكت بك**» عن نوع التسهيلات المطلوبة قال :

ـــ لازم تساعدونا في تسليم بعض أوراق تتعلق بـ « **مصطفى النحاس** » أو « **ويصا واصف** » .. إنما تكون في العضم .. مش زيّ جواب « **جعفر فخري** » ده، اللي نُشر .. وهو عبارة عن كلام واحد محام بيفشر بيه على موكله .. مايِخْلاش الأمر ، أن تكون بينهم وبينكم مراسلات تكون مؤثرة ، وتعزز الحاجات المنشورة دي ..

وبينما كان « **شوكت بك** » يحاول استيعاب الطلب .. أضاف « **زكريا** » باغراء :

ـــ الدائرة لديها ٧٥٠ ألف جنيه متجمده ، ومش عارفين نتصرف فيها .. وإذا سهلت العمل ده ، نكون مبسوطين كلنا ..

توترت أعصاب « **شوكت بك** » ، وقال بعصبية :

ـــ هل هذا الطلب شرط لاتمام الصلح الذي تعرضونه .

وتراجع « **زكريا نامق** » .. وقال :

ـــ أنا فقط كنت أريد تسهيل الأمر . لأن هناك مقامات عليا يهمهما الحصول على تلك الأوراق .. لها كلمة نافذة في اتمام الصلح .

وانصرف « **زكريا نامق** » على أن يعود في صباح اليوم التالي ، ومعه « **أمين على منصور** » لاستكمال المفاوضات لكنه لم يعد . ولم ينتظره « **شوكت بك** » بل أسرع يتقدم بمذكرة إلى « مجلس البلاط » ضد الدائرة ، وبشكوى للنيابة ضد « **زكريا نامق** » ، الذي نفى التهمة ، وأنكر الواقعة ، وفسر طلبه لمقابلة « **جعفر فخري** » بسبب ظاهر الافتعال ، فقال ان أحد محرري « **الاتحاد** » أخبره بأن هناك تفكيرا في أن يدير « **أمين على منصور** » ، دائرة الأميرة « **نوجوان هانم** » بالاضافة إلى دائرتي



أمين على منصور محامي الدائرة ..

الأميرين «**سيف الدين**» و «**محمد علي إبراهيم**» ، فذهب إلى «**جعفر فخري**» ليستوثق من صحة الخبر . ولما ضيّق عليه المحقق الخناق ، سائلا اياه عن مصلحة «**جعفر فخري**» و «**شوكت بك**» في الادعاء عليه بما لم يقله ، برر ذلك بأنهما فهما خطأ سؤاله لهما أثناء المفاوضات عن مدى صحة الأنباء التي تقول بأن كل واحد من المحامين الثلاثة ، يحصل على مائة جنيه شهريا ، من النفقة المؤقتة التي قررها «مجلس البلاط» للأمير . وأضاف أنه أشار على «**جعفر فخري**» بأن ينصح صديقه «**شوكت بك**» بتقديم الايصالات التي تدل على استلام «**مصطفى النحاس**» و «**ويصا واصف**» لهذه المبالغ إلى النيابة ، لأن تقديمها سوف يوازن أوضاع المتهمين في القضية ، فيتساوى ماهو منسوب إلى « **جعفر فخري** » بما قد ينسب إلى زميليه، إذ ليس من العدل أن يتحمل وحده وزر القضية ..

وجاء التفسير الذي ساقه «**زكريا نامق**» ليبرر به تصرفه ، مؤكدا لما حاول أن ينفيه .. وعندما تكشف له ذلك ، ازداد توترا وعصبية ، إبّان المواجهة التي أجراها المحقق بين أطراف اللقاء الثلاثي ، فانفجر معلنا أنه لم يشأ أن يبلغ النيابة بواقعة حصول المحامين الثلاثة على ثُلث النفقة المؤقتة التي قررها مجلس البلاط للأمير ، وأنه صدق «**جعفر فخري**» و «**شوكت بك**» حين نفيا له الواقعة . وأضاف مهددا :

ـــ سوف يتبين ماهو أدهى وأمر ، وسأبلغ النيابة عنه قريبا .

كان تهديد «**زكريا نامق**» هو آخر ورقة في ملف التحقيق الذي أجراه «**السيد بك مصطفى**» ، وانتهى في ١٨ يوليو (تموز) ١٩٢٨ ـــ إلى الحفظ ، دون أن يُسفر عن توجيه أية اتهامات لـ «**مصطفى النحاس**» و «**ويصا واصف**» . وكان لابد من البحث عن لعبة قذرة جديدة تتيح الاستمرار في التحقيق إلى أن ينتهي باتهام زعيم الأغلبية ورئيس مجلس النواب بتهم تقضي على **مستقبلهما** السياسي تماما .



وبعد أقل من أسبوع ، انتدب النائب العام محققا جديدا ، هو «**مصطفى بك حنفي**» ـــ الأفوكاتو العمومي ـــ لتكون أول ورقة في تحقيقه ، هي ذلك

«الأدهي والأمر» الذي هدد «**زكريا نامق**» بظهوره .. فقد تلقي المحقق خطابا من «**الأستاذ محمد سليم**» ــ المحامي بدائرة سيف الدين ــ ، يخطره فيه بأن هناك شاهدا هاما على واقعة اشتغال «**النحاس**» باعداد المذكرة الشرعية أثناء رئاسته للوزراء ، هو «**إبراهيم أفندي حسني**» ، وكيل مكتب «**جعفر فخري**» ، الذي أخطأ خبر «**الاتحاد**» فذكره باسم «**إبراهيم حسن**» .. وأضاف البلاغ بأن «**جعفر فخري**» أمر وكيل مكتبه بالاختفاء إبّان المرحلة الأولى من التحقيق ، ولكنه استطاع أن يعرف محل إقامته ، ويرجو من المحقق أن يستمع لأقواله ..

واستجاب الأفوكاتو العمومي لطلب الاستماع إلى شهادة «**إبراهيم حسني**» وبدأ تحقيقه في ٢٤ يوليو (تموز) بأقواله ، وعلى عكس ماكان متبعا في جلسات التحقيق السابقة ، لم يخطر المحامون عن «**مصطفى النحاس**» و «**ويصا واصف**» بهذا التطور الجديد ، ولم يبلغوا بموعد الجلسة ليتاح لهم حضورها ومناقشة الشاهد في أقواله . وعندما علم أحدهم وهو «**ملاك أفندي كامل**» ــ المحامي عن «**جعفر فخري**» ــ من الصحف بأن التحقيق يجري في نيابة الاسكندرية ، توجه إليها ، ففوجىء بأن الخبر صحيح ، وبأن الأفوكاتو العمومي ، أوشك على الانتهاء من الاستماع إلى أقوال «**إبراهيم حسني**» ، ودهش لأن اثنين من محامبي دائرة «**سيف الدين**» ــ هما «**محمد سليم**» و «**على منصور**» ــ جاءا خصيصا من القاهرة لحضور التحقيق . بينما لم تهتم النيابة باخطاره هو أو زملائه بموعده ، أو تطلب إليهم حضوره ، فقدم احتجاجا على ذلك إلى الأفوكاتو العمومي .

وفيما بعد تكشف السبب الذي من أجله ، لم يخطر الدفاع عن «**ويصا واصف**» و «**مصطفى النحاس**» بموعد تلك الجلسة .. إذ كان «**إبراهيم حسني**» هو شاهد الملك الملقن ، الذي أعد لاثبات الاتهام بعد أن فشلت كل الوسائل الأخرى .. ومنذ اللحظة الأولى لادلائه بأقواله ، تكشفت ملامح الدور الذي جاء ليلعبه في القضية ، وثبت أنه قد أطلع على كل ما قيل وما أثير في محضر التحقيق الأول ، ودُرِّب على إلقاء رواية ، لاتتناقض مع ماشهد به الشهود في هذا المحضر ، ولكنها تثبت التهمة ضد المتهمين بوقائع جديدة ، لم يشهد أحد بكذبها ، أو يقدم لها تفسيرا منطقيا ..

وانطلاقا من هذا التبرير الضعيف والسخيف ، نقل «إبراهيم حسني» ، عن لسان مخدومه اعترافا كاملا بوقائع الاتهام فقال إن «جعفر فخري» أبلغه بأن الهدف من ضم «النحاس» و «ويصا واصف» إلى هيئة الدفاع في القضية هو الاستعانة بمركزيهما — كوكيلين لمجلس النواب — في التأثير لصالح «الأمير سيف الدين» ولم يكتف بذلك ، بل واعترف له كذلك بأن خطتهم تقوم على المطالبة بالغاء مجلس البلاط ، وأنهم أوعزوا إلى «حافظ رمضان بك» بأن يتقدم باقتراح بمشروع قانون إلغاء المجلس . ثم قال له فيما بعد ، أن الذى طلب من «حافظ رمضان» تقديم الاقتراح ، هو «الأمير محمد علي» وأن في نيتهم استغلال هذا المشروع .

وهكذا تقمص «إبراهيم حسني» دوراً تكرر ظهوره — قبل ذلك وبعد ذلك — في القضايا السياسية وهو دور الشاهد الذي يسهِّل الأمور على سلطة الاتهام ، ويعفيها من جهد البحث عن أدلة وقرائن لاثباته ، ويتولى نيابة عنها توجيه التهم ضد الخصوم السياسيين . ولم يكلفه القيام بهذا الدور سوى مجهود يسير ، غير

ومع أن الواقعة الوحيدة التي استُدعى للشهادة عليها ، هى واقعة إملائه المذكرة الشرعية ، إلاّ أنه لم يكتف بالشهادة عليها ، ولم يصبر حتى يسأله المحقق ، ولم يجب على قدر السؤال ، إذ كانت المحفوظات التي لُقِّنت له ، تتحدى ذكاءه المحدود ، فتندفع على لسانه بشكل لفت نظر المحقق ، الذي كان قد بدأ تحقيقه بسؤاله عما إذا كان يعرف أن «مصطفى النحاس» هو أحد المحامين الموكلين في القضية ، وبدلا من الاجابة بالنفي أو الايجاب ، اندفع «إبراهيم حسني» يقول دون مناسبة ، متقمصا دور المدعى العام في القضية ، أن «جعفر فخري» قال له أنهم سيوكلون في قضية مهمة ، ولما سأله عنها قال له أنها قضية «الأمير سيف الدين» ، وأنه يفكر في أن يشرك معه في القضية ، أحدا من أعضاء مجلسى الشيوخ أو النواب ، وأضاف أنه علم منه أنه قد سافر إلى القاهرة وأقنع «ويصا واصف» أولا ، ثم اشترك الاثنان في اقناع «النحاس» . ولما عبر الأفوكاتو العمومي عن دهشته لاندفاع «جعفر فخري» في رواية كل هذه الأسرار ، للشاهد ، وهو مجرد وكيل لمكتبه ، فسر «إبراهيم حسني» ذلك ، بأن مخدومه يثق به ، ويتخذه كاتماً لأسراره .. ولايخفى عنه شيئا .

بجهود التخلي عن الضمير ، هو أن يؤيد كل التهم التي أراد المتآمرون نسبتها إلى **« النحاس »** وزميليه ، بأقوال ينقلها عن **« جعفر فخري »** وينسبها إليه ، زاعما أنه لم يكن يُخفي عنه شيئا ، حتى أنه أخطره أن في نيته أن « يستغل » اقتراح إلغاء « مجلس البلاط » .

وفي إجاباته على أسئلة النيابة عن موضوع اشتغال **« النحاس »** باملائه المذكرة الشرعية ، حاول **« إبراهيم حسني »** أن يتوقى كل تناقض بين روايته وبين الوقائع التي سبق لغيره من الشهود أن أجمعوا على صحتها . فأدخل تصحيحات هامة على رواية **« الاتحاد »** لقصة المذكرة الشرعية ، من بينها أن الاملاء لم يتم في مكتب **« النحاس »** في مجلس الوزراء ، بل في غرفة الوزراء بمجلس النواب ، إذ كان **« إبراهيم حسني »** يعرف الغرفة الأخيرة ، بحكم تردده على المجلس لينسخ لمخدومه بعض محاضر الجلسات التي يحتاج إلى نسخها ، فيستطيع أن يصف محتوياتها ويضفي بذلك مسحه من الصدق على أكاذيبه .

ولأن التحقيق الأول كان قد انتهى إلى أن المذكرة الشرعية ، كُتبت بخط **« النحاس »** ، وأنها أُعدَّت في الفترة بين انعقاد جلسة مجلس البلاط الأولى في ٣٠ مارس (آذار) . وانعقاد جلسته الثانية في ٢١ مايو (آيار) من العام الماضي ١٩٢٧ ، فقد نصحه الذين لقنوه بأقواله بأن يتجاوز هذا القسم من الواقعة ، وأن يكتفي للتدليل على جمع **« النحاس »** بين رئاسة مجلس الوزراء ، وبين الاشتغال بالمحاماه ، بواقعة واحدة خلاصتها أن **« النحاس »** أملاه الصفحتين الأخيرتين من المذكرة فقط، ابتداء من البند ١٦ منها، وهي بنود تتعلق بحجم ثروة **« الأمير سيف الدين »** وثروة والدته ، وتتضمن بيانات وأرقام احصائية .

ولأنه كان مشغولا باثبات قيام **« النحاس »** باملائه المذكرة إبّان رئاسته لمجلس الوزراء ، فقد أجاب على سؤال المحقق عن تاريخ الابلاء ، بقوله إن ذلك قد حدث بعد انعقاد جلسة **« مجلس البلاط »** الأخيرة في ١٦ يونيو (حزيران) ١٩٢٨ بحوالي أربعة أو خمسة أيام ، أى في يوم ٢٠ أو ٢١ يونيو .

وأدرك الملقنون من خبراء الدسائس في دائرة سيف الدين ، أن **« إبراهيم**

حسني » قد أخطأ في اختيار هذا التاريخ ، إذ يسهل تكذيبه ، لعدم منطقيته ، إذ لم تكن هناك ضرورة ملحة تُجبر **« النحاس »** على المغامرة باملاء المذكرة ، في ذروة الأزمة الوزارية ، وفي الأيام التي كانت تتالى فيها استقالات الوزراء من حكومته ، بينما أُجلت اجتماعات **« مجلس البلاط »** ـــ الذي كان مفروضا أن تُقدم إليه المذكرة ـــ إلى مابعد نهاية الصيف .

وفي اليوم التالي ـــ ٢٥ يوليو (تموز) ١٩٢٨ ـــ أعاد المحقق فتح المحضر ، ليسأل **« إبراهيم حسني »** عدّة أسئلة شكلية ، قبل أن يسأله السؤال الذي أتاح له الفرصة لتصحيح تاريخ الاملاء ، فإذا به يتذكر فجأة ، أن الاملاء وقع قبل انعقاد جلسة « مجلس البلاط » بأربعة أو خمسة أيام ، وليس بعدها بنفس المدة . وبذلك بدت الرواية أكثر منطقية .

على أن رواية **« إبراهيم حسني »** لم تصمد أمام طوفان الأسئلة التي أمطرته بها هيئة الدفاع عن **« النحاس »** وزميليه ، إذ عجز عن وصف غرفة الوزراء بمجلس النواب ، ولم يتنبه إلى أن المنضدة التي ذكر أنه جلس اليها ابان استملائه ، عليها تليفون .

واهتزت روايته حين انهالت عليه أسئلة المحامين تطلب إليه تحديد ظروف ذهابه إلى مجلس النواب يومها ، والموعد الذي بدأ فيه الاملاء ، والمدة التي استغرقتها ، والأشخاص الذين دخلوا إلى الحجرة أثناءه ، إذ ذكر أنه انتقل إلى المجلس يومها بصحبة **« جعفر فخري »** ، في سيارة صديق لمخدومه ـــ كان يقيم معه في فندق « الناسيونال » ـــ يسمى **« الجيار بك »** . وأنه كان موجودا بالمصادفة حين استدعاه **« النحاس »** ليملي عليه آخر صفحتين في المذكرة ، وأن أحدا لم يدخل الحجرة أثناء الاملاء ـــ الذي بدأ أثناء انعقاد جلسة المجلس المسائية واستغرق ثلث ساعة ـــ سوى **« جعفر فخري »** الذي كان كثير التردد عليهما ، و **« ويصا واصف »** الذي دخل مرة واحدة .

وككل كذوب فان التفاصيل الكثيرة التي استدرجته أسئلة الدفاع لذكرها ، سرعان ماتناقضت مع المنطق ، ومع غيرها من التفاصيل التي سبق له هو نفسه أن

ذكرها .. فأخذ يعدل فيها . وانتهت محاولاته لاحداث توائم بين أقواله ، بتناقضات بين أقواله المعدلة ، وبين أجزاء أخرى من أقواله السابقة ، حتى أصبحت أقواله بمجملها مليئة بالثقوب والرتوق .

وفضلا عن أن الاطلاع على قائمة نزلاء «فندق الناسيونال» في الفترة التي ذكرها ، كشفت عن عدم إقامة أحد اسمه **«الجيار»** به خلال تلك الفترة ، فقد لاحظ المحامون عدم منطقية الادعاء بتردد **«ويصا واصف»** على غرفة الاملاء ، مع القول بأن هذا الاملاء كان يجري إبّان انعقاد جلسة مجلس النواب ، إذ لم يكن معقولا أن يترك رئيس مجلس النواب منصة الرئاسة ، أثناء انعقاد الجلسة ، ليفتش على الاملاء ، وهى ملاحظة دفعت **«إبراهيم حسني»** إلى تعديل أُكذوبته ، قائلا إن الاملاء قد وقع إبان رفع الجلسة للاستراحة ، فوقع بذلك في مطب أسوأ ، إذ لم يكن معقولا أن يُملي **«النحاس»** مذكرة في قضية ، إبّان الاستراحة التي تحتشد فيها غرفة الوزراء بمجلس النواب ، بالوزراء وبالنواب الذين يلتفون حولهم لانجاز مطالب أنصارهم والتوصية على مشروعات دوائرهم .

وأراد **«إبراهيم حسني»** أن يعطي شهادته ثقلا جديدا ، فاندفع يشهد على وقائع لاصلة مباشرة بينها وبين وقائع التحقيق التي استدعى للشهادة عنها ، ولكنها تخدم الهدف نفسه ، وهو التشهير بالحياة النيابية ، وافتعال فضائح تبرر السكوت على العصف بها ، فزعم أن **«جعفر فخري»** كان يستغل نفوذه كعضو في مجلس النواب ، ليحصل على مبالغ نقدية من أصحاب الحاجات مقابل التوسط لدى الجهات المسئولة ، لتحقيق مطالبهم ، وشهد بأنه تقاضى من أحد موظفي وزارة الأوقاف ثلاثة جنيهات مقابل التوسط بنفوذه لنقله من الاسكندرية إلى دمنهور ، وحصل من آخر على عشرين جنيها لتعيينه عمدة على إحدى القرى . واعترف بأنه كان يقوم بالتفاوض مع أصحاب الحاجات بتكليف من مخدومه ، وأنه هو الذي كان يتقاضى النقود منهم ويسلمها إليه .

استمر تحقيق الأفوكاتو العمومي إلى ١٩ سبتمبر (أيلول) ١٩٢٨ ، إلى أن أوقف في ذلك التاريخ انتظارا لعودة **«محمد حافظ رمضان بك»** من أوروبا لسؤاله عن

الظروف التي أحاطت بتقديم اقتراحه بمشروع قانون الغاء مجلس البلاط . وعاد **«حافظ رمضان»** . واستمعت النيابة ــ في ١٦ أكتوبر (تشرين الأول) ــ إلى أقواله ، فجاءت مخيّبة لآمالها ، فقد نفى الرجل أىّ علاقة بين اقتراحه بالغاء «مجلس البلاط» وبين قضية الأمير سيف الدين ، وقال إنه لايعرف **«محمد شوكت بك»** ، وأن أحدا من المحامين الموكلين في القضية لم يحدثه في هذا الاقتراح قبل تقديمه ، وأن الغرض من تقديم الاقتراح لم يكن يهدف إلى إخراج القضية من ولاية المجلس ، وأضاف أن الخطوات التي مر بها اقتراحه في لجان مجلس النواب ، كانت عادية الايقاع ، وربما أقل من العادية ، وأنه لم يلحظ أن المشروع قد لقى عناية خاصة .

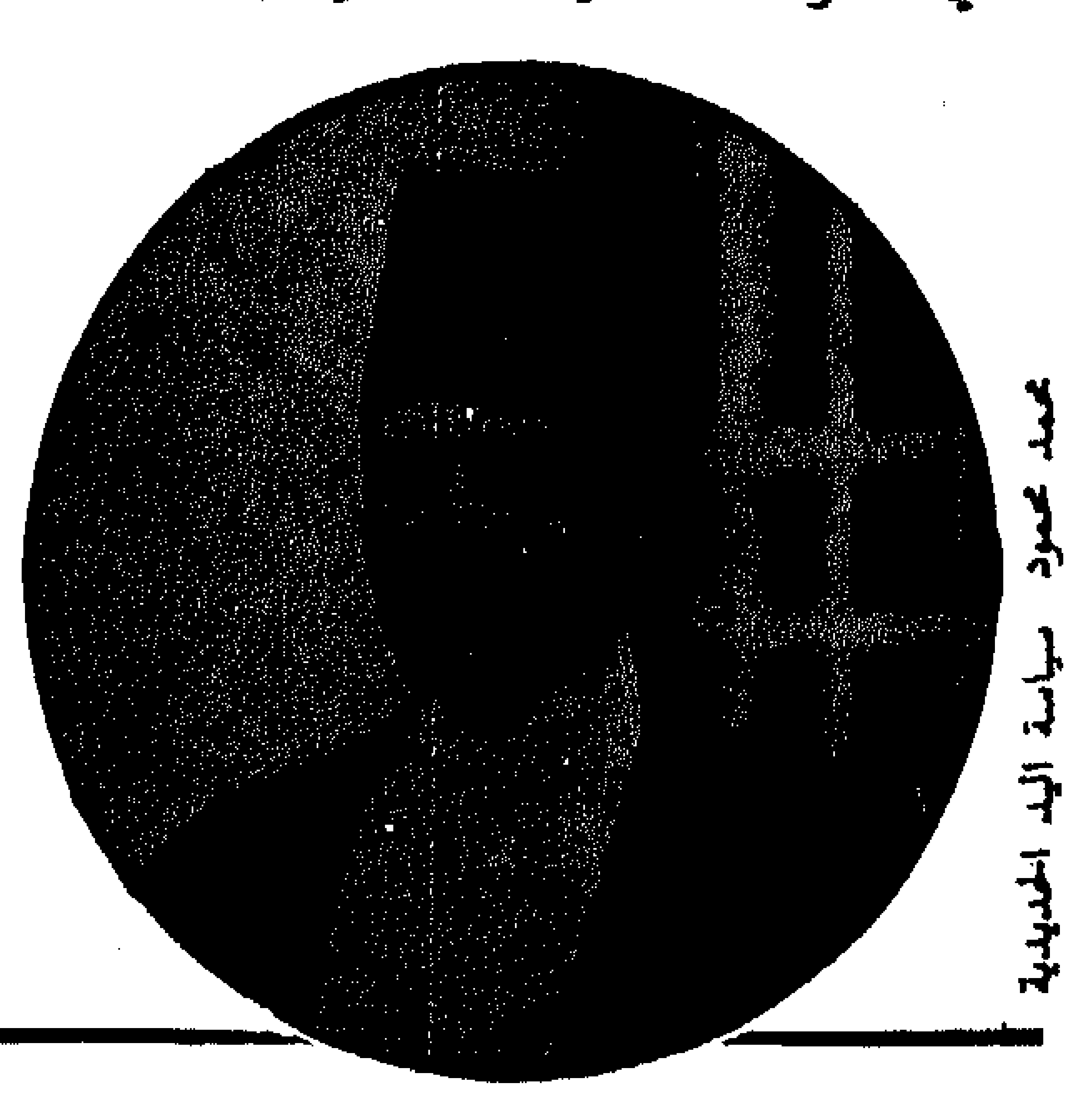
وأحبطت شهادة **«حافظ رمضان»** كل الرغبات الشريرة التي قادت المتآمرين منذ البداية ، وجاءت قيمتها من أن صاحبها خصم سياسي للنحاس ، ورئيس للحزب الوطني ، الذي كانت جريدته **«الأخبار»** واحدة من الصحف التي شنت الحملة ضد زعيم الأغلبية ، فضلا عن أن شهادته قد مزقت واحدة من أهم وقائع الجانب السياسي من الاتهام ، وهى تهمه السعى لاستصدار تشريع بالغاء مجلس البلاط ، لصالح أحد أطراف النزاع في قضية منظورة أمامه .

وانتهى التحقيق الثاني ، إلى ما انتهى إليه التحقيق الأول .. وظلت أوراقه ساكنة بلا حراك ، لمدة تزيد على شهرين وكشف رد النائب العام على خبر نشرته صحيفة مصرية ، هى **«المُقَطّم»** وأخرى انجليزية هى **«الديلي تلجراف»** عن أن هناك أزمة سببها اختلاف في وجهات النظر حول طريقة التصرف في التحقيق ، بين الأفوكاتو العمومي **«مصطفى بك حنفي»** وبين النائب العام . فقد ذكر الخبر الذي نشرته الصحيفتان أن الأفوكاتو العمومي قد رفع تقريرا عن التحقيق يبرىء فيه **«النحاس»** و **«ويصا واصف»** مما نُسب اليهما ، ويؤجل البت في التهم الخاصة بـ **«جعفر فخري»** ، فأسرعت وزارة الحقانية تعلن ــ في بلاغ رسمي ــ بأن القضية ماتزال بين يدى النائب العام ، وأنه لم يبت فيها . ولم يكذب البلاغ واقعة التقرير الذي أرفقه الأفوكاتو العمومي بتحقيقاته . وهو تقرير لم يظهر بعد ذلك في القضية ، وتهرب النائب العام من تقديمه بدعوى أنه مجرد مكاتبه ادارية بين المحقق ورئيسه الأعلى .



وطوال الشهور الستة التي استغرقها التحقيق بمرحلتيه لم تكف صحف الانقلابيين عن التعليق على الوقائع التي يجري بشأنها ، واستباق أحكام القضاء ، بافتراض صحة الوقائع ، ثم التنديد بالمجرمين الذين ارتكبوها ، إذ كانوا يتوهمون أن الالحاح على تكرار الوقائع سينتهي باقتناع الرأى العام المصري والأوروبي بصحة الاتهامات ، وبالتالي بصواب الخطوات السياسية التي اتخذت بحق حياة نيابية فاسدة ، ودستور يتيح للنصابين والأفاقين ، فرصة النيابة عن أمة جاهلة ، غافلة ، تحتاج إلى تربية سياسية ، لتحسن اختيار من يمثلونها ، قبل أن تكون مصدرا للسلطات .

ولأن «**محمد محمود**» وأبطال الانقلاب ، كانوا يدركون بأن هناك بديلا لعدم اقتناع الرأى العام المصري بما كانت تردده صحفهم ، هو الحكم باليد الحديدية . فقد اهتموا أكثر بتوضيح الأمر للرأى العام الأوروبي ، الذي لم تهضم أقسام عريضة منه ، داخل بريطانيا نفسها ، فكرة إقالة «**النحاس**» وهو الذي يحوز على ثقة مجلسى البرلمان ، ولم تقتنع بأن صدع الائتلاف يمكن أن يكون مبررا للاقالة ، طالما أن الذين انسحبوا من الائتلاف يمثلون أقلية في مجلس النواب . لذلك ربط «**محمد محمود**» ـــ في تصريحات كثيرة له ، أدلى بها للصحف الأوروبية ـــ بين الاقالة وبين «فضيحة وثائق سيف الدين » ، وبين « الفضيحة » و« الانقلاب » . ولم يشر إلى صدع الائتلاف كسبب للاقالة . وكان مما قاله لصحيفة ألمانية « أن كل ذي كرامة ، كان يجب عليه أن يستقيل بعد ظهور الوثائق الناطقة بفضيحة « **سيف الدين** » . ثم ربط بين الانقلاب الدستوري و« فضيحة الوثائق » ، في حديث أدلى به لصحيفة « **شيكاجو تريبيون** » الأمريكية وقال فيه .


محمد محمود سياسة اليد الحديدية

ـ إن البرلمان عندما يصير مشوبا بالفساد .. لايعود دستوريا ، وهذا هو البرلمان الذي عطلته ، فقد كان زعماء البرلمان في الماضي يتاجرون بمناصبهم العالية .. ولكن الجرائم التي ظهرت لاتستحق الذكر بالنسبة إلى الجرائم التي ارتكبتها جماعات كانت تُلوِّح بأعلام الوطنية ، تملأ جيوبها بالمال . وأملي وطيد بأنني بعد ثلاث سنوات ، أستطيع أن أعهد بالحكم لبرلمان حقيقي نزيه . ولكن ليس لبرلمان يتجر أعضاؤه ـ كما جرى في البرلمان الماضي ـ بمراكزهم ..

وإزاء الأهمية البالغة التي كان الانقلابيون يعلقونها على قرار النيابة بالتصرف في القضية ، فقد واصلوا لهاثهم الملهوف للبحث عن دليل أو قرينه أو شهادة تثبت الاتهام بحق زعيم الأغلبية ، فرغم الفشل الذريع الذي مُنيت به محاولة « **زكريا نامق** » لمساومة « **محمد شوكت بك** » على شراء وثائق تدين « **النحاس** » و « **ويصا واصف** » مقابل عرض مغري بالصلح في القضية ، فقد واصلت الدائرة محاولاتها لشراء الوثائق من الأميرة « **نوجوان هانم** » مباشرة . فأرسل إليها الأمير « **محمد علي إبراهيم** » رسولا منه ، اسمه « **توفيق حكيم** » ، كرر عليها نفس شروط الصلح التي عرضها « **زكريا نامق** »وأضاف إليها رفع قيمة النفقة إلى ستة آلاف جنيه شهريا ، تحصل الأميرة الوالدة ، على ثلاثة منها ، وتحصل الأميرة « **شويكار** » على ألف ، بينما يحصل القيم على ألف ، والأمير « **عمرو إبراهيم** » ـ شقيقه ـ على الألف السادس . وكان كل ماهو مطلوب من الأميرة مقابل كل ذلك ، هو مطلب واحد : أن تكذب واقعة تنازل « **النحاس** » عن الدفاع في القضية ، عند توليه رئاسة مجلس الوزراء وأن تعزله عن مباشرتها فتؤكد بذلك الاتهام بأنه كان يجمع بين رئاسة مجلس الوزراء وبين العمل بالمحاماه .

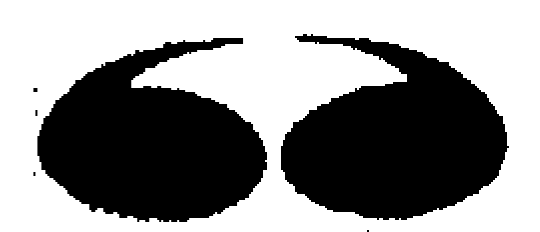
وعندما رفضت الأميرة العرض ، تدخل « **محمد محمود** » بنفسه ، فأرسل « **ناصيف أفندي رزق الله** » ـ سكرتير المفوضية المصرية في تركيا ـ إلى الأميرة ، برسالة شفوية ، يعرض عليها مائة وخمسين ألفا من الجنيهات ، مقابل أن تعطيه مالديها من أوراق تثبت أن لكل من « **مصطفى النحاس** » و « **ويصا واصف** » صلة بالتفكير في تقديم مشروع قانون الغاء مجلس البلاط ..

وفضلا عن الأسباب العديدة التي دفعت المتآمرين لمحاولة اثبات هذه الصلة بين المتهمين ومشروع القانون ، فقد كان هناك سبب يتعلق برغبتهم في التقرب من



جعفر فخري ويصا واصف في كاريكاتير لمجلة «الكشكول» المؤيدة للانقلاب العسكرى

القصر الملكي ، والاحتفاظ بمساندته ، بالبرهنة على أن «**النحاس**» و «**ويصا واصف**» يساندان المتمردين ــ من أفراد الأسرة المالكة ــ على نفوذ وسلطة الملك ، ويسعيان لتحدى ارادته التي اقتضت تشكيل مجلس البلاط ، فضلا عن قبولهما من البداية الدفاع في قضية يعرفان مدى الحساسية التي تمثلها لجلالته . بل إن «**السياسة**» ــ جريدة الانقلابيين ، لم تتورع عن إقحام الخديو «**عباس حلمي الثاني**» في القضية ، استثمارا لمخاوف «**الملك فؤاد**» من محاولات ابن شقيقه الخديو المعزول استرداد عرشه ، فذكرت أن وراء إثارة قضية سيف الدين ، شخصا ذا مقام كبير يقيم في الخارج ، كان هو الذي اختار «**النحاس**» و «**ويصا واصف**» للدفاع في القضية ودفع لهم أتعابهم من أمواله وأن هدفه من إثارة القضية، هو الانتقام لنفسه من الحظ الذي أفلت منه .



ولم تكن النيابة تستطيع أن تتجاهل كل هذه الظروف ، فتحفظ التحقيق دون قرار اتهام ، وهو ماكان الرأى القانوني الفني يقضي به ، لذلك اضطرت ــ بعد تلكؤ شديد ــ لاصدار قرارها بالتصرف في التحقيق في ٢٠ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٢٨ . وقد نصّ القرار ــ الذي وقّعه النائب العام ــ على حفظ الدعوى في بلاغ «**النحاس**» ضد الصحف الثلاث التي قذفت في حقه ، وحق زميليه ، استنادا إلى مبرر غريب ، هو أن الوقائع التي اتخذوها موضوعا للهجوم والتنديد ، صحيحة . وأن شكوى «**النحاس**» وزميليه ، تنصب على التعليقات التي نشرتها الصحف ، وطعنت بها عليهم ، بوصف الأتعاب بأنها باهظة وبأنه قد روعى في تقديرها المراكز السياسية التي يشغلها المتهمون .. ولم تجد النيابة في تعليقات تلك الصحف مايستحق المؤاخذة ، إذ أن أحكام محكمة النقض ، تنص على قبول الطعن في الخصوم السياسيين بشكل أوسع وأعم من قبول الطعن في موظف معين بالذات ..

وكان حفظ البلاغ في قضية «القذف» ، برغم أن الصحف وصفت «**النحاس**» وزميليه بأنهم مجرمون بالفطرة وأنذال ، وقالت عن شرفهم بأنه شرف النعال وكرامة الأوحال، مؤشرا على حجم الضغوط التي تعرض لها المحققون ، حتى تجاهلوا

جرائم قذف ثابتة ، وحفظوها بحيثيات بررت القسم الثاني من القرار ، الذي أحال فيه النائب العام كلا من **« مصطفى النحاس »** و **« ويصا واصف »** و **« جعفر فخري »** إلى مجلس تأديب المحامين في قضيتين منفصلتين ، ضمت الأولى ثلاثتهم ووجهت إليهم فيها عشرة اتهامات ، تتعلق سبعة منها بعقد الاتفاق ذاته باعتباره خروجا على آداب المهنة ، وقد أجهد النائب العام نفسه في توليد الاتهامات السبعة من تهمة واحدة . بينما اقتصر الشق السياسي من هذه القضية على ثلاث تهم هي : مراعاة المراكز السياسية للمتهمين عند توقيع عقد الاتفاق . ومحاولة إيهام أصحاب الشأن في القضية بأن للاقتراح بالغاء « مجلس البلاط » أثرا في سير الدعوى . وأخيرا عدم قطع **« النحاس »** لصلته بالقضية بعد توليه رئاسة الوزراء على وجه ينفي كل شبهة ويدرأ كل مظنّه ، ومواصلة **« ويصا واصف »** للمرافعة في القضية وحدها رغم تركه للاشتغال للمحاماه عموما بعد انتخابه رئيسا لمجلس النواب .

وانفرد **« جعفر فخري »** بالاتهام الحادي عشر والأخير في القضية الأولى ، وهو يتعلق بمحاولته التأثير بنفوذه على وكيل نيابة العطارين وقاضي محكمتها ، إبّان التحقيق في البلاغ الذي كان قد تقدم به ضد طباخه متهما إيّاه بالمشاركة في سرقة الوثائق . وبما سمّاه قرار الاتهام ، سلوكه مسلكاً معيبا إبّان التحقيق في القضية ذاتها ، بإخفائه بعض مالديه من معلومات ، وتغييره لبعضها الآخر . كما انفرد **« جعفر فخري »** ـــ كذلك ـــ بالاتهام الوحيد في القضية الثانية ، وهو حصوله على أموال من موظف بوزارة الأوقاف ، وأحد المزارعين ، مقابل استخدامه نفوذه في نقل الأول إلى بلدته ، وتعيين الثاني عمدة على قريته .

كان أول رد فعل لصدور قرار النائب العام بإحالة المحامين الثلاثة ، إلى مجلس التأديب ، هو قيامهم برد وزير الحقانية **« محمد أحمد خشبة باشا »** والطعن في صلاحيته للاستمرار في عضوية « مجلس البلاط » ، بعد أن دخل ـــ بموافقته على قرار الاتهام الذي أصدره النائب العام ـــ في خصومه مع أحد أطراف القضية ، وأبدى رأيا في جانب من وقائعها . لكن هذا الرد لم يجد من ينظر فيه إذ كان مناخ التحريض على المحامين الثلاثة ، الذي بلغ ذروته قد ألقى بظلاله على القضية الأصلية ، فانتهز محامو الدائرة الفرصة ليجرّحوا دفاع الأميرة أمام مجلس البلاط ، الذي عقد جلسة

قصيرة طارئة يوم ٢ فبراير (شباط) ١٩٢٩ — في الوقت الذي كان فيه مجلس تأديب المحامين ينظر الاتهامات الموجهة إلى **«النحاس»** وزميليه — فإذا به يرفض طلب رد وزير الحقانية ، بل ويرفض كذلك طلب والدة الأمير **«سيف الدين»** بتقرير نفقة دائمة له .

وكانت المبارزة التي دارت أمام مجلس تأديب المحامين ، واحدة من أكثر المعارك القانونية ضراوة في كل تاريخ القضاء المصري، إذ لم يكن المتهم في القضية هو شخص **«مصطفى النحاس»** أو **«ويصا واصف»** ، بل كانت الحياة النيابية هى المقصودة بالاتهام . لذلك تولى الدفاع عن زعيم الأغلبية ورئيس مجلس النواب ، هيئة تضم خمسة من ألمع محاميى ذلك الزمان هم **«نجيب الغرابلي»** و **«محمود بسيوني»** و **«كامل صدقي»** و **«حسين صبري»** و **«مكرم عبيد»** وقد تقاسموا التهم العشرة الواردة في قرار الاتهام ، وفندوها بقوة ، سواء في الجانب المهني ، أو في الادعاءات السياسية . وأثبتوا أن العقد ليس فيه مايشين المحامين الثلاثة ، أو مايطعن في نزاهتهم ، وأنه مشابه لأمثاله من العقود التي يوقعها كبار المحامين ، وأن الاتعاب التي طلبوها ليس فيها مغالاة ، بسبب صعوبة وتعقد الاجراءات التي تتطلبها القضية من جانب ، ورضاء صاحبة الشأن وهى الأميرة « **نوجوان هانم** » ، بتلك الأتعاب من الجانب الآخر . وهو مايجعل حماس النيابة للبرهنة على مغالاة المحامين في أتعابهم التي رضى بها صاحب الشأن أمراً وصفه « **مكرم عبيد** » في مرافعته ، بأنه بالغ الشذوذ « إذ لأول مرة نرى جناية من غير مجني عليه واتهاما يدافع فيه المجنى عليه عن المتهمين» واستطاع الدفاع أن يقلب تهمة الاستغلال السياسى عليهم ، وأن



نجيب الغرابلي باشا على ماذا تحاكموننا ؟!.

يبرهن على أنهم هم الذين يصطنعون اتهاما ليستغلوه ضد خصومهم السياسيين ويستترون خلفه وهم ينقلبون على الدستور . وربط بين الإعداد للتآمر على الحياة الدستورية ، وبين التخطيط لتفجير ماسمى بـ « فضيحة الوثائق » . واستعرض ماأحاط بالقضية من أساليب قذره ، لم تراع خلقا أو ضميرا ، بدأت بسرقة الوثائق ، ولم تستنكف عن شيء ، من محاولة اصطناع الشهود ، إلى السعى لشراء الذمم ، ومن التزوير إلى الضغط على النيابة .

وفي الوقائع ذاتها أكّد الدفاع أن « **النحاس** » قد تنازل عن القضية بمجرد تعيينه رئيسا للوزراء ، فلم يحضر الجلسة التي عقدها مجلس البلاط في ١٦ يونيو (حزيران) ١٩٢٨ . وثبت من تجربة أجراها الأفوكاتو العمومي ، أن الرد الذي أرسله إليه « **شوكت بك** » بقبول تنحيته، قد كُتب في تاريخ مواكب لتوليه رئاسة الوزراء .

ومع أن القانون لم يكن يُحرِّم على رئيس مجلس النواب العمل بالمحاماة أو بغيرها باعتباره نائبا من النوّاب الذين يجيز لهم القانون الجمع بين النيابة عن الشعب ، وبين العمل في أى مهنة خاصة ، وأنه لايتقاضى عن رئاسته تلك مكافآة تختلف عما يتقاضاه العضو ، إلاّ أن « **ويصا واصف** » لم يتول المرافعة في أية قضية بعد انتخابه رئيسا لمجلس النواب ، بما في ذلك قضية « **سيف الدين** » ، إذ وجد من الملائم أن يتفرغ لمنصبه فأناب عنه في متابعة قضاياه طوال تلك الفترة محامين آخرين ، بل وحضر بعضهم نيابة عنه جلسة « مجلس البلاط » في ١٦ يونيو (حزيران) ، وبذلك ينهار اتهامه بالمرافعة في القضية دون غيرها .

وفنّد الدفاع كل الوقائع الخاصة باستغلال النفوذ السياسي ، مستندا إلى تأكيد كلّ الشهود ، بأنه لا علاقة للمتهمين بالاقتراح بقانون إلغاء مجلس البلاط ، وبأنهم لم يقوموا بأى مجهود لكى يسير هذا الاقتراح بُخطى أسرع من المعتاد . مع أن « **النحاس** » كان رئيسا للجنة الاقتراحات وكان يستطيع تحريكه لو أراد . فضلا عن أنهم لجأوا بالفعل إلى « مجلس البلاط » ، ورفعوا الدعوى أمامه ، وأن الذين طعنوا أمام المجلس المذكور بعدم اختصاصه بنظر الدعوى ، هم خصومهم في القضية .

وبالاضافة إلى كل الدلائل التي تكشفت عن اصطناع شهادة « **إبراهيم**

حسني » ، فقد برهن الدفاع على أن الصفحتين اللتين قدمهما وزعم أن « **النحاس** » قد أملاهما عليه ، قد نُقلتا نقل مسطرة عن المذكرة التي كتبها « **النحاس** » بخطه ، ودلّل على ذلك بوجود أخطاء في النص المكتوب بخط « **إبراهيم حسني** » لا يمكن أن يقع فيها لو أن النص أُملي عليه ، واستمع إليه بأذنه ، فهى أخطاء « نَظَرْ » وليست أخطاء « سَمْع » . ومعنى ذلك أنه نسخ الصفحتين ، ولم يُمْلهما عليه « **النحاس** » .

وهكذا انهارت قوائم الاتهام ، وبدت القضية عارية إلاّ من صفتها الأساسية كمؤامرة سياسية ضد زعيم الأغلبية ، اختار الذين ألّفوها وأخرجوها ومثلوها ، توقيتا محكما لعرضها ، فهي ــ كما شبهها « **نجيب الغرابلي** » في مرافعته ــ أشبه بتلك الأقاصيص القذرة التي كان بعض الحكام القدامى يأمرون بتأليفها ، ليتلهى الشعب بها عن الأمور الخطيرة التي تشغل باله . وهى « قضية ولدت ــ كما قال « **مكرم عبيد** » ــ في أحضان السرقة ، وغُذِّيت بأشلاء الدستور ، وترعرعت في جو كله شتائم وسخائم وتلفيق وتزوير ، لم يكن المقصود بها إلاّ تلويث الأغلبية في شخص زعيمها ، حتى يتسنى للأقلية إحداث الانقلاب الدستوري » .

ليس للسياسة ضمير في أى بلد من بلاد الله ، أما في مصر فليس للسياسة عقل أيضا .. ويكفى أن ترجعوا إلى حوادث هذه القضية التعسة التى وُلدت فى أحضان السرقة ، وغُديت بأشلاء الدستور ، وترعرعت في جو كله شتائم وسخائم وتلفيق وتزوير ، لم يكن المقصود بها إلا تلويث الأغلبية في شخص زعيمها حتي يتسنى للأقلية إحداث الانقلاب الدستورى .

مكرم عبيد



وفي ٦ فبراير (شباط) ١٩٢٩ ، أصدر مجلس تأديب المحامين ــ برئاسة «**حسين درويش باشا**» وكيل محكمة الاستئناف وحضور ثلاثة من مستشاريها هم «**عبد الحكيم عسكر**» و «**محمد سامي**» و «**محمد بهي الدين بركات**» ، وممثل لنقابة المحامين هو «**عبد الخالق عطيه**» ورئيس النيابة «**أحمد شرف الدين**» ــ حكمه في القضيتين ببراءة المتهمين الثلاثة من كل التهم الموجهة اليهم . وسجلت حيثيات الحكم لزعيم الأغلبية أوصاف «الشفقه والرفق والقيام بالواجب والنزاهة ، والصلابة في الحق» .. ودمغت المتآمرين بصفات «السرقة والتزوير واستخدام الأشرار» . وعلق «**اللورد لويد**» ــ المندوب السامي البريطاني ــ على الحكم قائلا : إن الاتهامات التي وجهت للنحاس وزميليه ، كانت متهافتة لدرجة أن أقصى حكم كان يمكن صدوره ضدهم ، هو الحكم بالتوبيخ ، بينما جاء حكم البراءة انتصاراً للوفد ، وضربة عنيفة لهيبة الحكومة وسمعتها ، فقد جمعت القلوب حول «**النحاس**» باشا ، وضمت شتات العطف نحوه» .

وهكذا انتهت المؤامرة على زعيم الأغلبية إلى عكس ماكان يريده المتآمرون ، فلم تحطم «**النحاس**» بل قوته ، ولم تقض على شعبيته بل زادت من حب الناس له وتعاطفهم معه ومع كل مايمثله . واستفز الحكم الحكومة ، فأسرعت بعد أقل من ثلاثة أسابيع على صدوره ، تدخل تعديلا على قانون المحاماة لتجعل تأديب المحامين من اختصاص محكمة النقض والابرام ، وتسحب من نقابتهم حق التمثيل في عضوية المجلس ، وكتب وزير الحقانية «**محمد أحمد خشبة باشا**» مذكرة تفسيرية للقانون ، شهر فيها بالمحاماة ، وعرض بالحكم الذي أصدره مجلس التأديب ، فغضب المحامون وأضربوا عن العمل لمدة أسبوع على سبيل الاحتجاج على التعديل ، وعلى تعريض الوزير بهم في مذكرته التفسيرية .



فإن درّت عشارك فاحتلبها ويصّا واصف رئيس مجلس نواب ومحامى

كاريكاتير لمجلة « الكشكول » يشهر برئيس مجلس النواب

وبعد ثمانية أشهر من صدور الحكم ، سقط الانقلاب الدستوري . وكان «**محمد محمود**» قد تفاوض طوال شهور الصيف مع المستر «**آرثر هندرسن**» ــ وزير الخارجية في وزارة حزب العمال البريطاني ــ وانتهت المفاوضات إلى مشروع معاهدة اذاعه «**محمد محمود**» وتمسك «**الوفد**» بألا يُبدي فيه رأيا قبل إعادة الحياة الدستورية ، حتى يتاح للأمة أن تقول رأيها في المعاهدة من خلال البرلمان الذي يمثلها ، إذ لا معنى لتقرير مصير الأمة ، وهى مقهورة في الداخل .. مهدرة حقوقها وحريتها .

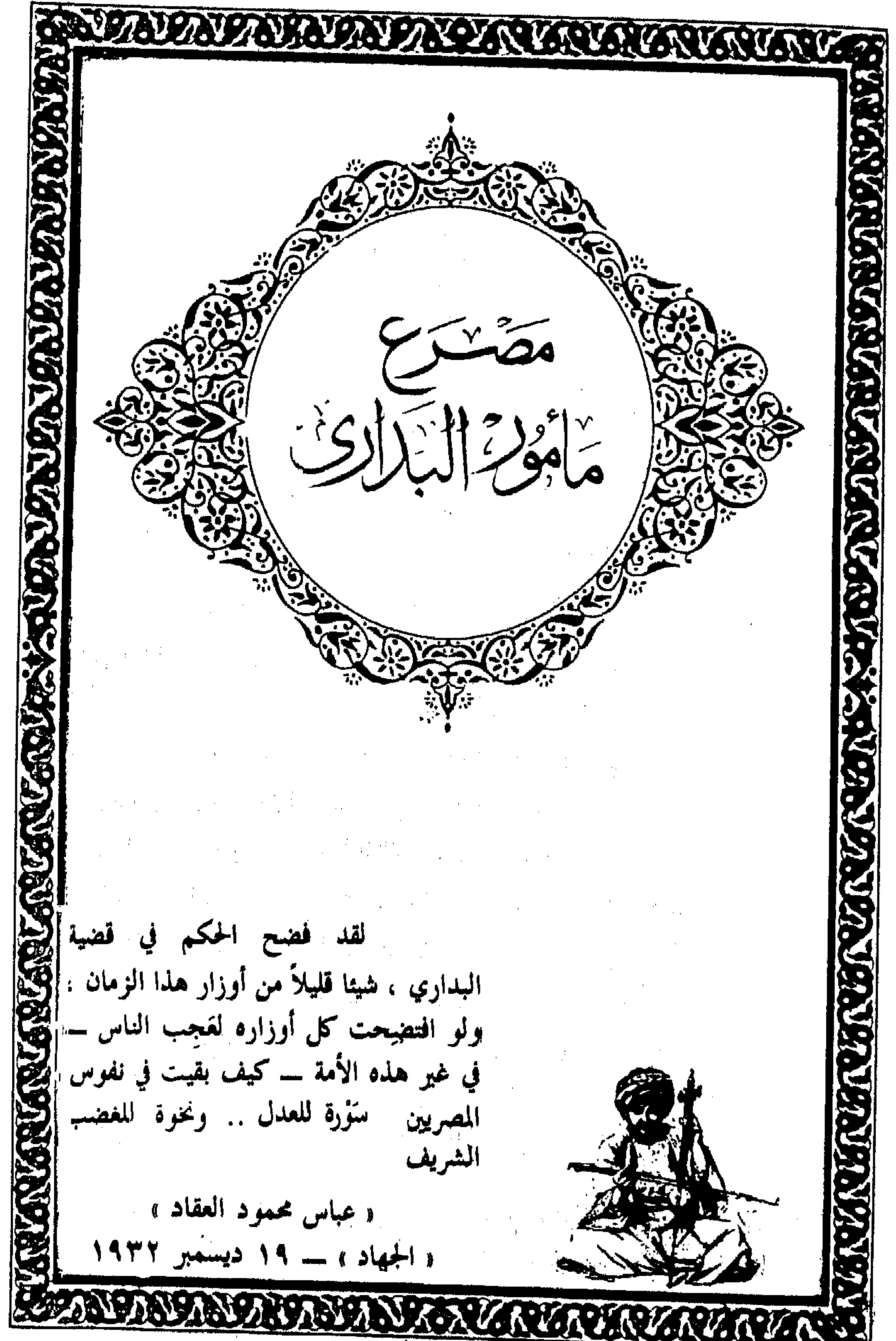
وقبلت الحكومة البريطانية شروط «**الوفد**» .. فسقطت وزارة «**محمد محمود**» . وتألفت وزارة «**عدلي يكن**» المحايدة ، فأجرت الانتخابات ، التي انتهت بفوز «**الوفد**» بالأغلبية . وتكليف «**مصطفى النحاس**» بتشكيل الوزارة في أول يناير (كانون الثاني) ١٩٣٠ ، ليبدأ جولة أخرى من المفاوضات مع «**هندرسن**» تنتهي بمشروع معاهدة ، يرفضه «**النحاس**» ــ كالعادة ــ لأنه لا يحقق «الاستقلال» فتكون النتيجة ــ كالعادة أيضا ــ انقلابا آخر على الدستور .

وفي إبريل (نيسان) ١٩٣٠ يتنحى الأمير «**محمد علي إبراهيم**» عن القوامة على عمه «**الأمير سيف الدين**» ليتولاها «**على ماهر باشا**» . ويستقيل منها عام ١٩٣٣ ، في أعقاب أزمة قضية «مصرع مأمور البداري» فتُضم الدائرة إلى وزارة الأوقاف ، التي ظلت تديرها إلى أن تولى «**الأمير يوسف كمال**» القوامة على صاحبها ، وفي عهده مات الأمير «**أحمد سيف الدين**» في عام ١٩٣٧ .. وقيل أنه مات منتحرا ، فانتهت قصة القوامة ، وسقط بالموت قرار الحجر ، وانتقلت ثروة الأمير «**سيف الدين**» إلى ورثته ، وعلى رأسهم أمه وشقيقته «**شويكار**» .

وكان «**الملك فؤاد**» قد رحل عن الدنيا قبل رحيل عدوه «**الأمير سيف الدين**» بشهور قليلة .. فعادت «**شويكار**» إلى مصر ، واستقرت بها .

وكانت حرب الاستقلال والديمقراطية ، ماتزال رحاها تدور ، بين الأمة التي تصر على أن تكون مصدر كل السلطات ، والذين لايريدون لها أن تكون كذلك ، وهى حرب مازالت رحاها تدور إلى الآن ، رغم توالي العقود .. وتقلب العهود .





مصرع مأمور البداري

لقد فضح الحكم في قضية البداري ، شيئاً قليلاً من أوزار هذا الزمان : ولو افتضحت كل أوزاره لعَجب الناس — في غير هذه الأمة — كيف بقيت في نفوس المصريين سَوْرة للعدل .. ونخوة للغضب الشريف

« عباس محمود العقاد »

« الجهاد » — ١٩ ديسمبر ١٩٣٢

البكباشي (العقيد) يوسف الشافعي مأمور البداري



لم يكن الشيخ « **جعيدي حسين عبد الحق** » يتخيل حين رزق بأصغر أبنائه ، « **أحمد** » ـــ فى عام ١٩٠٨ ـــ أن يوما سوف يأتي ، تشتبك فيه خيوط هذا الإبن ، بخيوط « **إسماعيل صدقي باشا** » ـــ رئيس الوزراء ووزير الداخلية ورئيس « **حزب الشعب** » ـــ وتتداخل قصته البسيطة مع الرواية الضخمة التى كان الباشا الديكتاتور يمثلها على مسرح السياسة المصرية والعالمية .

أسباب كثيرة كانت تحول دون هذا الاشتباك بين الرجلين ، ليس التفاوت الطبقي الشاسع سوى واحد منها ، لكنه أساس معظمها ، فقد سبق « **إسماعيل صدقي** » « **أحمد جعيدي** » في الوجود ، بأكثر من ثلاثين عاما ، وكان الأول قد ولد ـــ عام ١٨٧٥ ـــ بالاسكندرية في شمال مصر ، وهى مدينة ـــ كانت آنذاك ـــ نصف أوروبية معمارا وسكانا وسلوكا اجتماعيا ، وولد الثانى في « **البداري** » إحدى المدن الصغيرة التابعة لمحافظة « **أسيوط** » ، في منتصف الجنوب ، حيث الحياة أكثر جهامه ، وأصعب بما لا يقاس ، فشتّان بين الإسكندرية عروس البحر الأبيض المتوسط ، وتلك المدينة الصغيرة التي كانت قريتين كبيرتين ، تتاخمت حدودهما ، فأصبحتا مشروع مدينة ، تجمع بين نمطين في المباني وأسلوب الحياة ، وحتّى في نظم الإدارة ، إذ كان لها ـــ شأن المدن ـــ « مأمور » يشرف على الشرطة ، ويحكم المدينة ، وعددا من القرى المحيطة بها ، وكان لكل قسم من قسميها « عُمدة » ـــ أو مختار ـــ شأن القرى ..

كان محتما إذن على كل من الرجلين ، بحكم المنشأ ، أن يختط كل منهما طريقاً موازياً لطريق الآخر في الحياة ، وألاّ يصطدم أحدهما بالآخر ، فبعكس أسرة « **جعيدي** » ، التي لم يسبق لأحد منها ان اقترب من السادة أو احتك بهم ، كانت

أسرة « **إسماعيل صدقي** » تحتفظ بذكريات عن علاقات الود التى جمعتها بعدد من ولاة الأسرة العلوية التي تتوارث عرش مصر .. فقد كان والده « **أحمد شكري باشا** » من كبار رجال الحكومة في عهد « **الخديو إسماعيل** » وابنه « **الخديو توفيق** » .. وكانت والدته « **فاطمة هانم** » ، كريمة « **محمد سيد أحمد باشا** » رئيس ديوان الأمير « **محمد سعيد باشا** » ، ابن « **محمد على الكبير** » ، وثالث ولاة الأسرة العلوية . وحين أرسل الأمير أول بعثة تعليمية إلى فرنسا للتخصص في العلوم السياسية ، كان طبيعيا أن تضم زوج إبنة رئيس ديوانه ، الذي عاد من البعثة ، ليتقلب في وظائف الحكومة ، حتّى شغل منصب وكيل وزارة الداخلية في السنوات العشر الأخيرة من عمره ، قبل أن تدركه الوفاة فى عام ١٨٩٥ ..

وحين رُزق « **شكرى باشا** » بابنه « **إسماعيل** » كان « **إسماعيل صديق المفتش** » ، في أوج قوته وعظمته ، إذ كان وزير مالية الخديو ومستشاره وصديقه ، وأقوى الرجال — بعد الخديو — على خريطة السلطة المصرية . ولذلك اطلق « **شكرى باشا** » اسمه على ابنه ، تقرّبا من الخديو ووزيره القوي ، وتيمّنا بأن يصل إلى ماوصل إليه الوزير الخطير .. ولكن الرياح جاءت بما لاتشتهى السفن ، ففى العام التالي لولادة الابن — ١٨٧٦ — غضب الخديو على وزيرة القوى وعزله عن منصبه ، ونكل به ، وقيل أنه قدم له فنجان قهوة مسموم أودى بحياته ، وخشى « **شكري باشا** » أن يستدل أحد من إطلاق إسمه على ابنه ، أنه يحتفظ بولائه للوزير المنكوب ، فغيره من « **إسماعيل صديق** » إلى « **إسماعيل صدقي** » .

وكان منطقيا ، أن يجد « **إسماعيل صدقي** » الفرصة ميسرة ليتعلم ويترق ، فالتحق بالمدارس الفرنسية في مصر . وانتقل منها وهو فى سن مبكرة ، للالتحاق بـ « **مدرسة الحقوق** » ، معمل تفريخ الوزراء ورجال الادارة فى ذلك العهد . حيث زامل فيها بعض من أصبحوا ملء السمع والبصر فيما بعد . فقد كان من دفعة الزعيم « **مصطفى كامل** » . بل واشترك معه في تحرير مجلته « **المدرسة** » — وهى من بواكير النشاط العام للرجل الذى قُدِّر له فيما بعد ، أن يتزعم الحركة الوطنية

ــ وكان ــ أيضاً ــ زميلاً لـ « **أحمد لطفى السيد** » ، واشترك معه في تحرير مجلته « **الشرائع** » ، وقد صدرت أيضا فى عهد الطلب .

وما أن أنهى « **إسماعيل صدقي** » دراسته العالية ، حتى بدأ رحلة سريعة للصعود إلى المناصب العليا ، كما ينبغى لرجل ينتمي لأسرة أرستقراطية عريقة ، وقد بدأها وكيلا للنائب العام ، ثم عمل لمدة عشر سنوات متواصلة سكرتيرا إداريا لمجلس بلدية الاسكندرية ، ورئيسا لقسم القضايا بها .

وفي العام الذى رزق فيه الشيخ « **جعيدي عبد الحق** » بابنه « **أحمد** » ــ ١٩٠٨ ــ كان « **إسماعيل صدقي** » في الثالثة والثلاثين من عمره .. وكانت أقدامه قد رسخت في الطريق إلى القمة ، فأصبح ــ وهو مايزال فى مقتبل رجولته ــ سكرتيراً عاما للوزارة التي ظل والده طوال السنوات العشر الأخيرة من عمرة وكيلا لها ، وهى وزارة الداخلية : أهم الوزارات المصرية ، فهى المسئولة عن الضبط والربط ، وعن مراقبة الأسواق ، وتتبع المتمردين ، ومطاردة المجرمين ، ومصادرة الصحف ، ومنح تراخيص العمل ، والمشرفة على العُمَدْ (المختارين) والخفراء ، وما يتبع هذا كله من سلطة ومكانة . وهو منصب أنشأه خصيصا له ، وزير الداخلية « **محمد سعيد باشا** » الصديق القديم لأسرته ، ومنحه إختصاصات منصب وكيل الوزارة ، وسرعان ما أصبح « **إسماعيل صدقي** » وكيلا للوزارة ، بعد عامين ، ليقفز فى عام ١٩١٤ فيصبح وزيرا للزراعة ؛ ثم للأوقاف ، وفى ٢٠ مايو عام ١٩١٥ يتخلى عن الحقائب الوزارية ، عقب فضيحة أخلاقية ، مع إبنة أحد زملائه الوزراء ، كان لها دوىّ واى دوىّ في ظلام الحرب الأولى !

وكان رجال الشرطة قد تلقوا بلاغات بأن العائمات التى بازاء شاطىء النيل تتخذ بؤرا للفساد ، وأن عائمة « **إسماعيل صدقي** » ــ وزير الأوقاف ــ من بين العائمات التي تنطبق عليها هذه الأوصاف ، فهاجموا العائمة ، ووجدوه فى حالة مريبة مع سيدة شابة فقادوها الى قسم شرطة عابدين ، ومع أن الشرطة قد أطلقت سراحها ، إلاّ أنها انتحرت ، بأن تناولت السم .. وغضب السلطان « **حسين كامل** » .. واستدعى « **صدقي** » إليه وعنفه ، فقدم استقالته من منصبه ، وألمح



١٨ : اسماعيل صدق الطالب بالسنة الرابعة بمدرسة الحقوق . يقف وعلى يمينه اثنان من زملائه وعلى يساره ثلاثة منهم .. ويتوسط لطفى
يد الجالسين ، وعلى يمينه محمد زكي وتوفيق نسيم

فيها إلى أن سببها هو انه لم يعد حائزا للرعاية التي تعودها من عظمة السلطان ، وانه حاول نفى المزاعم الفاسدة التي وُجِّهت إليه فلم يُمكنّ من ذلك .

وتنتهي الحرب ، فيظهر « **إسماعيل صدقي** » على خريطة « **الوفد المصري** » الذى شُكِّل آنذاك ليطالب باستقلال مصر ، ثمنا لما قدمته للحلفاء في الحرب من معونة وتأييد ــ وكانت البداية مذكرة عن ديون مصر ، كلّفه « **الوفد** » بكتابتها ــ كواحد من المشتغلين بشئون المال والاقتصاد . ثم اقترح بعض اعضاء « **الوفد** » ضمه إلى عضويته ، فعارض « **سعد زغلول** » ، وقال ان وضع « **إسماعيل صدقي** » في القيادة يعطي مثلا سيئا للناس ، لأنه خرج من الوزارة بفضيحة أخلاقية مُدَوِّية ، إذا لم تكن الصحف قد نشرتها في وقتها ، فقد نشرتها بعد ذلك ، حين حوكم محافظ القاهرة الذى هاجم العوامة لأسباب أخرى فى عام ١٩١٧ . وتداولت الألسنة واقعة العوامة ، وتحدث عنها الشهود والمتهم .. والدفاع .. ثم اضطر « **سعد زغلول** » للخضوع لرأى زملائه ، فانضم

« صدقي » إلى « الوفد » ، وكان أحد الباشوات الأربعة الذين نُفوا إلى مالطه ــ بين ٨ مارس (آذار) و٧ إبريل (نيسان) ١٩١٩ ــ سافروا بعدها إلى باريس لعرض القضية المصرية على مؤتمر الصلح ..

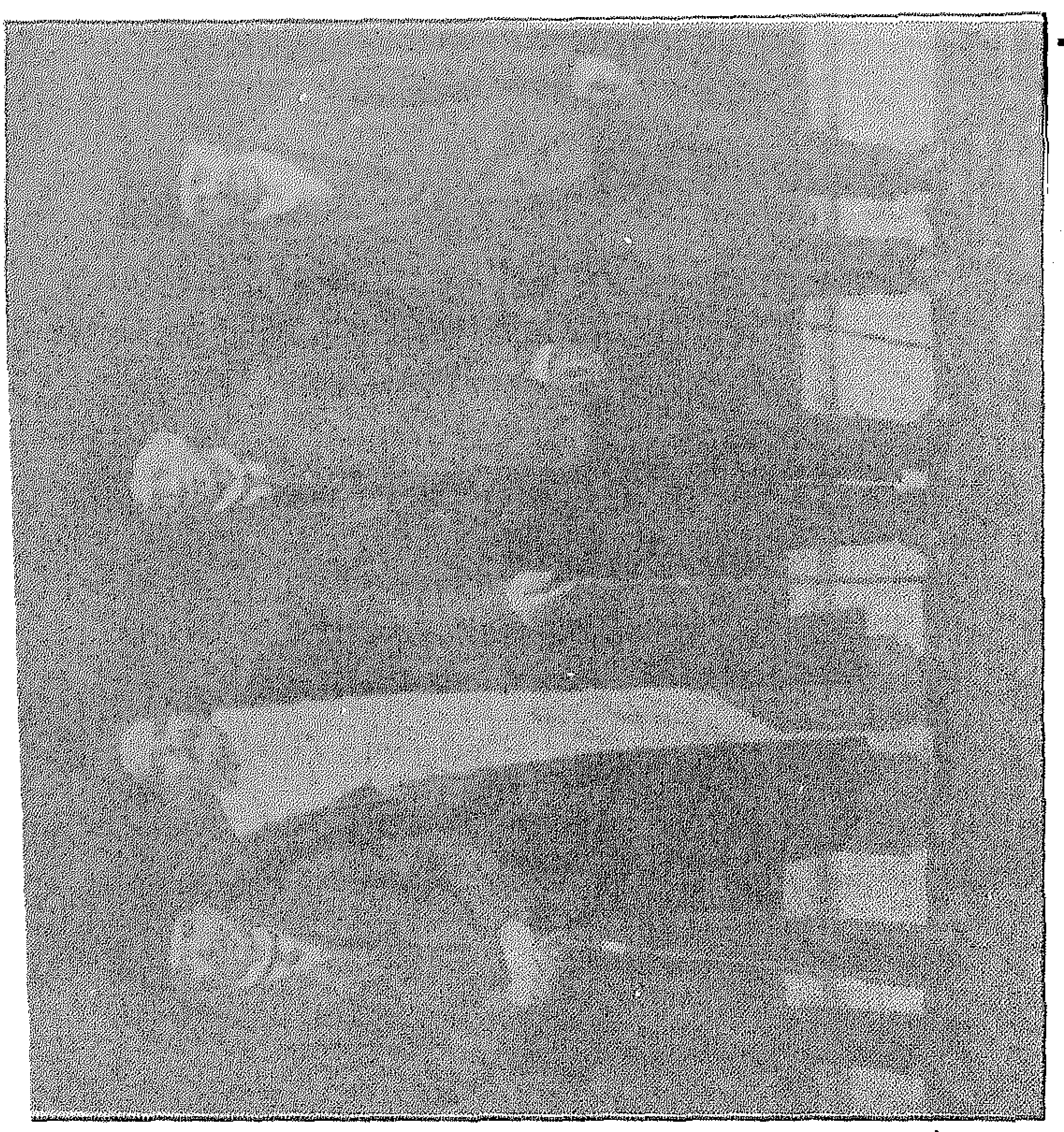
وهناك كشف عن نوعه ، فهو ــ كما يقول في مذكراته ــ لا يميل إلى تحكيم العواطف ، ولايثق كثيرا بما يسمى بالشعب .. لذلك كان من أوائل الذين دَعوا إلى التعامل مع الأمر الواقع . وبمجرد أن اعترف مؤتمر الصلح ــ في معاهدات فرساى ــ بالحماية البريطانية على مصر ، طالب « **إسماعيل صدقي** » بأن يتجه « **الوفد** » للتفاهم مع انجلترا .. وأن يقبل التفاوض مع « **لجنة ملنر** » ــ وهى لجنة تحقيق كانت بريطانيا قد أعلنت عن تشكيلها .. للاستماع إلى اسباب شكاوى المصريين التي أدّت إلى ثورتهم ، ولوضع نظام للحكم الذاتى في إطار استمرار الحماية البريطانية على مصر . وحين علم أن « **الوفد** » بسبيله لنشر الصور والوثائق التى تُثبت الأساليب الوحشية التى اتبعتها قوات الاحتلال البريطانى في قمع الثورة ، وخاصة في بعض قرى « **محافظة الجيزة** » ، عارض في ذلك معارضة عنيفة ، وقال :

ــ إن هذا النشر يوسع الهوة مع بريطانيا ، ويثير أضغان الساسة الانجليز ، بعد أن انفردت إنجلترا بشئون مصر ، وأيّد مؤتمر الصلح ذلك الانفراد ..

ورفض « **الوفد** » آراءه ، فنشر الوثائق ، ودعى إلى مقاطعة « **لجنة ملنر** » .. وغضب « **إسماعيل صدقي** » ، وبدأ يبذل جهده لعرقلة نشاط الوفد .. واضطر « **سعد زغلول** » لأن يخفي عنه أكثر أعمال « **الوفد** » ..

وفى ٢٤ يوليو (تمّوز) ١٩١٩ فصله « **الوفد** » هو وزميله « **محمود أبو النصر** » . فعاد إلى مصر . وخفتت الأضواء التى لمعت حوله كواحد من قادة الحركة الوطنية ، وانضم إلى جناح « **المعتدلين** » من ساسة ذلك الزمان .

وفي عام ١٩٢٢ ، نجح مع زميله « **عبد الخالق ثروت** » في استصدار تصريح ٢٨ فبراير ، الذى الغى الحماية البريطانية ، ومنح مصر استقلالا ذاتيا مُقيدا بعدم التصرف بعيدا عن بريطانيا في أربع مسائل أساسية هى : السودان والديون والامتيازات الأجنبية وحقوق الأقليات . واعتبر « **صدقي** » التصريح انتصاراً لخط



١٩١٩ : « اسماعيل صدقي » في أقصى اليسار و « محمد محمود » في أقصى اليمين .. وبينهما « سعد زغلول » و « حمد الباسل » في جزيرة مالطة التي نفي إليها الباشوات الأربع فنشبت الثورة .

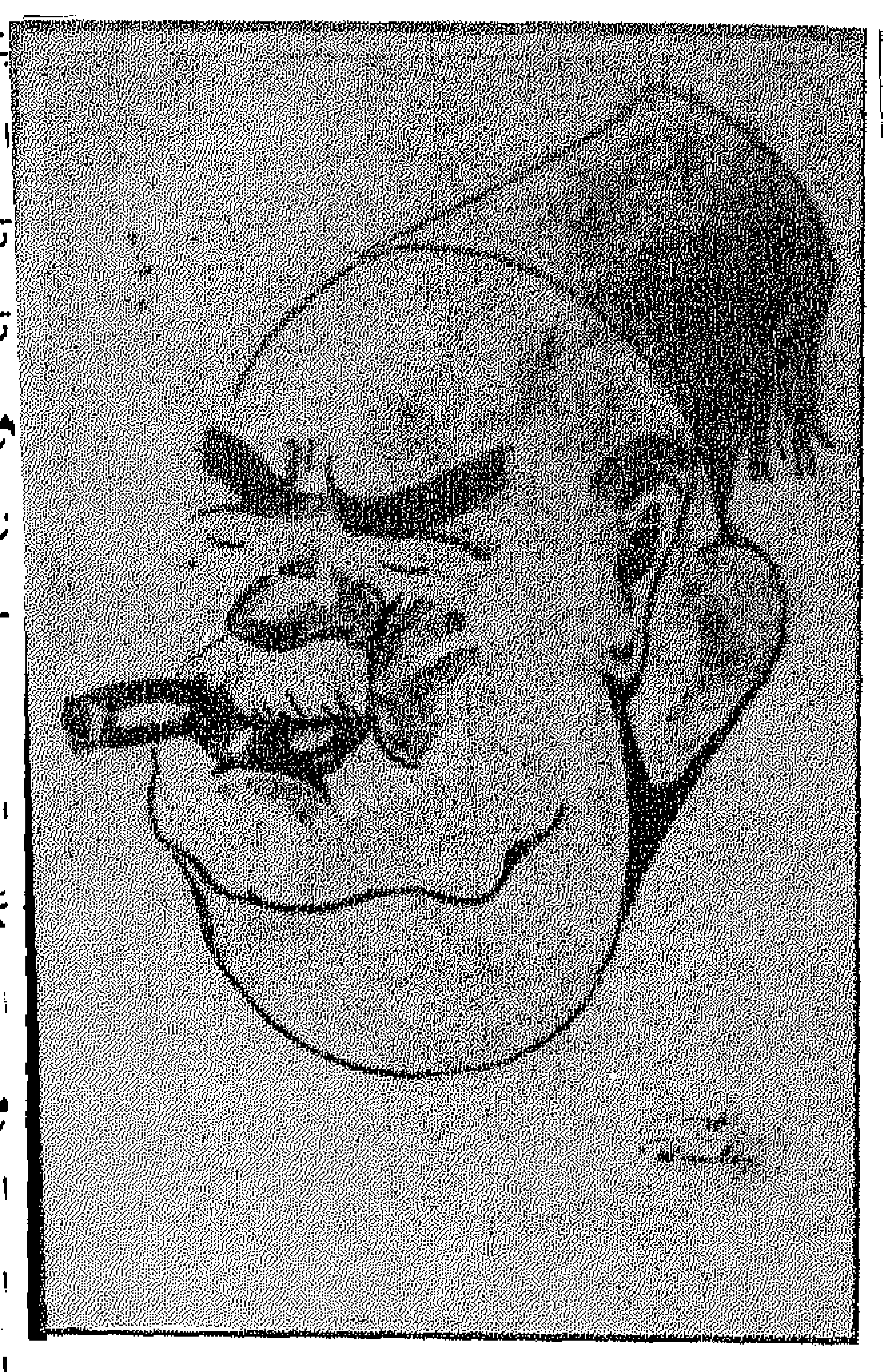
الاعتدال ، ولم يعترف بأن الذي دفع بريطانيا لإصداره ، هو المقاومة التي كان المصريون يواصلونها بقيادة « **سعد زغلول** » ، فرشح نفسه في أول انتخابات نيابية أُجريت بعد الثورة ، وإعلان دستور ١٩٢٣ ، وهي انتخابات ١٩٢٤ ، وهو واثق من الفوز : فهو الذي حصل لمصر على الاستقلال الذاتي ، ثم أنه قد رشّح نفسه في دائرة هي مسقط رأسه ، ومقر أسرته وعُزوته وأنصاره وأصهاره . ومع ذلك فقد سقط أمام محام صغير لايحمل من الألقاب ، سوى لقب « الأفندي » ، وكل تاريخه هو أنه أحد قادة الثورة الصغار ، وأنه مرشح « **سعد زغلول** » .

ومن يومها ازداد يقين « **إسماعيل صدقي** » بأن الشعب لايحسن اختيار من يمثلونه ، وانه لايستحق الديمقراطية ، وأنه زحام من الكائنات الوقحة التي يجب أن تتعلم وتتربى .

وهكذا غرس « **إسماعيل صدقي** » نفسه على خريطة السياسة المصرية ، كواحد من المتساهلين الذين يرون التشدد في الوطنية ممالأه لتلك الحشود الكبيرة من « الغوغاء » التي لم يكن ــ بحكم تربيته في وسط ارستقراطى شبه أجنبى ــ يُكنُّ لها كبير إحترام ، فهى تتحرك ــ في رأيه ــ بغرائزها لا بعلقها ، وبعواطفها وليس بمنطقها ، وعلى ذلك اختار فيما تلا ذلك من أدوار حياته السياسية ــ أن يكون حيث لاتكون ، وأن يقف فى الضفة المقابلة لتلك التي يقف فيها الغوغاء .

وفي عام ١٩٢٥ ، أثبت « **إسماعيل صدقي** » أنه سياسى موهوب في بعض المهام ، فهو قادر على البطش بخصومه ، وعلى إسكاتهم . يملك جلداً على المقاومة ، ولايستنكف ــ في صراعه السياسى ــ من شيء . فحين قضت الظروف السياسية ــ التى اعقبت مقتل « **السير لي ستاك** » ــ سردار الجيش المصرى وحاكم السودان ــ باقالة الوزارة الدستورية الأولى ، التى كان يرأسها « **سعد زغلول** » ــ وحلّ مجلس النواب الأول ــ وكانت أغلبيته وفدية ــ وتطلب الإنقلاب الدستوري الذى تلا ذلك ، وزيرا للداخلية ، يستطيع شل مقاومة « **الوفد** » ، وسيطرته المطلقة على الشارع المصري ، وقادر ــ وهو الأهم ــ على إجراء انتخابات مضمون سلفاً أنها لن تعيد « **سعد زغلول** » وأنصاره من الأفندية المتشددين الغوغائيين إلى الحكم ، حتى يستريح الانجليز ، ويستريح القصر من شَغَبه وتشدده ، هنالك تقدم « **إسماعيل صدقي باشا** » ليبرز مواهبه الممتازة فاستخدم كلّ الأسلحة المشروعة وغير المشروعة ، ووضع كل الخطط التي استُخدمت ــ فيما بعد ــ لتقنين عملية تزوير أى انتخابات ، فتلاعب في القوانين ، وأمر بتزوير كشوف الناخبين ، ومحاولة شراء ضمائر أنصار « **سعد زغلول** » بالمال . ورسم خريطة لتوزيع قوات الأمن حول لجان الانتخابات التي تضم أنصاراً له ، طبقا لعدد هؤلاء الأنصار . كانت المعركة صراعا بين مكر « **إسماعيل صدقي** » ودهائه السياسي ، ومكر هذه الجموع من الدهماء والصعاليك الذين يسمون بالشعب .. وانتهت المعركة بهزيمة « **صدقي** » هزيمة منكرة : تظاهر كثيرون من أنصار « **سعد زغلول** » أنهم يؤيدون الحكومة ، فانضموا إلى حزبها ، واستفادوا من إمكانياتها ، وحين فازوا بمقاعد مجلس النواب ، كشفوا عن وجههم الحقيقي ، وانتخبوا

« سعد زغلول » رئيسا لمجلسهم ، وأسقطوا مرشّح الحكومة . وهكذا خدع الدهماء « صدقي » للمرة الثانية فكشف عن وجهه الديكتاتوري بلا حياء ، ورغم أن الدستور يحظر حل مجلس النواب لنفس السبب مرتين ، فقد إستصدر قرارا بحل المجلس الجديد وشارك في الحكم بلا برلمان ، سواء كان مزورا أو غير مزور ، وإستبدل البرلمان بمواكب من المؤيدين ، كان يأمر حُكّام الأقاليم ومديري الأمن بحشدهم في الشوارع ، أو في الطرق العمومية ، ليهتفوا للحكومة ، ويعلنوا تأييدهم لها .. وهي مواكب كانت تضم عادة فريقاً من المتشردين ، والمسجونين ، والخفراء ، ومن أكرههم رجال الشرطة ــ بالوعيد أو بالاغراء ــ على الخروج والهتاف ..



أحمد زيور باشا   بريشة أدهم والي

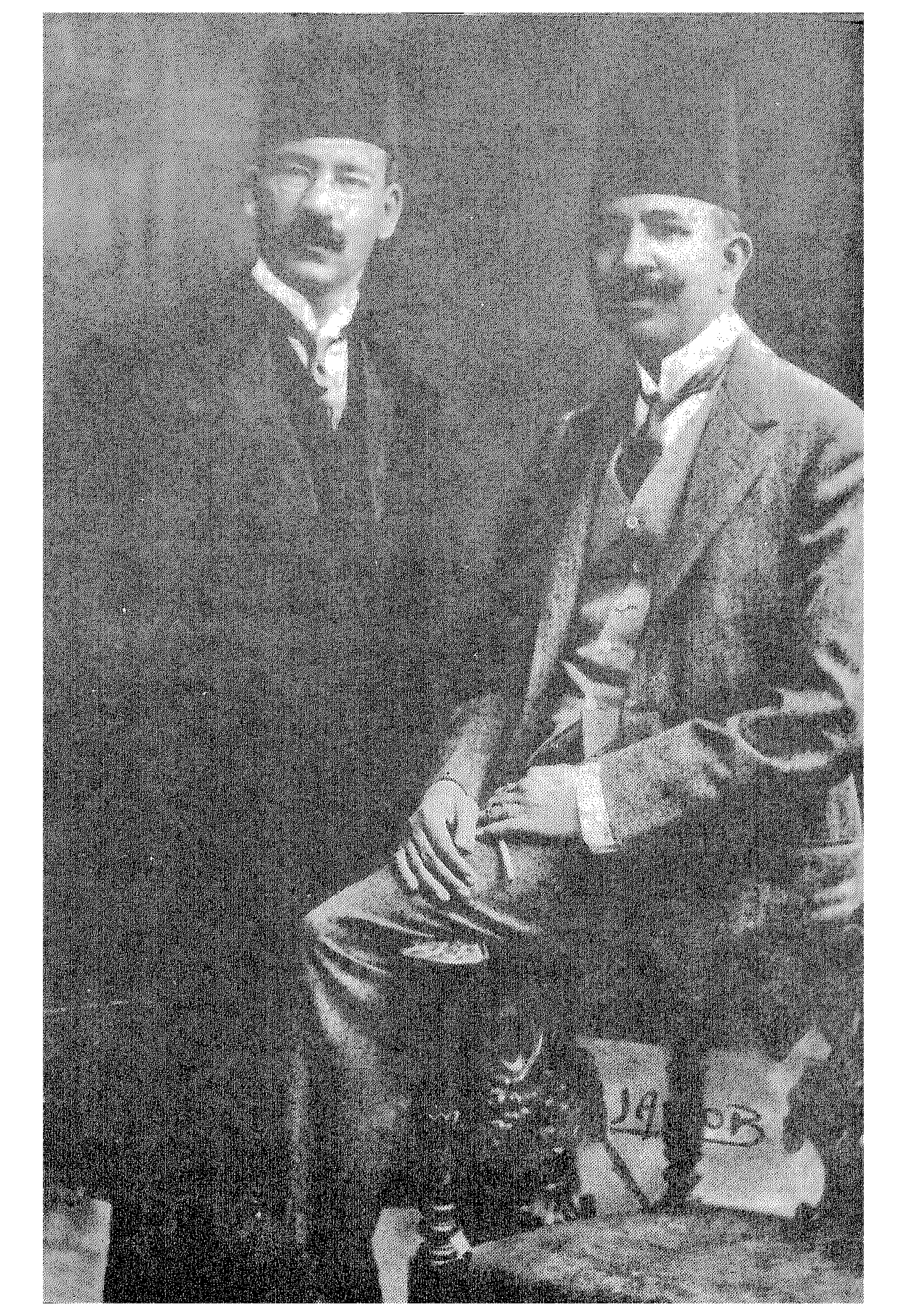
كان « إسماعيل صدقي » قد انتهى إلى أن الديمقراطية ، هي مجرد تمثيلية ، وأن الشعب هو زحام من العقول الفارغة التي تتميز بالغباء ، وأن يداً باطشة كفيلة بأن تحركه إلى المدى الذي تُريد ، وأن توقفه عند الحدّ الذي تريد . وفي صيف ذلك العام ، وضع « إسماعيل صدقي » بصمته الثانية على طابع السلطة في مصر ، حين أعاد إحياء أحد أساليب الحكم التي كانت شائعة في العصور الوسطى ، والتي طبقها المحتلون في محاولتهم لاخماد الثورة ، وهو « العقوبات الجماعية » ..

ففي قرية « إلخطاب » ــ إحدى قُرى وسط الدلتا ــ طبّق الملازم « أحمد

فريد التهامي » ــ ملاحظ نقطة الشرطة ــ التعليمات التى أصدرها وزير الداخلية « **صدقي باشا** » ، فطلب من أهالي القرية أن يحتشدوا جميعا لتحية فريق من وزراء العهد ، كانوا سيمرون بظاهرها ، في طريقهم إلى عاصمة الإقليم لافتتاح بعض المشروعات ... ولمّا كانت « **إخطاب** » وما يجاورها من القرى ، من مناطق نفوذ « **محمود الاتربي باشا** » أحد أنصار « **سعد زغلول** » فقد كان إكراههم على الخروج لتحية وزراء الانقلاب ، ورفع لافتات تحمل عبارة « **تعيش وزارة جلالة الملك** » ، هو نوع من الإذلال المقصود ، تعمده ملاحظ النقطة ، فأشرف بنفسه على التنبيه على أهالي القرية بالخروج لتحية الحكومة .

وخرج أهالي « **إخطاب** » إلى الطريق الزراعى بلافتاتهم وحميرهم .. ووقفوا ينتظرون مرور موكب الوزراء .. وقبل دقائق من مروره ، علّق الأهالى اللافتات على حميرهم .. ثم بدأوا يتسربون بخفة إلى الحقول المحيطة بالطريق الزراعي . وعبر الموكب . ودُهش الوزراء ، حين لم يجدوا بشرا يستقبلونهم ، بل وجدوا صفا من « **الحمير** » يحمل كل منها لافتة تقول « **تعيش حكومة جلالة الملك** » .. بينما كانت ضحكات مكتومة تتصاعد من أهالى « **إخطاب** » المختفين في الحقول .

واستشاط « **صدقي** » غضبا .. وأمر بتأديب القرية المشاغبة ، والاّ تمرد الفلاحون ورفضوا الاشتراك في مواكب التأييد المرتّبة . فقاد ملاحظة الشرطة « **أحمد فريد التهامي** » حملة تأديبية تتكون من ٢٠ جنديا مسلحا ، **قامت** بفرض حظر التجول على القرية ، وضرب واعتقال كل من يغادر منزله . وتعرض ٣٠٠ من الفلاحين لضرب مبرح ، أثبت الطب الشرعى ــ فيما بعد ــ آثاره على أجساد مائة منهم .. وجمع ملاحظ الشرطة عشرات الرجال . وأمر جنوده بأن يقصّوا شواربهم بمقصات الحمير على مشهد من نسائهم . وأجبر كلاً منهم تحت الضرب بالسياط على أن يختار لنفسه اسم إمرأة ، ثم يجيب النداء حين يُنادى بهذا الاسم على مسمع من الناس . وأكرههم على أن يمرغوا أنفسهم في الوحل ، ومنع آذان الفجر حتّى لا يكون ذلك دعوة لكسر قرار حظر التجول . وامتد « العقاب



الجماعى » من « إخطاب » الى قرى تجاورها من مناطق نفوذ « **محمود الأتربى باشا** » كان منها « **ميت فضاله** » و « **ميت مسعود** » و « **الغراقة** » و « **السنيطة** » و « **منشية عبد النبى** » .

وأثارت العودة إلى هذه الطريقة من طرق ممارسة السلطة ثائرة الجميع ، فقد كانت مصر — من الناحية الشكلية المحضة — بلداً دستوريا ، ينص دستوره على أنه لا عقوبة دون قانون ، وعلى أن العقوبة لا تطبق إلاّ بعد صدور القانون الصادر بها ، ويحظر هذا الدستور النص في القوانين على أىّ عقوبات بأثر رجعي ، والأهم من هذا وذاك ، أنه كان يؤكد على أن « العقوبة » « شخصية » لا تتعدى شخص من يرتكب الجريمة إلى أقربائه أو أهل قريته ، أو حتى المنتمين لطائفته أو جماعته السياسية ..

وهكذا فشل « **صدقي** » في أن يتكتم على الفضيحة ، أو يحُول دون محاكمة « **أحمد فريد التهامي** » ، فعاقبته محكمة جنايات المنصورة بالسجن مع الأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات . وقضت على آخرين من رجال الشرطة بعقوبات أخف . وقالت في حيثيات حُكمها — الذى صدر في **١٥ يناير** ١٩٣٠ أى بعد خمس سنوات من وقوع الحادث — أن « **صدقي** » قد استخدم السلطة التنفيذية آلة عذاب وانتقام وإكراه وتعذيب ، واستعرض الحكم آثار ذلك على الوطن ، فقال « .. ومتى إنتُهكت الحرمات على هذه الصورة ، لم يقم للنظام في أمة قائمة .. أليس في هذه الأعمال الشنعاء إحتقار للشعب بتمامه ، وإذلال لنفوس طائفة لم تألف الاذلال .. وتعويد للناس على الاستخفاف بسلطة القانون ، يسهل لكل فريق يود أن يتمادى فى غيه ارضاء لشهوات حزبه ، أو لتنفيذ مآرب له ، فيها مساس بالحريات العامة » .. وأضافت المحكمة « إن هذه الأعمال ، هى أفظع من الاعتداء على الحياة ، لأن الأمة لا تكون أمة حقا ، إلاّ إذا تكاملت أخلاقها ، وتمتعت بحريتها في حراسة القانون ، ونمت فيها روح التعاون والتناصر ، وصينت الحريات ، وعرف كل فرد حقه ، فطلبه من طريقه المشروع » .

كانت حيثيات الحكم تقول لـ « **إسماعيل صدقي** » ، أن الحكومات في البلدان الدستورية هيئات نظامية تخضع للقانون وليس لهوى الذين يحكمون ، وأن

تخلي الحكومة عن صفتها النظامية ، وخروجها عن القانون في معاملة الذين تحكمهم ، هو إذنٌ لهؤلاء المحكومين بالخروج عن القانون ، فيتحول المجتمع من هيئة نظامية إلى عصابات تتبادل أعمال العنف ، ويتحول الوطن إلى غابة ..

لكن « **إسماعيل صدقي** » لم يسمع هذا النذير .. الذي صدر في يناير ١٩٣٠ وقبل عدّة أشهر من عودته إلى الحكم مرة أخرى كرئيس للوزراء !



وربما في السنة نفسها ــ التى فشل فيها « **صدقي** » فى تزوير الانتخابات ، وانتقل الى الحكم بالتعذيب والعقوبات الجماعية ــ بدا للشيخ « **جعيدي حسين** » أن حياة إبنه « **أحمد** » الدراسية لا تَعِد بمستقبل مشرق ، فلقد أثبت الفتى المولود في « **البداري** » تمرده على قيود الدراسة ، وكشف عن أنه شغوف بالحياة لا بالكتب .. وكان أبوه قد إختار له « **مدرسة الفنون والصنائع** » في « **أسيوط** » . ولم يكن هدفه الوحيد من ذلك أن يجد إبنه عملاً أرق من الفلاحة ، بل كان يطمح لأن يكون أحد أبنائه « أفنديا » من المتعلمين .. وكان للتعليم ــ آنذاك ــ بريق يخطف عيون كثيرين من أعيان الريف ، ويدعم مكانتهم ، ويعلو بنفوذهم .. ويضيف إلى جاههم .. ومع أن « **الفنون والصنائع** » كان مدرسة متوسطة تخرِّج عمالا مهرة .. إلا أن الفلاحين كانوا يمنحون خرّيجيها لقب « المهندس » .. على سبيل الجهل .. والكرم .. أما والشيخ « **جعيدي** » ليس واسع الثراء .. فقد اشتدت حاجته لما يكفل له منزلة ويصنع له جاها .

لكن أكبر الأبناء خيّب آماله .. وبدأ يتعثر في دراسته .. ثم مالبث أن غادر المدرسة دون أن يفوز بشهاداتها أو حتّى علومها .. ليجد نفسه يعيش في « **البداري** » كمن رقص على السلم .. ذلك أنه لم يعد طالباً .. ولم يصبح أفنديا أو

موظفا ، كما أنه لم يتعلم أن يكون فلاحا ..

ولم تكن « **البداري** » هي أكثر قرى المركز الذي تحمل إسمه ، أهلية لأن تشغل مكانة « البندر » ــ أو العاصمة ــ إذ لم تكن أكثرها تقدما أو حضارة ، أو اتصالا بما يتبعها من قرى . ولم يكن مستواها يختلف كثيرا عن مستوى القُرى التابعة لها .. فالبندر وقُراه ، هو أحد مراكز محافظة « **أسيوط** » الواقعة شرق النيل ، حيث يسود الفقر والجدب والتخلف ، بعكس المراكز الواقعة غرب النيل ، التي كانت في وضع إقتصادي واجتماعي أفضل نسبيا ، حيث توجد الطرق ومزارع ومصانع قصب السكر، لذلك كانت « **البداري** » ، بندراً بلا خدمات ، ومدينة بلا مرافق ، فلا منازل للسكنى بالايجار . ولا مطاعم ولا فنادق .. وكانت « **ساحل سليم** » هي القرية الوحيدة من قرى المركز المستثناه من هذه الحالة التعيسة ، لذلك كانت وحدها المؤهلة لكي تكون بندراً ، فهي مقر سادة المنطقة ــ آل « **محمود سليمان باشا** » ــ أكبر إقطاعييها وأثراهم وأقواهم نفوذا ، ووالد « **محمد محمود باشا** » رئيس « **حزب الأحرار الدستوريين** » ورئيس الوزراء السابق ، ولهذه الأسباب كانت القرية الوحيدة من قرى المركز ، التي رُصف الطريق الموصِّل إليها ، والوحيدة التي تُضاء منازلها ــ أو قصورها ــ بالكهرباء .. ومع ذلك فقد رفض السادة الذين يحكمونها أن تكون عاصمة ــ أو بندراً ــ للقرى المحيطة بها ، إذ كان ذلك يحمل خطر وجود مؤسسات كالشرطة والنيابة والمحكمة .. قد تشاركهم النفوذ على أهلها ، وتحل من قدرتهم على التصرف في الأرض التي يملكونها ومن عليها من البشر ، وهكذا خلع السادة صفة « البندر » على « البداري » ، وأخذوا منها أفضل ما في هذه الصفة لمقرهم ، وتركوها متخلفة كئيبة .

وكانت سنوات الدراسة في « **أسيوط** » ، قد كشفت أمام « **أحمد جعيدي** » عالماً من المباهج المحرمة التي تعوَّد عليها فأحبها . فبدت « **البداري** » ، حين عاد ليقيم فيها سجنا لا يَعِدُ بتسلية ولا يرفه عن نفس ، ولا يجد فيها صاحباً يغري بالصداقة ، بين هؤلاء الفلاحين الذين لم يعودوا أنداداً له .. فاتخذ من زميل له في الدراسة ــ هو « **حسن عاشور** » صاحباً وصديقاً ورفيقاً في جولات



التسكع ، ومغامرات الليل ، وعاشا في القرية نموذجا لعاطلَيْن ليسا في حاجة مُلحّة إلى العمل ، يمارسان ألونا من « الشقاوة » ، لم تكن جميعها محظورة قانونا أو عُرفا ، لكنها يمكن أن توقعهما تحت طائلة القوانين العجيبة التى كانت ترسانة القوانين المصرية تضمها ولعلها مازالت .

واحد من هذه القوانين التي كان يمكن أن تطول شقاوة « **أحمد جعيدي** » ، كان « قانون المشبوهين والمتشردين » وهو قانون يجيز للسلطة الإدارية ــ أى الشرطة ــ أن تضع الذين لا عمل لهم ، ولا مورد رزق محدد ، تحت رقابتها ، فيكون من حق الشرطة أن تأمرهم بالمبيت في دورها من مغرب الشمس إلى مشرقها ، واحتجازهم كاجراء وقائي ، وعرضهم على المجني عليهم في كل جريمة تقع في دائرة قسم الشرطة ، دون أن تكون الشرطة في حاجة إلى استئذان النيابة ، أو الحصول على حكم من القضاء .

وبالقطع فان « **أحمد جعيدي** » الذي كان قد هجر المدرسة ليمارس البطالة لم يهتم بهذا القانون حين صدر ، ولم يهتم بقانون آخر ، أصدره بلدياته ــ وسيد « **البداري** » وما يحيط بها « **محمد محمود باشا** » عام ١٩٢٩ ، هو « **قانون حماية الموظفين** » .. الذي يمنع رفع دعاوى الجنح على الموظفين أو المستخدمين أو أحد رجال الضبط إلاّ عن طريق النيابة العمومية . وهو قانون صدر ليطمئن الذين يتجاوزون اختصاصاتهم القانونية من الموظفين ، بأنهم لن يُحاكموا دون إذن رؤسائهم ، بعد أن سَلَب من المواطنين حق اللجوء إلى القضاء مباشرة لاختصام هؤلاء الموظفين .

ولم يكن **للبداري** اهتمام كبير بالسياسة وشئونها وأحوالها . وكانت أوضاعها الخاصة قد اقتضت أن تتوزع السلطة المحلية فيها بين الحزبين الكبيرين اللذين كانا يتداولان السلطة آنذاك ، فأصبح لها عمدتان .. أحدهما يمثل « **الأحرار الدستوريين** » وينتمى لعائلة « **همّام** » ، والآخر يمثل « **الوفديين** » وينتمى لعائلة « **نصار** » .. ومع ذلك فقد كانت بعيدة إلى حدّ ما ، عن الصراع الحزبي الذي كان مُضطرماً في تلك السنوات ، بين « **حزب الوفد** » ــ صاحب الأغلبية الشعبية ــ وبين عدد من أحزاب الأقليات السياسية على صلة وثيقة بدار المندوب

السامي البريطاني ، أو بالقصر الملكي ، أو بالاثنين ، تبذل جهدها لاقصاء « **الوفد** » عن الساحة السياسية . كان الارتباط بين قضية الديمقراطية .. أى حق الأمة في أن تحكم نفسها بنفسها ، وبين القضية الوطنية ، أى تحرير إرادتها من كل تدخل أجنبي ، قد وصل إلى مداه .. وخلال السنوات العشر التي تلت إصدار دستور ١٩٢٣ ، أدرك المحتلون أن الانتخابات الحرة تأتى إلى الحكم بحكومات متشددة مع الاحتلال ، ترفض تسلم البضاعة ، وتُصرّ على ما كانت تسميه « **الاستقلال التام** » ، فقرروا مساندة كل إنقلاب دستوري ، يُبعد هؤلاء المتطرفين عن مقاعد الوزراء والنواب !

ذلك صراع لم يكن فيه « **أحمد جعيدي** » منحازاً ، ولم يكن مستقلا ، فقد كان يجهله جملة وتفصيلا ، لكن « **إسماعيل صدقي** » كان يعرفه جيدا ، ومع أنه كان يقف موضوعيا حيث تقف أحزاب الأقلية المكروهة من الشعب ، فقد اختار أن يظل مستقلا عن الأحزاب ، ربما لأنه كان شديد الثقة بمواهبه ، والإعتزاز بقوته والإغترَار بذكائه ، مما جعله لا يقبل أن يكون فرداً في جماعة . ولعله ـــ وهذا هو الأرجح ـــ رأى أن المعركة مستعره . وأن إحتمال الخسارة فيها وارد ، فآثر أن يكون « ورقة اللعب » التي تصلح لكى تحل محل كل ورقة أخرى .

وهكذا جاءته الفرصة التى كان ينتظرها : ضاق الإنجليز بوزارة « **مصطفى النحاس** » الثالثة ، لأنه رفض توقيع مشروع المعاهدة التى كان قد توصل إليها خلال مفاوضاته مع وزير خارجيتهم « **هندرسن** » ، بسبب تشدده فى موضوع السودان ، وتوقع « **الأحرار الدستوريون** » ـــ كما يقول د . **هيكل** في مذكراته ـــ أن ترحل الوزارة ، شأنها شأن كل وزارة تتولى المفاوضة ولا تصل فيها إلى نتيجة . فبدأوا يدسّون لها الدسائس ، وبدأ رجال القصر يعطلون توقيع المراسيم التي ترفعها للتوقيع ، وانتهى الامر بأن أُجبرت الوزارة على الاستقالة .. لكن الثمرة لم تقع في يد « **الاحرار الدستوريين** » ..

كان الذين يلعبون بخيوط السياسة المصرية ، قد قرروا المراهنة هذه المرة ، على « ورقة اللعب » التي لم تجرب بعد : المجازف الجسور ، والقوي الفاجر ،



صورة عامة لمدينة « البداري » في الثلاثينات .. قريتين كبيرتين يفصل بينهما جسر .

الراغب في ، والقادر على إدخال الغوغاء إلى الشقوق : « **إسماعيل صدقي** » !

لم يُكذِّب « **صدقي** » ما أشيع عن أن اختياره رئيسا للوزراء ، بعد تاريخه المجيد في تأييد الانقلابَيْن الدستوريَّيْن اللذين وقعا في عام ١٩٢٥ و ١٩٢٨ دليل على أن في النية العصف بالدستور ، فأعلن في خطاب قبوله للوزارة ، أنه جاء « ليمحوا الماضي تماما ، بماله .. وما عليه ، وينظِّم الحياة الدستورية والنيابية تنظيما جديدا » .. وألمح في الخطاب إلى أن الوزارة ، ستسعى لبثِّ الطُمأنينة بالوسائل الطبيعية والأساليب النظامية . وأضاف في تعبير ذي دلالة أنها « قوية الرجاء في ألا تلجئها الظروف على كُرهٍ منها إلى الأخذ بغير تلك الوسائل والأساليب » .

وكان المعنى الحقيقي لهذه العبارات المزوقة ، هو إلغاء دستور ١٩٢٣ ، لأن

الشعب لا يستحقه ، والدليل على ذلك أنه حين استخدم تلك الحقوق ، أتى بالمتطرفين والمتشددين الذين يسعون للصدام مع المحتل .. وهكذا فصّل « **صدقي** » دستورا ، أضيق من دستور ١٩٢٣ هدفه الأساسي ألاّ تصبح الأمة مصدراً للسلطات ، فمجلس النواب ــ ممثل هذه الأمة ــ لا يستطيع أن يقترع على الثقة بالوزارة ، إلاّ عبر إجراءات معقدة ، تجعل القول بمسئولية السلطة التنفيذية أمام البرلمان ،ادعاء يفتقد إلى الدليل ، بل إنه منح الحكومة حقوقاً واسعةً منها حق التشريع وحق تقرير إعتمادات جديدة في الميزانية مدة سبعة أشهر في السنة هي الأجازة الاجبارية التي فرضها الدستور على هذا البرلمان . وأعطاها حق نقل الإعتمادات بين أبواب الميزانية ، ورفع عدد المعينين في مجلس الشيوخ ــ أحد مجلسي البرلمان ــ من الثُلث إلى أكثر من النصف ، ولم يجعل إعتماد الميزانية من البرلمان شرطاً لنفاذها ..

وحرّم عليه حق إقتراح القوانين المالية ، وأعطى الملك حق إهمال أى قانون يقره البرلمان بعدم التصديق عليه خلال شهرين . وأرفق « **صدقي** » الدستور ، بقانون جديد للانتخابات ألغى الإنتخاب المباشر ، وجعل الإنتخاب على درجتين ، وضيّق حقوق الترشيح والانتخاب ، وسهّل للإدارة فُرص التحكم في نتائج أى انتخابات ..

ذلك هو الدستور الذي استفز مقاومةَ كلّ القوى ، وأدّى إلى فض التحالف بين « **صدقي** » و « **الأحرار الدستوريين** » ، الذين أيدوه في البداية ثم انتقلوا ليتخالفوا مع « **الوفد** » ضده .. ولأن دستور ١٩٣٠ كان ينص على عدم جواز تعديله إلاّ بعد عشر سنوات من صدوره .. فقد أدرك الجميع أن « **صدقي** » سوف يستبعدهم عقدا كاملا ، وهكذا نشبت المعركة بين « **الحكومة** » « والمعارضة » . وأثبت « **صدقي** » أنه كان يعني ما ذكره في خطاب قبول الوزارة ، من أنه سيلجأ لأساليب غير نظامية إذا أُضطر لذلك .. فأطلق يد الإدارة لتبطش بخصومه ، فتخطّت العنف الفردي إلى العقوبات الجماعية ، ولم تقصر بطشها على الخصوم السياسيين ، بل تعدتهم إلى المواطنين الذين لا علاقة لهم بالسياسة ، ولا دور لهم في المعارضة .. وأثبت البطش أنه يتكاثر ذاتيا كخلايا السرطان .. وتحولت السلطة الإدارية إلى عُنفٍ مُطبق ، بعد أن انغمست إلى آذانها في التزوير ومخالفة القانون .. وانتهاك التقاليد !



حتى أول ديسمبر (كانون الأول) ١٩٣٢ ، كان « إسماعيل صدقي باشا » قد بلغ ذروة النجاح !

ثلاثون شهرا توشك أن تنقضي على النظام الذى أنشأه ، فوق أنقاض دستور ١٩٢٣ ، وأسس به دستوراً جديداً ، واصطنع له حزبا حصل — بالتزوير — على أغلبية في البرلمان ، وصحيفةً يومية تنطق باسمه ، وتحمل — أيضا — اسمه ، ومجلس وزراء يرأسه هو باعتباره زعيما لحزب الأغلبية البرلمانية : « **حزب الشعب** » ..



لماذا لايراها ؟!

رئيس الوزراء : باسمع كتير عن مصر ، وإرادة الأمة !.. لكن هي فين الأمة دى ؟!.. مش شايفها!!

غلاف مجلة «الصرخة» التي صدرت لتكون بديلا عن «روزاليوسف» بعد أن عطلها «صدقي».. وهو يلخص رأي صدقي الحقيقي في «الشعب»

وليس مهما ـــ في موازين النجاح كما كان يراها « إسماعيل صدقي » ـــ أن المصريين قد تدافعوا جميعا يتصدون لنظامه منذ اللحظة الأولى ، ويقاومونه بالتظاهرات الطلابية والعمالية ، وبمشاغبات الفلاحين ومقالات الصحف وسخريات الشعراء وإئتلاف الأحزاب المعارضة ، وحتّى بالقنابل والرصاص ، فالرجل لم يكن ممن يعنيهم رضاء الناس عنهم ، فايمانه الثابت الذى لم تزعزعه الحوادث ، أن الشعب طفل قاصر جاهل ، تجمعه زفّة ، وتفرقه عصا ، فهو ـــ عنده ـــ ليس أكثر من زحام من الغوغاء يحركه مهيجون محترفون ، إذا تصدى لهم بعصا السلطة الغليظة ، وأرهبهم بسياطها اللاهبة وحشودها الغفيرة ، قضى على رأس الأفعى فسكن جسدها ، واستنامت لما يريده لها من صلاح الأحوال وإستقامه الأمور .

أمّا وقد استطاع « صدقي » في خلال الشهور الثلاثين التي انقضت منذ أنشأ نظامه ـــ في ٢٠ يونيو (حزيران) ١٩٣٠ ـــ أن يسيطر على مصر ، ويُجهد الذين يقاومونه ، فقد ظن أنه بلغ ذروة النجاح ، وأن الدنيا قد دانت له ، ومكّنت لنظامه ، فأصبح ـــ فيما تخيل ـــ عصياً على الإزاحة ..

ولم لا ؟

ألم يُدخل الجميع الشقوق ؟ . ويقضي على أشرس مقاومة واجهتها حكومة منذ عرفت مصر الحديثة الحكومات ؟

مقاومة لا تقل ـــ في بعض فصولها ومشاهدها ـــ ضراوة ، عمّا كانت عليه المعارك التي نشبت بين المصريين والمحتلين الإنجليز خلال ثورة ١٩١٩ .

ألا يحق له أن يشعر بالفخر والرضى ، بعد أن نجح أخيراً في البرهنة على صحة نظريته عن الشعب ، فقد خمدت المقاومة أو كادت .. دون أن تتطلب سوى بعض الإجراءات « العنيفة » ، كان أهونها فرض الغرامات الباهظة على عُمَد ـــ مختاري ـــ القرى ، الذين استقالوا من مناصبهم جماعة إثر جماعة ، إحتجاجا على إلغاء دستور ١٩٢٣ ، وإصدار دستور جديد يُعلي سلطة الحكومة

على سلطة الأمة ، حتى إضطر كثيرون منهم لرهن أو بيع ممتلكاتهم ليسددوا الغرامة ، وكفّ الباقون عن الشغب وعن الاستقالات المسببة .

أمّا الصحف المشاغبة التي أطلقت على دستور « صدقي » وصف « دستور الحكومة » ، وتمسكت بوصف دستور ١٩٢٣ ، الذى ألغاه ، بأنه « دستور الأمة » وروّجت للمصطلحين حتى أصبحا على كل لسان في مصر ، فقد عطلها وسحب رُخص إصدارها ، وتعقب كل صحيفة أخرى تتخذها ستاراً للتحايل على قرار التعطيل ، فسحب رخصها هى الأخرى !

ثلاثون شهراً ، لم يمرّ منها يوم دون صدام بين الحكومة والشعب : مظاهرة تنشب في هذا الشارع أو ذاك من شوارع العاصمة والمدن الكبرى وعواصم الأقاليم ، تهتف بسقوط « صدقي » ونظامه ورجاله ، تتصدى لها قوات الشرطة — وأحيانا قوات الجيش — وتنتهى غالبا بقتلى وجرحى من الطرفين .

وحين أجرى « صدقي » انتخاباته في يونيو (حزيران) ١٩٣١ انتقلت الصدامات الدموية إلى القرى ، ونشبت المعارك بين الشرطة وجماهير المتظاهرين الداعين إلى مقاطعة الانتخابات لأنها تقوم على دستور رفضته الأمة ، وتم طبقا لقانون إنتخاب اصطنعه « صدقي » ليسهُل له التلاعب في نتائجها ، ولأن كل الأحزاب المصرية قد قاطعتها ، ودخلها الحزب الذى اصطنعه « صدقي » ، والحزب الذي إصطنعه « الملك فؤاد » وسمّاه « حزب الإتحاد » ، وسقط في هذه الصدامات قتلى وجرحى ، وبلغت من العنف حدّاً جعل رصاص الحكومة يتجه أحيانا إلى صدور أنصارها ، حتى لقد سقط عُمدة — مختار — إحدى القرى في واحدة من تلك الصدامات ، قتيلا برصاص مدير الأمن في الأقاليم التى تتبعه القرية !

ثلاثون شهرا ونظام « صدقي » باق رغم المقاومة ، مستمر رغم محاولات إغتيال صاحبه ومؤسسه : ببلطة حادة مرة ، وبمسدس سريع الطلقات مرتين ، وبقنابل وُضِعَت مّرةً في فناء داره ، واستهدفت نسف القطار الذي يستقله مّرة أخرى ، فضلا عن الرصاص الذي أُطلق على « محمد توفيق رفعت » — رئيس

مجلس النواب — والقنابل التى أُلقيت على كثير من دور الحكومة ، والمقرات التابعة لدار المندوب السامي البريطاني ، وعلى دار « **محمد علام باشا** » — وكيل مجلس النواب — ووكيل حزب الشعب الحاكم ، والرجل الثاني في الحزب والحكومة بعد « **صدقي** » .



ثلاثون شهرا و« **صدقي** » يزرح على قلب مصر ، رغم مقاومة المقاومين ، ودعاء الداعين ، وأهاجى الشعراء والمتكلمين .



شاعر النيل : حافظ ابراهيم قصيدة سرية في هجاء الطاغية

استقبل شاعر النيل « **حافظ ابراهيم** » ذلك العام — ١٩٣٢ — بميمية في هجاء « **صدقي** » ، كانت من أواخر قصائده الذي كان حريصاً على ألاّ يصل نصها إلى الديكتاتور الشرس ، لذلك ضاعت ، ولم يبق منها سوى أبيات قليلة منها :

قد مر عامٌ يا سعادُ وعامُ وابن الكنانة .. في حِمَاه يُضام
صبّوا البلاء على العباد فنصفهم يجبي البلاد .. ونصفهم حُكّامُ
أشكو إلى «قصر الدوبارة» ماجنى «صدقي» الوزير .. وماجنى «علاّمُ»

وبقى منها — أيضا — قوله مخاطبا « **صدقي باشا** » :

ودعا عليك الله في محرابه الشيخ والقسيس والحاخامُ
لا هُمّ أحيي ضميره ليذوقُها غُصَصَاً وتنسف نفسه الآلام

وحين كان الناس يتبادلون سرا نسخ قصيدة « **حافظ ابراهيم** » ، والشاعر لكبير يخشى أن يصل نبأ القصيدة إلى الطاغية ، فيفصله من عمله في « **دار الكتب** » ، لم يكن يتوقع أن ينهار « **صدقي** » قبل نهاية العام نفسه ، ولم يُتح له أن

يعيش ليرى انهياره ، فقد رحل الشاعر الكبير بعد دُعائه على « **صدقي** » بشهور قليلة !

كيف ينهار نظام « **صدقي** » والقصر الملكي يؤيده ، لا بشخص الجالس على العرش ومن حوله من رجال « **مؤسسة القصر** » فحسب ، ولكن أيضا بـ « **حزب الإتحاد** » ، وهو الحزب الذى أنشأه الملك ليمثله في موازنة السياسة الحزبية ، حتى لايضيع القصر بين الإنجليز والوفد ، أو يضطر للاعتماد بالكامل على الاحرار الدستوريين .



محمد توفيق رفعت باشا رئيس مجلس نواب صدقي

كيف ينهار نظامٌ لا يسنده القصر الملكي فحسب ، بل ويتغاضى المندوب السامي البريطاني في مصر ، « **السير برسي لورين** » عن التدخل في شأنه معلنا أنه من أمور السياسة الداخلية المصرية ، التي تحرص بريطانيا العظمى على عدم التدخل فيها ، صونا لاستقلال مصر ، طالما أنها لا تمس أحد التحفظات الأربع التى وردت في تصريح ٢٨ فبراير (شباط) من العام ١٩٢٢ . ولأن المندوب السامي البريطاني ـــ أيا كان إسمه ـــ لم يتعفف يوما عن التدخل في شئون مصر الداخلية بصرف النظر عن إستقلال تصريح فبراير ، فان هذا الحياد الظاهري المزيف كان مظهراً لتأييد باطني ودعماً غير منكور ، تقدمه الحكومة البريطانية لانقلاب « **صدقي** » ودستوره ونظامه ، آملة أن يصمد ويقوى ، فيستتب النظام في مصر ، ويبتعد شبح المتهورين من الوفديين ، ويختفي في الشقوق مثيرو البغضاء ضد انجلترا ، ليتقدم الحكماء والعقلاء ـــ بقيادة **صدقي** ـــ ويصل البلدان إلى تسوية للمشاكل بينهما .. وكان الرضاء البريطانى على « **صدقي** » قد صعد إلى ذروته في خريف عام ١٩٣٢ .. بعد أن التقى في « **جنيف** » مع وزير الخارجية البريطاني

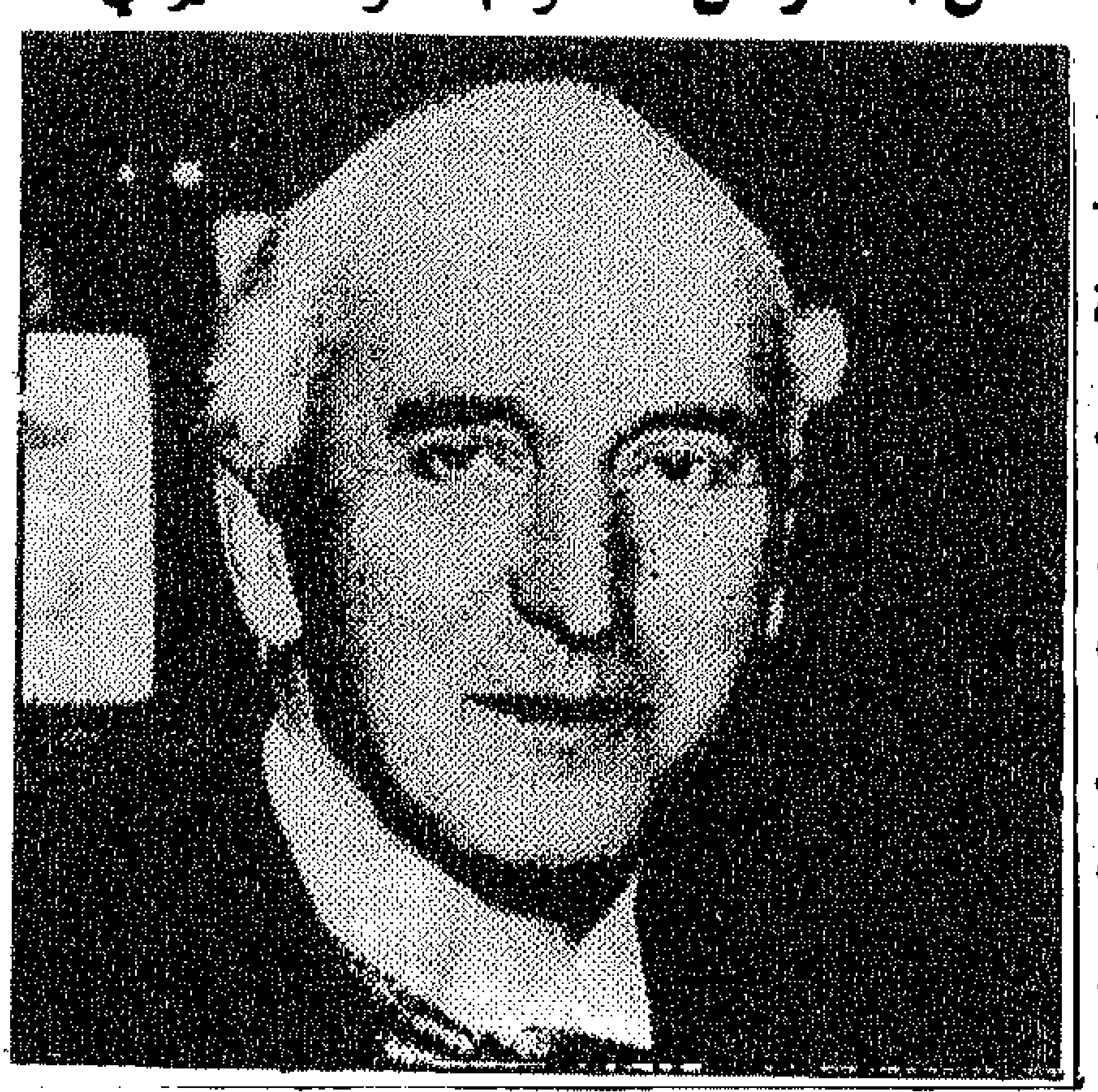
السير « **جون سيمون** » الذى أعرب لـ « **صدقي** » عن سروره بالتعرف عليه وألمح إلى أن تقارير « **السير برسي لورين** » ، تمدح في صفاته كرجل إدارى هو صاحب الفضل في توطيد النظام في مصر . وأضاف :

ـ إن بريطانيا تعرف الآن الرجل الذي تتعامل معه .. ويسرها أن ترى إمضاءكم على إتفاقية تنهي المشاكل بين البلدين .



في تلك الشهور من صيف وخريف ١٩٣٢ كان « **صدقي** » قد وصل إلى ذُروة المجد ، وكان « **أحمد جعيدي عبد الحق** » يرتدى بدلة الاعدام الحمراء ، ويعيش في زنزانة منفردة بـ « سجن أسيوط » فى انتظار بتّ « **محكمة النقض** » في الطعن الذي قدمه محاموه ضد الحكم .. ولم يكن كبير الأمل في أن هذا الطعن سيغير من وضعه !

أما « **صدقي** » ، فإن الظروف الحزبية كانت تتهيأ لمصلحته .. فقد سرّب المندوب السامي البريطاني خبرا لأحزاب المعارضة ، بأن حكومته مستعدة للتفاوض مع حكومة مصرية قومية تضم كل الاحزاب ، على أن تتم المفاوضة على الأسس التى إنتهت إليها مفاوضات « **النحاس/هندرسن** » ، وانها سوف تشير في هذه الحالة على الملك بان يعيد دستور ١٩٢٣ .. ومع ان المشروع في البداية قد أزعج « **صدقي باشا** » ، إلاّ أن الفكرة سرعان ما أثارت خلافاً بين المتحالفين على معارضته ، فقبلها « **الأحرار الدستوريون** » ، وثمانية من قادة الوفد ، بينما رفضها « **النحاس** » ، وانتهى الخلاف بفصل المعارضين الثمانية ، وبانشقاق في صفوف « **الوفد** » .. وفي جبهة المعارضة ضد « **صدقي** » !



السير جون سيمون معاهدة مع العدليين المصريين

كان « صدقي » قد وصل إلى قمة المجد ..

وكان قضاؤه « أحمد جعيدي عبد الحق » يجدّ في إثره .

« .. واينما تكونوا يدرككم الموت .. ولو كنتم فى بروج مشيدة »



كانت « **البداري** » قد أصبحت منفى لأسوأ الموظفين في الجهاز الحكومى ، هؤلاء الذين يريد رؤساؤهم فصلهم أو نفيهم أو تأديبهم ، فيصدّرونهم إليها ليتحالفوا مع الفقر والجدب والظلام على تحويل حياة أهلها إلى جحيم ، ويُنفّسوا مشاعر الغيظ والقهر وعُقد السلطة في ابدانهم النّحيلة ، المكشوفة دون دفاع !

ولم يكن البكباشي ـــ أى العقيد ـــ « **يوسف الشافعى** » ـــ مأمور البداري ـــ يختلف عن كثيرين من زملائه ضباط الشرطة الذين يتولون مثل منصبه ، ويتوزعون على خريطة مصر في تلك السنوات .. كان ـــ كمعظمهم ـــ يملك إحساساً عاليا بالتفوق والتعالي ـــ وربما الازدراء ـــ لهؤلاء الفلاحين الذين كان يحكمهم ، ويتصرف دون حساب ـــ في القسم الأكبر من شئون حياتهم .. إنه لم يكن ـــ فحسب ـــ إبناً للزوجة الفرنسية لأحد أعيان الدقهلية ، بل كان أيضا ضابطاً كبيراً في جهاز الشرطة ، الذي يسود أفراده ، إحساس بأنهم السلطة الثابتة والدائمة في الوطن .. فالوزراء يأتون ويذهبون .. والأحزاب تحكم ثم تُقال حكوماتها أو تستقيل .. والمحافظون ومن في حكمهم من المديرين في الأقاليم يغيرون ويُتبدّلون .. أما الثابت الدائم ، بعد ـــ أو مع ـــ صاحب الجلالة الملك ، فهم تلك الشبكة من مأموري الشرطة وضباطها التى تنتشر كخيوط العنكبوت فوق خريطة الوطن .

كانت سلطة « مأمور **البداري** » تتجاوز نطاق « **بندره** » ـــ **أى مدينة**
« **البداري** » ـــ لتشمل أيضا نطاق « **مركز البداري** » ، أى القرى التابعة له ..
ولم تكن هذه السلطة قاصرة على حفظ النظام والأمن ، وصيانة الضبط والربط ،
وغيرها من الأعمال الشُّرطية المحضة ، كمطاردة اللصوص والقتلة وتجار
المخدرات ، والتفتيش على السلاح غير المرخص ، والبحث عن الغائبين والهاربين
من تنفيذ الأحكام القضائية . بل كانت تمتد بلا انتهاء ، لتجعل من « مأمورية
الشرطة » ، حكومة مستقلة أو شبه مستقلة ، تنوب عن كل الوزارات في
الإشراف على أداء مهامها في هذا المكان النائي من الصعيد ، فتتولى الترخيص باقامة
موالد أولياء الله ، وهى المسئولة عن جمع الحجّاج وإصدار رُخص فتح الدكاكين ،
وتحصيل الضرائب العقارية ، ومسح الأراضي الزراعية ، وحراسة جسور النيل ،
وجمع وتقديم الذين فُرزوا لُيجّندوا بالقوات المسلحة . وهى مكلفة بتنفيذ أحكام
الطاعة على الزوجات الناشزات .. والحضور عن الحكومة في القضايا المرفوعة منها
ضد الأفراد .. ومهام أخرى كثيرة تجعل من المأمور ـــ بما يتبعه من ضباط
وكونستبلات وعساكر وقوات هجّانة ـــ وما يشرف عليه من عُمد ومشايخ
وخفراء ، مركز سلطة هائلة يستخدمها كما يشاء .. لا يراجعه أحد فيما يرى أو
يفعل ، فهو بعيد عن الحكومة المركزية ، بل وبعيد عن مركز الاقليم الذى يتبعه ..

وكان العهد قد طبع الكل بطابعه ، فأعطى ـــ بالقياس ـــ الإذن لحكام
الأقاليم في أن يكونوا مثله ، طغاة بلا قلب ولا ضمير ، لا يعتصمون بخلق ، ولا
يخافون من حساب ، ولا يقيمون وزنا لدستور أو قانون .. ولم لا ؟ ، وهم الأداة
الباطشة التي استخدمتها حكومة « **صدقي** » في تزوير الانتخابات من أولها إلى
آخرها .. وكلفتها بمطاردة خصومها السياسيين في أرزاقهم وموارد معاشهم ،
وإجبارهم على الخضوع والاستكانة والكفّ عن المعارضة والاحتجاج .. بل
وكافأتهم على هذا العُسف وذاك التنكيل ، فطلبت لمن تميزوا فى التزوير ، وتفوقوا
في التلفيق ألقاب « الباشوية » و« البيكوية » .. ثم إنّ هناك القانون الذي يحميهم
من القضاء ويسلب المواطنين حق رفع الدعاوى ضدهم ، الا عن طريق النيابة
العمومية ، وبعد استئذان رؤسائهم .



اسماعيل صدقي باشا : بعد الانتخابات القادمة سوف أصبح زعيم الأغلبية وخليفة سعد زغلول !

علي ماهر باشا : على مهلك شوية .. بدلة سعد باشا دى مافيش حد يعرف يلبسها غيره !!

غلاف لمجلة الصرخة (روزاليوسف) يسخر من أوهام صدقي وعلى ماهر بوراثة زعامة الأمة ، ويشير ــ مبكرا ــ إلى الصراع الضارى بين قطبى الانقلاب !

في هذا المناخ ، لم يتوقع أهالي « **البداري** » حين سمعوا في بداية عهد « **صدقي** » بنقل « **يوسف الشافعي** » إلى مركزهم أنه سيكون خيراً عمن سبقوه .. وقد ترك « **الشافعي** » الأمور على ما كانت عليه ، فالشئون المدنية التي اتتعلق بالأهالي من اختصاصات العمدتين « **محمد همام** » و « **محمد نصار** » ، اللذيْن كفا عن الملاحاة السياسية ، إذ كان العهد إنقلابا على كل من « **الاحرار الدستوريين** » ـــ الذين يمثلهم « **همّام** » ـــ و«**الوفديون**» الذين يمثلهم « **نصار** » . ثم ان « **صدقي** » كان قد أخمد بقسوة حركة استقالات العُمد . وهكذا استكان كلاهما لسلطة المأمور الذى اختص نفسه بكل ما يتعلق بالأمور الجنائية ..

وكان « **يوسف الشافعي** » ـــ كوزيره « **إسماعيل صدقي** » حريصا على أن يبدو أمام الجميع نموذجا للحاكم المخيف الذى يرهبه الجميع ، ويعملون له ألف حساب ، ويعترفون بأنه السلطة الوحيدة في البندر والمركز . وكان من ذلك النوع الذى يؤمن بأن السلطة هَيْبة وسمعة وثقة بالنفس وجسارة لا تتردد ولا تهتم بعُرف أو قانون .. إذ المهم أن يخافك الناس ، وبذلك لا تحتاج إلى عصاك لتأديبهم .. وهكذا طارت شهرته إلى انحاء « **محافظ أسيوط** » ، باعتباره المثال المرتجى ـــ في ذلك العهد ـــ لرجل الشرطة المُهاب الذى يملأ مركزه ، ويستحق مقعده ، ويُخضع رعاياه لمشيئته .. لذلك لم يكف يوما عن تأكيد هذه السِّمة الطيبة ـــ في العُرف السلطوي ـــ حتى لا ينسى الرعايا فتوسوس لهم نفوسهم الأمّارة بالسوء ـــ بالتمرد أو العصيان أو الخروج على نواميس عدم رفع الرؤوس ..

كان يصدر أوامر كثيرة لا مبرر لها ولا فائدة من ورائها ، إلاّ تعويد الناس الطاعة ، وانتزاع حقه ـــ كممثل للحكومة ـــ في أن يفعل بهم ما يشاء دون ان يكون مُطالبا بتقديم تفسير . فيخرج ـــ فجأة ـــ إلى الطريق الزراعي ليأمر بعدم تحرك سيارات الأجرة التي تحمل أهل المدينة إلى غيرها من أنحاء الإقليم ليتسوقوا أو يتزاوروا أو يقضوا بقية شئون حياتهم ، ويشرف بنفسه على إعادة ركابها إلى منازلهم . وإذا مرّ في الطريق وضبط مخالفة لتعاليمه ، أو شاهد شيئا قرر أن يحظره في نفس اللحظة ، أمر جنوده بالقبض على المخالف الأثيم ، فيقودوه إلى مبني مركز

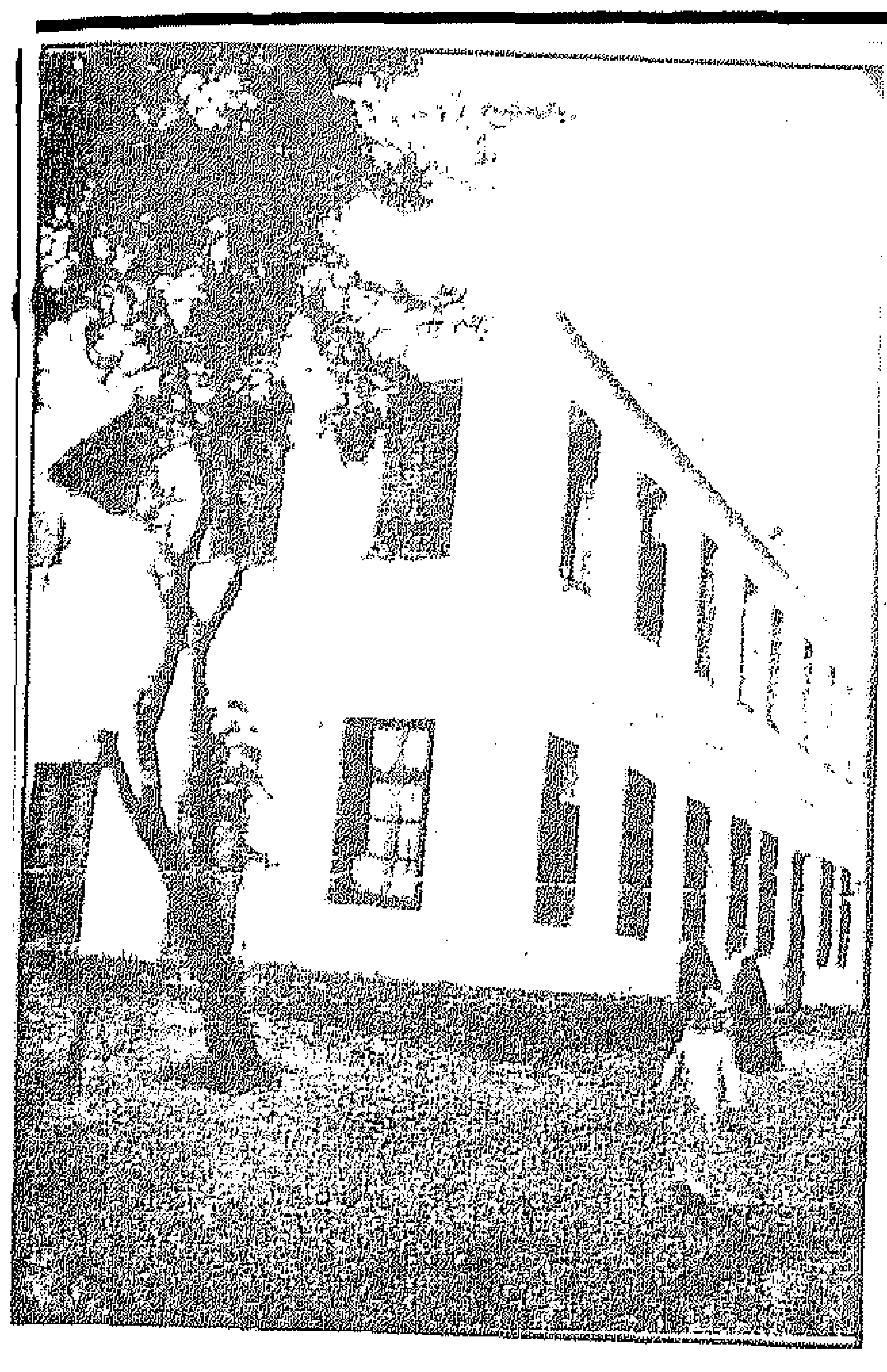
الشرطة ، ليؤدب باللكمات والعصيّ والشلاليت ، وبالكرابيج . وبمؤخرات البنادق ، اذا كانت المخالفة جسيمة أو كان المأمور ثائرا أكثر من المعتاد . وكان مما يثيره فيخرجه عن طوْره ، أن يرى فلاحا « شايف نفسه » — أى معتزاً بها — أو « مِفْجَبانيا » — أى يختال واثقا من نفسه — إذ كان من رأيه أن من أصول الضبط والربط أن يُظْهر له الجميع إمارات الخضوع والتوقير . ويعتقد أن الاعتداد بالنفس ، أو التخايل بها ، قد يوحي بأن هناك من لا يخاف الشرطة ، أو لا يحترم هيبة الحكومة ..

ومن سوء حظ « **أحمد جعيدي** » أنه لم يكن يستطيع الا أن يكون « **مِفْجبَانيا** » ، فهو « أفندي » متعلم ، قضى عامين بأسيوط ، فاختلط بأهلها وطاف بمقاهيها ومباغيها وعرف أن الدنيا أوسع حدودا وآفاقاً من « **البداري** » . إنه الاعور الذي لابد أن يكون مَلِكاً في بلد من العميان ، هم هؤلاء الفلاحين الذين لا يقرأون ولا يكتبون ولم يذهبوا إلى « أسيوط » . كان لابد أن يكون مِفْجِبَانيا ، ليغطي فشله في الدراسة . وهكذا اندفع يجوب شوارع القرية ويتسكع في انحائها . حريصاً على مظهره . يتنقل من المقاهي والغُرز ، وتلتف حوله شلّة من أصدقاء الفراغ والشباب كان أقربهم إليه صديقه « **حسن عاشور** » أو « **حسونة** » .

ولم يكن ممكنا ألاّ يلفت سلوك « **أحمد جعيدي** » ذاك نظر « **الشافعي أفندي** » ، فقد كانت شلّة الأفندية العاطلين موضوع شبهاته وشبهات أهل القرية ، كُلّما وقعت سرقة . صحيح أنهم من أُسرٍ مستورة ، ولكنهم شبان طائشون . ولابد أن مواردهم تقصير عن إشباع أمزجتهم الفاسدة .. وكان العمدة « **محمد همّام** » هو الذي عقد الصلة بين الإثنين وأتاح لهما اللقاء .. فما كاد يلي العمودية — في بداية عهد « **صدقي** » — حتى تذكر أن بين أسرته وأسرة « **عبد الحق** » نزاعا قضائياً من ذلك النوع الشائع في قرى الريف حول الحدود بين الأراضى الزراعية أو العقارات أو مناوبات الرى ، سرعان ماتحول الى شجار اتهم « **محمد همام** » بعده « **أحمد جعيدي** » بأنه كان يدبر لقتله .. وقدم بذلك بلاغا لنقطة الشرطة حُفظ في حينه .. وعندما أصبح هو العُمدة .. دس إسم « **أحمد**

جعيدي » ، وصديقه « **حسن عاشور** » ، بين الذين يرشحهم للخضوع لقانون المشبوهين والمتشردين باعتبارهما عاطليْن وبلا عمل معروف .

استدعى المأمور الشايبن ، فوجدهما من النوع « المِعْجباني » الذي لايعجبه .. بل يستفز غضبه .. فهما يطيلان شعر رأسيهما ، ويترك كل منهما خصلة من شعره تتدلى على جبهته من تحت الطاقية ، ثم أن طريقتهما في الوقوف أمامه ، وأسلوبهما في الرد على أسئلته ، قد برهنت له على أنهما في حاجة إلى مزيد من التأديب ، يُضخعهما لهيبة الحكومة ، ويجعلهما يدوران في فلكها المغناطيسى . وهكذا أمر بضربهما وقصّ شاربهما بمقص الحمير ، وإدراج إسميهما ضمن الذين



مبنى مركز البداري.. مَسْلخ في قلب ا

تراقبهم الشرطة ، باعتبارهما من مشبوهى « **البداري** » .. وبذلك ارتفع عدد المشبوهين المقيدين في دائرة البندر إلى ٣٦ مشبوُهًا ..

كان وضع « **أحمد جعيدي** » و« **حسونه** » على قائمة المشبوهين يعني إخضاعهما لمراقبة الشرطة ، فلا يغادر كل منهما داره بعد الغروب ، ولايغادر البلدة دون إخطار وإذن « المأمور » وإلاّ جاز له القبض غليهما وتكليفهما بالمبيت في مقر الشرطة . ومن حق المأمور أن يقبض عليهما ويحتجزهما في حالة وقوع أى جريمة في المدينة دون أن يستأذن النيابة .. ولمّا كان الهدف من وضع الإسمين ضمن قائمة المشبوهين ، هو إرهابهما دون أن يكون هناك خطر جدّي من أحدهما على الأمن ، فان تلك الإجراءات لم تكن تطبق إلاّ عندما تتوتر العلاقات بين

أسرتيهما وبين العمدة ، أو بينهما وبين أحد المسئولين في مركز الشرطة . وهكذا سيقا أكثر من مرة إلى مبنى المركز ، حيث انهال عليهما العساكر ضربا بمؤخرات البنادق والسياط وحبسا في أسطبل الخيول ..

وعندما حلّ أوان تجدد قرار وضعه على قائمة المشبوهين — في ٢ يناير ١٩٣٢ — قدم « **أحمد جعيدي** » شكوى إلى وكيل نيابة « **البداري** » — « **حسني زيّان** » — وكان خطيب إبنة المأمور — يطلب رفع اسمه من القوائم ، ويقول أنه يُعَامل معاملة مهينة وظالمة ومتعسفة .. لكن النيابة لم تهتم بالشكوى ، وأخذت بشهادة « **محمد نصار** » — أحد العُمدتين — فاستبقت الإسم ضمن القوائم . وحين كانا يهربان من المراقبة ، كانا يقادان إلى مبنى المركز ، ليتولى الكونستابل « **أحمد خالد الهجرسي** » — تحت إشراف المأمور — عملية التأديب ، فيُضربان بالسياط ومؤخرّات البنادق .. ويُجبر كلاً منهما على أن يقول : أنا مَرَه .. ويختار المأمور لهما أسماء نسائية ، فيطلق على « **حسونة** » إسم « **حُسنَه** » ، ويجبر « **أحمد** » على أن يجيب إذا نودي باسم « **حمدية** » . ويُربطان بالحبال إلى مرابط الخيل .. ويوضع أمامهما التِّبن ، فيؤمران بأكله ومضغه .. ويمتطي الجنود ظهريهما كما لو كانا فرسين .. ثم يضعون عَصَوَيْن في دُبُريهما (!!)

وكانت أشكال التعذيب التي يمارسها المأمور ومعاونوه ، تنتمي إلى النوع نفسه الذي مارسته الإدارة من قبل ، ومن بعد : خلط الأنواع والأجناس ، بتحويل الإنسان إلى حيوان ، والذكر إلى أنثى ، والهدف هو تحطيم إعتداد المتمردين بأنفسهم ، وكسر شوكتهم ، والانتقاص من كرامتهم أمام من قد يُفتنون بهذا الاِعتداد ، وخاصة في الصعيد الذى تسود فيه مفاهيم خاصة للرجولة ، تجعل حتى الدموع أو الشكوى أو الأنين من علامات الأنوثة التي لاتليق بالرجل ، الكامل الذكورة .

وقع مأمور « **البداري** » في المحظور ، واستنفد احتمال الناس على الصبر ، وآن أن يدفع الثمن : قررّ « **أحمد جعيدي عبد الحق** » أن يثأر لكرامته المهدرة ، ورجولته المهيضة ، وأن يثبت للناس أنه لم يسكت على الإهانة ، ولم يرض

بالإذلال ، فقرر إنهاء حياة المأمور .. وفاتح صديقه « **حسونة** » في المشروع ، فوافقه عليه .. وقضيا عدة أيام يراقبان « الهدف » ، حتى عرفا أن المأمور تعود ان يخرج بعد غروب كل يوم للتنزه مع صديقه « **فهيم أفندي نصيف** » ــ مهندس الرى ــ وأنه لايصطحب معه حراسة ، بل ولا يحمل سلاحا .. كان ــ ككل الذين احترفوا امتهان انسانية الآخرين ــ يتوهم أنه غرس هيبته في كل القلوب ، وأن أحداً لن يجسر على التعرّض له ، فالكل خائفون ومستذلون ومهانون !



□ **السبت ١٩ مارس ١٩٣٢**

□ **مدينة « البداري » ...**

غادر « البكباشي (العقيد) **يوسف الشافعي** » ــ مأمور البداري ــ منزل صديقه المهندس « **فهيم نصيف** » بعد الغروب .. ليتنزها على الاقدام .. وسارا يتجاذبان أطراف الحديث ، إلى أن بلغا دار المدرسة الابتدائية بالبلدة .. فأصبحا في مرمى نيران بندقيتين مُشرعتين للثأر ، تتستران وراء دُغل من البوص .. وانطلق وابل من الرصاص يشق ظلام ليل الصعيد الكثيف بوهجه ، ويخدش صمته بأزيره !

وبقلب بارد تماما خرج « **أحمد جعيدي** » و« **حسونة من مكمنهما بين عيدان البوص ، إلى حيث سقطت الجثتين ، فوجدا مهندس الرى مايزال على قيد الحياة .. ولكن ذلك لم يعنيهما .. إذ لم يكن هو الهدف المطلوب .. وعندما اطمأنا إلى أن المأمور قد فارق الحياة ، غادرا مكان الحادث مُسرِعين ، وعاد كل منهما إلى بيته ، وأبدل ملابسه ، وجلس يتناول العشاء مع أسرته .. وكأن شيئا لم يكن !**

وكانا مايزالان حول طبلية العشاء .. حين اندلعت الزغاريد تشق أجواء الفضاء ، من كل بيوت « البداري » .. وحين خرجا يستطلعان الخبر ، كان الناس يتبادلون التهانى وكل منهم يقول للآخر :

ـ مبروك « **الشافعي أفندي** » قُتل .. !

وانقلبت الدنيا !



فهمت الدولة معنى الرصاصات التي أطلقت على مأمور « **البداري** » والزغاريد التى انطلقت في شوارع المدينة عقب شيوع الخبر ، فهما صحيحا . فالرصاصات تتوجه إليها ، والقتيل هو « النظام » وليس « **يوسف الشافعي** » . والزغاريد تلعلع تشفيا فيها ، وتحذيراً لها . طال رصاص المُستذلين المُهانين صدر أعمدة النظام الحقيقية ، وقطع أحد أذرعته الضاربة .. وأنذر الآخرين في أنحاء مصر ، بأن يلتزموا بالقانون ، ويمارسوا سلطاتهمُ وفقا له ، وأن يكونوا هيئة نظامية تتبع حكومة نظامية ، وإلاّ فالجزاء من جنس العمل .. وأدرك « النظام » أن صمته على ما حدث في « **البداري** » هو دعوة لكى يقاوم الناس بالبارود محاولة « **صدقي** » لادخالهم إلى الشقوق !

وقرر النظام أن يرد اللطمة !

بدأ التحقيق هادئا : قبضت النيابة على عدد من شبان « **البداري** » وعلى رأسهم ٣٦ منهم كانوا مقيدين فى قائمة المشبوهين .. وبينهم « **أحمد جعيدي** » و« **حسونة** » ، واستُدعيَ بعض الأعيان . وأنكر الجميع أن لهم علاقة بالحادث . وحددوا أماكن تواجدهم ساعة وقوعه . واستشهدوا على ذلك بآخرين أيدّوا صحة ما قالوه . واعتصم الجميع بالمكر الريفي التقليدي ، فتأسفوا لوقوع الجريمة . وذكروا أن « المرحوم » كان ماهراً في اكتساب العداوات . ولابد أن أحد « **أولاد الحرام** » من غير أهل « **البداري** » هو الذي أطلق الرصاص ، انتقاماً

منه . ولم يجد المحقق مبررا قانونيا لاحتجازهم ، فاطلق سراحهم ، وأوشك أن يغلق الملف !

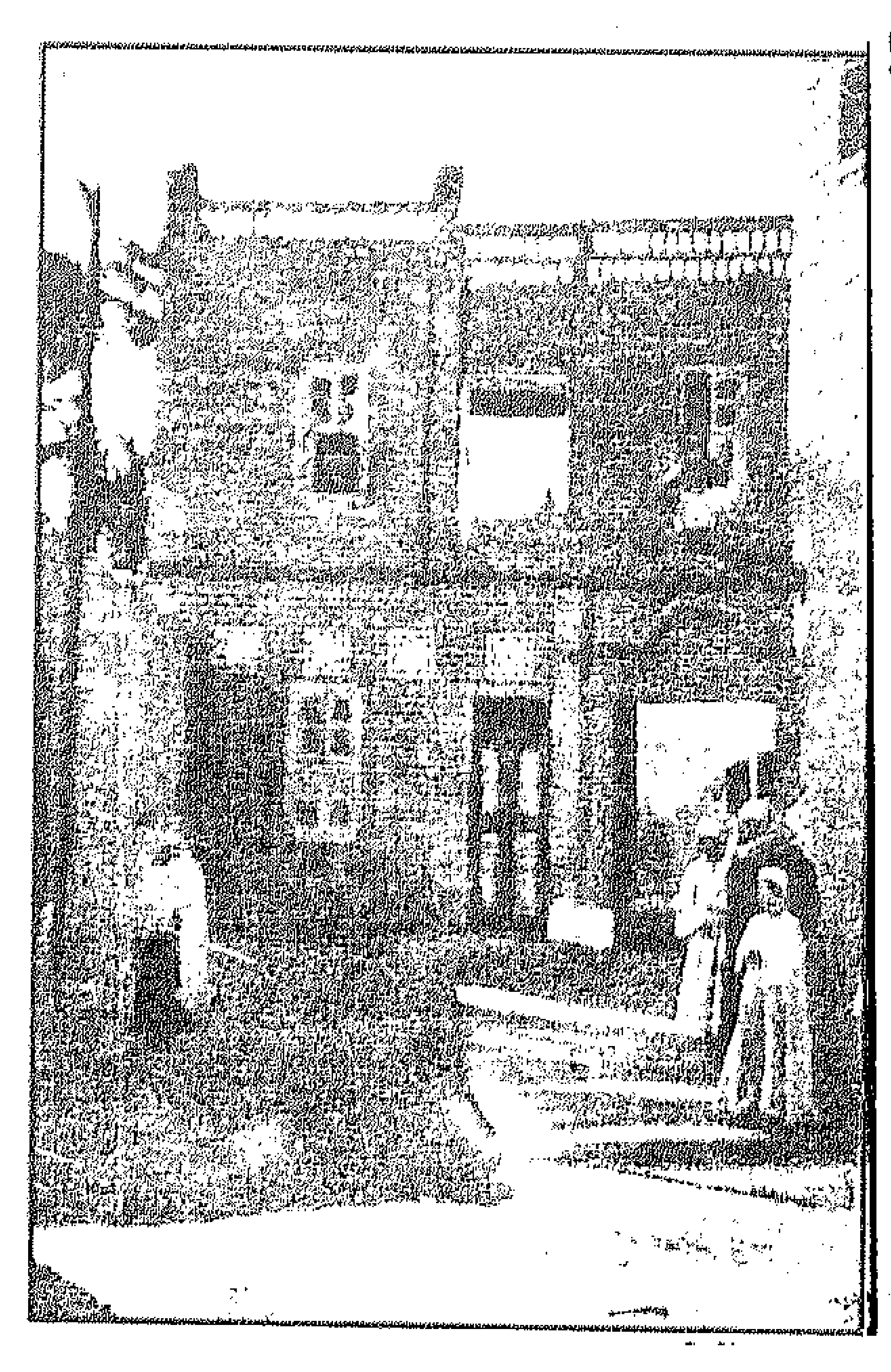
لكن هذه الأنباء لم تكد تصل إلى القاهرة ، حتى ثار وزير الداخلية « **إسماعيل صدقي** » وأصدر تعليماته إلى حكمدار أسيوط ــ أعلى قيادة شُرطيةّ في المحافظة ــ بأن يتولى بنفسه العثور على القاتل والإشراف على جمع الأدلة ضده . وأصدر وزير العدل ــ « **علي ماهر باشا** » ــ تعليمات لرئيس نيابة أسيوط بالاشراف على التحقيق . وحتى يشعر الجميع بأن دماء المأمور عزيزة على النظام بل إنها دماءه هو ذاته . فقد عبّر « **صدقي باشا** » بنفسه ــ في تصريح لجريدة « **الأهرام** » ــ عن أسفه لمقتل « **يوسف الشافعي** » ، وقال أنه كان مثالا للكفاءة والحزم ، وأعلن أن الوزارة ستصرف للأسرة معونة عاجلة قدرها ألف جنيه ، وأنها أعدت مذكرة لعرضها على مجلس الوزراء لتقرير معاش إستثنائى لها ..

أدرك « **صدقي** » ، وأدرك حكمدار « **أسيوط** » ، وأدرك كل من له خبرة بالعلاقة بين الحكومة والفلاحين ، ان أهالى « البداري » يعرفون القاتل ويتهامسون باسمه . وأن هذا المكر الفلاحي وتلك الشهادات المزورة التي جمعوها . وتلك الزغاريد التى استقبلوا بها خبر مصرع المأمور ، لا معنى لها إلاّ أن أهالي « **البداري** » لا يرون فيما فعل القاتل جريمة ، بل ينظرون إلى مقتل المأمور باعتباره حكماً بالاعدام يعبر عن إرادتهم ، لذلك تدافعوا يحمون الذى نفذه ، ويسعون بمكر الفلاحين لكى تشيع التهمة بين كثيرين ، فيضيع دم المأمور هدراً ، وتضيع معه هيبة الحكم !

بهذا الفهم غزا حكمدار أسيوط مدينة « **البداري** » الصغيرة ، ليؤدِّب الشامتين في الحكومة ، ويعثر على القاتل الذى يتواطأون ليفلتوه من العقاب . فوزع قواته إلى ثلاثة أقسام ، حاصر الأول مداخل المدينة ليمنع الدخول إليها والخروج منها . وانتشر الثانى ــ وكان من جنود الهجانة الذين ينتمون إلى جنوب السوادن ــ في شوارعها وطُرقاتها ، فطاحوا في الناس بسياطهم ، وأخلوا شوارع المدينة تنفيذاً لقرار بحظر التجول .. أمّا الفريق الثالث فكان مُكلّفا بالتحقيق على

الطريقة الصِّدقية : الضرب بالسياط ، ومقابض البنادق ، والإجبار على شرب بول الخيل وأكل التبن ..

بحكم ما بينهما من مشاكل قديمة ، وجه « **العمدة همّام** » شبهات الحكمدار ، وقادها لتتركز حول « **أحمد جعيدي** » و« **حسونه** » ، فحاصرت قوات الهجانة منزلهما ، وأعادت إلقاء القبض عليهما ، وعلى بقية المشبوهين ، وربطتهم بالحبال إلى ذيول الخيول فسحبتهم على أرض الشوارع الواقعة بين منازلهم ومبنى المركز ، وهم يُضربون بالسياط لاحاطة أهل « **البداري** » علما بالطريقة التي سيجرى بها التحقيق القانوني (!!



منزل آل جعيدي بالبداري ..

ولأن « **أحمد جعيدي** » كان يدرك أن أحدا لا يملك دليلا ضده ، مهما قويت الشُّبهات ، فقد أصرّ على الإنكار ، رغم التعذيب البشع الذي تعرض له ، والذي تواصل ليل نهار . وسانده « **حسونه** » فأنكر هو الآخر ، آنذاك لجأ الحكمدار إلى وسيلة كان يعلم أنها لن تخيب ، بل سوف تحملهما على الاعتراف فوراً : أمر قوات الهجانة فحاصرت بيت « **آل جعيدي** » ، وألقت القبض على كل من يعيش بين جدرانه : الجَدّ ــ الذي كان عمره أيامها قد ناهز المائة عام ــ والأب والأم وشقيقة « **أحمد** » الصغرى .. والأعمام والعمات .. وساقوا الجميع في موكب علني ، شقّ شوارع المدينة الصغيرة من بيتهم إلى مركز الشرطة ، ليجدوا « **آل عاشور** » قد سبقوهم إلى المركز في موكب مُشابه .. بينما كان المنادي يصاحب الموكب ليعلن في الشوارع ، أن نساء « **آل عبد الحق** » و« **عاشور** »

سوف تخرجن من مركز الشرطة عاريات ملطخات الوجوه مربوطات بالحبال إلى ذيول الخيول كالسبايا !

واستدعى الحكمدار المتهمَيْن وطالبهما ــ لآخر مرة ــ بأن يعترفا بما ارتكبا ، ولما أصرا على الإنكار ، أمر بعض الجنود فبدأوا في طلاء وجوه النساء باللون الأبيض ، وأمر آخرين بنزع ملابسهن ... وقبل أن تنزع الأيادي ملابس الأمهات والشقيقات ، كان « **أحمد جعيدي** » يصرخ ، معلناً أنه سيتكلم ، بشرط أن تُغادر النساء مبنى المركز ، ويُسمح لهن بمغادرة المدينة كلها .. ووافق الحكمدار . واعترف « **أحمد جعيدي** » بأنه الذي أطلق النار على المأمور ، وقال أنه لم يكن يقصد قتله ، ولكنه أراد فقط تخويفه ليكف عن تعذيب أهالي المدينة وأهانة كرامتهم .. وهدأ الموقف .. وخفّ توتر الحكمدار ، فخفف من الاجراءات الصارمة التى كان قد طبقها على المدينة .. وما ان اطمأن « **جعيدي** » إلى أن نساء الأسرة قد غادرن « **البداري** » وأصبحن في مأمن ، حتى عدل عن اعترافه ، وقال للمحقق ببساطة :

ــ لقد عذبتموني ، وكنت مستعدا أن اعترف بأنني الذى إرتكبت كل جرائم القتل في مصر كلها لتتوقفوا عن تعذيبي !

في هذه المرة انهال الجميع على « **أحمد جعيدي** » يركلونه بالاقدام ، ويضربونه بالسياط ويحشون فمه بالتبن ، ويدفعون رأسه فى آنية مليئة ببول الخيل ، ويضعوا العصى في دُبره ، ويجبرونه على أن يصبح : أنا مَرَه .. وهو يواصل إنكاره للاعتراف ، و« **حسونه** » يسانده في إنكاره .. وارتفعت صرخات الشابَّين ، حتى أنها ــ كما قال « **الشيخ جعيدي** » والد « **أحمد** » في رسالة أرسلها للصحف فيما بعد ــ كانت تخترق الجدران من هول العذاب فيسمعها الناس على مسافات بعيدة . واشتد التعذيب بعد أن تقدم أحد الاعيان ، بإحدى البندقيتَيْن اللتين ارتكب بهما الحادث ، وذكر أنَّ خادمة لديه شاهدت « **جعيدي** » وهو يخفيها في أحد أكوام القش ليلة الحادث . وهكذا انتهى التحقيق ، اعترف القاتلان ، وضبطت أداة الجريمة .. فغادر الحكمدار المدينة ، ونقل المتهمين معه إلى سجن

أسيوط ، لكنه ترك جانبا من قواته في « **البداري** » ليواصل تطبيق الأحكام العرفية ، واكتشف قبل أن يغادر مبنى المركز طفلة صغيرة تبكى في أحد زواياه ، تبين أنها أصغر شقيقات « **أحمد** » ، كانت أمه قد نسيتها في السجن من فرط الهول الذى شاهدته !



في ١٠ أبريل (نيسان) ١٩٣٢ ــ أى بعد الحادث بثلاثة أسابيع فقط ــ قرر قاضي الاحالة ، إحالة المتهمْين إلى « محكمة جنايات أسيوط » لمحاكمتهما بتهمة قتل المأمور عمدا ومع سبق الإصرار والترصد ، والشروع في قتل مهندس الرى .. وانضم والد القتيل وهو « **الشافعي حنفي أفندي** » إلى الدعوى ، مطالباً بتعويض مؤقت قدره جنيه واحد ..

وفي ٢١ يونيو (حزيران) ١٩٣٢ ــ أصدرت المحكمة ــ برئاسة المستشار ــ « **إترلى بك أبو العز** » ــ حكمها بإعدام « **أحمد جعيدي عبد الحق** » وبمعاقبة « **حسن أحمد أبو عاشور** » ، الشهير بـ « **حسونة** » بالأشغال الشاقة المؤبدة .. وتعويض أسرة المأمور القتيل بجنيه واحد ... مع المصاريف وعشرة جنيهات أتعاب محاماه .. وطَعَن دفاع المتهمين ــ « **مرقص فهمي أفندي** » و« **ابراهيم ممتاز أفندي** » ــ في الحكم بالنقض في يوم صدوره ...

وفسّرت محكمة جنايات أسيوط أسباب تغليظها للعقوبة ، ورفضها لمعاملة المتهمين بالرأفة ، بسببين :

الأول : أن المأمور القتيل كان « يؤدي واجبه بمطاردة هذين الشقيْين ، اللذيْن عاثا في الأرض فسادا ، فإقدام هذا الآثم على قتله ، مما يدعو المحكمة إلى أخذه بالشدة ، ودون رحمة ولا شفقة » .

الثانى : أن جريمة القتل قد اقترنت بحالة « سبق الاصرار » ، فهى لم تتم في فَوْرة انفعال ، أو نتيجة غضب مؤقت ، بل سبقها ترو وتبصر وتفكير مطمئن في

ارتكابها ، واقترن هذا الإصرار المُسبق بحالة « ترصد » ، إذ كمن القاتلان للمأمور ، أكثر من مرة قبل أن يتاح لهما تنفيذ جريمتهما ، وهاتين الحالتين أى « سبق الإصرار » و« **الترصد** » من مبررات التشدد وعدم الشفقة ، لما تدلان عليه من نذالة الجاني وإمعانه في استخدام الوسائل التى يضمن بها تنفيذ جريمته ، ولما تُثيره من اضطراب في الأنفس التي يأتيها الهلاك من حيث لا تشعر .

واستدلت محكمة الجنايات على توفر هاتين الحالتين ، بأنّ المتهمْين كانا يمتلآن حفيظةً على المأمور القتيل ، لأنه ـــ طبقا لما ورد في شهادة « **محمد بك نصار** » أحد عمدتيْ « **البداري** » أمام المحكمة ـــ كان يطلب نومهما في مركز الشرطة « وفي نومهم كانت تحصل لهم إهانات « جامدة من العساكر .. لسيرهم الرديئة .. فتألموا من هذه الاهانات ، إذ كان المأمور يأمر بقص شواربهما ، ويجيب لهم « رَشْمة ليف » ويعملها لهم زىّ لجام الجحش .. وكان يكلفهم بأن يقولوا : أنا مَره . وحصل أن دق العُصىّْ فى أدبارهم » . ولما سألته المحكمة عن المظاهر الأخرى التى تجعل المتهميْن يمتلئان حفيظة على المأمور ، فيقتلانه ـــ بعد سبق إصرار وترصد ـــ قال :

ـــ هوّا فيه أكتر من دق العصا في (....) وقَصّْ شَنَبه .. وقُصّته وإلجامه .. ؟!!



فى شهور الصيف ، خضعت « **البداري** » لسلطة العمدتين ، اذ كانت بلا مأمور .. فواصلا ـــ تنفيذا لتعليمات الحكمدار ـــ إذلال أهلها .. وبعد شهر واحد من صدور الحكم باعدام « **أحمد جعيدي** » ، قدم العمدة « **همّام** » بلاغاً إلى وكيل النيابة « **حسني زيان** » يتهم فيه « **محمد** » ـــ الشقيق الأكبر له ـــ بأنه



شقيقتا « أحمد جعيدي »
نست الأم واحدة منهما في
المركز ، من فرط الهول

قتل أحد الرجال الذين اختفوا من القرية .. وقام البوليس بالبحث فاكتشف ملابس ملوثة بالدماء مدفونة بجوار منزل « **آل جعيدي** » ونفى « **محمد جعيدي** » التهمة ، وأكد أن الملابس ليست ملابسه ، وأن هناك من دسها بجوار منزله .. وتواصلت الضغوط على زوجة الرجل الغائب ، وكانت محبوسة هي الأخرى ، لتتهمه مقابل الإفراج عنها . وأخيراً وبعد ثلاثة أسابيع عاد الرجل الغائب ، وتبين أنه كان في رحلة إلى أحد الأديرة القريبة .

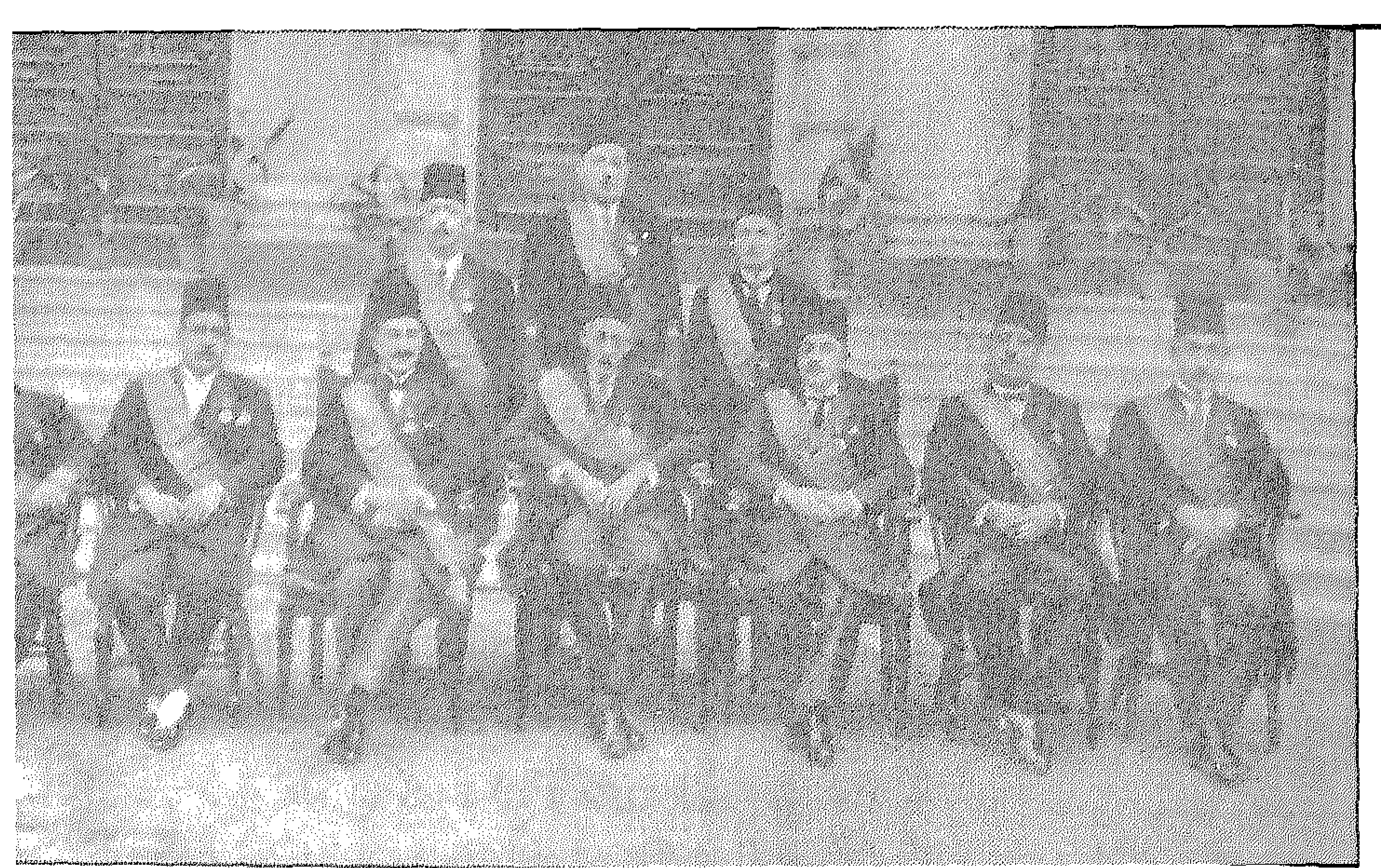
ولم يكن أحد قد عرف شيئا عما جرى في « **البداري** » منذ نشر خبر مصرع المأمور إذ لم تنشر الصحف كلمة واحدة عن ما فعله حكمدار أسيوط بأهلها ، كانت الخلافات المكتومة داخل أحزاب المعارضة ، قد فتّت في عضدها ، وفرّقت بين صفوفها ، فخمد نشاطها أو كاد .. وفي شهور الصيف سافر الزعماء والقادة إلى أوروبا ليستريحوا من الصراع .. أما ملف قضية « مصرع مأمور البداري » ، فكان بين يدى « **عبد العزيز باشا فهمي** » رئيس « محكمة النقض » .

وأيامها كانت « محكمة النقض والإبرام » هى أحدث مؤسسات القضاء المصري ، وأعلى مراتبه .. إذ لم يكن قد مضى على تشكيلها الا أقل من عام ، وهي

ليست درجة من درجات التقاضي ، ولا محكمة للفصل في موضوع الخصومة ، لأن مهمتها هى الحكم على عمل القاضي الذى فصل فى الخصومة ، أى أن وظيفتها هى « الحكم على الحكم » . وقد أضفى على مكانتها مهابةً ، أن أول رئيس لها كان « **عبد العزيز فهمي باشا** » ، أحد الثلاثة الذين قابلوا المندوب السامي البريطاني في ١٣ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩١٨ ، ليطلبوا إذناً بالسفر لعرض القضية المصرية على مؤتمر الصلح ، وقطب « **الوفد المصري** » ، فوكيل حزب « **الاحرار الدستوريين** » ثم رئيسه ووزير الحقانية ثم رئيس « محكمة الاستئناف » الذي غضب لكرامة منصبه ، فاستقال منه لمجرد أن أحد النواب قدم سؤالا لوزير العدل عن المرتب الذى يتقاضاه .

وانتهى الصيف ، ولحقته شهور الخريف .. وأتى الشتاء بلياليه الطويلة ، فخففت قيود الأحكام العرفية المفروضة على « البداري » التعيسة .. بينما ارتدى « **أحمد جعيدي** » ـــ المودع بسجن أسيوط ـــ بدلة الاعدام الحمراء .. ولم يكن هناك أمل فى أن محكمة النقض سوف تخفف الحكم ..

وفي بداية ديسمبر (كانون الاول) ١٩٣٢ ، كان « **صدقي** » يستعد للاتصال بالمندوب السامي البريطاني ليدخل معه في محادثات تمهيدية ، تنتهى باسعاد بريطانيا برؤية توقيعه على معاهدة بينها وبين مصر كما قال له « **السير جون سيمون** » . وفي اليوم الخامس منه ، أصدرت محكمة النقض ـــ برئاسة « **عبد العزيز فهمي باشا** » ، وعضوية « **محمد لبيب عطية بك** » ، و« **زكي برزى بك** » و« **محمد فهمي حسين بك** » و« **أحمد أمين بك** » ـــ حكمها في الطعن بالنقض على الحكم الصادر بإعدام « **أحمد جعيدي** » وسجن « **حسونة** » مدى الحياة .. فاذا بها ترفض الطعن « **على مضض** » ، وتعبر عن دهشتها لأن محكمة جنايات أسيوط قد اعتبرت أن ما كان يفعله المأمور القتيل بالمتهمين هو من قبيل أداء الواجب ، وتستند إلى هذا في تشديد العقوبة عليهما .. وهو ما وصفته محكمة النقض بأنه « **تعليل فاسد يقوم على أساس مرتبك غير صحيح** » ، لأن « محكمة الجنايات » « **اعتبرت شذوذ المأمور القتيل الاجرامي من قبيل قيام الموظف بأداء**



« عبد العزيز فهمي باشا » ، أول رئيس لمحكمة النقض والابرام يتوسط هيئة المحكمة ، وعن يمينه « عبد الرحمن سيد أحمد باشا » و« مراد وهبة باشا » و« محمد فهمي حسين باشا » وعن يساره « محمد مصطفى باشا » و« زكى برزى بك » ، و« أحمد أمين بك » . والواقفون من اليمين « عبد الفتاح السيد بك » و« محمد نور بك » ، و« حامد فهمي بك » .

واجبه ، مع أن البداهة تقضى بأنه شذوذ يُحفظ كل إنسان ، ولو كان مجرماً ، ويدعو إلى معذرته والتخفيف من مسئوليته ، شذا هو سلك سبيل الانتقام » .

وانطلاقا من هذا الفهم المختلف للموضوع ، هدمت محكمة النقض الركن الثاني الذي دفع محكمة جنايات أسيوط لتغليظ العقوبة على المتهمين ، وهو ركن « سبْق الإصرار » و« الترصد » ، فلم تقتنع بأنهما ارتكبا الجريمة باصرار مُسبق ، رغم أن الظواهر توحي بأنهما قد خططا لها ، ولم يرتكباها في لحظة استفزاز أو غضب مفاجىء.وقالت «**إن المعاملة التي كان المجني عليه يعامل بها المتهمين هي إجرام في إجرام .. ومن وقائعها ما هو جناية هَتكِ عِرْض يُعاقب عليها القانون بالاشغال الشاقة ، وكُلّها من أشد المخازى إثارة للنفس واهتياجا لها ، ودفعاً بها للانتقام** » ، واستنتجت من ذلك أنهما كانا في حالة اهتياج دائم ينتفي معه القول

بسبق الإصرار ، ذلك « **أن مثلهما الذى أوذى واهتيج ظلما وطغيانا ، والذى ينتظر أن يتجدد إيقاع هذا الأذى الفظيع به ، لاشك أنه إذا اتجهت نفسه إلى قتل مُعذِّبه ، فانها تتجه إلى هذا الجرم موتورة مما كان ، منزعجة مما سيكون ، والنفس المنزعجة الموتورة ، هي نفس هائجة أبداً لا يدع إنزعاجها سبيلا لها إلى التبصّر والسكون حتى يحكم العقل هادئا متزنا ، متروياً فيما تتجه إليه الإرادة من الأغراض الإجرامية التي تتخيلها قاطعة لشقائها** » . وهكذا قطعت محكمة النقض بأنه « **لاسبيل إلى القول بناء على هذا بوجود سبق إصرار ، إذ أن توفر هذا الظرف يتطلب ان يكون لدى الجاني من الفرصة ما يسمح له بالتروي والتفكير المطمئن ، فيما هو مقدم عليه** » !

أما لماذا لم تُلغِ « محكمة النقض » الاعدام ، وتقبل الطعن ، ولماذا رفضته « على مضض » ، فلأن المحكمة التي أصدرت الحكم بالإعدام لم تخرج في تقدير العقوبة عن النص القانوني ، وإن كانت قد أخطأت في تبرير أسباب تغليظها لهذه العقوبة ، والقانون صريح في أن المحكمة غير مُلزمة ببيان أسباب الرأفة بالمتهم أو الغِلْظة عليه ، « إذ الرأفة شعور نفسي تثيره علل مختلفة لا يستطيع المرء غالباً أن يحددها حتى يصورها بالقلم أو اللسان ، ولهذا لم يكلف القانون القاضي ببيانها »..

لم يكن تخفيف الحكم إذن من سلطة « **محكمة النقض** » .. ولذلك لم تخففه ، واذا كانت من الوجهة القانونية قد احترمت الحكم ، فقد أصرت على أن تنص في حيثيات حكمها على أنها « **وجدت من الواجب عليها من جهة العدل وإراحةً لضمائر أعضائها ، أن تلفت نظر أولي الأمر إلى وجوب تلافي هذا الخطأ القضائي ، الذي لا حيلة قانونية لها فيه ، ولو كان الأمر بيدها ، وكانت هى التى تقدر العقوبة ، لما وَسِعها أن تُعاقب المتهمَيْن كليهما بمثل تلك الشدة ، بل لعاملتهما بما توجبه ظروف الدعوى من الرأفة والتخفيف** » .



بعد أسبوعين من صدور حكم « **محكمة النقض** » ، بدأت الأنباء تتسرب عن ان هناك خلافاً بين وزير « العدل » « **علي ماهر باشا** » ووزير الداخلية

ورئيس الوزراء « **إسماعيل صدقي باشا** » حول الطريقة التى تتعامل بها الحكومة مع الحكم .. وكان من رأى وزير العدل أنه لا يستطيع أن يتجاهل حيثيات حكم صادر من محكمة رفيعة المستوى ، ولا أن يصم آذانه عن المطالبة الصريحة التى وجهتها له بالسعي لتخفيف الحكم عن المتهمين ، عن الطريق الوحيد المتاح ، وهو أن يستصدر أمراً ملكيا بتخفيف العقوبة .. وقال رئيس الوزراء ، أن محكمة النقض لم تجد على الحكم مأخذاً من الناحية القانونية ، وان توصيتها بتخفيف العقوبة ليست مُلزمة للحكومة ..

وفي يوم ١٨ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٣٢ ، عقد « **علي ماهر** » إجتماعا بمكتبه في وزارة الحقانية ، حضره « **عبد العزيز فهمي باشا** » رئيس محكمة النقض ، وكبار المستشارين القانونيين للحكومة ، والنائب العام ، حيث تداولوا في حيثيات الحكم .. وفي اليوم التالي خرجت جريدة « **الجهاد** » ـــ كبرى صحف « **الوفد** » ـــ وفي صدر صفحتها الأولى النص الكامل لحيثيات حكم « **محكمة النقض** » وقد أبرزت في عناوينه العبارات التي **تَصِم الحكم بأنه يتبع أساليب هى إجرام في إجرام** ، بينما بدأ كاتب « **الوفد** » الجبار ، « **عباس محمود العقاد** » ، سلسلة مقالات عنيفة ، عن دلالات حكم النقض ، كان أولها بعنوان « **فظائع القرون الوسطى : أين نحن ؟ .. وأين أعداء الفوضى في الإدارة المصرية ؟** » . ختمه قائلا : « **لقد فضح الحكم في قضية البداري شيئا قليلاً من أوزار هذا الزمان ، ولو افْتُضِحت كل أوزاره ، لعجب الناس في غير هذه الأمة ، كيف بقيت في نفوس المصريين سَوْرة للعدل ونَخْوة للغضب الشريف** » ..

وعلى امتداد الأسبوع التالي ، كتب « **العقاد** » ثمانية من أعنف المقالات التي كتبها في حياته السياسية ، حوّلت الحكم في « قضية البداري » إلى ـــ قومية ، تتحدث عنها الصحف والمنتديات ، وتصدر بشأنها القرارات والبيانات ، وتُعقد من أجلها الإجتماعات والمؤتمرات ، وتجري المفاوضات والمشاورات ، وتتفجر خلال كل ذلك قضايا في الفكر السياسي والفقه الدستوري ، وتكشف خيوط العلاقة بين الاستبداد الداخلي وبين القهر القومي !

تواصل هجوم « **العقاد** » العنيف على حكومة « **إسماعيل صدقي** » في الأيام التالية ، وانتقل الهجوم إلى معظم كتّاب صحف المعارضة ، وفي داخل الوزارة كان « **صدقي** » ما يزال يحاول اقناع « **علي ماهر** » بأن يغلق « **ملف البداري** » ، ولا يعطي المعارضة فرصة لخلخلة موقف الحكومة .. لكن « **علي ماهر** » أخذ الموضوع جدا ، وبدأت خيوط الأزمة الوزارية تتشابك وتتعقد .

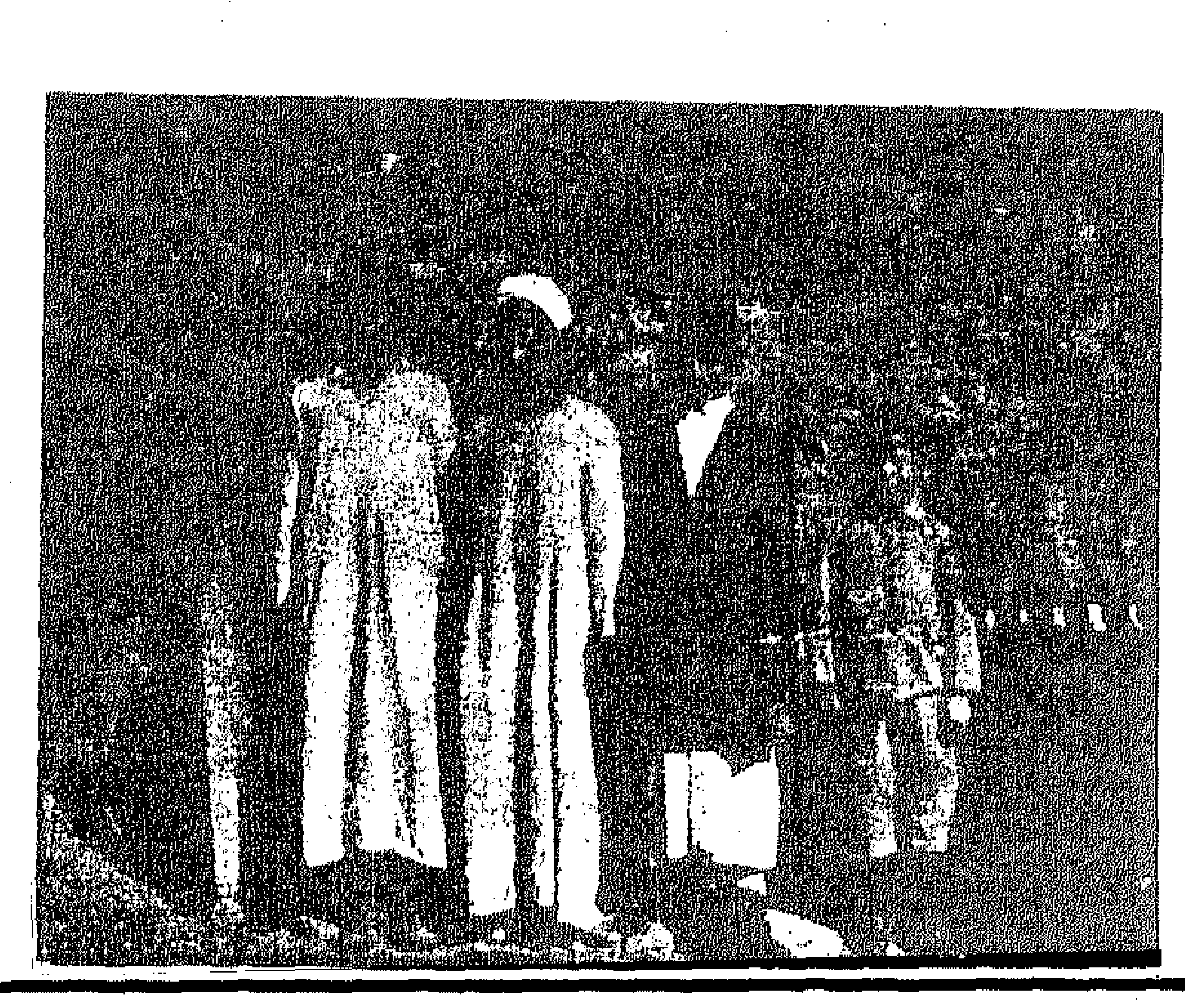
ولا أحد يدري على وجه القطع ، السبب الذي من أجله تشدد « **علي ماهر** » كل هذا التشدد ، وأصر على أن يدفع بالأمور إلى طريق الأزمة .. صحيح أنه من رجال القضاء القدماء وأنه كان عميداً لكلية الحقوق ، وعضواً في اللجنة التي وضعت الدستور .. الا أنه كان كذلك من أبطال الإنقلابات الدستورية . وكانت وزارة « **صدقي** » هى الانقلاب الثالث الذي يشارك فيه .. ثم إنه كان وزيرا معه عام ١٩٢٥ حين وقع « **حادث إنحطاب** » فلم يحتج ولمُ يثر أزمة ! .. والأهم من هذا وذاك ، أنه كان وكيلا لحزب « **الاتحاد** » ـــ الحزب الذى أسسه القصر ـــ وممثلا له في الوزارة الإئتلافية التي يرأسها « **صدقي** » .. **فهل** كان حزب « **الاتحاد** » يخطط لنسف إئتلافه مع « **صدقي** » ؟.. أم كان يريد ـــ فحسب ـــ أن يظهر له مدى قدرته على تأزيم الأوضاع أمامه ليكتسب نفوذا أكثر في وزارته ؟. أم أن الأمر كله هو أن « **علي ماهر** » ـــ وهو من ألغاز التاريخ السياسى المصرى ـــ شعر بأن السفينة توشك أن تغرق ، فآثر أن يفر منها .. ليطرح اسمه كرئيس مقبول للوزارة القومية التي كان الجدل يدور حول تأليفها آنذاك على انقاض نظام « **صدقي** » .

ربما يكون دافعه أحد هذه الأسباب .. وقد تكون كلها .. أما المؤكد فهو أن « **علي ماهر** » أتفق مع رئيس محكمة النقض على أن يرفع باسمه ـــ كوزير للعدل ـــ إلتماساً إلى جلال الملك بطلب إبدال عقوبة الإعدام على « **جعيدي** » ، إلى الأشغال الشاقة . ووافق على أن يأمر بإجراء تحقيق عن كل ملابسات القضية ، يشمل الذين تولوا تحقيقها ، ومن كانت لهم صلة بوقائعها من رجال النيابة أو الإدارة ، وأفراد عائلتى المتهمين لتحديد المسئولية الإدارية والجنائية ومحاسبة الذين



تثبت ضدهم تهمة التعذيب أو تهمة الإهمال في تحقيق شكاوى المتهمين .

وعلى الفور بدأ الأفوكاتو العمومي « **سيّد بك مصطفى** » التحقيق ، فاستمع إلى أقوال « **حسني زيان** » ـــ وكيل نيابة **البداري** ـــ حول الشكاوى التي قدمها المتهمان وأهاليهما عن تعذيبهما بواسطة المأمور القتيل ، واستمع إلى أقوال العمدة « **محمد نصار** » ، والحكمدار وطبيب المركز والكونستابل « **أحمد خالد الهجرسي** » .. وعدد كبير من أهالي القرية .. وتشكك كثيرون في جدوى التحقيق وهدف الحكومة منه .. ولاحظ « **عباس العقاد** » أن الموظفين الذين يجرى التحقيق معهم .. لم يوقفوا عن العمل .. وبذلك أصبح من الصعب « التوصل إلى أدلة تدينهم ، وهم مسيطرون على مراكزهم .. قادرون على إرهاب الشهود وتحوير الحقائق .. وأبدى دهشته لأن « **عبد اللطيف محمود** » ـــ رئيس نيابة أسيوط ـــ قد سُئل أمام اللجنة .. ومن بين أعضائها شقيقه « **محمد محمود بك** » ..



أشقاء أحد جميلي الذين اقتيدوا إلى مبنى المركز للتحقيق معهم

ولم يكن « **العقاد** » مُبالغا حين قال « **إن وزير الداخلية يريد تحقيقا يبرئه ويبح له أن يصبح بعد إعلانه بريئا** » ، فقد جرى التحقيق وسط ضغوط مكثفة بذلها « **صدقي** » لكي يحتوي الأزمة .. ولأن أطرافا كثيرة من الإدارة المحلية في « **أسيوط** » كانت قد تواطأت على ما جرى ، فقد أسرعت تُخفي الأوراق وتستبدلها وتحشد الشهود .. ولم يكن لدى أحد ثقة في أن التحقيق سيصل للحقيقة حتى أن « **الشيخ جعيدي عبد الحق** » أرسل رسالة لجريدة « **الجهاد** » ، خاطب فيها وزيرىْ الداخلية والحقانية قائلا « هل تريدان تحقيقا جديا ؟.. هل تريدان الوصول إلى الحقيقة ؟.. هل تريدان أن تقفا على حوادث مُزرية يعاقب عليها القانون ؟.. إذن أصْدرا الأمر بوقف عمدتىْ « **البداري** » وحكمدار أسيوط ، واتركا الحرية للناس ثم إسمعا ما يقوله سكان « **البداري** » جميعا .. تجدا المسئول الأول » !

لكن أحداً لم يكن يريد تحقيقا .. أو يجهل مايقوله سكان « البداري » .. أو يسعى حقا للبحث عن المسئول الأول .. فقد كانوا جميعا يعرفون أن هذا المسئول المجهول ، هو ذاته النظام الذى يحكم .

وربما لأن النظام هو المتهم وهو المحقق، فإن « إسماعيل صدقي » كان واثقا أن الأزمة ستمر، وأن المسرحية ستُعرض كما أخرجها، لذلك دفع نائبا من أنصاره ــ هو « **عبد الحليم البيلي** » ــ ليتقدم بسؤال لوزير الحقانية حول ما سوف يتخذه من إجراءات على ضوء ما ورد بحيثيات حكم محكمة النقض في « قضية البداري » .. ليكون ذلك السؤال تمهيدا لوقوف وزير الحقانية على منصة مجلس النواب . ليلقي بيانا يعلن فيه أن التحقيقات القانونية والإدارية النزيهة قد أثبتت أن الإدارة بريئة من شبهة التعذيب .. وأن الذي قام به « كونستابل » صغير دون علم رؤسائه !

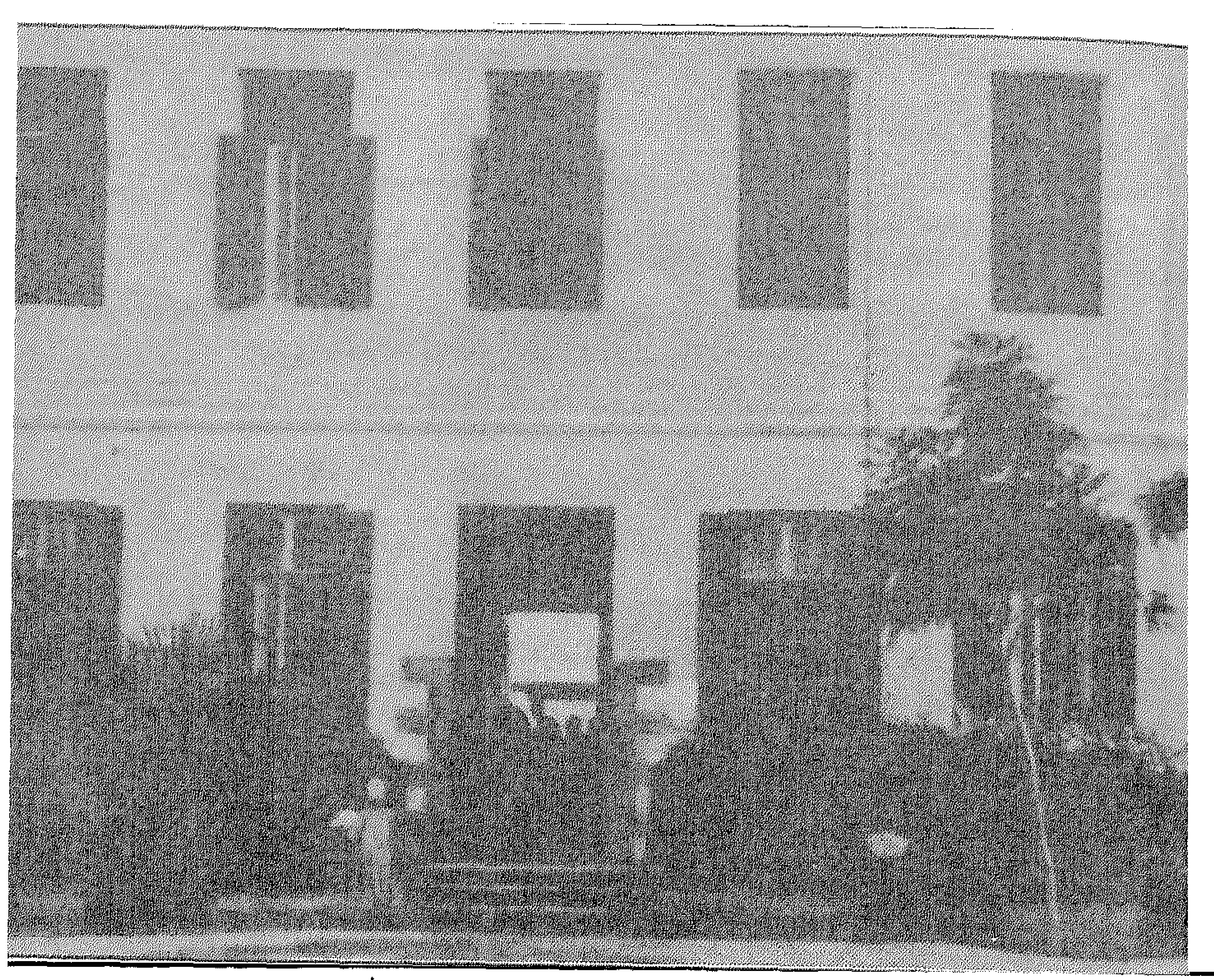
النائب عبد الحليم البيلي تمثيلية طلب الاحاطة

وفجأة حدث ما لم يكن في الحسبان .. فقد انهالت شكاوى الناس على مكتب وزير الحقانية من كل أنحاء البلاد ، تروي وقائع عما تعرضوا له من عسف وعنف الشرطة ، وخروج الحكم عن الأساليب النظامية في التعامل مع رعاياه . وارتفع عدد الشكاوى إلى ٤٠٠ شكوى فأحالها الوزير إلى النائب العام وطلب التحقيق فيها . وأرسل النائب العام إلى وكلائه في جميع أنحاء البلاد يسألهم عن عدد الشكاوى المقدمة ضد جهاز الشرطة ، فاذا بها ٢٥٤٣ شكوى من وقائع تعذيب مارستها الشرطة ضد المواطنين خلال مدّة لا تصل إلى عام .. وإذا بينها ٢٢٢٠ شكوى ضد صف ضباط وعساكر وخفراء ، و ٣٢٣ شكوى من أعمال عنف قام بها مأمورو شرطة وضباط شرطة ومعاونو إدارة ! !

وقلق « **إسماعيل صدقي** » من فتح ملف التعذيب .. وعارض في اجراء أى تحقيق مع رجال الإدارة في أية حادثة إلاّ إذا كانت متصلةً بموضوع « **البداري** » .. وقال إن بدء التحقيق في الشكاوى سيؤدى إلى اتساع هذا الباب بصورة خطيرة ..

وبرز على سطح طوفان الشكاوى التى قدمها المواطنون ، ثلاث حوادث . كانتْ ذات دلالة خاصة على الطريقة التي تحكم بها إدارة « **صدقي** » بعد أن أطمأن أفرادها إلى أنهم قد أصبحوا بعيدين عن رقابة النيابة والقضاء ، وحتى مجلس النواب ، فاستقر فى يقينهم أن لديهم تصريحا بأن يقرو النظام دون النظر إلى أى اعتبار آخر .

ففي قرية « **المطيعة** » ــ في محافظة أسيوط أيضا ــ وقعت حادثة سرقة بالإكراه . فارتاب ضابط شرطة النقطة في بعض المشبوهين ، فلما أنكروا ضرّبهم بالسياط ، ومرّغهم في أرض الأسطبل التي يغمرها البول ، وأُعْمل فيهم العصى مراراً قبل التمرغ وبعده ، حتىّ تهرأت جلودهم وساءت حالتهم وظهرت الإصابات في أجسامهم .. وخشى الضابط أن يُحيلهم إلى النيابة وهم على تلك الحالة فتسجِّل ما بهم من إصابات ، فزّور في محاضر الشرطة ليؤخر ذلك إلى أن تندمل جروحهم ، ولكن أوان عرضهم على النيابة حلّ ، وقد ساءت الحالة ، فوقفوا أمامها وقد



[..]ز شرطة سنورس بالفيوم حيث جرى انتزاع اعترافات كاذبة من المتهمين بقتل المرحوم بدر مختار ، كادت أن [..]دهم إلى المشنقة ، لولا أن تبين أن المرحوم حي لم يمت !

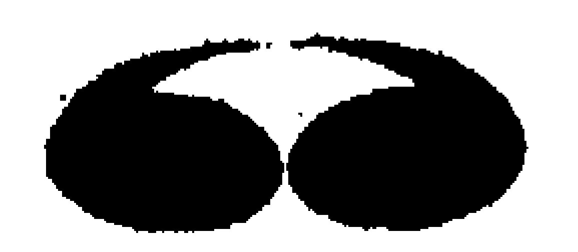
غَشَت الجروح أجسامهم في مواضع عدة ، وقد تقيح بعضها وتطرق إليه الفساد . وسألهم المحقق عن شهودهم على ما وقع عليهم من تعذيب ، فاستشهدوا بمحبوسين كانوا معهم فى نقطة شرطة « **المطيعة** » . فأرسل المحقق يستدعيهم ، فإذا بضابط النقطة يرد بأنهم من غير معلومي محال الإقامة . مع أنهم كانوا آنذاك محبوسين في النقطة .. وحين مَثلوا أخيرا أمام المحقق أنكروا كل شيء ، وأكّدوا أنهم لم يشاهدوا تعذيباً ، ولا يعرفون عنه شيئا .. وأخيرا اكتشف المحقق أنهم عُذّبوا قبل أن يمثلوا أمامه .. وكشف عن أجسامهم فإذا بآثار الضرب تغشاها في كل خلية منها .

وفي قرية « **بني حسين** » ــ المجاورة لها ــ وقع حادث مشابه ، تعرض المتهمون خلاله إلى صنوف مبتكرة من التعذيب .. إذ كان الضابط يلبسهم الطراطير ليعرضهم للسخرية والتحقير ، ويُرغم كل منهم على أن يضع العصى في

أدبار الآخرين .. ولما ضبطت الطراطير في النقطة سُئِل الضابط عنها فقال أنهم كانوا يعدونها لتسلية العساكر في أوقات الفراغ .

وفي الحالتين لم يقدم أحد الضابطيْن إلى المحاكمة .. إذ حماه رؤساؤه فرفضوا تقديمه للمحاكمة ، واكتفت وزارة الداخلية بنقل كلا منهما من النقطة التي كان يعمل بها إلى مكان آخر .

وفي إحدى قرى « **مركز سنورس** » بمحافظة الفيوم بالصعيد اختفى شخص اسمه « **بدر مختار** » ، وطفت جثة مجهولة ، قيل إنها جثته .. واشتبهت الشرطة في أن صديقا له إسمه « **فؤاد جمعة** » قد قتله ، فقبضت عليه ، وتولى ضابط النقطة ــ مع الخفراء وشيخهم ــ تعذيبه ، حتى أُضطر إلى أن يعترف بأنه قتل « **بدر مختار** » بمساعدة اثنين ذكر اسميهما . وألقت الشرطة القبض عليهما ، فأيدا ماقاله « **فؤاد جمعه** » ، وأكدا أنهما اشتركا معه في إلقاء الجثة في مصرف المياه التي عُثر عليها طافية فوق سطحه .. وأمام النيابة شكا المتهمون بأنهم تعرضوا للضرب ، ولكن طبيب المركز ــ كالعادة ــ سجل في تقريره أن ما بهما من إصابات لا يتطلب علاجاً .. وبعد أسبوعين من اختفائه ظهر « **بدر مختار** » . واتضح أنه كان قد سافر إلى الواحات .. وعلقّت الصحف على الواقعة قائلة « لو أن اختفاء « **بدر مختار** » قد امتد إلى عدة أشهر لكانت النتيجة ، إحالة المتهمين الثلاثة إلى محكمة الجنايات .. وربما حكمت باعدامهم ، خاصة وأنهم كانوا قد اعترفوا بأنهم القتلة » !



كان « **العقاد** » على حق حين قال إنّ سلوك مأمور البدارى « **هو السلوك الذي جرى عليه كثير من الموظفين في عهد « صدقي باشا » من يوم أن تولى وزارة الداخلية (١٩٢٥) إلى يوم أن تولى رئاسة الوزارة** » . لكنه ــ مع ذلك ــ استشعر هو وغيره من كتّاب المعارضة ، أن هناك محاولة تقوم بها الدوائر الانجليزية فى مصر ، للقول بأن المصريين **عاجزون عن حكم أنفسهم** ، وأن



الكاتب الجبار عباس محمود العقاد في الثلاثينيات

الاستقلال الذي حققه تصريح فبراير ١٩٢٢ ، قد أعاد الحكم المصري إلى « **الأساليب الشرقية** » التي كانت سائدة في عهد « **الخديو إسماعيل** » ، والتى يفخر المحتلون بأنهم قد أوقفوها فأنقذوا المصريين من الحكم بالسياط ، والقتل بفناجين القهوة المسمومة والسخرة، وكل مظاهر الحكم غير النظامي. وهى فكرة تعاطفت معها الجاليات الأوروبية التى كانت تقيم فى مصر وتتمتع بالامتيازات الأجنبية ، فتحاكم بقوانين بلادها ، وأمام محاكم مختلطة لتوفير ضمانات المحاكمة أمامها .. وقد ألحت جريدة « **الريفورم** » ـــ وكانت تصدر فى مصر باللغة

الفرنسية وتعبر عن رأى الجالية الفرنسية فى مصر — فى معرض تعليقها على « قضية البداري » ، إلى الامتيازات الأجنبية ، فقالت أن وقائع لقضية تفرض التريث في الاستجابة لمطلب مصر بإلغاء الامتيازات الأجنبية ، حتى تظل ضمانات المحاكمة العادلة للأجانب قائمة ..

وقد وصف « **العقاد** » هذا الاستنتاج الفرنسي من وقائع القضية بأنه استخلاص « محزن ومضنٍ يُفزع الضمائر ويحز فى القلوب » ، وأنكر — بحسم — مسئولية المصريين ، عن مثل هذه الحوادث ، وقال أنهم « ضحاياها .. والشاكون منها » ، وفرق « **العقاد** » بين نوعين من الحكومات المصرية :

حكومة ديمقراطية تأتى بها انتخابات حرة ونزيهة ، فتستند إلى أغلبيتها الشعبية ، ومثل هذا النوع من الحكومات تُتهم عادة في صحف الإحتلال وعلى لسان المسئولين في دار المندوب السامي ، بأنها حكومات تتسم بفوضى الإدارة واضطراب النظام ، وقلة الكفاءة في رعاية القوانين ، مع أنها حكومات ، تعبر عن سلطة الأمة وتقوم بصيانة الحقوق وحراسة الحريات واقرار الأمن ، وهى لا تدفع رجال الادارة لاكراه الناس على القبول بها ، أو جشدهم لتأييدها بالمسيرات والعرائض ، لأنها تحوز رضى الناس فعلا ..

وحكومة ديكتاتورية جاءت بانقلاب دستوري أو بانتخابات مزورة أو بالاثنين معا ، فهى لا تعبر عن الناس ، ولا تستند إلى ثقتهم ، بل **تعتمد على ثقة المندوب السامي البريطاني** ، وهذا النوع من الحكومات هو الذى يفسد الإدارة ، لأنها تحكم الناس على غير ما يرويدون ، فهى في حاجة إلى موظفيها للترويج للدعاية السياسية ، وإكراه الناس على تعديل آرائهم ، والخروج على عقائدهم ، فلا يتفرغ موظف الإدارة للعمل النافع ، ولا يؤدي عمله بما يفرضه عليه القانون وتحتمة عليه النزاهة والإنصاف ..

وكشف « **العقاد** » عن العلاقة بين اختلال حبل الأمن العام ، وهبوط مستوى أداء رجاله ، وبين المثل السيء الذي يضربه الموظف من هذا النوع ، الذى ينزع من قلوب الناس إحترام القوانين ويهّون عليهم إقتراف الجريمة .. فاذا وقعت

فهو عاجز عن كشفها بالوسائل المألوفة ، ولو أنه كان محبوبا متضامنا مع الناس لأعانوه على كشف الجرائم ، ولأنه مكروه وممقوت ، فهو يلجأ إلى الشذوذ والعنف ليبحث عن الذين يرتكبون الجرائم » .

وحمّل « **العقاد** » النفوذ الاستعماري مسئولية هذه الإدارات الحكومية الفاسدة ، إذ « أن الاستعمار صاحب مصلحة في تسليط الفساد والخلل على الإدارة المصرية ، لأنه من جهة يُسيء إلى سمعة مصر ، وسمعة حكوماتها الوطنية ، ويتخذ من ذلك حجة في البقاء والإشراف على شئون الحكومة الداخلية » و « لأنه من جهة أخرى يحسب أن هذه المساوىء تُفرغ صبر المصريين ، فلا يلبثون أن يطيعوه ويمتثلوا لمطالبه ، ويفرطوا فى حقوق الوطن » .. وسخر « **العقاد** » من الفكرة التي تقول ان الانجليز لن يفاوضوا « **صدقي** » ونظامه موصوم بأحداث البداري .. فقال أنه « **لا حادثة البداري ولا ألف حادثة مثلها ، يمكن أن تمنع الانجليز من اغتنام الفرصة ووضع أيديهم على الفريسة** » .. أما حديث الإنجليز عن الحضارة وتمدين الإدارة المصرية ، فهو مجرد كلام لا معنى له .. « **انما تحبون من الوزارة أن تجيب مطالبكم ، وتشبع نهمكم ، ثم لها أن تسىء بعد ذلك ما شاءت الإساءة ، وتختل في أعمالها ما طاب لها الإختلال وهذه هي الحضارة التى شوهتم وجهها في أعيننا** » ..



إنتقلت الأزمة الوزارية المكتومة ، من بين جدران المكاتب الحكومية إلى المنتديات ثم إلى صفحات الصحف لتبلور جوهر الخلاف بين رئيس الوزراء ووزير الحقانية ، في قضية دستورية هامة ، هى مدى مسئولية الوزير ، وحدود حقه في

اتخاذ القرار . كان « **إسماعيل صدقي** » يعترض على فتح وزير الحقانية ، لملف التعذيب والتحقيق مع رجال الادارة ويعلن ، أن ذلك التعذيب والتحقيق مع رجال الادارة ويعلن ، أن ذلك من مسائل السياسة العامة للحكومة ، وأنه ليس من حق الوزير — دستوريا (!!) — ان يتصرف فيها وحده لأنها من سلطة مجلس الوزراء .. أما « **على ماهر** » فقد تمسك بأنه المسئول — مباشرة — عن أعمال وزارته ، حسب نص الدستور ، ومن حقه أن يكون مستقلا في إدارة أعمالها وتوجيهها ومن بينها التحقيق في بلاغات المواطنين .

ولم يكن « **صدقي** » راغباً فى أن تُحدث قضية « **أحمد جعيدي عبد الحق** » شرخاً في جدار نظامه ،ولم يكن يريد أن يمهد الأرض ليخرج الوزير بطلاً ،مستقيلاً أو مُقَالاً .. ولم يكن سهلا عليه أن يعترف رسميا — وعلى لسان بيان يلقيه أحد وزرائه — بأنه يشرف على إدارة حكومة فاسدة وظالمة ، ولا تليق بحكومة متمدينة .

وهكذا ما كاد يقرأ مشروع البيان الذى أعده « **علي ماهر** » ليتلوه فى مجلس النواب ردا على سؤال « **النائب عبد الحليم البيلي** » حتى أصر على تعديله معلنا أن البيان يعبر عن رأى الحكومة ، لا عن رأى الوزير ، وأنه في جوهره بيان يتنصل به الوزير من مسئوليته التضامنية مع الحكومة فى سياستها العامة . وتطبيقا لذلك لم يوافق على إعلان الوزير أنه سيتقدم بمشروع قانون لإلغاء **قانون حماية الموظفين** .. ونقل تبعية رجال الشرطة الذين يحققون القضايا في مراحلها الابتدائية من وزارة الداخلية إلى النيابة العامة . واعترض على عبارات العطف على المتهمين التى تضمنها مشروع البيان ، واعترض على الإشارة الى تصرفات بعض رجال الادارة ، وعلى امتداح الوزير لحكم محكمة النقض ، وعلى إعلانه بأنه سيستصدر عفوا ملكيا عن المتهمين. وكان من رأى « **صدقي** » ان تقديم كل هذه الترضيات لشخص اسمه « **أحمد جعيدي** » تراجع كبير يهز هيبة الحكم .

وتوسط عدد من الوزراء ، ووكيل الديوان الملكي « **زكي الابراشي** » ، بين « **علي ماهر** » و« **إسماعيل صدقي** » . وقبل وزير الحقانية أن يعدل بيانه فيستبدل ما ورد به من المقترحات بإلغاء قوانين قائمة أو استحداث أخرى ، بعبارة

كان الخلاف بين « حزب الشعب » ، وزعيمه « اسماعيل صدقي » ، وبين « حزب الاتحاد » وممثله في وزارة ائتلاف الانقلابيين ، « علي ماهر » ، محل تندر الصحف المعارضه .. وهذه صفحة من مجلة « الصرخة » بعنوان شد الحبل بين الشعبيين والاتحاديين تسخر من صراع القوة بين « صدقي » و« علي ماهر » ..

شد الحبل بين الشعبيين والاتحاديين !

كنا أول من تكلم بين الصحف عن الخلاف القائم بين الاتحاديين والشعبيين ، او بعبارة اصح ، أول من اشار الى الريبة وعين السخط التى ينظر بها حزب الاتحاد الى تأليف الحزب الجديد . فلقد كتبنا فى الصحيفة الرابعة فى العدد السابق كلمة تحت عنوان (منافسة) عرضنا فيها لاسباب الريبة والخلاف فى ايجاز

ولم يكد يصدر العدد حتى استفاضت الاخبار عن هذا الخلاف الذى رفعه بعض الزملاء الى مرتبة « ازمة وزارية » من الصنف الحاد الممتاز .

وسواء كانت هناك ازمة وزارية او لم تكن ، وسواء سويت هذه الازمة او عجزت عن تسويتها دار المندوب وغير دار المندوب ، فان هناك امرا ثابتا لايفيد فى تكذيبه الف بلاغ رسمي ولا الف تصريح وتكذيب . . .

... وهو ان علي ماهر باشا قد بدأ « يتاكف » اسماعيل صدقي باشا كما سبق له ان « تاكف » عهد باشا محمود ، وان هذه الازمة او هذا الخلاف قد يفلحون فى تسويته اليوم ولكن ... ما كل مرة تسلم الجرة !

* * *

ونقرأ اليوم فى الصحف شيئا شبيها بما كنا نقرأه فى صيف ١٩٢٨ ، ايام بدأ الخلاف بين الاحرار الدستوريين والاتحاديين

فصاحب الدولة رئيس الوزراء يقابل المندوب السامي ورئيس الديوان العالى الملكى يقابل رئيس الوزراء



(علي ماهر باشا يتاكف رئيس الوزراء)

(يحمل رسالة او انذار الاتحاديين)

والمندوب السامي يدعو الوزراء لتناول العشاء والصحف الوزارية تؤكد ان مأدبة العشاء كان يسودها الود والوفاق !

ومأدبة كهذه تغنى فى ذاتها عن مائة بلاغ رسمي يصدره قلم المطبوعات ليكذب فيه افتراءات الصحف الوفدية واشاعاتها الخبيثة عن وجود خلاف بين الوزراء .

يقولون ان الاتحاديين قد بدأوا يرزون رءوسهم ويقولون : هذا لن يكون ! واذا كان ولابد من ان يتمتع احد الحزبين بنصيب الاسد ، فهذا الحزب يجب ان يكون حزب الاتحاد . . . ! اما ان يكون لنا فى الوزارة ثلاثة مقاعد ، ولمنافسينا ستة ، فلا كانت القناعة ولا كان الايمان ...

وذهب معالى ماهر باشا يحمل رسائلهم او انذارهم او شكواهم — سمها كما تشاء — الى رئيس الوزراء ورئيس الحزب الجديد .

ولكن وزير الاتحاديين قد اكتسب الكياسة بطول المران !

لم يذكر شيئا لرئيس الوزراء عن نصيب الاسد وعن اقتسام مقاعد الوزارة والاغنام والاسلاب .

كلا بل بدأ حديثه بمقدمة شعرية جميلة عن وجوب ادخال عناصر جديدة في الوزارة ...

وترك لذكاء اسماعيل باشا ان يتم بقية الشرح والتعليق ! وان يفهم ان هذه العناصر لن تكون الا من حزب الاتحاد ....

هذه نقطة . والنقطة الثانية هى ان الشراح والفقهاء والشعراء قد اتفقوا على جعل مقاعد الوزارة عشرة ، وعدد الوزراء عشرة . وعلى ان مسئولية الحكم على كتفي الحزبين : حزب الشعب وحزب الاتحاد . وان التساوى فى المسئولية يوجب التساوى فى الحكم والسلطان . . .

ومن ثم يكون لحزب الاتحاد خمس وزارات من بينها وزارة المالية .. وسبحان الله فى طبعك والسلام !

هذا ما يطلبه الاتحاديون ، وهذه هى شكواهم ...

ثم نسمع فى الوقت نفسه ان صاحب الدولة رئيس الوزراء قد بدأ هو ايضا يشكو ويتململ من تصرفات الاتحاديين !؟

ونسمع من انصاره والمحيطين به ان معظم الاعمال التى يعدها الناس اليوم غلطات على الوزارة ، ويحاسبونها عليها الحساب العسير ... هذه الاعمال من فعل الوزراء الاتحاديين !....

— واسماعيل باشا مش مبسوط منها ابدا !!

ومثال ذلك احالة القضاة على المعاش لانهم اصدروا أحكاما لم يوافقهم عليها وزير الحقانية علي ماهر باشا .

وترقية الشيخ سليمان عنارة ، مسألة يقسم لك أنصار واحباب رئيس الوزراء على انها تمت على غير ارادته ، لان دولته ثلاثة بالله العظيم يكره المحاباة وترقية المحسوبين والاذناب !

ويخرج علي باشا ماهر غاضبا من احدى جلسات مجلس الوزراء

ويضرب معاليه عن حضور جلسة مجلس الوزراء تمام بالضبط كما كان يفعل فى وزارة عهد باشا محمود



(علي ماهر باشا يضرب عن حضور مجلس الوزراء)

عامة يقول فيها أن الحكومة تفكر في تشريعات لزيادة طمأنينة الناس . واشترط « **علي ماهر** » مقابل هذا التعديل ، أن يكتب خطابا إلى رئيس الوزراء ، يبلغه فيه ما وصل إليه التحقيق في بعض حوادث التعذيب في مديرية أسيوط ، ويطلب منه محاكمة بعض كبار موظفيها الاداريين ، وأن يتلقى من رئيس الوزراء ردًّا بموافقته على ذلك .. ورفض « **صدقي** » شروط « **علي ماهر** » .. وقابل « **الملك فؤاد** » وعرض عليه المشكلة ، فلم يُبد حماسا للتدخل ، وإن كان قد وعده بأن يقابل « **علي ماهر** » . وقد استقبله بالفعل وحاول الملك إثنائه عن تشدده مع رئيس الوزراء فقال له « **علي ماهر** » .

ــ إنني لو كنت مكان « **أحمد جعيدي** » وفعل بي المأمور ما فعله فيه ، لقتلته أنا أيضا .

وأخيرا نجحت الوساطة بين الرجلين ، واقتنع « **علي ماهر** » بتعديل بيانه لتفادي كل ما يعكر الجو في وقت تبدأ فيه المفاوضات بين رئيس الوزراء والمندوب السامي البريطاني .. ولكنه تمسك بألا يُلقى البيان في حالة تعديله ، وأصر على إحالة التحقيقات التي تمت مع رجال الإدارة في حوادث التعذيب التي وقعت في « **البداري** » ــ غير الحادثة التي فجرت الأزمة ــ وكذلك تلك التي وقعت في « **المطيعة** » و« **بني حسين** » إلى القضاء .. وطلب « **صدقي** » منه أن يؤجل ذلك بعض الوقت .. فوعد « **علي ماهر** » بسؤال النائب العام لأن الأمر يتعلق به .. كما أصر على تخفيف العقوبة عن « **أحمد جعيدي** » و« **حسن عاشور** » ..

وخلال اليومين اللذيْن فصلا بين إجتماع مجلس الوزراء ، وإجتماع مجلس النواب .. تحركت الحوادث بسرعة شديدة : علم « **صدقي** » أن النيابة العامة شرعت فعلاً في إتخاذ الاجراءات التي طلب تأجيلها ، وأعلنت قرار الاتهام في قضيتي تعذيب المتهمين في نقطتي شرطة « **المطيعة** » و« **بني حسين** » وانها سلمته إلى المختص بإعلان المتهمين به ، وأزعج ذلك كبار رجال الإدارة في محافظة أسيوط فأبلغوا رئاستهم في وزارة الداخلية .. واعتذر « **علي ماهر** » بأن سبب عدم تنفيذه لتعهداته مع رئيس الوزراء يعود إلى أن النائب العام ، لم يقبل بفكرة تأجيل قرارات


البرارى

إحالة المتهمين في هذه القضايا إلى المحاكم وطلب « **صدقي** » من النائب العام ايقاف اعلان القرارات ، فاعتذر بأنه يأخذ تعليماته من وزير الحقانية ، فاتصل الوسطاء بـ « **علي ماهر** » الذى قال أنه ما دامت النيابة قد تصرفت فى القضية ، فهو لا يستطيع التدخل .. وغضب « **صدقي** » لأن « **علي ماهر** » خرج عن الاتفاق ، وأخلّ بهيْبة الإدارة ، وقدّم للمحاكمة موظفين يعملون تحت رئاسته فى وزارة الداخلية دون استئذانه أو إخطاره .. ورغم علمه باعتراضه ، وازداد غضبه اشتعالا حين عرف أن « **علي ماهر** » أصدر تعليماته لمعاونيه في الوزارة باعداد مشروعات القوانين التي كان قد اقترحها فى مسودة بيانه ، وقبل رفعها منه ، وهو ما يعنى — فى رأى « **صدقي** » — أنه لم يكن مخلصاً في تنفيذ اتفاقية الصلح ، وأنه يواصل إصراره على إحراج الوزارة .



في اللحظة التي كان « **صدقي** » أثناءها يدلف إلى قاعة مجلس النواب — في الثامنة من مساء يوم ٢ يناير (كانون الثاني) ١٩٣٣ ، كانت الأزمة قد بلغت ذروتها .

تركزت أعين الجميع على صف الوزراء الذين دخلوا خلف « **صدقي** » ليأخذوا مكانهم في قاعة الجلسة ، وحين لم يجدوا من بينهم « **علي ماهر باشا** » تصاعدت الهمهمات ، وغطّت على هتافات نواب « **حزب الشعب** » بحياة الملك والحكومة ورئيسها .

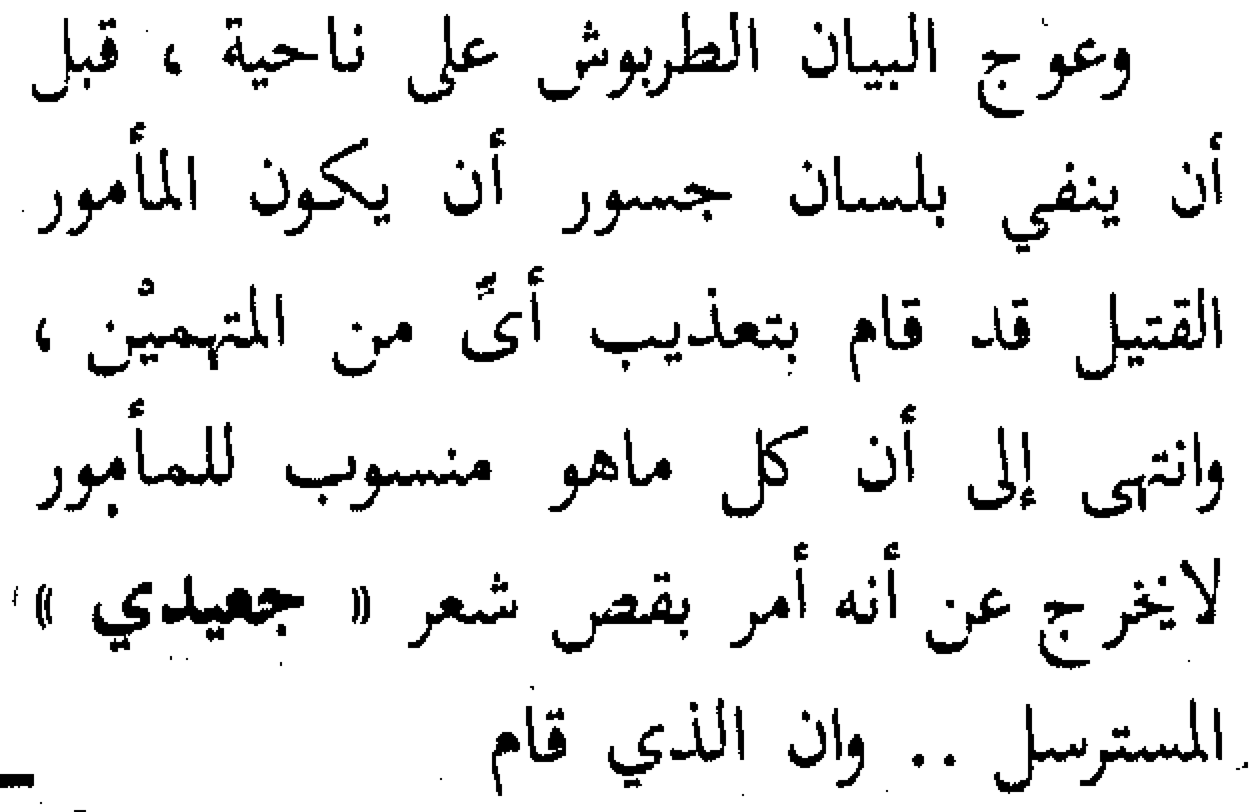
وعندما تقدم « **محمد حلمي عيسى باشا** » — وزير المعارف — لإلقاء البيان نيابة عن وزير الحقانية .. ثار النواب ، وقالوا إن الأمر غير عادي وذو خطورة ، وأن الجلسة تاريخية ، ولذلك اقترحوا تأجيلها إلى أن يأتي « **علي ماهر** » .. وكظم « **صدقي** » غيظه ، وهوّن من الأمر ، مؤكدا أن التقاليد البرلمانية تجيز أن ينوب وزير عن آخر ، وأن الرد الذي سيلقيه وزير المعارف نيابة عن زميله وزير الحقانية ، هو رد رَضى به الأخير وأذن بالقائه .. واضاف : ان

المهم هو الاستماع الى الرد أيا كان قائله .. واعترض على اقتراح التأجيل مشيرا إلى أن النواب يستعجلون معرفة الحقيقة ..

.. وتقدم « **حلمي عيسى** » ليلقي البيان ، الذى جاء نموذجا لعدل الظالمين الذين يحترفون تزوير المستندات ، وإخفاء الحقائق .. فقد ثبت من التحقيق ــ كما جاء في بيان العدل الذى يرتدي الطرابيش ــ أن « **أحمد جعيدي** » وزميله « **حسن عاشور** » لم يسبق لهما ، قبل قتل المأمور ، أن تقدما بأىّ شكوى للنيابة ، عن قسوة أو تعذيب ، إلاّ مجرد عبارات عابرة في إحدى الشكاوى التي قدمها ثانيهما ، وأنه ادعى بعد القبض عليه بتهمة قتل المأمور ، أنه تعّرض للتعذيب ، ولكن الطبيب الشرعي لم يجد به سوى ثلاثة إصابات لاتحتاج إلى علاج وقد نشأت عن ضرب الجنود له بسبب انفعالتهم الشديدة بعد رؤيتهم جثة رئيسهم مضرجة فى دمائها ..



محمد حلمي عيسى باشا



وعوّج البيان الطربوش على ناحية ، قبل أن ينفي بلسان جسور أن يكون المأمور القتيل قد قام بتعذيب أىّ من المتهميْن ، وانتهى إلى أن كل ماهو منسوب للمأمور لايخرج عن أنه أمر بقص شعر « **جعيدي** » المسترسل .. وان الذي قام بتعذيب « **حسونه** » ــ دون علم المأمور ــ هو الكونستابل « **أحمد خالد الهجرسي** » . وهكذا اتخذ البيان من « **الهجرسي** » كبش فداء للعسف الادارى ، فحكم بأن المسئولية فى هذه القضية لم تثبت على أحد سواه ، وقال « ان ذلك كاف لالتماس العفو عن المتهميْن بتخفيف العقوبة » ، مع أنهما قتلا المأمور لا الكونستابل ، وللخروج من هذا المأزق قال البيان ان « **حسن عاشور** » معذور حين يتشابه عليه الأمر فيحمّل المأمور المسئولية عما ارتكبه الكونستابل .. وان

« **جعيدي** » معذور حين خاف أن يرتكب معه الكونستابل ما فعله مع « **عاشور** » ، وعلى ذلك استند طلب تخفيف العقوبة عنهما (!!) .

واستكمالا ــ وختاما ــ للمسرحية عقب النائب « **عبد الرحمن البيلي** » ــ مقدم السؤال ، وهو من نواب « **حزب الشعب** » ــ فتمنى لو كان وزير الحقانية موجودا ، ليشهد مبلغ حرص النواب على واجبهم وتقديرهم لوظيفتهم النيابية ، وانهم يحاسبون السلطة التنفيذية (!!) .. وقال إن الضجة التي حدثت حول ما أُسميَ « **مأساة البداري** » لا نصيب لها من الصحة ، وأن المعارضة هى التى استغلتها فأضرّت بمصر وسُمعتها .. وبرّر مسلك المأمور القتيل بأنه كان يؤدي ــ باخلاص وتجرد ــ واجبه في حفظ الأمن والنظام ، واقرار القانون ، والدفاع عن العدل وذكر مبلغ ما يتعرض له رجال الإدارة من خطر .. وشكر الوزارة باسم ممثلي الشعب ونوابه ، وباسم الأمة التى هي مصدر السلطات ، على مجهوداتها في اقرار النظام ، ونشر العدل .. وانتقل المجلس بعد ذلك إلى النظر ف أعماله العادية !



إنفض سامر البداري في مجلس النواب ، لكنه لم ينفض في أنحاء الوطن .. ففي الليلة نفسها عدّل « **صدقي** » وزارته ليُخرج منها « **علي ماهر** » و« **عبد لفتاح يحيى** » ــ وزير الخارجية ، الذي كان قد أيد « **علي ماهر** » في موقفه ــ وعند عرض مراسيم التشكيل الجديد على مجلس النواب تحدث « **صدقي** » فقال مخاطباً الشامتين ، ومهدداً الذين يتوهمون أن الأزمة قد غيرّت من طريقته في الحكم ..

« ان وزارة اليوم ، ان تكن غير وزارة الأمس ، فان سياسة اليوم هى سياسة الأمس بلا تغيير ولا تبديل . ففى الخارج عمل متواصل لاكمال استقلال

بلادنا .. وفي الداخل مثل لحسن الادارة في مختلف الفروع ، واستمرار فى العمل على ابادة جراثيم الفوضى .. واقرار النظام والحكم الصالح » ..

وأقرت صحيفة « **الجهاد** » « **صدقي باشا** » على أن الرواية انتهت كما بدأت دون تغيير ، فـ « **سيظل قانون حماية الموظفين نيراً على رؤوس المضطهدين ، وقلعة يتحصن بها الظالمون من رجال الإدارة ، وسيبقى قانون المشبوهين وسيلة للكيد لكثير من الأبرياء .. وسيستمر المحققون من رجال الادارة والبوليس بعيدا عن رقابة النائب العام ووزير الحقانية .. وسيبقى صدقي باشا ما شاءت له المقادير** » !

لكن المقادير كانت قد شاءت أن يذهب « **صدقي باشا** » !

فبعد الأزمة بأسابيع قليلة ــ فبراير (شباط) ١٩٣٣ ــ وقع « **صدقي** » الجبار صريع شلل أصاب نصفه الأيمن ، بسبب المجهود العنيف الذى بذله فى تثبيت أركان نظامه ــ وخاصة خلال أزمة البداري ــ في مواجهة الأعاصير التى تحيط به من كل جانب ، التى انتهت بتفجره من الداخل .

وسافر « **صدقي** » إلى الخارج للعلاج فظل هناك سبعة أشهر ، وما كاد يعود ــ فى أغسطس (آب) ١٩٣٣ ــ وقد إسترد صحته ــ حتى وجد « **زكي الابراشي باشا** » ــ ناظر الخاصة الملكيّة ــ يدير الوزارة من مكتبه بالقصر الملكي .. فاستقال فى ٢١ سبتمبر (أيلول) ١٩٣٣ .. وانهار النظام الجبار الذي أنشأه ليعيش عشر سنوات فمات بعد ثلاثة ..

وخفف الحكم على « **أحمد جعيدي عبد الحق** » من الإعدام إلى الأشغال الشاقة المؤبدة ، قضى منها ، ثمانية عشر عاما في « **ليمان أبو زعبل** » وغادره فى عام ١٩٥٠ ..

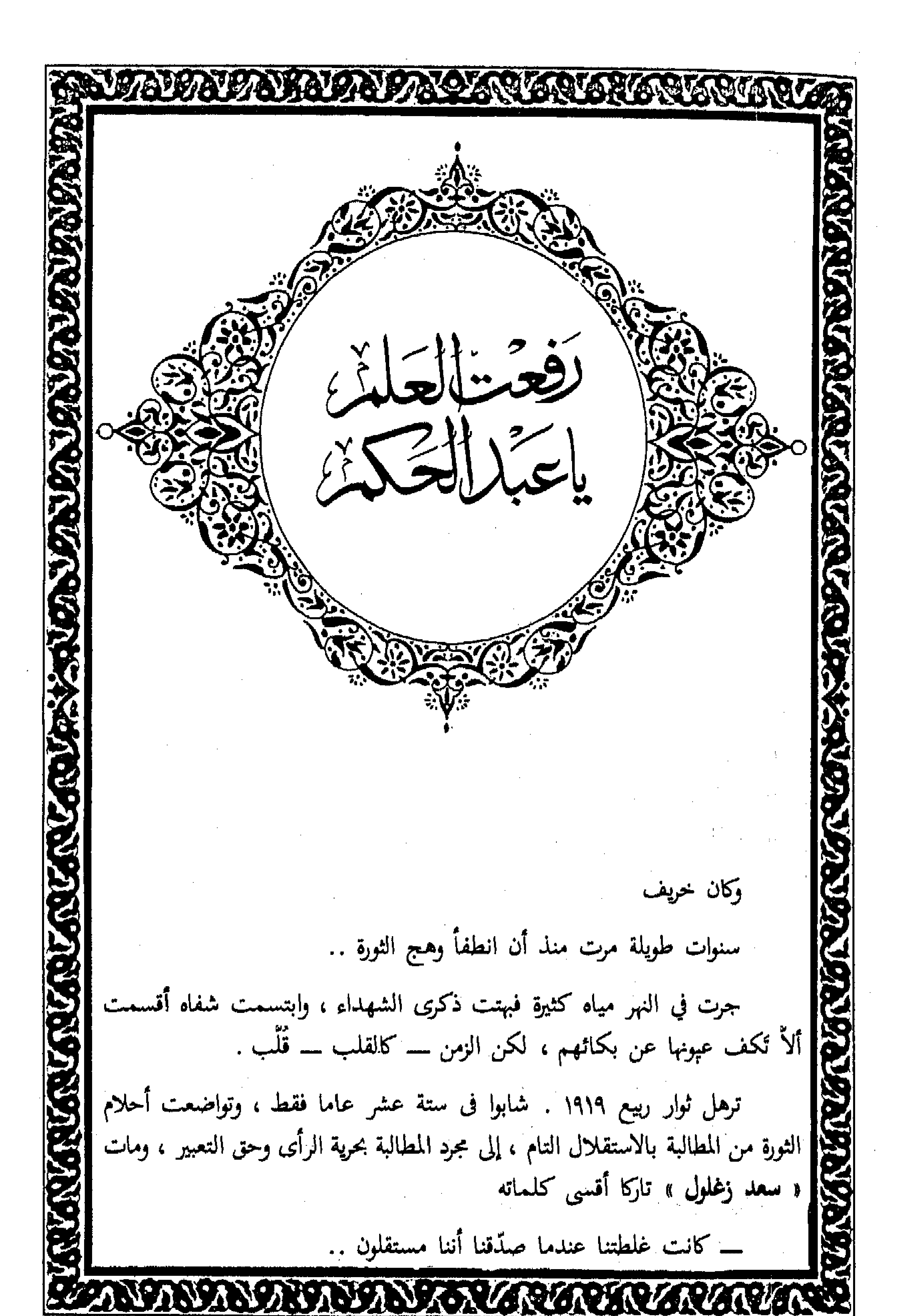
وهى السنة نفسها التى غادر فيها « **إسماعيل صدقي** » الدنيا !



دنيا .. !



نامت عيونكم ولكن مجدكم صاحى
ولقيت لى من دمكم حنه لافراحى
وكل ما اهدا يثور الدم فى جراحى
مين ينسى موتكم بايد الظالم الغاصب
وبسمة الفرح فوق ثغرك يا «جراحى»
يامخلصين للوطن ، ياأشجع الشجعان
من دمع شجونى نظمت الشعر والالحان
وآدى وردى وأشعارى وألحانى
أهديها لل بذل روحه فدا الاوطان
المصرى افنـــدى
على قبور الشهداء
العدد ٤٠٩ - ١٩٣٥



وكان خريف

سنوات طويلة مرت منذ أن انطفأ وهج الثورة ..

جرت في النهر مياه كثيرة فبهتت ذكرى الشهداء ، وابتسمت شفاه أقسمت ألاّ تكف عيونها عن بكائهم ، لكن الزمن ـــ كالقلب ـــ قُلّب .

ترهل ثوار ربيع ١٩١٩ . شابوا فى ستة عشر عاما فقط ، وتواضعت أحلام الثورة من المطالبة بالاستقلال التام ، إلى مجرد المطالبة بحرية الرأى وحق التعبير ، ومات « **سعد زغلول** » تاركا أقسى كلماته

ـــ كانت غلطتنا عندما صدّقنا أننا مستقلون ..

« عبد الحكم الجراحي » .. الموال الذى نشرته « روزاليوسف » وهو ـــ غالبا ـــ للدكتور « سعيد عبده »

نجح الطغاة والغزاة في أن يُلزموا الشعب موقف الدفاع ، كلما تقدم « بالدم » خطوة للأمام ، أعادوه « بالقهر » خطوتين للوراء . لكنه برغم هذا كله ، مَلَكَ ــ وفي أحلك اللحظات ــ القدرة على الربط بين مسألة الديمقراطية وقضية الاستقلال ، فحرص على ألاّ يترك الطغاة ينفردون بالأمر ، وحرمهم حلم حياتهم : أن يتكلموا باسمه .. فيبيعوا البلد لأسيادهم .. وينفض المولد ..



وكان خريف من سنة ١٩٣٥ ..

جاء مبكرا ، وبنسمات أكثر برودة من المعتاد ، فأجبر الناس على ارتداء ملابسهم الثقيلة في المساء . سقطت الأمطار مبكرة ، فغسلت أشجاراً بلا خضرة ، لكن الشمس عادت تُشْرق من جديد . أمّا الجو السياسي ، فكان مُلَبَّداً بالغيوم .. وأيامها لم يكن أحدٌ في مصر كلها يعرف بالضبط ماسوف تجيء به الأيام ..

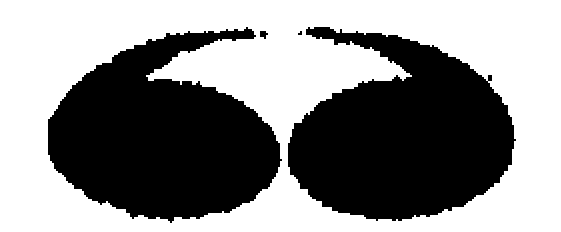
في صباح يوم الجمعة ٢٥ أكتوبر (تشرين أول) من ذلك العام ، لامست أقدام « **محمد عبد الحكم الجراحي** » رصيف ميناء الاسكندرية ، ووسط زحام المستقبلين ، استطاع أن يلمح بصعوبة وجه إبن خالته وولى أمره ، وصديقه اليوزباشى « **عباس حلمي زغلول** » . وهو يحتضنه مَشُوقا ، كانت عيناه تدوران فى المكان : هاهو يعود مرة أخرى إلى مصر بعد عامين من الغربة .. فماذا تغير فيك يابلدنا ؟

ــ لاشيء ... غادرتها و« **اسماعيل صدقي** » يحكمها بدستور مزيف .. وها أنت تعود و« **توفيق نسيم** » يحكمها بلا دستور على الإطلاق ، لا مزيف ولا حقيقى ، والانجليز يستغلون الحرب الايطالية الحبشية ، ليرجعوا بنا إلى أيام الحماية ..

ضاعت ضحكة « **عباس** » التى ختم بها كلماته فى ضجة القطار الذي استقلاه إلى القاهرة ، وغابت عيون « **عبد الحَكَم** » فى خضرة المزارع :

قال اليوزباشي :

ــ وافق « **الدكتور طه حسين** » على التحاقك بكلية الآداب .. وجدته يتذكر لقاءكما « **جرينوبل** » جيدا .. حتى أنه سألني عن أشعارك .



« ماأسرع مايعدو الزمن :

في مثل هذه الأيام من خريف ١٩٣٣ سافرتَ إلى فرنسا .. وكان الظن أنك ستدرس الطب . تسعة شهور طويلة بـ « **ليون** » . بنسيون « **مدام بروكيز** » : العجوز الطيبة الشرسة . ما كان أجمل حديثها عن بطولات جنرالها الشهيد . لكن ما أسمج ماورثته من تقاليده العسكرية الصارمة ، كل شيء بميعاد : الإفطار ، وشاى العصر ، وساعة إشعال المدفأة . أما الذي لا موعد له ، فهو ذكريات الجنرال العجوز ، الذي أحبته وعشقته وتزوجته وبكته حين استشهد من أجل فرنسا ، التى أحبها ربما أكثر منها . أكانت تُفيض في الحديث عنه فخراً به أم غيرة عليه ؟ . والمشكلة هى كيف تحتمل روحها الشاعرة كل هذه القيود ؟!

ــ مسيو « **عبد الحكم** » .. إذا تأخرت عن العاشرة فلا تزعج نفسك بدق الباب ..

وتنتهي السنة الدراسية دون أن تقبَلَكَ « **جامعة ليون** » . ضاعت الشهور في تعاطي الشعر والأدب .. فلتُدِر ظهرك للطب . ولتشد الرحال إلى « **جرينوبل** » . وداعاً « **مدام بروكيز** » ، وإلى بنسيون آخر فى مدينة أخرى . ذلك قدر الغريب ، كما كان قدره أن يجاوره فى « **بنسيون جرينوبل** » ذلك العجوز العطوف ، « **دكتور دريفيه** » : تسعون عاما طويلة ، وأُبُوَّه دافقة ، احتضنت غربتك ويُتْمك ، فما أقسى أن يكون الانسان يتيما وغريبا في نفس اللحظة .. ماتت الأم وأنت في الثالثة ، وتبعها

الأب في العام التالي .. ضاعت من الذاكرة ملامح مغاني الطفولة بالحلمية الجديدة ..

.. مضى العام الثاني أكثر هدوءا . تَجَمعٌ صغير من الطلبة المصريين يلتقى في مقاهي « **جرينوبل** » وحدائقها .. ويتحلق أحيانا حول العجوز « **دريفيه** » مستمعا إلى ذكرياته ، وصحف تأتي من القاهرة ، تحمل أنباءً بعضها طيب ، ومعظمها يملأ القلب أسى .. عن هذا تحدث « **الدكتور طه حسين** » عندما التقى به « **عبد الحكم** » في الصيف . كان «**طه حسين**» قد جاء كعادته يمضى صيفه فى المدينة التى درس فيها . فشد الطلاب المصريون رحالهم إليه ، يناقشون الرجل الذي كان مثار إعجابهم ، والذي هزّ فصله من الجامعة ، قبل سنوات قليلة ، أركان ديكتاتورية « **اسماعيل صدقي** » . واستمع « **طه حسين** » بصبر ، لما ألقاه « **عبد الحكم** » من أشعار ، وناقشه فيما يقرأ ، وفى نهاية المقابلة قال « **عبد الحكم** » :

ـــ أود أن استكمل دراستي في القاهرة .. فهل تقبلنى الكلية ..

ورحب الرجل الطيب ، وعندما عاد « **طه حسين** » إلى القاهرة ذكّره « **عباس** » بوعده ، وكان وفيا ... قام إلى « **الدكتور منصور فهمي** » عميد الكلية .. وعاد بعد لحظة فأمر بقبول الأوراق ..

على رصيف القطار في « **جرينوبل** » ودَّعه الأصدقاء المصريون ، ومعهم « **دريفيه** » . عانقوه بقوة . بكى العجوز . شَدَّ « **عبد الحكم** » على يديه . وعده أن يكتب إليه . فهل تذكر هذا يا « **عبد الحكم** » ؟! أم تنساه في زحام القاهرة الذى بدت بشائرة في هذا الاختناق الرهيب فى محطة باب الحديد ..

فماذا تغير فيك يابلدنا ؟!



في اللحظة نفسها التي كان « **عبد الحكم** » يغادر فيها محطة القاهرة بصحبة



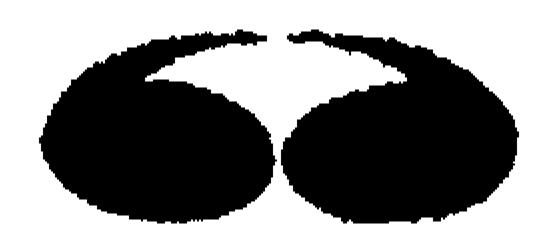
عبد المجيد مرسي

ابن خالته ، لم يتنبه لشاب نزل من نفس القطار ، ومر بجواره ، وربما التقت نظراتهما فوق تمثال « **نهضة مصر** » المشرف على الميدان .. أشار كلٌّ منهما لعربة حانطور .. فمضى « **عبد الحكم** » وقريبه إلى « **شارع الصليبة** » بالقلعة .. أما « **عبد المجيد مرسي** » فقد اتجه الى شارع **عبد المنعم بعابدين** ..

رحّبت به « **المدام** » وسألته عن أحوال الاسكندرية . دلف « **عبد المجيد مرسي** » إلى حجرته الصغيرة بالبنسيون : سرير ودولاب ومكتب يختفي سطحه تحت أكوام من الكتب . مرآه فى المواجهة ، وشماعة . فتح أبواب الشرفة ، حملت نسمات الخريف رائحة الفل . ذهب الصيف وذهبت معه رائحة التمرحنة ، وهذه المرة ، تحدث الأب — أيضاً — عن الأزمة الاقتصادية الخانقة ، التي جاءت مع ديكتاتورية

« **اسماعيل صدقي** » ، وظلت قائمة حتى بعد آن غادر « صدقي » الحكم ليخلفه « **عبد الفتاح يحيى** » ، ثم يغادره هو الآخر ،ليحل محلهما «**توفيق نسيم**» ، لكن الأزمة لاتغادر ، ونصائح الوالد بالتوفير لاتتوقف .

والمهم الآن ، هو أن يزور عمه ، وأن يسلم الرسالة التي حملها من والده إلى « عم على الحمزاوي » .



بعد العصر كان « **عبد المجيد مرسي** » في « **الروضه** » .. .. جلس مع عمه قليلا . كانت مصادفة سعيدة ، أن تأتي شقيقته « إحسان » لتزور — أيضا — عمهما ، فتلقاه وهو في طريقه إلى الإنصراف . « عطوفة أنت يا « **احسان** » كقلب الأم ، وما أجملك حقا فى هذه الملابس البيضاء . ولابد أن الذي أطلق على الممرضات صفة « ملائكة الرحمة » كان يعلم أنّكِ ستلتحقين يوماً بمدرسة حكيمات القصر العيني . أما الزحام في شارع الموسكى فما أخنقه ... هل أجدك حقاً « **ياعم علي** » .. بالأحضان أخذك « **علي الحمزاوى** » ، فما أعمق الصداقة التى تجمعه بالوالد ... فكيف ومتى نشأت ؟ .. والدكان لايختلف عن غيره من دكاكين النحاسين في هذا الحى .. وها هو النّحاس الأصفر والأحمر يملأ رفوفه .. قرأ الرجل الخطاب بإمعان .. طلب له شاياً . طوى الخطاب عدّة طيات ، قبل أن يطلعه على واحدة منها ، كأنه يخطره بما يخصه في الرسالة ، وكان والده قد كتب يقول للحمزاوي :

« اذا احتاج « عبد المجيد » شيئا خلال العام الدراسى فاعطه له ياحاج على ، وسلّمه على الفور مبلغ عشرة جنيهات لشراء كتب العام الجديد ، وإذا وجدت وقتاً فمَرّ عليه بالبنسيون لتتأكد من أنه يذاكر ولا يلعب » ...

في زحام شارع الموسكي تحسس « **عبد المجيد** » الجنيهات العشرة خشية أن ينشلها من جيبه لص .. لم تعد الدنيا أماناً كأيام زمان ، خربها « **صدقي باشا** » الله يلعنه . تحالف الوغد مع الأزمة الاقتصادية ، وأذاقا البلد الأمَرّين ، وجالد الوالد الزمن

والأزمة ، وكاد البيت الذى بناه بشقاء العمر يضيع هدرا ، فينزع الدائنون ملكيته لولا أن الله سلّم . ولو كان « **صدقي** » مازال حاكما ما وجدت لدى « **علي الحمزاوى** » عشرة مليمات .. ولاعتذر الرجل الطيب بسوء الحال ، الذي لم يتحسن إلاّ قليلاً صحيح أن الأزمة قد تراجعت إلاّ أن حال الدنيا لم ينصلح بعد تماماً .. وأمس قرأت فى الصحف أن مجلس الوزراء سيصدر قرارا بتعيين حملة الشهادات العليا بمرتب شهرى يصل إلى ثمانية جنيهات ونصف ، وقد هنأت « **الأهرام** » الحكومة بهذا الإنصاف ... ولكن هل يكفى المبلغ حقا ؟ .. أهذه نهاية التعب ؟ لعله أفضل من البطالة التي تخنق بحبالها خريجي المدارس العليا والجامعات .. فلنحمد الله ، وندعوه أن يصدر مجلس الوزراء القرار ، وأن نكون من أصحاب الحظ الحسن الذين يجدون فرصة لوظيفة في « الميري » .

في ذلك العام كان « محمد عبد المجيد مرسي » ، قد أوشك أن يتم عامه الثاني والعشرين ، فهو من مواليد الاسكندرية في ١٨ ديسمبر ١٩٢٣ . عاش طفولته حتى السابعة يمرح في شوارع واحد من أشهر أحيائها الشعبية ، هو « حى كرموز » . وكان والده تاجراً للنحاس من مستوري الحال .. وقد ورث عن أبيه مهنته والمنزل الذي ولد فيه إبنه ، والذي باعه في عام ١٩٢٠ ، لتنتقل الأسرة بعدها إلى حى أقل ازدحاماً ..

ومع بداية مرحلة الدراسة الثانوية ، انتقل الإبن إلى القاهرة ، ليحصل على شهادة البكالوريا من مدرسة المرقصية الثانوية .. وعلى العكس ماكان والده يريد فإنه لم يلتحق بكلية الشرطة ، والتحق بكلية الزراعة بالجامعة المصرية ، التي لم تكن تجذب الدارسين عادة ، إذ كان تحويل الزراعة إلى دراسة جامعية ، في بلد توارث الخبرة الزراعية عبر سبعة آلاف سنة ، أمراً جديداً خاصة أن الجامعة ذاتها كانت ماتزال مؤسسة جديدة في مصر .

ولم يكن الأب واسع الثراء ، لكنه أيضاً لم يكن كثير الأعباء ، إذ لم يرزق من الأبناء ــ غير ابنه محمد ــ سوى بأخت له ، هي « **إحسان** » . والظاهر أنه كان رجلاً متفتح العقل ، عملياً وواقعياً ، وإلاّ ماسمح لإبنه بأن يغادر الاسكندرية ،

ليلتحق بمدارس القاهرة الثانوية ، فيقيم بعيداً عنه ، مع عمه أولاً ، ثم وحده بعد ذلك في بنسيون متوسط الحال ، بشارع عبد المنعم بعابدين ، أما الدليل المؤكد على واقعيته ، فهو أنه سمح لابنته ، بأن تغادره هى الأخرى ، لتقيم وتدرس بمدرسة حكيمات القصر العيني ، على أن تمضي أجازاتها الأسبوعية في بيت عمها وهو دليل ـــ كذلك ـــ على أن الرجل كان من المستورين الذين لاتستغني أسرهم عن عمل الأبناء ، حتى الأناث منهم .

ويثير اختيار عبد المجيد مرسي لدراسة الزراعة الدهشة ، فقد كان والده تاجراً لا صاحب أطيان ، كوالد زميله « ابراهيم شكري » الذي كان من طلائع أغنياء الفلاحين ، الذين أدركوا أهمية الاستفادة بالعلم إلى جوار الخبرة في إدارة مزارعهم ، فدفعوا بأبنائهم للدراسة في كلية الزراعة ، والغريب أن « **عبد المجيد** » كان هو الذي اختار الالتحاق بكلية الزراعة على غير رغبة والده ، الذي كان يحلم بأن يراه يختال في زيّ ضابط الشرطة ، بعد دراسة لاتتعدى سنتين ، ولاتتطلب انفاقاً ينوء به كاهله .

أما والدافع الحقيقي لإختيار « **عبد المجيد** » دراسة الزراعة ، بهو هوايته لتربية الزهور وحبه لها ، وحرصه على أن يزرعها وينسقها ، فإن ذلك يكون منطقيا تماما مع شخصية يفتنها الجمال ، فهو يرسم ويصوّر ويقرأ الشعر ، ويسعى لكى يكون كل ماحوله جميلاً ومنسقا ، ولعل ذلك أحد آثار طفولته التي قضاها في مواطن الجمال التي كانت تحفل بها اسكندرية ذلك الزمان ، وكانت مدينة نصف شرقية ، نصف أوروبية ، تختال بكبرياء على شاطىء البحر المتوسط .

ومع أن ذلك كله ، كان يجعله باسم الثغر دائماً ، لتبدو سنّته الذهبية ، التي كان أصدقاؤه يعابثونه فيؤكدون أنها من الصفيح ، إلاّ أن ماحوله لم يكن ـــ في تلك الأيام ـــ جميلاً كما يريد ، فالحرب المشتعلة في إفريقيا توشك أن تجر مصر إليها ، وحشود الجيوش والأساطيل ، قد عادت تزحم الاسكندرية ، فتذكره بأصداء بعيدة لسنوات الحرب العالمية الأولى ، التي واكبت السنوات الأربع الأولى من عمره . والأخبار التي تحملها الصحف عن المرتب الموعود ، لا تدعو للاطمئنان بالمستقبل .



علی طه عفيفي

إنفلت « علی طه عفیفی » من زحام « سكة الشيخ سلامة » ، تاه في زحام غروب شارع الموسكى . لاشيء يدعوه للخروج في هذا الوقت المتأخر ، لكن لابأس من الترويح عن النفس قليلا . المسكن الضيق لعنة ، وضجيج الحارة لايحتمل ، والسنة الدراسية لم تبدأ بعد بشكل جدّى .. فهل تقودك أقدامك إلى « درب الجماميز » ؟ .. أم تصلى العشاء بمسجد السيدة زينب ؟ . رحل الوالد قبل الأوان فألف رحمة عليه . ولم تخلع الوالدة من يومها ثياب الحداد . جاءت المصائب تباعا رزئت بفقد الأبناء وغاب الأخوة واحدا بعد آخر في شارع الموت ، تعلمت ـــ مبكراً ـــ معنى الثكل ، وملأت الدنيا نواحا ، لذلك لا يطربك إلاّ شجى الغناء ، ستة عشر أخاً وأختاً ذهبوا جميعا ولم يبق لها بعدك سوى أختك الكبرى ، فكيف تخلع

ثياب الحداد ؟ . بقيت سنة دراسية واحدة تنال بعدها الدبلوم من « **دار العلوم** » وتصبح مدرسا فإلى أين تُلقى بك المقادير ؟ .. الصعيد الجوّاني أم براري الوجه البحري .. هاأنت تسبق الحوادث ، وعليك أن تعود بسرعة .. فهى تخاف عليك شر السكك .. وتظل ساهرة تدعو الله ألاّ يحرمها منك وكفى القلب ماتحمل من أحزان الثكل .. مجلس الوزراء يحدد مرتب خريجى المدارس العليا هذا الأسبوع .. ستكون مفاجأة طيبة على أى حال .. ثمانية جنيهات ونصف في الشهر نقلة كبيرة إلى الأمام ، فهم يعينونهم — إذا عينوهم — بأربعة واذا « بحبحوها » فبخمسة جنيهات ؟ .

فهل ننتظر منك خيرا ياوزارة نسيم باشا .؟!



لم يكن « توفيق نسيم » بعيدا عن ثلاثتهم .. بل كان قصره في « **الحلمية الجديدة** » مركز الدائرة التى تجمعهم وإن لم يتعارفوا . على بعد أمتار منه يقيم « **عبد الحكم الجراحي**» بشارع الصليبة،وعلى مسافة أبعد قليلا كانت «**سكة الشيخ سلامة** » التى خرج منها « **على طه عفيفي** » ، و« **شارع عبد المنعم** » الذي عاد اليه « **عبد المجيد مرسي** » بعد لقائه بصديق والده « علي الحمزاوي » .

بيْد أن احدهم لم يكن ينتظر خيرا حقيقيا على يد « **توفيق نسيم باشا** » ..

أيامها كان « توفيق نسيم » في الخامسة والستين من عمره نموذجا للجيل ذي الأصول التركية من الساسة المصريين ، فقد كان جده لأبيه ، أحد أعيان الأناضول ، ومع أنه كان قد نشأ وتربى وتعلم في مصر ، وتولى الحقائب الوزارية ثلاث مرات ، وجمع بينها وبين رئاسة الوزارة ثلاث مرات أخرى ، إلاّ أنه ظل ، في كل مايتولاه من مناصب ، يعالج الأمور المصرية ، بلا حماس ، وبدرجة من الشعور بالغربة تجاهها .

كان واحداً من باشوات الطراز القديم .. وصفه معاصروه فقالوا أنه « مدرسة في الوصولية والنفاق والصعود فوق كل القيم » . بدأ حياته وهو وكيل للنيابة بالتحقيق مع « **الزعيم محمد فريد** » لأنه كتب مقدمة لديوان شعر يحمل اسم « **وطنيتي** » جمع فيه صاحبه الشاعر « **علي الغاياتي** » ماكان يكتبه من أشعار تتغنى بالوطن وتدعو لاستقلاله وتهاجم محتليه ، ولم يجد « **توفيق نسيم** » حرجاً في أن يقف في المحكمة فيترافع بحماس لمدة نصف ساعة ، داعيا « **المستر دلبروجلي** » ــ رئيس المحكمة الانجليزى ــ لمعاقبة « **محمد فريد** » لأنه تجرأ ، فحبّذ قراءة ديوان يحرّض الناس على حب أوطانهم ويستثيرهم للثورة على الحكومة بأوهام الوطنية ، وتستجيب المحكمة له ، فتسجن **فريد** ستة شهور . ويصعد نجم « **توفيق نسيم** » ، فيلي الوزارة في مايو (أيار) ١٩١٩ ، عندما كانت الأمة تغلي بالثورة ، وتطلب صراحة من كل السياسيين أن يُضربوا عن تولي الحكم في ظل الاحتلال ، لكى تُضطر السلطة الاستعمارية للتحدث مباشرة مع الممثل الوحيد للشعب المصري آنذاك : « **سعد زغلول** » الذي كان قد غادر منفاه في « جزيرة مالطة » إلى « باريس » ، ليعرض قضية مصر على مؤتمر الصلح .

لكن « **توفيق نسيم** » لم يكن من الرجال الذين يهتمون بالأمة ، أو ينزعجون منها ، أو يضعونها فى حسابهم . حتى إنه كان يجاهر أثناء ثورة ١٩١٩ ، بمعارضته لها .. لذلك قبل الاشتراك في وزارة « **محمد سعيد باشا** » وزيراً للأوقاف ، ثم انتقل إلى وزارة الداخلية ، في وزارة « **يوسف وهبة باشا** » التي خلفتها وقبلت مارفضته ، فوافقت ــ وسط احتجاج شعبي عارم ــ على التفاوض مع « **لجنة ملنر** » وخرقت قرار مقاطعتها الذي كان يهدف إلى إجبارها على التفاوض مع « الوفد المصري » ، وهما وزارتان احتجت الأمة على تأليفهما بالتظاهرات ، والمنشورات ، وتصاعد الاحتجاج في وزارة « **يوسف وهبه** » إلى حد تدبير أربع محاولات لاغتيال رئيسها وثلاثة من وزرائها ، خلال عمرها القصير الذي لم يزد على سبعة شهور .

وخلال تلك الشهور ، أصبح « **توفيق نسيم** » مقرباً من القصر السلطاني ، «**السلطان فؤاد**» اختاره رئيساً للوزارة التي خلفت وزارة «**يوسف وهبة**» إذ عرض

ــ بصفته وزيراً للداخلية ــ ترتيب زيارات لأفواج من أعيان البلاد ووجهائها ، إلى القصر ، لتهنئة السلطان باعتراف الحكومة البريطانية ، بولي عهده « **الأمير فاروق** » ، الذي ولد آنذاك . وعندما تخوف « **يوسف وهبة باشا** » من أن يرفض أعيان البلاد المشاركة في تلك الوفود فيحرجون الوزارة والسلطان ، أخذ « **توفيق نسيم** » الأمر على عهدته ، ونجح في حشد وفود من العمد والأعيان والمديرين لتهنئة الملك وأهّله هذا النجاح ، لكي يكلف بتشكيل الوزارة ، بدلاً من « **وهبة باشا** » الذي طلب إليه السلطان الاستقالة .

وعاشت وزارة « **توفيق نسيم** » الاولى حوالي عشرة أشهر ، حتى طلب إليه السلطان كارها ــ في ١٥ مارس ١٩٢١ ــ أن يخلي مكانه في رئاسة الوزارة ليتولاها « **عدلي يكن باشا** » بعد أن تغيرت الظروف السياسية ، وتطلبت تشكيل وزارة تحوز ثقة « **الوفد المصري** » ، فتستكمل المفاوضات بين مصر وبريطانيا حول الاستقلال ، وتعد مشروع الدستور الذي ستحكم به البلاد ، وهي صفات كان « **توفيق نسيم** » آخر من يحوزها ، أو يصلح لها .

ويختفي « **توفيق نسيم** » على إمتداد الشهور العشرين التالية ، التي توالت على الحكم خلالها وزارة « **عدلي يكن** » إلى أن اختلفت مع « الوفد » ، لتمسك « سعد زغلول » بأن يترأس وفد المفاوضات وأن تكون أغلبيته من الوفديين فاستقالت لتخلفها وزارة « **عبد الخالق ثروت** » التي رفض رئيسها أن يقبل مطالب الإنجليز بإلغاء النصوص الخاصة بالسودان من مسودة الدستور ، بدعوى أن السودان من المسائل الأربع المتحفظ عليها بمقتضى تصريح فبراير ١٩٢٢ ، فقدم « **ثروت** » استقالته ، ليعود « **توفيق نسيم** » لتولي رئاسة الوزارة ، فلا يغادرها ــ هذه المرّة ــ قبل أن يعبث بمشروع الدستور ، فيمسخه ، ويستجيب لمطالب الانجليز بشأن العبث **بمواد السودان** في الدستور ولمطالب الملك بشأن تعديل المواد التي تعلي **سلطة الأمة** على سلطة الملك .

كان رجلا من رجال « **الملك فؤاد** » الذين يصطنع بهم الوزارات ليحكم سافراً وبلا أقنعة ، تولى رئاسة الوزارة ثلاث مرات فلم يكتب في خطاب قبولها مرة ــ كما يلاحظ المؤرخ « **عبد الرحمن الرافعي** » ــ برنامجاً لوزارته يلتزم به أمام الشعب ،

لكنه ملأ تلك الخطابات بعبارات من مثل « لما كنت في سعة دائمة من فضل مولاي .. تعطف فدعاني لتولي الحكم ، وما أنا إلاَّ عبد من رعاياه فُرضت عَليَّ طاعته » .

حتى إنه عندما طلب منه القصر الملكي ،أن يشطب من مشروع الدستور المادة التي تقول أن « **جميع السلطات مصدرها الأمة** » فعلها بلا معارضة .. وزعم أنها تحصيل حاصل !

كان باختصار وصوليا ضعيفا .. يؤمن أن مقاومة الأقوياء خَطَلٌ في الرأى ، ونقص في العقل . وأن الانجليز الذين يحكمون مصر ، سينفذون إرادتهم فيما يريدون ، وإذن فما الداعى لمقاومتهم ؟ .. وكان الرجل محصَّنا ضد الطيش والثورية ... لأنه كان يعتبر الوطنية مرضاً خبيثا يصيب الناس . فقد حدث ، أثناء التخطيط ، للإضراب الذي قام به الموظفون خلال ثورة ١٩١٩ ، أن فوتح لكي يشارك فيه فقال عبارة أصبحت أمثوله هي :

ــ الحمد لله الذى عافاني منذ طفولتي .. من حُمَّى الوطنية .

أما كيف عاد الرجل الذي كان يحمد الله لأنه لم يصب بداء الوطنية ، فتولى رئاسة الوزارة ، بعد عشر سنوات من تركه للمناصب الوزارية ، فإذا به ، هو الصحيح من داء الوطنية مؤيداً من الشعب ، ومن حزب الأغلبية ، وهو الذي كانت المظاهرات تهتف ضده ، قائلة « يسقط نسيم أبو مخ تخين » ، فلأن الكلاب كانوا قد ألزموا الشعب موقف الدفاع ، فجاء « **إسماعيل صدقي** » في سنة ١٩٣٠ ليحكم مصر بالحديد والنار والمعتقلات والسجون ، ويتحالف نظامه الدكتاتوري مع الأزمة الاقتصادية العالمية في تجويع الشعب وقهره .. وتخوض القوى الوطنية حرباً ضارية لكي تُسقط نظامه ، وتلغي الدستور الذي بُنَىَ عليه هذا النظام ، لأنه لايعطي للأمة سلطة ، ويركز السلطات كلها في يد القصر الملكي والحكومة ، وكانت القوى الوطنية تدرك أن انفراد القصر بالحكم ، والغاء الدستور ، واستبعاد حزب الأغلبية الشعبية ، هو الخطوة الأولى في طريق سينتهي حتماً ، باتمام تسوية مع البريطانيين ، تقر الأمر الواقع ، وتعترف بشرعية الاحتلال ، وهو مايدعم استمرار القصر الملكي يحكم

منفرداً ، بواسطة رجال مثل « **صدقي** » لذلك ساندت السراى ودار المندوب السامي البريطاني نظام « **صدقي** » بكل طاقتها . ورغم أن كلّ الأحزاب قد قاطعت الترشيح للانتخابات التي أجراها ، واستجاب الناس لدعوتها بعدم التصويت فيها ، إلا أن الإدارة لم تعدم وسيلة لتزوير إرادة الأمة .. وهكذا ضمّت كشوف الانتخابات الأموات والمساجين .. وأسماء وهمية .. وأعلن صدقي حصول « **حزب الشعب** » الذي أنشأه ، على الأغلبية بنسبة ٦٧٪ .

وبعد تضحيات جسيمة نجحت القوى الوطنية في إسقاط « **صدقي** » ، ثم إسقاط خليفته « **عبد الفتاح يحيى** » .



بعد أيام قليلة من تأليف وزارة « عبد الفتاح يحيى » ؛ غادر « **محمد عبد الحكم الجراحي** » مصر — في أكتوبر (تشرين الثاني) ١٩٣٣ — إلى فرنسا ، ليدرس الطب بجامعة « ليون ».

لم يكن قد أكمل عامه التاسع عشر — فقد ولد في ٣١ ديسمبر (كانون الأول) ١٩١٤ — أمضى منها عاماً واحداً في مدرسة (كلية) التجارة العليا ، قضاه في قرض الشعر ، وقراءة كتب الأدب ، ليكتشف قرب نهاية العام الدراسي ، أنه لايحب العلوم التجارية ، ولايريد دراستها ، ويقرر العودة إلى مشروعه الأول ، وهو الرحيل إلى فرنسا لاستكمال دراسته الجامعية بها .

كانت ظروف حياته ، قد صنعت منه شاباً ، بالغ الحساسية ، كثير القلق ، مشبوب العاطفة ، وانعكس هذا على اختياره لنوع الدراسة التي يرغب فيها ..

وكانت أمه سيدة حازمة ، قوية الارادة ، تنتسب إلى أب تركي صارم .. بينا كان والده مصرياً من أصول عربية ، يفخر بالانتساب إلى الصحابي الجليل « أبو

عبيدة بن الجراح »، ويتميز بمزاج فنّي، فهو يعشق الأدب، ويميل لقراءة الكتب، ويتذوق قراءة الشعر ، ويغرم بالموسيقى ، ويعزف على العود ، ويحيى في منزله ، ليال أنس وسرور .. تزوج وهو على مشارف الخمسين ، فأحب ولديه « عبد الحكم » و« على » — الذي ولد في عام ١٩١٨ — وأغرم بهما ، لكنه وجد نفسه مضطراً إلى تسليمهما إلى خالتهما ، لكي تتولى تربيتهما مع أولادها ، إذ ماتت أمهما فجأة ، بعد ميلاد الابن الأصغر بقليل ، وكان « عبد الحكم » آنذاك في الثالثة من عمره .

ولم يكد يمر عام على وفاة الأم ، حتى لحق بها الأب ..

ولابد أن يتمه المبكر ، قد أثر على شخصيته التي جمعت بين مزاج الأب الفنى ، وصرامة الأم . والواقع أنه لم يعان في طفولته حرمانا إقتصاديا يشغله عن الاحساس باليتم .. فقد كان الأب موظفا حكومياً مرموقاً ، ورث عن أبيه أنصبة في عقارات ومنازل من وقف « السلطان المؤيد » ، كانت تدر على الطفلين دخلاً لايقل عن تسعين جنيها شهرياً .. فضلاً عن تاريخ وظيفي للأب الراحل كفل لوريثيه معاشاً لابأس به ، إذ توفى وهو رئيس لمخازن وزارة المعارف .

وكانت الأسرة نموذجاً للأسر المصرية ، التي يشغفها الاهتمام بالشئون العامة ، ويحتل التعليم في نسق قيمها الاجتماعية ، مكانة مرتفعة . فكان الأب طالباً بكلية الطب ، حتى مات الجد ، فترك الدراسة ليرعى ممتلكاته ، ثم التحق بالكلية ذاتها موظفاً ، وظل يترقى في جهازها الإداري ، إلى أن أصبح « باشكاتبا » لها ، قبل أن ينقل رئيساً لمخازن وزارة المعارف ، وكان فضلاً عن هذا من أصدقاء الزعيم « محمد فريد » .

وبانتقال الطفلين للإقامة مع خالتهما ، أصبحا تحت الرعاية المباشرة لابنها الأكبر « **عباس حلمي زغلول** » وكان طالباً بمدرسة الحقوق ، ممن ساهموا في ثورة ١٩١٩ ، ونشطوا في تنظيم الحركة الطلابية النشطة التي واكبتها ، حتى اختير عضواً في اللجنة التنفيذية للطلاب . وقد رشح وهو طالب في الليسانس ، لبعثة أرسلت إلى انجلترا ، لدراسة الفنون الحربية ، وعندما عاد بعد عامين ونصف ، استكمل دراسته للقانون ، وعين مدرساً بالمدرسة الحربية ، غير أنه سرعان ماوجد نفسه محالاً



حسين صالح الجراحي : والد عبد الحكم





اليوزباشي عباس حلمي زغلول : الوالد البديل

للتحقيق ، بسبب كتاب ألفه عن جغرافية مصر العسكرية ، وكيفية الدفاع عنها ، فسعى لترك العمل بالكلية ، والانتقال إلى النيابة العامة ، أو العمل بالمحاماة ، لولا أنه اختير ليكون ضابطا بالحرس الملكي ، فانتقل للعمل به ..

وكان « عبد الحكم » في الرابعة من عمرة ، حين فكر خاله « محمد على عثمان » في اصطحابه معه إلى فرنسا حيث كان يستعد للحصول على الدكتوراه في الطب من « جامعة ليون » .. ولكن خالته عارضت لصغر سنه ، وفي عام ١٩٢١ ألحق بمدرسة « الليسيه فرنسيه » ، ليقضي بها عامين ، انتقل بعدهما إلى إحدى المدارس الأميرية ، فحصل منها على الشهادة الابتدائية سنة ١٩٢٧ ، ثم التحق بمدرسة « فؤاد الأول الثانوية » ، حيث حصل على شهادة البكالوريا ــ القسم العلمي ــ سنة ١٩٣٢ .

والظاهر أنه كان قد التحق بالقسم العلمي خضوعاً لاستهواء المناخ العام في الأسرة ، لكن مزاجه الأدبي كان غلاّباً ، لذلك لم يكن طالباً متفوقاً في دراسته

الثانوية ، لكنه لم يكن طالباً فاشلاً . ومع أنه لم يرسب في أي سنة دراسية ، وحصل على الكفاءة والبكالوريا وعمره لم يبلغ ثمانية عشر سنة ، إلاّ أن درجاته كانت تدور غالباً حول المتوسط .

وإبان دراسته الثانوية ، كشف عن إهتمام مبكر بالعمل العام ، في مجالات كانت جديدة آنذاك ، هي مجالات الإصلاح الاجتماعي ، فقد اشترك في « جمعية منع المسكرات والمخدرات » ، وكانت تقوم بدور بارز في هذا المجال ، و« جمعية المصري للمصري»التي قام بها المفكر المعروف «سلامة موسى» ، لتنشط في مجال الدعوة للاستقلال الاقتصادى لمصر ، وكان عضواً ظاهراً في لجانها ، كما شغفته الدعوة لإلغاء البغاء ، واستهواه التطوع في « جمعية الرواده ، وهي جمعية للخدمة الاجتماعية ، كانت تنشط في مجال تعليم الفقراء وتنمية الخدمات في الأحياء الفقيرة ، فضلاً عن اهتمامه بالقراءة في الأدب ، ومحاولاته لقرض الشعر .

ولعله لم يكتشف التناقض بين مزاجه الفنى الرومانسي ، وطبيعته المثالية التطهرية من جانب ، واختياره القسم العلمي ، إلاّ أن بعد أن ظهرت نتيجة امتحان الشهادة الثانوية (البكالوريا) ، فعلى عكس ماكان متوقعاً سافر إلى الاسكندرية ليمضى أجازة الصيف ، دون أن يهتم الاهتمام الواجب ، بتقديم أوراقه لمدرسة الهندسة الملكية ، وكانت النتيجة أن فاته موعد التقديم ، فاقترح على ابن خالته ـــ وولى أمره ـــ اليوزباشي « عباس حلمي زغلول » أن يسافر إلى « ليون » ليدرس الطب ، في الكلية ا لتي درس بها خاله ، وفي الفرع الذي كان والده قد بدأ دراسته ، لكن ولى الأمر ، أقنعه بأن يبقى في مصر ، ويلتحق بمدرسة التجارة .. وهكذا ضاع العام الدراسي دون أن يفتح كتاباً ، فكان لابد من العودة إلى مشروع دراسة الطب في « ليون » ، وكتب الخال رسالة إلى « مدام بروكيز » ، التي قضى سنوات دراسته ، في « البنسيون » الذي كانت تديره ، يطلب إليها تدبير أمر إقامته لديها ، وغادر عبد الحكم مصر ، في أكتوبر ١٩٣٣ إلى فرنسا .

في « ليون » اكتشف « عبد الحكم » ذاته ، بشكل أكثر وضوحاً عما قبل : فقد شعر بالاختناق ، بسبب النظام الصارم الذي أرادت « **مدام بروكيز** »



طه حسين وزوجته في جرينوبل

تطبيقه عليه ، استجابة لطبيعتها المتزمتة من جانب ، وتنفيذا لوصايا خاله من جانب آخر ، فاستأذن ولى أمره ، في ترك البنسيون والإقامة مع بعض زملائه ، فأذن له .. وشعر بالاختناق من دراسة السنة التمهيدية التي كانت ستؤهله لدخول كلية الطب ، فأهملها ليسيح في البلاد الأوربية المجاورة ، يقرأ ويعرف ويناقش . وحين لم يوفق في الامتحان ، ترك « ليون » إلى « جرينوبل » ليحاول دراسة الأدب ، الذي اكتشف أنه يميل إليه ، ولكن العام الدراسي أنتهى دون أن يحقق رغبته ، وكان كل مافعله هو أن كتب ديوان شعره الأول والأخير « الروح المسحور » .

وحسمت مقابلته للدكتور « **طه حسين** » ــ وكان آنذاك وكيلاً لكلية الآداب بالجامعة المصرية ــ كل تردده ، خاصة بعد أن علم أن التحاقه بالكلية ليس صعباً .. وهكذا كتب لليوزباشي « **عباس حلمي** » رسالة يقول فيها « ساورني في المدّة الأخيرة وسواس أقلق بالي .. وهو أن قلبك لم يكن راضياً عن سفري ، وأن

العقبات التي تقابلني تأتي من ذلك .. إنني أحن إلى أن أعيش بينكم .. وأتم دراستي في مصر ، إذا كنت موافقاً على ذلك .. وياحبذا لو نظمت لى برنامجاً يطفىء ظمأى من الدراسة الأدبية التي تشغل بالي باستمرار » .

وعندما أرسل له ابن خاله ، بموافقته كتب لأخيه الأصغر رسالة قال له فيها « لم أخلق لأكون طبيباً .. ولكن لأكون من هؤلاء الذين يتملكهم الغرام بالأدب وتصوير الحياة ونقدها ووضع المثل العليا لها والنفخ في روحها . والشدو للرقى الانساني وللمشاعر البشرية العليا » .

وهي رسالة ، وصلت إلى القاهرة في أول نوفمبر ١٩٣٥ ، وبعد ثلاثة أيام من عودة « **عبد الحكم** » إليها .



وعندما تولى « توفيق نسيم » رئاسة الوزارة في ١٥ نوفمبر ١٩٣٤ ، خلفاً لوزارة « عبد الفتاح يحيى » ، كان الجميع قد تعبوا ، وكانوا في حاجة ماسة إلى هدنة لالتقاط الأنفاس ، فخمس سنوات من الصدام المستمر ضد طاغية مثل « **صدقي** » تركت كثيرا من الندوب في الأجسام والأرواح والارادات ... وخاصة في جسد وروح حزب الوطنية المصرية التقليدى « **الوفد المصري** » ، الذي نجح « **اسماعيل صدقي** » في إجهاد عناصره النشطة من أعيان الريف ، ومتوسطي التجار في المدن ، عندما شنّ عليهم حرباً اقتصادية ، استعان عليهم فيها بالأزمة الاقتصادية العالمية ..

ولأن « **توفيق نسيم** » كان من الوصوليين الأذكياء ، فقد احتفظ بصلة طيبة مع « **الوفد** » ، لعلاقة صداقة كانت تربطه بزعيمة « **سعد زغلول** » منذ كانا يعملان بالقضاء ، ولذلك التزم الصمت حين وقع الخلاف الشهير بين « **سعد** »

و« **عدلي** » ، وهو ماجعل « **سعد زغلول** » يختاره وزيراً في الوزارة الشعبية الأولى ، كما أنه توقى أن يؤيد نظام « **اسماعيل صدقي** » .. بل إنه رفض أن يتولى رئاسة **مجلس الشيوخ** في ظل هذا النظام ، وهو ماغلّب جانب التفاؤل به ، على جانب التشاؤم ، فوجدت القوى والأحزاب الوطنية أنه من المفيد لها ان تنتظر وتترقب .. وتستعد ..

وبدأت حكومة « **توفيق نسيم** » عهدها بخطوات تطمئن بها الجميع ، فبعد أسبوعين فقط من توليها الحكم استصدرت مرسوما ملكياً بالغاء « **دستور صدقي** » .. وبحل مجلس الشيوخ والنواب القائمين على أساسه ، وكانت ترضية كبرى للشعب ، تّوج بها نضاله ضد حكم الطاغية .. لكن الفرحة لم تكن كاملة ، لأن الأمر بالغاء « **دستور صدقي** » لم يصحبه أمر باعادة « **دستور ١٩٢٣** » الملغى .. بل صحبه أمر من الملك بأن يتولى هو السلطة التشريعية وكل السلطات الأخرى التى يختص بها البرلمان !

وفهم الناس أن هناك جهة ما تعارض فى عودة دستور ١٩٢٣ .

وكانت المؤامرة التى ذهبت بدستور الأمة ، شركة بين « **الملك فؤاد** » و « **دار المندوب السامى** » ، وكانت الفكرة المحورية لها أن يصطنعا نظاما دستوريا يكفل اقصاء « **حزب الوفد** » عن الحكم ليتخلصوا بذلك من تشدده فى المسألة الوطنية فتضمن انجلترا ، التوصل إلى معاهدة تنظم علاقتها بمصر ، طبقا لما فيه مصلحتها هى ، وبرضاء من المصريين يوقف حالة عدم الاستقرار التى بدأت مع الثورة . وبانتهاء المسألة الوطنية يتحقق استقرار الحكم ، على نحو يضمن « **للملك فؤاد** » الانفراد بالسلطة ..

لكن المقاومة الجماهيرية الضارية لنظام صدقى أضعفت هيبته ، وهو ماكان من نتائجه وقوع الاضطراب بين صفوف المتآمرين ، فعندما مرض « **الملك فؤاد** » فى خريف ١٩٣٤ ، وتردد أن حياته فى خطر ، تدخلت **دار المندوب السامى** بفظاظة ووقاحة ، ولمّحت إلى ضرورة تعيين قائمقام يتولى سلطات الملك نيابه عنه ، بل وطالبت بالاطلاع على اسماء من اختارهم جلالته للوصاية على ولى العهد « **الأمير فاروق** » .

وشعر الملك أن حلفاءه « يمرمطون » به الأرض ، وأنه مطالب بالتقرب الى الشعب للضغط على هؤلاء الحلفاء ، وتهديدهم به ، وهكذا وافق « **الملك فؤاد** » على الغاء دستور ١٩٣٠ .. لكنه لم يعد الدستور الملغى ، ليظل التلويح بإعادته ورقة يضغط بها على حلفائه ، لعلهم يعتدلون فى سلوكهم معه ، وعندئذ يمكن وضع دستور آخر شبيه بدستور ١٩٣٠ ، وعلى يد أفراد غير مكروهين **كصدقى** ..

وبرغم كل هذا فان أحزاب المعارضة لم تفقد الأمل فى عودة دستور ١٩٢٣ ، وسارعت بتنظيم صفوفها ، وكانت معظم العناصر النشطة من أنصار الأحزاب ، قد تعرضت لاضرار بالغة خلال حكم « **صدقى** » .. فُصل العديد من الموظفين والعُمَد ، وأضير كثيرون من الأعيان ، وتعاون « **نسيم باشا** » مع الأحزاب فى إزالة انقاض هذا الحكم الفاسد ، وأخذ « **الوفد** » ينظم نفسه ، ويجبر صفوفه التى أصيبت اصابات قاتلة أثناء المقاومة .. وعقد مؤتمره الأول فى يناير ١٩٣٥ .. وقرر فيه أن يُعَمِّم لجان الوفد الأصلية والفرعية والانتخابية ، وأن يحدد اختصاص كل منها ، وينظم ماليتها واجتماعاتها ، وأن ينَّظم لجانا للطلبة والشباب والعمال ، ويوسع نطاقها ، وينشىء « **نوادى سياسية** » فى المدن المختلفة ، مع تنظيم محاضرات دورية ، يكون الغرض منها إزكاء الروح الوطنية من نواحيها السياسية والدستورية والاقتصادية ..

وفى سوق السياسة كانت فكرة دستور جديد تبرز بين الحين والآخر ، دستور ليس هو دستور « **صدقى** » .. وليس هو دستور ١٩٢٣ الذي كان قد اصطلح على تسميته بدستور الأمة تمييزاً له عن « دستور صدقي » ، الذي وصف بـ « دستور الحكومة » ! ، ولكنه وسط بينهما ..

وقالت صحيفة « **الديلى تلجراف** » ـــ اللندية ـــ في إشارة ذات دلالة « إن دستور ١٩٢٣ هو دستور أوروبى الطابع لا يصلح للبلاد المتأخرة سياسيا » . وكانت هناك محاولات ومؤامرات تُبذل لتلغيم الجو أمام وزارة « **توفيق نسيم** » ، بحيث لاتستنيم لضغط الوفد ، وبذل « **زكى الابراشى باشا** » ـــ رئيس الديوان الملكى ، متحالفا مع « **الشيخ الأحمدى الظواهرى** » شيخ الجامع **الازهر** .. جهدهما في احداث اضطرابات داخل الأزهر ، واستغلا في ذلك بعض مطالب الأزهريين بحقهم في

التوظف في وظائف مدرسي اللغة العربية بمدارس الحكومة ، فدفعوهم للتمرد ، في وقت كان شبح أزمة البطالة يخيم على الجميع ، ويقلق طلاب الجامعات والمعاهد العليا ، الذين فشت بينهم البطالة اكثر من غيرهم . ونجح **تحالف** « **الوفد** » **مع** « **نسيم** » فى أن يبتعد به قليلا عن أحضان القصر ، وكان « **الملك فؤاد** » قد نَقم عليه لأنه استقال من رئاسة الديوان ولأنه رفض دستور « **صدقى** » ، وهكذا أصر « **توفيق نسيم** » على إبعاد « **الابراشي باشا** » من القصر و« **الشيخ الظواهرى** » من الأزهر .. وتم له ما اراد ..

وردا على مناورات القصر وحلفائه أراد « **نسيم** » أن يتنصل من مسئولية التأخير في إعادة دستور ١٩٢٣ . فرفع مذكرة إلى الملك ، استعرض فيها ما انجزته الوزارة طوال خمسة شهور ، ثم فوض إليه في النهاية أمر اعادة دستور ١٩٢٣ منقحا طبقا لنص الدستور المذكور ، أو تأليف جمعية وطنية ترضاها البلاد وتمثلها تمثيلا صحيحا لوضع دستور جديد ..

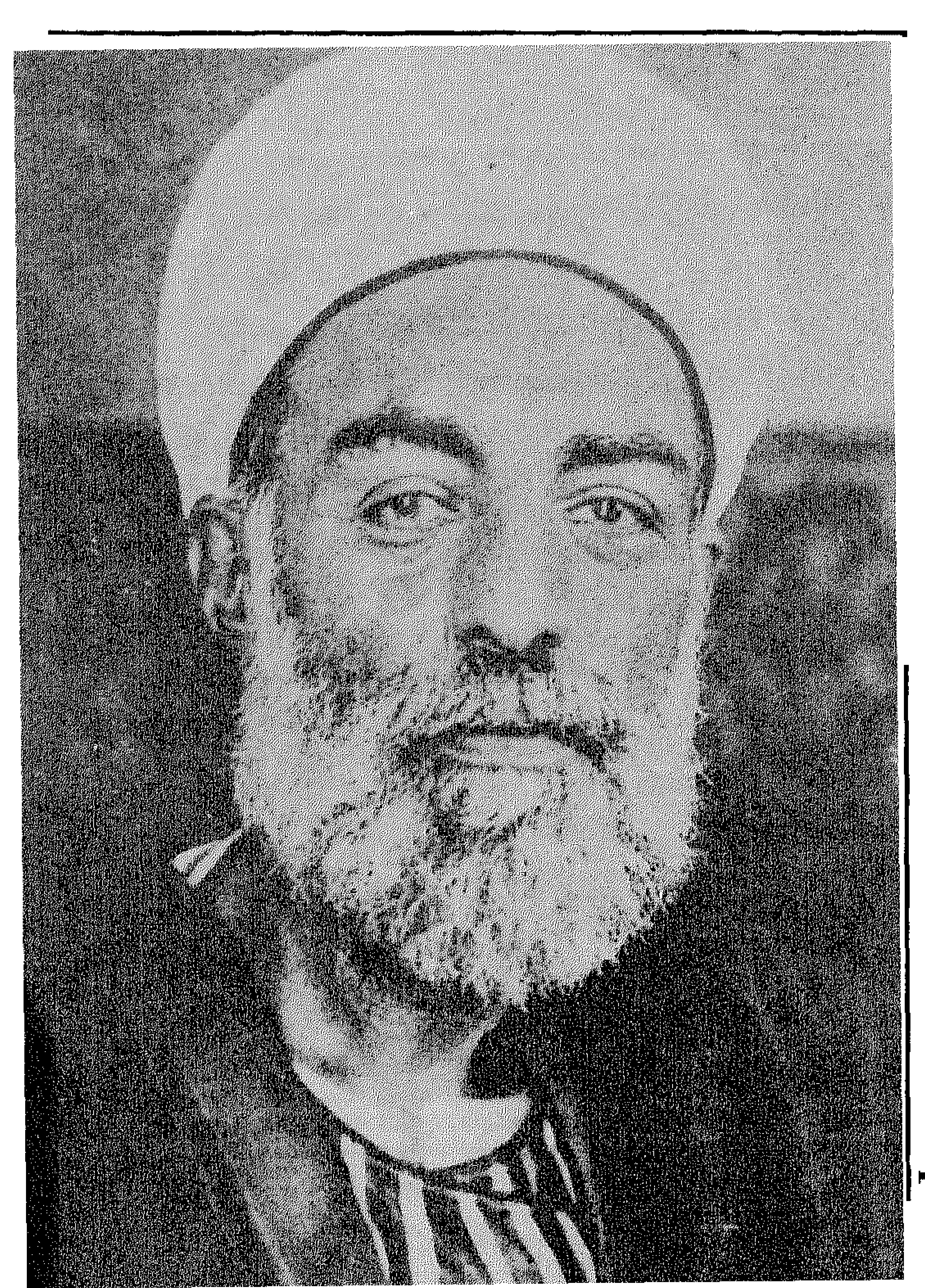
وتلقف الملك الكرة بعد أن أدرك أن « **نسيم** » يريد أن يعلق الفاس فى عنقه ، ويُحَمِّله أمام الشعب مسئولية عدم إعادة الدستور ، صحيح أن الملك لم يكن يريد الدستور ، إلا أنه كان يعرف أن « **نسيم** » ــ أيضا ــ لم يكن يريده ، وكان الطرفان يعلمان ، أن هناك عائقاً آخر ، أقوى واكثر نفوذا ، يحول دون عودة الدستور ، هو : الاحتلال البريطاني ، ولمَّا لم يكن أحدهما قادراً على الكشف عن ذلك ، فقد أخذا يتلاعبان كالقط والفار ، ولذلك رد الملك رَدّاً يتواءم مع أصول لعبة الاستغماية التي كان يلعبها معه « **نسيم** » ، فكتب إلى رئيس وزرائه يقول أنه « يؤثر عودة دستور ١٩٢٣ ، على أن يعدله ممثلو الأمة بما قد تدعو اليه الأحوال » ..

ورغم ذلك كله ، فقد مرت الأشهر والدستور لم يعد ..

وفي مايو ١٩٣٥ (أيار) قابل المندوب السامي البريطاني السير « **مايلز لامبسون** » « **نسيم باشا** » ، وأبلغه شفويا أن الحكومة البريطانية لاتعارض في أن تتمتع مصر بالحياة الدستورية ، في « الوقت المناسب » وهي ترى أن يوضع هذا الدستور بمعرفة « لجنة حكومية » ، يكون من أعضائها ممثلون للأحزاب السياسية

المختلفة في مصر ، بما فيها « **الوفد** » إن أراد .

بَرِحَ الخفاء .. فقد ظل الكلاب يتآمرون مع الاستعمار حتى أعطى نفسه حقوقا كان قد تنازل عنها بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، الذي أصبحت أمور المصريين الداخلية بمقتضاه بأيديهم ، وفي مقدمتها بالطبع قضية الدستور .. ودعا « نسيم » زعيم « **الوفد** » « **مصطفى النحاس** » و « **مكرم عبيد** » سكرتيره العام ،



الشيخ محمد الأحمدي الظواهري شيخ الجامع الأزهر كان من رجال القصر الملكى المقربين ، سعى لكى يكون الأزهر تابعا للقصر بدعوى تحصينه ضد الحزبية . في عهده بدأت الثورة الأزهرية لأسباب تتعلق بمستقبل خريجي الأزهر

واثنين من زملائهما إلى إجتماع عقده في حدائقه بالهرم ، وأبلغهم ، رأى الحكومة البريطانية كما أخطره به المندوب السامي ، وعرض عليهم أن تستقيل الوزارة قائلاً : أن المندوب السامي السير « **مايلز لامبسون** » يقدر الموقف حق قدره ، وأنه كبير الأمل في أن يتمكن خلال الصيف من إقناع حكومته بالعدول عن معارضتها في عودة الدستور . ورفض « **الوفد** » ماعرضته الحكومة البريطانية ، وأبدى « **النحاس** » سخطه الشديد على تدخل الانجليز في مسألة داخلية ، وأعلن أنه لايرضى بغير دستور ١٩٢٣ ، لكنه مع ذلك طلب من « **نسيم** » أن يبقى في منصبه ، وأن يحتج على التدخل البريطاني ...

وفسر « **النحاس** » موقفه ـــ فيما بعد ـــ بأنه أراد أن يفسح « الوفد » لـ « **نسيم باشا** » في الوقت ، حتى لايقال أن « الوفد » أضاع الفرصة بتعجله . والحقيقة أن الوفد كان قد تورط في تأييد وزارة « **نسيم** » ، لدرجة أن « **مصطفى النحاس** » أدلى بحديث لصحيفة « **المقطم** » قال فيه تعبيرا شهيراً ظل محل طعن وتشهير لفترة طويلة ، إذ سأله المحرر عما يقال عن عدم رضائه عن حكم « **نسيم** » .. فقال :

ـــ اكتب ياسيدى نحن مبسوطون من هذه الوزارة ..



مضت بقية شهور الصيف بطيئة ، وخلالها بدأت صفوف « **الوفد** » حركة معارضة خفية لتأييده المستمر لوزارة « **نسيم** » ، سرعان ماتصاعدت فأصبحت معارضة علنية ، وتزعمت جريدة « **روزاليوسف اليومية** » ـــ وكانت من أشهر صحف الوفد ـــ هذه الحركة ، وظل توالي نشر مقالات عنيفة في معارضة « **نسيم** » كان يكتبها « **عباس محمود العقاد** » ، الذي كان آنذاك كاتب « الوفد » الأول ، إ أخذت تتصاعد بمعارضتها لوزارة « **نسيم** » محاذرة المساس بالوفد ، الذي لم يسترح لحملات الهجوم العنيفة التي كانت المجلة تشنها ضد الوزارة التي يؤيديها بحماس ، ويلتمس لها الأعذار في عجزها عن إعادة الدستور ، ويخشى أن تسقط فيعود حكم الإنقلابيين ، الذي كانت مقاومته قد انهكت الوفد وفتت في عضده ..

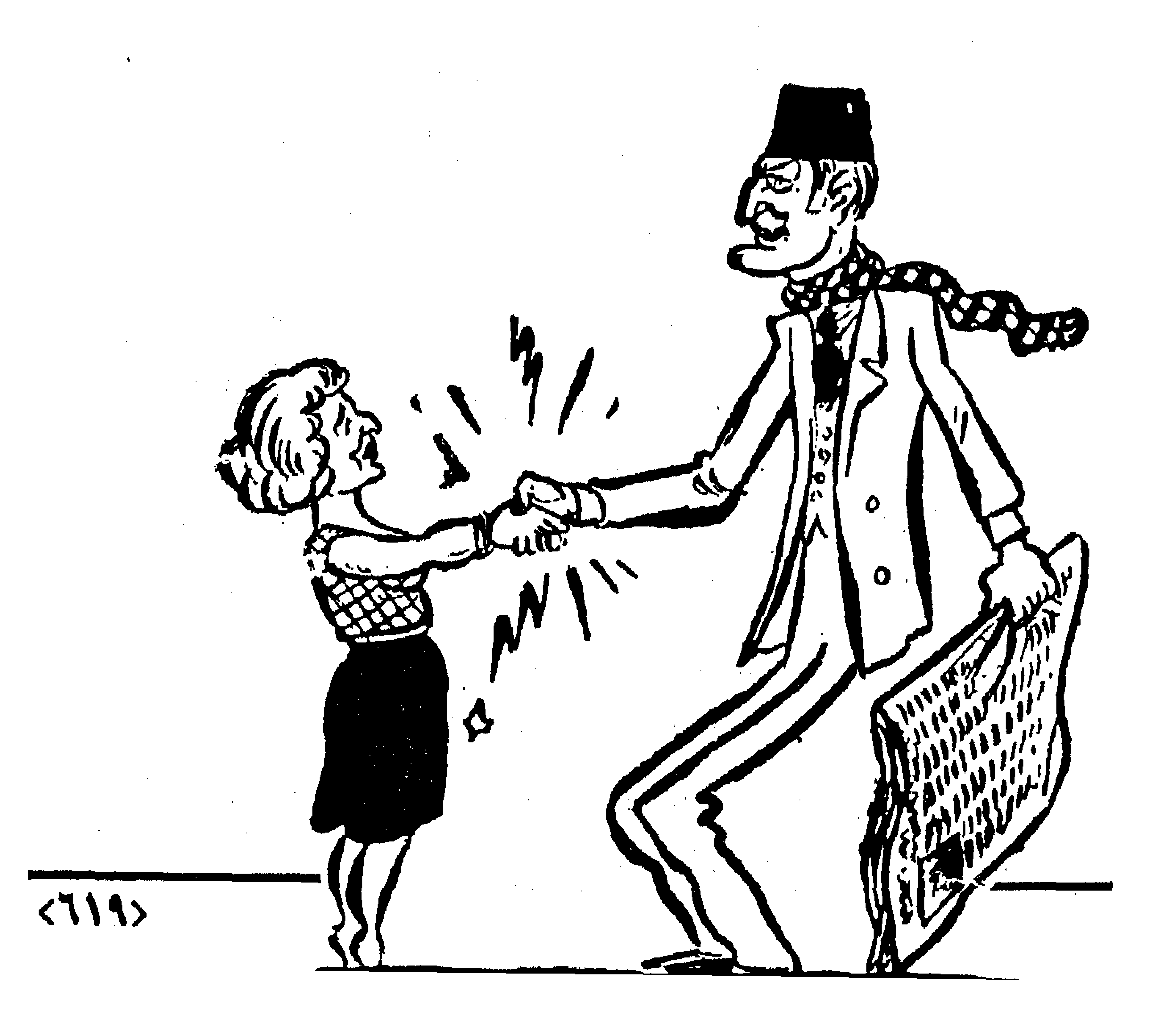
وهكذا أوعز « **مكرم عبيد** » ـ سكرتير عام الوفد وأبرز المتحمسين لسياسة تأييد وزارة « **نسيم** » ـ إلى صحيفة أخرى هي « **الجهاد** » ، بالرد على الانتقادات العنيفة التي كان « **عباس محمود العقاد** » وفريق كتاب « **روز اليوسف اليومية** » ، يوجهونها إلى وزارة « **نسيم** » ، ولما وجد « **النحاس** » أن خط المعارضة ، يكتسب أنصاراً في الرأي العام ، استدعى السيدة « **فاطمة اليوسف** » صاحبة « **روز اليوسف** » للقائه في « بيت الأمة » ..

وما كادت تدخل عليه في مكتب « **سعد زغلول** » ، حتى استقبلها صاخبا ، ملوحاً في يده بعدد اليوم نفسه من جريدتها .. متسائلاً :

ـ إيه الزفت اللى انتوا بتنشروه ده ؟!

ودهشت « **فاطمة اليوسف** » لهذه المفاجأة غير المتوقعة ، ووقفت ذاهلة لحظة ، ثم قالت :

ـ فيه إيه ياباشا ؟!



فصاح : انتى بتعارضي وزارة « **توفيق نسيم** » ليه ؟! .

فأجابت : وزارة « **توفيق نسيم** » جابها الانجليز والسراى .. وهي التي تؤجل عودة الدستور .. ازاى مهاجمهاش ؟!

فقاطعها قائلا :

ــ لأ ياستى .. أنا ماأحبش تناقشيني في السياسة .. إنتي يعني عايزة « **محمد محمود** » و« **صدقي** » يرجعوا ؟ .. إحنا تعبنا !!

وبهذه العبارة الموجزة ، والمؤلمة ، فسر « **النحاس** » موقف « **الوفد** » ، وكشف عن أن جيل ثورة ١٩١٩ ، قد تعب وأن سنوات المقاومة الضارية التي اشتبك خلالها مع الطغاة والغزاة ، قد أصابته بالوهن ، وأطفأت كثيراً من حماسه ..



وحتى ذلك الحين ، كانت قضية إعادة دستور ١٩٢٣ ، هي القضية الأساسية المطروحة ، صحيح أن قضية الاستقلال ، لم تكن غائبة ، وخاصة عندما تناثر الحديث عن معارضة بريطانية في إعادة الدستور ، لكنها لم تبرز على السطح ، إلاّ في بداية الصيف ، عندما التهب الموقف الدولي فجأة ، وأعلن « **موسوليني** » زعيم إيطاليا الفاشية ، عن نيته في الهجوم على « الحبشة » ، وضمها إلى المستعمرات الايطالية ، وبدأ بالفعل يرسل حشداً من قواته المسلحة إلى مستعمراته في شرق افريقيا ، فنقل أفراداً وعتاداً إلى « أريتريا » ، وأخذ في دعم قواته في « ليبيا » ، وأصبح من الواضح أن الموقف العالمي قد ينفجر في أي لحظة ، وأن الصراع الدولي من أجل إعادة توزيع المستعمرات ، والأنفاق على تسوية جديدة ، تختلف عن التسوية التي انتهت إليها الحرب العالمية الأولى في هذا الشأن ، قادم لا محاله .

ولوحّت تصريحات المسئولين الانجليز بأنه اذا انفجرت الحرب العالمية من جديد ، فان مصر ستعود إلى ماكانت عليه إبان الحرب العالمية الأولى ، وتوضع في « حماية » انجلترا ، طوال مدة الحرب .. وازدحم البحران الأبيض والأحمر بالأساطيل الانجليزية والايطالية وبدأت قوات عسكرية بريطانية جديدة ، تتدفق بكثافة على



زجل نشرته « روز اليوسف » حول قانون الصحافة الذي أصدره « صدقي »

مصر ، وكان معنى اشتعال الحرب العالمية والوضع الداخلي في مصر على ماهو عليه ، هو ، على حد تعبير قاله « **مصطفى النحاس** » آنذاك : « أن يضع الانجليز — أيديهم باسم التعاون الودي ، على حصوننا وثكناتنا وموانينا ، ومطاراتنا ، ومواردنا ويتولوا أمرنا ، ويوجهوا سياستنا دون أن يكون لنا في ذلك شيء .. من حرية واختيار » ..

وفيما بعد قال « مصطفى النحاس » في الخطاب الذي أزاح فيه أسرار علاقة الوفد بالوزارة ، أن التطورات في الوضع الدولي ، جعلت قضية عودة دستور الأمة أكثر إلحاحاً ، إذ تضاعفت حاجة البلاد لاستئناف حياتها الدستورية الصحيحة ، كي يتولى نواب الأمة تسيير أمورها في هذا الجو العاصف المضطرب . والأهم من ذلك ، أن تداعيات الأزمة الحبشية ، وخاصة تدفق مزيد من القوات العسكرية البريطانية على مصر حتمت — كما يقول « النحاس » — « تحديد مركز مصر تحديداً دقيقا .. حتى إذا جدّ الجدّ ، ووقعت الواقعة .. كانت مصر على بينة من أمرها » .

وهكذا لم يعد الأمر قاصراً على المطالبة بعودة دستور الأمة .. بل بات « يستلزم أيضا .. تصفية الموقف كله على أساس الاتفاق مع مصر ، اتفاقاً حراً شريفاً يحقق لها الاستقلال التام ، ويصون مصالح الانجليز التي لاتتعارض مع هذا الاستقلال » .

وكان ذلك ، هو ماطلب « **توفيق نسيم** » من السير « **مايلز لامبسون** » أن يسعى لاقناع المسئولين البريطانيين به ، خلال قضائه لأجازته الصيفية في « لندن » .

وعندما ملأت نذر الحرب الأفق ، خطب « **النحاس** » ، فأكد من جديد ، أن الضرورة تقضي والبلاد مستهدفة لخطر حرب لاهبة ، يجب « أن يكون للأمة بأزائها مطلب أسمى من عودة الدستور ، وأجل خطراً . ذلك هو واجب الاحتفاظ بكيان البلاد والذود عن استقلالها » ، داعيا إلى عقد معاهدة بين البلدين ، حتى يكون التعاون مع الانجليز على أساس اتفاق لا بالاكراه .

وفي اليوم التالي — ١٠ سبتمبر (أيلول) ١٩٣٥ — تلقى « **نسيم** » من نائب المندوب السامي البريطاني ، بلاغا من حكومته ، عبرت فيه عن إدراكها لمصالح

مصر ، وتقديرها لحالة القلق الذي يساورها في الوقت الحاضر ، مؤكدة بأن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية ، سوف تطلع الحكومة المصرية ، ـــ إذا دعت الظروف ـــ وتشاورها في جميع تطورات الموقف الدولي ، التي قد تمس مصالح مصر من قريب ..

وهكذا انتهت مجهودات السير « **مايلز لامبسون** » في لندن ، إلى مجرد « وعد بالتشاور » .. فلا دستور .. ولا معاهدة .. ولا استقلال ولا ديمقراطية .

توقع العليمون بالمناخ السياسي المصري في تلك الأيام ، أن ينفجر الموقف الداخلي مع بداية العام الدراسي في مقتبل الخريف .



وكان طلاب المدارس الثانوية والمعاهد الأزهرية ، وكليات الجامعة ، قد لعبوا دوراً مميزاً في التحريض على الانتفاضات الجماهيرية ، خلال ثورتي ١٨٨٢ و ١٩١٩ ، وفي أعقابهما ، بحيث أصبح من المتوقع دائماً ، أن يتولى الطلاب ، إشعال الشرارة الأولى ، في كل إنتفاضة جماهيرية ، تتجمع ظروفها ويتهيأ مناخها السياسي .

ورغم الطابع الجماهيري الشامل لثورة ١٩١٩ ، إلاّ أن شرارتها الأولى قد أشعلها طلاب مدرسة الحقوق الذين تظاهروا احتجاجاً على نفي « **سعد زغلول** » وزملائه ، وفيما بعد أصبحت لجان الوفد الطلابية المنتشرة في المدارس والمعاهد والجامعات ، هي أكثر تنظيماته الجماهيرية ، ارتباطاً به ، وأسرعها تنفيذاً لقرارات قيادته ، وقد أُنيط بها دائماً دور تفجير شرارة الاحتجاج بالخروج فى مظاهرات،ما أن تظهر في الشوارع ، حتى تجتذب إليها على الفور ، كل مايموج به من سخط ، فتتحول من مظاهرات طلابية ، إلى حركة احتجاج شعبى عارمة .

وقد أثبتت لجان الوفد الطلابية كفاءتها في أداء هذا الدور ، بشكل ساعد « الوفد » طوال السنوات التي أعقبت ثورة ١٩١٩ ، على إلزام خصومه موقف الدفاع في كثير من الأزمات السياسية ، مما دفع « **محمد محمود** » ـــ أثناء وزارته المعروفة

بوزارة « **اليد الحديدية** » عام ١٩٢٩ ــ إلى استصدار مرسوم بقانون يحرم على الطلبة الاشتغال بالسياسة ، ليحمي وزارته الأنقلابية التي عطلت الدستور ، من تظاهراتهم ، التي تشعل السهل كله .

وكان « **صدقي** » ــ كما كان « **محمد محمود** » ، يدرك أن قوة « **الوفد** » الحقيقية ، تكمن في صحفه ، وفي لجانه الطلابية ، لذلك وجه كل همّه ، نحو خلق القيود القانونية التي تكفل له تعطيل الصحف الوفدية ، أو إجبارها على الكف عن تحريضها ، ومقاومة وإخماد المظاهرات الطلابية التي تشعل شرارات التمرد ، وبذلك يحاصر أكثر الخلايا الوفدية ، نشاطاً ومبادرة وفاعلية .. في مجتمع تغلب عليه العلاقات الزراعية ، وماتزال طبقته العاملة متأثرة بأصولها الزراعية ، ويكاد الطلاب يكونون أكثر عناصره استفادة من تكتلهم في مكان واحد ، وأكثرهم وعياً بالقضايا الوطنية والاجتماعية المشتركة ، وأسرعهم مبادرة للحركة .

على أن حائطاً من الزجاج الشفاف ، كان قد بدأ ينشأ بين « الوفد » وجماهيره من الطلاب من ناحية ، وبينهم وبين الأحزاب السياسية جميعها من الناحية الأخرى ، فالأزمة الاقتصادية التى جاءت بها سنوات الكساد العالمي وصحبتها بطالة تفشت بين خريجي الجامعة والمدارس العليا ، قد رفعت من درجة سخط الطلاب على الأوضاع العامة ، بينما ركنت الأحزاب السياسية التقليدية إلى مهادنة وزارة « **توفيق نسيم** » وأخذت تتسابق على إصلاح ماأفسدته ديكتاتورية « اسماعيل صدقي » من أمورها ، وتعويض مانال مصالح عناصرها القيادية المؤثرة ، وخاصة في الريف . وقد خلخل ذلك من نفوذ الأحزاب بين جماهير الطلاب ، خاصة بعد أن انتهى اختلافها حول مشروع الوزارة القومية عام ١٩٣٢ ، إلى تفتيت جبهة مقاومتها لديكتاتورية « **إسماعيل صدقي** » .

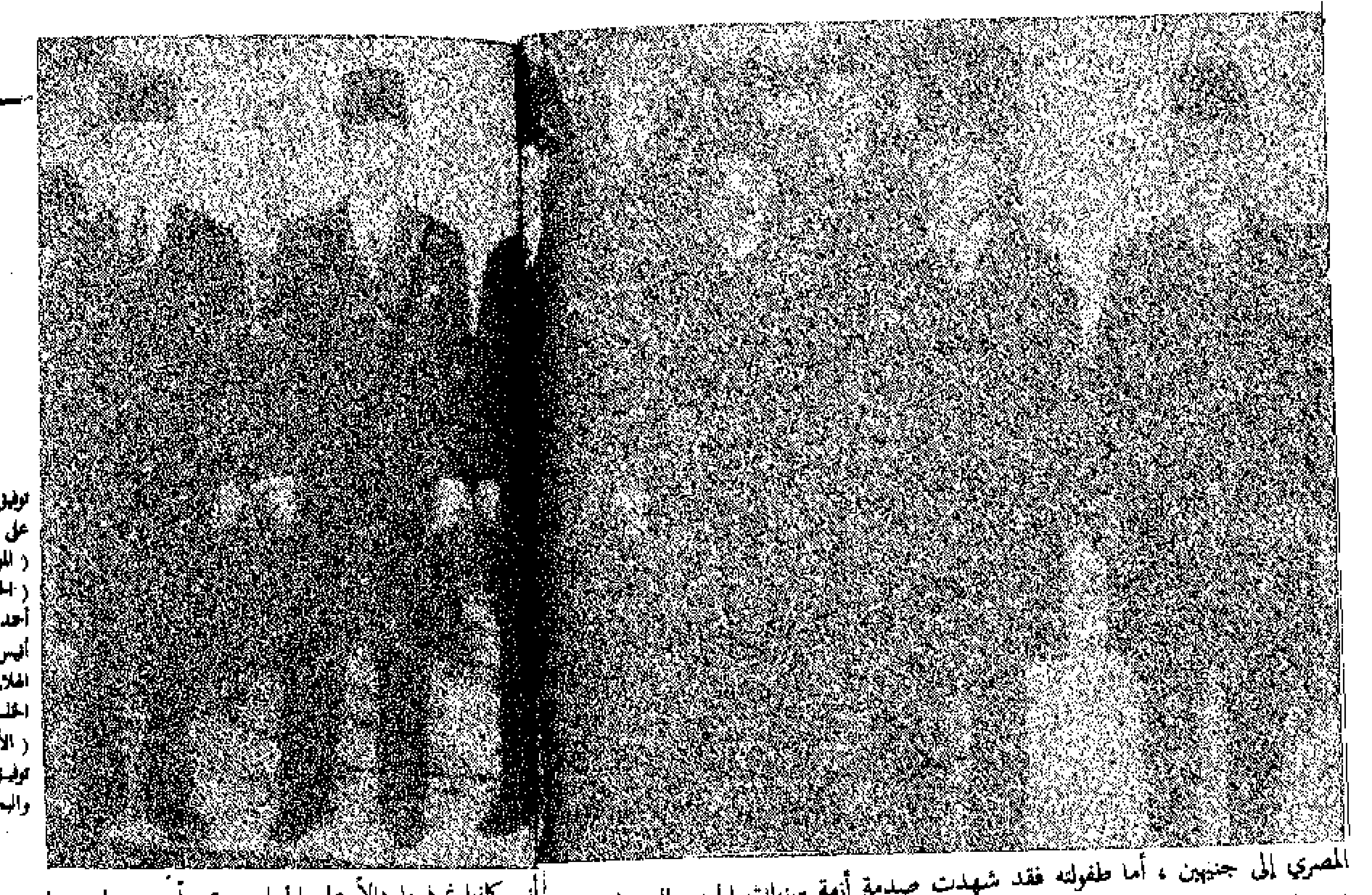
وأتاح هذا التخلخل فرصة التأثير للداعين إلى العمل القومي غير الحزبي ، وكان في مقدمتهم آنذاك « جمعية مصر الفتاه » ، التي كانت تطرح نفسها ، لا باعتبارها حزباً ، ولكن بصفتها « خطة تفصيلية غايتها تعزيز الشباب بالخلق ، وتحصينه بالإرادة ، وملء قلبه بالشجاعة ، وتطهيره من الخوف » .. وقد إجتذب أول مشروعاتها

وهو « مشروع القرش » ـــ عام ١٩٣٢ ـــ اهتماما بالغاً ، واستثار حماساً قومياً عاما ، لكى يتبرع كل مواطن بقرش واحد ، لصالح إنشاء مصانع يملكها ويديرها المصريون ، استهلت بانشاء مصنع لانتاج الطرابيش .

ومع أن جماهيرية « مصر الفتاه » ، لم تكن تشكل منافسة حقيقية للوفد ، إلاّ أن برنامجها الملتهب ، وأسلوبها الناري ، بدأ يؤثر في الطلاب ، الذين مالوا بطبيعتهم التطهرية ، إلى دعوتها لبعث أمجاد مصر الفرعونية ، ومطالبتها للمصريين ، بألاّ يستهلكوا شيئاً إلاّ من إنتاج بلادهم ، وتحريضها الصريح لشباب ١٩٣٥ ، بأن يثوروا كشباب عام ١٩١٩ .

وكان « **عبد الحكم الجراحي** » ، أحد الذين شاركوا في مشروع القرش قبل سفره ـــ عام ١٩٣٣ ـــ إلى « فرنسا » ، وقد ظل حريصاً على متابعة أنباء بلاده ، طوال فترة سفره ، ويبدو أنه تأثر بالجو العام الذي كان محيطاً به في « فرنسا » ، وتدل آخر رسالة كتبها لشقيقه « على » من «جرينوبل» قبل أسابيع قليله من عودته ، إلى أنه كان قد كوَّن رؤية سياسية لعلها كانت أرحب مدى من رؤى جيله .. وقد عبّر في الخطاب الذي كتبه في ذروة تداعيات الحرب الايطالية الحبشية ـــ عن رثائه لحالة مصر « فهي بلد غير مسلح ، لا أسطول جوى لها أو بحري .. مضطر إلى حماية الانجليز له من عدوان الطليان ، إن طوعاً أوكرها » .
وفسر « حالة الكرب » التي تعيشها مصر بانها نتيجة لـ « خمول الروح الوطني في قلوب الشبان وإهمالهم السعي للاستقلال » ، وفي أشارة ذات دلالة إلى أسلوب مواجهة ذلك قال « ليس في وسعنا إلاّ أن ندعو الله أن يبعد الحرب عن مصر ، وإلاّ فلنتولى نحن الدفاع عنها والتضحية في سبيلها بعقولنا وقلوبنا وأجسادنا وأرواحنا » . ولابد أن متابعته لأنباء مصر في الصحف الفرنسية الاشتراكية ـــ كما ذكر في الخطاب ـــ كانت وراء عبارته اللافتة للنظر ، التي تشير إلى « الكفاح لنصر الفلاح الذليل في مصر .. لأنه هو قوامها » .

والغالب أن الجيل كان قد استقبل مراهقته المبكرة ، في مناخ أزمة مصرية شاملة ، داخل نطاق الأزمة الاقتصادية العالمية ، التي هبطت بسعر قنطار القطن



توفيق نسيم يتوسط وزراءه ويقف على يساره عبد المجيد عمر (المواصلات) وكامل ابراهيم (الخارجية و الزراعة) وعن يمينه أحمد عبد الوهاب (المالية) و أمين أنيس (الحقانية) و أحمد نجيب الهلالي (المعارف) ، وعلى يمينه من الخلف عبد العزيز محمد (الأوقاف) و الى اليسار محمد توفيق عبد الله (الحربية والبحرية) .

المصري الى جنيهين ، أما طفولته فقد شهدت صدمة أزمة سنوات الحرب التي شح فيها الخبز كما شحت الحرية ، وأذلت الكرامة ، ثم تفتحت مداركه على حوادث الثورة التي أ-ملت أشواقه للبطولة ، وماكاد يصل الى مرحلة التعبير عن الشوق ، واكتشاف المثل الأعلى ، ومطاردة الحلم المستحيل ، حتى وجد كل حصاد الثورة في مهب الريح .

ولعلها ليست مصادفة تماما ، أن طلاب الجامعة الثلاثة ، الذين سيختارهم رصاص المحتلين وعملائهم ، في هذا الخريف ، من عام ١٩٣٥ ، ليقيد أسماءهم في قائمة الشهداء ، كانوا يحبون قراءة الشعر ، أو يحاولون قرضه ، ويحلمون باعادة المجد القديم . ومع أنهم كانوا عينة عشوائية ، اختارتها الرصاصات بشكل عشوائي ، إلاّ

أنهم كانوا نموذجا دالاً على الجيل ، وتعبيراً عن حلم جيلهم ، ووطنهم ، بأن تكون الحياة أكثر سعادة .. وأكثر كرامة ..

وكان مقدراً لهم أن يقصوا باستشهادهم ــ مصادفة ــ شريط الدم ، وأن يغذوا بميتتهم الرمزية خيالات جيل قادم سيحين الوقت لينقلب على الجيل الذي قاد ثورة ١٩١٩ .. ويعتبره عدوه الرئيسي . ويتخذه هدفا لرصاصه وقنابله ..

عندما عاد « **عبد الحكم الجراحي** » إلى مصر ، في نهاية أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٣٥ ، كانت الحرب الحبشية الايطالية قد نشبت بالفعل في الثالث من نفس الشهر ، بعد أن شنّ الايطاليون هجوما عاماً على الحبشة ، إلاّ أن مخاطر الحرب المباشرة لم تكن قد حاقت بمصر ، ذلك أن بريطانيا ، لم تتدخل فيها عسكريا ،

واقتصر دورها على قيامها بتطبيق قرارات « عصبة الأمم » بتوقيع العقوبات المالية والاقتصادية وفرض الحصار ضد إيطاليا .. على أن ذلك لم يحل بين بريطانيا ، وبين مواصلة حشد قواتها العسكرية في مصر ، بشكل أعاد إلى الأذهان ، الحشد العسكري الذي سبق دخول بريطانيا في الحرب العالمية الأولى ، وما أعقبه من إعلان الحماية البريطانية على مصر ، فأثار مخاوف المصريين من أن تعود مصر لتصبح ميدانا لحرب عالمية أخرى ، يعانون من آثارها تدميراً لمنشاتهم ، ومصادرة لحرياتهم ،وتضييقاً على أرزاقهم ، وليست لهم فيها مصلحة ..

وفضلاً عن ذلك كله ، فقد استثار الحشد العسكري البريطاني ، الاحساس بأن بريطانيا تتصرف في مصر ، كما لو كانت بلداً موضوعاً تحت الحماية ، وتحرك جيوشها داخل بحارها وأراضيها ، وتستعرضهم في الميادين العامة لمدنها الكبرى ، دون أن تهتم بمشاعر أهلها ، أو تستأذن حكومتها ، التي لم تكتف بالصمت ، بل كان رئيسها وأعضاؤها ، يتدافعون لحضور العروض العسكرية ، كأنهم يعلنون إذعانهم لما تريده بريطانيا بالبلاد ، ثم تطوعت الوزارة ــ بعد ذلك كله ــ فأرسلت إلى « عصبة الأمم » تعلن أنها ستطبق العقوبات التي قررتها العصبة ، على إيطاليا ، مع أن مصر لم تكن عضواً في العصبة ، ولم تكن ملزمة بأن تطبق قراراتها ، فساد اليقين بأن أيام الحماية البريطانية ــ التي كانت وزارة الخارجية البريطانية تتولى أثناءها تسيير السياسة الخارجية المصرية ــ قد عادت ..



بمجرد أن وقعت الحرب وهاجمت القوات الايطالية الحبشة زادت المخاوف في مصر من أن انجلترا قد تدخل الحرب ضد **ايطاليا** فى أىّ لحظة ... وأسرعت وزارة « **توفيق نسيم** » فى ١٨ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٣٥ وبضغط من « الوفد » ، فقدمت الى الحكومة البريطانية مذكرة تطالب فيها بعودة الحكم الدستورى على أساس أن الأزمة العالمية الحالية تستوجب الرجوع الى آراء نواب الأمة .. وأكدت المذكرة أن حق مصر فى الدفاع عن نفسها بنفسها مكفول لها ، لا لغيرها .. وطالبت بعقد معاهدة بين مصر وانجلترا .. مما يترتب عليه حل كل المشاكل المعلقة بين البلدين .



ومضت الأسابيع الأولى من العام الدراسي ، والجميع في انتظار الرد البريطانى الذي لم يصل ، كما أن الدستور لم يكن قد عاد ، والحالة السياسية والاقتصادية في البلاد تتدهور .. وبعد أقل من شهر على استئناف العام الدراسي بدأت مظاهرات الطلاب .. كانت أزمة بطالة خريجى الجامعات ، قد وصلت إلى ذروتها .. وبرغم أن الحكومة كانت قد وعدت بتعيينهم بثمانية جنيهات ، إلاّ أن هذا لم يتحقق ، وبدأ بعض كبار موظفى مصلحة الصحة العمومية يستدعون خريجى مدرسة التجارة العالية ، ويحثونهم على قبول ستة جنيهات مرتبا شهريا .. « خدمة لبلادهم » . وسخر « **أحمد الصاوى محمد** » على صفحات « **الأهرام** » من هذا ، وسأل كبار الموظفين : لماذا لايتنازلون عن مرتباتهم الطائلة « **خدمة لبلادهم** » ؟!

وأضرب طلبة « كلية التجارة » احتجاجا على المستقبل المظلم ، ورفضوا طلب العميد بأن يلزموا الهدوء والسكينة وخرجوا من الكلية متظاهرين ، واتجهوا الى وزارة المعارف ، التى كانت قد حصنت نفسها ، وبرغم ذلك اقتحموها ، وخرج الوزير إليهم ووعدهم بالنظر فى أمرهم بعد مخاطبة وزير المالية فهتفوا في وجهه ساخطين :

ــ « نريد عملا وليس كلاما » ..

وغادروا وزارة المعارف إلى الوزارة المجاورة لها ليناقشوا وزير المالية ولمّا حاول التهرب من لقائهم ، اقتحموا عليه مكتبه ، وكسروا أبواب الوزارة ، وتكرر الاضراب والتظاهر لنفس السبب فى « **دار العلوم** » .. ثم انتقل منها الى طلبة « **الفنون والصناعات** » بالقاهرة ، احتجاجا على تعيينهم فى الدرجة الثامنة وليس السابعة ، خاصة وقد سدت أمامهم أبواب الدخول الى كليات الهندسة .. وانضم زملاؤهم فى الاسكندرية اليهم فى الاضراب ..

وخلال الأسبوع الأول من نوفمبر أجريت انتخابات اتحاد الطلاب بكليات

الجامعة ، وأسفرت عن لجنة عليا ، ساهمت بدور مؤثر فيما تطورت إليه الأحوال فيما بعد .

وكانت العلاقات بين الأحزاب المصرية ، فاترة ، بعد الخلاف الذي فتت الجبهة المعارضة لديكتاتورية « **صدقي** » بسبب قبول « **الأحرار الدستوريين** » وجناح من « **الوفد** » لفكرة الوزارة الائتلافية . ومع ذلك فإن الحزبين الكبيرين ــ « **الوفد** » و« **الأحرار** » . كانا يتبعان سياسة واحدة ، هي تأييد وزارة « **توفيق نسيم** » ودعم مساعيها لإعادة الدستور ، وفتح باب المفاوضة لوضع معاهدة تنظم العلاقة بين مصر وبريطانيا . وكان أحد أهم أسباب لجوء حزب « **الأحرار** » لهذه السياسة ، أمله في أن تزيل الوزارة ، ماأصاب الأعيان من اعضائه ، من أضرار خلال مشاركتهم في مقاومة عهد « **اسماعيل صدقي** » .

على أن « **الأحرار** » مالبثوا أن شعروا بأن الوزارة تميل إلى « **الوفد** » وتنحاز إليه سواء فيما ترده من مظالم عهد « **صدقي** » ، أو فيما تتخذه من سياسات ، لم يكن خافياً أن « **نسيم** » يستشير فيها قادة « **الوفد** » ..

ومع تدهور الوضع السياسي الداخلي ، أشيع أن هناك تفكيراً في إقالة « **نسيم** » وتشكيل وزارة أخرى تخلفه ، فأسرع « **الأحرار** » يفضون أيديهم من تأييد « **نسيم** » ، ليضربوا ثلاثة عصافير بحجر واحد : فيزيدوا من اهتزاز موقف الوزارة ، مما يؤدي إلى اسقاطها ، فيفسح ذلك الطريق أمام رئيسهم « **محمد محمود** » ليتولاها ويحملوا « **الوفد** » أمام الرأي العام ، مسئولية تأييد وزارة « **نسيم** » التي كانت النقمة تحيط بها من كل جانب ، فيحقروه ، ويسدوا أمامه ، باب منافستهم على خلافة « **نسيم** » .

وهكذا اختار « **الأحرار** » أن يحتفلوا بعيد الجهاد الوطني ، قبل موعده بستة أيام . وقرروا الدعوة إلى مؤتمر شعبي ، أقيم ــ يوم ٧ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٣٥ ــ في سراي آل لطف الله بالجزيرة ، وشهده ــ طبقا لتقدير « **الأهرام** » ــ عشرة آلاف شخص ، وخطب فيه « **محمد محمود** » خطبة عنيفة ، أعلن في نهايتها أن « **الاحرار** » سحبوا تأييدهم لحكومة « **نسيم** » .. ووصفها بأنها « وزارة تفريط » ،

فلا هي احتفظت بالحقوق المعترف بها في تصريح ٢٨ فبراير ، ولا هي استفادت من الخطوات التي قطعتها مصر ، في مفاوضاتها المختلفة ، مع انجلترا . ومافعلته انها « ردَّت السلطة المصرية البحتة إلى إيدى الانجليز .. إذ جعلت إعادة الدستور والحكم النيابى فى مصر رهنا بمشيئتهم ، مع أنها فى الصميم من سيادة مصر ، ولايجوز أن يكون للدول الأجنبية سلطان فى أمرها » . ولخص ما أنهت إليه أحوال مصر في ظل الوزارة قائلاً : « إن مصر ليس لها الآن استقلال داخلي ، ولاوجود دولي » .

وختم « **محمد محمود** » خطبته ، بعبارة لفتت الأنظار ، دعا فيها إلى وحدة الصفوف ، مناشداً الجميع بأن « يكونوا على قلب رجل واحد في العمل لكمال استقلال مصر وسيادتها » ، وهي إشارة لم يفت معناها على « الوفد » ، الذي اعتبرها عودة من جديد لطرح فكرة الوزارة الإئتلافية ، التي برزت قبل ثلاثة أعوام .

ولأن الحكومة البريطانية كانت تريد ابقاء الحالة فى مصر على ماهي عليه .. بحيث لاتجد صعوبة فى فرض الأوضاع التي تريدها إذا مانشبت الحرب العالمية فجأة ! فقد رأت أن تواجه حركة المعارضة المصرية لسياستها تلك بما يخمدها فى المهد ، فانتهز وزير الخارجية البريطانية السير « **صموئيل هور** » أول فرصة سنحت له لالقاء تصريح عن الموقف فى مصر ــ خلال المآدبة التى أقامها محافظ لندن « بجيلد هول » ــ فى ٩ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٣٥ ــ فاستعرض الظروف التى نشأت عن الحرب الايطالية الحبشية ونفى الاتهامات التى وُجِّهت لبريطانيا من أنها تستغل الموقف اللدولي لتقوية مركزها في مصر باتخاذ الاسكندرية مركزاً لقاعدة ثابتة لها في البحر المتوسط ، وقال « **هور** » :

ــ لقد بدا لمصر من تلقاء ذاتها أن تنتظم في سلك الدول الساعية للسلام العالمي ، لكننا سمعنا من بعض المصادر نغمة مختلفة ، فقد زعم البعض أن الحكومة البريطانية عامدة إلى استغلال الموقف الحاضر لمصلحتها على حساب مصلحة مصر . وهذا غير صحيح ، ان الحكومة البريطانية بذلت جهودها لانشاء علاقات مبنية على تعاون إختياري ودي بين البلدين لمصلحتهما المشتركة . ومن دواعي اغتباطنا أن لبت مصر عن طيبة خاطر ، داعى الواجب بروح التعاون الحر ، وهذا العمل لايمكن إلاّ

أن يعود بالفائدة على حكومتينا عند حلول الموعد لوضع علاقتنا على أساس دائم مُرضٍ للفريقين

.. كذلك لاصحة على الاطلاق لزعم الزاعمين ، اننا نعارض فى عودة النظام الدستورى الى مصر بشكل يوافق احتياجاتها . فنحن ، بحسب تقاليدنا ، لايمكن ولانريد ان نقوم بمثل هذه المعارضة . أجل إننا ـــ عندما استشارونا ـــ اشرنا بعدم اعادة دستورى ١٩٢٣ و١٩٣٠ ما دام الأول قد ظهر أنه غير صالح ، وأن الثانى لاينطبق مطلقا على رغبات الأمة ..

وأحدث التصريح صدى واسعا .. **كان معناه أن انجلترا تعارض صراحة فى عودة دستور ١٩٢٣ ، وان سياستها تقوم على وضع نظام دستورى يوافق ماسماه وزير الخارجية البريطانية بـ « احتياجات مصر »** ، وهو ما اعتبره المصريون رجوعاً عن تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، الذى ترك لمصر الحرية فى وضع دستورها ..

كشف « **هور** » بتصريحه المستور كله .. وخاصة حين أومأ إلى أنهم قد « **استشاروه** » فأشار ، وكان هذا الاعتراف هو مربط الفرس الذي أنهى فترة الترقب والحيرة ، وفرصة التقاط الأنفاس التي استمرت عاماً طويلاً ، منذ تولى « **نسيم** » الوزارة في ١٥ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٣٤ .

قالت جريدة « **الجهاد** » ـــ جريدة « **الوفد** » ـــ إن ماقاله « **هور** » يهدم تصريح ٢٨ فبراير من أساسه ويجعل دستور مصر رهنا لإرادة الانجليز .

وقال الدكتور « **محمود عزمي** » ـــ رئيس تحرير « روز اليوسف اليومية » ـــ أن « **هور** » **قد فضح** « **نسيم باشا** » .

أما الأستاذ « **العقاد** » فقد قال « .. كانوا ينتظرون بعد ذلك أن يعطي الانجليز من لايطلبون ومن لايجسرون على الاحتجاج .. كان الله في عون هذه الأمة من الغاصبين ، وكان الله في عونها من القادة ، الحماة الزائدين » .

انتظرت البلاد كلها موقف « الوفد » .. الذى كان مايزال ـــ رغم تململ

قواعده .. وتمرد صحفه يتبع سياسة مهادنة مع « توفيق نسيم » على أساس وعوده المتتالية باعادة الدستور .

وتحرك الطلاب يضربون عن الدراسة ، ويتظاهرون احتجاجاً على تصريحات « **هور** » ، وتواصلت مظاهراتهم في الأيام التالية . ولابد أن تلك المظاهرات ، كانت أحد أوراق الضغط التي وجدتها « الهيئة الوفدية » على مائدة اجتماعها الطويل ، الذي استغرق يومي ١١ و ١٢ نوفمبر ١٩٣٥ حيث درست الموقف .. وأعلنت أنها اتخذت قرارات هامة سيعلنها « **مصطفى النحاس** » في خطاب يلقيه عصر الأربعاء ١٣ نوفمبر (تشرين الثاني) بمناسبة « **عيد الجهاد الوطني** » ...

وكان الطلبة قد أخذوا المبادرة ، ووضعوا الجميع بمظاهراتهم واحتجاجاتهم في موقف الدفاع ، إذ إجتمعت اللجنة التنفيذية العليا ، التي تمثل اتحاد طلاب الجامعة ، في يوم الاثنين ١١ نوفمبر (تشرين الثاني) ــ ومع بداية اجتماعات « **الوفد** » ــ وأصدرت بيانا احتجت فيه على تصريحات « **هور** » ، ودعت الطلاب والأمة ، إلى الاحتفال بيوم الجهاد الوطني ، احتفالاً يليق بجلال المناسبة ، وأعلنت بدء الجهاد ، وأكدت أن الطلاب ينطلقون من موقف قومي ، لا هدف له إلا السعي للاستقلال التام لمصر والسودان .

كان الطلاب ، كالعادة ، يستعدون لإضرام الشرارة ، التي ستشعل السهل كله .



□ الأربعاء ١٣ نوفمبر ١٩٣٥
□ القاهرة .. في الصباح المبكر

في الصباح المبكر غادر « **عبد الحكم** » منزله في « شارع الصليبة » إلى كلية الآداب ..

وتحدثت المدام قليلاً مع « **عبد المجيد** » ، عن لمبة الصالة التي هربت منها الكهرباء .. فوعدها أن يبحث أمرها بحثا دقيقاً صباح يوم الجمعة ، وقبل أن تحدثه عن شيء آخر ، كان قد انفلت إلى ميدان عابدين ....

ودَعَت أم « **علي طه** »الله أن يكفيه شر السكك ..

وكان الصباح باردا .. لكن الشمس ظهرت بعد قليل .. وتحدثت صحف الصباح عن الاستعدادات الضخمة التي اتخذها الوفد ليكون احتفاله بعيد الجهاد الوطني ،هذا العام مميزاً،فقالت ان سكرتاريته طبعت ٣٠ ألف بطاقة دعوة ، نفذت كلها في يومين مع التحفظ في التوزيع .. وان الكراسى المطلوبة للسرادق قد جمعت من جميع محال الفراشة بالقاهرة ، ورجحت ألاّ تكفي المقاعد حاجة المدعوين جميعا .. برغم أن السرادق قد وُسِّع فضُمَّ إليه جزء من « شارع ناظر الجيش » ، المجاور لبيت الأمة . لكن هذه الصحف لم تقل أن محل المعلم أحمد حسين هو الذي أقام السرادق ، ولم تذكر أن بين عماله ، شقيقين كان أحدهما في الثانية والعشرين من عمره ، هو « **اسماعيل محمد الخالع** » الذي أنيط به توزيع المياه على المحتشدين في السرادق ..

كانت ليلة النصف من شعبان . تصاعد دعاء الليلة من المسجد فسمعه « **عبد الحكم** » : « اللهم يا ذا المن ومن لا يمن عليه » . ودعت أم « **على عفيفي** » الله ألا يميتها قبل أن تراه زوجا وأباً ، أما اليوم فكانت ملامحه متجهمة . تجمع أعضاء « **الوفد** » و« **الهيئة الوفدية** » ، ولجان الوفد ، في النادي السعدي ، وانتظروا أن يأتي « **مصطفى النحاس** » ليصحبهم إلى زيارة ضريح « **سعد زغلول** » كعادته كل عام ، لكنه أرسل يعتذر ، بسبب آثار انفلوانزا فضل معها ، أن يحتفظ بقوته كلها ، لخطاب العصر ، فأناب عنه « **مكرم عبيد** » في زيارة الضريح ..

في الجامعة تزاحم الطلبة في الكليات ، اعتلوا المنابر ، وبدأوا يخطبون .. ثم اندفعت جموعهم من الباب العمومي للجامعة ، نحو الفضاء الواقع أمامها ، وواصلوا هتافاتهم ، يستقبلون بها مظاهرات الكليات والمدارس التي أخذت تنضم إليهم ، وفي

مقدمة كل منها علم مدرستها أو كليتها .. وبعد قليل كان عددهم قد زاد ــ طبقا لتقدير جريدة « الأهرام » ــ عن سبعة آلاف طالب .

وعند مدخل « كلية الحقوق » ، أقيم منبر للخطابة ، اعتلاه خطباء الطلاب يحللون الموقف السياسي القائم في البلاد ، ويعلقون على تصريحات وزير الخارجية البريطانية ، ويدعون الطلبة لإشعال الثورة في البلاد .

وبعد العاشرة صباحاً ، بدأت المظاهرة تحركها نحو المدينة ، لتطوف ببيت الأمة ، قبل أن تتوجه لزيارة ضريح « **سعد زغلول باشا** » الذي كان يقع آنذاك في مقابر الإمام الشافعي إذ لم يتم نقله إلى مقره الحالي إلاّ عام ١٩٣٦ .

اتجهت الكتلة الرئيسية من المظاهرة ، بمحاذاة حديقة الأورمان في اتجاه كوبرى الجلاء ، فاجتازوه ، ليجدوا على ضفته الأخرى مظاهرة أخرى من طلاب ومواطني المنطقة ، انضمت إليهم ، بحيث وصلت طلائع المظاهرة إلى كوبرى الاسماعيلية ــ ا المعروف الآن بكوبري قصر النيل ــ بينما كان ذيلها مايزال قريبا من كوبري الجلاء .

وأثناء مرور طليعة المظاهرة على كوبري قصر النيل أشيع بين الطلاب ب الجنود البريطانيين المعسكرين في قشلاق قصر النيل قد أطلقوا النار على مقدمة المظاهرة ، ومع أن الإشاعة لم تكن دقيقة ، فقد خلخلت الصفوف لبعض الوقت ، قبل أن تتمكن العناصر النشطة من إجهاض آثارها ، فأذاعت الحقيقة ، وهي أن قوة من البوليس المصري قد تصدت لبداية المظاهرة ، بالهراوات ، فهجم الطلبة عليهم ، واختطفوا من بعضهم هراواتهم ، وانهالو بها عليهم يضربونهم ويلكمونهم ثم ركزوا هجومهم على قائد الفرقة ، فضربوه ضربا مُبرِّحا ، فطلب النجدة من جنوده ، فاعتقلوا بعض المتظاهرين ، لكنهم أكرهوا على تركهم ..

وبوصول المظاهرة إلى ميدان الاسماعيلية ــ التحرير الا ن ــ تفرعت عنها مظاهرتين صغيرتين ، اتجهت أولاهما إلى « حي قصر الدوبارة » ، حيث تقع « دار المندوب السامي البريطاني » « **السير مايلز لامبسون** » ــ الذي كان قد عاد من أجازته في منتصف سبتمبر ، بعد تحرج الحالة العسكرية فهفتوا في مواجهتها

بالانجليزية ، بسقوط « **هور** » وطالبوا بجلاء قوات الإحتلال ، بينما اتجهت الثانية إلى « شارع جامع جركس » ـــ صبرى أبو علم الآن ـــ حيث توقفت أمام القنصلية البريطانية ، لتهتف أمامها ـــ بالانجليزية ـــ بالشعارات ذاتها ، ولمّا تصدى حراس القنصلية لطليعة المظاهرة ، وقعت بين الطرفين مشادة ، قذف المتظاهرون على إثرها المبنى بالحجارة فحطموا نوافذه .

وفي تلك الأثناء كانت الكتلة الرئيسية من مظاهرة الجامعة ، قد وصلت إلى « ميدان عابدين » ، وتوقفت أمام الشرفة الرئيسية للقصر الملكي ، لتواصل هتافاتها ، التي كانت تتردد بين « مصر فوق الجميع » و « نحن فداؤك يامصر » و « يسقط الاستعمار » و « يسقط هور ابن الثور » ، وهتافات أخرى ، تتضمن المطالبة بإعادة الدستور ، وبإقالة وزارة « **توفيق نسيم** » ، ولكن قوة ما كان يعرف آنذاك بـ « **بلوك الخفر** » ـــ وكانت تقوم بالوظائف التي تقوم بها الآن قوات الأمن المركزي ـــ بقيادة اليوزباشي « **عباس على أفندي** » ، حاولت تفريقهم ، فلما عجزت عن ذلك ، أصدر مفتش البوليس « **المستر نوبل** » ، أمره لليوزباشي باطلاق الأعيرة النارية ، فوقع اشتباك بين قوة بلوك الخفر ، وبين المتظاهرين امتد من الميدان إلى الشوارع المجاورة .

أثارت مظاهرات صباح ١٣ نوفمبر قلق المسئولين في وزارة الداخلية ، التي كان نفوذ ضباط البوليس الأجانب ، والبريطانيين بالذات ، قويا فيها ، وبدا أن الترتيبات التي اتخذتها ، ستعجز عن مواجهة مظاهرات الطلاب ، خاصة وأن المراهنة على مابينهم من خلافات حزبية ، لم تنجح ، فقد حدث أثناء مرور المظاهرة ، بميدان الاسماعيلية ، أن هتف الطلبة الوفديون بحياة « **النحاس** » ، فاعترض طلاب « **الأحرار الدستوريين** » وطلاب « **مصر الفتاة** » فاستجاب طلبة الوفد ، للاعتراض ، وكفوا عن الهتاف ثم كرر هؤلاء اعتراضهم عندما حاول الوفديون ان يقودوا المظاهرات إلى بيت الأمة ، وأخيرا توصلوا إلى اتفاق بتوحيد الهتافات حول الشعارات الرئيسية : **المطالبة بالدستور .. والاحتجاج على الوزارة وعلى تصريح هور .**

ولم تقتصر مظاهرات اليوم ، على المنطقة الواقعة بين مبنى الجامعة بالجيزة ،

ووسط مدينة القاهرة ، فقد خرج طلاب كلية الطب ــ وكانت تقع بمستشفى القصر العيني ــ و« التجارة » و« دار العلوم » ــ وكانتا تقعان بحي المنيرة القريب ــ في مظاهرات ضخمة ، انضم إليها طلاب المدارس الثانوية القريبة ، واشتبكت المظاهرة مع رجال الشرطة ، ونقل المصابون فيها إلى مستشفى القصر العيني.

وفي شمال المدينة ، خرجت مظاهرات ضخمة ضمت طلاب المدارس الثانوية والتجارية والفنية بالعباسية ، لتشتبك مع قوات الشرطة في معارك دارت على امتداد شارع فاروق ــ الجيش الآن .

وسرعان ماتوالت البلاغات عن مظاهرات انتشرت في عواصم الأقاليم ، كان أكبرها ، المظاهرات التي شهدتها مدينة « طنطا » ، إذ خرج طلاب « المعهد الأحمدى » ــ أكبر المعاهد الدينية بعد الأزهر ــ في مظاهرة انضم إليها طلاب المدارس الثانوية في المدينة ، وأسفرت عن معركة عنيفة مع قوات الشرطة ، التي أطلقت النار على المتظاهرين ، فقتل طالبان هما « **محمد عبد المقصود شبكة** » و « **محمد محمود النقيب** » ، وقدرت الأهرام عدد المصابين بما يزيد عن ثمانين مصابا .

وبعد ظهر ذلك اليوم ، صدرت الأوامر إلى جنود الجيش المصري ، وضباطه بالاشتراك مع رجال البوليس في مواجهة المظاهرات والمحافظة على النظام ، ورابط جنود الجيش في ميدان الاسماعيلية وشارع قصر العيني ، ومعهم العصى الغليظة ، والخوذات فوق رءوسهم ! .

وانتهت مظاهرات الصباح ..

وفي المساء تجمع قلب مصر كلها في بيت الأمة .. كانت الحكومة قد اتخذت إجراءات أمن مشددة ، فأوقفت على كل منفذ من منافذ الطرقات المؤدية إلى السرادق ، ١٢ جنديا مسلحين بالبنادق والعصى ، واضعين على رؤوسهم الخوذات الفولاذية ، ومنعت المرور من كل الطرق المحيطة بمكان الاحتفال .

وبدأ الحفل في الرابعة والنصف بالقرآن الكريم ، وعندما تلى القارىء قوله عز وجلّ : « **يأأيها النبى حرض المؤمنين على القتال** » ، تعالى الهتاف والتصفيق ، حتى

احتج البعض ، وطالبوا بالصمت إحتراما لكتاب الله .. ووقف « **مصطفى النحاس** » ، فألقى خطابا استغرق ساعتين ، استعرض فيه علاقة « الوفد » بالوزارة ، وتحدث عن حكم « **اسماعيل صدقي** » ، فقال إنه « كان عهدا مشئوما اليما ، ليس فيه مظهر من مظاهر الحياة الديمقراطية ، بعد أن ألغى دستور الأمة واستبدله بدستور أبتر تعلو فيه كلمة الوزارة وتهزل كلمة النواب . **وطغوا في البلاد فأكثروا فيها الفساد : حريات مسلوبة ، وكرامات مغصوبة ، وشراك منصوبة ، أقلام مقيدة ، وصحف مصفده واجراءات مشددة .. اجتماعات تُمنع ، ومظاهرات تُقمع ، تشريعات استثنائية ، وأحكام أشبه بالعرفية ، مظالم قاسية ، ومفاسد فاشية ، وضمائر فانية ، عيون تترصد للايذاء ، وتهم تلفق للأبرياء** » .

وفي استعراضه لعلاقة « **الوفد** » بوزارة « **نسيم** » ، حرص « **النحاس** » على أن يبرز أن « **الوفد** » لم يتنازل عن حق الأمة في دستورها ، وأن الوزارة كانت تستشيره في كل خطوة تخطوها . قبل أن ينتقل إلى المشكلة الحبشية ، التي فرضت أن تتناول الاتصالات مع الانجليز ، « الموقف كله » ، فلا تقتصر على المطالبة بالدستور ، بل والمطالبة بعقد معاهدة تحدد العلاقة بين الدولتين ، قبل أن تنفجر الحرب العالمية ، فيتجدد الحديث عن مشكلة الدفاع عن مصر ..

وفي هذا الصدد حمل « النحاس » الاحتلال البريطاني مسئولية أن يكون الجيش المصري قاصر العدّة والعدد في الدفاع عن حياض مصر ، ومع ذلك فقد أكد بأن مصر تتمسك — إذا نشبت الحرب العالمية — بوضعها كدولة مستقلة ذات سيادة ، تتولى بنفسها الذود عن ديارها . وبصراحة بالغة ، قال « النحاس » أن مصر « لن تقبل اليوم أن يساق أبناؤها إلى ميدان القتال ، وتؤخذ أقواتها وتصرف أموالها ، وتستخدم ثكناتها وموانيها ومطاراتها ، قهراً وغلاباً وقوة واغتصاباً . ولكنها ترحب مخلصة بأن تذود عن كيانها بكلّ ماهو في مقدورها ، متعاونة في الدفاع عن حليفتها برضاها واختيارها ، وباعتبارها بلداً حراً يتمتع بالسيادة الكاملة والاستقلال التام » .

وبعبارة أكثر وضوحاً رفض « النحاس » أن يسلم لبريطانيا باستخدام مرافق البلاد ، إذا نشبت الحرب ، إلاّ على أساس « تحالف شريف يقوم على المساواة التامة

في السيادة والاستقلال بين البلدين المتحالفين » مشيراً إلى أن مصر ١٩٣٥ ليست هي مصر ١٩١٤ .

ووصف « النحاس » خطاب « **صموئيل هور** » بأنه خطاب « محطم للآمال » سواء في موقفه من قضية الدستور .. أو في رده على طلب المفاوضة ، فهو يعترف بتدخل الحكومة البريطانية في أمر الدستور المصري . وتساءل متهكما : مفهوم أن لا تعارض الحكومة البريطانية في عودة النظام الدستوري لمصر .. ولكن ماالها وللدستور الملائم وغير الملائم ، وهو أمر من شأن الشعب المصري ، بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير الذين أصدروه من جانبهم وحدهم ..

ورداً على اعتذار « **صموئيل هور** » بأن الوقت غير ملائم لاتمام اتفاق بين البلدين ، قال « **النحاس** » انه يعني استمرار الحالة الفعلية الراهنة ، « فيضع الانجليز ايديهم ـــ باسم التعاون الودى ـــ على حصوننا وثكناتنا وموانينا ومطاراتنا ومسالكنا ومواردنا ، ويتولوا أمرنا ويوجهوا سياستنا ، دون أن يكون لنا في شيء من ذلك حرية أو اختيار » . وعاد يتساءل :

ـــ أي تعاون وديّ هذا .. وكيف يكون اذن الاستعباد .. وكيف يكون القهر والاستبداد .؟ .

ووصف « **النحاس** » الحكومة الانجليزية بالنفاق فقال أن وزير خارجيتها « **صموئيل هور** » ـــ الذى يعطى نفسه حق الاعتراض على دستور مصر ـــ قد وقف يعلن من منبر عصبة الأمم انتصار بريطانيا لحرية الحبشة ، ويؤكد أن بلاده تؤمن بأن الأمم الصغيرة لها الحق فى الحياة التى تختارها ، ولها الحق فى الدفاع عن حقوقها . وخاطبه « **النحاس** » متسائلا :

ـــ هل تكيل بريطانيا بكيلين ، وتزن بميزانين ، أم أن حق الحياة ، وتقرير المصير قاصر على الحبشة وحدها ؟؟

وبعد أن كرر « **النحاس** » تأكيده بأن الوضع السياسى العالمى يعرض مصر لأفدح الأخطار التي لاتجيز لأى انسان أن يحكم شعب مصر دون رغبته ولذلك فإن



مصطفى النحاس يخطب

الدستور يجب أن يعود ، اذ ليس من حق انجلترا ان تمنع عودته .. ختم خطابه باعلان قرارات « **الوفد** » .. وهى توجيه الدعوة إلى الأمة كلها بجميع طبقاتها بعدم التعاون مع الانجليز مادام اعتداؤهم قائما على الدستور ، ومطالبة الوزارة بالاستقالة نزولا على خطة عدم التعاون ، فاذا لم تفعل فان « **الوفد** » يسحب تأييده لها ، وينسحب قرار عدم الثقة على كل وزارة تقبل الحكم فى ظل نفس الظروف . ولم يفت « النحاس » أن يرد على الرسالة التي أرسلها له « **محمد محمود** » في خطابه ، مطالبا إياه بالوحدة القومية ، في مواجهة الظروف القائمة ، فقال :

ــ إننا لانكره توحيد الجهود . لكننا مع التجارب الماضية يستحيل علينا أن نقبل إئتلافاً يعود بالضرر ، أو ميثاقاً تذروه الرياح . وإنما يكون توحيد الكلمة بنزول الجميع على مبادىء الأمة ، وأن يعمل كل من ناحيته لها .

ودعا جميع الهيئات لكي تعلن « في غير مواربة ، ولا إيهام ، المطالبة بعودة دستور الأمة ، ناجزاً غير مؤجل ، وكف عدوان الانجليز عنه ، وعن استقلال البلاد ، بهذا وبهذا وحده .. تكون الوحدة » .

ثم دعا « **النحاس** » ـــ في نهاية خطابه ـــ علانية للثورة ، فقال للحاضرين .

« لقد ظهر المستور .. وبَرِح الخفاء ، وعرفتم مايراد بدستوركم ، وبيبيت لقضيتكم ، فلا تستنيموا للعادين على حرمتكم .. لانكم إن استسلمتم أضعتم نهضتكم وأهنتم وطنيتكم .. وأغضبتم أرواح شهدائكم » ..

وكرر « مكرم عبيد » ـــ سكرتير الوفد ـــ الدعوة للثورة فى ختام كلمته .. فخاطب الشباب قائلا :

ـــ اغضبوا إذن ثم اغضبوا ، إذا كنتم تحبون حقا فما الغضب إلا الحب الفائر ، واذا أنت لم تغضب لما تحب ، فاما إنك لاتحب ، أو أن حبك من النوع الفاتر ، اغضبوا ايها الشبان ، فوالله لئن ماغضبتم ما شببتم » .



انتهى الاحتفال ، ليفور الغضب . خرجت جموع الناس من سرادق « **الوفد** » ، تهتف للدستور وللاستقلال وللحرية .. ولم تكد المظاهرة تبلغ شارع القصر العينى ، حتى حاصرها البوليس وأصدر قائد القوة ، الأمير ألاى « **لوكاس بك** » أمره إليها ، بتفريق المظاهرة بالرصاص ، ففتح الجنود نيرانهم على المتظاهرين . واضطرب المتظاهرون فى دوامة متقلبة ، هرع بعضهم نحو الميدان ، واختفى آخرون فى الشوارع الجانبية ، والكونستبلات الانجليز فوق الجياد ينهبون الأرض وهم يطاردونهم ، وعلا الهتاف واختلط بأصوات الغضب والصراخ ، واشتد صوت لعلعة الرصاص ، وطارد البوليس مجموعة أخرى من المتظاهرين ، فعادت أدراجها الى السرادق وهى تهتف .. والرصاص ينطلق ، لحظتها كان « **اسماعيل محمد الخالع** » عامل الفراشة فى السرادق يجمع المناضد والمقاعد ، كان امام منضدة الصحفيين ، حين فوجىء بالرصاص يخترق ظهره ، فخر صريعا .. قال :



اسماعيل الخالع

ــ إلحقونى انا مت ، إلحقنى يا اخويا عبد السميع .

خف إليه شقيقه ، العامل فى السرادق نفسه .. انحنى عليه ليفحص جروحه .. لم يمهله الجنود .. أشبعوه ضربا بهراواتهم الغليظة .. تكور بجوار اخيه .. نقلهما البوليس إلى قسم السيدة ، ومنه الى مستشفى قصر العينى . وحصر بلاغ صدر عن وزارة الداخلية في ساعة متأخرة من الليل نتائج اشتباكات يوم ١٣ نوفمبر (تشرين ثاني) فقال أنها أسفرت عن إصابة ١٩ من رجال الشرطة و١٨ من الأهالي والطلبة في القاهرة ، وفي طنطا بلغ عدد المصابين ٤٥ من رجال الشرطة ، منهم ١٣ إصابتهم شديدة ، وناشد بلاغ وزارة الداخلية الجمهور ، أن يخلد إلى السكينة .



□ الخميس ١٤ نوفمبر ١٩٣٥
□ القاهرة في الصباح .

خرج « **عبد المجيد مرسي** » فى الصباح المبكر من « شارع عبد المنعم » بعابدين ، ونسى أن يرتدى طربوشه ... وفي طريقه الجامعة تأكد له أن اليوم لن يمر بسلام .. وكان كبار ضباط البوليس قد اجتمعوا في وزارة الداخلية حتى ساعة متأخرة من الليل وتوقعوا أن يشهد اليوم التالى مظاهرات صاخبه .. لذلك صدرت الأوامر باحكام الحصار حول المدينة ، بقوات الشرطة وبقوات الجيش، كما صدرت أوامر أخرى بالضرب فى المليان ..

لم تكد الساعة تصل الى الثامنة صباحا حتى تجمع طلبة كلية الحقوق فى فناء الجامعة الداخلى أمام كليتهم ، واخذوا يهتفون بشعارات الثورة .. « **الاستقلال التام أو الموت الزؤام** » .. « **يسقط هور ابن الثور** » ـ بعد لحظات انضم اليهم طلاب الآداب ، كان بينهم « **عبد الحكم الجراحي** » الذي لم يكن ، قد مضى على انتظامه في الدراسة سوى أيام قليلة. عقد الطلاب مؤتمراً تبارى فيه خطباؤهم يندون بسياسة التفريط التي تتبعها الحكومة، وبالأساليب الوحشية التي قمعت بها مظاهرات ١٣ نوفمبر، وانضمت إلى المؤتمر طالبات الآداب . وكن عددا قليلا لايتجاوز أصابع اليدين ، هتفن وصفقن ، ازدادت حماسة الطلاب ، وقفت واحدة منهن .. ألقت كلمة قصيرة بصوت متزن وعبارة مستقيمة ، أكدت فيها أن زميلاتها متضامنات مع الطلبة في كل شيء ، وختمت خطبتها قائلة :

ــ فنحن معكم وإلى جانبكم فى كل عمل تقومون به من أجل مصر !

خرج المجتمعون إلى شارع المدارس ــ الجامعة الآن ــ مروا بالكليات والمدارس الأخرى الواقعة فيه .. أنضم اليهم طلبة كلية الطب البيطرى .. وطلبة

المدرسة السعيدية الثانوية .. وطلبة كلية الزراعة ، وكان من بينهم « **عبد المجيد مرسى** » . و « **ابراهيم شكرى** » .

عبرت مظاهرة طلبة الجامعة أمام كلية البنات .. كانت الدراسة منتظمة فى الفصول ، تسللت الهتافات الى أذن مُدرسة انجليزية ، أدارت ظهرها للسبورة التى تكتب عليها .. قالت للطالبات :

ــ لاتتصرفن مثلهم .. انهم حيوانات غبية وحمقاء ..

غضبت طالبات الفصل ، أضربن عن الدراسة ، إنتشر الاضراب من فصلهن الى بقية فصول الكلية ..

تدفقت جموع الطلبة في طريقها الى ميدان الجيزة .. لأن قوات كثيفة من الشرطة كانت تسد الطريق المؤدى إلى جسر قصر النيل .. اقتلع الطلاب في مسيرتهم ، كل مايستطيعون استخدامه كوسيلة للدفاع ، ضد الهجوم الذي كانوا يتوقعون أن يكونوا هدفاً له . فنزعوا أغصان الأشجار ومزقوها فروعا ، وتسلحوا بها ، خلع آخرون أسياخ الحديد التى تحيط بالأشجار لتكون أسلحة أكثر ثقلا ، امتلأت الجيوب والحقائب بقطع الزلط والبازلت ، خدمتهم الظروف فوجدوا على مدخل « جسر عباس » عمارة تبنى ، اختفى زلطها وطوبها فى دقائق وشوهد ضمن المظاهرة طالب يسير إلى جوارها ، ويدفع أمامه عربة يد صغيرة ، يمتلىء صندوقها بكمية من الزلط والأحجار .

كان بوليس الجيزة حريصا ــ في المناسبات المماثلة ــ على ألاّ يشتبك مع الطلبة ، إذ لم تكن « الجيزة » ذاتها هدف المتظاهرين ، الذين كانت جموعهم تتجه عادة إلى قلب القاهرة، ولذلك ظل يصاحب المظاهرة، حتى وصلت إلى منتصف « كوبرى عباس » ــ وهو الحد الفاصل بين المدينتين ــ ثم توقف عن مصاحبة المظاهرة تاركا المسئولية لبوليس القاهرة .. وكانت تقديرات رجال الشرطة المكلفين بمتابعة المظاهرة ، التى وصلت تليفونيا ــ إلى وزارة الداخلية تقول بأن المظاهرة ضخمة ، وأن بوليس الجيزة أفسح لها الطريق لكى لا تحدث مجزرة ..

كان الحاكم الفعلى لوزارة الداخلية ، واحد من أشهر « برادع الانجليز والسراى » هو « **محمد توفيق رفعت** » ـــ وكيلها الدائم ـــ اذ كان « **نسيم** » يتولاها شكليا بجانب رئاسة الوزارة ـــ وكان حكمدار القاهرة انجليزى هو « **اللواء رسل باشا** » ، بينما كان المستر « **كين بويد** » ـــ رئيس الادارة الأوربية بالوزارة ـــ صاحب نفوذ في رسم السياسات التي تتعلق بالأنشطة السياسية .

وقد تداولوا في الأمر .

ـــ الضرب فى المليان

كان ذلك هو القرار الذي أسفرت عنه المداولات .

وتحايل البوليس أولا .. وقبل أن تصل مقدمة المظاهرة إلى « كوبرى عباس » ، أمر بفتح الكوبرى ، وفى دقائق كل قد فُتح .. وفوجىء الطلبة المتظاهرون بأنفسهم محاصرين بين الكوبرى المفتوح ، أمامهم وشرطة الجيزة من خلفهم . وبوليس القاهرة على الضفة الأخرى ، فى نفس اللحظة تلقت قوات الشرطة مدداً مؤثراً يتألف من فرقة الكونستبلات الانجليز يقودها البكباشى « **ليز** » .. والكونستابل « **لوكنر** » مرت دقائق .. ارتبكت صفوف الطلبة .. فجأة طرأت لطلاب كلية الهندسة ، فكرة ، فتقدم بعضهم ، وتسللوا بهدوء تحت صينية الكوبرى ، وصلوا إلى غرفة الآلات ، بدأت عجلات الكوبرى تتحرك ، انضمت فوهته المفتوحة استقام الطريق امام الغضب المصرى اللاهب ،

بمجرد ان حدث ذلك ، تدفقت الجموع ..

حين أغلق الكوبري ، تدفقت الصفوف الأولى من المظاهرة ، وكانت تضم طلاب كلية الزراعة ، وبينهم كان « **عبد المجيد مرسي** » وصديقه « **ابراهيم شكري** » ، افترقا في الزحام . « **يسقط هور ابن الثور** » « **الاستقلال التام أو الموت الزؤام** » .:. « **مصر فوق الجميع** » . كانت مقدمة المظاهرة تتقدم نحو القاهرة عبر « جسر عباس » ، مواصلة هتافاتها بالعربية ، والانجليزية . تلاقت وجوه كثيرين من الطلاب الذين اختلطت جموعهم .. خرجت أخيراً من عنق الكوبرى ، انداحت فى الميدان الفسيح امامه ، تجاوب البر الشرق بالهتاف ..

فجأة انطلق الرصاص . استقرت أربع رصاصات في جسد « **عبد المجيد مرسي** » . تحرك « **عبد الحكم الجراحي** » الذي كان قريبا منه وانحنى على جسده يتفحصه . كان الكونستابل الانجليزي يواصل إطلاق الرصاص ، شاهد أحدهم « **ابراهيم شكرى** » ، فى يده سيخ حديد طويل ، خبط به كف الضابط الانجليزى الذى أطلق الرصاص ، انطلقت رصاصة أخرى وتكوم « **ابراهيم** » .. كان « **عبد الحكم الجراحي** » ساعتها ، مشتبكا في مناقشة مع الضابط الذي أصاب زميله « **عبد المجيد** » ، لخصها كتاب صدر بعدها بقليل ، وكتبه أحد طلاب الجامعة ، فقال أن « عبد الحكم » عز عليه أن يرى زميله صريعاً دون جريرة اجترمها ، فتقدم إلى الأمام ، وعلى وجهه إمارات الأسى والدهشة قائلاً :

ــ كيف لايكون لطلبة الجامعة حصانة أدبية تمنع اعتداء الجند عليهم مادامو بمعزل عن الجريمة ؟!

نهره الضابط الانجليزي فما أذعن ، وخاطبه بلهجة ملؤها الشعور بالكرامة قائلاً :

ــ أفي ذلك جرم ؟ .. أتود أن تضربنى ؟ .. وهل هذا من الشجاعة ؟ هاك صدري !!

فأطلق « **ليز** » عليه في غطرسته ، عدّه طلقات ، مزقت الغشاء البريتوني ، ونفذت إلى أمعائه ، وأحدثت بها ثلاثة عشر مزقاً !!

زحف « **ابراهيم شكرى** » بساقه المصابه إلى أن تكوم هو الآخر إلى جوارهما .. أخذ يصرخون طلباً للنجده ، استوقف بعضهم استوقف الطلبة سيارة خاصة كانت واقفة ، نقلوا فيها جسد « **عبد الحكم** » المصاب .. واستوقفوا عربة كارو وضعوا عليها جثة « **عبد المجيد** » .. وبجواره « **ابراهيم شكرى** » ..

كانت الهراوات ساعتها تعمل فى الطلبة .. وكان الضحايا يتساقطون والدماء تتناثر فى الشوارع ..

استقبل طلبة كلية طب « القصر العيني » جسد « عبد المجيد مرسي » هاتفين : يحيا الشهيد ، وكانت المحفة التى تحمل جثمانه ، قد وصلت إلى مشرحة الكلية .. وبعد قليل سمعوا ولولة الممرضات داخل المستشفى . كانت « إحسان » ــ شقيقة عبد المجيد ــ تمارس عملها كالعادة في المستشفى ، إلى أن فوجئت بجثة شقيقها وهي تنقل في طريقها إلى المشرحه .

أخذوها ليعيدوها الى منزل عمها .. أصرت وهى فى الطريق أن ترسل برقية بما حدث لوالدها في الاسكندرية .

تسلم الأب البرقية بعد الغروب .. بكى طويلا .. وفكر قليلا .. أرسل برقية إلى صديقه « **على الحمزاوى** » بالنحاسين ، طلب منه أن يقوم باللازم نحو تسلم الجثة ، إلى إن يصل فى قطار الحادية عشرة والنصف .. توجه « **الحمزاوى** » إلى مستشفى قصر العينى ، فوجىء بالبوليس وقد كفن الجثة ، وجهز سيارة لنقلها خلسة إلى الاسكندرية بالطريق الزراعى ، طلبوا منه مرافقة الجثة فى الحال ، بعد سعى طويل استطاع اقناعهم بالانتظار إلى حين وصول الأب والأم ..

أدرك ضباط الشرطة المكلفين بمتابعة الحالة في كلية الطب ، أن الطلاب لن يسلموا الجثة ، ولن يسمحوا بخروجها من المشرحه . وعندما وصل الأب ، انتحوا به ركناً وطلبوا إليه ألا يكشف عن شخصيته ، أو يحدث أحداً من الطلبة . وكانت الفجيعة قد هدته فوقف إلى جوار الباب صامتا .

ونجح « **محمد بلال** » ــ زعيم الطلبة الوفديين في الكلية ــ في سرقة مفتاح الثلاجة التي أودع فيها الجثمان ، وأغلقها عليها ، وغادر الطلبة المكان ، وقد صمموا على أن يعودوا في الصباح ، ليشيعوا الجثمان كما يليق بشهيد من شهداء الوطن . لكنهم لم يجدوا الجثة عندما عادوا في صباح اليوم التالي . كان رجال الشرطة قد لجأوا إلى وكيل مستشفى القصر العيني ، فمكنهم من فتح باب الثلاجة ، وسلموا الجثة إلى الأب ، بعد أن أخذوا عليه تعهدا بعدم تشييع الجنازة ، وفي فجر الجمعة ١٥ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٣٥ ، خرجت سيارة الموتى رقم ٢١٢٥ تحمل جثة « عبد المجيد مرسي » وإلى جوارها ، والدة والد الشهيد ، ولما وصلت الى الاسكندرية فى السادسة صباحا ،

استوقفها البوليس فى نقطة حجر النواتية ، وطلب الى الوالد الذهاب مباشرة إلى مدافن العمود ، وبعد مفاوضات أخرى استطاع البقاء فى النقطة إلى حين وصول بقية الأهل .. وفى السابعة دفن « **عبد المجيد** » .

وهكذا حالت الشرطة ، للمرّة الثانية بين الطلبة ، وبين تشييع جنازات الشهداء،فهربت جثمان « **عبد المجيد مرسي**» بنفس الطريقة التى هربت بها جثة « **اسماعيل الخالع** » في الليلة السابقة .. بعد أن أخذ البوليس على أهله ــ كذلك ــ تعهدا بعدم تشييع الجنازة ..

وفى الصباح .. توجهت بعض قريبات « **عبد المجيد** » الى البنسيون لتتسلمن ملابسه .. وقال مندوب « **الأهرام** » الذى صاحبهن « ومن غرائب المصادفات ان مندوبنا شاهد كراسة ورق بيضاء ملقاة على المكتب ، يدل وضعها وحالتها على أن الفقيد كان يعبث فى الصفحة الأولى منها بالقلم الرصاص قبل ذهابه إلى المدرسة .. وقد رسم عدة رسومات مختلفة ، وكتب بيده العبارة الآتية : « الاستقلال التام أو الموت الزؤام »



كان صباح اليوم التالى — ١٥ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٣٥ — مشحونا بالتوتر .. كان اليوم يوم جمعة .. حملت الصحف أنباء الفاجعة .. عسكرت وحدتان من وحدات الجيش داخل القصر العيني وخارجه لمساعدة جنود بلوك الخفر في حراسة الطلبة المصابين الذين يعالجون في المستشفى .. ووضع جنود آخرون فى عنابر الجرحى من المتظاهرين ليكونوا تحت الحراسة ريثما يتم شفاؤهم ثم التحقيق معهم بعد ذلك ..

فكرت الحكومة فى إلغاء يوم الزيارة المعتاد في مستشفى قصر العينى ، ولكنها عدلت عن ذلك فى آخر لحظة .. وقصدت أم المصريين « **صفية زغلول** » — أرملة « **سعد زغلول** » — ومعها عقيلة « **مكرم عبيد** » ، وأعضاء لجنة السيدات السعدية الى المستشفى فزرن الجرحى ..

وجاء البيان الرسمي عن استشهاد « **عبد المجيد مرسي** » ، مليئاً بالتناقض ، إذ ذكر ان المتظاهرين قد أصابوا « **البكباشى ليز** » بحجر فى رأسه .. كما أصيب الكونستابل « **لوكيز** » باصابة خطيرة ، كما اضطر « **ليز** » لإطلاق الرش ثم النيران ، كما ادى الى مقتل « **عبد المجيد** » وإصابة أربعة آخرين .. وأصدر وزير المعارف بيانا للمدارس ، قال فيه :

« **إن كثيرين من أولياء أمور الطلبة يشكون من أن بعض المحرضين هم الذين يزجون بأبنائهم فى هذه المواقف الضارة ، ويطلبون وضع حد لهذه الحال حتى لايتعرض أبناؤهم للأخطار** » .

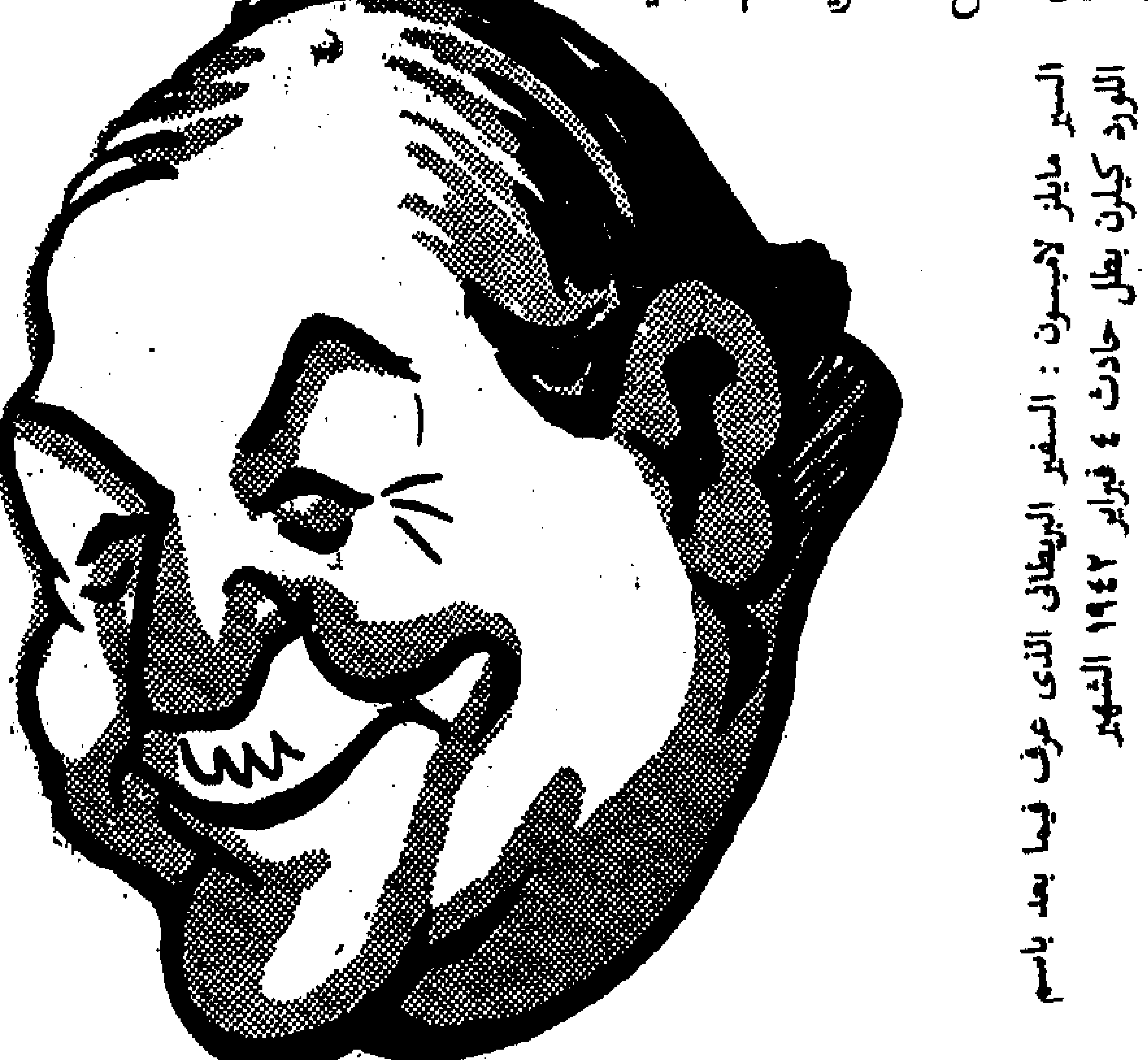
وطلب البيان من المدارس أن تفرز هؤلاء المحرضين وتطردهم لحماية الطلبة الأبرياء . وأصدر مدير الجامعة قرارا بتعطيل الدراسة لمدة أسبوع يبدأ من ١٦ نوفمبر ١٩٣٥ وينتهى فى ٢٣ نوفمبر .

وكان تشييع جنازات الشهداء تقليدا من تقاليد ثورة ١٩١٩ يحول هذه الجنازات ، من مناسبة لتكريم الشهداء ، إلى دعوة لاستمرار الثورة ، لذلك حالت الحكومة بقوة ، بين الطلبة وبين تشييع جنازات الشهداء ، وحتى عندما نمى إلى علمها أن الطلبة ينوون القيام بجنازة صامتة تبدأ من أمام قصر العينى ، شددت الرقابة على المستشفى وعلى الطريق المؤدية اليها .. ونجحت في تفريق العديد من الجماعات التى كانت تحوم حولها..فتجمع الطلبة فى المساجد وآخذوا يخطبون فى المصلين من

منابرها ، ويستنهضون همة الشعب لمساندتهم فى موقفهم ..

وبرغم الحصار الذي كان يحيط بالمستشفى ، وبحركة الطلبة ، بعد اغلاق الجامعة ، فقد استطاعوا الدخول الى زملائهم المصابين فى قصر العينى ضمن زوار المستشفى العاديين ، طلب « **محمد عبد الحكم الحراجى** » ورقة وقلماً ، وكتب الرسالة التالية لزملائه ، ونشرتها الصحف فى صباح اليوم التالى « **أشكر لكم شعوركم السامي بالنسبة لما أديته ، واعتبره أقل من الواجب فى سبيل البلد الذى وهبنا الحياة .. بل وهب الحضارة للعالم ؟!**

وفي المساء أصدرت الحكومة قرارا تحرم فيه على الصحف نشر أنباء الاضرابات والمظاهرات .. مما كان محل سخرية منها جميعا ..



السير مايلز لامبسون : السفير البريطانى الذى عرف فيما بعد باسم اللورد كيلرن بطل حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ الشهير

كان يوم السبت ١٦ نوفمبر ١٩٣٥ ذروة الانتفاضة ..

ووضح فيه أن هناك جهازا منظما وراء حركة الطلبة ، يغذيها بالمعلومات ويضمن استمرار الاتصال بين فروعها المتناثرة . وكان اغلاق الجامعة هو الحل التقليدى السريع الذي توصلت اليه الحكومة لتتقي شر تجدد الاضطرابات من ناحية ، ولكي تتفرغ إدارة الأمن العام فى وزارة الداخلية لمواجهة مظاهرات طلبة المدارس الثانوية والأزهر ..

وكانت صحف الصباح قد أعلنت أن الطلبة قرروا إعلان الحداد لمدة أسبوع يبدأ من ١٦ نوفمبر ١٩٣٥ ، وارتدى معظمهم بالفعل ملابس سوداء ، وظهرت شارة رسمية للحداد ، مكونة من وردة يتصل بها شريطان أحدهما أحمر والآخر أسود ، وبدأت لجان الطلبة تنظم صفوف الثورة .. وتقوم بما يمليها عليها الواجب تجاه شهدائها .. فأرسلوا برقية إلى « **توفيق نسيم** » استنكروا فيها المعاملة التى عوملت بها أسرة الشهيد « **محمد عبد المجيد مرسى** » ، والوسيلة التى اختطف بها جثمانه ، وسافر ٢٢ طالبا يمثلون مختلف الكليات الى الاسكندرية لتعزية أسرة الشهيد ..

وكان الطلبة قد احتاطوا لقرار إغلاق الجامعة ، فاتفقوا على الاجتماع بمدرسة الفنون والصناعات بالعباسية ..

وفى الصباح بدأت جحافل كبيرة من طلبة الجامعات والمدارس الأخرى تفد على المدرسة .. وعلى مفترق الطرق وقف مندوبون من طلبة مدرسة الفنون والصناعات يُدلّون زملائهم على أقرب الطرق الى مكان الاجتماع .. وتجمع طلاب مدارس منطقة الوايلى والظاهر والعباسية ، وكل مدارس منطقة شمال القاهرة فى مبنى المدرسة .. وتم الاتفاق على مواصلة الاضراب العام .. وانفض الاجتماع بعد أن أصدرت وزارة المعارف قراراً بتعطيل الدراسة لمدة أسبوع ، ولجأت إلى أسلوبها التقليدى فى تفتيت الاضرابات ، وهو التهديد بحرمان كل طالب متمتع بالمجانية منها ، إذا استمر مضربا ، وفصل المضربين من سائر الطلاب ..

وفى الأزهر استرابت إدارته ، في اتصالات كانت تجري بين طلاب كلياته . وتوالت التقارير على شيخ الأزهر من كل المعاهد الدينية بأن الطلاب يستعدون للاضراب ثم للتظاهر وأقلقت الأنباء وزارة الداخلية ، فقصد « **كين بويد** » مدير ادارة الأمن العام الأوروبية الى الأزهر ، وقابل الشيخ « **محمد الأحمدى الظواهري** » — شيخ الأزهر — لمدة ساعة ، وبعدها صدر قرار بتعطيل الدراسة فى الازهر .

وفى كلية البنات ، أعلنت الطالبات الاضراب حتى تعتذر المُدَرسة الانجليزية التى وصفت طلبة الجامعة بأنهم « **حيوانات اغبياء** » ، وزارتهن « **المسز كارتر** » كبيرة المفتشات بمراقبة تعليم البنات ، ومعها السيدة « **فاطمة فهمى** » المفتشة



بالوزارة ، وحاولتا إثناء الطالبات عن موقفهن ، فرفضن ، عرضت « **المسز كارتر** » أن تعتذر المدرسة لطالبات الفصل الذى وجهت اليه الاهانة ، فأصررن على الرفض ، وطالبن بالاعتذار أمام المدرسة كلها.

.. وقد كان ..

وعقب هذا خرجت طالبات الكلية، وطالبات مدرسة الأميرة فوقية الثانوية فى مظاهرة احتلت عربات الترام ، وذهبن إلى العاصمة ، وهن يرددن الهتافات المختلفة ، وأضربت طالبات مدرسة السنية الثانوية ، فاستدعت الناظرة البوليس وحاصرهن داخل المدرسة .. وبرغم هذا استمر الاضراب ..

وتحول إضراب مدرسة الصناعات الميكانيكية ببولاق ، إلى معركة ضارية مع البوليس ، الذى حاصر المدرسة بعد بدأ الاضراب ليمنع الطلاب من التظاهر ، وبرغم ذلك استطاعوا خرق الحصار ، فاستعان معاون قسم بولاق بقوات إضافية من الكونسبتلات الانجليز ، وتمكن من حصار الطلبة وإعادتهم للمدرسة . ثارت ثائرتهم ، بدأوا بتحطيم المقاعد وطاولات الرسم وقذفها على الجنود ، ثم استعانوا بدلاء الحريق ، ثم بكميات ضخمة من الحجارة وجدوها فى فناء المدرسة ، لاستخدامها في بناء فصول جديدة . أطلق البوليس النار على النوافذ ، حصنها الطلاب بالدواليب الكبيرة أمامها ، ثم استخدم الطلبة أخيرا خراطيم المياه فسلطوها على الجنود .. وتعطلت حركة المرور فى حى بولاق .. وانتهت المعركة باتفاق وقعه ناظر المدرسة مع القوات المحاصرة ، ينص على أن تفك قوات الشرطة الحصار عن المدرسة .. بوعد من الطلبة بالانصراف متفرقين .

ووصلت أصداء المعركة إلى المدارس المجاورة ، فأضربت طالبات مدرسة الأميرة فوزية الثانوية ، التي تقع أمام مدرسة الصناعات مباشرة ، وهتفن للطلبة ، وأخذن فى السخرية من جنود البوليس .. وهو مافعلته طالبات معهد التربية للبنات ..

كان ميدان المعركة قد اتسع إلى أن شمل مصر كلها .

وفى ذلك الوقت كان « **على طه عفيفى** » فى فناء « **كلية دار العلوم** » ..

والى ذلك الحين ، كانت « دار العلوم » ماتزال مدرسة عليا تابعة لوزارة المعارف ، ولذلك لم يشملها قرار تعطيل الدراسة في الجامعات ، بسبب مظاهرات ١٤ نوفمبر (تشرين الثاني) التي لم يشترك فيها طلاب دار العلوم ، لأن مبنى كليتهم كان يقع في « حي المنيرة » البعيد عن مباني الجامعة .

وما كادوا يتجمعون في فناء كليتهم ، في صباح يوم السبت ١٦ نوفمبر (تشرين الثاني) ، حتى أخذوا يتناوبون الخطابة ، ويندِّدون بالاحتلال والمستسلمين له ، كانت فكرة الاضراب منتهية لكن فكرة التظاهر كانت محل مناقشة خافته ، وكانت المنطقة المحيطة بالكلية ملغمة بقوات الجيش والبوليس بسبب قربها من كلية الطب ومن مستشفى قصر العينى ، ولكثرة مايقع فيها من مدارس ثانوية . وفجأة سرت الكهرباء ، وخرجت المظاهرة من باب الكلية تهتف :

ـــ الى جنة الخلد ياعبد المجيد .. يسقط السفاح ..

سارت المظاهرة فى شارع المبتديان ، فشل البوليس فى تشتيتها ، وزع قواته بسرعة على عدد من الحارات التى تتفرع من شارع المبتديان ، لكى تتمكن من النفاذ الى قلب المظاهرة وتشتيتها بتقسيمها الى مجموعات صغيرة ، عند نهاية الشارع تقريبا ، خرج من الحارة التى تطل عليها جريدة السياسة ـــ دار الهلال الآن ـــ عدد من الجنود بهراوات ثقيلة .. هجموا بشراسة .. لم يتنبه أحد لشيء .. أصيب « **على طه عفيفى** » بضربة كسرت قاع الجمجمة .. نقلوه للقصر العينى ..

فى المساء دعى مدير الأمن العام ، رؤساء تحرير الصحف الى اجتماع عقد بوزارة الداخلية .. فوجيء الصحفيون **بتوفيق رفعت** وكيل وزارة الداخلية ، يطلب منهم ان يكفوا عن نشر أنباء المظاهرات .. ويضيف ، في نبرة ذات معنى ، أنه مضطر إلى أن يلفت نظرهم إلى أن الحكومة تود ألاَّ تضطر الى تطبيق القانون الذى صدر أخيرا بشأن نشر الانباء والمقالات والصور المسيئة ، احتج الصحفيون سألوه عن ماهية الصور المسيئة ، هل نشر صورة جريح فى مظاهرة صورة مسيئة .. ولمن ؟ ، وقال مدير الأمن العام انه مستعد فى أى ساعة لامداد الصحافة بالأنباء الصحيحة ، التى يراد التيقن منها وفي شتى المسائل .. سجل الصحفيون احتجاجهم من جديد وانصرفوا ..

واجتمع مجلس نقابة المحامين برئاسة « **مكرم عبيد** » ، وقرر الاضراب عن العمل يوم الخميس ٢١ نوفمبر (تشرين الثاني) احتجاجا على تصرفات الحكومة .. وأيّدت نقابة المحامين الشرعيين القرار .. وقرر مجلس النقابة ، ندب النقيب وأعضاء المجلس ومن ينضمون إليهم من المحامين ، للدفاع عن الطلبة المتهمين بالتظاهر ..



كان قد مضى على إصابة « **على طه عفيفي** » ساعات قليله عندما اشتد عليه الألم .. كان رفاقه في العنبر رقم ١٩ بمستشفى القصر العيني يسألونه عن حالة فلا يجيب .. أما « **عبد الحكم** » فكان يجيب بالابتسام وهو ماأشاع التفاؤل بأن حالته ستتحسن . وكان زملاؤهم يأتون لزيارتهم .. وتتعالى أصواتهم وهم يعلقون على الآراء التي نشرتها الصحف الأجنبية .. التى قالت « **ان ثورات الغوغاء مرض مستوطن فى مصر فليس هناك ما يدعو الى النظر بعين الهلع الى ماوقع من المظاهرات فى هذا الأسبوع** » وكانت الصحف الانجليزية قد نسبت ثورة الطلبة فى مصر الى دسائس الايطاليين ، وهو مااستفز جريدة « **الأهرام** » « **فنددت بتفاهة الصحف البريطانية** ، وابتذال أسلوبها ، **لانها دأبت على « إنكار الوطنية الخالصة على المصريين** ، **وعلى اتهام كل حركة يقوم بها الوطنيون للمطالبة بحقوقهم على انها صادرة من الخارج** » .

وتواترت الأنباء عن مظاهرات تعدت القاهرة إلى طنطا وشبين الكوم والفيوم والزقازيق وكل أنحاء القطر ، وزحف طلبة الاسكندرية إلى منطقة العامود لزيارة ضريح « **عبد المجيد مرسى** » فطاردهم البوليس مطاردة مثيرة ..

ويخف الزحام .. ويكتب « **عبد الحكم الجراحي** » فى المساء خطابا لرئيس وزراء انجلترا .. يظل طويلا من الآثار المقدسة لثورة الطلاب ضد الاستعمار .. يقول فيه ..

إلى رئيس وزراء انجلترا « روح الشر »

سيدى ..

أحد رجالكم الأغبياء رمانى برصاصة ، وأنا الساعة أمشى إلى الموت رويدا ، .. ولكنى سعيد للغاية بأن اترك روحى تنتزع منى ، وأضحى بدمى ، أن الموت أمر تافه ، وآلامه عذبه المذاق ، من أجل مصرنا نحن ، فلتحيا مصر ، مصر فوق الجميع . لتحيا التضحية ، ليسقط الاستعمار ، ولتسقط نجلترا ، وسيتولى الله عقابكم قريبا انتم وانجلترا .. روح الشر .. فلتحيا التضحية ..

أحد الشهداء المصريين

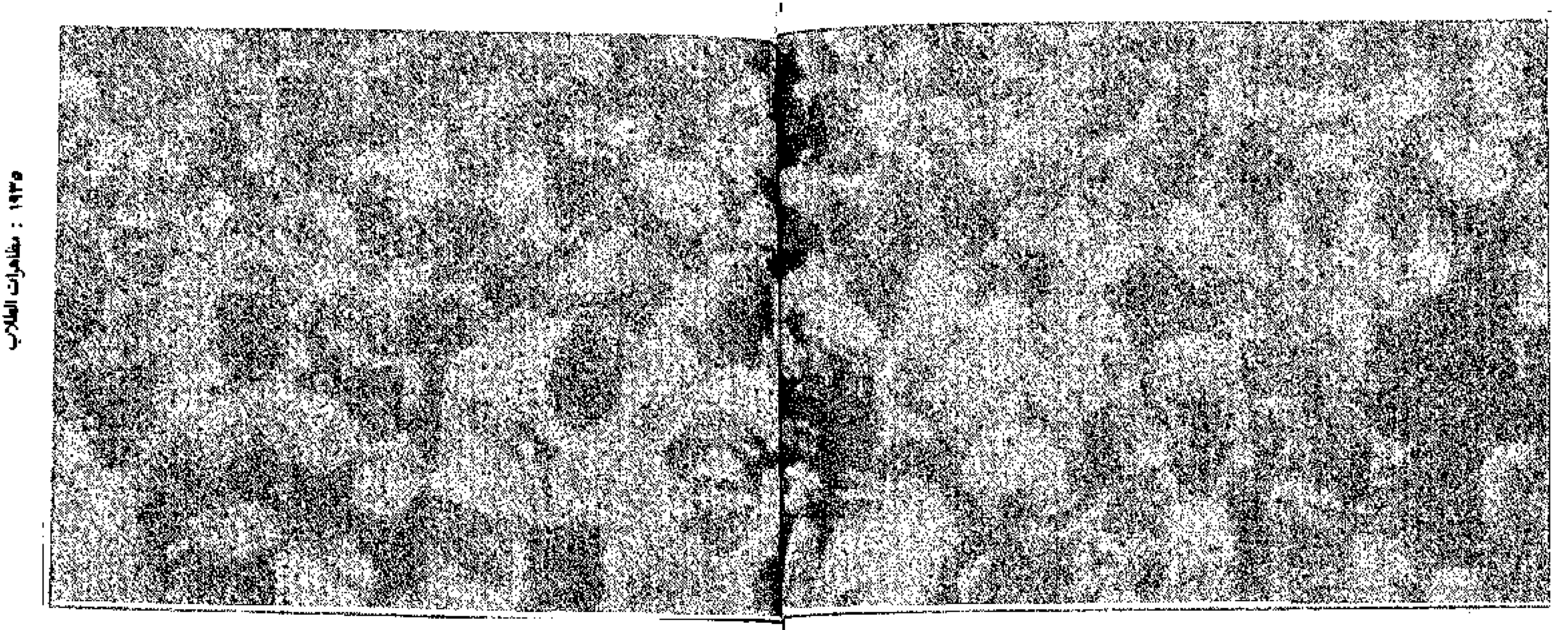
« محمد عبد الحكم »

وفى الليلة نفسها تشتد آلام « **على طه** » .. ويستدعى زملاؤه الطبيب المناوب ، فيعطيه منوما .. وفى السابعة من صباح الأحد ١٧ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٣٥ .. يموت ..

نقل المسئولون جثة على « طه عفيفي » إلى مشرحة خاصة بالطب الشرعى ، لتُشرّح ثم توضع فى الثلاجة..وشاع النبأ بين طلاب كلية الطب وفى مختلف أقسام المستشفى ..

وبمجرد شيوع النبأ ، تجمع الطلاب أمام الثلاجة في مظاهرة ضخمة ، تهتف بالموت من أجل مصر ، وتسير المظاهرة فى أبهاء المستشفى وطرقاتها .. ويهرب الطبيب الشرعى بمفتاح المشرحة .. ويدرك الطلبة بسرعة أن الحكومة ستلعب نفس اللعبة ، ستأمر بدفن الجثة دون جنازة ..

ويتزعم « **نور الدين طراف** » ــ طبيب الامتياز الشاب ــ حركة الطلبة ، وعند الظهر يهجمون على المشرحة ، ويكسرون أقفالها ، ويحمل ثلاثة من الطلبة هم



« نور الدين طراف » و « محمد بلال » و « محمد عبد اللطيف جوهر » جثة « على طه عفيفى » ملفوفة فى بعض الفوط ، ويخفونها أسفل مدرج علم التشريح ، ويتركونها مغطاة بالصحف وأوراق المحاضرات . ثم ينصرفون من الكلية ليستعدوا لتشييع الشهيد ، في جنازة شعبية .

وفوجىء البوليس بما حدث ، وأبلغ الحادث الى كل الجهات المسئولة ، وحوصرت كلية الطب بالبوليس والجيش ، وقبض على الممرض المعين بالمشرحة ، وسئل عن مصير الجثة فذكر أنه لايعرف شيئا .. هاجم البوليس عدة منازل بالمنيرة بحثا عن الجثة .. فلم يوفق للعثور عليها .. طلب البوليس من الدكتور « على ابراهيم » عميد كلية الطب أن يتوسط لدى الطلبة ، وانتهى الأمر بالاتفاق على السماح للطلبة بتشييع جثة شهيدهم .. عندئذ فقط جاءوا بالجثة من المكان الذي كانوا قد أخفوها فيه ..

وفي الخامسة والنصف وعلى مشارف الغروب بدأت جنازة « على طه عفيفي » تحركها من مستشفى « القصر العيني » .

وقف الممرضون والممرضات ، والمصابون فى المظاهرات من زملاء الشهيد

يودعونه ، تقدم العلم المصرى موكب الجنازه ، يليه النعش ، وخلفة مباشرة سار أساتذة الجامعات بأروابهم السوداء الجليلة .

وفى لحظة علم كل الناس فى شارع قصر العينى أن الجنازة جنازه شهيد . لم يسألوا عن اسمه بل انضموا إلى موكب الجنازة صامتين وحزانى .

خلت عربات الترام . وتوقفت عن السير . كفت المتاجر عن البيع ، ووقف أصحابها على أبوابها يقرأون الفاتحة ، أو يرسمون علامة الصليب على صدورهم .

ونزل الناس من البيوت . ليشتركوا في الجنازة . زغردت إمرأة من شرفة منزل ، فجاوبتها أخريات .

عرج الموكب الى شارع المنيرة ، وقف أمام مبنى مدرسة دار العلوم ، أضاءت الكلية أنوارها ثلاثا لشهيدها الذى قضى فى سبيل مصر .. ثم مضى الموكب الى شارع المبتديان حيث النقطة التى أصيب فيها ، ثم الى مسجد السيدة زينب . صلوا عليه ، كان الطلبة قد علموا .. ازدحمت الجنازة بطالبات صغيرات وطلبة صغار .

عندما خرج النعش من مسجد السيدة زينب ، أراد البوليس ان يضعه على سيارة ليمضى به مسرعاً إلى المدافن ، ويفض الجنازة ، قبل أن تتحول إلى مظاهرة تنضم

إليها المدينة كلها . ، رفض الطلبة ثم وافقوا على أن تسير ببطء لتستمر الجنازة ، تعالت هتافات الطالبات بصوت مخنوق بالبكاء فكان صوتهن يثير الحزن فى نفوس المشيعين .. عندما وصلوا الى مقبرته بقرافة المجاورين ، تقدم طالب من كل جامعة ، ومدرسة ونزلوا به الى مقره الأخير ..



وقبل أن تمر ليلتان أخريان ذهب « **عبد الحكم الجراحي** » ..

كانت ليلة الثلاثاء ١٩ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٣٥ . ليلة مرعبة .. اشتدت عليه وطأة الألم ..

لم يغمض له جفن ليلتها ..

فى الثامنة صباحا أغمض عينيه .. ظن المتحلقون حول سريره أنه نام ، انسحبوا بهدوء لكى لايقلقوه ، قبل أن يصلوا إلى باب الغرفة سمعوا صوته يناديهم .. عادوا فتحلقوا حوله مرة أخرى ، فهموا من إشارة عابرة ، أنه يرغب فى أن ينهض ، سالت دموع الأصدقاء وفشلوا فى كظمها .. ابتسم ابتسامة صغيرة ، قال :

ـــ حاموت ..

كان إبن خالته اليوزباشي « **عباس حلمى** » يمسك بيده ، فجأة اعترته نوبة عصبية ، تدفق الدم من فمه أسود قاتما .. ظل ينزف وينزف ..

ثم توقف كل شيء .

الآلام والأحزان والذكريات ، ولابد أن ذكرى من « جرينوبل » قد لمعت كالشباب الخاطف لعلها كلمة من « **دريفيه** » العجوز ، أوضحكة تحت المطر فى شوارع الحلمية . ومات ..!

قالت « الأهرام » ـــ في اليوم التالي ـــ

« وما أن رأى الذين حوله أنه فارق الحياة ، حتى أخذوا يقبلون جثمانه .. ويهتفون للحرية وشهدائها ، ثم أحدقت به الممرضات يبكين بالدمع الغزير .. وهو

مسجى فوق سريره .. وذاع نعيه بين الأطباء والطلبة والطالبات فمشى الحزن فيهم وعمهم الأسى .. واستحال مستشفى القصر العيني إلى مأتم .. مالبث أن انقلب مشهداً حماسياً تعالى فيه الهتاف للوطن وللائتلاف والحرية » .

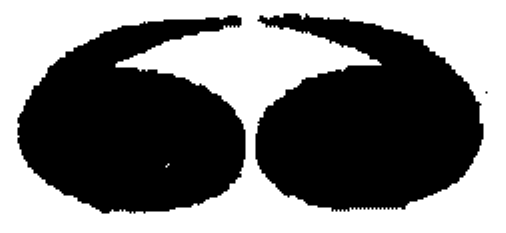
وكان مستحيلاً أن يحول أحد ، مهما كانت قوته ، بين الطلبة ، وبين تشييع جنازة « عبد الحكم الجراحي » ..

كان بقاؤه حيا لمدّة أربعة أيام بعد أصابته ، قد أنعش الآمال في أن ينجو من منجل الموت الذي حصد « عبد المجيد مرسي » و« على طه » و « الخالع » و« عبد المقصود شبكه » . وخلال تلك الأيام الأربعة ، كانت الصحف تنشر بيانات عن تطور حالته الصحية ، وتذيع على لسانه ماكان يدلى به من تصريحات . وطالع الناس وجهه الضحوك على صفحات الصحف ، فتعلقت به قلوبهم ..

وخلال الساعات القليلة التالية ، زحفت القاهرة إلى فناء القصر العيني ، وسدت الشوارع المحيطة به ، استعداداً للاشتراك في الجنازة ، وفي الثالثة تحرك موكبها ، وفي المقدمة منه ، فرقة موسيقية تعزف نغماً حزيناً ، يتلوها النعش ملفوفاً بالعلم المصري ، ثم قادة وزعماء الأحزاب ، وجموع الطالبات ، ثم طلبة الكليات والمدارس ، وفي مقدمة كل مجموعة منهم علم مدرستهم أو كليتهم .. ثم رجال الجامعة والوزراء السابقين .

وقالت « الأهرام » تحت عنوان « أمة حول جثة » :

« لقد حقق هذا الفتى المعجزة ، التي أحبطت دونها جهود المفكرين ، إذا اجتمع وراء نعشه جميع رؤساء الهيئات والأحزاب ، ساروا صفاً واحداً وقد نسوا كل شيء إلاّ الضحية الغالية التي تسير الهوينى على أعناق الرفاق ، ملفوفة في علم البلاد » .



على أن الأسابيع الثلاثة التالية لجنازة « عبد الحكم » قد جاءت بما يخالف نبوءة « الأهرام » ..

ظـل قرار تعطيل الدراسة في الجامعة يتجدد كلما انتهت مدته خلال تلك الفترة ، ومع ذلك لم يكف الطلبة عن التظاهر ، وبلغت موجه الاحتجاج ذروتها ، بعد يومين من تشييع جنازة « عبد الحكم الجراحي » ، حيث اتفق الجميع على اعتبار يوم الخميس ٢١ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٣٥ ، يوماً للاضراب العام ، حداداً على الشهداء واحتجاجاً على السياسة في مصر ، فاحتجبت الصحف وأضرب التجار والمحامون واحتج أساتذة الجامعة ، والأطباء ووصل الاحتجاج إلى ذروته حين اجتمع مستشارو محكمة الاستئناف وقدموا للقصر الملكي ولرئيس الوزراء ، احتجاجاً وقعوا عليه ، على تدخل الحكومة البريطانية في شئون الدولة المصرية ، ووقوفها حائلاً دون تمتع البلاد بالحياة الدستورية .

وتجددت الدعوة للائتلاف من جديد ، وأخذ « محمد محمود » ـــ رئيس الأحرار الدستوريين ـــ المبادرة ليكرر في ٢٤ نوفمبر (تشرين الثاني) الدعوة التي كان قد ضمنها خطابه في السابع من الشهر نفسه ، بالوحدة الوطنية ، لكن الدعوة الجديدة ، كانت اكثر وضوحاً في الاعلان على أن هدف الوحدة ، هو تحقيق الاستقلال أولاً .

وأثارت الدعوة ريبة « الوفد » ، الذي أصر على أن يعود الدستور أولاً ..

ولم يكن الخلاف ، مجرد مناقشة بيزنطية ، أو تعبير عن مصالح سياسية آنية .. بل كان تعبيراً عن خلاصة التجربة التي خاضتها القوى السياسية المصرية منذ نشبت الثورة ، التي اثبتت الصلة الوثيقة بين الاستقلال والديمقراطية ، فمنذ صدر تصريح فبراير (شباط) ١٩٢٢ ، والحكومات تتفاوض مع انجلترا لاستكمال الاستقلال ، فإذا تشددت معها ، ولم تقبل شروطها ، حرّضت بريطانيا الملك على إلغاء الحياة الدستورية ، لعل ذلك يأتي بحكومة أقل تشدداً توقع معاهدة معقولة من وجهة نظر الانجليز ..

وقد نشبت المناظرة حول أيهما أفضل لمصر : الدستور أولاً أو الاستقلال أولاً .. استناداً إلى تلك التجربة ، إذ كان من رأى الوفديين ، أن عودة الدستور أولاً ، ثم اجراء الانتخابات استناداً له ، وتشكيل حكومة تمثل الأغلبية ، وتتولى التفاوض مع

البريطانيين ، هو الموقف السياسي الصحيح ، إذ قد تفشل المفاوضات ، ولكن الدستور يكون قد عاد .. بعكس الحال لو بدأت المفاوضات ، فسوف يؤدي فشلها إلى تراجع الانجليز عن الوعد باعادة الدستور .

أما « الأحرار الدستوريون » فكانوا يقولون أن عقد المعاهدة أولاً ، يؤدي إلى تحقيق الاستقلال ، الذي هو سياج الدستور ، إذ لو لم يتم تحقيق الاستقلال ، فلن يكون الدستور بعيداً عن العواصف .

على أن المناظرة ، سرعان ماتحولت إلى مهاترة حزبية ، غذّاها عدم الثقة المتبادلة بين « الوفد » و« الأحرار » ، ولم يكن الراغبون في استثمار الموقف لصالحهم ، بعيدين عن هذا التصعيد في الخلاف ، فقد كان البدء بتشكيل حكومة ائتلافية تقوم بالمفاوضات ، يدني « الأحرار الدستوريين » من هدف المشاركة في الحكم ، وتهيئة الظروف التي قد تسمح بحصولهم على نسبة محترمة من الأصوات إذا ماأجريت الانتخابات وهم مشاركون في الحكم . بينما كان البدء بعودة الدستور ، واجراء الأنتخابات ، يحقق للوفد ، الذي كان واثقاً من شعبيته ، أمل العودة إلى الحكم ، الذي أقيل منه ، قبل خمس سنوات .

وكان أخطر أثار هذا التدهور في العلاقات بين الأحزاب ، هو انتقاله إلى صفوف الطلاب ، الذين اشتبكت جموعهم في المناظرة ، فقادتهم إلى الخلاف ، ثم الاشتباك علنا على صفحات الصحف ، بما كشف عن تخلخل صفوفهم ، وتحطم وحدتهم . ثم أخذت مظاهراتهم تتسم بالطابع الحزبي ، وتوجه بعضها إلى منزل رئيس الأحرار الدستوريين محاولاً اقتحامها ، وتوجهت اخرى إلى « كلوب محمد على » هاتفه بسقوط الخونه ..

ووصل الخلاف إلى ذروته الخطرة ، عندما بدأ طرفي الخلاف ، يستعدان للمواجهة ، إبان احتفال كان الطلبة قد دعوا لعقده يوم ٧ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٣٥ ، لاقامة نصب تذكاري للشهداء الأربعة ، في قلب الجامعة .

وللمرّة الثانية ، يشعل « **صموئيل هور** » النار ضد الاحتلال البريطاني في مصر ، فيدلى بتصريح في مجلس العموم البريطاني ابان مناقشة كانت تجرى بجلسة ٥

ديسمبر (كانون الأول) ١٩٣٥ ، يقول فيه أنه يستحيل على بريطانيا ، وهي مشغولة بالحرب الايطالية الحبشية ، أن تدخل في الوقت نفسه في مفاوضات لتسوية مسألة بمثل أهمية العلاقات البريطانية المصرية ، وأضاف أنه واثق أن الحكومة البريطانية لاتستطيع أن تحدد الآن ، تاريخاً لبدء مفاوضات تدل التجارب على أنها مليئة بالتعقيدات ..

وتواكب نشر التصريح الجديد ، الذي لم يكن له معنى ، إلاّ أن بريطانيا كانت تسعى لتجميد الوضع في مصر ، على صعيدي الاستقلال والدستور ، على ماهو عليه ، مع مسعى ، كان يقوم به آنذاك ، اثنان من مدرسي وزارة المعارف ، ممن كانوا إلى عهد قريب طلبة بكلية دار العلوم ، هما « ضياء الدين الريس » و« أحمد أحمد بدوى » ، لازالة الخلاف بين كتل الطلاب . وساهمت تصريحات « هور » الجديدة ، في انجاح هذا المسعى ، وبسرعة غير عقد اجتماع بين زعيم الطلبة الوفديين « محمد فريد زغلول » ، وزعيم الطلاب غير الوفديين « نور الدين طراف » ، بحضور الوسيطين ، أسفر عن بيان يدعو « جميع الأحزاب والهيئات إلى توحيد جهودهم ضد العدو المشترك ، وهو الانجليز ، وللسعي من أجل الاستقلال التام لمصر والسودان ، استقلالاً تاماً ، وتحقيق المطالب الوطنية ، ومن بينها دستور ١٩٢٣ » .

ونشر البيان في صباح اليوم المحدد للاحتفال بيوم الشهداء ، وبدلاً من أن يتحول إلى يوم للمواجهة بين فرق الطلاب ، تحول إلى يوم لاستئناف التظاهر .. الذي تصاعد في اليوم التالي ، مما اضطر مجلس الوزراء إلى إصدار قرار بتعطيل الدراسة للجامعة ، بعد أقل من ٤٨ ساعة على استئنافها ..

ولم يتوقف الطلبة عن الحركة ، أو يركنوا للسكون ، بل واصلوا تشكيل وفود منهم أخذت تدور على مقار الأحزاب وتقابل أقطابها ، وتعرض وجهة نظرها : لاتناقض بين الاستقلال والدستور ، ولا مبرر للاختيار بينهما ، أو وضعهما في سلم للأولويات ، لأن مصر تريد كليهما معاً .. ولنفس السبب ..

واستجاب « مصطفى النحاس » — رئيس حزب « الوفد » — لمنطق الطلاب ، فأعلن في خطبة ألقاها على وفد منهم مساء ٩ ديسمبر (كانون الأول)

١٩٣٥ ، أنه يدعو جميع الأحزاب ، لكي تشترك معاً ، في تقديم خطاب اباسمها إلى الملك تطلب إليه فيه إعادة دستور ١٩٢٣ فوراً ودون إبطاء ، وفي تقديم خطاب آخر ، إلى السفير البريطاني ، تطلب فيه من حكومته ، الدخول في مفاوضة عاجلة ، مع مصر ، لابرام معاهدة على أساس المشروع الذي كانت قد انتهت إليه أخر مفاوضات أجراها « **النحاس** » نفسه ، عام ١٩٣٠ ، مع وزير الخارجية البريطانية يومذاك « هندرسن » ، وكانت أقرب المشروعات إلى المطالب الوطنية المصرية ..

وفي اليوم التالي وافقت الأحزاب على دعوة « النحاس » .. واجتمع مندوبون عنها ، اتفقوا على تشكيل « جبهة وطنية » تتولى التوقيع على الخطابين ، وشكلوا بالفعل لجنة لصياغتها أنهت مهمتها ، وتقرر أن يوقع أعضاء الجبهة عليهما ، صباح الخميس ١٢ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٣٥ .

وقرر « توفيق نسيم » أن يقدم استقالته ، في اللحظة التي يوقع فيها زعماء الجبهة على الطلبين . لكن « السير مايلز لامبسون » اتصل به في منتصف ليلة الخميس ، وأبلغه أنه تلقى برقية عاجلة من حكومته ،تبلغه فيها أنها لا تعارض في إعادة دستور ١٩٢٣ ..

وفي ظهر اليوم التالي ، وبينما كان الزعماء يوقعون على العريضتين ، كان « نسيم » يتوجه إلى القصر بطلب يلتمس فيه من الملك صدور أمر باعادة الدستور ، وماكاد الديوان الملكي يتسلم عريضة الزعماء .. حتى صدر الأمر الملكي بعودة الدستور ..

وهكذا انتصرت الثورة برغم الأحزان .. وربما بسببها .. وحققت كل أهدافها ، عاد الدستور فى ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ ، تألفت الجبهة الوطنية لتفاوض انجلترا ، إلى أن تم توقيع المعاهدة في ٢٦ أغسطس (عام) ١٩٣٦ . لتكون خطوة فى طريق الاستقلال .. ويسقط حكم « **توفيق نسيم** » ..

وتحقق الثورة فوق هذا كله ظاهرة من أهم ظواهر التاريخ المصرى ، **إذ كانت**

بداية سفر الخروج الكبير للبرجوازية المصرية الصغيرة من تحت جناح الفصائل البرجوازية التي قادت ثورة ١٩١٩ . فحتى ذلك الوقت كانت البرجوازية المصرية الصغيرة جزءا مندمجا فى حركة البرجوازية المصرية عموما ، وبالذات فى حركتها السياسية .. ومنذ ثورة ١٩١٩ ، وهى اكثر العناصر فاعلية ضمن معسكر هذه الطبقة ، وخاصة فى أكثر احزابها استنارة وتقدما ووطنية وديمقراطية وهو « الوفد المصري » .. بل لعلها كانت اليد الضاربة لهذا الحزب الوطني الديمقراطى العتيق .

وكان ماحدث خلال حكم « توفيق نسيم » ظاهرة جديدة .. لقد تحرك الطلبة دون انتظار لأمر الوفد .. بل من الصحيح أن تقول ، أن حركتهم هى التى دفعت قيادة الوفد لتغيير موقفها من « نسيم » .. وكان وراء هذا التغيير ذكاء « مكرم عبيد » السياسى ، الذى دفعه لادراك المسألة ، فرأى ان يلتحم الوفد بالحركة ، لانها قد تتحول ضده..

وكان فى هذا كله خير قليل وشر قليل ..

كان من خيرها ان البرجوازية الصغيرة، قد مدت أبصارها ــ بعد هذا الخروج ــ الى آفاق أرحب ثورية سواء فى القضية الاجتماعية أو الوطنية ، فقد كان من بين الزحام الذى شارك فى هذه الانتفاضة عديدون لعبوا بعد ذلك ادوارا هامة ..

ففي يوم ١٥ نوفمبر نشرت جريدة « **الجهاد** » خبرا فى صدر صفحتها الأولى.. قالت فيه ان البوليس قد حاصر احدى مظاهرات الطلاب ، فأصاب عددا منهم لجأوا الى دار الجهاد يطلبون اسعافهم .. **وكان بينهم طالب بمدرسة النهضة الثانوية اسمه: « جمال عبد الناصر »** ..

وكان من شرها أن سفر خروج البرجوازية المصرية الصغيرة ، قد قادها بعيداً عن الأفق الديمقراطى لحزب الوفد.. الذى كان حزبا علمانيا، شديد الايمان بالحريات الليبرالية ، وأساليبها ، فاختل ايمانهم بتلك القيم ، في حمى الألم الذي حاق بهم ،



توفيق نسيم يطلق البخور

فدفعهم الاخساس بلا جدوى الطريق الديمقراطي الليبرالي ، إلى البحث عن صيغ جديدة ، لعل اقساها تمثل في العودة لانتظار خرافة المستبد المستنير ..

.. وكانت الدنيا برغم هذا تسير

.. مات « **عبد الحكم الجراحي** » و« **عبد المجيد مرسي** » و« **على طه عفيفي** » وغيرهم .. لكن فرقة الريحانى بدأت عرض مسرحية « حكم قراقوش » .. وعرض كازينو « رتيبه وأنصاف رشدى » مسرحية « الشيطان شاطر » ، وفى تياترو ماجستيك عرضت فرقة الكسار اسكتش « معرض الكوارع »

وغنّت « اسمهان » أغنية حزينة ذاعت آنذاك ، يقول مطلعها : « أهنا ساعة في غرامي .. لما أبكي بين ايديكي .. وأحكي عن حبي وآلامى .. وانتى شايفاني بعنيكى » .

وكان الجيل الطالع قد تعمد كله بالدم .. وفهم فريق منه ميتة « **الجراحي** »

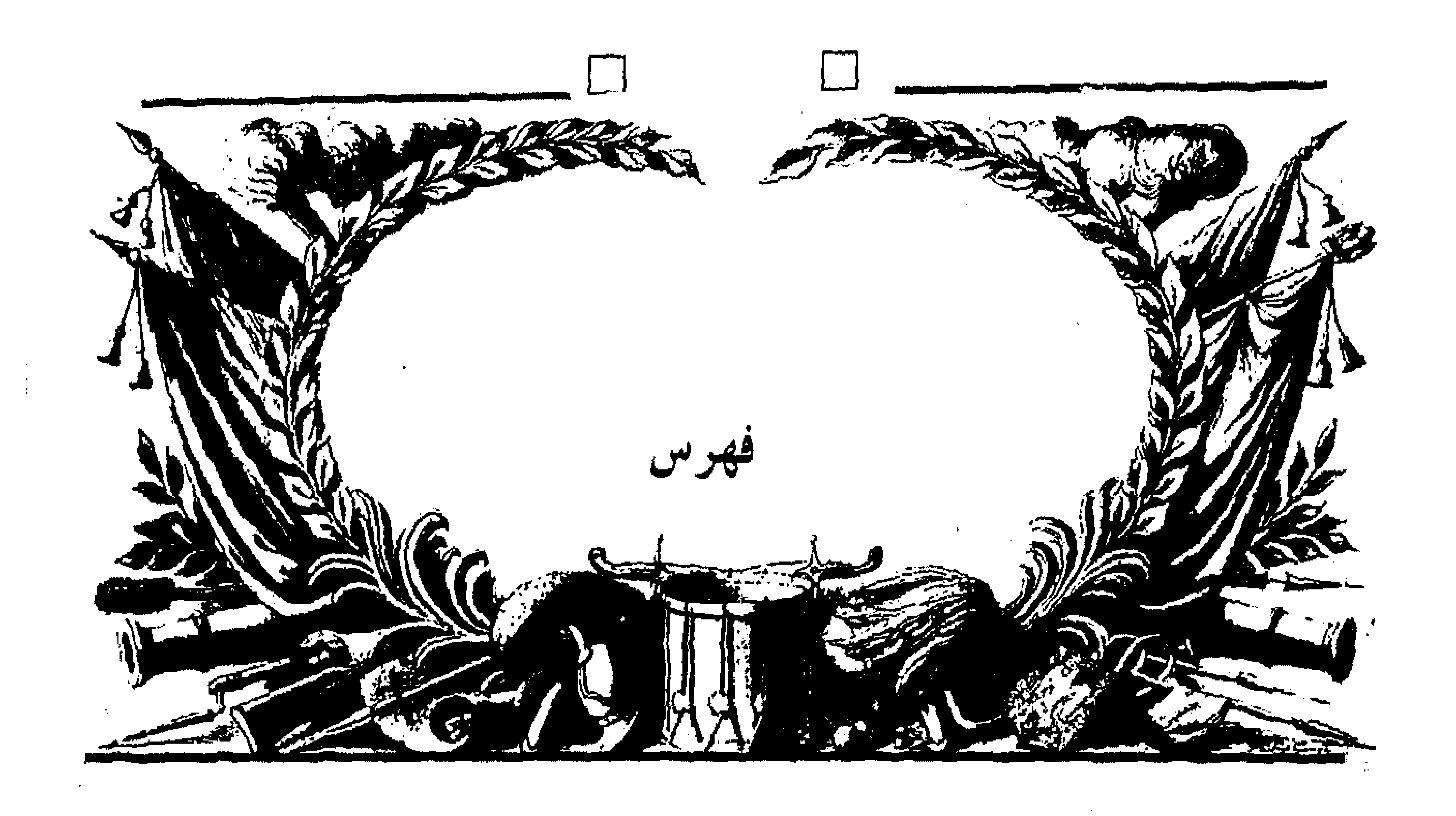
بشكل مختلف ، فأعتبرها ــ برغم كل شجاعتها وربما نسيتها ــ ميتة فطيس ، أي بلا مقابل ، وربما كان مقابلها الوحيد أنها أقنعت ذلك الفريق أن سبب المأساة ، هو خنوع قادة الموجة الثورية التي جاءت بها ثورة ١٩١٩ ، وتتالى الاذعانات التي أخذوا يقدمونها ، فدفعته تلك القناعة إلى المشاركة في تأسيس المجموعات ، التي قررت أن تواجه الاستعمار وعملائه ، بعمليات اغتيال سياسي فردي سيلطخ وجه الوطن بالدم حتى بداية الخمسينيات .

يقول واحد من هؤلاء هو « وسيم خالد » ، أنه عندما قرأ خبر مقتل « الجراحي » لم يعجبه الأسلوب الانشائي الذي روت به الصحف المأساة . ويضيف :

ــ لم أقبل حكاية الشباب الأعزل من كل شيء إلاّ الحق ، لم أقبل فتح الصدر للرصاص ، لم أقبل تعطف الزعماء بالزيارة .. لم أقبل أن يكون منتهى مايفعله الشباب من أجل الثأر لعبد الحكم هو أن يشيعوه في موكب رهيب . لم يعجبني أن يموت فطيسا . وساعدني الوصف الباهت الذي قرأته عن ميتة « الجراحي » على أن أتجاسر واحتقرها، وهو ماكان يلزمني لأخلص نفسي من هذا الحزن الممض المفترس لأقرر ألا أتركهم يقتلونني قبل أن أقتلهم .. ولم أكن جرو ذئب ، ولا وحشا صغيرا ، بل كنت ــ على العكس ــ خياليا حالماً ، ولكني كنت واحداً من هذا الجيل ، الذي كان عليه أن يقفز إلى رجولته دون أن يعرف الطفولة ، وكان هذا هو عذابنا الحقيقي ..

وهكذا قرر الجيل أن يموت ولكن بعد ان يميتهم ، وان يتعمد بدمه ودمهم فى نفس اللحظة .. وكان ذلك أقسى قرارات الجيل .. وهو قرار فتح الطريق إليه . تلك الشجاعة المثالية ، والنادرة التى جعلت شبابا فى عمر الزهور ، يواجهون الرصاص بلحمهم الحى .. ويستقبلون الموت هاتفين بحياة مصر .. وهذا هو المعنى الحقيقى للشعار الذي حفر اسم « الجراحي » في تاريخ الوطن .

ــ « رفعت العلم .. ياعبد الحكم » ..


فهرس



١ ــ **الثورة العرابية** : الطبعة الأولى ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، بيروت ١٩٧٢ (نفد) – الطبعة الثانية ، دار المستقبل العربى – القاهرة ١٩٨٢ (نفد) .

٢ ــ **حكايات من مصر** : الطبعة الأولى ، دار الوطن العربي بيروت ١٩٧٤ (نفد) .

٣ ــ **الإخوان المسلمون : مشكلة الماضى و مأساة المستقبل** (دراسة نشرت كمقدمة للترجمة العربية لكتاب « ريتشارد ميتشل » الإخوان المسلمون » – الطبعة الأولى ، مكتبة مدبولى – القاهرة ١٩٧٧ (نفدت) الطبعة الثانية ، نشرت كفصل من كتاب « الكارثة التى تهددنا » – مكتبة مدبولي ١٩٨٧ .

٤ ــ **البرجوازية المصرية و أسلوب المفاوضة** : الطبعة الأولى ، دار بن خلدون – بيروت ١٩٧٩ ، الطبعة الثانية ، مطبوعات الثقافة الوطنية – القاهرة ١٩٨٠ (نفدت) .

٥ ــ **مجموعة شهادات و وثائق لخدمة تاريخ زماننا (رواية)** : الطبعة الأولى ، دار بن برشد – بيروت ١٩٨٠ (نفدت) .

٦ ــ **فلسطين (الأرض و المقاومة)** : (بالإشتراك مع خيرية قاسمية و حسناء مكداشي ، الطبعة الأولى ، دار الفتى العربي – بيروت ١٩٨١ ، الطبعة الثانية ، دار الفتى العربى – القاهرة ١٩٨١ (نفدت) .

٧ ــ **محاكمة فؤاد سراج الدين باشا** : (دراسة و وثائق) ، الطبعة الأولى ، مكتبة مدبولي – القاهرة ١٩٨٣ ، الطبعة الثانية ، مقدمة المؤلف لنصوص المحاكمة و قد صدرت مستقلة بعنوان « البرجوازية

المصرية و لعبة الطرد خارج الحلبة » ، دار التنوير – بيروت ١٩٨٢

٨ ــ **هوامش المقريزي** : (**المجموعة الثانية من « حكايات من مصر »**) الطبعة الأولى ، دار القاهرة ١٩٨٣ (نفدت) .

٩ ــ **رجال مرج دابق** : (**قصة الفتح العثماني لمصر و الشام**) الطبعة الأولى ، دار الفتى العربي – بيروت ١٩٨٣ (نفد) .

١٠ ــ **مثقفون و عسكر** : (**مراجعات و شهادات و تجارب عن حالة المثقفين في عهد عبد الناصر والسادات**) الطبعة الأولى ، مكتبة مدبولي – القاهرة ١٩٨٦ .

١١ ــ **الكارثة التي تهددنا** : الطبعة الأولى ، مكتبة مدبولي – القاهرة ١٩٨٧ ، الطبعة الثانية ، دار عيون – الدار البيضاء ١٩٨٨ .

١٢ ــ **تباريح جريح** : مكتبة مدبولي – القاهرة ١٩٨٨ .

١٣ ــ **حكايات من دفتر الوطن** : كتاب الأهالي – القاهرة ١٩٩٢ .

تحت الطبع :

١٤ ــ أفيون و بنادق : (ظاهرة العنف الجنائي و السياسي في مصر – نشرت مسلسلة بمجلة ٢٣ يوليو) – لندن ١٩٧٩ .

١٥ ــ **البرنسيسة و الأفندي** : (قصة غرام الأميرة فتحية و رياض أفندى غالي) .

١٦ ــ **مأساة شكري مصطفى الحقيقية** .

١٧ ــ **أسطورة فرج الله الحلو** : (وثائق التحقيق في تعذيبه و قتله مع دراسة عن حملة عبد الناصر ضد الشيوعية) .

١٨ ــ **إغتيال مصطفى خميس** : (الصدام الأول بين البروليتاريا و العسكرتاريا) .

١٩ ــ **الصحافة المصرية في معركة الديمقراطية** : (١٩٥٠ – ١٩٥٤) .

٢٠ ــ **خمسة وجوه لوعد باطل** : (قصة وعد بلفور) بالإشتراك مع جميل عطية إبراهيم .

٢١ ــ **بيان مشترك ضد الزمن** : (قصص وروايات قصيرة) .

٢٢ ــ **مذكرات عرابي باشا و أوراقه** : (تحقيق وتوثيق – ثلاث مجلدات) .

٢٣ ــ **عبد الرحمن الجبرتي** : الانتلجنسيا المصرية في عصر القومية .

٢٤ ــ **وثائق الحركة الشيوعية المصرية** : (المجلد الأول) .

٢٥ ــ **محاكمة فؤاد سراج الدين** : (الجزء الثاني – بقية شهادات الشهود) .

٢٦ ــ **محاكمة فؤاد سراج الدين** : (الجزء الثالث – مرافعة النيابة و الدفاع) .

٢٧ ــ **حكايات من مصر – هوامش المقريزي** : المجموعة الثانية .

رقم الإيداع ٢١٤٠/ ١٩٩٢
I. S. B. N
977— 00— 2603— 4

طبعت بمطابع شركة الأمل للطباعة والنشر
«إخوان مورفيتلى سابقا»
تليفون : ٣٩٠٤٠٩٦

بين أبطال هذا الكتاب سلطان مماليكى، حاول أن يكون أول من يطبق حدّ الزنا بعد الخليفة عمر بن الخطاب، فعارضه قضاة الشرع، فكان أن عزلهم جميعا، وقرر أن يرجم الزانيين ● وبطريرك للأقباط عزله الخديو ونفاه إلى الدير، فأصدر قبل رحيله إلى المنفى قرارا بحرمان خليفته، فامتنع الاقباط عن دخول الكنائس ● ورئيس لمجلس الشورى ارتكب جريمة شراء الجوارى بعد إلغاء الرقيق فتنازل عن جنسيته المصرية ليتهرب من المحاكمة. ● وبينهم أمير مختل الأعصاب من الأسرة المالكة المصرية، أطلق رصاصاته على زوج شقيقته الذى أصبح ملكا على مصر ● ومن بينهم -ابطال هذا الكتاب- استاذ بجامعة كمبردج ظن أنه يخدم بريطانيا العظمى، بتجنيد عربان سيناء ضد عرابى، فسرق العربان الرشوه وقتلوه ● وسائق حانطور صرخ: جاى يامسلمين.. النصارى بيقتلوا إخواننا فبدأت المذبحة التى انتهت باحتلال مصر.

● وبينهم كذلك «جلاد دنشواى»، أعظم طلاب المرحمة فى تاريخ القضاء المصرى، الذى أسقطه لسانه الذرب، وعاش عمره يحاول التكفير عن ذنبه، لكن الشعب رفض! ● وفيهم متآمرون حاولوا أن يطوعوا ارادة زعيم الأمة مصطفى النحاس حتى لايكرر وراء سلفه عبارة :الأمة مصدر السلطات ● وفيهم فلاح اسمه جعيدى عبد الحق، قضى على ديكتاتورية اسماعيل صدقى، بعد أن فضح القضاء التعذيب المشع الذى تعرض له فى مركز البدارى..

● وفيهم -أخيرا - شبان فى عمر الورود، ماتوا [illegible] بحياة الوطن، وصنع الذين لم يستشهدوا برصاص [illegible] من اسم أحدهم الشعار الذى لايموت: «رفعت [illegible] الحكم»!

إنها فصول من دفتر الوطن، تعيد تخليق [illegible] وابطاله وأفكاره وصحفه وأحزابه وفنونه وتقالي[illegible] والصورة، لتؤكد أن الوطن فيه من الجمال والجلال [illegible] من أجله أن يفنى فيه الانسان.